المنظمة العربية للترجمة

ماكس فيبر

السياسة في الحرب العالمية

كتابات وخطب

1914-1918

ترجمة

ميشال كيلو

أعمال ماكس فيبر (5)

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

السياسة
في الحرب العالمية
كتابات وخطب
1918-1914

لجنة العلوم الإنسانية والاجتماعية

هدى مقنّص (منسقةً)
سميّة الجرّاح
رجاء مكي
صالح أبو إصبع
الأب بولس وهبة

المنظمة العربية للترجمة

ماكس فيبر

السياسة
في الحرب العالمية

كتابات وخطب

1914-1918

ترجمة

ميشال كيلو

مراجعة

الطاهر بوساحية

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
فيبر، ماكس
السياسة في الحرب العالمية: كتابات وخطب 1914-1918/ ماكس فيبر؛ ترجمة ميشال كيلو؛ مراجعة الطاهر بوساحية.
878 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
ببليوغرافيا: 867-872
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-614-434-074-5
1. السياسة والحرب. 2. المذاهب السياسية. أ. العنوان. ب. كيلو، ميشال (مترجم). ج. بوساحية، الطاهر (مراجع). د. السلسلة.
301

"الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة"

Weber, Max
Zur Politik im Weltkrieg
Schriften und Reden
1914-1918

المنظمة العربية للترجمة
بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 5996-113
الحمراء - بيروت 2090 1103- لبنان
هاتف: / (9611) 753024 - 753031 فاكس: (9611) 753032
e-mail: info@aot.org.lb - Web Site: http://www.aot.org.lb

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية
بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: (9611) 750086 - 750085 - 750084
برقياً: "مرعربي" - بيروت/ فاكس: (9611) 750088
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، آب (أغسطس) 2015

المحتويات

ثانياً: تقارير عن الخطب والمساهمات في النقاشات

الملحق الأول: عرائض ونداءات شارك فيبر في توقيعها

الملحق الثاني: كتابات وخطب لم تصلنا

مقدمة الترجمة

عند ذكر اسم ماكس فيبر فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو كونه العالم المرموق الذي أسس علم الاجتماع الحديث، حتى إن كتاباته السياسة لم تُعرف لدى عموم الناس إلا بعد أن نشرتها زوجته ماريانة عام 1921 بعد وفاته. مثلما ورد في مقدمة هذا المجلد. وأصبحت تشكل اليوم جانباً مهماً من نشاطه الأكاديمي وحياته السياسية العملية، وتكشف هذه الأعمال عن مساهمات قيّمة في الفكر السياسي لا تقل أهمية، بل إنها مرتبطة بفكره بوجه عام ما دامت السياسة أحد أوجه نشاط المجتمع البشري. وإذا كان "فكر فيبر يتموقع في بوتقة تجتمع فيها السوسيولوجيا بفلسفة التاريخ والنظرية النقدية بالاقتصاد السياسي ويتقاطع فيها المجتمع والأخلاق وتتشابك عندها البروتستانتية بالرأسمالية"، فلا مناص من القول إن هذه البوتقة تتسع لتشمل فكره السياسي علماً وعملاً أبان فيهما عن عمق في التفكير ونضج كبير يمكن أن نرجعهما أساساً إلى نشأته في بيت احترف السياسة والفكر فاصطبغت شخصيته بما تلقاه في هذه البيئة المواتية. فهو عالم موسوعي جمع في إنتاجه الغزير بين العديد من العلوم، من اقتصاد واجتماع وتاريخ ودين وسياسة وقانون في إطار أكاديمي منهجي صارم.

وبما أنه لا يمكن فصل السياسة عن الاجتماع فقد اهتم بمفهوم الدولة والحياة الدستورية فجعل رسالته للحصول على شهادة التأهيل التي تمنحه درجة الأستاذية للتدريس في الجامعة بعنوان "التاريخ الزراعي الروماني وأهميته للقانون الدستوري والمدني"، وهو ما ينم عن اهتمام مبكر بمقومات الدولة الحديثة التي تقوم على الحياة

الدستورية وسيادة القانون، وهو ما سيتجلى أكثر في كتاباته اللاحقة عندما ينضج فكره السياسي ويجعل من السياسة حرفة في محاضرة ألقاها عام 1919.

فيبر أكاديمياً وسياسياً وإعلامياً:

في الواقع يستعصي التمييز بين مواقف فيبر الأكاديمي ومواقف فيبر السياسي. ويمكن تلخيص السياسة من حيث ممارستها في الحياة العامة وفي الجانب العلمي معاً في قوله: إن الشأن السياسي هو حبه السري. ومن يطلع على زخم المادة الواردة في هذا المجلد الخامس عشر من بين 22 مجلداً ضخماً شملت أعماله يشك في أن ماكس فيبر اشتغل في غير هذا المجال، فسنوات الحرب جعلته يكرس أغلب مجهوده للعمل السياسي خطيباً في التجمعات السياسية والفعاليات الاجتماعية ومحاضراً في الندوات الفكرية وإعلامياً فتحت له كبريات الصحف الألمانية صفحاتها فيدلي بدلوه في مسائل السياسة اليومية بحماس منقطع النظير كثيراً ما رمى به في سجالات مع خصومه السياسيين. وقد وجد فيبر في الإعلام وسيلة غاية في الأهمية لإيصال رسائله إلى من يهمهم الأمر في كل المسائل التي كان يرى ضرورةً إلى لفت نظر أصحاب القرار إليها، حتى إنه تسبب في تعليق صحيفة فرانكفورت.

وبحكم نشأته كان فيبر قريباً من الطبقة السياسية وصناع القرار الذين كانوا يستشيرونه ويستأنسون برأيه واقتراحاته في شتى المسائل حيث كان يرفع إليهم التقارير ليكون بمنزلة خبير في الشؤون السياسية والدستورية ويساهم بصورة مباشرة في صنع القرار. وقد أدى ذلك إلى محاولته خوض غمار السياسة بنفسه عندما شارك في تأسيس الحزب الديمقراطي الألماني وترشح للبرلمان تحت لوائه وخوضه الحملات الانتخابية التي لم يحالفه الحظ فيها. كما أنه كان عضواً في الوفد الذي تفاوض على معاهدة فرساي التي انتهت بموجبها الحرب العالمية الأولى إلى جانب مشاركته في إعداد دستور جمهورية فيمر التي رأت النور عام 1919، وعاشت إلى عام 1933 عندما اعتلى هتلر السلطة في ألمانيا.

كان فيبر وطنياً مناصراً للقيصر ثم أصبح منتقداً صريحاً لسياسات حكومته ولأسباب الحرب التي دخلتها ألمانيا. ورغم ذلك فإنه كان يود المشاركة في جبهة القتال، إلا أن أهليته البدنية حالت دون ذلك، فاكتفى بإدارة المستشفيات العسكرية

التي سمحت له بالاطلاع على الجانب الإنساني للحرب. وقد كتب فيها تقارير اتسمت بطابع أكاديمي.

ويمكن إجمال أهم مواقف فيبر السياسية من مجريات الحرب في الآتي:

1) معارضته الشديدة اللجوء إلى ما يسمى "حرب الغواصات غير المحدودة" التي كان يحرّض عليها المحافظون وينادي بها قادة الجيش، لأنه كان يدرك أن ذلك سيؤدي إلى دخول الولايات المتحدة الحرب فيطول مداها. فهو يعتبر أن اللجوء إلى هذه الوسيلة يبعد السلام ويرى أن أميركا لا تخاطر بأي شيء إن هي دخلت الحرب، وكان يتوقع هذا الدخول في أي وقت بسبب السياسة الرعناء المتبعة في الحرب.

2) مناهضة سياسة التوسع التي يتبناها اليمين ومعارضة ضم بلجيكا، وهذه السياسة لا تكون من وجهة نظره إلا "باستثناء ما لا يمكن الاستغناء عنه عسكرياً"، فهو "ضد أي نوع من التوسع".

وقد انعكس موقفه هذا في جنوحه إلى السلام والسعي إلى تقليص أمد الحرب، فقد كان دائم الدعوة إلى اقتناص أي سانحة لإيقاف الحرب لأنه كان يدرك تداعياتها الخطيرة على ألمانيا، فهو يتساءل متى يمكن التوصل إلى السلام ويقول مرة "آمل أن تَلوح نهاية للحرب، علماً بأن هذه ليست هي الحال حتى الآن" ويكتب تارة أخرى "ليت المرء يستطيع فقط إبرام السلام والعثور على رجل دولة يعرف كيف يعقده".

فيبر منظِّراً استراتيجياً

لقد أبان فيبر عن رؤية استراتيجية ثاقبة في أمر الحرب وتداعياتها على المستقبل عندما راح يخوض في محاضراته وخطبه في مستقبل ألمانيا ويحدد الخيارات الماثلة أمامها بعد الحرب. فهو يتوقع مشكلة الأقليات التي يضعها في صدارة المشكلات، وينادي بضرورة زيادة رأس المال لتطوير الصناعة الألمانية على المدى البعيد، وهو ما اعتمده النظام النازي فيما بعد، ويحلل قضية الألزاس واللورين وبلجيكا وبولونيا وكل ما يؤثر في مستقبل ألمانيا، حيث يرى أن "الوعي بالمصالح هو الذي يحدد أهداف الحرب"، فالحديث ينبغي أن ينصبَّ على المصالح، وهو في هذا الشأن ينظر إلى محدِّدات

الحرب منطلقاً من الموقع الجغرافي والتسلح وبناء التحالفات والشراكات والمصالح مع مختلف القوى شرقاً وغرباً والضمانات والتمييز بين المصالح العسكرية والسياسية إلى تحديد الثابت والمتغير بعد الحرب.

ويميز فيبر في أهداف الحرب بين الفاعلين فيها فإنجلترا مثلاً لها أهداف اقتصادية أما الدول الأخرى فتسعى إلى التوسع للحصول على تعويضات الحرب، أما ألمانيا فإنها تسعى إلى الحفاظ على وجودها القومي وليس إلى الأرباح.

ومن هنا تتضح نزعته القومية، فهو يقول إن "المرء يموت في الوطن بشيء ما أما في الخارج، في ميدان القتال، فيموت من أجل شيء ما" وهو في هذا الصدد يشيد بالجندي الألماني الوحيد الذي يخوض الحرب من أجل وجود ألمانيا والشرف الألماني، يموت أداءً للواجب دون أن يسأل لماذا وكيف، بسبب الشعور بالكرامة ومن أجل الشرف العسكري، وهو ما يعد خصلة ألمانية أصيلة.

فيبر إصلاحاً

من بين أهم مساهمات ماكس فيبر الدعوة إلى إصلاح النظام السياسي في ألمانيا من خلال اعتماد النظام الديمقراطي الذي يقوم عنده على اكتشاف الزعماء وانتخابهم في منافسة حرة. ومن ثم لا بد من إجراء إصلاحات دستورية واعتماد الاقتراع العام ومنح سلطات واسعة للبرلمان باعتباره المؤسسة التي تنجب الساسة. وينبع هذا الموقف من إيمان فيبر بأن البرلمان هو الوحيد القادر على إبراز قادة البلاد السياسيين، حيث كان يرى أن ألمانيا ينقصها قادة سياسيون، مبيناً أن أفضل موظف لا يمكنه أن يستحيل قائداً سياسياً، فللسياسة أهلها، والبرلمان هو المكان الوحيد لاصطفاء السياسيين لأنه مكان للسجال السياسي.

ومن جهة أخرى فهو يعتبر أن النظام البرلماني يزيد الملك قوة. وقد انتقد في هذا الشان إرث بسمارك الذي لم يترك أي تقليد سياسي للبلاد لأنه جعل الدولة مجسدة في شخصه، وكانت المؤسسات ضعيفة. وقد كان لكتاباته في هذا الشأن دور كبير في حشد الرأي العام لهذا النظام. وفي الإطار نفسه دعا إلى إصلاح قانون الانتخاب البروسي باعتماد قانون عام يحقق المساواة بين مختلف فئات الشعب بدل القانون الثلاثي الطبقات.

ومن جانب آخر نجده ينتقد النظام الحزبي وعلاقته بالحكومة، حيث خاض سجالات كثيرة مع الأحزاب المحافظة في قضية الإصلاح السياسي الذي كان يرى ضرورة إدخاله على الرايخ.

ويعد ماكس فيبر أحد منظري البيروقراطية كنظام تقوم عليه الدولة الحديثة. وقد استفاض في تحليل النظام الإداري في ألمانيا. ورغم ثنائه عليه إلا أنه يرى أن طبقة الموظفين لا تخضع لأية رقابة وأنها تتمتع بنفوذ كبير في سياسة البلاد، بما في ذلك السياسة الخارجية، لذا فإنه يدعو إلى ضرورة إخضاعها إلى سلطة البرلمان.

وفي دعوته إلى الديمقراطية تأثر فيبر بالديمقراطية الأميركية عندما زار الولايات المتحدة واطلع على تجربتها ولكنه أبرز العيوب التي كانت تتسم بها في ذلك الوقت من عنصرية وقيامها على النزعة الفردية وسلطة المال التي لم يسلم منها حتى الأطفال.

ولم يتوقف فيبر عند عتبة السياسة الداخلية بل تعداها ليكون له نشاط في مجال السياسة الأوروبية لا سيما في إطار بناء تكتل اقتصادي وسياسي اجتماعي بين ألمانيا والنمسا/ المجر في وسط أوروبا رغم الاعتراض عليه في بداية الأمر، حيث كان مؤيداً لمن يريد بسط سيطرة ألمانيا بالوسائل الاقتصادية.

وكان له أيضاً موقف من الثورة الروسية وتأثيراتها على الوضع الداخلي في ألمانيا، فهو وإن كان يتعاطف معها إلا أنه كان يشكك في النوايا السلمية للنظام الجديد في روسيا.

المراجع

1) العربية

1) فيبر، ماكس. **السياسة في الحرب العالمية** (هذا المجلد). ترجمة ميشال كيلو.

2) راينو، فيليب. **ماكس فيبر ومفارقات العقل الحديث**. ترجمة وتقديم محمد جديدي. مشروع "كلمة". الإمارات العربية المتحدة: منشورات الاختلاف، 2009.

3) فيبر، ماكس. **العلم والسياسة بوصفهما حرفة**. ترجمة جورج كتورة. أعمال ماكس فيبر (1). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.

4) عدنني، إكرام. سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر. بيروت: منتدى المعارف، 2013.

2) الأجنبية

1) *Cambridge Texts in the History of Political Thought.* Edited by Raymond Geuss, Quentin Skinner. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

2) Swedberg, Richard. *The Max Weber Dictionary: Key Words and Central Concepts*. Stanford, Calif.: Stanford Social Sciences, 2005.

3) Weber, Max. *General Economy History.* Translated by Frank H. Knight. Dover Publications, INC, Mineola: New York, 2003.

4) http://plato.stanford.edu/entries/weber/#ReeViaDis

الطاهر بوساحية
المراجع

الأعمال الكاملة

تمهيد

عرف الرأي العام إلى حد الآن أعمال ماكس فيبر (Max Weber) السياسية من خلال **الكتابات السياسية الكاملة**، التي أصدرتها ماريانة فيبر عام 1921، واستكملها شيئاً فشيئاً فيما بعد جوهانس ف. فينكلمان (Johannes F. Winckelmann) عبر طبعات متعددة جديدة. وفي طبعة أعمال ماكس فيبر الكاملة، تم لأسباب منهجية التخلي عن إصدارٍ قائم بذاته يقتصر على الكتابات والخطب السياسية، بالنظر إلى أن الكتابات المبكرة ذات المضمون السياسي، التي وضعت في الفترة السابقة لعام 1899، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالكتابات السوسيولوجية الزراعية التي كُتبت في الفترة ذاتها، وسأنشرها بدورها في المجلد الرابع الذي سأصدره بالتعاون مع ريتا ألدنهوف (Rita Aldenhoff) تحت عنوان "مسألة المزارعين والدولة القومية والسياسة الاقتصادية، كتابات وخطب 1892–1899". وينطبق الشيء ذاته على المقالات، والمواقف، والخطب ذات المحتوى السياسي التي تعود إلى فترة ما قبل الحرب، وهي كثيرة ومبعثرة في معظمها، ونشأت غالباً في فترة واحدة مع أعمال اجتماعية علمية كالأبحاث في مسألة الأوقاف العقارية[1]

---

(1) يتم إنشاء ما يمكن أن يسمى الأوقاف العقارية (Fideikommiß) بوصية يتركها أصحاب الأملاك الكبيرة بكامل التركة لأحد الورثة حفاظاً عليها من الاندثار إذا ما تقاسمها الورثة جيلاً بعد جيل. والوقف في هذا السياق يختلف تماماً عن الوقف في الشرع الإسلامي الذي جاء لأغراض أخرى. أما الوقف المقصود هنا فهو يرمي إلى قصرها على وارث واحد فقط للغرض المذكور أعلاه. وقد تم إلغاء هذا النظام في ألمانيا عام 1938 (المراجع). انظر في ذلك: http://de.academic.ru/dic.nsf/dewiki/440453#Aufl. =

في بروسيا. وسيُفرَد لهذه الأعمال مكان في المجلد الثامن الذي سيصدره فولفغانغ شلوختر (Wolfgang Schluchter) تحت عنوان **اقتصاد، دولة، سياسة اجتماعية: كتابات وخطب 1900-1912**. أما الكتابات الكبرى عن ثورة 1905 الروسية، المنشورة في "فهرس علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية"، والتي تمدُّنا بتحليل تفصيلي مذهل عن مجريات ثورة عام 1905، وتتضمن كذلك تأملات متعددة عن النظام السياسي القائم في ألمانيا، فستُطبع في مجلد عاشر مستقل تحت عنوان **عن ثورة عام 1905 الروسية: كتابات 1906-1912**، سأصدره بالتعاون مع ديتمار دالمان (Dittmar Dahlmann). وفي المجلد الخامس عشر، الذي نقدمه هنا **"عن السياسة في الحرب العالمية: كتابات وخطب 1914-1918"**، ستوثَّق كتابات وخطب ماكس فيبر السياسية من زمن الحرب العالمية الأولى لأول مرة ضمن كتاب مستقل. أما إسهاماته في السياسة اليومية لأعوام 1920-1918، بما في ذلك خطبه الانتخابية لصالح الحزب الديمقراطي الألماني، فإنها ستنشر في جزء سيحمل رقم 16 عنوانه: **نحو نظام ألمانيا الجديد: كتابات وخطب 1918-1920**، سأصدره بالتعاون مع فولفغانغ شفنتكر (Wolfgang Schwentker). بينما ستُنشر خطبته الشهيرة: "السياسة بوصفها حرفةً" مع خطبة "العلم بوصفه حرفةً" في المجلد السابع عشر الذي سيحرره فولفغانغ شلوختر. وثمة نظرة إجمالية على مجلدات طبعة ماكس فيبر الكاملة وتلخيص لقواعد التحرير يجدها القارئ في نهاية هذا المجلد.

لقد مهدَت لهذه الطبعة من كتابات وخطب ماكس فيبر السياسية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى استقصاءاتٌ بحثية واسعة تطلبت بذل الكثير من الجهد، لكن قارئ هذا المجلد لن يتعرف إليها مباشرة إلا بدرجة محدودة فقط. وفي المقابل، لن تبرز في الدراسة التالية مباشرة وبوضوح سوى تلك الأبحاث التي عادت علينا باكتشافات أو إشارات ملموسة، وسيتم تجاهل غيرها من الأبحاث التي لم تفض إلى شيء في النهاية، لأن البحث عن كتابات وخطب ماكس فيبر غير المعروفة بعدُ خضع عموماً لقانون الغلة المتناقصة، بعد أن كنت قد تمكنت من استخدام نصوص بقلمه لم تكن معروفة من قبل في كتابي الموسوم: **ماكس فيبر والسياسة الألمانية بين عامي 1890 و1920**. وفي سلسلة من الحالات، سمحت المراسلات باستقاء إشارات ملموسة إلى نصوص أو خطب ماكس فيبر التي تم اقتفاء أثرها فيما بعد بطريقة منهجية. وفي هذه الأثناء، شكّل عدم اليقين بخصوص تأريخ بعض الرسائل صعوبةً إضافية في حالات غير قليلة طبعاً. ومع

ذلك، فقد افتقر الناشرون عادة إلى أية إشارات ملموسة من هذا النوع، بسبب الطابع المتقطع لمراسلات ماكس فيبر وتَرِكَته، بينما فرض العملُ تغطية مجال واسع عند البحث في محفوظات وترِكات كثيرة ومراجعة مواد صحفية جمّة.

سنستغني هنا عن التعداد الكامل لأسماء دوائر المحفوظات، والمكتبات، ومراكز البحث، التي تمت الاستعانة بها خلال أعمال التفتيش والبحث، إلا أنه من الضروري تقديم الشكر لها جميعاً، فهي لم تقدِّم طواعية وحسب ما بحوزتها من مواد للمراجعة، وللنشر عند الضرورة، بل أجابت أيضاً بصبر على أسئلة كثيرة. وفي هذا الصدد، يستحق أن يُذكَر بالاسم وبصورة خاصة أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وبالأخص منه دائرتا بوتسدام وميريسبورج، ومكتبة الدولة الألمانية في برلين، ومكتبة الدولة للممتلكات الثقافية البروسية في برلين، وأرشيف الدولة السري للممتلكات الثقافية البروسية في برلين، والأرشيف السياسي لوزارة الخارجية في بون، والأرشيف الاتحادي في كوبلنز، وأرشيف الولاية العام في كارلسروه، وأرشيف العاصمة البافارية في ميونيخ، وقسم أرشيف الحرب وأرشيف العاصمة في شتوتغارت، وأرشيف دار وبلاط الدولة في فيينا، وأرشيف الحرب في فيينا، ومكتبة ولاية بافاريا في ميونيخ، ومكتبة الجامعة في هايدلبرغ، ومكتبة ولاية شلزفيك هولشتاين في كيل، ومكتبة كلية لندن للاقتصاد وكذلك مكتبة جامعة يال في نيوهافن. أخيراً وليس آخراً، أود تقديم الشكر إلى مجموعة عمل وأرشيف طبعة ماكس فيبر الكاملة الصادرة عن لجنة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في أكاديمية العلوم البافارية، بإدارة كارل لودفيغ آي (Karl-Ludwig Ay).

وبالقدر نفسه، أشكر الأفرادَ مالِكي الوثائق الكثيرة أو القيّمين عليها، الذين أتاحوا للناشر ومعاونيه حرية الوصول إلى ما بين أيديهم من مواد. إن النصوص والإشارات، التي أمكن الحصول عليها والإفادة منها بفضل هؤلاء، لم تعُد بالنفع على المجلد الذي أقدِّمه هنا وحسب، بل كذلك على الطبعة الكاملة لأعمال ماكس فيبر. إن عرض هذه الوثائق وذكر أسماء مالكيها بالتفصيل سيبعدنا عن موضوعنا. لكنني أود توجيه شكر خاص إلى ماكس فيبر - شافر (Max Weber-Schäfer) في مدينة كونستانتس، وإدوارد باومغارتن (Eduard Baumgarten) (المتوفى) في مدينة إبنيت في برايسجاو (Ebnet i.B.)، الذي لم يُقيَّض له للأسف أن يشهد ظهور هذا المجلد. لقد حفظ هؤلاء أقساماً جوهرية من تركة ماكس فيبر للأجيال القادمة، وجعلوها متاحة للطبعة الكاملة من أعماله. وفضلاً عن هذا، لا بد من ذكر دور النشر ج سي بي موهر (بول سيبيك) (J.

C.B Mohr, (Paul Siebeck)) في توبنغن، ودونكر – هومبولدت (Duncker & Humboldt) في برلين، وأوجين ديدريشس (Eugen Driederichs) في كولن، التي أتاحت لنا فرصة النظر في محفوظاتها.

والشكر موصول أيضاً إلى غريغور شولجن (Gregor Schöllgen) في مونستر على إرشاداته المتعلقة باقتراحات لإصلاح دستور الرايخ، الصادر في شهر أيار/ مايو من عام 1917، التي وُجدت نسخٌ منها في مكتبة جامعة يال (Yale)، بينما لم يكن ممكناً تتبّع أثر النص الأصلي رغم البحث المكثف في تركة كونراد هاوسمان (Conrad Hauß-mann). إضافة إلى ما سبق، نَدين بالشكر لإرشادات راينر ليبسيوس (Rainer Lip-sius) في هايدلبرغ، ومارتن ريزيبروت (Martin Riesebrodt) في ميونيخ حول نصوص نُشرت في أماكن بعيدة. وأخيراً، نشكر أيضاً فولفغانغ زوماري (Wolfgang Somary) في زيوريخ، الذي وضع تحت تصرف الناشر مقاطع من مخطوط يتضمن ذكريات عن حياة فيليكس زوماري (Felix Somary).

والشكر قبل كل شيء لأولئك جميعاً، الذين لولا دعمهم ما كان لهذا المجلد، الذي تطلب وضعه أكثر من ستة أعوام من العمل المكثف، أن يرى النور. هنا، يجب أن نذكر قبل أي أحد آخر جمعية البحث الألمانية، التي مكّنتنا من إنجاز الأعمال أولاً بأول بفضل دعمها المالي السخي، ومؤسسة فيرن – رايمر الوقفية في باد هومبورج، التي عقد اجتماعات كثيرة مع حلقة الناشرين، ولجنة أكاديمية العلوم البافارية للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي برئاسة كنوت بورشاردت (Knut Borchardt)، بالنظر إلى أنها تولت رعاية الطبعة الكاملة لأعمال ماكس فيبر. إلى هذا، تلقى الناشر دعماً جوهرياً من جامعة دوسلدورف، التي ساعدت "مجموعة عمل طبعة ماكس فيبر في دوسلدورف" من خلال وضع قاعاتها تحت تصرفها وإمدادها بأدوات عملية، ومن معهد التاريخ الألماني في لندن. أخيراً، نَدين بالشكر أيضاً للعاملين في مجموعة طبعة ماكس فيبر الكاملة في دوسلدورف، وخاصة مانفريد شون (Manfred Schön)، الذي استطاع تقديم إرشادات كثيرة مهمة انطلاقاً من معرفته المميزة لمراسلات ماكس فيبر. أما بريجيت مورغنبرود (Brigitt Morgenbrod)، فأشكرها لمساعدتها الجوهرية، لا سيما عند وضع الفهارس وفهرسة صفحات الكتاب.

فولفغانغ ج. مومسن

مدخل

1. ماكس فيبر السياسي والإعلامي

ليس من السهل أن نحدِّد بصورة يقينية الموقع القِيمي لكتابات ماكس فيبر وخطبه السياسية من مجمل عمله. وفي فهمه لذاته، كان ماكس فيبر طيلة حياته عالماً، وبوصفه كذلك كان قريباً من العمل السياسي اليومي. وقد وَصَف، كعالم اجتماع، طابع العمل السياسي في الدول الكبرى الحديثة بأستاذية رفيعة، مؤكداً بنفسه مراراً وتكراراً خلال ذلك ضرورة أن يأخذ السياسي الناجح، بما في ذلك في ظل الظروف البرلمانية أيضاً، بأنماط من السلوك التكتيكي، وأن يكون مستعداً دوماً للحلول الوسطى والتسويات، كي يتمكن من تحقيق ذاته وإحراز نجاحات ملموسة، علماً بأن النجاح عنصرٌ جوهري في أي عمل سياسي على الإطلاق. وبمعنى ما فإن مذهب فيبر عن "أخلاق المسؤولية" بوصفها الأخلاق المميزة للسياسي التي عليها أن تُدرِج دَومًا نتائج الفعل الخاص في البحث عن القرار، يتضمنُ تسويغاً سامياً أيضاً لهذا السلوك العملي. لكن فيبر كمفكر وعالم نقدي، كان يميل بالأحرى إلى سلوك متعارض، فقد رأى أن مهمته تكمن في القيام بتحليل غير مشروط، يتوغل إلى حدود ما هو ممكن فكرياً في كل حالة من الحالات المُعطاة، يحظر عليه الوقوف بأي حال من الأحوال عند أية نقاط تَوقُّف تَفرضها الظروف السياسية أو الاعتبارات التكتيكية، مهما كان عددها،

بينما يُعتبر هذا أمراً حتمياً بصورة دائمة تقريباً بالنسبة إلى السياسي[1]. في نيسان/ أبريل 1920، قبل فترة قصيرة من وفاته، أوضح ماكس فيبر ذات مرة بإصرار، ودرءاً لأي التباس، أنه سيَنشُط لصالح الحزب الديمقراطي الألماني في لجنة التشريع الاجتماعي الثانية وقال: "على السياسي أن يعقد تسويات ويتوصل إلى حلول وسطى، لكنني "عالم" من حيث المهنة"[2]. وفي الوقت نفسه، أُتيحت له خلال حياته فرصة متكررة للانتقال إلى السياسة العملية. أما واقع أنه لم يُقدِم عليها، فهو يعود بالدرجة الأولى وبصورة مؤكدة إلى الظروف الخارجية السائدة. غير أن ماكس فيبر في حد ذاته نأى بنفسه في نهاية الأمر عن القيام بهذه الخطوة الغنية بالنتائج[3].

ومع ذلك، كان فيبر طيلة حياته شخصيةً منخرطة بعمق في السياسة. ولئن كان قد رسم في عمله النظري خطّاً فاصلاً صارماً بين العلم والسياسة، فقد حدث ذلك أيضاً بسبب الحاجة إلى إقامة ضرب من الحاجز الفكري حيال إغراءات السياسة التي تعرَّض لها مراراً وتكراراً. غير أنه لم يتنكر لمتطلبات السياسة اليومية عندما كان يبدو له أنه من المناسب اتخاذ موقف شخصي من الأوضاع الحرجة. وبالقدر نفسه، لا يمكن بأي حال فصلُ عمله العلمي الواسع المدى عن عمله السياسي، ومع أنه تطلع دوماً بنزاهة فكرية خارقة إلى إبقاء هذين المجالين من عمله منفصلين أحدهما عن الآخر، فقد انطلقت من السياسة، وجزئياً من تصرفاته السياسية الشخصية القيمية، نبضاتٌ وصلت إلى عمله العلمي وطبَعَته بطابع أساسي من نواحي كثيرة. وفي هذه النقطة، علينا الانتباه إلى كلمة كارل ياسبرز (Karl Jaspers) الذي عايش ماكس فيبر عن قرب وقال عنه: "كان فكره واقع إنسان سياسي بكل جوارحه، وإرادة سياسية فاعلة تخدم اللحظة التاريخية؟"[4].

---

(1) انظر: Wolfgang J. Mommsen, “Die antinomische Struktur des politischen Denkens Max Webers,” *Historische Zeitschrift*, Bd. 233 (1981), S. 35-64.

(2) رسالة بتاريخ 14 نيسان/ أبريل 1920 إلى كارل بيترسن، أرشيف الدولة الرئيس في هامبورج، تركة بيترسن.

(3) لن نتطرق إلى المسألة المثيرة للجدل عما إذا كان ماكس فيبر مؤهلاً ليكون قائداً سياسياً، لكنه لم يصبح كذلك بسبب قلة فهم الساسة، كما تقول بصورة خاصة ماريانة فيبر في كتابها صورة حياة. انظر في هذا الموضوع: Wolfgang J. Mommsen, *Max Weber 2*, S. 330f.

(4) Karl Jaspers, *Max Weber: Politiker, Forscher, Philosoph* (München: Piper, 1958), S. 14.

وحتى أعمال ماكس فيبر العلمية المبكرة، خاصة منها بحثه الكبير عن "وضع الفلاحين في ألمانيا شرق الإلبه" الذي أنجزه عام 1892، ويصدُر مجدداً في الجزء الثالث من أعمال فيبر الكاملة، كانت سياسيّة الدافع بدرجة كبيرة. وينطبق هذا بقوة أكبر على الخطبة التي ألقاها عام 1895 بمناسبة انضمامه إلى أكاديمية فرايبورغ (Freiburg)، وعنوانها "الدولة القومية والسياسة الاقتصادية"، وعلى موقفه من مشروع قانون البحرية عام 1898. وإننا لنجد في عمله خلال التسعينات بالذات تشابكاً وثيقاً بين السياسة والعلم، إلا أن ماكس فيبر لم يتجاوز في أي وقت العتبة التي كانت تفصله عن السياسي العامل، وعموماً لم يتدخل بصورة مباشرة في السياسة اليومية خلال عقدين ونصف سبقا الحرب العالمية الأولى. وإذا كان قد برز من خلال مواقف سياسية، فإنما حدث هذا غالباً في أطر حددتها لقاءات علمية، وندوات، أو أبحاث رسمية أو فردية، كمواقفه على سبيل المثال من تعديل قانون السوق المالية عام 1896، أو عدد كبير من الإسهامات والنقاشات السياسية ذات القيمة الرفيعة أحياناً، التي قدمها في لقاءات جمعية السياسة الاجتماعية. وإلى جانب هذا، أدى فيبر بقدر محدود فقط دور المستشار السياسي لفريدريش ناومان (Friedrich Naumann)، ولحزب الشعب التقدمي فيما بعد، الذي اقترب منه اقتراباً سياسياً متزايداً دون أن يفكر بأن يكون عضواً عاملاً فيه. وثمة منذ منتصف القرن، حالات قليلة فقط قال فيها كلمته إعلامياً في الأحداث السياسية اليومية، رغم أنه كان تحت تصرفه آنذاك منبر واسع النفوذ هو صحيفة فرانكفورت (*Frankfurter Zeitung*).

وقد تغيّر هذا بصورة جذرية بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، فمع أن ماكس فيبر كان قلقاً إلى أبعد الحدود بشأن الظروف السياسية التي أدت إلى الحرب، وشكا بمرارة من "العجز المخيف لدبلوماسيتنا"، إلا أنه شارك، مع ذلك، في المزاج القومي المتفض لأشهر الحرب الأولى[5]، وشعر أنه ملزم بالإسهام بدوره في الجهود الحربية للأمة. ووفقاً لذلك، تقدّم طواعية بطلب استدعائه إلى الخدمة العسكرية بعد نشوب الحرب مباشرة، مع أنه لم يكن مؤهلاً لغير الخدمة كضابط احتياط يؤدي عمله داخل

(5) انظر: Wolfgang J. Mommsen, *Max Weber2*, pp. 206 f.
استشهاد من رسالته إلى فيرديناند تونيس بتاريخ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914. نشرت في كتابات: GPS1, S. 458.

الوطن، بسبب لياقته البدنية المحدودة. وشعر فيبر شخصياً أنه "إحساس مُمْض ألا يكون مشاركاً في الحدث"، أي أن يكون موجوداً في جبهة القتال(6). وكان نشاطه كعضو عسكري في لجنة المستشفى العسكري الاحتياطي في هايدلبرغ، وراء كتابة "تقارير عن تجربة"، التي تُنشر لأول مرة كاملة كما وصلتنا في هذا المجلد. وتَبيَّن طبعاً بعد قليل أن هذا النشاط غير مُرضٍ إلى حد بعيد، وأنه غير ملائم بأية طريقة من الطرق لمؤهلاته ومعارفه.

غير أن ماكس فيبر صمد حتى 30 أيلول/ سبتمبر 1915 في لجنة المستشفى العسكري الاحتياطي التي كان مسؤولاً فيها عن المحافظة على انضباط الجرحى، من بين أمور أخرى. ثم بحث طيلة أشهر في النهاية عن عمل رسمي يمكّنه من استخدام معارفه العلمية لفائدة المجهودات الحربية الألمانية. بيد أنه كان لا بد له أن يُدرك في نهاية عام 1915، وقد نال منه الإحباط، أنه ليس هناك في أي مكان موقع مناسب له. وهكذا بقيت لديه إمكانية واحدة هي تقديم خبرته كعالِم حر، غير مرتبط سياسياً، على شكل استشارة علمية توضع من حالة لأخرى بين أيدي الساسة المقَّربين منه. وفي هذا السياق، يجب أن نذكُر بصورة خاصة مشاركته في "لجنة العمل من أجل وسط أوروبا"، التي أسسها فريدريش ناومان. إلا أنه أُتيحت لفيبر، إلى جانب هذا، فرصة العمل الإعلامي، حيث فتحت صحيفة فرانكفورت أعمدتها له طواعية في أغلب الظن، بعد وساطة من محررها الرئيس هاينريش سيمون (Heinrich Simon)، حيث عبَّر بصورة متكررة منذ كانون الأول/ ديسمبر 1915 عن مواقفه حيال المسائل المركزية للسياسة الألمانية إبان الحرب العالمية الأولى. كما أتيحت له بعد قليل إمكانية قول كلمته في مكان آخر أيضاً، هو مجلة فريدريش ناومان الأسبوعية، التي حملت اسم العون، وفي صحيفة آخر **أخبار ميونيخ**، المقرّبة من حزب الشعب التقدمي.

وفضلاً عن ذلك، عبَّر ماكس فيبر ابتداءً من عام 1916 عن آرائه بصورة علنية في مختلف المناسبات المتصلة بقضايا السياسة اليومية، واحتلت موقعاً خاصاً في هذا السياق خطبته الموسومة "على عتبة عام الحرب الثالث" التي ألقاها بتكليف من "اللجنة الألمانية الوطنية من أجل سلام مشرف"، وهي منظمة أسستها جهة رسمية،

(6) رسالة إلى مينا توبلر بتاريخ 7 آب/ أغسطس 1915، من مقتنيات إدوارد باومغارتن، ملكية خاصة.

لكنها كانت خاصَّة مع ذلك من حيث شكلُها، أريدَ منها دعمُ أهداف السياسة الحربية المعتدلة بالمقارنة مع سابقتها التي تبنتها حكومة بيتمان هولفيغ (Bethmann Hollweg) عند بدء المناقشات العلنية حول أهداف الحرب. في هذه الفترة، كانت أكثر خطب فيبر غِنى في مضمونها تلك التي ألقاها يوم 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1916 في ميونيخ لصالح حزب الشعب التقدمي عن "وضع ألمانيا السياسي الدولي"، واستندت إليها لاحقاً دراسةُ "ألمانيا بين قوى العالم الأوروبية"، ومحاضرةٌ عن "الاشتراكية" ألقاها أمام ضباط نمساويين في فيينا يوم 13 حزيران/ يونيو 1918، بتكليف من مركز الوقاية من الدعاية المعادية لدى القيادة العليا للجيش المجري النمساوي، وقد صدرت فيما بعد في كراسة مستقلة.

وبالإضافة إلى ذلك، شارك ماكس فيبر مرات متكررة في إصدار نداءات علنية بشأن مسائل السياسة اليومية، منها بصورة خاصة نداء ضد نداءٍ كان قد أصدره عدد كبير من الأكاديميين عما عُرف "بنداء سيبيرغ"، الذي صدر في تموز/ يوليو 1915، وأيد الأخذ بأهداف بعيدة المدى للحرب. وأخيراً، حاول فيبر في اللحظات الحرجة التأثير بطرق مختلفة ومباشرة أيضاً في القرارات السياسية، مستغلاً بصورة جزئية علاقاته مع ساسة قياديين في حزب الشعب التقدمي. ومن الضروري التطرق في هذا السياق إلى المذكرة الهامة جداً، التي جعل عنوانها "حرب الغواصات المحتدمة"، التي وضعها بالتعاون مع فيليكس زوماري في الأسبوع الثاني من شهر آذار/ مارس 1916، عندما كانت مسألة الانتقال إلى حرب غواصات غير محدودة قيد الحسم. وقد فعل فيبر الشيء نفسه بمناسبة تعيين لجنة دستورية للبرلمان الاتحادي كُلفت بصياغة اقتراحات تتعلق بإصلاح دستور الرايخ بهدف تقوية نفوذ التمثيل الشعبي على حساب قيادة الرايخ، حين تقدم مطلع شهر أيار/ مايو 1917 بسلسلة مسودات إلى كونراد هاوسمان تهدف إلى تغيير دستور الرايخ الألماني، وأرفقها بتعليلات تفصيلية أراد لها أن تكون أرضية حملات ملائمة يبادر إليها ممثلو حزب الشعب التقدمي في لجنة الدستور. وهذه النصوص، التي تعتبر مفقودة حتى الآن، وأمكن في الآونة الأخيرة العثور على نسخ منها في تركة هاغو هولبورن (Hago Holborn)، تُنشر هنا لأول مرة بنصها الحرفي الكامل. أما المذكرات الأخرى المماثلة، خاصة منها تلك التي سميت مذكرة "عن عقد السلام"، التي كُتبت بتاريخ 4 شباط/ فبراير 1918، فإنها فُقدت إلى الأبد على ما يبدو.

عموماً، كان التأثير المباشر لهذه المحاولات لممارسة نفوذ على عملية اتخاذ القرار السياسي ضئيلاً نسبياً. وفي المقابل، لا يمكن بأي حال قول الشيء ذاته عن تصريحات فيبر الصحفية الكثيرة، خاصةً منها على وجه التحديد سلسلة مقالاته الهامة في صحيفة **فرانكفورت** عن "البرلمان والحكومة في ألمانيا المجدَّد تنظيمها"، التي كتبها من شهر أيار/ مايو إلى حزيران/ يونيو 1917، وكان تأثيرها استثنائياً، مثلما يتبين، ليس أقلّه، من وضعِ صحيفة **فرانكفورت** تحت رقابة وقائية مؤقتة بسبب مقالة حادة بصورة خاصة نشرتها يوم 24 حزيران/ يونيو 1917، علماً بأن الرقابة لم تُرفع عنها إلا بعد استجوابٍ برلمانيٍّ في برلمان الرايخ ولجنة الموازنة التابعة له، بطلب من حزب الشعب التقدمي[7]. وعلى أية حال، فقد كانت اقتراحات فيبر تتسم بكثير من العناد وكانت قبل كل شيء بعيدة المدى في الغالب، إلى درجة أن أياً من الأحزاب، بما في ذلك حزب الشعب التقدمي، لم يرغب في أن يجعل منها بلا تحفظ أساس سياساته الخاصة.

وبوجه عام لا بد من الإشارة إلى أنه كان لنشاط ماكس الإعلامي السياسي خلال الحرب العالمية تأثير طويل الأمد بشكل خاص، مع أن مقالاته كانت تطرُق "حديداً حامياً" بصورة دائمة تقريباً، وفضلاً عن ذلك كانت تصيب كبد الحقيقة دوماً تقريباً، وكانت تنتمي بالقدر الكبير نفسه إلى التاريخ الفكري الذي مهَّد لنشوء جمهورية فايمار الديمقراطية، وإلى تاريخ السياسة الداخلية الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى. لقد فهم فيبر كيف يسلِّط الضوء على المشكلات السياسية من وجهات نظر مبدئية، وكيف يُدرجها في معنى يتجاوز كثيراً اللحظة الراهنة. وهنا تكمن أهمية مقالاته التي تتغلغل في ثنايا زمننا الراهن أيضاً. ومع ذلك، على المرء قراءتُها بالقدر نفسه بوصفها نصوصاً انصبت بوعي تام على الصراعات السياسية والنزاعات اليومية، وكانت حججها بالتالي تكتيكية في الغالب، وإلا افتقر موقف المرء منها إلى الصواب والإنصاف.

وعلاوة على ذلك لم يكن نشاط ماكس فيبر الإعلامي من طبيعة متواصلة بأي حال، بل على العكس من ذلك تماماً، وبالنظر إلى استحالة القيام بشيء معقول في المجال السياسي، بغض النظر عن المواقف الإعلامية، دفن فيبر نفسه مراراً وتكراراً طيلة أشهر في عمل علمي مُضن. وقام بذلك في نهاية الأمر من أجل أن يهرب مؤقتاً

(7) Mommsen, *Max Weber 2*, S. 171-173.

من واقع سياسي كان يُثقل كاهله. وقد نشأت دراساتُه عن علم اجتماع الأديان العالمية، وأقسامٌ جوهرية من كتاب **الاقتصاد والمجتمع** على وجه التحديد خلال سنوات الحرب الأخيرة، وفي 1916–1917 أساساً، كما أُلقيت محاضرته الهامة "العلم بوصفه حرفة"(*) في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917(8). ثم، ومع توليه كرسياً تدريسياً في جامعة فيينا خلال الفصل الدراسي الصيفي من عام 1918، وانتقاله إلى هناك في نيسان/ أبريل من العام ذاته، نَضب نشاطه الإعلامي بضعة أشهر بصورة تكاد تكون تامة، مع العلم أنه وجد أن هذه الخطوة مرتبطة بضرورة الخروج من جميع المشاركات الفاعلة في السياسة، ولم يَخرج من تحفظه ببطء إلا بعد عودته من فيينا في تموز/ يوليو 1918، عندما أخذت صورة الهزيمة ترتسم فعلاً دون أن تجد لديه ذلك الصدى، وتلك القدرة على التأثير، التي كانت له بصورة خاصة صيف 1917.

ومع الانهيار والثورة بدأت مرحلةٌ جديدة من النشاط السياسي المحموم الذي عكسته مقالات كثيرة كتبها بصورة خاصة لصحيفة **فرانكفورت**، وعبر عن نفسه في عدد كبير من الخطب الانتخابية، التي ألقاها لصالح حزب الشعب التقدمي. وهذه المقالات والخطب هي موضوع المجلد التالي، الذي يحمل الرقم 16 من طبعة ماكس فيبر الكاملة، وعنوانه "عن نظام ألمانيا الجديد".

2. السياق التاريخي

لقد انضوى نشاط ماكس فيبر الإعلامي والسياسي الواسع خلال الحرب العالمية الأولى تحت أولوية المصلحة القومية الألمانية التي جعلها اختياره الذاتي. وقد طرح باتساق صارم المثَل الأعلى الخاص بدولة القوة القومية على سائر المثل العليا المنافسة، دون أن يخشى النزاعات القيمية التي سيسببها(9). وبغض النظر عن طابع

(*) قامت المنظمة العربية للترجمة، في إطار ترجمة أعمال ماكس فيبر، بإصدار محاضرة "السياسة بوصفها حرفة" في ترجمة واحدة مع "العلم بوصفه حرفة" بعنوان "العلم والسياسية بوصفهما حرفة"، وهي الترجمة التي اضطلع بها جورج كتورة، وراجعها وقدم لها رضوان السيد، بيروت، تموز/ يوليو 2011 (المراجع).

(8) نجد الإثبات القطعي على ذلك عند: Wolfgang Schluchter, *Rationalismus der Weltbeherrschung: Studien zu Max Weber* (Frankfurt: Suhrkamp, 1980), S. 236-240.

(9) يستند هذا الشرح والشروح التالية إلى أعمال الناشر الخاصة بهذا الموضوع وخاصة كتاب: Max Weber, *Gesellschaft, Politik und Geschichte* (Frankfurt: Suhrkamp, 1974); =

تفكيره النقدي بشأن أسباب الحرب، فإن كل شيء كان يتوقف في رأيه على جمع سائر قوى الأمة الداخلية، للصمود في هذه الحرب، التي وجب على السياسة الألمانية ربطُ مصيرها بها في نهاية المطاف. طبعاً، كان ماكس فيبر قلقاً منذ بداية الحرب بسبب الغرور وسوء التقدير، الذي كانت تُعالَج من خلاله مسائل مستقبل ألمانيا السياسي في الرأي العام، وبدرجة ليست أقل بالأحرى في الدوائر الحاكمة. كان الطوفان المتصاعد لتحريض اليمين التوسعي هو الذي دفعه، حسب قوله، إلى ترك هدوء غرفة العالِم، وجعله يتدخل بقوة الكلمة في نزاع الآراء[10]، بينما كان القلق يملؤه من ضياع الإمكانات المتاحة لسياسة قوة ألمانية واقعية وبعيدة النظر، نتيجة السعي وراء أهداف حربية لا نهاية لها. وكان يخشى في الوقت نفسه أن يتم تسميم الأجواء السياسية الداخلية بفعل تحريض يتجاوز جميع المعايير، يمارسه اليمين والمتعاطفون معه وأعوانه، لا سيما في الأوساط العسكرية قبل كل شيء، وأن تتحطم بسببه وحدة جميع فئات الأمة، القائمة في ظل "الهدنة الداخلية" والقتال الدفاعي المشترك ضد العدو الخارجي. وقد رأى ماكس فيبر بصورة متزايدة ما يؤكد اقتناعه بأن إضفاء طابع برلماني على دستور الرايخ الألماني من شأنه وضع نهاية حقيقية لمصيبة الحكم شبه الدستوري، إن هو أعطى سلطة فعلية للبرلمان الاتحادي وفتح طريق المراكز القيادية أمام قادة أحزاب الرايخ الكبرى. وقد وَجدت مرافعتُه لصالح اختيار البرلمان للساسة القياديين، المؤهلين وحدهم لضمان قيادة قديرة للرايخ، صدىً قوياً وتأييداً واسعاً، وكانت هذه الحجة الأقوى (في الظروف التي كانت سائدة) على الإطلاق، التي كان يمكن بها تسويغ الانتقال إلى ديمقراطية برلمانية. ووفق ذلك، احتلت في تلك الأعوام خمسةُ مجالات مركزَ تأملات ماكس فيبر السياسية:

1) مسألة أهداف الحرب وتحديد أهداف سياسة خارجية ألمانية واقعية.

2) وبالارتباط المباشر مع ذلك، مسألة حرب الغواصات "المحتدمة" و"غير المقيَّدة".

= وكذلك (بالإنجليزية): Max Weber, *The Age of Bureaucracy: Perspectives on the Political Sociology of Max Weber* (Oxford: Basil Blackwell, 1974).

(10) انظر كتابات ماكس فيبر في صحيفة فرانكفورت بتاريخ 27 تموز/ يوليو 1916 (أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية). ميريسبورج. الجدول 92، تركة ماكس فيبر ن رقم 30/ 10.

3) إصلاح نظام الانتخاب البروسي ثلاثي الطبقات.

4) وأخيراً، مع منحه الأفضلية على أي شيء آخر، إصلاح دستور الرايخ بهدف فرض الطابع البرلماني في نظام كان في ذلك الحين فيدرالياً.

5) وبارتباط لا انفصام له مع هذا كله، إلغاء ما يعرف "بالحكم الشخصي" لغليوم الثاني.

وقد أضيف إلى هذا منذ اندلاع ثورة شباط/ فبراير الروسية عام 1917، تحليلُ التطورات الثورية في روسيا، بصورة غلبت عليها طبعاً وجهةُ نظر تهتم بنوع النتائج التي يمكن أن تكون للثورة على كل حال على جماهير محور قوى الوسط التي تعاني من إرهاق الحرب. وحملت مقالات روسيا بالذات، التي كتبها فيبر أثناء الحرب، طابعاً تكتيكياً رفيعاً كان يستهدف بالدرجة الأولى مواجهة الدعاية السلمية الروسية، التي توجهت بصورة خاصة إلى العمال. وفي هذا كله، من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار استحالة إجراء نقاش سياسي حقيقي مفتوح بشأن المشكلات السياسة المركزية في ظل ظروف "الهدنة الداخلية" ورقابة ممثلي القيادة العامة للجيش على الصحافة من جانب، هذه الرقابة التي مورست غالباً بطريقة مغرضة لصالح اليمين. وفضلاً عن ذلك، تفتَّق ذهن فيبر أيضاً عن فكرة رئيسية مهمة، هي أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال مناقشة مشكلات سياسية تواجهها قوى المحور، إن كان النقاش سيوحي بأنها ضعيفة، ولا يجوز إثارة مثل هذا الإيحاء وإيصاله إلى الناس. ويجب أن يؤخذ هذا الظرف في الحسبان باستمرار عند قراءة النصوص اللاحقة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على النصوص التي تتناول قضايا تتصل بأهداف الرايخ الألماني في الحرب، أو على إمكانيات ممارسة سياسة تحالفات بعيدة النظر بعدها أيضاً. وكانت المناقشة العلنية لأهداف الحرب ممنوعة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1916، وكان التصدي لمسائل السياسة الداخلية ممكناً بصورة عامة جداً فقط، كي لا يؤدي تناولها إلى تهديد "الهدنة الداخلية". ومع أن ضروب المنع هذه لم تكن جزئياً سوى حبر على ورق، ومع أن التوسعيين المتطرفين التفوا عليها مراراً وتكراراً بطرق متنوعة وبموافقة علنية، بهذا القدر أو ذاك، من السلطات العسكرية، فإنها حددت مع ذلك اختيار الموضوعات ونمط عرض المشكلات بطريقة يصعب استعادتها بصورة تفصيلية.

التزم ماكس فيبر نفسه التزاماً مبدئياً بشروط "الهدنة الداخلية"، مع أنها تحولت أكثر فأكثر إلى مهزلة. وعلى سبيل المثال، فإن مقالته عن "سياسة بسمارك الخارجية والحاضر" يمكن أن تَدين بشكلها الخارجي إلى الظرف الذي كان يمكن فيه عرض المشكلات الراهنة لسياسة الحرب الألمانية بأسلم صورة، قبل أن يصيب جنون التاريخ سياسةَ المستشار الأول للرايخ. وإلى هذا، من الممكن طبعاً أن يكون استخدام مكانة مؤسس الرايخ لخدمة اقتراحاته الخاصة قد أدى دوراً اتصف بدرجة رفيعة من التأثير التكتيكي. وعلاوة على ذلك، رد ماكس فيبر بتحفظ شديد على طوفان المذكرات، الذي تضخم أكثر فأكثر منذ بداية الحرب، وعرف كيف يتفادى حظر مناقشة أهداف الحرب من خلال قيامه "سراً" بإرسال مذكرات مختلفة الأنواع تتعلق بأهدافها إلى شخصيات كثيرة ناشطة في الحياة العامة.

ولم يكن ماكس فيبر بأي حال من الأحوال معارضاً أساسياً للتوسع. ومع ذلك، فقد عمل منذ بداية الحرب ضد البرامج المنفلتة من عقالها التي تبناها اليمين وحول أهدافها، وعارض بصورة خاصة طموحات ضم بلجيكا، لأنه كان واثقاً أن هذا سيطيل الحرب إلى فترة غير منظورة من جهة، وسيدخل معطيات رئيسة إلى السياسة الخارجية، ستجعل من المحال ممارسة أية سياسة تحالف ألمانية واقعية في المستقبل المنظور، من جهة أخرى. أما فيما يتعلق بالشرق، فقد تبنى موقفاً أكثر مرونة يقوم على السيطرة غير المباشرة. بينما أنجز هو أيضاً، وبصورة معتدلة بالمقارنة مع "الإمبرياليين الليبراليين"، التحول الذي حققه هؤلاء نحو سياسة هيمنة قارية موجهة بدرجة رئيسة نحو شرق أوروبا الوسطى، فلا مفر إذن من أن يعتبر واحداً منهم[11]. وقد أُريدَ لمساهماته في سياسة بروسيا وألمانيا المتعلقة ببولونيا خلال الحرب أن تساعد سياسة الهيمنة "الليبرالية" هذه على ربط السياسات الخارجية لدول شرق وسط أوروبا، التي سيعاد تأسيسها من جديد، ربطاً محكماً بقوى الوسط، مع ترك الحرية الكاملة لها في المجالات الأخرى. لم تكن مخططات فريدريش ناومان المعروفة بخصوص وسط أوروبا، التي تقاطعت مع اتجاهات داخل قيادة الرايخ، وأرادت إرساء تحالف طويل الأمد بين الرايخ الألماني والنمسا/ المجر، على أن يُستكمل بناؤه

(11) انظر بشأن "الإمبريالية الليبرالية" وانعطافها نحو الشرق بعد اندلاع الحرب: Ludwig Dehio, *Deutschland und die Weltpolitik im 20: Jahrhundert* (Frankfurt: Fischer, 1961), S. 73-92;

كأساس لنظام هيمنة قارية موجه نحو جنوب شرق أوروبا، تناسب ذوقَ فيبر كثيراً، إلا أنه شارك، لاعتبارات تكتيكية قبل كل شيء، في مشاورات "لجنة العمل من أجل وسط أوروبا" التي أسسها ناومان نهاية عام 1915، وفي "جمعية السياسة الاجتماعية". كما ارتبطت مسألة حرب الغواصات الشاملة ارتباطاً مباشراً بقضايا تتصل بأهداف الحرب، مثلما اتضح منذ بداية عام 1916 لممثلي أهداف الحرب بعيدة المدى أن الحسم العسكري البري القريب لم يعد منتظراً بالتأكيد، وأن عليهم لعب ورقة الاستخدام غير المقيد لسلاح الغواصات، وإلا فإنهم لن يتمكنوا من إحراز سلام النصر المأمول. لم يكن ماكس فيبر من الذين أُفتُتِنوا بتوقعات وهمية حول قدرة سلاح الغواصات على العمل، بل كان أحد الذين وازنوا بوعي بين مزايا مثل هذه الخطوة ومساوئها. ولم يكن يساوره أي شك في وجوب منع الولايات المتحدة الأميركية من دخول الحرب تحت أي ظرف. وفي شباط/ فبراير 1916 قررت قيادة الرايخ العودة إلى حرب الغواصات "المحتدمة". وبما أن الانتقال إلى حرب الغواصات الشاملة كان على وشك أن يُقرَّر على أعلى مستويات قيادة الرايخ، في ظل تجاهل الاحتجاجات الأميركية، فقد أنجز فيبر بالتعاون مع فيليكس زوماري مذكرة تفصيلية عن "حرب الغواصات المحتدمة"، أرادا لها أن تُستخدم قبل كل شيء لمواجهة تحريض الرأي العام على إدارة حرب شاملة بالغواصات، ولفتح طريق يخلو من العقبات أمام خط بيتمان هولفيغ المعتدل.

ومع ربيع 1917، دخلت مسألة إصلاح حق الانتخاب البروسي ثلاثي الطبقات في طور جديد، لأنه لم يعد ممكناً التمسك لفترة أطول برغبة حكومة بيتمان هولفيغ الأصلية في التجاهل التام لهذه القضية خلال الحرب، مقابل الشروع بالإصلاح بعد نهايتها. وألح الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الشعب التقدمي بشدة متزايدة على ضرورة قيام الحكومة باتخاذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه، بدل أن تستمر في تعليل الأحزاب اليسارية بوعود مجردة غامضة حول الإصلاحات بعد الحرب. وأخيراً، هدد الديمقراطيون الاجتماعيون علناً بالتخلي عن "الهدنة الداخلية"، وبسحب تأييدهم الصامت حتى ذلك الوقت للحكومة، في حين أبدى المحافظون البروسيون، بما في ذلك وزارة الدولة البروسية نفسها، مقاومة ضارية لأي إصلاح حقيقي، وفشلت "رسالة عيد الفصح" مزدوجةُ الإيحاء بصدد الإصلاح، التي ألقاها القيصر في 7 نيسان/ أبريل 1917، ووعد فيها بإمكانية إصلاح نظام الانتخاب البروسي بعد الحرب، في تهدئة النزاعات السياسية الداخلية. وبذلك، غدت مسألة

إصلاح نظام بروسيا الانتخابي ثلاثي الطبقات نقطة خلاف أكثر فأكثر هددت بتقويض تماسك الأحزاب والشعب الداخلي. وأيد ماكس فيبر بقوة منذ آذار/ مارس 1917، من خلال سلسلة كاملة من المقالات، الإلغاء الفوري لقانون الانتخاب المجحف بحق فئات واسعة من الشعب البروسي، وكان دافعه إلى ذلك بصورة جوهرية وجهة نظر أراد عبرها مساعدة ألمانيا على تجنب العواقب الوخيمة لتطور كهذا بالنسبة إلى إدارة الحرب.

وقد طالب ماكس فيبر بتغيير سريع لهذه الظروف، لأنه رأى أيضاً أن مسألة قانون الانتخاب البروسي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمشكلة إصلاح دستور الرايخ التي يجب أن تأتي بتعزيز لا شك في ضرورته لنفوذ الأحزاب على إدارة الرايخ. وقد أشار بإلحاح إلى أن مجلس الاتحاد، كهيئة تمثيلية "للحكومات المتحالفة"، يحتل موقعاً رئيساً من الناحية الدستورية ضمن البناء الدستوري المعقد للرايخ الألماني. وكان على اقتناع بأنه لا يمكن بلوغ مفاوضات حول إقرار نظام برلماني للرايخ والاحتفاظ في الوقت نفسه بطابعه الاتحادي، إذا لم يتم التسليم بحق قادة الأحزاب في إمكانية تولي مناصب كتّاب دولة في الرايخ، ولم يُفتح الطريق أمامهم إلى مجلس الاتحاد أيضاً. لذلك رأى في إلغاء التضارب بين عضوية برلمان الرايخ ومجلس الاتحاد حجر الزاوية في إصلاح دستور الرايخ الذي طال تأخره. وبالإضافة إلى هذا، قال إن من المطلوب الأخذ بقانون انتخابي عام، متساو ومباشر في جميع ولايات الاتحاد، لأسباب منها بالتحديد أنه صار لها إسهام مباشر في سياسة الرايخ، عبر مجلس الاتحاد. وكان ماكس فيبر قد توصل، باستقلالية تامة عن هذا كله، إلى تصور يرى أن البرلمان القوي وحده يستطيع في نظام برلماني إظهار شخصيات قيادية قوية تعي مسؤولياتها وتكون قوية أيضاً، كتلك التي تمس حاجة الأمة الألمانية إليها في أوضاعها الحرجة القائمة.

ومع أن ماكس فيبر بذل كل جهده في مقالات كتبها لصحيفة **فرانكفورت** ومجلة **العون**، كي يسهم في احتواء الاهتزازات التي انطلقت من ثورة شباط/ فبراير الروسية، وأصابت أيضاً الظروف السياسية داخل قوى الوسط، فإنه كان من المؤكد بالنسبة إليه أن سقوط النظام القيصري المستبد يجعل دمقرطة النظام السياسي في الرايخ القيصري أمراً حتمياً. وفي آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 1917، تعالت الأصوات باضطراد مطالبة الرأي العام بإصلاحات دستورية. وفي نهاية آذار/ مارس

من العام نفسه قررت أغلبية في برلمان الرايخ، مكونة من الديمقراطيين الاجتماعيين، وحزب الشعب التقدمي، والوسط والقوميين الليبراليين، تأليف لجنة دستورية، لإضفاء شكل قانوني ودستوري ملموس من ذلك الوقت فصاعداً على المطالبة بزيادة نفوذ برلمان الرايخ في القرارات السياسية. كانت تلك بداية مرحلة من الصراعات السياسية الداخلية المكثفة، وقع خلالها نظام الحكومة شبه الدستوري القائم بقوة متزايدة في مرمى النيران. في تلك الأسابيع، كتب فيبر سلسلة مقالاته الكبيرة عن موضوع "النظام البرلماني الألماني في الماضي والمستقبل"، وأرفقها بسلسلة كاملة من المقالات والخطب العلنية، تناول فيها القضايا المختلفة لإصلاح دستور الرايخ، فأسهمت إسهاماً جوهرياً في خلق تأييد قوي لدى الرأي العام لصالح الحركة من أجل إضفاء طابع برلماني على الرايخ، التي وجدت انعكاسها الكبير الأول في الفتح الذي حققته أحزاب برلمان الرايخ خلال شهر تموز/ يوليو 1917 في مسألة السلام. وظهرت سلسلة مقالات "النظام البرلماني الألماني في الماضي والمستقبل" بعد فترة قصيرة فقط في كراسة مستقلة منقَّحة وموسَّعة بعنوان "البرلمان والحكومة في ألمانيا المجدَّد تنظيمها"، تضمنت تقريباً مجمل العناصر الحاسمة لسيوسيولوجيا ماكس فيبر الخاصة بالأحزاب والدولة، ونقده السياسي لفئة الموظفين وللأحزاب، مع أنه قال عنها حرفياً إنها "رسالة في المحاججة السياسية"، وأراد لها أن تفهم بوصفها كذلك[12].

وبسبب الوضع الذي كان قائماً عند نهاية صيف 1917، أخفقت مرافعة فيبر الحماسية من أجل إصلاحات دستورية بعيدة المدى في تحقيق أي نجاح ملموس أول الأمر. وخمدت في البداية الحركة من أجل التفاوض على دستور الرايخ خموداً واسعاً بعد استقالة بيتمان هولفيغ في 13 تموز/ يوليو 1917، التي تبعها في الوقت نفسه تهديد خطر للجبهة، وتواطؤ أحزاب الأغلبية في برلمان الرايخ مع قيادة الجيش العليا. وعلى كل حال، فقد تأسست آنذاك "لجنة أحزاب مشتركة" كانت أساس العمل المستقبلي المشترك لأحزاب "ائتلاف فايمار"، الذي أُقيم في مرحلة لاحقة. وبما أن الأوضاع اتسمت أول الأمر بالدكتاتورية غير الرسمية لقيادة الجيش العليا برئاسة هيندنبورغ ولودندورف، التي عجز كل من مستشار الرايخ ميشائيليس (Michaelis) وخلفه

---

(12) رسالة إلى سيغموند هيلمان بتاريخ 21 تموز/ يوليو 1917، أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ميرسبورغ، السجل 92، تركة ماكس فيبر رقم 30/ 10.

الأمير هيرتلينغ (Hertling) عن فرض نفسيهما في مواجهتها، فإن ضم سلسلة من البرلمانيين إلى إدارة الرايخ بصفة وزراء بلا حقيبة لم يكن غير انتصار وهمي للأحزاب، ثم ما لبث أن تبين بعد حين أن إدارة الرايخ "المدنية"، التي عُزِّزت بكل حرص بممثلي الأحزاب، ومثلها أحزاب الأغلبية، عاجزة عن فعل أي شيء ضد قيادة الجيش العليا المتحالفة مع أحزاب اليمين.

وشعر ماكس فيبر بإحباط ما نتيجة هذا التطور، ولا يعود الأمر في ذلك فقط إلى أن مسألة إضفاء الطابع البرلماني رُبطت من خلال ماتياس إيرزبيرغر (Matthias Erzberger) بالتحديد ربطاً فاشلاً إلى أقصى حد بالأمل بسلام تفاوضي وشيك. وهكذا لم يشأ أن يُفهم على هذا النحو التأييدُ الذي كان قد منحه لإصلاحات دستورية بعيدة المدى، ورأى بأعلى قدر من المرارة أنه إذا لم يتحقق السلام، فإن فكرة البرلمانية ستكون معرضة عندئذ للإفلاس. ثم، وبغض النظر تماماً عن هذا كله، اعتقد فيبر أن من واجبه التأكيد على أن ثقة الأعداء بالنصر قد تعززت بفضل أحداث تموز/ يوليو 1917 المضطربة[13]. ووفقاً لذلك، استأنف بشيء من الغضب أول الأمر حملته الإعلامية من أجل إضفاء الطابع البرلماني، وجابه بمزيد من النشاط "حزب الوطن الأم"، الذي تأسس يوم 2 أيلول/ سبتمبر 1917، وتبنى كحزب يمينين برنامجاً في السياسة الخارجية عبَّر عن أهداف حربية متطرفة، بينما أيد في الداخل إعادة نظر سلطوية رجعية للنظام الدستوري. ومن منظور فيبر، افتقر هذا التحريض افتقاراً تاماً إلى الشعور بالمسؤولية، لأنه حمل في داخله خطر التسبب في الانهيار الكامل لجبهة الداخل الموحدة، المعرَّضة طبعاً لأعباء متعاظمة الثقل باضطراد، نظراً للفاقة الاقتصادية ولإشعاعات ثورة تشرين الأول/ أكتوبر الروسية. وبعد فترة قصيرة من ذلك، ظهرت دراسة فيبر "قانون الانتخاب والديمقراطية في ألمانيا"، وهي منشور سياسي عالي القيمة لخّص بغضب مركز حججه المؤيدة لإضفاء طابع ديمقراطي جذري على دستور ولاية بروسيا والرايخ الألماني. لكن لم تتوافر في تلك اللحظة الفرصة لتحقيق فَتْح بتصورات كهذه، بعد أن رجّح انهيارُ روسيا مرة أخرى لدى الرأي العام والأوساط الحاكمة كفةَ مؤيدي سلام متطرف يقوم على القوة والعنف. لذلك لم يعلن فيبر من جديد بكلمات قوية موقفه من مسائل الدستور، مثلما كان شأنه

(13) انظر: Wolfgang J. Mommsen, *Max Weber²*, S. 279-281.

دائماً وبصورة علنية، إلا قبل انهيار ألمانيا القيصرية مباشرة، عندما استعادت القضية البرلمانية من جديد راهنيتها بصورة مفاجئة، وعندما طلب من الرئيس الأميركي وودرو ويلسون وقف إطلاق النار.

3. عن كيفية وضع البحث وانتقال النصوص

نشرت ماريانة فيبر عام 1921 جزءاً ضخماً من تركة زوجها تحت عنوان **كتابات سياسية مجمعة** بقلم ماكس فيبر، وأعادت طباعة دراسة "البرلمان والحكومة في ألمانيا المعاد تنظيمها"، التي كان فيبر نفسُه قد أعدَّها للطباعة في كتاب. لكن ماريانة فيبر لم تُولِ إلا القليل من الاهتمام لبِنية هذه النصوص، وأعارت كذلك قدراً قليلاً من الاهتمام لكون العديد منها وصلنا في صياغات مختلفة تتباين أحياناً أشد التباين بعضها عن بعض. غير أنه أمكن شيئاً فشيئاً استكمال الإسهامات التي جمعتها ماريانة فيبر من خلال نصوص لم تكن معروفة أو لم تُثِر أي اهتمام من قبل، ويرجع الفضل في جمعها إلى جهود جوهانس فينكلمان وناشر هذا الجزء[14]. لكن بحثاً لاحقاً، جديداً ومنظماً، بيّن أن الطبعة الرابعة الحالية من **الكتابات السياسية الكاملة**[15] لم تَأخذ بعين الاعتبار إلى حد بعيد سائرَ النصوص التي وصلتنا، وأنها ليست خالية بدورها من تغيير وحذف مسَّا نصوصَها، حيث تعلق الأمر هنا في العادة بإزالة اختلالات نحوية، أو ضبط أسماء الأماكن وعلامات الوقف، وفي بعض الحالات بإجراء تغيير في المضمون أيضاً، وإسقاط بعض المقاطع، وإذا لزم الأمر تصحيح الكلمات المنتقاة بطريقة غيرت المعنى. وينطبق هذا بالتحديد على بعض المقاطع من مقالة "قرض الحرب الألماني السابع". إلا أن أي واحدة من هذه الطبعات لم تزعم أنها كاملة، ولم ترغب في استنفاد المعايير النقدية التاريخية. وفي المقابل، تسعى طبعة ماكس فيبر الكاملة إلى إيصال كتابات ومراسلات فيبر إلى الرأي العام في صورة تتفق وهذه المعايير، بعد ربطها بتعليقات

---

(14) انظر الطبعة 2 و3 و4 من "الكتابات السياسية المجمعة" لجوهانس فينكلمان، (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1958, 1971),
(طبعة أولى مكررة للموقف من استبيان صحيفة ميونيخ العامة حول الأسطول، وكذلك للمقالات التالية: "وضع ألمانيا السياسي الدولي"، و"تعديل البند التاسع من دستور الرايخ"، ملاحظة بتاريخ 19/ 1/ 1920 حول حالة أركو).

(15) (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1980).

تتسم بالخبرة تتطابق مع وضع البحوث الأكثر حداثة، وتضع تحت تصرف القارئ المعلومات المطلوبة لفهم النصوص. وفي الوقت نفسه، تنقل الطبعة للقارئ صورة دقيقة عن نشوء وتطور النصوص، مع توثيق جميع تحولاتها وارتباطاتها الداخلية بعضها مع بعض.

ويقدم هذا المجلد للمرة الأولى عرضاً كاملاً قدر المستطاع لكتابات ماكس فيبر وخطبه ومواقفه الأخرى تجاه المسائل السياسية منذ بداية الحرب وحتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1918. أما المجلد التالي، الذي يحمل الرقم 16، وعنوانه "عن نظام ألمانيا الجديد"، فسيكون عليه إنجاز الشيء نفسه بالنسبة إلى سنوات الثورة ومرحلة تأسيس جمهورية فايمار. إلى جانب ذلك، ستطبع هنا للمرة الأولى أيضاً جميع تصريحات فيبر حول القضايا السياسية، التي نقلت إلينا بطريقة غير مباشرة، مع إدراج سلسلة نصوص كاملة لم تكن معروفة من قبل، أو نشرت في مكان معزول وبعيد. ويدور الأمر غالباً هنا حول خطب وإسهامات حوارية من أنواع متباينة جداً، يجب اعتبارها جزءاً جوهرياً من عمل ماكس فيبر السياسي. وأخيراً، فقد أُخذت بعين الاعتبار النداءاتُ وسواها من التوضيحات التي لم يكتبها فيبر، لكنه تماهى معها من خلال وضع توقيعه عليها.

لقد وَضعَت الإحاطة الكاملة بجميع كتابات وخطب ومشاركات فيبر الحوارية، محرري هذا المجلد أمام مشكلات عويصة، بالنظر إلى حالة المادة المنقولة، التي أرغمتهم، نتيجة التشويش الذي أصابها بطرق متباينة، على بذل مجهود كبير بالمقارنة مع غيرها، خلال متابعة حتى أكثر النقاط هامشية، لاعتقادهم أن فيها إحالات ممكنة إلى نصوص مجهولة. ليست هناك تركةٌ لماكس فيبر بمعنى الكلمة، هناك فقط سلسلة تركات جزئية، نجد قسماً منها في أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية في ميرسبورغ (Mersburg)، وقسماً آخر كملك شخصي لماكس فيبر - شيفر وإدوارد باومغارتن. ولم تصلنا عموماً بعدُ تلك المواد كاملة، التي كانت متاحة لماريانة فيبر عام 1926، حين وضعت كتاب **صورة حياة**[16] وليس معلوماً بعدُ ما إذا كانت ثمة مواد

---

(16) Marianne Weber, *Lebensbild 1*,
ظهرت طبعة ثانية مختصرة قليلاً ومزودة بفهرس بأسماء الأشخاص في: (Heidelberg: L. Schneider, 1950)، ومؤخراً، ظهرت أيضاً طبعة إنجليزية: Marianne Weber, *Max Weber: A Biography*, hg. =

أخرى في تركة ألفريد فيبر، المحظور نشرها قبل عام 1985، مع أن وجود مواد فيها ليس أمراً محتملاً. وقد نشأت بعض التركات الجزئية المذكورة أول ما نشأت بفضل نشاط أصحابها التجميعي، كما خضعت جميعُها لغربلة وانتقاء تمًّا انطلاقاً من وجهات نظر معينة، الأمر الذي يعني أن مكوناتها لم تُنقل إلينا بالترتيب الذي كانت عليه عند وفاة ماكس فيبر. وفي هذه التركات الجزئية، لم تنقل إلينا المخطوطات والنماذج الطباعية إلا في حالات استثنائية، لذلك كان من الضروري الرجوع بكل دقة إلى النسخ الأصلية المطبوعة.

وبسبب طابعها المجزأ، لا تسمح التركات الجزئية المذكورة، إذا ما أخذت بذاتها، بنقل تقريبي كامل للنصوص المعنية جميعها، ولا تتيح إمكانية بحث شامل وموثوق لتاريخ نشوء النصوص المزمع طبعها هنا. لذلك، كان من الضروري عموماً سلوك دروب مختلفة غير مباشرة هنا. لقد أرشدتنا غربلة وتقويم مراسلات ماكس فيبر الضخمة، التي ستنشر في مكان آخر من الطبعة الكاملة، إلى عدد كبير من مقالات الصحف أو إلى خطب سياسية أو محاضرات، بقيت حتى الآن خارج دائرة الاهتمام. أما الأمر الأكثر أهمية، فقد تبين أنه البحث المنهجي عن مقالات ماكس فيبر في أجهزة النشر المعنية، وخاصة منها الصحف القومية الليبرالية الكبرى، وكذلك في صحف بادن الإقليمية، التي كانت مفتوحة أمام قلمه، ومنها صحيفة **فرانكفورت**، و**آخر أخبار ميونيخ وبرلين اليومية**، ومجلة فريدريش ناومان الأسبوعية **العون**، وصحيفة **الدولة والاقتصاد الأوروبية**، التي كان يصدرها إدغار يافّيه (Edgar Jaffé). وفي بالمقابل، لم تُفضِ إلى أي نجاح يذكر على وجه التقريب الجهودُ المكثفة التي انصبت على إيجاد محفوظات المطابع المعنية، رغبةً في التعرف إلى ظروف الطباعة الدقيقة هناك، وفي العثور على إشارات إلى إسهامات فيبرية بقيت ربما غفلاً أو لم تطبع. وفي هذه الحالات جميعها تقريباً، لم تتضمن الأرشيفات المعنية شيئاً، أو كانت فيها مواد ناقصة إلى أبعد حد.

وينطبق هذا بصورة خاصة على صحيفة **فرانكفورت**، التي كتب فيبر لها من حين

---

von Harry Zohn (New York: John Wiley & Sons, 1975). =

لآخر بدءاً من عام 1904، ثم فتحت صفحاتها أمامه بصورة دائمة منذ بداية الحرب ونشر فيها غالباً باسمه الصريح، وكذلك تحت رقم أو في صورة رسائل مجهولة جاءت "من جهة ثالثة". وقد كتب فيبر بوساطة من هاينريش سيمون، الذي كان مسؤولاً في إدارة التحرير عن سياسة التوظيف ورِفد هيئة التحرير بالكتّاب، وكسب مشاركين أحرار، وانتسب منذ آذار/ مارس 1916 إلى إدارة الصحيفة. لم يكن للأسف ممكناً بعد، كما كان يمكن للمرء أن يتوقع ضمان الإحاطة الكاملة بجميع المقالات التي كتبها ماكس فيبر لصحيفة فرانكفورت، من خلال مراسلات دار النشر وقسم السجلات وحسابات المكافآت المالية. وقد أبلغ جاكوب مارشاك (Jakob Marschak) من هيئة تحرير الصحيفة عام 1925 ماريانة فيبر، رداً على استفسارها بخصوص دفاتر المكافآت، "أن القسم الأكبر منها اختفى أو تم إتلافه"، وأنه لم يُمكن، بعد مراجعة مجمل السجلات، التعرف إلى أية مقالات إضافية غير تلك التي تم تحديدها[17]. وقد احترقت نهايةَ الحرب العالمية الثانية جميعُ مواد قسم المحفوظات في مطبعة شركة فرانكفورت التي كانت تنشر صحيفة فرانكفورت، وكان من شأن العثور عليها أن يساعد على تقدم البحث عن مواد ماكس فيبر. كما استحال العثور على تركة هاينريش سيمون الشخصية، وكذلك الحال بالنسبة إلى صحيفة **آخر أخبار ميونيخ**، الصحيفة الليبرالية البافارية، التي ارتبط ماكس فيبر في صيف عام 1917 بوشيجة معها عبر جيورج هوهمان (Georg Hohmann)، وكتب لها مقالات خاصة خلال إقامته في ميونيخ. ولم يكن التعرُّف إلى مشاركات مجهولة محتملة بمعونة سجلات دار النشر ممكناً في هذه الحالة أيضاً، بما أنه لم تعد تتوافر هناك أيضاً مواد أرشيفية على علاقة بالفترة الزمنية المعنية. ولا نملك غير معرفة قليلة جداً أيضاً عن صحيفة **الدولة والاقتصاد الأوروبية**، التي كان يصدرها إدغار يافّيه، ولم ينشر فيبر فيها غير مقالة "قانون الانتخاب البروسي". ولم يعد يتوافر أيضاً في حالة مجلة **العون** أي أرشيف خاص بدار النشر. ولم تقدم لنا المزيد من المساعدة تركةُ فريدريش ناومان، الموجودة في أرشيف الدولة المركزي، قسم بوتسدام، التابع لجمهورية ألمانيا الديمقراطية. وبقيت دون نتيجة إيجابية أيضاً حوليات الحرب الخاصة بمجلات عديدة، كان فيبر على علاقة وثيقة سياسية مع ناشريها أو محرريها القياديين، ومنها، من بين أخرى **ألمانيا الكبرى** أو **السياسة الألمانية**، التي أصدرها إرنست ياك (Ernst Jäckh) وبول

(17) انظر رسالة جاكوب مارشاك إلى ماريانة فيبر بتاريخ 5 كانون الثاني/ يناير 1925. أرشيف الدولة المركزي في ألمانيا الديمقراطية. السجل رقم 92، تركة ماكس فيبر رقم 39/ 9.

روورباخ (Paul Rohrbach) وأضيف إلى الأعداد الأخيرة منها الناشر فيليب شتاين (Philipp Stein)، والفعل لصاحبها أوجين ديدريشس (Eugen Diederichs)، وكذلك الأوراق الأسبوعية والشهرية الليبرالية لجنوب وجنوب غرب ألمانيا، التي بحثنا عن مشاركات لماكس فيبر فيها.

عموماً، ووفقاً لما سبق، تكون قد تمت إحاطة كاملة بعمل ماكس فيبر الإعلامي من زمن الحرب العالمية الأولى، فمن المفهوم أن يضم هذا المجلد جميع المقالات التي تحمل اسمه، وتلك التي نشرت دون اسم وأمكن إثبات رجوعها إليه، بمعونة إشارات وردت في مراسلاته. وعلى العموم، فقد مكننا هذا من توسيع معرفتنا توسيعاً جوهرياً بعمل ماكس فيبر السياسي.

4. ترتيب النصوص وتحريرها

كما سبق القول، لن تتم في هذا المجلد طباعة النصوص التي كان مصدرها ماكس فيبر نفسه وحسب، بل كذلك سائر النصوص التي نقلت إلينا بصورة غير مباشرة، وهي بالدرجة الأولى ملاحق أو تقارير صحافية عن خطب أو محاضرات سياسية لم ينقل إلينا عنها في الحال العادية مخطوط أو تصلنا عنها مسودة اختزال أو ملحق موافق عليهما. ويُعتقد في معظم الحالات أنه لم توجد إطلاقاً مسودة بخط ماكس فيبر، وأن الأمر اقتصر على ملاحظات تضم كلمات مفتاحية رئيسة. هناك حالة واحدة فقط نقلت إلينا فيها مثل هذه الملاحظات من زمن الحرب العالمية الأولى، وبالأخص بالنسبة إلى خطبته حول "وضع ألمانيا السياسي الدولي". وفضلاً عن ذلك، ستنشر هنا جميع تلك النصوص، التي وقعها ماكس فيبر إلى جانب آخرين وشارك بالتالي في المسؤولية عنها، رغم أنها صدرت غالباً عن جهة ثالثة ولم يكن له أي تأثير مباشر في صياغتها. ويدور الأمر في الغالب هنا حول نداءات علنية وتوضيحات برنامجية سياسية المضمون.

ومن أجل أخذ هذه النصوص المتباينة بعين الاعتبار من الناحية الظاهرية أيضاً، تم تقسيم هذا الجزء إلى قسمين فضلاً عن ملاحق.

في القسم الأول الموسوم "بكتابات"، ستتم طباعة مخطوطات، فإن لم تتوافر لنا،

نشرنا نسخاً طباعية وافق عليها ماكس فيبر نفسه، تضم مقالات ودراسات ومواقف أخرى مختلفة حيال مسائل سياسية، تنضوي تحتها بصورة خاصة مقالات صحافية كثيرة العدد. لكن توجد هنا بعض المشكلات، من حيث المبدأ على كل حال، لأنه من غير الممكن إثبات وجود موافقة خطية من ماكس فيبر على النصوص، ولأن موافقة كهذه ربما كانت لم تصدر عنه إطلاقاً، فضلاً عن احتمال أن تكون النصوص قد تعرضت لتدخلات تحريرية لاعتبارات تتصل بالرقابة أو غيرها من الأسباب، دون أن نتمكن اليوم من معرفة حجمها وطابعها. وكان فيبر قد فوَّض في بعض الحالات هيئات التحرير المعنية كتابياً بإجراء تعديلات تحريرية، انصبت غالباً على اختصارات للنص[18].

وفي القسم الثاني الذي يحمل عنوان: "تقارير عن خطب وإسهامات حوارية"، ستُعرض بصورة كاملة خطب ماكس فيبر السياسية، بقدر ما يمكن الحصول عليها من الصحف القومية والإقليمية والمحلية ومن المراسلات الفردية. خلال ذلك، سيتم الرجوع، حيثما أمكن، إلى سائر التركات المماثلة السليمة، وهي عادة هنا تقارير صحافية، وفي بعض الحالات محاضر أو ملاحظات كتبها طرف ثالث.

وستطبع في الملحق الأول، وعنوانه: "عرائض ونداءات" شارك في توقيعها، جميع النداءات العلنية والتوضيحات البرنامجية، التي وقعها مع آخرين، وعرف نفسه بالتالي من خلالها، رغم أنه لم يكن له أي تأثير أو كان له تأثير قليل وحسب، في صياغتها.

أخيراً، يوجد في الملحق الثاني وعنوانه: "كتابات وخطب ثبتت نِسبتها لكنها لم تصلنا"، تجميع لكل ما بلغنا من معلومات عن تلك الكتابات والخطب السياسية المضمون، التي لم تصلنا عنها نصوص أو تقارير شهود غير مباشرة، لكننا نستطيع إثبات وجودها بالأدلة. وهنا تمت متابعة كل الإشارات التي يمكننا الوصول

(18) انظر رسائل إلى هيئة تحرير صحيفة فرانكفورت بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 1918. أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، سجل 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 10، ورسالة إلى جورج هوهمان، بلا تاريخ (بداية أيلول/ سبتمبر 1917) أرشيف الدولة، سجل 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 5، ص 328.

إليها[19]. ويمكننا الافتراض، في بعض الحالات كحالة المقالة عن الجنرال لودندورف (Ludendorf)، التي كُتبت على سبيل المثال في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1918، أنها لم تصل إلى الطباعة وفقدت فيما بعد، أو أن ماكس فيبر نفسه تخلَّص منها.

وفي حالات متفرقة، كان من الضروري تزويد نصوص لم تصلنا عناوينها، أو لم يكن لها بالأصل عنوان بسبب طبيعتها، بعناوين أو عناوين بينية تتفق مع معناها، وتُحسِّن قدرتنا على استعراض مضمونها. حدث هذا بصورة خاصة في حالة المشاركات الحوارية. وتم بطبيعة الحال تمييز هذه العناوين ليُعرف أنها من وضع الناشر.

وعند وجود نسخ متعددة من نص ما، تُؤخذ عموماً كأساس للطباعة نصوص "آخر يد" التي وضعها ماكس فيبر نفسه في صيغتها النهائية انطلاقاً من نظرته الخاصة. وترتيب النصوص داخل كل جزء من الأجزاء وكذلك الملاحق هو ترتيب زمني يتقيد بوقت نشر نص "آخر يد" باعتباره تاريخ النص المنشور. أما في المَحاضر والخطب والنصوص التي وصلتنا بصورة غير مباشرة، فيصار إلى التقيد بتاريخ اللقاء الذي نشأت النصوص منه، في حين نتقيد في النصوص غير المطبوعة بلحظة نشوئها.

مبدئياً، يُعامَل في هذا المجلد كلُّ نص أُعد للطباعة من نصوص ماكس فيبر باعتباره وحدة قائمة بذاتها، بغض النظر طبعاً عن الصلات الأفقية والسياقات التي لا حصر لها القائمة بينها. حتى عندما يقود هذا أحياناً إلى تقاطعات وتكرارات، يبدو أنه من الأفضل لمستخدم هذا المجلد أن تُجمع وتُقدم بصورة موحدة جميع المعلومات التي تنصب على نص محدد وتتعلق بتاريخ نشوئه وسياقه.

---

(19) هكذا يتم التوصل بين حين وآخر إلى البرهنة على خطب لم يتم إلقاؤها بالفعل، من ذلك مثلاً المحاضرة التي يرد ذكرها مراراً في المراسلات حول "الدولة والدستور"، التي كان على فيبر إلقاؤها يوم 18 أيلول/ سبتمبر 1917 في هيبنهايم (رسائل ماكس فيبر إلى مينا توبلر بتاريخ 28 آب/ أغسطس [1917] و 8 أيلول/ سبتمبر [1917]. ملكية خاصة، ورسالة ماريانة فيبر إلى هيلينة فيبر "الخميس بعد الظهر"، دون تاريخ، [أيلول/ سبتمبر 1917] ملكية خاصة). هذه المحاضرة كان من المقرر أن تلقى في إطار احتفالات "أكاديمية الشعب الحربية في هيبنهايم، التي نظمها "اتحاد الراين/ الماين للتربية الشعبية" بين 16 و24 أيلول/ سبتمبر. إلا أنه تبين أن فيبر استبدل في فترة جد قصيرة على الأغلب بالمؤرخ الشتراسبورجي مارتن سبان (وقد أعلنت صحيفة **التوجيهات والإعلانات** الخاصة بمدينة هيبنهايم وكذلك قضاء هيبنهايم تغيير البرنامج يوم إلقاء المحاضرة، في عددها رقم 144 بتاريخ الثلاثاء 18 أيلول/ سبتمبر 1917).

أولاً

الكتابات

[تقارير خبرة عن إدارة المستشفيات العسكرية]

تقرير تحريري عن نشوء النص

في الثاني من آب/ أغسطس 1914، وبعد بضعة أيام من نشوب الحرب العالمية الأولى تطوع فيبر، الملازم الأول الاحتياطي، للالتحاق بقيادة حامية مدينة هايدلبرغ، حيث تم تعيينه عضواً في لجنة مستشفاها العسكري الاحتياطي[1]، التي كانت تابعة لنيابة القيادة العامة لمجموعة الجيش البروسي الرابع عشر في مدينة كارلسروه، المكلفة بمهام الإدارة المدنية في الوقت نفسه.

تكوّن تنظيمُ المستشفيات العسكرية في أرض الوطن خلال الحرب من مستشفيات احتياطية في المقام الأول، أي من المستشفيات القائمة محلياً إلى جانب مراكز أنشئت حديثاً، ومستشفيات متفرقة عملت طواعية كمؤسسات لرعاية المرضى، أنشأتها جمعيات خاصة وتعاونيات كان عليها الخضوع في حالة الحرب لأوامر السلطات العسكرية[2]. وقد تولى فيبر مسؤولية إعداد وبناء إدارة منظمة للمستشفى العسكري الاحتياطي في منطقة هايدلبرغ، كما أَسندَت إليه قيادةُ حامية المدينة منصب ضابط انضباط فيها[3].

---

(1) انظر، قيادة محافظة هايدلبرغ، ملف ماكس فيبر الشخصي، أرشيف الولاية العام، كارلسروه، 456، رقم 13719. تمت ترقية فيبر يوم 27 كانون الثاني/ يناير إلى رتبة مقدم في الدفاع المحلي.

(2) انظر: Karl Wilmanns, *Die badischen Lazarette während des Krieges* (Berlin: Offene Worte, 1932).

(3) Marianne Weber, *Lebensbild I*, S. 527.

لقد وصلنا عدد قليل من التقارير والمذكرات عن عمل فيبر، نقلتهُ إلينا مراسلات الخدمة مع السلطات العسكرية الأعلى. ويتعلق الأمر هنا بتقرير عن قضايا الانضباط يعود تاريخه إلى 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914 (1)، وكتاب عن المحافظة على الانضباط في المستشفيات العسكرية حمل تاريخ 28 تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1914، إلى جانب مرفقات (2) وتقرير عن شؤون الانضباط في مستشفيات لجنة المستشفيات الاحتياطية العسكرية في شمال ولاية بادن وضع بتاريخ 6 كانون الثاني/ يناير 1915 (3). وستُطبع هذه التقارير والمذكرات في ما يلي من هذا المجلد[4]. وبالنظر إلى إتلاف القسم الأكبر من الملفات الخاصة بمجموعة الجيش الرابع عشر البروسي ومرافقه الصحية، فإننا لا نعرف أكثر سواء عن ظروف ودواعي كتابة هذه النصوص، أم عن الأحداث والسياقات والأشخاص، التي تحدثت عنها وعنهم.

ويصف ماكس فيبر بالتفصيل مجال مهامه وعمله الوظيفي في تقرير الخبرة الختامي الذي كتبه عن عمله في مستشفى هايدلبرغ العسكري، وخص به نيابة القيادة العامة، لكنه بقي غير مكتمل حسب ما تخبرنا ماريانة فيبر، ولم يرسل إلى القيادة[5]. كان على فيبر أن يُجهز تسعة مستشفيات عسكرية جديدة، ويدير[6] ويشرف على ما مجموعه اثنين وأربعين مستشفى عسكرياً في منطقته. يصور تقريره الختامي وضع المشكلة في هذا السياق، وخاصة الصعوبات التي نشأت عند إقامة الإدارة وبالتالي لدى الانتقال اللاحق من "إدارة أغرار" إلى إدارة موظفين منظمة، وأخيراً تنظيم الصلاحيات بين الموظفين المدنيين، وضباط الاحتياط كأعضاء عسكريين في لجنة المستشفيات العسكرية، وبين الضباط المحترفين الذين ينتمون إلى مراكز الخدمة، وبالتالي إلى مراكز التنسيق الأعلى.

وبالنظر إلى أن المراكز العسكرية والمدنية، التي أدارت الجهاز الصحي، كانت تتنافس فيما بينها، فقد افتقرت إلى بنية واضحة، وهو ما أدى إلى حل لجنة المستشفيات

---

(4) ملاحظتان بخط فيبر على رسائل يطلب فيها معلومات عن بعض التنظيمات الانضباطية (أرشيف الولاية العام، 956، 113، 103، 5 ,1 بتاريخ 19 كانون الثاني/ يناير و10 أيار/ مايو 1915). وبما أنها لا تعتبر صحيحة كنصين مستقلين، فهي ستُهمل هنا.

(5) بقي المخطوط الصعب القراءة والمكتوب على عجل في الأدراج.

(6) Marianne Weber, *Lebensbild 1*, S. 545.

العسكرية الاحتياطية يوم 30 أيلول/ سبتمبر 1915. صحيح أن نيابة القيادة العامة بحثت عن استخدام إضافي لفيبر، لكن هذا الأخير قدم مع ذلك التماساً طلب فيه تسريحه من الخدمة العسكرية[7]، وكتب تقرير الخدمة الختامي في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، بعد تركه الجيش مباشرة.

انتقال التقرير وتحريره

ستتم طباعة التقارير مجتمعة، بالنظر إلى ترابطها الداخلي. ويشكِّل النصان الأول والثالث ما بقي من مراسلات خطية كانت واسعة بالأصل مع نيابة القيادة العليا الملكية البروسية، خاصةً منها المكتب الصحي لمجموعة الجيش الرابع عشر في كارلسروه. وقد وجدت التقارير في رزمة ملفات ضمن أرشيف الولاية العام، القسم 456، 113: 103، 5،1 تتعلق "بالانضباط، والتقارير العملية، وكتب العقوبات"، حُفظت فيها التقارير والمذكرات الثلاث التالية، إلى جانب مرفقات وسجلات، أما العناوين فقد أضافها الناشر لجعل النص أكثر وضوحاً.

1. [تقرير عن مسائل الانضباط]. هذا التقرير كتب بيد غريبة، ويرجَّح أن فيبر أملى نصه ثم وقعه بيده.

2. [مذكرة تتعلق بالمحافظة على الانضباط في المستشفيات العسكرية، مع مرفقات]. تم تدوين المذكرة والمرفقات بيد غريبة، إلا أن الأُولى تحمل توقيع ماكس فيبر، بينما تم توقيع المرفقات متفرقة. وستنشر المذكرة فيما يلي إلى جانب المرفقات 1 و2، أما المذكرة التي أضيفت إلى المرفق 3 فهي لا تعود إلى فيبر، لذلك يمكن إهمالها هنا.

3- [تقرير عن شؤون الانضباط في مستشفيات لجنة المستشفيات الاحتياطية العسكرية شمال بادن]. هذا التقرير كتب بيد غريبة، وهو يحمل لقب ماكس فيبر المكتوب بيده، ونصه: "ماكس فيبر، عضو عسكري".

4. [تقرير الخبرة الختامي عن إدارة المستشفيات العسكرية]، وقد وصلنا ناقصاً

---

(7) المصدر نفسه، ص 543.

من خلال تركة ماريانة فيبر وحدها التي نشرته عام 1926 في الطبعة الأولى لكتاب **صورة حياة**[8]، وتعرض النص لاختصار شديد في طبعة الكتاب الثانية[9]. وقد سارت الطباعة على نحو الطبعة الأولى. ومن الضروري الانطلاق من أن ماريانة فيبر قامت بتدخلات بسيطة متنوعة خلال إعداد النص للطباعة، وقامت بصورة خاصة باختصار الأسماء، على غرار ما فعلته في حالات أخرى، وغيرت على الأرجح حروف التوقيع الأولى، جَنبًا لمنافع مالية قيَّدت نفسها بها أيضاً أثناء تأليف **صورة حياة**. وتقول ماريانة فيبر في ختام قسم النص الذي نشرته: "سَتَلي كذلك شروح تفصيلية عن مَنح الإجازات، وسيُنشر مقطع عن علاقات السلطات العسكرية مع الصليب الأحمر، إلا أن هذه العلاقات لم تدم إلى النهاية". ويجب اعتبار هذا الفصل الختامي مفقوداً"[10].

تم ختم النصوص الأربعة بحرف A.

---

(8) المصدر نفسه، ص 545-560.

(9) المصدر نفسه، ص 589-593.

(10) المصدر نفسه، ص 560.

1

[تقرير عن قضايا الانضباط]

هايدلبرغ في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914

إلى نيابة المكتب الصحي

مجموعة الجيش 14

كارلسروه في بادن

نتلقى بصورة متزايدة دروساً تُعلِّمنا كم تصعبُ المحافظة على الانضباط، عندما تكون أغلبية نزلاء المستشفى العسكري من المكان عينِه الذي يوجد فيه المستشفى العسكري، أو من محيطه القريب منه.

فمن جهة، يبدو أن احتكاكهم الدائم مع أسرهم، وإبقاءَهم، مع ذلك، في المستشفى العسكري يؤثر سلباً في على سلوك أمثال هؤلاء الناس. ومن جهة أخرى، يجد هؤلاء بسهولة تعاطف السكان المحليين، عند وقوع أي تمرد على انضباط المستشفى العسكري، وبصورة خاصة ضد ضباط الصف، علماً بأن عددهم يتزايد باضطراد في المستشفيات العسكرية الوطنية، بسبب كثافة تحويل المرضى إليها.

ولهذا السبب، نَصحْنا مؤخراً مختلف المستشفات العسكرية ألا تُبدي استعدادها

لاستقبال أحد من الذين يحالون إليها من سكان المنطقة، إلا بعد التأكد مسبقاً من أن سلوكه كان جيداً بصورة خاصة، والحصول على ضمانات من أسرته. لكننا وجدنا أنفسنا الآن مجبرين في حالة واحدة، وبتشجيع من موظف سامٍ[11] ومن مجالس إدارة مستشفيات عسكرية مختلفة، حتى على إصدار أمر بتنظيم عمليّة نقل كثيفة للمرضى المحليين، الذين نستطيع نقلهم إلى مستشفيات عسكرية أخرى.

وبما أننا نتوقع أن تُقدَّم شكاوى من مثل هذه التدابير إلى المكاتب المختصة (وربما غير المختصة أيضاً)، وأن يتم إيصالها ربما إلى نيابة المكتب الصحي، فإننا لم نشأ تفويت فرصة إبلاغكم منذ الآن بالأسباب.

2

[مذكرة عن المحافظة على الانضباط
في المستشفيات العسكرية – مع مرفقات]

هايدلبرغ في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914
إلى
نيابة القيادة العامة الملكية
مجموعة الجيش 14
كارلسروه في بادن

نحيل عليكم:

1) مشروع أمر توجيهي مخصص لمستشفيات المحافظة العسكرية خارج هايدلبرغ[12]، إلى جانب

2) مشروع رسالة نُبَلِّغ من خلالها الأمر التوجيهي نفسه على الأرجح لمكاتب

(11) لم نتمكن من تحديد هوية الموظف المعني هنا.

(12) مشروع [أمر بخصوص معاقرة الخمر] مذكور أدناه.

المحافظة الدوقية الكبرى[13]. بالإضافة إلى

3) نسخة إلى قيادة الحامية الملكية من الأمر[14] الصادر إلى محافظة مدينة هايدلبرغ.

نتقدم بطلب تفويضنا إصدار الأمر التوجيهي إلى 1) وإرسال الرسالة إلى 2)، وتعليلاً لطلبنا نعلمكم بالآتي:

بالنظر إلى الأوضاع شديدة السوء فيما يتعلق بانضباط الجرحى الذين توهن معاقرة الخمر قدرتهم على مقاومة تأثيرها، يبدو لنا أنه من الضروري اتخاذ إجراء لا يقبل التأجيل، وعلى سبيل استكمال الأمر الذي سبق أن صدر هنا عن قيادة الحامية الملكية بمنع الخمر كإجراء يصب في مصلحة المعاملة المتساوية للمدينة والريف، على أن يتم توسيعه ليشمل ما يقدمه أفراد خواص من تبرعات بالكحول في المناطق الريفية والمدن الأصغر، وهي تبرعات واسعة الانتشار هنا بالذات، وتعتبر خطرة جداً بصورة خاصة في ظل تمادي الجمهور بصورة غير عقلانية. ووفقا لآراء محكَّمين خبراء، وبصورة خاصة مع وجهات نظر أصحاب مناصب عليا في الريف، سنعتبر من الخطورة بمكان التراخي في منع معاقرة الخمر، وبالتالي تقويض القدرة على تنفيذه. لهذا السبب، نعتقد أن من واجبنا إرفاق المشروع رقم[15] المتعلق بالقيود المقترحة، ونرى، في المقابل، أنه من المرغوب فيه بإلحاح أن تحظر القيادة العامة الملكية على أصحاب الحانات والأفراد الخواص في محافظتنا، وتحت التهديد بالعقاب، إعطاء الجريح أي قدر من الخمر دون موافقة خطية خاصة من الطبيب، على أن تقتصر على كل حالة على حدة.

لقد أعلنت دوائر المحافظة أنها لا تمتلك السلطة التي تخوِّلها إصدار أمر كهذا إلى الشرطة، ويبدو أن صدور توجيه كهذا يراد له أن يقتصر على فيرتهايم (Wertheim) دون غيرها، إلا أنه لأمر يثير الخشية مع ذلك أن ترفض محكمة المحلَّفين الاعتراف

(13) مشروع [كتاب الأمر الخاص بمعاقرة الخمر].

(14) هذا الأمر الذي صدر يوم 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914 عن الحامية بمنع الجرحى من ارتياد الحانات، إلا إذا منحهم أعضاء لجنة الحامية الاحتياطية الموافقة على ذلك. بما أن الأمر لم يصدر عن فيبر، فإنه لن يطبع هنا.

(15) يقصد مشروع (يتعلق بمعاقرة الخمر).

بصحة أوامر العقوبات، في حالة ما إذا تم الاعتراض عليها. وفي المقابل، ستكون دوائر المحافظة ملزمة بتنفيذ الأمر المطابق الصادر عن القيادة العليا، مما سيكون مطلوباً بإلحاح بسبب الاستحالة التامة للرقابة الفعالة لزيارة الحانات من خلال ضباط صف الشرطة.

مشروع

[توجيه بخصوص معاقرة الخمر]

بموافقة القيادة العامة الملكية لمجموعة الجيش الرابع عشر، يقرر الآتي:

1) يُمنع جميعُ الأطقم الجرحى وضباط الصف من سائر الرتب من دخول حانات تقدم أي نوع من المشروبات الكحولية، سواء حدث ذلك بقصد معاقرة الخمر أم لا. أما أصحاب الحانات الذين يقدمون أي نوع من المشروبات الكحولية في محلاتهم فعليهم إبلاغنا عن ذلك في أقرب وقت.

2) يُمنع أي اختلاط مع الأشخاص، بما في ذلك الأقرباء، الذين يقدمون مشروبات كحولية للجرحى أكان ذلك بمقابل مالي أم مجاناً، ويعاقب هؤلاء إذا ما خالفوا ذلك. ولا يسمح للجرحى باستلام أية كميات من الكحول، مهما كانت صغيرة، دون إذن أو أمر خطي من طبيب المستشفى العسكري.

3) يعود للطبيب الذي يقود المستشفى العسكري دون سواه، إصدار أوامر خطية موجهة إلى ضباط صف الشرطة، خاصة بمناسبات متفرقة محددة، أو لِما لا يزيد على أسبوعين، تسمح للمريض بأن يتناول في المستشفى العسكري أو أي مكان آخر تحت إشرافه مقداراً من الكحول يتجاوز الحصة المشتركة العادية، التي سبق أن قررها له، أو أن يسمح لأفراد منفردين وفي مناسبات مختلفة بتناول الخمر مقابل إبراز موافقة خطية صادرة عنه، يذكر فيها اسم الشخص ويوم إصدارها، على أن يقتصر الإذن على تناول الخمر خارج الحانات فقط.

يُستثنى من هذا الأمر الأشخاص سيئو السلوك.

مشروع

[الكتاب الخاص بأمر تناول الكحول]

إلى مكاتب محافظة الدوقية الكبرى: هايدلبرغ، فيسلوخ (Wiesloch)، فاينهايم (Weinheim)، إيبرباخ (Eberbach)، سينسهايم (Sinsheim)، موسباخ (Mos-bach)، بوخن (Buchen)، هاردهايم (Hardheim)، آدلسهايم (Adelsheim)، بوكسبيرغ (Boxberg)، تاوبربيشوفسهايم (Tauberbischofsheim)، فيرتهايم (Wertheim).

نرسل بكل ولاء في الكتاب المرفق إلى مكتب محافظة الدوقية الكبرى[16]، وبرجاء أخذ العلم، نَصَّ أمر أصدرناه بموافقة القيادة العليا الملكية لمجموعة الجيش الرابع عشر إلى المستشفيات العسكرية التابعة لنا خارج محافظة مدينة هايدلبرغ بخصوص ارتياد الحانات وتقديم الكحول للجرحى. أما بالنسبة إلى مدينة هايدلبرغ، فقد أصدرت قيادة الحامية الملكية أمراً بمنع ارتياد الحانات، أبلغَته إلى جميع المستشفيات العسكرية الموجودة هنا، ومرافق الرعاية الخاصة، ودور النقاهة، إلى أي حد يجد مكتب محافظة الدوقية الكبرى في وضع يمكنه من مد يد العون لنا لتنفيذ هذا الإجراء المطلوب بإلحاح من خلال وسائل ملائمة، هذا ما علينا تركه لتقديره الخاص، علماً بأننا نولي طبعاً أعظم الأهمية لموقفه.

3

[تقرير عن شؤون الانضباط في المستشفات العسكرية للجنة المستشفيات الاحتياطية في شمال بادن]

هايدلبرغ في 6 كانون الثاني/ يناير 1915

إلى

نيابة القيادة العامة الملكية لمجموعة

الجيش 14 في كارلسروه

(16) لم يمكن إثبات وجود هذا الأمر.

تنفيذاً لمضمون النشرة الصادرة بالأمر المؤرخ في 1914/ 7/ 7، القسم الرابع، رقم [17]32804 نعلمكم أنه تم بوجه عام توزيع الشؤون المتعلقة بالانضباط على نحو تكلف معه السيد الملازم أول البارون فون إيناتن (Von Eynatten) بتوليها بالنسبة إلى مستشفيات الجمعية العسكرية المحلية[18]، بما أنه أثبت كفاءته حسب وجهة نظرها. أما بعض الشكوك التي كانت تحوم في البداية حول طريقة توزيع الصلاحيات، فقد تمت إزالتها بسهولة من خلال التدخل الشخصي للسيد أكبر أفراد الحامية سناً:

وبهذا الخصوص، تم الانطلاق من افتراض خاطئ، وهو أنه تم بأمر عسكري تأسيس هيئة ثانية دنيا قائمة بذاتها تحت قيادة الحامية الملكية، التي تصر بحق على وجهة نظرٍ ترى أن السيد الملازم الأول البارون "فون إيناتن" هو جهاز تابع للسيد الأكبر سناً في الحامية، ولا يحق له إنجاز الشؤون الخاصة بالانضباط دون أوامر منه. إلا أن قيادة الحامية الملكية أعفت بطريقة تشكر عليها موظفي مكتبنا من الأعمال الكتابية المعنية، وكلفت إدارتها بأن تتولى على مسؤوليتها الخاصة اتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ العقوبات المفروضة من قبل ضابط الانضباط، بناءً على أمر من قيادة الحامية. أما الانضباط والإشراف على ضباط صف الشرطة وكل ما يرتبط بذلك، أو بمثل هذه الشؤون التي يمكن أن تمس بوضع السيد مدير المستشفى العسكري الاحتياطي أو بإدارة صندوقنا، فمما يجب أن يبقى للمكاتب الموجودة هنا. لقد تطور تأثير متبادل جرى عموماً بطريقة مجدية، وسيشهد مزيداً من التطور بفضل المراجعات الكثيرة، التي غالباً ما تحدث من خلال التشجيع والدعم.

وعلى كل حال، فإن بعض التحسن في ظروف الانضباط القائمة كان قد حدث قبل تَوَلِّي السيد الملازم الأول البارون "فون إيناتن" القيادة، حسب ما تقوله التقارير[19]، إلا أنها واصلت دون شك تحسُّنها منذ ذلك الوقت. لكنها تظل كما كانت عليه دوماً صعبة، نتيجة الأسباب العامة، من جهة، التي أكدنا من جانبنا عليها في تقارير عديدة أخرى، ومن جهة أخرى نتيجة قيامنا هنا بتأسيس أقسام لجراحة العظام

(17) لم نتمكن من تأكيد صحة هذه الأحداث.

(18) هذا التقرير لم يتأكد.

(19) لم يتأكد لنا وجود هذا التقرير.

والمراقبة (الباطنية والجراحية والنفسية)، بالنظر إلى أن العناصر الميالة إلى التمارض أو غير الطبيعية، التي تحوَّل إلى هذه المراكز وتملأ مستشفانا، ليست فقط صعبة غالباً بحد ذاتها، بل لأن المستشفيات الخارجية تميل دون قصد إلى تحويل أناس إلينا يتسببون في صعوبات انضباطية لديهم، بوصفهم موضوعات مناسبة بصورة خاصة سواء "للمراقبة" أم للعلاج "الطبي الحركي"، كما يبدو بوضوح أحياناً من الملاحظات ذات الصلة الواردة في الوثائق. ويُثقِل هؤلاء، بطبيعة الحال، ووفقاً للوائح السارية المتعلقة بهذا الأمر، المستشفيات العسكرية الاحتياطية قبل كل شيء، التي يتعرض بعضها عندئذ لخطر تَحَوُّلها إلى مستعمرات عقابية تقريباً، والتي تُعرِّض غالباً العناصر الأفضل، الفتية جداً وغير المحصّنة، للمعاناة. ومع وجود قسم من الممرضين لا يقبل التحسين ولا يصلح لشيء تماماً، وهو بالتحديد قسم غير المؤهلين منهم، ستبقى المحافظةُ على الانضباط مهمة غير سهلة إطلاقاً على الدوام.

ولهذا السبب يبقى نقلُ الانضباط في مستشفيات الجمعية إلى الضابط المعين خصيصاً لذلك، المكلف في الوقت نفسه من قيادة الحامية الملكية بالإشراف بصورة مطلقة على مرافق الرعاية الخاصة ودور النقاهة والنظام العسكري، محلَّ ترحيبنا، بينما نتمسك من جهة أخرى بوجهة النظر التي ترى أنه لا يمكن فصل الانضباط داخل المستشفيات الاحتياطية العسكرية عن الإدارة دون وقوع ضرر، ومن هنا، ووفقاً للنظام الموافق عليه، من الأفضل أن يبقى مع هذا عندنا.

4

[تقرير خبرة ختامي عن إدارة المستشفيات العسكرية]

1. مدخل عام

بدأت الإدارة المحلية للمستشفيات العسكرية كإدارة هواة صرفة تقريباً. ولم تتخلص بصورة نهائية من طابعها هذا إلا بعد أن استبدلت لجنة المستشفيات العسكرية الاحتياطية، التي مازالت قائمة إلى الآن وتكونت من عسكريين محترفين، بكبير أطباء عسكري. ومن هنا، فإن عرض تطور المستشفيات العسكرية هو عرض للانتقال من إدارة هواة إلى إدارة بيروقراطية منظمة.

عندما التحق مُوقِّع هذا التقرير بمكتب مستشفى الحامية العسكري، لم يكن

هناك من العسكريين المؤهلين، إذا ما استثنينا العضو الطبي، سوى الرقيب " ل"، الذي كان قد نقل إلى هنا قبل ثمانية أيام، ليكون رئيساً للمكتب ومكلفاً بأعمال الرقن، ومفتشاً لمستشفى الحامية العسكري في آن معاً. لم يكن هناك موظفون يقومون بأعمال الرقن، وكان المستشفى يفتقر إلى عسكريين يقومون بالخدمة والمراسلة. أما العضو الاقتصادي للجنة فقد تقرر أن يكون السيد رئيس المفتشين "هاء"[20]، الذي التحق بالفعل بعمله بعد بضعة أيام (لم يكن وحده آنذاك في وضع صحي يحول بينه وبين مزاولة العمل دون أعظم قدر من الصعوبات)، بل إنه كان قبل كل شيء منهمكاً في إدارة الحامية إلى الحد الذي حال في البداية بينه وبين أن يكون تحت تصرفنا إلا بصورة متقطعة. وصل السادة الذين قدموا إلى المستشفيات العسكرية المزمع تأسيسها، عندما كانت المستشفيات، التي كانت الخطة قد قررت افتتاحها بمناسبة اليوم العاشر لإعلان التعبئة العام، قد أكملت تجهيزها منذ وقت طويل. وقد مر وقت أطول بكثير بطبيعة الحال، قبل أن يدرب هؤلاء السادة أنفسهم، وإن بطريقة ناقصة بشكل كبير أيضاً، على أعمال تشغيل مستشفى عسكري كالذي يوجد هنا. والحقيقة أن التنظيم النهائي لمكتب الإدارة المركزية ولتوزيع المستشفيات على الموظفين بصفتهم مفتشين، الذي تم الشروع فيه بعد ستة أسابيع من بدء الحرب، هو وحده الذي أتاح لقوة عملهم أن تكون مفيدة ومكّنهم من بدء عمل منظم إلى حد ما. وكانت هذه القوى في حياتها المدنية من الموظفين الإداريين والصناعيين... إلخ، ولم يسبق لها أن مارست أعمالاً إدارية عسكرية. فبأي الفئات تم حتى ذلك الحين تنفيذ العملية، وتأسيس المستشفيات العسكرية قبل كل شيء؟

1) لقد كان على الموظفين، بعد وصولهم إلى هنا، أن يخدموا، إلى جانب موقع هذا التقرير[21]، الجاهل تماماً بالخط، كراقنين تحت إمرة الرقيب " ل"، الذي كان حتى ذلك الوقت مديراً للحسابات. وكان على موقّع هذا التقرير إنجاز جميع الرسائل الخاصة بالطلبات والمشتريات، وسائر المراسلات مع أصحاب المشاريع الكثيرين دون أي استثناء، علماً بأنها لم تمر على أي سجل. أما رسائل رجال الأعمال المهمة، التي رُتِّبت حسب الشركات، فقد تولى الموقّع

(20) الأسماء غير معروفة، وأحرف التوقيع الأولى ليست مؤكدة.

(21) يقصد بالموقّع فيبر نفسه، الذي يتحدث هنا عن خط يده صعب القراءة بالنسبة إلى العاملين معه.

جمعها والنظر فيها، فهي إذن موجودة. بينما كان الموقّع يدوّن، عند الضرورة، كل ما عدا ذلك في شكل ملاحظات كتبها بقلم رصاص، لأنه كان من المحال التفكير بصيغة أخرى، ومن غير الممكن العثور على من يستطيع كتابة هذه الرسائل وتسجيلها بصورة يومية عند اللزوم.

2) جميع أعمال الخدمة، وتحديداً منها إيصال رسائل المدينة، التي لم تكن معفاة من الرسوم البريدية آنذاك، أنجزها طواعية أطفال المدارس الذين استخدم جزء منهم الدراجة، وجزء آخر قطاراً كهربائياً كان لكل حامل بطاقة الحق في استخدامه مجاناً. وفيما بعد، قامت الشركة المعنية، في حمأة السعي إلى الشعبوية المميزة لهايدلبرغ، بالتبرع بآلاف بطاقات السفر المجانية للجرحى الذين استخدموها دون فائدة للطواف في المدينة والريف، علماً أنها رفضت رفضاً باتاً في البداية منح بطاقات مماثلة لموظفينا والعاملين على خدمتنا، الذين كان عليهم القيام بعمل صعب، ثم وافقت على إعطائها لبضعة عشرات منهم وحسب. إن إيصال الرسائل بتلك الطريقة أدى طبعاً إلى عدم وجود سجل بريدي أو دفتر إيصالات للمراسلات، التي وقع طلبها بهذه الطريقة، كما أن بعض الرسائل لم تصل بصورة صحيحة. وقد انقطع التلاميذ عن العمل بعد بدء الدراسة من جديد، فكان على الممرضين القيام الآن بأعمال الخدمة، إلى أن تمكنت قيادة الحامية من تقديم بعض الخدم العسكريين (بصورة ضعيفة جداً وغير كافية مع ذلك)، علماً أن عدد المكاتبات القصيرة، التي كانت تتزايد يومياً، بلغ خلال الفترة الأولى بالتحديد حوالي خمسمئة يومياً.

3) وبالمناسبة، كان الموقّع يزور شخصياً الموردين والمستشفيات، لأن ضغط الأعمال الهائل جعله عاجزاً عن دعوة الأولين إلى المستشفى، الأمر الذي كان يحدث بصورة استثنائية وحسب. في هذه الأثناء، كانت وسائط السفر غير متوافرة إطلاقاً في الأيام الأولى، ثم صارت متاحة بطريقة غير مؤكدة إلى أبعد حد أول الأمر، قبل أن يضع السيد "ر. ش". من اللجنة سيارته الخاصة تحت التصرف.

4) لم يكن من الممكن إقامة المستشفيات العسكرية، التي كانت تفصل

بينها مسافة ثلاثة كيلومترات، دون الاستعانة بعناصر متطوعة، لأن الموظفين لم يكونوا متوافرين من جهة، أو لأنه كان عليهم أن يتعلموا العمل أولاً. ونتيجة لذلك، تم تعيين "مفتش مدني" متطوع في كل مستشفى. وكان هؤلاء السادة الذين كانوا في غالبيتهم أساتذة، يستقبلون الواردات بالتعاون مع الموقِّع، وأطفال المدارس، ومساعدين متطوعين آخرين، والممرضين وضباط الصف من الشرطة الذين أخذوا يصلون تدريجياً، وأخيراً من الموظفين، وأشرفوا بصورة مؤقتة، عندما لم يكن بمقدور الموقِّع أن يكون موجوداً، على نصب الأَسرَّة والأدوات وفقاً لتقديرهم الخاص، وإلا فحسب ملاحظات كان يكتبها هو لهم. وقدَّم هؤلاء المساعدة للأطباء خلال قبول المرضى، لأن مواكب الجرحى الأولى وصلت بينما كان المشفى بالكاد جاهزاً. واعتنوا فضلاً عن ذلك بتأمين سائر الحاجيات التي يمكن أن تخطر على بال أحد من خلال جمع عطايا من شتى الأنواع. وفي الفترة الأولى، كانت السلطة الفعلية في يد هؤلاء "المفتشين المدنيين" المتطوعين وغير الرسميين، وكان العمال يطيعونهم نظراً لعدم وجود سلطة أخرى غيرهم، ولأن الموقّع بوصفه سلطة كان يدعّمهم. وقد تم إضفاء الطابع الشرعي على هؤلاء رسمياً بقدر ما كان ذلك حتمياً من الناحية العملية، لذلك مُنحوا سلطة كاملة لتوقيع إيصالات الواردات التي يتم تسليمها، مع أن هذا كان ببساطة مخالفاً للوائح. لكنه كان إجراءً لا مفر منه، إذ كان لا بد من تجهيز المستشفيات. غير أنه كانت له مثلبة كبيرة، وهي أنه لم يكن يجري إلى حد بعيد تدوين أية قوائم دقيقة لما يسلم، وأنه كان يتم تغيير الأوامر يومياً عبر اتصالات هاتفية، لأن المرضى كانوا يصلون، نتيجة نقص المواد الخام والعمال، عندما كانت تأتي الواردات المتعثرة، التي كان يتم عندئذ تسلُّمها بسرعة، بمعونة شتى أنواع المساعدين (أطفال المدارس)، لذلك لم يكن ممكناً بعدُ بلوغ أي نوع من النظام في قوائم الغسيل الخاصة بالمستشفى. لقد كان موقِّع هذا النص، الذي دُعي كغِرٍّ، "يتحمل وحده المسؤولية الحصرية عن غياب الدقة في القائمة التي لم يمكن بعد ذلك إطلاقاً إحراز أي توازن فيها" رغم ما بُذل من جهد في سبيل ذلك. وهو يسجل اعتراضه بصورة خاصة على إمكانية تحميل الموظفين المسؤولية عن ذلك. فهم لم يكونوا موجودين عند وصول الواردات الأولى، وفيما بعد لم يكونوا في وضع يمكِّنهم في البداية من

مراقبة استلامها، ولم يجدوا فيها بعد إمكانية مراقبة مكانها بصورة فعالة عموماً بسبب التغيير المتسارع للأوامر اليومية.

وقد حدث تدريجياً استبدال هذه الإدارة غير الرسمية أو غير المسؤولة بإدارة موظفين منظمة بلوائح. لكن الأمر استمر حتى تشرين الثاني/ نوفمبر على وجه التقريب قبل أن يتحقق هذا بالفعل في جميع الفروع. ومنذ ذلك الوقت، إما أن "المفتشين المدنيين" ومساعديهم تركوا العمل فوراً أو أنهم تحولوا إلى "إداريي عطايا" لم نفسح لهم: 1- سوى مكان ضئيل عندنا و2- لم نعطهم سوى الحق في تلقي العطايا وإصدار إيصال باستلامها وفق نموذج مكتوب، لأنه كان مما سيقود إلى أسوأ الأوضاع لو أن الجمهور سلَّم أيًا من هذه العطايا إلى أشخاص غير مكلفين في المستشفيات ولا يمكن معرفة هويتهم لاحقاً، على غرار ما كان يحدث أول الأمر. وقد بدا من الحكمة عدم إشغال إدارة المستشفيات بتولي الإدارة الرسمية لمثل هذه العطايا المالية والعينية، وعدم الإلقاء بالمسؤولية عن ذلك على كاهلها لأنه لم يكن باستطاعتها تحملها.

لقد حققت إدارات العطايا للمستشفيات خدمات لا غنى عنها إطلاقاً، وهو ما لم يكن ممكناً تحقيقه أبداً بواسطة الإدارة الرسمية بالنظر إلى طبيعة المهام الأخرى من جهة، ولأسباب بشرية محضة تتعلق بالموافقة الشخصية، وتدبير مواد القراءة، وفرص التشغيل، وتأمين وظيفة خاصةً للجرحى. وفي هذا السياق تظهر الأهمية العملية من خلال الارتباط الواضح لعدد حالات عقوبات التوقيف بغياب مثل إدارة العطايا هذه، وبلوغها حدوداً قصوى حيثما اجتمع غياب هذه الإدارة مع ترك الناس لخواء المستشفى وكسله. ومن جهة أخرى، تمكنتُ من جمع وسائل تلبي الحاجات التي من غير الممكن إطلاقاً تغطية بعضها، أو تغطيتها جزئياً بهذه النوعية أو الكمية من قبل إدارة المستشفى. لقد كانت الوسائل التي تم تأمينها بواسطة إدارات المستشفيات التطوعية هذه (إدارات العطايا) قليلة بالقياس إلى النفقات المالية العسكرية ووسائل الصليب الأحمر. لكن العشرين ألف مارك بكاملها التي جُمعت في عام واحد من أعضاء هيئة التدريس الجامعي بصورة خاصة، وكذلك من إدارات العطايا المحلية لمستشفيات مختلفة، كان لها من الوزن أكثر بكثير مما كان لوسائل الصليب الأحمر، لأنه لم توجد هنا إطلاقاً أي فرصة يمكن التفكير فيها من أجل إرضاء الغرور الشخصي، فيجد الصليب الأحمر نفسه مجبراً بصور مباشرة ومتنوعة على ربط الحصول على وسائله

بها، بما أنه لا يمكن لأحد غير الرئيس المعني بإدارة العطايا معرفة شيء عن شخصية هذا المتبرع التي لا يمكن أن تظهر بأي شكل. ولم يتم بواسطة هذه الوسائل، التي استكملت بالمناسبة بهبات عينية غنية جداً لا يمكن إطلاقاً تقدير قيمتها، دفع ثمن السيجار، ومواد الاستمتاع البسيطة، والألعاب ووسائل التسلية، ومواد أولية لأعمال التضفير، وأدوات تجعل الغرف أكثر راحة من خلال أعمال تزيينية، وكتب، وأدوات تقوية بدنية من شتى الأنواع، وأنبذة محسنة لمعتلِّي الصحة، والتكاليف ذات الصلة بالدروس والمحاضرات فقط، بل وكذلك، على سبيل المثال، قاعات للاستلقاء، وكراسي للاستلقاء، ووسائل تكميلية للأدوات الطبية، وألبسة، وأدوات استعمال مختلفة الأنواع، مما لم يكن لتوافق عليه القيادة الملكية إطلاقاً أو لتوافق بصعوبة، بالنظر إلى الممارسة المعتادة. وفضلاً عن هذا، غدا بالإمكان تنظيم حفلات أعياد ميلاد جميلة وتقديم هدايا أعياد ميلاد جميلة في المستشفيات دون مراجعة الصليب الأحمر بشأن التكاليف. ولم يكن اعتماد المستشفيات الاحتياطية على موارها المالية الغنية، التي ما كانت لتتردد في تقديمها لنا، يبدو لنا ملائماً تماماً، لذلك تجنّبنا قدر المستطاع التوجه إلى هذا المصدر بأكثر مما تقتضيه الحتمية والضرورة. وقد حدث هذا بقدر كبير من خلال بعض المستشفيات في الأشهر الأخيرة من إدارة الموقِّع، وتركز عندئذ على المواد العينية وحدها دون النقود.

إلى جانب ما تقدم، اشتركت إدارات العطايا بدرجة قوية في تنظيم الدروس للجرحى. ولم يكن لاستقدام الجرحى في سلال من قصب، ولأشغال القص واللصق باستخدام من الورق المقوى، ولأعمال الضفر، وإشغال القوم لساعات بأعظم قدر ممكن على يد معلمي حرف أُختبرت نوعيتهم وظروفهم مسبقاً، ومحاولات الصليب الأحمر القيِّمة إلى أقصى درجة لإيجاد أشغال للجرحى في ورش، واحتفالات التسلية من مختلف الأنماط، سوى أهميةٍ قليلة فقط من حيث القيمة، أما فرصة العمل ذات الأجر الجيد فلم يحصل عليها غير عدد قليل فقط من الناس.

وبينما بقي قسم كبير من هؤلاء غريباً عن أي اهتمام فكري ولم يُبد سوى حاجة إلى قراءات تافهة، كانت هناك على كل حال أقلية مهمّة عددياً وقيّمة بوجه خاص لم تتحمل كسل المستشفيات وأبدت قبولاً للتحفيز والعمل الفكري من جهة، وغدت من جهة أخرى عُرضة لخطر الجنوح عن الانضباط إن هي حُرمت منه. ونُظمت

دروس لهذه الأقلية تمت في بعض المستشفيات على يد رؤساء إدارات العطايا. وكانت الدروس في جزء منها مهنية (رقن، لغة فرنسية، محاسبة) وقَدمت في جزء آخر تعليماً عاماً (تاريخ، جغرافيا حربية، علاقات اقتصادية). وصار هذا الدرس الأخير لأسباب انضباطية إجباريا كتوجيه عسكري حُددت له ساعات ثابتة، وتم إعداده تحت إشراف ضباط الصف في أماكن الدراسة. وشارك في التدريس عدد كبير جداً من السادة، وبالذات أعضاء هيئة التدريس الأكاديمية ومعلمي المدارس الابتدائية. وساعد من وقت لآخر أعضاء لجنة المستشفيات الاحتياطية، وأحياناً مرضى مناسبون وميالون إلى التدريس عموماً. وكان انتباه القوم في ليالي الشتاء الطويلة مما يستحق العرفان، بينما اقترحت المستشفيات تعليق الدراسة في الصيف، لأن مناخ أماسيه الجيد كان منافساً لا يقاوم، في حين شعر الأساتذة بالانزعاج بسبب عدم وجود رغبة ملموسة في الدراسة لدى المشاركين. وكانت الدروس الاختيارية تجري بعد ظهر كل يوم غالباً، وبلغت ساعات الدروس الإجبارية ما بين 4 و6 ساعات ونصف أسبوعياً، كان يجري معظمها في ساعات المساء، بعد تناول طعام العشاء في معظم الأحيان، كي لا تعكر صفو الزيارات الطبية والخروج الصحي الضروري. وكانت للتدريس نتائج جيدة جداً على صعيد الانضباط، كما يؤكده تناقص عقوبات التوقيف في الخريف بعدما كانت قد تزايدت كثيراً في الشتاء، وهذا التأثير كان هو الهدف.

ومع التدريب المتزايد للموظفين الوافدين، والرِّفد المتعاظم بالمستخدمين العسكريين، وتحوّل عمل المستشفيات التدريجي من وضع انتقالي مرتجل في الأشهر الأولى إلى عمل دائم عادي، كان من الحتمي أن تتزايد مطالبة الهيئات الرسمية المنظمة وفي مقدمتها مفتشو المستشفيات، بحقوقها، وأن ترى في المساعد المتطوع ونفوذه منافسة مزعجة. وهكذا لم يخلُ الأمر من احتكاكات، وعموماً فإن حصافة الجانبين سمحت بالانسحاب البطيء للمساعدين المتطوعين من نشاطهم الذي كان مسيطراً لبعض الوقت في البداية على العمل بمجمله، وتحولهم إلى عمل مساعد فقط كانت قد طورته "إدارة العطايا".

ومع الرتابة المتزايدة للعمل، اختفى الوجود "غير الرسمي" واحداً بعد آخر، ولم يبق في النهاية، كبقية أخيرة لاقتصاد الأغرار الصرف تقريباً عند انطلاق العمل غير موقِّع هذا التقرير الذي طالما كان مقيداً في حياته المدنية إلى غرفة الدراسة وقليل الأهلية شخصياً إلى أبعد حد في كل ما يتعلق بالاقتصاد والنظام.

واعتمد قسم كبير من رعاية المرضى في البداية على عمل الأغرار أيضاً. وساد عند بداية الحرب تصور هنا مفاده أن الممرضات لسن مختصات، لذلك لم تُستخدم في البداية ممرضات محترفات، وإنما تُرك للأطباء أن يستعينوا بأحسن ما يستطيعون، وهم الذين كانوا قد أعلنوا صراحة أنه لا يمكنهم بأي حال وضع جريح ومتألم بين أيدي من لا يؤتمن عليه. وحدث هذا، بقدر ما لجأ إليه الأطباء، عبر الحصول على مساعَدة تطوعية من أوساط البورجوازية في المدينة. وقد اختلف العدد حسب كل مستشفى. ولكن، وبعد أن نجحت حركة الممرضات المحترفات، ومنها أن عدداً أدنى من 6 إلى 8 ممرضات يكفي لخدمة مئة سرير، تم بلا تحفظ استخدام الممرضات المؤهلات والاعترف بهن من الدولة، وتوجَّه الموقِّع إلى المنظمات المختلفة يرجوها توظيف مثيلاتهن. لكن ظهر أن تلبية الطلب لم تكن ممكنة، سواء من حيث العدد أم النوعية لأن القوى المؤهلة كانت تعمل في أماكن أخرى، وبصورة خاصة في منطقة العمليات وخلف الجبهات. ومن هنا، لم يتفق العدد المستخدم بأي شكل مع الحد الأدنى الرسمي المثبت لحاجة المستشفيات (120-90 ممرضة لكل 1500 سرير). لذلك وقع الاكتفاء في حالات كثيرة بممرضات أغرار، أمكن إجراء اختبارات شاملة لهن في المستشفى الاحتياطي الثاني على وجه الخصوص، حيث كن يعملن منذ سبعة أشهر دون أي مقابل مالي، وتم توظيفهن مقابل أتعاب ممرضات كاملة بعد نجاحهن مطلع العام في امتحان الدولة. وبوسعنا أن نقول عن ذلك الآتي:

لا شك أن الانتساب إلى منظمة ثابتة يستمر وجودها في وقت السلام، واتخاذ التمريض وظيفة دائمة، يمثل ضمانة معينة للاجتهاد ولسلوك ملائم يليق بالممرضات. وكان الاتحاد يتدخل دفاعاً عن سمعته عند وقوع مخالفات للّباقة أو عدم الاكتراث أثناء أداء الواجب، ويقوم بلفت نظر كل ممرضة، خدمة لمصالحها المادية أصلاً، إلى ضرورة تحاشي الصراع مع منظمتها، حيث كانت الممرضة الغر النموذجية التي اتجهت إلى رعاية المرضى بسبب الحرب تضع في المقام الأول في مواجهة المنظمة مثاليتَها الشخصية وتأهيلها الأعلى تقريباً بفضل تربية أفضل تلقتها في طفولتها تلاها تكوين عام أحسن، لأنه من المفهوم أنه لن تتاح بالدرجة الأولى (ودون استثناء أبداً) إلا لفتيات من ذوات المستوى التربوي الرفيع فرصة اعتبارهن مساويات في قيمتهن للممرضات المحترفات، وعند انتقاء طاقم الممرضات المتطوع. وعموماً ليس هناك أكثر يقيناً، في هذا الشأن كما في كل شأن، من أن مجرد الاندفاع المثالي للتفاني في

العمل التمريضي لا يكفي، على المدى الطويل، ليحل التعليمُ المهني محل العمل المهني الرصين. وفي المقابل، فإن قوة التأثير الهامة جداً من الناحية العملية هي أنه يسهل تأديب ممرضة متطوعة غير كفوءة أكثر من تأديب ممرضة محترفة، لأنه يمكن عندئذ وقوع صراع بسهولة مع الرابطات (ينطبق هذا بالتحديد على الأخويات وغيرها من الرابطات التي تحظى بحماية على مستوى رفيع). وهذه الميزة يمكن أن تضعف من جديد في الحالات المنفردة، إذا ما خشي الأطباء من التصرف مع الممرضات الأغرار بطريقة عملية صرفة لا تراعي أي اعتبار، على غرار ما يفعلونه مع الممرضات المحترفات. وعموماً، ليس لهذا الخطر كبير وزن بالطبع، بما أن الأطباء يعلقون أهمية كبيرة على التأثير (الرسمي أيضاً) لسلطتهم، إذا ما قارنّاهم بأطباء البلدان الأخرى.

ونستطيع أن نميز بوضوح كبير بين نمطين من شخصيات المرشحات للعمل التمريضي غير المحترف: من جهة "الآنسة الفتية" الألمانية النمطية بحماستها الكبيرة النزيهة جداً في الغالب، وعاطفيتها وحاجتها غير الواعية إلى الإثارة. هذا النمط لا يصلح للعناية بالمستشفيات، ولديه ميل دائم إلى "تدليل" المرضى، وليس نادراً ما يكون معرضاً لخطر الانزلاق إلى انحرافات أشد. ومن جهة أخرى، الفتيات والسيدات المدربات إما ذهنياً أو من خلال العمل المهني، هن ملائمات جداً في المتوسط، وفي كثير من الأحيان في نفس مستوى الممرضات المحترفات اللواتي بقين في البلاد أثناء حالة الحرب، وليس نادراً أن يكنّ أعلى منه. والواقع أن الأمر لا يتوقف، على ما يبدو، سوى قليل جداً على الوظائف أو الوسائل التي اكتسبن من خلالها الاعتياد على الموضوعية في فهم هذه المهام الذي يتوقف عليه وحده كل شيء. أما أفضل التجارب التي يمكن التفكير فيها فيما يتصل بالعمل الصرف والتعامل مع المرضى، فقد كانت دون شك مع الممرضات الأنضج المؤهلات تأهيلاً رفيعاً، اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و35 عاماً، وعملن في وظائف تتسم بالتميز (كعازفات كمان أو كاتبات)، أو تلقين تدريباً مهنياً قاسياً من نوع ما (حركات الجمباز، صحية، تدليك) يتضمن تدريباً وظيفياً خاصاً أو خلَّفن وراءهن مصائر حياتية جدية وصراعاً حازماً مع ظروف صعبة. وما كانت تلك الشخصيات قادرات على تقديمه من عمل مستمر خلال أربعة إلى خمسة أعوام من الحرب، كان غير متوقع تماماً وبلغ، بعد تخطي مصاعب البدايات، المستوى الرفيع ذاته "على الأقل" الذي كان لممرضة محترفة ذات تأهيل خاص جيد، لكنه تجاوز متوسط إنجازات ممرضة كهذه من خلال الطريقة الأقل روتينية بكثير التي تركِّز فردياً

على المريض ولا تلبي مصالحه الصحية والجسدية فقط، بل كذلك مصالحه الإنسانية والفكرية الصرفة، دون أن تضيِّع في الوقت نفسه المسافة المطلوبة بينها وبينه. وكان هذا يفترض وجود درجة رفيعة من التأهيل والتفكير والشعور بالمسؤولية.

وإذا كانت الخدمات التي تقدمها الممرضات المتطوعات مُرضية في العادة دون أي استثناء تقريباً، فإن سلوكهن كان مُرضياً بالقدر نفسه على العموم. وثمة فقط خطآن فعليان مؤكدان في ما يتعلق بالممرضات المتطوعات اللواتي يشتغلن لدى الأطباء وكان يتم تصحيحهما بالشكل الملائم. وبالمناسبة، لم يكن هناك نقص في عدد الممرضات المحترفات أيضاً اللواتي كان سلوكهن محل لوم. بينما استحقت المثابرة غير العادية للممرضات المتطوعات احتراماً خاصاً، فقد تَرك قسم صغير جداً فقط منهن العمل خلال فترة المراقبة التي دامت 14 شهراً، علماً بأنه تم ذلك لأسباب قاهرة مختلفة. أما ما أبدينه من رغبة وحب من أجل القضية وانعكس هنا فما كان ليوجد بالتأكيد بهذا القدر لو استخدمت الممرضات المتطوعات كمساعدات للممرضات المحترفات، مثلما كان سيحدث عند التفسير الحرفي للوائح، مع أنهن كن متفوقات في تأهيلهن عليهن.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن توظيف هؤلاء الممرضات كان يعني على كل حال توفيراً كبيراً. ففي البداية، وحتى توظيفهن في الدولة، تم توفير 100 مارك في كل فصل من الأجر النقدي للممرضة الكاملة الأجر التي لم تعد هناك حاجة إليها بفضل ذلك، بينما وصل إجمالي المبلغ خلال الأشهر التسعة من هذا الوضع إلى 7500 مارك عن الممرضات ال 25 أو ال26 اللواتي لم تعد هناك حاجة إليهن في العمل. وفضلاً عن ذلك، بما أن نوم سائر الموظفات المقيدات على ذمة خزينة المستشفيات كما كان يحدث لدى الممرضات المحترفات، لم يكن ضرورياً لرعاية المرضى، فإن الاستغناء عن عشرين سريراً بمستلزماتها كان يعني توفير 1500 مارك، إذا ما حسبنا أغطية الأَسرَّة. أضف إلى ذلك الطعام والآنية المطلوبة التي تكلِّف 8000 مارك خلال الأشهر التسعة (بافتراض أن الوجبة الواحدة تكلف 1,40 ماركاً). وهكذا يصل المبلغ إلى غاية موعد الامتحان (في 1 أيار/ مايو 1915) حوالي 16000 مارك، علماً أن الأَسرَّة التي يتم توفيرها يمكن أن تُستخدم كأسِرَّة للمرضى، بينما يمكن استغلال القاعات الموجودة استغلالاً كاملاً. وبعد توظيف الممرضات بأجر كامل، اللواتي اجتزن امتحان الدولة،

تَبقى الوفرة في الأَسرَّة وأغطيتها قائمة، في حين يحصل قسم أكبر بكثير من الممرضات على وجبات، بحيث يمكن تقدير مجمل الوفرة بمبلغ 18000 مارك إلى غاية 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1918 دون أخذ الاستغلال الأفضل لغرف المستشفيات في الحسبان. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه لا بد أن يظهر ككل التجارب أنه من الأفضل إلى أقصى حد بالنسبة إلى الخدمة أن تضمن مستقبلاً للمساعدات ذوات الخبرة وجبة الطعام التي يأتي موعدها خلال وقت العمل على الأقل. وهكذا يجب أن يُتاح للجميع الحق في وجبة الغداء وقهوة ما بعد الظهر، أما من يُقِمن بدوام كامل فلهن الحق في إطعام كامل. ومن المأمول أن تتغير اللوائح القائمة بما يتفق وهذا.

ومن حيث عددهن النسبي، فقد دفع التطور الطبيعي في مستشفياتنا دفعاً متزايداً إلى الخلف بالممرضات الأغرار المتطوعات اللاواتي لم يكن هناك غيرهن في البداية من جهة تنفيذاً للوائح الصادرة عن جهة أعلى بشأن ذلك، ثم لأن أطباء كثيرين وجدوا العمل أكثر راحة مع رئيسات الممرضات والممرضات المحترفات، ولأنه لم يكن لديهم على أي حال الوقت والقوة لتعليم أيدي عاملة متطوعة مساعدة. وأخيراً، لأن عرض هذه اليد العاملة من السكان البورجوازيين تراجع تدريجياً.

وفيما عدا ذلك من المؤكد أنه كانت هناك بعض المزايا لاقتصاد الأغرار هذا. فقد أسهم على الأقل في تحديد الطابع الفريد للمستشفيات المحلية، وهو ما قامت به إدارات العطايا بالذات لصالحها. أما نقاط ضعفها فكانت تكمن بصورة كبيرة في مجال النظام الاقتصادي الذي لم يكن غير مهم. ولم يكن أحد من المشاركين، على الأقل موقِّع هذا التقرير، يعرف اللوائح المقررة أو كان لديه الوقت في ظل تراكم العمل الشديد للاطلاع على مضمونها في الأمسيات التي استمرت كل يوم من أيام الأسبوع والآحاد، ولم يكن بوجه خاص لأحد أدنى تصور عن مَسك القوائم، والبلاغات... إلخ، والتعليمات بشأن الأشياء المهمة، مهما كانت غير ناقصة وعفا عليها الزمن هنا أو هناك، إنها انعكاس لتجربة طويلة ولن يُصار إلى إهمالها دون عقاب.

2. الانضباط في المستشفيات

1. انضباط العقوبات. كان الجنوح، بوصفه سمة خارجية لنوعية الجنود المرضى في المستشفيات، مرتفعاً جداً بوجه عام، فقد كانت هناك أوقات فُرضت فيها عقوبة

توقيف واحدة كل يوم في المتوسط طيلة أسابيع، وهو رقم سيكون غير مقبول على الإطلاق في كتيبة عاملة (من 3000 إلى 4000 رجل). وعرف هذا العدد تقلبات كبيرة. فقد كان الانضباط جيداً عموماً في الشهرين الأولين، ومر وقت طويل قبل أن يتم اللجوء للمرة الأولى إلى عقوبات توقيف. ثم، في أواخر خريف عام 1914 تصاعد الجنوح، قبل أن يتناقص بوضوح في النصف الثاني من الشتاء، ويتضخم ثانية مطلع عام 1915، ويتناقص من جديد بعض الشيء خلال الصيف ليتصاعد مرة ثانية مع حلول الخريف. وكانت أسباب التقلبات الآتي:

1) في البداية، ساء الانضباط بسبب التعافي المتزايد للناس، الذي أيقظ إحساسهم باستعادة قوتهم وجعلهم أكثر استعداداً وميلاً للجنوح، وأشعرهم بالنفور من الإبقاء عليهم في المستشفيات وخوائها.

وإلى جانب مشكلة الرعاية الصحية التي تعد المسألة الأكثر مركزية لأية رعاية تقدمها المستشفيات هناك دون شك حماية مرضاها من الآثار النفسية للكسل الإجباري المفروض على من هم في طور النقاهة لديها، فهو يهدد بأسوأ أشكال الانضباط العسكري وقابلية التوظيف مستقبلاً. إن دورات الاستشفاء في قسم جراحة العظام التي لا تنتهي وتستمر من خمسة إلى ستة أشهر، ويخضع لها أناس سرعان ما يشعرون أنهم أصحاء تقريباً، لكنهم يعلفون في المستشفى كي يتمرنوا نصف ساعة على الأجهزة خلال يوم كامل، تلحق ضرراً أكيداً بالتأهيل نفسياً إلى الوظيفة، على الأقل بالقدر نفسه الذي ترفع فيه التأهيل البدني، ربما! وبغض النظر عن سائر الجهود فإنه لم يتحقق أي نجاح في ضمان وقاية فعالة حقاً هنا. ويطرح توزيع وقت العمل الطبي اليومي صعوبات جمة لاستخدام مرضى المستشفيات خارجها، وهو ما يطرح بدوره مشكلات انضباطية ليست بسيطة إطلاقاً. كما أن التطور المهني ليس قوياً بما يكفي هنا كي يضمن إمكانات توظيف وافرة. أما الجهود الموجهة للتوظيف في المستشفيات، فقد فشلت بسبب صعوبة فرض رقابة فعلية لا غنى عنها في العمل، وصعوبات تتعلق بالمكان، عندما يرغب أرباب العمل في إرسال مواد لتصنيعها في المستشفيات. ومن الصعوبة بمكان إيجاد حل مُرضٍ تماماً لمشكلة التوظيف في المستشفيات، ومع ذلك يمكن حدوث أمر واحد هو: التحويل الواسع النطاق لمن يخضعون للنقاهة إلى كتائب نقاهة في الوحدات العسكرية الاحتياطية. فلكل وحدة عسكرية احتياجها الخاص إلى

العمل، أما العمل في المستشفى فمكروه لا محالة، ولكنه مطلوب لذاته دونما حاجة موضوعية ماسة. وعلاوة على ذلك، تمتلك الوحدة القوات اللازمة للإشراف على العمل، وهو ما تخلو منه المستشفيات تماماً. وما إن يصبح العلاج اليومي في المستشفى غير مطلوب، تكون الإقامة فيه ضارةً ويجب اختصارها حيثما أمكن، لأنه من الصعوبة بمكان محاولة إدخال ما يشبه التمرينات إلى المستشفى. وحتى التدريب العسكري الفعلي يفترض وجود مشرف لديه الوقت لذلك، علماً أن ضابط الصف المريض في المستشفى لايستطيع الحلول محله.

2) أُضيفَ إلى أثر الكسل في حد ذاته السلوك الأخرق للجمهور المحلي، حيث ارتبط بطريقة رخيصة الشعورُ بالامتنان مع الحاجة إلى الإثارة والرغبة في تفعيل هذا مع "النزعة الوطنية المزعومة" الخاصة في الوقت نفسه. لقد دُعي الناس إلى الأُسَر، حيث أغدق عليهم هناك وفي الحانات بالطعام والشراب، وأُستدرجوا خاصة إلى معاقرة الخمر التي كانوا قد أقلعوا عنها ولم يعودوا مؤهلين لها، واستفزوا للثرثرة والتبجح وانتقدوا وضعهم المؤسف في المستشفيات، وأيقضوا من خلال هذا كله نقمتهم وعصيانهم. وبينما كان المرضى في البداية يمدحون طعام المستشفى، بدأ الآن انتقاد دائم، كدست رسائل مجهولة وشكاوى مختلفة الأنواع، دون أن يطرأ على نوعية ما يُقدَّم أي تغيير، الأمر الذي يمكن إثباته دون أي شك. وبما أنه سادت الشكوك، كما اتضح، بشأن صلاحية القيادة الملكية العليا والدوائر المدنية[22]، فإنه من المأمول بصورة عاجلة أن يُنص قانون بشكل قاطع أنه خلال فترة الحرب وانتقال السلطة التنفيذية إلى السلطة العسكرية تُمنح الأخيرة صلاحية منع أصحاب الحانات وكذلك الأفراد (الأمر مهم بالقدر نفسه) من تقديم الكحول وسواها من وسائل الاستمتاع، تحت طائل العقاب. وقد تقدم موقِّع هذا التقرير بطلب في هذا الموضوع، لكنه لم يلق استجابة بسبب ذلك الشك. وكما بينت التجربة فإن المنع الذي أصدرته قيادة حامية هايدلبرغ إلى أصحاب الحوانيت، وإلى الجرحى في المستشفيات الاحتياطية لم يكن كافياً.

(22) المقصودة هي نيابة القيادة الملكية البروسية العامة للجيش الرابع عشر، التي كانت مسؤولة عن لجنة هايدلبرغ للمستشفيات الاحتياطية، ومكتب محافظة هايدلبرغ من الجانب المدني.

3) لم يوجد في المستشفيات خلال الفترة الأولى غير ألمان شماليين وبافاريين، أي أناس ليس هذا موطنهم. وقد تغير الأمر في جانب منه من خلال تحويلات كثيرة إلى المستشفى الوطني، وفي جانب آخر عبر التحويل المتزايد لجرحى من "بادن" إلى مستشفيات "بادن". وبالتوازي مع ذلك، حدث تردٍّ سريع في الانضباط بطريقة يمكن تفسيرها تماماً. حيث لم يكن المريض الغريب عن البلاد يشعر بأنه يمثل هنا جزءاً من سكانها، بل يشعر بأنه ينتمي إلى رابطة الجيش، بطريقة مشابهة لما كان عليه وضعه في الميدان، وتصرف بالطريقة التي تتفق مع ذلك. أما ابن البلد فيشعر أنه جزء مكوِّن من السكان المحليين صاحب استحقاق، ومن ثم له الحق في أن يكون ملحاحاً في الطلب في أن يَنصبَّ ميلهم إلى الدلال بحكم الطبيعة عليه هو بصورة خاصة. ولا يمكن إنكار أن هذه المثالب الثقيلة الوطأة بالنسبة إلى الانضباط العسكري كان يمكن أن تواجه بصيغ لا تقبل المصالحة مع وجهات نظر أخرى. ويلبي مريض المستشفى، حتى إن كان لا يملك أسرةً خاصة، حاجاته الجنسية في الوطن بطريقة أكثر إنسانية، وأقل وحشية، وأقل إثارة للمخاوف الصحية تقريباً مما هي عليه حاله في أماكن غريبة، حيث يُعتمد على الدعارة. وهو يكون في وضع يتيح له مساعدة أسرته اقتصادياً من خلال النصيحة على الأقل، كما يحتمل أن يساعدها أيضاً من خلال حجم معين من المشاركة في العمل. إنه يستطيع بسهولة أكبر القيام بالخطا الضرورية للانتقال إلى وظيفة ملائمة، إذا ما قُيض له البقاء بلا عمل. وفي هذه الأثناء يقف الانضباط ومُثُل وجهات نظر الأخلاق والرعاية البورجوازية تلك على طرفي نقيض. وهناك إقرار عام اليوم بأن من يصاب بجرح خفيف ويمكن أن يعود ثانية إلى الخدمة في وقت قريب، لا بد أن يبقى على مسافة قريبة قدر الإمكان خلف الجبهة، ولا يجوز أن يُمنح إجازة لزيارة ذويه إلا قبل فترة وجيزة من إعادته إلى الخدمة بصورة دائمة، ويجب أن يرسل في أقرب فترة ممكنة إلى الوطن والعائلة. أما الحالات البينية، فليس بالإمكان تقديم جواب واضح بشأنها.

ثمة فئتان تسببتا انضباطياً بمصاعب خاصة وتفسران تزايد الجنوح مطلع العام 1915: المرضى جنسياً الذين وجب إخضاعهم لعزلة تامة (قرابة 200 مريض)، ومن هم في قسم جراحة العظام (500–400). وقد شملت كلتا الفئتين شباناً أقوياء موضوعياً ملأهم شعور ذاتي بالقوة وكانوا يشكلون نوعيات صعبة جداً من الناحية الانضباطية. وثمة بضع ملاحظات عمّن عولجوا في قسم جراحة العظام جديرة بالذكر هنا.

من المعلوم أن المكانة العظيمة لجراحة العظام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهمية المتزايدة لما تدره من ريوع، نتيجة تشريعنا السياسي الاجتماعي قبل كل شيء. وحتى الإنفاق الكبير جداً على جراحة العظام يدر عائداً كبيراً بالنسبة إلى الرابطات المكلفة بالريع، إن أمكن من خلال ذلك إجراء تخفيض عام للريوع الكثيرة بمقدر يتراوح بين 10 و15 في المئة. إن جرَّاح العظام الذي يستخدم أدوات آلية، ينجز هذه الخدمة وينتقل بقوة المركز الذي يحرزه بفضل ذلك إلى وضع يستطيع فيه إجراء مزيد من العمليات تكون في البداية عبارة عن رتق أعصاب وغيرها مما هو قريب من اختصاصه، ثم عمليات أخرى، وأخيراً جذب جراحة الأطراف بكاملها تقريباً إلى مجال عمله، علماً بأنه لا تدفعه إلى ذلك مصالح اقتصادية فقط، بل معنوية أيضاً. إن مجردَ القيام على مراقبةِ الأجهزة الطبية الآلية، وعلى مراقبة استخدامها من المرضى يقتلان الفكر إلى حد بعيد ولا ترضيانه إلا نادراً، حسب ما تبينه التجربة. ومن ثم وُضعت المراقبة والقيادة الفعلية لتمارين جراحة العظام هنا في عين المكان أيضاً بين أيدي أطباء شبان غير مدربين جراحياً أو موظفين عاديين. وقد حال حتى العدد الكبير من أَسرَّة تقويم العظام، إلى جانب الرحلات ومشكلة الأطراف الاصطناعية أيضاً والمصالح العامة لجراحة العظام كاختصاص، دون قيام جرَّاح العظام المسؤول أولاً بعمل مكثف على عدد المرضى وأنواعهم. وقد تعالت شكوى بصوت واحد من كل من عرفهم الموقِّع شخصياً من المتعلمين الذين أجريت لهم جراحة على العظام تقول إنهم تركوا لحالهم مع الأجهزة، ولم يشعروا بأي تقدم حقيقي على العكس من العلاج بالتدليك. ويؤكد النظر إلى سجلات المرضى الرئيسية الإدراك بأن العلاج غالباً ما كان يمتد إلى ما لا نهاية ويحتجز أناساً كانوا يصلحون منذ فترة طويلة للخدمة في الحامية على الأقل. ومن الضروري التفكير في ما إذا كان من الأفضل مستقبلاً إرسال قسم كبير من أمثال هؤلاء إلى وحدات محلية، إلى جانب تركهم يتدبرون على العلاج، ومن المجدي أكثر الانتقال في حالات كثيرة أخرى إلى عمل وظيفي بدني. وعلى كل حال، لم يكن هؤلاء الناس مرضى مستشفيات بالمعنى المألوف، كما لم يكن بوسعهم الشعور بأنهم من هؤلاء، بل كانوا إلى حد ما حبيسي التقاعد، ويمكنهم التسبب انضباطياً في أعظم المصاعب إن أراد المرء تقييدهم بنظام المستشفى. ومن هنا تزايد الجنوح بتزايد أسرَّة تقويم العظام.

4) يرتبط تراجع العقوبات في فصل الشتاء بتنفيذ الدروس الذي صار ممكناً

آنذاك. ويرتبط ارتفاعها في مطلع العام إلى جانب الظروف التي سبق ذكرها بتزايد التهيج العاطفي (الجنسي) وتوقف الدراسة الإجباري.

5) أدى رفع أجر المرضى في خريف 1915 إلى تردي الانضباط، فقد استخدموا النقود في حالات كثيرة من أجل شراء الكحول فقط. ويبدو أمراً جديراً بالتنبيه من وجهة نظر الانضباط ما إذا كان أجدى لو تم إيداع هذه الزيادة في المداخيل الفردية التي كانت تمثل إنفاقاً زائداً للثلاثة آلاف مريض بلغ حوالي 20000 مارك، في صندوق يخدم أغراضاً جماعية (مادياً: تحسين العشاء، إيجاد عمل أكثر ملاءمة).

6) أخيراً، فرضت أيضاً صعوبة الانضباط المتزايدة التفتيش الذي كان يقوم به ضباط صف الشرطة على نحو دائم، وهو ما حرم تقريباً المستشفيات في النهاية من جميع الشخصيات ذات البنية القوية والحيوية، إلى جانب العبء المفرط المُلقى على كاهل ضباط الصف هؤلاء من خلال وضع قوائم من مختلف الأنواع.

[عن مسألة عقد السلام]

تقرير تحريري عن نشوء النص

كان أي نوع من النقاش يجري في الرأي العام عن أهداف الحرب محظوراً منذ بدايتها، كما هو الشأن بالنسبة إلى أي بحث سجالي لقضايا السياسة الداخلية، إذا كان من شأنه تهديد "الهدنة الداخلية". صحيح أن نيابة قيادة الجيش العامة المكلفة بممارسة الرقابة كانت تسمح بين حين وآخر بتمرير تصريحات صحفية عن مسائل على صلة بأهداف الحرب، خاصة منها تلك التي تتسم بتوجه قومي، إلا أنها حَظَرت فعلياً بوجه عام مناقشة المسائل التي تتعلق بأهدافها في الصحافة حتى خريف عام 1916، وإن تراخت حدةُ المنع بعض الشيء في ظل محاباة متزايدة لليمينيين. ومع ذلك، سرعان ما انطلقت بَعد وهلة من نشوب الحرب حملةٌ كثيفة لصالح عمليات ضم واسعة النطاق، منحت الأفضلية لإرسال مذكرات "سرية" إلى عدد كبير من شخصيات الحياة العامة، وبالأحرى إلى سلطات الرايخ. وبعد تراخي الدعاية في ربيع 1915 لبعض الوقت حول أهداف الحرب، بالتلازم مع انخراط إيطاليا ورومانيا فيها إلى جانب الحلفاء، استعرت نيرانها من جديد في النصف الثاني من العام. أما نقطة النزاع المركزية فكانت مستقبل بلجيكا، التي أيدت ضمها مجموعات واسعة من اليمينيين وأحزاب بورجوازية. منذ نهاية خريف عام 1915، وبعد النجاحات العسكرية الكبرى في الشرق، التي أدت إلى دحر القوات المسلحة الروسية من بولونيا، وجدت قضيةُ صياغة الظروف المقبلة في الشرق اهتماماً متزايداً بدورها لدى الرأي العام الألماني. ورغم الوضع العسكري الملائم لقوى المحور، بالمقارنة مع فترات سابقة، فإن حسم الحرب لم يكن منظوراً في

أي مكان، سواء بواسطة الوسائل العسكرية أم الدبلوماسية. ونشأ بحث "عن مسألة عقد السلام" قبل حدوث هذه الخلفية السياسية، ذلك أن ماكس فيبر كان يحاول، وفي حدود إمكاناته، ممارسةَ تأثير مضاد لجهود التوسع الواسعة، كما عبَّر عنها الرأي العام وتجلَّت من خلال السياسة الرسمية[1].

وأضافت ماريانة فيبر عند نشر هذا النص لأول مرة في مجموعة الكتابات السياسية الملاحظة التالية: "هذا البحث، الذي وُجد في تركة المؤلف، وكان بكل جلاء مذكرة فكَّر في توجيهها إلى البرلمانيين والحكومة، لا بد أن يكون قد كتب نهاية عام 1915 أو خلال الأشهر الأولى من 1916، كما تؤكد الإشارة إلى ارتفاع فائدة قروض الحرب (...)، حين كانت ألمانيا ما تزال، على كل حال، في قمة انتصاراتها العسكرية في الشرق. وبقدر ما كانت مناقشة أهداف الحرب ما تزال ممنوعة آنذاك، بقدر ما تعاظم عنف التحريض الذي مارسته جماعات مصالح كبرى من أجل التوسع في الشرق والغرب، عبر ما كانت تصدره من مذكرات وإعلانات سرية[2]. ومع ذلك، من المشكوك فيه أن يكون الأمر قد دار هنا حقاً حول مذكرة.

لا نعرف أكثر عن لحظة نشوء المخطوطة والأوضاع الخاصة بها. ومع ذلك، يبدو من وجهات النظر التي ينطوي عليها النص، كما سبق أن بينته ماريانة فيبر بمناسبة الطبعة الأولى، أن المقالة لا بد أن تكون قد كُتبت بعد إتمام التصديق على قرض الحرب الثالث يوم 22 أيلول/ سبتمبر 1915، وفي جميع الأحوال، قبل احتلال قضية ما سمي "حرب الغواصات المحتدمة" في شباط/ فبراير 1916 صدارة النقاش العام حول سياسة الحرب الألمانية وأهدافها. إن قرب موضوعها وأسلوبها من موضوع وأسلوب مقالة "سياسة بسمارك الخارجية والحاضر"، التي ظهرت يوم 25 كانون الأول/ ديسمبر 1915 في صحيفة فرانكفورت، يجعلنا نعتقد أن نشوءها كان على ارتباط مباشر مع هذه المقالة.

توقف فيبر من 17 تشرين الثاني/ نوفمبر إلى 19/ 18 كانون الأول/ ديسمبر

(1) انظر: Wolfgang J. Mommsen, *Max Weber2*, S. 217f.

(2) *GPS1*, S. 48, Anm. 1.

في برلين[3]، متقصياً إمكانية قيامه بنشاط سياسي هناك. ثمة دلائل كثيرة على أن مقالة "عن مسألة عقد السلام" كُتب مباشرة قبل هذه الرحلة أو خلال إقامة فيبر في برلين[4]، وتلمِّح إلى ذلك بصورة خاصة رسالةٌ تحمل تاريخ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1915 أشار فيها فيبر إلى مسألة عقد السلام في المستقبل، وقال: "إن السؤال الأكثر أهمية في الوقت الحالي هو كيف يمكن عموماً التوصل في أي وقت إلى عقد السلام"[5]. ويؤكد في رسالة بعث بها إلى فريدا غروس (Frieda Groß) يوم 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1915 القول بطريقة مشابهة: "آمل أن تَلوح نهاية للحرب عندئذ (أي في الربيع)، علماً بأن هذه ليست هي الحال حتى الآن". وبعد شهر كتب فيبر إلى ريكرت (Rickert): "ليت المرء يستطيع فقط إبرام السلام والعثور على رجل دولة يعرف كيف يعقده". هذه هي فكرة بحثه الآتي الرئيسية. أما واقع أن فيبر كثف اشتغاله خلال هذه الأسابيع بمسائل أهداف الحرب، فيظهر من رسائله إلى ناومان، التي سبق واستشهدنا بمقاطع منها، ويتداخل ما يعرضه فيها تداخلاً وثيقاً مع المقاطع الختامية للنص الآتي:

"لأن هذه الإطالة للحرب تعني:

1) زيادة عدد أصحاب المداخيل: ثروة من 40 إلى 50 مليار مودعة في المعاشات الثابتة داخل ألمانيا!

2) الافتقار إلى رأس المال اللازم للاستخدام في المناطق التي تم ضمها.

3) توقف الأمة عن التكيف مع متطلبات العمل.

---

(3) نستخلص تاريخ الرحلة من رسالة إلى فريدا جروس بتاريخ 16 تشرين الثاني/ نوفمبر (1915)، موجودات إدوارد باومغارتن، ملكية خاصة، حيث يقول: "أستطيع، مؤقتاً، الحضور في أي وقت، بمجرد أن أعود خلال أسابيع قليلة من برلين (شارلتوتنبورج، شارع مارش رقم 7)، التي أسافر إليها غداً". وقد أبلغ فيبر عن عودته من برلين في رسالة إلى هاينريش ريكرت بتاريخ 15 كانون الأول/ ديسمبر (1915)، موجودات ديتريش ريكارت، ملكية خاصة: "سأعود يوم الأحد إلى هايدلبرغ". هذا الأحد صادف يوم 19 كانون الأول/ ديسمبر.

(4) Wolfgang J. Mommsen, *Max Weber2*, S. 229ff.

(5) رسالة إلى فريدريش ناومان، بلا تاريخ [2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1915]، أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ميرسبورغ، السجل 92، تركة ماكس فيبر رقم 30/ 10.

4) انتقال التفوق الاقتصادي إلى أميركا. ثم، على المرء ألا يخدع نفسه: إن فرنسا وإنجلترا، وهما في الحرب، في وضع مالي أسوأ نسبياً بالمقارنة مع وضعنا. وبعد السلام سنعيش العكس، فبقدر ما تطول الحرب، بقدر ما سيبرز هذا أكثر، فهي إذن المفاجأة نفسها التي عشناها بعد حرب 1871/ 1870".

ومع ذلك، من غير المحتمل أن يكون الأمر قد تعلق هنا "بمذكرة موجهة إلى البرلمانيين والحكومة"، كما افترضت ماريانة فيبر في الملاحظة التي سبق الاستشهاد بها، رغم أن لوائح الرقابة تُغري بمثل هذا الافتراض. وهناك بالأحرى الكثير مما يؤيد أن نشر البحث كان مقرراً في صحيفة فرانكفورت، إذ تُلمِّح إلى هذا رسالة غير مؤرخة، جعلت ماريانة فيبر تاريخها نهاية عام 1915، بعثها فيبر إلى هيئة تحرير الصحيفة[6]. في مدخل هذه الرسالة ثمة كلام عن "تقرير". وقد أهملت ماريانة فيبر عند الطبع هذا الوصف وبالتالي عنوان التقرير، ولا بد أن الحديث كان يدور فيه حول موقف فيبر من أهداف الحرب الألمانية. يمكن الاعتقاد بأن الأمر كان يتعلق في هذا "التقرير" بموقف من نص فيبر التالي، الذي حصلت الصحيفة عليه من طرف ثالث، للتأكد مما إذا كان نشره ممكناً، وما إذا كانت سلطات الرقابة ستسمح حقاً بتمريره. على كل حال، أشار فيبر إلى هذا "التقرير"، غير المعروف لدينا، في رسالته إلى هيئة التحرير: "إنه يقدم صورة ودية عني، ويجعلني ضد أي ضم أوروبي، حتى في الشرق". بعد ذلك، لخَّص فيما يلي موقفه بإيجاز وقوة، وبتطابق موضوعي مع شروح بحث "عن عقد السلام"، ولكن بألمعية أكبر: "إذن، باستثناء ما لا يمكن الاستغناء عنه عسكرياً، أنا ضد أي نوع من الضم". من المحتمل أن تكون النغمة الرافضة، التي يمكن استخلاصها انطلاقاً من موقف فيبر الدفاعي، هي التي دفعت إدارة الصحيفة إلى صرف النظر عن نشر بحث "عن مسألة عقد السلام"، ما جعل فيبر يختم رسالته إلى الصحيفة بملاحظة ذات وقع محبط: "إن الانطباع الذي كوَّنته في برلين والاعتبارات السياسية البسيطة جداً، هما اللذان حددا موقفي. لكنني أتخلى تماماً عن الانخراط في أي محاجة ضد آراء مخالفة لرأيي، علماً بأنني لا أعرف رأيكم". ومن المرجح أن يكون فيبر قد كتب

---

(6) طبَعته ماريانة فيبر ناقصاً في: GPS1, S. 459,
لم يصلنا النص الأصلي أو نسخة كاملة عنه.

هذه الرسالة مباشرة بعد عودته من برلين في 19 كانون الأول/ ديسمبر، كما يظهر من الملاحظة الختامية التي سبق الاستشهاد بها. ويرجِّح أن تكون قد سبقت الرسالة التي بعث بها يوم 25 كانون الأول/ ديسمبر[7] إلى محرر صحيفة **فرانكفورت** هاينريش سيمون، جواباً عن رسالة لم تصلنا كان قد أرسلها هذا إليه، ويمكن أن يكون قد كتبها وهو على دراية بالمقالة التي نشرت يوم 25 كانون الأول/ ديسمبر عن "سياسة بسمارك الخارجية والحاضر"، الأمر الذي يسمح باستخلاصه من تشابهات مضمونية محددة[8].

أما الافتراض بأن بحث "عن مسألة عقد السلام" كان مخصصاً للنشر في صحيفة **فرانكفورت**، لكنه لم ينشر على الأرجح بسبب لوائح الرقابة السارية، فيؤيده في النهاية قرب أسلوبه من أسلوب المقالة عن "سياسة بسمارك الخارجية والحاضر".

نحن لا نعرف شيئاً عن استخدام سري للبحث، كأن يكون قد أُرسل مثلاً إلى ممثلي الرأي العام، والساسة ورجال الدولة في مراكز المسؤولية. لا وجود لهذا النص في تركات هامة لمن يحتمل أنه تمت مراسلتهم، أو في ملفات مستشارية الرايخ، التي تضم مئات المذكرات من النوع نفسه. إن العنوان "عن مسألة عقد السلام" لا يساعد في هذا السياق، ومن غير المحتمل أنه يرجع إلى ماكس فيبر نفسه، ويمكن أن تكون ماريانة فيبر هي التي وضعته بمناسبة النشر.

وحسب ما تقدم، يجب أن يرجع تاريخ مقالة "عن مسألة عقد السلام" إلى تشرين الثاني/ نوفمبر أو النصف الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1915، وأن يكون تاريخه سابقاً لعودة فيبر من برلين وتأليف مقالة بسمارك. ويؤيد ذلك ما أعلنته ماريانة فيبر أيضاً في كتاب **صورة حياة**، وفيه أن فيبر "انكب منذ عيد الميلاد بعمق، بضعة أسابيع، على عمله العلمي في المنزل"، ويكون بالتالي قد نأى بنفسه في هذا الوقت عن

(7) طُبع ناقصاً في: *GPS1*, S. 459 ff.,
لم يصلنا الأصل أو نسخة كاملة.

(8) انظر التقرير التحريري عن "سياسة بسمارك الخارجية والحاضر"، في هذا الكتاب.

قضايا السياسة اليومية[9]. ومع ذلك، لا يمكن أن نقول أي شيء نهائي بثقة، انطلاقاً من المواد المتفرقة التي وصلتنا.

عن انتقال المقالة وتحريرها

لم تصلنا أي مخطوطة. لذلك ستتقيد الطباعة بالنص الذي نشرته لأول مرة ماريانة فيبر في الطبعة الأولى من مجموعة الكتابات السياسية، ص 48–59.

(9) Marianne Weber, *Lebensbild 1*, S. 570.

[عن مسألة عقد السلام]

لا بد للسلام، الذي تعقده في وضعنا الجيوسياسي قوةٌ أوروبية تنوي أن تمارس "سياسة دولية" في المستقبل، من أن ينطلق من واقع وجود ست قوى أخرى غيرنا تمتلك جميعُها الإرادة لفعل الشيء ذاته، ويمتلك بعضها، من الدول التي هي بين الأكثر قوة على حدودنا، القوة الضرورية لذلك أيضاً. ويترتب على هذا أن تلك الرغبة ليست قابلة للتنفيذ بالنسبة إلينا، رغم أننا قد نحرز انتصاراً تاماً إلى أبعد حد. لن يكون بوسعنا ممارسة سياسة دولية إذا كانت لدينا فرصة الاصطدام في كل خطوة نقوم بها وبصورة قد تتجدد بلا انقطاع في المستقبل أيضاً، بالتحالف ذاته، الذي تجمّع ضدنا هذه المرة. لذلك، لا بد من أن تبقى متاحة بالنسبة إلينا ولأمد طويل إمكانيةُ بلوغ تفاهم وطيد مع واحدة من أكثر هذه الدول قوة. ليس من الضروري أن يحدث هذا فوراً، لكن لا يجوز أن تُصاغ شروط السلام بطريقة تجعل هذه الإمكانية مستحيلة على المدى الطويل، مع أن هذا سيكون حالنا. وإذا قُمنا بعمليات ضم على الجبهتين فمن شأنها أن تخلق أعداء لنا على كل واحدة منها، وسيجدون أنفسهم مجبرين بقوة مصالح أمنهم الخاص على مد أيديهم لأي عدو يريد تقييدنا. هذا ما سيكون عليه وضع إنجلترا أو فرنسا، إذا ما تم ضم كل بلجيكا أو معظمها إلى ألمانيا، أو إن "أُلحقت" بنا بصورة دائمة[1]، ما سيُحوِّل ساحل البحر البلجيكي إلى قاعدة عمليات

(1) يعني فيبر هنا على الأغلب طموحات حاكم بلجيكا العام، الجنرال موريتس فون بيسنج، الذي كان قد روج في مذكرة مؤرخة في 15 نيسان/ أبريل 1915 "لضم" بلجيكا بالرايخ الألماني. وقد علم فيبر بخطط =

بحرية ضد إنجلترا، وسيعادل جعل حدود بلجيكا الجنوبية قاعدة عمليات برية ضد فرنسا.

لقد أتاح ضم الألزاس - اللورين لأية قوة انزلقت إلى وضع يتعارض مع مصالحنا السياسية الدولية، فرصةَ الحصول بلا شروط أو مقابلٍ على دعم فرنسا ضدنا، دون أن تكون لدينا أدنى فرصة لتغيير هذا الوضع بالتفاهم مع فرنسا، بما أن كرامة الفرنسيين منعتهم من الاعتراف بالضم كأمر نهائي، نظراً لأن القسم الأكبر من الألزاسيين أنفسهم عزف عن فعل هذا، بينما حمل وضع الألزاس السياسي صفة الوضع المؤقت[2]. لقد أدى هذا إلى إصابتنا بشلل تام على صعيد السياسة الدولية، وحكمَ علينا بالعجز تجاه روسيا وإنجلترا، علماً بأن الاعتراف الداخلي بضم أو "ضم" بلجيكا بصورة دائمة وتجافي إرادتها، سيقابل بممانعة فرنسية وإنجليزية، لأسباب لا تتصل بالكرامة وحدها، بل كذلك بالمراعاة لأكثر جذرية لأمنهما الخاص، مثلما كانت مصالح أمننا الخاص ستمنعنا من قبول ضم بلجيكا إلى أية واحدة منهما. أما تأقلم البلجيكيين أنفسهم، الداخلي والذاتي، مع السيطرة الألمانية فهو أمر يستحيل التفكير فيه تحت أي شكل من الأشكال وأي ظرف من الظروف. ليست جميع التصورات المناقضة لهذا التأكيد، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالفلامانيين، سوى خداع ذاتي جسيم. ولكن بغض النظر عن ذلك، فإنه من الثابت أن أي قوة يمكن أن تهددنا في المستقبل، وبالأخص منها روسيا، ستكون على ثقة تامة إذا ما قمنا بالضم من أنها ستجد ليس فقط فرنسا، كما هو عليه الوضع اليوم، بل كذلك إنجلترا إلى جانبها. وهي لن تكسب فقط تأييد هذه القوى العسكرية بمفردها، وإنما ستحظى كذلك بدعم جميع تلك القوى الفكرية في العالم بأسره، التي سبق أن تحركت ذات مرة تحت وطأة مسرحية الاغتصاب والاستعباد الدائمين لشعب يتمتع (شكلياً) بحضارة من أعلى طراز. إن المزاج، الذي تشكل ضدنا في أميركا وإيطاليا منذ بداية الحرب، ولم تكن نتائجه دون أهمية سياسية وعسكرية، سيدوم عندئذ أثناء السلام أيضاً، لأنه مهما أعاد

= بيسينج، الذي كان على اتصال معه عبر محرر صحيفة فرانكفورت في بروكسل آنذاك هاينريش سيمون.

(2) بعد ضمها إلى الرايخ الألماني عام 1871، لم تحصل الألزاس واللورين على مركز "ولاية اتحادية"، بل نالت مركز "ولاية رايخ" موضوعة تحت الإشراف المباشر للقيصر، دون تنظيم نهائي لتمثيل الحكومة الألزاسية اللورينية في مجلس الاتحاد. ولما تغير الدستور عام 1911، حصلت الألزاس على برلمان خاص وثلاثة أصوات في مجلس الاتحاد، لكنها بقيت خاضعة بصورة مباشرة لحاكم قيصري.

المرء أسباب الموقف المعادي حيالنا إلى التقدير الرفيع لنظام الإعلام الإنجليزي الأقدم وشديد التفوق، وقبل كل شيء لخوف هذه البلدان من القوة البحرية الإنجليزية المتفوقة، فإنه لا يمكن أن يكون هناك أي شك مع ذلك حول المعنى الهائل للانطباع الذي تركه دخولنا العسكري إلى بلجيكا، فقد قللنا كثيراً من أهمية الشعور القديم والأصيل بالتضامن بين سكان الأرض اللاتينيين، وكذلك الأنجلوساكسونيين، بالنسبة إلى موقف إيطاليا وأميركا حيالنا، الذي أسهم في إيقاظه بصورة جوهرية جداً الانطباع الذي أثارته خطط الاحتلال والغزو الألمانية لبلجيكا.

إذا كنا سنحسب في المستقبل حساباً للتهديد الدائم والمتعاظم، الذي يتعرض له استقلالنا الوطني من روسيا، فإن أسباباً قاهرة من طبيعة سياسية عالمية تلزمنا ألا نخلق على حدودنا الغربية وضعاً ستكون نتيجته الحتمية في المستقبل كله عداء قسم كبير من العالم، سيبقى قوياً جداً، حتى إن ضممنا كل ما نريد ضمه. أما أنه يجب علينا أن نضع في اعتبارنا ذلك التهديد الآتي من روسيا، فهذا ما لا يخضع لأي قدر مهما كان متدنياً من الشك. تستطيع إنجلترا قطع تجارتنا وانتزاع المستعمرات منا، على حساب مصالح مادية خاصة، مثلما أظهرت هذه الحرب بالذات. وتستطيع فرنسا في حال النصر انتزاع إقليم منا. إلا أن أية واحدة من هاتين القوتين العظميتين، بل وهاتين القوتين مجتمعتين، لا تستطيعان في أي وقت القضاء فعلاً وبصورة دائمة على وجودنا كأمة وكقوة. إن القوة الوحيدة التي يمكن أن يأتينا تهديد كهذا من جانبها هي روسيا، وذلك لأسباب جغرافية وسياسية قومية، مع العلم بأن تهديدها سيستمر إلى أن تتحقق عندنا درجة (نسبية) من الإشباع بالسكان بعيدة التحقق الآن. وستجد روسيا نفسها بالضرورة مضطرة أيضاً إلى التطلع نحو القضاء بأية وسيلة من الوسائل على مركز قوتنا، إن نحن واصلنا خط سياستنا الشرقية الحالي. إن الاندفاع التوسعي لدى الفلاحين الروس، المشروط بعوامل اقتصادية واجتماعية، والانقطاع عن البحار المفتوحة والتطلعات القومية المشروطة تاريخياً وثقافياً التي غطّت سائر القرون، سيجبران في المستقبل أية حكومة روسية على انتهاج سياسة موجهة إلى هذا الهدف قبل كل شيء. ويبدو أنه ليس من الذكاء خلق مساعدين لهذه السياسة في صورة جيوش ووسائل الفرنسيين والإنجليز الاقتصادية، الذين سيجدون أنفسهم مجبرين بقوة مصلحتهم الخاصة على وضع أنفسهم تحت تصرف روسيا، بصورة دائمة ودون شروط.

لقد قدَّم حتى الآن هذه الخدمةَ للسياسة الروسية التصورُ الذي ترتب عن الضجيج الهائل الذي سلطْنا من خلاله الأضواء على توسعنا المتواضع حقاً وراء البحار، ومفاده أننا نسعى إلى هدف ميئوس منه وبلا معنى بالنظر إلى الظروف الجغرافية يقوم على: 1- توسع ألماني في أوروبا الغربية أمام أبواب إنجلترا، و2- احتلال الإمبراطورية الاستعمارية الهندية والمصرية، و3 - العمل على إبادة إمبراطورية بريطانيا الوطنية العالمية. أما التنفيذ الأولي للهدف الذي تم ذكره في البند الأول (التوسع في غرب أوروبا) فسيجعل بوسع السياسة الروسية الحصول على الفرص عينها في المستقبل أيضاً، بينما سرعان ما سيتم التعرف إلى الهدفين الآخرين بوصفهما هدفين طوباويين، عند محاولة ترجمتهما إلى واقع، وذلك على العكس من ضم بلجيكا، الذي يبدو ممكناً من الناحية الشكلية. وقد أثبتت الحرب عبثية فكرة نسف إمبراطورية عالمية قائمة على أساس قومي مثل إنجلترا مضافاً إليها كندا وأستراليا، والآن بلاد "الكاب"(*)، كما بينت استحالة تحقيقه الواقعي عبر إنزال هزيمة بإنجلترا، بينما يستطيع الانحلال الاقتصادي والاجتماعي الداخلي وحده التسبب في انهيار هذه الإمبراطورية، التي ستتحد من جديد وبصورة فورية لمواجهة محاولة إحلال السيطرة الألمانية محل السيطرة الإنجليزية، مثلما يتمسك الأميركيون من أصل إنجليزي الآن برابطتهم مع الوطن الأم القديم. لن أضيِّع كلمة واحدة على حماقة وجود سيطرة ألمانية في الهند، في حين تعني المبالغة من حين لآخر في توسيع دائرة الفعل المباشر لسياسة ألمانيا الشرقية إلى سوريا ومصر عداء فرنسا وإيطاليا التضامني الدائم مع إنجلترا ضدنا، مع أن هذه السياسة ليست ممكنة التحقيق عسكرياً، لأسباب جغرافية، من قبلنا.

وسيكون مفيداً جداً من الناحية السياسية، إذا ما خلَّفت الحرب في إنجلترا الانطباع بأننا نملك من الوسائل ما يستطيع إلحاق ضرر جدي بالمصالح الطبيعية والضرورية لهذا البلد في الشرق، إذا واصل سياسةَ اعتراضِ مصالحنا الاستعمارية الخاصة على النحو التعسفي الذي مارسته حتى الآن، دون أن يكون هناك من ضرورة لذلك. لكن من المؤكد أن الحرب، وبغض النظر عن نهايتها، ستأتي عندنا كما في إنجلترا، بالدليل على أن تغيير القوة الإنجليزية في مصر بصورة خاصة لفائدتنا غير

(*)جنوب أفريقيا (المترجم).

مطروح من الناحية السياسية، وأنه من الضروري والممكن جداً أيضاً الوصول مع إنجلترا إلى معاهدة تُرضي الطرفين بشأن مصالحهما في شمال أفريقيا والشرق، خاصة أنه لا يسعنا أن نكون، لأسباب جغرافية، قوة سياسية في البحر الأبيض المتوسط. ولئن كانت مثل هذه الأهداف الطوباوية، التي ينتجها الغضب ضد إنجلترا وخيال إعلاميين سياسيين، تَظهر بمناسبة انتصارات تحرزها جيوشنا هنا أو هناك، وتقضي على نفسها بقوة الوقائع، فإن الأمر خلاف ذلك بالنسبة لهدف التوسع في غرب أوروبا، الذي يترتب عن الاحتلال العسكري لبلجيكا وشمال فرنسا. إن فكرة هذا التوسع كانت قبل الحرب بعيدة بالتأكيد كل البعد حتى عن أكثر ساسة حانات الجعّة افتقاراً إلى المسؤولية، في حين أن دائرة أعمالنا العسكرية، التي ستكون لها حدودُها الثابتة حتى في حالة ما إذا حَقَّقت أكثر الانتصارات إثارة للحماسة، ستصل كما يبدو إلى ما يكفي من البعد، حتى في الحال الراهنة الرائعة تجاه هذا التحالف، الذي يمكن معه الحفاظ عسكرياً على بلجيكا وشمال فرنسا في قبضتنا وإن ظاهرياً، شريطة ألا يقع في هذه الأثناء ما ليس منتظراً. السؤال هو هل يجدُر بنا الاحتفاظ بهما؟

ما الذي نَعِد به أنفسنا من ملكيتهما؟ أولاً **1**. لن يكون هناك مصب ألماني لنهر الراين، بينما القناة إلى أنتفيربن (Antwerpen) غير ممكنة إلا عبر منطقة هولندية. **2**- وبالقدر القليل نفسه، وحتى في حال إضافة دانكيرك (Dunkerque) وكاليه (Calais) وبولوني (Boulogne)، وبناء مرفأ حربي للبوارج، يصير من الضروري إلحاق شيربورغ (Cherbourg) أيضاً، عندئذ سيكون أسطول أعالي البحار الألماني موزعاً على نصفين منفصلين استراتيجياً، إذا ما بنت إنجلترا قاعدة للأسطول عند مصب نهر التايمز. **3**- ستكون هناك إذن ضرورة لبناء قاعدة للغواصات وبالتالي لإمكانية محاصرة مصب التايمز، عندما ستكون هذه الأداة القتالية قد تطورت بما فيه الكفاية، ونستخدمها دون مبالاة بالمحايدين خاصة. بيد أن عدم ملاءمة وضعنا الجغرافي العسكري في البحر لن يتحسن إلا قليلاً من خلال ذلك، لأن هذا الوضع يعود إلى كون موقع الجزر البريطانية المستَعرَض يجعل من السهل على إنجلترا فرض حصار كامل تقريباً على جميع مرافئ بحر الشمال والقنال، بينما سيكون حصار ليفربول، التي يتوقف عليها كل شيء، بلا جدوى حقاً كما هو عليه الآن. وبذلك، لن نكون قد اقتربنا بدرجة حاسمة حقاً من المحيط المفتوح، ما لم نحتل أيضاً مرافئ بروتاني (Bretagne)، لأنه لن يكون ممكناً دون احتلالها ممارسة إعاقة فعلية لنقل

القوات من إنجلترا، ولأن الإعاقة لن تكون ممكنة عندئذ أيضاً بدرجة أكبر مما كانت عليه هذه المرة، حيث فشلت رغم امتلاكنا قلاعاً بحرية ومنطقة إنده الشرقية (Os-tende)، علماً بأن وضع مرافئ ساحل البحر البريطاني الجانبي لن يتغير. أما غزو إنجلترا الخيالي تماماً (في الحرب الراهنة) فلن يكون إمكانية جدية في المستقبل أيضاً إلا عند امتلاك "كاليه" والمرافئ المجاورة لها. لهذا السبب بالذات سيكون احتلالنا الدائم للمناطق الساحلية البلجيكية المجاورة الأداة الوحيدة لإجبار إنجلترا وفرنسا على القيام بعقد حلف حماية ووحدة دائم ومباشر ضدنا، وبالتالي خدمة السياسة الروسية. لن تكون إنجلترا في المستقبل على هذا القدر من الضعف، الذي هي عليه اليوم، حيال غزو ناجح حقاً. وبالمناسبة، فإن ضرورة الإمداد المتواصل بالذخيرة والمؤن، يجعل أي نزول ناجع للقوات على الساحل مغامرة بحتة، إذا لم يكن أسطول زوارق الطوربيد والغواصات المعادي أضعف بصورة مطلقة ومن جميع الوجوه من الأسطول الألماني. وفي النهاية، هل سيُكتَب مستقبلاً لقوة غواصاتنا الخاصة النجاح في إلحاق ضرر بتجارة إنجلترا والنقل البحري الإنجليزي يفوق الضرر الذي تم إلحاقه بها آنذاك، وعبَّر عن نفسه بالأحرى من خلال انطباع غلب عليه الجانب الأخلاقي من غير السهل تكراره، أكثر مما تجلى بفضل نجاحات عسكرية مهمة؟ يرتبط هذا بسؤال لا يمكن تجاهله اليوم، يتعلق بما إذا كانت ستُبتَكر بصورة متزايدة ربما وسائل تقنية أشد فاعلية لجعل الغواصات غير مؤذية. كما يرتبط من جهة أخرى بكيفية تطور دائرة ووتيرة عمل الغواصات ذاتها. هذه الأوضاع الأخيرة ستكون حاسمة أيضاً بصدد الكثير أو القليل الذي سيعنيه في المستقبل فارقُ امتلاك قواعد في القنال قَبالة سواحل بحر الشمال بالنسبة إلى استخدام الغواصات ضد إنجلترا. أما حقيقة أن فرصة إرباك حركة السفن السلمية والحربية الإنجليزية في حالة الحرب فستتصاعد بفضل امتلاك مرافئ القنال، فهذا ما لا يمكن طبعاً إنكاره، رغم ما سبق قوله، وإن كانت جميع العوامل غير مؤكدة تماماً بالنسبة لتقدير الوزن العسكري لهذا التصعيد في المستقبل. بينما سيكون التهديد المعنوي، الذي سيتجلى سياسياً في شعور الشعب الإنجليزي بالتهديد الذاتي الهائل المتصاعد حيالنا، هو النتيجة الوحيدة المؤكدة لذلك. ويبدو أن بعض الساسة يَعِدُون بمنح ذلك تأثيرات مفيدة. لكن هذا بالضبط ما يحدث بحقٍّ مشكوكٍ فيه بأكثر صور الشك. إذا ما نجح الآن احتلال "كاليه" والدفاع عنها، فإنه سيكون محتملاً بالتأكيد بلوغ سلام جيد مع إنجلترا، وتحديداً إن هي حصلت من

ذلك على تنازلات أخرى تتمثل في تخلينا عن ساحل القنال مقابل إزالة تهديد كهذا (معنوي بصورة كبيرة)، ولكن إذا ما أصر المرء على الاحتفاظ إبان السلام على مرافئ القنال أو على مناطق قريبة منه فقط، فإن التأثير السياسي الوحيد الذي يمكن التفكير بأنه سيترتب عن ذلك هو عداوة مميتة دائمة بين إنجلترا (وفرنسا) من جهة، وتأبيد التحالف الحالي مع روسيا بصورة صريحة أو ضمنية من جهة أخرى، وبالتالي ضمان أكثر الفرص الملائمة في المستقبل لروسيا ضدنا.

إنها بالتأكيد لنكبة قومية أن يكون تاريخنا في العصر الوسيط والقرن السادس عشر قد فَصَلنا عن مصبات نهر الراين. ولكن حتى لو كان بإمكاننا أن نصحح من جديد أخطاء ثمانية قرون بواسطة عمليات ضم، فإنه لن يكون هناك مفر من رؤية أمر جلي هو أن بلجيكا التي تقع على حدودنا وتضم أجزاء فرنسية محضة، ليست هي التي يجب أن تكون موضوع جهودنا التوسعية في غرب أوروبا، بل هولندا. إن أية خريطة تبين، ويجب أن يعترف أي سياسيٍّ نزيه، بأن تشوه ألمانيا الجغرافي السياسي الذي نشأ عن تلك الطامة التاريخية الكبرى، يقع هنا. والآن، ثمة طبعاً ساسة هنا وهناك يعتقدون أنه إذا ما ضممنا بلجيكا إلينا بالقوة، فإن هولندا ستلتحق بنا طواعية. كي نؤمن بهذا، يجب أن نمتلك قدراً هائلاً من الجهل بخصوصية مصالح هولندا وطبيعتها. ليس هناك من وسيلة غير العنف العسكري أو الانتهاك (بغض النظر عن وسائله) من شأنه دفع هولندا إلى القيام الآن أو في المستقبل بأي شيء يشبه التخلي عن استقلاليتها. ويبقى السؤال مطروحاً عما إذا كان من السهل تنفيذ الاغتصاب غير المباشر، الذي علينا إطلاقه وتفعيله من خلال وسيلة اقتصادية على سبيل المثال، علماً بأن نجاحات سياسة القسر الاقتصادي التي مارستها النمسا ضد صربيا ليست مشجعة[3]. على كل حال، فإن فرصة لجوء هولندا إلى جميع الوسائل الممكنة ضد سياسةٍ ألمانيَّة كهذه ستكون كبيرة جداً، بما في ذلك تحويل نفسها إلى بوابة غزو إنجليزية ضدنا، وفي أسوأ الأحوال قبول الانخراط في "تحالف" على الطريقة البرتغالية[4]. لكن على أية حال،

(3) المقصودة هي عمليات الابتزاز التجارية السياسية التي مارستها النمسا/ المجر ضد صربيا وبلغت ذروتها عام 1906 في ما عرف "بحرب الخنازير الصربية".

(4) يعني فيبر هنا بجلاء "اتفاق وندسور" بين بريطانيا العظمى والبرتغال بتاريخ 14 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1899، الذي جدد تحالفات البلدين من عامي 1642 و1661، واعترف من حيث الجوهر بالأملاك الاستعمارية البرتغالية. وكان هذا يعني إلغاء الاتفاق الذي عقد مطلع العام بين إنجلترا وألمانيا =

ستكون نتيجة كل انتهاك من هذا القبيل لاستقلال ولاية ما كراهية شديدة لألمانيا بين السكان الهولنديين الذين أصبحوا في ارتياب شديد، وهي كراهية لا تقف مهما يكن، منذ ضم هانوفر، غير مبالية في حالة الحرب أيضاً[5] على أية انتهاك ملموس لاستقلال بلاده. غير أن أي احتلال عسكري ممكن، وهو لن يكون سهلاً بالمناسبة كما قد توحي الخارطة لعارفي البلاد، سيقدم في النهاية فرصة لإنجلترا كي تتولى "حفظ" مستعمرات هولندا، دون أن يكون بوسعنا منع ذلك.

إنها مسألة مختلفة تماماً ما إذا كانت لدينا هناك في سياستنا للنقل وسائل من شأنها جعل بعض التنازلات المتبادلة، المتفرقة والمحددة والمستندة إلى اتفاقات، تبدو مفيدة للهولنديين، ويمكنها أن تقود بعد ذلك البلدين إلى علاقات أكثر حميمية من تلك التي قامت بينهما إلى الآن. بقدر ما نكون في هذه الأثناء أشد حرصاً من جانبنا على صيانة استقلال تلك البلاد غير المشروطة، وبقدر ما يبدو هذا ممكناً أكثر، بقدر ما يغدو من مصلحة هولندا السياسية الحفاظ على استقلالها تجاه إنجلترا أيضاً، والعمل من أجل صداقة أوثق معنا. إن "ضم" بلجيكا، وممارسة ضغط ملموس أكثر من جانبنا على هولندا، لن يفضيا إلى شيء غير تصعيد الحذر وانعدام الثقة القائم.

ستقودنا أية سياسة تمارس الضم والاغتصاب على حدودنا الغربية إلى التورط في عداوات قاتلة، ستشل بصورة دائمة قدرتنا على حل مشكلات الشرق، فإذا ما اعتقدنا رغم ذلك، ولأية أسباب كانت، بضرورة تجاوز ما يتطلبه الحد الأدنى المطلق لتأمين حدود مقاطعة الراين، وبالتحديد: **1**- إعادة إنتاج الوضع الذي كان قائماً عام 1867 فيلوكسمبورغ[6]، و**2**- معالجة مشكلة بلجيكا بطريقة لا تستبعد احتمال مصالحة

= الذي قرر تقسيم ممتلكات البرتغال الاستعمارية بين البلدين، إذا ما وقعت أزمة مالية برتغالية. ومع أن البرتغال أعلنت حيادها عند بدء الحرب العالمية الأولى، إلا أن إنجلترا كانت تنتظر الحصول على عون برتغالي مناسب، بالاستناد إلى الالتزامات التعاقدية لعام 1899.

(5) بعد ضم هانوفر بداية تشرين الأول/ أكتوبر عام 1866 ساد في الرأي العام الهولندي الخوف من أن تكون بروسيا عازمة على ضم مناطق هولندية أيضاً، مثل محافظتي ليمبورغ ولوكسمبورغ المتنازع عليهما. انظر: Amry Vandenbosch, *Dutch Foreign Policy Since 1815* (The Hague: Nijhoff, 1959), S. 273.

(6) حتى عام 1867 كانت إمارة لوكسمبورغ الكبرى جزءاً من الرايخ الألماني، رغم ارتباطها باتحاد شخصي مع هولندا. وقد امتلكت بروسيا، استناداً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر فيينا لعام 1815 الحق القانوني =

مستقبلية مع الشعب البلجيكي، وتقدم لنا دون ضم وعمليات "إلحاق" شبيهة بالضم ضمانات ملائمة نسبياً تقيناً من الغارات المفاجئة على منطقتنا الصناعية الغربية. أما إذا كنا نريد ممارسة سياسة ضم وليس مجرد ضمان أمننا في الغرب، فإن الشرط المطلق لذلك سيكون عندئذ بلوغ تفاهم يخلو من أي تحفظ، وبالأحرى إقامة تحالف ثابت مع روسيا. بغير ذلك، لن تكون هناك إطلاقاً أي وسائل لتجنب استمرار التحالف الحالي وتَجدُّد الحرب في لحظة زمنية أكثر ملائمة للعدو، ما دام التحالف والحرب كلاهما يمثلان مصالح حيوية مطلقة للقوى الغربية. عندئذ، لن نكون قد فعلنا شيئاً غير إجبار أعدائنا في الشرق والغرب على العمل من أجل الإعداد للحرب المقبلة، ولو على حساب مصالح أخرى مهمة (آسيوية وأخرى غير أوروبية)، كانوا قد أعادوا تحديدها بصورة ملفتة للنظر خلال العقدين الماضيين بسبب خوفهم منا فقط. إلا أنه لن يكون من الثابت أيضاً بأي حال، مهما كان استبعاد وجهات النظر العسكرية تاماً عند عقد سلام يمليه الانتصار، ألا يتغير وضع النمسا الداخلي والبلقان، وألا يحقق تطورُ القوة العسكرية الروسية والإنجليزية، والكمال التقني للأعداء، حتى ذلك الحين، تقدماً من شأنه جعلُ الوضع أكثر سوءاً بكثير بالنسبة إلينا، مما كان عليه هذه المرة.

وإذا ما صرفنا النظر عن هذه الفرص المستقبلية، فإن التأثير المباشر الملموس لأي سياسة ضمٍّ تستبعد مستقبلاً التفاهمَ النزيه مع القوى الغربية سيكون حتماً إطالة الحرب الحالية إلى أمد غير منظور، مهما أحرزنا من نجاحات عسكرية ظاهرية. ولن يتمكن أعداؤنا، لأسباب مالية، من شن حرب ضدنا في مستقبل منظور، إلا إذا أرادت إنجلترا ذلك. وهم لا يستطيعون الاستمرار في خوض الحرب الحالية، إلا بقدر ما تريد إنجلترا استمرارها. وستواصل إنجلترا الحرب بغض النظر عن مزيد الضحايا الآخرين. وإذا كان فشل عضو في الحلف يفرض السلام، فإن إرادة إنجلترا ستنصرف عندئذ إلى تجديد التحالف الحالي في المستقبل، ما دام لم يثبت بعدُ أن سياستنا في الغرب تتمسك بوجهة نظر تقوم على ضمان أمننا الصرف (بالمعنى الذي شرحته أعلاه). إن استمرار التحالف عينه وبعثه مستقبلاً من جديد سيؤدي إلى إصابة سياستنا الدولية

= للإبقاء هناك على حصن اتحادي يضم جنوداً بروسيين. وقد تخلت بروسيا عن هذا الحق عام 1867 بالنظر إلى تهديد نابليون الثالث بالتدخل.

بشلل دائم. وما لم نتوصل إلى علاقة ثقة حقيقية مع أي واحدة من القوى المتحالفة الآن ضدنا، فإننا سنرتطم مستقبلاً بعدائهما المشترك، في كل صغيرة وكبيرة نقوم بها في أفريقيا، والشرق وحيثما كان. وسيكون خطأً جسيماً جداً الاعتقاد أن الحرب المتجددة ستكون دوماً الوسيلة التي نملكها لإزالتهم. سيكون، كذلك، خطأً جسيماً الإيمان بأن الأمة ستنخرط من جانبها في حرب بسبب مراكش(7) بقدر ما انخرطت في الحرب الحالية، وإنه لخطأ أشد فداحة كذلك أن نكون واثقين ببساطة من دعم النمسا/ المجر لحروب كهذه ذات موضوعات سياسية استعمارية، حتى إن عقدنا اتفاقات مع هذه الملكية، بغض النظر عن نوعها. خَيارُنا إما أن نمارس سياسة دولية أو سياسة أوروبية توحِّد مجمل قوى العالم ضدنا، خاصة منها سياسة توسعية أوروبية غربية، بما أن عداء روسيا لنا مُعطى بالطبيعة.

لكن إطالة الحرب إلى أمد غير منظور ستكون لها نتائج أخرى. ومن المفيد طبعاً السؤال أول الأمر عن أسباب الإطالة. لا مجال للشك في أنه جرت مفاوضات من جميع الأنواع، حتى إن غضضنا الطرف أيضاً عن المحاولات الفاشلة المعروفة التي جرت في لاهاي(8)، مع أنه ليس هناك أي شيء معروف عن ذلك، وإن بدا من المؤكد فقط أنه سيتم التخلي إلى زمن غير منظور عن أية محاولة "وساطة" أصلية تقوم بها دول محايدة، بوصفها بلا أفق لها، بغض النظر عمّا سيحدث في ميدان القتال(9). والسؤال الآن هو: لماذا ستبدو المحاولة بلا أفق؟ ستبدو كذلك لدى أعدائنا أول

(7) يقصد فيبر أزمة مراكش الثانية لعام 1911 التي كان خطر الحرب ماثلاً خلالها لبعض الوقت مع فرنسا وإنجلترا، وبرزت فيها داخل الرأي العام تيارات قوية أيدت سياسة عدوانية.

(8) يقصد فيبر، في أغلب الظن، محادثات ومفاوضات الحياديين وكذلك أنصار السلام من ساسة الدول المنخرطة في الحرب، التي اقترحتها حركة "مجلس مناهضة الحرب"، وبوشرت بين 7 و10 نيسان/ أبريل عام 1915. انظر: Ludwig Quidde, *Der deutsche Pazifismus während des Weltkrieges 1914-1918*, Aus dem Nachlaβ Ludwig Quiddes hg. von Karl Holl unter Mitwirkung von Helmut Donat (Boppard: Harald Boldt, 1979), S. 48-50.

(9) إشارة إلى محاولة الولايات المتحدة المتجددة بين شباط/ فبراير وحزيران/ يونيو من عام 1915، لحث لندن وبرلين وباريس، عبْر العقيد هاوس، على الشروع في مفاوضات سلام. هذه المحاولة ارتطمت برفض مجموعتي القوى.

انظر: Charles Seymour, Hg., *The intimate Papers of Colonel House* (London: Ernest Benn, 1926), Vol. 1., S. 365-471.

الأمر، لأنهم سيؤمِنون رغم كل شيء بتحولٍ في حظوظ الحرب وسيتمسكون بهذا الإيمان طيلة الوقت، إلى أن: 1- تُلقي آخر واحدة من الدول الموضوعة في الاعتبار بقوتها في كفة الميزان، و2- ويكون قد تبين إن كان نقص المواد الأولية وتَعطُّل قوة المال سيمارسان ضغطاً لا يقاوَم علينا. إلى هذا، سيتم أيضاً التمسك بمواصلة الحرب لأسباب سياسية أخرى، ما دام لن يوجد إصرار على السلام، وإن لم تتوافر إطلاقاً أية إمكانية لتغيير الوضع. وفي هذا الصدد تلعب مخاوف سياسية داخلية في روسيا وفرنسا وإيطاليا الدور الحاسم بلا شك، وأقل من ذلك في إنجلترا. لقد قُدِّمت في جميع البلدان المتعادية وعود لا حدود لها من جانب القادة المسؤولين عن الحرب، مع أن الخيبة والغضب، اللذين سيعقبان سلاماً يترك هذه الوعود بلا تحقيق، يهددان بجدية السلالة الروسية والإيطالية الحاكمة، والقادة من رجال الدولة الفرنسيين. كيف هو الأمر من هذه الناحية عندنا؟ لقد تم تقديم القليل من الوعود عندنا، لكنه نشأ مع ذلك وضع مشابه، لكون "الهدنة الداخلية" ومنع مناقشة "أهداف الحرب" استُخدِما عملياً بطريقة مَنحَت حريةَ الكلمة بطريقة أحادية الجانب بحقٍّ إلى جميع المتحمسين لألمانيا الكبرى ولمصالح مُريدي الحرب، ومنعتها عن جميع الآخرين[10]. إلى هذا، لم يوضَّح منذ البداية وبصورة متجددة أن المنطقة البلجيكية والفرنسية المحتلة لا تعني سوى "رهن" بالنسبة إلينا، وأننا سنتخلى عنها في أي وقت، ما أن نحصُل على ضمانات تكفل انتهاء التهديد بالحرب، القادم من الغرب، ومقابل تحديد ملائم لمجال مصالحنا الاستعمارية والاقتصادية في العالم. والنتيجة أنه إذا تحقق الآن أو مستقبلاً سلام على أساس هذا التخلي، فسيبرُز انطباع داخل ألمانيا والخارج بأننا أعدنا المناطق ليس لأننا أردنا إعادتها، بل لأننا أُرغمنا على ذلك. ثمة نتيجة إضافية هي نشوء تصور لدى فئات واسعة من السكان والجيش يرى أن الضم وحده يمثل هدفاً كريماً للحرب، وأن أي شكل من التخلي هو اعتراف لا مسوغ له إطلاقاً بالجبن أو الضعف، بعد انتصاراتنا العسكرية. إن مواصلة الحرب، ليست محكومة عندنا أيضاً باعتبارات سياسية عملية بصورة كبيرة، بل بالخوف من السلام، فالمرء يخاف الآثار السياسية

(10) خضعت الصحافة بمجملها للرقابة منذ بداية الحرب. وقد مارستها نيابة القيادة العليا، وإن كانت السلطات العسكرية قد مالت على كل حال إلى التسامح بالأحرى مع تصورات اليمينيين أكثر من تصورات اليساريين. حول اللوائح التنفيذية والمعاملة المتباينة، انظر: *Militär und Innenpolitik im Weltkrieg 1914-1918*, bearbeitet von Wilhelm Deist (Düsseldorf: Droste, 1970), bes. Bd. 1/1, Kap. II, “Aufbau und Entwicklung des Zensur wesens August 1914- Oktober 1918,” S. 61-182.

الخارجية لأي مظهر من مظاهر الضعف والاضطرار الذي يوجب عقد السلام من جهة، ويخاف أكثر من هذا بكثير الآثار السياسية الداخلية لتلك الخيبات من جهة أخرى، التي ستقع في كل حالة، بالنظر إلى التوقعات الخرقاء، التي بدأت تنمو عندنا كالفطر. ستقع خيبات ما الآن بصورة لا يمكن تجنبها، لكنها ستكون، هي ونتائجها، من طبيعة حادة بصورة كبيرة وفي الوقت نفسه عابرة (نسبياً) إن هي استندت فقط إلى بقاء شروط السلام السياسية، لاسيما عمليات "الإلحاق"، وراء مطالب الصحافة الداعية إلى الضم. وفي المقابل، ستترتب عنها نتائج ثقيلة الوطأة ومزمنة، حتى في حال وقوع عمليات الضم الأكثر اتساعاً، إذا دَمَّر استهلاكُ الحرب من السلع، بوصفه استهلاكاً محضاً، رُفعَ فوائد الديون، ووضعَ الثروات في سندات دخل، وقيدَ رؤوس الأموال الباحثة عن توظيفات إلى درجة لا تجد معها جمهرة المحاربين العائدين إلى الوطن أية فرصة عمل على الإطلاق، أو فرصة اقتصادية واجتماعية تناسب متطلباتهم وشعورهم بذاتهم. وستصير هذه النتائج بفعل الإطالة المتعاظمة للحرب بحد ذاتها أكثر حتمية وأثقل وطأة على الدوام. وهي لا يمكن أن تُمتص من خلال أي نوع من أنواع الضم، ومن الثابت تماماً من الناحية الاقتصادية الصِّرفة أنه لن يمكن الحصول من أي عدو على تعويضات حربية من أي حجم كان تستطيع بوجه عام التعويض عن هذا.

وتجلب إطالة الحرب الأوروبية إلى حد إنهاك سائر المشاركين فيها نتيجةً مهمة بحد ذاتها، وهي أن الأمم غير الأوروبية، خاصة منها أميركا الشمالية، ستنتزع التفوق الصناعي لنفسها، وستدفعنا إلى الأبد إلى التخلف عن ركب العالم. هذه هي النتيجة الحتمية للانزلاق إلى اقتصاد السندات[11] مع نتائجها المعروفة من جهة، ولاستهلاك رؤوس أموال الداخل من خلال توظيفها في قروض ربوية عامة على وجه التقريب من جهة أخرى. وهي تعني أول ما تعنيه تقليص الوسائل المتاحة للتوظيفات الصناعية، أي ركود تطور الصناعة داخل البلاد **أولاً**، والافتقار إلى رؤوس الأموال المطلوبة للإفادة من مجالات المصالح التي ستعطى لنا عند بلوغ السلام **ثانياً**. ما الذي

---

(11) المقصود هو سياسة الرايخ المالية في مرحلة الحرب الأولى، التي ركزت جهدها على تثبيت الموازنة المتصاعدة المشروطة اقتصادياً بالحرب من خلال مديونية مرتفعة للدولة وزيادة كميات النقد. انظر: Konrad Roesler, *Die Finanzpolitik des Deutschen Reiches im Ersten Weltkrieg* (Berlin: Duncker & Humblot,1967), S. 82-84 und S. 90f.

يمكن أن يعنيه العامل الأول بالنسبة إلى قدرتنا الشرائية المستقبلية، هو أمر واضح بحد ذاته. إلا أنه يمكن أن تترتب عن الثاني نتيجة محددة هي أن رؤوس أموال غريبة هي التي ستتولى السيطرة الاقتصادية على مجالات المصالح الخاصة بنا، لأننا لم نعد نملك الوسائل التي تضمن بقاءها لنا. ولكن بغض النظر عن هذا، فإن أية زيادة في اقتصاد القروض تعني بحد ذاتها رفعاً هائلاً للمعاشات. يجب الآن دفع مليار مارك فوائد سندات حربية إلى أصحاب المعاشات[12]، وقبل كل شيء طمأنة روح المتقاعدين التي تبحث عن "أمان" اقتصادي.

وستفقد ألمانيا الجرأةَ الاقتصادية والقدرةَ على التوسع الاقتصادي لصالح الأميركيين بالدرجة الأولى. وإنه لعزاء متواضعٌ جداً بالنسبة إلينا أن يهدد إنجلترا وفرنسا أيضاً مصيرٌ مماثل. ولكن حتى هذا العزاء لا يقوم على أساس أكيد حقاً. صحيح أن وضع إنجلترا وفرنسا المالي كان خلال الحرب، على الأقل وقبل أي شيء آخر خلال هذه الحرب، أضعف نسبياً بالمقارنة بنا مما كان يمكن للمرء أن يتوقع حسب المكانة الدولية لبورصتيهما زمن السلم، لكنه سيظهر خلال السلام أن بلدَ نظام الطفلين، والوطن الأم للغة التجارة الأنجلوساكسونية، وتقنية التجارة والعلاقات التجارية، سينمو بسرعة أكبر بكثير مما يُفترض الآن، وسيتمكن من الانخراط من جديد بسرعة أكبر مما يمكننا توقعه نحن لأنفسنا، وبغض النظر عن كيفية انتهاء الحرب، في صفوف مانحي الأموال للعالم، علماً بأنه ستكون لهذا في المستقبل، بقدر ما كانت له حتى الآن، النتائج السياسية المعروفة.

(12) تم الاكتتاب لقرض الحرب الثالث في 22 أيلول/ سبتمبر عام 1915. عن تاريخ القرض وارتفاعه، انظر: Roesler, *Finanzpolitik*, bes. Tabelle S. 206.

سياسة بسمارك الخارجية والحاضر

تقرير تحريري عن نشوء المقالة

تتصل المقالة المنشورة في اليوم الأول من عيد الميلاد عام 1915 تحت عنوان "سياسة بسمارك الخارجية والحاضر" اتصالاً زمنياً وعملياً وثيقاً مع دراسته "عن مسألة عقد السلام" التي اتخذ فيها موقفاً صارماً ضد طموحات الضم المتطرفة، لسبب رئيس بالتأكيد هو أن مناقشة أهداف الحرب والتعامل السجالي مع مسائل السياسة الداخلية كانا محظورين، إذا كان سيترتب عنهما تهديد "الهدنة الداخلية". وهذا يفسر لماذا بقيت هذه الدراسة دون نشر[1].

اختار فيبر في مقالته عن سياسة بسمارك الخارجية، التي أملاها يوم 20 كانون الأول/ ديسمبر، مباشرة بعد عودته من برلين[2]، حسب ما تخبرنا رسالة من ماريانة إلى هيلينة فيبر (Helena Weber)، مخرجاً يخلو من الإشكالات، فقد وضع السياسة الخارجية، خاصة منها سياسة أهداف الحرب التي انتهجتها الحكومة الألمانية، وقبل كل شيء تصورات أهداف الحرب التي تبنتها المجموعات اليمينية، في مواجهة مبادئ سياسة بسمارك الخارجية. وسمحت له هذه الطريقة بتفادي لوائح الرقابة، وفي الوقت نفسه باستخدام مكانة بسمارك ضد الموقف الذي كان يناهضه.

---

(1) انظر التقرير التحريري عن "مسألة عقد السلام".

(2) رسالة ماريانة إلى هيلينة فيبر، بلا تاريخ [20 كانون الأول/ ديسمبر 1915] ممتلكات ماكس فيبر – شافر، ملكية خاصة. صحيح أن الحديث يدور هناك عن مقالة فقط، إلا أنه لا يمكن أن يتعلق الأمر بغير مقالة "سياسة بسمارك الخارجية والحاضر".

وبالقدر نفسه، افترض فيبر أنه أبرز بتصميم كاف من خلال هذه الطريقة موقفه المعتدل في مسائل أهداف الحرب. ففي رسالة بعث بها يوم 25 كانون الأول/ ديسمبر إلى "هاينريش سيمون"، هي بكل وضوح جواب على كتاب من "سيمون" لم يصلنا نصه، ويمكن أن يكون قد تضمن موقفاً من مقالة "سياسة بسمارك والحاضر"، التي نشرت في اليوم ذاته، أكد فيبر مرة أخرى وبصراحة سلوكه الرافض لعمليات الضم المباشرة، وتطرق في النهاية إلى الحديث عن الوظيفة التي أراد أن يقوم موقفه الصحفي بها في النقاش حول الحرب، فقال:

"إلا أن الأمر يتعلق قبل كل شيء بتخفيض "توقعاتنا" و"شهيتنا". لا يجوز للسلام أن يبقى، ليس كثيراً على الأقل، خلف التوقعات الهائجة. وهذا هو نجاح السلوك الذي اتبعته الحكومة إلى الآن (كنت قد طالبت منذ أيلول/ سبتمبر 1914 بضرورة أن يستخدم المرء تعبير "الرهن"). وفي المقابل، لا يجوز في تقديري لهيئة تحرير صحيفة فرانكفورت أن تقيد بصورة واسعة وخالية من الشكوك المطالبات تجاه الخارج، فهذا يضعف موقف الحكومة. بينما يختلف موقف رجل خاص مثلي عن ذلك"(3).

احتلت قضية بلجيكا واجهة السجالات السياسية الداخلية حول أهداف الحرب. وقد رفض فيبر منذ بداية الحرب بحزم ضم بلجيكا. وبالنظر إلى النجاحات العسكرية الكبرى في الشرق خلال ربيع عام 1915، التي أزاحت القوات المسلحة الروسية عن كامل مملكة بولونيا، غدت مسألة مستقبل بولونيا حادة الآن بدورها. غير أن القرارات التي اتخذت بصدد بولونيا كانت خليقة، حسب اقتناع ماكس فيبر، بأن تحدث على المدى الطويل تأثيراً سلبياً على سياسة ألمانيا المقبلة، وعلى فرص الوصول إلى سلام تفاوضي قبل كل شيء.

انطلق فيبر من الافتراض، غير الصحيح بالمناسبة، بوجود نية لضم مملكة بولونيا إلى النمسا/ المجر، ومن أن خطط حكومة الرايخ المتعلقة بالنمسا وبولونيا دخلت طور التجسيد. ولهذا السبب، تحول موقفه بصورة جوهرية، وأيد خط برنامج وسط

---

(3) رسالة إلى هاينريش سيمون بتاريخ 25 كانون الأول/ ديسمبر 1915. طبعت ناقصة في الكتابات السياسية المجمعة. لم تصلنا النسخة الأصلية أو نسخة كاملة عن الرسالة.

أوروبا، الذي نص على إقامة تكتل اقتصادي وسياسي اجتماعي وثيق بين الرايخ الألماني والنمسا/ المجر، ورأى أن هذه الشروط وحدها تجعل تحويل مملكة بولونيا إلى "دولة حماية" مشتركة لكلتا القوتين أمراً ممكناً. وقد خضع فيبر في هذه القضية، من بين أمور أخرى، لتأثير كِتاب فريدريش ناومان الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1915 تحت عنوان "أوروبا الوسطى"(4). وعلى الرغم من أن موقفه كان من حيث المبدأ متشائماً بالأحرى حيال فكرة رابطة اقتصادية أوروبية وسطى، إلا أنه أيّد في إحدى النقاط جهود ناومان والجناح المعتدل في المعسكر الحكومي التي أرادت إحراز هيمنة غير رسمية للرايخ الألماني على القارة الأوروبية، كانوا يفضلون أن تتم بوسائل اقتصادية غير مباشرة بصورة خاصة، عوض القيام بعمليات ضم صريحة وبعيدة المدى. وقد ترك هذا الموقف أيضاً بصمته على شروح فيبر في قضية أهداف الحرب الألمانية في الغرب.

عن انتقال المقالة وتحريرها

لم تصلنا مخطوطة المقالة، لذلك ستتقيد الطباعة بالنص الذي نشر في صحيفة فرانكفورت، العدد رقم 357، يوم 25 كانون الأول/ ديسمبر 1915، 3. طبعة الصباح، ص 1 وما يليها، تحت عنوان "سياسة بسمارك الخارجية والحاضر"، وعنوانين فرعيين هما **1**. "التحالف الثلاثي والقوى الغربية" و**2**. "التحالف الثلاثي وروسيا".

(4) Friedrich Naumann, *Mitteleuropa* (Berlin: Reimer, 1915).

سياسة بسمارك الخارجية والحاضر

1. التحالف الثلاثي والقوى الغربية

إذا ما ألقينا نظرة على ظاهر سياسة بسمارك الخارجية، وجدنا أنها كانت سياسة تحالف ثلاثي. غير أن التراخي الداخلي الذي حمله بسمارك نفسُه إلى ألمانيا عبر اتفاق الضمان المتبادل مع روسيا، يثبت أنه لم يُعِر خلال توليه منصبه حتى إلى الحلف المشروط مع النمسا/ المجر غير القيمة نفسها المشروطة تاريخياً، التي عبَّر عنها في كتاب **أفكار وذكريات**[1]. فكَّر بسمارك بتشاؤم شديد جداً بشأن إيطاليا، لكنه لم يكن يستطيع أن يُدخِلَ في حسابه خوفَ إيطاليا من قوة إنجلترا البحرية الذي دفعها إلى البحث عن أسباب للتنصل من المساهمة بفاعلية في التحالف، إذا ما انضمت إليه. غير أنه كانت للتحالف مع إيطاليا نقاط ضعف أخرى، وقد تقدم بسمارك منذ البداية مطالباً بالتخلي عن السعي إلى ضم الأقاليم الإيطالية إلى الوطن الأم[2]، وهو ما كان هو نفسه يَعتقد بصعوبة أنه سيُكتب له الدوام. ومن ناحية عملية بحتة، لم يكن التوصل إلى تفاهم

(1) يلمح بسمارك هنا إلى أن حل التحالف مع النمسا يمكن أن يكون في ظروف معينة لصالح ألمانيا.

(2) عقد تحالف بروسيا مع إيطاليا يوم 8 نيسان/ أبريل عام 1866، في تعليماته حول إدارة المفاوضات، أصر بسمارك على تخلي إيطاليا عن مطالبها التوسعية وخاصة فيث تيرولث وتريستيه (Trieste). انظر:
Bismarck, GW 5, S. 398.

في الوقت المناسب على هذه المسألة[3] أمراً صعباً مثلما أصبح عليه اليوم، حسب ما أظهرت عروض فيينا في هذا الربيع. أما النقطة الأكثر صعوبة، أي مسألة تريستيه، فكانت قد فقدت قبل الحرب بعضَ أهميتها ببطء في نظر إيطاليا. ولكن بعد أن تحطمت المفاوضات بسبب الاستخفاف بقوة وتماسك المَلكية المزدوجة، وعدم الثقة في ولاء النمسا/ المجر المفهوم للأسف تماماً في ظل سلوك إيطاليا الذاتي، ولهذا السبب بالذات فهو مريب وجارح إلى أبعد حد بالنسبة إلى الجانب المقابل، ها هو التحالف قد تحطَّم الآن وسالت الدماء ورَفَع ساسة الشوارع الإيطاليون[4] مطالب لا تستند إلى أية مصلحة قومية. وكل هذا أخذ يتفاقم الآن. لقد كان واضحاً أن تقديم تنازلات من بداية التحالف ممكنٌ فقط بمبادرة النمسا/ المجر المنفردة وضمانات أقوى وأكثر ديمومة من تلك التي تستطيع السلالة الحاكمة والحكومة الإيطالية تقديمها، والتي يحول دونها ضعفهما في مواجهة قوة الشارع. لكن شيئاً كهذا كان ممكناً قبل كل شيء إذا ما أُتيحت فرصة لتوسيع مجال القوة النمساوية/ المجرية في اتجاهات أخرى. ويكمن الآن ضعف التحالف الثلاثي أي في طابعه الدفاعي الصرف الذي كان مفضلاً لديه من وجهة نظر الحفاظ على السلام. لم تظهر في تحالف كهذا أيُّ فرص تلبي حاجة إيطاليا السياسية إلى التوسع، كما أن الموافقة على تعويض محتمل في حال توسَّع الجارُ لم تأتِ إلا في فترة لاحقة، وبالتزامن مع تراخي الالتزامات الإيطالية، لذلك اعتبرت جزءاً من هذا التراخي، ولم تقبل في الاتفاق بوصفها أحد أهداف التحالف الإيجابية[5].

وهذا النمط الخاص للتحالف الثلاثي نجم عن الخصوصية العامة لسياسة

---

(3) بعد مفاوضات طويلة عرضت النمسا/ المجر على إيطاليا يوم 10 أيار/ مايو 1915، واستجابة لضغط ديبلوماسي ألماني، كحد أقصى التنازل عن "ترنتينو" ومنطقة "إيزونزو"، والتخلي عن الهيمنة على ألبانيا، والإدارة الذاتية التامة للمدينة وجامعة إيطالية في تريستيه، لمنع دخول إيطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء. بدخول إيطاليا الحرب يوم 23 أيار/ مايو 1915، صار هذا العرض لا محل له.

(4) طالبت مظاهرات عنيفة جرت في الشوارع أواسط أيار/ مايو من عام 1915 بدخول إيطاليا الحرب على جانب دول التفاهم الودي. وقد أوردت صحيفة فرانكفورت تقارير إخبارية حول هذا الحدث في طبعاتها الصادرة بين 14 و21 أيار/ مايو 1915.

(5) لدى تجديد التحالف الثلاثي يوم 6 أيار/ مايو 1891، تم، بالتوافق مع المعاهدة المنفصلة بين النمسا وإيطاليا من 20 شباط/ فبراير 1887، إدراج مادة جديدة (المادة 7)، ضمنت حق القوتين بالحصول على تعويضات أرضية أو من نوع آخر، في حال وقعت تغيرات في البلقان أو البحر الأدرياتيكي أو البحر المتوسط.

بسمارك "المحافظة" بكل المعاني، التي لم تكن بأي معنى سياسة "ألمانيا أكبر".

كان اكتساب مستوطنات لتوسيع أساس مجال شعبنا أمراً يمكن التفكير فيه، بالنظر إلى أرقام الهجرة في السبعينات. ولكن، وبعد أن أقلعنا منذ وقت طويل وإلى الآن عن تدبير أمورنا دون وجود الملايين من القوى العاملة الأجنبية في البلاد، فإن اكتساب الأرض تجاوزه الزمن من وجهة نظري. ولن يضع بسمارك في حسابه بأي حال إضافة قطع جديدة من أرض الفلاحين الألمان في الشرق، ليست ملتحمة مع الجسد المتماسك للألمان، نظراً للتكوين غير الملائم في جميع الأحوال بالنسبة إلى منطقة استقرارنا ولغتنا هناك، حتى لو كان عليه أن يأخذ الوضع الراهن في الحسبان.

وكما هو معروف، كان بسمارك غريباً في قرارة نفسه عن فكرة اكتساب أراضٍ تقع في مناطق ما وراء البحار، وقد ألقى بعبء المبادرة في هذه المسألة على عاتق الرأي العام، الذي كان يحتقره، بينما لم تكن هناك آنذاك أي قاعدة مصالح رأسمالية تدفعه إلى أخذ مبادرة كهذه(6).

وهكذا تعينت اتجاهات الكسب في مناطق كما وراء البحار من خلال مشاريع أعمال عابرة ومتفرقة في غرب أفريقيا، وأعمال رائدة عارضة قام بها بعض الأفراد في شرقها، بينما جاء توسعنا الكولونيالي الآخر متأخراً بكامله، وبقي هزيلاً في نوعه وحجمه. ولا يحتاج المرء إلّا إلى مقارنة المناطق الكولونيالية الكبيرة التي استولت عليها الدول الأخرى: روسيا وإنجلترا وفرنسا وبلجيكا في الجيل الأخير، مع ما حصلنا نحن عليه، ليرى أن هذه السياسة الاستعمارية لم تكن مؤهلة من الناحية العملية البحتة لإثارة حسد أحد بما أنه كانت تنقصنا مجالات مصالح اقتصادية تاريخية، تحقق توسعنا وراء البحار على شكل مناطق مبعثرة في العالم كله، ليس من الممكن أن يكون له أي معنى، إذا لم تتم مبادلته مستقبلاً بمناطق مصالح متصلة قدر الإمكان. في هذه الأثناء، كان لهذا الاكتساب المتناثر نقيصة توريطنا في احتكاكات مع العالم بأسره نتجت عن الضجيج الذي أثاره، وجعلت ما نريده يبدو طموحاً غير جاد، في ظل افتقارنا إلى مجالات مصالح تاريخية. كما ألزمنا الاكتساب بنقاط لا تصل

(6) انظر: "خطب بسمارك السياسية الاستعمارية في مجلس الرايخ يوم 2 و13 آذار/ مارس 1885"، تقارير اختزالية، الجزء 81، ص 1501-1504 و1798-1803.

إليها وسائل قوتنا، بحيث إننا لم نكن نستطيع الدفاع بفاعلية عن ممتلكاتنا في آسيا الشرقية في أي حالة من حالات الحرب مع قوة عظمى محلية.

لم تشكّل ممتلكات ما وراء البحار هذه سبباً لنشوب نزاع جدي مع إنجلترا. بل بالعكس، لقد كانت لكل ملكية استعمارية ألمانية قيمة "الرهن" بالنسبة إلى إنجلترا، لأنه، وحتى في حالة وجود قوة أسطول متساوية، لن يكون لدينا ما يمكن أن نحقق به التوازن مع موقعها الجغرافي كمزلاج أمام بحر الشمال، وموقع ليفربول (حتى في حالة ما إذا استولينا على جميع مرافئ القنال!). هذا الوضع وحده لم يمنع في نهاية الأمر بسمارك من الحصول على مستعمرات، كما يبدو بوضوح، وعن حق. موضوعياً بالنسبة إلى اليوم أيضاً، بما أننا نمتلك من جهة أخرى وسائل قوة ضد إنجلترا أيضاً، سيتعاظم وزنها مستقبلاً، نتيجة لخبرات هذه الحرب التي قادتها إنجلترا ضدنا بمعونة أقوى تحالف كان يمكن إيجاده على الإطلاق. والآن، وبعد عام ونصف عام، إن أكثر الممتلكات الألمانية أهمية لم تُحتلَّ تماماً بعد[7]. ومن جهة أخرى، ليس المثل الأعلى لرايخ يحقق اكتفاءه الذاتي سوى طوباوية صريحة بالنسبة لنا. إن جميع مواد النسيج الأولية والمعادن المهمة سيُؤتى بها دوماً من الخارج، أي أنها يجب أن تُكتسب عبر التجارة الخارجية. لا يهم في هذا السياق إن كانت المستعمرات أو السفن وطرق المواصلات التجارية هي التي ستمثل "الرهن". في زمن بسمارك، لم يكن من المحتمل أن تكون للسياسة الإنجليزية في أي يوم مصلحة في جعلنا دونما حاجة إلى ذلك عدواً لدوداً إلى الأبد، مثلما هي عازمة على فعله الآن، كما لم تكن أيضاً بحاجة أولاً إلى حرب ضدنا كي تبين للساسة الإنجليز ما يعنيه النزاع معنا بالنسبة إليها أيضاً. ولم تكمن الحاجة أيضاً لتنشأ في إنجلترا نظريات ترى أن كل إنجليزي سيصير أكثر ثراءً متى كفّت ألمانيا عن الوجود[8]. أما عن كيفية هذا الحساب، فهذا ما يعرفه كل متعلم اقتصادياً. ولكن لنفترض أنه صحيح، إن ما ستجنيه إنجلترا من أرباح التجارة البحرية على حسابنا

---

(7) في كانون الأول/ ديسمبر 1915، لم يكن قد تم الاستيلاء بعد على الكاميرون وشرق أفريقيا الألمانية.
انظر: William Roger Louis, *Great Britain and Germany's Lost Colonies 1914-1919* (Oxford: Oxford University Press, 1967), S. 36ff.

(8) "If Germany were Extinguished to-Morrow, the Day After to-Morrow there is not an Englishman in the world who would not be the richer," *The Saturday Review*, vol. 84 (11 Sept. 1897), "England and Germany," S. 278.

(يعادل 10٪ من رقم الأعمال) لن يبلغ في أفضل الحالات ثلث كامل المبلغ الذي سيكون عليها إنفاقه سنوياً من فوائد ديون ومصاريف إضافية على الجيش، كي تنفِّذ سياسة حسد أعمى. وإنه لمن الخطأ الافتراضُ، من ناحية عملية بحتة، أن تفاهماً دائماً بل حتى تحالفاً وطيداً بيننا كقوتين سيكون غير ممكن لهذه الأسباب. لم يكن التحالف مسألة فيها نظر بالنسبة لبسمارك، بما أن تقاليد السياسة الإنجليزية كانت ترفض آنذاك التحالفات الثابتة، جزئياً لأنه كان محظوراً على حكومة حزبية تقييد أيدي حكومة مقبلة يشكِّلها الحزب المنافس، وجزئياً بسبب الانطلاق من سياسة اليد الحرة الموروثة التي كانت تُعتبر آنذاك السياسة الوحيدة التي تتفق مع الاهتمام "بتوازن القوى" المشهور. لكن، لو كان التحالف مطروحاً لجعلته مستبعداً في نظر بسمارك مشاعرُ نفور تتصل بالسياسة الداخلية من جهة، وبالعلاقات التقليدية مع روسيا بصورة حاسمة من جهة أخرى. وفي مرحلة لاحقة، عندما غدت السياسة الإنجليزية ناضجة للتحالف، حدث الأمر بسبب الخوف منا، ومن أجل أن يقفوا ضدنا. لم يكن سبب ذلك ممتلكاتنا الاستعمارية البائسة، ولم يكن بدرجة أولى أيضاً انتعاشنا التجاري ثقيل الوطأة عليهم بين حين وآخر، بل كان التهديد الوهمي في بحر الشمال. لا مفر من أن تعود إنجلترا نفسُها بصورة نهائية إلى واقع وجود قوة بحرية صاعدة نسبياً بالنسبة إلى جميع القوى الأخرى، أنتجها النشوء المرتقب لأسطول أميركي من الدرجة الأولى. أما بالنسبة إلى حجم تسلحنا الخاص، فقد أدّت فيه دوراً فاصلاً سلسلةٌ من ضروب عدم المبالاة غير العملية والغبية أبدتها السياسة الإنجليزية التي تصرفت بغضب عَزَتْه إلى بناء أسطولنا ومصالحنا السياسية الاستعمارية، ما جعلها تتعامل معنا بطريقة غير ودية ظاهرة جداً للعيان، أكثر مما تعاملت مع مصالح فرنسا، التي كان أسطولها آنذاك أكبر كثيراً من أسطولنا. وبسبب هذا التصرف، تَكوّن لدينا الانطباع بأن إنجلترا ستتخذ دوماً موقفاً مضاداً لنا، فيما يتصل بفُرصِنا وراء البحار، حتى في المناطق التي لا تكون مصالحها مهددة فيها. وفي ظل هذا السلوك غير الضروري عملياً، كان الخوف منا بئس المستشار. إننا لنرى بوضوح بأي مصالح مستقبلية كانت السياسة الإنجليزية تضحي على مذبح هذا الشبح، بفعل توجهها ضدنا وضد النمسا/ المجر، وبأي مصالح سيكون عليها أن تضحي أيضاً، إذا لم تغير سياساتها.

لم يكن بوسع السياسة البسماركية التنبؤ بهذا التطور، لذلك انطلقت من الافتراض بأنه علينا على الأقل وضعُ حياد إنجلترا المؤكَّد في حساباتنا، في حالة ما

إذا وقع صدام مع روسيا. لم يكن لدى بسمارك تصورٌ صحيح تماماً عن الظروف العسكرية التي يمكن أن تحدُث إذا ما وقع عمل عدائي ممكن دوماً من جانب إنجلترا ضدنا. "إننا سنطرد الإنجليز ببعض أفواج الدفاع المحلي في بحر الشمال"[9]. هذا كان رده على رجال دولة زاروه في فريدريشسروهه (Friedrichsruhe)، لكسب التأييده (دون جدوى) لبناء الأسطول. من الواضح للجميع اليوم أيُّ أبعاد مهمة كانت ستترتَّب عن امتلاك هيلغولاند (Helgoland) من حيث القدرةُ على السلوك الخليق عموماً بقوة بحرية كبرى. لنقارن مع ذلك الملاحظات المتعلقة بهذا في **أفكار وذكريات**[10]. لقد فضَّل بسمارك عن وعي، مثلما كان يتصوره، ترك جبل طارق الألماني هذا، الذي يجرح اليوم مشاعرنا، في عهدة حماية محايدة، بدل قيامنا بتولي مسؤولية الدفاع مستقبلاً عن هذا "الجرف الصخري"[11] ضد الأسطول الفرنسي (الذي وضعه وحده في حسابه). لقد جعلته تفاهةُ إنجازات الفرنسيين في البحر عام 1870 يتعامل مع البحرية بوصفها قوة ثانوية. لم يكن بناء أسطول ألماني كافياً كي يُعتبر بالكاد تهديداً لإنجلترا في سبعينات القرن التاسع عشر، وكي يُنظر إليه باعتباره واجباً عادياً يمليه الشرف هدفُه إقامة توازن مع فرنسا يزيل عجزنا في البحر، غير اللائق بقوة عظمى. لقد حددت مشاعر نفور سياسية داخلية بدرجة قوية موقف بسمارك خطير العواقب، الرافض للأسطول، الذي يُكنُّ له، على حد قوله، "حتى النائب ريكارت" مشاعر التعاطف[12]. هذا الذي أُهمل آنذاك، تم تداركه فيما بعد بصعوبة، وبالتالي بضجيج استطاع إثارة الارتياب.

---

(9) لم يتأكد كاستشهاد. في آب/ أغسطس 1897 وقعت زيارة ألفريد فون تيربيتس إلى فريدريشسروهه كي "يحصل على مباركة الأمير القديم لقانون الأسطول". وقد كان رد فعل بسمارك صادماً جداً. بخصوص إنجلترا، يخبرنا تيربيتس بتقدير بسمارك الآتي: "إذا أرادوا القدوم، سنقتلهم ببنادق رجال الدفاع المحلي"، انظر: Alfred von Tirpitz, *Erinnerungen* (Leipzig: Koehler, 1919), S. 88 und 90, انظر أيضاً: Manfred Hank, *Kanzler ohne Amt* (München: Tuduv, 19802), S. 540.

(10) Bismarck, *Gedanken und Erinnerungen*, Bd. 2, S. 31.

(11) المصدر نفسه، "سيكون علينا الآن الدفاع عن هذه الصخرة بقوتنا الخاصة، إذا كنا نريد الحيلولة دون استقرار الفرنسيين فيها، إذا ما نشبت الحرب".

(12) لم يتأكد كاستشهاد بهذا الشكل. قال بسمارك في خطبته أمام مجلس الرايخ يوم 26 حزيران/ يونيو 1884، التي رد فيها على الأحرار فيما يتعلق بالسياسة تجاه الأسطول: "إن السيد النائب "ريكرت" بالتحديد كان الدعامة الرئيسة للوزير فون شتوش (رئيس الأركان العامة)، تقارير اختزالية، الجزء 76، ص 1077.

الجميع يعرف ما لا نستطيع تحمُّله اليوم في ممارسة الأسطول الإنجليزي الراهنة. فقد أضافت إنجلترا اليوم إلى حق الحصول على غنائم بحرية، الذي تنفرد وحدها بحمايته، حق إحراز غنائم أرضية أشد شناعة منه بكثير، بينما تشعر جميع الدول المحايدة بظلم الحد من التهريب الذي فرضته[13]. نحن من جانبنا، سنجد أنفسنا مجبرين على استعمال العنف دفاعاً عن كرامتنا في أية حرب تخوضها إنجلترا، ولردع محاولة رقابة واغتصاب تمارسها الآن في مواجهة قوى أخرى، بما في ذلك قوى عظمى. سيكون على السياسة الإنجليزية صنع خبراتها حول التأثير الفعلي لسلوكها على مزاج العالم بعد الحرب فقط، عندما لن يبقى التكوين الحالي للمصالح مستتراً. عندئذ، سيكون من المؤكد أن تُحدِث تأثيراً حاسماً تجربةٌ سيبدو منها أن جميع هذه الاغتصابات والشناعات العبثية للحرب الاقتصادية المُغرِقة في الدناءة، التي استهدفتنا، كانت بلا جدوى، علماً بأن هذا لن يكون البوابة التي تفضي إلى التفاهم، إلا عندما تستخلص إنجلترا النتائج الكاملة منه في معاهدة سلام.

كان بسمارك يرى في رغبة فرنسا بالثأر بعد عام 1870 أمراً يجب أن يوضع دائماً ضمن حساباتنا في المستقبل. فأية لحظات دفعته أصلاً إلى التخلي عن بلفور (Belfort) في ظل مثل هذا التصور، هذا ما لا نعرف غير القليل عنه[14]، بالقياس إلى ما نعرفه عن موقف السلطات العسكرية القائمة آنذاك حيال هذه الخطوة. ولافتقار بسمارك إلى إمكانيات أخرى بدأ فيما بعد سياسة عزل لفرنسا التي يستحيل أن يكون قد فكر هو نفسه بفرضها إلى زمن غير محدود. وفي الوقت نفسه، قام بمحاولاته المعروفة لصرف أنظار الفرنسيين إلى الممتلكات الاستعمارية متوقعاً أنهم سينسون أخيراً التناقضات القارية، بما أننا سندعمهم وسنُقلِع عن إزعاجهم في هذا المجال. في البداية، خيّب

(13) من خلال أمر في مجلس الوزراء صدر بتاريخ 25 آب/ أغسطس 1914 قامت بريطانيا العظمى بتوسيع لوائح البضائع المهربة التي تم تحديدها في إعلان القانون البحري، الذي صدر بتاريخ 26 شباط/ فبراير 1909 ولم تصادق عليه، على كل حال، أية قوة وقعته. بذلك أتيحت الفرصة لمصادرة أشمل للبضائع المخصصة لألمانيا، حتى إن كانت أهميتها الحربية قليلة. انظر: Karl Strupp und Hans-Jürgen Schlochauer, Hg., *Wörterbuch des Völkerrechts* (Berlin: de Gruyter, 1961), Bd. 2, S. 429 f.

(14) تُرك حصن بلفور للفرنسيين في سلام فرساي التمهيدي (26 شباط/ فبراير 1871)، وذلك على النقيض من أهداف ألمانيا الأصلية في الحرب، التي خططت لعمليات إلحاق وضم تصل حتى نهر المارن.

سقوط فيري[15] (Ferry) ظن هذه السياسة، بيد أنه تمت مواصلتها رغم ذلك، لأنها كانت مفهومة من منظور السياسة القارية، مع أنه كانت لها بعض النتائج المثيرة للقلق من حيث السياسة الدولية. أما ما شكونا منه بحق في الفترة الأخيرة، فكان كما هو معلوم تجاهل فرنسا وقوى أخرى بكل بساطة لوجودنا عند بحث مسائل تتعلق بتوزيع مجالات المصالح. هذا ما فعلته إنجلترا في سياستها الجنوب أفريقية، وفرنسا في سياستها الشمال أفريقية. لا يجوز لأية قوة عظمى أن تفرض مرة أخرى أمراً واقعاً وتقرر الانتقال إلى الخطوة التالية دون عقاب. لكن تلك السياسة البسماركية بالذات هي التي عوّدت فرنسا والعالم على رؤية الأحداث في مناطق ما وراء البحار كأشياء تطالب ألمانيا بالمشاركة في الحديث عنها بدافع الغرور والادعاء فحسب. هنا، تم التخلي عن وجهة النظر الواقعية لمبدأ "خذ وهات". وعندما أُخذت منا هذه النظرة، كان الضجيج الحاسم حول مطالبنا المتواضعة مفرِطاً حقاً، وانزلقنا من خلال ذلك إلى وضع غير ملائم في الداخل أيضاً، بما أنه من الجلي أن حرباً مع فرنسا تثيرها مصالح "رأسمالية" في مراكش لن تكون على ثقة من نيل ذلك العطاء الداخلي غير المشروط للشعب الألماني، الذي كان مفروغاً منه عندما هاجمتنا دون أن تكون مهدَّدة من جانبنا، لأنها تابعة لروسيا. ولو كانت ألمانيا قد قامت بنشاط سياسي استعماري أقوى وفي حقبة مبكرة، لما زاد ذلك بأي حال خطر الحرب ضد فرنسا، ولبقي حاسماً بالنسبة لهذا الخطر تصور فرنسا وحده، الذي اعتبر انتماء الألزاس إلينا مسألة مؤقتة وحسب. لقد أمد[16] الطابع المؤقت لوضع الألزاس القانوني في الرايخ وجهةَ النظر هذه بغذاء تجدد دوماً. ومن هنا، وُجد في فرنسا تيارٌ لم يكن قليل الأهمية كان يحبِّذ التجاور الصامت بينهم وبيننا، دون أن يؤيد تفاهماً صريحاً معنا. لكن سياسة التجاهل ليست قابلة للتنفيذ حيال قوة عظمى، وهو أمر لم تراود السياسية الفرنسية نفسها أية شكوك حياله، وإن لم تستطع إيجاد التصميم الكافي للقيام بشيء آخر. ومنذ أن

(15) أرغم رئيس الوزراء الفرنسي جول فيري على الاستقالة يوم 30 آذار/ مارس عام 1885 من قبل كليمونصو بذريعة أن سياسة فرنسا الاستعمارية في ظل حكومة فيري، المرغوبة من بسمارك، صرفت نظرها عن أهدافها القارية.

(16) بعد عام 1871، تولى الرايخ الإدارة المباشرة لمنطقة الألزاس – اللورين، التي أديرت من قبل حاكم خضع مباشرة للقيصر. على خلاف الولايات الاتحادية تمت إدارتها، وفق هذا الترتيب، بطريقة سلطوية دامت حتى إصدار دستور عام 1911، واستخدمت في الوقت نفسه كحصن عسكري متقدم. بصفتها هذه، لم تكن إقليماً متساوياً في الحقوق ضمن رابطة الرايخ الألماني.

ارتضت تلبية طلب روسيا فرض خدمة إلزامية مدتها ثلاثة[17] أعوام على الطبقات المتعلمة في بلادها، وجب عليها أن تصمِّم بصورة إيجابية على خوض الحرب ضدنا في أقرب فرصة ممكنة. "سنصبح برابرة إذا كان علينا البقاء ثلاث سنوات في الثكنات، فإما أن نبيد ألمانيا، ولا نعود بحاجة بعد إلى الخدمة، أو أن الأمر لا يستحق العناء"[18]. كان هذا هو الدليل الدامغ، الذي استطاع المرء سماعه من المتعلمين الفرنسيين. وبعد أن نجحت خدمة العامَيْن عندنا نجاحاً باهراً، على عكس ما كان يظنه كثيرون منا ممن عرفوا جيشنا وهو يطبِّق خدمة السنوات الثلاث، سيفقد ذلك الدليل في المستقبل من وزنه في فرنسا أيضاً. وتفيد التجربة بأن هذا التحالف لن يعيد بدوره الألزاس/ اللورين من جديد، وأن الترتيب النهائي المنتظر لوضعها يمكن أن يغير بعض الأشياء في ألمانيا[19]، دون أن نعرف بأية سرعة وإلى أية درجة سيتم ذلك.

في الوقت الحالي هناك بوجه خاص مشكلة بلجيكا بيننا وبين عدوَّينا في الغرب. ليست وجهة النظر الألمانية حيال بلجيكا مجهولة، لكنها لم تكن مُصاغة دوماً بطريقة صائبة. كان استقلال بلجيكا مهدداً من فرنسا، ومحمياً من بسمارك، الذي ركز سياسته على المساعدة في ضمان أن تكون دولة الكونجو لملك البلجيكيين[20]. وقد هددت إنجلترا هذا التملك إلى أن قبلت بلجيكا الانصياع لها عسكرياً وسياسياً. وقَبْل الحرب، لم يُبتلَ أي سياسي ألماني قط، سواء أكان ذكياً أم أحمقاً، بجنون الرغبة في أن يُلحق بنا قسراً، ولأي سبب كان، هذا القوم، الذي دأبت قومياته كلتاهما على التمسك الدائم باستقلاليته بالدرجة عينها من الشدة، ثم أيُّ نفع كان سيعود علينا لو أن هولندا، ذات الأصل القريب منا، دفعت من خلال إلحاق بلجيكا بنا إلى أن

---

(17) بعد صراعات مريرة دامت سنوات، تم الموافقة يوم 7 آب/ أغسطس 1913 في ظل وزارة بارتو على قانون خدمة السنوات الثلاث.

(18) لم يتأكد كاستشهاد.

(19) تلميح إلى خطط حول توزيع الألزاس واللورين على عدد من الولايات الاتحادية، أو ضمها إلى بافاريا أو بروسيا، أو منحها وضع ولاية اتحادية قائمة بذاتها. انظر: Karl-Heinz Janssen, *Macht und Verblendung: Kriegszielpolitik der deutschen Bundesstaaten 1914-1918* (Göttingen: Musterschmidt, 1963), S. 21 ff.

(20) يعرِّج فيبر هنا على دور بسمارك القيادي في "مؤتمر الكونجو" 1884–1885، الذي قاد إلى تأسيس دولة الكونجو المستقلة للملك ليوبولد الثاني.

تصير "بوابة يغزونا منها" الأعداء. إن الأمر الذي يدعو إلى الشكوى لا يكمن في أن بلجيكا كانت ستنفصل عنا قومياً، بل في أن القوم الهولندي هو الذي كان سيفعل ذلك بالتأكيد، ومعه منطقة مصب الراين. إن إهمالات عصرنا الوسيط لا يمكن إبطالها اليوم، وإنه لمن المؤسف كفاية أن سلوك هانوفر عام 1866 هو الذي فرض ضمها إلى بروسيا، وأنه تم تكدير علاقات الثقة التاريخية بيننا وبين هولندا من خلال هذا الانطباع[21]. ولم يكن هناك في الماضي وليس هناك الآن أيضاً أي سبب لزيادة هذه العلاقة تفاقماً. أما المصاعب في العلاقات مع بلجيكا فقد كانت ولا تزال من طبيعة عسكرية بحتة.

إن دولة متوسطة، حصّنت بصورة حقيقية حدودها مع ألمانيا، بينما تركت حدودها البحرية مع إنجلترا والبرية مع فرنسا في حالة عجز دفاعي كامل، وحافظت على جيش لا يصلح لصد أي عبور عسكري لأراضيها، واقتصر نظامها الدفاعي على التمسك بقلعة بعيدة قدر الإمكان عن حدودها المكشوفة دفاعياً، هي دولة لا يمكن اعتبارها محايدة فعلياً من وجهة نظر عسكرية وسياسية. وفي الواقع، فإن حيادها كان تماماً "حياداً على الورق،"[22] بعد أن كررت خلال سنوات طويلة التعبير في صحفها الرئيسة وتظاهرات برلمانها العفوية عن وقوفها إلى جانب أعدائنا، دون أن نقدم لها نحن أي سبب لذلك. وثمة لحظات اقتصادية أدت دوراً حاسماً في هذا السلوك غير المفهوم، منها موقع رأس المال الفرنسي في عدد كبير جداً من المشاريع التي عملت تحت العلم البلجيكي، وما تمتعت به من محاباة في هذا الفردوس البورجوازي بفضل الحرية القانونية المطلقة تقريباً لحركة البورصة والشركات المساهمة، فضلاً عن أنه لم يكن هناك أدنى ضمانة تؤكد أن هذه الدولة لن تفعّل في حالة الحرب حيادها بالطريقة ذاتها، التي

---

(21) شاركت هانوفر إلى جانب النمسا في "الحرب الألمانية" لعام 1866، مقدمة بذلك الفرصة لقيام بروسيا بضمها في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته. وبسبب هذا الإجراء البروسي سيطر على الرأي العام الهولندي الخوف من أن تكون بروسيا عازمة أيضاً على ضم مناطق هولندية مجاورة مثل ليمبورغ ولوكسمبورغ.

(22) إشارة إلى الحجة التي قالت إن حياد بلجيكا لا يعدو أن يكون مجرد ورقة، وهي حجة حاول المستشار بيتمان هولفيغ في لقائه مع السفير البريطاني السير إدوارد جوشن بتاريخ 4 آب/ أغسطس عام 1914 أن يسوغ بها انتهاك الرايخ حياد بلجيكا. انظر تقرير جوشن إلى غراي، الجزء 11، الوثيقة 671، ص 350-354.

أجبر أعداؤنا اليونان على الالتزام بها، وسمحت بعبور قوات هؤلاء في أراضيها مع اكتفائها بتقديم احتجاج شكلي ضدهم[23]. وقد كان ممكناً أن نتذكر باستفاضة كيف تعاملت إنجلترا مع نقل ساحل البحر الهولندي إلى وضع يستطيع معه الدفاع عن نفسه كعمل يكاد يكون عدائياً ضدها، وحاولت تخريبه ليكون بوسعها إبقاء التغلغل من خلال منطقة هولندا نحو ألمانيا مفتوحاً. لقد احترمنا حياد هولندا بالإحراج نفسه الذي احترمنا من خلاله حياد سويسرا، وكان الشيء نفسه سيحدث بطبيعة الحال بالنسبة إلى بلجيكا. أما كيف فكرت ألمانيا، فهذا لم يكن سراً بالنسبة إلى من كان يعنيهم الأمر. حالت بلجيكا بيننا وبين تغطية أجنحتنا المطلوبة ضد اعتداءات على منطقتنا، التي كانت سويسرا قد كفلتها لنا ولأعدائنا عبر حيادها الفعال، علماً أن حدود ألمانيا الغربية كانت قد تأثرت بصورة غير ملائمة إلى أقصى حد من خلال تغيير الوضع الذي كان قائماً في لوكسمبورغ برضا الطرفين حتى عام 1867. ومع أن بسمارك كان قد تخلى في مواجهة نابليون عن حق الاحتلال طلباً للسلام[24]، إلا أن حرب 1870 فرضت علينا.

إن المشروع المزعوم المعروف لَملك البلجيكيين الحالي، والذي يقوم فقط على شائعات غير موثقة حول رابطة تجمع دول الوسط المحايدة، ربما كان يستطيع تأجيل الوضع. طبعاً، كان ذلك سيحدث فقط في الحالة المستبعدة للأسف إلى أبعد حد، عندما يكون قد تم بالدرجة الأولى التفكير في هذه الأثناء بارتباط عسكري بين بلجيكا وهولندا بهدف الدفاع المشترك عن حيادهما ضد أية استباحة، وإقامة وضع يمكن الدفاع عنه على حدود بلجيكا الجنوبية والبحرية قبل كل شيء أيضاً. بمثل هذه الضمانات الفعالة للحياد كانت ألمانيا ستشعر بالسعادة، ولكان هذا وفَّر علينا عندئذ،

(23) عقدت اليونان عند بداية الحرب اتفاق تحالف مع صربيا، لكنها أعلنت حيادها تجاه سائر القوى العظمى المنخرطة في الحرب. بسبب ثقتها في ضمانة ألمانية، بقيت اليونان محايدة رسمياً بعد هجوم تركيا وبلغاريا على صربيا صيف عام 1914، رغم تعارض ذلك مع التزاماتها في التحالف، لكن هذا لم يستطع الحيلولة دون توغل جيش فرنسي بريطاني في أراضيها، وأخذ موقع قرب سالونيك، رغم احتجاجات الملك قسطنطين.

(24) في معاهدة لندن بتاريخ 11 أيار/ مايو 1867، استغنت بروسيا عن حق احتلال دوقية لوكسمبورغ العظمى، التي كانت حتى ذلك الوقت في حالة اتحاد شخصي مع هولندا، وهو حق تم الاعتراف به وفق الوثيقة الختامية لمؤتمر فيينا. بذلك، تمت تسوية الأزمة الفرنسية البروسية، التي وقعت مطلع عام 1867.

وعلى رغم سائر الأسباب الملزمة، الاختراق العسكري الوقائي لأراضي بلجيكا، الذي أثار شعوراً بالحرج لدى كل ألماني، وكان بسمارك سيتطلع بالتأكيد إلى تفاديه بسائر الوسائل. أما السؤال حول ما إذا كانت تلك الاحتمالات الغامضة ستتمكن مستقبلاً من أن تكتسب معنىً عملياً في أي وقت، فهو إشكالي تماماً في ظل موقف القوميات المعنية بعضها حيال بعض، ولا يتعلق على كل حال بنا نحن. وبعد أن كان من الحتمي حدوث ما حدث، وبعد أن أعلنت في هذه الأثناء حكومة المهاجرين في لوهافر مطالبتها الصريحة بتوسعات لصالح بلجيكا[25]، تغير الوضع بشكل كبير، وصار من الضروري توافر ضمانات ملموسة. يعرف الجميع أن أي سياسي ألماني صاحب ضمير يفضل قصر الضمانات، سواء من حيث نوعها أم مدة استمرارها، على الحد الأدنى الذي لا غنى عنه، بما أنه لا مصلحة لألمانيا في أن تخلق لنفسها أعداء ألداء ما وراء الحدود وداخل أراضيها في آن واحد، وتوجيه سياستها لفترة طويلة توجيهاً تاماً ضد قوى الغرب. غير أنه من الجلي أن نمط تلك الضمانات يجب أن يتوقف على "الموقف" السياسي الذي سيكون علينا التزود بها مستقبلاً من جيراننا في الغرب ووراء بحر الشمال، وتحديداً حين تكون مشاعر الحرب قد تبددت. ولا يمكن تبيُّن أي شيء بشأن "المواقف" بوجه عام والمواقف المستقبلية بشكل خاص من خلال معاهدات السلام. وهكذا، يجب أن تكون الضمانات، بغض النظر عن مظهرها، صالحة على الأقل إلى زمن طويل إلى درجة تسمح مقدماً بنظرة عامة وواضحة لما ستكون عليه علاقات ألمانيا مع أولئك الجيران. وفي الوقت الحالي، من المؤسف أن مواقفنا هي في الوضع الأقل ملاءمة، الذي يمكن التفكير فيه، ويسمح لنا بتوقع أن ننعم هناك بالهدوء في المستقبل. وإذا كان وزراء القوى الغربية أنفسهم (بما في ذلك وزراء إنجليز) يتحدثون الآن عن عمليات فصل ستشمل مناطق ألمانية، يعلمون أن ألمانيا لن تفاوض عليها حتى إن دار القتال قرب كولن وهايدلبرغ(*) بدل أراس وإيمز(**)، فإنه يكون من غير الممكن على كل حال الحديث عن مباحثات سلام جدية. وفي ضوء ذلك،

(25) بعد نقل حكومة بلجيكا مقرّها إلى لوهافر في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، تكونت مجموعة داخل المعسكر الحكومي سميت "حزب الحركة"، كانت ترغب في التخلي عن الحياد والانضمام إلى الحلفاء، لتتمكن من تقديم طلبات حول ضم مناطق بعد الحرب. وكان تفكيرها يذهب إلى الضفة اليسرى لنهر الشيدول، وماستريخت، وهي مناطق أعطيت عام 1938 لهولندا وفق ترتيبات تعاقدية.

(*) الألمانيتين (المترجم).

(**) الفرنسيتين (المترجم).

سيشعر بالأحرى أولئك الساسة الألمان بحق أن السلام في قناعة أعدائنا ليس سوى هدنة على أية حال، وأنه ليس من الحكمة عسكرياً التخلي عن أي أرضٍ محتلة. وإذا كان على المرء تكوين هذا الانطباع، فإنه لن يبقى عندئذ ما فعله غير الاحتفاظ بالرهن، وترك الأعداء يناطحون الخطوط الألمانية قدر ما يريدون، إلى أن يقلعوا عن ذلك هذه المرة. وبوسع الجيش الألماني فعل هذا. وليَحفظ القدَر عالم المدنية الأوروبية، بما في ذلك نحن، من ضرورة حدوثه، الذي لا يتوقف علينا رغم ذلك، وقد عبرت كلمات مستشار الرايخ[26] المعروفة التعبير بصورة ملائمة عن هذا الانطباع.

2. التحالف الثلاثي وروسيا

لقد تجاوزت الأحداث سياسة بسمارك في الشرق، وهي التي لم تكن تخلو من احتمالات متناقضة نتيجة وضعنا الخاص هناك. ولم يكن باستطاعة المرء أن يعتبر قيام تحالف دستوري مع النمسا/ المجر مرغوباً داخلياً، بينما يعقد في الوقت نفسه معاهدة عدم اعتداء مع روسيا. وفي نهاية الأمر، لم يكن من الممكن أيضاً أن يرى المرء بوضوح مصلحة ألمانيا في تنظيم مؤتمر برلين وأن تتحمل حقد الآمال الخائبة الذي لا يمكن تجنبه، إذا كانت هذه المشكلات "لا تعنينا" حقاً. واستناداً إلى تصريحات بسمارك اللاحقة، فإن استقرار الروس في القسطنطينية من شأنه، ضمن ظروف محددة، ألا يكون غير مؤذ فقط، بل مفيداً بصورة مباشرة أيضاً للمصالح الألمانية، وكذلك للمصالح النمساوية المجرية. وإذا كان هذا بالفعل هو رأيه الأخير، فإنه يكون من غير الواضح طبعاً لماذا بادرنا إلى مساعدة السياسة الإنجليزية المعتمدة آنذاك[27]. وما دامت لم تتوافر

---

(26) خطاب بيتمان هولفيغ في مجلس الرايخ الاتحادي بتاريخ 9 كانون الأول/ ديسمبر عام 1915، وفيه يعتبر بلجيكا "رهينة" ألمانية. تقارير اختزالية، الجزء 306 ن ص 436.

(27) في هذا السياق، عبرَّ بسمارك عن موقفه من روسيا على النحو الآتي في مذكراته: "أعتقد أنه سيكون من المفيد لألمانيا، إذا ما استقر الروس، على هذه الطريق أو تلك، جسدياً أو ديبلوماسياً في القسطنطينية، وكان عليهم الدفاع عنها"، انظر: Bismarck, *Gedanken und Erinnerungen*, Bd. 2, S. 263, ينطبق الشيء ذاته على السياسة النمساوية، المرجع المذكور، ص 263 وما يليها. في الوقت نفسه دعم بسمارك التحالف الثلاثي الذي شكله الإنجليز من إيطاليا والنمسا/ المجر عام 1887، الذي أريد منه قطع الطريق على استقرار الروس في القسطنطينية. يوجد نص هذه المعاهدة في، "السياسة الكبرى للوزارات الأوروبية من عام 1871 إلى 1914"، الجزء الرابع، رقم 940، ص 393 وما يليها. عن سلوك بسمارك تجاه إنجلترا، انظر المرجع المذكور، رقم 930، ص 376- 380.

بعد أسباب وجيهة ضد ذلك، من غير الممكن استبعاد إمكانية تفاهم لاحق طويل الأمد بين جارينا الشرقيين كليهما حول تقطيع منطقة البلقان إلى مجالات مصالح، عبر وساطة يقوم بها المستشار تتفق مع الوضع الذي كان قائماً آنذاك وشهد تغيراً جذرياً في هذه الأثناء. وإلى زمن متأخر جداً، كان انعدام الاهتمام الروسي بالمنطقة بين الأدرياتيك والحدود البلغارية كل ما تريده النمسا من أجل وجودها. وفي مرحلة لاحقة، جعلت روسيا نفسها عاجزةً عن الاهتمام بشؤون هذه المنطقة، بسبب انخراطها في صربيا، علماً بأن الانخراط في بعض النقاط، الذي حدث انطلاقاً من دوافع سياسية عاطفية لم تكن وسائل القوة الجغرافية السياسية الخاصة تكفي لبلوغها، قاد بسهولة إلى مثل تلك الإخفاقات المقلقة بالنسبة للهيبة، التي خبرناها في سياستنا تجاه البوير (Buren)، ويتعرض لها الروس الآن بدرجة كبيرة في سياستهم الصربية. ليس، ولم يكن بدرجة راجحة أيضاً، نشوء مصالح اقتصادية ألمانية قوية في آسيا الصغرى وبلاد الرافدين، بل كان دحر روسيا السياسي المحض عبر دائرة عملها الطبيعية، هو الذي قاد بشكل كبير إلى بعث الحياة في عمليات ألمانيا المضادة في الشرق، وإلى الكفاح المشترك الآن مع تركيا وبلغاريا، المؤلمة جداً لروسيا. ولو تعلق الأمر بتفاهم على المصالح الاقتصادية مع روسيا بالذات لما كان الأمر صعباً، لكن الانخراط السياسي القوي، الذي جلبه معه بالنسبة إلينا التحالف الذي نشأ الآن بفضل دوافع سياسية، قوض نهائياً جميع شروط سياسة بسمارك، التي استندت، بتناقضاتها الظاهرية، إلى افتراض أنه (1) لا يوجد تناقض مصالح حقيقي بيننا وبين روسيا، وأنه ستوجد بالأحرى على الدوام (2) شراكةٌ مصالح بيننا وبينها نتيجة لتقسيم بولونيا. لقد كانت المسألة البولونية إحدى نقاط سياسة بسمارك المفصلية، وسيطرت تماماً على سياسته الخارجية تجاه الشرق، وسياسته الداخلية في الصراع الثقافي وكل ما عدا ذلك أيضاً بطريقة حاسمة جداً. كان البولونيون في نظره ببساطة خونة للبلاد، بسبب قوة جنسهم الذي لا يقبل الإبادة، مثلما كانوا بالنسبة إلى الروس منذ نيقولا الأول. وحتى من كان بعيداً بصورة مطلقة عن وجهة النظر هذه، ورفض من البداية في بروسيا سياسة اللغات الخاطئة والمعادية لبولونيا[28]، لم يكن يستطيع في الظروف المبكرة أن يتفادى إلا بصعوبة دعم

---

(28) يرجع فيبر هنا إلى نقده الخاص القديم لسياسة اللغات البروسية ولسياسة التأميم عام 1907/ 1908، الذي كان قد عبر عنه في رسالة إلى فريدريش ناومان عام 1908. انظر، رسالة إلى فريدريش ناومان بتاريخ 26 نيسان/ أبريل 1908، أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، رقم 106، انظر كذلك: Mommsen, *Max Weber2*, S. 63.

سياسة الاستيطان البروسية في الشرق، والسماح بقدوم العمال البولونيين إلى ألمانيا. ولم يشأ المرء رؤية تنافس القوميات والثقافات القومية الحتمي في الشرق منضوياً تحت مبدأ اليد الأرخص في الكفاح من أجل امتلاك الأرض وسوق العمل، أما اختفاء طبقة الموظفين من أصل بولوني الموالين لبروسيا، فكان ظاهرة مزعجة مواكبة للطريقة التي تم من خلالها خوض الصراع منذ بسمارك.

لقد تغير هذا الوضع تماماً. حدث هذا أول الأمر عبر تطور عاشته بولونيا الألمانية، التي أقلعت عن قبول الحديث عن "اليد الأرخص" وحدها، ثم عبر وضع ألمانيا السياسي تجاه بولونيا، الذي نشأ الآن(29). ولم يكن فقط من غير من المسموح لأية حكومة ألمانية أن تكون قد قدمت تحت أي ظرف وعوداً عامةً لا تقبل التحول إلى حقيقة، كما سيحدث في روسيا بصورة حتمية وعلى الدوام، طبقاً لنوعها الخاص، وإنما تلفت قوة الوقائع قبل كل شيء نظر الأمتين بعضهما إلى بعض من أجل المستقبل. وفي حين تستطيع إنجلترا تهديد تجارتنا وممتلكاتنا وراء البحار، وتستطيع فرنسا تهديد وحدتنا الترابية، فإن روسيا تعتبر القوة الوحيدة التي ستكون في وضع يمكنها من تهديد الأمتين الألمانية والبولونية واستقلالهما السياسي في مجمل قوامهما، إن هي انتصرت عليهما، وهذا في أغلب الظن ما سيكون عليه الحال بصورة متزايدة في المستقبل أيضاً. ولن نتناول هنا السؤال عن الكيفية التي سيتم بواسطتها صياغة التفاهم مع البولونيين الألمان في نقاط النزاع القائمة حتى الآن (ومنها مثلاً تحديد مناطق الاستيطان بالنسبة لكل أمة)، وإن كان من المؤكد أن هذه المهمة تنتظرنا. ولا يمكننا أن نناقش هنا بالذات السياسة المستقبلية تجاه البولونيين غير الألمان. من المؤكد فقط أن هذه هي المسألة الأكثر أهمية بين المسائل التي يجب تسويتها بيننا وبين النمسا/

(29) أدى الهجوم الناجح جداً الذي قادة فرانكنهاين إلى دحر القوات المسلحة الروسية من المناطق البولونية الروسية آنذاك. بذلك طرحت مسألة مستقبل بولونيا في دوائر قيادة الرايخ كما في النمسا/ المجر التي فكرت آنذاك بتوحيد بولونيا المؤتمر مع مناطق النمسا/ المجر البولونية، وضمها إلى دولة النمسا/ المجر القيصرية كجزء مستقل من الرايخ. بيد أنه كان ثمة فرص أكبر لحل بديل، كان فيبر يجهل وجوده، يقوم على إقامة دولة بولونية مستقلة ذاتياً في داخلها وتابعة لألمانيا عسكرياً وفي سياستها الخارجية. كان فيبر قلقاً جداً آنذاك من وقوع ما سمي "حل نمساوي بولوني". انظر أيضاً تصريحاته لهاينريش سيمون في رسالة بتاريخ 25 كانون الأول/ ديسمبر *GPSI*, S. 459 f.

المجر، وأنه لا بد من أن نوحد موقفينا منها قبل الدخول في مفاوضات السلام[30]. كان فن إدارة الدولة البسماركية سيعلق بالتأكيد أهمية على: **1**. رفض تطويق سيليزيا اقتصادياً وجغرافياً سياسياً من خلال منطقة تابعة لكيان دولة موحد، مهما كانت صداقته وطيدة معنا، إلا في حال أقيمت علاقات من النمط القادر على أن يزيل بصورة دائمة أي شكل من أشكال الانقسام في سياسة الجانبين الاقتصادية والعامة و**2**. وضع التأمين التقني العسكري للشمال الشرقي على الأقل في أيدينا، على أن يتم ذلك بواسطة حاميات ووسائل اتصال استراتيجية لأية حدود جديدة محتملة تفصل وسط أوروبا عن روسيا. وفي الأحوال الأخرى، كانت السياسية البسماركية سترفض صرف أنظار الجار الروسي عن أعدائه وقصر عدائه علينا وحدنا، كما يحدث الآن، فأية صيغ كان يمكن مثلاً أن يقترح بسمارك في سبيل تحويل معاهدة التحالف، التي عبر عن تأييده لها بعبارات عامة، إلى تآخ دستوري؟ هذا ما لا يمكن أن نعرفه، وإن كان من الصعوبة بمكان أن يفكر محتقر النظام البرلماني في القيام بفعلٍ شكلي بحثٍ طلباً لموافقة البرلمان عليها، مع أنه لا يتحدث إلا عن هذا. وكان التحالُف ذاته راسخاً بما فيه الكفاية دون فعل شكلي كهذا، بما أن أي تهديد يستهدف مكانة النمسا/ المجر كقوة عظمى سيجعلنا نبادر إلى استلال السيف في المستقبل أيضاً، إلا إذا فرضت سياستها الخاصة علينا القيام بعكس ذلك مباشرةً في وقت من الأوقات. وهذا انتحار من النوع الذي لا يمكن توقعه. على كل حال، فإن مصلحة حليفنا في الحفاظ على مركزنا القوي تبقى قوية بقدر ما هي قوية مصلحتنا في الحفاظ على مركزه.

وسوف يحتاج موقع الألمان والحضارات السلافية الغربية في علاقتهم ببعضهم بعضاً إلى إعادة صياغة جذرية من خلال التداعيات السياسية للحرب، وهي قادرة أيضاً على تحقيق إعادة الصياغة هذه، بعد أن صار بحوزتها الآن، وللمرة الأولى، البرهان على أنه توجد في مواجهة تحويلها الوشيك جميعاً إلى شعوب روسية أجنبية قوةٌ تستطيع بالتحالف معها ضمان استقلالها القومي ضد روسيا، علماً أن أحد أسباب السلوك الذي اعتمدته إلى الآن، كان إيمانها القدري بحتمية انتشار القوة الروسية

(30) انطلق فيبر من أنه إذا ما تم التوصل إلى حل نمساوي بولوني، يجمع مملكة بولونيا وغاليسيا تحت قيادة نمساوية، فإن حدود ألمانيا الجنوبية ستكون في خطر جدي، خاصة أن سيليزيا ستطوق تماماً قبل كل شيء. انظر رسالة فيبر إلى هاينريش سيمون بتاريخ 25 كانون الأول/ ديسمبر 1915 انظر: *GPSI*, S. 459 f..

انتشاراً لا حدود له. وسيتوقف الأمر إذا تحالفت مع ألمانيا على اكتسابها الثقة أيضاً بأن لا تخشى حلول أي اغتصاب ألماني محل الاغتصاب الروسي. إن مصلحتنا تجيز وتتطلب استقلالها الثقافي الدائم على أساس تحديد مُجدٍ للمناطق الاقتصادية القومية، من وجهات نظر سياسية عملية محضة، وهذا معناه استبعاد الغرور القومي من جانبنا. بقدر ما تطرح نفسها هنا مسائل قوميات أخرى غير المسألة البولونية، فإن هذه ستكون من الناحية الرسمية شأناً داخلياً يخص حلفاءنا، علماً بأن حلها السريع قدر الإمكان هو في جميع الأحوال على قدر حاسم من الأهمية بالنسبة لسياستنا اللاحقة أيضاً، دون أن يكون علينا مع ذلك التدخل فيها بأية طريقة من الطرق. وكان بسمارك سيرفض بالتأكيد ضم مناطق بولونية أو أجزاء من مناطق سلافية أخرى.

وفيما يتعلق بروسيا نفسها، يعرف الجميع أن العداوة التي لا يمكن حالياً تجاوزها، والتي تورطنا فيها حيال هذا البلد، لم تكن إطلاقاً من اختيارنا. كما أن عمل بسمارك الحياتي لم يفلح في منعها، رغم كل الجهود التي بذلها، بما في ذلك معاهدة الضمان المتبادل التي أرجأت فعلياً العقد الرسمي للتحالف مع فرنسا[31]، لكنها لم تغير أسس سلوك روسيا السياسي تجاهنا. وكان بسمارك يضع دوماً في حسابه حكومة القيصر نفسه وحدها، وكان طبعاً على حق تماماً في هذا، وإن ضمن حدود واسعة. غير أن الخدمات البوليسية التي كانت تعرض من جانبنا على الحكومة الروسية في الصراع مع أعدائها الداخليين[32]، لم تكن تنبع من مصلحة عملية لدولتنا، ولم تكن وسيلة للحفاظ حتى على احترام أصحاب السلطة الروس لنا. لذلك كانت خدمات غبية، خاصة أنها عززت إيمان الساسة الإصلاحيين بأن ألمانيا هي عدو تطور روسيا الحر، حتى إن الاعتقاد بأنها ستتدخل عسكرياً ضد تطور كهذا، غدا عقيدة عبثية قدر ما هي راسخة لدى هؤلاء. وبما أن الإنتلجنسيا الروسية كانت شديدة الضعف، وهذا جعلها عاجزة عن أن تحقق داخل في بلادها حتى مطالباتها الأكثر أساسية بنظام

(31) المقصود هو التفاهم العسكري الفرنسي الروسي بتاريخ 17 آب/ أغسطس عام 1892. وثائق الدبلوماسية الفرنسية، السلسلة الأولى، الجزء 9، رقم 444، ص 643 وما يليها.

(32) إشارة، من بين أشياء أخرى، إلى تفاهم "ألفنسليبن" من شباط/ فبراير 1863 حول تقديم مساعدة من الشرطة البروسية عند قمع حركات التمرد البولونية، بما في ذلك تسليم البولونيين الهاربين إلى السلطات الروسية. إلى هذا، عقدت بروسيا وبافاريا عام 1885 اتفاقاً مع روسيا ينص على تسليم مواطني الدولة الروس إلى السلطات هناك؟

قانوني ثابت ومجالات حرية مضمونة، فقد انخرطت في بحثها عن متكأ لشعورها الذاتي المحطم، في خدمة سياسة توسعية مكشوفة، مغلفة بجمل طنانة. أما الإصلاح الزراعي بالمعنى الأوروبي الغربي، الذي نفذته الحكومة وقوبل باحتقارها، فقد حاول صرف أنظار الفلاحين عن المثل الفلاحية القومية القديمة وتسخير نهمهم إلى الأرض لخدمة السياسة نفسها. ومن جانبها، ما إن دُفعت حكومة القيصر إلى الحرب حتى اعتقدت، لخوفها من فقدان مكانتها ونشوب ثورة جديدة تترتب عنه أنها لا تستطيع المخاطرة بعقد اتفاقية سلام معنا، مع أن هذه كانت ممكنة تماماً، بما أنه لم تكن لدينا أية مصلحة في الوقوف في وجه الحاجات الروسية، حيث لم تهدد مصالحنا الحيوية أو مصالح حلفائنا، أي النمسا/ المجر وتركيا والآن بلغاريا، ولأنه كان من شأن معالجة موضوعية أن تجعل بلوغ تسوية أمراً غير مستبعد على الإطلاق. والآن، سيعْلِمنا المستقبل وحده كيف ستواصل السياسة الروسية صياغة نفسها. إن ولعها بالتوسع، وحماسة الإنتلجنسيا لإسعاد الأمم الأجنبية، وقف ويقف في تعارض صارخ مع المهمات الثقافية غير المحلولة في بلادها. وفي هذه الحالة فقد انتقم هذا التعارض لنفسه في المقام الأول. إن واحدة من أكثر تجارب هذه الحرب أهمية كانت حتى الآن الآتية: ليست مجرد الكتلة والعدد، ومهما كانتا عديمتي الأهمية عسكرياً، فليستا مع ذلك اللتين تحسمان الحرب. وعلى عكس الافتراضات التي كانت منتشرة عندنا، أظهرت الجيوش المتحضرة تفوقها النوعي الكبير على جيوش البرابرة والأميين، فإذا ما واصلت روسيا السياسة الراهنة، غدا اقتصادها أكثر عجزاً على الدوام عن خلق شروط أولية لإقامة جيش نوعي عبر تمدين جماهير فلاحيها. ليس هناك من سبب يدفع أحداً من الذين تعاطوا مع نمط روسيا الخاص، إلى الشك بالمستقبل العظيم للأمة الروسية، لكن طريقها لا يقود حالياً في هذا الاتجاه. ونفضت الطبقة المثقفة الروسية المثل القديمة عن كاهلها، فإذا ما قيض لكره الألمان، الذي لم تنتجه الحرب لكنها زادته إلى مستويات عبثية، أن يتواصل بصورة دائمة، وهذا ليس غير محتمل وفقاً لسلوكها، فإنه لن يبقى لنا عندئذ ما نفعله غير النتيجة العملية البسيطة: السعي إلى استحقاق هذا الكره بصورة حقيقية على الأقل، بالتعارض مع محبتنا لروسيا، التي يبدو بوضوح أنها بقيت دون جدوى إلى الآن. ويحدونا الأمل في أن ننتهز الفرصة خلال مفاوضات السلام كي نضمن حق الهجرة لجميع الألمان الروس مع الاحتفاظ بحقهم في التعويض التام.

وإذا كانت معظم شروط سياسة بسمارك قد عرفت تحولاً شديداً في كثير من النقاط المتفرقة كما في وضعها الظاهري العام، فإن بعض مبادئها العامة يمكن أن تُعتبر معيارية بصورة دائمة على الأرجح بالنسبة إلى أية سياسة ألمانية موضوعية.

سأستعرض في البداية بعض هذا المبادئ ذات الطابع الرسمي: تمسك بسمارك باستمرار بأن يكون الجيش هو الذي يقود الحرب، حسب اعتبارات استراتيجية فقط، بينما يكون رجل الدولة هو من يصنع السلام، على أن يحدث هذا مع المراعاة المستحقة للمتطلبات العسكرية، وكذلك مع وعي أن مصالح البلاد لا يمكن ولا يجوز ضمانها لوقت طويل جداً بعد الحرب (كما آمل) بغير وسائل السياسة السلمية. وليس من الممكن اللجوء إلى السلاح من جديد كلما ظهر تناقض في المصالح الكثيرة، التي ليس لكل واحدة منها أهمية حيوية بمفردها. إن السياسة التي لا تمتلك غير هذه الوسيلة، ستصاب فعلياً بالشلل. أما بالنسبة إلى المستقبل القريب، فإن استمرار العلاقات الوثيقة بين أعدائنا هو الاحتمال الأرجح، الذي سيعقب مرارة الحرب، مهما كانت جذرية تناقضات مصالحها الحيوية في كثير من النقاط. لكن هذا التحالف غير الطبيعي إلى أبعد حد سيلقى بدوره مصير سابقيه، نتيجة لهذه التناقضات. وعندئذ، ستَفرِض كل سياسة خارجية مستقبلية حداً أدنى معيناً من مجال الحركة على القوى المركزية، فيما يتصل باختيار مواقفها المقبلة من مختلف الأعداء الحاليين. ومن هنا، ليس الحل العسكري الأكثر قبولاً لمسألة من المسائل هو دوماً الحل الأكثر ذكاءً من الناحية السياسية أيضاً. نستطيع أن نستخلص من بعض تصريحات بسمارك عامي 1870/ 1871 أنه كان مُطّلِعاً بصورة دائمة على ما كان مسموحاً به وممكناً على الصعيد العسكري. آنذاك وفي عام 1866، فَهِم هو نفسُه موقفَه من السلطات العسكرية كصراع حتمي مستمر تقريباً. هذا لن يكرر نفسه بالتأكيد.

وإذا كان هناك من شيء وَسَم الأهداف العملية للسياسة البسماركية، فقد كان النظرة الصائبة إلى ما هو ممكن ومرغوب سياسياً باستمرار، وتحديداً أعلى قمم العلا للانتصارات العسكرية التي تسلب الألباب. أما سلوكه عام 1866، فلا يمكن طبعاً تطبيقه إلا بطريقة خاطئة بوصفه سلوكاً يقبل النقل مباشرة إلى علاقاتنا المختلفة كلياً من حيث طابعها مع أعدائنا الحاليين الذين نفتقر حيالهم إلى رابطة القومية والتقليد. ومع ذلك، يبقى المبدأ قابلاً للتطبيق باستمرار. ويتنافى اليوم أيضاً مع المصالح الألمانية

أن نفرض سلاماً ستكون نتيجته الرئيسة أن يدوس نعل ألمانيا على أصابع قدم كل إنسان في أوروبا. وسيكون ذلك نهاية أية سياسة خارجية عملية ألمانية داخل أوروبا كما في خارجها. كما تكمن حقائق باقية أيضاً في شروح "الأفكار والذكريات" قبل كل شيء، خاصة منها تلك التي تحدثت، قبل إبداء عدم الاكتراث بطريقة بسمارك في الكلام، "عن العناية الإلهية" الموهوبة لألمانيا الحالية كي ترافقها على طريق العقبات والروابط الجغرافية السياسية، التي ترتبت عن الأقدار التاريخية، وحَذَّرت من سياسة غير عملية يمليها الغرور القومي[33]. إن توظيف كرامة ألمانيا في نقاط ليست وسائل قوتنا كافية إطلاقاً للدفاع عنها، أو يمكن أن تكون كافية عند توافر نية طيبة لدى آخرين كثر، تقود بالجملة إلى أوضاع سياسية شبيهة بتلك التي عاشتها بروسيا بالمفرق عند ضياع نويشاتل[34] (Neufchatel). ثمة بلا شك مصالح ألمانية قوية في الشرق، وستنشأ بعد مصالح أقوى فيه. أما حلفاؤنا الحاليون الباقون هناك، فإن كل ما تمتلكه ألمانيا من وسائل مادية وتقنية وفكرية مساعدة، وما يعتقدون هم أنفسهم أنهم بحاجة إليه، سيكون تحت تصرفهم، مثلما هو متوقع بالتأكيد. ولكن ألمانيا ستتحاشى من جانبها بكل صرامة دون أي شك سياسة الزهو واللجاجة والغرور. إن الاحتقار الألماني للشكل امتد عندنا بين حين وآخر إلى مجال السياسية أيضاً، فأضر بنا دائماً، لذلك ستكون هناك أيضاً أهمية كبيرة ليس لما يحدث فقط، بل كذلك لكيفية حدوثه.

لم يكن شرط الدولة القومية الألمانية كمثل أعلى لسياسة بسمارك كامناً في أقواله، وإنما وجد في أفعاله، أما تعبيره فكان سياسته البولونية. وإذا كان قد ظهر تحت تأثير مهامنا الجديدة تصور يرى أنه تم استبدال الأهمية الثقافية "للقومية" بفكرة الدولة، أو أنها قابلة للاستبدال بها، فإن هذا لن يكون غير سوء فهم. إن كل ثقافة تكون وتبقى اليوم مرتبطة تمام الارتباط قومياً، ويتزايد ارتباطها بقدر ما تصير وسائل الثقافة الخارجية "أكثر ديمقراطية" من حيث انتشارها ونمطها. وفي المقابل، يجب ألا تكون الدولة بالضرورة دولة قومية، بمعنى توجيه مصالحها حصراً نحو مصالح قومية واحدة

---

(33) يستند فيبر إلى كتاب بسمارك: Bismarck, *Gedanken und Erinnerungen*, Bd. 2, S. 265f.

(34) نوفشاتيل، وهي تكتب اليوم نويشاتيل، تبعت منذ 1814 ككانتون مستقل عن سويسرا وكانت في الوقت نفسه في اتحاد شخصي مع مملكة بروسيا. عام 1848 أعلنت نفسها جمهورية، وفي أيلول/ سبتمبر من عام 1856 وقع تمرد ملكي إلا أنه سحق. بعد ذلك ن اضطرت بروسيا إلى التخلي بصورة نهائية عن مطالبها السيادية في نويشاتيل.

غالبة فيها. وتستطيع الدولة خدمة المصالح الثقافية لقوميات متعددة، بما في ذلك أيضاً خدمة المصلحة المفهومة بصورة صحيحة للقومية الغالبة فيها. حسب المهام المتغيرة، من المصلحة الثقافية للقومية الألمانية المطالبة اليوم أيضاً بانصراف دولتنا انصرافاً متزايداً إلى هذه المهمة، فإذا ما قُيِّض للدولة الروسية أن ترى نفسها مدفوعة بفعل سلوكنا، وحباً في "المنافسة"، إلى منح الشعوب الأجنبية الباقية في رابطتها ذلك القدر من الاستقلالية الثقافية، الذي وضعه دراغومانوف[35] (Dragomanov) ومن يجاريه في اتجاهه من الساسة قبل خمسين عاماً على رأس برنامجهم الإصلاحي، فإن قوة روسيا لن تنخفض بالتأكيد بسبب ذلك، وإن ضعف ربما ميلها إلى التوسع، الذي تحمله بيروقراطيتها وتنطوي عليه أسطورة روسيا الكبرى الأحادية الجانب، خاصة أن قبول فلاحي أوكرانيا ولتوانيا استعمال أرضهم لتسكين جوع فلاحي الروس الكبار إلى الأرض، سيتناقص، بقدر ما يستيقظ شعورهم القومي، وأن شرائح مثقفي شعوب منطقة غرب روسيا هذه ستقلع عن التعلق بالمثل العليا لقوة مكشوفة لا ضفاف لها، لا تخدم أحداً غير شهوات السادة الموظفين في بترسبورج وموسكو.

عندئذ، سيَعرِف العالم بوضوح أكبر مما نراه اليوم، من التي تحظى عنده بالاحترام والدعم "مصالح القوميات الصغيرة"، التي يتشدق بها أعداؤنا، بعد أن كَبَّلوا بقيودهم الهند ومصر وشمال أفريقيا وفارس وشعوب القوقاز والأوكرانيين والليتوانيين والفنلديين وجبل طارق ومالطا ودوديكانيسيا.

(35) انظر: Weber, *Demokratie in Rußland*, S. 267 ff., حيث وصف بإسهاب تأييد دراغومانوف لمصالحة "وحدة ثقافة كل الروس مع مثل الاستقلال الثقافي للجماعات الشعوبية المختلفة على أساس ديمقراطي" (الاستشهاد من المرجع المذكور، ص 267).

[بين قانونين]

تقرير تحريري عن نشوء المقالة

بهذا النص، وهو رسالة قصيرة إلى غيرترود بويمر (Gertrud Bäumer)، التي كانت تربطه بها معرفة شخصية منذ وقت طويل، تدخّل ماكس فيبر في سجال دار على صفحات مجلة المرأة.

وكانت غيرترود بويمر قد نشرت في تشرين الأول/ أكتوبر 1915 مقالة بعنوان "بين قانونين"[1]، حللت فيها العلاقة بين القوانين المسيحية وقوانين "الوطن الأم". وعلى الرغم من تناقض نظامَيْ القيم هذين، فإن غيرترود بويمر سوغت الحرب بوجه عام، وبررت انخراط الرايخ الألماني خصوصاً في الحرب باعتبارها انفجاراً لا يمكن تفاديه لصراعات ترتبط بسعي الأمم وراء مصالحها الخاصة، المعللة تاريخياً، والضرورية في نظرها.

وقد ردت السويسرية جيزين نوردبيك (Gesine Nordbeck) بعنف من منظور مسيحي مسالم على بويمر في مقالة ظهرت في عدد كانون الثاني/ يناير 1916، نفت فيها أن تكون للقانون المسيحي والواجب الوطني درجة واحدة من الأحقية، وقالت إن المسيحي يرى في خوض الحرب من أجل بلاده "إكراها يمارس عليه من الخارج"، بما أنه يمتلك "إرادة السلام بدل إرادة القوة"[2].

(1) "Die Frau," *Monatsschrift für das gesamte Frauenleben unserer Zeit*, hg. von Helene Lange, 23 Jg. (1915-1916), H. 1, S. 37-42.

(2) المصدر نفسه، العدد 4، ص 216–221، الاستشهادات، ص 219 و221.

وانتهز ماكس الفرصة لمساندة موقف غيرترود بويمر، وقدَّم دعمه في شكل رسالة مفتوحة، قَدَّمت إدارة مجلة المرأة لها بالملاحظة الآتية:

"نود إبلاغ قرائنا بشروح تتعلق بهذا الموضوع ضمَّنتها رسالةٌ بعث بها البروفيسور ماكس فيبر من هايدلبرغ إلى الدكتورة غيرترود بويمر، تبدو لنا كإضافة قيّمة جداً إلى النقاش الجاري".

وأضافت الناشرة هيلينة لانغيه (Helene Lange) ملاحظة ختامية إلى رسالة فيبر المفتوحة، أكدت فيها أن على الإنسان الفرد أن يُقَدِّم كمسيحي التضحيات التي تتطلبها ضرورة الدولة، لأن هذه تتولى القيام بمهام "تجعل منها الحامية الدنيوية للشؤون الروحية"[3].

ومن غير المحتمل أن يكون ماكس فيبر هو الذي وضع عنوان النص. ويرجح أن هيئة التحرير هي التي اختارته، كي توضح للقارئ ارتباطه مع السجال السابق له.

عن المخطوط والتحرير

لم يصلنا نص الرسالة الأصلي. وتتقيد الطباعة بالنص الذي نُشر تحت عنوان "بين قانونين" في المرأة، وهي مجلة شهرية تعنى بمجمل حياة النساء في عصرنا، تنشرها هيلينة لانغيه، العام 23، العدد 5، شباط/ فبراير 1916، ص 279-277.

(3) المصدر نفسه، العدد 5، ص 279 وما يليها.

[بين قانونين]

ربما كان من الواجب استكمال المناقشة (في مجلة المرأة) حول معنى حربنا، بالإلحاح على وجهة نظر لا شك في أنكم ستقدرونها أنتم بالذات حق قدرها، تتصل بمسؤوليتنا أمام التاريخ، لا أجد غير هذا التعبير الانفعالي بعض الشيء. أما الوضع نفسه فهو بسيط:

إن شعباً "أكبر" من حيث عدده، منظَّم في دولة قوة، يجد نفسه بفضل واقعه هذا في مواجهة مهام تختلف كلياً عن تلك الملقاة على عاتق شعوب كالسويسريين والدانماركيين والهولنديين والنرويجيين. هناك طبعاً وجهة نظر منتشرة في العالم بأسره ترى أن شعباً "قليل" العدد والقوة يكون، لهذا السبب، أقل "قيمة" أو أقل أهمية أمام محفل التاريخ. ولا يكون له بكل بساطة، بصفته هذه، غير واجبات مختلفة وقدرات ثقافية مختلفة أيضاً. إنكم تعرفون بالتأكيد شروح جاكوب بوركهاردت (Jacob Burckhardt) التي غالباً ما أثارت الدهشة حول طابع السلطة الشيطاني[1]. والآن، فقد تم تقويم هذا الموضوع بصورة جذرية تماماً من وجهة نظر البضاعة الثقافية الموضوعة تحت رعاية شعب ما كالسويسريين على سبيل المثال، الذين لا يقوون على

(1) Burckhardt, *Weltgeschichtliche Betrachtungen*,
انظر بصورة خاصة الفصل "الثقافة المشروطة من خلال الدولة"، ص 83-96 "والآن إن السلطة بذاتها شريرة".

حمل درع الدول العسكرية الكبيرة (وليسوا أيضاً ملزمين تاريخياً بحملها). من جهتنا، إن لدينا نحن أيضاً سائر الدوافع لشكر القدر، لأنه يوجد ثمة ألمان خارج دولة القوة القومية. لا يسع فضائل المواطنين البسيطة وحدها، ولا يسع الديمقراطية الحقة التي لم تتحقق بعد في أية دولة قوة كبيرة، وكذلك القيم الأكثر حميمية، والأبدية بالتأكيد، أن تزدهر إلا على أرضية هيئات مجتمعية عامة تستغني عن السلطة السياسية، وعن تلك الهيئات ذات النمط المصطنع. إن ألمانيّاً أصيلاً مثل غوتفريد كيلِر (Gottfried Keller) ما كان ليمتلك في أي وقت ما أحرزه من خصوصية وتفرد وسط معسكر للجيش، هو ما يجب على دولتنا أن تكوِّنه.

وعلى العكس من ذلك، لا يمكن الفرار من المطالب التي توجَّه إلى شعب منظم في دولة قوة. إن من سيخلفوننا والأجناس القادمة لن يلقوا بالمسؤولية على عاتق الدانماركيين والسويسريين والهولنديين والنرويجيين، بل سيُحَمِّلوننا نحن المسؤولية، إذا ما تم بلا قتال توزيع القوة العالمية التي تعني في نهاية الأمر السيطرة على نمط الثقافة والمستقبل الخاصين، بين لوائح الموظفين الروس من جهة، وهيئات "المجتمع" الأنجلوساكسوني من جهة أخرى، بالإضافة ربما إلى لمسة من "العقل" اللاتيني. وهم سيكونون على حق، لأننا دولة قوة، ونستطيع، على النقيض من تلك الشعوب "الصغيرة"، أن نلقي بوزننا في كفة الميزان بخصوص هذه المسألة من مسائل التاريخ، ولهذا بالذات يقع على كاهلنا، وليس على كاهل تلك الشعوب، عبء الواجب اللعين والشعور بالذنب أمام التاريخ، أي أمام الأجيال الآتية، الذي يجعلنا نلقي بأنفسنا في وجه طوفان هاتين القوتين كي لا يغرق العالم كله، فإذا نحن رفضنا هذا الواجب غدا الرايخ الألماني عندئذ تَرَفاً من نمط ضار بالثقافة، متعجرفاً وغالي الثمن، ما كان يجب علينا تحميل أنفسنا عناء صنعه، وعلينا إزالته من جديد بالسرعة الممكنة لصالح "إضفاء طابع سويسري" على دولتنا بتفكيكها إلى مقاطعات صغيرة عاجزة سياسياً على وجه التقريب، تمتلك بلاطات مُحبة للفن، ونحن نحاول أن نخمن كم من الوقت سيسمح جيراننا لنا بهذه الرعاية المتبصرة لقيم ثقافة الشعب الصغير، التي سيكون عليها أن تكون معنى وجودنا إلى الأبد. سيكون من الخطأ الجسيم الاعتقاد أن كياناً سياسياً من نمط الرايخ الألماني يستطيع بقرار طوعي انتهاج سياسة سلمية بالمعنى الذي تحرص عليه سويسرا مثلا، ويقوم على الاكتفاء بمواجهة أي انتهاك لحدودها من خلال ميليشيا مجتهدة. إن كياناً سياسياً كسويسرا، مع أنه سيكون مُعرَّضاً فوراً

لنزوات التوسع الإيطالية ما أن تحل بنا هزيمة، لا يقف من حيث المبدأ على الأقل في طريق خطط القوة السياسية لأي كان، ليس فقط بسبب عجزه، بل كذلك وضعه الجغرافي. لكن الوجود الصرف لأية قوى عظمى، مثلما هو وضعنا على أية حال، يمثل عقبة في طريق دول القوة الأخرى، وقبل كل شيء في طريق جوع الفلاح الروسي إلى الأرض، الناجم عن نقص الثقافة، والمصالح المتصلة بالقوة لدى كنيسة الدولة الروسية، والبيروقراطية. ليس هناك إطلاقاً من وسيلة تمكننا من توقع الطريقة التي سيتغير هذا الوضع من خلالها. كانت النمسا بالتأكيد الدولة العظمى الأكثر تحرراً من الرغبة في التوسع، وكانت كذلك لأنها بالتحديد -كم يتم التغافل عن هذا- الدولةَ الأكثر تعرضاً للخطر. لا خيار لنا سوى إيقاف دوران عجلة القدر في اللحظة الأخيرة التي تسبق تهشيمها، أو التفرج عليها والسماح بعد بضعة أعوام بمرورها فوق أجسادنا. إذا لم ينجح من جديد توجيه اندفاع الروس التوسعي نحو مكان ما، فإن الأمر سيبقى مستقبلاً على ما هو عليه الآن. هذا قدر لا يغير شيئاً منه كل الرغاء السلمي. ومن الواضح، بالقدر نفسه، أننا لم نكن نستطيع في الماضي ولسنا نستطيع اليوم أيضاً التنصل، حتى إن أردنا ذلك، من الاختيار الذي قمنا به ذات مرة يوم أسسنا الرايخ، ومن الواجبات التي ألقيناها على كاهلنا عبر تأسيسه، دون أن نلحق العار بأنفسنا.

إن النزعة السلمية لدى السيدات الأميركيات (من الجنسين!) هي حقاً أوخم نفاق تم في أي يوم تبنيه وإعلانه، بإيمان نقي كلياً، انطلاقاً من طاولة شاي، تصحبه مراءاة المتطفل الذي يقوم بصفقات توريد ناجحة، لمواجهة برابرة الخنادق. في "حياد" سويسرا المناهض للعسكرة ورفضها لدولة القوة، يقع بالقدر نفسه، ومن حين لآخر، جزء كبير من عدم الفهم المُرائي تماماً لمأساوية الواجبات التاريخية لشعب نظم ذات مرة كدولة قوة. في أثناء ذلك، علينا أن نبقى مع ذلك موضوعيين بما فيه الكفاية كي نرى أن هناك نواة حقيقية تماماً وراء هذا، لا يسمح لنا وضعنا المصيري، نحن ألمان الرايخ، بتبنيها.

لِنترُك الإنجيل خارج هذه النقاشات، أو لنأخذه على محمل الجد. عندئذ، سنجد

هنا صرامة تولستوي وحدها[2] ولا شيء سواها. إن من يحصل على ريع قرش يُلزم الآخرين بدفعه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن يملك سلعة استهلاكية أو يستهلك سلعة غذائية تدخل سويسرا فيها عملاً أجنبياً وليس عملها الخاص، يقتات وجوده من سعار ذلك الصراع الاقتصادي على الوجود، الخالي من الحب وعديم الرحمة، الذي تسميه لغة الرياء البورجوازية "العمل الثقافي السلمي"، مع أنه شكل آخر من صراع الإنسان ضد الإنسان، تذوي وتغرق فيه من عام لآخر أجساد وأرواح ليس فقط الملايين، بل مئات الملايين، أو هي تعيش وجوداً ملموساً يعتبر أي "معنى" قابل للمعرفة بالنسبة إليه أشد غرابة دون نهاية من دفاع الجميع (بما في ذلك النساء اللواتي "يخُضن" الحرب أيضاً، عندما يقمن بواجبهن) عن الكرامة، أي ببساطة عن الواجبات التاريخية التي فرضها القدر على الشعب الذي ينتمي المرء إليه. يتسم موقف الأناجيل من هذا بوضوح مطلق في النقاط الحاسمة، التي لا تناهض مثلاً الحرب وحدها، ولا تذكرها أبداً بصورة خاصة، بل تعارض في النهاية جميع، وكل واحدة من، نواميس العالم الاجتماعي، إذا أرادت أن تكون عالماً "لثقافة" العالم الدنيوي، وبالتالي عالماً لجمال وكرامة وعظمة "المخلوق". من لا يستخلص العبر من ذلك، لم يفعل تولستوي نفسه هذا إلا عندما كان يموت، عليه أن يعلم أنه مرتبط بنواميس هذا العالم الأرضي، التي تتضمن احتمال وحتمية الحرب لأمد غير منظور، وعجزه عن تلبية أي مطلب من "المطالب اليومية" خارج هذه النواميس. هذا المطلب عنى ويعني بالنسبة إلى ألمان ألمانيا غير ما عناه ويعنيه بالنسبة إلى ألمان سويسرا، وهكذا سيبقى الأمر، لأن كل من يشارك في خيرات دولة القوة، يجد نفسه متورطاً في شرعية "مبدأ" القوة، الذي يسيطر على كل تاريخ سياسي.

قال التجريبي الواعي القديم جون ستيوارت ميل (John Stewart Mill): لن يصل المرء إلى إله، انطلاقاً من أرض التجربة الصرفة[3]، يبدو لي أنه لن يصل على الأقل

(2) رأى فيبر في تولستوي وجهاً قيادياً بالنسبة إلى "طريقة حياة شخصية مفعمة بالزهد والعزوف عن الدنيا". انظر: Max Weber, *WuG5*, S. 314.

(3) ذات مرة، قال الشيخ ميل، الذي لا أريد امتداح فلسفته، لكنه كان على حق في هذه النقطة: إذا ما انطلق المرء من التجربة الصرف، فإنه يصل إلى تعدد الآلهة" (MWG I/ 17). يصرح "ميل" بطريقة مترابطة عن تعدد الآلهة، التجربة الإنسانية والقبول الإشكالي للألوهية كسبب أول في: *Über Religion. Natur. Die Nützlichkeit der Religion: Theismus. Drei nachgelassene Essays* (Berlin: Duncker, 1875), S. 111-129.

إلى إله الخير، بل إلى آلهة متعددة. في الواقع إن من يقف في العالم (بالمعنى المسيحي)، لن يتمكن في الحقيقة هو نفسه من معرفة أي شيء غير الصراع بين أغلبية سلاسل قيم تبدو كل واحدة منها ملزمة، إن تم النظر إليها على حدة، فعلى المرء اختيار الإله الذي سيخدمه من هذه الآلهة، أو متى يريد ويحسن به خدمة هذا وخدمة ذاك منها. لكنه سيجد نفسه عندئذ في صراع دائم ضد إله أو آخر من آلهة هذا العالم، بعيداً بصورة دائمة قبل كل شيء عن إله المسيحية، على الأقل عن ذلك الإله الذي بشرت به خطبة الجبل.

حرب الغواصات المحتدمة

[بالتعاون مع فيليكس زوماري]

تقرير تحريري عن نشوء المقالة

منذ بدأت الحرب، كانت الحرب التجارية بواسطة الغواصات تُخاض في البداية على شكل "حرب طرادات" تتم وفق نظام المصادرة الدولي. وبفعل الانطباع الذي نشأ عن ضغط تدابير الحصار الإنجليزي، انتقل الرايخ الألماني بداية عام 1915، وفي تجاهل تام للاحتجاجات الحادة الصادرة عن الدول المحايدة، إلى ما سُمّي "حربَ الغواصات المحتدمة"، التي أُريد من خلالها إغراق السفن التجارية المسلحة دون إنذار. غير أن إغراق الباخرة لوزيتانيا (Lusitania) يوم 7 أيار/ مايو 1915 أدى إلى أزمة حادة في العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، فوجدت الحكومة الألمانية نفسها مجبرة، تحت الضغط المكثف الذي مارسته الحكومة الأميركية، على التخلي مجدداً وبدرجة واسعة عن صيغة حرب الغواصات المحتدمة، رغم المقاومة الشديدة التي أبداها كاتب الدولة لمكتب بحرية الرايخ وإدارة الحرب البحرية. إلا أن الأصوات من داخل الحكومة وخارجها لم تَكُفَّ عن المطالبة باستئناف فوريٍّ "لحرب الغواصات المحتدمة"، وبخوضها دون قيود، متجاهلة احتمال نشوب صراع مع الولايات المتحدة، وازدادت المطالبة شدة بعد فشل مفاوضات دبلوماسية مكثفة مع الرئيس الأميركي ويلسون في التوصل إلى نتيجة ملموسة. وتعاظم ضغط مؤيدي حرب الغواصات غير المحدودة مطلع شهر شباط/ فبراير 1916 بدرجة كبيرة، وكان قد انضم إليهم منذ كانون الأول/ ديسمبر1915 رئيس أركان الجيش فون فالكنهاين (Von Falkenhayn)، فقررت قيادة الرايخ يوم 11 شباط/ فبراير إعلان استئناف

"حرب الغواصات المحتدمة" بدءاً من الأول من آذار/ مارس، وإن بأشكال مخففة بعض الشيء[1]. عندئذ، تعالت من جديد احتجاجات أميركية شديدة رافقها التهديد بدخول الحرب إلى جانب الحلفاء لتَقطع الطريق على استمرار الخداع لفترة أطول. وبينما طالب مكتب بحرية الرايخ بمساندة قيادة الحرب وهيئة الأركان العامة بالاستخدام غير المقيد لسلاح الغواصات عوض منح "حرب الغواصات المحتدمة" مهمة جديدة أو الحد منها على الأقل، عارض مستشار الرايخ مثل هذه الخطوة بكل قوة. وألحت أحزاب اليمين، بدورها، فضلاً عن اليمينيين المتطرفين، على استخدام لا يقيده أي اعتبار للغواصات[2].

وتفاقم التجاذب حول هذه المسألة من جديد مطلع آذار/ مارس 1916. غير أن مستشار الرايخ فون بيتمان هولفيغ نجح خلال جلسة مجلس التاج، التي عقدت بتاريخ 4 آذار/ مارس 1916، في الحيلولة دون أن يتخذ القيصر قراراً لصالح "حرب غواصات غير محدودة"، كما كانت تطالب به قيادة الحرب البحرية وهيئة الأركان العامة بغض النظر الآن عن الموقف الأميركي. كما توصل المستشار إلى تقييد واسع "لحرب الغواصات المحتدمة" أيضاً[3]. وفي الوقت نفسه، فرض بيتمان هولفيغ استقالة كاتب الدولة لمكتب بحرية الرايخ ألفريد فون تيربيتس (Alfred von Tir-pitz) بسبب ما كان يقوم به من تحريض إعلامي لصالح إدارة حرب غواصات بلا رحمة ومنفلتة من عقالها. وكان نجاح بيتمان هولفيغ يعني، من حيث المضمون وليس من حيث الشكل، قراراً قطعياً ضد استخدام سلاح الغواصات، لأن استخدامه سيعني دخول الولايات المتحدة الأميركية المؤكد في الحرب. ومع ذلك، لم تهدأ قضية الغواصات في الأسابيع التالية أيضاً، بل على العكس من ذلك، فإن حملة مستعرة شبه علنية، أخذت شكل طوفان من المذكرات التي دبّجها سياسيون قادة وعسكريون

---

(1) Arno Spindler, *Der Handelskrieg mit U-Booten* (Berlin: Ritter, 1934), Bd. 3, S. 87.

(2) بالنسبة للتحريض على حرب الغواصات غير المحدودة خلال تلك الأسابيع وخلفياتها السياسية، انظر: Wolfgang J. Mommsen, "Bethmann Hollweg und die öffentliche Meinung 1914-1917," in: *Vierteljahreshefte für Zeitgeschichte*, 17. Jg (1969), S. 143-145.

(3) انظر تقرير بيتمان هولفيغ عن جلسة مجلس التاج بتاريخ 4 آذار/ مارس في رسالته إلى كاتب الدولة فون ياغوف بتاريخ 5 آذار/ مارس 1916، طبعت عند: Alfred von Tirpitz, *Politische Dokumente*: *Deutsche Ohnmachtspolitik im Weltkriege* (Hamburg: Hanseatische Verlagsanstalt, 1926), S. 499 ff.

وأساتذة جامعيون، انطلقت لصالح "حرب غواصات غير مقيدة"، وبلغت ذروة جديدة في الأسابيع الأخيرة، تعالت من جديد في كل مكان مطالبة أحزاب مجلس النواب البروسي وبرلمان الرايخ والرأي العام بالشروع الفوري في حرب غواصات غير محدودة. واستند مؤيدو الحرب، من بين أشياء أخرى، إلى الحجة التي تبناها مكتب بحرية الرايخ وجرى تسريبُها إلى الرأي العام، ومفادها أنه يمكن إجبار بريطانيا، إذا ما تم استئناف الحرب، على الاستسلام خلال ستة أشهر على أبعد تقدير.

وتابع ماكس فيبر هذا التطور بقلق كبير منذ بعض الوقت. وكان قد عاد للإقامة في برلين منذ شهر شباط/ فبراير، بسبب مشاورات "لجنة عمل وسط أوروبا"، حيث أتيح له جمع بعض الخبرات هناك عن خلفيات التحريض على حرب الغواصات. وهناك رسائل كثيرة تؤكد مخاوفه من أن تؤدي مسألة حرب الغواصات إلى القطيعة مع الولايات المتحدة، ومن أن تترتب عن ذلك آثار خطرة العواقب[4]، كما تطرق خلال ذلك إلى الحجة التي كثيراً ما استخدمت في الرأي العام أيضاً، وهي أن استخدام سفن تجارية مسلحة يتعارض مع القانون الدولي:

"إن تسليح السفن التجارية مباح بغرض الدفاع، ولا يمكن تغيير أي شيء في هذا. أما واقع أننا نعمل من جديد دوماً ضد القانون الدولي، المقدس بالنسبة إلى الأميركيين، فهو أمر لا يُغتفر إلا إذا كان النجاح مضموناً[5].

---

(4) انظر حول مراسلات ماكس فيبر في هذه الأسابيع: Mommsen, *Max Weber2*, S. 246 ff.,
هكذا يقال مثلاً في رسالة إلى ماريانة فيبر، بلا تاريخ [23 شباط/ فبراير 1916] مِلكية إدوارد باومغارتن، ملكية خاصة "إذا كان المجانين من دعاة عموم الألمان وجماعةِ بحرية الرايخ وحدهم يريدون إقحامنا في حرب مع أميركا، فإن النتيجة ستكون: **1**. مصادرة نصف أسطولنا التجاري (ربعه في موانيء أميركية ورُبعه الآخر في موانئ إيطالية) واستخدامه ضدنا، بحيث تقع في البداية زيادة في عدد السفن الإنجليزية، هذا ما لا يدخل في حساب هؤلاء الحمير. **2**. سنحصل على 500000 رياضي أميركي كمتطوعين، مسلحين على أحسن وجه، ضد قواتنا المنهكة، وهذا ما يصدقه هؤلاء الحمير. **3**. سيحصل الأعداء على أربعين مليار مارك نقداً. **4**. ثلاثة أعوام إضافية من الحرب، إذن دمار مؤكد. **5**. ستقف رومانيا واليونان... إلخ ضدنا، هذا كله لكي يستطيع السيد تيربيتس ما يستطيعه. لم يسبق أن كان هناك ما هو أشد سخفاً من هذا. بعد أربعة أيام، كتب فيبر: "والآن يقف الأمر مع أميركا فعلاً قبل الانهيار، تماماً كما سبق لي أن قلت. ودوماً لأن مسائل عملية تطرح في لقاءات جماهيرية علنية باعتبارها "قضية شرف"، ولأنهم يتحدثون عن الإذلال وما شابه، ولا يبقى عندئذ أي طريق للعودة". رسالة إلى ماريانة فيبر يوم الأحد [27 شباط/ فبراير 1916]، مقتنيات إدوارد باومغارتن، ملكية خاصة.

(5) رسالة إلى ماريانة فيبر بتاريخ 27 شباط/ فبراير 1916.

ومع ذلك يؤكد فيبر أن مسألة حرب الغواصات ستناقش في مكان ما بالموضوعية والرزانة الباردتين، اللتين بدتا له مطلوبتين بالنظر إلى جسامة المسألة. وفي 3 آذار/ مارس كتب فيبر إلى زوجته:

"إن تفاؤل العسكر والساسة فيما يخص الحرب مع أميركا أمر لا يصدق"[6].

كان قلق فيبر أشد حول التعاظم المتواصل للتحريض شبه العلني، الذي كان بوسعه ملاحظته من حوله. يقول فيبر في ملاحظة كتبها يوم 6 آذار/ مارس: "لقد بلغ الخطر مع أميركا نقطة الذروة،"[7] وإن كان "هاينريش سيمون"، الذي ناقش هذه المسألة معه في اليوم نفسه على الهاتف، والتقى معه أغلب الظن في مساء اليوم ذاته، قد هدَّأ ثانية من روعه لبعض الوقت. يكتب فيبر: "هاتفني هاينريش سيمون ليخبرني أن الوضع أفضل قليلاً الآن"[8]. ومن المحتمل أن يكون سيمون قد عرف نتائج اجتماع مجلس التاج يوم 4 آذار/ مارس. ومع ذلك اعتبر فيبر الضغط المتزايد على الحكومة خطراً إلى درجة أنه قرر هذه الأيام بالذات وبسرعة لافتة تدوين تحفظاته في مذكرة، والقيام بهذا الشكل بمحاولة تستهدف التأثير في مجرى الأمور".

وأضافت ماريانة فيبر بنشر المذكرة لأول مرة الملاحظات الآتية عن تاريخ نشوئها:

---

(6) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم "الجمعة" [3 آذار/ مارس 1916]، موجودات ماكس فيبر – شافر، ملكية خاصة، أخطأت ماريانة فيبر وجعلت تاريخها يوم 7 آذار/ مارس 1916 (انظر: Marianne Weber, *Lebensbild 1*, S. 572). تعيَّن التأريخ على أساس نقاط النظر التالية: **1**. يدور الأمر حول يوم جمعة، هكذا يكون علينا الاختيار بين يوم 3 و10 آذار/ مارس. **2**. تتحدث الرسالة عن مفاوضات بخصوص بولونيا، يفهم من الرسالة إلى فرانز أويلنبورغ بتاريخ 9 آذار/ مارس 1916، نسخة ماريانة فيبر (خط آلة)، أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ميرسبورغ، السجل رقم 92، تركة ماكس فيبر رقم 30/ 9، أن الحكومة أفهمت فيبر يوم 8 آذار/ مارس أنها ليست مهتمة بمفاوضات حول بولونيا، وأن لجنة العمل من أجل وسط أوروبا تخلت عن بحث هذه المسألة. يعني هذا أن الرسالة كتبت قبل العاشر من آذار/ مارس.

(7) رسالة إلى ماريانة فيبر، غير مؤرخة [6 آذار/ مارس 1916] موجودات إدوارد باومغارتن، ملكية خاصة. تسمح ملاحظة "بعد غد، مكتب الرايخ للداخلية"، بالتعرف إلى التاريخ، بما أن هذه الجلسة عقدت يوم 8 آذار/ مارس 1916 كما تقول الرسالة إلى أويلنبيرغ يوم 9 آذار/ مارس 1916.

(8) المصدر نفسه.

"أرسل المؤلف هذه المذكرة التي لم تنشر حتى الآن، والتي عاونه في كتابتها السيد الدكتور فيليكس زوماري، في النصف الأول من شهر آذار/ مارس 1916 إلى قادة الحزب والنواب المعروفين ووزارة الخارجية. وقد أوصلها السيد زوماري إلى مستشار الرايخ أيضاً. آنذاك، كان خطر الحرب مع أميركا قد بلغ ذروته، بعد إطلاق قذائف الطوربيد على الباخرة "لوزيتانيا"، وتحريض دوائر المحافظين وعموم الألمان لصالح حرب الغواصات المحتدمة. ويقول المؤلف في رسالة كتبها أواسط آذار/ مارس من برلين: "في هذه الأثناء، وصل خطر الحرب مع أميركا إلى الذروة. إنني أشعر وكأن شلة مجانين تحكمنا. كما أن جميع من كانوا يشاركونني الرأي قبل أربعة عشر يوماً، بدّلوا الآن موقفهم، والذين كانوا يقولون قبل أربعة عشر يوما: "إن الأميركيين لن يضربوا أبداً، يقولون الآن: "إن الأميركيين يسعون إلى الحرب في جميع الأحوال"، تماماً مثلما كانوا يقولون آنذاك بصدد إيطاليا"[9].

يسمح الاستشهاد بهذه الرسالة، التي كَتبت ماريانة فيبر أن تاريخها هو يوم 5 آذار/ مارس، باستنتاج أن ماريانة فيبر اعتبرت في حينه أن تاريخ كتابة الرسالة يمكن أن يكون قريباً من الخامس آذار/ مارس أو بعده، وهي تقول في كتاب صورة حياة إن المذكرة سُلمت أوائل آذار/ مارس (كذا!) إلى وزارة[10] الخارجية، وأُرسلت في العاشر من الشهر نفسه إلى قادة الحزب.

يمكن تحديد النقطة الزمنية التي وُضعت فيها المذكرة بدقة، بمعونة ما وصلنا من مراسلات ماكس فيبر. لم يكن هناك أي حديث بعد عن المذكرة في الرسالة إلى ماريانة فيبر بتاريخ 6 آذار/ مارس، رغم أنه يتطرق فيها، مثلما تطرق في الرسائل السابقة لها، بالتفصيل إلى نتائج حرب الغواصات المحتدمة ودخول الولايات المتحدة الأميركية الحرب. وفي العاشر من آذار/ مارس 1916، أرسل فيبر المذكرة إلى وزارة الخارجية، مع كتاب تفصيلي موجَّه أغلب الظن إلى كاتب الدولة للشؤون الخارجية فون ياغوف (Von Jagow) (لا تَذكر الرسالة أية أسماء) لكنه يمكن أن يكون قد وُجِّه أيضاً إلى

---

(9) *GPS1*, S. 64, Anm. 1.

(10) Marianne Weber, *Lebensbild 1*, S. 573.

مساعد كاتب الدولة تسيمرما (Zimmermann) دون سواه، يَذكر المرسلُ فيه أن هدف المذكرة هو حصراً وعلى وجه التحديد مواجهةُ ضغط ما يسمى "الرأي العام"، الذي تم تهييج أجزاء منه إلى درجة هستيرية (وتهييج جزء من البرلمانيين ودوائر أخرى أيضاً)[11]. وحسب ما تقدم، يمكن أن تكون المذكرة قد كتبت بين 8 و10 آذار/ مارس عام 1916.

يورد فيليكس زوماري على كل حال في مذكراته التي كُتبت أولاً أواخرَ الخمسينات ونُشرت بعد وفاته، تقريراً مغايراً في بعض النقاط عن نشوء المذكرة وتأثيرها[12]. كان زوماري يعمل آنذاك مع ماكس فيبر في "لجنة العمل من أجل وسط أوروبا"، وكان مسؤولاً بصورة خاصة عن مشكلات مجمّعات الشركات في المجال الاقتصادي لوسط أوروبا المقبل. وحسب المخطوط الأصلي لمذكراته، الذي لم يُطبع إلا في صيغة مختصرة جداً، تحدث زوماري، "في ظل الانطباع بوجود نقص" في مذكرة هليفريش (Hilfferich) عن حرب الغواصات (المتطابقة مع مذكرة مستشار الرايخ الرسمية بتاريخ 29 شباط/ فبراير 1916) "في لجنة العمل مع ماكس فيبر عن ضرورة إصدار مذكرة فورية تهوي بضربات كضربات المطرقة على نقاط الخطر، التي لا مفر من أن تترتب عن حرب غواصات"[13]، على أن يحدث هذا، حسب أقوال زوماري،

(11) رسالة إلى فون ياغوف أو تسيمرمان بتاريخ 10 آذار/ مارس 1916، الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية، بون، الحرب العالمية، رقم 18 سري. الجزء 9 الصفحة 3-4. انظر أيضاً: Mommsen, *Max Weber2*, S. 248-250.

(12) Felix Somary, *Erinnerungen aus meinem Leben* (Zürich: Manesse o. J., 1959), S. 150.

(13) ثمة في الصيغة الأصلية لمخطوط زوماري فصل تم حذفه فيما بعد، يقول فيه إن المذكرة نشأت كرد فعل مباشر على مذكرة نائب المستشار كارل هيلفريش." كان الوضع يزداد خطورة كل يوم. وقد كلف المستشار نائبه بكتابة ملخص عن أسباب معارضة حرب الغواصات، فأعطى هذا الطلب إلى مساعده الدكتور "إيرفين شتاينيتسر"، وهو شاب نمساوي وابن أحد محرري صحيفة **الصحافة الجديدة**. وقد جاء "شتاينتسر" طيلة أيام إليّ فكان تأثيري حاسماً على مذكرته التي ظهرت فيما بعد بتوقيعه، وكانت أساس توضيحات الحكومة في الأشهر التالية. كانت المذكرة جيدة جداً من الناحية الاقتصادية، وضعيفة جداً سياسياً، لأن هيلفريش قضى على بعض أقوى نصوصها. وقد سُلمت إلى القيصر يوم 29 شباط/ فبراير 1916. وبسبب الانطباع بوجود نقص في مذكرة "شتاينيزر"، تحدثت مع ماكس فيبر في لجنة العمل عن ضرورة إصدار مذكرة فورية". نص المخطوط (مطبوع على الآلة)، صفحة 136، موجودات فيليكس زوماري، ملكية خاصة.

إما يوم 22 شباط/ فبراير 1916، بمناسبة انعقاد الجلسة التأسيسية "للجنة العمل من أجل وسط أوروبا"، أو بمناسبة الجلسة الثانية للجنة يوم 28 شباط/ فبراير. وبعد هذا يورد زوماري ما يلي:

"كان ماكس فيبر، الذي شاطرني القلق العميق ذاته، مستعداً للبدء بذلك فوراً، وبعد ظهر اليوم نفسه وفي الليل التالي كتب في منزلي المذكرة التي يضمها الملحق، وفي اليوم التالي سلمها بواسطة بالين (Ballin) إلى القيصر باليد، فوصلته قبل قرار الرابع من آذار/ مارس، الذي رفض حرب غواصات غير محدودة، وقاد إلى إعفاء تيربيتس فوراً من مهامه. هل أسهمت المذكرة في اتخاذ هذا القرار أو دفعت إليه، هذا ما لا أستطيع قوله. لم تُرسل المذكرة إلى قادة الحزب إلا بعد الرابع من آذار/ مارس مباشرة، بناء على طلب تسيمرمان، مساعد كاتب الدولة في وزارة الخارجية، كما تذكر ماريانة فيبر في صورة الحياة الجميلة التي كتبتها عن زوجها. لكن القيصر كان قد قرأها قبل ذلك. لقد هزته الخاتمة، كما كان مطلوباً، التي ألمحت بوضوح إلى أن قراراً خاطئاً سيعني حتماً خسارة الحرب وسقوط القيصرية (حسب رواية بالين، صرخ القيصر مرات متعددة عند قراءة الفقرة الختامية "يا لها من وقاحة"، وبما أنه كان يعرف تقرير الخبرة الذي كتبه ليفي (Levy) من هايدلبرغ، فقد ظن أن فيبر تحركه غيرة الأساتذة، بينما تحركني أنا دوافع نمساوية. ولكن، حين أخبره بالين من نكون، أصيب بالتأثر الشديد وأغرق في التفكير)"[14].

ويورد زوماري أيضاً أنه أرسل إلى رئيس الوزراء المجري الأمير شتيفان تيسا (Stephan Tisza) نسخة من المذكرة، وأن هذا توسط له بعد ذلك بمقابلة شخصية مع القيصر فرانز جوزيف (Franz Joseph)، تم طبعاً التزام الكتمان التام بشأن حصولها.

وحسب هذه الرواية عن تاريخ نشوء وتأثير المذكرة، يجب أن تكون كتابتها قد انتهت يوم 28-29 شباط/ فبراير 1916، وباستثناء النسخة التي نقلها بالين إلى القيصر، ستكون قد تركت طيلة أسبوع كامل قبل أن تُرسل يوم العاشر من آذار/ مارس إلى وزارة الخارجية، وفي اليوم التالي إلى عدد واسع من البرلمانيين. ثمة شكوك

(14) المصدر نفسه، صفحة 136-137. شُطبت الفقرات الموضوعة بين قوسين من المخطوط.

حول أمانة هذا الوصف، إذ يمكن على الأقل ألا يكون فيبر على علم وافٍ آنذاك بمذكرة مستشار الرايخ الرسمية عن "مسألة الغواصات"(15). لذلك، انطلقت مذكرته عن "حرب الغواصات المحتدمة" من كون الموضوع يمثل استمراراً لهذه الحرب، بينما تتحدث المذكرة الرسمية عن إمكانية "خوض حرب غواصات لا تتقيد بأي اعتبار". أما الأمر الأشد وطأة من هذا، فهو أن بالين لم يتمكن من رؤية القيصر في الفترة بين 28 شباط/ فبراير و4 آذار/ مارس، وأن زوماري لا يمكن أن يكون قد التقى مع بالين إلا بعد الخامس من آذار/ مارس، هذا إن كان قد التقى به حقاً في تلك الأيام(16). وثمة ما يؤكد حدوث محادثة بين زوماري وبالين يوم 22 آذار/ مارس 1916، لم يَرِد فيها أي ذِكر على الإطلاق لمسألة الغواصات(17). لا توجد كذلك في ملفات أرشيف الدار والبلاط والدولة أي إشارات إلى مقابلة زوماري للقيصر فرانز جوزيف(18).

من غير الممكن التوفيق بين معطيات زوماري وبين المصادر الأخرى المعروفة. ولا ينطبق هذا على المسار الزمني وحده، بل كذلك فيما يتعلق بتسليم المذكرة إلى

---

(15) طبعت مذكرة بيتمان هولفيغ التي يسميها زوماري "مذكرة ستاينيتسر"، في: Theobald von Bethmann Hollweg, *Betrachtungen zum Welkriege*, 2. Teil (Berlin: Hobbing, 1921), S. 260-273.

(16) تسمح التقارير التفصيلية لمدير خط هامبورج أميركا الملاحي أرندت فون هولتسدورف، المرسلة إلى بالين، أرشيف الاتحاد كوبلينز، تركة بالين، مكتب الرايخ، باستخلاص وجهات أسفار بالين وتواريخها. حسب هذه التقارير، أقام بالين خلال الفترة المعنية في هامبورج، ولم يأتِ إلى برلين إلا بعد 5 آذار/ مارس (التقرير رقم 363 بتاريخ 29 شباط/ فبراير و366 بتاريخ 3 آذار/ مارس). أما القيصر فكان في تلك الأيام في "شارلفيل" في المقر الرئيس وسافر بعد جلسة مجلس التاج إلى الجبهة يوم 4 آذار/ مارس.

(17) يخبر أرندت فون هرلتسندورف في تاريخ 3 آذار/ مارس عن زيارة قام بها زوماري له، تم الحديث خلالها عن مشكلات وسط أوروبا، دون التطرق لمسألة الغواصات، وأنه أوصى بالين "بالسماح لزوماري بالقدوم مرة واحدة"، خلال زيارته المرتقبة إلى برلين (أرشيف الاتحاد، كوبلنز، تركة بالين السجل 1، تقرير رقم 266 بتاريخ 3 آذار/ مارس 1916). من الممكن أن يكون زوماري قد رأى بالين في الفترة ما بين 5 و10 آذار/ مارس، وهذا ما تُلَمِّح إليه ملاحظة كتبها هولتسندورف يوم 10 آذار/ مارس. بينما تشير ملاحظة أخرى دوَّنها هولتسندورف يوم 22 إلى محادثة جرت في اليوم ذاته.

(18) معلومة خطية من السيدة كريستيانه توماس من أرشيف الدولة النمساوي، قسم أرشيف الدار والبلاط والدولة، فيينا. تقول السيدة إنه لا يوجد طلب مسجل باسم زوماري في يوميات (صحيفة) الـ 61 و62 لمشرف الجناح أو للمسؤولين عن مقابلات رئاسة الوزارة وملفات مراسلاتهم، وكذلك في العمود 2 (المقابلات) لمكتب معتمدي الخزينة الأعلى (العلبة 899) أو ملفات التشريفات الأحدث (العمود 14، العلبة 312).

القيصر، الذي هو قليل الاحتمال في ظل الظروف التي كانت قائمة آنذاك. وإذا كانت المذكرة قد سلمت إلى غليوم الثاني (Guillaume II) قبل الرابع من آذار/ مارس، أو في توقيت متأخر كما هو ممكن بالطبع، حسب ما نعرفه من زوماري، فإن هذا يكون قد حدث دون علم ماكس فيبر، بما أنه سيكون من الصعب عندئذ التوفيق بين هذه الرواية وبين واقع أن زوماري ذكر أن هدف مجموعة المذكرة كان "ما يسمى الرأي العام" دون غيره، وطلب فضلاً عن ذلك موافقة صريحة على السماح له بإرسالها إلى عدد محدود من البرلمانيين، متجاهلاً لوائح الهدنة الداخلية.

ومن الجائز، على أية حال، الاعتقاد بأن زوماري تحدث مع فيبر خلال واحدة من جلستي اللجنة عن مسألة الغواصات، إلا أنه لا يوجد ما يشير مع ذلك إلى التعاون في تأليف مذكرة مشتركة ما في هذا الوقت. بالنظر إلى هذا الواقع، سيكون على المرء الانطلاق في المستقبل أيضاً من أن المذكرة كتبت بين 8 و10 آذار/ مارس، وأنها طبعت على الآلة الكاتبة ذاتها التي طبعت عليها الرسالة المرفقة إلى وزارة الخارجية يوم 10 آذار/ مارس، وحملت في قسمها العلوي العنوان الآتي: شارلوتنبورج، شارع مارش 7 ف (Charlottenburg, Marchstrasse 7 F)، الذي كان عنوان مسكن هيلينة فيبر. ووفق هذا، من الممكن أن تكون المذكرة قد كتبت هناك وليس في منزل زوماري. بيد أنه من المحتمل أيضاً أن لا يكون زوماري قد تحدث مع فيبر حول مسألة الغواصات خلال الجلسة الثانية "للجنة العمل من أجل وسط أوروبا" التي عقدت يوم 28 شباط/ فبراير، بل ذكرها بمناسبة مناقشة حول وسط أوروبا جرت يوم 8 آذار/ مارس في مكتب الرايخ للشؤون الداخلية، أسهما في ختامها بتأليف مشترك[19]. وتتفق مع هذا إشارة ماريانة فيبر في مذكراتها التي وضعتها عام 1948، وقالت فيها إن المذكرة "كُتبت في ليلة مضطربة"[20]. لكن هذا كله يبقى مجرد تخمينات في جميع الأحوال. ولا يسمح واقع الأمور بقول أي شيء مؤكد عن حصة فيليكس زوماري من تأليف المذكرة. أما ماكس فيبر نفسه، فهو لا يذكر في مراسلات تلك الأسابيع التي بقيت محفوظة ووصلتنا بتتابع كثيف نسبياً، أية كلمة حول مشاركة زوماري، التي لا تُذكر أيضاً في مصادر تلك الفترة. لذلك، ومن حيث المبدأ، تستند معرفتنا حول

(19) يُستخلص وقت وفحوى هذه المحادثة من الرسالة إلى فرانز أويلنبورغ يوم 9 آذار/ مارس 1916.

(20) Marianne Weber, *Lebenserinnerungen* (Bremen: Storm, 1948), S. 162.

مشاركة زوماري في تأليف المذكرة على معطيات ماريانة فيبر وحدها، التي تم تقديمها في مرحلة لاحقة، وعلى ما نشره فيليكس زوماري نفسه، علماً بأن المعطيات الأولى حولها يمكن أن تعود بدورها إلى معلومات متأخرة أدلى بها زوماري. هنا، لا يساعدنا انتقال النصوص أبعد من ذلك فقد عرفت صياغة مذكرة الغواصات، المطبوعة في مذكرات زوماري، معالجة تحريرية عامة تمت كتابتها قبل طباعتها[21]. أما مسألة ما إذا كان زوماري قد استند أساساً إلى نسخة من المذكرة الأصلية أو نسخة ماريانة فيبر في الكتابات السياسية المجمعة، التي يذكرها بصراحة، فهذا ما لم يعد ممكناً التأكد منه بثقة من خلال تنويعات النص الشحيحة، وأنه كان من الضروري مع ذلك قبول آخر ما سبق لنا قوله. ذكر زوماري بعض فقرات المذكرة باعتبارها من تأليفه الخاص، إلا أنه لم يعد بالإمكان فحص هذه الواقعة، بما أن الأقسام المماثلة من المخطوط أو نسخة المذكرة التي أُستخدمت كأساس للطباعة، لم تصلنا مع تركة زوماري[22]. وبالنظر إلى الوضع الذي تم فيه انتقال النص، ومن غير الممكن في نهاية الأمر توضيحه بصورة تامة، سيكون علينا الانطلاق من مشاركة زوماري في التأليف، وإن مع تحفظات شديدة.

وفي المقابل، لدينا معطيات دقيقة عن إرسال مذكرة الغواصات يوم 10 آذار/ مارس إلى وزارة الخارجية في صياغة حملت بكل وضوح آثار تأليفٍ تم على عجل. إن النسخة التي وصلتنا من الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية مطبوعة على الآلة الكاتبة، لكنها تُظهر مع ذلك عدداً كبيراً من التصحيحات بيد فيبر، وتحمل عنوان "حرب الغواصات المحتدمة"، الذي أضافه بخط يده. وتم تنقيح هذه النسخة من المذكرة يوم 11 آذار/ مارس من مساعد كاتب الدولة، ووُضعت في اليوم نفسه أمام كاتب الدولة فون ياغوف مع الملاحظة الآتية:

---

(21) اقتربت صياغة زوماري بصورة ظاهرة من الصياغة التي وضعتها ماريانة فيبر في: *GPS1*، مما هو الحال مع الصياغة المرسلة يوم 13 آذار/ مارس.

(22) يريد فولفغانغ زوماري، الذي توجد تركة فيليكس زوماري بحوزته، أن يتمكن من تذكر نسخة من المذكرة الأصلية، يجد المرء "انعكاسها الحرفي" في مذكرات فيليكس زوماري. (رسالة بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1980 إلى غانغولف هوبنغر). إلا أن الأخير لا يؤيد أن الأمر كان يتعلق هناك فعلاً بنسخة من الصياغة الأصلية. ومع ذلك، لم يمكن إيجاد نسخة كهذه في تركة زوماري.

"المذكرة جديرة تماماً بالقراءة. لقد نصحت السيد فيبر بإيصالها قدر المستطاع إلى أصحاب الرؤوس الحامية الكثيرين في البرلمان الاتحادي وقبل كل شيء إلى الأستاذ إدوارد ماير (Eduard Meyer) أيضاً، الذي يحاول ممارسة تأثير واسع على الرأي العام مضاد لوجهة نظرنا".

وفي اليوم ذاته، حملت المذكرة توقيع فون ياغوف بالحروف الأولى، وقُدمت يوم الإثنين، الثالث عشر من آذار/ مارس، إلى المستشار بيتمان هولفيغ، وأضافها الأمير مونتغيلاس (Montgelas) في اليوم نفسه إلى الوثائق، كما يتضح من توقيعه بالأحرف الأولى عليها[23].

وبعث تسيمرمان يوم 11 آذار/ مارس بواسطة سُعاة رسالة إلى ماكس فيبر رحب فيها بإرسال المذكرة، وذكر أسماء ما مجموعه سبعة عشر برلمانياً والأمير هيرتلينغ، الذي كان رئيس وزراء بافاريا آنذاك، وفي الوقت نفسه أحد أكثر قادة حزب الوسط أهمية. لم تصلنا هذه الرسالة، وإن كان بالإمكان استخلاص مضمونها من الحاشية المكتوبة على الملف التي سبق الاستشهاد بها، ومن رسالتين إلى ماريانة فيبر بتاريخ 11 آذار/ مارس 1916[24]، ويوم "الإثنين" 13 آذار/ مارس 1916[25]، وكذلك من رسالة جوابية موجهة إلى "تسيمرمان" أرسلها فيبر بتاريخ 11 آذار/ مارس، يقول فيها:

"أشكر سعادتكم جزيل الشكر على كلماتكم الرقيقة. لقد أردت على كل حال إيصال المذكرة إلى السادة الذين أوردتم أسماءهم، بحيث يمكن، بالنظر إلى أنني سبق

---

(23) الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية، بون، الحرب العالمية، رقم 18 سري، الجزء 9، ص 5-18. توجد هنا أيضاً رسالة ماكس فيبر المرفقة مع توقيع بأحرف اسمه الأولى، ص 3.

(24) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم 11 آذار/ مارس 1916. نسخة ماريانة فيبر (بالآلة الكاتبة). أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ميرسبورغ، سجل 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 2.

(25) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم "الإثنين" 13 آذار/ مارس 1916، موجودات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة. أخطأت ماريانة فيبر وجعلت تاريخها يوم 10 آذار/ مارس 1916. يقال هنا: تجدون طيّه المذكرة، التي سيُراكِم إرسالها إلى جميع المتهورين المحافظين كمّاً هائلاً من الغضب علي. إنه لأمر لا طائل وراءه أن أرسل المذكرة إلى رئيس وزراء بافاريا وجميع أنواع حيوانات المناصب العليا، رغم أن مكتب الشؤون الخارجية يرجو ذلك.

وأعطيت التوجيهات الملائمة، الإعلان بنزاهة تامة عن أن إرسال المذكرة إلى أولئك السادة تم بمبادرتي الخاصة وحدها، دون أي تأثير من وزارة الخارجية. ربما كان هذا أكثر قبولاً بالنسبة إلى وضع مكتب الشؤون الخارجية. مع وافر الاحترام، خادم سعادتكم المطيع، الأستاذ ماكس فيبر"[26].

وكتب تسيمرمان يوم 11 آذار/ مارس حاشية على هذه الرسالة:

"سبق أن سمّيت للسيد الأستاذ فيبر قائمة من سبعة عشر اسماً لأشخاص يمكن أن يهتموا بمذكرته. وهذا هو الرد هنا"، ثم أضافه إلى الملفات[27].

بعد هذا، وقبل تلقّي هذا النبأ، كان ماكس فيبر قد شرع في طبع عدد أكبر من نسخ المذكرة بواسطة آلة ناسخة. وكتب في اليوم نفسه إلى زوجته يخبرها أنه "سيرسل غداً مذكرة إلى رؤساء الأحزاب"[28]. واستخدم لإنتاج هذه النسخ النموذج الذي كان قد أُرسل إلى مكتب الشؤون الخارجية يوم 10 آذار/ مارس، وكان من الواضح أنها أُعدت بسرعة وتضمنت سلسلة كاملة من أخطاء النقل والحذف التي لم يتم تصحيحها إلا جزئياً. وتحمل المذكرة هذه المرة العنوان المطبوع على الآلة الكاتبة "حرب الغواصات المحتدمة" (ب). لكن هذا النموذج لم يصلنا، وإنما وصلتنا خمس نسخ طبعت بواسطة الآلة (من ب 1 إلى ب 5)، كان ماكس فيبر قد أرسل واحدة منها مع رسالة تفصيلية إلى مساعد كاتب الدولة "تسيمرمان"، وهي نسخة غير مؤرخة، ويمكن أن تكون قد وضعت يوم 13 آذار/ مارس، وتحمل ختم الوصول وختم العرض في مكتب الشؤون الخارجية من تاريخ 13 آذار/ مارس، يقول نصها الحرفي الآتي:

"أتشرف يا صاحب السعادة بأن أرفق لكم بكل خضوع نسخة من مُبيضَّة المذكرة المتعلقة بحرب الغواصات، تحمل النماذج، التي أرسلت البارحة وآمل أن تصل في الوقت المناسب، أي اليوم، إلى النواب، فضلاً عن الترقيم، الحاشية، وهي

(26) الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية، بون، الحرب العالمية، رقم 18 سري، الجزء 9، الصفحة 19.

(27) المصدر نفسه.

(28) رسالة إلى ماريانة فيبر بتاريخ 11 آذار/ مارس 1916.

أن 18 نسخة أرسلت إلى سادة البرلمانات، وواحدة أرسلت في الوقت نفسه إلى السيد مساعد كاتب الدولة "تسيمرمان". وإذا قُدر لتأثير ما أن يَحدُث في بعض السادة، فإن المذكرة الصغيرة لن تحققه على أية حال، إلا إذا تأكد فقط أنها لم تنشأ بتشجيع أو دفع من مكتب الشؤون الخارجية. لهذا السبب أيضاً، لم أمنح نفسي قبل تأليفها شرف الحصول على زيارة تستأثر بوقت سعادتكم المثقل بجسيم الأعباء، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر أن أبدي هنا وهناك ملاحظات لا تتفق بالضرورة مع واقع الحال. مع وافر الاحترام. خادمكم المطيع ماكس فيبر"[29].

من الواضع أن ماكس فيبر أرسل في اليوم السابق، الموافق للثاني عشر من آذار/ مارس 1916، المذكرة إلى 18 برلمانياً قيادياً. وبذلك استطاع، أغلب الظن، مواجهة هجوم منسّق سيشنّه عليه المحافظون، والقوميون الليبراليون مع جزء من حزب الوسط، تأييداً "لحرب غواصات غير محدودة"، بدأ بمناسبة افتتاح مجلس الرايخ الوشيك يوم 15 آذار/ مارس، ودعَّم موقف المستشار، الذي كان قد ضعُف لدى الرأي العام بسبب استقالة كاتب الدولة لشؤون مكتب الرايخ البحري فون تيربيتس يوم 12 آذار/ مارس. وكانت قد نُظمت يوم 14 آذار/ مارس محادثات مع قادة الأحزاب في مستشارية الرايخ، استغلها بيتهان هولفيغ لمنع هؤلاء من القيام بمبادرة علنية لدعم حرب الغواصات غير المحدودة[30]، ويرجَّح أن يكون فيبر قد سعى من جانبه إلى دعم هذا الجهد من خلال إرسال المذكرة. يؤيد ذلك حديثُه في رسالته إلى تسيمرمان يوم 13 آذار/ مارس عن "وصول النسخ في الوقت المناسب، أي اليوم، إلى النواب"، وعن توجُّه المذكرة من خلال أحد مقاطعها إلى قادة الأحزاب مباشرة. وقد بقي من هذه النسخ، عدا نسخة تسيمرمان، النسخة التي أُرسلت إلى

---

(29) الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية، الحرب العالمية، رقم 18 سري، الجزء 9، ص 45.

(30) محضر المناقشة مع قادة الأحزاب في أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية. بوتسدام، مستشارية الرايخ، برلمان الرايخ، 8، جزء 1، رقم 1843، ص 30-52. انظر: Mommsen, *Bethmann Hollweg und die öffentliche Meinung 1914-1917*, S. 143, und Kurt Riezler, *Tagebücher, Aufsätze, Dokumente, eingeleitete* und hg. von Karl Dietrich Erdmann (Göttingen: Vandenhoeck and Ruprecht, 1972), S. 341 ff.

ماتياس إيرزبيرغر[31] ونسخة فريدريش باير[32] (Freidrich Payer)، وأوجين شيفر[33] (Eugen Schiffer)، وكذلك نسخة من الواضح أنها أُرسلت بعد قليل من خارج سلسلة النسخ إلى إيغناس ياستروف (Ignas Jastrow) تحمل الحاشية الإضافية "سري جداً"[34]، لأنه حسب الحواشي المتماثلة بصورة كبيرة، المكتوبة على النسخ المرسلة، المرقمة بعناية، يكون فيبر قد أرسل 18 نسخة إلى قادة أحزاب وسادة البرلمانات فضلاً عن نسخة إلى تسيمرمان، بينما ذكر أن العدد الإجمالي للرسائل بلغ عشرين رسالة. ومع ذلك، وبما أن نسخة ياغوف تحمل الرقم 24، فإن 24 نسخة على الأقل جرى تداولها. أما النسخة التي تم إرسالها إلى ماريانة فيبر فلم تصلنا، مع أنها ربما تكون قد أُعتمدت أساساً لما نشر في الكتابات السياسية المجمعة. إلى هذا، نستطيع الافتراض مع بعض الثقة أن الأمير هيرتلينغ وغوتفريد تراوب (Gottfried Traub) وغوستاف شتريزمان وإدوارد ماير قد تلقوا نسخة لكل واحد منهم[35]. ومع

---

(31) أرشيف الاتحاد، كوبلنز، تركة ماتياس إيرزبيرغر، رقم 44. تحمل النسخة أعلى يسار الصفحة الأولى ملاحظة بخط يد فيبر "رقم 6، 20 نسخة. 18 إلى سادة البرلمانات، وواحدة في الوقت نفسه إلى مساعد كاتب الدولة تسيمرمان".

(32) أرشيف الاتحاد، كوبلنز. تركة فريدريش باير رقم 10، ص 165-180، وهي تحمل أعلى يسار الصفحة الأولى ملاحظة بخط يد فيبر، "رقم 12"، 20 نسخة إلى سادة البرلمانات، 1 في الوقت نفسه إلى مساعد كاتب الدولة تسيمرمان.

(33) أرشيف الاتحاد، كوبلنز، أوجين شيفر، رقم 25، ص 68-83 (167-182). تحمل هذه النسخة على أعلى يسار الصفحة الأولى ملاحظة بخط يد فيبر رقم 11، 20 نسخة. 18 نسخة إلى سادة البرلمانات، وواحدة في الوقت نفسه إلى مساعد كاتب الدولة تسيمرمان.

(34) المكتبة البريطانية لعلم السياسة والاقتصاد. كلية لندن للاقتصاد، تركة إيغناس ياستروف. توجد بين الموجودات رسالة غير مؤرخة من ماكس فيبر يقول فيها: "أرجو أن تعذر هذا التردد!، إن نسياني هو السبب. لم يكن لدي بمحض المصادفة غلاف عندما تلقيت بطاقتك. تحمل المذكرة أعلى يسار الصفحة الأولى ملاحظة بخط يد فيبر "رقم 24" (18 نسخة إلى قادة الأحزاب، وواحدة إلى مساعد كاتب الدولة تسيمرمان).

(35) هذا الافتراض يستند، بالنسبة إلى هارتلينج، إلى رسالة يوم "الإثنين" [13 آذار/ مارس 1916] إلى ماريانة فيبر. وبالنسبة إلى تراوب إلى رسالة يوم "الخميس" [23 آذار/ مارس 1916] إلى ماريانة فيبر، والاثنتان من موجودات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة. وتستند فيما يتعلق بشتريزيمان إلى مذكرته. الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية، بون، تركة غوستاف شتريزيمان، الجزء 155، الدفتر 129، ص 515-526، منشورة في: Mommsen, *Max Weber*2, S. 515-520,
وبالنسبة إلى إدوارد ماير على ملاحظة تسيمرمان على الملف بتاريخ 11 آذار/ مارس 1916.

أن زوماري لم يكن مأخوذاً بالاعتبار في النسخ العشرين التي تمت تسميتها في البداية، فإنه لا بد أن يكون قد تلقى هو أيضاً نسخة من المذكرة. وإذا كان تقرير زوماري صحيحاً، فإن بالين يكون قد تلقى بدوره نسخة كي يوصلها إلى غليوم الثاني، ومثله الأمير تيسا، بيد أن فيبر لم يعرف بذلك على كل حال وقت إرسال النسخ العشرين، لذلك يجب اعتبار هاتين النسختين إضافيتين. وفي جميع الأحوال، فإنه لم يتأكد وجود هذا النسخ في تركة زوماري أو بالين أو تيسا[36].

وعزا ماكس فيبر تأثيراً محدوداً للمذكرة، كما نستطيع أن نستخلص من رسالة إلى زوجته بتاريخ 19 آذار/ مارس 1916:

"لم أقل أي شيء جديد بكل تأكيد للحكومة، بل أسديت لها خدمة وحسب. لقد ذهب هذا الشيء إلى النواب، وربما يكون قد أثر في النائب شيفر (Schiffer) وعدد آخر قليل منهم، وربما ترك أيضاً بعض التأثير في جماعة الوسط، وهم قوم أذكياء ويحتلون المركز الأول في الحكومة، إلا أن حجم تأثيرها الحقيقي كان ضئيلاً جداً، هذا إن كانت قد مارست أي تأثير على الإطلاق. بينما كانت الحكومة قد حسمت أمرها قبل المذكرة"[37].

ومهما يكن من أمر، فقد شعر فيبر بالرضا، لأنه أمكن من خلال إعلان باهت

(36) لم تفض إلى أية نتائج عمليات البحث عن نسخ المذكرة أو سواها من الإشارات في تركة بالين في أرشيف الاتحاد الموجود في كوبلنز، وتركة الأمير شتيفان تيسا في أرشيف الكنيسة المُصلَحة في بودابيست، وكذلك في الوثائق المجرية المختصة. كما لم يتم العثور في أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ميرسبورغ، على أي نسخة من المذكرة ضمن وثائق الغرفة المدنية الملكية البروسية التي تم فيها حفظ عدد كبير من المذكرات التي وصلت إلى غليوم الثاني. بالمناسبة، أجرى بالين يوم 10 آذار/ مارس محادثة مع أرندت فون هولتسندورف ومساعد كاتب الدولة تسيمرمان حول مسألة الغواصات كانت لها أهمية استثنائية بالنسبة لخط هامبورج أميركا الملاحي، بسبب التأثيرات المحتملة لحرب غواصات غير محدودة على السفن الراسية في مرافئ محايدة، ومع ذلك لا مجال لأي حديث هنا عن مذكرة لفيبر أو لفيبر وزوماري أو لسواهما. أرشيف الاتحاد، كوبلنز، تركة آ. بالين سجل 1، ملاحظة هولتسندورف بتاريخ 10 آذار/ مارس 1916.

(37) رسالة إلى ماريانة فيبر بتاريخ "الأحد" (19 آذار/ مارس 1916). موجودات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة.

لم يَحسِم طبعاً أي شيء في نهاية الأمر[38]، النجاحُ في كبح الهجوم الذي كانت تشنُّه أحزاب اليمين في مجلس الرايخ لصالح حرب غواصات غير محدودة، كان يمكن أن تطيح مرة أخرى بقرار 4 آذار/ مارس. لقد ثمن فيبر بتواضع شديد إسهامه الخاص حيال النهاية التي بلغتها الأشياء:

"حتى بين الليبراليين كان هناك وحوش غواصات (تراوب). حسناً، لقد كان لي هنا على الأقل تأثيرٌ حقاً. وإلا، فبالكاد حدث ذلك (إلا على اثنين إلى ثلاثة ليبراليين قوميين في جميع الأحوال)[39].

انتقال النص وتحريره

سيكون علينا التعامل، في وضعنا هذا، مع حالة انتقال معقدة نسبياً للنص. بصورة عامة، توجد لدينا ثلاث مجموعات من النصوص المختلفة بهذا القدر أو ذاك، سواء فيما بينها أم كلّياً، هي:

1) نسخة الآلة الكاتبة التي أرسلت يوم 10 آذار/ مارس إلى مكتب الشؤون الخارجية، الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية، بون، الحرب العالمية رقم 18، سري، الجزء 9، الصفحات 18-5 (أ).

2) خمس نسخ من المبيضَّة المستنسخة ص 16-1. (ب1-ب2)

3) صيغة الطبعة الأولى من الكتابات السياسية المجمعة، ص 72-64، التي ترجع في أغلب الظن إلى نسخة توافرت لماريانة فيبر من الفئة (ب) (ج1)، وكذلك نسخة فيليكس زوماري في مذكراته ذكريات من حياتي، زيوريخ، دار نشر مانيسسه، دون ذكر العام، [1959]، ص 377-367، تحت عنوان "تحذير

(38) انظر: "طلبات المبادرة التي قدمتها الأحزاب في لجنة موازنة الرايخ بتاريخ 31 آذار/ مارس". تقرير اختزالي، الجزء 317 رقم 255، ص 375-380 وقرار برلمان الرايخ يوم 6 نيسان/ أبريل، تقرير اختزالي، الجزء 307، ص 896 وما يليها.

(39) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم "الخميس" [23 آذار/ مارس 1916]، موجودات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة.

موجه إلى ألمانيا من حرب الغواصات ونتائجها بالنسبة إلى الرايخ والسلالة الحاكمة،" صيغة منشورة (2)، وفيها يعزل المقاطع التي تعود إليه من المذكرة. لهذه الأسباب ستُعامل الطبعتان كلتاهما باعتبارهما صيغتين مختلفتين.

إن النص الذي اعتبره ماكس فيبر في رسالته إلى "تسيمرمان" يوم 13 آذار/ مارس 1916 نسخة من "المُبيضَّة"، هو بوضوح نسخة مطبوعة بيد غريبة على الآلة الكاتبة من النسخة (أ)، تبرز فيها سلسلة كاملة من التصحيحات، وتتسلل إليها من جهة أخرى أخطاء كتابية وإغفالات جديدة، كان قد تم تحسينها جزئيا قَبل النَّسخ. نتيجة لذلك، كان من الضروري مرة أخرى تصحيح كل نسخة آلية بمفردها، وهذا ما حدث في جزء منه على يد طرف ثالث لا نعرفه، وفي جزء آخر على يد ماكس فيبر. هذه التصحيحات لا تختلف إلا قليلاً بعضها عن بعض في النسخ التي وصلتنا. لذلك، علينا أن نتعامل هنا مع عدد كبير من الصياغات المتنوعة لما سمي "المبيضَّة"، تمتلك كلها القيمة ذاتها من حيث المبدأ. وقد وصلتنا من هذه النسخ النماذج الآتية:

ب1: نسخة إلى تسيمرمان، أرسلت يوم 13 آذار/ مارس 1916، الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية، بون، الحرب العالمية، رقم 18، سري، الجزء 9، الصفحات 61-46. وهي تحمل ملاحظة مكتوبة بخط يد فيبر: "20 نسخة، 18 إلى السادة في البرلمان، ونسخة إلى السيد مساعد كاتب الدولة تسيمرمان، صاحب السعادة".

ب2: نسخة إلى ماتياس إيرزبيرغر، أرشيف الاتحاد، كوبلنز، تركة ماتياس إيرزبيرغر رقم 44. وهي تحمل حاشية بخط يد فيبر: "رقم 20 ،"6 نسخة، 18 إلى سادة البرلمانات، 1 في الوقت نفسه إلى السيد مساعد كاتب الدولة تسيمرمان.

ب3: نسخة إلى فريدريش باير، الأرشيف الاتحادي، كوبلنز، رقم 10، الصفحات 180-165. وهي تحمل حاشية بخط يد فيبر: "رقم 20 ،12 نسخة، 18 إلى سادة البرلمانات، واحدة في الوقت نفسه إلى السيد مساعد كاتب الدولة تسيمرمان".

ب4: نسخة إلى أوجين شيفر، الأرشيف الاتحادي، كوبلنز، تركة أوجين شيفر رقم 25، الصفحات 68-83 (167-182)، وهي تحمل حاشية بخط يد فيبر: "رقم،11 20 نسخة، 18 إلى سادة البرلمانات وواحدة في الوقت نفسه إلى مساعد كاتب الدولة تسيمرمان.

ب5: النسخة إلى إينانس ياستوف، المكتبة البريطانية لعلم السياسة والاقتصاد، كلية لندن للاقتصاد، لندن، تركة إينانس ياستوف. وهي تحمل حاشية بخط يد فيبر: "رقم 18، 24 نسخة إلى قادة الأحزاب، ونسخة إلى مساعد كاتب الدولة تسيمرمان" و"سري جداً!".

ورغم الوضع، وهو أن "المبيضة" وصلتنا في ما لا يقل عن خمس صياغات مختلفة قليلاً بعضها عن بعض، فضلاً عن أنها في بعض المقاطع أسوأ بالمقارنة مع الصيغة "أ"، فإن علينا منح هذه الصيغة الأفضلية على النصوص الأخرى جميعها، لأنها يجب أن تعتبر الصيغة الأخيرة بالمقارنة مع الصيغة "أ"، ناهيك عن أنها الصيغة التي اعتبرها فيبر صالحة للإرسال، وعرَف معاصروه المذكرة من خلالها. وبناءً على ذلك، سنتخذ النسخة (ب1) التي أرسلت إلى تسيمرمان، وحظي تصحيحها باهتمام فاق ما خص به غيرها، أساساً للطباعة هنا. أما ما حادت به النسخ الأخرى من الفئة (ب2- ب5)، فهي ستُلحظ بالقدر نفسه باعتبارها مجرد تنويعات، شأنها في ذلك شأن (ب1) المقارنة مع النسخة "أ".

وكي لا تغرق فوارق النصوص المختلفة المهمة فعلياً في طوفان من أخطاء الكتابة الواضحة، وبالتالي كي لا نغرق بهذا القدر أو ذاك في تصحيحات مختلفة لأخطاء الكتابة على الآلة الكاتبة، سنصحح الأخطاء الكتابية البحتة وأخطاء الطباعة الواضحة. ولن نذكر التصحيحات التي أجراها فيبر بيده، إلا إذا شكلت تنويعاً قائماً بذاته على النص. أما التصحيحات التي أجريت بيد ثالثة على الصيغ (ب1 - ب2)، فإنها ستهمل، خاصة أنها لا تمثل تنويعاً قائماً بذاته، مع استثناء بسيط يتعلق بوضع خط تحت كلمة "حساب..." على الصفحة 15 من المخطوط من (ب- 1 ب5). سنتخلى أيضاً عن طباعة ما تم شطبه على هامش بعض المقاطع، وهو ما يرجح أن يكون قد تم على النسخ المختلفة على يد من كانت تُرسل إليهم. وأخيراً، أهملت أيضاً تصحيحات كان من الجلي أن من تلقوا النسخ هم الذين أجروها.

إلى هذا، سيتم تدوين سائر اختلافات الصيغ المطبوعة من ج1 وج2 بالمقارنة مع ب1، لأنه من الضروري الانطلاق من أن هذه النسخ من المجموعة ب، التي لم تصلنا في الحالتين، قد تعود في حالة زوماري إلى الصيغة "أ".

فيما عدا ذلك، ستُزود تلك المقاطع، التي يَدّعي زوماري نسبتها إليه، والتي أبرزها وأكد عليها في الصيغة التي نشرها، بعلامة ج2 "صاحبها الأصلي زوماري".

حرب الغواصات المحتدمة

لا تُقدِّم حرب الغواصات المحتدمة "طريقاً إلى السلام"، أي إلى سلام يتم في لحظة زمنية تسبق اللحظة التي يمكن توقعها لحدوثه، إلا بشرط ألا يكون تدخل أميركا بسبب هذا الدافع متوقعاً، أو ألا يعني التدخل، في حال وقوعه، ثقلاً جسيماً على وضعنا الخاص، أو أخيراً، أن يصير هذا العبء محسوساً في مرحلة متأخرة جداً، بعد أن تكون إنجلترا قد أُجبرت قبل ذلك على الاستسلام.

من الضروري أن نلاحظ بصدد هذه الشروط الأولية أنه:

1) من الثابت للأسف أن أميركا لا تخاطر بأي شيء على الإطلاق إن هي تدخلت، وأنها تستطيع خوض حرب غير مقيدة زمنياً، فإن خاضتها بالتحالف مع إنجلترا، كانت أفضل ضمانة يمكن التفكير فيها ضد الخطر الياباني.

2) لا بد من أن يعتبر كأمر محتمل في نظر أي عارف بأميركا أن هذه ستخوض الحرب بالعناد نفسه على الأقل الذي أبدته إنجلترا حتى الآن، وأنه في حال عجزنا عن الصمود، سيكون علينا قبول شروط مذلة إلى أبعد حد.

3) إذا لم نُجبِر إنجلترا على استسلام عاجل، وهذه فرصة سنتحدث عنها فيما بعد، سيعني تدخل أميركا إطالة أمد الحرب لسنوات عديدة قادمة.

ليس من المطلوب عموماً أن نتطرق هنا إلى الكيفية التي ستتحمل من خلالها مثل هذه الإطالة:

مالياً،

فيما يتعلق بتزودنا بالمواد الخام،

بالنظر إلى الاستنزاف الروحي والجسدي البطيء لقواتنا،

وبالنظر إلى فرصة قيام تركيا بعقد سلام منفصل ممكن دوماً في الظروف السياسية اللاعقلانية السائدة هناك، وإلى نشوء وضع نتطلع فيه من جانبنا إلى عمليات إلحاق لا نستطيع عرض ما يماثلها على تركيا، فإن من المحتمل، في ظل إطالة الحرب لمدى غير منظور، وقوع (عوز مالي! أزمة عمال في الحقول ومواد غذائية).

من الثابت على كل حال أن أعداءنا سيكونون مؤهلين مادياً ومعنوياً للاستمرار في خوض الحرب لزمن غير منظور فعلياً، من خلال تدخل أميركي لن يتأخر بالضرورة. إن مجرد الفرصة، التي يمكن أن تجعل مصادفة ما تُفضي إلى مثل هذا التدخل، ستجعل الأعداء يصمدون رغم إخفاقاتهم الجسيمة إلى أن تصير تلك المصادفة مستبعدة.

وينجم عن ذلك، بالمناسبة، أننا سنجد أنفسنا حيال الصورة التالية، إذا ما صرفنا النظر في البداية عن استسلام إنجليزي سريع، وأخذنا بالحسبان إطالة الحرب بسبب تدخل أميركا:

1) سيتم بعد الحرب تحقيق أكثر أهداف إنجلترا الحربية أهمية: إبادة قدرتنا على المنافسة مع غياب الإمداد من رأس المال المحايد. كما سيكون بانتظارنا بكل تأكيد الركود الاقتصادي الأثقل الذي يمكن التفكير فيه، والتوترات الاجتماعية الأكثر خطورة، التي لم يسبق لنا أن عرفنا ما يماثلها، نتيجة العجز الذي سيحدث عندئذ عن إعادة تأهيل صناعتنا. إن حرباً مشتركةً ضد ألمانيا ستجعل رأس المال الأميركي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدينة المال والأعمال في لندن، وستجعله بكل بساطة رأس مال "معادياً".

2) سيكون من غير المهم بالنسبة لمصالحنا إذا ما جعل ضعف إنجلترا "مدينة

المال والأعمال" تابعة لقوى المال النيويوركية، لأن هذا من شأنه ألا يزيد موقع رأس المال المعادي صاحب المصلحة في بذلك إلا قوة. وبغض النظر عن جميع شروط السلام، فإن ذلك سيعني في الحقيقة أننا خسرنا الحرب اقتصادياً. وإلى جانب علاقات الأميركيين الاجتماعية مع إنجلترا، فإن العلاقات المادية القوية اليوم بلا شك، التي تقيمها بعض الدوائر المالية هناك مع مدينة المال، لن تكون ولو من بعيد على القدر نفسه من الخطورة الشاملة، التي ستنشأ عندئذ.

3) ستتعرض المصادقة على قرضنا الحربي لخطر جسيم، فانخفاض قيمة الأوراق المالية القابلة للتحويل، الذي سيثير المخاوف في حال تمت إطالة الحرب، والقلق على المصير، يثيران الرعب اليوم، مثلما يستخلص من أسئلة كثيرة طرحها خواص مقتدرون وأجزاء من الجمهور الخاص، علماً بأن الرعب يمكن بسهولة أن يتصاعد ليصل إلى حد الكارثة مع انخراط أميركا في الحرب. إن "للدورة الاقتصادية"، المعروفة كمصدر للقدرة على الاكتتاب، حدوداً مرنةً بالفعل لكنها مع ذلك نهائية، كما هو معروف، وهكذا، فإن حجب الموافقة على القرض سيمثل خطراً جدّياً في حال وقوعه.

4) لا مجال للادعاء جدياً بأن هذه المخاوف عبثية بصورة مطلقة، فاقتصاد الأوراق المالية المستمر سيعني بالنسبة لنا، بالتلازم مع قطع الإمداد برأس مال محايد نتيجة للحرب. ستكون إنجلترا قد بلغت هدفها من الحرب، بينما ستكون تحت تصرفها في أسوأ الأحوال، فضلاً عن السيطرة على مناجم الذهب، قوةُ أميركا المالية، ما سيمكنها من إعادة بناء عملتها نتيجة التشابك الاقتصادي المتعاظم بينهما، علماً بأن سيطرة قوى نيويورك المالية على مدينة المال والأعمال اللندنية، التي ستنشأ في هذه الأثناء، لن يكون هنا أيضاً تحول نحو الأفضل بالنسبة إلى مصالحنا، وبذلك نكون قد أضعنا مستقبلنا السياسي الدولي لفترة غير منظورة.

5) إذا ما خاضت أميركا الحرب كحرب إعانات، سيتوقف الانخفاض المؤكد للعملة الإيطالية، بينما ستتفادى فرنسا وإنجلترا بصورة نهائية ضرورة اتخاذ تدابير كانت ستعادل في حال إقرارها الامتناع الجزئي عن الدفع.

وفي المقابل، وإذا ما غضضنا النظر عن تركيا، فإن التخفيض النهائي لعملة النمسا/ المجر سيكون مؤكداً بصورة مطلقة، وكذلك شلل ألمانيا النقدي، الذي سيدوم لفترة طويلة. وبعد الحرب، ستعتمد إذن جميع الدول التي تحتاج إلى قروض على إرادة أعدائنا الطيبة. وبذلك سنكون قد خسرنا الحرب من حيث الواقع السياسي، وإن كانت شروط السلام ملائمة لنا ظاهرياً.

6) إذا لم يتعرض الأعداء لهزائم ماحقة، فإنهم سيتمكنون خلال الحرب من استكمال مخازن ذخيرتهم واحتياطيات رجالهم بكل هدوء وبصورة دائمة، بالإفادة من سوق الإعلانات الأميركية الهائلة، ذلك أن أي عارف بأميركا يجب أن يرى في ظهور عدد كبير جداً يقدر بمئات الآلاف من المتطوعين الأميركيين حسني التسليح والمدربين رياضياً، على الجبهة الغربية، أمراً محتملاً إلى أبعد حد، بالإضافة إلى أن أزمة الأعمال في أميركا نفسها ستحرر قوى عاملة وستجعلها قابلة لمثل هذا النمط من الاستخدام. ثمة في أميركا بالذات دوائر تخترق جميع فئات السكان، ستمارس معايشة الحرب عليها إغراءً هائلاً بمجرد أن تصبح أمراً واقعاً، فمن المُلِحّ تماماً التحذير من جعل التصورات الخرقاء التي سادت عندنا قبل الحرب حول رغبة الإنجليز، خاصةً فئاتهم المتعلمة، فيها، تؤدي ثانية الدور نفسه بالنسبة إلى الأميركيين.

ومن ثم، ستكون إمكانية القطيعة مع أميركا من أجل حرب الغواصات على قدر استثنائي من الخطورة في ظل هذه الآفاق المستقبلية، حتى إن أتاحت الفرصةَ لإجبار إنجلترا على الاستسلام، إلا إذا أمكن حدوثه خلال أشهر قليلة. لكن السؤال عن وجود فرصة جدية كهذه مثقل بعدد من المتطلبات السياسية والاقتصادية التي لا يستطيع خبراء البحرية تقديم إجابات نهائية عنها بأي حال، مهما بلغوا من تميز، وهي تحتاج إلى حساب واعٍ تماماً ومتحرر بشكل مطلق من أية سياسة منبرية وعاطفية، قبل القيام بأية خطوة.

1) في هذه الأثناء، يجب الانطلاق قبل كل شيء من أن إنجلترا ما إن تجد نفسها مهددة بحصار حقيقي حتى تبادر إلى اتخاذ تدابير مماثلة تمكنها من

الصمود، وأن بوسعها كما بوسعنا تنفيذها أيضاً، بعكس ما تقوله تصورات متسرعة. وعلينا أن نضع شرطاً لذلك هو أن يكون الحجم الحالي لتمويننا قابلاً للبلوغ عند ذلك أيضاً من خلال (ضبط الاستهلاك، وتحديد سعر أعلى، ومصادرة السفن التجارية، وقف أية صناعات لا تعمل لتلبية حاجات من غير الممكن إطلاقاً الاستغناء عنها، وقبل كل شيء تلك التي يتطلب استيراد موادها الأولية طاقة شحن كبيرة). إلى جانب هذا، سيتم استيراد المواد الغذائية بالشكل الذي يتطلب حداً أدنى من الحمولة (طحين، لحوم مجمدة، معلبات). وسيكون هذا قابلاً للتنفيذ دون أي شك على مدى أربعة إلى خمسة أشهر، وإن اقترن بصعوبات مؤلمة وتكاليف جسيمة، وسينفذ حتى عندما تعرف إنجلترا أن النجاح النهائي في الحرب يتوقف عليه، وتكون واثقة من تصاعد الضغط التدريجي للمساعدة الأميركية.

ونتيجة لذلك، من الضروري أن يُحسب حساب الحد الأدنى من حمولة السفن، الذي ستحتاج إنجلترا إليه بصورة مطلقة في تلك الظروف، وهو سيكون ضئيلاً إلى درجة مفاجئة تماماً، لكنه سيمكن استكماله عبر وضع جميع مرافئ العالم تحت تصرفها (عدا الألمانية منها).

وفضلاً عما سبق، يمكن الآن جلب هذه الواردات، المقيدة كثيراً، باستخدام ممرات جنوبية توصلها إلى جنوب فرنسا والمواني البرتغالية والإسبانية والإيطالية، لتشحن من هناك إلى ساحل القنال بواسطة السكك الحديدية، ومن ثم في البحر، إلا إذا تأكد فعلياً عندئذ الادعاء، الذي افتقر تماماً في البداية إلى المصداقية، وهو أنه من غير الممكن بأي حال توفير عربات الشحن المطلوبة لذلك.

2) بالنظر إلى هذا، يجب التثبت كذلك من درجة حظر السفر عبر القنال بين فرنسا وإنجلترا، التي يمكن أن تكون مضمونة، وما إذا كان الحظر سيفرض في الليل أيضاً (وهذ ليست هي الحال الآن)؟ وما إذا كان ممكناً، عند استخدام سفن نقل صغيرة كثيرة العدد، جعل سائر عمليات النقل مستحيلة قدر الإمكان بواسطة عمليات قصف شاملة بالطوربيدات (كما هو الوضع الآن)؟ وما إذا كان هذا ممكناً أيضاً مع وجود حماية تقدمها زوارق

طوربيد العدو؟ وكما هو معلوم، لم تنجح عملياً إلى الآن عرقلة إرسال القوات والذخائر إلى فرنسا، نتيجة لهذه الصعوبات، وهي غير قابل للتنفيذ أيضاً كما هو معروف جيداً. غير أن فرصة حرب الغواصات محكومة بدرجة القطع الممكن أو غير الممكن لباب الغزو هذا، لأنه من المسموح أن نعتبر النجاح في مراقبة جميع تلك الممرات الجنوبية أيضاً، فضلاً عن إنجلترا، غير ممكن بواسطة الغواصات. إن الإمكانيات التقنية لبناء الغواصات في ألمانيا قابلة للتقييم تقريباً، ونعرف على وجه التقريب أيضاً الحد الأدنى من الوقت المهم جداً الذي يتطلبه بناء محركاتها، ومن ثم تحديد الرقم التقريبي للغواصات وفرص استكمال الجديدة منها. وإذا كانت معرفتنا صحيحةً ولو بصورة تقريبية فقط، فإنه يجب علينا اعتبار حصار بحري حقيقي على إنجلترا ضرباً من الوهم، إذا لم نفكر في أخذ عوامل جديدة وغير معروفة كلياً في حسباننا.

3) يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً أن الحمولة الألمانية المصادرة ستضاف إلى حمولات العدو، عند تدخل أميركا في الحرب وأن أشهراً عديدة ستمضي في أغلب الظن حتى يكون ممكناً قبل كل شيء استعادة الوضع الراهن لحمولات السفن المتاحة لتزويد إنجلترا بالمؤن التي تمت خسارتها من خلال قصفها بالطوربيدات.

ومن الضروري أيضاً أن نضع في اعتبارنا أن إنجلترا ستكون قد حققت أحد أهدافها من الحرب، حتى في حال تكبدت خسائر جسيمة جداً، ألا وهو القضاء المبرم على أسطولنا التجاري، علماً أنها ستكون في وضع يمكنها من إعادة تأهيل سريعة لأسطولها عقب الحرب، بينما ستكون أميركا قد حصلت على جزء من أسطولنا التجاري بثمن بخس.

ومن الممكن تماماً افتراض أن دوائر الرايخ الرسمية المقرِّرة أخذت هذه الأفكار جميعها بعين الاعتبار.

4) من الضروري في الوقت نفسه التفكير في السؤال الآتي: إلى أي مدى يمكن بواسطة زوارق الطوربيد، أو غيرها من الوسائل التي تقع في مجال ما هو ممكن بالنسبة لفاعلية الغواصات، قطع أسفار قوافل مجموعات السفن الضرورية بصورة مطلقة لاستيراد ما لا يمكن الاستغناء عنه، علماً بأنه

قد يمكن تزويد السفن التجارية تزويداً متزايداً بأسلحة متعاظمة الفاعلية لمكافحة الغواصات، خاصة أن بناء قراراتنا على وسيلة هائلة الأبعاد بالنسبة إلى مستقبلنا، متاحة لنا بكمية محدودة جداً ولا يمكن تعويضها بسرعة، أمر تقني محض ومحكوم بالتالي بالانقلابات التقنية، يبقى في جميع الأحوال على درجة عالية من الخطورة بالنسبة لنا.

5) لن تكون إنجلترا في حاجة بعدُ إلى التفكير في أية زيادة في حمولة السفن التجارية ونفقات التأمين، التي يتم التعامل معها (بطريقة لا تصدق) في الصحافة، خاصة إذا ما تدخلت أميركا في الحرب وصادرت سفننا التجارية.

6) من المقبول كأمر مؤكد أن مسألة الأثر الرجعي للضغط الأميركي على المحايدين (هولندا) ستكون محل تفكير عندنا. وفي هذا السياق، من الضروري أن نأخذ طبعاً بعين الاعتبار شكل هذا الضغط المحتمل الأكثر حدة، ونتائجه القصوى الممكنة، التي ستصير راهنة بمرور الوقت.

7) يراودنا الأمل بأن نتأكد دون أي تحفظ من نوع المواد الأولية والحاجات الحيوية المستوردة، التي ما زالت تصلنا رغم كل شيء الآن أيضاً من خلال بلدان محايدة، وسيتم حذفها في حال تدخلت أميركا، ومن الأثر الرجعي الذي سيترتب بالنسبة إلينا على فرص استمرار الحرب لسنوات عديدة أخرى. ليست تلك الكميات ضئيلة تماماً، مثلما هو معروف.

لقد ألحقت مناقشات ما يعرف "بالنبرة الحادة"، الدائرة في الصحافة التي تمتلكها جميع الأحزاب تقريباً، حول مسألة حرب الغواصات وفرص تدخل أميركا، والتي تقدِّم نفسها جزئياً باعتبارها مناقشات مهنية، ضرراً جسيماً بمصالحنا منذ الآن، وذلك في اتجاهين:

1) أثارت، بسؤالها الدائم عما إذا كان هناك طريق آخر يفضي إلى السلام، الانطباعَ خَطِرَ العواقب عند الأصدقاء والأعداء والمحايدين بأننا عاجزون مادياً وروحياً عن الالتزام فعلياً بالكلمة القيصرية عن الصمود للفترة التي يتطلبها اقتناع العدو باستحالة هزيمتنا، وأن القيادة العسكرية الألمانية تجد نفسها مجبرة، لهذا السبب، على انتهاج سياسة يائسة.

2) أُثير هذا الانطباع بأكثر أنواع النجاح سوءاً لدى دوائر جماهيرية واسعة أيضاً داخل البلاد وحتى داخل الجيش. إن النداء الفجائي، الهائج وذا الإيحاء الهستيري بالتحديد، المطالب "بطريق إلى السلام"، والرفض الغاضب للانخراط في مناقشة موضوعية، والتبدل المباغت في رأي دوائر مؤثرة خلال أسابيع قليلة، وافتقر في الواقع، وكما تَبيَّن دوماً، إلى أي معلومة من تلك المعلومات الموضوعية الجديدة، كانت جميعها ظواهر مرعبة وعلى أعظم قدر من الخطورة موضوعياً. ويحتاج المرء إلى أن يكون على بينة فقط من نوع الضربة المعاكسة التي ستقع، إذا لم تحرز هذه الوسيلة الوحيدة المطلوبة النجاح التام الموعود. ولا بد من القول بكل صراحة: إن الجبن الأخلاقي، الذي يجسده الخوف من أن يتم فضح أصحابه بوصفهم دعاة ضعف، لعب من حين لآخر هنا دوراً جديراً بأعلى قدر من الاحتقار. منذ بداية الحرب، تطلَّع موقِّع هذه المذكرة بثقة غير مشروطة إلى نهاية تُخرجنا منها بكرامة. لكنه يشعر لأول مرة بقلق جدي على البلاد وربما على مستقبل السلالة الحاكمة، بالنظر إلى هذه الظواهر وفرصة أن يصبح نشوب حرب مع أميركا أمراً ممكناً، نتيجة الاستخدام غير الآمن للغواصات.

تتكرر في الآونة الأخيرة عندنا تلك الظواهر التي كان من الممكن ملاحظتها في حينها لدى الجانب النمساوي حيال إيطاليا. في البداية، أكدت دوائر مؤثرة وحسنة الاطلاع أن إيطاليا تمارس "الخداع"[1]، رغم أن العارفين بها كانوا يعلمون أن الأمر على النقيض من هذا تماماً. ثم بعد قرار الحرب، أكدت الأوساط ذاتها أن الحرب كانت مؤكدة على كل حال". إن الافتراء على قوة عظمى تهدد بالحرب، والقول بأنها "تخدع"، يعني انتهاكاً مميتاً، علماً بأنه تم تجاهله في هذه الأثناء، بقدر ما كانت سياستنا المتجهة نحو دفع النمسا إلى تقديم تنازلات ستوصم باعتبارها حماقة لا تغتفر، لو كانت أية واحدة من تلك المزاعم صحيحة. وبهذه الطريقة بالضبط تتغير الآن وجهة نظر السياسي الواحد نفسه حول نوايا أميركا، وهذا يجب أن يقود إلى النتائج ذاتها بالتحديد، وأن يجعل المسؤولية عنها أثقل وطأة بقدر ما لا يتحقق على

(1) انظر بشأن هذا الفقرة التالية من رسالة فيبر إلى زوجته بتاريخ 6 آذار/ مارس، الذي أعادت ماريانة فيبر نشره في ملاحظتها حول نشوء المذكرة، مستشهداً به في التقرير التحريري. إلا أنه ليس معلوماً أي دوائر وبالتالي أي أشخاص يعني فيبر هنا.

كل حال بالضرورة هذه المرة أي واحد من الشرطين. ومن المؤكد بالطبع أن مجرد تداعي الأمور، والتذبذب بين ترحيب حكومتنا وبين التحريض في صحافتنا يمكن أن يصعدا الإثارة الهستيرية وسياسة الشوارع والمنابر المستندة إليها في الجانب الآخر من المحيط أيضاً، بحيث لا تبقى إمكانية خلال المعركة الانتخابية لزعماء الأحزاب المقرِّرين غير التوجه نحو فرض إذلال ثقيل الوطأة على ألمانيا أو الذهاب إلى الحرب. وبقدر ما يمكننا أن نعرف، ليست الأمور اليوم بأية صورة من الصور على هذا النحو هناك، مهما كان التفاؤل الذي تم تبنيه مرات متعددة بمناسبة عمليات التصويت في الكونغرس غير المسوغ أيضاً[2]. هناك أمر واحد ثابت، وهو أن الوضع سيغدو بلا أمل، إذا ما جعل الرأي العام الألماني في جميع الأحوال من طريقة تسوية هذه الحالة من النزاع، البالغة الصعوبة والتعقيد مسألةَ كرامة، وخلق هكذا وضعاً لم يعد يوجد معه طريق يقود إلى الخلف. علينا للأسف أن نحسب حساباً لهذه الاحتمالات، ولواقعة أنه يتم تأمين أعمال إنجلترا عندنا من خلال سوء الفهم والحماسة الوطنية حسنةِ الإرادة بالتأكيد.

بعد هذا كله، يُستحسن أن يكون واجب قادة الأحزاب، بقدر ما يقيض للحكومة أن تجد نفسها عاجزة، لاعتبارات مفهومة، عن طلب ضمان مؤكد فيما يتعلق بمعلومات تقنية عسكرية:

1) ألا تحدث أو تُهمل أيّ خطوة قد تتسبب في الحرب بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال التذرع بكرامتنا، دون أن يكون أساس القرارات جميعها حسابات تتم بأعلى قدر مطلق من الحذر.

2) أن تكون تلك الشخصيات التي تكفل صحة كل واحدة من هذه الحسابات، مسؤولة جميعها بوضوح كامل وبصورة موثقة عنها وعن أسس وأساليب الحساب المعتمدة من قبلها، لأنه إذا كان هناك عنصر حساب واحد

---

(2) في غرفتي الكونغرس الأميركي كليهما بدأت نهاية كانون الثاني/ يناير بداية شباط/ فبراير حركة هدفها منع الأميركيين من السفر في سفن البلدان المتحاربة. وقد اُتخذت قرارات بهذا الصدد في جلسات التصويت بتاريخ 3 و7 آذار/ مارس، إلا أن تطبيقها أُجّل إلى زمن غير محدد. انظر: Arno Spindler, *Der Handelskrieg mit U-Booten*, Bd. 3, S. 133 ff.

فقط خاطئ، فإن أعظم قدر من شجاعة القوات لن يعيق الانهيار الاقتصادي في الحرب والاحتضار الاقتصادي بعدها.

إن النتائج السياسية الداخلية لمثل هذه الهزيمة الاقتصادية، ولخسارة الحرب نتيجة تدخل أميركا بسبب "صُدفة" بائسة يمكنُ توقعها، لا يمكن أن تقارن ولو من بعيد مع ثقل أكثر الأمور سوءاً التي يمكن أن تصيبنا من الآن فصاعداً دون هذا الاحتمال. يعلم كل إنسان في ألمانيا اليوم أن الصمود يغدو أشد صعوبة، وأنه قد يتطلب تدابير اقتصادية أكثر تطرفاً. ويحسب كل إنسان بالقدر نفسه، وإن بإمكانية بعيدة الاحتمال جداً، حساب انفلات الأحداث العسكرية، التي يمكنها مرة أخرى جعل وضعنا أشد سوءاً مما هو عليه الآن. لا يحمل أحد الحكومة وحملة التاج المسؤولية عن ذلك. ولكن سيحملهم كل واحد مسؤولية، يستوي في ذلك ما إذا كان على حق أم على باطل، عن نتائج سياسة تنتهج حيال أميركا، ستعتبرها أقسام واسعة من السكان بإصرار سياسة مغامرين، إن هي فشلت.

محضر الجلسة الثالثة
للجنة العمل من أجل وسط أوروبا
تقرير تحريري عن نشوء المحضر

اقترح فريدريش ناومان ما يُسمَّى لجنة العمل من أجل وسط أوروبا نهاية عام 1915، بافتراض جوهري هو أن السياسة الرسمية تسعى، من بين ما تسعى إليه، إلى خلق اتحاد اقتصادي جمركي مع النمسا/ المجر في وسط أوروبا[1]، وكان هناك توقع بأنه سيكون بإمكان اللجنة تزويد الحكومة بمعلومات عملية وتحليل يتناول مشكلات تفصيلية. كانت اللجنة رابطة خاصة مستقلة عن الحكومة تضم قادة اقتصاديين وساسة وعلماء اقتصاد واجتماع. وقد اتخذ فيبر بالأصل موقفاً متحفظاً حيالها[2]، لكنه أعلن مطلع كانون الأول/ ديسمبر1915 استعداده للتعاون معها[3]، وبصورة خاصة مع فرانز أويلنبرغ (Frantz Eulenberg) الذي كان قد قدّم مساهمة حاسمة عن المسألة ذاتها إلى "جمعية السياسة الاجتماعية"[4]، وناقش كتابة وشفاهة

(1) انظر في هذا الصدد المذكرة التي وضعها ياغوف منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1915، انظر: André Scherer et Jacques Grunewald, *L'Allemagne et les problèmes de la paix* (Paris: Presses universitaires, 1962), Bd. 1, Dok. 165, S. 211-215.

(2) رسالة إلى فريدريش ناومان، بلا تاريخ [2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1915]، أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، السجل 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 8.

(3) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم "الجمعة" [3 كانون الأول/ ديسمبر 1915]، موجودات ماكس فيبر - شافر ملكية خاصة.

(4) Franz Eulenburg, "Die Stellung der deutschen Industrie zum wirtschaftlichen Zwei- =

المشكلات الكثيرة التي ارتبطت بتكوين اتحاد جمركي واقتصادي لوسط أوروبا.

شارك ماكس فيبر يوم 22 شباط/ فبراير 1916 في الجلسة التأسيسية "للجنة العمل من أجل وسط أوروبا" في برلين[5]، وكُلّف، طبقاً لنص المحضر، في الجلسة الثانية التي عقدت بتاريخ 28 شباط/ فبراير 1916، بإعداد بحث عن "الظروف الاقتصادية والمالية في مملكة بولونيا، وعن الظروف الاقتصادية في مجمل المنطقة الناطقة بالبولونية[6] بوجه عام.

عُقدت جلسة الجمعية الثالثة يوم 14 آذار/ مارس 1916، في الخامسة بعد الظهر، في قاعات الجمعية التركية الألمانية ببرلين، ضفة شونبيرغ رقم 36 آ، بإدارة ماكس فيبر، وكان موضوعها الجوانب الوسط أوروبية للحل النمساوي البولوني. وخلال هذه الفترة، تناهى إلى علم ماكس فيبر[7] أن الحكومة الألمانية لن تسمح بإلحاق بولونيا بالنمسا/ المجر، ما أدى إلى تراجع كبير في اهتمامه بوسط أوروبا. صحيح أنه كتب محضراً عن الجلسة الثالثة، إلا أنه أحجم بعد ذلك عن القيام بأي نشاط فاعل في لجنة العمل.

---

bund," in: *Die wirtschaftliche Annäherung zwischen dem Deutschen Reiche und seinen Verbündeten*, Hg. im Auftrage des VfSP von Heinrich Herkner, 2 Teil, Schriften des VfSP Bd. 155, 2. Teil (München; Leipzig: Duncker and Humblot, 1916), S. 1- 127. =

(5) محضر عن الجلسة الأولى... أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، بوتسدام، تركة فريدريش ناومان، رقم 29. طبعت مساهمة فيبر في المناقشة في هذا الجزء، الصفحة 647، حسب ما دونه أرندت فون هولتسدورف.

(6) محضر الجلسة الثانية... "أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية"، تركة فريدريش ناومان، رقم 29.

(7) رسالة إلى ماريانة فيبر، "الأحد" [9 نيسان/ أبريل 1916]، موجودات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة.

عن نقل النص وتحريره

ليس بحوزتنا أي مخطوط للنص، وما يطبع هنا هو "محضر الجلسة الثالثة للجنة العمل من أجل وسط أوروبا"، المأخوذ من نسخة من ثلاث صفحات مطبوعة على الآلة الكاتبة موجودة في تركة فريدريش ناومان، أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، بوتسدام رقم 29، الصفحات 55-53، تحمل في قسمها السفلي الحاشية الآتية: "توقيع الأستاذ ماكس فيبر".

محضرُ

الجلسةِ الثالثة للجنة العمل من أجل وسط أوروبا، المجتمعة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء 14 آذار/ مارس 1916، داخل قاعات الجمعية التركية/ الألمانية، برلين، ضفة شونبيرغ، رقم 36 أ.

الحاضرون: الدكتور فرانز بوزيه (F. Boese)، المحرر ف. هايله (W. Heile)، دكتور كالمان (Kallmann)، دكتور ف. ميرتون (W. Merton)، سعادة البارون فون ريشنبيرغ (Von Rechenberg)، السيد الدكتور غيربر (Gerber) بالنيابة عن السيد الدكتور روسيكه (Roesicke)، دكتور زوماري، دكتور شتاين، الأستاذ فيبر.

المعتذرون: السيد فون هولتسندورف (Von Holtzendorf) عن السيد المدير العام بالين، دكتور ر. بوش (R. Bosh)، نائب برلمان الرايخ إيرتسبيرغر، الأستاذ دكتور ياك، دكتور فريدريش ناومان، المستشار التجاري الملكي الخاص هيرمان رينكل (Hermann Rinkel)، الأستاذ الدكتور راتغن (Rathgen)، مدير الجوق الدكتور شاخت (Schacht)، النائب ر. شميدت (R. Schmidt)، المستشار الخاص الأستاذ الدكتور غوستاف ف. شمولّر (Gustav v. Schmoller)، هوغو شتينّس (Hugo Stinnes)، سعادة المستشار الكبير الخاص العمدة فيرموت.

1) أدار الأستاذ الدكتور الجلسة وحيّ في البداية الأعضاء الجدد، الذين يحضرون الجلسة، سعادة البارون فون ريشنبيرغ والدكتور كالمان،

ويخبر الحاضرين بانضمام الأستاذ الدكتور راتغن إلى اللجنة. وبعد ذلك، تم تقديم بعض الاقتراحات حول انضمامات جديدة إلى اللجنة سيتم إعلانها بمجرد أن ترد موافقات السادة المقترحين.

2) التزاماً بمقررات الجلسة السابقة، وضع الدكتور زوماري مسودة تقرير عن نشرات جمعية السياسة الاجتماعية عن التقارب الاقتصادي بين الرايخ الألماني وحلفائه[1]، كانت قد سُلمت لأعضاء لجنة العمل من أجل إبداء الرأي. وستضاف، بناءً على رغبة ممثل السيد الدكتور روسيكه، وبموافقة عامة من الحاضرين، ملاحظة ختامية إلى المسودة يتم فيها التأكيد على أن هذا التقرير لا يمس إطلاقاً آراء الاتحادات المهنية المختلفة.

3) كان سعادة البارون فون ريشنبيرغ والأستاذ فيبر قد اتصلا بمكتب الرايخ للشؤون الداخلية مستعلمين عن كيفية إسهام لجنة العمل في شرح المسألة البولونية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة وسط أوروبا[2]. وقد تبين أن مكتب الرايخ للشؤون الداخلية يرحب قبل كل شيء بأي شرح موثوق حول إمكانية قيام نظام علاقات نقدية في بولونيا. وبالتوافق مع هذه الرغبة، توجهت لجنة العمل برجاء إلى السيد الدكتور زوماري ليتولى معالجة هذه المسألة بما لديه من معارف تخصصية مميزة[3]. وناقش الدكتور زوماري الشروط التي تمكنه من تنفيذ هذا العمل بمفرده، خاصة منها تمكينه من القيام برحلة قصيرة إلى بولونيا لاستكمال أعماله التحضيرية

(1) *Die Wirtschaftliche Annäherung zwischen dem Deutschen Reiche und seinen Verbündeten,* Hg. im Auftage des VfSP von Heinrich Herkner, 1 und 2 Teil, Schriften des VfSP Bd. 155, 1. und 2. Teil (München; Leipzig: Duncker and Humblot, 1916),
لم تصلنا مسودة زوماري.

(2) أجرى فيبر يوم 8 آذار/ مارس مناقشة مع مساعد كاتب الدولة للشؤون الداخلية أوجين ريشتر كانت نتيجتها أنه لا يجوز للجنة أن تنتظر دعماً من الجهات الرسمية، وأنها هي التي ستتولى المفاوضات مع بولونيا. رسالة إلى فرانز أويلنبورغ بتاريخ 9 آذار/ مارس 1916. نسخة ماريانة فيبر (على الآلة الكاتبة)، أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية ميرسبوغ السجل 92، تركة ماكس فيبر رقم 30/ 9.

(3) حسب محضر الجلسة الخامسة للجنة العمل بتاريخ 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1916 حاضَرَ زوماري هناك عن مصرف النقد البولوني والنقد النمساوي/ المجري. (أرشيف الدولة المركزي... بوتسدام، تركة فريدريش ناومان، رقم 29).

بواسطة كتابات بولونية. وأعلنت لجنة العمل استعدادها لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق هذا الشرط، بالتفاهم مع الحاكم العام في بولونيا[4]. وبالإضافة إلى هذا، أعلن البروفيسور فيبر أن شرح وضع بولونيا السياسي التجاري يتطلب القيام بمعالجة شاملة للمواد الإحصائية المتعلقة بالإنتاج في محفوظات لجنة الإحصاءات في وارسو، إذا لم يكن قد حدث بعد. وبناء على شروحه، تَقرَّر التوجه إلى الحكومة برجاء للسماح للسيد الأستاذ بالود (Ballod) بالسفر إلى وارسو، بعد أن أعلن استعداده المبدئي لذلك، على أن تتولى اللجنة نفقات الرحلة.

4) اعتبرت الجلسة أن من المرغوب فيه التعرف إلى أي مجمعات شركات في ألمانيا والنمسا والمجر تقيم أصلاً صلات فيما بينها، وبأية طريقة يمكن أن يكون التقارب اللاحق بين القائمة منها ممكناً، وبالتالي أي طرق أخرى يمكن سلوكها لتجاوز الاختلافات القائمة ضمن الفروع الصناعية المهمة في علاقات الإنتاج السائدة في الممالك الثلاث. وبهذه المناسبة، جرت سلسلة مباحثات تمهيدية مهمة مع شخصيات صناعية قائدة، قدم السيد زوماري تقريراً عنها. وما زالت المفاوضات جارية، لذلك يستحيل في اللحظة الراهنة تقديم أخبار أوفى حول آفاقها ونتائجها.

التوقيع / الأستاذ ماكس فيبر

(4) هانز هاينريش فون بيسيلر، حاكم وارسو منذ عام 1915.

نداء أساتذة برلين

تقرير تحريري عن نشوء النداء

نَشرت صحيفة فرانكفورت يوم 27 تموز/ يوليو 1916 نداء الأساتذة أوتو فون جيركه (Otto von Girke)، فيلهلم كال (Wilhelm Kahl)، إدوارد ماير، ديتريش شافر (Dietrich Schäfer)، راينهولد سيبيرغ (Reinhold Seeberg)، أدولف فاغنر (Adolf Wagner) وأولريش فون فيلاموفيتز مولندورف (Ulrich von Wilamowitz-Möllendorf)، الذي حمل عنوان "إرادة النصر. نداء أساتذة جامعة برلين"، وقيل فيه من بين أشياء أخرى:

"لم نمتشق السيف لنقوم بغزو، والآن، ولأنه يجب علينا أن نستلّه، فإننا لا نريد، أو لا نستطيع، أو لا نبيح لأنفسنا إعادته إلى غمده دون أن نكون قد ضمنًا سلاماً سيكون أعداؤنا مجبرين على المحافظة عليه أيضاً. لكن، لن يتم بلوغه دون زيادة قوتنا وتوسيع المجال الذي تقرر فيه إرادتنا قضايا الحرب والسلام. من أجل هذا، لا بد من الحصول على كفالات مؤكدة وضمانات واقعية (...) فهل يحق لنا المقامرة بمستقبلنا بسبب الحرمانات الصغيرة التي تفرضها حياتنا اليومية علينا، مع أننا منتصرون؟ لا نستحق أن نسمى شعباً، وأن يكون لنا رايخ، إن كان أمرنا سيصير على هذه الحال. وهكذا، نحن نريد الإبقاء على صمود قوي لا يعرف اليأسُ سبيلاً إليه، ونريد الانتصار، لأننا لا نستطيع إطلاقاً فعل أي شيء آخر[1]، إذا كنا لا نريد التضحية بأنفسنا"[2].

(1) حسب المعنى كان يجب أن يقال: "لا نريد أن نضحي بأنفسنا". وعلى كل حال، فإن الصحيفة الفوسية طَبعت الجملة كما جاءت في النص.

(2) *FZ, Nr.* 206 vom 27. (Juli 1916)، طبعة الصباح الثانية.

كان هذا النداء قد أُرسل قبل نشره إلى هيئة التدريس في هايدلبرغ وإلى ماكس فيبر، إلى جانب آخرين كُثر، كما تُفيد رسالة إلى هيئة تحرير صحيفة **فرانكفورت** بعث بها فيبر يوم 27 تموز/ يوليو 1916. وقد أعيدت طباعته في عديد الصحف اليومية الكبرى الألمانية، كما أعادت **الصحيفة الفوسية** (*Vossische Zeitung*) طباعة أجزاء منه يوم 27 تموز/ يوليو 1916[3]. وكتب ماكس فيبر النص التالي فيما بعد، للتقليل من أهمية نداء أساتذة برلين. وظهرت مقالته دون اسم، لأسباب تكتيكية تماماً. ومع ذلك، لا شك إطلاقاً في أن ماكس فيبر هو كاتب المقالة، وهو يشرح في رسالة بعث بها يوم 27 تموز/ يوليو إلى هيئة تحرير صحيفة **فرانكفورت** إرسال المقالة على النحو الآتي:

"لا أفهم كيف وصل نداء السادة البرلينيين السبعة إلى الرأي العام، لكنه أُرسل إلى أساتذة كثيرين. لم أحتجّ بمفردي وشخصياً على ما فعله هؤلاء، وإنما احتج هيئة التدريس في الجامعة بصورة جماعية على الملاحظات الموجهة ضد مستشار الرايخ بشأن نقص الثقة في النصر والرغبة في المثابرة. وهكذا، ثمة هنا بعض الطيش، وإنني إذ أترك لكم طباعة المقالة المرفقة، فإنني على استعداد لأن أقر في أي وقت بأنني مؤلفها"[4].

ستُضاف نسخة ماريانة فيبر، التي وصلتنا هذه الرسالة من خلالها، إلى النص كملحق.

نقل المقالة وتحريرها

لم تصلنا أية مخطوطة عن النص. وهناك نسخة بالآلة الكاتبة (أ) طلبتها ماريانة فيبر هي أغلب الظن نسخة من المخطوطة الأصلية التي لم تعد موجودة في أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ميرسبورغ، سجل رقم 92، تركة ماكس فيبر رقم 10/ 30. ستتّبع الطبعة الحالية النص (ب)، الذي ظهر في الصفحة الثالثة من

(3) *Vossische Zeitung*, Nr. 380 vom 27. (Juli 1916).

(4) رسالة إلى هيئة تحرير صحيفة فرانكفورت يوم 27 تموز/ يوليو 1916، نسخة ماريانة فيبر (آلة كاتبة)، أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ميرسبورغ، سجل رقم 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 10.

الطبعة الصباحية الأولى لصحيفة فرانكفورت، العدد 207 بتاريخ 28 تموز/ يوليو 1916، تحت عنوان "نداء أساتذة برلين". وقد نشر مع ملاحظة أولية تقول "كتبت لنا أوساط أكاديمية". غير أن النص لم ينشر في الطبعة الكاملة الطبعة الصباحية، لكنه نشر كاملاً في الطبعة المسائية من اليوم نفسه، ص 3. وفضلاً عن ذلك فقد تم تدوين الاختلافات بين (أ) و(ب).

نداء أساتذة برلين

وصل النداء المنشور يوم 27 تموز/ يوليو في الطبعة الصباحية الثانية، الذي أصدره بعض أساتذة برلين، إلى الرأي العام بفضل الغفلة وحدها. لقد كان مسودة أُرسلت للتوقيع، لكنه اصطدم بمناهضة قوية إلى حدٍّ تم معه التخلي عن نشره، كما أعلن بصورة مؤكدة[1]. توجهت التحفظات على النداء ضد طابَعه الخاطئ وغير المقصود بالتأكيد، الذي غدا ممكناً من الناحية العملية بفضل بعض صياغات أوحت وكأنه لا يوجد في أي مكان من ألمانيا تصميم كامل على الصمود، وعلى بلوغ سلام كذلك الذي نحتاج إليه من أجل كرامتنا وأمننا. وبذلك أمكن أن يحدث النداء بسهولة كبيرة، وضد رغبة مؤلفيه دون أي شك، تأثيراً ضاراً بالنسبة إلى مصالح ألمانيا القومية، يماثل الضرر الذي تسببت فيه دون أدنى شك ألاعيب زمرة صغيرة تحقد على مستشار الرايخ لأسباب داخلية صرفة، سعت إلى زعزعة موقفه عبر اتهامه علناً "بالضعف"، دون أدنى مراعاة لمصالح الوطن. تشعر الأمة بالقرف من هذه الألاعيب، بما أن للمستشار الحالي، بعد القيادة العسكرية، رصيداً يصل حتى آخر خندق، ولأن الجميع يعرف أنه لا يتم خوض هذه الحرب من أجل أهداف مغامرة، بل تخاض لأنها، وستخاص ما دامت، ضرورية لوجودنا. هذا الرصيد لا يتوافر لأي شخص من أعداء المستشار. إن جنودنا في الميدان على حق في أخذ هذه الحال أخيراً في الحسبان.

(1) ليست هناك معلومات أكثر دقة حول هذه الواقعة. ومن الممكن أن "المناهضة الشديدة" التي يؤكدها ماكس فيبر ضد نشر المقالة المزيبة كانت مختلقة وحسب، لإضعاف وزنها في الرأي العام.

التقارب الاقتصادي بين الرايخ الألماني وحلفائه

تقرير تحريري عن نشوء النص

بعد إخفاق مساعي ماكس فيبر في الحصول على عمل رسمي، أفصح عن رغبته في الإسهام في أعمال تمهيدية وتأملات (خاصة) في مستقبل العلاقة مع النمسا إذا ما كان هذا ممكناً[1]. وإلى جانب مشاركته في جلسات لجنة العمل من أجل وسط أوروبا، أمدّته "جمعية السياسة الاجتماعية" بالأرضية الضرورية لمناقشة إمكانية تأسيس تجمع اقتصادي بين ألمانيا ومملكة الدانوب. وكانت لجنة الجمعية قد أعلنت في جلسة 24 آذار/ مارس 1915 أن استخدامها الوسيلة العلمية للتقارير الاقتصادية لإعداد تقارير خبرة عن المشكلات المركزية الخاصة باتحاد جمركي واقتصادي، يتفق تمام الاتفاق مع أهدافها[2]. ونتيجة لذلك صدر مطلع 1916 مجلد شامل في جزأين حمل الرقم 155 بين مؤلفات الجمعية، عنوانه **التقارب الاقتصادي بين الرايخ الألماني وحلفائه**، تضمن مواقف متعارضة تؤيد وتعارض سياسة الاتحاد الجمركي. وقد جرت خلال جلسة لجنة "جمعية السياسة الاجتماعية" يوم 6 نيسان/ أبريل 1916، وفي ختام تلاوة التقرير المالي، "مناقشةٌ" واسعة حول النقطة الثانية من جدول الأعمال اليومي، ركزت على

(1) رسالة إلى أدولف فون هارناك، بلا تاريخ [شباط/ فبراير 1916] مكتبة الدولة الألمانية، برلين، تركة أدولف فون هارناك. تقول هذه الرسالة: "ولدى المؤسسات الرسمية الكثير جداً من "المستشارين". وهكذا لا يبقى غير طريق الأعمال الفكرية التمهيدية الخاصة".

(2) انظر مقدمة هاينريش هيركنر: *Die wirtschaftliche Annäherung zwischen dem Deutschen Reiche und seinen Verbündeten*, Hg. im Auftrage des VfSP von Heinrich Herkner, 1 Teil, Schriften des VfSP Bd. 155, 1. Teil (München; Leipzig: Duncker and Humblot, 1916), S. V.

مسألة وسط أوروبا، التي توجد في محضر الجلسة الذي كتبه مدون الجمعية فرانز بوزيه، حاشية حولها تقول: "كانت المناقشة مثيرة جداً وشاملة، واستمرت حتى استراحة الظهر حوالي الساعة الثانية وتواصلت بعدها من الرابعة والنصف إلى غاية السادسة"[3]. ويخلو هذا المحضر من معطيات أخرى عن مضمون النقاش، بما أنه كان من المفروض أن تصدر نسخةُ "المناقشة" الاختزاليةُ، التي أعدها "بوزيه" أيضاً، كجزء ثالث منفصل من المجلد 155 من مؤلفات الجمعية[4]. وكان مستشار الرايخ بيتمان هولفيغ قد ألمح لأول مرة قبل يوم واحد من انعقاد هذه الجلسة إلى الرغبة في إلحاق كل مملكة بولونيا بالرايخ الألماني[5]. وبهذا الإعلان، وجدت الجمعية نفسها أمام نقطة انطلاق جديدة، وتعزز موقف فيبر التفصيلي الذي كانت تحفظاته ضد حل بولوني نمساوي قد جعلته يؤيد التقارب الجمركي السياسي بين النمسا/ المجر والرايخ الألماني.

أدار "مناقشة" 6 نيسان/ أبريل نائب رئيس "جمعية السياسة الاجتماعية" هاينريش هيركنر الذي افتتح النقاش العام باقتراح يتعلق ببنية الحوار، بحيث يتضح في البداية ما إذا كان الهدف الأكثر أهمية لتقارب النمسا/ المجر والرايخ الألماني هو تسهيل انتقال البضائع بين الدولتين، أو انتهاجهما سياسة اقتصادية مشتركة حيال طرف ثالث (أو أطراف ثالثة)، على أن تناقش بعد ذلك كموضوع خاص للحوار الاعتراضات الناجمة عن وضع المصالح الزراعية والصناعية، وتتناول المناقشة الختامية المنافسة في أسواق المستعمرات وسياسة النقل والجمارك. وأيد النمساوي أوتمار شبان (Othmar Spann)، الاتحاد الجمركي عبر مداخلة تفصيلية ومسهبة، وسوغ موقفه

---

(3) يوجد محضر الجلسة كلها في أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ميرسبورغ، جمعية السياسة الاجتماعية، السجل رقم 196، في نسخة بخط اليد تتضمن رؤوس أقلام (الصفحات 141-142) وصيغة منقحة مطبوعة كمخطوط (الصفحات 90-91). أما المقطع المستشهد به فهو موجود هناك على الصفحة 90. حسب المحضر، أخبر فرانز بوزه الحاضرين، بعد تلاوة التقرير المالي و"المداولة" حول مجلد الجمعية رقم 155، عن كتابات أخرى قيد التأليف، كما أخبر هاينريش هيركنر عن الشروع في كتابات جديدة لصالح الجمعية.

(4) *Die wirtschaftliche Annäherung*, 3 Teil, S. 41,
انظر "عن نقل النص وتحريره"، حيث توجد مشاركات فيبر الخطابية، المطبوعة فيما يلي.

(5) تقرير اختزالي، المجلد 307، ص 852. يشير أويلنبورغ في مشاركته الحوارية (التقارب الاقتصادي الجزء الثالث، ص 48) إلى هذه الخطبة، التي كانت معلومة للجميع، وفق ما سبق قوله.

بأسباب اقتصادية محضة مفادها أن السوق الداخلية الموسعة تقود إلى زيادة الطلب، ولا تؤدي إلى تدمير صناعة النمسا من خلال الصادرات الألمانية المتفوقة، بل تفضي إلى التخصص المتزايد ثم إلى النمو من جانب، ومن جانب آخر لأن الاقتصاد يجب أن يخضع للمصالح القومية السياسية المشتركة للنمسا والرايخ الألماني، حتى إن كان من غير الممكن استبعاد وقوع خسائر قصيرة الأمد بالنسبة لاقتصاد ألمانيا.

اعترض المتحدث الثاني كارل ديل (Carl Diehl) على هذا بالقول إن القرار لا يجوز أن يُتخذ إلا من وجهات نظر اقتصادية "موضوعية"، وبالنظر إلى الاختلال الكبير في الظروف الاقتصادية، يجب منح الأفضلية لاتفاقية تجارية بين البلدين على الاتحاد الجمركي. وأكمل يوليوس بيرشتورف (Julius Pierstorf) مؤكداً أن النمسا لا تستطيع التخلي كدولة مستقلة عن الرسوم الجمركية، بالنظر إلى تفوق الاقتصاد الألماني، وأن مراعاة الاقتصاد الألماني للشريك الأضعف في الاتحاد الجمركي لن تفضي بالمقابل إلا إلى إعاقة سياسته التجارية. وعلى النقيض من "بيرشتورف"، دعم إدغار يافّيه وجهة نظر "شبان" بالإشارة إلى أن سياسة الكرتلة التي تنتهجها الاتحادات الكبيرة، ستجعل الاندماج الاقتصادي ضرورياً قبل كل شيء في المستقبل. وطرح فالتر لوتس (Walther Lotz) من جانبه سؤالاً مبدئياً عما إذا كانت هناك معرفة مؤكدة بوجه عام عن قدرة البلدين كليهما على تحقيق "اكتفاء ذاتي" فيما يخص إمداد شعبيهما بالمؤن، أو ما إذا كان من الضروري رفع المسألة كلها إلى صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية. أشار جيورج غوتهايتن (Georg Gotheiten) إلى نتائج الاندماج القانونية الدولية، وأضاف: بما أنه ليس من المتوقع أن يكون عمل هيئة برلمانية مشتركة مرتفعاً، فإن عائده السياسي سيكون قليلاً. وبالمناسبة، لم تتطرق مناقشات الجمعية إطلاقاً لمسألة العملة.

وقد عبَّر لودو موريتز (Ludo Moritz)، الذي تحدث قبل ماكس فيبر مباشرة، مثلما عبَّر "شبان" في البداية، عن موافقته عموماً على الاتحاد الجمركي، إلا أنه طلب من الحضور الانطلاق من تقويم الظروف الاجتماعية في النمسا/ المجر، للتفكير في الآتي: لنفترض أن العمال دعوا إلى التقارب، فهل سيؤيدون رفع الرسوم الجمركية تجاه بلدان ثالثة، عندما يتم خفضها بين ألمانيا والنمسا! وبالإضافة إلى هذا، ثمة صعوبات داخلية مع المجريين، الخائفين على استقلالهم. وأضاف هارتمان غاتزيت Hartmann)

(Gatzit) أنه إذا ما تم التفكير بها يكفي في هذه الجوانب، فإن توقعاً إيجابياً لتحديث المجال الصناعي والإداري والسياسي سيرتبط بالاتحاد الجمركي. وبالعودة إلى مسألة بولونيا، قدم ماكس فيبر مساهمته [عن وسط أوروبا والمسألة البولونية]. وأخيراً، اختتم النقاش بمساهمتين من فيرديناند تونّيس (Ferdinand Tönnies) عن المهمة القومية "للسياسة الاجتماعية"، وأخرى من فون كارل بالود (Von Carl Ballod) عن بعض المشكلات الاقتصادية التفصيلية التي تم التطرق إليها.

لم يَطلب أحد الكلام عن النقطة الأولى من المداولة الختامية الخاصة "بمناقشة نتائج الصياغة المفترضة لعلاقات ألمانيا والنمسا/ المجر الاقتصادية على الخارج المعادي بعد الحرب، وبالنسبة إلى الحرب التجارية والاتحاد الاقتصادي،"[(6)] التي سبق للنقاش العام أن تعرض لها. وبعد ذلك، أثار رئيس الجلسة هيركنر النقطة الثانية، الخاصة "بالتحفظات حيال تسهيل التبادل السلعي"، ورجا أن يبدأ "من لديه اهتمام بالزراعة" بإعلان مواقفه قبل سواه. وعليه، كان فيبر أول من طلب الكلام [2. عن الجانب الزراعي في اتحاد جمركي نمساوي/ ألماني]. واتفق لوتز وغوتهاين وبالّود، الذين تحدثوا بعد فيبر، على أن المسألة الرئيسة بعد الحرب ستكون ضمان زراعة الحبوب وطرق شحنها، وأكدوا أنه ثمة افتقار إلى أرقام حسابية كافية تستطيع توعية المزارع الألماني بخصوص الخسائر المتوقعة بسبب منتجات من المجر وبوهيميا ومورافيا، إذا ما أُزيلت القيود الجمركية. وأخيراً، ختم "بالود" النقاش بالقول: ...وعلى العموم، فإن حاجة ألمانيا بالذات إلى السلع الغذائية كبيرة إلى حد أنه يمكن بصعوبة تغطيتها بواردات من بلدان صديقة أو سواها، إضافةً إلى أنه من حق الاقتصاد الزراعي الألماني أن يفكر من جانبه بالتصدير.

واتسم النقاش بالحيوية بشأن الاعتراضات التي قدمها المهتمون بالصناعة. كان أويلنبورغ أول من أخذ الكلام من معارضي الاتحاد الجمركي الحازمين، وقد استعان بدليل فيبر البولوني وأكد أن إلحاق بولونيا بالرايخ الألماني سيكون حالة جديدة كلياً بالنسبة لمجمل الاقتصاد الوطني، وأنه يجب معالجتها بصورة منفصلة، وأكد أنه يعارض الاتحاد الجمركي انطلاقاً من وجهات نظر اقتصادية محضة، لكنه يؤيد، إن

(6) "التقارب الاقتصادي بين الرايخ الألماني وحلفائه"، الجزء 3، ص 41. يُحتمل أن يكون العنوان في صيغته هذه قد أدخل أول ما أدخل على ملحق المحضر المقرر نشره.

كان سيؤيد، الاتفاقيات الاقتصادية، لسبب بسيط جداً هو أن فرص تصريف سلع رجال الأعمال الألمان لن تتقلص، بل إن هؤلاء سيكونون واثقين من قدرة الأسواق الأخرى على الشراء، وإنما لأنه يجب على الاقتصاد الوطني في النمسا/ المجر إصلاح نفسه داخلياً بصورة جذرية قبل كل شيء، ما دام الشرط الأول لأي اتحاد جمركي يكمن في نظام التعليم، ونظام الإقراض، وظروف النقل وما يتطلبه دعمها من إصلاحات إدارية، والتشريعات الضريبية وقانون البورصة، وإذا تطلب الأمر تغيير علاقات القوة السياسية أيضاً، بالنظر إلى أن الاستثمارات الرأسمالية الكافية هي أساس أية إصلاحات، خاصة في المجر، على أن يكون معلوماً أن كلا البلدين ليس جاذباً للاستثمار. لهذه الأسباب، لا بد أن يصير تكثيف الزراعة ممكناً بالارتباط مع قطاعي الصناعة والحرف، فذلك متى تحقق يجعل المفاوضات الجمركية مع الصناعة الألمانية الكثيفة الإنتاج مرشحة للنجاح. رأى فيبر في شروح أويلنبورغ فرصة للدخول من جديد إلى الحوار، وقدم إسهامه المطبوع أدناه (عن المجر والرغبة في اتحاد جمركي نمساوي/ ألماني). ثم أقلع عن الإسهام في النقاش الذي تواصل وتناول دائرة الموضوعات الثالثة الخاصة "بمنافسة الممالك الحليفة في أسواق الشرق" والرابعة المتصلة "بوسائل التواصل السياسية التي تستهدف التغيير".

وفي ختام "المداولة" وقع سجال حول ما إذا كان من الضروري نشرها. ويتبين من محضر رؤوس أقلام "بوزيه" المدون بخط اليد أن فيبر كان ضد النشر[7] الذي تقرر على كل حال فيما بعد. ويقول محضر الجلسة الذي نقحه "بوزيه" ونُشر كمخطوط:

"تم تدوين المناقشة بالكتابة الاختزالية. وبعد إنهائها، طرح الرئيس سؤالاً على اللجنة عما إذا كان من الممكن نشر التدوين الاختزالي. وفي أعقاب نقاش قصير شارك فيه السادة فيدنفيلد (Wiedenfeld)، ديل، ماكس فيبر، البارون فون بيرلبش (Von Berlepsch) وفوكس (Fuchs)، ظهر أن الآراء منقسمة. الواقع، أن جميع المتحدثين كانوا من مؤيدي النشر، لكن كانت ثمة خشية من مجانبته الصواب لأسباب سياسية، ولأن الرقابة ربما لن تجيزه أيضاً.

(7) أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ميرسبورغ، جمعية السياسة الاجتماعية. السجل 196، رقم 79، الصفحة 141: "فيبر يعارض".

واقترح رئيس الجلسة أن يقوم كل متحدث في البداية بمراجعة أو باختصار شروحه في ضوء الاعتبارات السياسية، وأن تفوَّض الرئاسة بإجراء اختصارات إضافية انطلاقاً من الاعتبارات ذاتها، على أن تصرِف النظر تماماً عن النشر إذا ما وجدت ضرورة لذلك، فوافق الحاضرون. وقد أُقِر نشر المناقشة بالأغلبية، شريطة مراعاة هذا الإجراء"[8].

وحرر فرانز بوزيه نسخته عن النقاش المدونة اختزالاً، ثم قدمها إلى المشاركين لمراجعتها. يبدو هذا من رسالة ماكس فيبر إلى بوزيه، التي يتذمَّر فيها مرة أخرى من النشر:

"لقد كان عليّ أن أغيّر الكثير مما بَدَّل، حتى النبرة والمضمون. ولكن، لو أنني لم أقم الآن بتوسيع ما كان النص يلمح إليه بإيجاز، لِموازنة ما تعرَّض له الكلام التفصيلي من شطب، لكان ما قلته كله مجرد هراء. لقد تحدثت مع السيد الزميل هيركنر، فكان رأيه مطابقاً لوجهة نظري.

يؤسفني أن اللجنة أعطتكم توكيلاً إجبارياً بنشر هذه المناقشة التي تحمل قيمة محدودة بسبب طابعها الحميم فقط"[9].

هكذا إذن غيّر فيبر نصه بيده. لذلك، يمكننا أن نرى في الصيغة الطباعية النهائية التي نعتمدها الصيغة التي اعتمدها هو نفسه. أما بخصوص الترتيب الزمني، فإن ما تقدم له طابع تقريري بالنسبة إلى تاريخ النشر يوم 26 تشرين الأول/ أكتوبر[10].

لم يكن باستطاعتنا أن نعرف ما إذا كان فيبر قد أجرى أية تغييرات إضافية على النص. أما صيغة "المناقشة" التي قدمتها مطبعة دانكر وهومبولدت (Dunker &

(8) المصدر نفسه، ص 90.

(9) رسالة إلى فرانز بوزه، بلا تاريخ [نهاية نيسان/ أبريل 1916]، أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، ردود 196، رقم 76.

(10) *Wöchentliches Verzeichnis der erschienenen und vorbereiteten Neuigkeiten des deutschen Buchhandels* (Leipzig: Verlag des Börsenvereins des Deutschen Buchhandels, 1916), Nr. 43, S. 949.

(Humboldt يوم 3 تموز/ يوليو 1916 إلى وزارة الحرب البافارية، فقد نالت موافقة دوائر الرقابة دون أن يُحذف أي شيء منها[11].

عن نقل النص وتحريره

لم يصلنا مخطوط النص، أما الطباعة فقد تمت حسب المحاضر المدونة اختزالياً التي راجعها فيبر، وهي: **التقارب الاقتصادي بين الرايخ الألماني وحلفائه**، وقد نَشره بتكليف من "جمعية السياسة الاجتماعية" السيدُ فون هاينريش هيركنر، الجزء 3، مناقشة في جلسة اللجنة بتاريخ 6 نيسان/ أبريل 1916 في برلين (مؤلفات الجمعية، المجلد 155، الجزء 3) - ميونيخ وليبزيغ، دانكر وهومبولدت 1916 (أ).

ووَرَدت مساهمات فيبر في النقاش تحت العناوين الفرعية: "النقاش العام"، الصفحات 37-28، و"المناقشة الخاصة". [...] 2. تحفظات على تيسير تبادل السلع (أ) "من المهتمين بالزراعة"، ص 42 و(ب) "من قبل المهتمين بالصناعة"، الصفحات 57-59.

ويقتصر التحرير على مسهامات فيبر الخطابية، وتحديداً تحت العنوان الذي يضيفه الناشر، بحسب مقتضيات الحال. ويورد هذا التقرير التحريري معلومات تفصيلية حول مكان المشاركات المختلفة في سياق هذا النقاش، في المقطع "عن نشوء النص".

1

[عن وسط أوروبا والمسألة البولونية]

سادتي، عندما يقف المرء أمام موضوع لم يُطرق من قبل، وفضلاً عن ذلك، عندما لا يمكنه الحديث سوى عن الاعتبارات الاقتصادية المحضة في هذه المسألة، فإنني أتبنى بصورة مطلقة وجهة نظر السيدين أويلنبورغ وديل![12] وأعتقد أن الأغلبية

(11) أرشيف ولاية بافاريا التاريخي، ميونيخ، القسم 4، أرشيف الحرب، 13 961.

(12) يعني فيبر مقالة أويلنبورغ التي مهدت للمناقشة العامة، وعنوانها: "صناعة"، ومشاركة "كارل ديل" السابقة لها في المناقشة العامة، الصفحات 15-17. وقد طالبت المشاركتان كلتاهما بالفصل الصارم بين =

الساحقة من أعضاء "جمعية السياسة الاجتماعية" ستفعل الشيء نفسه. ولو لم يكن للمسائل السياسية دور في القضية، لأمكن ببساطة إنهاؤها الآن، والسبب؟ إنه عجز النمساويين عن أن يكونوا في وضع يمكّنهم من إجابتنا بطريقة مُرضية عن سؤالين: **أولاً**، كيف ستؤهلون نقدكم إلى الحد الذي يجعل بالإمكان عموماً الحديث عن اتحاد جمركي؟ وثانياً، كيف ستجعلون المجريين يشاركون في أية معاهدة جدية ودائمة؟

ليس الأمر مجرد شأن كلي فقط. ومع أن مكان الحديث عن قضايا سياسية ليس هنا، فإن من الضروري التأكيد مع ذلك على أن الظروف السياسية القاهرة تنتج بكل بساطة وضعاً يكون معه سؤال نعم أم لا غير قابل للطرح أساساً. والأمر الحاسم هنا طبعاً وفي المقام الأول هو مسألة السلام الأكثر إلحاحاً التي يصبح كل كلام عن أهمية بلجيكا بالنسبة إلينا، فضلاً عن الأوهام الوطنية شأن مقاطعات البلطيق، هباءً إذا ما قورنت معها، إن المسألة الحقيقية بالنسبة إلينا هي بولونيا.

إن أي حكومة ألمانية تريد الدخول في مفاوضات بصدد علاقتنا المستقبلية مع حكومة النمسا/ المجر، أساسها التخلي عن مملكة بولونيا للنمسا، لن تُضيِّع بكل استهتار مستقبل ألمانيا وحسب، بل كذلك مستقبل النمسا/ المجر، إن أرادت الاتكال على تسويات تعاقدية تخص علاقاتنا السياسية والاقتصادية، التي ستكون محدودة زمنياً ومن حيث موضوعاتها، ما دام ضم بولونيا السياسي إلى إحدى القوتين، وخاصة منهما النمسا، سيبقى أمراً مطروحاً على الدوام. ومن هنا، سيكون من غير الممكن سياسياً أن نمتص من خلال معاهدات قابلة للنقض والإلغاء الآثار التي ستترتب عن هذه العلاقات. ولا يحتاج المرء سوى إلى إلقاء نظرة على الخارطة، كي يرى النتائج بالنسبة إلى سيليزيا (Schlesien) وحدودنا الشرقية بوجه عام، التي ترتبت عن إلحاق الأخيرة بالنمسا، فإن كان من الضروري التفكير بصورة ما بمثل هذا الحل، وجب ألا يتجه مطلبنا الحتمي نحو إقامة اتحاد جمركي وعسكري يستمر

═ الاعتبارات الاقتصادية والسياسية القومية. ورأت أنه يجب تقديم النصح برفض الاتحاد الجمركي، انطلاقاً من وجهات نظر اقتصادية محضة، انظر أيضاً الرسالة إلى فرانز أويلنبورغ بتاريخ 25 كانون الأول/ ديسمبر 1915، نسخة ماريانة فيبر (بالآلة الكاتبة)، أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، الرد 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 9. انظر بشأن بعض المشاركات في الحوار، فرانز بوزه، "تاريخ جمعية السياسة الاجتماعية 1872–1932"، برلين، دانكر وهومبولدت 1939.

لخمسة وعشرين أو ثلاثين عاماً، بل إلى حلف سياسي وعسكري وسياسي نقدي تجاري أبدي، أي رابطة مطلقة أزلية لا تنفك عراها بين الدول المشاركة في علاقات سياسية وسياسية اقتصادية ذات أهمية قصوى بينها، فهي إذن رابطة أبدية بين دولنا. وعندئذ، لن تستبعد تماماً وعلى وجه الدوام السياسة الخارجية المنفردة، بل كذلك السياسة التجارية وسياسة النقل، التي يُحتمل أن تكون متباينة لدى هذه الدول. أما الوسيلة الوحيدة لتحقيق الرابطة المطلوبة، فسنجدها بكل بساطة على الصعيد الاقتصادي، إذ لن نكتفي بالاتفاق العسكري والرابطة الجمركية، وإنما سنقيم أيضاً وحدة نقدية ومصرفية، وسنعتمد سياسة سكك حديدية مشتركة، وقوانين مرور موحدة، وقوانين رعاية اجتماعية متماثلة، وسيدوم هذا كله إلى الأبد. وإذا كان من غير الممكن بلوغ هذا الوضع، فإن الحل المقدم هنا يجب أن يرفض لأنه يخون الوطن، إنه لن يحملنا فقط شناعة النزاعات مع المجريين، مثلما يتحملها اليوم النمساويون، هذا أمر لا مفر منه في كل تقارب حميم من نمط سياسي تجاري، بل سيحملنا ما هو أمرُّ وأدهى من ذلك، إذا كنا سنقيم 2000 مركز جمركي مشترك، وكان من حق ثلاث حكومات التدخل عند تغيير أي موقع من مواقعها، سواء فعلت ذلك بصورة مستقلة أم عند إجراء مفاوضات لعقد اتفاقيات تجارية. ثم ما الذي يمكن أن يحدث أيضاً، إذا كنا سنحصل على تعرفة جمركية تشمل سياسات ضريبية ومرورية، لكنها تبقى مجمدة لاستحالة تحقيق أي تغيير أساسي في السياسة المروية والتجارية، نتيجة لاختلاف مصالح الأعضاء السياسيين المشاركين، دون زعزعة الرابطة بالطريقة الأشد فداحة على الصعيد السياسي؟ سيكون من المستحيل تماماً الانخراط بأية صورة من الصور في علاقة كهذه دون إلغاء جذري لجميع الرسوم الجمركية البينية، ودون اعتماد عُملة موحدة مضمونة يديرها مصرف موحد. لكنه سيبقى من غير الواضح كيف ستعمل مثل هذه الشراكة بين دولتين سيدتين تشتغلان بأجهزة منفصلة تمام الانفصال، وكيف سيسدُّ المصرف المشترك النواقص التي قد تظهر في اقتصاد وتشريعات أي واحدة منهما، مع أن عليه السماح بعمل يناقض عَمَله في الدولة أو الدول المشاركة! ومن الواضح أن ألمانيا ستتحمل بمفردها التضحيات المطلوبة على مدى زمن منظور، مع أن هذا التشابك الحميم هو وحده الذي سيقدم ضمانة كافية لعدم نسف الاتحاد السياسي، كلما حلّت سنة شؤم سياسي تجاري. وحتى مع هذه الضمانة، أرى أن حل المسألة السياسية بهذه الطريقة سيثير أعظم قدر من التحفظ، سواء خدم مصالحنا أم

المصالح النمساوية المجرية، وآمل ألا يكون ممكناً بالشكل الذي تم إضعافه إلى الحد الذي نراه. ومع ذلك، فإن الشائعات، التي مفادها أن هذه هي الحال مع ذلك، لا تريد أن تصمت، لأنه يبدو أن لديها فكرة ما، نرجو أن تكون مضلِّلة.

إن حلاً سهلاً للمسألة البولونية يلبِّي جميع المصالح وخاصة منها مصلحتنا في أمن حدود ألمانيا الشرقية، ويُرضي بولونيا، هو حل تصعب صياغته. ويبدو أن الحل المرجَّح بقوة سيكون الحفاظ على أي شراكةِ مصالحَ بين القوى العظمى المتحالفة في بولونيا، وضمان أقصى قدر ممكن من استقلالها الذاتي، والتأثير المشترك الدائم على سياستها التجارية والمرورية، ويراودني الأمل، بالمناسبة، في أن يتضمن الحل أقل قدر ممكن من "الإدارة الثنائية".

كما هي العادة دوماً، ينبغي حل المسألة البولونية سياسياً، ويجب أن يكون واضحاً أنه من المحتمل والراجح أن ينشأ انطلاقاً من هنا ضغط شديد موجه نحو ألمانيا والنمسا/ المجر، سيكون من طبيعة سياسية وسياسية تجارية تلزمهما مستقبلاً بإجراء مفاوضات تعاقدية على أساس مشترك، على الأقل ما دامت كيانات العالم السياسية لم تتغير بعد بصورة تامة، ولا مفر من السعي إلى إيجاد قاعدة مشتركة يمكن أن تستند في نهاية المطاف إلى نموذج رسوم جمركية موحد، وبطريقة من الطرق، على مواقف جمركية متوافقة ورسوم متبادلة، وهي مشكلة أعتبرُها شخصياً صعبة كمشكلة إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية بين ألمانيا والنمسا/ المجر. ومع ذلك لن يكون التفكير في هذه السياسة الجمركية المشتركة نحو الخارج ممكناً دون تواصل بين الدولتين ذي أثر توحيدي على السياسة الاقتصادية، ما دامت سياسة القوتين الجمركية إحداهما تجاه الأخرى قد تتأثر مستقبلاً تأثراً قسرياً بسياستهما الجمركية حيال بولونيا، على عكس ما حدث في الظروف التي سادت إلى الآن، إذا أريد لشراكة مصالح ألمانية ونمساوية/ مجرية ما تجاه بولونيا أن تبقى كما هي عليه بسبب الوضع السياسي الراهن، وما دام من الخطورة بمكان سياسياً ترك المنافسة غير المقيدة مفتوحة بالنسبة للسياسات التجارية التي تنتهجها قوة ما، مهما كانت وثيقة الصلة بنا، عندما يتعلق الأمر بمناطق تتاخم حدود الرايخ من ثلاث جهات. إن توجهاً مشتركاً للسياسة التجارية هو أمر لا يمكن تفاديه بصورة دائمة، في علاقته مع هذا الموضوع على الأقل، إذا كان ضم بولونيا إلى المنطقة الجمركية الألمانية لن يتمَّ، وهو وضع سيكون بالطبع الحال الأكثر أمناً

والأفضل اقتصادياً بالنسبة إلى البولونيين. هكذا تطرح الأشياء نفسها سياسياً على نحو يجب أن يجعلنا مهيئين دوماً لإمكانية قيام وضع لا يعود السؤال فيه: هل نريد القيام بهذا الآن أم لا نريده؟ بل يكون، هذا ما يجب أن يكون، فأين تكمن الصعوبات الرئيسية التي تحول دون تحقيقه، وكيف يمكن إزالتها أو الحد نسبياً على الأقل من ضررها؟ إنني لا أتحفظ إطلاقاً في إعطاء السيد الزميل "ديل" كل الحق في قوله: إن مهمة جمعيتنا الرئيسة، بل الوحيدة، هي بالدرجة الأولى وبالتحديد إبراز ما في هذا الأمر من صعوبات[13] تتحدى الرغبات السياسية العاطفية، بل وتحديداً، عندما يظن المرء أن الخيار يمكن أن يتخذ في النهاية لأسباب سياسية قطعية، ضمن الاتجاه الذي ألمحت إليه.

لا أنكر أنني سأشعر بالسرور، إذا ما أمكن حل المسألة البولونية على نحو نتفادى معه الاتحاد الجمركي ويمَكِّن الجانبين من اتخاذ قراراتها بحُرِّية. إذا ما قُيِّض لهذا أن يحدث، وتم فضلاً عن ذلك تفادي فكرة شراكة مصرفية ونقدية مع جميع نتائجها بعيدة المدى، سيكون علينا رفض أي حل آخر لا يقوم على علاقة تنهض على معاهدة تجارية وثيقة بصورة خاصة، تدوم لأطول فترة ممكنة، دون أن نتخلى عن مبدأ الدول الأجدر بالرعاية كأساس لسياستنا التجارية، لأن فكرة أفضلية آلية محضة متراتبة حسب نسب مئوية، ستكون غير قابلة للنقاش، لاستحالة حساب آثارها على المدى الطويل، ولاعقلانية نموذجها التعسفي، الذي سيكون تنفيذه عائقاً قوياً ولا يُحتمل أمام حركة الجانبين الحرة. وللعلم، بوسع أي نمط آخر من الأفضليات التجارية إفسادُ السياسة التجارية لأي من البلدين حيال أطراف ثالثة، دون أن يحصلا على تعويض سياسي كاف مقابل تضحيتهما، إذا لم يكن هناك اتحاد جمركي كامل يضمنه لهما دون سواه. في هذه الحال، سيكتفي الطرفان بنيل أفضليات عملية متبادلة يتيحها هذا النمط من المعاهدات التجارية، وسيقدمان بالتالي تنازلات متبادلة لن تكون لصالح المنافس رغم منحه حق الجهة الأجدر بالرعاية، أو تتفق مع الألفة الاقتصادية المطلوبة بيننا، والتي ستقوم مع إزالة جميع الأوضاع، التي ترى في النسب الجمركية عوائق

(13) أكد "ديل" في مشاركته أنه "بقدر ما يستطيع أي كان الحلم بالصداقة الألمانية النمساوية والحماسة لها، يستطيع أيضاً إبراز الصعوبات التي تعترض الاتحاد الجمركي بينهما". (المناقشة العامة ص 16). وستلقي مفاوضات الاتحاد الجمركي القاسية بالتحديد حول مختلف المشكلات والمصالح بعبئها الثقيل على التحالف السياسي.

أمام التبادل السلعي بين المنطقتين، ويكون تأثيرها ملموساً في الغالب أكثر من تأثير الرسوم الجمركية، وأكثر إثارة للمرارة بكثير من تأثير أي رسم جمركي يمكن أخذه في الحسبان. وفي المقابل، يمكن عندئذ لتقييد حرية حركة السياسة الجمركية أن يصير مصدر اغتراب سياسي، إن هو لم يُفض إلى وحدة جمركية تامة. وفي هذه الأثناء، ومثلما سبق القول، يطرح السؤال نفسَه عما إذا كانت حرية القرار ستبقى قائمة بالنسبة إلينا.

ليس في صالحنا مع ذلك، أود الاعتراض ببضع كلمات هنا على ما قاله السيد الزميل "بيرشتورف"(14)، وسواء ذهبت الأمور في هذا الاتجاه أم في اتجاه حل المسألة البولونية، أن يكون هناك ذلك الميل النهائي ضدنا، الذي غالباً ما تم تأكيد وجوده لدى قوى الغرب الأخرى. إن الأمر هو على العكس مما قاله الزميل، فلئن كان هناك شيء جعل الروس والإنجليز يخشون بعض الشيء وَهْمَ ربوبيتهم عند طرح فكرة حرب جمركية أبدية مشتركة ضد ألمانيا، فلأنهم لاحظوا على الأرجح أننا نستطيع لعب ورقة الوحدة الجمركية مع حلفائنا. ينطبق هذا بالذات على الروس، كما هو واضح من أخبار الصحافة في الفترة الأخيرة، ولكن ليس منها وحدها فقط، أعني أن السيد الزميل "بيرشتورف" سيجد نفسه مجبراً من جانبه على تبني وجهة النظر. أعتقد بالمناسبة أننا لسنا على رأيين مختلفين تماماً من حيث المبدأ (وقال بيرشتورف: هذه حالة مختلفة تماماً!). حسناً، عندئذ نكون غير مختلفين إطلاقاً في الرأي. من الضرورة بمكان أن تكون ورقة "وحدة وسط أوروبا الجمركية" في يد حكومتي ألمانيا والنمسا/ المجر كلتيهما، لتتمكنا من لعبها عند اللزوم، خلال اللعبة القادمة حول مفاوضات السلام والمعاهدة. يجب إذن على الجانب الألماني، سواء كنا نرغب ونؤمن أم لا نرغب ولا نؤمن بضرورة أن يخرج في نهاية الأمر شيء ما، أن يعمل في جميع الأحوال على هدي السؤال: كيف سيكون أولاً الرسم الجمركي المشترك نحو الخارج؟ وكيف سيكون ممكناً ثانياً إقامة حد أقصى من وسط أوروبا سياسي جمركي بين القوتين؟ ليس بالتحديد وسط أوروبا سياسي جمركي، فأنا أرى تماماً، مثلما سبق لي القول، إن هذا ليس هو الأمر الوحيد، وأن هناك بالأحرى أشياء أخرى أكثر أهمية من إلغاء جميع الرسوم البينية. لكن وسط أوروبا يسير مع ذلك في الاتجاه عينه تقريباً، الذي كان قد أشار إليه ناومان

(14) مشاركة حوارية قدمها يوليوس بيرشتورف، المناقشة العامة، الصفحات 17-19. لا يريد "بيرشتورف" رؤية النمسا/ المجر مفضلة على دول ثالثة بعد اتفاقية السلام.

في كتابه الرائع، الموضوع بفضل قوة طبيعية بمزاج السياسي وليس بتشاؤم الخبير[15]. أين تقع أكثر النقاط صعوبة وكيف يمكن التغلب عليها؟ يجب أن تكون الإجابة على هذه الأسئلة الاقتصادية المحضة، بقدر ما أن المسألة نفسها سياسية التوجه.

يستند موقفي تجاه هذه المسائل الاقتصادية المحضة إلى الآن على دائرة ضيقة من الملاحظات، وإنني لأُفضّل أن أعبِّر عن نفسي بقدر كبير من التحفظ، باعتبار أنني لست خبيراً في السياسة التجارية.

تكوَّنت هنا قبل مدة قصيرة "لجنة خاصة للعمل من أجل وسط أوروبا"[16]، برئاسة الدكتور فريدريش ناومان. وقد انضممتُ أول الأمر إليها بدافع اهتمامي السياسي بالمسألة البولونية، بعد أن كنت قد سمعت شائعات عن تلك الاحتمالات. لم يكن لدى اللجنة أي نوع من الارتباط بأي برنامج، بل إنها تساءلت ببساطة عن ذلك القدر من "وسط أوروبا،" الذي يمكن أن يتفق مع مصالح ألمانيا، بالمعنى الذي قصده الدكتور ناومان؟ إن اللجنة، التي رأت مكاتب رايخ عديدة في تكوينها أمراً مرغوباً فيه[17]، لم تكن طبعاً في وضع يتيح لها أن تحصل على أية مواد من هذه المكاتب، خاصة منها المادة الإحصائية الرسمية، ومن ثم السرية، عن الإنتاج، التي كانت قد جمعت عام 1911. كما لم تتمكن من الحصول على أية معرفة عن حال المفاوضات، أو من الظهور بمظهر ممثل أو مدير أعمال لجهات رسمية، وتجنبت أي بروز علني وأي تنافس مع تنظيمات قائمة. هل كان بوسعها أن تتزود بوظائفٍ ما مفيدة؟ لقد ارتبط هذا من حيث الجوهر بما إذا كانت الهيئات الرسمية تؤمن بقدرتها على تولي عمل من

(15) ناومان، "وسط أوروبا".

(16) عُقدت الجلسة الأولى يوم 26 شباط/ فبراير 1916. انظر أيضاً التقرير التحريري عن "محضر الجلسة الثالثة للجنة العمل من أجل وسط أوروبا"، ص 126 وما يليها.

(17) يقدم فيبر هنا معلومة كان قد تلقاها من ناومان (رسالة بتاريخ 24 كانون الثاني/ يناير 1916، أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، بوتسدام، تركة فريدريش ناومان رقم 106). يخبر ناومان في الرسالة عن السلوك المتردد لدوائر الدولة حيال لجنة العمل، وإن كان مكتب الرايخ للشؤون الداخلية يرغب دوماً في علاقة دائمة تتم عبر كاتب الدولة "ريشتر". يقول محضر الجلسة الأولى بتاريخ 22 شباط/ فبراير 1916 بخصوص لائحة الأهداف: "هدف لجنة العمل هو الدعم الطوعي لمفاوضات حكومة الرايخ الألماني في العلاقات السياسية والعسكرية وخاصة الاقتصادية المستقبلية بين الرايخ الألماني، النمسا/ المجر، بلغاريا وتركيا".

تلك الأعمال التي لم تكن تستطيع السماح لنفسها بتوليها لأسباب شكلية وعملية. هل هذا هو حال اللجنة، الذي كان يجب توقعه في البداية، فإن لم يكن هو حالها، وهو ما بدا أمراً ممكناً، غدا وجودها بلا جدوى.

في البداية، كان هدف اللجنة معالجة مسألة العملة في بولونيا، خلال الحرب وفي المستقبل أيضاً، بواسطة سيد لديه الخبرة العملية، وعلى الطريقة التي ستحل من خلالها المسألة البولونية. أما نوع الحل فهو، لا يحتاج الأمر إلى شرح إضافي، على درجة استثنائية من الأهمية بالنسبة إلى جميع ممكنات المستقبل السياسية الاقتصادية، وبصورة غير مباشرة السياسية المحضة أيضاً، التي ما زالت حالياً في وضع سيء تماماً في منطقة الاحتلال الألماني بالتحديد، حيث تضر كثيراً بوضع الإدارة الألمانية حيال السكان البولونيين. ثمة هنا خطر يمكن أن يترتب عن هذا، هو إلحاق الأذى بضرورات المستقبل.

إلى ذلك، تبنَّت اللجنة وجهة نظر ترى أن الرسوم الجمركية بين ألمانيا والنمسا/المجر ستكون موضوعاً ذا أهمية ثانويَّة عموماً، إذا ما كانت الصناعات المشاركة في وضع يتيح لها التفاهمَ فيما بينها حول السوق. هكذا حاولَت استقصاء هذه الإمكانية خلال محادثات خاصة أجرتها مع ممثلي بعض الصناعات لدى الجانبين، خاضت خلالها مفاوضات لم يكن باستطاعة الجهات الرسمية الألمانية أن تتولاها بصورة ناجحة، لأنه كان عليها استقصاء رأي صناعات الممالك المجاورة، ثم القيام بمحاولة تمهيد لتفاهمات تتوصل إليها المصالح الدولية والألمانية النمساوية المجرية. إن لجنة كهذه يمكن أن تكون مفيدة لهذا الغرض، حتى عندما لا تتوصل هي نفسها إلى شيء آخر في دائرة المصالح المقرِّرة غير ما توصل إليه كتاب ناومان في الدوائر الأيديولوجية، أي خلق رأس مال معنوي يستطيع الساسة التعامل معه كعنصر يؤخذ بالحسبان.

إذا كان عليَّ أن أُلخِّص انطباعي التقريبي والعابر تماماً، وبالتالي غير المهم، عن مسار مثل هذه المفاوضات، فإنه سيكون على النحو الآتي: إن بعض تلك الصعوبات، التي قيل بصورة مسبقة أنها لا تقبل التجاوز، قابلة للتخطي. ومن غير الجائز أن يستند المرء بطريقة وحيدة الجانب إلى ظروف السلام المبكرة، عند تقدير ما سيكون ممكناً في المستقبل. وعلى سبيل المثال، فإن عدداً كبيراً من الصناعات، التي يجب إعادة تصنيفها، هي في حال غَيَّرت الحرب معها تغييراً تاماً وضعها الذي كان قائماً من قبل، ما يجعل

من الضروري حدوث عملية تكيّف جديد فيها تبدو ممكنة بسهولة أكبر من المعتاد في بعضها، بفضل ما كدسته من أرباح في الحرب. بينما يمكن لفئة أخرى من صناعات البلدين التخلي كلياً عن الرسوم الجمركية، إن اضطرها لذلك قيام تحالفٍ مناسب بين المنتجين. ليس من السهل دوماً معرفة أي صناعات تنتمي إلى واحدة من هاتين الفئتين، لأن الأطراف المعنيين يتصرفون بطرق مختلفة جذرياً تمليها عليهم الصورة التي يكوّنونها لأنفسهم عن المسار المحتمل للأحداث، فإن قيل لهم خلال المحادثات مع الجهات الرسمية المعنية، وهذا في رأينا ما ينبغي أن يكون مع ذلك لأنه يتطابق مع واقع الحال، "رتبوا أموركم على أن الرسوم الجمركية ربما تسقط لأسباب سياسية مهما بلغت شكاوانا من ذلك"، فعندئذ سيسعون إلى وضع أنفسهم ضمن هذا الاحتمال، وسيفكرون بوسائل لملاقاته. أما إذا أحسّوا، بالمقابل، أن لدى الجهات الرسمية دون غيرها تحفظات كالتي يتبناها معظمنا بالتأكيد، تقول بضرورة اقترابها أكثر من فكرة اتحاد جمركي، حتى إن لم تكن لذلك ضرورة مطلقة، فإنه لن يكون بوسعهم التفاوض معها، لأن ذلك الاحتمال سيبدو لها بعيداً عندئذ. هل ستتوافر للجنة إمكانية إجراء مداولات خصبة مع الأطراف المعنيين؟ لا نعرف، لأن هذا السؤال يرتبط ارتباطاً كاملاً هنا أيضاً بالسلوك الذي تعتبره الدوائر الرسمية محققاً للهدف، ويجب أن يكون كذلك أيضاً. على أية حال، أنا لن أُلزم أحداً بأي عمل غير مطلوب أو مفيد.

عملياً، سيكمن مركز الصعوبات الرئيسة، سواء بالنسبة إلى توحيد قواعد كلا الرسمين الجمركيين، أم إلغاء الرسوم الجمركية البينية، بالتأكيد في الرسوم الجمركية على السلع نصف المصنعة، وهنا توجد بعض المشكلات التي تبدو أول الأمر وكأنها تنتج صعوبات لا يمكن تخطيها هناك على الأقل، حيث الصناعات التكميلية هي صناعات تصديرية أيضاً. هنا، لن تُسوى القضية طبعاً بالإشارة إلى قدرة منتجي السلع نصف المصنعة على إقامة مجمعات شركات لدى الجانبين، وربما أيضاً إلى قدرة صناعات السلع الجاهزة عندهما. والآن، من المؤكد بوجه عام أن أحداً لا يتحمس للعمل على تقوية منظمات المنتجين الصناعيين، بسبب النتائج المعروفة التي تترتب عنها. لكن هذا الجانب يمكن طبعاً أن يكتسب وجهاً خاصاً بالنسبة إلى بعض فروع الإنتاج، لأسباب سياسية مالية سأتناولها هنا باختصار. هناك عدد كبير من مشاريع أقامها أصحاب مصالح معنوية ومادية خاصة راغبة في إقامة اتحادات قسرية، يفعل قسم منها ذلك طمعاً بالعلاوات الضرورية لتخزين مواد أولية شحيحة، ضرورية

للحرب، وقسم آخر من أجل جني الأموال اللازمة لفوائد القروض من الإنتاج بصورة خاصة. هل تريد جميعها أن تبقى حقاً مجرد منتجات لسلة المهملات فقط، فهذه مسألة تحتمل الشك في جميع الأحوال، بالنظر إلى حاجتها المستقبلية إلى التمويل، نكاية في جميع أنواع النفور القابلة للتفهم. بقدر ما ستنتشر هذه الاتحادات القسرية، ستتراجع القضايا الجمركية تراجعاً تاماً إلى الكواليس. وفي هذه الأثناء، من المفترض أن الأمر سيتعلق في أقصى الحالات بعدد قليل فقط من السلع الجماهيرية، وإن كان من غير الممكن ألا نأخذ في الحسبان، فيما يخص الجانب التجاري السياسي وبالنظر إلى مجمل مشاريع الكارتلات، إن البنود الصغيرة الضخمة في ميزاننا التجاري هي التي تقوم بالدور الحاسم، وهي التي تُعتبر، وليست المواد المخزنة المهمة كمياً بكل تأكيد، العامل الذي يميز بأسبابه الثابتة على الدوام موقعنا التجاري العالمي بالمقارنة مع الأمم الأخرى كما في علاقاتنا بها، وهذا على كل حال تذكير بعدم تعليق كل شيء على توازن السلع الجماهيرية القابلة وحدها للكرتلة. إننا نعمل بكثافة داخل "هامش" صغير، وهذا هو قدرنا الدائم.

يكفي هذا. مهما يكن من أمر، إن احتمال أن تُجبِر أسباب سياسية الحكومات على تأسيس "وسط أوروبا" سياسي اجتماعي، يجب أن يبقى ماثلاً دوماً أمام أعين أصحاب المصالح وأعيننا، على أن ننطلق في البداية من افتراض أولي هو إمكانية حدوث وضع سياسي يلزم بتوحيد وسط أوروبا وحده، تكمن فيه جميع التحفظات التي تقدم ضده. لهذا، أريدُ على كل حال ألا ينسى السادة، الذين يقولون بحق إن واجبنا العلمي يلزمنا بإبراز المخاطر والصعوبات قبل أي شيء آخر، لأننا سنكون مشاركين بدورنا في المسؤولية إذا ما وقع تجاهلها، على ألا ينسى هؤلاء السادة أن الوضع السياسي القائم اليوم لن يزول بذلك، وأنهم، وبغض النظر عن وجهة نظرهم، يجب أن يشاركوا في العمل على الأفكار التي تتصل بكيفية مواجهتها. إن بوسعهم أن يقولوا ما يحلو لهم قولُه اقتصادياً، فالأمر قد يقع لأسباب سياسية، وهو ما يُركز عليه المرء في الوقت المناسب.

2

[عن الجانب الزراعي لاتحاد جمركي ألماني نمساوي]

نعم، سادتي، ليس باستطاعتي التحدث أصلاً عن المسألة الزراعية، ولست مؤهلاً بالتأكيد للحديث باسم أحد من العاملين في الأرض.

بقدر ما استطعت أن أرى، ثم دائماً تلخيص المصالح الزراعية الألمانية في الجملة التي تقول: لا يضيرنا هذا الأمر في اللحظة الراهنة، وسيكون الوضع خلاف ذلك، إذا ما استغلت المجر استغلالاً كاملاً قوة أرضها في المستقبل، لأنه سيكون هناك عندئذ وفرة في المنتجات ولن نحصل على الأسعار التي نحتاج إليها. وكما هو معروف، فقد اتفقت الأطراف الزراعية المعنية على أن تعرفة ثلاثية، وفي النهاية رباعية التراتب، هي التي تحقق التوازن بين مصالحها. لا يكاد يكون هناك طبعاً أي شك في أن هذا لن يكون عموماً الموقف النهائي للزراعة الألمانية، إذا ما نشأت أسباب سياسية من قاهرة.

3

[المجر والرغبة في اتحاد جمركي ألماني نمساوي]

سادتي، سنتفق جميعنا بالتأكيد على أنه لم يتم بأية طريقة مؤثرة وجذرية إبراز التحفظات التي تقف في وجه اتحاد جمركي، كما أبرزها المتحدث الذي استمعنا إليه قبل قليل، سواء في مقالته التي قدمها في الكتاب، والتي أرى أنها لا تُجارى، أم فيما قاله للتو[18]. والآن، يبدو على كل حال أن الأمور وصلت إلى حال جعلته يُفصح هو نفسه عن شكوك في أن وضع النمساويين والمجر يمكنهم من القضاء على صعوبات تطورهم الاقتصادي انطلاقاً من قوة رأس مالهم الخاص. ليس علينا بل على زملائنا النمساويين أن يعلنوا ما إذا كان الاتحاد الجمركي يُصعّب أم يسهّل التطور الذي اعتبره السيد الزميل أويلنبورغ أيضاً مرغوباً فيه بالنسبة إلى المملكة المجاورة. من الممكن طبعاً أن يفضي الافتقار إلى اتحاد جمركي، واستمرار اعتماد النمسا على نفسها، وبقاء سيطرة القوى المسيطرة عليها الآن، إلى بقاء الوضع الحالي، وبالتالي إلى إبقاء قواها الاقتصادية متأخرة، وأن الهواء الذي جلبه الاتحاد الجمركي إلى النمسا، على العكس من ذلك، سيقضي على توزيع السلطة الراهنة، لصالح علاقات حديثة ملائمة، الأمر الذي اعتبره المحاضر أويلنبورغ نفسه شيئاً مرغوباً فيه، من وجهة نظر ألمانيا والنمسا. إن قول هذا هو بالتأكيد شأن يخص الزملاء النمساويين، لأنهم يستطيعون وحدهم الحكم على ما إذا كان الاتحاد الجمركي بالذات هو الطريق الملائم لتحقيق التطور.

(18) المقصود هو فرانز أويلنبورغ. عن المقالة التي عرضها، انظر الهامش 1 أعلاه، وعن المشاركة السابقة في النقاش (المناقشة الخاصة، انظر الصفحات 48-57) انظر التلخيص في التقرير التحريري أعلاه.

سأضيف بضع كلمات قليلة فقط عن المجر. أود أن أوقِّع دون تحفظ على الفكرة التي ترى أنه ليس من السهل الاعتراض من وجهة النظر المجرية على شرعية سياسة المجر الصناعية، على غرار ما يفعله في الغالب الجانب الألماني عندما يؤكد وجود صناعات تمثلها منتجات البيوت الزجاجية، التي لا يجوز إطلاقاً أن تكون المجر مكانها الطبيعي! في الواقع، كان الأمر على النحو الآتي: لم يكن لدى المجريين، لأسباب سياسية مالية قاهرة، أي خيار غير البدء بتنشئة صناعات ليست المجر مكانها الطبيعي بالضرورة. هل حدثت أخطاء خلال ذلك، هذا ما لا يستطيع الألماني تقريره. بالمقابل، هناك بالتأكيد شكوك حول ما إذا كانت تنشئة هذه الصناعات وسيلة ملائمة للتصدي لهجرة الفئات السلافية، والمجرية جزئياً، الكثيفة والمنظمة، من المجر، التي تتوقف بصورة كبيرة على ظروف الزراعة، وبالدرجة الأولى على استحالة تقسيم الأرض بصورة ملائمة، على بعدم الميل إليه، وكذلك على نمط استغلال الملكية الزراعية الكبيرة. هنا، من المشكوك جداً فيه على أية حال إن كانت هناك وسيلة أخرى للتخلص من هذا الوضع غير الاستيراد الكثيف لرأس المال، وربما شراكة اقتصادية طويلة المدى مع ألمانيا، وجاذبية معينة يمكن لاتحادٍ جمركيٍّ أو لشيء مماثلٍ خلقُها وممارستُها بمرور الوقت على الاقتصاد المجري، لدفعه إلى إقامة ظروف ملائمة لمواجهة الهجرة، ما دام يمكن بالكاد إنكار أن تدفق رأس مال ألماني إلى النمسا/ المجر يمكن أن يمثل دعماً قوياً لهما، عبر إقامة رابطة وثيقة بينهما. لكنّ هذا لن يحدث على كل حال ما لم تتماثل قبل كل شيء الشروط القانونيةُ وفرصُ الإقراض والتبادلِ السلعي العمليةُ، ولن يتم بلوغه ولو من بعيد بواسطة الرابطة الجمركية الكاملة وحدها، ويمكن تحقيقه بفضل أشياء أخرى هي قبل كل شيء اتحاد نقدي ومصرفي تصحبُه جميع أنواع الروابط الجمركية. غير أنه من المشكوك فيه جداً ما إذا كانت مهمةٌ جذرية بهذا القدر بالنسبة إلى استقلال الدول، كقيام اتحاد مصرفي، ستُطرح يوماً ما دون إكراه مطلق من الظروف السياسية. وعلى كل حال، إن ارتباط البنكين الكبيرين لدى الجانبين سيكون الآن وفي مقبلات الأيام ضرباً من المحاباة العملية لرأس المال الألماني على حساب غيره من رؤوس الأموال الأجنبية. أما بالنسبة إلى أفضلية استيراد رأس مال ألماني، فإن العلاقة بين وجهتي النظر الألمانية والمجرية تتخذ الآن على ما يبدو شكلاً يجعل مداولات الساسة الألمان والمجريين الخاصة تميل إلى تطبيق نموذج يقول فيه الجانب المجري: "إن لدينا أيضاً إمكانيات أخرى"، فيرد الجانب الألماني: "ونحن

أيضاً!"، ويضيف الجانب المجري: "من فضلكم، إن لدينا أكثر مما لديكم بالتأكيد!" لن تتقدم الأمور، إذا كان كل طرف يشعر بالحاجة إلى عتاب الآخر بقوله: يمكننا القيام بالأمور بطريقة مختلفة. وأخيراً أليس أكثر حكمة في النهاية القول: سنقوم بالعمل معاً. مع ذلك، إنه شأن يخص المجر، مفهوم تماماً بطبيعة الحال، إن هم قالوا لأنفسهم: نريد أن نُبقي طريق استيراد رأس المال من مناطق أخرى مفتوحاً، ولا نريد الاعتماد على الألمان وحدهم. إن هذا سيبقى متاحاً لهم رغم التقارب الذي قطع شوطاً بعيداً. كل ما في الأمر أنهم يبدون خائفين بعض الشيء، وأن اللحظات السياسية وحدها هي التي ستجعلهم في النهاية يُظهرون هنا أيضاً الميل إلى تفضيل آلي لرأس المال الألماني، مع أن الحكم على ذلك لن يقرره غير السادة الذين يعرفون الظروف هناك!

ألمانيا بين القوى العالمية الأوروبية

تقرير تحريري عن نشوء النص

في صيف 1916، تملَّكت ماكس فيبر مِرارة متعاظمة بسبب تحريض اليمينيين المتطرفين، الذي توجه بقوة ما فتئت تتزايد ضد حكومة الرايخ، ودعم أهدافاً حربية متطرفة. بالنسبة إلى فيبر، كان "جنون الغواصات" النقطة المركزية لدى مجموعات يمينية أخرى سعت من خلال تحريض مكثف لإرغام الحكومة على الانتقال من الآن فصاعداً إلى شن "حرب غواصات غير محدودة"، دون أن تأخذ في الحسبان النتائج السياسية الخارجية ثقيلة الوطأة التي ستترتب عن ذلك، خاصة دخول الولايات المتحدة الأميركية المتوقع في الحرب. حدث هذا مع توقع أن تتمكن ألمانيا من إركاع إنجلترا في وقت قصير وأن تحرز سلام الانتصار الذي سيسمح بفرض الأهداف بعيدة المرمى لحربها الخاصة. اعتقد ماكس فيبر أن من الضروري مواجهة هذا التطلعات بكل إصرار[1]، وأتيحت له الفرصة لفعل ذلك في خريف 1916، عندما أقنعه جيورج هوهمان، رئيس حزب الشعب التقدمي في ميونيخ، بإلقاء خطبة[2].

أبلغ حزب الشعب التقدمي ووزارة الحرب البافارية بالخطبة ضمن قائمة

(1) انظر رسالة إلى غيرهارد فون شولتسه – جيفرنيتس بتاريخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1916، نسخة ماريانة فيبر (بالآلة الكاتبة)، أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، رد 93، تركة ماكس فيبر 30/ 10 "يجب العمل ضد غوغائية حرب الغواصات مع ضربات هراوات من فوق".

(2) Marianne Weber, *Lebensbild1*, S. 590, und Mommsen, *Max Weber2*, S. 225, Anm. 66.

موضوعات عنوانها "مصالح ألمانيا في الحرب وبعدها". وقد وُجدت في سجل الاحتفالات السياسية المعتمد هناك حاشية تقول "وسيتم إرسال ملخص إليكم"[(3)]. ويسمح هذا بالتخمين بأن مخطوط المقدم، الذي يحمل رؤوس أقلام للخطبة، اُستخدم في الوقت نفسه كنموذج أولي عند إجراء الرقابة الصحفية. وانطلاقاً من هذا يمكن تفسير حاشية ماريانة فيبر الخطية على نص هوهمان الأصلي، والحاشية على نُسختها من "ملاحظات حول محاضرة موجهة إلى الأستاذ جيورج هوهمان في ميونيخ".

تحدث ماكس فيبر يوم 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1916 في تجمع علني لحزب الشعب التقدمي شهدته مدينة ميونيخ عن "وضع ألمانيا السياسي الدولي". وبخصوص مجريات التجمع، يمكن الإشارة إلى تقرير الطبعة المسائية من صحيفة آخر **أخبار ميونيخ** بتاريخ 28 تشرين الأول/ أكتوبر[(4)].

وفيما بعد، نقَّح ماكس فيبر بناءً على رجاء من فريدريش ناومان المحاضرة انطلاقاً من مخطوط رؤوس الأقلام وأعده للنشر في مجلة **العون** الأسبوعية، حيث طُبعت المحاضرة يوم 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916. بيد أن مراعاة الرقابة فرضت حذف شروح فيبر حول المسائل العسكرية، وخاصة منها نقده الحاد لتحريض المحافظين واتحاد عموم الألمان على حرب الغواصات[(5)]. وهكذا قال ماكس فيبر في رسالة إلى هاينريش هيركنر بتاريخ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916: "كان من الضروري إدخال بعض التعديل على شكل المحاضرة (التي تشوهت بفعل حذف الملاحظات الحادة جداً ضد سعار الغواصات، التي نشرت في صحيفة آخر **أخبار ميونيخ** وحدها)"[(6)]. أما الملاحظات المعنية، فيمكن تحديدها بمعونة ملاحظات رؤوس الأقلام وخاصة تقرير صحيفة أحدث أخبار ميونيخ، وهي تشمل المقاطع: "السنوات كثيرة امتلك

---

(3) أرشيف ولايا بافاريا الرئيس، القسم 4، أرشيف الحرب، 14013.

(4) انظر التقرير عن التجمع.

(5) ملاحظة تحريرية أولية حول الصيغة "أ" في **العون** بتاريخ 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1916.

(6) رسالة إلى هاينريش هيركنر بتاريخ 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1916، أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، رد 92، تركة ماكس فيبر رقم 18. كذلك: Mommsen, *Max Weber2*, S. 252, Anm. 170.

المرء... (ص 692، السطر 14) إلى "لكن الحرب يجب أن تتواصل، ربما طيلة سنوات أخرى (ص 693، السطر 18)[7].

وبالإضافة إلى ذلك، طُبعت المحاضرة في كراسة خاصة أصدرتها **العون**، نشره نهاية 1916 فريدريش ناومان، إلى جانب "خطبته عن الحرب"[8]، ومقالة "إرادة الانتصار الألمانية" لفيلهلم هايله[9] (Wilhelm Heile). وكان هاينريش هيركنر هو الذي اقترح إصدار الكراس[10]. وتلقّف ماكس فيبر هذه المناسبة لإدخال تنقيح طفيف على المحاضرة، أما المقاطع التي حذفت في حينه حول تحريض الغواصات فإنه لم تتم استعادتها هنا أيضاً.

ومن الأمور التي ميزت الصدى الذي ترتب عن شروح فيبر أن غوستاف شتريزمان رد بطريقة حادة على طبع المحاضرة في مجلة **العون**، ودافع بصورة خاصة عن الصناعيين ضد هجمات فيبر[11].

انتقال النص وتحريره

1) أقدم صيغة للنص المقدَّم عبارة عن مخطوط يضم أربع صفحات من رؤوس الأقلام تحت عنوان "وضع ألمانيا السياسي الدولي" ألقى ماكس فيبر محاضرته على أساسها (النص 1، أ). ووصلت المحاضرة عبر إدوارد باومغارتن إلى أرشيف ماكس فيبر في ميونيخ، وهي اليوم في مستودع حفظ أمانات ماكس فيبر ضمن مكتبة

(7) آخر أخبار ميونيخ، العدد 551 بتاريخ 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1916، طبعة المساء، طُبع النص في هذا المجلد، ص 692 وما يليها. انظر أيضاً المقطع الأول من تقرير الصحيفة، العدد 299 بتاريخ 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1916، طُبع في هذا المجلد ص 699.

(8) Friedrich Naumann, "Rede über den krieg,"| in: *Deutscher Kriegs – und Friedenswille, Drei Reden*, Die Hilfe, Wochenschrift für Politik,Literatur und Kunst, hg. von Friedrich Naumann, Sonderheft (Berlin-Schöneberg: Verlag der "Hilfe" o. J., 1916), S. 1-7.

(9) Wilhelm Heile, *Deutscher Siegeswille.*

(10) انظر رسالة إلى هاينريش هيركنر بتاريخ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916.

(11) تحت عنوان: "Die Schimpfrede eines deutschen Professors," in: *Deutscher Kurier*, Nr. 312 vom (12 November 1916)، يوجد المخطوط في الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية، بون، تركة غوستاف شتريزيمان، المجلد 155، دفتر 129621-129624.

الدولة البافارية بميونيخ، وتحمل حاشية هوهمان المكتوبة بخط يد ماريانة فيبر. أما الكلمات المدونة على الصفحة 1 السطر 9 "إعداد ما لا نهاية له"، فهي على الطرف الأيسر، وقد كُتبت بيد غريبة وبخط بيبلسبيرغ (Bebelsberg) الاختزالي، وتكررت من خلال تغيير طفيف فصارت "إعداد ما لا حدّ له". وهي نسخة على الآلة الكاتبة وضعتها ماريانة فيبر (أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، الرد 92، تركة ماكس فيبر رقم 8/ 30) وعليها حاشية إضافية: "ملاحظات حول محاضرة موجهة إلى الأستاذ جيورج هوهمان في ميونيخ". وفي أحد المواضع هناك طريقة قراءة مختلفة وردت في التعليق على الحواشي.

2) الصيغة التي ظهرت في **العون**، وهي مجلة أسبوعية معنية بالسياسة والأدب والفن يصدرها فريدريش ناومان، العام الثاني والعشرون، العدد 45 بتاريخ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916، الصفحات 735–741، يجب اعتبارها أقدم صياغة كتبها فيبر بكاملها، كلمةً كلمةً (النص 2، "أ")، إذا ما تغاضينا عن تقرير مراسلة صحيفة **آخر أخبار ميونيخ**. تحمل النسخة عنوان: "ألمانيا بين القوى العالمية الأوروبية". تقدمت النص الملاحظة التحريرية التالية، التي أخطأت في تأريخ المحاضرة فجعلته يوم 22 تشرين الأول/ أكتوبر:

"تعكس هذه المقالة مضمون محاضرة كان الأستاذ ماكس فيبر قد ألقاها يوم 22 تشرين الأول/ أكتوبر في ميونيخ. ومراعاة للرقابة، تم حذف الشروح ضد الغوغائية في المسائل العسكرية البحتة".

أما الصيغة التي ظهرت في "إرادة الحرب والسلام الألمانية" من ثلاث خطب (**العون**، مجلة أسبوعية تعنى بشؤون السياسة والأدب والفن يصدرها فريدريش ناومان، كراس خاص)، برلين، شونهبيرج، مطبعة "العون"، دون تاريخ [1916]، الصفحات 7–13، تحت العنوان ذاته فهي تشكّل آخر الصيغ (نص ب2). أما إرسالها فقد تم في الأسبوع الثاني من كانون الأول/ ديسمبر، حسب إعلان صدر في **العون**، العدد 49 بتاريخ 7 كانون الأول/ ديسمبر 1916، ص 807.

سنطبع أول الأمر مخطوط رؤوس الأقلام "وضع ألمانيا السياسي الدولي" (النص 1، "أ")، وهو مختلف بوضوح من حيث كلمات نصه وبنائه عن الصيغ المطبوعة،

ويمدنا بانطباع عن مخطوطات فيبر الخطابية. إلى هذا، للمخطوط أهمية بالنسبة إلى المقارنة المباشرة مع التقارير الصحافية (انظر أدناه، ص 690 وما يليها (في الأصل الألماني))، وهو يتبع النص النهائي (النص 2، ب).

ستوضع شروح مخطوط رؤوس الأقلام على الهامش، دون مناقشات نقدية لنصّها، بقدر ما يمكن إلحاقها بصورة لا لبس فيها بالنص باء. وستوضح مقارنة جميع النماذج أن فيبر لم يتقيد عند التنقيح تقيُّداً دقيقاً بمخطوطه، وإنما أعاد بدرجات متفاوتة بالأحرى تشكيل مقاطع كاملة أو غيّر مضمونها. واستغنينا عن إثبات مقاطع وردت بالأسلوب المباشر، يحدد فيبر فيها بصورة سافرة مسارات أفكار منتشرة ونمطية في زمانها، بوصفها استشهادات.

ظهرت طبعة تالية لم يَطَلها أي تغيير من النص "2ب" في ست حلقات في صحيفة **البريد الفرانكي** (*Fränkische Kurier*)، العدد 657 بتاريخ 23 كانون الأول/ ديسمبر 1916، و660 بتاريخ 27 كانون الأول/ ديسمبر 1916، و4 بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير 1917، و11 بتاريخ 7 كانون الثاني/ يناير 1917، و15 بتاريخ 9 كانون الثاني/ يناير 1917، و17 بتاريخ 10 كانون الثاني/ يناير 1917.

1

وضع ألمانيا السياسي الدولي

1) ما زال السلام بعيد المنال. إنه مرفوض بحدة من

1) المسوخ "الدوليين" الذين بدؤوا يظهرون الآن من جديد (فوق وتحت)

2) وكذلك بسبب

أ) التدخلات الغوغائية في طريقة الحرب ووسائلها التي لا يحق لأحد غير قيادة الجيش وحدها الحكم عليها.

ب) التبجح المتمادي للمطالبة المنفلتة من عقالها بأهداف حربية توسعية يقدمها الخوالف هنا في الوطن.

إن التبصر العملي المحض والواعي بمصالحنا هو الذي يجب أن يحدد "أهداف الحرب"، وليس أية مشاعر مهما كانت قابلة للفهم. كما لا يجوز الحديث عن أهداف الحرب، بل عن هذه المصالح. أما العوامل المقررة هنا، فهي:

1) الوضع الجغرافي:

ألمانيا هي البلد الوحيد الذي له حدود برية مع ثلاث قوى كبرى وحدود بحرية مع قوة بحرية عظمى. والنتيجة

أ) حتمية اعتماد سياسة تسليح قوية بصورة خاصة.

ب) سياسة تحالفات ذكية لا تستطيع أي قوة كبرى اليوم أن تتدبر أمرها بدونها.

2) ما سيتغير بعد الحرب:

سقوط الحلف الثلاثي (إيطاليا ورومانيا). إذن، تقييد حرية الاختيار لدينا في التوليفات التي ستقوم.

3- ما لن يتغير بعد الحرب: مصلحتنا في بقاء النمسا (لأنه بغير ذلك ستكون حرية الاختيار لدينا مقيدة أكثر).

نتائج:

يجب أن تتم مراعاة هذا الوضع في طريقة عقد السلام، وبالتالي مراعاة هذا السؤال: هل سنبحث في المستقبل (ولمدى منظور) عن تفاهمات وشراكة مصالح في الشرق أم في الغرب؟

النقطة الرئيسة في سائر الشروح:

فصل حاد للمسائل السياسة الداخلية عن مسائل السياسة الخارجية.

لا انضمام إلى الغرب انطلاقاً من عواطف ليبرالية،

ولا اتصال مع روسيا انطلاقاً من عواطف محافظة.

(شرح جميع النتائج بإسهاب).

المصالح السياسية القومية والضرورات العسكرية للدولة هي التي ستقرر حصراً بشأن هذا كله.

استعراض وضع المصالح هذا ونتائجه:

أ) العدو الحالي الأشرس: إنجلترا. أصعب خطر مستقبلي: روسيا.

ب) لهذا: تأييد التفاهم مع روسيا (وهو ممكن الآن بسهولة أكبر)، ضرورة ضمانات قوية جداً ودائمة كمصلحة سياسية للدولة، وتأييد التفاهم مع إنجلترا (وهو ممكن الآن بصعوبة أكبر): المطلوب ضمانات ظرفية قوية كمصلحة عسكرية.

ج) بالتناغم مع ذلك ومن أجل مصالحنا السياسية القومية:

د) لا توجد مصلحة كهذه مع بلجيكا، وإنما: مصالح عسكرية حصراً (ضمان أمننا ضد سلوك حيادي من نمط حياد اليونان). سيستمر هذا إلى أن يتحقق تفاهم مع إنجلترا. طبيعة تناقض المصالح مع إنجلترا.

ه) مصلحة سياسية قومية قوية جداً في الشرق، سواء بالنسبة لنا أم بالنسبة إلى حلفائنا.

نقاط مركزية:

بالنسبة إلى حلفائنا، إزالة أذى صربيا.

بالنسبة إلينا: تسوية مقبولة للمسألة البولونية.

(كل ما عدا ذلك هو في قسم منه إما سياسة انفعالات – البلطيق أو طوباوية: أوكرانيا).

و) طبيعة تناقض مصالحنا حيال روسيا (إمبريالية الفلاحين الشعبية في روسيا مؤقتة).

قضية الدردنيل (لا تستحيل على الحل).

ز) استعراض المشكلة البولونية في ارتباطها مع مشكلة "وسط أوروبا" (هذه الأخيرة مشكلة سياسية صرفة، وليست سياسية جمركية، إن تم حلها بصورة

صحيحة).

النتيجة: مهمة سلام ألماني:

1) الأمن العسكري، وليس عمليات ضم.

2) الحفاظ على أقصى حد ممكن من حرية الاختيار بالنسبة إلى سياسات التحالف في المستقبل.

قِصر نظر كل "سياسة تمليها الانفعالات"، بما في ذلك السياسة المعادية لإنجلترا. التوجه المستقبلي في ظل وجهات نظر تاريخية كونية : 1) الضمانة في الغرب 2) مهام حضارية في الشرق.

2

ألمانيا بين القوى الأوروبية العالمية

لا أريد التحدث كرجل ينتمي إلى حزب. لقد كنت أنظر إلى السياسة دائماً من وجهات نظر قومية دون غيرها، والسياسة لا تعني هنا السياسة الخارجية وحدها، وإنما كل سياسة على الإطلاق. هذا وحده هو الذي وجَّه انتمائي الحزبي أيضاً. عندما ذهبت لأول مرة مع أبي إلى صندوق الانتخاب، أعطى هو صوته لليبرالي وأعطيت أنا صوتي لمحافظ[12]، لكنني لم أعد أفعل هذا منذ وقت طويل. لقد انتميت إلى جمعية عموم الألمان، وتلقيت خلال الحرب تعميماً عنوانه "جمعية عموم الألمان"، أبلغني (كغيري) إدانتي أمام الأجيال القادمة[13]. إنني أترك لهؤلاء الأناس الطيبين

(12) المقصود أغلب الظن هي انتخابات برلمان الرايخ في 20 شباط/ فبراير 1890، إلا أنه لم ينتخب، كما تقول ماريانة فيبر في: *Marianne Weber*, Lebensbild1, S. 132, und Eduard Baumgarten, *Max Weber: Werk und Person* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1964), S. 688, لصالح المحافظين الأحرار، لأنه لم يكن هناك في دائرته الانتخابية سوى مرشحٍ محافظ وثانٍ ليبرالي وثالث ديمقراطي اجتماعي.

(13) انتسب فيبر عام 1893 إلى جمعية عموم الألمان، لكنه خرج منها من جديد في نيسان/ أبريل 1899 بسبب سلوكه في قضية عمال الزراعة البولونيين. انظر في هذا الشأن الرسالة التي بعث بها يوم 22 نيسان/ أبريل 1899 لشرح قراره. نسخة ماريانة فيبر (بالآلة الكاتبة)، أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ميرسبورغ، رد 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 4. ليس التعميم مثبتاً.

والموسيقيين السيئين القلق على خلودنا، لكنني أعتبر أنه من الصواب أن يكشف المرء عن انتمائه بوضوح[14].

يسود اليوم لغط كثير حول "الاتحاد الداخلي"، أي هذا يراد له أن يعني الاتحاد من وجهة نظر السياسة الخارجية القومية حصراً. حسناً! لقد كانت هناك أوقات كانت فيها عواطف المرء خلالها مؤيدة للسير مع إنجلترا، ويرجع السبب إلى أن المرء كان ليبرالياً. ما علينا، لقد مضى هذا الآن وإلى الأبد. إلا أنه كانت هناك بالقدر نفسه أيضاً أحزاب تتملق روسيا دون كرامة، لأنها كانت محافظة. لقد هللت صحيفة الصليب (*Kreuzzeitung*) لأولموتز(*) (Olmütz). وتمنّت دخول جيوش القيصر نيكولاوس[15] (Nikolaus). أما الخدمات البوليسية، التي قدمناها لحكومة روسيا دون أي تعويض سياسي[16]، فعادت علينا بكُره الليبراليين الروس واحتقار الدوائر الرجعية، بطبيعة الحال، كما يمكن لأي شخص إقناع نفسه بذلك من الصحافة. هل زال الآن هذا التعاطف السياسي الداخلي مع روسيا؟ لا أعتقد إطلاقاً أنه زال، وهناك ساسة برلينيون يَعرِضون أنفسهم بحماسة على الروس[17]، مع أن الصحافة الروسية، وبالتحديد منها الرجعية، لا تلاقي هذا التودد بغير الاحتقار والسخرية، لاعتبارات تتصل بأسباب سياسية داخلية. لقد واجهني في برلين عشرات المرات وليس مرة واحدة فقط إعلان يقول: "لا تفاهم مع إنجلترا، لأن التفاهم يقود إلى النزعة البرلمانية"، أو

---

(14) يأتي في هذا الموضع من الخطاب المقطع الذي تم حذفه عن حرب الغواصات، مراعاة للرقابة. انظر الاستعادة في تقرير آخر أخبار ميونيخ.

(*) مكان عُقدت فيه عام 1850 اتفاقية بين النمسا وبروسيا كانت هزيمة للأخيرة التي وجدت نفسها مرغمة على التخلي عن سياسة الوحدة وإلغاء التعبئة العامة والموافقة على إعادة قيام الاتحاد الألماني (المترجم).

(15) نشرت صحيفة بروسيا الجديدة (صحيفة الصليب) العدد 288 بتاريخ 11 كانون الأول/ ديسمبر 1850، النص الحرفي الكامل لما سمي: "مداولات أولموتز" بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1850. ثم تبع ذلك تلخيص إيجابي في نسختها رقم 301 بتاريخ 28 كانون الأول/ ديسمبر 1850 و303 في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1850 كل مرة تحت عنوان: "نظرة عامة في كانون الأول/ ديسمبر 1850". إن تلميح فيبر إلى أن صحيفة الصليب تمنت غزو القيصر، لم يثبت بأي دليل.

(16) معاهدة بين بروسيا وروسيا، سميت اتفاق ألفنسليبين، نصت على الدعم البروسي لروسيا في قمع الانتفاضة البولونية.

(17) لم يمكن معرفة الأشخاص الذين عناهم فيبر هنا.

"كيف تتصورون السياسة الداخلية إن نحن أخلينا بلجيكا بالفعل؟" وللأسف فإن مثل هذه الأفكار أدت كذلك دوراً في قضية حرب الغواصات، كما نعلم جميعاً، لأنه دون هذا كان كل واحد سيقول لنفسه، إنه من الإثم إيهام القوات المقاتلة بضراوة في الخارج بوجود وسيلة لإنهاء الحرب خلال بضعة أشهر. إن الرجال، الذين يَمنحون دوراً في سياستنا تجاه الحرب والسلام للحزازات السياسية الداخلية، ليسوا بالنسبة لي ساسة قوميين، ولا مجال على الإطلاق لأي حديث عن اتحاد داخلي معهم. وعلى وضعنا الدولي الخاص ومصالحنا الخارجية أن تحدد وحدها سياستنا الخارجية.

ما هي الآن مصالحنا الخارجية هذه، وما هو وضعنا الخاص؟ هذا ما أريد الحديث عنه، متوجهاً خلال ذلك ببرودة تامة وبطريقة أكاديمية إلى التفكير السياسي وليس إلى المشاعر.

إن مصالحنا الخارجية مشروطة جغرافياً بدرجة كبيرة. نحن دولة قوية، وبالنسبة إلى أية دولة قوية يشكل وجود دولة قوية مجاورة عقبة أمام حريتها في اتخاذ القرارات، لأنها تكون ملزمة بمراعاة هذه الدولة. ومن المرغوب فيه بالنسبة لأي دولة قوية أن تكون محاطة بدول ضعيفة قدر الإمكان أو بأقل عدد ممكن من الدول القوية. لكن قَدَرنا حتَّم أن تكون لألمانيا دون غيرها حدود مع ثلاث قوى برية، هي بالإضافة إلى ذلك الأكثر قوة بَعْدَنا، فضلاً عن الحدود مع أكبر قوة بحرية هي جار غير مباشر، وأن تقف هكذا في طريق هذه القوى. ليس هناك بلد واحد من بلدان العالم له هذا الوضع.

وتترتب عن ذلك أولاً ضرورة تسلّح قوي بصورة خاصة. حتى داعية السلام الأكثر تطرفاً بيننا لن يواصل إنكار هذا اليوم. لكن ينتج عن ذلك أيضاً أن علينا إقامة تناغم بين سياستنا ووضعنا الجغرافي، فما معنى ذلك؟

هذا يعني بدايةً أنه لا يجوز أن نسمح لأنفسنا بممارسة السياسة، كما كان سيقول بسمارك، من خلال رمي زجاج الوافذ بالحجارة[18]، وأننا، كما يجب القول، لا يجوز أن نجلب لأنفسنا العداوات، لمجرد التنفيس عن مشاعرنا، حباً في تلك الموضوعات التي لا نستطيع، أو لا نريد، استخدام وسائل قوتنا من أجلها. وفي ظل السّباب

---

(18) في خطبته أمام مجلس الرايخ بتاريخ 6 شباط/ فبراير 1888، أوضح بسمارك بالارتباط مع نقده لموقف الصحافة الروسية المضاد للألمان: "بمرور الوقت، كل بلد مسؤول بطريقة ما عن النوافذ التي تكسر صحافتُه زجاجها". "تقرير اختزالي، المجلد 102، ص 733".

المألوف اليوم على دبلوماسيتنا، يُنسى دائماً أن أفضل دبلوماسية تعجز عن تحقيق أي شيء، إذا كانت الأمة تتّبع توجهاً سياسياً خاطئاً فيها. لقد حدثت أول هزيمة ثقيلة جلبتها السياسة الألمانية لنفسها وتركت أثراً بعيد المدى، وكانت بدون أي نفع على الإطلاق، يجب أن يتم التذكير بهذا يوماً ما، بفعل السياسة العاطفية الخرقاء في قضية البوير[19]. إن الأمة، بقيادة الأوساط عينها التي تمارس الآن "أعمال السخرة" وليس الدبلوماسية[20]، هي التي اقترفت الخطأ. لقد كانت سياسة عاطفية تفتقر إلى أية خطة، أو، وهذا مجرد كلمة أخرى، سياسة عموم ألمانية، جلبت علينا هذا، علماً بأنه لم يكن غير حالة واحدة فقط من حالات كثيرة.

إلى ذلك، يعني هذا أنه يحسُن بنا ممارسة سياسة عملية لا سياسة حقد. أنا لا أتحدث عن الحقد والغضب بحد ذاتها، فالإنسان لا يستطيع حب العظمة إذا لم يكره الدناءة، والحقد الألماني ما أن يتوطن حتى يصير راسخاً وعصياً على الاقتلاع. لا شك في أنه سيكون من الحماقة أن تخلق إنجلترا من خلال مواصلة سياستها الراهنة ضد ألمانيا عدواً لدوداً لها طيلة الأعوام المئة القادمة، لأنه سيمكن في ظروف معينة أن يستحيل بالفعل عندئذ تخطي هذا الوضع بالنسبة إلى سياستنا. لكن هذا شأن يخص إنجلترا. بيد أنه سيكون على كل حال حماقة من جانبنا، لو أردنا أن نضع الآن حدوداً لأهدافنا السياسية لا تتبع وجهات نظرنا السياسية، بل تنبع من الشعور بالحقد، مهما كان قابلاً للفهم. يبلغ الحقد ضدنا أقوى حالاته في فرنسا، بينما يتجه الحقد عندنا نحو إنجلترا فقط، بقدر ما يتجه الحقد في النمسا إلى إيطاليا دون غيرها. لئن كان الحقد يقبل إنسانياً الفهم في الحالتين، فإن الأخطاء الوحيدة الحقيقية، التي، ربما!، تكون قد أُقترفت في هذه الحرب، قد ولدت من عدم موضوعية هذا الحقد.

لا تعني السياسة العملية، فضلاً عما سبق سياسةَ الغرور، والكلام الرنان،

---

(19) تلميح إلى برقية غليوم الثاني إلى رئيس جمهورية الترانسفال، بول كروغر، بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير 1896، التي ضمن فيها "استقلال البلاد ضد هجمات أجنبية" ما أدى إلى الإساءة بشدة للعلاقات الألمانية الإنجليزية. "السياسات الكبرى للوزارات الأوروبية بين 1871 و1914". المجلد 11. رقم 2610، ص 31 وما يليها.

(20) تعني "السخرة" ما كان يسمى "سخرة المستشار" التي تكونت من عموم الألمان والمحافظين وأجزاء من الليبراليين القوميين، التي حاولت منذ كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 1916 التمهيد لإطاحة المستشار بيتمان هولفيغ.

والاحتدام، بل تعني العمل الصامت. ولكن كيف تم صنع السياسة عندنا؟ إذا ما قارن المرء مكاسب ألمانيا الاستعمارية مع مكاسب غيرها من الدول في الفترة الزمنية نفسها، وجدها هزيلةً حقاً. ولكن إذا فكر المرء بالضجيج الذي لازَم عندنا هذه المكاسب المتواضعة، وجعل الأمر يبدو وكأنه يدور حول ابتلاع نصف العالم وقارَنَه بصمت الآخرين الهادئ، كان التأثير السياسي لهذا كله مخجلاً بعمق بالنسبة لنا. كان ذلك نتاج انعدام التربية السياسية للأمة، الذي أعتبره من جديد نتاجاً "عمومَ ألمانيٍّ". إنها الظاهرة عينها بالذات، ظاهرة التبجح "العموم ألماني" في قضية الأسطول. بل إننا ما نزال نعيش في الحرب الآن الشيء ذاته، فقد بدأ القوم بخرافة "نهاية الإمبراطورية الإنجليزية العالمية" كهدف للحرب، وكأن هذه الإمبراطورية تستند إلى ملكية شيء كقناة السويس وأشياء مشابهة، ولا تقوم بالأحرى على شراكة الأنجلوساكسونيين القومية الذين استوطنوا كلياً أو جزئياً قارات عديدة، ليس بإمكاننا طردهم منها. أو أنهم تحدثوا عن نهاية القوة البحرية الإنجليزية[21]، مع أنه من الواضح أنه سيكون من المحال بالنسبة إلينا، حتى إذا امتلكنا أسطولاً مماثلاً في القوة، محاصرةُ مرفأ ليفربول بقدر ما يمكِن لإنجلترا محاصرة هامبورج. إن وضع إنجلترا الجغرافي بحد ذاته يسهل حصار هامبورج ويعيق فرض الحصار على ليفربول، ولن يغير شيئاً من الأمر امتلاك بضعة موانئ تقع على قنوات. ولطالما سُئلت بكل جدية: "لماذا نحتاج إذن إلى أسطولنا؟" إنه لمن حسن الحظ أن معركة سكاجر راك (Skager Rak) المجيدة(*) قد أظهرت لكل غِرٍّ أيضاً، فيما يتصل بهذا الهراء، لماذا نحتاج إلى بوارج، فلولاها لما أمكننا منع الإنزال الإنجليزي في الدانمارك، وبدونها لن نستطيع في حالة الحرب إلحاق قدر من الأذى بإنجلترا يجعلها تفكر مرتين قبل الهجوم علينا، الأمر الذي ستفعله في المستقبل، مع أننا لا نستطيع "إبادة" بعضنا بعضاً، فلا بد إذن من إيقاف هذه الثرثرة المتبجحة في إنجلترا وعندنا.

---

(21) هكذا تقول على سبيل المثال مذكرة "عموم الألمان" حول أهداف الحرب، التي أرسلت يوم 5 أيار/ مايو 1915 إلى مستشار الرايخ، ونشرت فيما بعد، يوم 9 كانون الأول/ ديسمبر 1916، في صحائف عموم الألمان (رقم 50) بنصها الحرفي: "الضمان استقلالها الاقتصادي لا مفر من كسر سيطرتها التعسفية في البحر. من هنا، فإن الصراع ضد إنجلترا يجب أن يخاض بكل قوة وجلد، إلى أن يتم إزالة سيطرة إنجلترا التعسفية في البحر، الضرورية لضمان مستقبل ألمانيا".

(*) منطقة تصل بحر الشمال بجنوب النرويج، وقعت فيها يوم 31 أيار/ مايو 1916 معركة بحرية غير حاسمة كانت الوحيدة التي دارت بين الأسطولين الألماني والإنجليزي (المترجم).

إذا ما فتحنا مذكرات بسمارك "أفكار وذكريات"، وقعنا بين عبارات النص غير الكثيرة المطبوعة بحروف متباعدة على تحذير من الوقوع في حبائل سياسة "الغرور" وإرادة الخروج من شروط وجودنا الجغرافية[22]. هذا صحيح اليوم أيضاً، لأن وضعنا الجغرافي يجعلنا بين الأقل قدرة على ممارسة سياسة تستند إلى غرور الفاتحين. من المعروف بوضوح أن مذكرة أصدرتها في حينه مجموعة اتحادات مصالح[23] تحت تأثير "عموم ألماني" طالبت بضم، أو بما هو أسوأ من ذلك، بإخضاع كل بلجيكا وشمال فرنسا حتى نهر "السوم"، دون منح حق المواطنة لسكانها! إذا كان هناك من لديه وجهة نظر كهذه، أعتقد شخصياً أنها حمقاء إلى درجة لا تصدق، فإنه كان له بالتأكيد الحق في تمثيلها، باستخدام ما هو متاح له من وسائل، كتقديم مذكرة إلى الدوائر الرسمية والتباحث مع قادة الأحزاب السياسية. والحال، إن الطريق إلى هذه الوسائل لم يكن خارج متناول هؤلاء السادة، فما الذي حدث؟ لقد طُبعت مذكرتهم في نسخ كثيرة ووزعت، فغدا مضمونها مِلكية عامة لجميع الصحف الأجنبية: هذه إذن كانت أهداف الحرب الألمانية. لقد اعتبرت منذ البداية أن مستشار الرايخ أخطأ لأنه لم يواجه هذا العبث بحدة ولم يشدد مبكراً وبصورة متجددة دوماً على تعبير "رهينة"[24] بالنسبة إلى بلجيكا. لقد اعترض النفوذ العموم ألماني طريقه. بعد ذلك، وعندما اتضح لكل إنسان أنه ليس هناك سلطة رسمية ألمانية تدعم مخطط ذلك العمل المشين، كان الصدى الذي ترتب عنه في الخارج هو: "إن ألمانيا تصير أرخص"، وبالتالي فهي تشعر بأنها ضعيفة. لكن هذا لم يكن كل شيء. إن غوغائية هؤلاء الساسة المتكبرين سأصرف النظر تماماً عن وجود مصالح مادية تختفي جزئياً وراء ذلك انتقلوا الآن إلى اللعب بقضية الكرامة: "إن من يتخلى عن بلجيكا يكون مهزوماً،"[25] ولا يمكن تحمل شيء كهذا حتى من الناحية الإنسانية البحتة. إذا كان الجيش في الخارج سيتبنى

(22) انظر: Bismarck, *Gedanken und Erinnerungen*, Bd. 2, S. 265-267.

(23) يقصد بذلك مذكرة الاتحادات الاقتصادية الستة بتاريخ 20 أيار/ مايو 1915. طبعت في: Salomon Grumbach, *Das annexionistische Deutschland* (Lausanne: Payot, 1917), S. 123-131.

(24) انظر خطبة بيتمان هولفيغ في مجلس الرايخ بتاريخ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1915 التي وصف فيها بلجيكا باعتبارها "رهينة" ألمانية. تقرير اختزالي، المجلد 306، ص 436.

(25) الاستشهاد غير مثبت.

وجهة النظر التي تقول: "لقد استولينا على هذه المناطق، ولا نريد أن يتم التخلي عنها"، فإننا سنحتفظ دائماً بحقنا في أن نقول عندئذ: "فكروا في أن هذا قد لا يكون ذكياً"، فإن بقي عند رأيه، فليبق كذلك. ولكن إذا كان القاعدون في الوطن، سواء كانوا في مكتب تجاري أم على منبر التدريس أم في أي مكان آخر، سيقومون بإفساد فرحة قواتنا التي فعلت ما لا يفعل لمجد وشرف ألمانيا، وسجلت بنجاحها المذهل مآثر لا تمحي على راياتها، وسيبيحون لأنفسهم القول: "إذا لم تتغير الخارطة على هذا النحو أو ذاك، فإنكم تكونون قد قاتلتم عبثاً"، عندئذ لا يَسَعُني إلا أن آمل بأنه ما زالت توجد بعد قبضات ألمانية لضرب هؤلاء الصبية على أفواههم، لأنهم ليسوا من سيكون لهم الحق في قول كلمة الأمة في ساعات الشدة. ثمة أمر آخر أيضاً، إننا نخوض حرب تحالف مشتركة. يعرف كل أميرال أن عليه أن يسير وفق أكثر السفن بُطأً في الأسطول. إذا طبقناً هذه القاعدة على السياسة، وجدنا أن الجميع سيواصلون القتال لأي فترة مهما كانت طويلة في سبيل قضايا الحلفاء الحيوية العملية، لكنهم لن يقاتلوا من أجل مصالح احتلال متغطرسة، أي من أجل بلجيكا ألمانية، كما لن يقاتلوا على سبيل المثال من أجل أن تصير مدينة البندقية نمساوية.

على سياستنا أن تكون سياسة عملية، حتى في حمأة الحرب، فما الذي يترتب الآن من إيجابيات عن ذلك؟

بداية، تترتب عن وضعنا الجغرافي ضرورة سياسة تحالفات بعيدة النظر. لا تستطيع اليوم أية قوة عالمية، بما في ذلك روسيا وإنجلترا، التخلي عن التحالفات اللازمة للسياسة الدولية. ونحن نستطيع ذلك أقل من غيرنا. نحن نستطيع أن ندافع بمفردنا عن أنفسنا ضد عالم من الأعداء، لكننا لا نملك بمفردنا القول الفصل في العالم، لأنه ليس بوسعنا الذهاب إلى حرب ضد تحالف عالمي كهذا بسبب ساموا (Sa-moa) مثلاً، كما أن الأمة لن تدعم حرباً كهذه مثلما تدعم الحرب الحالية. غير أن لكل سياسة تحالف شرطاً أولياً لا يمكن تحاشيه: الحفاظ إلى أقصى حد ممكن على حرية الاختيار. يكون عقد التحالفات أكثر تلبية لأهداف المرء، كلما كثرت الإمكانات المفتوحة، التي تتيحها عبر سياستها. هنا، كان الآتي وما زال متاحاً بالنسبة لنا بفضل وضعنا التاريخي:

ثمة حتى الآن عقبة مطلقة أمام حرية اختيارنا: إنها فرنسا. لقد كانت مستعدة لمساعدة أي عدو لنا ولم تكن في أي وقت معنا. وهذا ما حدد وضعنا الدولي بكامله منذ عام 1871.

هناك صعوبة جديدة أضيفت الآن إلى ذلك، لا نريد إخفاءها عن أنفسنا: إنها نسف الحلف الثلاثي[26]، الذي كان معناه الوحيد خلال القرون الأخيرة يكمن في الإبقاء على حرية اختيارنا، التي تم بذلك تقييدها من جديد، بينما قويت كثيراً نتيجة لذلك ضرورة أن نختار في مجمل سياستنا بين القوتين العالميتين الكبيرتين: إنجلترا وروسيا؛ اختياراً لن يأخذ بالضرورة صورة تحالف، سنعقده فقط عند تحقيق مزايا وازنة جداً، لكنه سيأخذ حتماً شكل تفاهم. غير أن من الضروري بصورة مطلقة استبعاد أي تقييد إضافي لا نفع فيه لحرية الاختيار لدينا، بالقدر الذي يكون هذا ممكناً فيه، ليكون بوسعنا جعل سياستنا مُلبِّية لأهدافنا بعد الحرب. وعلى كل حال، من غير الجائز لنا السماح بتقييد حريتنا في الاختيار من خلال سياسة غير عملية، وإنه بالتأكيد لأمر لن يكون مرغوباً فيه أن نجعل مثلاً روسيا عدواً دائماً لنا في المستقبل، وبالقدر نفسه، بعد أن كانت فرنسا وحدها عدونا، سيكون عدونا الآن فرنسا وإنجلترا، لأنه سيكون بوسع روسيا أن تملي علينا من جانب واحد في هذه الحالة شروط أي تفاهم، وأن تضعنا في جيبها لنكون مجرد أداة بيدها. من غير الممكن تصديق أنه ظهر خلال الفترة الأخيرة في الصحافة الخاضعة لتأثير عموم الألمان شعار يقول: "نحن نؤيد التفاهم مع روسيا، لهذا نحن مع حرب الغواصات"[27]. إن هذا يعني أننا نريد دعوة العالم كلّه إلى الوقوف ضدنا، لتضعنا بذلك روسيا في جيبها. مثل هذه الهراء الأخرق يسميه المرء عندنا: سياسة قومية.

على كل سياسة تفاهم أن تنطلق بعد الحرب من مصالحنا العملية، فما هي إذن هذه المصالح؟ ما الذي يقع بيننا وبين أعدائنا – بعد استبعاد جميع قضايا العاطفة والغرور؟

(26) قامت إيطاليا رسمياً في أيار/ مايو 1915 بفسخ معاهدة التحالف الثلاثي التي كانت قد عقدت عام 1882 بين الرايخ الألماني والنمسا/ المجر وإيطاليا وتم تجديده مرات عديدة، وذلك في سياق دخولها الحرب إلى جانب الوفاق.

(27) لم يتأكد كاستشهاد.

قيل إن شروطاً اقتصادية هي التي سببت الحرب. فهل هذا صحيح؟ أين هذه الشروط مع فرنسا؟ وأين هي مع إيطاليا؟ وصربيا؟ ورومانيا؟ حسناً، يقولون، ولكنها موجودة مع إنجلترا، ولأن هناك أسباباً اقتصادية بالتحديد، فإن إنجلترا هي عدونا الطبيعي؟ هل هذا حقيقي؟ وهل روسيا أقل عداوة لنا؟

لقد أدت كل مفاوضات حول اتفاقية تجارية مع روسيا إلى تهديدات حربية روسيا ضدنا. أكيد، لقد وقفت إنجلترا كثيراً في طريق منافستنا الصناعية. وفعلت ذلك قبل كل شيء فيما يتعلق بسياسة الأسعار لدى بعض الكارتيلات(*)، فهي أسعار مرتفعة في الداخل وبخسة في الخارج، تؤدي إلى ما يسمى "الإغراق". وطلبت روسيا من جانبها أن تكون زراعتنا هي الأضحية. إلا أنه لم تندلع حرب في الحالتين انطلاقاً من هذه الأسباب، وما كان لها أن تندلع، وهي لن تشتعل في المستقبل أيضاً، لأن هذا ليس سوى نموذج حسابي بسيط. لنفترض لمرة أن إنجلترا تستطيع فعلاً أن تنتزع منا دوماً بالقوة مليارين إلى ثلاثة مليارات من تجارتنا وراء البحار. لنفترض فضلاً عن ذلك أنه ستنجم عن ذلك بالنسبة إلى إنجلترا أرباح أرباب عمل وأجور عمل صافية تبلغ 400 إلى 500 مليون سنوياً، وهذا محسوب بطريقة جيدة. لكن فوائد تكاليف الحرب الإنجليزية هذه المرة تبلغ إلى الآن أكثر من ثلاثة مليارات سنوياً. لا أحد هناك يحسب بطريقة سيئة إلى هذا الحد.

لكن المرء يمكن أن يتحدث عن تناقض المصالح في الشرق: عن الصراع ضد خط برلين/ بغداد. فهل كان هذا مسألة اقتصادية محضة، وهل كان مسألة لا تقبل التسوية؟ علمتنا التجربة أن نقول: كلا. من المؤكد أنه إذا كان يراد تهديد مكانة إنجلترا في الشرق سياسياً من خلال ذلك، فإن تناقض المصالح هذا كان يحمل طبعاً بذرة الحرب في أحشائه. ولكن ما هي مصلحتنا في علاقتها مع مصلحة روسيا؟ إن الأمر لا يتعلق هنا ببغداد، بل بالقسطنطينية نفسها! لقد دفعت تجارب الحرب الليبية، وإفلاسات "أوديسا" عندما تم آنذاك إغلاق الدردنيل[28]، دفعت مصلحة روسيا الاقتصادية دفعاً هائلاً إلى الواجهة في القسطنطينية، علماً بأن روسيا كانت وظلت لبعض الوقت ببساطة

(*) شَكْل رئيس للاحتكارات الرأسمالية، يقوم على اندماج شركات مستقلة قانونياً تعمل في فرع إنتاجي واحد من أجل الضبط الموحد لأسعار البيع وتحديد مناطق التصريف لكل مشروع من المشاريع المندمجة (المترجم).

(28) يقصد الحرب التركية الإيطالية في أيلول/ سبتمبر 1911 وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 1912.

القوة الوحيدة المهتمة اقتصادياً بما نرفض نحن السماح بحدوثه سياسياً: هلاك تركيا. وفي المقابل، كانت لفرنسا وإنجلترا منذ القديم، مثلما كان لنا نحن أيضاً، مصلحة تتعارض كلياً مع مصالح روسيا، وهما لم تتخذا موقفاً مختلفاً إلا الآن فقط ولأسباب سياسية. تعتبر مصالحنا الخاصة الاقتصادية المحضة مهمة في تركيا، وإن كان علينا على كل حال التفكير بأنه إذا ما حسب العائد الصافي للمشاريع القائمة هناك، بعد حسم التكاليف، فإنه لن يضمن إلا وجوداً متواضعاً لما بين خمسين إلى ستين ألفاً من سبعين مليون ألماني. ليست الأسباب الاقتصادية، بل الأسباب السياسية المهمة هي التي تحدد سلوكنا تجاه تركيا في نهاية المطاف. ويُرجَّح أن يكون التفاهم الاقتصادي مع القوى الغربية بشأن الشرق ممكناً حالاً، إذا ما توقف التعارض السياسي. أما التفاهم مع روسيا، فهو صعب على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إذا لم يكن أساسه الاعتراف بسلامة تركيا السياسية غير المشروطة. وليس توجيه أنظار روسيا نحو بلاد فارس، الذي يكثر الحديث عنه، تعويضاً مناسباً بالنسبة لنا عن التنازلات في الدردنيل. وفيما يتعلق، في نهاية المطاف، بالمصلحة القومية التركية ذاتها، على المرء أن يعي ويكون على بينة من أن روسيا تريد التوجه من جديد بعد الحرب إلى سوق القوى الغربية المالية، فضلاً عن سوقنا، مع أننا الصديق الطبيعي بالتأكيد في نظرها، بما أننا صديق نزيه سياسياً بالضرورة. لكنه سيكون من الصعب عليها أن تريد أو حتى تستطيع منحنا احتكاراً مطلقاً لصداقتها الاقتصادية.

أخيراً، ثمة أيضاً عنصر اقتصادي يسم وضعنا تجاه روسيا لا يوجد ما يماثله إطلاقاً لدى القوى الغربية: إنها إمبريالية الشعب الروسي، كما سماها ديمقراطي اجتماعي نمساوي[29]، أي الميل إلى التوسع بدافع جوع الفلاحين الروس إلى الأرض، الذي هو نتاج وضع حضاري سيختفي ذات يوم، وإن استمر في التعاظم لبعض الوقت.

وبوجه عام، لا يقف تكوين المصالح الاقتصادية، إذا ما انطلقنا منه وحده، بأي حال إلى جانب المصلحة في التفاهم مع روسيا. غير أن الأسباب الاقتصادية لم تكن هي الأسباب الحقيقية للحرب، وإنما كانت، كما كان شأنها دائماً، من طبيعة سياسية، فماذا كانت هذه الأسباب؟

---

(29) يقصد فيبر هنا كتاب: Leuthner, *Volksimperialismus*.

سنتطرق في البداية إليها فيما يتعلق بفرنسا: ويأتي في مقدمها قبل كل شيء طبعاً وجودنا كدولة قوية مجاورة. لكن فرنسا لن تستطيع إخراجنا من العالم كما لن نخرجها نحن أيضاً منه. عندئذ، لا يبقى غير سبب واحد هو الألزاس. هذه المسألة بلغت قبل 15 عاما الذروة، التي تبدأ عندها بالتلاشي من تلقاء نفسها وكانت ستنتهي منذ زمن طويل، لولا أن غلطة رئيسة اقترفتها السياسة البسماركية خلقت هناك وضعاً لم يكن بوسعه أن يعني في أعين الفرنسيين والألزاسيين أنفسهم كذلك غير كونه وضعاً مؤقتاً[30]. إن واحدة من أكثر ضمانات السلام أهمية تكمن بالضرورة في وصول هذا الوضع إلى نهاية ما، علماً بأن دولة كبيرة هي التي تستطيع تعويض الألزاسيين عن فرنسا، وأن الألزاس لا تستطيع النمو مالياً دون الانضمام إلى ولاية اتحادية، تكون كبيرة بما فيه الكفاية كي لا يتوجب عليها أن تخاف في المستقبل من تدبير نفقات سنوية إضافية تبلغ حوالي 40 مليوناً. إذا كان هذا الحل سيفشل بسبب غيرة الحكومات، فإن هذه ستتحمل النتيجة المخيفة التي ستترتب عن ذلك، إذا كان قد تم عندئذ خوض الحرب دون فائدة في الواقع. غير أن سبباً إضافياً حاسماً تماماً من أسباب الحرب برز في السنوات الأخيرة: فقد أجمعت الفئة المتعلمة في فرنسا كرجل واحد على اعتبار الحرب حتمية، منذ تم الأخذ بخدمة السنوات الثلاث، وقالت: "سنصير برابرة إن بقينا نحن جميعاً بالفعل ثلاث سنوات في الثكنة، وإننا في حاجة إلى الحرب إلى أقصى الحدود، فإما أننا لن نكون بعدها بحاجة إلى الجيش القوي، أو أن الحرب نفسها لن تكون مجدية بعد ذلك"[31]. هذا ما قاله لي مثقف فرنسي قبل عام من نشوب الحرب. والآن، سيسقط هذا السبب من أسباب الحرب، لأن أوضاع الدول المالية من جهة، وضرورة تدريب كل رجل من جهة أخرى سيؤديان حتماً إلى تقصير فترة الخدمة العسكرية في جميع البلدان، عندئذ لن يكون التحالف وإنما التفاهم مع فرنسا، هو الممكن المتاح.

والآن إلى إنجلترا. لم تكن المنافسة الألمانية السبب الحاسم للحرب، وإنما كان هذا السبب يكمن في التهديد المزعوم الذي كان يمثّله أسطولنا، ذلك أن البورجوازي الصغير الإنجليزي خشي خطر إنزال ألماني في بلاده. لكن السياسي العالمي الإنجليزي

(30) بعد تأسيس الرايخ عام 1871 لم تُضم الألزاس إلى ولاية اتحادية ولا حصلت على مركز ولاية اتحادية قائمة بذاتها. وقد اُعتبرت بالأحرى ولاية رايخ مباشرة مع حاكم تابع مباشرة للقيصر.

(31) لم يتأكد كاستشهاد.

وجد أنه من غير المحتمل إجبار إنجلترا على تركيز أسطولها بكامله في بحر الشمال، لأن ذلك يقيد حرية حركتها السياسية الدولية، ويجبرها على تقديم تضحيات لآخرين ما كانت لتقدمها لهم إطلاقاً. هل يمكن وقوع تغيير ما هنا؟ لن يكون هذا سهلاً بالتأكيد بعد ما حدث. إلا أنه بُذلت في حينه محاولة للتفاهم بمشاركة كاتب الدولة "تيربيتز"، فلأي سبب فشلت؟ إنها لم تفشل لأسباب شكلية، بل لأن أياً من الجانبين لم يكن يثق بالآخر، ثم لأن المحاولة تمت في وقت متأخر جداً أيضاً، عندما كانت إنجلترا قد انخرطت بقوة في التزاماتها. وبما أن ألمانيا تحتاج فقط إلى أسطول دفاعي، فإن تغيير هذا الوضع ليس مستبعداً في المستقبل، وإن كان هناك طبعاً شرط مسبق لتحقيق ذلك هو تغيير القانون البحري من أساسه[32]. هذا ما سيكون على إنجلترا أن تفهمه عاجلاً أم آجلاً، وإلا هددتها الحرب مع قوى محايدة كبرى في كل تعقيد حربي مقبل أيضاً، بما أننا لن نتحمل أبداً ما تتحمله أميركا ومحايدون آخرون من إنجلترا. كما أن أميركا لن تتحمل هذا لفترة أطول، ما أن تمتلك أسطولها الحربي والتجاري. إلى ذلك، سيكون على إنجلترا أن تقبل في مجال سياستها الاستعمارية مبدأ "عش ودع غيرك يعيش". إننا لا نحتاج بالتأكيد إلى السيطرة على العالم عوض ممتلكاتنا المبعثرة، بل إلى مجال مصالح متوازن كذلك الذي تمتلكه بلدان أخرى أيضاً، دون أن يجد أحد نفسه مهدداً من خلال ذلك. صحيح أن المسألة البلجيكية دخلت بيننا منذ نشوب الحرب، لكن توغلنا في بلجيكا لم يكن سبب الحرب، هذا ما نعلمه علم اليقين. بيد أن بلوغ توافق حول بلجيكا هو على كل حال الشرط الأولي لسجال نزيه مستمر بيننا، بما أن احتلالنا بلجيكا الدائم وارتباط ذلك بأسطولنا يعني في نظر إنجلترا ضرورة الحفاظ على جيش بري كبير جداً، إلى جانب امتلاك الأسطول الأكبر، وهذا ما يفسر شراسة الحرب. غير أن النتيجة الناجمة مستقبلاً بالنسبة إلينا عن خطر الحرب الدائم مع فرنسا وإنجلترا، الذي سيعني الاستيلاء على بلجيكا، هي أننا لن نتمكن من التفاهم على قدم المساواة مع روسيا، بل سنكون تحت رحمتها، فماذا عن الوضع الآن في ضوء مصالحنا في بلجيكا؟

---

(32) بقرار من المجلس صدر بتاريخ 25 آب/ أغسطس آب 1914، عدَّلت بريطانيا العظمى من جانب واحد قواعد "إعلان قانون البحار" لعام 1909 فيما يتعلق بالغنائم والتهريب، إلى جانب معاملة المرافئ المحايدة.

بدايةً، ماذا كان معنى دخولنا العسكري إلى هناك؟ هل كان الرغبة في السيطرة؟ ليس هناك ألماني واحد فكر قبل الحرب بأمر كهذا، ولو في المنام. إن السبب هو نقص الحياد الفعلي لدى الجانب البلجيكي. هنا، لم تكن المفاوضات المشبوهة التي أجرتها بلجيكا مع أعدائنا السبب الحاسم الأخير، بما أنها ترتبت عن الوضع الذي حشرت بلجيكا نفسها فيه. إن الأمر الحاسم كان الآتي: لقد جعلت بلجيكا حدودها معنا جاهزة للدفاع عنها، لكنها وضعت نفسها في حالة عجز مطلق عن حماية حدودها ضد فرنسا وإنجلترا. ذلك كان حياداً "على الورق"[33] وليس حياداً فعالاً. لذلك، كانت بلجيكا ستجد نفسها عند وقوع هجوم فرنسي إنجليزي عليها في وضع اليونان[34]. فلو أن إنجلترا أكدت لنا حيادها، لما كانت هناك أي حاجة إلى التوغل في بلجيكا. لكن السيد غراي[*] (Grey) لم يفعل ذلك، كما هو معلوم، وبذلك غدت اتفاقية الضمانات، التي عقدتها القوى التي انخرطت الآن في الحرب، مجرد قصاصة ورق. كان يجب على دولة محايدة، كما أرادت بلجيكا أن تكون، الانتقال إلى وضع تغدو معه حدودها جميعها مؤهلة للدفاع عنها، وكان البلجيكيون بدورهم يعرفون تماماً هذا الوضع، خاصة بعد أن أوردت جميع الصحف تصريح القيصر الألماني بمناسبة المناورات السويسرية، وفيه "إننا مكشوفون على جناحنا الآخر" (في بلجيكا إذن)[35]. لقد حمت سويسرا وهولندا حيادها بطريقة فاعلة، وفعلت هولندا ذلك في مواجهة اعتراض إنجلترا كما هو معروف. أما بلجيكا فهي الوحيدة التي لم تفعله.

أي مصلحة لنا الآن في بلجيكا، بعد توغلنا العسكري فيها؟ ليس لنا من وجهة نظري أية مصلحة اقتصادية هناك، هذا إذا فهمنا المصلحة الاقتصادية قومياً، ولم نر

---

(33) بحجة أن حياد بلجيكا ليس سوى مجرد قصاصة ورق، برّر بيتمان هولفيغ في مواجهة السفير البريطاني السّير إدوارد جوشن بتاريخ 4 آب/ أغسطس 1914 انتهاك حياد بلجيكا على يد الرايخ الألماني. انظر تقرير جوشن إلى غراي، المجلد 11، الوثيقة رقم 671، ص 351.

(34) تلميح إلى أن اليونان كانت مجبرة في ربيع 1915 على قبول التدخل العسكري لقوات الحلفاء رغم إعلانها الحياد رسمياً.

(*) وزير خارجية إنجلترا آنذاك (المترجم).

(35) خلال المؤامرة السويسرية من 3 إلى 5 أيلول/ سبتمبر 1912 قال غليوم الثاني حسب أقوال الصحافة البلجيكية: "كنت أتمنى لو كنت مغطى على جناحي الأيمن مثلما أنا على جناحي الأيسر". انظر: Fritz Fischer, *Krieg der Illusionen: Die deutsche Politik von 1911 bis 1914* (Düsseldorf: Droste, 1969), S. 240.

فيها فقط مصلحة بعض رجال الأعمال في الربح. ستبقى أنتفيربن (Antwerpen) دائماً مدينة غير ألمانية، وستحمل الصناعة البلجيكية على الدوام سمة الشعب الذي يعيش هناك. وليس لنا مصلحة في دفع شعب غريب إلى تنافس بلا حدود مع عمالنا، من أجل أرباح بعض أصحاب شركات الملاحة، والمصرفيين، ورجال الأعمال الألمان. هل لنا مثلاً مصلحة في إدارة ألمانية لبلجيكا؟ هذه ستكون حماقة. لا يحتاج المرء إلا إلى التفكير في الظروف التي ستنشأ عند ذلك، وهي ظروف لا يتم تحملها الآن، على الرغم من براعة موظفينا، إلا لأن قانون الحرب يقف وراءها. يتسحيل كلياً أيضاً التفكير بجعل بلجيكا تحت وصاية ألمانية دائمة. إن من يفكر بشيء كهذا، يسيء تقدير فعل الشعور بالكرامة والشرف في الشعوب المتحضرة. ثم إن لدينا مصلحة حضارية في أن لا ينطبع القوم "الفلاماني" بطابع "والوني"، ومصلحة سياسية في ألا يخضع لنفوذ فرنسي صرف، علماً بأنه ليست لدى الفلامانيين الرغبة أبداً في مبادلة السيطرة الفرنسية بالألمانية، وإلا غدت الثورة في بلجيكا أمراً مستمراً، وبأن أيدينا لن تكون حرة على الإطلاق من جديد في الغرب، وبأننا سنكون تحت رحمة روسيا.

إن مصلحتنا ذات طبيعة سياسية محضة، فلا يجوز أن تصبح بلجيكا باباً يدخل أعداؤنا منه، وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأنها ستغدو كذلك، إذا لم ننحدر بها إلى درك دولة زبونة. يريد البلجيكيون أن يكونوا مستقلين، وسيكون للكراهية تجاهنا تأثيرها اليوم طبعاً وفي المستقبل القريب، فمن الضروري إذن أن نقدم ضمانات، والسؤال الوحيد الذي يطرح نفسه هنا يتعلق بنوع هذه الضمانات، فإن دار الحديث عن ضمانات "واقعية"، كان هذا يعنى: تقديم ضمانات عسكرية فاعلة لفترة طويلة جداً تستمر إلى أن تصبح زائدة عن الحاجة ولا لزوم لها. هذه الضمانات كان من شأنها أن تعد فائضة عن الحاجة اليوم، لو أمكن التفكير بحلف محايد وطيد بين بلجيكا وهولندا، غير أن هذا قليل الاحتمال في اللحظة الراهنة، للأسف. هكذا، لا بد من أن يقدم تغير مجمل الوضع السياسي اللحظة الزمنية الملائمة لذلك، وبقدر ما تكون هذه اللحظة مبكرة أكثر، يكون ذلك أفضل.

يطلب الوزراء الإنجليز بدورهم "ضمانات" منا، دون أن يفصحوا عما يقصدونه بذلك. وفي المقابل، إنهم يعرفون مقصد ضماناتنا، وعلى كل حال فإن ما

يقصده الجانبان، إن كانا يمارسان حقاً سياسة عملية، هو: ضمانات تبقى إلى أن تغدو غير ضرورية، أي ضمانات وقتية.

وفي المقابل هناك الآن روسيا: إن أسباب الحرب الحقيقية، أي السياسية، كانت من جهة مصلحة البيروقراطية وطبقة كبار الأمراء في السلطة[36]، وأسطورة عموم السلافيين من جهة أخرى، التي تم تحطيمها في هذه الحرب، هذه واقعة مهمة، بفضل البلغار والبولونيين قبل كل شيء. أما الحلم بتدمير النمسا وفرض سيطرة البيروقراطية الروسية على جميع السلاف، فإنه سيكون، كما آمل، قد انتهى بذلك. أما بالنسبة إلينا نحن، فربما كان من الممكن، لست متأكداً من هذا، حدوث تفاهم بالنسبة للحاضر، عندئذ سيكون علينا بطبيعة الحال التفكير أيضاً بأن المسألة السلافية لا تقف وحدها في طريق هذا التفاهم، بل أيضاً قضية بحر الشرق، أو قضية جزر "آلاند"[37]، التي تفصل اليوم بيننا. غير أن الصعوبات الحقيقية تقع في مكان آخر، حيث تكمن أول وقبل كل شيء في أنه لنا، ويجب علينا أن يكون لنا، حلفاء، وأن هؤلاء موجودون في الشرق ولا يوجدون في الغرب، علماً بأن الحرب بدأت في الشرق وليس في الغرب. ويجب أن نلح بشدة على أن تركيز ممتلكاتنا من خلال الضم، ودفع حلفائنا إلى التخلي عن نقاط حاسمة، كأقاليم أرمينيا على سبيل المثال[38]، سينقلنا إلى حال يستحيل معها أن نتمكن من ممارسة سياسة تحالف في المستقبل، ولا يسعنا عندئذ سوى انتهاج سياسة تفاهم فقط يكون بإمكان حلفائنا في الشرق قبولها.

إلى هذا، سيتعاظم في المستقبل التهديد القادم من الشرق، بسبب زيادة عدد

---

(36) المقصود هو الأمير الكبير نيكولاي نيكولايفيتش، القائد الأعلى عند بداية الحرب، والمجموعة المحيطة به من موظفي البلاط، المعادية بشدة لألمانيا.

(37) بعد قيام روسيا بضم فنلندا وجزر آلاند عام 1809، توصلت السويد تحت الحماية الإنجليزية والفرنسية إلى اتفاقية مع روسيا عام 1856 يُحظر فيها على روسيا تحصين الجزر عسكرياً، وعلى النقيض من رغبات روسيا تم التأكيد من جديد على الأمر القائم بمسعى ألماني في معاهدة بحر الشرق لعام 1908 بين الرايخ الألماني والدانمارك والسويد وروسيا.

(38) قمعت تركيا بوحشية التطلعات نحو الاستقلال الذاتي في مقاطعاتها الأرمينية بعد دخولها الحرب إلى جانب دول المحور، وقامت بعمليات ترحيل واسعة للسكان وإبادة. وقد قامت ألمانيا بتدخل ديبلوماسي لكنه لم يحقق أي نجاح. انظر: *Deutschland und Armenien 1914-1918: Sammlung diplomatischer Aktenstücke*, hg. Und eingeleitet von Johannes Lepsius (Potsdam: Tempelverlag, 1919), bes. S. XVI-XXXIII.

السكان في روسيا. هذه ليست الحال في الغرب. وقبل هذا وذاك، إن التهديد الآتي من روسيا هو الوحيد الموجه عموماً ضد وجودنا القومي كدولة قوية. تستطيع إنجلترا بالتأكيد تعطيل مجمل تجارتنا الخارجية، في ظل تحالف كالقائم الآن بوجه عام. وبوسع فرنسا أن تنتزع منا قطعة أرض، بينما تستطيع روسيا المنتصرة إبادة مجمل وجودنا القومي.

إذن، ليس التفاهم مع روسيا بالأمر السهل. إنه، بقول واضح، ممكن فقط في حال فقدت روسيا اهتمامها على الأقل بالمسألة الصربية والبولونية، لأن المسألتين تعنيان قضيتين وجوديتين بالنسبة إلى النمسا وإلينا، ولأن التفاهم لن يكون ممكناً إلا في ظل ضمانات دائمة تتفق وطابع التهديد الدائم، وضمانات قوية جداً، لأن التهديد يتعاظم.

ثمة الآن شيء أخير: لا تهدد روسيا مكانتنا كدولة فقط، بل كذلك مجمل حضارتنا وما يتخطاها إلى حضارة العالم، ما دامت متمسكة بأصلها الحالي، الذي لا ينطبق على أية قوة أخرى. من وجهات نظر تاريخية عالمية، ستكون مستقبلاً نقاط النزاع في الغرب بسبب بلجيكا مسائل تافهة بالمقارنة مع التطورات في الشرق، التي ستتصل بخيارات عالمية.

أما عنا نحن بالذات أيضاً فستكون لنا في الشرق وليس في الغرب (بعد حل قضية الفلامانيين)، مهام ثقافية سننفذها خارج حدودنا؟ مهام حضارية؟ إن ما يسمى "السياسي الواقعي" الألماني يهز كتفيه مُبدِياً عدم اهتمامه بها. من المألوف أن الأمم الأخرى تمارس سياسة واقعية دون أن تثرثر حولها. أما الألماني، فعليه أن يجعل من السياسة الواقعية جملة فارغة، ليؤمن فيما بعد بها، أود القول، بكل حرارة العاطفة الأنثوية. إذن ماذا عن الأهمية السياسية الواقعية للثقافة (نريد هنا، من أجل التبسيط، أن نفهم تحت مصطلح "الجماعة الثقافية" الجماعة التي تأسست عبر اللغة وحدها، "الأمة" إذن بوصفها جماعة لغة وأدب). لقد رفعت الحرب هالة الدولة إلى درجة هائلة، حتى صارت الدولة وليس الأمة هي الشعار. هل هو صحيح؟ استَعلِموا مرة من الضباط النمساويين عن الصعوبة الأساسية التي نشأت لأن الضابط لا يشترك مع جنوده في أكثر من خمسين كلمة ألمانية تتعلق بالأوامر وحدها. تُرى، كيف سيمكن لهذا الضابط رعاية الشراكة مع هؤلاء في الخنادق؟ ماذا بوسعه أن يفعل إذا حدث شيء غير متوقع لا تغطيه تلك الكلمات؟ وبصورة خاصة إذا ما وقعت هزيمة؟ انظروا أَبعد

من ذلك إلى الشرق، إلى الجيش الروسي، الأكثر عدداً على وجه الأرض، ستجدون هنا مليوني أسير يتحدثون لغة واضحة، بحيث إن الدولة تستطيع الكثير، لكن ليس لديها القدرة على أن تُرغم الفرد على التفاني الحر لها، وهو الذي كان انبعاثُ ألمانيا الداخلي مطلع هذا القرن مستحيلاً بدونه.

لقد كانت لأهمية الثقافة هذه نتائج سلبية أيضاً بالنسبة إلينا، علينا أن نكون على بينة من أمرها بلا تحفظ. إن أية سياسة على الجانب الآخر من حدودنا الشرقية، وبالتحديد إن كانت سياسة واقعية، هي بالضرورة سياسة سلافية غربية وليست سياسة قومية ألمانية. أما أن هذا هو مصير الحرب، فهو نظرة مركزية تماماً لا يجب أن تحجبها عنا تربيتنا الأخلاقية الذاتية. هذه الحقيقة لن يغير منها شيئاً حتى لو وُجد بضع مئات الآلاف من المستوطنين الألمان في "كورلاند"(*) (Kurland). إنني لا أنكر قيمتهم السياسية العاطفية، لكنهم لا يعنون بكل بساطة أي شيء على صعيد السياسة الواقعية، فإن مارسنا سياسة قوميات ألمانية في الشرق، جعلنا الملايين الخمسة عشر من السلافيين، الذين يعيشون بينها، أعداء أبديين لنا وأنصاراً لروسيا.

ما الذي يترتب الآن عما سبق قوله؟ بداية، ستكون جميع أهداف السلام حمقاء، إذا كانت ستقص لكل كلب من كلاب الصيد المعادية قطعة من ذنب الفريسة. لقد تجنب بسمارك هذا بحكمة عام 1866. ثم إن أي تفاهم مع إنجلترا سيكون في الحاضر صعباً من ناحية الحساسية السياسية، ونتيجة لانعدام الثقة القائم، أما الصعوبة الأكبر فستكون في المستقبل مع روسيا، التي ستبقى دائماً الجار الأشد خطراً، الذي تتعاظم قوته باضطراد، بحيث نحتاج إلى ضمانات مؤقتة في الغرب وضمانات دائمة ومتزايدة القوة في الشرق. على أن التفاهم مع روسيا سيكون ممكناً بالتأكيد، فقط إن وقعت تغيرات قوية في أسس سياستها، وتم تقييد رغبتها في الاحتلال أو تغيير هدفها التوسعي، لكنْ ثمة أمر مؤكد بالطبع هو أننا سنتفاهم بعد الحرب مع الطرف الذي يعطينا الضمانات الأفضل، وليكن من يكون، لأننا سنعطيه نحن أيضاً سائر ضمانات الصداقة التي يمكن التفكير فيها، وإن كان من الضروري أن تبقى هذه المسألة مستقلة عن الدوافع غير العملية كالحقد، والغرور، وقبل كل شيء أيضاً: مشاعر التعاطف السياسية الداخلية.

(*) محافظة ليتوانية على بحر الشرق (المترجم).

تحدثتُ حتى الآن عن أعدائنا وحدهم. علاقاتنا مع حلفائنا تخلو من مشكلات معقّدة، عدا علاقتنا مع النمسا/ المجر. ثمة بالطبع أمر مسلم به، فما دامت سياسة المملكة الكبيرة المجاورة لنا لا تفرض علينا إطلاقاً تبني سلوك مختلف، وهذا أمر غير متوقع، يمكن لمصلحتنا أن تذهب فقط ودائماً نحو صياغة هذا التحالف بطريقة أكثر حميمية. نفكر في هذا السياق بالكِتاب اللامع لصديقنا ناومان[39]. إن حدسه وحده خلق هنا وهناك رأس مال مزاجياً قوياً يستطيع الساسة عندنا وعندهم استثماره الآن. لكنه يجب أن تحدِّد اعتباراتٌ عملية محضة الطريق إلى الهدف، علماً بأن الصعوبات ليست طفيفة تماماً بالطبع، وأن العوامل الاقتصادية لا تستطيع أن تكون حاسمة هنا، وأن الرابطة السياسية الجمركية الوثيقة ليست بالتأكيد "صفقة جيدة" بالنسبة إلينا، بما أن المسائل الحاسمة هي بالطبع مسائل سياسية هنا أيضاً، والسلالات الحاكمة المعنية وكذلك الشعوب لن ترحب بتقييد حرية الحركة لديها. إن الوضع ليس سهلاً تماماً بالنسبة إلينا، فالرابطة الوثيقة مع دولتين سيدتين تثقل كاهلنا، مع جميع نتائجها في السياسة الخارجية والداخلية والسياسة الاقتصادية. بينما ستثقل محاولة التمهيد "لتوحيد اقتصادي" بالتحديد، في حال نجاحها، العلاقة المتبادلة مع كل تلك الاختلالات، التي تنجم عن التنافس الاقتصادي. على كل حال، لا بد أن يكون المرء على بيّنة تماماً من أن مضمون الاتفاقية العسكرية أكثر أهمية بكثير من أي شيء آخر بالنسبة للجانبين، لأنه أكثر أهمية على سبيل المثال من سائر القضايا الجمركية. وعلى مؤسسات الجيشين وقيادتيهما، إن كان يراد للتطور الجديد أن يمثل تقدماً بالمقارنة مع الحاضر، أن تكون قادرة على التشابك بعضها مع بعض خلال الحرب وكأنها وحدات جيش موحد. رغم ذلك، فإنه لا بد من الإبقاء على سيادة الجانبين العسكرية. ويصعب أن تكون هذه الاتفاقية ممكنة على أرضية تحالف قابل للإلغاء، وكل محاولة من هذا النوع تتطلب قبل كل شيء قدراً كبيراً جداً من ثقة الجانبين، اللذين لا يجوز أن ينتبهما الشعور بالخيبة، إذا لم تتفق جميع تفاصيل الاتفاقية اتفاقاً فورياً مع مثلهما العليا، بما أن ثقل الوقائع سيأخذنا إلى مسافة أبعد من مضمون الاتفاقية الرسمي، إذا ما وُجِّهت في المسار الصحيح المتفق مع أهداف جميع أطرافها. جرى ذات مرة في السبعينات حديث عند بسمارك عن مفاوضات حول انضمام بافاريا إلى الرايخ الألماني.

---

(39) يقصد فيبر كتاب ناومان، وسط أوروبا.

وقد جلس على الجانب المقابل لمستشار الرايخ المفوض البافاري كامل الصلاحيات في المجلس الاتحادي، بينما أحاط بهما نواب من الحزب الليبرالي القومي. خلال الحوار، تم التطرق إلى مسألة صعبة هي الحقوق الخاصة ببافاريا والخيبة التي أحدثتها في البداية. قال مستشار الرايخ ما معناه أنه من المؤكد أن المزاج في ألمانيا وبافاريا كان تحت تأثير الحرب على نحو يتيح لنا الحصول على أكثر مما حققناه، لو أننا مارسنا ضغطاً حاداً على الحكومة البافارية. ولكن، واصل المستشار حديثه وهو يفرد يده فوق الطاولة في اتجاه المبعوث البافاري: لو أن صديقاً وضع يده في يدي، لما سحقتها طبعاً[40]، وكوّر قبضته. تحدثتُ بعد ذلك مباشرة مع أشخاص حضروا الواقعة. لقد كان الانطباع هائلاً، لأن هذا كان الأسلوب العظيم لسياسة ألمانيا في تلك الأيام. أعتقد أنه قد جرى التقيد بما قاله بسمارك، فالسلالة الحاكمة والشعب في بافاريا لم يكن عليهما الشعور بالندم بسبب ثقتهما، وما تم إنجازه كان كافياً رغم نواقصه. لكن التحالف بين عدد من الدول الكبرى المتماثلة في القوة، هو أمر يختلف بالطبع عن اتحاد شمال ألمانيا مع دولة ألمانية قوية. هنا، كان على بافاريا أن تمتلك الثقة بأنها لن تُغتصب. وفي هذه الحالة، كان من الضروري توافر الثقة لدى الجانبين، بمن فيهما نحن أيضاً. أَصل بذلك إلى النقطة الأخيرة الأكثر أهمية، التي يجب أن يظهر، وسيظهر، ما أعنيه بواسطتها. لقد وقع احتلال مشترك لصربيا وبولونيا. إن اختبار ولائنا للتحالف يكمن في أنه سيتم التصرف بصربيا وفق الطريقة التي تطالب بها النمسا والمجر، بينما يكمن ولاء حلفائنا للتحالف في حقيقة أنه لن يتم التصرف ببولونيا المحتلة إلا وفق الطريقة التي تتطلبها مصالحنا الحيوية. إن المسألة البولونية تصل عندنا إلى مداخل عاصمة الرايخ، وتقدِّم أي خارطة الدليل على أن مصير مملكة بولونيا(*) سيحسم مصير سيليزيا، وأنه يمسنا عن قرب أكثر بكثير مما يمس النمسا. لن يتوقع أحد أن نسمح بنتيجة للحرب تفضي إلى جلوس صربيا أمام بابنا، حيث يُمَكّنها ثقلها من ممارسة نفوذ مضاد لنا عند

---

(40) من المؤكد أن بسمارك طالب خلال غداء ديبلوماسي في 22 آذار/ مارس 1876 المبعوث البافاري ماكس فون بابن بالجلوس مقابله، وأسماه "حليفه الأول". انظر: *Fürst Bismarck: Neue Tischgespräche und Interviews*, hg. von Heinrich von Poschinger (Stuttgart: Deutsche Verlags-Anstalt, 1895), S. 93.

(*) بعد الاقتسام الثالث لبولونيا (1792 / 1795)، وبعد إمارة وارسو الكبرى التي أسسها نابليون الأول في مؤتمر فيينا (1815) أُعلنت مملكة بولونيا التي كانت تحت السيطرة القيصرية الروسية، وسميت منذ 1865 حكومة وارسو العامة (المترجم).

الملكية المجاورة. ولا يوجد حل بولوني حقيقي، يَسير ومُرض، سواء بالنسبة إلينا أم بالنسبة إلى النمسا أو بولونيا. كان الوضع قبل الحرب مُرضياً من الناحية السياسية الصرفة بالنسبة إلى مصالحنا بقدر ما أحجمت روسيا عن تحويل بولونيا، كما كانت تنوي، إلى حقل عمليات ضدنا. هذا الوضع من فترة ما قبل الحرب لم يعد ممكناً الآن، فقد صارت بولونيا بوابة روسية لغزونا، وغدا البولونيون جميعهم أنصار وحدة تتم تحت السيطرة الروسية. من المعلوم الآن أن بولونيي غاليسيا وجزء من مملكة بولونيا كان يرغبون أول الأمر في الانضمام إلى النمسا. لكن ذلك لم يكن ممكناً حقاً إلا إذا قامت بيننا وبين النمسا/ المجر رابطة دول أبدية لا تقبل الانفصام، تستند إلى جانب الشراكة العسكرية الأبدية على شراكة نقدية مصرفية جمركية اقتصادية كاملة، على نحو تشكِّل الدول الثلاث معه رابطة لا تنفصم عراها، رغم احتفاظها بسيادتها. إن مجرد التعهدات لا يحقق هذا. وربما تكون تلبية مثل هذه الرغبات مطلوبة سياسياً بالنسبة لنا، كي نصمم على تقديم تلك التضحية السياسية والاقتصادية الكبيرة جداً، التي أَدَعها هنا دون نقاش، لأنه سيكون من واجب حلفائنا أن يقرروا في البداية ما إذا كانوا قادرين على هذا وراغبين فيه. إن بولونيي بروسيا وحزباً قوياً من بولونيي مملكة بولونيا يرغبون في الانضمام إلينا كحليف، ولكن بوصفهم دولة مستقلة وقائمة بذاتها. هذا سيكون الحل الأسهل، فنحن لن نحتاج اقتصادياً من دولة كهذه غير معاملتنا بوصفنا الدولة الأكثر رعاية، أما بالنسبة إلى جميع المسائل الأخرى، فسيكون من المهم بصورة مطلقة أن لا نعد بما لا نستطيع التقيد به، وأن نلتزم بكل ما قطعناه على أنفسنا من وعود. ونحن قادرون على هذا، لأن وضعنا يمكننا من تقديم عرض يتخطى كثيراً تلك المطالب، التي قدمها البولونيون أنفسهم خلال ثورة عام 1905 إلى روسيا[41]، فالأمة البولونية ستنال حكمها الذاتي الكامل، بينما سنأخذ بيدنا الضمانات العسكرية لحدودنا الشمالية الشرقية، والبولونيون هم أقل الناس اعتراضاً على ذلك، بالنظر إلى قوة الروس العسكرية المفرطة.

والآن، قال بعض القوم، بمن في ذلك قادة أحزاب اليمين: لماذا نهتم بالبولونيين؟

(41) خلال الثورة الروسية عام 1905، طالب الديمقراطيون القوميون البولونيون بمملكة بولونية مستقلة ذاتياً تنضوي في إطار الدولة الروسية العامة، وقد ذهبت مطالب الاشتراكيين البولونيين إلى أبعد من ذلك وركزت على الاستقلال الكامل.

نعم، أكرر ما سبق قوله: ينتشر البولونيون حتى مداخل برلين. تعلمون أنني لطالما أُعتُبرت عدواً للبولونيين، وإنني ما زلت احتفظ برسالة وصلتني قبل عشرين عاماً من لمبرغ (Lemberg) تحمل أسماء موقعيها[42]، وتبدي أسفها لأن خنزيراً منغولياً لم يلتهم جدّي الأول، ولأن البولونيين حموني من ذلك، بينما أسيءُ أنا الآن حماية نفسي. صحيح، لقد عارضتُ التنافس بين القوميات طبقاً لنظام اليد الأرخص ولخفض أجر العمل عبر استقدام عمال أجانب، وخرجت كذلك من جمعية عموم الألمان، لأنها وضعت اهتمام ملاك الأرض الكبار بقوى العمل السلافية الأرخص فوق المصلحة القومية. كما لم أشارك إطلاقاً في سياسة "عموم الألمان" اللغوية الخرقاء وغير الفاعلة ضد بولونيا. غير أن الوضع تغير تمام التغير الآن في الداخل والخارج، بالطريقة عينها التي كنت قد تنبأت بها قبل الحرب للزملاء المتأثرين بعموم الألمان. في الداخل، صار من الضروري التوصل إلى تفاهم نزيه مع البولونيين، الذين قاموا بواجبهم كجميع الآخرين. أما وراء حدودنا، فليس باستطاعتنا بعد وقوع الحرب ممارسة سياسية "عموم ألمانية" في بولونيا والشرق على وجه العموم، وإنما يكمن قدرنا في أن هذه الحرب تطرح المسألة السلافية الغربية، وأن علينا أن نصير محرري الأمم الصغيرة في الشرق، حتى إن كنا لا نريد ذلك (إن الطلب الذي قدم في هذه الأثناء لمجلس النواب البروسي حول المسألة البولونية، وخطب الساسة عنها، هما، إذا ما غضضنا النظر عن غيرهما، الوثيقتان الأكثر تدميراً لقدرتهم السياسية على الحكم، أو رغبتهم في الحكم، لأن القادة عرفوا كغيرهم منذ أشهر عديدة على الأقل أن هذه الخطوة كانت وشيكة الوقوع)[43].

طرح أعداؤنا مسألة "الأمم الصغيرة" كواحدة من جُملهم. إذا كانوا يريدون حقاً عقد السلام على أساس مبدأ القوميات، فإننا نستطيع عقده كل يوم، لنَقُل ذلك

---

(42) الرسالة ليست مثبتة.

(43) تقدم بالطلب الخاص بالمسألة البولونية النواب فون هايدبراندت (المحافظ)، وفريدبرج (ليبرالي قومي) وفرايهر فون تسيديتس (محافظ حر)، وتمت مناقشته يوم 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916. وقد أريد للبرلمان البروسي التحفظ على خسارة بروسيا لسلطتها نتيجة إعلان مملكة بولونيا يوم 5 تشرين الأول/ أكتوبر، والاحتفاظ بحقه في القيام بالخطوات التي تضمن مصالحه. وقد قبل الاقتراح بـ 181 صوتاً ضد 104. تقرير اختزالي، مجلس الشيوخ البروسي 22، الدورة التشريعية 3، الفترة 1916/ 1917، العمود 2391- 2432.

بصوت عال أمام العالم كله! ولكن، ليبدأ بعقده السادة القتلة أولاً![44] عندئذ، سيكون على معاهدة السلام أن تعني أن من حق شعوب إيرلندا، ومالطا، وجبل طارق، ومصر، والهند، والبوير، والهند الصينية، والمغرب، وتونس، وعرب الجزائر، والليتوانيين، واللاتفيين، والإستونيين، والفنلانديين وشعوب القوقاز، وهي الشعوب الأجنبية التي يبلغ عددها 350 مليوناً ويسيطر عليها أعداؤنا ويستغلونها ويرسلونها للموت دون إرادتها بنيران رشاشاتنا، التعبيرُ عن نفسها في اقتراع حر ينظمه، لنَقُل، صديق البشر السيد رئيس الولايات المتحدة الأميركية، لتقول فيه ما إذا كانت تريد تكوين دول خاصة بها أم لا. في هذه الأثناء، نريد أن نعترف لأعدائنا بسرور أن المرء لا يستطيع ممارسة أي مبدأ إلى حد العبث، وأن المكونات العقلانية الثلاثة لتعيين الحدود السياسية: الأمن العسكري، وشراكة المصالح الاقتصادية، وشراكة الثقافة القومية، لا تنسجم مع بعضها على الخارطة، وأنه ما دامت توجد دول لها جيوش وسياسة اقتصادية، ستكون التسويات بين تلك المبادئ حتمية. إننا لا نحتاج إلى امتلاك أي أرض تخص شعوباً أجنبية ويمكن الاستغناء عسكرياً عنها، سواء كان ذلك في الغرب أم في الشرق، بينما يعيش داخل حدودنا ألمان وبولونيون ويتداخلون أو يتجاورون في قرى تقوم على الأرض ذاتها، بحيث يكون من غير الممكن إطلاقاً رسم الحدود بينها. إن الفصل الصرف بين قوميات النمسا/ المجر إلى دول قومية محضة مستقلة هو من جانب أمر مستحيل جغرافياً، وسيقود من جانب آخر إلى عبث سياسي أو اقتصادي عند رسم حدود الدولة. والأمر الممكن إلى الأبد هنا هو أن يتحول اتحاد القوميات فقط إلى كيان سياسي فوق وطني. غير أن أعداءنا لا يستطيعون إطلاقاً من جانبهم التفكير بأخذ مبدأ القوميات على محمل الجد من جانبهم. إن إمبرطورية فرنسا، وبالقدر نفسه إنجلترا وروسيا العالمية، ستكون مجهزة بذلك منذ البداية، بينما سيكون من دواعي مصلحتنا الخاصة أن نأخذ الأمر بجدية. لم نكن نحن من حمل مبدأ دولة القوة إلى خارج حدود الأمة، فنحن نفتقر إلى مستعمرات يمتلك سكانها، كالهنود،

---

(44) يقول نص الاستشهاد الكامل [بالفرنسية]: "إذا كانوا يريدون إلغاء عقوبة الإعدام، في هذه الحالة، فليبدأ السادة القتلة بذلك"، "ألفونس كار"، الدبابير (1840) (Les guêpes). استشهاد حسب: *Nouveau Dictionnaire de citations Françaises*, hg. von Jeanne Matignon (Paris: Hachette-Tchou, 1907), S. 944.

والبورميين، وسكان جنوب الهند الصينية، والعرب، والليتوانيين، والأوكرانيين، والجورجيين، والفنلنديين حضارة خاصة وقديمة جداً في قسم منها، ومتفوقة تفوقاً واسعاً بالمقارنة مع روسيا على الأقل.

لكننا نحن أيضاً بالطبع دولةُ قوة. وحقيقةُ كوننا كذلك تضع يَدنا على سبب الحرب الحاسم الأخير. لو نجحت إبادتنا لكانت يد أعدائنا جميعهم حرة في تقسيم العالم، ولما احتاجوا إلا إلى نصف جيوشهم الحالية فقط. هذا هو الشيء الصحيح في الحديث عن النضال ضد النزعة العسكرية[45]. لماذا صرنا أصلاً دولة قوة؟ نطرح هذا السؤال في الختام. هل الأمم التي لا تكون دول قوة كبيرة، والأمم "الصغيرة" مثل السويسريين والهولنديين والنرويجيين والسويديين أقل قيمة إذن لهذا السبب؟ لم يخطر على بال أي ألماني التأكيد على شيء كهذا.

في الوجود التاريخي للشعوب، كانت لدولِ القوة وللأمم الصغيرة ظاهرياً رسالتُهما الدائمة. إن دولةَ قوةٍ تضم سبعين مليون مواطن تستطيع الكثير بالتأكيد مما لا يستطيعه كانتون سويسري أو دولة كالدانمارك. لكنها تستطيع أيضاً في بعض الأمور أقل مما تستطيعه هذه، سواء على الصعيد الحضاري أم في ما يتعلق أيضاً بقيَمِه السياسية الأصلية تماماً. في الدول الصغيرة وحدها، حيث ما زال أغلب المواطنين يعرفون بعضهم أو يمكن أن يعرفوا بعضهم، وحيث يمكن على الأقل أن يرى كل واحد الإدارة، كما في مدينة متوسطة الحجم، حتى إن كان من غير الممكن جمع الشعب كله في ساحة كما كان يحدث في كانتون "أبنتسيل" (Appenzell) السويسري، وهنا فقط توجد الديمقراطية الحقيقية، وهنا فقط يمكن قيام الأرستقراطية المستندة إلى الثقة والإدارة الشخصيتين. في دولة القوة يتحول هذان كلاهما إلى درجة الامّحاء،

(45) يقصد فيبر هنا الخطبة التي ألقاها يوم 1 آب/ أغسطس 1916 بدعوة من "اللجنة القومية الألمانية" في نورنبرج. وقد وصلنا نص الخطبة بصورة غير مباشرة فقط، وتمت طباعة التقارير الصحافية في هذا المجلد، يقول المقطع المعني في طبعة "المراسل الفرانكي"، العدد 391 بتاريخ 2 آب/ أغسطس 1916، الطبعة المسائية، ص 1: "ولكن، هل ينتج عن ذلك أن قيمة الشعوب تتحدد بقوتها؟". "إن الدانماركيين والهولنديين والسويسريين ليسوا بالتأكيد قوة. صحيحٌ أن للشعوب الصغيرة أيضاً رسالتها في تاريخ العالم، حتى إن المرء يستطيع دون قوة إنجاز المزيد لصالح الأهداف الثقافية".

ويغدو من غير الممكن تفادي البيروقراطية كبديل للإدارة التي ينتخبها الشعب وذات الطابع الشرفي، والجيش المدرب عوض جيش الشعب. هذا هو القدر الذي لا مفر منه للشعب المنظم في دولةِ قوة، ولهذا يقوّم السويسري جاكوب بوركهاردت في "تأملاته التاريخية العالمية" السلطة كعنصر من عناصر الشر في التاريخ(46). وسيمتدح كل واحد منا كتدبير مصيري أنه قُيِّض لجزء من قومنا، هم السويسريون الألمان، رعاية فضائل وجود الدولة الصغيرة وإنتاج أزهاره. نحن، على كل حال موضوعيون بما يكفي للاعتراف بهذا الوضع الخاص وهذه القيمة الخاصة للسويسريين، رغم بعض الكلام المنافق الأحمق تماماً وغير المريح في الوقت نفسه، الذي يخرج من فمهم "المحايد" بحرص حول "نزعتنا العسكرية"، وهي أحاديث تفتقر افتقاراً لا حدود له إلى التفهم. ترى، لماذا مشينا نحن أنفسنا في مسار هذا الوبال السياسي للقوة؟ إننا لم نفعل ذلك بالتأكيد بدافع الغرور، بل بسبب مسؤوليتنا أمام التاريخ. لن تطلب الأجيال القادمة كشف حساب حول تشكل حضارة الأرض من السويسريين والدانماركيين والهولنديين والنرويجيين، ولن تلوم هؤلاء إذا لم يبق في النصف الغربي من كوكبنا أي شيء غير التوافق الأنجلوساكسوني والبيروقراطية الروسية. وهي ستكون محقة في هذا، لأن السويسريين والهولنديين والدانماركيين ما كان بوسعهم منع وقوع ما حدث، بينما كان باستطاعتنا نحن الحيلولة دونه. إن شعباً من سبعين مليون إنسان يعيشون بين مثل قوى السيطرة العالمية هذه كان عليه تأسيس دولة قوة. لقد كان علينا أن نصير دولةَ قوة، وأن نربط كل شيء بهذه الحرب، إذا ما كنا نريد أن تكون لنا كلمة عند تقرير مستقبل أرضنا. لقد كان من واجبنا فعل ذلك، لأنه كان علينا الخوف من أن نُغلب، ولأن التهرب بجبن وراحة من هذا الواجب كان سيجلب لنا العار أمام أخلافنا ومعاصرينا. تتطلب كرامة قومنا أن نفعل ما فعلناه، فالحرب الألمانية تتم من أجل الكرامة، وهو ما لا يجوز أن ننساه، وليس في سبيل تغيير الخارطة والربح الاقتصادي. وهي لا تدور فقط حول وجودنا الخاص، ما دامت الأمم الصغيرة من حولنا تعيش بدورها في ظل قوتنا. ماذا كان سيبقى من استقلال الاسكندينافيين،

(46) Burckhardt, *Weltgeschichtliche Betrachtungen*, S. 96,
"والآن، فإن القوة بذاتها شرّ".

وهولندا و"تيسين" (Tessin)، لو لم يكن على روسيا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا الخشية من جيشنا؟ إن الوزن المتعادل للقوى الكبرى بعضها ضد بعض هو وحده الذي يضمن حرية الدول الصغيرة.

صحيح، هذه المسؤولية ليست مطروحة الآن وحدها كسؤال في هذه الحرب. لو هُزمنا، لأحس آخر عامل في آخر غرفة بالأمر، ولشعر المرء به حتى عند أحفادنا. هذا التقييد، وهذه الشدة، التي جلبها الصمود الآن في الحرب، وسيجلب المزيد منها أيضاً في المستقبل، بالنسبة لمئات الآلاف، وهذا الوجود الخانق ذاته سيكون مصير جمهور الألمان الدائم، لأن العالم سيزداد امتلاءً وسيرفض استقبال المهاجرين، بينما ستجعل دمقرطةُ الثقافة الشراكةَ اللغوية استئثارية بين الجماهير أيضاً، وستزداد بالضرورة حدة التناقضات القومية وسترتبط ارتباطاً قوياً بالاهتمام المعنوي والاقتصادي للكتابة الجماهيرية في اللغات الشعبية المختلفة. إن ألمانيا مدمَّرةً اقتصادياً لخسارتها الحرب، ستطرح السلعةَ الألمانية في السوق العالمية بوصفها سلعة لا قيمة لها، بينما ستكون قوة العمل الألمانية قوة سخرة، وهذا سيجلب معه أول ما سيجلب "الخطر الألماني" الحقيقي، لكنه سيضع الألمان في موضع المنبوذين. إن كل شيء يتوقف بالنسبة إلينا على النصر.

لو كنا لا نريد المخاطرة بخوض هذه الحرب، لكنا أقلعنا عن تأسيس الرايخ، ولواصلنا وجودنا كشعب يعيش في دول صغيرة. طبعاً، بقدر ما لم يجلب لنا الامتلاك الفرنسي للألزاس الهدوء حيال الفرنسيين، بقدر ما كان إقلاعنا عن تأسيس الرايخ وعيشنا في دول صغيرة سيعجز عن أن يجلب لنا الهدوء قبل الحرب كحرب. لقد كنا سنُرغم على الحرب عندئذ أيضاً، لأن بعضهم كان سيقاتل كدول عصبة الراين من أجل مصالح فرنسية، وبعضهم الآخر كمرزابات روس في سبيل مصالح روسيا، أو ما سبق أن فعلوه دائماً في الماضي: السماح لهم بتقديم ميدان المعركة. لو اقتصر الأمر على تدشين حرب ألمانية فقط، لما كنا عرفنا حرباً كهذه قط. أما أننا لسنا شعباً من سبعة ملايين بل من سبعين مليوناً، فذلك كان قَدَرنا، وهو الذي أسس تلك المسؤولية التي لا مفر منها أمام التاريخ، والتي لم يكن بوسعنا التنصل منها، حتى لو أردنا ذلك. هذا ما يجب على المرء أن يكون دائماً على بيّنة منه، عندما يُطرح اليوم السؤال عن "معنى"

هذه الحرب التي لا نهاية لها. إن زخم هذا القدر، الذي يجب أن ننجح في اختباره، قاد الأمة إلى السمو على السقوط ومخاطره على المسار الحاد للكرامة والمجد، الذي ليس فيه دروب عودة، إلى الهواء النقي والقاسي لسطوة التاريخ العالمي، الذي كان عليها وأتيح لها النظر في وجهه الكئيب، ولكن الجبار، ليكون ذكرى لا تزول بالنسبة للأجيال اللاحقة.

سياسة ألمانيا الخارجية
وسياسية بروسيا الداخلية

1. السياسة البولونية

تقرير تحريري عن نشوء النص

لم يكن إعلان قوى الوسط يوم 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916 قيام مملكة بولونيا ذات الحكم الذاتي الموسع في الداخل، المرتبطة عسكرياً وخارجياً بقوى الوسط، فقط بتأثير من قيادة الجيش العليا التي كانت تأمل في أن تتمكن من تجنيد وحدات إضافية في بولونيا[1]. ولم يَتفق هذا إلا بطريقة ناقصة جداً وحسب مع تصور ماكس فيبر، الهادف إلى إقناع الشعب البولوني بتعاون نزيه مع جيرانه الغربيين من خلال منحه مؤسسات دستورية حرة وإدارة ذاتية موسعة. في تصوره، كانت النقطة المركزية لهذه السياسة تقوم على ضرورة أن تتوقف في مناطق بروسيا البولونية، التي لن تتبع الدولة البولونية الجديدة، سياسة الجرمنة المطبقة حتى ذلك الوقت، إذا كان يراد للسياسة الألمانية ألا تفقد مصداقيتها. غير أن المحافظين البروسيين لم يفكروا بأي حال في أن يتساهلوا من الآن فصاعداً مع قسم الشعب البولوني في مناطق شرق نهر الإلبه،

(1) في فترة لاحقة، حّمل فيبر، لهذا السبب، قيادة الجيش العليا المسؤولية الرئيسة عن الوضع البولوني المتردي، في رسالة بتاريخ 23 تموز/ يوليو 1917 إلى أويلنبورغ، نسخة ماريانة فيبر (بالآلة الكاتبة)، أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ميرسبورغ، رد 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 9.

وإنما مالوا بالأحرى، وعلى العكس تماماً من ذلك، إلى تشديد سياسة الدمج القسري للأقلية البولونية في دولة الأمة الألمانية.

وشكلت مناقشة المسألة البولونية في مجلس النواب البروسي، التي بدأت يوم 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916، وشن خلالها المحافظون هجوماً حاداً ضد سياسة الحكومة الرسمية الواقعية، خلفية الموقف الذي أعلنه فيبر في الصحافة[2]. وفي 19 كانون الثاني/ يناير 1917، بلغ الجدال ذروة مؤقتة في المساجلات بين الناطق باسم البولونيين أداليبرت فون كوفانتي (Adalbert von Korfanty) ووزير الداخلية البروسي فريدريش فيلهلم فون لوبيل[3] (Friedrich Wilhelm von Loebell). ونتيجة لذلك، وجد فيبر نفسه مدفوعاً للتدخل في الصراع الذي غدا علنيّاً من الآن فصاعداً حول السياسة المستقبلية في مناطق بروسيا البولونية. وقال فيبر في رسالة بعث بها يوم 3 شباط/ فبراير 1917 إلى فريدريش ناومان، من بين من ما قال: "أكتب هذه الأيام بعض الملاحظات الحادة عن خطاب فون لوبيل بشأن بولونيا. وبعد هذا، أكتب أيضاً عن هذه التركة التي لا يجوز التصرف فيها [...] لقد ولى زمن الهدنة الداخلية"[4]. واستندت شروح فيبر عن كثب إلى خطابي الرجلين في البرلمان، ويحتمل أن يكون قد اعتمد خلال ذلك على تقارير صحيفة فرانكفورت، التي كانت قد طبعت النص الحرفي لنقاش تشرين الثاني/ نوفمبر تحت عنوان: "مسألة بولونيا في مجلس الولاية"، وقبل كل شيء المساجلة الخطابية بين كورفانتي وفون لوبيل في كانون الثاني/ يناير تحت عنوان: مواصلة القراءة الأولى للموازنة"[5].

حسب ما تقدم، من المؤكد أن المقالة كُتبت في الأسبوع الأول من شباط/ فبراير، ويمكن أن يكون عنوانها "سياسة ألمانيا الخارجية وسياسة بروسيا الداخلية" من وضع

(2) تقرير اختزالي، برلين، مجلس النواب البروسي، 22 دورة تشريعية، الفصل الثالث 1916–1917، المجلد 3، العمود 2391–2422.

(3) المصدر نفسه، العمود 3103– 5311.

(4) رسالة إلى فريدريش ناومان بتاريخ 3 شباط/ فبراير 1917، وصحيفة فرانكفورت رقم 19 بتاريخ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، الطبعة الصباحية.

(5) صحيفة فرانكفورت العدد 233 بتاريخ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916، 2 الطبعة الصباحية، والعدد 19 بتاريخ 20 كانون الثاني/ نوفمبر 1917، 1 الطبعة الصباحية.

هيئة تحرير الصحيفة. وتم وضع العنوان أيضاً يوم 1 آذار/ مارس فوق مشاركة فيبر "إضفاء النُّبل على أرباح الحرب،"[6] التي تمثل حسب موضوعها دراسة مستقلة. وبما أن صحيفة **فرانكفورت** نفسها أشارت بدورها عند طباعة هذه المقالة إلى أن مقالة "السياسة البولونية" عبارة عن مشاركة مستقلة، دون أن تذكر العنوان، فإنه يبدو من المسوغ التعامل مع المقالتين بوصفهما مشارَكتين مستقلتين، وليستا سلسلة مقالات، حتى إن كان العنوان المشترك، الذي لا يرجع أغلب الظن إلى ماكس فيبر نفسه، يوحي بذلك في البداية.

وصول النص وتحريره

لم يصلنا مخطوط للنص. تتبع الطباعة النص المنشور تحت عنوان رئيس هو "سياسة ألمانيا الخارجية وسياسة بروسيا الداخلية"، وعنوان فرعي هو 1. "مسألة بولونيا"، في صحيفة **فرانكفورت** العدد 55، 25 شباط/ فبراير 1917، الطبعة الصباحية الأولى، ص 1 وما يليها.

وفي ارتباط مباشر مع هذه النسخة، أعيدت طباعة المقالة في مجلة **بولونيا** الأسبوعية، فيينا، السنة الثالثة، 1917، العدد 116، الصفحات 292-295

(6) طبع في هذا المجلد.

سياسة ألمانيا الخارجية
وسياسية بروسيا الداخلية

1. السياسة البولونية

يحظى شكل الدولة الملكي بالثناء لقدرته الخاصة على الإتيان بسلوك متصاعد وموحد في السياسة الكبرى. وإذا كانت هناك من مسألة سياسية عليا ما تحتاج بصورة خاصة وملحة لمعالجة هادفة وموحدة، فإنها ستكون المسألة البولونية بالتحديد. وكان مستشار الرايخ قد أعلن في شتاء عام 1916 إعادة إحياء بولونيا[1]، بعد أن ظلت المشكلة قيد النظر منذ أشهر أصلاً. هكذا، وحتى إعلان تشرين الثاني/ نوفمبر الذي أصدره القيصران[2]، كان هناك بالنسبة إلى جميع الهيئات ما يكفي من الوقت للتفكير بوضوح في نتائجه التي كان من المسلم به أنها يجب أن تقع قبل كل شيء أيضاً في

(1) منذ كانون الثاني/ يناير 1916، ابتعد بيتمان هولفيغ بصورة متزايدة عن ضم بولونيا إلى النمسا/ المجر، أي عن الحل المسمى "الحل النمساوي البولوني"، وأيد إقامة دولة بولونية مستقلة ذاتياً في شؤونها الداخلية، وملحقة عسكرياً واقتصادياً بالرايخ الألماني، انظر: Werner Conze, *Polnische Nation und Deutsche Politik im Ersten Weltkrieg* (Köln: Böhlau, 1958), S. 145 ff.

(2) إعلان القيصر الألماني وقيصر النمسا بتاريخ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916، الذي أبلغ عن إقامة مملكة بولونيا "بمَلكية وراثية ودستور تصدره جمعية تأسيسية، ووعد، وإن دون سياقات ملموسة، بقدر كبير من الاستقلال الذاتي في الإدارة، والدستور والجيش". انظر حول النص ومقدماته التاريخية: Wolfgang Steglich und Wilhelm E. Winterhager, "Die Polenproklamation vom 5. November 1916," in: *MGM*, 23 (1978), S. 105-146.

منطقة سياسة ألمانيا الداخلية تجاه بولونيا، وإلا كان التحول المثقل بالنتائج بالنسبة إلى مجمل سياستنا في الشرق مجرد عبث سياسي. وبدون توجه مبدئي جديد للعلاقات بين القوميتين، فإن سياستنا كانت تعني بالتأكيد الخلق الواعي "لصربيا" ما أمام أبوابنا. إن الحقبة التي استندت فيها شراكة المصالح بيننا وبين روسيا خلالها إلى سيطرة الجانبين على منطقة بولونيا، انتهت، ولا بد من سلوك دروب جديدة.

ومن غير الممكن، للأسف، إيجاد حل لتضارب المصالح الكثيرة الصعبة يكون مرضياً بصورة مطلقة للألمان والبولونيين، لأنه ما دامت هناك دول عسكرية وسياسة اقتصادية عامة، فإنه لا يمكن للقومية أن تكون حاسمة في رسم الحدود السياسية إلا إلى جانب: 1. الأمن العسكري و2. الانتماء الاقتصادي المشترك، علاوة على أنه لا يمكن أبداً العثور على حدودها في الشرق حيث يتداخل الشعبان في السكن. وبدوره، سيكون أي حل ناقص مستحيلاً بصورة من الصور، إذا لم يستبعد الجانبان كلاهما جميع مشاكل "الهيبة" والغرور تلك التي يؤدي الدخول فيها إلى جعل صراعات القوميات، والدول أيضاً، غير قابلة للحسم بصورة دائمة. وليس من الجائز طرح السؤال إلا على النحو الآتي: ما الحد الأدنى المطلق، الذي تتطلبه مصالح الرايخ وبروسيا التي تتعلق بالدولة بصورة بحتة من جهة، ومصلحة البولونيين في تطوير ثقافتهم الخاصة من جهة أخرى؟ وما الذي يمكن أن يكون هكذا من الناحية العملية البحتة للجانبين 1) لا غنى عنه، و2) مرغوباً فيه، و3) يمكن تحمّله في المجالات الأكثر أهمية: كمجال السياسة التعليمية واللغوية، والسياسة الاستيطانية على سبيل المثال. لم يعد الحفاظ على سياسة بروسيا البولونية التي مورست حتى الآن ممكناً من الآن فصاعداً على أية حال، لأسباب تكمن فيها هي نفسها.

أما أن يكون تغلغل البولونيين في الشرق على حساب الألمان قد حدث نتيجة الفقر الثقافي الأكبر لدى الأولين، الذي تجلى في مطالب الحد الأدنى للأجر للعمال، والحد الأدنى من حاجة الفلاحين للأرض، هذه السيطرة المشؤومة لتنافس القوميات من خلال "مبدأ اليد الأرخص"، كانت في حينه سبباً وجيهاً أقنعنا نحن الألمان بدعم سياسة الاستيطان، التي اعتمدتها الحكومة البروسية، شريطة أن يتوقف طبعاً في الوقت نفسه وقبل كل شيء إغراق الشرق كل عام بمئات آلاف العمال الجوالين الروس والبولونيين ذوي الأجر الزهيد، الذين جعلوا وجود كبار الملاك ممكناً على

حساب المصالح القومية. وبدل هذه المصالح، تم إلغاء الحجز الحدودي الذي نفذه بسمارك، لتُحرَم بهذا سياسة الاستيطان من أي دعم، ويُحكم عليها، رغم العمل الممتاز جداً الذي حققته، بالعبثية السياسية. وعوض ذلك التدبير الفعال وحده على صعيد السياسة القومية والاستيطانية، بدأت السياسة اللغوية المألوفة. وبقيت خارج الاهتمام كلُّ التجارب المتعلقة بهذه التدابير التي جعلت دوماً وفي كل مكان كل قومية لم تعد أمية، وإنما تتوافر على صحافتها الخاصة وطَبَقَتِها الخاصة من الأدباء، تَبلُغ، من خلال المصلحة المادية لهذه الطبقات، أقصى حد من المقاومة التي لم يعد ممكناً إلى الآن كسرها أبداً. الآن فقط غدت مشاركة "الجماهير" صميمة، وتلتها التعبئة الاقتصادية للطابع الوطني البولوني، بينما قادت التدابير المضادة المتزايدة في تشددها بلا انقطاع بحتمية منطقية إلى قانون التأميم[3]، وتم بلوغ النقطة التي تشارك عندها مصالح السياسة العليا في القرار، وحتّمت مراعاة التحالف النمساوي الإقلاع عن عمل أي شيء، وبقي القانون حبراً على ورق، لكنه على أعلى قدر من الفاعلية التحريضية بالنسبة إلى البولونيين. أما النجاح الأكثر بروزاً لهذا النضال ولجميع تلك الريوع في المناطق الشرقية ذات التأثير الأكثر شؤماً، التي خلقها، فقد تجلى، كما يصف كتاب "جورج برنهارد"[4] (Georg Bernhard) بقوة دامغة واستناداً إلى مواد رسمية، في كون البولونيين تطوروا اقتصادياً بفضل تنظيماتهم النضالية إلى حد لم يعد جائزاً معه اليوم، مثلما كان جائزاً في الماضي، الحديث عن "منافسة اليد التي جعلها انعدام ثقافتها أبخس".

لكن سياسة الرايخ الخارجية الحالية في بولونيا لم تعد تقبل التوفيق إطلاقاً مع السياسية البولونية الداخلية التي اعتمدتها بروسيا إلى الآن، فكلتا السياستين ستقودان بالضرورة إلى نتائج خطرة العواقب، إذا لم تتكيف سياسة بروسيا الداخلية تجاه بولونيا مع موقف الرايخ المحدَّد بسياسة عليا.

---

(3) تقرر ما عرف باسم "قانون التأميم" في برلمان بروسيا بتاريخ 3 آذار/ مارس 1908، وقد فوض سلطات الدولة البروسية بتأميم أملاك بولونية عند اللزوم واستخدامها لأغراض تتعلق باستيطان الفلاحين الألمان، وإن مقابل تعويض مناسب. تقرير اختزالي، مجلس النواب البروسي، الدورة التشريعية العشرون، الفصل الرابع، 1907 / 1908، المجلد 3، العمود 3103–3130.

(4) المقصود هو برنهارد لودفيغ، الهيئة العامة البولونية. وخاصة: "تكون أساليب النضال"، الصفحات 483–562.

إن الشرط المسلم به لأي نجاح تحرزه سياسة جديدة التوجه حيال بولونيا هو إقامة اتصال في البداية بين الحكومة والأحزاب صاحبة القرار في بروسيا وبين ممثلي بولونيي بروسيا. لن أناقش هنا ما إذا كانت الخطوة الأولى العملية والهادفة تقوم في مملكة بولونيا على تحقيق تمثيل للسكان لا يستطيع أحد التشكيك فيه، يكون أول الأمر لأهداف استشارية داخلية بحتة، ثم يتم التفاوض معه فيما بعد، بدل عرض نوع من التحول الشرفي ذي المضمون غير المحدد، ولصالح متلقٍّ لمّا يوجد بعدُ كرابطة، لأنه من غير المعلوم بعد ما إذا كانت أسباب عملية هي التي فرضت الطريق المحبب حالياً. لكن وجهات نظر وقع التعبير عنها في دوائر بولونيي بروسيا، تتعلق بالقضايا المستقبلية، ومنها على سبيل المثال حدود بروسيا الجغرافية في الشرق والشمال الشرقي، يتطلب أخذها بعين الاعتبار بالذات التفكير خلال مرحلة مبكرة بتمثيل "سياسي واقعي" صرف للمصالح الألمانية، أكثر مما يتطلب مراعاة المثل الشرقية الغامضة غموضاً متنوعاً لا شفاء منه لبعض الساسة الألمان. وعلى أية حال، من غير الممكن أن تحرز سياسة بروسيا الداخلية أي تقدم دون مناقشة عملية صارمة لمشكلات التوازن مع أصحاب المصالح البولونيين. ومن غير الممكن كذلك من جانب واحد ودون محاولة نزيهة للوصول إلى تفاهم مسبق، إيجاد حل لمشكلات اللغة، ومسائل أخرى كخلق خطوط استيطان خاصة بالقوميتين في المقاطعات الشرقية، وتشجيع الانتقال الطوعي للمستوطنين الألمان من مملكة بولونيا إلى ألمانيا وبالعكس. وبغض النظر عما يمكن للمرء أن يفكر به بشأن ذلك، فإنه من الضروري في جميع الظروف المطالبة بأمر واحد: الاهتمام بالتوحيد غير المشروط لسياسة الرايخ وبروسيا في مجمل القضايا التي سبق أن طرحها الإعلان القيصري. هل هناك أي شيء من ذلك نستطيع ملاحظته؟

قدمت مفاوضات تشرين الثاني، لا سيّما مفاوضات كانون الثاني/ يناير في مجلس النواب، إجابة سلبية على ما تقدم كانت[5]- إن بقي كل شيء على حاله - مدمّرة

(5) جاءت مداولات تشرين الثاني/ نوفمبر حول "إعلان مملكة بولونيا المستقلة" بتاريخ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916 (تقرير اختزالي برلمان بروسيا، الدورة التشريعية رقم 22، الفصل الثالث 1916/ 1917، المجلد 3، العمود 2391–2432) بطلب من المحافظين، والمحافظين الأحرار والقوميين الليبراليين، طالب هؤلاء فيها بمواصلة الجرمنة من خلال سياسة بروسيا في المناطق الشرقية. وقد ظهر في مجرى النقاش أن أغلبية المحافظين رفضت الحجج المقدمة، التي عبر عنها الليبراليون اليساريون (النائب باشنيكه) والديمقراطيون الاجتماعيون (النائب شتروبل)، وربطوها بالرغبة في ألا تحجب لفترة أطول "مساواة بولونيي بروسيا مع =

بالنسبة إلى سياسة الرايخ. كان سلوك أحزاب اليمين في دورة آخر الخريف استفزازياً بدرجة مباشرة، وافتقر إلى أي هدف سياسي على الإطلاق، أو أي تقدير سليم. وقد تصرفت الخطب المضبوطة على نبرة إنقاذ الكابيتول بصورة تحريضية بحتة كما لو أن خطوة القيصرين فاجأتهم، رغم أن نية القيام بها كانت معروفة منذ أشهر للجميع. لو كان المرء يريد أن يتعمد تقويض التأثير السياسي لإعلان القيصرين، وينوي، من أجل بلوغ هذا الغرض، إثارة السلوك اللاحق للائتلاف البروسي حول بولونيا كصدى له، لكان هذا بالطبع هو الطريق. وبالإضافة إلى هذا، أظهر توضيح وزير الداخلية في حينه أنه يجوز الآن فقط، أي بعد أشهر لا نهاية لها من الإعلان العلني للقيصر، أن تصير المشكلات الناجمة عن سياسة الرايخ موضوعاً "لتأملات".

لقد أتت جلسة كانون الثاني/ يناير من هذا العام بما هو أشد سوءاً من هذا: إن خطاب الموازنة الذي ألقاه النائب كورفانتي[6]، ومهما كان بعض قلق البولونيين اللاحق مفهوماً، لم يكن قطعاً فيما يتعلق بوتيرة بعض مقاطعه إنجازاً لسياسي يعي مسؤوليته، الأمر الذي يبدو، بالمناسبة، أن الجهة البولونية لا تنكره. من واجب الطرفين، الألمان، وبالقدر نفسه البولونيين، التخلي عند الضرورة ليس فقط عن شعاراتهما القديمة، بل كذلك عن بعض قدماء قادتهما، إن كانا يريدان بلوغ أي شيء معقول في أي وقت. وقد أحسن الطرفان صنعاً في رفض الخطاب، ويبقى أن يقترن الرفض بمعالجة موضوعية للمشكلة ذاتها. وفي هذه الأثناء، كان جواب الوزير، الذي لا يجوز أن يتصرف كسياسي حزبي محض (وكذلك كرجل فقد السيطرة على نفسه!)، بعيداً كل البعد عن الموضوعية، فهو لم يعرِّج إطلاقاً على عنوان الموازنة الذي

= غيرهم في المواطنة". ولتعليل موقف المحافظين تحدث مقدمو الطلب فون هايدربراند (محافظ) و"فرايهر فون تسيديتس" (محافظ حر) وفريدبيرج (قومي ليبرالي)، وأيدوا الإبقاء بحزم على موقع ألمانيا المتفوق. وقد قُبل الطلب ب 181 صوتا ضد 104. وفي سياق التداول اللاحق حول "مسودة القانون" بخصوص خطة موازنة الدولة لعام 1917، بتاريخ 19 كانون الثاني/ يناير 1917 (المصدر المذكور، العمود 3101–3135) حدث الصدام السابق ذكره حول المسألة البولونية بين النائب البولوني أدلبرت فون كورفانتي ووزير الداخلية البروسي فون لوبيل.

(6) تقرير اختزالي، البرلمان البروسي، الدورة التشريعية رقم 22، الفصل الثالث 1916/ 1917، المجلد 3، العمود 3103–3112. شكا كورفانتي من أن البولونيين قد خدعوا بخصوص وعود النظام الجديد، فقوانين التأميم ما زالت صالحة، والتدريس السياسي دون صعوبات، وكل تطور قومي تتم إعاقته من دوائر الدولة وترتيبات الموازنة البروسية.

ناقشه الخطباء البولونيون، لكنه واصل، بعد أن أوضح أن "شكاوى" حول إدارته لم تصل إلى الهيئة المركزية، حديثه مع الإشارة إلى الازدهار الاقتصادي في مقاطعة بوزن (Posen): "عليكم (البولونيون) أن تشكروا الله هذا اليوم وأنتم جاثون على ركبكم، لأنكم وصلتم إلى مثل هذا التطور! وعليكم تقديم الشكر إلى الملوك البروسيين، الذي أمروا حكومة الدولة بسلوك مثل هذه الدروب!"[7] بغض النظر عن أنه كان من الأفضل بالتأكيد لو أن أي وزير لا يستخدم الله والملوك غطاء لسياسته الخاصة، فإن وجهة نظر البولونيين بالنسبة إلى التطور الاقتصادي لقوميتهم الخاصة كانت ستتركز على أن "الله" كان خلال السنوات العشرين الأخيرة أفضل تمثيلاً في جميع الأحوال بواسطة قادة التعاونيات البولونية منه عبر الوزراء البروسيين. أما وجهة نظر الهيئة المألوفة وغير الموضوعية للحكومة، التي تدعو إلى اعتبار أي قدر من"التساهل" في ممارسة الإدارة نوعاً من نعمة تهدى إلى "الرعايا" يمكن طلب "شكرهم" عليها، فهي تحول منذ البداية دون أي حدوث أي حوار موضوعي. وقد كان بوسعنا أن نعرف بالتدريج أمراً واحداً على الأقل، في كل مكان تمت فيه ممارسة سياسة راهنت على"الشكر"، وجدت هذه نفسها محكومة منذ البداية بالفشل. بالنظر إلى المسألة الصعبة حقاً، المتعلقة بالطرق التي يمكن بواسطتها تحويل نزاعات قوميات الشرق الصعبة القائمة إلى مسارات أخرى بواسطة توازن رخيص الكلفة بين مصالحها المتضاربة، فإنه عندما يترك أثراً سطحياً إلى درجة لا تصدق يعتقد الوزير بجواز القضاء على مثل هذه المشاكل عبر ملاحظة مفعمة بالأستذة تقول: "من غير المناسب! التمييز بين مصالح بولونية وألمانية هنا داخل البلد"[8]. وعندما اعتبر الوزير يوم 20 تشرين الثاني/ نوفمبر أن "مهام بروسيا الموروثة والمتحققة حتى الآن في المقاطعات الشرقية "ستبقى مستمرة في المستقبل القريب والبعيد،"[9] بل ووعد بأن تتخذ حكومة الدولة، على أرضية خطاب النائب كورفانتي، "تلك القرارات، التي تعتبرها ضرورية كرد

---

(7) الرد الحرفي لوزير الداخلية البروسي "فون لوبيل" على كلمة النائب كورفانتي في المصدر نفسه، العمود 3114.

(8) المصدر نفسه: "إن إقامة فارق بين مصالح ألمانيا وبولونيا هنا داخل البلاد هو غير مناسب، غير معقول".

(9) المصدر نفسه، العمود 2394 (...) "إن المهام التقليدية الألمانية، التي نفذتها بروسيا حتى الآن في المقاطعات الشرقية، ستبقى قائمة في المستقبل القريب والبعيد".

على مثل هذه الشروح،"[10] فإن هذا ليس شيئاً آخر سوى إعلان حرب على بولونيي ألمانيا الداخل، كما أنها، قبل كل شيء، على سياسة واقعية للرايخ تحددها سياسة عليا، لأن هذه لن تكون، في ظل السلوك الذي أعلن، سوى خفّة سياسية آثمة. إن واحدة من السياستين، سياسة الرايخ الراهنة أو سياسة بروسيا، يجب أن تختفي في جميع الأحوال. والحق، إن الانعكاس غير الملائم لخطابات اليمينيين التحريضية المحضة، التي ألقيت في تشرين الثاني، على تطور الظروف في المملكة المستقبلية، هو أمر يمكن بالكاد الشك فيه، ويؤدي إعلان الحكومة الحالية إلى وضع متهافت سياسياً، علماً بأن الأمر لا يتعلق هنا بشخص وزير ليس لدى أحد أي شيء شخصي ضده. أما واقع أنه حاول عن عمد تخريب إعلان القيصر، فهو أمر لا يعتقد أحد بطبيعة الحال أن لديه الجرأة لفعله. لكنه في الواقع فعل ما فعله بحجم يعرِّي سياسة ألمانيا البولونية في واحدة من أكثر ساعات تاريخنا جدية، وبطريقة يمكن بصعوبة تبريرها، تميل فعلياً إلى تجريدها من أية ثقة. ليست ألمانيا في وضع تستطيع معه أن تسمح لنفسها باقتراف مثل هذه الأخطاء المقلقة، إن كانت تريد ممارسة سياسة كبيرة، وعلى رئيس الوزراء، الذي هو في الوقت نفسه من يدير سياسة الرايخ، أن يكفل ببساطة عدم حدوثها من جديد بعد الآن. إن التخصص البيروقراطي وموقع بروسيا في الرايخ لا يجوز أن يسمحا بتداعي القيادة الموحدة، التي يدعي شكل الدولة الملكي ضمانها، أو أن تقود إلى مرزبانيات يصارع بعضها بعضاً. لا يكمن السبب الأخير في بنية الرايخ طبعاً، بل في تبعية الحكومة البروسية للبلوتوقراطية(*) قصيرة النظر إلى درجة لا نهاية لها سياسياً، المسيطرة على مجلس الولاية ولم تنجح أية واحدة من الحكومات التي زعم أنها "قوية" جداً، في التخلص منها حتى الآن. إما أن تضع يوماً ما نهاية لهذا، أو أنه من الأفضل التخلي بصورة فورية وقطعية عن أية سياسية على الجانب الآخر من حدودنا الشرقية، لكونها لا تستطيع أن تقود بتأثير مثل هذا النفوذ إلا إلى المصائب.

---

(10) المصدر نفسه، العمود 3115 (...) "أما أنه سيجب حكومة الدولة أن تستخلص نتائجها من مثل هذه الخطب، وأنها متيقظة وستجد تلك القرارات التي تعتبرها رداً ناجماً عن تلك الشروح".

(*) حكم الأثرياء، من بلوتوس إله الثروة لدى الإغريق (المترجم).

سياسة ألمانيا الخارجية
وسياسة بروسيا الداخلية

إضفاء النُّبالة على أرباح الحرب

تقرير تحريري عن نشوء النص.

رأى ماكس فيبر في مشروع "الأوقاف العقارية"، الذي طرحه المحافظون البروسيون من جديد، انتهاكاً لأسس الهدنة الداخلية يفوق في خطورته ذلك الذي سببته المسألة البولونية. إن المشروع الذي كان قد قُدِّم قبل اندلاع الحرب ونوقش في قراءة أولى، كان يجب أن يعالج في ربيع 1915، إلا أن تدخل حزب الشعب التقدمي جعل حكومة ولاية بروسيا تقلع طيلة فترة الحرب عن إجراء مداولات إضافية حوله. وفي خريف 1916 طالب عضوا مجلس الشيوخ الأميران هاينرش يورك (Heinrich Jorck) وليوبولد فون بوخ (Leopold von Buch) بإعادة طرح مشروع القانون في عملية شجب صريح لحكومة الدولة البروسية. وأيد وزير الداخلية البروسي، "فريدريش فيلهلم فون لوبيل"، في جلسة عقدتها وزارة الدولة يوم 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1916 هذا التصويت بحجة أنه يجب إقامة توازن مع "التوجه اليساري"، الذي وقع نتيجة لسياسة التنظيم الجديد. وبناء على ذلك، سمح بيتمان هولفيغ بإعادة طرح مشروع القانون، انطلاقاً من شعاره في "سياسة القُطر"، وكذلك لإظهار التساهل

حيال المحافظين[1]. وعرض المشروع يوم 16 كانون الثاني/ يناير 1916 أمام مجلس النواب البروسي، بينما كانت الرغبة في إعادة عرض المشروع تتعرض لنقد عنيف من الصحافة الليبرالية اليسارية والديمقراطية الاجتماعية، تكثف بعد 16 كانون الثاني/ يناير ليأخذ شكل حملة صحافية نظامية، تصاعدت خلالها المطالبة أيضاً بإصلاح قانون الانتخابات البروسي[2].

وكان ماكس فيبر قد وجه عام 1904 نقداً جذرياً لنظام "الأوقاف العقارية" في مقالة نشرها في "فهرس علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية"، كتبها بمناسبة مشروع الحكومة آنذاك[3]، وقال إنها تمثل عقبة مبدئية في وجه الرسملة الضرورية للزراعة. وأضاف الآن إلى ما قاله توقعه بأن يؤدي هذا الهجوم إلى تفاقم إضافي للتناقضات السياسية الداخلية، ولإلحاق الضرر بتماسك الأمة. إن ترقب أن يتمكن ملاك الأرض الكبار شرقي نهر الإلبه (Elbe) من توسيع ممتلكاتهم بمعونة هذه القانون على حساب الطبقة الوسطى الزراعية وضد المصالح الاجتماعية بوجه عام، دفع فيبر إلى التدخل في النقاش العام بصورة جدالية حادة.

صدرت يوم 25 شباط/ فبراير 1917 تحت العنوان العام ذاته: "سياسة ألمانيا الخارجية وسياسة بروسيا الداخلية" مقالة 1. "السياسة البولونية" في **صحيفة فرانكفورت**. ويربط هامشٌ يحيل بنجمة صغيرة إلى العنوان العام[4]، الصلة بهذه المقالة. ويقف الإسهامان بصورة مستقلة أحدهما إلى جانب الآخر، وقد يكون العنوان العام من وضع هيئة تحرير **صحيفة فرانكفورت**.

---

(1) انظر: Ludwig Bergsträsser, *Die preußische Wahlrechtsfrage im Kriege und die Entstehung der Osterbotschaft 1917* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1929), S. 1088 ff.

(2) انظر: Reinhard Patemann, *Der kampf um die preußische Wahlreform im Ersten Weltkrieg* (Düsseldorf: Droste, 1964), S. 45 ff.

(3) *AfSS*, Bd. 19 (1904), S. 503-574.

(4) يقول: انظر أيضاً مقالة: "السياسة البولونية" في: **صحيفة الصباح** بتاريخ 25 من الشهر السابق.

لم يصلنا مخطوط للنص. تتبع الطبعة النص، الذي نشر تحت عنوان عام هو"سياسية ألمانيا الخارجية وسياسة بروسيا الداخلية" مع عنوان خاص هو "إضفاء طابع نبيل على أرباح الحرب"، في صحيفة **فرانكفورت** رقم 59 بتاريخ 1 آذار/ مارس 1917، الطبعة الصباحية، ص 1 وما يليها.

سياسة ألمانيا الخارجية
وسياسية بروسيا الداخلية

2. إضفاء النبالة على أرباح الحرب

ينتمي تقديم مشروع "الأوقاف العقارية" إلى أكثر خطوات السياسة البروسية الجديدة إثارة للدهشة. ومع أنه سبق لهيئة تحرير الصحيفة أن قالت كل ما هو جوهري حوله، فإنه من المسموح به، وبالارتباط مع ذلك، التعرض عن كثب أكثر لبعض النقاط المهمة سياسياً.

توجد حالياً في ألمانيا مشاعر قوية ضد "أرباح الحرب"، بحق أو بغير حق، حسب الظروف. لو تحدثنا مثلاً عن أرباح شركة "كروب" (Krupp) من الحرب، لكان علينا أن نسأل حصراً: "1. ألا تجعلها الإنجازات التي قدمتها للأمة في موقع من يستحق هذا المبلغ (وربما ما هو أكثر منه بكثير)؟ و2. ألا تستخدم هذه الأرباح في أعمالها بطريقة تخدم مصالح الأمة؟ وينطبق الشيء ذاته على حالات كثيرة أخرى. ولنأمل أن يكون هذا هو أيضاً حال المزارعين الذين مكنتهم أسعار الحرب من التحرر من أعباء ديونهم. إن مجرد الحسد حيال من يكسب المال هو مستشار سيء، فضلاً عن أنه لا يليق بالأمة. يختلف الأمر عن ذلك تمام الاختلاف بطبيعة الحال، إن كان يراد سن قانون مكرس لإضفاء طابع نبيل على أرباح الحرب، يأتي بصورة كبيرة وحصرية على حساب مصالح الأمة الحيوية. لكن الأمر يدور هنا حول هذا. من الذي سيؤسس

الأوقاف العقارية؟ من جهة المزارع الذي خلصته أرباح الحرب من ديونه، وجعلته بذلك "مؤهلاً ليؤسس وقفاً عقارياً". ومن جهة أخرى التاجر وصاحب الحرفة، الذي يستخدم ثروته المتزايدة بفضل أرباح الحرب لشراء مزرعة يملكها فارس، على أن يحوّل ابن التاجر والحرفي فيما بعد الملكية المكتسبة إلى وقف عقاري، الأمر الذي يجيزه القانون بعد ثلاثين عاماً، بينما لا يرتبط بأي حد زمني بالنسبة إلى من يتخذون الريف سكناً لهم. ويسعى عندئذ إلى جعل النسيان يَطوي ماضي أبيه البورجوازي البسيط، من خلال الحصول على نُبل الرسالة. من حيث الجوهر، يخدم السماح بتأسيس أوقاف عقارية جديدة لهذا الغرض فقط، فهو أداة لتهدئة النمط الأكثر بؤساً من الغرور، الذي يمكن أن يوجد. هذا التأسيس لأخويات جديدة يقيمها المرء خدمة لما يظنه مصلحة التاج والنبلاء، ليس شيئاً آخر غير تقليد فظ وغير مساوٍ في قيمته إطلاقاً لعادات إنجليزية، لأن هذه المؤسسة كانت مألوفة بالدرجة الأولى في إنجلترا، فضلاً عن إسبانيا والشرق (تركيا). في هذه البلدان جميعها، هناك الآن مشكلة تتعلق بما إذا كان المرء يستطيع إزالة نتائجها من جديد وبأية طريقة. لا أريد أنا أيضاً أن تختفي نبالتنا التاريخية، لكنها لا تحتاج هي بالذات، كما هو معروف، لتأسيس أوقاف عقارية جديدة، فهذه تخدم فقط لإرضاء غرور البلوتوقراطية، وإنني لأمتلك بعض المقدرة في الحكم على النمط الخاص لتلك النبالة الهجينة، الراغبة في"صعود" هذا السلم، وأرى عموماً أن هذا النوع من نبلاء الرسالة هو الأقل قيمة إلى حد بعيد بين جميع الوصوليين في العالم. إن أكثر ضباطنا مهارة لا ينحدرون من هذه الأوساط، وكذلك أكثر موظفينا اجتهاداً. وليست هناك أي مصلحة للدولة تتطلب زيادة أعداد فئة من الوصوليين يتكل أعضاؤها، الذي يفتقرون إلى حقوق وراثية، بالتحديد على استخدام شهادة النبالة وصلاتهم للصيد على إقطاعيات الدولة، ذلك أن تلك "الكتلة من المواد التموينية"، التي يَفرض مشروع القانون الخاص بهؤلاء "المحرومين" جمعها من موارد الأوقاف العقارية، ستغذي لديهم التصور بالانتماء إلى زمرة لها الحق في الحصول على الغذاء، دون أن تشبع. توجد اليوم في بروسيا حوالي ألف أسرة لها أوقاف عقارية. ومن أجل إعالة هذه العائلات ترتبط اليوم بالأوقاف العقارية مساحةٌ أكبر من مساحة مقاطعة بروسيّة كاملة، الأمر الذي يجب أن يكون كافياً أيضاً بالنسبة إلى صديق متعصب لمؤسسة الأوقاف العقارية. صحيح أن مشروع القانون يضع في مادته الخامسة عائقاً أمام انتشار الأوقاف، ولكنه سرعان ما يثبت، عند النظر إليه عن

قرب، أنه مجرد وهم، لأنه يتخلى عن عُشر أراضي الدولة الزراعية لصالح الأوقاف العقارية. صحيح أنه لن يسمح بربط أكثر من عشر المساحة الزراعية للدائرة المعنية، ولكن بالنسبة إلى الأرض التي تمتلكها الأسرة ذاتها لفترة تفوق الستين عاماً، يسقط هذا القيد أيضاً، بينما لن تمس على الإطلاق بدورها لمجمَّعات الأوقاف العملاقة القائمة. في الحقيقة، سيتم التضحية بأكثر من عشرة بالمئة، وتحديداً بما يقارب 15٪ من مساحة الدولة، على مذبح غرور الوصوليين. ومن يضع ثروة حصل عليها من البورصة في مزرعة فارس بوسعه أن يرى حفيده خليقاً بالانضمام إلى البلاط، دون أي اعتبار لتلك العقبات. إنها ليست عقبة جدية، مثلما هي مثلاً القيود المطبقة في بادن على النبلاء القدماء.

ماذا يعني الآن عملياً وجود الأوقاف العقارية وتجديد السماح بها؟ من الناحية الاقتصادية التقنية، يكون تأثير الربط ملائماً بقدر ما، وفقط بقدر ما يتعلق الأمر بأرض غابية بحتة، لأن الغرائز الإقطاعية تنشر عليها جوانبها الاقتصادية المواتية. لم يرتبط حتى الآن غير حوالي ربع أراضي الغابة بالأوقاف، وهكذا ثمة هنا مكان كافٍ لأية حاجة إلى زيادة غير ضارة من الأوقاف. بالمقابل، تنطبق على الأرض الزراعية الحقائق الآتية المثبتة إحصائياً:

1) تقصد البلوتوقراطية من أجل إقامة أوقاف جديدة تلك الأرض بالذات، التي لا تدر على مالكها عائداً عن عمل وحسب، وإنما ريعاً أيضاً. وهكذا تتم إزاحة الفلاحين إلى الأراضي السيئة. لا توجد طبقة وسطى إلى جانب الأوقاف في الدوائر النموذجية للأوقاف في الشرق، بل ملكية صغيرة جداً. ومن الطبيعي تماماً أن يزيد تقييد الأرض القابلة للشراء شراهة الجماهير للأرض، ومن هنا، فإن كل احتكار للأرض أفضى في كل مكان إلى هذه النتيجة.

2) تكون هجرة سكان الريف وعدم استقرارهم، في ظل الظروف نفسها، أكبر بكثير حيث تسود ملكية الأرض الكبيرة المدمجة، وتكون بطبيعة الحال غالباً حيث تكون هذه الملكية، فضلاً عن ذلك، مربوطة. ويكون سكان الريف أكثر تركاً للأرض، ولكما كانت النسبة المئوية للقاطنين في المقاطعة التي

ولدوا فيها أكبر، كانت الأرض أكثر حراكاً (أكثر بكثير من 90 ٪ في منطقة الراين، حوالي 55 وحتى 63 ٪ في سيليزيا). من الطبيعي تماماً أن فرصة التمكن من شراء أرض في الموطن هي الدافع الحاسم للبقاء في الريف.

3) حيث تكون الأرض حرة في حركتها وتسود الملكية الصغيرة، تكون كثافة سكان الريف هي الأعلى أيضاً. أما سبب ذلك فيمكن التعبير عنه على النحو الآتي: يزرع الفلاحون ليتمكنوا من تغذية حد أقصى من البشر في الريف نفسه من خلال منتجات مساحة الأرض المتوافرة. وفي المقابل، يزرع رأسمالي الأرض الكبير، لينتج بأقل قدر ممكن من الإنفاق على القوى العاملة المحلية أكبر قدر ممكن من أجل التصريف في الأماكن البعيدة.

4) بالتوازي مع تحريك سكان الريف وتخفيف وجودهم وإزاحتهم من الأرض يجري في ملكية الأرض الكبيرة حشرهم في مبان ومناطق سكنية هي في ريف الشرق أكبر بكثير منها في الغرب (في مناطق سيليزيا 15 إلى 16 رأس في البيت، مقابل 76 إلى 7 في ريف الغرب).

5) يتم بطريقة لا تقبل التصديق، وبصورة غير نادرة، الربط بين ربط الأرض وبين المصلحة في الحفاظ على كل ما هو ألماني. لكنه من المؤكد إحصائياً أن رأسماليي الأرض غالباً ما يزرعون باستخدام عمال موسميين زهيدي الأجر ينتمون إلى قومية أجنبية، ويتقدم الجميع في منطقة الشرق المتنازع عليها قومياً كبار ملاك الأوقاف العقارية بالذات، الذين يستخدمون أكبر نسبة من العمال البولونيين. إن مصلحة البلوتوقراطية في العمال ذوي الأجر الزهيد ومصلحة الألمان لا تقبلان التوفيق.

6) إن الممتلكات المربوطة المتوسطة والصغيرة بالذات هي الأكثر جلباً للضرر من ناحية السياسة الزراعية. إن ملاكاً كبيراً جداً يستطيع ويمارس غالباً سياسة زراعية ذات مردود عال، على طريقة مزارع ميكلنبورج، حيث يوجد لديه ولا يمكن أن يكون فقط إلا هناك أيضاً تقسيمٌ قائم على تخطيط جيد إلى مقادير عمل عقلانية، وأماكن إيجار أو ريع وراثي طويلة الأمد وسليمة، وظروف سكن وأجر ملائمة نسبياً للعمال، ودعم المستأجرين وفق خطط

برأس المال. وتعتبر "الأملاك الإقطاعية" من الناحية التاريخية أيضاً مؤسسة لأكبر المركبات الزراعية قاطبة. ولكن من أجل تفادي تهمة محاباة المزارع الكبرى، قيَّد المشروع ربط الأرض الزراعية بمساحة لا تزيد عن 2500 هكتار في أقصى حد، بالمقابل، لم يرسم أي حد نحو الأدنى غير ما هو مقرر، وينص على ضرورة أن يعود الوقف على صاحبه بحد أدنى من الريع الصافي يبلغ عشرة آلاف مارك. هذه الغوغائية مبنية على جهل الطبقة الوسطى، لأنه بينما لا يجب على مالك كبير جداً ولديه موارد أميرية التفكير باستدرار الربح الأقصى المطلق من ممتلكاته، يجب على مستأمن سيدٍ لبضع مئات الهكتارات أن يحصل على كل ما يمكنه الحصول عليه إطلاقاً من الأرض والمستأجرين والعمال، ليعيش عيشة "وَجيهٍ" ويجمع فضلاً عن ذلك رأس المال اللازم للعمل، الذي يفتقر إليه، فإن نجح في هذا كله، ما عساه أن يفعل؟ إنه سيشترى أرضاً، لأنه يحتاج إلى الريع، إلى ريع متزايد بلا انقطاع، ليصبح نبيلاً أول الأمر، ثم ليتمكن من أن يغدو بمرور الأجيال باروناً فأميراً... إلخ، لأنه إذا ما تمت التضحية بتراب البلاد يوماً لتلبية غرور الوصوليين، فإنه لن يكون هناك أي حد أعلى بالنسبة لهؤلاء. إن كل ملكية إقطاعية هي، كما يثبت الإحصاء، مركز معطى بالطبيعة من النهم إلى الأرض لأغراض ريعية. ويتصرف المشروع طبعاً وكأنه يريد ويستطيع إيقاف هذا التطور الطبيعي تماماً، فلنتأمل كيف؟ إننا نجد هنا أول الأمر خدعة، إنها الموافقة المَلكية على أي وقف وأي توسيع يزيد عن 20 هكتاراً من الأرض الزراعية، ماذا يعني هذا؟ إن سيليزيا، التي كانت الموافقة الملكية مطلوبة فيها بالنسبة إلى الأوقاف الكبيرة، هي أرضها التقليدية. أما هانوفر التي لم تكن الموافقة الملكية مألوفة فيها، فقد عرفت حداً أدنى من تطور الوقف. هذا طبيعي تماماً، فالوقف هو شأن من شؤون الغرور، ولا شيء يستطيع دغدغة الغرور كالاعتقاد بأن مؤسسة الوقف المرخص لها برهان على أن الأسرة المعنية خضعت للاختبار الأعلى "لكرامتها" ونجحت فيه. ليس الاختبار المادي الفاعل للغاية من تأسيس الوقف مضموناً على الإطلاق. وبينما يتناول الاختبار من خلال دائرة الوقف (محكمة الولاية العليا، هيئة الشكاوى، والطريقة غير الملائمة إلى أقصى درجة: وزير العدل) انتهاك الحقوق الصورية وحده. أما المحكمة الابتدائية (!) ولجنة الدائرة فيكون من الواجب، في حالة

ضم قطع أرض فلاحية سابقة، الاستماع إلى رأيهما حول امتناع الضرر بسبب استيعابهما في الوقف: وهو قرار لا تأثير له على الإطلاق، عندما تضيع الأرض من مساحة الفلاح. في مثل هذه الحالات لن يستطيع المَلك إطلاقاً الامتناع عن الموافقة على تحوّل الأرض التي تم شراؤها يوماً ما إلى وقف. عندئذ، يكون الحد الأدنى لما يمكن المطالبة به هو: 1. قرار بإعلان عام لطلب إقامة وقف مع موعد مناسب للاعتراضات، التي يجب بعد ذلك معالجتها بصورة علنية من قبل هيئة محايدة. 2. منع أي شراء للأرض من مالك الوقف.

كلما كان الوقف أصغر، كان اقتصاد المالك أفقر برأس المال وأسوأ، وتنقصه بالتالي الأرضية اللازمة للحصول على قرض عمل شخصي. من هنا، انكشفت أوقاف الفلاحين في كل مكان باعتبارها مواليد مشوهة حقيقية. إن اجتهاد المرء كفلاح لا يقبل التوريث بصورة آلية إلى ولد يحدده القانون أو حالة أو عموماً إلى أي ولد في الغالب. من هنا، فإن إدراج "المِلكيات الأصلية" من خلال المشروع باعتبارها ملكيات فلاحية مستقلة لا تعدو كونها ورقة توت تغطي الهدف الأصلي ألا وهو خلق نبلاء حديثي عهد بالنعمة. لكن قِسماً من حزب الوسط يبدو ذاهباً بطريقة لا تقبل التصديق إلى الفخ الضخم. إن انتشار الأوقاف المتوسطة والصغيرة سيكون إحدى أكثر الوسائل المؤكدة، التي ستخفِّض عمل زراعتنا. لا يحتاج المرء إلا إلى رؤية لوائح المشروع حول وضع "خطة اقتصادية" وموافقة السلطات عليها، وحول جميع تلك الحالات الأخرى التي يرتبط فيها ملاك الوقف والمِلكيات الأصلية بالموافقة الرسمية، كي يصنع لنفسه صورة عن عجز مثل هذا المالك عن التكيف مع الظروف والطرائق الاقتصادية الجديدة.

إن المشروع لا ينتج اقتصاديين بل ريعيين، ومن النوع الأكثر سوءاً. إن دخلاً من عشرة آلاف مارك، الذي يعتبره المشروع الحد الأدنى الذي يسمح به، يكفي اليوم لإتاحة وجود بورجوازي بسيط من النمط الذي يعيشه موظف متوسط، لكنه لا يسمح بأية طريقة حياة من النمط "الأرستقراطي"، ذلك أن متطلبات الأثرياء الجدد، التي يتم إيقاظها في مثل مالك الوقف هذا، تحكم عليه بوجود تسوُّلي يشبه في ظاهره الوجود النبيل. بيد أن تلك المصلحة في تنشئة الريعيين هي الأمر الأكثر شذوذاً للإجراء بكامله في اللحظة الراهنة بالتحديد، ما دام الوضع بعد الحرب سيؤدي

إلى توظيف خُمس ثروتنا القومية على الأقل في قروض الحرب، أي ما يعادل ثلث الممتلكات الحاملة للريع، على مختلف أنواعها، لأنه سيكون لدينا عندئذ أصحاب ريوع جدد يفوق عائدهم 60 مليار مارك، وأصحاب ريوع بوجه عام لديهم عائد يربو بالتأكيد على مئة مليار مارك. ويضاف إلى هذا المتضررون من الحرب: كبار السن وجرحى وضحايا الحوادث من أصحاب الريع، و"ملاك البيوت غير العاملين"... إلخ... إلخ. ويطفو الريع المضمون كمثل أعلى في مخيلة قسم متعاظم من الأمة، يحرضه صراخ الأدباء الأخرق ضد "الرأسمالية". إن المسألة التي ستقرر مستقبلنا كله تكمن في التخلص من جديد من ذلك التوجه لدى الريعيين الذي ينشأ من ذلك. وإذا لم ينجح هذا، فإن ألمانيا ستتحول إلى بلد جامد اقتصادياً، أكثر بكثير من فرنسا، وفقدنا مستقبلنا في العالم، الذي لا يمكن أن ينهض إلا على عمل اقتصادي فائق الجهد، مهما كانت نهاية الحرب رائعة. وفي مثل هذه اللحظة يراد لتوجه الريعيين هذا أن يزداد توطداً، خدمة لمصالح يمليها الغرور الصرف، ويتم في هذه الأثناء التخلي، إلى جانب هذا، عن مستقبل استيطاننا الداخلي، الذي سيحرم من الأرض الأفضل والأكثر ملاءمة للفلاحين. ويجري الحديث كثيراً عن ضرورة تأمين أرض جديدة يستوطنها الناشئة من أبناء فلاحينا، ولكن أين؟ هناك في "كورلاند"، حيث يجب على هؤلاء المستوطنين أن يكونوا أول من يتحمل صدمة البرابرة في حالة الحرب، بينما هم محاطون من جميع الجهات بملايين الجيران، الغرباء في أصولهم، المعادين لهم، الذين يعتبرونهم متسللين معتدين، حسب أي حساب بشري. وللعلم، فإن شرقنا الألماني الخاص أقل استيطاناً بثلث المساحة الكاملة من منطقة مملكة بولونيا المجاورة. هذا وضع يراد جعله أبدياً من خلال تكوين الأوقاف العقارية، رغم أن مصالحنا العسكرية الأكثر إلحاحاً تتطلب التعزيز الأكبر لعدد سكان الريف في الشرق بالذات. ذلك أنه سيكون من الممكن تماماً في المستقبل تعبئة عشرة فيالق عسكرية من المواقع الفلاحية الجديدة، التي نستطيع إقامتها داخل حدودنا. بينما سيؤدي وضع احتياطي الأرض الصالحة للاستيطان في الداخل بين أيدي رأسماليي الأرض، الراغبين في نُبل الرسالة، إلى حجبها عن الاستيطان الفلاحي، وسيفتح بالمقابل أمام الناشئة من الفلاحين الألمان أبواب الآمال في الحصول على أرض بعيدة عن الوطن. هذا "التشابك" بين سياسة توسُّع يمارسها الرايخ في الشرق، وسياسة بروسيا الداخلية يتيح آفاقاً غير متوقعة. من الصعب التفكير جدياً في أمر تفوق فظاعته أذية مشروع القانون هذا في هذا الوقت

بحجة "الهدنة الداخلية"، ومن وراء ظهر الجيش في الخارج. إن هذا كله ليس سوى كاريكاتير سيء لعبارة: "مسار حر لجميع المُجِدِّين".

إن مصالحنا العسكرية والقومية تتطلب وضع حد لهذا كله فوراً وبحزم. لقد جانب الرايخ الصواب عندما سمح للولايات المختلفة بتشريع الوقف، وفي النقطة المهددة بالذات، التي تمت التضحية بها على يد مصالح البلوتوقراطية الممثلة في مجلس النواب البروسي من أجل نبالة الأثرياء الجدد. وقد يترك تنظيم التفاصيل التقنية لمؤسسة الوقف في الولايات المختلفة، غير أنه يبقى من المطلوب تثبيت الأسس التالية بالنسبة إلى الرايخ:

1) قَصْر تأسيس الأوقاف العقارية الجديدة على أراضي الغابات وحدها.

2) قَصْرها على مركّبات كبيرة بصورة كافية (لا يقل دخلها المؤكد عن 30000 مارك)، كي لا تقوم كيانات تسوّلية تعتمد في وجودها على معالف الدولة.

3) قصرها على أُسر أ) تعيش منذ أكثر من مئة عام على موارد المقاطعات المعنية وب) تنتمي إلى النبلاء التاريخيين. يستثني من ذلك سادة الأرض الذين أثبتوا جدارة مميزة أو رجال دولة، على أن يتم ذلك في حالات خاصة ومن خلال قانون تصدره الدولة.

4) منع سائر الأوقاف العقارية المخالفة للبندين الأول والثاني وحلها.

5) قبل كل شيء: دمغة الوقف مرتفعة أكثر الرسوم وضرائب خاصة دائمة، لأن ما يفوت خزينة الدولة، بسبب المداخيل الدنيا التي تحصّلها من رسوم دمغة العقارات، نتيجة ربط الأرض، يجب تعويضه من فئات أخرى من الشعب، أي من خلال الفلاحين. ولكن كيف يجب إقرار هذا برلمانياً، إذا كان المشروع يريد أن يخفض، في اللحظة الراهنة من العوز الضريبي، رسم دمغة الوقف العقاري حتى إلى النصف بالنسبة إلى الأكثر ضرراً، أعني المتوسطة، منها؟ وبالإضافة إلى هذا، يجب أيضاً التأكيد بصراحة على أن كل انتقال لا حق

للوقف العقاري يخضع لضريبة الإرث، خاصة أن أي إعفاء من الضريبة بنسبة 1٪ سيعني، عند الأخذ بضريبة الإرث بالنسبة للقرابة من الدرجة المباشرة، تخفيفاً ضريبياً بما يقارب الآن حوالي 8 إلى 10 ملايين مارك في كل جيل، بالنسبة إلى هذه الملكية الكبيرة، القادرة تماماً على تأدية ما عليها من ضرائب!

لا يجوز أن يختفي هذا الموضوع من جديد أبداً من جدول أعمال أي حزب من الأحزاب القومية حقاً. إن التخفيف المقترح لنبالة أرباح الحرب على حساب الفلاحين هو مما لا يمكن تحمله من الناحية الأخلاقية أيضاً، وهو ما تبيحه لنفسها ضد الأمة أقليةٌ تبقى في السلطة بقوة قانون انتخابي بلوتوقراطي. إن الأغلبية الساحقة من الشعب البروسي، بما في ذلك، وبطريقة مفرحة، الحزب الليبرالي القومي، ترفض المشروع. لقد كسرت الهدنة الداخلية من خلال تصرف أقلية ذات امتيازات، وهناك كل الأسباب لأن تستخلص فوراً النتائج من ذلك.

قانون طوارئ لحق انتخاب الرايخ

حق المحاربين العائدين إلى الوطن

تقرير تحريري عن نشوء النص

بتأثير الوضع الداخلي المتفاقم، ولكن أيضاً من خلال التطور الثوري في روسيا، تقدَّمتْ في ربيع 1917 مسألة إصلاح قانون الانتخاب البروسي ثلاثي الطبقات لتحتل مركز السجالات السياسية الداخلية في بروسيا وألمانيا، وكانت قد تمت الموافقة رسمياً على البدء بأعمال إصلاح نظام الانتخابات البروسي ثلاثي الطبقات، مباشرة بعد عقد السلام[1]، وذلك في خطاب العرش بتاريخ 13 كانون الثاني/ يناير 1916 وإعلان مطابق لوزير الداخلية البروسي فريدريش فيلهلم فون لوبيل. ودق المحافظون البروسيون ناقوس الخطر بسبب هذا التطور، وسعوا إلى مواجهته بكل الوسائل. وكان مجلس النواب البروسي رأس حربة المعارضة، وقد انتقل يوم 9 آذار/ مارس 1917 إلى الهجوم، خاصة مع خطب الأمير هاينريش يورك وليوبولود فون بوخ، وأخضع سياسة "التوجه الجديد" لنقد مبدئي[2]. وقاد الاستياء العام من مجلس النواب محيط مستشار الرايخ إلى الاقتناع بأنه صار من الضرورة بمكان أن يصدر بيتمان هولفيغ الآن إعلاناً واضحاً لصالح الإصلاح الانتخابي، إذا كانت الحكومة لا

---

(1) انظر: Reinhard Patemann, *Der Kampf um die preußische Wahlreform im Ersten Weltkrieg* (Düsseldorf: Droste, 1964), S. 36 ff.

(2) *Sten. Ber. Pr. HH, Sess.* 1916/ 1918, Sp. 347-356 und 365-367.

تريد خسارة رصيدها كله لدى فئات الشعب الواسعة[3]. وأصدر بيتمان هولفيغ يوم 14 آذار/ مارس 1916 الإعلان المنشود في مجلس النواب البروسي، لكنه أكد أن إعادة النظر ليست ممكنة فوراً، بالنظر إلى ظروف الحرب[4]. وحيَّ اليسار كلمات المستشار، لكنه فقد من جانبه الميل إلى الهدوء في مسألة حق الانتخاب، بعد مبادرات المحافظين في برلمان ومجلس شيوخ بروسيا، التي اعتبرها خرقاً للهدنة الداخلية. وقد فرض نفسه لدى الديمقراطيين الاجتماعيين قبل كل شيء، ولكن أيضاً لدى الليبراليين اليساريين وكذلك ساسة كثيرين من الوسط وحتى في معسكر الحكومة، رأي يقول إن أي تأجيل إضافي لإصلاح قانون الانتخاب البروسي ثلاثي الطبقات لم يعد مقبولاً. ومع ذلك، وبالنظر إلى مقاومة مجلسي النواب والشيوخ البروسيين، لم يكن هناك وحدة كاملة حول طريقة التصرف اللاحق في هذه المسألة.

وعلى هذه الخلفية نشأت مقالة "قانون طوارئ لحق انتخاب الرايخ". وكان ماكس فيبر قد رسم الخطوط الرئيسة لموقفه منذ مطلع شباط/ فبراير في رسالة إلى فريدريش ناومان:

"ومن ثم الإشارة إلى أن الرايخ يقرر بصورة قانونية ‹أن كل من هو في الجبهة له، بمجرد أن يبلغ سن الرشد حق الانتخاب من الطبقة الأحسن في ولايته الاتحادية، بالنسبة لأية هيئة تشريعية تنبثق عن انتخابات عامة›، (وهذا واجب تمليه الاستقامة)، يُحُلّ عملياً مسألة حق الانتخاب، ويتداخل شكلياً، بصورة مؤقتة فقط مع الدساتير"[5].

وأعطى فيبر هذه المقالة صورة رسالة قارئ خاصة، وقعها باسم "الأستاذ ماكس فيبر (هايدلبرغ)، كما يتبين أيضاً من الملاحظة الأولية التي أضافتها هيئة تحرير الصحيفة: "تلقينا الرسالة التالية".

(3) Ludwig Bergsträsser, *Die preußische Wahlrechtsfrage im Kriege und die Entstehung der Osterbotschaft 1917* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1929), S. 117 f.

(4) *Sten. Ber pr. AH*, 22. Leg. Per., III. Sess. 1916/ 1917, Bd. 5, Sp. 5254-5259.

(5) رسالة إلى فريدريش ناومان بتاريخ 3 شباط/ فبراير [1917]. أرشيف الدولة المركزي، بوتسدام، تركة فريدريش ناومان، رقم 106.

وصول النص تحريره

لم يصلنا مخطوط للمقالة. وتتّبع الطباعة النص الذي نُشر في صحيفة فرانكفورت تحت عنوان رئيس "قانون طوارئ لحق انتخاب للرايخ" مع عنوان ثانوي هو "حق المحاربين العائدين إلى الوطن"، العدد 86، 28 آذار/ مارس 1917، الطبعة الصباحية، ص 2.

قانون طوارئ لحق انتخاب الرايخ

حق المحاربين العائدين إلى الوطن

لقد خرق مشروع قانون الأوقف العقارية الهدنة الداخلية فاتحاً بذلك الطريق أمام وضع نهاية للكلام الكثير غير الملزم عما يجب أن يحدث بعد الحرب. لقد حظيَت الشروح التي أقدمها في هذا الموضع بالتأييد لهذا المشروع الذي عبَّرَت عنه رسائل كثيرة أتت من الداخل، و، هذا أكثر أهمية بكثير، من الجبهة أيضاً[1]. إلا أنه تمت الإشارة بصورة متكررة من الجبهة بالذات إلى مسألة رئيسة، ستكون أية محاولة "بناء جديد" متأخرة جداً من الناحية العملية، دون إيجاد حل فوري لها على الأقل، وإن كان مؤقتاً[2]. لا تغير خطبة المستشار، بالانطباع المؤثر الذي تحدثه، شيئاً بطبيعة الحال[3] من حقيقة أنه سيكون عاجزاً تماماً عن الوفاء بوعوده، إذا لم يحدث فوراً أمر واحد على الأقل. على جميع أحزاب برلمان الرايخ القومية حقاً، ومهما كانت الأسماء التي تطلقها على نفسها، أن تثير الآن في البرلمان المسألة الأكثر إلحاحاً من أية مسألة أخرى،

(1) لم تصلنا رسائل من طرف ثالث إلى فيبر بهذه المناسبة.

(2) مع بداية الحرب، وعينُه بصورة رئيسية على الديمقراطيين الاجتماعيين، وعد بيتمان هولفيغ في مناقشات عديدة سرية مع قادة الأحزاب وكذلك في مذكرة أصدرها خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 1915 "بتوجه جديد" للبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد الحرب. وقد غدا "التوجه الجديد" و"النظام الجديد" شعاراً دارجاً في السجالات السياسية الداخلية المتزايدة الحدة منذ خريف عام 1916.

(3) المقصود خطبة بيتمان هولفيغ في مجلس الرايخ يوم 27 شباط/ فبراير 1917 التي تبنى فيها بحذر سياسة "التوجه الجديد"، مُطلِقاً بذلك النقاش حول إصلاح الدستور وبصورة خاصة حق الانتخاب. تقرير اختزالي، المجلد 309، ص 2374- 2379.

والمتعلقة بمستقبل حق الانتخاب في الولايات المختلفة من خلال مشروع طلب قانون طوارئ مكرس لها، على أن يكون مطلوباً من الرايخ تقرير الآتي:

"من استدعي إلى خدمة الجيش خلال الحرب، ويملك الحقوق المدنية، يحوز، مع بلوغه سن الرشد، حق الانتخاب الدائم بالنسبة لأي هيئة تشريعية منبثقة عن انتخابات عامة في أية ولاية اتحادية يحمل جنسيتها، على أن ينتخب في آخر مكان إقامة له ضمن هذه الولاية، ويتم ذلك، إن كان حق الانتخاب متدرجاً هناك في الطبقة أو الطريقة الأكثر أفضلية".

لا بد من وجود لوائح خاصة تُعنى في هذه الأثناء بتنظيم هذه الانتخابات في وقت مناسب (ليس مبكراً وليس متأخراً) بعد عقد السلام، وفي الوقت نفسه بأن تتاح، بعد صدور هذا القانون الطارئ، لكل رجل مجند يحق له الانتخاب المشاركة فيه، بمنحهِ إجازةً وسفراً مجانياً.

وتنجم الضرورة المطلقة لمثل هذا القانون الطارئ من التأملات البسيطة الآتية، إذا ما استخدم المرء مثال بروسيا القريب:

كيف ستبدو بعد الحرب طبقاتُ الناخبين الحالية، المصنفة وفق الضرائب التي يدفعونها، وتمثل كل واحدة منها ثلث الناخبين الرجال؟ لقد انتجت الحرب ثروات ريعية ومداخيل جديدة هائلة، وزادت من جانب ثروات ومداخيل أصحاب المشاريع الكبيرة زيادة عملاقة، وخلقت من جانب آخر بعضاً منها من العدم، بالمقابل أبادت بصورة كثيفة من جانب ثروات متوسطة وصغيرة، أو خفضتها بصورة مطلقة أو نسبية من جانب آخر. هكذا، فإن من سيحسم الأمور بمفردهم في الطبقة الأولى سيكونون بعد الحرب المتربحون الكبار جداً منها (الشرعيون منهم وكذلك أيضاً المرابون الأصليون)، وكذلك الجدد من أصحاب الريوع الكبار جداً في المدينة والريف. في ظل نمط التكوين المعروف للطبقات، سيسطر هؤلاء في أحيان كثيرة على الطبقة الثانية، وهكذا، فإن ما يقارب نصف أصوات الناخبين الرجال سيسيطر عليه من قبل ملاك الثروة الكبار هؤلاء، الذين تخلفوا في الوطن. وسيوجد في الطبقة الثانية، إلى جانب البعض منهم، عناصر طبقة وسطى من الذين تخلفوا في الوطن، ومن ثم هم الذين يناط بهم استكشاف المحاربين الذين سيبقون لاحقاً ثلاث سنوات

في الميدان. في الختام، ستضُم الطبقة الثالثة ليس فقط العمال الذين كانوا غائبين، بل كذلك ذوي التأهيل الرفيع، الذين سيكون عليهم البحث عن فرصة عمل جديدة، وكذلك الغائبين بدورهم من ملاك المرافق والحوانيت، الذين سيكون عليهم بناء مرافقهم وزبائنهم من جديد، والفلاحين الذين كانوا غائبين، وحافظت نسوتهم بجهد مضنٍ على أعمالهم، وملاك البيوت المثقلين بالديون بسبب مأزق الحرب، وبكلمة واحدة جميع تلك الفئات الوسطى، التي أصيبت قدراتها الشرائية بالشلل بسبب تأديتها خدمة عسكرية طويلة الأمد، ومن ثم مجموع كتلة المحاربين الموجودين الآن في الخارج، دونما فارق في الوضع الاجتماعي. ليس من المفيد إطلاقاً أن نتحدث عن "فوات قانون الانتخاب البروسي" و"حتمية البناء الجديد"، لأن أبناء الحظ، الذين تجمع في أيديهم نتيجة للحرب أكثر من ثلث ثروة الشعب، سيقررون عندئذ بشأن النظام الجديد للأشياء، بينما سيحكم بالعجز السياسي على الآخرين، الذين حفظوا أول الأمر الدولة بدمائهم، ويواصلون الآن بعملهم الفكري أو البدني استخراج الفوائد لصالح متربحي الحرب أولئك.

سيكون هذا بحد ذاته فضيحة لا مثيل لها. لكنه أيضاً مستحيل سياسياً، لأنه كيف يفهم مستشار الرايخ نظاماً جديداً لحياة ألمانيا كدولة وحياتها المالية والاقتصادية مع برلمان بروسي منتخب بعد الحرب يمثل الأثرياء الذين اغتنوا بفضلها، ووزراء يتحدثون كما يريد هذا البرلمان؟ إنه بكل بساطة أمر مثير للسخرية التفكير بأنه يستطيع فعل أي شيء ضد هؤلاء القوم بالذات، بعد أن عجز الآن، في خضم مخاطر الحرب، إلا بجهد مضنٍ عن حماية نفسه من المتآمرين الذين ينتمون على هذه الأوساط. منذ عقود يسقط الوزراء في بروسيا بفعل "الاحتكاكات" والدسائس، وقد بقي الأمر على هذه الحال، على الأقل حسب نية المشاركين، كما تؤكد أحداث فندق "أدلون"[4] (Adlon)، وحملات مجلس الشيوخ[5]، ولن يكون هناك إطلاقاً ما يمكن فعله ضد

---

(4) تجمعت في فندق أدلتون البرليني يوم 25 شباط/ فبراير 1917 مجموعة من ممثلي المحافظين واليمينيين القوميين وأقرت نص استدعاء موجه إلى مجلس الرايخ، طلبت فيها، بين أشياء أخرى، بإقالة مستشار الرايخ.

(5) يقصد فيبر في أغلب الظن الهجمات ضد قيادة الرايخ ومجلس، التي بلغت حداً غير مسبوق حتى ذلك الوقت، وألقاها بصورة خاصة الأمير يورك، وشنت يوم 9 آذار/ مارس 1917 في مجلس الشيوخ. تقرير اختزالي، مجلس الشيوخ البروسي، الفصل 1916-1918، العمود 347-356.

نوايا هؤلاء، إن انفردت هذه بمجلس النواب بعد الحرب هذه البلوتوقراطية، التي نمت مكانتها السلطوية إلى درجة التغول. ولن تتخلى هذه البلوتوقراطية الجديدة التي أنجبتها الحرب في أي وقت بمحض إرادتها عن امتيازها الانتخابي. وهي لن تفعل ذلك بعهد الحرب بصورة خاصة، حيث ستكون الأولوية لمسألة دفع الضرائب. والواقع، أن العين الأكثر بلاهة ترى في تعامل الأكثرية الراهنة الوقح مع مسألة الوقف العقاري أن المهتمين قصروا جهدهم على تأمين الحماية لأرباحهم من الحرب، التي أخذت شكل الوقف العقاري، من وراء ظهر الجيش المقاتل. ولا أمل في قبول هذه الأوساط بغير الأفعال الظاهرية، وبصورة خاصة حيث يتعلق الأمر بطلبات الإصلاح الانتخابي. إن ماضي جميع المحاولات، التي استهدف الإصلاح في ظل الأوضاع القائمة، معروف، فقد بدأت جميعها منذ ثلاثين عاماً طريقها في مكتب الإحصاء الملكي البروسي بحساب عدد أولئك النواب البلوتوقراطيين الموثوقين، الذين يحتمل أن يتقدموا بمطلب الإصلاح إلى البرلمان. عندئذٍ، بنتْ الأحزاب المعنية من جانبها حساباتها اللاحقة على هذا الأساس، وهكذا ستسير الأمور في المستقبل أيضاً، إذا ما انتخب البرلمان الجديد وفق المعايير التي اعتمدت إلى الآن. إن طبيعة الأشياء تقصي أي مسار آخر عدا هذا المسار.

بالمقابل، يخلو الاقتراح المقدم أعلاه حول قانون انتخابي طارئ للرايخ من أي مصلحة حزبية، لأن أحداً لا يعرف اليوم ما سيكون عليه الموقف السياسي للمحاربين العائدين إلى الوطن، فربما كان موقفاً سلطوياً جداً، ومن المتوقع فقط أن يكون بعيداً بدرجة متساوية عن الطوباويات التخريبية والسِّلمية، كما عن بطولة الكلام الرخيصة، وأنه سيجلب معه، فضلاً عن ذلك، الحس بالوقائع، والنزعة العملية، واحتقار الجمل الطنانة من كل نوع. هذه هي المسألة الوحيدة المهمة.

إن إهمال مثل هذا الطلب سيكون إثماً ثقيلاً ولا يمكن، قبل كل شيء، إصلاحه إطلاقاً. ستضع انتخابات ما بعد الحرب، القادمة في بروسيا، البرلمان في يد أثرياء الحرب، وبذلك سيتقرر مستقبلنا وسيكون كل شيء متأخراً جداً. ليس هناك حزب قومي في الرايخ يمتلك الدافع ليتحمل عبء المسؤولية عن ذلك.

ليس من الممكن التدخل الدائم في دستور الولايات المختلفة في ظل الطابع

الاتحادي للرايخ. أما تأثير القانون فهو مؤقت. ولكن الرايخ يخوض الحرب، والرايخ يطالب مواطنيه بتحمل الأعباء الهائلة التي تتطلبها. من هنا، على الرايخ أن يحرص على الأقل على استخلاص الحد الأدنى المطلق من النتائج السياسية، التي تترتب عن ذلك، عندما تكون ثمة حالة تتطلب منع حكومات الولايات المختلفة من أن تفعل من جانبها، بفعل أصحاب مصالح قصيري النظر وأنانيين على الأرجح، ما كانت ستفعله البلوتوقراطية البروسية دون أي شك على الإطلاق.

لا يحتاج القانون الطارئ إلى إجراءات المادة 2/ 78، بل يحتاج فقط إلى تلك الواردة بالمادة 1/ 78 من دستور الرايخ[6]. إن الأصوات المكرسة لمجلس الاتحاد ستؤخذ بالاعتبار من قبل الوزارات، التي تنتخب بحرية، وحسب القانون السائد، الملوك، وبصورة خاصة أيضاً ملك بروسيا. إن مستشار الرايخ، الذي لا يشك أحد في إرادته النزيهة، ليس، في هذه الحالة، الهيئة التي تمتلك القدرة على الحسم في نهاية الأمر: كلا، إن الأمر يتعلق بالسلالات الحاكمة الألمانية، ويجب الآن، وقبل أن يفوت الأوان، وضعها أمام قرار واضح حول ما إذا كانت تعتقد أن بوسعها ومن واجبها الاعتماد بعد الحرب على أثرياء اغتنوا منها، أم أنها تريد الاعتماد على الجيش، الذي منحها جميعها القوة والشرف ليس هذا قطعاً قولاً مبالغاً فيه، ودافع وما زال يدافع عن التاج بدمائه وعرقه. إن البناء الجديد النهائي لا بد أن يبقى موضوع تفكير متأنٍ، أما أنه يجب بلوغ الوضوح حول هذه النقطة الحاسمة، فالآن هو ببساطة الوقت الأكثر ملاءمة. يمتلك الجيش نفسُه الحق في أن يعرف أخيراً ما يكمن وراء كلمات الأحزاب المختلفة ورجال الدولة القادة الجميلة في مدحه من استعداد للفعل، وتسمح لي الرسائل القادمة من الجبهة أن أستنتج أنها تطالب بمثل هذا الحق. لا يتعلق الأمر هنا "بالشكر"، بل بتدبير سياسي ضروري بصورة مطلقة، وإلى جانبه على كل حال بواجب بسيط ملزم يتعلق باللباقة السياسية. إن الجيش، الذي خاض المعارك، يجب أن يمتلك أيضاً الصوت المقرر فيما يخص البناء الجديد للوطن بعد الحرب.

---

(6) تنص المادة 78 من دستور الرايخ على أنه: "تتم تغييرات الدستور بالطريق التشريعي. وتعد مرفوضة إن عارضها أربعة عشر صوتاً في مجلس الاتحاد. أما تلك الأحكام من الدستور الألماني، التي تثبت من خلالها حقوق معينة لولايات الاتحاد المختلفة في علاقتها مع المجموع، فلا يمكن تغييرها بغير موافقة ولايات الاتحاد التي لها الحق في ذلك.

لدي سبب للافتراض بأن هذا ليس الرأي العرضي لفرد واحد، وأعتقد لهذا السبب أن بوسعي أن أطلب أليكم تَلقِّي هذه الأسطر.

حق الانتخاب البروسي

تقرير تحريري عن نشوء النص

بالرسالة التي بعثها إلى ركن القراء في صحيفة **فرانكفورت** يوم 28 آذار/ مارس 1917[1] تدخَّل ماكس للمرة الأولى مباشرة في السجالات العلنية حول إصلاح قانون الانتخاب البروسي ثلاثي الطبقات، بارتباط غير مباشر مع ذلك في أغلب الظن، وضع تحليلاً لمسألة حق الانتخاب البروسي، كان مقرَّراً بصورة مسبقة نشرها في إطار سلسلة مقالات كرّستها صحيفة **الدولة والاقتصاد الأوروبية** للإصلاح الانتخابي البروسي. وكانت الصحيفة قد تأسست في آذار/ مارس من عام 1916 لأهداف منها جمع "مادة لمفاوضات السلام القادمة وللنقاش حولها"، على أن يكرس اهتمام خاص "لمسألة اندماج وسط أوروبا" و"لتكوين اقتصاده"[2].

قام بنشر صحيفة **الدولة والاقتصاد الأوروبية** كلٌّ من هاينريش فون فراوندورفر (Heinrich von Frauendorfer) وإدغار يافّيه، اللذين كانا على صلة وثيقة مع ماكس فيبر ومن خلال تعاونهما معه في إصدار "فهارس علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية". وكانت الصحيفة قريبة من أوسط "اللجنة القومية الألمانية من أجل سلام مشرف"، التي أيدت انتهاج خط معتدل في سياسة الرايخ.

---

(1) "قانون انتخاب طارىء للرايخ"، مطبوع في هذا المجلد.

(2) انظر: Karl Dietrich Erdmann, "Kurt Riezler – ein politisches profil," in: Kurt Riezler, *Tagebücher, Aufsätze, Dokumente*, hg. von Karl Dietrich Erdmann (Göttingen: Vandenhoeck and Ruprecht, 1972), S. 65.

ظهرت مقالة "حق الانتخاب البروسي" كجزء أول من مناقشة ثلاثية الأجزاء حول "إصلاح حق الانتخاب البروسي"، ثم تلتها مقالتان بقلم فرايهر أوكتافيو فون تسيدلتز (Freiherr Oktavio von Tzidlitz) ونويكيرش[3] (Neukirch) وكذلك لودفيغ كفيسل[4] (Ludwig Quessel). ليست التفاصيل الأوفى حول نشوء المقالة معروفة، كما لم تصلنا أية مراسلات مع ناشري الصحيفة.

خضعت المقالة للتأثير المباشر للأحداث الثورية في روسيا، التي وقعت في شهر آذار، وللتهديد بانخراط الولايات المتحدة في الحرب. ويمكن أن نفترض أن المخطوطة انتهت قبل يوم 7 نيسان/ أبريل 1917، أي قبل إصدار ما يسمى "رسالة الفصح" التي وعدت رسمياً بأن تأخذ بروسيا بقانون الانتخاب السري والمباشر والعام، ولكن غير المتساوي.

عن نقل النص وتحريره

لم يتم نقل مخطوطة. ويتبع الطبع النص الذي يحمل عنوان "حق الانتخاب البروسي" الوارد في: "الصحيفة الأوروبية للشؤون العامة والاقتصادية"، الناشر: هاينرش فون فراوندورفر وإدغار يافّيه، السنة الثانية، العدد 16 المؤرخ في 21 نيسان/ أبريل 1917، ص 398-402.

(3) إصلاح حق الانتخاب البروسي، في صحيفة: *Europäische Staats und Wirtschafts Zeitung*, hg. von Heinrich von Frauendorfer und Edgar Jaffé, II. Jg., Nr. 16 vom 21. (Apr. 1917), S. 402 f.

(4) موقف الديمقراطية الاجتماعية من إعلان الفصح، المصدر نفسه، ص 403-405.

حق الانتخاب البروسي

أود أن أقدم للملاحظات الآتية بالقول: ليس للإصلاح الانتخابي أية علاقة الأحداث الروسية، بمعنى أنه علينا التصرف الآن "بصورة ديمقراطية" إلى أقصى حد ممكن، كي ندخل في منافسة مع "الديمقراطية" الروسية الوليدة. مؤقتاً، تحكم روسيا لجنةٌ من الدوما منتخبةٌ حسب قانون انتخاب طبقي شنيع. ولئن كان المحايدون أو الأميركيون يسمحون لأنفسهم بالتأثر بتعابير "ثورة"، "إطاحة القيصر"، "الجمهورية"، فإن هذا شأنهم. في الحقيقية، ينصبُّ الأمر هنا بصورة مؤقتة على حدث تقني صرف، وهو إطاحة ملك اقترف خطأ يليق بهواة، عندما أراد تولي "الحكم بنفسه" وتنكر، بدافع الغرور، لضرورة تقاسم حقوقه مع برلمان ذي سلطات قوية، مع أن ذلك كان لصالحه. من المؤكد أن لا يعلم أحد أيَّ نجاح جانبي وغير مقصود سيترتب الآن عن الجموح الذي اتسم به القيصر. كان قادة "الثورة" ملكيين، وملاك أرض كباراً وضباطاً، وقد وُجد وراء كواليسها أمراء كبار أيضاً (حدث التفاهم حولها خلال محادثة جرت في تموز/ يوليو عام 1914 بين الأمير الكبير نيكولاي، ملك المواطنين المتوقع، وبين قادة حركة الأشبال)، كما سبق أن لاحظ البروفيسور ج. هالر في مؤلفه: "الخطر الروسي في البيت الألماني،" شتوتغارت 1917، ص 80[1]. هذه الأوساط من

(1) يكتب هالر: لقد حول قائد الأشبال ميليوكوف صحيفة ريش التي كان يصدرها، وكانت في الأصل ضد الحرب ومُنعت بسبب ذلك، إلى صوت للحرب الروسية بعد مناقشة مع الأمير الكبير نيكولاي نيكولايفيتش في تموز/ يوليو 1914. ويغطي هالر بذلك إجماع المجموعات المتناقضة على صعيد السياسة =

الإمبرياليين الروس، غيرت الديمقراطية بكل معاني الكلمة، أطاحت النظام القديم لأسباب عملية تماماً. أما وقد اضطرت للجوء إلى وسائل متطرفة جداً، فهي واقعة شعرت هي نفسها بالأسف لحدوثها. ولمواجهة شرطة القيصر المنظمة، وجدت هذه الأوساط نفسها محتاجة بالضرورة وبصورة مؤقتة إلى مشاركة البروليتاريا بوصفها علفاً للمدافع، ثم احتاجت بعد ذلك إلى مزيد من مساعدتها، ريثما تتمكن من إقامة جهاز سيطرة خاص وموثوق به، والسؤال هو فقط: هل ستنجح في هذا وبأية سرعة. ولكن، ولكي تتمكن عموماً من مباشرته بهدوء، هناك أمران ضروريان بالنسبة لها: من جهة، بقاء الفلاحين، الذين يمكن أن يصدر عنهم خطر ثورة جدية حقاً يتّخذ شكل تأميم بلا تعويض لمجمل ملكية الأرض غير الفلاحية وتحصيل ديون الدولة، تحت السيطرة في الخنادق، وحتى لو جعل تراخي الانضباط الجيش عاجزاً عن الفعل، فإنه يبقى بإمكانه مع ذلك منع تدفق الفلاحين الشبان الأقوياء إلى الوطن، حيث لا يوجد غير عجائز وأطفال ونساء لا يستطيعون تنظيم ثورة. ومن جهة أخرى فإنهم في حاجة إلى قروض المصارف في الداخل والخارج، وهم في حاجة إليها كي ينظموا سلطتهم. ومن الواضح أنه لا يمكن بلوغ كل هذا إلا باستمرار الحرب إلى أن يتم تحقيق الهدف الخاص بتنظيم السلطة الداخلية، الذي يسمح بعودة الفلاحين دونما خطر. هذه "الديمقراطية" هي إذن مجرد هراء، وليس علينا على كل حال أن نتعلم أي شيء على الإطلاق من هذا الخداع، ربما باستثناء احترام معين حيال ملاحظة أوردتها صحيفة نوفويا فريميه شديدة الرجعية حتى الآن، وهي أن القيصر فقد حظوته لدى الفلاحين، دون يكون لديه أي أمل في استعادتها، لأنه لم يلتزم بكلمته التي أعطاها علناً"[2]. بالمناسبة ومن حيث المبدأ، ليس النظام الجديد بالنسبة لنا غير النظام القديم باسم جديد. وقد كان صحيحاً كل الصحة وذكياً كل الذكاء إعلان حكومة الرايخ الخاص بعلاقاتنا بالديمقراطية الروسية[3]، الذي يجب أن نؤكده بصورة متجددة دائماً،

الداخلية فيما يخص توقعاتها من الحرب مع ألمانيا، انظر: Haller, *Russische Gefahr*, S. 80, bes. Anm. 1.

(2) "لقد تم تقويض الثقة المقدسة بكلمات الحاكم السيد" نوفيايا فريمييه، رقم 147 بتاريخ 5 آذار/ مارس 1917، ص 7، "الحكومات التي أطيح بها والحكومة الجديدة".

(3) أدت ثورة شباط/ فبراير الروسية إلى تكوين حكومة برجوازية - ليبرالية في بطرسبرغ، لكنها سرعان ما تعرضت على كل حال لضغط مجلس عمال وجنود بطرسبرغ الذي ألح إلى عقد سلام سريع. كي لا يفقد فرص سلام منفصل محتمل مع روسيا، قدم بيتمان هولفيغ يوم 29 آذار/ مارس 1917 الإعلان

لأن إعلانه يتفق مع الحقيقية، وهي أننا نستطيع في أي وقت التفاهم بسهولة على سلام مشرف مع أية حكومة روسية ديمقراطية حقاً، علماً بأن تحقيقه سيكون أسهل مع الفلاحين، الذين يحتاجون إليه أكثر بكثير من عمال مصانع الذخيرة في بطرسبرغ، أو المهتمين البورجوازيين بتوسع روسيا الرأسمالي.

ستترتب عمّا سبق قوله نتائج بالنسبة إلى سياستنا الداخلية الخاصة بنا، بقدر ما يعني وضع روسيا، في ارتباطه مع تدخل أميركا، أن الحرب ستتواصل أيضاً لفترة غير منظورة. وستنجم عن ذلك ضرورة قاهرة هي الشروع فوراً ودون تأجيل في الإصلاح الانتخابي البروسي، كي نتمكن من مواصلة الصمود دون خطر الشعور بالمرارة المفزعة. يعلم كل رجل في الجبهة أننا نستطيع القيام بالشيء ذاته الذي سبق أن قامت به إنجلترا، ألا وهو إعادة صياغة حق الانتخاب بعمق خلال الحرب[4]. هذا الاستعداد

= الآتي في مجلس الاتحاد: "هناك أسطورة محبوبة منذ القدم لدى أعدائنا تقول إن ألمانيا هي التي دعمت النظام الأتوقراطي الرجعي في روسيا ضد أي تسوية تقوم على الحرية. وكنت قد أعلنت قبل عام هنا في مجلس الرايخ أن هذا ادعاء يناقض الحقائق. عندما انخرطت روسيا عام 1905 في ضيق شديد بعد الحرب اليابانية والثورة التي تلت ذلك في بلادها، نصح صاحب الجلالة القيصر القيصر نيقولا بناء على صداقته الشخصية معه بإلحاح أن لا يقاوم لفترة أطول مطالب الإصلاح المحقة لشعبه [...]. كيف سيتواصل تطور الأمور الآن، هذا ما لا يستطيع أحد التنبؤ به، لكن الموقف من الأحداث الروسية محدد بوضوح بالنسبة لنا: سنواصل متابعة المبدأ الرئيس حول عدم تدخلنا في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى [...]، الآن، تروّج جهات سيئة الإرادة في العالم من جديد أيضاً، وبسائر الوسائل التي يمكن التفكير فيها، أن ألمانيا تريد القضاء على حرية الشعب الروسي التي بالكاد أحرزها، ويريد صاحب الجلالة القيصر إعادة سيطرة القيصر من جديد على رعاياه المستعبدين، سادتي، هذه الشائعات ليست غير أكاذيب وتلفيقات وقحة [...] إن الشعب الروسي، الذي لم يرد هذه الحرب بكل تأكيد، يستطيع أن لا يقلق من أي تدخل من جانبنا، ونحن لا نتوق إلى أي شيء غير استعادة العيش بسلام معه في أسرع وقت ممكن [...] سلام يشيّد على أرضية مشرفة لجميع الأطراف"، انظر: *Sten. Ber. Bd.* 309, S. 2865.

(4) بدأ القوم في بريطانيا العظمى منذ نهاية عام 1915 بأقلمة حق الانتخاب القائم مع الشروط المتغيرة. إذ لم تعد لوائح التسجيل الصارمة، التي قُرن بها حق ممارسة حق الانتخاب، مسوغة لفترة أطول بالنظر إلى تعبئة العمال التي فرضها المجهود الحربي وغياب ناخبين كثر نتيجة الخدمة العسكرية. في سياق السجالات حول إصلاح قانون الانتخاب هذا، الذي كان محدوداً أول الأمر، تعالت المطالبة بمنح حق الانتخاب إلى جميع الجنود، دون إقامة أي فارق بينهم. بالقدر نفسه اكتسبت شعبية فكرة مكافأة النساء من الآن فصاعداً بمنحهن حق الانتخاب مقابل جهودهن الحربية أيضاً. في ما عرف بمؤتمر للناطقين عقد بين 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1916 و26 كانون الثاني/ يناير عام 1917، تم تحقيق فتح في هذه النقطة، واتفق القوم من حيث المبدأ على منح الجنود والنساء حق الانتخاب، مع قيود قانونية طفيفة، وبالتالي تمكينهم من ممارسة هذا الحق. ثم جرى في شباط/ فبراير من عام 1918 إقرار ميثاق تمثيل الشعب، الذي كرس من حيث المبدأ =

للانتخابات الأولى التي ستتم بعد السلام، لا يسبب حتى أقل الصعوبات. وهو الشيء الوحيد، الذي يمكن فعله حقاً "بجرّات قلم قليلة"، فإن لم يحدث قبل السلام، غدت الانتقالات الكبيرة للقوة الضريبية ملموسة قبل الانتخابات القادمة في بروسيا، وعندئذ لن يمكن الالتزام بأية كلمة ملكية ضد مقاومة مصالح أصحاب الامتيازات الانتخابية، دون أن يلجأ الملك إلى إملاءات رسمية في بروسيا، أو إلى جعل مجلس الرايخ يفعل ذلك، الأمر الذي يمكن أن يحدث الآن أيضاً. إن تنظيم هذا الأمر هو من الشروط الضرورية بصورة مطلقة للنظام الجديد المُزمع إقامته في فترة ما بعد الحرب. فإن ترك مجلس النواب البروسي يفبرك إصلاحاً انتخابياً على مزاجه، فسيصير النظام المادي الجديد ضرباً من المحال. هكذا سيرى الجميع في تأجيل هذا العمل التشريعي الذي يمكن إنجازه في أيام قليلة برهاناً على أن قوة التنفيذ خذلت مرة أخرى الرغبة.

أما الأمر الأكثر أهمية فهو أن لا يمارَس مثل هذا الخداع الذي وقع في روسيا عام 1905[5]، ويقع الآن من جديد على ما يبدو. إن أي حل آخر غير الإقرار بحق انتخاب برلمان الرايخ في بروسيا، سيراه المحاربون العائدون إلى الوطن، وهم مناط كل شيء، موضوعياً ضرباً من الخداع، علماً بأنه ليس مهماً في هذا السياق إن كان أصحابه "مخلصين" ذاتياً على طريقتهم الخاصة، وهذا الإخلاص الذاتي كان متوافراً أيضاً لدى أصحاب إعلان تشرين الأول/ أكتوبر الروسي[6]، وبالنسبة إلى "الثوريين"

= حق الانتخاب العام، انظر: Martin Pugh, *Electoral Reform in War and Peace 1906-1918* (London: Routledge and Kegan Paul, 1978), S. 56 ff.,

من المحتمل أن يكون ماكس فيبر قد استوحى اقتراحه حول منح جميع الجنود العائدين إلى الوطن حق الانتخاب العام من المثال الإنجليزي.

(5) وقع تمثيل الشعب الروسي بين عامي 1906 وحتى 1917 بواسطة نظام انتخابي متعدد الدرجات، كان يقضي بقيام ملاك أرض، وفلاحين، وحضريين وعمال باختيار ناخبين، على أن يتم ذلك بصورة منفصلة وكل حسب صفته. بينما بقي الدستور متخلفاً كثيراً عن المطالب الليبرالية - الديمقراطية: وبقي "دستورياً في الظاهر"، خاصة أن الحكومة واصلت امتلاك إمكانات ردع وتدخل متنوعة، والقوانين احتجت إلى موافقة مجلس الدولة المحافظ وتوقيع القيصر، وأنه كان باستطاعة الحكومة في حالة الطوارئ إصدار قوانين مستقلة، والوزراء كانوا مسؤولين أمام القيصر وليس الدوما، في حين بقي الجيش والبحرية والبلاط القيصري بمنأى عن الرقابة البرلمانية للموازنة.

(6) المقصود إعلان تشرين الأول/ أكتوبر بتاريخ 17/ 30 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1905. النصوص الحرفية المطبوعة في هوتسش، روسيا، ص 126 وما يليها.

البورجوازيين الحاليين. ويمكن للإصلاح غير المعترف به على أنه شامل أن يبدو كما يشاء، فهو سيكون أشد سوءاً من إصلاح لا قيمة له. وليفهم المرء أنه لن يكون ممكناً ببساطة بعد الحرب إقناع الأمة بأن دناءة كل العالم الأخلاقية هي التي ألقت على كاهلنا، نحن أبطال الفضيلة الوحيدين، عبء هذا التحالف، الذي يفتقر تماماً إلى المصداقية. وسيعرف الجميع أن أخطاء جسيمة اقترفت في العقود الماضية، لم يكن بوسع أية قيادة سياسية في السنوات الأخيرة، ومهما كانت مميزة، أن تكفّر عنها. هذه الأخطاء كلفتنا مئات الآلاف من خيرة الرجال، وتسببت في الاستمرار الذي لا نهاية له للحرب، فلا بد أن تكون إمكانية التخلص منها هدفَ النظام الجديد في المستقبل، ومن الحتمي أن لا يشك أحد في ذلك، ليكون باستطاعة آخر رجل من آخر خندق أن يطالب، وسيطالب، عند عودته بوضع صوته في كفة الميزان كصوت مساوٍ لغيره عند إقامة البناء الجديد. وإنه لأمر عديم الأهمية إلى أقصى حد إن كان بالإمكان تدبير حق انتخابي "أفضل" من الناحية النظرية، وليوفر علينا القوم ضرورة تصفية الحسابات الحتمية الغاضبة بعد الحرب، التي ستنشأ بسبب أنصاف الحلول هذه، وقبل كل شيء بسبب تأجيل الحوارات حول مسألة حق الانتخاب إلى ما بعد الحرب[7]، لأن التوجه الجديد لن يقود عندئذ إلى أي شيء آخر غير شتائم متبادلة مفعمة بالحقد، ستدوم لسنوات، وخاصة خلال الصراعات المزمنة لحقوق الانتخاب في بروسيا والرايخ، القائمة على أسس مختلفة. لنجعل طي صفحة الماضي من صميم نفوسنا أمراً ممكناً بالنسبة إلى المحاربين العائدين وإلينا جميعاً. ولا يكون هذا قابلاً للتصوّر إلا في إطار حل يتم الإقرار بنهائيته. ليس صحيحاً أن الإصلاح الانتخابي البروسي شأن "بروسي داخلي"، لأن طريقة إعطاء الأصوات البروسية في مجلس الاتحاد تجعل مستشار الرايخ، وبصفته رئيس وزراء بروسيا في آن معاً، غير مسؤول إطلاقاً أمام برلمان الرايخ بل أمام برلمان بروسيا وحده. تتمتع أصوات بروسيا، عند مقارنتها بأصوات جميع ولايات الاتحاد الأخرى، وبغض النظر عن فرط القوة البروسية الفعلية الجبارة، بحقوق رسمية خاصة، لا سيما في المجالات العسكرية والضريبية

---

(7) دعا وزير داخلية بروسيا فريدريش فيلهلم لوبيل يوم 14 شباط/ فبراير 1917 إلى تأجيل مناقشة حق الانتخاب إلى ما بعد الحرب "نحن متفقون على أنه [الإصلاح الانتخابي البروسي] لن يأتي خلال الحرب، لكنه سيأتي بعدها". تقرير اختزالي، مجلس النواب البروسي، الدورة التشريعية الثانية والعشرون، الفصل الثالث 1916-1917، المجلد 3، عمود 3490.

الحاسِمة. والحال، إن مستشار الرايخ عاجز بصفته هذه عجزاً مطلقاً عن تنفيذ أية إصلاحات في هذه المجالات، حتى إن قالت بضرورته جميع ولايات الاتحاد الأخرى وجميع أحزاب برلمان الرايخ، وآمن بذلك المستشار نفسه، إذا لم ينل موافقة الوزارة البروسية، المسؤولة أمام برلمان بروسيا. وبموجب الاتفاقات العسكرية، تجلس عندنا هنا في "بادن" سلطات عسكرية ملكية بروسية فقط، ويعين ملك بروسيا جميع ضباط الحامية، بناءً على اقتراح من وزارة الحرب البروسية، في ظل استبعاد أية مشاركة من أية جهة أخرى، بما في ذلك ملك "بادن". وإننا لنشعر بأنه من الوقاحة أن يكلفنا أحد ما في مثل هذه الظروف بالنظر إلى مسألة حق الانتخاب البروسي باعتبارها مسألة لا تعنينا. إذا كان هذا هو الرأي، فإنه لا يبقى لنا غير تصفية ذلك الموقع البارز الذي تحتله بروسيا في الرايخ.

من بين الهيئات البرلمانية، كان برلمان الرايخ الألماني في ذروة مهمته، حتى فيما يخص تواضعه الذاتي الأريب، كما لم يكن أي برلمان آخر في العالم، على الأقل برلمان بروسيا الذي سمحت أغلبيته البلوتوقراطية، المفتقرة إلى أية معرفة بالأمور، لنفسها لأسباب حزبية محضة، بالتدخل بطرق غوغائية ليس فقط في شؤون الرايخ وإنما كذلك في شؤون إدارة الحرب بواسطته. وإنها في نظرنا لعجرفة لا مثيل لها أن تتنطع الآن الفئات الاجتماعية السائدة في بروسيا، وجميع دوائر الأدباء، التي كانت قد لزمت الصمت عند اقتراف أخطاء الماضي الثقيلة، للشك في "النضج" السياسي للذين لم يشاركوا إلى الآن في السلطة. وبالنظر إلى أنه يتوقع أن يتم التنقيب من جديد عن تحف حق انتخاب فنية، مراعاة لمثل هذا "النضج" المزعوم ولفوارقه، فإنه من المجدي تسليط الضوء منذ الآن على بعض تلك المشاريع التي يمكن التنبؤ بها.

ثمة فكرة محبوبة إلى أبعد كحد لدى شتى أنماط الأدباء هي فكرة الامتياز الانتخابي لما يسمى "التربية"، أي للفئات المجازة بدبلوم عن طريق امتحان. أنا بالذات أنتمي إلى هذه الفئة، وقد امتحنت أبناءهم في برلين، وبعد ذلك في ولاية اتحادية أخرى، وأعرف ما تنتجه مصانعُ امتحاناتنا المختلفةُ. من هنا، يحق لي أن أقول بكل تأكيد: ليست هناك إطلاقاً أية فئة ألمانية أقل أهلية على الصعيد السياسي من هذه الفئة. إن ما أبداه المعلمون الأكاديميون من افتقار إلى نظر سياسي صائب خلال الحرب بصورة خاصة، يفوق كما هو معلوم كل ما كان قبله. ثم أين قيل أيضاً

إن تخصصاً ما يعلم في الجامعات أو المعاهد العليا، كعلم اللغة، وتقنية الآلات، والرياضيات والحقوق والكيمياء يوفر أي تأهيل بالنسبة إلى مَلَكة الحكم السياسي أو الوقائع السياسية؟ إن تحقيق هذا عن طريق التعليم النظري هو استحالة مطلقة. أما الاعتقاد الألماني الخاص بأن مؤسساتنا التربوية يمكن أن تكون أماكن للتدريب السياسي، فهو أحد أكثر الأحكام المسبقة إثارة للضحك. صحيح أن على مدارسنا تقديم معرفة متخصصة، وأن هذه تؤهل المرء لأن يغدو معلماً أو موظفاً أو تقنياً، لكنه ليس صحيحاً أنها تصنع سياسياً. وعلى الاختصاصي أن يكون مستشاراً يقدم النصح في مسائل عملية وتقنية وأن يصير يداً تنفيذية للسياسي، لكن هذا لا يجعل منه شخصاً يتحمل مسؤولية القرارات السياسية. هذه المعرفة الأكثر أساسية يجب على المرء تملكها في نهاية الأمر. وإنه لشيء منكر بحد ذاته إضفاء مزايا سياسية على الامتحان المدرسي تحت شعار "مسار حر لكل مجتهد"(8). إن هذا سيء إلى درجة تكفي لجعله أمراً لا غنى عنه لإثبات التأهيل الضروري للموظف، والطبيب، وغير ذلك من الوظائف التقنية! إن الدعوة إلى مزيد من الامتحانات تسود كل الوظائف تقريباً، فهل يتم هذا على وجه التقريب حباً في العلم أم في التربية؟ يا للسخف! إن الدخل، هذا الراتب "اللائق"، "المضمون" و"التقاعدي" هو المسألة هنا، وإنهاء الامتحان حسب "مبدأ الحد الأدنى من الجهد" هو الوسيلة التي تبينُ ذبذباتُ المنافسة بين مدارسنا العليا الطريقَ إلى استخدامها. وهل يراد لهؤلاء المهتمين بالدخل الوفير أن يكونوا حملةً مميزين للفكر السياسي؟ إن الأكثر قرباً إلى هذا هي، بعد فئة التقنيين وغيرها من فئات مستخدمي الشركات الكبيرة الخاصة، الذين ألقي بهم في المنافسة الحرة للسوق، الفئة الأقل عدداً إلى حد بعيد، المكونة من منتجات الامتحانات الجامعية. إن كل رجل أعمال، كل مستخدم خاص، كل عامل، كل هذه الشخصيات "الحديثة" المميزة، التي تقامر بمصيرها في الصراع الاقتصادي من أجل الوجود، وتشعر خلال ذلك شعوراً عملياً بالبنية السياسية للدولة وهي تلامسها، لديها من صواب الرؤية بالنسبة للوقائع السياسية أكثر مما يمتلكه أصحاب أي دبلوم أكاديمي تخصصي. إن فئة

(8) "مسار حر لجميع المجتهدين"، ذلك كان حل بيتمان هولفيغ المقدم إلى جميع المجموعات الاجتماعية، والذي ارتبطت معه في ما بعد رغبات الإصلاح لدى الليبراليين واليساريين (*Sten. Ber. Bd.* 308, S. 1694). منذ ذلك الوقت، فكر المحافظون البروسيون باقتراح نظام انتخابي متدرج، يأخذ بالحسبان الملكية والوضع العائلي والدرجة التعليمية.

"الكثرة الكثيرة"(9) – من الناحية الظاهرية الصرفة وفي علاقتها مع الطلب عليها–، فئة المرشحين للدخول الوافرة بضغينتهم ضد من لا يملك شهادة لكنه يملك المال، وبمطالبتها بأن تعتبر زمرة تجعلها شهادتها التخصصية مميزة، ليس فقط فيما يتعلق بالجزاء المادي، وإنما قبل كل شيء في علاقاتها وتواصلها مع "المجتمع"، هي الفئة التي تمثل آخر الفئات التي يجوز منحها حقوقاً خاصة في الانتخابات الشعبية، بسبب ما تحمله من تصورات غامضة ومتكبرة عن الدونية الأخلاقية للعمل الاقتصادي، البرلماني، الصحافي وأي نوع آخر من الأعمال المشابهة، التي تتوقف السياسة عليها اليوم. من الطبيعي أن يكرس لهؤلاء تمثيل قوي في مجلس الشيوخ، الذي لا يشارك في المسائل السياسية المادية للموازنة، ويجب أن يبقى غير مشارك فيها. أما في برلمان دولة صغيرة تكمن نقطة ثقل عمله في حل مهام ثقافية متخصصة، فلا بأس في منحهم حق انتخاب خاص بهم، من الناحية السياسية على الأقل. لكن هذا ليس ممكناً في بروسيا بموقعها المسيطر في الرايخ. بإعطاء امتياز انتخابي للمتعطشين إلى الوظيفة، والترقية، والراتب من مستنبتات مصانع الامتحانات الألمانية، سيضع رجل الدولة لنفسه ذيلاً، يمتنع بعضهم في الحقيقة عن أن يصنع لنفسه تصوراً صائباً عنه. لا يقرر البرلمان جدارة رجل الأعمال، والمستخدم الخاص والعامل، وإنما يقررها بالتأكيد ارتقاء هذه الفئة من أصحاب الدخول الوفيرة. هل يجوز نقل هذه الفئة من خلال امتيازات انتخابية إلى وضع تقرر هي فيه رواتبها على حساب خزينة الدولة؟ بقدر ما نتمنى لها موقعاً أحسن، فإن هذا لا يجوز مع ذلك أن يحدث!

هل نريد حق انتخاب تعددياً حسب وضع العائلات؟ تتزوج الفئات الأدنى من بروليتاريا المدينة والريف قبل غيرها من فئات المجتمع، ومثلها تفعل الفئات التي تقدم حداً أدنى من الرعاية لأخلافها (في الشرق: البولونيون). أم تراه يجب أن يكون حقاً جمعياً بحسب ملكية أو حيازة منشآت ومرافق مستقلة؟ سيفيد هذا حتماً من حظوا بنعمة البقاء في الوطن خلال الحرب، ومنهم قبل كل شيء العدد الهائل من

(9) "مليئة هي الأرض بالزوائد، فاسدة هي الحياة من خلال الكثرة الكثيرة":, Friedrich Nietzsche, *Also sprach Zarathustra*, Nietzsche's Werke, 1. Abt, Bd. VI (Leipzig: Naumann, 1895)4, S. 63, Vgl. Ebd. S. 264,

قارن هنا أيضاً ص 264: "البقية: إنهم دائماً الأكثر عدداً، اليوم العادي، الفائض، الكثرة الكثيرة – هؤلاء جميعهم مجرد كذبة!"

أصحاب الريوع الجدد الذين خُلقوا بفضلها. إن الميل إلى الإفراط في الربا، المتأصل في وعي أصحاب الريوع، والتطلع إلى الغذاء المضمون والمنصب الصغير المكفول هو ما سيكون علينا أن نخشاه أكثر من أي شيء آخر في المستقبل، وما سيضمن أكثر من أي شيء آخر إصابة الصعود الألماني في العالم بشلل مميت. وبغض النظر عمّا سبق قوله، فإن حدوث هذا سيكون تقليلاً فاضحاً من شأن العائدين إلى الوطن الذين تراجعت ملكيتهم ومكانتهم، وغدوا مصدر مرارة دائمة.

أم هي حقوق انتخابية أفضلية تقوم حيثما أمكن على الإنجاز العسكري؟ هذه يافطة إعلانية جميلة جداً! لكنها تعني عملياً أن حقوق المحاربين السياسية سيقرِّرها رؤساؤهم العسكريون الحاليون. في هذه الحال، سيفقد الصليب الحديدي قيمته لأنه سيغدو وسيلة سياسية، فليحذر المرء كثيراً حتى مجرد اللعب بمثل هذه الأفكار. وإنني لأخشى في جميع الأحوال، وخشيتي لصالح الوحدة الداخلية، أن تدور نقاشات حول هذه النقاط بعد الحرب تفوق ما قد يدور من نقاشات حول غيرها.

في النهاية، هناك الانتخاب الذي أخذ يحظى مؤخراً بالحب، والمنظم حسب "الوضع الوظيفي". هنا، على المرء أن يمنح ممثلي الوظائف فرصة الانتخاب إلى الغرفة العليا، حيث تقرَّر بصورة جوهرية مسائل بروسية داخلية. ولكن ليحذر المرء اقتباس مثال مجلس الرايخ النمساوي القديم، الذي كان ماهراً جداً في الاعتراض والممانعة، في كل ما يتعلق بالبرلمان الشعبي الذي يمارس بفضل قانون الموازنة تأثيراً على توجه الأصوات البروسية. إن صراع الطبقات والوظائف بعضها ضد بعض، والجوع إلى أعطيات الدولة، والمساومات والتسويات حولها، ستكون عندئذ الشغل الشاغل لهذا البرلمان "العضوي". بذلك، سيرتفع كل شكل من أشكال انقسام الشعب التخصصي والوظيفي، بفضل مثل هذه الحماقات، إلى مستوى مبدأ ينظم تكوين آرائه السياسية، ولا يكترث لوحدته السياسية. فلتسقط هذه الأفكار السطحية إلى ما لا نهاية!

من أين تنحدر كل هذه المشاريع العبثية؟ هل مصدرها حسابات سياسية عملية؟ كلا، إن مصدرها هو الجبن الدنيء كل الدناءة لفئات أدبائنا قبل كل شيء، الذي يبدو وكأنه "ديمقراطية". إن الانتشار العالمي المتزايد لهذا الحق الانتخابي مشروط تاريخياً اليوم بمطلب قيام الدولة بخلق مكان يتفق وطابعها الخاص، لا يراعى فيه الفرد بوصفه

مالك ثروة، أو مكانة، أو لقب، أو وسام، أو دبلوم امتحاني، بل بكل بساطة لكونه مواطن دولة، يرسل، بصفته هذه، إلى الحرب والموت، دون فارق في الملكية والشهادة.

لا يخدعن المرء نفسه، فإذا لم تلبّ المطالبة بهذا الحق الانتخابي، فإنها ستواصل تسميم مجمل تطورنا السياسي الداخلي. أما الفئات الوحيدة، التي تعاكس مصلحتها الآن وضع حد لهذه المسألة، فهي تلك التي تسيطر على البرلمان البروسي، وستحاول، كما هو حالها في روسيا، الحفاظ على سلطتها من خلال "دمقرطة" ظاهرية تُلقي بعض الفتات لأقسام من الملاك الصغار، فتكون النتيجة وضع مستقبل الرايخ في أيدي ساسة مناضد الجعة محدودي الأفق، بينما نصنع لأنفسنا على ما يبدو تصورات مغلوطة إلى أقصى درجة عن المزاج الحقيقي "للطبقة الوسطى". سيصل دور ألمانيا في العالم إلى نهايته، إذا ما قيض لسياساتنا أن تتوجه نحو هذا. لتعط هذا الفئات جميعها مكانها في الغرفة الأولى، حيث تنتمي، ولكن حذار من إعطائها امتيازات خاصة في البرلمان الشعبي، لأن نتيجة مثل هذه الألاعيب اللاتاريخية لن تكون غير خيبة الأمل والإحباط، والغضب الحبيس، والتعارض الطبقي الوحشي. ولقد رأينا النتائج التي تولّدت عن حقِّ انتخابٍ في مجلس الدوما الروسي مصمَّم بطريقة مشابهة. إن حدث هذا سيكون على التاج حمل كل المذاق الفاسد للآمال الفاشلة، التي سيرى المحاربون العائدون إلى الوطن وعد الإصلاح الانتخابي من خلالها، فإن بقي حق الانتخاب في الرايخ وبروسيا منقسماً ومتناقضاً، سيكون على رجل الدولة القيادي العمل برصيد سياسي مزدوج، كما سبق له أن فعل في الماضي، وعندئذ سيسقط مذاق انعدام النزاهة الفاسد عليه وعلى التاج. لا بد أن يهتم الرايخ بأن يجد من تم استدعاؤهم إلى الحرب أمامَهم الحق الانتخابي الأكثر ملاءمة لهم، بمجرد أن يرجعوا إلى الوطن، مهما كانت الظروف ودون أي فارق في الطبقة. وهذا ما يمكن تحقيقه دون مشكلة بفضل قانون طوارئ للرايخ لا يقوم على تدخل رسمي دائم في سيادة الولايات الاتحادية. إنها الطريقة الأقل إيلاماً، الضرورية بصورة مطلقة، والتي لا تثير أي نوع من الخصام الآن، خلال الحرب. ولا يسع المرء إلا أن يستقبل بقرف مناقشة مسألة الامتيازات الانتخابية ضمن برلمان الطبقات الثلاث بعد الحرب، باعتبارها "حدث السلام" البرلماني الأول، الذي سيسم للتو وبصورة لا يمكن إصلاحها مجمل النقاش حول النظام الجديد.

لم تكن الديمقراطية في أي وقت هدفاً بذاته بالنسبة إلى موقّع هذه المقالة. وهو

لم يهتم في السابق ولا يهتم اليوم أيضاً بغير إمكانية بلورة سياسة قومية عملية تمارسها ألمانيا قوية وموحدة نحو الخارج. وقد حدث له، كما لكثيرين سواه، أن أقنعه نمط قيادة سياسة الرايخ، كما قررتها بروسيا في الجيل الأخير، بأن السياسة الألمانية في العالم ستبقى، ويجب أن تبقى، فاشلة في ظل النظام القائم. لذلك تخلى هو وآخرون عن الاهتمام بأمور عقيمة تماماً يزعم أنها "قومية"، غدت في ظلها هذه الكلمة إما يافطة تغطي مصالح بلوتوقراطية، أو جملة أدباء جوفاء ينطق بها مجانين سياسيون. إذا ما تم إهمال اللحظة الحالية، وتوجهت قوة الأمة مرة أخرى نحو الصراعات الانتخابية، فإن دور ألمانيا كقوة يكون قد تبدد في نظري، بغض النظر عن النهاية التي ستؤول إليها الحرب. عندئذ، يجب أن نحرص في البداية على توجيه كافة الجهود نحو تربية الأمة في الاتجاه الذي يمكنها من أن تعرف بوضوح أية قوى سياسية كانت موجودة داخلنا، وتتحمل عبء الأخطاء التي اقترفت في الماضي. إنه عمل سلبي محض إذن، لكنه عمل لا يمكن إطلاقاً الاستغناء عنه، إذا كان يراد السماح الآن لمجلس الطبقات الثلاث أن يترك وراءه للمستقبل، وهو يموت كإرث سيء، سمّ انشقاق الأمة إلى فئات مميزة وأخرى محرومة.

وفي النهاية، ثمة أمر مهم هو الآتي: إن حق انتخاب مجلس الرايخ يعني فقط نهاية صراعات حق الانتخاب. هذه النهاية هي شرط أولي لأي فعل عملي.

هل يحمل هذا معنى "الديمقراطية" أيضاً؟ إنه يعني أول الأمر شيئاً مختلفاً كل الاختلاف، فالبرلمانات قائمة وهي لن تختفي. والسياسي البرلماني هو من يستطيع أن يجمع حوله بصورة دائمة الثقة والانجذاب الطوعي لأتباع سياسيين، هم من حيث المبدأ نخبة مختلفة في نوعها عن تلك الموجودة داخل طبقة الموظفين: هي اليوم النخبة الوحيدة المختلفة مبدئياً من حيث نوعها، والقائمة على أرضية السياسة. ليس هناك أي شيء مشترك بين قائد برلماني وبين اختصاصي مجتهد أو مندوب وظيفة من الوظائف: هذه الحقيقة كانت منطلق جميع مناقشات حق الانتخاب، والمناقشات الأخرى جميعها أيضاً، بغض النظر عن نوعها، حول "نخبة" الساسة المتغيرة. إننا نحتاج اليوم إلى منصة الانتخاب الشعبي العام الحرة من أجل إظهار تلك المواهب السياسية المميزة، التي لا يمكن التعرف عليها من خلال شهاداتها وغيرها من علامات التميز فحسب، بل تحُول امتيازاتها بالذات بينها وبين الارتقاء. إن الانتخاب الشعبي الحر والمتساوي

والاصطفاء في البرلمان هو الثقل المقابل الوحيد الممكن ضد السيطرة التي لا قيود عليها للمعرفة التخصصية الصِّرف. هذه السلطة المتفوقة، والتي لا مفر منها لهذه المعرفة التخصصية المتجسدة في طبقة الموظفين، تمارس بصورة كافية وفي أحيان كثيرة أكثر من كافية تجاه أي برلمان، مهما كان تركيبه. وإنه لمن السذاجة أن لا نرى بأية جذرية يتم في ألمانيا بالذات الحرص بقوة الظروف على عدم نمو أشجار الديمقراطية إلى أن تبلغ السماء: إن الأهمية العملية الهائلة للتدريس التخصصي ولطبقة الموظفين تحول دون هذا مرة وكل مرة. لذا ينصب الأمر الرئيسي على إيجاد مكان يُحفظ فيه لمن تسيطر عليه طبقة الاختصاصيين الحد الأدنى المطلق من النفوذ بالنسبة لاختيار القادة السياسيين، لأن السياسي لا يتأهل للقيام بمهمته من خلال المواصفات التخصصية والمعرفة المتخصصة، مهما كانت جذرية النوع. هذا على الأقل ما كان باستطاعتنا تعلمه من مصيرنا.

انتقال روسيا إلى الديمقراطية الشكلية

تقرير تحريري عن نشوء النص

في 8 آذار/ مارس (23 شباط/ فبراير) 1905 اندلع في بطرسبرغ ما عرف بثورة شباط/ فبراير التي قادت في أيام قليلة إلى انتصار كامل للقوى الثورية، وفي 14 آذار/ مارس كانت قد تكونت حكومة مؤقتة تولى رئاستها ووزارة الداخلية فيها الأمير لفوف (L'vov)، ووزارة خارجيتها قائد حزب الكاديت الليبرالي ميليوكوف (Miljukov)، ووزارة العدل كيرنسكي (Kerenskij). وبعد يوم من تأليفها، وقّع القيصر نيقولا الثاني وثيقة استقالته، وفي الوقت نفسه تأسس مجلس عمال وجنود بطرسبرغ كنوع من حكومة بروليتارية موازية، تَركت لبعض الوقت السلطة التنفيبذية في يد البورجوازيين، لكنها أخضعت خطواتهم السياسية لرقابة حادة، وواصلت تأثيرها الدعائي على التطور اللاحق. وفي هذا السياق، كان أهم ما فعله المجلس إصدار إعلان في السابع والعشرين (الرابع عشر) آذار/ مارس 1917 طالب فيه بعقد سلام عام فوري "دون عمليات ضم ولا تعويضات". وكان التأثير الضاغط للأحداث في روسيا على بقية الدول المحاربة، وخاصة منها ألمانيا والنمسا، كبيراً إلى درجة هائلة، فقد تبنى الديمقراطيون الاجتماعيون خلال أيام قليلة صيغة سلام مجلس عمال وجنود بطرسبرغ[1]، وحسب المعلومات التي وصلت إلى ألمانيا،

(1) انظر الإعلان الخاص بذلك الذي أصدره الحزب الديمقراطي الاجتماعي يوم 19 نيسان/ أبريل =

بدا وكأنه تم في روسيا الانتقال إلى جمهورية اشتراكية. وقد درست قيادة الرايخ يوم 31 آذار/ مارس 1917 الآثار السياسية الداخلية للأحداث الروسية، وأصدر مكتب إعلام الحرب توجيهات عامة غرضها الحيلولة قدر الإمكان دون انتشار أفكار مجلس عمال وجنود بطرسبرغ الثورية[2].

وعلى هذه الخلفية السياسية، وبالنظر إلى التأثير الذي مارسته ثورة شباط/ فبراير على الديمقراطية الاجتماعية الألمانية بالذات، نشأت المقالة الآتية، التي شكك فيبر فيها بأن الظروف السياسية ستشهد تغيراً جذرياً، وتوقع بالأحرى أن تخرج من الثورة روسيا محافظةٌ وقد تزايدت قوتها: "سيحدث بهذه الطريقة أو تلك أن تبقى البروليتاريا ضعيفة جداً، وأن يكون لجميع المالكين (بمن فيهم الكاديت) مصلحة في بروز سلطة مَلكية، وبالتالي في الإبقاء على الوضع القديم، ولكن في روسيا أكثر قوة. ليست هناك أي وسيلة على الإطلاق تستطيع الحيلولة دون هذا، ولا أعرف إن كان شايدمان[*] (Scheidemann) يرى هذا بالوضوح الكافي"[3]. وبحجته التي ترى أن "ديمقراطيةً شكلية" تكرست من الآن فصاعداً في روسيا، يتابع فيبر في وقت واحد تحليله لثورة عام [4]1905.

يتقيد التعليق على الأحداث الروسية بالتقويم الغريغوري، أما التقويم الجولياني فقد أضيف بين قوسين.

= 1917، وفيه بين أشياء أخرى: "نحيي بمشاركة عاطفية حارة انتصار الثورة الروسية والانبعاث المتجدد بفضلها للتطلعات الدولية إلى السلام، ونعلن اتفاقنا مع قرار مؤتمر مجالس العمال والجنود الروس، التحضير لسلام مشترك دون ضم ولا تعويضات حربية على أرضية التطور القومي الحر لجميع الشعوب".
الاستشهاد منقول عن صحيفة فرانكفورت، انظر: *Zit. Nach FZ*, Nr. 109 vom 21 (Apr. 1917), Ab. Bl.

(2) Fritz Fischer, *Griff nach der Weltmacht* (Düsseldorf: Droste, 1964)[3], S. 426 ff.

(*) زعيم ديمقراطي اجتماعي ألماني (المترجم).

(3) رسالة إلى فريدريش ناومان بتاريخ 12 نيسان/ أبريل 1917، أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، بوتسدام، تركة فريدريش ناومان، رقم 106.

(4) انظر مؤلفات فيبر عن الديمقراطية في روسيا والنزعة الدستورية الشكلية (المقالتان في: MWG I/10).

عن وصول النص وتحريره

لم يصلنا أي مخطوط. وتتقيد الطباعة بالنص الذي نشر تحت عنوان "انتقال روسيا إلى الديمقراطية الشكلية" يوم 26 نيسان/ أبريل 1917 في مجلة **العون**، وهي "مجلة أسبوعية تعنى بالأدب والسياسة والفن"، الناشر فريدريش ناومان، السنة 23، العدد 17، ص 279-272.

انتقال روسيا إلى الديمقراطية الشكلية

لا يَدَّعي موقِّع هذه المقالة أنه يمتلك حالياً فهماً عملياً عن روسيا يعجز أي شخص آخر عن امتلاكه بدوره أيضاً. لكنه ربما كان لديه حكم واعٍ عما يمكننا انتظاره من أفعال تجاهنا من قبل الرجال الذين أمسكوا الآن بدفة الأمور هناك. وبغض النظر عن التعاطف الذي توطد دوماً مع حركة التحرر الروسية، من الضروري القول بوضوح: من غير الممكن إطلاقاً الحديث عن نوايا سلمية حقيقية عند غالبية من بيدهم القرار في روسيا، في ظل التركيبة الحالية لسلطة الحكومة الروسية، تجاه "الشعب الألماني" (أقول عن عمد: "تجاه الشعب الألماني" ولا أقول حيال الحكومة الألمانية الحالية فقط). إن الإعلانات السلمية[1]، التي أصدرتها قوى الوسط، رغم تصريحات الأستاذ ميليوكوف الحربية المقصودة، المستفزة والغاضبة إلى أقصى درجة[2]، لم تكن مخلصة وحسب، بل كان ويبقى من الصحيح سياسياً بصورة مطلقة إصدارها

(1) أعلن بيتمان هالفيج في خطاب ألقاه أمام الرايخ بتاريخ 29 آذار/ مارس 1917 أن ألمانيا لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية الروسية، ولن تفرض سلاماً غير مشرف على روسيا. بهذا المعنى ذاته صرح الأمير "تشيرنين" يوم 30 آذار/ مارس وجدد عرض سلام دول الوسط الصادر يوم 12 كانون الأول/ ديسمبر 1916.

(2) في مقابلة مع صحيفة ريش (*Reč*) بتاريخ 2 نيسان/ أبريل (23 آذار/ مارس) 1917 أكد ميليوكوف أنه مصمم على أهداف الحرب الروسية واستعداد الشعب الروسي للحرب. وتم كذلك نشر البرقية المكرسة للتداول الي أرسلها ميليوكوف إلى ممثلي روسيا الديبلوماسيين في الخارج بتاريخ 17 آذار/ مارس يُعلمهم فيها باستمرار سياسة روسيا الخارجية الحالية. هذا، وقد علمت ألمانيا بنص البرقية في اليوم ذاته.

من جديد، رغم ذلك السلوك الروسي وبسببه، ولأنه يجب علينا التفكير بما سيأتي به المستقبل. لكنه يجب طبعاً وقوع أحداث أخرى من نوع مختلف عن نمط الأحداث التي وقعت حتى الآن، أو حدوث انتقالات قوية في السلطة، حتى يكون بإمكاننا إحراز نجاح مباشر.

ليس ممكناً حتى بالنسبة لأفضل العارفين من المراقبين التنبؤ بالمسار اللاحق للثورة. وقد شكك أيضاً في احتمال نشوء انقلاب على السلطة المركزية خلال الحرب أناس يعرفون الوضع أفضل مني بكثير، واعتبروا وقوعه حتى بعد الحرب مسألة يكتنفها الكثير من الشك. وكان إصلاح "ستوليبين" (Stolypin) الزراعي[3] قد قام بنقلة ذكية شق من خلالها واحدة من القوى المركزية للثورة الاجتماعية الروسية، فلاحي المناطق الروسية القديمة، إلى فئتين متفاوتين في الحجم لكنهما متعاديتان بالضرورة بعمق، هما المُلاك الأفراد الجدد الخارجون من الشيوعية القروية، أيْ العناصر الأقوى اقتصادياً بين الفلاحين، الذي أقاموا ارتباطاً وثيقاً بين ملكيتهم الجديدة وبين النظام القائم من جهة، وكتل الفلاحين التي أضفي عليها الطابع البروليتاري وبقيت في الشيوعية القروية، وشعرت أن منح تلك الملكية الخاصة لآخرين ليس سوى ظلم شائن، من جهة أخرى. إلى هذا، بدا من الممكن على كل حال أن يقوم حاملٌ آخر مهمّ لأفكار الثورة الاجتماعية القديمة بسلوك يختلف عن تصرفاته السابقة، وهو ما سمي "العنصر الثالث"، الذي تنتمي إليه جماهير المستخدَمين منخفضي الدخل لدى اتحادات كبيرة ذات إدارة ذاتية تسمى "الزميستفو"[4]، وتضم تقريباً مجمل "الإنتلجنسيا" العاملة في إدارة المواد بوجه عام، وبالتالي كل الموظفين الذين يمارسون عملاً زراعياً أو بيطرياً، وهو ما يعد مهماً جداً في روسيا، وعموماً كل ما نراه نحن عملاً "اقتصادياً"، ومستخدمي التعليم الابتدائي ذي النمط الغربي، وكذلك الأطباء الريفيين المستخدَمين براتب ثابت، على غير ما هو شائع عندنا. إنها

(3) المقصود هو الإصلاح الزراعي الذي أجراه رئيس الوزراء الروسي ستوليبين عام 1906، وتركز على فصل الفلاحين دون موافقتهم عن المزارع الجماعية، محولاً بذلك الملكية الجماعية إلى ملكية فردية.

(4) تولت السميستفو، التي تأسست عام 1865 على صعيد محلي، والمستقلة عن سلطة الدولة المركزية، مهامَّ عامة متنوعة، منها صيانة الشوارع والجسور، والتكفل بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والصحية ومراكز التدريس الأولي، التي تم الإشراف عليها من جمعية سميستفو عامة، تأسست وفق قانون انتخابي متدرج، احتل النبلاء مكانة خاصة فيها.

تقريباً جميع دوائر "المثقفين"، الذين يتعاملون باستمرار مع الفلاحين في الحياة اليومية باعتبارهم أهل ثقة. وقد تبنى هؤلاء زمن الثورة السابقة موقفاً داخلياً تناقض أشد التناقض مع إدارة الدولة، التي كانت تخدم أهدافاً بوليسية فقط على وجه التقريب، وكانوا دعاة الثورة الاجتماعية في الريف. وكانوا بالقدر نفسه على عداء تجاه أعضاء "الزميستفو" الشرفيين، المنحدرين من المِلكية البورجوازية، وقبل كل شيء من المِلكية الريفية الكبيرة. إن بعض التغييرات في توجه عمل الزميستفو وفي تركيب هذه الفئة ذاتها، التي يمكن للمرء اعتبارها نتاجاً لتدابير حكومة "ستوليبين" و"الزميستفو" بعد الثورة، يمكن على كل حال أن تجعل الموقف الحالي لهذه العناصر يبدو غير مؤكد تجاه الثورة. إلى هذا، بفضل إضفاء الطابع البروليتاري على فئات واسعة من الفلاحين، ونظام الملكية الخاصة الجديد، نمت بقوة البروليتاريا الصناعية، التي لا تمتلك أرضاً ولم تعد مرتبطة بالقرية من خلال المطالبة بالأرض. لقد كانت محدودة العدد، وأكد مسار الأمور بعد إعلان الدستور آنذاك التجربة التي تم القيام بها مؤخراً في كل مكان، وهي أنه لا يمكن اليوم قيادة الثورات نحو نجاح لا يكون قصير الأمد بقوة البورجوازية والمثقفين البورجوازيين وحدهما، وكذلك من قبل الجماهير البروليتارية والمثقفين البروليتاريين بمفردهما. وقد فشلت جميع الإضرابات العامة والانتفاضات منذ اللحظة التي امتنعت فيها البورجوازية ومكونُها الأكثر أهمية في روسيا، أوساط "السميستفو" المالكة للأرض، عن مواصلة المشاركة فيها، وحيث تفتقر الجماهير الثائرة إلى قادة قادرين، بينهم قسم من المُؤْثِرين على الأقل، مثلما هي بلا شك حال قادة روسيا، الذين يفتقرون اليوم بالمقابل إلى وسيلة كفاحية ستكون لها أهمية أساسية على المدى الطويل هي الملاءة اللازمة للاقتراض، التي تتمتع بها البورجوازية، وتستطيع بفضلها تدبير الوسائل المالية الضرورية اليوم لتنظيم إدارة دائمة، وإن شاءت أن تسمي نفسها "ثورية"، وكما يجب أن يتمتع بها أي تنظيم سلطوي بوجه عام. يريد الناس، ويجب عليهم في البداية، أن يكون لهم وجود مادي. أما إذا أرادوا أن يدفعوا لجيش المستخدَمين، الذين سنفترض أنهم على درجة رفيعة من المثالية، وأن يؤَمّنوا الوسائل المادية المتنوعة لقيام سلطة دائمة، فإنهم سيحتاجون إلى المال. إذن، فالأمر الرئيس يتعلق بالكيفية التي ستتصرف بها الدوائر البورجوازية حيال ثورة أخرى. كان السلوك الرجعي المطلق للعدد القليل من عمالقة أصحاب المشاريع الصناعية الثقيلة ثابتاً بالطبع في روسيا أيضاً كانوا رجعيين إلى درجة أن سلوكهم كان

يجب أن يستثير أصوات التمرد لدى جماهير لديهم، كما لدينا. وبالقدر نفسه، بدا أنه لا مجال للشك منذ الثورة في سلوك أغلبية المثقفين البورجوازيين أيضاً، التي سبق لها أن حملت حركة الإصلاح، وفي سلوك دوائر "السيمستفو"، التي تحطم شعورها الذاتي تحت وطأة خيبة آمالها السياسية السلطوية الداخلية، ولجأت بحميمية أشد إلى رومانسية السلطة الخارجية. هذا أمر مفهوم، ذلك أن أعضاء البيروقراطية الروسية الأعلى وهيئة الضباط تجندوا بصورة حصرية في كل مكان، من هذه الفئات المالكة، بذلك حلت الآن "القسطنطينية" وما يسمى "تحرير" السلافيين، أي السيطرة عليهم من خلال البيروقراطية الروسية القومية الكبرى، محل أوهام "حقوق الإنسان" و"الدستور". ولم يبق حياً لدى المثقفين البورجوازيين خلال مجمل حركة التحرر غير هذه الأسطورة الإمبريالية، وخاصة منها ادعاء سيطرة الروسي الكبير داخل روسيا نفسها. وقد وجهت عام 1905 كافة الشخصيات القيادية في "عصبة التحرير" على وجه التقريب (وليس فقط السيد "بيتر ستروفه[5] (Peter Struwe)، المحتقر ظلماً لهذا السبب) أنظارها إلى القسطنطينية والحدود الغربية، حتى قبل أن يتم بلوغ أدنى ضمانة بالنسبة إلى مكاسب الحرية، التي زعم أنها مطلوبة دون أي أمر آخر. وقد أنكر هؤلاء وجود أمة أوكرانية، واكتفوا بمعالجة استقلال بولونيا الذاتي من وجهة نظر "خلق أصدقاء لهم على الحدود الغربية" تمهيداً لتوسع روسيا نحو الغرب، وبينما أعلنوا أن "تحرير" كافة الشعوب هو المهمة التي ستنجزها النزعة الروسية الكبيرة وحدها، كان "تحرير" البيت الخاص نفسه ينتظر بكل بساطة من ينجزه. أما المجموعة الصغيرة من أيديولوجيي المدرسة الغوغائية القديمة[6]، الذين تطلعوا إلى إعادة صياغة روسيا وتحويلها إلى اتحاد قوميات متساوية فعلياً في الحقوق، فكانوا آنذاك إما مخادعين مخدوعين، أو مجردين تماماً من أي تأثير، يعيشون في خوف دائم من ألا يتمكنوا من إثارة الشوفينية الروسية القديمة لدى رفاقهم. كانت مسألة استقلال القوميات داخل روسيا، كما أكد بحق أيضاً الأستاذ جوهانس هالر (Johannes Haller) في مؤلفه الجدير بالقراءة، الذي صدر قبل فترة قصيرة بعنوان "الخطر الروسي في البيت الألماني"

(5) يقصد بذلك مجلة المهاجرين الديمقراطية (*Osvoboždenie*)، التي أصدرتها مجموعة تحلقت حول "بيتر شتروفه" في شتوتغارت.

(6) كان دراغومانوف أحد القياديين المناضلين في سبيل إعادة صياغة الدولة القيصرية بطريقة تمنح استقلالاً ذاتياً موسعاً إلى القوميات. انظر: Hoetzsch, *Rußland*, S. 465 f.

(شتوتغارت 1917) أداة ستوليبين الأكثر أهمية لسحق المعارضة الديمقراطية عبر إيقاظ النزعة القومية الروسية الكبيرة[7]. إن الاقتناع الثابت بانهيار النمسا/ المجر "الحتمي" المزعوم، وإضعاف تركيا في حرب البلقان، ضخَّما إلى أقصى حد الآمال الإمبريالية لدى هؤلاء المثقفين الذين غدوا الحامل الرئيس للاستعدادات الحربية في الدوما، وتبنوا خلال الحرب شعار "الحرب حتى النهاية القصوى". وقد انضم هؤلاء السادة، منذ الاستشارة التي ذكرها هالر للأمير الكبير نيكولاي (في تموز/ يوليو 1914) مع قادة "الكاديت"[8]، بصورة مفاجئة جداً إلى معسكر المحرضين على الحرب، يحدوهم الأمل بأن يفضي استمرارها إلى تقوية وضع البورجوازية المالي. وكان ممثلو حزب "الكاديت" يقولون في أحاديث خاصة عند بداية الحرب، إن تطور روسيا السياسي الليبرالي "سيأتي من تلقاء نفسه تماماً". أما كيف سيحدث هذا، إذا ما قُيِّض للأوتوقراطية والبيروقراطية الخروج بمكانة قوية من الحرب بفضل انتصارها علينا، فهذا ما كان يكتنفه الغموض. لم يكن هذا التطور ممكناً إلا نتيجة هزيمة ثقيلة وحسب، لا يتوقعها الإمبرياليون الروس إطلاقاً. أما الثورة، فيجب اعتبارها غير محتملة، طبقاً لما تقدم قوله.

ولئن كانت الثورة قد وقعت رغم ذلك، فإن السلوك الشخصي الصرف للقيصر، إلى جانب انتصارات أسلحتنا، هو الذي أدى دوراً حاسماً في حدوثها. لقد استخدم هزيمة عام 1915 من أجل تمجيد "ملك المواطنين" الحالي، الأمير الكبير نيكولاي[9]، لكنه لم يَستخدم انتصار عام 1916 الجزئي للخروج بسلام مشرف من الحرب[10]. إن الأمل في تحقيق نجاحات أكبر والحقد الشخصي الصرف والعميق تجاه القيصر الألماني هما اللذان حددا موقفه. بعد الهزيمة في رومانيا، كان هناك دوماً

(7) Haller, *Russische Gefahr*, S. 71-79.

(8) انظر: المصدر نفسه، ص 80 والهامش 1.

(9) بعد الهزيمة في مواجهة الوحدات الألمانية النمساوية بين أيار/ مايو وتشرين الأول/ أكتوبر عام 1915، انسحبت الجيوش الروسية من بولونيا والبلطيق وجزء كبير من غاليسيا. وفي أيلول/ سبتمبر من العام ذاته تولى القيصر نقولا الثاني قيادة الجيوش العليا بدلاً من الأمير الكبير نيكولاي نيكولايفيتش، الذي كانت له بعض الشعبية لدى السكان، مما قد يفسِّر وصف فيبر له "بملك المواطنين".

(10) في أيار/ مايو 1916 نجح الجيش الروسي تحت قيادة الجنرال بروسيلوف في شن هجوم ناجح جزئياً في الجبهة الجنوبية الغربية.

طريق للتفاهم مع الأغلبية البورجوازية القومية، الملكية الرؤية من رأسها إلى أخمص قدميها، على أرضية "دوما" أُنتُخبت حسب قانون انتخابي طبقي فاضح. لكن غرور القيصر المشؤوم حال بكل وضوح دون سلوك هذه الدرب، وبالتالي دون الانعطاف نحو مسار البرلمانية. هل يمكن الظن بأن قسمات مرضية خفيفة أسهمت، إلى جانب العوامل السابق ذكرها، في موقفه، مثل نمط "تقواه"، الذي يبدو أنه جرح في النهاية شعور أفضل أنصاره بالكرامة؟ بإمكاننا التغاضي تماماً عن هذا الأمر. أما خطيئته الجوهرية، التي قررت كل شيء، فكانت تكمن في تلك الغلطة القاتلة: ألا وهي رغبته في تولي الحكم بنفسه. كان بوسع ملك كالقيصر إيهام نفسه عند اللزوم بأنه يقوم بذلك، لو أرادت المصادفة أن يساعده رجل دولة استثنائي الموهبة في حفظ هذا المظهر. بعد أن أقال الأمير "فيته" (Witte) بدافع الحسد والغرور، كان القيصر سيضيع بعد الثورة الأخيرة[11]، لو لم تظهر، وخلافاً لأي توقع، في ستوليبين شخصية قادرة على مواجهة الوضع، أبدت ولاءً غير مشروط له. دون هذا السند، كان القيصر سيبقى بالضرورة مجرد غرٍّ يجعل تدخله الحتمي الدائم والأحمق أية سياسة ناجحة ضرباً من الاستحالة، حتى في ظل موهبة أكبر بكثير من موهبته، مع أن الأمر كان يتعلق بوجود البلاد وتاجه. لم يعد بوسع القيصر إطلاقاً اكتساب معارف تقنية حول الإدارة الحديثة، بعد أن ارتقى العرش في سن الشباب، لكن هذا لم يكن الأمر الحاسم، ما دام بوسع موظفين مجتهدين الاهتمام بذلك في نهاية الأمر، شريطة أن يمارس هو التحفظ الضروري، علماً بأن موظفاً فائق البراعة، وهذا ما يتم نسيانه غالباً، لا تجعله براعته سياسياً مناسباً بطريقة ما، وبالعكس. لكن القيصر لم يكن سياسياً كهذا. أما السمات النوعية للسلوك المسؤول، الضروري لمثل هذا الميدان الفضفاض، في ارتباطه مع النزعة العملية الصارمة، والنظرة الأكيدة، والتحكم المتحفظ في الذات، وموهبة الفعل الصامت التي يتطلبها، فهي ليست من العطايا الموروثة لأي تاج. وقد كان الحفاظ على هذه السمات بالنسبة إلى هذا الملك، كما بالنسبة إلى أي ملك في يجد نفسه أسير حالة يحركها بقوة الخيال الرومانسي، أصعب بكثير منه بالنسبة إلى آخرين. تحتاج الدول الملكية اليوم إلى سلطات مختلفة ثابتة وقوية جداً، ليكون من الممكن إزاحة ملوك غير موهوبين سياسياً في حالة الضرورة، لأن ذلك في مصلحتهم الخاصة.

(11) يوم 14 نيسان/ أبريل 1916 مباشرة قبل اجتماع الدوما الجديدة المنتخبة حديثاً.

هذه المشكلة بالذات، المتعلقة بإزاحة الملك، الضرورية عند اللزوم، كان يجب أن تصير مسيطرة في الحرب، بقدر ما تطول وتغدو مشكلة أكبر في روسيا بالذات بالنسبة إلى الفئات الأكثر اجتهاداً، وكذلك بالنسبة إلى الإمبرياليين غير الديمقراطيين بتاتاً. لتحقيق هذه الإزاحة، لم يكن ثمة حاجة إلى مؤامرات إنجلترا[12]، وقد حدثت بقوة منطق الأشياء أيضاً بالنسبة إلى الأوساط الاجتماعية المحافظة جزئياً إلى أقصى درجة، المنضوية في ما سمي "كتلة الدوما التقدمية"[13]. السياسة الكبرى تصنعها على الدوام دوائر صغيرة من الناس، لكن ما يقرر النجاح هو: 1. أن لا تشوش قراراتها من خلال خواطر ملك غير موهوب سياسياً كالقيصر. 2. أن يساندها التأييد الحر لفئة اجتماعية قوية وواسعة بما فيه الكفاية. 3. أن تعرف كيف تخاض صراعات السلطة، حيث لا تكون القواعد التنظيمية والأمر والطاعة العسكرية أو البيروقراطية الأدوات التقنية لخوضها، كما هي الحال في السياسة الكبرى. أما إزاحة جهاز وملك غير موهوب سياسياً لمصلحته ومصلحة بلاده، فهي يمكن أن تنجز فقط، حيثما تمس الضرورة لذلك ودون القيام بانقلاب يطاول المؤسسات السياسية، على يد سلطة برلمانية مستقلة يمارسها رجال يثق بهم الناخبون، على أن تكون قوية جداً وراسخة. لقد أساءت غيرة طبقة الموظفين المتخصصين المفهومة إنسانياً، ونفاق أصحاب المصالح البلوتوقراطية الذي يلبس لبوساً "ملكياً"، والخيلاء المفعم بحب الجمال لمتحذلقي التربية والأدباء (هؤلاء المتزلفون للبدعة السائدة باعتبارها شيئاً "نبيلاً")، منذ عقود لهذا الواقع البسيط. لن يستطيع أحد الانتشاء بالبرلمان على المستوى الجمالي، فالبرلمان ليس من وجهة نظر الإدارة الصرف غير مكان لتبديد القوى وشأن خطابي لأناس متكبرين، يحس كل موظف متخصص بالتفوق الكبير عليهم في كل ما يتصل بالسيطرة على مجال عمله، يتم إغراؤهم بمزايا صغيرة ونصيب خفي من ولاية الوظائف، ليتم استبعادهم عن السلطة والمسؤولية الفعلية. هذه السمات بذاتها هي التي تناسب بالفعل وبصورة حصرية كل برلمان يفتقر إلى السلطة، ولا يمارس، لهذا السبب، أية مسؤولية سياسية، ويبعد عنه المواهب السياسية الكبرى، ذات الطموح السلطوي المسوغ أخلاقياً.

---

(12) تبنت دوائر في الحكومة الألمانية وخاصة منها رئيس قسم روسيا في وزارة الخارجية الأمير بورتاليس، وجهات نظر ترى أن الثورة كانت من تدبير الإنجليز. انظر: Steglich, *Friedenspolitik*, S. 59.

(13) انضم القسم الأكبر من نواب الدوما اليمينيين، باستثناء اليمين المتطرف واليسار، في صيف عام 1915 إلى "الكتلة التقدمية"، التي طالبت بحكومة ثقة وبإصلاحات اجتماعية وسياسية.

هذا هو "النظام الدستوري الظاهري"، الذي يلحق الضرر بصورة لا راد لها بنوعية الإنجاز السياسي. لو أخذنا ألمانيا كمثال عليه، لوجدنا أن فيها خيرة موظفي العالم المختصين والشرفاء، وأن الإنجاز الألماني في هذه الحرب بيّن ما يستطيع الانضباط العسكري واجتهاد الموظفين تحقيقه. بينما أظهرت إخفاقات السياسة الألمانية المرعبة بدورها ما لا يمكن تحقيقه بالوسائل البيروقراطية.

تحكم سلطة البرلمان بالعجز، وهذا هو إنجازها الأكثر إيجابية، على حاكم عديم الموهبة سياسياً، بمجرد اختياره هو بالذات دون غيره، بينما تتيح بالمقابل ذلك النفوذ الهائل للملك الموهوب، الذي مارسه مثلاً إدوارد السابع (Eduard VII)، الوجه الذي سيطر أكثر من أي ملك آخر خلال العصر الأحدث. لقد كان على القيصر الاختيار بين الامتلاك الفعلي للسلطة، الذي يضمن لكل ملك يتمتع بالذكاء السياسي والسيطرة على النفس نفوذاً فعلياً كبيراً إلى أبعد حد على إدارة الدولة، وبين تلك الرومانسية والمنبرية المتكبرة لظاهر السلطة الخارجي الذي أفسد الطموح إليه تدخل الملك المتبجح والمفعم بالضجيج في القيادة العملية والمقرِّرة للسياسة، ويمكن أن يصير خطراً على تاجه. في روسيا (وعلى خلاف الأمر عندنا) كان يعاقب من ينشر خطب وبرقيات الملك (على "نشره تقريراً عن البلاط")، إذا لم يراقب النشرَ الموظفُ المكلف بذلك. لقد كان هذا وحده كافياً لفرض العقوبة، لمجرد أن الموظف كان موظفاً في البلاط ويفتقر إلى دعم سلطة برلمانية تواجه القيصر كحامل مستقل لموقعه كموظف، أو لمنع تعميم تصريحات القيصر الغبية سياسياً. هكذا لم تكن هناك أية إمكانية لوضع أي قيد على الاضطراب الغبي الناجم عن تدخله في السياسة، ولذلك، صارت حتى الأوساط الأكثر رجعية من الملاك الروس، وهؤلاء بالذات، أنصاراً للبرلمانية خلال الحرب. بالمقابل، عمل القيصر من أجل رومانسية المظهر ولم يقرر إلى آخر ساعة تقاسم السلطة الرسمية مع القوى الاجتماعية المحافظة من الملاك البورجوازيين، المسيطرين على الدوما الحالية، مع أنه لم يكن بالإمكان إبقاء البلاد بيده في وضع كالحالي، بفضل الشرطة التي خضعت خضوعاً غير مشروط لسلطته الخاصة، و"عصابات المئات السود" المأجورة[14]، رغم أنها كانت قد أثبتت موهبتها في

(14) يقصد فيبر "المئات السود"، وهم مجموعة حماية رجعية للأوتوقراطية القيصرية، نفذت خلال ثورة عام 1905 / 1906 مجموعة أعمال إرهابية تمت في ظل قبول حكومي صامت.

تدبير اغتيالات، وإضرابات عامة ومجازر، لإخافة البورجوازية والوزراء المزعجين، كما حدث بالفعل. كانت هذه سلطة قوية جداً تعمل وفق تقديرها الخاص بصورة تامة. لكن مجمل الإدارة المادية على وجه التقريب كان، طبقاً لطابع الدولة البوليسي الصرف، في أيدي دوائر تلك "الزيمستفو"، التي كان القيصر يكن لها كرهاً عميقاً بصورة خاصة. من هنا، كان من الحتمي قبل كل شيء، إذا ما أزيح ممثلو "المجتمع" هؤلاء جانباً عن عمد، أو اختل نظامهم أو دفعوا حتى إلى التعطيل، أن يتوقف تماماً الإمداد الاقتصادي للبلد والعواصم. وهذا ما حدث بكل وضوح، وأدى، بارتباطه مع فشل نظام السكك الحديدية الروسي نتيجة لمتطلبات حملة رومانيا، إلى الانفجار المباشر للتمرد.

والآن، لولا عداء المثقفين البورجوازيين للنظام القديم، لانتهى كل تمرد جماهيري مهما كان ناجحاً إلى لا شيء بعد فترة قصيرة، ولأخمدت بالدم، كما حدث شتاء 1905/ 1906، وسيحدث مثلاً في انقلاب يقوم بها ثرثارو "مجموعة ليبكنيشت" (Liebknecht) عندنا[15]، إذا ما فكر المرء في عددها الذي يزيد عشرين ضعفاً. غير أنه شارك في انتفاضة روسيا نتيجة لسلوك القيصر ليس فقط سائر القادة العماليين المتمرسين، بل كذلك فئات المثقفين البورجوازيين القيادية. وبينما لم يكن لدى العدد الأكبر من الضباط العاملين، وبصورة خاصة ضباط الاحتياط، وقد صاروا الآن العدد الأكبر بين الضباط، الاستعداد الدائم لإطلاق أفواجه ضد أعضاء تلك الأسر التي انحدر معظمه منها، فضلاً عن أن التخلص من التدخل الشخصي الأخرق لهذا الملك بدت للأكثر اجتهاداً منهم أمراً لا يمكن تفاديه من الناحية العملية، بعد أن برزت للعيان نتائج سذاجته وسطحيته. أما أن يكون هذا التخلص قد جرى بطريقة مختلفة بصور كبيرة عما كانت ستتمناه غالبية هؤلاء، وأنه قاد إلى إسقاط السلالة الحاكمة ولم يقد إلى مملكة مواطنين لأميرٍ كبير، أو إلى دكتاتورية عسكرية، فهذا ما حتم في البداية أخذ قوة البروليتاريا بعين الاعتبار من قبل قادة الحركة الحتمية والقادة في العاصمة، لما كان لها من أهمية في الصراع ضد القيصر. وتفشت المجاعة فقط بسبب فشل السكك الحديدية الروسية في إنجاز المهام التي طرحتها إطالة الجبهة نتيجة للحملة الرومانية.

(15) يقصد فيبر "مجموعة الأممية" أو "مجموعة سبارتاكوس" تحلق فيها منذ الأول من كانون الثاني/ يناير 1916 معارضون ديمقراطيون اجتماعيون حول كارل ليبكنيشت وروزا لوكسمبورغ.

وقد ظهر الآن أن قادة الفئات البروليتارية من المثقفين، وموظفي الدولة وسواهم من الموظفين الصغار، ومن عمال السكك الحديدية والبريد والتلغراف، كانوا مسيطرين على أتباعهم إلى درجة أجبرت هؤلاء على قبول سلطة كيرنسكي والرضا بالتخلص الكامل من السلالة الحاكمة. أما أن يكون هناك كُمون دائم للتطور نحو دكتاتورية عسكرية صريحة أو مقنّعة، فهو احتمال قليل جداً، إذا تمت مواصلة الحرب، حيث سيكون من غير الممكن طبعاً تجنب إظهار بعض المراعاة للشرائح المالكة. بيد أن العدد الأكبر من الضباط العاملين، والشرائح البورجوازية في "دوما" الطبقات الراهنة والحكومة المؤقتة، كان يخاف الديمقراطية الحقيقية، كما كان يخشاها قبل كل شيء مانحو الأموال داخل البلاد وفي البلدان الحليفة، لأن جزءاً من هؤلاء كان يرغب في مواصلة الحرب، وجزءاً آخر لأنه يخاف على سلامة دفعاته النقدية. هذا النفوذ هو الأكثر أهمية. كان بوسعنا أن نتابع خطوة بخطوة في الثورة السابقة كيف حدث هذا بكل دقة من جانب حكومة الأمير "فيته"، فيما يتعلق بالتنازلات وعمليات القمع، التي اعتبرت البنوك والبورصات الأجنبية كل واحدة منها مفيدة لأهلية نظامه للاقتراض. لم يكن لدى قادة النظام الحالي البورجوازيين أي خيار غير التصرف بهذه الطريقة بالذات، إن كانوا يريدون الحصول على قروض. إن نجاح الاستدانة الخارجية[16] هو الذي جعل عام 1906 القيصر في موقف يسمح له بإقالة "فيته" وفرض الدستور الوهمي[17]، وقبل كل شيء استعادة سلطة البوليس والعصابات السوداء، ومعاملة الدوما وكأنها لا شيء في البداية، والمضي قدماً للانقلاب عليه[18]. وإذا ما توافرت الشخصيات الملائمة، فإنها تلقت بالطبع هذه المرة أيضاً المال من أجل تكبيل البلد بأشكال ديمقراطية ظاهرية، مهما كانت كثرتها. هذه المهمة ليست غير قابلة للحل بحد ذاتها فقط، بل إن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت توجد حقاً شخصيات مناسبة. هذا ما لا يستطيع أي أجنبي معرفته، لكنّ كل واحد سيقول لنفسه على كل حال إن نظاماً أقرضه في البداية المال اللازم لنفقاته قومٌ من أمثال موروسوف (Morosow) وسواه من قادة

(16) في ربيع 1906 خص ائتلاف مؤسسات إنجليزي فرنسي روسيا بقرض جديد، خفف مشكلاتها المالية بعض الشيء.

(17) يقصد "بالدستور الوهمي" الدستور الذي أصدره القيصر يوم 23 نيسان/ أبريل 1906.

(18) في 3 حزيران/ يونيو عام 1907 حل رئيس الوزراء الروسي ستوليبين الدوما الثانية وفرض انتخابات جديدة للدوما في انتهاك فاضح للدستور.

رأس المال الكبير المُغرِق في رجعيته، لا يمكن أن يكون "ديمقراطياً"[19]. والسيدان ميليوكوف وغوتشكوف (Gutschow) لا يوجهان اليوم نظريهما إلى المصارف، الداخلية والأجنبية، وأميركا، للحصول منها على المال لقيادة الحرب بالدرجة الأولى، بل لتوطيد مواقعهما ضد الراديكاليين[20].

وفي مجمل هذا السياق، يُعد موقف الحكومة من الفلاحين مُهمّاً ومميزاً بدرجة حاسمة، خاصة وأنه مثل تمثيلاً لافتاً حالة القوى السياسية الداخلية المعنية في الثورة السابقة أيضاً.

موضوعياً، للفلاحين، الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من الشعب الروسي، مصلحة حقيقية في السلام قبل أي شيء آخر، علماً بأن مصالحهم الحقيقية لا يمكن أن تُلبى بالمعنى الذي تحمله مُثلهم العليا الخاصة دون: 1. تأميم مجمل ملكية الأرض غير الفلاحية و2. تحصيل ديون روسيا الخارجية. هذا الشرط الأخير بالذات له أهمية حاسمة، لأنه إذا كان على الفلاحين تغطية فوائد الديون الأجنبية، فإنه ستبدأ من جديد عندئذ العملية التي تكتسب صفة الإلحاح بالنسبة إلى الاقتصاديين الروس، وهي أنه سيكون على هذه الشريحة، التي تعاني من نقص كلي في التغذية، تسليم المحاصيل الضرورية للتصدير من أجل تغطية فوائد تلك الديون، كما ستجبر على البيع القسري لهذه المحاصيل من خلال فرض ضرائب مرتفعة جداً عليها. هذا ما كان عليه الأمر في السابق، بيد أن الصعوبات العملية التي يرجح أنه تكون غير قابلة للتخطي هذه المرة أيضاً، التي تترتب عن النقطة الأولى، أي التأميم، لا تكمن في التأميم ذاته بقدر ما تكمن في تضارب المصالح التي ستنشأ حتماً خلال تنفيذه بين مجموعات الفلاحين المحلية والمناطقية المختلفة. إذا كان التأميم سيقدم في دائرة ما ستة هكتارات للفلاحين المحليين، وفي الدائرة المجاورة خمسة عشر هكتاراً، فإن فلاحي الدائرة الأولى سيطالبون طبعاً بالمشاركة في التوزيع، بينما سيرغب فلاحو الدائرة

---

(19) كان آل موروزوف كما هو معلوم أسرة تعمل في صناعة النسيج، ويستند فيبر هنا إلى مقالة نشرتها صحيفة فرانكفورت: *FZ*, Nr. 99 vom 11 (Apr. 1917), Ab. Bl.

(20) بعد فترة قصيرة من تأليفها، بذلت الحكومة المؤقتة جهودها حثيثة للحصول على قروض أميركية ويابانية وإنجليزية. ومنذ 3 أيار/ مايو 1917 تلقت الحكومة المؤقتة قروضاً أميركية. انظر: *Browder/ Kerensky* II, S. 500-503.

الثانية في احتكار أرض دائرتهم. هذه الصراعات سبق أن أدّت دوراً في المراحل الأولى من الثورة السابقة. إلى ذلك، تكمن الصعوبة في أن الفلاحين لا يريدون دفع أي مقابل للأرض، وهكذا فإنهم سيدخلون في صراع يائس مع أصحاب المصالح البورجوازية المتصلة بملكيتها. هذه الصعوبات لم يكن بالإمكان إزالتها إلا عن طريق دكتاتورية اجتماعية ثورية تدوم سنوات طويلة (ينبغي ألا يفهم "الثوري الاجتماعي" أنه طاغية ما، بل هو ببساطة سياسي لا يؤمن "بقدسية" ملكية الأرض الزراعية الخاصة حديثة الانتشار في روسيا). لا أعلم إن كانت هناك شخصيات مناسبة للقيام بذلك، إلا أنه سيكون بوسع هؤلاء اكتساب سلطة مستمرة، إذا ما تم عقد السلام في أسرع وقت، لأن الفلاحين سيكونون عندئذ فقط في وطنهم وتحت تصرفهم. أما الآن، فلا يوجد في الوطن غير الشيوخ والأطفال والنساء، بينما الفلاحون تحت "الانضباط"، ما يعني في هذه الحالة أنهم متروكون لسلطة الفئات المالكة السائدة اليوم، وللضباط والموظفين المنحدرين منها. ربما شهد الانضباط تراخ أكبر، وضعفت قوة الجيش الهجومية. عندئذ، سيقدم استمرار الحرب خدمة كبيرة للفئات المالكة، التي تتكون من أعداء ألداء لأي حركة للفلاحين، لأنها ترتبط بأصحاب المصالح الزراعية الكبرى المسيطرة في "الزيمستفو"، وتؤيد الاستمرار غير المشروط للحرب حباً في الحرب ذاتها، حتى إن كان لا يوجد أي أمل في تحقيق نصر، تدفعها إلى موقفها هذا رغبتها في إبعاد الفلاحين عن الوطن، لأنه بفضل الحرب وحدها يمكن أولاً الاستمرار في إبعاد جماهير الفلاحين عن الوطن وإبقائهم في الخنادق تحت رقابة الجنرالات، بينما يتم في هذه الأثناء توطيد سلطة الطبقات المالكة الجديدة قبل عقد السلام ثانياً، وكسب دعم المصارف المالي لهذه السلطة في الداخل والخارج ثالثاً، بهدف تنظيمها وإخضاع حركة الفلاحين. يشبه الوضع وضعنا في كون المحافظين عندنا أيضاً يرغبون الآن في إجراء إصلاح ظاهري لحق الانتخاب البروسي من وراء ظهر الجيش في الخارج. ما كان رجعيون من أمثال غوتشكوف والشخصيات المشابهة ليدخلوا الحكومة الحالية دون ضمانات بسحق أية حركة فلاحين حقيقية. لقد انضموا إلى الحكومة من أجل هذا الهدف وحده. ذلك أمر واضح. ومن جهة أخرى، ما كان الرجعيون المتطرفون من رجال الصناعة الثقيلة ورؤساء غرف التجارة والمصارف ليقروا "قرض الحرية،"[21]

(21) "قرض السلام"، هذا هو الاسم الذي أطلقته الحكومة المؤقتة يوم 3 نيسان/ أبريل (27 آذار/ مارس 1917) على قروض الدولة العامة. وقد بلغ سعره 85٪ وكانت فائدته 5٪، وبلغت مهلة السداد 49 عاماً.

وما كان المانحون في الدول الحليفة ليقدموا المال للنظام الجديد دون الضمانات عينها، لأنهم بدونها كانوا سيفقدون مالهم الذي أقرضوه حتى الآن. هذا واضح بدوره. من المؤكد أن الإنسان لا يستطيع فعل كل شيء في العالم بواسطة المال، لكنه سيكون ممكناً وفق أي تقدير إنساني استخدام مليارات "قرض الحرية": 1. لمواصلة إبقاء جماهير الفلاحين في الخنادق وبالتالي في حالة عجز و2. إفشال أية محالة يقوم بها الديمقراطيون الحقيقيون داخل البلاد لانتزاع السلطة. صحيح أن سلطة المال يمكن أن تكبح فعلياً من خلال الانتفاضات والتمردات، وأن تشل أهميتها بالنسبة إلى توفير القدرة على الهجوم في الحرب، إلا أنه لا يمكن الآن أو في أي وقت آخر تحطيمها دون تصفية الحرب تصفية كاملة. أما بالنسبة إلى قوة كلا الحزبين المعاديين، فلا يتوافر أي عرض حتى الآن سوى واقع أن جزءاً من رأس المال الداخلي الرئيس يرفض إقرار "قرض الحرية"، ليبدو بذلك وكأنه لا يثق باستمرار في الحكومة البلوتوقراطية البورجوازية، في إشارة مهمة إلى حقيقة الوضع.

لكن الديمقراطيين لم يُظهروا من جانبهم حتى الآن على الأقل القوة الضرورة لهز سلطة المال بصورة جدية. لقد قُدمت لهم تنازلات عبَّرت عن نفسها في منحهم قدراً معيناً من حرية الحركة، وفي مقدمها حرية التحريض المهمة عملياً، فضلاً عن الوعد "بالجمهورية"، إلى جانب وعود مستقبلية تم عموماً التقيد الدقيق بها، كتلك التي قدمتها في حينه حكومة القيصر. هذه القوى تبدو بصورة مؤقتة وكأنها تمتلك، مثلما كان الأمر في السابق، التصرف بقسم من وسائط النقل، وخاصة منها التلغرافات والسكك الحديدية. إلا أنها ليست هي التي تتلقى قروض البنوك، لذلك سيكون هناك دوماً حد ثابت وضيق لقدرتها على إقامة جهاز حكومي فاعل ودائم، ما دامت الحرب مستمرة. وبما أن الموظفين الكثيرين الموالين لها يريدون أن يدفع لهم على مدى طويل، فإنها ستحتاج إلى قرض مصرفي يلبي حاجة هؤلاء، لكن أحداً لن يتلقى أي قرض من البنك عدا من:1. يريد من حيث المبدأ مواصلة الحرب و2. يخضع الفلاحين، الذين لا تتفق مثلهم العليا مع مصالح دائني الدولة الروس.

لم تَعِد الحكومة في أي وقت "الجمعية التأسيسية"[22]، التي ستضم دون أي خطأ

(22) على كل حال، فقد قدمت الحكومة يوم 20 (7) آذار/ مارس وعداً غامضاً هذا نصه الحرفي: "ستدعو =

في التقدير أغلبية هائلة من ممثلي الفلاحين، ممن سيؤيدون 1. بتأميم الأرض و2. تحصيل ديون الدولة و3. السلام. وسيقع هذا إن جرت: 1. انتخابات حرة حقاً، و2. تمكن الفلاحون من الحصول على معلومات حقيقية عن الوضع. لهذا كله، ثمة مصلحة لدى الفئات المالكة المسيطرة ولضباط القادة وقوى المال الكبيرة في الداخل والخارج، في تزوير معلومات الفلاحين والانتخابات نفسها من جهة، فإن كان هذا غير ممكن، 2. فتأجيل الجمعية التأسيسية. لكن هؤلاء مهتمون قبل كل شيء بالحؤول بجميع الوسائل ومقابل أي ثمن دون اشتراك المنتسبين إلى الجيش، وبالتالي كتلة الفلاحين الأكثر قوة، في انتخابات الجمعية.

وبدورهم، لا يستطيع كثيرون من ممثلي عمال الصناعة الروسية الديمقراطيين الاجتماعيين إبداء حماسة جدية لأيٍّ من النقاط الثلاث المدرجة في برنامج الفلاحين، الذي يتفق مع طبيعتهم. لذا، تبدو اليوم آمال الفلاحين الحقيقية بالنسبة للديمقراطيين الاجتماعيين الماركسيين، وعلى رأسهم بليخانوف (Plechanow)، "طوباوية" و"رجعية" مثلما كانت عليه عام 1905. يُعَدُّ "بليخانوف" والأخلاقيون الذين يشبهونه، بصفتهم ماركسيين تطوريين، الأعداءَ الألدّاء لكلّ "المُثل العليا للمساواة والاقتسام البورجوازية الصغيرة والفلاحية"، وهنا تدخل بعض اللحظات المادية، فالعمال يطالبون بأعلى أجر وخبز بثمن بخس، ويحتفظ الفلاحون بالحبوب، وسيواجهون مصادرتها بالعنف، لو استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. إن العائد الذي يحصل عليه العامل في الصناعة الحربية جيدٌ جداً، وأي نجاحات تحرزها تطلعات الفلاحين الحقيقية ستجعل تطور روسيا الرأسمالي الصناعي يتباطأ لسنوات. وكما هي حالهم في العالم كله، ظهر العمال الاشتراكيون حيثما تولوا الحكومة (مثل مدن صقلية) كداعمين واعين للتطور الرأسمالي الذي يعطيهم فرص العمل. لكنه كان عليهم تقاسم سلطتهم مع الأغلبية الساحقة من حركة تختلف عنهم اختلافاً تاماً في طابعها، هم على اقتناع تام "بفجاجتها" بالغةِ السوء، كما يعتقد أي ألماني متعلم من الألمان أيضاً. هذا لا يحول طبعاً دون وجود شعور عاطفي مخلص كل الإخلاص بالتضامن مع الفلاحين. ولا يحول أيضاً دون تأييد السلام من قبل الاشتراكيين غير المهتمين بالصناعة الحربية أو

= الحكومة في أقصر وقت ممكن الجمعية التأسيسية المنتخبة على أساس قانون انتخاب عام ومتساوٍ ومباشرٍ وسري إلى الانعقاد، وهي تضمن المشاركة في هذه الانتخابات للمدافعين الظافرين عن الوطن".

المرتبطين بالتوجه التطوري. أخيراً، هو لا يحول أيضاً، وطبقاً لبرنامجهم، دون وجوب تبنيهم "المبدئي" المطالبة بقصر الصلاحيات على الجمعية الدستورية دون غيرها، لكنه يؤثر في السلوك الفعلي للساسة الاشتراكية المشاركين في السلطة، بغض النظر عن أية مبادئ.

يستطيع قادة العمال الاشتراكيين الحصول على تنازلات سياسية من حكومة بورجوازية من خلال عرقلة الإدارة، لكنهم لا يستطيعون نيل ذلك من جمعية فلاحين تأسيسية. وبالإضافة إلى هذا فهم لا يستطيعون تنظيم إدارة دائمة للبلاد بقواهم الخاصة دون مشاركة الفئات البورجوازية، ما دامت الحرب مستمرة، وما دامت النقطة الحاسمة في هذا السياق ستكون الافتقار إلى أهلية الاقتراض، التي ستبقى عاملاً حاسماً بالنسبة للمشاركة في السلطة، وما بقيت الحرب مستمرة، غير أنهم لا يخاطرون بمعارضة استمرارها بحيوية، لأنه ليس بوسعهم الآن بالذات التخلي عن التحالف مع الشرائح البورجوازية القادرة وحدها على الاقتراض، مع أن عدم استمرار الحرب سيجنبهم الحاجة إلى القروض. وهكذا يستطيع الديمقراطيون الاجتماعيون والاشتراكيون الثوريون، ما دام الوضع باقٍ على حاله، أن يقوموا فقط بدور الأتباع، ويتم قبولهم بصفتهم هذه، لأنهم يوهمون الجماهير بأن للحكومة طابعاً "ثورياً" حقيقياً. لكنهم ليسوا هم من يبت في مسائل الحرب والسلام الحاسمة، بل هي الشرائح البورجوازية المالكة، والضباط والمصارف. وما حدث حتى الآن لم يكن "ثورة" بل كان "إزاحة" بسيطة لملك عاجز. وما زال نصف السلطة الحقيقية على الأقل في أيدي دوائر ملكية الروح، تشارك في الخزعبلات الجمهورية الراهنة، فقط لأن الملك لم ينضوِ لأسفها في الحدود العملية المعطاة لسلطته.أما مسألة ما إذا كانت الجمهورية ستوطدُ نفسها لفترة طويلة حقاً (وبصورة دائمة إذا أمكن) وإن من حيث الشكل، وهو ما لا تتمناه تلك الدوائر، نتيجة لحماقات وعُقد نقص السلالة الحاكمة، فهي مسألة غير مهمة عملياً. إن المسألة التي يتوقف عليها كل شيء هي ما إذا كانت العناصر "الديمقراطية" فعلاً كالفلاحين والحرفيين والعمال الصناعيين خارج الصناعة الحربية، هي التي ستتولى السلطة الواقعية. ليس هذا غير ممكن، إلا أنه لم يصبح بعد الأمر المعطى في اللحظة الراهنة، فإن أخذ المشاركون البورجوازيون في الحكومة من أمثال غوشكوف وميليوكوف وسواهم مال أميركا أو مال البنوك بأيديهم، فقد آن الأوان للقيام بمحاولة التخلص تماماً من الأتباع الاشتراكيين بمعونة

الضباط ووحدات الحرس. وعندئذ، وفي اللحظة التي سيتم فيها استخلاص نتائج "ثورية" حقاً، ستتحد في مواجهة الأيديولوجيين الاشتراكيين سلطة المال والدوائر البورجوازية المسيطرة الآن. أما جميع السياسيين الذين ما زالوا شديدي الراديكالية، الذين يريدون السيطرة بالشراكة مع هذه القوى، فإنه لن يكون لديهم أي خيار آخر غير الرضوخ للدور التعيس، الذي يُجبر اليوم على لعبه أناسٌ مثل "كيرنسكي" و"تشايدزه"[23] (Tscheidse). ذلك هو الترابط البسيط جداً.

من يشك في هذا الترابط -ستوجد مثل هذه الطبائع الساذجة بالتأكيد في الخارج المحايد، وربما عندنا أيضاً، سيكون عليه الاعتراف بالتجربة انطلاقاً من مثالها القائم، إن كان يريد أن يكون نزيهاً، مع ملاحظة أنها تكمن في النقاط الآتية:

1) إن مجموع كتلة الفلاحين موجودة في الجبهة. أما الراديكاليون الذين يُزعم أنهم ضد "النزعة العسكرية"، فلا بد أن يؤيدوا قبل كل شيء السماحَ لهؤلاء الناس بالتعبير عن رأيهم في تصويت وانتخاب سري (سيكون من الضروري مراقبة سرّيته بحرص). وفي المقابل، ستكون للرجعيين، ولهم وحدهم كما سبق القول، مصلحة واضحة في: 1. إبقائهم في الجبهة، و2. الحيلولة دون مشاركة الجبهة في التصويت. وما دام لا يوجد في القرى غير الشيوخ والأطفال والنساء، فإن الفلاحين يكونون بلا قوة، أما الذين تخلَّفوا في الوطن، فإن إطلاق ألسنتهم في المطالبة باستمرار الحرب لن يكلفهم شيئاً، بل إنهم يجنُون المال من ذلك، ويضعون يدهم على أنصار المحاربين المرميين في الخارج. هذا كله واضح كالشمس. إذن عندما يستجيب الراديكاليون لإبعاد الجيش عن الانتخابات، فإن ذلك لا يعني أنهم يريدون السلام، لأنه لا "يُسمح" لهم بذلك. لقد اكتملت التجربة، إن كانت الأخبار غير ملفقة، فمندوبو الحكومة الجديدة، بمن فيهم الرجعي "جورشكوف" من جهة، والثوري "كيرنسكي" من جهة أخرى، كانوا عند الجنرال "بروسيلوف"

---

(23) " أ. ف. كيرنسكي "الترودوفيكي"، الذي كان الوزير الاشتراكي الوحيد في الحكومة المؤقتة الأولى، كان في آن معاً نائب رئيس سوفيات عمال وجنود بطرسبيرج، أما تشايدزه "النمنشفيكي" فكان رئيسه. وقد تبنى كيرنسكي بصورة خاصة دور الوسيط بين السوفييت والحكومة المؤقتة.

(Brusilow)، المُغرِق في رجعيته[24]. ما الذي حدث؟ لقد رضخوا. حسب آخر الأخبار، يبدو أن شكلاً ما من مشاركة الجيش قد فرضت نفسها رغم كل شيء. إلا أن هناك المزيد من التجارب.

2) هناك إعلان عام واضح بصورة لا لبس فيها أصدرته قوى الوسط، فضلاً عن برقية للحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني[25] موضوعَين أمام قادة بطرسبرغ الراديكاليين (المزعومين). والتجربة البسيطة تماماً هي ما إذا كانت الحكومة الحالية، التي يعتبر كيرنسكي رجلها الأقوى في الداخل، أو على الأقل الحكومة المنافسة، التي يعد "تشيدزه" رجلها الأقوى، ستحاول التمهيد بعد الإعلان والبرقية لفرض مفاوضات سلام بين قوى الوسط وقوى الوفاق المتحالفة، فإن رفضتا مطالبة حليفيهما ولو بمجرد الدخول في مفاوضات سلام (مع التهديد بفعل ذلك بصورة مستقلة إذا لم يستجب لمطلبهما)، فإن التجربة الثانية تكون قد اكتملت بذلك، وسيعلمنا الزمن الآتي بها.

3) إلا أنه توجد دوماً تجارب إضافية، إذ يستطيع المرء جعل مفاوضات السلام مستحيلة عبر إعلان عام يضع شروطاً يطالب العدو بالرضوخ لها وكأنها "إنذار" يسبق المفاوضات. وهذا مما لا يقبله أي عدو. لكن هذا ما فعله الأستاذ ميليوكوف، دون اعتراض من كيرنسكي "الراديكالي"، بإعلانه بشأن بولونيا[26]، وتوضيحه بشأن صربيا[27]. لا يقول الأستاذ في إعلانه

(24) لا يمكن إثبات حدوث مثل هذا اللقاء. وربما كان فيبر يقصد رحلة التحريض التي قام بها نواب في الدوما إلى الجبهة بعد يوم 8 آذار/ مارس (23 شباط/ فبراير).

(25) أرسلت البرقية التي وقعها رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني فريدريش إيبرت يوم 31 آذار/ مارس 1917 عبر كوبنهاجن إلى دوما بطرسبيرج، وهنأ الحزب فيها الديمقراطيين الاجتماعيين الروس "بالنجاحات على طريق الحرية السياسية. وعبر عن الأمنية بأن تُفضي نجاحات الشعب الروسي السياسية إلى ضمان السلام للعالم في وقت قريب، السلام الذي كافحت الديمقراطية الاجتماعية الألمانية في سبيله منذ اندلاع الحرب". انظر: *Schulthess* (1917), 1, Teil, S. 389 f.

(26) أصدرت الحكومة المؤقتة يوم 20 آذار/ مارس 1917 إعلاناً إلى البولونيين، انصب على الاستقلال السياسي الذاتي للمناطق البولونية. "تَعتبر الحكومة المؤقتة إنشاء دولة بولونية مستقلة تضم جميع المناطق التي توجد فيها أغلبية بولونية ضمانة سلام دائم في أوروبا المنبعثة من جديد". انظر: *Schulthess* (1917), 2, Teil, S. 673.

(27) في رد على اعتراف اليابان وبلجيكا وصربيا ورومانيا بالحكومة الروسية الجديدة أيد ميليوكوف =

المتلعق ببولونيا ما هي المنطقة التي يعنيها. يعلم ميليوكوف أنه لا يوجد في ألمانيا كلها إنسان واحد يفكر في التفاوض على منطقة ألمانية، أو منطقة رايخ يسكنها ألمان يمتزجون بطريقة لا يمكن فصم عراها مع البولونيين، ويعرف أن الأمر الرئيس ينصب على ضرورة إعادة إنتاج استقلال بولونيا[28]، الذي كانت روسيا قد ضمنته عام 1815، بضمانات جديدة، وأن القيصر الروسي اختطف هذا الاستقلال بوضاعة. إلى هذا، ثمة هنا سؤال رئيس هو الآتي: "أي حدود ستكون حدوداً شرقية لهذه المنطقة؟ تتبنى ألمانيا الرأي التالي حيال هذا الموضوع: يجب أن تكون وجهة نظر بولونيا وحدها هي المقرِّرة. لقد خرج البولونيون الآن من الدوما، لأنها لم تعد هيئتهم التمثيلية[29]. إذن، فالأستاذ ميليوكوف، الذي منحته الدوما سلطته، لم يعد له بكل وضوح أي شأن معهم.

هناك بالإضافة إلى هذا مسألة القوميات الروسية الداخلية. وكان الأوكراني دراغومانوف قد طرح في حينه برنامجاً ديمقراطياً أصيلاً بشأنها، نص على إقامة فيدرالية حرة تماماً مع برلمان اتحادي ورقابة قانونية شكلية لأعمال برلمانات الولايات المستقلة ذاتياً ولسلطات الشعوب المختلفة[30]. لم تتمكن الحكومة الحالية من تجنب طرح برنامج قوميات يعد بمنحها مكانة متساوية[31]، إلا أنه يخلو من أي شيء حول الاستقلال الذاتي، أي حول استبدال طبقة الموظفين الروس الكبار وهيئة الضباط

= إعادة إنتاج حرية بلجيكا وصربيا ورومانيا، صحيفة فرانكفورت بتاريخ 7 نيسان/ أبريل 1917.

(28) "المقصود هو الترتيب الثابت الذي وضعته وثيقة مؤتمر فيينا عام 1815، وفيه تلتزم روسيا بمنح دستور تمثيلي ومؤسسات قومية لمنطقة دوقية وارسو الكبرى المنضمة إليها". ونتيجة لذلك، حصلت هذه المنطقة على بِنية مستقلة تحت اسم "مملكة بولونيا"، لكنها ما لبثت أن ألغيت بعد انتفاضة بولونيا عام 1830.

(29) انظر "البولونيون في روسيا،" في: *FZ*, Nr. 93 vom 4. (Apr. 1917), Ab Bl.

(30) تضمن برنامج دراغومانوف المسمى "الاتحاد الحر، مشروع برنامج سياسي واجتماعي لحركة تحرير أوكرانيا، من بين ما تضمن، مشروع دستور جديد لروسيا كان هدفه الرئيس ضمان الحقوق الكبرى للأوكرانيين ولغيرهم من القوميات الأخرى غير الروسية في إطار الإمبراطورية الروسية".

(31) في مرسوم صدر يوم 2 نيسان/ أبريل (20 آذار/ مارس) ألغت الحكومة المؤقتة أي قيود على حقوق الأفراد تقوم على انتمائهم الديني والقومي. وكفلت في إعلانات إلى البولونيين والفنلنديين أصدرتها بتاريخ 29 (16 آذار/ مارس) و21 (8) آذار/ مارس تقرير المصير الحر للبولونيين وبعث الاستقلال الذاتي الفنلنديين من جديد.

بموظفين تعينهم القوميات المختلفة بحرية، وحول برلمانات الولايات والحقوق، التي يمتلكها التشيك والكروات والسلوفينيين في النمسا.

هنا، لهذه الديمقراطية عائقُها القوي الذي سيبقى ما دامت الحكومة البورجوازية الراهنة قائمة، لأن أعضاءها الإمبرياليين، لا سيما دوائر الدوما، يريدون بالضبط السيطرة على الشعوب الأجنبية الأخرى من خلال البيروقراطية وهيئة الضباط المنحدرتين منهم بالذات، أي من الطبقات الروسية الكبيرة المالكة. هذا ما كان الأمر عليه دوماً، بغض النظر عمّن يحكم روسيا. هذه المسألة هي التي أفشلت الثورة الروسية السابقة، من خلال النداء الذي أطلقته لإيقاظ النزعة الشوفينية الروسية الكبيرة، حتى الاشتراكيون سيرضخون في البداية لهذه النزعة، خوفاً من إمكانية الفشل هذه. أما أن الوعود "القومية" التي يطلقها غوتشكوف وبقية أعضاء الدوما المنبثق عن انتخابات الطبقات ستُطبَّق بنزاهة أكبر من وعود القيصر، فهذا ما لا يصدقه أحد من الشعوب الأجنبية الروسية، وكذلك السيد غوتشكوف نفسه، وأقل من الجميع السيدان كيرنسكي وتشايدزه، لكن هؤلاء السادة لا يجدون مفراً من المشاركة في هذه اللعبة.

إن الساسة المشاركين في السلطة الحالية، يستوي في ذلك إلى أي اتجاه انتموا، يحتاجون إلى مال البنوك، الذي سيُخصص قسمُه الأصغر للنضال ضد قوى الوسط، أما كتلته الرئيسة فهي ستُستخدم لضمان سيطرة أصحاب المصالح الرأسمالية والمثقفين الروس الكبار المالكين على البلاد. من أجل هذا، لا بد في البداية من تكوين جيش يكون موثوقاً بالنسبة إلى النظام البورجوازي قدر ما كانت "عصابات المئات السود" موثوقة بالنسبة إلى النظام القيصري، ومكرساً قبل أي شيء آخر للأعداء الداخليين. لكن تأسيس الجيش لن يحدث في وقت قصير، بسُلف البنوك والصناعيين الكبار. وبالإضافة إلى هذا، من الضروري لذلك إلقاء القبض على جميع أولئك الأشخاص القادرين على التأثير في الفلاحين بمعنى يخدم مصالحهم الخاصة. إنها الوسائل عينها، التي كان قد طبقها نظام القيصر. لقد بدأت الاعتقالات منذ الآن، وهي تتم بذريعة أن الراديكاليين "عملاء ألمانيا"(32). وبالقدر نفسه سيتم تزوير انتخابات الجمعية

(32) انظر: **صحيفة فرانكفورت** بتاريخ 3 آذار/ مارس 1917، "الثورة الروسية، تظاهرة عمالية من أجل =

التأسيسية، (هذا إن حدث وجرت فعلاً خلال الحرب) عبر نشر الادعاء الكاذب المعروف حول "دعم ألمانيا للنظام القديم". ثمة هنا كلمة يجب أن تقال عن هذا الادعاء. سُئلت عام 1905 مراراً وتكراراً وبكل جدية من قبل روس ذوي تحصيل أكاديمي وأمضوا وقتاً طويلاً في ألمانيا: 1. ما إذا كانت ألمانيا ستتدخل في حال وقع تأميم ملكية الأرض الخاصة الروسية، و2. إذا كان سيقع تدخل، هل ستكون الديمقراطية الاجتماعية في وضع يمكنها من الحيلولة دونه. إن نفي هذين السؤالين، السخيفين في نظر كل من يعرف الظروف الألمانية، اصطدم بعدم تصديق تام. والآن، من المؤكد أن سلوك الشرطة البروسية المحافظة قد أسهم بنصيب في نشوء هذا الإيمان: لا أريد هنا أن أعدد مرة أخرى هذه الخدمات المشينة وعديمة القيمة بالنسبة إلينا، لأنني أفكر أن هذه الخدمة لم تعد قائمة. كان المؤلف المباشر لهذه الخرافة الجنونية عام 1905 هو سكالون (Skalon)، حاكم وارسو العسكري المفرط في رجعيته، الذي كان يعلم تمام العلم ماذا كان يفعل[33]. لا يعتقد أحد من حكام بطرسبرغ الحاليين بهذا الهراء. ومع ذلك، فإنهم يستخدمونه بالطريقة نفسها التي اعتمدها سكالون، ويبدو جلياً خلال ذلك أنه ليس لدى ممثلي الاشتراكية الروسية غير خيار واحد: الاشتراك في هذه اللعبة البائسة أو التخلي عن المشاركة في السلطة. إن عليهم الاشتراك فيها بطريقة تؤدي إلى تجاهل رسالة سلام قوى الوسط، وقبول ولادة إعلانات حرب، وإجراء مقابلات صحافية هدفها الحربي "القضاء على النزعة العسكرية البروسية" أو إقالة سلالة الهوهنتسولرن (Hohenzollern) أو انتزاع مناطق تركية أو نمساوية أو ألمانية[34]، لأنه بغير ذلك لا يتوافر المال للإبقاء على سيطرتهم الخاصة في بلادهم.

هذا الوضع الواضح كعين الشمس للديمقراطية الوهمية الروسية، ولقادة روسيا الاشتراكيين بصورة خاصة، يسوغ الآن وضع الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني وقادته الذي يتصف بقدر رفيع من الشعور بالمسؤولية السياسية.

= السلام". حسب هذا الخبر تم اعتقال الجنود القادمين من الجبهة الذين ناصروا السلام باعتبارهم "عملاء لألمانيا".

(33) لم نتمكن من توضيح هذه الواقعة.

(34) في خطبة أمام مجلس عمال وجنود بطرسبيرج أوضح رئيسه تشايدزه أن شعار الثورة الانتخابي هو: "يسقط غليوم الثاني". وصرح ميليوكوف لصحيفة ريش (*Reč*) "أن تصفية تركيا الأوروبية وإعادة تنظيم النمسا/ المجر بهدف تحرير القوميات المضطهدة وكذلك فصل أرمينيا عن تركيا تبقى أهداف الحرب الروسية".

يتخذ الوضع الآن الشكل الآتي: إلى جانب الأوضاع المادية جداً التي سبق ذكرها، يستند سلوك القادة الاشتراكيين الروس على ظرف رئيس، ألا وهو أن الديمقراطية الاجتماعية ربما كانت ستوافق في هذا الوقت بالتحديد، حيث يقف على حدودنا جيش من الزنوج والجوركا وجميع حثالات العالم البربرية، نصف المجنونة بفعل الغضب والتعطش للانتقام والطمع في تدمير بلادنا وتحويلها إلى صحراء، على المشاركة في خزعبلات بلوتوقراطية الدوما الروسية الراهنة، وطعن جيشنا أخلاقياً في ظهره، بينما هو منهمك في حماية بلادنا من الشعوب المتوحشة. ويستند إلى جانب ذلك على استهانة فظيعة بالقوة العسكرية الألمانية وبتصميمنا على أن نتحمل عند الضرورة سائر ضروب الحرمان اللازمة لفرض سلام دائم، إذا ما نجح مالكو السلطة الروس من جديد في إفشال مفاوضات السلام، كما يمكننا التكهن. من الضروري تماماً أن تعرف الطبقة العاملة الألمانية أنه، ولماذا، لا يمكن الحديث في الوقت الحالي عن "ديمقراطية" أصيلة في روسيا. باستطاعتنا أن نعقد في أي وقت سلاماً مشرفاً مع روسيا ديمقراطية، لكننا لا نستطيع ذلك في أغلب الظن مع روسيا الراهنة، التي يحتاج حكامها إلى الحرب من أجل مواقعهم في السلطة.

إنها بالتأكيد لفكرة مقيتة أن تجبر قواتنا على البقاء بعيدة عن الوطن بعد قرابة ثلاث سنوات من الحرب، فقط لأن النصف البلوتوقراطي من حكومة روسيا الراهنة يجب أن يوطد سلطته داخل البلاد عبر تثبيت الفلاحين في الخنادق واستخدام قروض البنوك، ولأن قوة الاشتراكيين غير كافية بسبب عجزهم عن الاقتراض، ولأنهم يجدون أنفسهم مجبرين لهذا السبب على العواء مع الذئاب. إذا لم يقع انقلاب جديد، أو تتأجل مسألة السلطة، ستمر أشهر عديدة في أقل تقدير قبل أن تصير للعناصر البورجوازية الروسية الواسعة مصلحة في إقامة ظروف منظمة، شرطها الأولي سلام نزيه، وقبل أن تفرض نفسها بهذه الطريقة أو تلك بوصفها قوة مقرِّرة. هذه اللحظة ستأتي طبعاً بكل تأكيد. وإلى أن يحدث ذلك، لا بد على الأرجح من مواصلة القتال دون هوادة، لأنه ليس هناك بالفعل أي خيار آخر. أما أنه يجب ترك الروس لأنفسهم، ما دام هناك أمل قوي حقاً في انتصار تيار السلام، فهذا من طبيعة الأمور، فإذا ما ظهر أن كفة القوى ذات المصلحة في الحرب هي التي ترجح، فقد انتفى السبب في ذلك.

ليس هناك أي شيء على الإطلاق يمكننا تعلمه، بدورنا، من هذه الديمقراطية

الشكلية، عدا أمر واحد فقط هو أنه لا يجوز تهديد الرصيد الأخلاقي لأي تاج عبر خزعبلات كالتي يجسدها حق انتخاب الدوما الراهن. إن التأكيد على هذا يبدو ضرورياً للأسف في وقتنا الحالي أيضاً.

[اقتراحات من أجل إصلاح دستور الرايخ الألماني]

تقرير تحريري عن نشوء النص

تعالت خلال مناقشات الموازنة في برلمان الرايخ نهاية شهر آذار/ مارس 1917 مطالبات أحزاب اليساريين، بما في ذلك القوميين الليبراليين، بتوجه جديد للسياسة الألمانية، وعلى الأخص بزيادة نفوذ التمثيل الشعبي على قيادة الرايخ. في هذا السياق، تفاهم القوميون الليبراليون، وحزب الشعب التقدمي، والديمقراطيون الاجتماعيون على تشكيل لجنة دستورية تتداول حول تفاصيل الاقتراحات المختلفة، المتصلة بهذا المطلب. وأيد غوستاف شتريزمان بصورة خاصة هذا الإجراء في خطبة ألقاها أمام برلمان الرايخ يوم 29 آذار/ مارس 1917[1]. وتم يوم 30 آذار/ مارس 1917 إقرار الاقتراح الذي قدمه القوميون الليبراليون بشأن تشكيل "لجنة خاصة من ثمانية وعشرين عضواً (لجنة دستور) لفحص مسائل دستورية، لا سيما تشكيلة البرلمان

(1) انظر: *Sten. Ber. Bd.* 309, S. 2851-2855,

انظر أيضاً حول تأليف لجنة الدستور: Friedrich Schiller, *Die Einführung des parlamentarischen Regierungssystems im Deutschen Reich während des Krieges*, Diss. Jur. (masch) (Tübingen: [n. pb.], 1924), S. 306 ff.

وعلاقته الحكومة،"[2] رغم معارضة الحكومة[3]. وعقدت لجنة الدستور اجتماعاً تأسيسياً أول في الثاني من أيار/ مايو، ثم تتالت اجتماعاتها بتتابع كثيف في 4 و5 و7 و8 و9 و10 و11 أيار/ مايو 1917. إلا أن هياج البلاط الشديد بسبب مداولاتها، التي أدت إلى تهديد مكانة مستشار الرايخ بيتمان هولفيغ، كان في البداية فرصة لغض النظر عن إجراء المزيد منها[4].

مثَّل حزبَ الشعب التقدمي في لجنة الدستور كلٌّ من كونراد هاوسمان وإرنست مولّر - ماينينغن (Ernst Müller-Meiningen) وهيرمان باشينكه (Hermann Pachincke). وكان الحزب عازماً على تقديم اقتراحات بمبادرات بعيدة المدى، هدفها إضفاء طابع برلماني على الرايخ[5]. وبهذا القصد، توجه كونراد هاوسمان إلى ماكس فيبر طالباً تزويده باقتراحات، ووافق فيبر فوراً في رسالة بتاريخ 29 نيسان/ أبريل 1917[6] أعلن فيها أنه يريد، بعد مشاروات مسبقة مع زميل من هايدلبرغ، الاختصاصي في القانون الدستوري غيرهارد أنشوتس (Gerhard Anschütz)، تقديم اقتراحات بشأن ثلاث نقاط: توجيه الصوت الرئاسي في مجلس الاتحاد من خلال مستشار الرايخ، وحق التحقيق، ونشر التصريحات القيصرية[7].

---

(2) *Sten. Ber. Bd.* 321, Nr 735, S. 1406,
وكذلك: *Die Reichstagsfraktion der deutschen Sozialdemokratie 1898-1918*, bearbeitet von Erich Matthias und Eberhart Pikart, 2 Teil (Düsseldorf: Droste, 1966), S. 252, Anm. 4

(3) *Sten. Ber. Bd.* 309, S. 2934-3936.

(4) انظر: Kurt Riezler, *Tagebücher, Aufsätze, Dokumente*, Eingeleitet und hg. von Karl Dietrich Erdmann (Göttingen: Vandenhoeck and Ruprecht, 1972), Nr. 722, S. 432,
وكذلك برقية غليوم الثاني إلى بيتمان هولفيغ في 12 أيار/ مايو 1917، في كتاب: *Militär und Innenpolitik im Weltkrieg 1914-1918*, bearbeitet von Wilhelm Deist, 2. Teil (Düsseldorf: Droste, 1970), Nr. 296, S. 748-750.

(5) انظر: Dieter Grosser, *Vom monarchischen Konstitutionalismus zur parlamentarischen Demokratie* (Deen Haag: Martinus Nijhoff, 1970), S. 123 f.

(6) رسالة إلى كونراد هاوسمان بتاريخ 29 نيسان/ أبريل 1917، أرشيف الدولة الرئيس، شتوتغارت، تركة كونراد هاوسمان، المجلد 272. رسالة هاوسمان إلى فيبر ليست بحوزتنا.

(7) لكن لم يتم في البداية التواصل مع أنشوتس. وقد أراد فيها بعد إرسال نسخة من الاقتراحات إليه، كما يتضح من رسالته إلى هاوسمان يوم 1 أيار/ مايو 1917.

وفي رسالة بعث بها إليه يوم 1 أيار/ مايو 1917، زود ماكس فيبر هاوسمان باقتراح كامل "عن الشكل الذي يمكن بواسطته إدراج حق التحقيق، الذي لا يعد اليوم من صلاحيات البرلمان، في دستور وتشريع الرايخ، بما أن إدراجه غير ممكن بطريق آخر، وخاصة عبر تغيير يطال النظام الداخلي وحده، المعمول به في البرلمان، مثلما هي الحال في إنجلترا"، ثم أضاف: "ربما وجدت الاقتراح مهنياً بعض الشيء، إذا كنت قد حاولت مع ذلك، بعجلة وأهلية ناقصتين كل النقص فيما يتعلق بصياغة اقتراحات القوانين، تقديم اقتراح تفصيلي مصحوب بتعليل كافٍ، بدل أن أقدم عرضاً قصيراً وبسيطاً عن هذه الثغرة في حقوق البرلمان"[8].

وبالإضافة إلى ذلك، أعلن فيبر اقتراحات قوانين أخرى، وجاء في الرسالة المرفقة المؤرخة في 1 أيار/ مايو 1917، والمذكورة سابقاً: "بخصوص النقطتين الأخريين، اللتين سمحت لنفسي بتناولهما رسالتي[9]، سأسمح لنفسي بأن أقدم لكم خلال بضعة أيام اقتراحات من أجل أن تقوموا بفحصها". وما لبثت هذه الاقتراحات أن وصلت إلى هاوسمان في رسالة مؤرخة في 5 أيار/ مايو 1917، تضمنت إلى جانب الاقتراحات تعليلات تفصيلية لها[10]. وقد ركزت الرسالة على إلغاء التضارب بين العضوية في برلمان الرايخ ومجلس الاتحاد، وعلى التحديد القانوني لعلاقة مكتب مستشار الرايخ مع مجلس الوزراء البروسي (عملياً مع مكتب وزير خارجية بروسيا)، وعلى النقل الرسمي لحق توجيه الأصوات البروسية في مجلس الاتحاد إلى مستشار الرايخ، فضلاً عن تأسيس مجلس تاج للرايخ، وامتلاك لوائح قانونية تمنع أي طرف ثالث من النشر غير المصرح به، والتعميم غير المرخص به لتصريحات القيصر وأمراء الاتحاد. وقد أعاد فيبر في رسالته شرح ضرورة التغييرات الدستورية المقترحة، والتغييرات التكميلية في قانون العقوبات، ورأى أن تأسيس "مجلس تاج للرايخ" كهيئة تراقب تصريحات القيصر المتهورة في مجال السياسة الخارجية "يعتبر النقطة الحاسمة بالنسبة إلى وضعنا

(8) رسالة إلى كونراد هاوسمان يوم 1 أيار/ مايو 1917. مقتنيات روبرت هاوسمان، ملكية شخصية.

(9) بتاريخ 29 نيسان/ أبريل 1917.

(10) رسالة إلى كونراد هاوسمان بتاريخ 5 أيار/ مايو 1917، من مقتنيات بروبرت هاوسمان، ملكية شخصية.

السياسي الدولي"[11]. لكن، يمكن على كل حال الافتراض بأن الاقتراحات لم تكتمل وتُرسل إلا بعد يومين من تاريخ الرسالة. يقول فيبر في رسالة إلى مينا توبلر (Mina Tobler) تحمل تاريخ 7 أيار/ مايو 1917: "جلست إلى عمل يقطع الأنفاس (هو تقرير خبرة عن الدستور، تم على الأرجح دون أي نجاح، لكنه مع ذلك ضروري في نهاية الأمر - إن المرء يقوم بما يستطيع عمله) انتهى في صباح هذا اليوم الباكر"[12].

لا تتوافر معلومات مؤكدة عن مصير اقتراحات تغيير القوانين في لجنة الدستور. ويستفاد من "تجميع الاقتراحات المقدمة إلى لجنة الدستور في برلمان الرايخ" أن حزب الشعب التقدمي لم يتقدم باقتراحات ملموسة حول ضمان حق التحقيق قبل سواه[13]، معاكساً بذلك وجهات نظره السابقة. وقد اعتبر ممثلوه أنه من المناسب بصورة مؤقتة سحب جميع الاقتراحات الخاصة بإضفاء طابع برلماني على الرايخ الألماني، نظراً لاحتدام

---

(11) المصدر نفسه.

(12) رسالة إلى مينا توبلر، بلا تاريخ [7 أيار/ مايو 1917]، من مقتنيات إدوارد باومغارتن، ملكية شخصية. يستشهد باومغارتن بهذه الرسالة في كتاب: Max Weber, *Werk und Person* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1964), S. 500,

لم يضع فيبر نفسُه تاريخاً للرسالة، بل وضع باومغارتن نفْسه بخط يده في رأس صفحتها، وجعله يوم 7-5-17. هذا التاريخ يستند أغلب الظن إلى ختم البريد وغلاف الرسالة. وبما أنه يجب علينا الانطلاق من كون الرسالة سلمت وختمت في الوقت عينه، بعد إنهائها، فإنه يمكننا اعتبار تاريخها موثوقاً إلى حد ما، علماً بأن باومغارتن اقترف لاحقاً أخطاء في تأريخها نتيجة لتغيير غلافها. وفق سجل مذكرات ماكس فيبر في 7 أيار/ مايو، فقد كانت لديه ذلك اليوم محادثة حول مسائل إصلاح الدستور مع إدوارد ديفيد، عضو لجنة الدستور. وقد عكس ديفيد وجهة نظر فيبر بجملة تقول بوجود "كتّاب دولة برلمانيين"، دون أن يكون مؤكداً مع ذلك بأية صيغة أراد فيبر هؤلاء، هذا إذا افترضنا أن المحادثة تمت بالفعل، وتجاهلنا أن فيبر كان خلال تلك الأيام في هايدلبرغ. ومهما يكن من أمر، فإنه من الممكن التفكير بأن الحديث جرى عبر اتصال هاتفي بين الرجلين. وتبين من فحص مخطوط المذكرات أن الأمر، حسب ديفيد، كان يتعلق بلا شك بماكس وليس بألفريد فيبر مثلما قد يُتصور أيضاً. انظر: *Das Kriegstagebuch des Reichstagsabgeordneten Eduard David 1914 bis 1918*, bearbeitet von Susanne Miller in Verbindung mit Erich Matthias (Düsseldorf: Droste, 1966), S. 227.

(13) حسب راو في كتاب: Manfred Rauh, *Die Parlamentarisierung des Deutschen Reiches* (Düsseldorf: Droste, 1977), S. 373,

اندرج حق التحقيق وإلغاء بند التعارض في صلب مطالب الحزب التقدمي. لكن انظر "تجميع الاقتراحات المقدمة في لجنة دستور برلمان الرايخ وقرارت اللجنة المتخذة حتى 11 أيار/ مايو 1917"، أرشيف الدولة الرئيس، شتوتغارت، لنسخة 130E ، رقم 385، الذي لم يرد فيه ذكر لأي اقتراح حول حق لتحقيق، بينما يبقى اقتراح هاوسمان حول إلغاء المادة 9 / 2 من الدستور ناقصاً.

الوضع السياسي الداخلي، الذي سبّبه رد فعل فيلهلم الثاني الفظّ وموقف قيادة الجيش من أنشطة لجنة الدستور. واكتفى نواب الحزب بتقديم اقتراحات تفصيلية في البداية، كي لا يقوِّضوا، من بين أشياء أخرى، الإجماع الذي كانوا قد حققوه بصعوبة مع حزب الليبراليين القوميين[14]. وهكذا، تم أول الأمر تأجيل النقطة الأكثر أهمية بالتحديد، ألا وهي إلغاء التعارض بين العضوية في مجلس الرايخ ومجلس الاتحاد، المنصوص عليه في البند الثاني من المادة التاسعة من دستور الرايخ، الذي حال دون قبول قادة أحزاب البرلمان في قيادته. وقد برر هاوسمان تصرف الحزب في رسالة تحمل تاريخ 6 أيار/ مايو 1917 وجهها إلى كارل هيلفريش، كاتب الدولة للشؤون الداخلية، قال فيها: "نظراً للوضع الصعب (...)، أرجأنا اقتراحي بإلغاء التعارض، المنصوص عليه في البند الأخير من المادة التاسعة، لأن الليبراليين القوميين لم يتفقوا عليه بعد"[15]. إلا أن الحزب التقدمي أعاد مع ذلك طرح الاقتراح من جديد يوم 11 أيار/ مايو، دون أن يتوغل بواسطته إلى النقطة الزمنية المطروحة آنذاك. لا يمكننا الافتراض أن اقتراحات ماكس فيبر الأخرى قد وجدت صدى مباشراً في الاقتراحات المماثلة، التي قدمت إلى لجنة الدستور. يرجع سبب ذلك إلى أن هذه ركزت في البداية على مسائل تتصل بسلطة القيادة العسكرية، وظلت لبعض الوقت عالقة بها. بعد قليل من ذلك، قدم فيبر علانية اقتراحاته من أجل إصلاح دستور الرايخ، (مع احتمال أن يكون قد توافق على ذلك مع هاوسمان)[16]. حدث هذا أول الأمر في مقالة نشرها في صحيفة **فرانكفورت** بعنوان "تغيير المادة 9 من دستور الرايخ"، ثم في سلسلة مقالات كبيرة نشرت في الصحيفة ذاتها، أعاد لاحقاً صياغتها وحولها إلى كراسة جعل عنوانها "البرلمان والحكومة في ألمانيا المجدد نظامُها، إسهام في النقد السياسي لطبقة الموظفين ونظام الأحزاب"[17].

(14) المصدر نفسه، ص 370 وما يليها.

(15) رسالة كونراد هاوسمان إلى كارل هليفريش بتاريخ 6 أيار/ مايو 1917، أرشيف الدولة الرئيس، شتوتغارت، تركة كونراد هاوسمان، المجلد 12.

(16) تمت الإشارة إلى أمر مشابه في رسالة فيبر بتاريخ 1 أيار/ مايو. يقول فيبر: "فإذا نَشَأ، أو كان قد نشأ، في الحزب اعتراض ما على العمل في اتجاه مشابه، واعتبر أن من المفيد وجود تمثيل وجهات النظر المشابهة في الصحافة، فإنني على استعداد لتولي هذه المهمة بكل سرور".

(17) يجب على كل حال الانتباه إلى كون الفصل الأخير من "البرلمان والحكومة في ألمانيا المجدَّد تنظيمها" =

لم يصلنا أي مخطوط عن النص. ولم نجد أصول الاقتراحات، التي تطبع هنا للمرة الأولى، سواء في تركة كونراد هاوسمان أم في أرشيف الدولة الرئيس في شتوتغارت. وفي المقابل، أمكن مراجعة وتصوير الرسالتين المرفقتين المتعلقتين بالاقتراحات، اللتين حصلنا عليهما من المقتنيات الشخصية لروبرت، ابن كونراد هاوسمان. تحمل رسالة ماكس فيبر المؤرخة في 1 أيار/ مايو 1917 حاشية كتبت عليها حوالي عام 1920 بيد شخص غيره، نصها: "تُستخرج 17 نسخة من كل واحدة من رسالتَيْ 1 و5 أيار/ مايو دون مرفقات. ملاحظة جانبية: "المذكرات الشاملة موجودة هنا" ووفق ما تقدم، كانت الاقتراحات موجودة آنذاك إذن باعتبارها مِلكية شخصية لكونراد هاوسمان. أما نشر مفردات الاقتراحات التفصيلية، كما أوردته ماريانة فيبر في كتاب **صورة حياة**[18]، ويمكن أن يكون قد أخذ عن الرسالتين المرفقتين، فهو يسمح لنا باستنتاج أنها كانت تمتلك نسخاً من النصوص، وربما أصولها. تحمل الرزمة 16 في تركة ماكس فيبر، الموجودة في أرشيف الدولة المركزي في ميرسبورغ، حاشية نصها: "رسائل إلى كونراد هاوسمان"، لكن الرزمة فارغة اليوم، فمن المحتمل إذن أن تكون ماريانة فيبر قد أعادت الرسائل إليها في مرحلة لاحقة.

لم يكن ممكناً بالطبع التحري، حتى في عام 1959، عن هذه الرسائل في أوراق كونراد هاوسمان، التي وجدت خلال هذا الوقت في مقتنيات روبرت هاوسمان الشخصية[19]، ثم وصلت عام 1975 مواد تكميلية كانت ضمن الملكية الشخصية إلى تركة كونراد هاوسمان في أرشيف الدولة الرئيس في شتوتغارت، ووفقا لمعلومات خطية، لم يتم العثور بعد ذلك التاريخ في مقتنيات أسر هاوسمان على أية كتابات سياسية

= هو النسخة المنقحة كي تصير مقالة في صحيفة فرانكفورت نشرها فيبر يوم 26 نيسان/ أبريل 1917، قبل فترة قصيرة من كتابة اقتراحاته إلى هاوسمان بخصوص إصلاح دستور الرايخ.

(18) انظر: Marianne Weber, *Lebensbild1*, S. 600,
حيث تقول: "إن الاقتراح الآخر، المكون من 16 بنداً، فهو يطالب بالقبول بحق ممثلي الشعب في تنظيم اعتراضات بواسطة لجان خاصة".

(19) Mommsen, *Max Weber2*, S. 174 f., Anm. 88.

تتعلق بشخصه أو بتركته[20]. وعلى كل حال، فإن اقتراحات الدستور المقصودة لم تكن موجودة بين المواد المسلمة في شتوتغارت، شأنها في ذلك شأن الرسالتين المرفقتين اللتين بقيتا بالأحرى ملكية شخصية.

لم يتم أيضاً العثور على المذكرات في تركة غيرهارد أنشوتس، مع أن فيبر كان يريد تزويده بنسخ من الاقتراحات[21]. تركة أنشوتس ليست مفتوحة أمام الناس، وحسب معلومة خطية من ابنه هانز[22]، لا توجد بين أوراق غيرهارد التي تُدار كمِلكية خاصة أية مذكرات أو نسخ عن هذه النصوص.

وفي المقابل، تم العثور في تركة هاغو هولبورن، التي فُتحت مؤخراً، على نسخ من اقتراحات فيبر من أجل تغيير دستور الرايخ الألماني، وكذلك من الرسالتين المرفقتين، ربما يكون هولبورن قد حصل عليها أو تكفل بتدبيرها بنفسه في نهاية العشرينات، بمناسبة الأعمال التمهيدية الخاصة بدراسة كان يعدها عن دستور الرايخ الفايماري[23]. غير أنه لم يعد ممكناً التأكد من هوية الجهة التي زودت هولبورن بالنصوص، وإن كان هناك احتمال يقارب حد اليقين بأن يكون هاوسمان هو من أتاحها له. توجد نسخ الاقتراحات ضمن تركة هولبورن في مكتبة جامعة يال، نيوهافن، كونيكتيكوت، سلسلة 2، رقم 163/ 18، الصفحات 13-1 و10-1. تبين مقارنة النسخ مع أصولها، وحقيقة أن النسخ تتضمن سلسلة أخطاء كتابية تشير إلى العشرينات (كقولها مثلًا "رئيس الرايخ وليس رئيس برلمان الرايخ") أنها لا تنتمي إلى الفترة التي كتبت النصوص فيها، بل وضعت بصورة كبيرة في مرحلة لاحقة. ثمة حاشية على الورقة الأولى من الرزمة المتعلقة بحق التحقيق يقول نصها: "- نسخة - 1 أيار/ مايو 1917 - من ماكس فيبر إلى هاوسمان "، بينما تحمل الورقة الأولى من الرزمة الثانية التي تحمل تاريخ 5 أيار/ مايو 1917 حاشية نصها: "نسخة من ماكس فيبر إلى هاوسمان".

(20) رسالة غوتهارد يتنرس إلى فولفغانغ مومسن بتاريخ 6 آب/ أغسطس 1979.

(21) طبقاً لرسالة ماكس فيبر إلى كونراد هاوسمان بتاريخ 1 أيار/ مايو 1917.

(22) رسالة إلى غانغولف هوبنغر بتاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979.

(23) ندين بالإشارة إلى صندوق المصادر المهمة هذه للسيد الدكتور غريغور شولجن.

تم اعتماد هذه النسخ أساساً لهذه الطبعة. كما تم تصحيح سلسلة من أخطاء النسخ التي كانت تشوه المعنى، وحوفظ في التعليق على حواشي النص على حرفيته الأصلية.

1

اقتراحات قوانين حول الأخذ بحق برلمان الرايخ في تنظيم اعتراضات بواسطة لجان خاصة أو بالطلب إلى لجان قائمة

1. إضافة إلى المادة 23 من دستور الرايخ(1):

تطبيقاً لإلزام الشهود بتقديم شهاداتهم، يستطيع برلمان الرايخ تأسيس لجان اعتراض خاصة، لها حق دعوة شهود وخبراء واستجوابهم تحت القسم، وطلب وثائق والإطلاع عليها، والقيام بمعاينات مباشرة. يُسمح بتأسيس لجنة اعتراض على الشؤون والمسائل الخاضعة دستورياً لتشريع أو إشراف الرايخ (أو تلك التي صارت موضوع نشاط لأجهزته أو يمكن أن تصير لوائح قانونية أو أحكاماً إدارية). يستطيع مجلس الرايخ أيضاً، وعبر قرار خاص، منح اللجنة التي أسسها للتشاور حول اقتراحات القوانين، حق الاعتراض من الدرجة نفسها.

ينظم قانون الرايخ عمل اللجنة، فإن لم يصدر بعدُ قانون كهذا، ولا توجد لوائح تنطبق عليه، فينظَّم بواسطة لائحة برلمان الرايخ الداخلية.

2. قانون خاص بلجان برلمان الرايخ المزودة بحق الاعتراض:

الفقرة 1: على برلمان الرايخ ممارسة الحق الذي يتمتع به وفق المادة 2/ 23 من دستور الرايخ بمجرد أن يطلب ربع أعضائه ذلك.

---

(1) تنص المادة 23 على ما يلي: "لبرلمان الرايخ الحق في اقتراح قوانين ضمن مجال اختصاص الرايخ، وإحالة عرائض موجهة إليه إلى مجلس الاتحاد أو مستشار الرايخ".

الفقرة 2: في حالة الشك، تستمر لجان الاعتراض الخاصة، المكلفة بمعالجة الموضوعات والمسائل المختلفة المحددة بدقة، إلى أن تنجز عملها بصورة مستقلة عن ختام الدورة البرلمانية، على ألا يتخطى استمرارها نهاية الدورة التشريعية. يستطيع برلمان الرايخ اعتماد الأمر ذاته من خلال قرار خاص يتعلق باللجان الأخرى، المكلفة بحق الاعتراض.

الفقرة 3: يحدد برلمان الرايخ، حسب تقديره، عدد أعضاء لجنة الاعتراض الخاصة، التي سيُصار إلى تأسيسها، على أن يكون لكل أربعين عضو برلمان عضو واحد كحد أدنى في اللجنة.

الفقرة 4: للأقلية التي تتقدم باقتراح طبقاً للمادة الأولى الحق في كل حالة من الحالات بحصة تتفق مع عددها من عضوية اللجنة، ويمكنها أن تعلن عند تقديم الاقتراح عزمها على ممارسة هذا الحق من خلال تعيين الأعضاء المكافئين لعددها بصورة مستقلة من أوساطها.

الفقرة 5: تتم دعوة الشهود والخبراء للمثول أمام اللجنة، إن كانوا لا يستجوبون بوصفهم موظفين في الرايخ أو الولاية الاتحادية، ممن لا يجوز استجوابهم، عبر التماس يوجهه رئيسها إلى المحكمة المختصة، مع الاستعانة بالتحذيرات المقررة في قانون العقوبات. أما موظفو الرايخ والولاية، الذين يراد استجوابهم بصفتهم هذه، فيُدعون بالطريقة ذاتها، من خلال التماس يقدمه رئيس اللجنة إلى أعلى رؤسائهم في مكان عملهم. يستثنى من الدعوة أعضاء أية واحدة من السلالات الألمانية الحاكمة.

الفقرة 6: يتم الاستجواب من خلال الرئيس أو نائبه، أو إذا ارتأى هذان ذلك، من خلال طرح أسئلة غير مباشرة من جانب أعضاء اللجنة. يلتزم الرئيس بطرح أي سؤال يطلب عضو من اللجنة الإجابة عنه.

الفقرة 7: من غير الممكن رفض الرد على سؤال لغير الأسباب الآتية:

أ- من موظف في الرايخ أو موظف اتحادي:

1) بسبب تهديد أمن الرايخ العسكري ومواقع قوته.

2) بسبب تهديد مصالح خارجية مهمة للرايخ أو العلاقات الودية مع دول أخرى.

3) إن كان الرد يتعلق بموضوعات لا تخضع لتشريع وإدارة وإشراف الرايخ أو أجهزته، ولم يكن موضوعاً لأنشطته ولا يمكن أن يصير كذلك وفقاً للوائح سارية المفعول.

ب- من أشخاص آخرين:

إن عرضوا أنفسهم بسبب ذلك لملاحقة عقابية، أو تسببوا بملاحقة كهذه لأقرباء من الأصول وإن عَلَوا والفروع وإن نزلوا أو لأحد الزوجين.

إذا كان استجواب اللجنة لأحد النواب لا يقع تحت أحكام المادة 30 من دستور الرايخ[2].

الفقرة 8: يمكن للإجابة عن أحد الأسئلة من جانب موظفي الرايخ أو الدولة أن يربط بشروط سرية الجواب، إذا ما توافر توجيه خطي مناسب من أعلى رئيس في مكان عملهم، يتضمن الإعلان بأن السرية مطلوبة فيما يتعلق بمصالح الرايخ أو إحدى الولايات الاتحادية. هذا الإعلان، يمكن لجهة الخدمة الأعلى عموماً أن تحتفظ به لنفسها إلى حين ينتهي التحقيق بالنسبة إلى أقوال أحد الموظفين، وأن تطلب التزام السرية المؤقتة حولها ريثما يتخذ قرار بشأنها. يجب ذكر كل واحد من هذه الإعلانات في المحضر، وأن توضع نسخ منها في متناول جميع أعضاء اللجنة على أن يوثق تلقيهم لها بتواقيعهم.

الفقرة 9: يمكن طلب السرية من جانب أشخاص آخرين:

1) إذا تعلق الأمر بظروف مؤسسة اقتصادية خاصة يملكها السائل، وكان الإفصاح عنها يلحق ضرراً بمصالح المالك الشرعية. في هذه الحالة، يجب جعل السبب ذا مصداقية.

---

(2) تنص المادة 30 على أنه: "لا يسمح في أي وقت بملاحقة أي عضو في برلمان الاتحاد قضائياً أو انضباطياً بسبب تصريحات يدلي بها بسبب تصويته أو وظيفته، أو مساءلته عن غير ذلك خارج الجمعية".

2) إن تعلق الأمر بظروف الحياة الشخصية محض الخاصة، وبصورة خاصة بظروف الحياة العائلية.

يجب إعلام من تطرح الأسئلة عليه بحقوقه عند بداية الاستجواب.

الفقرة 10: يمكن لمن يُستجوب، إذا ما انطبق عليه البند الأول من الفقرة 9، أن يرفض رفضاً باتاً الرد على سؤال من الأسئلة، إذا ما كان اطّلاع واحد أو أكثر من أعضاء اللجنة، الذين عليه تسميتهم، يمكن أن يفضي إلى النتائج المسماة هناك. لا بد من تعليل الرفض والاستناد بصورة خاصة على كون العضو أو الأعضاء المعنيين مهتمين من خلال نشاطهم الخاص في سبيل كسب رزقهم، بموضوع المؤسسة وطريقة إدارتها. ولا يمكنه الاستناد إلى وجود أعضاء ينتسبون إلى اللجنة هم موظفون عاملون في دوائر لها أو كان لها علاقة رسمية أو علاقة عمل مع مؤسسة من تطرح عليه الأسئلة.

الفقرة 11: في حالة الفقرة 8، تُعتبر وجهة نظر الجهة الوظيفية الأعلى حاسمة بالنسبة إلى واجب السرية، ما دامت اللجنة لم تقرر بعد نهاية استجواب الموظف بأغلبية ثلثي أعضائها، عقب الاستماع إلى مندوب عن الجهة الوظيفية حول **عدم توافر** سبب سياسي كافٍ للسرية. إذا تعلق الأمر بحقائق يمكن أن يرفض تعميمها وفق الفقرة 7 القسم أ رقم 1 أو 2، لكنه تم التصريح بها رغم ذلك، فإن تحفظ السرية المفروض عليها يطبق دون شروط.

الفقرة 12: على وزير الحرب المختص في حالات الفقرة 7 القسم أ رقم 1، وفي حالة القِسم أ رقم 2، على مستشار الرايخ ورئيس أعلى جهة وظيفية تقديم سبب الرفض بصراحة بالاستناد إلى يمين الخدمة التي أقسموه، حين يتعلق الأمر بموظف دولة. ويكفي مجرد الإعلان كي ينشأ واجب السرية في هذه الحالات طبقاً للبند الأخير من الفقرة 11.

الفقرة 13: يمكن للجنة أن تقرر، في حالة الفقرة 10، انتخاب بُدلاء يحلُّون محل الأعضاء المشاركين بدافع المصلحة الشخصية، ويبقى معمولاً عند اللزوم بحق الأقلية (الفقرة 4)، بالنسبة إلى تسميتهم.

الفقرة 14: على اللجنة تقديم تقرير عن نتيجة الاعتراض، إذا ما طلبت ذلك

أقلية من ربع الأعضاء. يمكن للأقلية تقديم تقرير رديف، على أن يضاف إلى التقرير الرئيس. لا يجوز أن تذكر في التقرير حقائق يجب أن تبقى سرية. لضمان سرية المحاضر المتعلقة بمثل هذه الحقائق، على نظام عمل برلمان الرايخ وعند اللزوم رئيس اللجنة تقرير الأحكام المطلوبة، التي يمكن أن تصل، إذا ما تطلب الأمر، إلى حد إتلاف ذلك الجزء من المحاضر الذي يتضمن تلك الحقائق. التقيد بالأحكام مسؤولية الرئيس.

الفقرة 15: يعاقب بالحبس لمدة تصل إلى عامين، وفي حالات الظروف المشددة بفقدان الأهلية لتولي مناصب وللانتخاب إلى هيئات عامة، إن كانت القوانين لا تتضمن عقوبات أشد:

كل من ينشر عن عمد حقائق يعلم أنه تم التطرق إليها في اللجنة المكونة وفق هذا القانون، كان يجب أن تبقى سرية طبقاً للفقرات 11-7 و14، فإن كان هناك إهمال، تعرض لعقوبة السجن حتى ثلاثة أشهر. لا يتمتع النواب في هذه الحالات بحماية الفقرة 30 من دستور الرايخ.

الفقرة 16: تتم الملاحقة في كل حالة حسب المنصب. يلتزم رئيس برلمان الرايخ بالعمل من أجل الملاحقة عبر طلب يقدمه إلى النيابة العامة، إذا ما تقدمت أقلية من ربع أعضاء البرلمان بطلب بهذا المعنى. يجب الاستجابة لبلاغ رئيس برلمان الرايخ من خلال الشروع بالبحث (بالتحري). بعد نهاية البحث يجب رفع دعوى، إذا لم تعتبر أغلبية من ثلاثة أرباع أعضاء لجنة مكونة وفق أحكام الفقرة 4 وقف الإجراء ممكناً على أساس نتيجة البحث، التي تم عند اللزوم إبلاغها عنها بواسطة رئيس برلمان الرايخ.

تعليل

تعتبر أهمية وسلطة "بيروقراطية" طبقة الموظفين المختصين المتزايدة خصيصة عامة تميز سائر الهيئات السياسية في الزمن الحاضر. وهي مُمكِنة ومؤثرة بالفعل غالباً في الديمقراطيات كما في الدول المَلكية، لكونها تستند إلى أوضاع ذات فاعلية عامة، أي أنها تقوم من جهة على عدم إمكانية الاستغناء تقنياً عن طبقة الموظفين المختصين بالنسبة إلى أية إدارة حديثة، ومن ثم على عدم إمكانية مراقبتها الواسعة بالفعل من خلال الشعب الذي تسيطر عليه، وكذلك من خلال البرلمانات. إن مجرد قيام المؤسسات البرلمانية لا يخلق بحد ذاته وبأي حال من الأحوال أي تحول في هذا

السياق. وهو لا يفعل ذلك حتى عندما يكون الموظفون في أعلى مراتبهم مرتبطين بثقة أغلبية البرلمان، أو أنهم أخذوا منه. عندئذ بالذات تكون ثمة إمكانية لأن يعمل الموظفون دون رقابة ومسؤولية على وجه التقريب، كحالهم في نظام أوتوقراطي، إن هم تجاوبوا مع المصالح المحلية لناخبي أعضاء برلمان نافذين. وبصورة عامة، تتبدد حقوق البرلمان الصرفة في الفراغ بلا أثر، حيثما اصطدمت بخبرة الموظفين المتفوقة التي تتكون من جانبين: من جهة، المعرفة المتخصصة القائمة على تأهيل تخصصي. وسيكون من الصدفة إذا ما وُجد اختصاصي واحد في برلمان وبشكل كامل، وفي تلك الأحزاب التي تجعل نقد الإدارة القائمة شغلها الشاغل، يستطيع بالفعل إخضاع الموظف المعني إلى مراقبة خبيرة. عندما يكون هذا الاختصاصي غير موجود، يعتمد النواب على استشارة خبير مختص لمواجهة تأهيل الموظف الاختصاصي. لكن هذه الوسيلة لا تغني بأية طريقة عن طرق الاستعلام المنهجي خلال الاستجواب، الذي يرجّح أن يتم خلال مواجهة مع الموظف، كتلك التي يمكن أن تحدث في لجنة اعتراض. إلا أن المعرفة المهنية لا تؤسس وحدها قبل كل شيء سلطةَ طبقة الموظفين المتفوقة، التي يواجهون من خلالها محاولات الرقابة البرلمانية، وإنما تنشئها فضلاً عن ذلك معرفة الخدمة، أي معرفة ظروف الحالة الملموسة، كما يمكن للموظف الحصول عليها بقوة منصبه وأدوات القوة التي تعوّد عليها فيه، وعلاقاته الشخصية. وتصون طبقة الموظفين معرفة الخدمة هذه بعناية وروح زمالة قوية باعتبارها "سر المنصب"، وهي تفعل ذلك عموماً دون سبب عملي كافٍ في العدد الأكبر من الحالات، التي لا يتم فيها تهديد السلامة العسكرية وعلاقات الدولة الخارجية. إن معرفة الخدمة هي بالأحرى وسيلة السلطة المميزة لطبقة الموظفين تجاه الخاضعين للسيطرة ومحاولات فرض رقابة البرلمانات عليها. حيث لا يتوافر سبب عملي خاص تماماً للسرية يمكن إثباته بالبرهان، من الضروري أن يكون المطلب الأكثر أهمية لأية رقابة إدارية هو علانية الإدارة. أما حيث يتوافر سبب عمليّ للسرية، بسبب تهديد مصالح سياسية كبيرة أو مصالح خاصة محقة، فيجب المطالبة على الأقل بتقاسم السر مع هيئات الرقابة البرلمانية.

هناك وسيلة لفرض علانية الإدارة، هي ما يسمى في المعرفة المهنية "بحق

التحقيق"، فإن تمّت ممارسته بصورة موضوعية وحاسمة، كان فضلاً عن ذلك الأداة الأكثر شرعية، ولهذا أيضاً الأفضل وظيفية لسلطة البرلمان حيال طبقة الموظفين. إلى جانب هذا، فإنه يكون في حالة إعداده بصورة صحيحة، وسيلة حماية فاعلة أيضاً للأقليات الممثلة في البرلمان ضد نفوذ الأغلبية القائمة. ليس مطلوباً بأي حال، من أجل التفعيل الصحيح للعلانية البرلمانية ولرقابة عمليات الإدارة، أن يتم في كل حالة على حده تحريك الجهاز الكلي للجنة اعتراض خاصة، ذلك أن مجرد كون هذا ممكناً على كل حال، فإنه سيحدث تأثيراً ملائماً على قيام الإدارة طوعاً بتقديم ما لديها من معلومات، رداً على الاستفسارات والاستجوابات. لا حاجة بالكاد للإشارة إلى أن الطريقة، التي يجاب من خلالها اليوم عن الاستفسارات، هي في الغالب بعيدة جداً أيضاً عن الوفاء بأكثر متطلبات علنية الإدارة تواضعاً، وأن حجم الاهتمام، الذي يبديه الشعب بمسار الإدارة اليومي، يكون على علاقة مباشرة مع درجة العلانية التي تعطى للإدارة. هذا ما تثبته تحديداً ظروف إنجلترا. ولا حاجة إلى إثبات خاص لحقيقة أن درجة التربية السياسية والنضج لدى شعب من الشعوب لا تتعين من خلال برامج الأحزاب والدعاية الانتخابية، بل من خلال حجم اهتمامها بالإدارة اليومية لشؤونها. مثل هذا الاهتمام الذي يبديه الشعب بسير الإدارة لا يكون ممكناً في ظل احتكار معرفة الخدمة باعتبارها معرفة سرية.

ليس لبرلمان الرايخ اليوم حق استنطاق الشهود والخبراء تحت القسم. وللأسف، فإنه يمكن بصعوبة الشك في ضرورة إجراء تغيير يطال دستور الرايخ، إن كان البرلمان سيمارس هذا الحق. ويحرص خبراء القانون الجنائي الحاليون على إيراد سبب لهذا الإخفاق[3]، وهو أن برلمان الرايخ سيكون اليوم في وضع يمكنه من صياغة طريقة ممارسة حق التحقيق بصورة كاملة وفقاً لإرادته السيدة، بفضل استقلالية جدول أعماله، لكنه ربما مارسه في أزمنة الانفعال السياسي بطريقة قد تخلو من أية ضمانة تكفل قيامه بإجراء لا يتعارض مع مصالح الدولة، ويضمنها موضوعياً. لن أناقش الصحة العامة لهذا التحفظ، إلا أنه يمكن على كل حال إضعاف الاعتراض الوحيد الموضوعي المحض والجدي، من خلال خلق ضمانات حقوقية خاصة بواسطة قانون رايخ خاص، يكمل اللائحة الدستورية ويربط بهذا المعنى استقلالية جدول أعمال

(3) لم نتمكن من معرفة أي خبراء قانون جنائي كان فيبر يعني هنا.

برلمان الرايخ بقيود. مثل هذا القانون الخاص بالرايخ يتفق في الواقع مع طبيعة الأشياء في الظروف الألمانية، بما أن الحكومة ليست عندنا لجنة للبرلمان، مثلما هي حال حكومة إنجلترا، بينما يضمن الاحترام المتبادل بين الحزبين الكبيرين القائمين هناك، اللذين يتداولان على السلطة، الحفاظ على القيود والعادات المطلوبة عملياً. إن الاقتراحات المقدمة أعلاه تقوم على هذا، ويجب ملاحظة ما يلي حولها بالتفصيل:

1) عن تغيير المادة 23 من دستور الرايخ:

يهدف التأكيد أيضاً بإمكانية إحالة جميع "موضوعات أنشطة" أجهزة الرايخ، الفعلية والممكنة، إلى لجنة اعتراض، إلى الحيلولة دون وجود أي شك في السماح ببحث تلك الأحداث، التي لم يتم تحويلها إلى الرايخ من خلال حكم دستوري صريح. وتهدف صيغة البند الأخير إلى الحيلولة دون إفشال إصدار قانون الرايخ المأمول، أو من صياغته بطريقة ناقصة، ما يجعل النص الدستوري المقترح وهمياً نتيجة لذلك.

2) عن اقتراح القانون:

الفقرة 1: من الضروري تصميم حق تنظيم الاعتراض باعتباره حقاً للأقلية، لتفادي إمكانية توجيه التهمة، بطريقة مسوغة أو غير مسوغة، بأنه يعود إلى الأغلبية العشوائية وحدها تحقيق التأكيدات التي تبدو ملائمة لها، بينما هي، بالمقابل، في وضع يتيح لها هي نفسها، وللإدارة التي تتم تحت نفوذها، التنصل من الرقابة والنقد. وتخدم مقترحات الأقلية في الفقرتين 3 و4 الهدف عينه.

الفقرة 2: كلجنة، لدى برلمان الرايخ فرصة منحها الحق من خلال قرار خاص، تؤخذ من لجان المشاورة القانونية بعين الاعتبار، قبل كل شيء، لجنة الموازنة أيضاً.

الفقرتان 3 و4: انظر الفقرة 1.

الفقرتان 5 و6: لا تحتاجان إلى تعليل خاص. لا يسعني الحكم في ما إذا كان يجب سن أحكام خاصة حول نمط التحضير للمعاينات، ونمط فرض تأمين الملفات والكتابات.

الفقرة 7: وما يليها: ستثير هذه الفقرة أشد العداء لدى طبقة الموظفين وأحزاب اليمين، بقدر ما تعامل الحق في الاستجواب كحق يشمل أيضاً، وبالتحديد، عمل الموظفين أثناء تأدية الخدمة. وبتمرير هذا الحكم وما يماثله من أحكام يتم إلى حد ما ضمان العلانية الفعلية للإدارة وللرقابة البرلمانية. ودون هذه الضمانة، يمكن أن يقيد في حالات معينة وعبر استجواب الخبراء، احتكار الموظفين للمعرفة المهنية، واحتكار المعرفة الوظيفية بما هي معرفة سرية، لكن التقييد يكون ناقصاً إلى أقصى حد، إذا ما تم عبر استجواب شهود خاصين معنيين أو مشاركين. إن رقابة شاملة حقاً على الإدارة، وعلانية الإدارة، لن تتحققا هنا، رغم ما يعنيه من تقدم في جميع الأحوال حصر حق التحقيق في استجواب أشخاص خاصين، والاطّلاع على كتابات خاصة وإجراء معاينات مباشرة، بما أن الأمر يتعلق هنا بمصالح تتصل بسلطة طبقة الموظفين، وبما أن هؤلاء سيقاومونها بكل الوسائل بذريعة أن "مصلحة الدولة" تتعارض وإخضاع الموظفين لإلزام البرلمان الشهود الإدلاء بشهاداتهم. وتمت صياغة الاقتراحات بصورة مسهبة نوعاً ما، لإفقاد التحفظات العملية قوتها قدر المستطاع. وينتمي إلى هذه الاقتراحات بصورة خاصة حكم الفقرة 15 المقترحة مع خرقها المادةَ 30 من الدستور بالنسبة لهذه الحالة. لا أستطيع الحكم على ما إذا كان يجب ربما على أعضاء اللجنة أداء قسم بدلاً من هذا، إذ يبدو حينئذ نقل الطابع الجنائي للحنث بسر الوظيفة مفيداً بشكل ما. ربما كان الاستثناء من أهلية الانتخاب مطلوباً في الحالات الصعبة، عندما يفكر المرء بحالات كحالة نائب برلمان الرايخ السابق "ليبكنيشت"[4]. وتريد الصيغة المقترحة للبند الأخير من الفقرة 7 المرتبطة بحقوق الأقليات الواردة في الفقرات 1 و3 و4 و6 استباق الاعتراض بأنه يمكن من خلال قانون كهذا فرض سلطة أغلبية لا رقابة عليها في البرلمان بدل سيطرة الموظفين التي لا رقابة عليها في الدولة. أما بقية الاقتراحات فهي من نمط تقني صرف ولا تحتاج إلى أي شرح. وإن كان من الضروري ملاحظة أن الاقتراحات ربما أمكن توسيعها لصالح الأشخاص الخواص الذين تطرح عليهم الأسئلة، بواسطة اقتراحات مطابقة حول نظام المحاكمة المدني. وعلى كل حال، فإننا لسنا نرى لماذا كان ينبغي للمرء أن يذهب بعيداً، إذا كان واجب السرية الملزم لأعضاء اللجنة مضموناً من خلال قابليتهم للعقاب في الحالات المعطاة.

---

(4) إشارة إلى أنشطة "كارل ليبكنيشت" السياسية، التي أدت في تموز/ يوليو 1916 إلى تقديمه للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى، وفي شباط/ فبراير 1917 إلى إلغاء عضويته في برلمان الرايخ.

إن الحقيقة التي مفادها أنه من المشكوك فيه بالتأكيد ما إذا كانت متطلبات هذا الاقتراح يجب أن تنفذ الآن مباشرة، يجب ربما ألا تَمنع رفعها، إذا ما وُجد أنها صحيحة موضوعياً. حسب معرفتي، تم في العقود المبكرة، وحتى السبعينات، التفاوض تكراراً حول حق التحقيق داخل الأحزاب الليبرالية(5). ومهما يكن من أمر، فإنني أتذكر المداولات المسهبة حوله في الدوائر الخاصة للنواب آنذاك. وفيما بعد، ساءت سمعة مثل هذه المطالب كلها باعتبارها تفوح منها رائحة "مخطط إنجليزي" أو "عقيدة ليبرالية". لكن سلطة طبقة الموظفين كانت تتصاعد خلال الفترة الماضية، مما جعل فرض قيود عليها ضرورياً بإلحاح متعاظم.

(5) في الحوار حول الأخذ بدستور اتحاد الراين الشمالي، الذي جرى عام 1867، طرح النائب الليبرالي القومي إدوارد لاسكر طلباً بإدخال بند خاص حول تأسيس لجنة تحقيق. في السنوات اللاحقة، طالبت الجهات الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية بتوسيع مطابق للمادة 23 من دستور الاتحاد والرايخ. انظر: Eugen Zweig, "Die Parlamentarische Enquete nach deutschem und österreichischem Recht," in: *Zeitschrift für Politik*, Bd. 6 (1913), S. 293 ff.

2

اقتراحات قوانين لإلغاء تعارض العضوية
مان الرايخ ومجلس الاتحاد، لربط مكتب مستشار
خ بالعضوية في وزارة الدولة البروسية، وإقامة
س تاج للرايخ ومعاقبة النشر غير المرخص به
لتصريحات أمراء الاتحاد

شروع قانون من أجل تغيير دستور الرايخ:

ة 1: يلغى البند الأخير من المادة التاسعة من دستور الرايخ[1].

ة 2: تضم المادة 15، البند الأول من دستور الرايخ، الإضافات الآتية:

عد "من القيصر" تأتي كلمات: "من وزراء الدولة البروسيين".

عد "يجب تعيين" تأتي جملة: "يوجه الصوت الرئاسي على مسؤولية مستشار
ده".

ة 3: يستبدل البند ما قبل الأخير من المادة 8 من دستور الرايخ[2] بالأحكام

ند الأول من المادة 15 من دستور الرايخ على أنه: "تحصر رئاسة مجلس الاتحاد وإدارة الأعمال
يخ، الذي يجب أن يعين من القيصر".

ند ما قبل الأخير (البند 3) من دستور الرايخ على أنه: "فضلاً عن ذلك يشكل في مجلس الاتحاد
السياسة الخارجية، تضم مفوضي مملكة بافاريا، ساكسونيا، فوتمبرج واثنين ينتخبهم مجلس
م من مفوضي الولايات الأخرى، تتولى بافاريا رئاستها".

المادة 8/ أ: يشكل برئاسة قيصر الرايخ أو رئاسة من ينيبه عنه وبدعم من مستشار الرايخ مجلس تاج للرايخ بهدف:

1) مناقشة شؤون هامة سياسياً من سياسة الرايخ، باقتراح من المستشار أو عضو في المجلس.

2) يتلقى ويناقش في فواصل زمنية محددة، وإلا فحسب ما تقتضيه الحاجة، تقرير مستشار الرايخ حول مسار ووضع سياسة الرايخ الخارجية.

3) عند إدلاء أمير اتحادي بتصريحات شفهية أو خطية يمكن أن تتعلق بسياسة الرايخ الخارجية، تسمع التصريحات قبل منحها الموافقة على النشر أو الإرسال إلى الخارج.

لا يتخذ مجلس تاج الرايخ قرارات عملية. ويجب أن يمثل في المجلس، فضلاً عن مملكة بروسيا، مملكة بافاريا، ساكسونيا، فورتمبورج وولايات اتحادية أخرى تتغير كل عام على أن ينتخبها مجلس التاج، ويمثل كذلك برلمان الرايخ من خلال خمسة ممثلين يتم انتخابهم من جديد عند بداية كل فصل بطريقة تمكن كل أقلية تمتلك ربع الأصوات من تعيين ممثل من أوساطها تختاره بصورة مستقلة. وإلى أن ينضم المنتخبون الجدد، يحتفظ الممثلون الحاليون بعضويتهم دون اعتبار لانقضاء فترة تكليفهم.

ويستعان بممثلي سلطات الرايخ السياسية والعسكرية وولايات الاتحاد الكبيرة وفق تحديد دقيق للنظام الذي سيصدره القيصر بموافقة مجلس الاتحاد.

ويجب تدوين الرغبات والتحفظات التي يقدمها أعضاء مجلس تاج الرايخ بمناسبة المناقشات بصورة مختصرة في محضر، وإعلام القيصر والذين كانوا غائبين من مجلس الاتحاد بها.

يحظر الإبلاغ العام عن مداولات مجلس تاج الرايخ دون تفويض منه.

يتحمل مستشار الرايخ، وتتحمل وزارات الولايات الاتحادية مسؤولية عرض التصريحات من النمط المذكور في رقم 3 أعلاه على مجلس تاج الرايخ قبل منح الموافقة

على النشر في، أو الإرسال إلى الخارج. ويكون النشر والإرسال محظورين، إذا تحفظ عليهما ثلاثة من أعضاء مجلس تاج الرايخ، الملتزمين بواجبهم والذين يعنيهم البند الثاني من هذه المادة.

لا يستطيع مستشار الرايخ في أي حال التنصل من مسؤوليته عن وثائق الحكومة بالاستناد إلى مواقف أخذت داخل مجلس تاج الرايخ.

2. مسودة قانون بخصوص الطابع الجنائي لنشر أو إرسال غير مصرح به لتصريحات أمراء الاتحاد:

الفقرة 1: لا يسمح بأي شكل من الأشكال بأن تعمم علانية تصريحات أمراء الاتحاد حول المسائل السياسية أو أن ترسل إلى الخارج، إذا لم يتحمل مستشار الرايخ بالنسبة إلى تصريحات القيصر، ورؤساء الوزارات المختصون بالنسبة إلى تصريحات أمراء الاتحاد، المسؤولية، ويقروا فضلاً عن ذلك خطياً بأن النشر أو الإرسال لا يثيران سياسياً أية تحفظات. ومن غير الممكن التذرع بأي أمر صادر عن سلطة وظيفية للتنصل من المسؤولية، إذا لم تتوافر شهادة صريحة بأن ذلك الإعلان كان قد قدم خطياً.

الفقرة 2: يسجن لفترة تصل إلى ثلاث سنوات ويفقد أهليته لتولي مناصب عامة ولأن ينتخب في هيئات عامة، في حال لم يكن هناك عقوبة أشد وفقاً للقوانين، كل من يعمم، خلافاً لأحكام الفقرة 1، تصريحات من النوع الموصوف بصورة علنية أو يوصلها إلى الخارج، أو يتسبب في تعميمها العلني أو إيصالها إلى الغير، أو يسمح بهذا بما يعاكس واجبه الوظيفي. لا يطبق امتياز المادة 30 من دستور الرايخ[3] على نواب برلمان الرايخ.

يحق لرئيس برلمان الرايخ المطالبة برفع دعوى وعليه استعمال هذا الحق، في حال طلب ذلك ربع أعضاء برلمان الرايخ. في هذه الحالة، يجب إبلاغ البرلمان بالنتيجة.

---

(3) تنص المادة 30 من الدستور على الآتي: "تحظر ملاحقة أي عضو في برلمان الرايخ وفي أي وقت قضائياً أو انضباطياً بسبب تصويته أو التصريحات التي يعطيها في ممارسة وظيفته، أو تحميله المسؤولية في الحالات الأخرى خارج الجمعية".

تعليل حول اقتراح تغيير دستور الرايخ

عن الفقرة 1: شكلياً، يقف هذا الحكم الدستوري وحده في طريق الحكومة "البرلمانية" التي تقوم على إشغال المراكز السياسية بمن هم أهل للثقة من البرلمان. بما أنه لا يمكن كلياً إيجاد سبب عملي يحول دون أن ينتسب أي مستشار رايخ أو كاتب دولة إلى برلمان الرايخ الألماني وحده دون برلمانات الولايات الاتحادية الأخرى، وخاصة منها برلمان الولاية البروسي، وأن يسمح له بممارسة أي نفوذ هناك، وبما أن معاملة مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ كقوتين عدوتين بالضرورة يجب أن تصنف سياسياً كخطأ مباشر، فإن من المستحسن إلغاء هذا الحكم.

عن الفقرة 2: إن تغيير المادة 17 من دستور الرايخ[4] المقترح في لجنة الدستور لا يقول شيئاً بمفرده عن سبب جعل مستشار الرايخ "مسؤولاً" أمام برلمانه. وكما كان الأمر سابقاً، ستكون الحكومة البروسية دون غيرها مسؤولة أمام برلمان بروسيا، فيما يتعلق بتوجيه الصوت الرئاسي الحاسم. يتحتم على مستشار الرايخ أن يكون اليوم أيضاً وزيراً بروسيّاً، أقله وزيراً للشؤون الخارجية البروسية. يعتقد بعض أساتذة القانون الدستوري (غيرهارد أنشوتس) أن هذا ليس حتمية سياسية، بل ضرورة دستورية[5]. ليس من الضروري حتماً أن يكون مستشار الرايخ رئيس وزراء بروسيا أيضاً. يكفي في النص المقترح الآن أن يُسمَّى مستشارُ الرايخ، بالتزامن مع تعيينه، وزيراً بروسياً للشؤون الخارجية، إذا ما قبلنا مع غيرهارد أنشوتس أن توجيه الصوت الرئاسي يجب

(4) تنص المادة 17 من دستور الرايخ على أنه: "للقيصر أن يعد قوانين الرايخ وينشرها ويراقب تنفيذها. تصدر تعليمات القيصر ومراسيمه باسم الرايخ، وتحتاج كي تكون نافذة إلى توقيع مستشار الرايخ، الذي يتولى بذلك المسؤولية عنها". وفي المقابل، رأى مشروع لجنة الدستور أنه "يجب صياغة البند الثاني من المادة 17 على النحو الآتي: "تصدر تعليمات ومراسيم القيصر باسم الرايخ وهي تحتاج كي تصير نافذة إلى توقيع مستشار الرايخ أو نوابه الذين يتحملون بذلك المسؤولية عنها تجاه مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ".
انظر: *Sten. Ber. Bd.* 322, Nr. 1104, S. 1883.

(5) انظر: Gerhard Anschütz, "Gedanken über künftige Staatsreformen," in: *Die Arbeiterschaft im neuen Deutschland*, hg. von Friedrich Thimme und Carl Legien (Leipzig: Hirzel, 1915), S. 51,
"يُحتفظ بالعرف الذي يوجب دوماً أن يكون مستشار الرايخ رجل دولة قيادياً في بروسيا أيضاً. وبالأحرى، وهو يجب أن يرتفع إلى مستوى ضرورة دستورية".

أن يتم من خلال وزير الشؤون الخارجية البروسي[6]. سيؤكد المرء بصراحة هوية هذين المنصبين من خلال العودة من جديد إلى النص الذي يجعل مستشار الرايخ مسؤولاً، وسيخلق في الوقت نفسه مصلحة بروسية في أن يكون المستشار رئيس وزراء بروسيا أيضاً، ويكون مهتماً في الوقت نفسه إلى أبعد حد بمراعاة برلمانها بصفته رئيس وزرائها. هذه الواقعة كلها ستتطابق ومصلحة القضية وستقوي مركز الرايخ حيال بروسيا، وبالتالي موقع برلمان الرايخ إزاء برلمانها.

لن يكون من الضروري أن يترتب مثل هذا الفعل بأي حال عن إنشاء وزارة رايخ توافقية، وعلى العكس من ذلك، فإنه سيكون من المرغوب فيه بالأحرى أن يتشابه مركز رئيس وزراء بروسيا، الذي يجب أن يكون في العادة شخص مستشار الرايخ نفسه، حيال الوزراء الآخرين مع مركز مستشار الرايخ حيال كتّاب الدولة، بما أن الوضع الحالي هو على نحو يجبر مستشار الرايخ على مراعاة زملائه الوزراء محض البروسيين، الملحقين توافقياً به والتابعين لبرلمان بروسيا، لكنه لا يستطيع بدوره إلقاء ثقل مماثل في قوته مصدره الرايخ في كفة الميزان. على مستشار الرايخ ورئيس الوزراء أن يكون في آن معاً المسؤول الوحيد عن السياسة حيال الجبهتين كلتيهما، أي حيال برلمان الرايخ وبرلمان بروسيا.

إذا ما تم "إصلاح انتخابي" في بروسيا من النمط الذي يجعل برلمانها ديمقراطياً بقوة الطبقة الوسطى، فإن هذا التوسع في الفئات الرجعية سيكون له بلا شك تأثير متزايد ولا يراعي أي اعتبار لسياسة الرايخ وعلاقات الدول الاتحادية الأخرى. إن الضعف العددي للناخبين الذين يساندونهما يدفع اليوم قادة أحزاب اليمينيين في البرلمان البروسي إلى التقيد ببعض المراعاة، التي ستسقط مع الإصلاح الانتخابي. لهذا السبب أيضاً، تبدو تقوية مركز مستشار الرايخ مرغوبة، على أن يلاحظ المرء في الوقت نفسه وبكل جدية ضرورة أن يكون وزيراً بروسياً كي يمتلك الأهلية لأن يصير مستشاراً للرايخ، ويلبي بدرجة واسعة وكافية حاجة بروسيّا إلى المكانة، وإلا

---

(6) انظر: Gerhard Anschütz, *Die preußische Wahlreform* (Berlin: Springer, 1917), S. 14, "أكثر أهمية من رئاسة وزارة دولة بالنسبة إلى مستشار الرايخ أن يتقلد مناصب الشؤون الخارجية البروسية، لأنه يجب التأكيد، من خلال ذلك، على أنه هو، وليس أي وزير بروسيّ آخر، من يوجه الأصوات البروسية ويهيمن على نفوذ بروسيا في مجلس الاتحاد".

عجز من جانب آخر عن تدوين الحق المعمول به فعلياً الآن، الوارد في المادة 15 من الدستور. أما في ما يخص امتيازات الصوت الرئاسي الواردة في البندين 2 و37 من المادة 5 من دستور الرايخ(7)، فتبدو مقبولة وحسب.

عن الفقرة 3: للجنة مجلس الاتحاد الحالية للشؤون الخارجية وجود وهمي. لكن من المرغوب فيه قيام هيئة جماعية في الرايخ تقدم النصح والمشورة للقيصر في الشؤون السياسية العليا، وإلا استولى مجلس التاج البروسي على هذا الدور فيما يتصل بسياسة الرايخ، مثلما هي الحال الآن، حيث يزعم إنه يجب أن يعنى حتى بالمداولات المقررة فعلياً بالنسبة لنشوب الحرب (4.7.13) (8). **بالطبع، لا يحق للقيصر أن يتحول** إلى منافس لمجلس الاتحاد أو لبرلمان الرايخ، وبالتالي أن يعفي مستشار الرايخ من مسؤوليته. إنه تلك الهيئة، التي يمكن فيها إبداء تحفظات تجاه سياسة مستشار الرايخ، دون أن تكون لها أهداف تحريضية.

إلى هذا يمكن للقيصر أن يخدم بطريقة تتسم بالحرص والكياسة الوظيفة المهمة التي تزيل تلك التشويشات التي تواجهها قيادتنا السياسية منذ 29 عاماً بسبب تدخل ملوكنا العلني المألوف، القومي الصرف والمتسم بالهواية والجهل غالباً وغير مدروس النتائج، الذي كان له نصيب وافر في هزائم ألمانيا السياسية المخيفة. لنذكر فقط بالأحداث الآتية، التي أثرت في سياستنا الخارجية:

1) برقية البوير(9)، التي صدرت رغم أننا لم نملك أدنى وسائل القوة لنصرة

(7) تنص المادة 5/ 2 والمادة 37 من دستور الرايخ على الآتي: "عند تقديم اقتراحات بقوانين تتعلق بالشؤون العسكرية والبحرية الحربية والنفقات المذكورة في المادة 35، يكون صوت الرئاسة مقرِّراً، إن وجد تباين في الرأي داخل مجلس الاتحاد وأيد صوتها المحافظة على المؤسسات القائمة. وبالتالي "عند اتخاذ قرار حول التعليمات والمؤسسات الإدارية التي تسهل تنفيذ التشريع المشترك (المادة 35)، يكون صوت الرئاسة عندئذ مرجِّحاً، إن هو أيد المحافظة على التعليمة والمؤسسة القائمة".

(8) المقصود هي مداولات بوتسدام بتاريخ 5 و 6 تموز/ يوليو 1914، التي اعتبرت خطأً "مجلس تاج" خلال المناقشة العامة إبان الحرب حول تطور خرافة مجلس التاج، انظر: Bernadotte E. Schmitt, *The Coming of the War*, 1 Bd. (New York: Charles Scribner's Sons, 1930), S. 329-341.

(9) المقصود برقية التهنئة التي أرسلها "غليوم الثاني" إلى رئيس جمهورية "البوير" بول كروغر يوم 3 كانون الثاني/ يناير 1896 بمناسبة فشل هجوم جيمسون. النص موجود في "السياسات الكبرى للحكومات الأوروبية بين 1914 و1918"، انظر: GP Bd. 11, Dok. 2610, S. 31 f.

كرامتنا الموضوعة في كفة الميزان، ما إن أخذت إنجلترا الأمور على محمل الجد. وكم كان الجنرال "بوتا" (Botha) محقاً عندماً قال عام 1914 في البرلمان "إن سلوك ألمانيا كلفنا استقلالنا"[10].

2) شعار "الحفاظ على أقدس الخيرات"[11] ضد المنغوليين. بحسب الوضع الجغرافي، لسنا مدعوين بالدرجة الأولى وليست لدينا القوة لتنفيذ سياسة أعراق أوروبية في آسيا. لقد تعرضت مصالحنا السياسية هناك لضرر استثنائي.

3) في الحوادث التي رافقت حملة الصين[12]، التي بدأت بارتفاع هائل لمكانتنا في آسيا، ثم انتهت إلى فضيحة بائسة نجمت عن الارتياب والاضطراب العامين، اللذين أثارهما الرد العلني المتسرع والغاضب، عندما طالبت إنجلترا بإخلاء منطقة "يانجتسي" وهددت باستخدام القوة.

4) صدور تصريحات كثيرة حول معنى أسطولنا، أثارت بلبلة دونما حاجة إلى ذلك، بما أن جميع الأسباب كانت تدعونا إلى عدم إثارة ضجة كثيرة حول بناء أسطولنا.

5) خطاب دمشق[13]، الذي وظفت نبرته مكانتنا أكثر بكثير من مضمونه، وفرضت علينا التزامات وأيقظت في الظاهر الانطباع بأننا نبسط وصايتنا السياسية على الإسلام، التي يحول الوضع الجغرافي بيننا وبين ممارستها.

---

(10) لم يتأكد هذا الزعم.

(11) "يا شعوب أوروبا حافظي على خيراتك المقدسة"، هذا ما كتبه غليوم الثاني عام 1895 تحت صورة أنجزها هافمار كناكفوس حسب مسودة رسمها غليوم الثاني، تصور، بميل عرقي، تهديد شعوب أوروبا من قبل جيوش آسيوية. انظر: Virginia Cowles, *Wilhelm der Kaiser* (Frankfurt a. M.: Scheffler, 1965), S. 138.

(12) المقصود إرسال بعثة عسكرية ألمانية إلى الصين صيف 1900 بمناسبة ما سمي انتفاضة الملاكمين.

(13) المقصود "خطبة المائدة" التي ألقاها في دمشق بتاريخ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1898 التي قال فيها: "ليتأكد السلطان والثلاثمئة مليون مسلم، الذين ينتشرون على هذه الأرض ويمجدون خليفتهم، من أن القيصر الألماني سيكون صديقهم في جميع الأوقات"، وهو قول أخذت إنجلترا وفرنسا علماً به وسط هياج عظيم. انظر: *Die Reden des Kaisers Wilhelms II. in den Jahren 1896-1900*, Gesammelt und hg. von Johannes Penzler, 2 Teil (Leipzig: Reclam o. J., 1904), S. 127.

6) قصة طنجة[14]، التي جعلت التفاهم العملي البحت مع فرنسا صعباً جداً، بسبب انخراط الملك فيها، وجلبت لنا العار عندما تراجعنا، وأيقظنا الانطباع بأننا ضعفاء، نتيجة علانية كل هذه الأحداث.

7) تأكيد "الولاء التام" العلني الذي أثار استياءً عميقاً لدى أوساط القيادات النمساوية[15].

8) المديح العلني "للمعاون اللامع"، الذي كانت نتيجته السقوط الفوري لرجل الدولة الذي ربّت القيصر على كتفه بهذه الطريقة[16].

9) مديح الرد السويدي على "ويلسون" خلال الحرب الذي أعقبه مباشرة سقوط الوزارة الممتدحة (بأغلبية أصوات قليلة ومتأرجحة!)[17].

10) خطاب ملك بافاريا عن "مصب نهر الراين"[18]، الذي يجب الحكم عليه

(14) إشارة إلى زيارة القيصر غليوم الثاني إلى طنجة عام 1905، مع الرغبة في إيضاح أن الجانب الألماني لن يكون مستعداً للتسامح تجاه تغيير الأمر القائم في المغرب وإضعاف مكانة السلطان.

(15) كان شعار "الولاء التام"، الذي كثيراً ما استشهد به خلال الحرب، مديناً ببلورته لمستشار الرايخ "بيرنهارد فون بولوف"، الذي أورده في خطبة ألقاها أمام الرايخ يوم 29 آذار/ مارس 1909. *Sten. Ber.*) (*Bd.* 236, S. 7802) لم نتمكن من معرفة أي تصريح لغليوم هو المقصود هنا.

(16) في برقية إلى وزير الخارجية النمساوي الأمير آجنور جولوشوفسكي بتاريخ 13 نيسان/ أبريل 1906، يشكر القيصر "غليوم الثاني" فيه النمسا لولائه للتحالف خلال مؤتمر الجزيرة الخضراء، يقول القيصر: "لقد أظهرتم نفسكم كمساعد متألق على ساحة المبارزة، وبوسعكم أن تتأكدوا من أننا سنقدم لكم الخدمة نفسها في حالة مشابهة". انظر: (GP Bd. 21, I, Anm. 1 zu Dok. 7139, S. 332).

(17) بناء على مذكرة نيلسون بتاريخ 3 شباط/ فبراير 1917، التي تطالب المحايدين بعمل مشترك ضد ألمانيا، أجابت السويد يوم 8 شباط/ فبراير بالرفض. (*Schulthess* (1917), 2 Teil, S. 604-607) وعقب ذلك، عرج "غليوم الثاني" في محادثة مع الكاتب النمساوي هانز موللر على هذا الموضوع، نشرت في صحيفة فرانكفورت رقم 45 تاريخ 15 شباط/ فبراير 1917، الطبعة الصباحية الثانية، تحت عنوان: "محادثة مع القيصر الألماني، تصريحات حول عرض السلام وحرب الغواصات"، "انظر إلى المحايدين الأوروبيين. اقرأ الرد السويدي، هذه الوثيقة المكتوبة من أجل الأبدية". استقالت الحكومة السويدية يوم 29/ 30 آذار/ مارس بضغط شديد من المعارضة الليبرالية والاشتراكية الصديقة للوفاق، وليس معروفاً بعد ما إذا كان موقف "غليوم الثاني" قد أدى دوراً في هذا السياق وبأي قدر.

(18) المقصود خطبة "لودفيغ الثالث" أمام اتحاد القنال البافاري في فورث يوم 6 حزيران/ يونيو 1915، =

بطريقة مشابهة، بما أنه أوصل إلى الهولنديين معلومات دقيقة عن مصب نهر الراين.

بوسعنا الاستغناء عن إطالة القائمة. ليست واقعة التصريح هي التي تثير التحفظ بالدرجة الأولى، بل إعلانها. كان يمكن لبعض هذه التصريحات أن يترك أثراً ملائماً تماماً، لو أنها تمت دون علانية ولو أُخبرت الحكومات الأخرى بها سراً. ولكن ما يجب أن نفتقده بألم في كل الحالات المذكورة، هو التقدير الصحيح لما يجوز لرأس دولة أن يقوله علانية. إن علانية هذه التصريحات ساعدت بالضرورة على تمهيد الطرق لنشوء التحالف الحالي ضدنا. ومع أن الوضع خطر دفع الملك خلال الحرب إلى التزام تحفظ مؤقت، إلا أنه لم يغير شيئاً في الموقف الرئيس، كما يبدو من الحالة رقم 9. ليس لهذا أي شبيه أو معادل وإن من قريب في أي بلد من بلدان الأرض، ديمقراطياً كان أم غير ديمقراطي. لذلك، يجب أن يزول هذا الوضع بصورة مطلقة، وإلا سنتجه من جديد بعد الحرب إلى المصائر ذاتها، خاصة أن ولي العهد معروف بميوله المشابهة تماماً، ويعطي الانطباع بأنه غير قابل إطلاقاً للتعلم.

لن يستطيع أحد تجاهل درجة الحرج التي يواجهها حزب من الأحزاب حين يضع يده على هذه المسألة. هناك، في البلدان المحكومة برلمانياً، حماية آلية من هذا الوضع. أما عندنا، فلا بد من توفير الحماية بطريقة مصطنعة؟

= التي طالب الملك فيها بمخرج مباشر للراين نحو البحر". انظر: Karl- Heinz Janβen, *Macht und Verblendung, Kriegszielpolitik der deutschen Bundesstaaten 1914/1918* (Göttingen: Musterschmidt- Verlag, 1963), S. 60.

عن مشروع قانون حول الطابع الجنائي للنشر غير المصرح به لتصريحات أمراء الاتحاد

بالارتباط مع المادة 8/ أ المقترحة لدستور الرايخ، يتضمن المشروع الأحكام الآتية:

ألف) بالنسبة إلى التصريحات التي تمس السياسة الخارجية.

1) جلسة استماع إجبارية لمجلس تاج الرايخ تحت طائل المسؤولية الجنائية لمستشار الرايخ ولرئيس الوزراء عن حدوث ذلك فعلاً.

2) عدم النشر والإرسال، إذا اعترض ثلاثة أعضاء من مجلس تاج الرايخ.

باء) بالنسبة لسائر التصريحات ذات الطبيعة السياسية.

الطابع الجنائي للنشر أو الإرسال إلى الخارج، إذا لم:

أ) يتضمن رسمياً المسؤولية السياسية للوزراء المعنيين.

ب) تصدر شهادة صريحة تؤكد السلامة السياسية أيضاً.

يحرَم الملوك من إمكانية الوصول إلى الرأي العام عبر خطب وبرقيات موجهة إلى الداخل أو الخارج "إنْ هم افتقروا إلى تغطية وزارية"[1]، حسب تعبير بسمارك.

---

(1) في محادثة مع ماكسيميليان هاردن في تشرين الأول/ أكتوبر 1892، أوضح بسمارك أنه يرى خطراً =

وبذلك، يتم التمييز بين التصريحات الملزمة للحكومة والتصريحات الخاصة المحضة. ومن جهة أخرى، لا تتأثر سلطة الملوك الفعلية سواء من المنظور السياسي أم من حيث حُرية حركتهم في الحياة الخاصة، ولا يحظر عليهم، في النهاية، إلقاء خطب أو كلمات. كل ما في الأمر أنه يتم منع ما يحدثه النشر في الصحافة من إثارة للرأي العام لا طائل وراءها **وتضر** بالسياسة الموضوعية.

ويتعرض لإقامة دعوى قضائية بحسب الفقرة 2 البند 2 من [مشروع] القانون مستشار الرايخ ووزراء الولايات الاتحادية، إذا لم يقدموا التصريحات المتعلقة بالسياسة الخارجية إلى مجلس تاج الرايخ قبل النشر والإرسال، أو إذا سمحوا بنشرها وإرسالها رغم اعتراض ثلاثة من أعضائه. يجب أن تقدم لمجلس تاج الرايخ بصورة مسبقة أيضاً تلك المقاطع من خطب العرش، المتصلة بالسياسة الخارجية.

ليس هدف الاقتراح طبعاً أن ينشغل مجلس تاج الرايخ إلى أقصى حد في الغالب بنقاشات تتعلق بأهلية هذه التصريحات للنشر، بل العكس أن يفرض ملوك ألمانيا على أنفسهم بصورة نهائية خلال ظهورهم العام القيود التي تطبق في كل مكان، من حيث المضمون والشكل. إن الطريقة، التي تتم بها محاولة بلوغ هذا الفعل، هي طريقة مفعمة في رأيي بالمراعاة إلى أقصى حد ممكن تتيحه الظروف، لأنه ليس هناك ما يحول دون التأكيد على أن ما يراد منعه ليس مضمون التصريحات الملكية، بل "إساءة استخدامها صحافياً"، وبالتالي "حاجة الصحافة إلى الإثارة".

يجب وضع عائق بطريقة ما، والآن هو الوقت الأفضل، لأن إقامته تعفينا من ضرورة أن نناقش بعد الحرب علانية وبلا هوادة الأخطاء التي اقترفها في هذا السياق ملوك ألمانيا. فيما يخصني شخصياً، أنا لن أنسب نفسي إلى أي حزب يخشى أن يحدث تغييراً في هذه النقطة.

= بالنسبة لمستقبل الفكرة الملكية: "عندما يظهر حاكم، مهما كانت نيته حسنه، بكثرة أمام الرأي العام دون قطع ألبسة وزارية"، انظر: *Fürst Bismarck nach seiner Entlassung: Leben und Politik des Fürsten seit seinem Scheiden aus dem Amte auf Grund aller authentischen Kundgebungen*, hg. und erläutert von Johannes Penzler, Bd. IV (Leipzig: Fiedler, 1897), S. 188.

الثورة الروسية والسلام

تقرير تحريري عن نشوء المقالة

كان على الحكومة الروسية المؤقتة التي تشكلت في ثورة شباط/ فبراير، أن تقبل وجود حكومة أخرى إلى جانبها هي حكومة مجلس العمال والجنود في بطرسبرغ. وقد نشأ صراع ثقيل الوطأة بين الحكومتين في المسألة الخاصة بالتزامات روسيا حيال القوى الحليفة. وبينما كانت الحكومة المؤقتة تتمسك باتفاقات الحرب مع هذه القوى، دعا مجلس العمال والجنود في نداء أصدره يوم 27 (14) آذار/ مارس 1917 سائر الشعوب المنخرطة في الحرب إلى عقد سلام فوري دون عمليات ضم ولا تعويضات. ومع ذلك أكد وزير خارجية الحكومة المؤقتة ميليوكوف أمام سفراء القوى الحليفة وأمام الصحافة الدولية أيضاً نهاية نيسان/ أبريل، بداية أيار/ مايو بأن "الإرادة القومية، العازمة على مواصلة الحرب العالمية حتى النصر الحاسم"، قد ازدادت توطداً[1].

أدى تمسك ميليوكوف بأهداف الحرب الروسية المتبعة حتى ذلك الوقت إلى نشوب أزمة داخل الحكومة المؤقتة واحتدام الصراع مع مجلس العمال والجنود. والتقط فيبر هذه الأزمة، التي أطلق عليها "أزمة نيسان/ أبريل"، وخاصة منها التأثير الذي أحرزه نداء مجلس العمال والجنود لصالح عقد سلام فوري في الرأي العام في قوى

(1) *FZ*, Nr. 122 vom (4. Mai 1917), Ab. BI.

الوسط، ورأى فيه فرصة لنشر الموقف الذي نستعيده هنا على صفحات الصحيفة الليبرالية الأقوى نفوذاً في ألمانيا حينذاك، وهي صحيفة **برلين اليومية**. وأفضت "أزمة نيسان/ أبريل" إلى إعادة تشكيل الحكومة المؤقتة، ثم، وفي 12 أيار/ مايو (29 نيسان/ أبريل) الذي ظهرت فيه المقالة، استقال وزير الحرب "جوكوف" وتبعه يوم 16 (3) أيار/ مايو وزير الخارجية ميليوكوف.

ومن المحتمل أن يكون فيبر قد استقى أساساً المعلومات التي بنى عليها شروحه من تقرير عام نشرته صحيفة **فرانكفورت** يوم 8 أيار/ مايو 1917 عن "مسألة السلام في روسيا"[(2)].

كتب فيبر يوم 10 أيار/ مايو 1917 إلى لودو موريتس هارتمان (Ludo Moritz Hartmann)، منتقداً بصورة غير مباشرة تقارير صحيفة **العمال** الديمقراطية الاجتماعية الصادرة في فيينا، قائلاً: "ما تنطوي عليه "الحرية" الروسية، حرية الدوما، والسادة غوتشكوف، رودسيانكو (Rodsjanko)، ميليوكوف، وأسوأ المحرضين على الحرب والإمبرياليين، يمكن أن يعرفه في النهاية فيكتور أدلر أيضاً"[(3)]. هذه المقالة يمكن أن تكون قد كتبت خلال تلك الأيام.

وقدمت صحيفة **برلين اليومية** للمقالة، الموسومة بكلمتي "ممنوع الطبع"، بالملاحظة التحريرية الآتية: "مع أننا لا نشارك الأستاذ ماكس فيبر جميع نقاط آرائه المعروضة هنا، فإننا وجدنا من الضروري عرض شروح عالم هايدلبرغ المفعمة بالفكر. هيئة التحرير".

يلتزم التعليق بخصوص الأحداث الروسية بالتوقيت الغريغوري، أما التأريخ الجولياني فيرد بين قوسين.

---

(2) *FZ*, Nr. 126 vom (8. Mai 1917), 2. Mo. BI.

(3) رسالة إلى لودو موريتس هارتمان بتاريخ 10 أيار/ مايو 1917. أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، السجل 92، تركة ماكس فيبر رقم 15. رأى الديمقراطي الاجتماعي فيكتور أدلر في الثورة الروسية فرصةً للتوصل إلى عقد سلام سريع.

انتقال النص وتحريره

لم ينقل إلينا مخطوط للنص. لذلك تتقيد الطباعة بالنص الذي ظهر تحت عنوان "الثورة الروسية والسلام" في صحيفة برلين اليومية، العدد 241، يوم 12 أيار/ مايو 1917، الطبعة المسائية، ص 1 وما يليها.

الثورة الروسية والسلام

إن سقوط تلك الحكومة، التي أرادت حرباً مفتوحة ضدنا، يمكن أن يعني تغيراً جذرياً في وضعنا حيال روسيا. من المسلم به أنه كان باستطاعتنا العيش في جميع الأوقات بسلام وصداقة إلى جانب روسيا، لو توافرت لديها إمكانية جدية لديمومة ديمقراطية غير إمبريالية، وبالتالي فيدرالية. كما كنا سنوقف الحرب ضد روسيا ونتخلى عن جميع الضمانات الإضافية المطلوبة منها. إلى هذا، فإن روسيا كهذه كانت ستسمح لنا باستكمال بناء مصالحنا الداخلية دون نأخذ دوماً بالحسبان التهديد المرعب، الذي عناه بالنسبة إلينا مجاورتنا لها طيلة عقود ثلاثة، بحيث كان يمكن لاتفاقات تحكيمية تعقد معها، وتتضمن قيوداً على التسلح، أن تكتسب تلك الأهمية العملية التي أولاها لها حتى الآن دعاة السلام. ثمة مسألة مهمة تتصل بها إذا كانت روسيا فيدرالية قد نشأت الآن، أو ما إذا كان من المحتمل أن تنشأ وتستمر بصورة دائمة. إن تعاطفي الكبير جداً مع حركة التحرر الروسية لا يجوز أن يمنعني من التعبير عن الشك في ذلك، ما دامت الأمور باقية على حالها، مثلما هي الآن.

تمارس الحكومة الروسية بوضوح لعبة مزدوجة، إذ يصدر بعض أعضائها تصريحات مخصصة للراديكاليين الروس الميالين إلى سلام مشرف[1]، بينما تَصدُر عن

(1) نشرت الحكومة المؤقتة يوم 9 نيسان/ أبريل (27 آذار/ مارس) إعلاناً أضيف إليه، تحت إلحاح مجالس العمال والجنود، مقطع يعارض "الضم القسري لأقاليم غريبة". انظر: Reinhard Wittram, *Studien zum* =

أعضاء آخرين تصريحاتٌ يراد بها إرضاء دول الوفاق والبورجوازية الإمبريالية[2]، في حين يعمل نظام دبلوماسي متأرجح بين الطرفين. وقد صدر إعلان جماعي عن الحكومة، التي يعتبر "كيرنسكي" رَجُلها الأقوى في الداخل (أو إنه كان هكذا على الأقل): أنها لا تريد أية عمليات ضم أو تعويضات، وتكتفي من "الضمانات" بمعاهدات نزع سلاح وتحكيم[3]. لكن وزير الخارجية، البروفيسور ميليوكوف، الذي يصف نفسه بالرجل الذي لا يُستغنى عنه في منصبه، يواصل مراسلاته السرية مراعاة لدول الوفاق التي يتماهى مع أهدافها الإمبريالية[4]. ومع أنهم ينفون ما يقوله، إلا أنه يبقى في منصبه بموافقة الآخرين، ويكرر من حين لآخر تصريحاته الإمبريالية، رغم التكذيب والنفي. ربما كان لا يربط نفسه الآن علانية بالائتلاف، غير أن من المؤكد أنه سيرتبط معه بقوة متزايدة بواسطة المراسلات.

إن تشكيلة الهيئات صاحبة السلطة هي التي تقرر فرص السياسة غير الإمبريالية. ثمة "حكومة مؤقتة" رسمية هنا، وإلى جانبها حكومة رديفة فعلية يمثلها "مجلس العمال

Selbstverständnis des 1. und 2. Kabinetts der russischen Provisorischen Regierung, März = bis Juli 1917 (Göttingen: Vandenhoeck and Ruprecht, 1971), S. 37 bes Anm. 43.

(2) إشارة إلى لقاء صحافي مع وزير الخارجية الروسي ميليوكوف يوم 9 نيسان/ أبريل (27 آذار/ مارس) بعنوان: "Miljukow über die Kriegsziele" gab die *FZ*, Nr. 98 vom 10. (April 1917), 1. Mo. BI, الطبعة الصباحية الأولى.

(3) أوردت صحيفة فرانكفورت تحت عنوان "أهداف كيرنسكي الحربية"، في العدد رقم 79 تاريخ 21 آذار/ مارس 1917 في طبعتها المسائية، ما يلي: "يبدو أن السيد كيرنسكي، في السياسة الدولية، مؤيد متحمس لتدويل القسطنطينية، ولبولونيا مستقلة وأرمينيا مستقلة ذاتياً تحت حماية روسية". في إعلان للحكومة الروسية يوم 5 أيار/ مايو (22 نيسان/ أبريل) يقال فضلاً عن ما تقدم "فهمت الحكومة المؤقتة تحت مفاهيم "عقوبات وضمانات، سلام دائم، نزع السلاح، المحاكم الدولية... إلخ". نقلاً عن النص المنشور في صحيفة فرانكفورت، العدد 125 يوم 7 أيار/ مايو 1917، الطبعة الصباحية.

(4) يقصد فيبر هنا أغلب الظن خطبة ألقاها ميليوكوف يوم 4 أيار/ مايو (21 نيسان/ أبريل)، أعادت صحيفة فرانكفورت نشرها في العدد 124 بتاريخ 6 أيار/ مايو 1917، الطبعة الصباحية الأولى، يقال فيها بين أشياء أخرى: "أيها المواطنون، عندما علمت أن متظاهرين رفعوا صباح اليوم الباكر أعلاماً تقول الكتابة عليها "يسقط ميليوكوف" لم أخف على ميلويوكوف، بل خفت على روسيا. ماذا سيقول مبعوثو حلفائنا؟ إنهم سيوجهون اليوم برقيات إلى حكوماتهم، تقول إن روسيا تخون حلفاءها، وأنها شطبت نفسها من قائمتهم. لا تستطيع الحكومة المؤقتة قبول وجهة النظر هذه. ولن توافق روسيا في أي وقت على سلام منفصل".

والجنود"، تنحصر وظيفتها في مراقبة الآخرين. وتكتسب الحكومة الرسمية شرعيتها من خلال الدوما التي تضم غالبية متطرفة إمبريالياً. أما رئيسها الملكي رودسيانكو، فما زال يرى الآن أيضاً في "عدم الفصل" بين الوفاق وبين "انتصار" تحرزه روسيا شرطاً للسلام[5]، ويريد لهذا السبب تأجيل أي تفكير بالسلام إلى ما شاء الله. السيد غوتشكوف عضو في الحكومة المؤقتة، إنه موظف إداري مجتهد ينتمي إلى "عصبة 17 تشرين الأول/ أكتوبر" المحافظة الحرة، ومتحالف مع كبار الملاك والبورجوازية. وهو لا يفكر إطلاقاً في قبول الديمقراطية والفيدرالية، لأن عصبة 17 تشرين الأول/ أكتوبر تكونت في حينه ضد كليهما[6]، على العكس من "الكاديت"، الذين كانوا آنذاك ديمقراطيين بصورة رسمية على الأقل، وفيدراليين إلى حد ما. يشكل هذان التنظيمان المكون الرئيس للحكومة الرسمية. إنهما إمبرياليان ويناصران "مملكة مواطنين" سيعطي السلطة إلى البورجوازية، بالنظر إلى أنه لن يصير شرعياً بصورة تامة. وفي تموز/ يوليو 1914، وبعد محادثة مع الأمير الكبير نيكولاي، قامت صحيفتهما الرئيسة الريتش، بالانتقال إلى حزب الحرب، بعد أن كانت معادية لها حتى ذلك الحين[7]. أما الأستاذ ميليوكوف، عضوها الأبرز، وهو عالم رفيع الشأن، فهو أسير كامل لرومانسية الفكرة الإمبريالية، التي كان ينتمي إلى دعاتها الرئيسيين في الداخل والخارج خلال الحرب. هذا الحزب لن يفعل بالتأكيد شيئاً ضد رغبات إنجلترا، بسبب علاقاته معها. بينما لا يمكن لمملكة المواطنين الظهور في اللحظة الراهنة، وإن كان من الممكن ترتيبه بسهولة حين يأتي وقت ملائم. وتتفق أهداف الحرب لدى الأستاذ ميليوكوف اتفاقاً مطلقاً مع أهداف القيصر. لذلك، لن تقيم هذه الحكومة أية فيدرالية حقيقية على الإطلاق، ولن تمنح بالتالي استقلالاً ذاتياً وبرلمانات للشعوب الأجنبية، أو تمتلك

---

(5) نشرت صحيفة فرانكفورت في العدد 125 يوم 5 أيار/ مايو 1917 الإعلان التالي لرودسيانكو، الذي رجح أن فيبر كان يعنيه: "لا تستطيع روسيا التخلي عن الحرب ولا يسمح لها بذلك: روسيا يجب أن تحرز نصراً مطلقاً، ولا تستطيع القطيعة مع حلفائها".

(6) استندت "عصبة 17 تشرين الأول/ أكتوبر"، أو "الأوكتوبريون"، عند تأسيس حزبها على إعلان القيصر، الذي صدر يوم 30 (17) تشرين الأول/ أكتوبر 1905، الذي أعلن عن سلسلة من حقوق المواطنة بما فيها حق الانتخاب لعام، دون أن يدعو مع ذلك إلى جمعية تأسيسية تضع الدستور. نصوص برنامج "العصبة " وأشياء أخرى، في: Hoetzch, *Rußland*, S. 126 f.

(7) يستند فيبر إلى: Haller, *Russische Gefahr*, S. 80, Anm. 1.

هيئة ضباط خاصة من غير الروس الكبار، وموظفين يتم اختيارهم من وسط هؤلاء الخاص. وبدورهم، يرتبط "الكاديت" ارتباطاً قوياً جداً بمصالح أصحاب المغانم من المرشحين الروس الكبار للمناصب، المرتبطين بخرافة وحدة السلاف العامة.

ما هي الآن حال أعضاء الحكومة الراديكاليين من أمثال كيرنسكي، والحكومة غير الرسمية، التي يعتبر "تشايدزه" رجلها الأقوى؟ يعلق أنصار الاستقلال الذاتي الأوكراني آمالاً كباراً على كيرنسكي[8]. إنهم سيخدعون أنفسهم طالما كانت تمسك بدفة البلاد حكومةٌ تشبه في تركيبها الحكومة الحالية. لو كان كيرنسكي يريد حقاً الاستقلال الذاتي لأوكرانيا، لكان في وضع يمنعه من تحقيق مطالب فيدرالية جدية. ومع أنه نجح في فرض إدانة عامة للمطالب الإمبريالية، التي احتضنها زملاؤه الكاديت، فإنه لم يفرض عليهم التخلي الحقيقي عنها، بل إنه لم ينجح حتى في منع إلقاء خطب قلبية كتلك التي كان يلقيها رودسيانكو، واضطر للمناداة بالدوما الإمبريالية كهيئة مقرِّرة. إن سلطته، المهمة بحد ذاتها، لم تكن قوية كسلطة الشرائح البورجوازية المرتبطة بالمبعوث البريطاني. ومن غير المحتمل أن يقع إلى حين تغيير جذري في تركيب الحكومة لأسباب سنناقشها حالاً، في حين يعلن جميع أعضاء "الكاديت" تضامنهم مع ميليوكوف.

في النهاية، لا يوجد شك في النزاهة الذاتية والجديرة بالاحترام لكل من "تشايدزه" وغيره من أعضاء الحكومة الأخرى. يكفي أنهم "مثقفون"، وأنه كانت للمرء دوماً تجربة تقول إن المثقف الروسي قد ينسب نفسه إلى أي حزب كان، لكنه ما أن يشارك في السلطة حتى يقلع عن البقاء وطنياً ويصير قومياً وإمبريالياً، مثلما هي حال الأحزاب المتطرفة في جميع البلدان. يمكن أن يرتدي هذا لبوساً مختلفة الأشكال، لكنه يبقى واحداً من حيث الجوهر.

---

(8) أيدت الرادا (البرلمان) الأوكرانية المركزية، التي تشكلت يوم 4 آذار/ مارس عام 1917 من قوميين برجوازيين واشتراكيين، استقلال أوكرانيا الذاتي. وأيّد كيرنسكي هذا المطلب في الدوما، فشكرته الرادا في برقية أرسلتها إليه يوم 6 آذار/ مارس، وعبرت في الوقت نفسه عن توقعها بأن يكرس نفسه الآن أيضاً لتنفيذ مطلب الاستقلال الذاتي سياسياً. انظر: *The Russian Provisorial Government 1917*, Documents, Selected and Edited by Robert P. Browder and Alexander F. Kerensky, Bd. 1 (Stanford; California: Stanford University Press, 1961), S. 370.

هناك تجربة وحيدة ومفحمة تكشف النزاهة الداخلية الحقيقية لرؤية ديمقراطية وغير إمبريالية في آن معاً، تعبِّر عن نفسها في ما إذا كان السياسي يكتفي بالتنظيف أمام بابه الخاص وبإقامة الديمقراطية داخل بلده الخاص أم لا. إذا كان لا يفعل ذلك، فهو إمبريالي، سواء أراد هذا وصدقه أم لا. ما إن وصل "تشايدزه" إلى السلطة حتى طالب العمال الألمان بإطاحة الهوهنتسولرن (Hohenzollern) بذريعة أن الحرب ستحتدم وستبلغ أقصى شدتها بدون ذلك[9]. مثل هذا التدخل من أجانب في شؤوننا الداخلية هو إمبريالية، لأنه يستوي عندنا أن تبرز الإمبريالية الروسية في شكل طغياني أو ليبرالي أو اشتراكي. و"الإمبريالي" هو كل من يريد التدخل بالقوة في شؤون الأمم الأخرى التي تقع خارج دائرة المصالح الخاصة بقوميته. وهذا ما يعلن هنا. ما زال ينتظر "تشايدزه" وحزبه القيام بكل شيء في روسيا، فإن تبنوا رغم ذلك الخصوصية المميزة لجميع المثقفين الروس، المنصبة على الاهتمام "بتحرير" الشعوب الأخرى، الذي كان النظام القيصري يعلن بدوره أنه هدفه، عوض أن يرتبوا الأمور في بلدهم، فإن الحرب ضدهم وضد النظام القيصري ستكون الرد الوحيد الممكن بالقدر نفسه، مثلما سيكون إقامة ضمانات عسكرية في الشرق هدفها الوحيد أيضاً. وبقدر ما هي قليلة رغبة الشعب الألماني في أن تحكمه بلوتوقراطية برلمان بروسيا ثلاثي الطبقات، فإن رغبته أقل من ذلك بكثير في أن يحكمه أدباء الخارج الإمبرياليون. إن التخلي عن الاهتمام بالشؤون الداخلية للأمم الأخرى هو التجربة الوحيدة التي تبين ما إذا كان السياسي الروسي ديمقراطياً مخلصاً.

بالنظر إلى ما تقدم، علينا أن نطرح على أنفسنا سؤالاً إضافياً: ما هي الضمانات المتوافرة، التي تكفل بقاء الحكومة الروسية ديمقراطية في المستقبل أيضاً، إذا ما افترضنا أنها كذلك الآن. وما الذي يضمن التزام النظام المقبل بتصريحات أصحاب السلطة الحاليين؟ هناك بالنسبة إلى هذه النقطة أيضاً تجربة وحيدة: هي ما إذا كانت

(9) قال تشايدزه في جلسة مجلس العمال والجنود يوم 27 (14) آذار/ مارس 1917: "قبل أن نستطيع الحديث عن السلام، نقترح أن يحذو الألمان حذونا ويطيحوا بغليوم الذي ساق الشعب إلى الحرب، وبالطريقة ذاتها، التي أسقطنا من خلالها أتوقراطيتنا (...). (إن شعار الثورة الانتخابي هو "يسقط غليوم"، اقتباس وفق الترجمة الإنجليزية كما وردت عند: (Browder/ Kerensky, Bd. 2, S. 1077)). نشرت صحيفة فرانكفورت نبأ مماثلاً في عددها رقم 93 بتاريخ 4 نيسان/ أبريل 1917، الطبعة الصباحية الأولى، تحت عنوان: "روسيا والديمقراطية الألمانية": "حسب مزاعم صحف فرنسية فإن قائد الديمقراطية الاجتماعية الروسية "تشايدزه" يكون حتى قد قال إن البروليتاريا الروسية تستطيع السير مع ألمانيا، بعد الإطاحة بالهوهنتسولرن".

الحكومة الروسية ستهدد حلفاءها كي تجبرهم على الشروع قريباً في مفاوضات سلام تعتمد برنامجها الخاص، أو ستبدأ المفاوضات دون أي ارتباط معهم. إذا لم تتوافر للديمقراطية القوة الضرورية للقيام بهذا، فإنه لن تتوافر لها أيضاً القوة الكافية لتأكيد ذاتها إبان السيطرة المشتركة على روسيا، وإنما سيكون من المؤكد أنه ستكون للبورجوازية الإمبريالية اليد العليا بمفردها، سواء حدث هذا عاجلاً أم آجلاً. إذا كان علينا أن نخشى وقوع هذا، يكون من واجبنا عندئذ مواصلة القتال بالطبع والمطالبة لاحقاً بضمانات لأمننا، مع أن هذا سيحدث لأسفنا الشديد. إن مصلحتنا في السلام ليست في اللحظة الراهنة أكبر موضوعياً مما كانت عليه منذ بداية الحرب. ومصاعب الإمداد بالغذاء المرتقبة خلال الأشهر القادمة، لا يمكن أن تزول من خلال بلوغ السلام، لأن المحصول العالمي السيء والأسعار الرهيبة في الخارج سيعوقان استيراد المواد الغذائية إلى ألمانيا، فإذا كان محصولنا مضموناً، انخفض اهتمامنا بالسلام بالمقارنة مع اهتمام العدو، لأنه ما دامت الحرب مستمرة، فإن أرض الغلال الرومانية ستبقى ملكاً لنا، وسنستطيع التصرف كما نريد بمحصولها. هذا ما يعرفه كل إنسان في ألمانيا، أو ما كان بوسع كل إنسان معرفته. لذلك سيكون من غير الذكي إلى أبعد حد أن يرغب الديمقراطيون الروس، كما يبدو هذا جلياً على وجه التقريب، في المراهنة على اهتمام متصاعد بالسلام في ألمانيا. لكنني أظن أن السبب في سلوكهم هذا ينتمي إلى منطقة أخرى تماماً. إنه، كما أعتقد، لا يقع أيضاً، مثلما يزعم، في الخشية من هجوم ياباني على ممتلكات روسيا الآسيوية، في حال توصلت دول الوفاق إلى حل. سيكون من الحمق في أقل تقدير إن سمحت الديمقراطية الروسية بتخويفها من خلال هذا، ولا أستطيع التفكير بأنها لا تعرفه، خاصة أن مثل هذا التصرف سيجعل الحكومة اليابانية عرضة لثأر روسيا في الصراعات المقبلة، بينما لن يكون ظهر اليابان محمياً من أميركا. هذا ما تعرفه الحكومة اليابانية. إن سبب التصرفات الروسية يقع بكامله في الظروف السياسية الداخلية لروسيا.

بداية، يجب على عناصر الدوما والحكومة المؤقتة، الرجعية في المسائل الاجتماعية التي يؤدي فيها ملاك الأرض الكبار دوراً قوياً، توطيد سلطتها الخاصة في الداخل. إنها تحتاج لتحقيق هذا إلى إخضاع الفلاحين أولاً، الذين يطالبون بالتوزيع المجاني للملكية الخاصة الكبيرة، مثلما تحتاج إلى المال. لا يستطيع المرء إخضاع الفلاحين الديمقراطيين بغير تثبيتهم في الخنادق، حيث يرزحون تحت الانضباط الذي يفرضه عليهم الجنرالات. ولا يستطيع الحصول على المال، إلا إذا قدمته المصارف الخاصة

ورجال الصناعة الكبار وقوى الوفاق. هذا المال، تقدمه القوى المالية الخاصة والأجنبية بمفردها، ما إن يتم إخضاع الفلاحين الثوريين الراديكاليين، وتستمر الحرب بالتالي. إن سائر قروض الحكومات موجهة بالدرجة الأولى ضد العدو الداخلي، الذي يهدد سلطتها، وليس ضد عدو الخارج، الذي أعطاهم ضمانة بأنه لن يهاجمهم دون استفزاز. هذا بالذات ما أظهرته بكل وضوح الأنباء التي وصلت إلى الرأي العام حول الاستشارات الأخيرة[10]. وتواصل حكومة الدوما الحرب لتبقى في السلطة، لأن مواصلة الحرب وحدها تتيح للبلوتوقراطية الروسية تزوير انتخاب الجمعية التأسيسية لصالحها، إن هي غدت أمراً لا يمكن تفاديه. لا يثق الأعضاء الراديكاليون بأن لديهم القدرة، وقبل كل شيء المال وأهلية الاقتراض، على البقاء في السلطة، في حال شكلوا حكومة من بينهم. لذا، نجدهم يقبلون ازدواجية اللغة لدى الآخرين ويشاركون هم أنفسهم في التظاهرات الإمبريالية. إنهم يحفرون بمرور الوقت قبرهم بأيديهم، بسبب هذه السياسات.

وبالنظر إلى كل ما سبق، تواجه الحكومة الألمانية وضعاً صعباً بالتأكيد عندما تصدر إعلانات عامة حول أهدافها الحربية، خاصة أنها لا تؤدي أغلب الظن إلى أي شيء إطلاقاً في اللحظة الراهنة. ورغم ذلك، يراودنا الأمل في أنها ستفعل ما هو نزيه، وبالتالي، صحيح سياسياً في الوقت نفسه، وهي ستعلن أن ألمانيا مستعدة لسلام فوري مع روسيا، طبقاً للإعلانات الأخيرة للحكومة المشتركة، وانطلاقاً من الأساس الذي اعتمدته[11].

(10) المقصود هي المشاورات حول ما سمي "قرض الحرية" ومعونة القروض الأميركية. انظر:
Browder/ Kerensky, Bd. 1, S. 161, Bd. 2, S. 487 ff. und 500 ff.,
في عددها رقم 109 بتاريخ 21 نيسان/ أبريل 1917، الطبعة الصباحية الثانية، أوردت صحيفة فرانكفورت تقريراً عن بداية سحب "قرض الحرية" الروسي.

(11) يرجح أن يكون المقصود إعلاني الحكومة المؤقتة بتاريخ 4 أيار/ مايو (21 نيسان/ أبريل) ومجلس بطرسبرغ للعمال والجنود بتاريخ 5 أيار/ مايو (22 نيسان/ أبريل) اللذين تم فيهما التأكيد من جديد على التخلي عن السيطرة على مناطق أجنبية، والاستعداد لعقد سلام أساسه حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. انظر:
Wolfgang Steglich, *Die Friedenspolitik der Mittelmächte 1917/ 1918*, Bd. 1 (Wiesbaden: Steiner, 1964), S. 90 f.

بَر أزمة المستشار الألماني

تقرير تحريري عن نشوء النص

أعلن نائب حزب الوسط ماتياس إيرتسبيرغر في خطبة كبيرة ألقاها يوم 6 تموز/ يوليو 1917 أمام اللجنة الرئيسة لبرلمان الرايخ الألماني أن التوقعات التي وضعتها هيئة قادة البحرية والحكومة في فاعلية حرب الغواصات غير المقيدة، تفتقر افتقاراً تاماً إلى الواقعية. وفي خلفية هذا الإعلان، كان علم إيرتسبيرغر بحقيقة احتدام الوضع السياسي في النمسا/ المجر بدرجة استثنائية، وبأن انهيار مملكة آل هابسبورغ لم يعد مستبعداً. وبالنظر إلى هذا الوضع، طالب إيرتسبيرغر بمبادرة يقوم بها برلمان الرايخ لفتح الطريق أمام سلام قائم على التفاهم[1]. وكانت هذه الخطبة الدافع لتشكيل تحالف بين الديمقراطيين الاجتماعيين، وحزب التقدم، وحزب الوسط، انضم إليه تحت قيود معينة الحزب القومي الليبرالي. وقد شكل هؤلاء لجنة عمل مشتركة سميت لجنة الأحزاب المشتركة التي انكبت حالاً في اجتماعها الأول بتاريخ 6 تموز/ يوليو 1917 على التداول في إعلان عام حول مسألة السلام، أقره برلمان الرايخ يوم 19 تموز/ يوليو 1917 تحت اسم "قرار تموز/ يوليو"[2] الذي دعا إلى سلام يقوم على التفاهم، وإن بتحفظات كثيرة لا تستبعد بأي حال وقوع عمليات ضم.

---

(1) انظر: *Der Hauptausschuß des Deutschen Reichstags 1915-1918*, bearbeitet von Reinhard Schiffers und Manfred Koch in Verbindung mit Hans Boldt, Sitzung 1917 (Düsseldorf: Dorste, 1981), S. 1525ff., Bd. 3: 118-190.

(2) *Sten. Ber. Bd.* 310, S. 3573-3600.

في سياق الأزمة، ونتيجة للعبة مشتركة اخترقت عرضياً سائر الجبهات السياسية، شارك فيها برلمانيو الأغلبية في برلمان الرايخ، والقيادة العليا للجيش بقيادة هيندنبورغ ولودندورف، سقط يوم 13 تموز/ يوليو 1917 مستشار الرايخ بيتمان هولفيغ. وبالنتيجة، أحجمت أغلبية البرلمان عن تسمية مرشح قريب منها يمكن أن تكون حظوظه كبيرة، وعن الزج به في اللعبة. وفي النهاية، أُعلن جيورج ميشائيليس مستشاراً للرايخ، وكان قبل ذلك مساعد كاتب دولة في وزارة المالية البروسية، صنع لنفسه سمعة كبيرة كخبير في الإدارة، لكنه، على خلاف ذلك، كان بالكاد بارزاً على الصعيد السياسي.

كان ماكس فيبر متفقاً تمام الاتفاق مع أهداف أغلبية برلمان الرايخ، خاصةً مع ما يتصل منها بزيادة نفوذ الأحزاب على الحكومة. لكنه بدا شديد الاستياء من خلط مسألة الدستور بمسألة السلام، عندما بلغت الأزمة الذروة يوم 12 تموز/ يوليو، قبل يوم من استقالة بيتمان هولفيغ. كان فيبر يخشى أن يرى المعسكر المعادي في هذا إشارة أولى على انهيار داخلي وشيك: "لكنه من غير المعروف إلى أقصى حد ما إذا كانت فرنسا على الأقل، وإنجلترا كذلك، ستسمحان بدفعهما نحو إظهار استعداد أكبر للسلام نتيجة دمقرطة ألمانية واسعة، ولن تبادرا إلى طرح شروط لا تقبل التطبيق لاعتقادهما أن الديمقراطية ستُضعف ألمانيا"(3). وبعد أسبوع، قال فيبر رأيه في سقوط المستشار في رسالة إلى زوجته "ماريانة"، أرسلها من "أورلينجهاوس"، حيث كان منذ العاشر من تموز/ يوليو: "أتساءل حقاً، لماذا سقط بيتمان؟ لا يستطيع المرء إطلاقاً تجاهل الوضع كما يبدو من هنا. لكن القشة التي قصمت ظهر البعير كانت حق الانتخاب، الذي وجد القوم أنه لا مكان له في لحظة الاضطراب العامة، وأن بوسع الخَلَف إصداره (أو بيتمان نفسه بعد حل الأزمة). بالمناسبة: المشكلة هي التردد. لم يكن سلوك إيرتسبيرغر جيداً في الواقع، والآن صار المرء يبحث عن كبش فداء، بينما أخفق القيصر تماماً بطبيعة الحال. ومثله هيلفريش. أما أرضية التردد العامة فكانت الغضب من وعود الغواصات المضللة. إن "الرجل الجديد" هو بالتأكيد موظف لامع، فهل هو أيضاً

---

(3) رسالة إلى كاتب العمال أوتو توماس بتاريخ 12 تموز/ يوليو (1917). أرشيف الدولة المركزي. ميرسبورغ، رد 92، تركة ماكس فيبر رقم 30/ 5.

رجل دولة؟ لم تؤكد الساعة الأولى ذلك بعد، بل تثبت بالأحرى العكس. إنه بيتمان مع مزيد من قوة الإرادة. هذه ميزة بالتأكيد، لكنها لا تكفي"[4].

وفي الوقت نفسه تقريباً أو بعد أيام قليلة، وجب على صحيفة **فرانكفورت** أن تتوجه إلى ماكس فيبر برجاء كتابة مقالة عن أزمة المستشار. كتب فيبر في الأول من آب/ أغسطس إلى ماريانة: "لا يخطر أي شيء في ذهني. حتى المقالة التي وافقت على كتابتها لصحيفة **فرانكفورت** عن "الأزمة" تأبى أن تُكتب، رغم البرقيات التي تلح على تذكيري بالمقالة: إن الأمر لا يعمل"[5]. ولم تنشر المقالة إلا بعد خمسة أسابيع، يوم 7 أيلول/ سبتمبر 1917.

عن وصول النص وتحريره

لم يصلنا مخطوط عن النص. وقد تمت الطباعة حسب النص الذي نشر تحت عنوان "عِبَرَ أزمة المستشار الألمانية "في صحيفة **فرانكفورت**، العدد 247، أيلول/ سبتمبر 1917، الطبعة الصباحية الأولى، ص 1.

---

(4) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم بتاريخ السبت [21 تموز/ يوليو 1917]. مقتنيات ماكس فيبر – شافر، ملكية شخصية. وهي جواب مسهب على سؤال ماريانة، وَرَد في رسالتها إليه يوم 18 تموز/ يوليو 1917، ونصه: "والآن، ما الذي أسقط المستشار؟".

(5) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم الأربعاء، 1 آب/ أغسطس [1917]: مقتنيات ماكس فيبر، ملكية شخصية.

عِبَر أزمة المستشار الألماني

نشأت الأزمة الداخلية التي أعطى انعكاسُها في قسم من الصحافة على ما يبدو صورة مضللة داخل البلاد وعلى الجبهة وفي الخارج، في شهر تموز/ يوليو لثلاثة أسباب، بغض النظر عن بعض النقاط الجانبية:

1. الاستياء من مراعاة الحكومة المستمرة للغوغائية العموم ألمانية، والإرادة الثابتة الراغبة في إجراء تجربة لا يمكن الشك في إخلاصها، تتعلق بنزاهة صيغ السلام الأجنبية، قبل دخول الحرب عامها الرابع. كان هذا أكثر صحة من الناحية السياسية بقدر ما خدم وحدة برنامجنا الحربي الخاص مع برنامج حلفائنا الذين كانوا سيقاتلون بالقدر نفسه من أجل بلجيكا ألمانية، مثلما نقاتل نحن من أجل بندقية نمساوية. بما أنه تم اتخاذ قرار السلام[1] في ظل المعرفة بالوضع الممتاز الذي عرضه القادة العسكريون، وبما أن الانتصارات الموعودة أعقبته، فإنه لم يكن بوسع إنسان في الماضي، وليس بوسع إنسان الآن أيضاً، أن يرى فيها عرَضاً من أعراض "الضعف". وقد أضيف إلى هذا:

2. الاستياء من التردد في إجراء الإصلاح الانتخابي البروسي، وفي الأخذ بالنظام الداخلي الجديد عموماً. بما أن الإصلاحات الحاسمة لم تكن قد أعلنت في

(1) صيغ قرار السلام في لجنة الأحزاب المشتركة وأقره البرلمان في 19 تموز/ يوليو 1917. ورد النص في: *Sten. Ber. Bd.* 321; Nr. 933, S. 1747.

اللحظة المناسبة، أي عند الشروع في حرب الغواصات، نشأ في ضوء تحريض اليمينيين وهمٌ قاتل مفاده أن الضرورات التي يستحيل التملص منها سياسياً أيضاً لا يمكن تحقيقها إلا باعتبارها "تنازلات"، أي تحت ضغط. إن وضع حد لهذا الوهم، كان صحيحاً على الصعيد السياسي.

3. وأخيراً انفجر الغضب بسبب الاستياء من توقع لم تؤيده قيادة قواتنا البحرية المسلحة في أي وقت، لكن غذاه رغم التحذيرات من صدمة لا مفر منها ستأتي من جهات أخرى، أكثر انعداماً للشعور بالمسؤولية لدى السيد فون هايدبراند (Von Heydebrand)، زعم بأن حرب الغواصات ستجبر إنجلترا على "الاستسلام "منذ الآن[2]، وهذا سخف لم تتم مواجهته في أي وقت بقدر كاف من التصميم. وقد انفجر الغضب من ذلك في اللحظة نفسها التي نشأ فيها وضوح حقيقي حول النجاح المنتظر.

ثمة أمران مضللان في الأحداث: تداخل مسألة السلام مع مشكلات التوجه الجديد. والمسار المضطرب للأزمة نفسها. لنتحدث بداية عن النقطة الأولى.

من السخف الاعتقاد أن اندلاع الحرب كان سيتأخر يوماً واحداً، لو أن دستور ألمانيا كان يشبه دستورَي فرنسا أو إنجلترا، كما تشبه عينٌ العين الأخرى، حتى بعد أن أقيم التحالف العالمي الذي أعطى الإمبريالية الروسية فرصة لن تتكرر إطلاقاً. ويستطيع أي طفل أن يرى الأعداء وهم يتملقون الديمقراطية الألمانية الآن، فقط لأنهم يتوهمون أن انتصارها يمكن أن يضعف ألمانيا. إن أي ألماني يراقب وقاحة التدخل الساذجة في مسائل الدستور الداخلية الألمانية، سيرد على الخارج الذي يَعِده بالسعادة عبر "التحرير"، ودون فارق في انتمائه الحزبي، بالدعوة الودية المعروفة التي رد بها "جوتس فون بيرليشنجن" (Götz von Berlichingen) المحاصر. إن هذا الذي يسمونه دمقرطة المؤسسات السياسية الألمانية، هو عين ما نريده نحن كأداة لا غنى عنها من أجل الحفاظ على وحدة الأمة، وفي اللحظة التي ربما كنا نذهب فيها

---

(2) زعم إرنست فون هايدبراند في خطاب ألقاه أمام ناديه الانتخابي يوم 10 حزيران/ يونيو 1917 أن حرب الغواصات ستجبر إنجلترا على الاستسلام خلال أسبوعين. وقد نشرت **الصحيفة البروسية الجديدة (صحيفة الصليب)** تقريراً عن الخطاب، في العدد رقم 293 بتاريخ 12 حزيران/ يونيو 1917. وقد وصلت تصريحات هايدبراند إلى نقاشات برلمان الرايخ أيضاً، انظر: *Sten. Ber. Bd.* 310, S. 3576.

نحو حرب دفاعية لا تزال طويلة، تمثل الدمقرطة ضمانة لوحدة القيادة السياسية، ولتفادي تلك الأخطاء التي لم تكن بعيدة على أية حال في ما مضى عن نشوء هذا التحالف العالمي ضدنا. لكن لن يكون هناك حزب يستطيع البقاء في السلطة ولو للحظة واحدة، إن هو ضحى بمصالح ألمانيا وكرامتها.

ولكن، من أين ينبثق الآن داخل البلاد التداخل المغلوط والمحير للمسألتين بعضهما مع بعض: مسألة السلام العملي على أرضية التفاهم من جهة، ونظام الحرية الجديد من جهة أخرى؟ إن ما يقوله ويكتبه الأدباء هو الذي أقام صلة بينهما أول الأمر. لقد تطلع هؤلاء منذ بداية الحرب إلى تشويه نضالنا القومي المصيري، وجعلوه نضالاً من أجل بنية الدولة البيروقراطية الراهنة التي يزعمون أن لها بِنية "ألمانية" خاصة، وضد "المؤامرة" المزعومة للديمقراطيات الأوروبية الغربية. غير أن أغلبية الأمة ترفض أن يكون إخوتنا في الخارج لم يسفحوا دماءهم من أجل شيء أحسن من منتجات مثل هؤلاء الأدباء، ومن أجل سيطرة طبقة الموظفين التي يريدونها حرة من أية رقابة. إن على بنية دولة ما أن تتوافق حصراً مع التحديات السياسية الثقافية والسياسية العالمية العملية التي تواجهها الأمة.

وبدوره، كان نمط مسار الأزمة المحير متوطناً في البنية الداخلية للبرلمان الحالي، ولموقعه من الحكومة قبل كل شيء. لقد واجهت حكومة الموظفين الألمانية البرلمان باعتبارها سلطة غريبة تمثل الموظفين وحدهم، فلا جذور لها داخل الأحزاب السياسية وليس باستطاعتها، لهذا السبب، قيادتها. وكان البرلمان قد غدا منذ بسمارك عديم السلطة فيما يتصل بالإنجازات السياسية الإيجابية، واقتصر عمله على "سياسة سلبية محضة"، أي الشكوى ونقد تدابير تلك السلطة السياسية غير البرلمانية، إلى جانب مناقشة الموازنة واقتراحات القوانين. لم ينجح البرلمان في أن يكون مكاناً يترعرع فيه قادة سياسيون من نوع بينيغزن فولك (Benningsen Völk)، وملليناكرودت بيتوزي - هوك (Mallinckrodt Bethusy-Huc) وسواهما. إن برلماناً دون جهاز قيادي جيد التدريب يمكنه الشروع في العمل فوراً عند وقوع أزمة، ويتحمل الملك معه المسؤولية في كل ما يتعلق بالبرامج والشخصيات العامة، ليس سوى تجمع آخر من البشر، لذا يتم تأجيج إرادته السياسية الخالية من قيادة بالطريقة التي يتم بها تأجيج انتفاضة عبيد. إن كل شيء يكون هنا مضبوطاً حتى التفاصيل الأخيرة

للتوافق البرلماني الحالي وللسلوك العملي للائتلافات على شرط أوليٍّ يسلم به، أي ألا يكون البرلمان وقادته الحزبيين أبداً في وضع يجعلهم شركاء في تولي المسؤولية عن مصير الدولة. أما قلة قدرة سيطرة موظفين خارجية على قيادة برلمان، فقد بيّنته بلبلة من يجلسون حول طاولة مجلس الاتحاد التي لم تدفع إليها أية أسباب موضوعية. ومثلت الحكومة الألمانية منذ وقت طويل تراصف دوائر موظفين، ولم تمثل قيادة دولة يديرها سياسي. وكان مجرى الأحداث بأسره ضرباً من نموذج مدرسي يبين كيف يشتغل الافتقار إلى برلمانية عادية في حالات الأزمات. لن يحدث هنا أي تغيير في أي وقت، إذا لم تجد أحزاب برلمان الرايخ نفسها مضطرة بصورة مستمرة إلى اتخاذ مواقف واضحة وصريحة من المسائل العملية والشخصيات، بيد أن هذه الأحزاب لا تجد نفسها مضطرة لاتخاذ مواقف كهذه، بما أننا أضعنا حتى الأشكال الخارجية الضرورية لذلك. وعلى كل حال، إن شيئا كهذا لم يقع في أزمة تموز/ يوليو. أما أنه لم يقع، فكان خطأً جسيماً، إذا ما رأينا الأمر بمنظار مصالح الحكومة الخاصة. لا يحتاج المرء لإدراك هذا سوى إلى استحضار الوضع الذي كانت الأحزاب ستجد نفسها فيه بسبب ذلك. وإنه لمن الواضح تماماً كم كان ذلك سيغير جذرياً وضع الرجال الجدد في الداخل والخارج، وكيف كان سينعكس على الوضع السياسي. غير أنه ما لبث أن نشأ ثانية في شهر آب/ أغسطس، بتأثير من سفسطة اليمين الحقيرة، الوضعُ نفسه، المرغوب بصعوبة من جديد، والذي لم يحن الوقت بعد لعرض مفردات مساره، لكنه لم يكن يعني على أية حال تقوية الحكومة[3]. ليس البرلمان وليست الأحزاب مسؤولين عن ذلك، مثلما يمكن أن يوحي ظاهر الأمور الخارجي. الواقع أنه كانت هناك مصالح تتعلق بمكانة طبقة الموظفين وحدها، ولم يكن إلى جانبها أي شيء آخر، عندما كان يتم بجزع تحاشي ظاهر الأمور الخارجي، كأن قادة التمثيل الشعبي كانوا يستشارون عند اختيار شخصيات الرايخ القيادية. ولقد كان أمراً مذهلاً تماماً أن نضطر في هذا السياق إلى سماع ملاحظة تزعم أن طابع الرايخ الاتحادي يقف في طريق مثل سؤال الأحزاب هذا. حسب الدستور (المادة 18) [4]، ليس لمجلس الاتحاد أن يقول كلمة

(3) إشارة إلى إعادة تشكيل الوزارة على يد ميشائيليس يوم 5 آب/ أغسطس 1917، التي ألزمت كتاب الدولة الجدد بالتخلي عن انتدابهم إلى برلمان الرايخ، طبقاً للمادة 9/ 2 من الدستور.

(4) تقول المادة 18/ 1 من دستور الرايخ: "يعين القيصر موظفي الرايخ، ويحلّفهم على الولاء الرايخ، ويأمر بإقالتهم عند الضرورة".

واحدة عند تعيين مجموع موظفي الدولة، بمن فيهم مستشار الرايخ، وستكون محاولة ولاية اتحادية الحؤول دون طلب استشارة ممثلي الشعب مخالفة دستورية.

وبدوره، كان التنظيم الذي اعتمد حتى الآن من أجل ممارسة نفوذ برلماني على أعمال الحكومة مليئاً بالأخطاء. والحق أنه يمكن أن ينشأ فعلاً من اللجنة الرئيسة لبرلمان الرايخ أداة ملائمة يقتصر عملها على الرقابة الدائمة للإدارة، إن هي أعطيت الوسيلة التي لا غنى عنها لعمل ذلك (حق التحقيق). لكنه لم يسبق أن وجدت في أي زمان أو مكان جمعية تفاوضية تتكون من مئات المستمعين، ملائمة لمناقشة مسائل سياسية رفيعة ولاتخاذ قرارات حولها أيضاً. إن جميع الهياج غير الضروري لدى الرأي العام كان مشروطاً بهذه الغلطة التقنية، فالسياسة تصنع في كل مكان من قبل قلة، أكان ذلك داخل الديمقراطية أم خارجها. وهكذا، فإن أحزاب برلمان يمارس مشاركة سياسية فاعلة لا يجوز أن تنظم على طريقة "النقابات"، بل يجب أن تنظم على طريقة "هيئات الأتباع". وربما كان من الممكن أن ينشأ من لجنة السبعة[5]، التي تشكلت الآن لمعالجة حالات مفردة، تنظيم سياسي قادر على العمل، إذا ما:

1. امتلك ممثلو الأحزاب الأعضاء في اللجنة تفويضاً كاملاً وغير مشروط من أحزابهم (أو استطاعوا الحصول عليه عند اللزوم خلال ساعات قليلة من لجنة حزبية دائمة).

2. تم إبلاغهم بصورة مستمرة وفي كل وقت بتطورات الأحداث السياسية المهمة جميعها (مع إلزامهم بواجب التكتم). ماذا يعني أن يتم جمع مبعوثي الولايات الألمانية الصغيرة إلى مجلس الاتحاد مع مندوبي الأحزاب السبعة هؤلاء؟ هل يوطد هذا الوزن السياسي لمجلس الاتحاد (غير مخول دستورياً للتدخل في السياسة الخارجية) أم يعزز "فكرة" الفيدرالية كل التعزيز؟ في تدبير يتسم بالحكمة، يحضر الاجتماعات العامة، إلى جانب ممثلي الولايتين أو الثلاث الوسطى الكبرى، رؤساء دوائر الرايخ

(5) المقصود هي "اللجنة الحرة لدى مستشار الرايخ" التي انضم إليها سبعة ممثلين عن مجلس الاتحاد وسبعة نواب من أهم الأحزاب الممثلة في برلمان الرايخ. أنشأ مستشار الرايخ ميشائيليس اللجنة كي تسهم استشارياً في الرد على مذكرة البابا السلمية بتاريخ 1 آب/ أغسطس 1917، وقد تكونت اللجنة يوم 28 آب/ أغسطس 1917.

العسكرية والمدنية الأربع أو الخمس الأكثر أهمية في زمن الحرب، مع الاحتفاظ بحق ضم آخرين عند الحاجة، كرؤساء الدوائر البروسية قبل كل شيء. دستورياً، يحق لمثل هذه الهيئة اتخاذ قرارات، لكنها ليست المكان المناسب للتقرير، بالنظر إلى انفراد مستشار الرايخ بالمسؤولية. غير أن الهيئة تستطيع أن تصبح وسيلة تضع، أخيراً، نهاية لفقدان الاتجاه، الذي لا يمكن تفاديه عند برلمان ظل سياسياً دون بنية إلى الآن، وربما تجعل بالإمكان لأول مرة بوجه عام، الإرساء غير المباشر "لانضباط الصحافة"، الذي غالباً ما شكا المرء من غيابه عندنا، وهو يلقي نظرة حسد جانبية على إنجلترا، دون أن يعرف بوضوح أسباب غيابه. أخيراً، من الضروري أن ترقى إلى مستوى مبدأ سياسي واقع أن النشرات والمؤتمرات الموجهة إلى الخارج، والتي تغطى من خلال اسم الملك نفسه، لا يجوز أن ترسل دون مشورة هذه الهيئة.

لقد قالها مستشار الرايخ الجديد: "بأنه لن يسمح بأخذ زمام القيادة من يده"(6). ومن المؤكد اليوم أكثر من أي وقت مضى أن ألمانيا وحلفاءها سيتمكنون من إحراز، وعند الضرورة، من فرض سلام مشرف، إذا ما كانت وحدة الأمة الداخلية وراء إرادة الصمود، وكان الرجال الجدد يريدون أن يجنبونا بهذه الطريقة تكرار الهزات الداخلية التي لا نفع فيها، وأن يثبتوا أنهم ساسة قوميون وليسوا مجرد موظفين مجتهدين. هل باستطاعتهم أن يكونوا ساسة قوميين؟ يتصل هذا بها إذا كانوا يطرحون المسألة السياسية الداخلية الألمانية بصورة صحيحة، أي بالكيفية التي يجب من خلالها إعادة تشكيل البرلمان، المحكوم بسياسة سلبية تفرضها عليه بنيته الداخلية الراهنة، كي يصير مشاركاً في حمل المسؤولية السياسية؟

---

(6) قال ميشائيليس في ختام خطبته البرلمانية الأولى يوم 19 تموز/ يوليو 1917 في استناد مباشر إلى حق الانتخاب البروسي: "لا أوافق على أن تنتزع القيادة من يدي"، انظر: *Sten. Ber. Bd.* 310, S. 3573.

تعديل المادة 9 من دستور الرايخ

تقرير تحريري عن نشوء النص

في نيسان/ أبريل 1917، ضرب برلمان الرايخ بممانعة قيادة الرايخ عرض الحائط وأنشأ لجنة دستورية كلفها وضعَ اقتراحات تستهدف زيادة نفوذ الأحزاب في ظل الظروف القائمة. وقد قدم ائتلاف غير رسمي مكون "من شتريزيمان إلى شايدمان" دفعاً حاسماً لسلسلة مسودات اقتراحات كان قد وضعها في الجلسات التي عقدت بين 4 و11 أيار/ مايو. أما ذروة اقتراحات الإصلاح فكانت النقاط التالية: إدخال حق الانتخاب النسبي وحق انتخاب النساء الإيجابي والسلبي إلى الرايخ[1]، وتثبيت مسؤولية المستشار السياسية رسمياً "تجاه مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ". بينما لم ينل أغلبيةَ أصوات اللجنة اقتراحٌ أبعد مدى قدمه الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل أريدَ به وضع الشروط التي تستطيع إجبار المستشار على الاستقالة عند الضرورة بقرار تتخذه أغلبية برلمان الرايخ[2].

وبدوره كوّن ماكس فيبر سلسلة اقتراحات حول إصلاح دستور الرايخ، بطلب من كونراد هاوسمان، الذي كان متحدثاً باسم حزب الشعب التقدمي في لجنة الدستور. أساساً، اقترح فيبر التدابير الآتية: مراقبة تصريحات الملك السياسية، وضمان حق برلمان الرايخ في القيام بتحقيقات، وإقامة مجلس تاج لمراقبة "حاشية

(1) *Sten. Ber. Bd.* 321, Nr. 895, S. 1666-1671.

(2) *Sten. Ber. Bd* 322, Nr. 1104, S. 1870-1883.

القيصر الشخصية"، والربط الدستوري بين منصب مستشار الرايخ ووزير خارجية بروسيا، وإلغاء البند الثاني من المادة 9 من دستور الرايخ التي تقول: "لا يستطيع أحد أن يكون في الوقت نفسه عضواً في مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ". واعتبر ماكس فيبر هذه المادة واحدة من أكثر أحكام دستور الرايخ إثارة للمشكلات، لأنه تم بسببها الحؤول دون احتفاظ ممثلي الأحزاب بانتدابهم إلى برلمان الرايخ إذا ما تمكنوا من الارتقاء إلى مناصب الوزراء أو كتّاب الدولة التي كانت ممارستها العملية تتطلب حتماً تقريباً تعيين حاملها مفوضاً بروسيًّا في مجلس الاتحاد. وإذا لم تحذف هذه اللائحة، سيكون إصلاح الدستور عبثياً ولا طائل منه. وبتوسط من هاوسمان، وجد اقتراح فيبر بهذا الخصوص صدى ملموساً في اقتراح حزب الشعب التقدمي المقدم إلى لجنة الدستور حول إلغاء التعارض بين عضوية برلمان الرايخ وعضوية مجلس الاتحاد(3). إلا أن الاقتراح واجه مقاومة شديدة في برلمان الرايخ، وكذلك لدى الرأي العام، وخاصة الجانب المحافظ منه. وأخيراً تم، من بين أشياء أخرى، رفض حذف البند الثاني من المادة التاسعة بحجة أن أهمية الفصل الدقيق للمؤسستين تكمن في كون برلمانيي الرايخ مسؤولين أمام ضمائرهم، بينما يكون مفوضو مجلس الاتحاد مسؤولين، بالمقابل، عن الامتثال لتعليمات حكوماتهم، وأن أية تغييرات في هذا النظام ستقود إلى تناقضات حتمية.

وفي جلسة لجنة برلمان الرايخ الرئيسة يوم 25 آب/ أغسطس 1917، غدت مسألة الإلغاء المحتمل للبند الثاني من المادة التاسعة من جديد نقطة تفاوض مركزية(4). وقد أعلن مستشار الرايخ الجديد ميشائيليس أن الدعوة التي وجهت للتو إلى برلمانيين سابقين لتولي مناصب في بروسيا والرايخ، هي خطوة إصلاحية حاسمة، غير أنه من

---

(3) انظر "مجموع الاقتراحات المقدمة في لجنة الدستور لبرلمان الرايخ والقرارات التي اتخذتها اللجنة حتى 11 أيار/ مايو 1917". أرشيف الدولة الرئيس، شتوتغارت، 130 أ، رقم 385. بسبب صعوبات الاتفاق مع الليبراليين، تم سحب اقتراح هاوسمان، كما يتضح من رسالة منه إلى كارل هيلفريش بتاريخ 6 أيار/ مايو 1917. انظر: Mommsen, *Max Weber2*, S. 191.

(4) انظر محضر اللجنة الرئيسة 175، جلسة 25 آب/ أغسطس 1917، في: *Der Hauptausschuß des Deutschen Reichstags 1915-1918*, bearbeitet von Reinhard Schiffers und Manfred Koch in Verbindung mit Hans Boldt, Sitzung 1917 (Düsseldorf: Droste, 1981), S. 1667ff., Bd. 3: 118- 190.

غير الجائز الإمعان في تغيير الإطار الدستوري لبناء الرايخ[5]. ورأت أحزاب الأغلبية في برلمان الرايخ في قول المستشار محاولة جديدة لعرقلة تطلعاتها نحو انتقال تدريجي إلى النظام البرلماني، يتم خطوة خطوة. وفي هذه الظروف، جدد نائب حزب الشعب التقدمي، فريدريش فون باير (Friedrich von Payer)، المطالبة بإلغاء المادة المتنازع عليها[6]، والتمس كونراد هاوسمان يوم 3 أيلول/ سبتمبر 1917 من ماكس فيبر مدّه بموقف جديد من المسألة[7]، فأجابه بسرعة قائلاً: "ستكفي صياغة النص على النحو الآتي (إضافة إلى المادة 9): لا يسري البند السابق على مستشار الرايخ وكتّاب الدولة في الرايخ "، وأعلمه أنه سيكتب مقالة عن الموضوع سينشرها في صحيفة **فرانكفورت**[8]. ونُشرت هذه المقالة مغفلة الاسم تحت عنوان "تغيير المادة 9 من دستور الرايخ".

انتقال النص وتحريره

لم يصلنا مخطوط للنص، لذلك تتقيد الطباعة بالنص الذي نشر بعنوان "تعديل المادة 9 من دستور الرايخ" في صحيفة **فرانكفورت**، العدد 248 تاريخ 8 أيلول/ سبتمبر 1917، الطبعة الصباحية الأولى، ص 1. وتحمل بعض نسخ العدد 248 عنوان: "المادة 9".

(5) المصدر نفسه، ص 1678 وما يليها.

(6) المصدر نفسه ، ص 1685.

(7) رسالة إلى ماكس فيبر في 3 أيلول/ سبتمبر 1917. مقتنيات روبرت هاوسمان، ملكية شخصية.

(8) رسالة إلى كونراد هاوسمان يوم 7 أيلول/ سبتمبر 1917. مقتنيات روبرت هاوسمان، ملكية شخصية.

تعديل المادة 9 من دستور الرايخ

يجب إلغاء البند الأخير من المادة التاسعة من دستور الرايخ الذي يمنع الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ، إذا ما قُيض للبرلمانيين أن يكلَّفوا بتولي مناصب قيادية في الرايخ دون أن يتخلوا في الوقت نفسه عن نفوذهم داخل البرلمان، ذلك أنه يجب على مستشار الرايخ طبقاً لأحكام الدستور الحرفية، وكذلك مسؤولي مناصب الرايخ الكبيرة، أن يكونوا، لأسباب عملية مفوضين، وفي الحقيقة ولأسباب عملية، مرة أخرى، مفوضين بروسيين منتدبين إلى مجلس الاتحاد. وقد أظهر مسار الأزمات الداخلية الأخيرة المحير بطريقة مرعبة النتائج التي تحدث، عندما لا يمكن التفاوض بين مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ إلا تفاوضاً بين قوتين متعاديتين. إن إلغاء النص الخاطئ من أساسه لا يعني طبعاً الأخذ "بالنظام البرلماني" الذي يوجب أن يكون الوزراء القياديون قادة الحزب المقرِّر في آن معاً، بينما لا يريد إلغاء ذلك النص غير جعل هذا ممكناً. ليس بوسع كاتب دولة جديد يسمى اليوم من الوسط البرلماني الاحتفاظ بانتدابه النيابي إلى الرايخ، لذا كان مثلاً على نائب الرايخ شيفر، الذي يحظى باحترام يتخطى دوائر حزبه، التخلي عن نفوذه داخل الحزب الليبرالي القومي[1]، بينما لم يكن هناك ما يمنع احتفاظه بالانتداب إلى البرلمان البروسي.

ويجد المرء الآن في الصحافة اليمينية حجة تقول (علماً بأنه كان سيجدها قبل

(1) في 5 آب/ أغسطس 1917 عين أوجين شيفر كاتب دولة لمكتب الرايخ، وتخلى نتيجة لذلك عن مقعد في برلمان الرايخ.

فترة أطول مدونة بقلم شخص مجهول، أكاديمي على ما يبدو، ينشر مقالاته في صحيفة **الصليب**)[2]: قد تنشأ "صراعات ضميرية" نتيجة ربط الانتداب إلى برلمان الرايخ بمكان في مجلس الاتحاد، بما أن نائب برلمان الرايخ يصوت حسب اقتناعه، بينما يصوت مفوض مجلس الاتحاد وفقاً لتعليمات حكومته. وبالإضافة إلى هذا، يعني الربط تهديد حقوق ولايات الاتحاد. ليس هناك بكل جلاء عدم اكتراث أخرق من هذا القول، ولا سفسطة حمقاء كهذه تكفيان للحط من مكانة برلمان الرايخ، بما أن إلغاء النص يوسِّع حقوق الحكومات الاتحادية عبر السماح لها بأمر محظور عليها الآن هو انتخاب مفوضيها، انطلاقاً من تقديرها الخاص، من بين نواب مجلس الرايخ النافذين أيضاً، **فإن خشيت أن يلحق ذلك أي ضرر بمصالحها، أحجمت عن القيام** به أو سحبت مفوضيها عند اللزوم. بيد أن تعليمات مفوضي مجلس الاتحاد البروسيين تتعرض للنقد في برلمان بروسيا قبل كل شيء، الذي تعتبر الحكومة البروسية مسؤولة أمامه، مثلما تعتبر أية حكومة أخرى مسؤولة أمام برلمانها. ليس هذا النقد مسموحاً به في هذا السياق فقط، بل إن هناك واقعة تكرر حدوثها هي أن مفوضي مجلس الاتحاد البروسي كانوا أعضاء في برلمان بروسيا بالذات الذي كانوا يصوتون فيه "طبقاً لقناعتهم الخاصة" أيضاً! هذا لا يزعج صحيفة **الصليب**. بل هناك المزيد، إذ يجب على المجالس المحلية البروسية أن "تمثل سياسة الحكومة"، بحسب التوجيه المعروف الذي أصدره الوزير فون بوتكامر[3]. ومن تمام غِبطة صحيفة **الصليب** أن ينتمي العديد من هؤلاء الأعضاء إلى برلمان بروسيا. ولكن، في حين يتعلق الأمر هنا بموظفين خاضعين للحكومة ينتقدون سياستها في البرلمان، وبوضع، نرجو أن لا يكون قد أثار"صراعات ضميرية" مأساوية عند السادة العاملين في مشروع القنال أيضاً[4]، يثير

(2) لم يمكن إثباته.

(3) تقول الفقرة المطابقة من مرسوم وضعه بوتكامر وأصدره الملك فيلهلم الأول يوم 4 كانون الثاني/ يناير 1882 ما يلي: "إنها وظيفة وزرائي أن يمثلوا حقوقي الدستورية من خلال صيانتها ضد الشك والتعتيم. إنني أنتظر الشيء نفسه من جميع الموظفين الذين كانوا قد أقسموا يمين الولاء لي. لا يخطر لي أن أؤثر في حرية الانتخابات، ولكن بالنسبة إلى أولئك الموظفين، المؤتمنين على تنفيذ أعمال حكومتي، ويمكن لهذا السبب إعفاؤهم حسب خدمتهم من قانون التأديب، يمتد الواجب الذي يمليه عليهم القسم بتبني سياسة حكومتي خلال الانتخابات". في: *Dokumente zur Deutschen Verfassungsgeschichte*, hg. von Ernst Rudolf Huber (Stuttgart: Kohlhammer, 1964), Bd.2, Nr. 220, S. 307.

(4) كان مشروع الحكومة البروسية لبناء قناة وسط البلاد قد رفض يوم 19 آب/ أغسطس 1899 في =

النقد على الصعيد السياسي المحض، فإن إلغاء المادة التاسعة سيقلب هذا الوضع رأساً على عقب، وسيجعل بالإمكان وصولنا إلى المعنى السياسي للإصلاح المطلوب.

لا يتعلق الأمر في هذه الحال بمفوضين من مدينة شفارتسبورج - رودول، بل بالمواقع القيادية لسياسة الرايخ، أي برؤساء الإدارة الذين يملكون "الصوت الرئاسي" في مجلس الاتحاد. لذلك سيتم بلوغ هدف التغيير السياسي ذاته أيضاً، وإن بقيت المادة التاسعة الحالية مع إضافة تقول: "لا تسري هذا النص" (أي لا يطبق الحظر المذكور في البند الأخير) على المستشار وكتّاب دولة الرايخ".

وعندما يشغل عضو برلمان منصباً قيادياً في الرايخ، ويكون مفوضاً بهذه الصفة بعضوية مجلس الاتحاد، ويتلقى تعليمات من طبيعة تتناقض في نقاط مهمة تناقضاً حاسماً مع قناعته السياسية، يكون عليه التخلي عن منصبه. هكذا يَجدر برجل دولة قيادي أن يتصرف اليوم أيضاً. إن إقناع رؤساء إدارتنا بهذا، هو طبعاً من الأهداف الأكثر أهمية للإصلاح المرغوب، الذي يريد إنهاء وضع يتم فيه عندنا دوماً الخلط بين مسؤولية رجل الدولة ومسؤولية الموظف، وهما مسؤوليتان قائمتان بذاتها، تكون كل واحدة منهما في الموقع الصحيح، عندما تكون في مكانها، وفيه وحده. إن الموظف الذي يبدي تحفظات جدية ضد تعليمات تصدرها إليه سلطة أعلى، يستطيع إبلاغ تحفظاته من خلال تقارير وأفكار، وعليه فعل ذلك في الحالات الهامة، فإن أصرت الجهة الأعلى على توجيهها، صار من واجبه الوظيفي تنفيذها بضمير، مع التراجع الكامل عن رأيه الخاص. هذه الأهلية بالذات تكون شرفه الوظيفي. وبالمقابل، فإن رجل الدولة المسؤول سياسياً، عليه، مهما كان موقعه، قبول إقالته، إذا كان لا يستطيع تلقي تعليمات تتفق مع قناعته السياسية الضميرية في النقاط السياسية المهمة، فإن لم يفعل هذا، يكون قد قام بانتهاك سياسي وضيع لواجبه، يلقي بثقله على طبيعته كسمسار. وعندئذ يكون ما أسماه الأمير بسمارك (الذي تصرف طبقاً لهذا المبدأ بالذات بمناسبة نقطة ثانوية نسبياً) "ثقيل الظل"[5]. نريد أن نأمل مؤقتاً ألا تخلق عبر ذلك

= القراءة الثالثة ب 26 صوتاً معارضاً من 37 صوتاً للموظفين الإقليميين. وقد صدر أمر شخصي من القيصر يقضي بإحالة هؤلاء الذين سموا "متمردي القنال" إلى تقاعد مؤقت.

(5) بسمارك في خطاب حول تنظيم رابطة المزارعين بتاريخ 9 حزيران/ يونيو 1895: "عندئذ يبرز اللزقات كوزراء لا ينتظر منهم أن يمثلوا بحيوية مصالح زراعية ما لدى زملائهم". مطبوع في: *Die Politischen* =

الدليل الأخرق ضرورة إجراء كشف حساب علني في برلمان الرايخ حول ما سببه من بلاء وضعٌ شَغَلَ فيه مواقع سياسية قيادية أشخاص لديهم قناعة "الموظف"، الذي يبقى في المنصب إلى أن ينال الراتب التقاعدي الأعلى، أو يُصرف من الخدمة. ليس من الضروري بأي حال أن يأتي من الآن فصاعداً كل رجل دولة يحتل موقعاً قيادياً من البرلمان، وأن ينتمي إليه. لكن من الضروري أن يعرف سياسي قيادي أن عليه أن يكون شيئاً آخر غير الموظف. وبالإضافة إلى هذا، فإن السياسي القيادي والقائد البرلماني يكون طبعاً في وضع يلزمه بعقد تسويات، وبالتالي التضحية بغير المهم للحصول على الأهم، فإن انصاع رئيس إدارة مفوض في مجلس الاتحاد لوجهة نظر لديه تحفظات شخصية عليها، كان عليه أن ينفذ بولاء القرار المتخذ ضمن دائرة اختصاصه. ولكن، إذا كانت الوكالة في الرايخ تذكر السياسيين القياديين مع بعض التأثير بأن الشرف والواجب يمنعانهم من البقاء في مركزهم، إذا كانوا لا يستطيعون إدارتها وفق قناعاتهم الخاصة، فإنه لا يمكننا إلا تحية موقفهم هذا باعتباره لمصلحة سياسة الرايخ والقيادة القويمة. ونأمل أن تفهم كلمة معروفة قالها مستشار الرايخ الجديد بهذا المعنى[6]، وأن يتم حسب ما تقدم استخلاص الاستنتاجات المتعلقة بالبند الأخير من المادة 9، الذي لا يتضمن الآن غير الامتهان الأحادي الجانب والباعث على المرض لنواب برلمان الرايخ، بالمقارنة مع جميع البرلمانيين الآخرين.

= *Reden des Fürsten Bismarck*, hg. von Horst Kohl (Stuttgart: J. G. Cotta, 1905), Bd.13, S. 436-444, Zitat S. 442.

(6) يتعلق الأمر هنا بإعلان ميشائيليس: "لا أوفق على أن تؤخذ القيادة من يدي"، انظر: *Sten. Ber. Bd.* 310, S. 3573.

قرض الحرب الألماني السابع

تقرير تحريري عن نشوء النص

لم يتدبّر الرايخ الألماني وسائل لتمويل الحرب عبر فرض ضرائب حرب خاصة، بل بواسطة القروض. وكان قد تم فرض ستة قروض حرب حتى صيف عام 1917، جَلبت مبلغاً إجمالياً مقدراه 59 مليار مارك رايخ. أما القرض السابع، فقد طالبت الحكومة بإقراره بين 19 أيلول/ سبتمبر و18 تشرين الأول/ أكتوبر.

لم يكن نداء ماكس فيبر، الذي نُشر في صحيفة **فرانكفورت**، ودعا إلى إقرار القرض، واقترن بالهجوم على إدارة الحلفاء للحرب، سوى رد فعل وحسب على النقاشات التي وصلت إلى الرأي العام نتيجة الصراعات على قرار السلام الذي اتخذه برلمان الرايخ. كان فيبر يخشى أن تتسبّب المبالغةُ في توقع السلام في نتائج سلبية على إرادة الصمود لدى الأمة. وقد حذر في هذه الأسابيع، التي وقع فيها هجوم بروسيلوف، بصورة متكررة خلال لقاءاته الشخصية من الانكشاف أمام القوى المعادية[1]، ورَفض لهذا السبب أيضاً التحدث في تظاهرة شهدتها ميونيخ "تأييداً لسلام يقوم على التفاهم وضد سلام القوة"[2]. وكتب فيبر في التبرير الذي قدمه لسكرتارية عمال ميونيخ التي نظمت التظاهرة: "لكنه يوجد لدي قدر عظيم من الشك في ما إذا كانت الديمقراطية

(1) انظر رسائل ماريانة فيبر يوم الخميس [12 تموز/ يوليو 1917]. مقتنيات ماكس فيبر - شافر، ملكية شخصية، وإلى مينا توبلر بتاريخ 13 تموز/ يوليو [1917]. مقتنيات إدوارد باومغارتن، ملكية شخصية.

(2) كان مخططاً لها أن تتم أول آب/ اغسطس بمشاركة النائب الديمقراطي الاجتماعي فولفغانغ هاينه.

الأكثر اتساعاً ستدفع فرنسا على الأقل، وإنجلترا، إلى إبداء استعداد أكبر للسلام والامتناع عن طرح شروط تعجيزية وغير قابلة للتحقيق. إنهما تأملان أن تُضعف الدمقرطة ألمانيا"(3).

انتقال النص وتحريره

لم يُنقل إلينا مخطوط للنص. وتتقيد الطبعة بالنص الذي نشر تحت عنوان "قرض الحرب الألماني السابع" في صحيفة فرانكفورت، العدد 258 بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 1917، الطبعة الصباحية الأولى، ص 1 وما يليها.

(3) رسالة إلى كاتب العمال توماس بتاريخ 12 تموز/ يوليو [1917]، أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، السجل 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 5.

قرض الحرب الألماني السابع

بمناسبة مناقشات شهر تموز/ يوليو السياسية الداخلية، أخذت قيادة الجيش العليا على عاتقها[1] تقديم ضمانة أكدتها الأحداث بطريقة واضحة إلى الآن، وهي أن تكون هزيمة ألمانيا العسكرية مستحيلة كلياً، بينما يكون النصر النهائي مسألة وقت فقط، إذا لم يتجاوب الأعداء الآن أيضاً مع استعداد ألمانيا للسلام. وبفضل قرار السلام الذي اتخذه برلمان الرايخ[2] بناء على هذا التأكيد، ونتيجة لسلوك الحكومة، أُعطِي الجيش المقاتل والشعب الألماني الضمانة بأن الحرب لن تستمر يوماً واحداً أكثر مما هو ضروري لحماية وجود ألمانيا القومي وتطورها الاقتصادي الحر، فإن لم يتحقق السلام هذا العام، ضمن المحصول الزراعي هذه السنة، والقدرات الإنتاجية التي تمت إقامتها في رومانيا، غذاء ألمانيا حتى المحصول القادم، الذي يرجح أن يكون أفضل من مثيله في العام الأخير، شريطة تفادي أخطاء كانت قد وقعت سابقاً. ويؤكد النظام الداخلي الجديد الذي بدأ تطبيقه، أن قيادة السياسة الألمانية ستتم دوماً بطريقة

(1) في 13 تموز/ يوليو 1917، اليوم الذي استقال فيه مستشار الرايخ بيتمان هولفيغ، استقبل هيندنبورغ ولودوندوف قادة أحزاب برلمان الرايخ. حسب تقرير نشرته صحيفة فرانكفورت، تم في اللقاء تقديم نظرة عامة بصورة كبيرة على الوضع العسكري في جميع الجبهات، والتأكيد على قوة الجيش الضاربة التي لم تضعف"، انظر: *FZ*, Nr.192 vom (14 Juli 1917),

الطبعة المسائية، بعنوان: “Die Krise: Die Parlamentarier bei Hindelburg”.

(2) قرار السلام لأحزاب الأغلبية في برلمان الرايخ الألماني بتاريخ 19 تموز/ يوليو 1917. النص في: *Sten. Ber. Bd.* 321, Nr. 933, S.1747.

تتفق مع إرادة الأمة وممثليها المنتخبين، وتوفق بين الإدراك الأبعد نظراً لمصالح ألمانيا وبين تحاشي مثل تلك السقطات والأخطاء التي كانت قد نجمت مرات عديدة للأسف عن أوضاع ما قبل الحرب، وأضرت بأفضل وأكثر رغبات السياسة الألمانية إخلاصاً. في الوقت نفسه، يضمن النظام الداخلي أنه سيمكن إبقاء العبء الضريبي الدائم في حدود يمكن تحملها، وسيكفل حتماً جميع حقوق دائني الدولة، ويبين قبل كل شيء كيف ستنضم إلى دافعي الضرائب بالقدر المطلوب والصورة الملائمة تلك الفئات التي دافع الجيش المقاتل بدمائه عن ثرواتها. إن الرسوم الهائلة على الملكية، التي يمكن التكهن بها، وواقع أن قرض الحرب، وقرض الحرب وحده، هو الذي يؤخذ عند الدفع بكامل قيمته الاسمية بوصفه مالاً عينياً، يقدمان بحد ذاتهما (بغض النظر تماماً عن الرغبة المستقبلية في الشراء من الخارج، المشروطة بارتفاع قيمة العملة الألمانية، المرتقب والذي يمكن التنبؤ به) ضمانة كاملة لجميع الموافقين على القرض حول وجود طلب تفضيلي هائل بعد الحرب على هذه الأوراق المالية، بالمقارنة مع غيرها، سيتفق مع توقعاتهم المحقة، لذلك ينصح بإلحاح كل من لديه القدرة على ذلك أن يوظف، لمصلحته الخاصة، سائر وسائله ومدخراته في هذه الأوراق بالذات، من خلال الاكتتاب عليها.

غير أن قرض الحرب، بغض النظر عما سبق قوله، هو بالدرجة الأولى شأن من شؤون وجودنا القومي، ومن السلام. إن التجربة المخلصة، التي قام بها قرار السلام المتخذ في برلمان الرايخ، وفقاً لإرادة الأمة، لم تُفض إلى أية نتيجة حتى الآن على الأقل غير استمرار رغبة أرباب السلطة المعادين في الحرب. وبالمقابل، ستكون حكومة ألمانية يدعمها برلمان الرايخ قويةً في الداخل بما يكفي لعقد سلام عملي صرف، بالاتفاق مع حلفائنا، في حين يقف على رأس بعض القوى المعادية، كما تثبت نبرة تصريحاتهم الرسمية، المناقضة لمثيلتها الألمانية، مارقون أجلاف ومغامرون، لا يقولون عنا غير شتائم حقيرة وملفقة، ويلصقون عمداً بنا إساءات لا يقبل أي شعب يملك شعوراً بالشرف حتى بمناقشتها، بينما هم يتحدثون عن الحرب بلغة ملاكم في سيرك، ويقمعون بالعنف قبل كل شيء توق شعوبهم الخاصة المغتصبة وتوق حلفائهم، إلى السلام. وهم يفعلون هذا لأنهم يخافون على أشخاصهم من يوم حساب آتٍ بعد السلام، بالنظر إلى نتائج الحرب التي وعدوا بها لكنها ظلت دوماً غير قابلة للتحقيق (على عكس ما فعلته الحكومة الألمانية)، الذي يريدون تأجيله لهذا السبب، تراودهم

في هذه الأثناء أوهامهم حول إمكانية انهيار إرادة الشعب الألماني في الدفاع عن نفسه. إن السلام لن يأتي ما دام هؤلاء ينجحون في المحافظة على هذا الوهم. يعرف الشعب الألماني نوع المصير الذي يحضرونه له، فالجيوش المعادية تتكون بصورة متزايدة من برابرة، وترابط اليوم على الجبهة الغربية حثالة من المتوحشين الأفارقة والآسيويين، ومجاميع شتى من السفلة النهابين ومن حقراء الأرض حاملين السلاح على استعداد لتدمير البلاد الألمانية عند أول لحظة يتراجع فيها إمداد جيشنا بما يكفي من وسائل الحرب. إن الفظاعات الحيوانية، التي ترتكبها القطعان الروسية غير المنضبطة أثناء توغلها المؤقت في قسم من منطقة يسكنها شركاؤنا في العرق، تذكر بزمن المغول إبان العصر الوسيط. بينما يبدو أن قسماً من الفئات القائدة في البلدان المعادية أصيب بجنون الحقد، حتى إن وزير حرب سابق في حكومة الثورة الروسية ينتمي إلى ملاك الأرض الكبار المتعلمين، نصح علانية باستخدام السوط ضد الأسرى العزل[3]. بينما شاركت في فرنسا أجزاء من الفئات المتعلِّمة بالبصق على أعداء عزّل، وهي عادة لا يمكن التفكير بوجودها في أي مكان آخر عند غير العاهرات، فلا يشُكَّن أحدٌ في ما ينتظر الشعب الألماني عند وقوع أي تراخ في استعداده للحرب، من خطط نهب منهجي وعبودية عمل مستمرة ستتعرض لها ألمانيا في حال انتصر الأعداء، وهي خطط تناقش علانية لدى هؤلاء دون أن يعترض عليها أحد.

ومن جانب آخر، يمكن للأمة أن تنتظر بثقة بقاء برلمان الرايخ الألماني ثابتاً لا يقبل الاهتزاز حيال التحريض عديم الضمير، الذي تمارسه قبضة مجانين سياسيين يكشفون افتقارهم التام إلى التقدير السليم عبر هجماتهم الطائشة عليه، التي تتكرر الآن أيضاً، دون أن يتعلموا شيئاً من الفشل الذي حل بوعودهم العلنية المجانية حول زمن إنهاء الحرب بواسطة الغواصات؛ فشل كان يمكن أن يتكهن به بالتأكيد كل قادر على الحكم[4]. تستطيع الأمة كذلك انتظار ما إذا كانت التجربة النزيهة حول إمكانية إنهاء الحرب هذا العام بواسطة تفاهم موضوعي، ستبقى مفتوحة دون أن

---

(3) المقصود ألكساندر جوخكوف، وزير حرب الحكومة المؤقتة من آذار/ مارس إلى أيار/ مايو 1917. لم يتأكد هذا التصريح.

(4) وجه حزب الوطن الأم، المؤسس في أيلول/ سبتمبر 1917، هجمات عنيفة بصورة خاصة ضد أحزاب الأغلبية باعتبارها صاحبة قرار السلام. انظر مقالة فيبر المنشورة فيما يلي تحت عنوان "الوطن الأم وحزب الوطن الأم".

يخالطها أي لبس. لكن على الأمة أن تثق من جهة أخرى بأن فشل هذه التجربة النزيهة في بلوغ السلام بسبب خطايا العدو، سيدفع بجميع الأحزاب الألمانية إلى استخلاص استنتاجات واحدة من ذلك. أخيراً، من حق الأمة أن تتوقع ممارسة سياسة عملية تتضمن إقامة نظام جديد يكفل بناء اقتصاد انتقالي ومالي صحيح عملياً، يخدم مصالح فئات الأمة الثقيلة الأعباء، لا يترك المشاركة المنظمة المتعلقة بأقدار الوطن في أيدي عدد قليل من متربحي الحرب الذين بقوا فيه، وأيدي أتباعهم الذين تجرد قسم منهم من أية أهلية للحكم السياسي، وتم شراء قسم آخر بأموال أرباح الحرب، بل يضعها في يد كتلة المحاربين العائدين إلى الوطن من الميدان، نظام يبدأ تطبيقه فوراً ودون تأخير، ويفرض دون هوادة وبجميع الوسائل ضد أي نوع من المقاومة. إن الأغلبية الضرورية لذلك هي تحت تصرف برلمان الاتحاد، وهي لن تسمح لأصحاب المصالح هؤلاء بإخافتها.

بالنظر إلى هذا كله، يجب أن يكون الجيش الذي يقاتل في الخارج واثقاً من أن الذين ظلوا في البلاد سيضطلعون تماماً بمسؤوليتهم المشتركة بالنسبة إلى مصير ألمانيا، عند إقرار قرض الحرب السابع، آملين أن يكون الأخير، الذي لا يمكن على كل حال الاستغناء عنه صراع الوجود الذي تخوضه الأمة.

الوطن الأم وحزب الوطن الأم

تقرير تحريري عن نشوء النص

تأسس يوم 23 آب/ أغسطس 1917 "حزب الوطن الأم الألماني" كحركة تجميع لليمينيين تسمو فوق الأحزاب، بحسب ادعاء مؤسسيه. أما العضو المؤسس للحزب، فكان، إلى جانب آخرين، فولفغانغ كاب (Wolfgang Kap)، قائد الحملة ضد المستشار بيتمان هولفيغ. وقد دُعي كاب ليكون أول رئيس للحزب، بالتعاون مع يوهان ألبريشت هيرتسوغ ميكلنبورغ (Johann Albrecht Herzog Meck-lenburg)، والأميرال الكبير ألفريد فون تيربيتس، بينما انتمى أيضاً إلى القيادة رئيس رابطة عموم الألمان هاينريش كلاين (Heinrich Klein)، والمؤرخ البرليني ديتريش شيفر. وبذلك، التقت من جديد سائر شخصيات الحياة العامة تقريباً، التي كانت قد أدت دوراً رئيسياً في الدعاية لأهداف الحرب المتطرفة. بيد أن حزب الوطن الأم تلقى الرِّفد من أعضاء انتموا بالأحرى إلى أوساط يسارية مثل الأعضاء السابقين "للنادي القومي الاجتماعي" وآخرين. نجح الحزب في تنظيم 2500 مجموعة محلية، وضم خلال وقت قصير قرابة 1.25 مليون عضو. وتوجه يوم 2 أيلول/ سبتمبر بنداء تأسيسي إلى الرأي العام[1]، الذي أعلن عداءه بصورة شديدة لفكرة سلام يقوم على التفاهم، ونظام داخلي جديد، ورفض السياسة التي مهدت أغلبية برلمان الرايخ لها بواسطة "قرار السلام"، بحجة أنها لا تتفق مع إرادة أغلبية الشعب.

(1) النص في: *Schulthess* (1917). 1. Teil, S. 783-785.

بذلك تم التشكيك بصورة جذرية ومهددة للوضع المعتدل وأحزاب الأغلبية في برلمان الرايخ، فوجد ماكس فيبر نفسه مدعواً لدعمها بالمقالة التي بين أيدي القارئ. ومثلما يظهر من رسالة إرنست روسلت، رئيس تحرير صحيفة **آخر أخبار ميونيخ**، إلى ماكس فيبر، فقد أُجري بعض التغيير على المخطوط، لاعتبارات سياسية: "أسقطنا بموافقتكم بعض الجمل حول القوميين الليبراليين، لأسباب تكتيكية تراعي المنتمين البافاريين إلى هذا الحزب، الذين يجب أن نضعهم في ميزان يختلف تماماً عن ميزان رفاقهم الألمان الشماليين، ولا زلنا نأمل في كسبهم إلى تيار اليسار في بافاريا"[2].

عن انتقال النص وتحريره

لم يصلنا مخطوط عن النص، لذلك نتقيد بالنص الذي نشر تحت عنوان: "الوطن الأم وحزب الوطن الأم"، في **آخر أخبار ميونيخ**، العدد 494 بتاريخ 30 أيلول/ سبتمبر 1917، ص 1 وما يليها.

(2) رسالة إلى ماكس فيبر بتاريخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1917. مقتنيات ماكس فيبر - شافر، ملكية شخص.

الوطن الأم وحزب الوطن الأم

سوَّغ ما سمي "حزب الوطن الأم" الجديد وجوده بالقول إن تشكيلة برلمان الرايخ الحالي وبالتالي قراراته حول مسألة السلام، لا يتفقان مع "مزاج الشعب"[1]. والآن، ستكون هناك وسيلة بسيطة لمعرفة صواب هذا الزعم هي التصويت الشعبي الذي سيمكن بصورة خاصة الجيش المقاتل من التعبير عن رأيه، وهو الذي كان عليه تسديد ثمن هذا التبجح الأرعن بدمائه. من الناحية السياسية الصرف، لا نميل بالتأكيد إلى النصح بإجراء تصويت شعبي، ولكن عندما يتواصل التحريض بقوة، يمكننا في نهاية الأمر الدخول في هذه التجربة.

تنتمي الدوافع السياسية لقرار برلمان الرايخ[2] إلى مجال العلاقات الدولية، وخاصة منها تلك المتعلقة بحلفائنا. أما ما ينساه بصورة متكررة خطباء الحرب عندنا، فهو أننا نخوض حرب تحالف، فحالنا كحال أميرال يقود مجموعة سفن، وعلينا توجيه أهدافنا حسب القدرة والإرادة الهجوميتين "لأكثر السفن ضعفاً". بين حلفائنا، تقاتل بلغاريا طبقاً لوعود التحالف بإعادة إنتاج توزيع للقوى يتوافق مع الظروف القومية

(1) يقول نص هذا المقطع في نداء تأسيس حزب الوطن الأم بتاريخ 2 أيلول/ سبتمبر 1917: "لا تتفق أوساط واسعة من الشعب الألماني مع موقف أغلبية برلمان الرايخ الحالية حيال قضايا الوطن الحيوية الأكثر أهمية"، انظر: *Schulthess* (1917), 1. Teil, S.783.

(2) المقصود هو قرار السلام بتاريخ 19 تموز/ يوليو 1917، انظر: *Sten. Ber. Bd.* 321, Nr. 933, S. 1747.

في البلقان، التي كان قد ثبتها سلام "سان ستيفانو"[3]، يشمل تلك التعويضات في الشمالين الشرقي والغربي، المعينة بحدود الجنوب المختلفة التي تم تثبيتها آخر مرة في معاهدة عقدت عام 1915 مع تركيا[4]. أما النمسا/ المجر وتركيا فهما تقاتلان بصورة حصرية من أجل ضمان وحدة وسلامة منطقة كل منهما، وإن كانت النمسا/ المجر قد أبدت استعدادها لتقديم تنازلات معينة في إيطاليا، نزولاً عند رغبة ألمانيا[5]. سيقاتل جميع الحلفاء بتضامن ودون حدود من أجل أمن ألمانيا وسلامتها، بقدر ما نقاتل نحن من أجل أهدافهم. غير أنه من غير الجائز التفكير بأن النمسا وتركيا ستقاتلان من أجل بلجيكا ألمانية، أو أننا سنقاتل نحن، مثلاً، من أجل بندقية نمساوية أو فارس تركي. هذه الحقيقة الواعية تم تذكير أصحاب الأوهام من سياسيينا بها علانية، لكن أولئك السادة لم يتعلموا أي شيء منها بعد، رغم أنها حقيقة مقررة بالنسبة إلى سياستنا السلمية. في مقابل ثرثرة أحزاب اليمين المتواصلة، الغوغائية المحضة والمدفوعة بسياسات داخلية، أكد قرار برلمان الرايخ عن السلام لحلفائنا أنه لن يطلب منهم أي شيء آخر غير تحقيق ذلك الواجب الذي يمليه التحالف، وأن الرغبة المشتركة في الامتناع عن خوض حرب استيلاء ملزمةٌ جدياً لنا مثلما هي ملزمة بالنسبة إلى النمسا/ المجر، وأننا سنتقيد بها. أما واقع أن للسيطرة على بلجيكا أهمية عسكرية فقط بالنسبة إلى ألمانيا، وأنها ستكون مصحوبة بأضرار سياسية هي الأثقل وطأة، ومن ثم من الضروري التخلي عنها عند عقد سلام يحمل في طياته ضمانة استمراره، فكان أمراً مؤكداً لدى السياسيين ذوي البصيرة قبل فترة طويلة من إعلان سلام برلمان الرايخ. والسؤال هو ما إذا كان مثل هذا السلام ممكناً، حتى إن هذا الإعلان يرغب في القيام بتجربة جدية في هذا الشأن بالتحديد.

إنه لمشروع يثير تحفظات سياسية أن يزعزع عسكريون متقاعدون، مهما كانوا

---

(3) أنهى عقد السلام في سان ستيفانو يوم 3 آذار/ مارس 1878 بين روسيا وتركيا نزاع البلقان الذي دار عام 1877/ 1978. وقد نظمت المادة 6 توسيع إمارة بلغاريا المستقلة ذاتياً.

(4) المقصود هو المعاهدة بين تركيا وبلغاريا بتاريخ 3 أيلول/ سبتمبر 1915، التي كان موضوعها إجراء تعديلات طفيفة على الحدود المشتركة بينهما.

(5) استجابة لضغط ديبلوماسي ألماني تخلت النمسا/ المجر في 10 أيار/ مايو 1915 لإيطاليا عن ترنتينو، ومنطقة إيزون، وعن السيطرة في ألبانيا، وعرضت إدارة مدينية ذاتية مستقلة كاملة وجامعة إيطالية في تريستيه.

على قدر عظيم من الأهمية مثل "دورشلويشتينغ" (Dörschläuchting) وأمثاله من الساسة الأغرار غير المسؤولين، بخفة علاقةَ الثقة الوطيدة داخل التحالف الذي قدم رئيس وزراء بافاريا من جانبه إنجازات كبيرة خلال رعايته بكل ضمير، مثلما يجب علينا أن نعترف، بغض النظر عن العداء الذي نُكنه له في المسائل الأخرى، خاصة أن الهدف ليس قومياً هنا أيضاً، بل هو مجرد غوغائية سياسية داخلية، حسب ما تشير إليه الأحداث ذاتها التي رافقت إقرار السلام، حيث لم يصوت حقاً ضد مضمونها العملي غير قرابة ثمانين برلمانياً، بينما أيدها بجميع الصور ليس فقط اليساريون والوسط، وإنما كذلك قسم من الحزب الألماني، كما هو معروف[6]. بينما وجب على القوميين الليبراليين في البداية ترك حرية التصويت لنوابهم، بما أن قِسماً من أكثر أعضائهم احتراماً كان يرغب في ذلك (باعتبار أن الحزب هو حزب "الفرديات"، كما كان يوحى لأعضائه). لم يتفق الحزبيون على قرار خاص بهم إلا في مرحلة لاحقة[7]،مع أن المرء سيحتاج إلى مجهر كي يكتشف الفارق بين قراراتهم وقرار الأغلبية. هذا الموقف تم تسويغه بدوره بأسباب انتهازية، في حين تم تقديم إعلان ولاء لأحزاب الأغلبية. مع ذلك، شارك للأسف قسم من صحافة القوميين الليبراليين الألمان الشماليين في التحريض بطريقة تفتقر إلى الولاء ضد برلمان الرايخ.

إن الحديث عن السلام، المتواصل دوماً عندنا، هو في النهاية غير مرغوب به وضار تماماً بكل تأكيد. ويقع الذنب في ذلك على حملة التحريض التي يشنها أعداء قرار السلام. وإنها لمسؤولية ثقيلة حقاً أن تزعزع مثل هذه الحملات التحريضية ثقة الرأي العام عند حلفائنا والشعب الألماني في إخلاص إرادة السلام الألمانية، وتهدد فضلاً عن ذلك نزاهة التجربة، وتثير في حال فشلت الشكوك حول تأثيرها الملائم

---

(6) المقصود هو الحزب الألماني المحافظ.

(7) انظر حول نتيجة التصويت على قرار السلام: *Sten. Ber. Bd.* 310, S. 3598-3600,
أما رغبات القوميين الليبراليين بتغيير القرار، فقد رفضت في لجنة الأحزاب المشتركة بتاريخ 11 تموز/ يوليو 1917. انظر: *Der interfraktionelle Asschuß 1917/ 1918*, bearbeitet von Erich Matthias und Rudolf Morsey (Düsseldorf: Droste, 1959), 1. Teil, S. 341,
في أعقاب ذلك صوت القوميون الليبراليون، باستثناء صوت واحد تحفظ، خلال تصويت برلمان الرايخ ضد القرار واتخذوا قراراً خاصاً بهم يوم 23 أيلول/ سبتمبر 1917، خلال اجتماع رئاستهم المركزية. انظر: *Schulthess* (1917), 1. Teil, S. 807 f.

على التصميم الحربي للشعب الألماني. من غير الممكن طبعاً أن نصدق بصورة تامة الزعم المفضوح بأن قرار السلام "أفسد مزاج البلاد". إذا كان هذا قد حدث لبعض الوقت، فإن الذنب في وقوعه يرجع كما هو معروف إلى شي آخر مختلف تماماً: هو خيبة الجماهير التي لم يخبرها أحد باستحالة استسلام إنجلترا هذا الخريف[8]، الذي كان ساسة اليمين قد وعدوها بتحقيقه بصورة خرقاء وبأعظم قدر من اليقين، استناداً إلى معلومات مزعومة قدمها أحد أمراء البحر، وظل السيد فون هيلدبراند يؤكدها خلال صيف 1917. وبما أنه لم يسبق للأميرالية أن زعمت شيئاً شبيهاً بهذا، فإنه حان الوقت لطرح سؤال علني في برلمان الرايخ أيضاً: من كان الأميرال المزعزم ذاك؟ أظهروه لنا! وليعلن عن نفسه بصورة صريحة إن كان موجوداً حقاً! نحن لا نرغب في وجود عسكريين يمارسون السياسة، ولا نرغب في طبعة جديدة من الغوغائية السخيفة ذاتها وقد غلفت بقناع جديد. إذا كان تضليل العدو هو المقصود بهذه المعلومات، فإنه يجب عندئذ مواصلة الحرب، مهما كان عبؤها ثقيلاً، حتى تلك النقطة الزمنية غير القريبة بأي حال، التي ستكون عندها قدرة العدو الهجومية وفي النهاية قدرته الدفاعية بدورها قد أضعفت عسكرياً بدرجة حاسمة، طبقاً لمعرفتنا الحالية بحرب الغواصات، المستندة إلى الخبرة. لكن برلمان الرايخ ليس مديناً للحلفاء وحدهم، وإنما هو مدين أيضاً لجيشنا في الخارج بالتأكيد على أن الحرب لن تستمر يوماً واحداً أكثر مما هو ضروري لشرف ألمانيا ومستقبلها.

هذه الثقة لن يبديها أي قادر على الحكم تجاه السادة من "حزب الوطن الأم". لجعلها مستحيلة، يكفي بالفعل الهدف الوحيد الذي يتبنونه بكل وضوح عن اقتناع داخلي حقيقي، ألا وهو مقاومة النظام الجديد الداخلي، الذي لا غنى لنا عنه ويمكن لتطبيقه القريب وحده أن يقدم ضمانة للمحاربين العائدين إلى الوطن، تقنعهم أن السلطة لن تسقط في أيدي المتربحين من الحرب بمفردهم، وأن المحاربين لن يبقوا دون تمثيل في دولة ألمانيا القائدة خلال الانتخابات التي ستجري فور انتهاء الحرب. لن يكون بالإمكان إطلاقاً قيادة الأمة مرة أخرى ضد العدو، كما في 1914، إذا لم تتحقق بصورة كاملة ومخلصة الوعود التي كانت قد قطعت بصور احتفالية. ولن

(8) تنبأ إرنست فون هيلدبراندت باستسلام إنجلترا خلال شهرين بسبب حرب الغواصات. انظر: *Neue Preußische Zeitung* (*Kreuzzeitung*), Nr. 293 vom (12. Juni 1917),
والمناقشة حول هذا الموضوع في برلمان الرايخ: *Sten. Ber. Bd.* 310, S. 3576.

يكون بالإمكان إطلاقاً أن تمارس مرة أخرى في المستقبل سياسة دولية، إذا ما عاد النظام القديم، الذي دخلنا الحرب في ظل هزائمه الدبلوماسية، وجلب لنا خلالها هزائم جديدة. إن مصلحة الوطن الأم تكمن هنا، فإذا ما قام النظام الجديد، لن يسقط مصير الرايخ في أي وقت بين يدي أولئك الغوغائيين، الذين أسهم سلوكهم غير المسؤول والمفعم بالضجيج بنصيب وافر في تأليب العالم بأسره تقريباً علينا وتكوين تحالف مخالف للطبيعة ضدنا. هنا تكمن مصلحة أولئك الذين حقروا اسم الوطن الأم عندما انحدروا به إلى مستوى شركة حزبية غوغائية، معادية للنظام الجديد. لكن الأمة ستعرف الاختيار وستختار بين الوطن الأم و"حزب الوطن الأم".

بافاريا والنزعة البرلمانية في الرايخ

تقرير تحريري عن نشوء النص

أبدت الولايات الاتحادية، خاصة بافاريا، تحفظات شديدة تجاه النزعة البرلمانية، المطلوبة من أحزاب الأغلبية، وذهبت حجتها السياسية الدستورية الأكثر أهمية إلى أنه بإضفاء البرلمانية على الرايخ لن تعود تضطلع بها حكومة الرايخ والحكومات المتحالفة المنضوية في مجلس الاتحاد، بل ستعتمد فقط على برلمان الرايخ المنتخب مركزياً، ما سيقلص بشكل كبير من تأثير الولايات الاتحادية المشترك في حكومة الرايخ، وهو ما سيتعارض بالتالي مع طابع دستور الرايخ الاتحادي.

كانت ردود الفعل البافارية حادة بصورة خاصة على خرق إيرتسبيرغر في اللجنة الرئيسة يوم 6 تموز/ يوليو 1917، ومرسوم حق الانتخاب الذي أصدره غليوم الثاني بتاريخ 11 تموز/ يوليو. وقد سافر رئيس وزراء بافاريا الأمير هيرتلينغ يوم 12 تموز/ يوليو إلى مقابلة مع المستشار في برلين، للتصدي لدعاية ولايات الاتحاد المخيفة. وفي الوقت نفسه، نشرت صحيفة **الولاية البافارية** يوم 12 تموز/ يوليو مقالة بعنوان "الدعوة إلى البرلمانية"، أثارت الكثير من الاهتمام، لكونها كشفت بالتفصيل نقاط "برنامج" التوجه الجديد، التي تتجاوز نتائجها السلبية على ولايات الاتحاد مجرد أخذ بروسيا بحق الانتخاب المعتمد بالنسبة إلى برلمان الرايخ. هذه المقالة ربما كانت ذروة أزمة تموز/ يوليو، التي حدت بفيبر إلى دحض تحفظات بافاريا الاتحادية في مقالة خص بها صحيفة **آخر أخبار ميونيخ**. وكانت صحيفة **فرانكفورت** قد أعادت يوم 13 تموز/ يوليو نشر سلسلة تقارير صحافية سبق أن ظهرت في صحف ألمانية شمالية

وبافارية[1]، بينما نشرت مباشرة بعد تغيير المستشار يوم 15 تموز/ يوليو 1917 تعليقاً سياسياً استبق بعض حجج فيبر[2].

وجد فيبر في آخر أخبار ميونيخ صحيفة بافارية مؤثرة، مكنته من تدقيق الجوانب الدستورية النظرية لسلسلة مقالات عالجت مصالح بافاريا الاتحادية، نشرتها مطلع الصيف صحيفة فرانكفورت، بعد أن تم التمهيد للتعاون بين فيبر والصحيفة من قبل رئيس تحريرها وناشرها. هذا ما كتبه فيبر على كل حال في رسالة من مطلع أيلول/ سبتمبر[3]، أفاد فيها من معلومة سرية تلقاها من كونراد هاوسمان[4] تخبره أنه كان لمقالته المنشورة يوم 24 حزيران/ يونيو في صحيفة فرانكفورت أثرها في أزمة تموز/ يوليو - آب/ أغسطس أيضاً[5]. وبالفعل، فقد علل فيبر فيما يأتي لماذا كان يريد في سياق أزمة تموز/ يوليو أن تؤخذ الاعتراضات الاتحادية على النقاش المتعلق بالنزعة البرلمانية في الاعتبار:

"لكن إيرزبيرغر حِمار. أما الشيء المهم الآن فهو معالجة الأمر من وجهات نظر فيدرالية أيضاً، على أن يتم ذلك بحذر شديد وتحفظ يملي علينا الأخذ بأي تصحيح يعتبره الدكتور مولّر مناسباً. لقد كان اعتراض هيرتلينغ على برلمانية الرايخ مصيبة

---

(1) *FZ*, Nr. 191 vom 13. (Juli 1917), 2 Mo. BI und Ab. BI,
طبعة الصباح الثانية والطبعة المسائية.

(2) "النظام البرلماني في الدولة الاتحادية" في:
FZ, Nr. 193 vom 15. (Juli 1917), Mo. BI.

(3) وصلتنا الرسالة غير مؤرخة وخالية من عنوان المتلقي. وقد دَونت ماريانة فيبر في نسختها اسم جورج هوهمان باعتباره الملتقي. ويمكن بالاعتماد على معايير مضمونها أن تكون قد كُتبت بعد فترة قصيرة من 3 أيلول/ سبتمبر. أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ. السّجل 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 5.

(4) رسالة كونراد هاوسمان إلى فيبر بتاريخ 3 أيلول/ سبتمبر 1917، مقتنيات روبرت هاوسمان، ملكية شخصية.

(5) "علنية الإدارة والمسؤولية السياسية" في: *FZ, Nr.* 172 vom. (Juni 1917), 1 Mo BI, S. 1f.
نُشرت نسخة معدلة من هذه المقالة كفصل ثالث تحت عنوان "علنية الإدارة واختيار القادة السياسيين" وفصل رابع "سيطرة طبقة الموظفين في السياسة الخارجية" في "البرلمان والحكومة في ألمانيا المجدَّد تنظيمها، عن النقد السياسي وطبقة الموظفين ونظام الأحزاب".

حقيقية، ولا بد من إيجاد طريقة أخرى تحفظ تأثير بافاريا الشرعي في سياسة الرايخ"[6].

كما يمكن أن نستنتج من رسالة لإرنست بوسيلت (Ernst Posslet)، رئيس تحرير آخر أخبار ميونيخ، تحمل تاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، كان فيبر قد وافق في أيلول/ سبتمبر على كتابة مقالة للصحيفة حول النزعة الاتحادية البافارية. تقول الرسالة: "نتطلع باهتمام كبير إلى المقالة التي وعدتم بكتابتها عن العلاقة بين النزعة البرلمانية والنزعة الاتحادية"[7].

عن انتقال النص وتحريره

لم يصلنا مخطوط للنص. وتلتزم الطباعة بنص المقالة التي نشرت في جزأين تحت عنوان "بافاريا والنزعة البرلمانية في الرايخ 1" و"بافاريا والنزعة البرلمانية في الرايخ 2"، وقد نُشر كلاهما في صحيفة آخر أخبار ميونيخ في العدد 522 بتاريخ 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، الطبعة المسائية، ص 1، والعدد 525 بتاريخ 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، الطبعة المسائية، ص 1.

(6) انظر رسالة إلى جيورج هوهمان.

(7) رسالة إلى ماكس فيبر بتاريخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، مقتنيات ماكس فيبر - شافر، ملكية شخصية.

بافاريا والبرلمانية في الرايخ

1

اكتسبت مشكلة النزعة البرلمانية راهنيتها لأول مرة خلال أزمة تموز/ يوليو. وبالارتباط مع ذلك، شهد قسم من الصحافة البافارية سجالات عنيفة حول خطورة "النزعة المركزية" المصاحبة للأزمة، التي قيل إنها تهدد الأسس الاتحادية للرايخ وتنتهك روح "المعاهدات المرجعية" التي أسسته. وانسجاماً مع لغة بعض هذه الصحف، بالغ مثقفون ألمان شماليون محافظون في "إعراض بافاريا عن الرايخ"[1]، وهي صياغة لا تصلح، إذا ما تأملنا الوضع بعقل صاح سوى لشدّ أزر الأعداء الحقيقيين للنزعة الاتحادية. وبغض النظر تماماً عن السؤال حول كيفية التنفيذ الفعلي لمثل هذا الإعراض، يعلم المهتمون في الرايخ من أصحاب القناعة المركزية الحقيقية بكل دقة أنهم لن يكونوا عند اللزوم بحاجة سوى إلى الانتظار بدم بارد، كي يروا عند وقوع المحاولة الجديدة، ولأسباب اقتصادية بحتة، بروز نمو فوري هائل للقناعة المركزية في بافاريا ذاتها، سيضع مفاتيح اللعبة في يدهم. لذلك، سيكون إعراض بافاريا عن الاتحاد الجمركي (بغض النظر عن وضع بفالتز) المشروع الأكثر استحالة. لكن مثل

(1) كمثال على التصريح الصحفي البافاري المقصود، نشير بصورة خاصة إلى المقالة، التي نشرتها صحيفة **الدولة البافارية** تحت عنوان "دعوة إلى البرلمانية" يوم 12 تموز/ يوليو 1917. أما الأدباء الألمان الشماليون المعنيون فلم نتأكد منهم.

هذه التعابير لا تُقوي بالتأكيد مركز بافاريا في الرايخ، المضمون رسمياً بقوة حقوقها الفردية والتحفظية واسعة النطاق، القابلة للتغيير بموافقتها الطوعية وحدها، ومن خلال إمكانية إسقاط أي تغيير للدستور المكتوب، إذا ما أمكن كسب ثمانية أصوات ضده في مجلس الاتحاد، مثلما هو الأمر دوماً بالنسبة إلى المسائل الهامة[2]. ويكفل هذا كله لبافاريا درجة رفيعة من الحرية في مواجهة الرايخ، ولا يمس حقاً بما يراد لها من سلطة إيجابية فيه (ويتخذ بالمناسبة أشكالاً متنوعة يراد أن تكون لها خارج حدودها أيضاً)، فكيف يمكن ضمان هذا؟

لقد طُرح بصورة علنية مبدأ الإلحاق الكامل أو الجزئي لمنطقة الألزاس ببافاريا[3]. لن نواصل هنا مناقشة هذا الأمر، الذي يجب أن يكون محل تأمل موضوعي. بيد أنه من الضروري أخذ حقيقة بالحسبان، هي أن المزاج الغالب لدى الرأي العام الألماني يذهب في اتجاه يجعل الضم ممكناً، إذا كان التخلي عن الحقوق التحفظية قابلاً للمناقشة، وأيد مزاج الألزاسيين أنفسِهم الانضمام إلى بروسيا، إذا ما أزال قانون الانتخاب المتساوي العقبة الحاسمة التي تحول دونه هناك، وكانت الرغبة في استقلالية الولايات الاتحادية أقوى، بل الأقوى.

وبغض النظر عن طريقة حل مثل هذه المشكلات الخاصة، سيكون من سوء الطالع كالعادة في جميع الأحوال أن تقف مطالبة بافاريا المحقة بنفوذ في الرايخ في طريق المطالبة بالبرلمانية، خاصة أن الأزمة الأخيرة كان يجب أن تثبت لكل شخص استحالة استمرار الأمور على حالها الراهنة. ليست الشخصيات هي التي يجب أن تُستبدل، بل النظام الذي تتم من خلاله قيادة سياسة الرايخ. ولا يتجاهلنَّ أحد أنَّ

---

(2) بمجموع 14 صوتاً معارضاً كان طلب التغيير يعتبر مرفوضاً (المادة 78 من الدستور)، وكانت بافاريا تمتلك 6 أصوات (المادة 6 من دستور الرايخ).

(3) منذ بداية الحرب كان لدى بافاريا مطالب بضم الألزاس واللورين، لكن هذه ما لبثت أن تراجعت لمصلحة تقسيم المنطقتين بين بروسيا وبافاريا، لكنها طالبت في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1916 لأول مرة بموافقة الرايخ الرسمية على ضمها بلاد الرايخ هذه ببافاريا. وقد بلغت مطالب بافاريا ذروتها في مذكرة حكومة بافاريا بشأن الألزاس واللورين المؤرخة في 1 آب/ أغسطس 1917، وهي التي يعنيها فيبر هنا. وتعتبر هذه المذكرة الضم إلى بروسيا مجافٍ "لأسس لرايخ الألماني الفيدرالية"، ورغبت بإدخال البلاد التابعة للرايخ في إقليم بافاريا. انظر: Karl-Heinz Janβen, *Macht und Verblendung: Kriegszielpolitik der deutschen Bundesstaaten 1914-1918* (Göttingen: Musterschmidt, 1963), S. 149-153.

توافر قدر كبير من البرلمانية يُعد من الشروط الأولية التي لا يمكن تحاشيها، إن أردنا تحقيق ذلك. لذلك، من المفيد أن نعرف بوعي كامل أي موقف من هذه المسألة يجب أن تتخذه بالفعل مصلحة بافاريا.

لنتأمل، بداية، الوضع القانوني الرسمي. لن تكون بافاريا إطلاقاً في وضع دستوري يمَكّنها من معارضة تطبيق مبدأ يقول إن مستشار الرايخ وكتّاب الدولة يحتاجون إلى ثقة البرلمان. وينفرد القيصر بإقالة وتعيين جميع موظفي الرايخ (المادة 18 من دستور الرايخ)، الذين يعاهدونه على الطاعة له وحده، ولا يكونون ملزمين إطلاقاً بالحديث مع مجلس الاتحاد إلا حين يعطى صراحة حق الرقابة على تدابير الإدارة. وإذا ما عَيَّن القيصر من الآن فصاعداً القياديين من رجال الدولة، وفعل ذلك من حيث المبدأ بناء على اقتراحات يقدمها قادة البرلمان دون غيرهم، صار أي اعتراض على ذلك مخالفاً للدستور. ولا يعرف دستور الرايخ وزارة رايخ جماعية. وكذلك هو الأمر في دستور بروسيا، حيث رئيس الوزارة هو "الزميل الكبير" لبقية الوزراء لأنه يراقب ما يعرضونه من أقوال على الملك، وفي كل الدول البرلمانية يزداد سمو منصب رئيس الوزراء ليصب في صالح وحدة الحكومة. وبالإضافة إلى هذا، يستبعد دستور الرايخ النظام البرلماني بمعناه الأضيق، أي قيادة شؤون الرايخ من قبل قادة أحزاب برلمان الرايخ المقرِّرة، بقدر ما تمنع مادته التاسعة تعيين أعضاء البرلمان مفوضين في مجلس الاتحاد، ليصير ممكناً بذلك انتساب مستشار الرايخ، العضو في هذا المجلس بالضرورة حسب مادة الدستور الخامسة عشرة، إلى برلمان بروسيا المحلي وليس إلى برلمان الرايخ الألماني. ليس مستبعداً بالمقابل أن يؤخذ كتّاب الدولة من أغلبية برلمان الرايخ، لأنه من المألوف أن ينتموا الآن بدورهم إلى مجلس الاتحاد، دون أن يكون ذلك ضرورياً من الناحية الدستورية.

ومن الممكن تماماً أن يُعيِّن المستشار منذ اليوم باقتراح تقدمه أغلبية برلمان الرايخ، وأن يؤخذ مع ذلك بالتوافق، جميع كتّاب الدولة من أغلبية برلمان يبقون أعضاء فيه، على أن يناقش المستشار عندئذ شؤون الرايخ معهم بصفته رئيسهم كتجمع برلماني يقتصر عليهم. إنهم هم، وليس هو، من سيملك نفوذاً على أحزاب برلمان الرايخ التي ينتمون إليها، والذين سيحمون سلطتهم بفضل ذلك، وسيكونون بهذه الطريقة زملاء

سياسياً له، وإن كان النص الحرفي لقانون النيابة[4] لا يَعترف بهم إلا "كنواب" له، فإذا ما قيض لمثل هذه العرف أن يتطور، سيكون قد تم إزاحة مجلس الاتحاد إلى حد بعيد، رغم، أو بالأحرى نتيجة المنع الذي جرى ذكره، والمنصوص عليه في البند الثاني من المادة التاسعة من دستور الرايخ، عدا صوت بروسيا الرئاسي بطبيعة الحال، بما أن سلطة مستشار الرايخ عديمةَ الجذور في برلمان الرايخ، ستستند الآن بكل معنى الكلمة إلى مكانته البروسية، لمواجهة سلطة كتّاب الدولة متأصلةِ الجذور في هذا البرلمان. ووفقاً للمادة 11 من الدستور، يعتبر مستشار الرايخ بالضرورة حامل أصوات بروسيا في مجلس الاتحاد، التي توجهها وزارة بروسيا بما تمتلكه من أغلبية ثابتة في مجلس الاتحاد بالمقارنة مع جميع ولايات الاتحاد الكبيرة، في حال انضمت أصوات الدول الصغيرة جداً في شمال ألمانيا، التابعة تماماً لبروسيا، إلى أصوات الألزاس الثلاثة، التي يسيطر عليها حاكمها المعين من قبل القيصر.

يجب على مستشار الرايخ، الذي لا جذور له في برلمانه، أن يكون بالضرورة قائد الوزارة البروسية، كما كانت عليه حاله حتى الآن، إن أراد ألا يفتقر إلى أية سلطة. أما بالنسبة إلى توجيه أصوات بروسيا، ذات الأهمية الحاسمة دوماً في مسائل السياسة، فإن حكومة بروسيا تتحمل المسؤولة عنها أمام البرلمان البروسي. واليوم، تسعى حكومة الرايخ إلى التأثير في الأصوات البروسية عبر قيام القيصر والملك بتعيين كتّاب دولة كوزراء بروسيين بلا حقيبة، وتسريبهم إلى وزارة الدولة البروسية. ليس هناك ما يقال دستورياً ضد هذا الإجراء، بينما وجد برلمان بروسيا ثلاثي الطبقات نفسه مرغماً على قبول هذا الوضع بخيره وشره، بسبب وضعه الدقيق الخاص. لكنه ليس من المؤكد بأية حال أن برلماناً بروسياً يستند على حق انتخاب متساوٍ، ويستطيع فرض مسؤولية عملية على حكومته الخاصة، سيرضى القبول بهذا الوضع لفترة طويلة. عند ذاك، كان مستشار الرايخ سيصير ممثل مصالح بروسيا بحصرية متزايدة، ما بقيت المادة التاسعة من دستور الرايخ، وتزايدت سلطة برلمان بروسيا.

هكذا، ومهما طالت معارضة بافاريا للنظام البرلماني الرسمي، فإنها لن تتمكن

(4) المقصود القانون "عن نيابة مستشار الرايخ" بتاريخ 17 آذار/ مارس 1878، وخاصة منه الفقرة 2: "يمكن تعيين نائب بصورة عامة لمجمل حجم أعمال وواجبات مستشار الرايخ"، انظر: *RGBI*, 1878. S. 7.

قطعاً من إعاقة ترؤس مستشار الرايخ لمجلس الاتحاد باعتباره رجلاً يحظى بثقة بروسيا، ولن تحول دون انتماء كتّاب الدولة إما إلى برلمان بروسيا أو إلى برلمان الرايخ أو إلى كلا البرلمانين في آن معاً، ودون بقائهم خارج مجلس الاتحاد في الحالتين الأخيرتين. إذا لم يشهد دستور الرايخ أي تغيير، ستفقد ولايات الاتحاد الكبيرة، خاصة منها بافاريا، أي نفوذ فاعل على سياسة الرايخ، التي ستصبح شأناً يقع التفاهم عليه بين كتّاب الدولة كرجال يحظون بثقة برلمان الرايخ، والوزراء البروسيين، بمن فيهم مستشار الرايخ، باعتباره محل ثقة برلمان بروسيا. بهذا، سيكون النفوذ الأبرز لهذا البرلمان، بينما سيحصر مجلس الاتحاد بين البرلمان البروسي وبرلمان الرايخ، وسيكون مجرد آلية تنسيق تعمل في ظل نفوذٍ بروسي مسيطر. وهكذا، ستكون النتيجة نزعة مركزية بروسية كبيرة في إطار الرايخ، إذا ما اتخذت بافاريا ببساطة موقف الرفض أو الجمود حيال الميل إلى الطابع البرلماني، الذي سيشق عاجلاً أم آجلاً مساراً لنفسه.

2

قامت السياسة البسماركية على التفاوض والتسويات مع الوزارات والبلاطات، في الخارج كما في العلاقة مع الولايات الاتحادية. وأبقت التصويت في مجلس الاتحاد مؤجلاً باعتباره الأمر المعقول الأخير فقط. عندما كان بسمارك يحذِّر بإلحاح شديد مجلس الرايخ من دعم مجلس الاتحاد، ويؤكد أن البارون "فون فريزه" لا يجلس هناك كشخص[5]، بل "كنتاج لجميع قوى ساكسونيا السياسية"، فإنه لم يكن بالإمكان أن يعني آنذاك بهذه "القوى" برلمان ساكسونيا، بل بيروقراطيتها وبلاطها وحدهما. من جانبها، نظرت بيروقراطية كل ولاية إلى الرايخ بوصفه ضرباً من مؤسسة تأمين ليس فقط للسلالات، بل كذلك لموقع سلطتها الخاصة، علماً بأنها كانت تشعر بالسعادة لأن برلمان الطبقات الثلاث البروسي وطبقة الموظفين البروسية تركاها تتصرف على هواها داخل دائرتها الصغيرة، في ظل شرط غير معلن هو بقاؤها بعيدة عن التأثير على

(5) قال بسمارك في خطبة ألقاها يوم 19 نيسان/ أبريل عام 1871 في برلمان الرايخ: "ليس وزن تلك الأصوات خفيفاً إلى هذا الحد في مجلس الاتحاد، هنا لا يصوت فقط البارون فون فريزه، بل تصوت من خلاله مملكة ساكسونيا، وحسب توجيهاته سيكون هناك تصويت مقطر بعناية من جميع القوى الفاعلة في الحياة العامة لساكسونيا، ويتضمن التصويت تمثيلاً لجميع القوى الناشطة هناك، لتكوين الدولة"، انظر: *Sten. Ber. Bd.* 19, S. 298.

مسار الأشياء في برلين. واغتاظت حكومة بافاريا بصورة خاصة من هذا، فقد كان من المألوف أن تفوز المشاريع الرئاسية المعدة في مكاتب الرايخ بالأصوات البروسية منذ البداية، قبل أن تدري حكومة بافاريا بها، بينما كانت بقية الحكومات توضع في الغالب أمام الأمر الواقع.

وبغض النظر تماماً عن المواقع الحزبية، يجب على المرء الآن أن يكون على بينة من الأمر، وهو أن هذا الوضع المريح يسير نحو نهايته، وأنه إذا ما نشأت حقبة رجعية، فإنها لن تحقق شيئاً غير جعل الضربة المعاكسة اللاحقة أشد احتداماً، هذا إذا ما قُدِّر لأصحاب المصلحة في حقبة كهذه أن ينجحوا في تنظيمها. وباستنادها إلى سلطة البرلمان وحدها، ستتمكن الحكومات المختلفة من فرض نفسها مستقبلاً داخل الرايخ. ومثلما فقدت لقاءات السلالات الحاكمة ومراسلاتها أهميتها بالنسبة إلى السياسة الخارجية (لم يصطحب القيصر ولو مرة وزير خارجيته إلى الشِّعاب المرجانية، فمر هذا ساخراً من اللقاء إلى جدول الأعمال)[6]، كذلك ستشارك برلمانات الولايات المختلفة بقوة أكبر في الحديث حول سياسة الرايخ الداخلية، ومن غير المحتمل أن يبقى موقف ملح تتخذه بافاريا ويدعمه برلمانها أكثر قابلية للتجاهل من موقف كانت تتخذه في السابق حكومتها.

في هذه الأثناء، لن يريد أجنبي الحديث عن عواقب السياسة الداخلية البافارية. ومن الضروري التأكيد هنا أنه نتيجة تصاعد أهمية البرلمانات الكبيرة (وبصورة خاصة منها برلمان بروسيا الذي أضفي عليه الطابع الديمقراطي) من المتوقع ألا يكون لحكومات الولايات المختلفة سوى الاختيار إما رؤية الطابع البروسي الكبير للرايخ وهو يزداد قوة، ما يجعل بالتالي الولايات فرادى "تابعة"، أو مساعدة تيار الحياة البرلمانية على التوجه نحو قناة الرايخ، والتطلع إلى اكتساب نفوذ عليه بالوسائل التي تتيحها الظروف الجديدة. أما نواب برلمان الرايخ، الذين يمثلون الولايات المتوسطة، فإنهم سيشكلون بالضرورة عامل ترجيح قوياً، بالنظر إلى التناقضات الفظة في تمثيل بروسيا داخل برلمان الرايخ.

(6) يشير فيبر هنا إلى لقاء غليوم الثاني مع نيقولا الثاني يوم 14 تموز/ يوليو 1905 في جزيرة بيوركو الفنلندية، حيث قرر القيصران شخصياً ودون استشارة وزيري خارجيتهما إقامة حلف دفاعي، الذي اضطر قيصر روسيا إلى الانسحاب منه لاحقاً.

أما بالنسبة إلى مجلس الاتحاد فإنه يتناقض مع مصالح بافاريا، وبالقدر نفسه مع مصالح ولايات الاتحاد الأخرى، بما أن الإبقاء على البند الثاني من مادة دستور الرايخ التاسعة يُخرج من جهة كتّاب الدولة البرلمانيين المقبلين من مجلس الاتحاد، إن كانوا يريدون الاحتفاظ بعضويتهم فيه، ويحيل من جهة أخرى بصورة متزايدة موقع مستشار الرايخ إلى موقع بروسي محض، لافتقاره إلى جذور داخل برلمان الرايخ. لذا، من الضروري السماح لدول الاتحاد بأن تعيّن بالأحرى، ووفقاً لما تراه، نواب برلمان الرايخ مفوضين في مجلس الاتحاد، على أن يكون عند اللزوم لمستشار الرايخ وكتّاب الدولة نفوذاً داخل أحزاب برلمان الرايخ أيضاً، إلى جانب مركزهم الحالي كحَمَلَة أصوات بروسية في مجلس الاتحاد.

لقد بينت الأشهر الأخيرة كيف يعمل الوضع الراهن. فقد غادر النائب "شْبانْ" المنضم إلى حكومة الرايخ برلمانه[7]، إلا أنه فقد بذلك نفوذه على حزبه دون أن تكسب الحكومة شيئاً مقابله. إلى هذا، فقد تم تعيين المستشار الجديد دون أي اتصال مع الأحزاب الكبيرة[8]، فكانت النتيجة أنه لم يتمتع بثقتها، ووجب عليه القبول بوصاية لجنة السبعة[9]. لا يجوز للمرء إرعاب نفسه بالحديث عن "إضفاء الطابع البرلماني" على مجلس الاتحاد، أو بإقناع نفسه أن نفوذ بافاريا كان يمكن أن يكون مؤذياً، لو كان النائب "فولك" على سبيل المثال، وفيما بعد النائب البارون فون هيرتلينغ أو النائب البارون فون فرانكنشتاين (Von Franckenstein)، مفوضين بافاريين في مجلس الاتحاد خلال فترة الأغلبية الليبرالية، وتم الاحتفاظ بهم خلال هذه الحقبة في الأحزاب المعنية. على كل حال، ليس إضفاء طابع برلماني على مجلس الاتحاد المعنى هو ما كان على ولايات الاتحاد غير البروسية أن تخشاه. وفي المقابل، سيبقى مركز بافاريا

(7) عُين النائب عن حزب الوسط بيتر شبان يوم 5 آب/ أغسطس 1917 وزيراً للعدل في بروسيّا، وكان مشاركاً بصورة غير مباشرة في قيادة الرايخ بوصفه مفوضاً في مجلس الاتحاد.

(8) عُين جيورج ميشائيليس، نائب كاتب دولة حتى ذلك الحين في وزراة المالية البروسية خلفاً لمستشار الرايخ الذي أسقط يوم 13 تموز/ يوليو 1917. في هذه الأثناء، تم تخطي ممثلي الأحزاب التي أعلنت أنها لن تؤيد أي مرشح خاص بها، كي لا تعطي أي زخم لإضفاء الطابع البرلماني على الدستور.

(9) المقصود هو "اللجنة الحرة لدى مستشار الرايخ، انتمى إليها سبعة ممثلين لمجلس الاتحاد وسبعة أعضاء من الأحزاب الأكثر أهمية في برلمان الرايخ. كانت مهمة اللجنة كجهاز حر تقديم المشورة، إلى جانب المؤسسات، إلى مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ".

وطابعها الخاصين مضمونين بدرجة جيدة في هذه الأثناء ضد الانتهاكات المركزية، على غرار ما كان عليه الأمر حتى الآن، على أقل تقدير.

لكن زيادة المشاركة الإيجابية لبافاريا ولغيرها من الولايات المتوسطة في الرايخ، ستكون على القدر نفسه من الأهمية، إنها مشاركة قامت إلى الآن على التهذيب الصرف وحده. ورغم أنها تتمتع بأهمية كبيرة، فإنها لن تكفي مع ذلك في المستقبل لضمان نفوذ شرعي للولايات الاتحادية الأكبر في المشاورات المسبقة، التي غالباً ما تقرر اتجاه الخطوات السياسية. وهذا النفوذ بالذات يجب أن يقوم على أرضية حقوقية آمنة. خلال المشاورات في لجنة الدستور، تم عند مناقشة مركز مستشار الرايخ التطرق بصورة عابرة إلى ضرورة الإقرار بمسؤوليته تجاه مجلس الاتحاد أيضاً[10]، فماذا يمكن لهذه المسؤولية أن تعني عملياً؟ اليوم، لا تعني المسؤولية البرلمانية شيئاً آخر سوى واجب الرّد على الأسئلة. ويمكن إنشاء هذا النمط من المسؤولية أمام مجلس الاتحاد، أو بالأحرى أمام اللجان المُنشأة خصيصاً لذلك بنفس المزايا. فبالنسبة إلى السياسة الخارجية تكون أمام لجنة مجلس الاتحاد للشؤون الخارجية، الشكلية البحتة إلى الآن، التي ترأسُها بافاريا، أما الشؤون الأخرى فتكون أمام لجان مشابهة يتم تشيكلها حديثاً. ويكمن الأمر الحاسم ضمن هذا السياق في أن الولايات الكبيرة لن تنجح في فرض ما تريد إذا لم تكن في وضع تستشار فيه معه بشأن العمليات الكبرى وهي في طور التشاور على الأقل، (وقبل القيام بأية خطوات كبيرة في السياسة الخارجية)، لتتمكن حكوماتها وقيادات برلماناتها من اتخاذ المواقف اللازمة. ومن أجل هذا، يكتسب أهمية حاسمة أن تكون هذه اللجان على تماس مع رؤساء الاختصاصات المعنية وقادة البرلمان النافذين، كما تكون الحال عندما يحصل هؤلاء في مكان آخر على حق المطالبة بالانتماء إلى الهيئات ذاتها، بصفتهم مفوضين في مجلس الاتحاد. لا يجوز أن

(10) في مداولات لجنة الدستور يوم 4 وحتى 11 أيار/ مايو 1917 اعترض المحافظون على طلب التغيير الذي قدمه بالأصل أعضاء أحزاب الأغلبية حول المادة 17 من الدستور، الذي نص على المسؤولية حيال البرلمان، بالقول: "إن تدخلاً كبيراً كهذا في سيادة الولاية الاتحادية القائدة يعني انتهاكاً جسيماً لطابع الرايخ كدولة اتحادية" (*Sten. Ber. Bd.* 322, Nr. 1104, S. 1873). نتيجة لذلك تم تعديل الطلب، وصار النص النهائي المعني في اقتراح القانون يقول: "تصدر تعليمات وتوجيهات القيصر باسم الرايخ وتحتاج لتكون صالحة إلى توقيع مقابل من المستشار أو نوابه، الذين يتحملون بذلك المسؤولية تجاه مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ" (*Sten. Ber.* Bd. 322, Nr. 1104, S. 1883).

يحتقر المرء مثل هذه الهيئات ذات الوظيفة "الاستشارية فقط". ومن الخطأ الاعتقاد أن أي نفوذ عملي على السياسة يعبر عن نفسه في أصوات انتخابية رسمية، فالقرارات السياسية تتخذ على الدوام من قبل عدد قليل يحاول بعدئذ كسب تأييد الآخرين لها. ومن غير الممكن أن يتم الآن تجاهل حقيقة أن للصوت الرئاسي في الرايخ حق النقض في المسائل العسكرية، والجمركية والتجارية السياسية، وفي أكثر المسائل المالية أهمية. لهذا، وبسبب إعداد المشاريع في مكاتب الرايخ، نما وزنه وتخطى الحجم الذي كان مقرَّراً له عند وضع الدستور.

هل سيكون هذا الصوت صوتاً بروسياً محضاً في المستقبل، وماذا إذا تعاظم التطور باتجاه إقامة "بروسيا الكبرى"؟ إن هذا سيحدث، إذا ما أعاقت ولايات الاتحاد إزالة البند الثاني من المادة التاسعة خشية "إضفاء الطابع البرلماني" و"المركزية". لكن هذا الإلغاء لن يكون ذكياً وفي مصلحة هذه الولايات، لأن البرلمانية (بالمعنى السابق) ترتبط بإقامة لجان استشارة أولية مزودة بصلاحية إرغام دوائر الرايخ المركزية على الكلام والرد، كوسيلة لتقوية نفوذ ولايات الاتحاد الكبرى وعلى رأسها بافاريا، في الوقت ذاته، الذي يتم فيه توطيد فكرة الرايخ.

إرث بسمارك في دستور الرايخ

تقرير تحريري عن نشوء النص

قام مستشار الرايخ جيورج ميشائيليس، الذي خلف بيتمان هولفيغ، بخطوة أولى في اتجاه إضفاء طابع برلماني على دستور الرايخ، من خلال استيعاب عدد محدود من البرلمانيين في وزارة الدولة البروسية، أو دعوتهم لتولي مناصب كُتّاب دولة دون حقيبة. في الوقت نفسه، توصلت ما سميت "بلجنة الأحزاب المشتركة" منذ تأسيسها في تموز/ يوليو 1917، وعبْر مشاورات متواصلة، إلى تنسيق سياسي فعال بين ممارسات أحزاب الأغلبية في برلمان الرايخ .على هذه الخلفية، ظهر مطلع خريف عام 1917 كتاب خبير القانون الدستوري، البرليني إيريش كاوفمان (Erich Kaufmann)، تحت عنوان "**ميراث بسمارك في دستور الرايخ**"(1)، الذي انكب على معالجة خصوصية تركيب الدستور البسماركي من وجهة نظر النزعة البرلمانية المرغوبة من أحزاب الأغلبية.

وكان ماكس فيبر نفسه قد عالج هذه المسألة في مقالته الموسومة "إرث سمارك"،

---

(1) Erich Kaufmann, *Bismarcks Erbe in der Reichsverfassung* (Berlin: Springer 1917),

أورد الفهرس الأسبوعي الجديد لتجارة الكتب الألمانية الصادرة والمعدة للنشر خبراً عن صدور الكتاب في العدد 38 بتاريخ 20 أيلول/ سبتمبر 1917، ص 860.

التي كتبها بتاريخ 27 أيار/ مايو 1917. وقد قدم كتاب كاوفمان له الفرصة للدخول من جديد في النقاش حول الموضوع، ولكن عبر مراجعة نقدية للكتاب.

عن انتقال النص وتحريره

لم يصلنا مخطوط للنص .يتقيد الطبع بالنص الذي عنوانه "ميراث بسمارك في دستور الرايخ"، وقد نشر في صحيفة **فرانكفورت**، العدد 298 بتاريخ 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، الطبعة الصباحية الأولى، ص 3.

ميراث بسمارك في دستور الرايخ

من المريح أن يخوض المرء بين حين وآخر نقاشاً مع خصم موضوعي. يستحق الكتاب الصادر للتو بقلم الأستاذ البرليني الشاب "إيريش كاوفمان"[2] (تحت العنوان المذكور أعلاه) صفة الموضوعية، فالروحية التي يحملها منهجية، ومضمونه القانوني الدستوري والتاريخي قيّم، حتى حيث يمكن أن يتم الاعتراض عليه. لكن المؤلف يتعثر تماماً حيث يصير رجل القانون رجل سياسة، وهذه هي حاله قبل كل شيء عند تقويم النتائج القانونية لإلغاء البند الثاني من مادة دستور الرايخ التاسعة، المطلوب من لجنة الدستور والذي يمنع حكومات الولايات الاتحادية من تعيين أعضاء في برلمان الرايخ كمفوضين لدى مجلس الاتحاد، إن هم حافظوا على عضويتهم في البرلمان، ليجعل من المستحيل احتفاظ مستشار رايخ مأخوذ من البرلمان (وعليه أن ينتمي إلى مجلس الاتحاد) أو كاتب دولة (إذا دخل في مجلس الاتحاد، حسب ما هو مألوف تماماً)، بأي نفوذ في حزبه. وقد ظهرت الآن بالذات الأهمية العملية لهذه المادة . إن إسناد مناصب حكومية[3] للنائبين المحترمين خارج صفوف حزبيهما أيضاً فون سبان (من الوسط) وشيفر (قومي ليبرالي) أدى إلى ضياع نفوذهما في حزبيهما. ولئن كانت الحكومة قد كسبت بعض الموظفين الإداريين الجيدين، الذين لديها نظراء لهم على

(2) كاوفمان، إرث بسمارك، ظهر في منتصف أيلول/ سبتمبر 1917.

(3) عين مستشار الرايخ ميشائيليس يوم 5 آب/ أغسطس 1917 النائب سبان في منصب وزير العدل البروسي، وأوجين شيفر ككاتب دولة لخزانة الرايخ.

كل حال، فإنها لم تكسب سياسياً أي شيء على صعيد المساندة البرلمانية، حسب ما أظهرته الأزمة الأخيرة. من جانب آخر، لم يكسب الساسة الذين خسروا نفوذهم البرلماني نتيجة التحول في مواقعهم، ولو أدنى حد من النفوذ داخل الحكومة. لقد كانت عبثية هذا الإجراء مثالاً نموذجياً على التأثير المفسد لهذه اللائحة الدستورية. لو أن "بينجسن"، الذي يستشهد المؤلف به بطريقة تدعو للاستغراب[4]، دخل حكومة بسمارك، لكان ترك الحزب يسقط في أيدي التيار اليساري (فولكر - فوركنبيك) بسبب المادة التاسعة، وقد أوضح هو نفسه أيضاً في استشارة شخصية قدمها لبسمارك أنه يستطيع خدمة سياسة المستشار بفاعلية أكبر من موقعه كقائد للحزب منه كشاغل مركز إداري. لا يكمن معنى إزالة تلك العقبة الدستورية في تقوية سلطة البرلمان فقط، وإنما يبدو من جانب آخر وبالقدر نفسه في تقوية نفوذ القيادة السياسية الشرعي على البرلمان، علماً بأن البيروقراطية تمارس اليوم تأثيرها في البرلمان من خلال نظام هبات يتكون من تنازلات صغيرة ورعاية خفية للمناصب. وإنه لأمر مميز إلى أقصى حد أن يرغب المؤلف بتفاقم نتائج هذا الوضع أيضاً، وأن يجد من "المريح" و"المبهج" بالنسبة للحكومة وجود أناس في البرلمان لديهم "مثل هذا الطموح" (إلى المراكز الحكومية تحديداً!) (ص 77)[5]. هكذا، يكون على المرء أن يسير على الطريق الذي اتبعه "سبان" و"شيفر" وأن يتيح للبرلمانيين فرصة الحصول على الوظائف بطرق تختلف عن "مسار الموظفين العادي"[6]. إذا ما أردنا التحدث بلغتنا، قلنا: إذا ما جعل المرء البرلمان ملجأً لألاعيب الطامحين وصيادي المناصب، دون أن يسلم له بنفوذ سياسي، أو يفسح مجالاً فيه للقادة الطبيعيين - الذين لا يتطلعون إلى الدخل المجزي، والمرتبة، والراتب، وإنما أيضاً إلى شيء آخر تماماً هو السلطة والمسؤولية السياسية - كانت النتيجة وجود أعطيات كبيرة كمكافأة على نشاط برلماني يريح البيروقراطية، إلى جانب الهبات الصغيرة!

---

(4) يقول كاوفمان في الصفحة 75 من كتاب إرث بسمارك، فيما يتعلق بمناقشة البند الثاني من المادة التاسعة: "عرف بينيغسن ما كان يفعله لمصلحة حزبه، عندما رفض عام 1878 بمفرده الدعوة إلى الانخراط في وزارة الدولة البروسية ومجلس الاتحاد".

(5) المصدر نفسه، ص 77: "لكنه من المفرح والمبهج أكثر بكثير بالنسبة إلى حكومة أن تتعاون مع برلمان يجلس فيه رجال لديهم مثل هذا "الطموح" وهذا "الشوق" إلى نشاط سياسي من النمط العظيم (الذي لا يمكن اكتسابه عن طريق المسار الوظيفي العادي).

(6) المصدر نفسه.

لنُذِرْ ظهرنا لهذه الصورة المنفِّرة، ولنكتف فقط بالسؤال عن التحفظات التي تقدم الآن على إلغاء تلك المادة. ليبتَعد عنا القائلون بوجود "صراعات وجدانية " بين "قناعة النواب الخاصة" و"تعليمات" مفوضي مجلس الاتحاد[7]. لقد كان على النائب سبان، بصفته عضواً في ائتلاف الوسط داخل البرلمان البروسي أن يسائل الحكومة البروسية "انطلاقاً من قناعته الخاصة" عن التعليمات التي أعطيت له. لماذا لا يثير هذا الوضع أية صدمة؟ ببساطة، لأن الأمر لا يتعلق ببرلمان الرايخ، و"الصراع" ينهي نفسه بكل بساطة: إن على رجل دولة يتلقى تعليمات تتعارض مع قناعاته السياسية أن يترك منصبه، عندئذ، ستكون استقالته أمراً يمليه الشرف السياسي وليس "صراعاً ضميرياً".

لكن المؤلف يستخدم مدفعية ثقيلة. إن خطر قيام كتلة مفوضين برلمانيين يمثلون ولايات صغيرة في مجلس الاتحاد باغتصاب بروسيا لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد بيُسر، لأن بروسيا تمتلك أكثر من ثلثي نواب برلمان الرايخ، ولأنه يستحيل هزّ تفوقها الهائل الذي تمنحه إياه الاتفاقات العسكرية وسلطتها التي تستخدمها دون مراعاة حيال الولايات الصغيرة على صعيدي السكك الحديدية والمالية، إلى جانب حق الاعتراض الذي يملكه الصوت الرئاسي، وما تتمتع به سلطة القيصر الشخصية من صلاحيات. لكن المؤلف يرى أن الولايات المتوسطة مهددة "بالتدمير" على يد المركزية البرلمانية التي تغري بافاريا بالبحث عن "الانضمام للخارج"، وتهدد حتى "بإلقائها خارج الرايخ"[8]. ليت المؤلف يفكر بنضج في ما إذا كانت مثل هذه التعابير ملائمة سياسياً، ويرى أنها تفتقر إلى أية جدية، ولن تخيف إلا قليلاً الوسطيين الحقيقيين (إن كان هناك مثل هؤلاء). ليس هناك اليوم أي طريق قابل للسلوك انطلاقاً من الجماعة الجمركية، وإننا لنتمنى تعزيز مشاركة بافاريا والولايات المتوسطة الكبيرة في

---

(7) انظر في المصدر نفسه، ص 78. المقصود هو النزاع بين الربط الحصري للنواب بالاقتناع، بينما كان يتم توجيه مفوضي مجلس الاتحاد من قبل حكوماتهم.

(8) يقول المقطع في المصدر نفسه، ص 81: "هكذا يظهر من جميع الجهات أن فكرة برلمنة مجلس الاتحاد هي الفكرة الأكثر عداء للرايخ، التي يمكن لتفكير فيها. إن إرساء الطابع البرلماني هذا سيدمر كل الولايات الألمانية الصغيرة والمتوسطة، وسيدفع أكبر دولة بالتحديد، تلك التي انضمت إلى الرايخ بعد قرارات صعبة، وحافظت بعد انضمامها على معظم تقاليد وخصائص الدولة، ألا وهي الدولة البافارية، إلى البحث عن الدعم والاتصال خارج الرايخ، وقد تخرجها في النهاية منه.

قيادة الرايخ، ونرى أن الطريق إلى ذلك يمر عبر الطابع البرلماني وارتباطه بإنشاء لجان تحضيرية يتم فيها تمثيل الولايات المتوسطة وتمتلك حق المطالبة باستجواب مستشار الرايخ. ولكن إذا ظلت العقبة الميكانيكية للبند الثاني من المادة التاسعة قائمة، فإن التطور يمكن أن يؤدي إلى بقاء مستشار الرايخ مجرد ممثل لمصالح بروسيا في مجلس الاتحاد، دون أن يدخل كُتّاب الدولة المقبلون إليه، كي لا يفقدوا جذورهم في البرلمان، ويكتسبوا نفوذاً مستقلاً على حساب المستشار استناداً إلى البرلمان، رغم افتقارهم الرسمي إلى الاستقلال، في حين يغدو مجلس الاتحاد آلة تصويت محشورة بين برلماني بروسيا والرايخ . وهذا ما نريد الحيلولة دون حدوثه .

يصف المؤلف بدقة كيف أقام بسمارك في حينه قيادته السياسية على التفاهم والتسويات مع البلاطات والوزارات، وليس على تصويت مجلس الاتحاد[9] (كانت حصة سلطة دول الاتحاد الحقيقية في حدها الأدنى). ولكن، كما تتراجع في السياسة الخارجية أهمية التأثير على الملوك والوزارات باعتبارهما أداتين سياسيتين، كذلك سيعجز مستقبلاً مفوضو مجلس الاتحاد في تجاهل مكانة البرلمانات الفريدة في السياسة الداخلية، وفي العثور على المساندة الضرورية لديها. وفي مواجهة هذا، يَطرح السؤال نفسه عمّا إذا كان من الحكمة توجيه تيار النزعة البرلمانية الألمانية نحو قنوات الرايخ، مع العلم أنه من الضروري إزالة عائق المادة التاسعة الميكانيكية، كي يكون هذا ممكناً.

ثمة أخيراً نقطة واحدة. لا يسر المرء حين يقرأ في هذا الكتاب تعابير غير عملية مما يستخدمه الأدباء، كالتحذيرات من التخلي عن "خصوصية النوع الألماني"[10] (أي عن سيطرة البيروقراطيين الصرف). لقد شبعنا من هذا. في كل مرة سبقت قيام نظم جديدة حتميةٍ كانت جواهر "ألمانية" ذات طابع خاص مهدَّدة بالخطر في أعين أصحاب المصلحة في الوضع القائم، حدث هذا بصورة خاصة إبان الإصلاحات الكبيرة بين عامي 1870 و1813 التي اتخذت صورة تقليد للثورة الفرنسية تمت شيطنتها بالقدر نفسه تقريباً الذي يشيطن فيه اليوم العمل لخلق دولة للشعب الألماني. وإنها لمسرحية

---

(9) المصدر نفسه، ص 32 وما يليها.

(10) يقصد فيبر "ملاحظة كاوفمان الختامية"، ص 96-106، حيث يقال: "بغض النظر عن هذا كله، لا يوجد أيضاً أي شيء يتعارض مع تاريخنا وخصوصيتنا كالنزعة البرلمانية الممركزة والمساواتية".

مزعجة أن يرفض الأساتذة الحاليون الإقرار بأن أشخاصاً مثل رودولف فون بينيغسن (Rudolf von Bennigsen)، أو رجال "كنيسة القديس بولس"، أو "الجوتنجيون" السبعة لا يمثلون رؤية سياسية ألمانية خاصة، لمجرد أن خصوصيتهم لا تناسب النمط التعيس للمدرسين الحاليين "للروح الألمانية".

حق الانتخاب والديمقراطية في ألمانيا

تقرير تحريري عن نشوء النص

بدأ فيلهلم هايله (Wilhelm Heile) وفالتر شوته (Walter Schotte) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 إصدار سلسلة كتابات "دولة الشعب الألمانية، كتابات في السياسة الداخلية". في هذه السلسلة، كان يراد أساساً، حسب إعلان دار النشر، للممثلين للقوميين الليبراليين، وممثلي حزب التقدم والأغلبية الديمقراطية الاجتماعية التعبير عن آرائهم بشأن أكثر مسائل التوجه الجديد أهمية للسياسة الداخلية. وقد ظهرت حوالي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر "القيصر في دولة الشعب" كأول كراسة لفريدريش ناومان[1]. أما الكراسة الثانية في السلسلة، التي صدرت يوم 6 كانون الأول/ ديسمبر، فكانت دراسة ماكس فيبر "حق الانتخاب والديمقراطية في ألمانيا"[2]، علماً بأنه كان بوسع الناشرين العودة إلى مخطوط لفيبر "كان قد كتب قبل فترة أطول"، كما يُخبر "هايله" في ملاحظة أولية ظهرت في مجلة **العون**، بمناسبة طبعة أولية تتضمن مقتطفات من نص فيبر[3]. يقول هايله بوجه عام:

---

(1) Friedrich Naumann, *Der Kaiser im Volksstaat*, Der deutsche Volksstaat. Schriften zur inneren Politik, hg. von Wilhelm Heile und Walther Schotte, Heft 1 (Berlin; Schöneberg: Fortschritt (Buchverlag der "Hilfe" GmbH), 1917).

(2) أعلن عن التسليم في *Die Hilfe*، وهي مجلة تعنى بالسياسة والأدب والفن، الناشر فريدريش ناومان، العام 23، العدد 49 بتاريخ 6 كانون الأول/ ديسمبر 1917. كما أعلم "الفهرس الأسبوعي للجديد المنشور والموزع من تجارة الكتب الألمانية" عن النشر في العدد رقم 3 تاريخ 17 كانون الثاني/ يناير 1918، ص 54.

(3) *Die Hilfe*, 23 jg, Nr. 48 vom 29 (November 1917), S. 709.

"هذه الدراسة لأستاذ جامعة هايدلبرغ الدكتور ماكس فيبر هي مقتطف صغير من عمل كبير في 48 صفحة عنوانه "حق الانتخاب والديمقراطية في ألمانيا"، سينشر في الأيام القادمة ككراسة ثانية من "كتابات في السياسة الداخلية" في دار نشر "**العون**". هذا العمل كان قد كتب قبل زمن طويل، لكنه يظهر الآن في الوقت المناسب بالتحديد، بينما المشاريع الجديدة للحكومة البروسية تمهد للمعارك الحاسمة حول إصلاحات الدستور في بروسيا والرايخ. لم يسبق لهذه المسألة أن طُرحت بحدة أكثر، ولا للإجابة أن كانت أكثر وضوحاً وتحديداً مما هي عليه في هذا العمل المفعم بالحيوية. إن الشروح المطبوعة فيما سيلي حول ضرورة المساواة القانونية في الحقوق، غير المبتسرة أو الفاقدة لقيمتها بفعل أية بنود وأبواب خلفية، تقدم بذاتها رداً صائباً على أنصاف حقائق المسودة الحكومية. غير أن النص في مجمله يمتلك قوة إقناع كبيرة سواء في أفكاره أم براهينه، بحيث لا تستطيع الصمود في وجهه أية محاولات، مهما كانت مضيئة بمهارة، تريد الإبقاء على الامتيازات أو تخلقها من جديد، من خلال تراكم الأصوات طبقاً للمِلكية، التعليم أو الانتماء الفئوي... إلخ".

على كل حال، فإن فيبر لم يبدأ كتابة دراسته إلا بعد أزمة تموز/ يوليو عام 1917، وافترض أن المرسوم القيصري بتاريخ 11 تموز/ يوليو 1917 معروف. هناك بعض الدلائل على أنه أنهاها قبل دورة المشاورات الثالثة للجنة الدستور بتاريخ 27 أيلول/ سبتمبر، لأن اللجنة قررت في هذا اليوم بطلب من كونراد هاوسمان حذف البند الختامي من مادة الدستور التاسعة التي تقول: "لا يجوز لأحد أن يجمع بين العضوية في مجلس الاتحاد والعضوية في برلمان الرايخ"[4]. وكان فيبر نفسه يلح على ذلك بصورة مستمرة، وكان ربما سيشير إلى قرار اللجنة لو علم بصدوره.

وبغض النظر عن مرسوم الإصلاح القيصري بتاريخ 11 تموز/ يوليو 1917، كان برلمانا النواب والشيوخ، فضلاً عن أغلبية وزراء الدولة البروسيين، قد عارضوا من قبل منح حق الانتخاب المتساوي. واستعيدت من جديد الخطط المكرسة لحق الانتخاب التعددي، وعَيّن الحزب المحافظ مطلع آب/ أغسطس لجنة حق انتخاب طلب منها إعداد اقتراحات بديلة أخرى، توجّهت في النهاية خلال شهر أيلول/

(4) *Sten. Ber. Bd.* 322, Nr. 1125, S. 1911-1917.

سبتمبر باقتراح حق انتخاب قائم على الفئة المهنية إلى الرأي العام(5). وتتصدى دراسة فيبر في جوهرها لهذا الاقتراح مباشرة، ومن الممكن أن تكون، حسب ما تقدم، قد كتبت زمنياً في تلك الأسابيع.

عن انتقال النص وتحريره

لم ينقل إلينا مخطوط للنص. وتتقيد الطباعة بالنص، الذي نُشر ككراسة مستقلة عنوانها "حق الانتخاب والديمقراطية في ألمانيا "(دولة الشعب الألمانية، كتابات في السياسة الداخلية، الناشران فيلهلم هايله وفالتر شوته، الكراسة الثانية)، برلين، شونبيرغ، تقدُّم (دار نشر "**العون**" ذات المسؤولية المحدودة) 1917. وقد طبعت من هذه الدراسة طبعة تمهيدية صغيرة مكونة من ثلاثة أعمدة بعنوان "حق انتخاب برلمان الرايخ بالنسبة إلى بروسيا" في: **العون**، مجلة أسبوعية تعنى بالسياسة والأدب والفن، إصدار فريدريش ناومان، العام 23، العدد 48، تاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 197، ص 709–710.

(5) انظر: Kuno Graf Westarp, *Konservative Politik im letzten Jahrzehnt des Kaiserreichs* (Berlin: Deutsche Verlagsgesellschaft, 1935), Bd. 2, S. 509 f.

حق الانتخاب والديمقراطية في ألمانيا

تقتصر معالجة مشكلة الديمقراطية المعقدة هنا على علاقتها مع حالتها الراهنة عندنا، التي سنتناولها حالاً، دون لف ودوران ولا تأملات عامة.

كما هو معلوم، رفع بسمارك يافطة حق الانتخاب لبرلمان الرايخ الحالي في إنذاره الشهير إلى برلمان فرانكفورت[1]، وكانت تدفعه إلى ذلك الغوغائية وحدها، التي كان جزء منها يكمن في أسباب سياسية خارجية، وجزء آخر في أهداف سياسية داخلية، كُرست لصراع نزعَته القيصرية ضد بورجوازية زمانه المعاندة، وتم إقرارها ضد تحفظات ثقيلة أبداها الليبراليون في حينه. صحيح أن أمله في أن تتبنى الجماهير سلوكاً محافظاً لم يتحقق، غير أن انقسام الفئات المميزة للتنظيم الاجتماعي الحديث إلى طبقتين على تماس حميم بعضهما مع بعض، لكنهما متعاديتان بالقدر نفسه، هما: البورجوازية والبروليتاريا، أتاح لاحقاً إمكانية - كما لاحظ الأمير هوهنلوهه (Hohenlohe) - استغلال جبن - قال الأمير "خشيةَ"[2] - البورجوازية حيال "الديمقراطية"، للإبقاء

(1) مشروع الإصلاح الذي طلبه بسمارك للدستور الاتحادي وتأسيس برلمان على أساس "الاقتراع العام" و"الانتخاب الشعبي المباشر" طُرِح على برلمان فرانكفورت الاتحادي يوم 9 نيسان/ أبريل 1866، في: "Protokolle der Bundesversammlung 1866, 12 Sitzung, § 90," Text in: *Dokumente zur deutschen Verfassungsgeschichte*, Bd. 2, hg. von Ernst Rudolf Huber (Stuttgart: Kohlhammer, 1964), Nr. 158, S. 191-193.

(2) المقصود هو قول هوهنلوهه في تقرير إلى بسمارك بتاريخ 16 أيلول/ سبتمبر 1878 بشأن مشروع قانون الاشتراكيين: "أعرف أعضاء [الرايخستاغ] الذين يخشون إقرار هذا القانون، لأنه يمكن أن تترتب =

على سيطرة البيروقراطية. هذا الجبن يفعل فعله إلى اليوم، ذلك أن المرء كان يستطيع، في ظل الأوضاع السائدة آنذاك، أن يكون "ديمقراطياً"، وأن يرفض رغم ذلك حماسة لاسال (Lassalle) لحق الانتخاب، كما يبين إدوارد برنشتاين (Eduard Bernstein) في المقدمة التي كتبها لمؤلفاته[3]. وعلى صعيد سياسة الدولة البحتة، كان من الضروري تماماً طرح السؤال عما إذا كان منح حق الانتخاب في العقود الأولى التالية للتأسيس الجديد للرايخ، مصحوباً بتقديم امتيازات أقوى بعض الشيء للفئات البارزة اقتصادياً واجتماعياً والمدربة سياسياً، على غرار ما فعله حق الانتخاب الإنجليزي مثلاً، ومقروناً قبل كل شيء باعتياد هذه الفئات على العمل البرلماني المسؤول، قد سهَّل بناء الرايخ الداخلي والخارجي. لا نريد هنا ممارسة تعصب الحق الانتخابي المتزمت، لكن مثال النمسا في ظل الأمير تافيه (Taaffe) يبين أن جميع الأحزاب البورجوازية، التي أبقيت في السلطة بفضل امتيازات حق الانتخاب، ليست اليوم في وضع يمَكِّنها من أن تترك لطبقة الموظفين سلاح التهديد بحق الانتخاب المتساوي الغوغائي، دون أن تستخدمه هي أيضاً ضدها، عند نشوء خطورة جدية على مصالح السلطة البيروقراطية[4]. والحق، إن الأمور كانت ستأخذ المنحى نفسه بالنسبة إلى الأحزاب البورجوازية الألمانية في مواجهة بسمارك، لو أنها رفضت حق الانتخاب المتساوي.

= عنه نتائج شخصية مزعجة على المستوى الفردي. وهذه الفئة ستستند إلى وجهة نظر العقيدة وتسعى إلى إدخال تعديلات مرفوضة لإسقاط القانون. لكنني أرى، بالنظر إلى البرجوازية الألمانية الجبانة، أن أي قانون ضد الاشتراكيين سيكون أفضل من عدمه. طبع في: *Denkwürdigkeiten des Fürsten Chlodwig zu Hohenlohe-Schillingsfürst*, hg. von Friedrich Curtius, 2. Bd. (Stuttgart: Deutsche Verlags- Anstalt, 1907), S. 257.

انظر رسالة ماكس فيبر إلى روبرت ميشالس بتاريخ 24 كانون الأول/ ديسمبر 1907، تورينو، مؤسسة أيناودي، أرشيف ماكس فيبر 33: "أن يتحمل في هذا الوضع المزاجُ، الذي كان سائداً عام 1878 أثناء مسألة قانون الاشتراكيين وأسماه الأمير هوهنلوهة تهذيباً "خشية البورجوازية الألمانية"، المسؤولية الكبرى فهو أمر أكيد.

(3) Bernstein, *Lassalle*, bes. S. 126f.

(4) يقصد ماكس فيبر إصلاح حق الانتخاب في سيليتانيا عام 1882 التي خفضت نسبة الضريبة التي تؤول للانتخاب من 10 إلى 25 في المئة ورمت قبل كل شيء إلى إضعاف الهيمنة البرلمانية للبورجوازية الكبيرة الألمانية غالباً. وفي الاتجاه عينه كان مشروع إصلاح حق الانتخاب لعام 1893 يستهدف منح حق الانتخاب للجماهير العريضة دون إضعاف امتيازات النبلاء من ملاك الأراضي الكبار. حدث هذا في انتظار تخفيض الثقل البرلماني للبورجوازية المتعلقمة والمالكة والتمكن من تقليص حدة الصراعات القومية. وقد أخفق المشروع مع ذلك بسبب مقاومة الليبراليين الألمان وسواهم.

يعلمنا مثالُ المجر أنه حتى أقوى المصالح المعاكسة لحق الانتخاب المتساوي، التي تملكها قومية دولة ذكية، تعجز عن إعاقته بصورة دائمة، وأنه في الصراع التنافسي بين الأحزاب الخاصة بهذه القومية يتم التلاعب بشعار حق الانتخاب بالذات، الذي يروج له ذهنياً من خلال ذلك ثم يتم أخيراً تنفيذه. ثمة دائماً وأبداً مناسبات سياسية، وهذا ليس مصادفة، يبدو خلالها حق الانتخاب راهناً، ومهما كان أمره في أماكن أخرى، فإنه من الثابت على كل حال بالنسبة لألمانيا منذ بسمارك أن أي حق انتخاب آخر لن يكون إطلاقاً نهاية الصراعات حول هذا الحق. وبينما يتم الشعور بمسائل حق الانتخاب الأخرى (مثل حق الانتخاب النسبي) باعتبارها مسائل "تقنية"، بعيداً عن أهميتها السياسية، فإن مسألة المساواة في حق الانتخاب هي على الصعيد الذاتي أيضاً مسألة سياسية محضة، بحيث يجب حلها إن أراد المرء تفادي الصراعات العقيمة. هذا أمر حاسم بالنسبة إلى سياسة الدولة. غير أن 4 آب/ أغسطس 1914 والزمن التالي له أظهرا أيضاً أن هذا الحق الانتخابي قد أثبت فاعليته خلال التجارب السياسية الحاسمة، حين عرف المرء كيف يحكم بواسطته وتوافرت لديه حسن النية لذلك. وسيعمل حق الانتخاب المتساوي على الدوام بالقدر نفسه من الفاعلية، إن هو فرض على ناخبيه المسؤولية التي يتحملها المشاركون بصورة حقيقية في قرارات سلطة الدولة. إن الأحزاب الديمقراطية المشاركة في السيطرة هي حامل النزعة القومية في كل مكان.

وتعتبر نزعة الجماهير القومية المتعاظمة طبيعية جداً في عصر تجري فيه بصورة متزايدة دمقرطة المشاركة في خيرات الثقافة القومية، التي تحملها اللغة القومية. وكان القدر المتواضع من المشاركة الفعلية والدقيقة، الذي سمح به عندنا خلال الحرب لممثلي الديمقراطية الراديكالية، كافياً لوضعهم في خدمة السياسة القومية العملية، على العكس تماماً من بلوتوقراطية برلمان بروسيا، التي لم تعرف شيئاً أفضل لتعمله في عام الحرب الثالث غير التداول في إصدار قانون يضفي النّبالة على أرباح الحرب[5]. وبدلاً من إعداد أرض الفلاحين الجديدة في الشرق الألماني، وكان ما زال بإمكاننا

(5) قدمت الحكومة مشروع قانون عن الأوقاف العقارية يوم 16 كانون الثاني/ يناير 1916 في غرفة نواب بروسيا. تقرير اختزالي، برلمان نواب بروسيا، مطبوعات الدورة التشريعية الثانية والعشرين من الفصل الثالث، 1916/ 1917، المجلد 5 رقم 380، ص 2750-3031 تحت عنوان "نبالة أرباح الحرب"، كتب فيبر يوم 1 آذار/ مارس 1917 مقالة ضد عرض هذا المشروع نشره في صحيفة فرانكفورت.

تأمين الطاقم البشري لعشر فرق عسكرية من خلال المراكز الفلاحية الجديدة، فإنه يراد تسليم الأرض الألمانية من وراء ظهر الجيش المحارب، لخدمة أهداف غرور بلوتوقراطية أثرياء الحرب الجدد لإقامة مؤسسات أوقاف عقارية تتيح لها الحصول على لقب النبالة. هذه الواقعة بذاتها هي نقد كافٍ لحق الانتخاب الطبقي.

ويبدو عدم التناسق الداخلي لهذا الحق الانتخابي ولكل حق يعمل بطريقة مشابهة واضحاً للعيان، فإذا ما استمر التراتب البروسي ثلاثي الطبقات، فإن مجموع كتلة المحاربين العائدين إلى الوطن ستجد نفسها في الطبقة الأدنى، بينما ستضم الطبقات المميزة الذين تخلفوا في منازلهم، الذين آل إليهم في الفترة الفاصلة زبائن ومراكز عمل أولئك الذين صاروا أغنياء في الحرب ومن خلالها، أو ظلوا بمنأى عن شرورها، ودافعوا بدمائهم في الخارج عن ملكيتهم القائمة أو المكتسبة الذين انحطوا سياسياً بفعل الحرب. من المؤكد أن السياسة ليست عملاً أخلاقياً، لكنه يوجد دائماً حد أدنى من الشعور بالحياء وواجب العفة، اللذين لا يبقى انتهاكهما دون عقوبة حتى في السياسة.

ما هو حق الانتخاب الآخر الذي يمكن أن يحل محله؟ تتمتع أنواع مختلفة من نظم الانتخاب التعددية بمحبة كبيرة لدى الأدباء. هل يجب منح امتيازات للوضع العائلي، بإعطائه أصواتاً إضافية على سبيل المثال؟ إن فئات البروليتاريا الدنيا والفلاحين في المزارع الأكثر فقراً، وبوجه عام سائر الفئات ذات الحظوظ المتدنية اقتصادياً، تتزوج قبل غيرها ولديها العدد الأكبر من الأطفال. أم يجب منح الامتيازات للتعليم، حسب الحلم المحبب لدى الأدباء؟ إن فروق التعليم هي اليوم، في مقابل عنصر التراتب في الوظيفة الاقتصادية للملكية، دون شك الفارق الأكثر أهمية المكون أصلاً للفئات. وبمقتضى المكانة الاجتماعية "للتعليم" بصورة كبيرة يؤكد الضابط الحديث نفسه أمام الجبهة، والموظف الحديث داخل الجماعة الاجتماعية. إن فروق التعليم هي، مهما أسف المرء لذلك، هي واحدة من أقوى العوائق الاجتماعية المؤثرة على الصعيد الداخلي المحض، التي نلمس أثرها قبل كل شيء في ألمانيا، حيث ترتبط تقريباً جميع مراكز الامتياز داخل وخارج خدمة الدولة بتأهيل يقوم على معرفة تخصصية و"تعليم عام"، ويوضع مجمل نظام المدارس والمدارس العليا في خدمتها. إن سائر شهادات امتحاناتنا توثق أيضاً وقبل كل شيء هذه المِلكية المهمة فئوياً، التي يمكن جعلها، هكذا، أساساً

لتراتب الحق الانتخابي. ولكن أية واحدة من هذه الشهادات؟ هل يجب أن تصادق على "النضج" السياسي مصانع الدكاترة في مدارسنا العليا، أم وثائق الشهادة الثانوية لمدارسنا المتوسطة، أم لعله على وثيقة السنة الواحدة القيام بذلك؟ من الناحية الكمية الصرفة، يعني هذا فوارق هائلة تماماً، ومع التأهيل الذي ذكرناه لحق الانتخاب متعدد الأصوات، الذي تتمتع كتلته بوزن كبير، يستطيع المرء أن يصنع تجارب فريدة في نوعها سياسياً. ولكن قبل كل شيء، هل يجب حقاً الاستمرار في منح الامتياز لشهادة الامتحان، التي سلمت أصلاً لكل الموظفين، والتي هي بفضل ذلك فئة مبتكرة لها طموحاتها الاجتماعية؟ هل يجب أن تنتقل السلطة على الدولة إلى الشهية الإقطاعية لدى المرشحين الرسميين الممتَحَنين، وهم الذين يزيد عددهم زيادة هائلة عن الحاجة، بفعل وتيرة المنافسة بين المدارس العليا وطموح الآباء الاجتماعي بالنسبة لأطفالهم؟ وما شأن دكتور الفيزياء أو الفلسفة أو اللغة أصلا "بالنضج "السياسي؟ إن كل رجل أعمال وقائد نقابي، ينخرط في النضال الحر من أجل الوجود الاقتصادي ويشعر يومياً بوطأة بِنية الدولة، يعرف عن السياسة أكثر من ذلك الذي لا تمثل الدولة بالنسبة إليه غير صندوق يتلقى منه دخلاً مضموناً يليق بفئته، ويفضي إلى راتب تقاعدي بقوة ابتكار تعليمي ما.

أم هو حق انتخابي خاص بالطبقة الوسطى، وهذا أحد الأطفال المفضلين لدى كل "متحذلقي الترتيب" قصيري النظر، وبالتالي نوع من الامتياز لمالكي معامل "مستقلة" وما شابه؟ بغض النظر عن أن هذا سيعطي أفضلية لمن تخلفوا في الوطن بالمقارنة مع المحاربين، ماذا يعني بالنسبة إلى "روح" السياسة الألمانية المقبلة؟

وانطلاقاً من ظروف المستقبل الألماني الاقتصادية، هناك ثلاثة توقعات فقط تسمح بإخضاعها اليوم بالتأكيد لحساب مسبق. أولاً، ضرورة إجراء تكثيف وعقلنة هائلين للعمل الاقتصادي، لا ليكون بهذا الوجود الألماني غنياً ولامعاً، بل ليكون وجود الجماهير عندنا ممكناً على الإطلاق. بالنظر إلى الربيع القاسي، الذي سيجلبه السلام لنا، فإنه من الإثم أن يعتبر أدباء مختلف المعسكرات "روح العمل" الألمانية خطيئة وراثية قومية، والوجود "الأكثر راحة" مثلاً مستقبلاً أعلى. هذه مُثل متطفلين عليا لفئة أصحاب مداخيل وفيرة وريوع، تريد أن تتجاسر على مقايسة الحياة اليومية الصعبة لمواطنيها العاملين ذهنياً وجسدياً مع أفق محابرها. كيف سيبدو في الواقع

تصور الأدباء الطفولي حول "نِعم" الفقر الزمن الطيب القديم المفعم بالقناعة، الذي ستتمتع ألمانيا به كثمرة للحرب، هذا ما تُعلمنا إياه الواقعة المستقبلية الثانية، التي لا شك فيها، وهي أن الحرب ستخلف لنا ريعيين جداً برأس مال اسمي يبلغ 100 مليار. كانت الزيادة العددية النسبية لمحض الريعيين كبيرة قبل الحرب إلى درجة تثير التحفظ بالنسبة إلى أمة تعتمد على التنافس مع الشعوب العاملة الكبيرة. وبالنسبة إلى هذه الفئة، التي نمت الآن نمواً هائل الاتساع، فإنه سيكون على مواطني الدولة العاملين اقتصادياً تأمين الريع لها. وتتجلى إعادة التشكيل، جزئياً في تشكّل أوراق مالية جديدة، ولكن جزئياً أيضاً في تحوّل الثروة المتاحة بالاكتتاب في القروض، لأنه ماذا يعني إذا كان اليوم في الخزنة المصرفية لمالك ثروة سنداتُ ريع صادرةٌ عن الدولة (وبالتالي حصص في مشاريع اقتصادية فردية) بدلاً من الأوراق المالية؟ إن "صاحب ريع"، تؤمِّن المصارفُ دخله بقسائم السندات، هو في كلتا الحالتين رسمياً. فقط، عندما كانت سندات الأسهم تَجلب له عائدات في السابق، كان ذلك يعني أن القادة التجاريين والتقنيين، والموظفين، والمعلمين والعمال ينجزون عملاً شديداً وقاسياً في المتجر ومكتب العمل التقني، وهما مكانا عمل ذهني يبزّ في جودته غالباً مثيله في أية حجرة متعلم، وأن قاعات الآلات في المصانع، وسلعاً تُنتَج لتلبية طلب الجماهير الموجود، وأنه يتم تأمين أجر وخبز للناس، علماً بأن هذا كله يحدث في إطار الكمال أو النقص، مما يسمح به على كل حال النظام الاقتصادي القائم اليوم، وسيكون صالحاً لفترة طويلة. وقد دار الرهان في الصراع على السوق حول السلطة والمرتبة الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمدراء، وحول الخبز بالنسبة إلى المستخدم والعامل، وهو صراع تم كسبه، وهذا ما "تبرهن" عليه أرباح الأسهم. ولئن كان يحصل الآن على فوائد من أسهم ريع الدولة، فإن هذا يعني أن محصل الضرائب أو موظف الجمارك أو أمثالهما قد أخرجوا بنجاح المال من جيوب المكلفين بالدفع، وأنه يدفع لهم من أجل قيامهم بهذا العمل، وأن العمل المطلوب أُنجز في مكاتب الدولة طبقاً للوائح والتعليمات. من الطبيعي أن هذين كلاهما يجب أن ينجزا، أعني العمل الاقتصادي الخاص والعام. إلا أنه من الجلي أن مستقبل ألمانيا كله يرتبط سياسياً واقتصادياً بالدرجة الأولى، كما يرتبط سلوك الجماهير الحياتي، وتأمين وسائل تلبية "الحاجات الثقافية"، بعدم تخفيض كثافة العمل الاقتصادي الألماني، وبألا تكون لمزاج أصحاب الريوع عموماً اليد الطولى، كما يستطيع المرء أن يعبر عنها أيضاً، وهو سلوك فرنسي داخلي نمطي تمارسه فئات

البورجوازيين الصغار والفلاحين هناك تجاه الحياة الاقتصادية، أكثر مما حدث حتى الآن في الأمة الألمانية، لأن أياً منهما سيعني إصابة ألمانيا بالشلل الاقتصادي، وترويجاً أسرع لنظام الطفلين الذي ينتشر بسرعة حتى دون ترويج. فضلاً عن ذلك، هناك أيضاً سمة أخرى للأوضاع الفرنسية، إنها التبعية للمصارف. إن جهل الأدباء، الذي لا يقوى على التفريق بين ثروة ريوع حاملي قسائم السندات ورأس مال صاحب المشروع، والذين يتخذون موقفاً مليئاً بالضغينة من الأخير وبالطيبة المرغوبة من الأول، سمع شيئاً عن الدور الذي يؤديه في نظام فرنسا البرلماني "رأس المال المالي"، سواء في التدابير العملية (الضرائب)، أم عند اختيار الوزراء، ورأى طبعاً أن هذا نتيجة من نتائج "البرلمانية" المرهوبة. لكنه ليس في الحقيقة غير نتيجة لكون فرنسا دولة أصحاب ريوع، وأن أهلية حكومة الدولة القائمة للاقتراض، كما تعبر عن نفسها في اتجاهات بورصة ريوع الدولة، هي ببساطة القضية بالنسبة إلى ملايين أصحاب الريوع المتوسطة والصغيرة، التي يحددون في ضوئها قيمة الوزراء، وأن البنوك تسهم لهذا السبب أو تستشار غالباً بطريقة في اختيار هؤلاء، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل أية حكومة، سواء كانت مَلَكية أم برلمانية أم شعبية، بالقدر نفسه أيضاً الذي قامت من خلاله "دولة دائنين" كالقيصرية الروسية بوضع دستورها عام 1905 وعادت بعد ذلك إلى تنظيم "الانقلاب"، لأن مزاج البورصات الخارجية، أي مصدر قروضها، كان يتطلب ذلك في الحالتين. إن التأميم التدريجي لإصدار ريوع الدولة عندنا، وقبل كل شيء زيادة مالكي سندات ريوع الدولة المتوسطين والصغار، سيكون له عندنا النتائج عينها بالضبط، يستوي في ذلك ما إذا سادت "الديمقراطية" أم "البرلمانية"، أم قامت حكومة ملكية، في حين أن علاقة الدولة الإنجليزية بالرأسمالية كانت بوجه خاص مع رأسمالية الكسب التي عملت على نشر سلطة الإنجليز وطبيعة شعبهم في العالم. أما أية تدابير مالية سياسية يمكن أن تساعد الآن في ألمانيا على التخلص من عبء الريوع الخانق ذاك، وأن تلبي أيضاً كامل مطالب مانحي القروض وتوقعاتهم، فهو سؤال مهم في حد ذاته. وعلى الصعيد السياسي الاقتصادي، على كل حال، تعتبر أقصى عقلنة ممكنة للعمل الاقتصادي، ومن ثم منح الجائزة الاقتصادية في عقلنة فعالية الإنتاج، أي في التقدم بهذا المعنى التقني الاقتصادي، سواء أحبه المرء أم كرهه لذاته، مسألةَ حياة ليس فقط بالنسبة للمكانة العالمية، بل بكل بساطة لإمكانيةِ وجودٍ تستطيع الأمة تحمُّله بوجه عام. لهذا السبب، فإن الضرورة السياسية المطلوبة تقتضي

منح حَمَلة هذا العمل العقلاني ذلك الحد الأدنى على الأقل من النفوذ السياسي الذي يضمنه لهم حق الانتخاب المتساوي وحده، لأنه في تلك النقطة الواحدة المهمة، أي المصلحة في عقلنة الاقتصاد، تتماثل في المبدأ، وإن لم تتطابق دائماً في التفاصيل، بالرغم من جميع التعارضات الاجتماعية، مصلحةُ العمال مع مصلحة صاحب المشروع الذي يحتل تنظيمياً أعلى المراتب، بينما تتفق هاتان المصلحتان من جانبهما مع المصلحة السياسية في الحفاظ على مكانة الأمة في العالم، وتتعارضان تعارضاً صريحاً مع مصلحة فئات الريعيين وكل من يشبهونها من ممثلي الركود الاقتصادي. وقد حان الوقت لاستخدام نفوذ تلك الفئات في نقطة يمكن لمعالجتها الخاطئة أن تلقي بظلها منذ الآن على مستقبلنا. ذلك أننا، وهذا هو الأفق المستقبلي الثالث المؤكد تماماً، سنعيش لسنوات في ظل "اقتصاد انتقالي" يقنن الإمداد بالمواد الخام، والحصول على وسائط الدفع الدولية، وحيثما أمكن، المصانع نفسها وزبائنها. من الجلي أن هذه يمكن أن تكون مناسَبة لن تتكرر إطلاقاً في ما يتعلق بمعنى عقلنة الاقتصاد، أو يمكنها أن تكون أيضاً، على العكس تماماً من ذلك، منجماً لما يسمى تجارب "الفئات الوسطى"، بالمعنى الأشد سوءاً لهذه الكلمة، التي يُساء استعمالها بصورة دائمة تقريباً. ويستطيع المرء، بمعونة نظام بطاقات تموينية تقره الدولة ووسائل متقاربة تمويل كتل من أشكال الوجود التسوُّلي "المستقل" المختلف الأنواع، وفي مقدمها المثل الأعلى لكل رأسمالي صغير: كائنات تسولية، ولكن مريحة، من باعة الحوانيت وأمثالهم، التي سيعني وجودها النقيض المباشر لتنشيط وعقلنة اقتصادنا، وتربية طفيليين ولصوص نهار، هم حَمَلة تلك "الراحة الكسولة"، التي هي المَثل الأعلى للمستقبل، كما يريده الأدباء. ماذا سيعني هذا؟ إنه سيجعل ألمانيا نمساوية، وتحديداً في تلك النقطة، التي يرى فيها النمساويون أنفسهم المصدر الرئيس لكل ما يسمونه "التراخي والكسل"، لأنه كان علينا أن نتعلم الكثير منهم في مجال الثقافة الذوقية والتربية الاجتماعية، وكل الأسباب تجعلنا شاكرين لهم لو أننا أخذنا بسياسة "الطبقة الوسطى" لديهم، التي يمكن دراسة ثمارها الرائعة في مجلدات القرارات الضخمة حول مسائل مثل: هل تثبيت كرسي بالمسامير هو عمل منجِّد أم نجار. غير أن خطر حدوث شيء مماثل ليس ضئيلاً، لأنه يوجد دون شك في الفئات المقرِّرة اليوم ساسة، يتمسكون بعناد بالرأي القائل إنه يمكن أن نبني بأفضل صورة على مستنقع الكسل والتراخي الذي تصل رائحة عفنه عنان السماء ويمكن بعثه إلى الحياة من خلال أسس ما يسمونه "القناعة المَلَكية"، أي

سلطة الانصياع لنكهة الجعّة التي لا تمس البيروقراطية والسلطات الرجعية اقتصادياً. وإذا ما فكر المرء في امتيازات انتخابية لتلك الفئات، التي تجنح بسرور إلى استنبات مثل هذه السياسة، صار بوسعه أن يتصور ببساطة كيف يعمل هذا وكيف سيصيب ألمانيا بالشلل اقتصادياً وسياسياً. إن من يريد هذا الشلل، مدفوعاً بضرب ما من أيّ اعتقاد ديني إيجابي أو ميتافيزيقي آخر أخير، فليكن! يَنسب نفسه صراحة إلى هذا الشلل. لكن على المرء ألا يريده، بسبب الجبن أمام الديمقراطية الذي يدعو للرثاء، ذلك الجبن بالذات الذي يعني الخوف من زعزعة شرعية الملكية والمراكز الاجتماعية الفاعلة اليوم، هو في الوقت الراهن الدافع الرئيس لفعله.

اليوم ينتمي إلى فقاعات الهواة، التي تنبثق من جديد دوماً من غرائز الأدباء الألمان، ذلك العدد الكبير من اللاأفكار أيضاً، التي يتم تداولها تحت مُسمَّى "تمثيل الفئات المهنية"، وتتصل اتصالاً وثيقاً بأنواع مختلفة من التصورات الغامضة حول مستقبل تنظيمنا الاقتصادي. لنذكر هنا بأن نمط تنظيم التأمين ضد الحوادث في جمعيات الموظفين أثار ترقب دوائر الأدباء النافذة (وانبثق جزئياً منها): بذلك تكون قد تمت الخطوة الأولى نحو "بناء عضوي" للاقتصاد الوطني، ويمكن للمرء أن يعرف أيضاً ما آل إليه. واليوم، تنتظر بعض تنظيمات المستقبل الاقتصادية، التي يغلب عليها الارتباط المالي والسياسي النقدي، أن تؤكد نفسها كقاتلة تنينات ضد "الرأسمالية"، أمّ كل الشرور المثيرة للمشاكل. يتصور المرء في هذه الأثناء "الاقتصاد العام" و"الاقتصاد التضامني" و"الاقتصاد التعاوني" لزمن الحرب وللتنظيمات الإجبارية التي خلقت من خلالها، بطريقة على قدر كاف من الطفولية، باعتبارها رواد تغيير مبدئي مستقبلي "للقناعة الاقتصادية"، ستسمح بإعادة بعث عضوي على صعيد أعلى "لأخلاق الماضي الاقتصادية"، التي ضاعت. وللعلم، فإن ما يُفقِد كلَّ عارف بالظروف صبرَه هو قبل كل شيء جهل أدبائنا العميق لجوهر الرأسمالية. ولعله أقل ما يترتب عن هذه السذاجة المقدسة أنَّ تطابقت على سبيل المثال أرباح شركة "كروب" وأرباح أي تاجر جعة من الحرب، بحجة أن نوعي الربح مُنتَجان "للرأسمالية". لكن الأكثر أهمية هو أنها لا تملك أية فكرة على الإطلاق عن التناقض العميق جداً بين كل ما يتعلق بالظرف السياسي الصرف: من توريدات الدولة إلى تمويلات الحرب إلى أرباح التجارة غير الشرعية، وما يماثلها من فرص متاحة لرأسمالية ذات مخاطر وأرباح مغامرة، تعيش من فرص ظرفية وللنهب زادتها الحربُ من جديد زيادة هائلة، وبين الحساب الريعي

للمؤسسة البورجوازية القومية في زمن السلم. إنهم لا يفقهون شيئاً في ما يحدث أصلاً في مكتب مؤسسة كهذه. وهي لا تعي طبعاً أي شيء عن حقيقة أن "القناعة" الأساسية، أو "أخلاق" هذين النمطين المختلفين فيما بينهما من الرأسمالية، على قدر من التعارض يشبه التعارض الذي يمكن أن يكون عليه عموماً مشروعان روحيان وأخلاقيان، أحدهما "رأسمالية النهب"، الراسخة سياسياً وحسب، والقديمة جداً قدم تاريخ الدول العسكرية المعروف عموماً لنا، بينما الآخر منتج خاص للإنسانية الأوروبية الحديثة. وإذا أراد المرء يوماً التمييز أخلاقياً (وهذا ممكن دوماً على كل حال) بينهما، فإن الوضع الخاص سيكمن عندئذ في أن أخلاق العمل الرأسمالية العقلانية الأكثر سمواً لهذين النمطين من الرأسمالية الشخصية تتجلى في أخلاق العمل الشخصية بالذات، وهي في المتوسط أعلى بكثير من أية أخلاق ذات وجود تاريخي فعلي، وليست أرقى من الأخلاق، التي لم يكن يعظ بها الفلاسفة والأدباء فقط، إنها أخلاق واجب وشرف العمل التي أنتجت وحفظت ذلك الغلاف الصلب، الذي تلقى العمل الاقتصادي بفضله طابعه ومصيره الراهن، وسيتلقاهما أكثر وبصورة أكثر نهائية بالطبع، إذا ما أقيمت مكان التعارض بين بيروقراطية الرأسمالية الخاصة وبيروقراطية الرأسمالية العامة بيروقراطيةٌ موحدة فوق العمال ولن يكون خارجها أي ثقل مضاد لها. ولكن، لكي نبقى هنا عند ذلك التناقض: ليست تلك المكاسب، التي تم صنعها وفق تلك الجملة السيئة السمعة التي تقول إن الإنسان "لا يربح الملايين إذا لم تمسح أكمامه جدران السجن"، وإنما بالذات تلك المردودية، التي تم إحرازها حسب المبدأ القائل: "النزاهة هي أفضل سياسة"، هي التي صارت حامل الرأسمالية الحديثة على وجه التحديد بوصفها نظاماً يسيطر بطريقة لا مفر منها على الاقتصاد، ومن خلاله على مصير الحياة اليومية للبشر، فهل قام أحد من هؤلاء الأيديولوجيين المطوَّبين للكتابة عن أخلاق اقتصاد تضامني هو محط أحلامهم، بإلقاء نظرة يوماً إلى ما وراء ستائر "اقتصاد حربنا العام"، ورأى ما الذي أصبح عليه "دافع الكسب" الذي زُعم أنه خُنق تحت تأثيره؟ سيرى رقصاً مجنوناً حول العجل الذهبي، ورغبةً مقامرة في تلك الفرص العرَضية التي تنبع من سائر مسام هذا النظام البيروقراطي، وضياعاً لكل معيار لأي فروق ومعوقات أخلاق العمل، وإكراهاً قاسياً لكل رجل أعمال، بمن في ذلك الأكثر ضميرية منهم، ضيّع كل أخلاق اقتصادية تحت طائل الانهيار الاقتصادي الذي لا مثيل له، ويسهم كذلك في أعماله، إما هذا بالذات، أو

بالأحرى معيار أشنع منه بكثير، لطالما كان موجوداً في جميع العصور، التي التصقت فرص الكسب فيها بآثار خطوات إله الحرب أو القديس بيروقراطيوس. ستمر أجيال قبل أن يتم من جديد محو الآثار الناجمة عن هذا الانحلال الذي أصاب الأخلاق الرأسمالية، البورجوازية العادية، فهل سيكون هذا أساس أخلاق اقتصادية جديدة؟ سنبذل جهودنا كي نبلغ في البداية من جديد مستوى الأخلاق القديمة. ومع ذلك، لن نفعل هذا كله إلا على هامش عملنا.

ستَحُلُّ تشكيلات اتحادات غائية عقلانية من أكبر الأنواع محل اقتصاد الحرب، ولكن ليست بأي حال علاقات جمعية وتشكيلات انفردت "عضوياً" على أرضية علاقات إنسانية نمت بصورة طبيعية أو انتشرت انطلاقاً من علاقات إنسانية داخلية أولية، تتسم بتلك الخصوصية الكامنة فيها، التي حملتها في ذاتها بدرجات مختلفة الشدة على أية حال العائلة، العشيرة، الجماعة، علاقات الإقطاع والملاك الكبار، وكذلك الرابطة الحرفية، والطائفة المهنية، وحتى روابط أعيان العصر الوسيط. على من ليست لديه فكرة بَعدُ عن تناقض سائر الروابط الغائية الحديثة العقلانية مع هذه التنظيمات أن يذهب أول الأمر إلى مدرسة ألف باء علم الاجتماع، قبل أن يبدأ بإزعاج سوق الكتب بغرور الأدباء لديه. إن واقع أنه لم يكن يجب على الفرد الانتماء إلى واحدة من هذه التشكيلات، بل غالباً إلى عدد كبير منها في وقت واحد، سيُفقِد في الحقيقة حق الانتخاب القائم عليها من سمته النوعية "كتمثيل للشعب"، لكنها لن تحكم عليه بأن يكون "عبثياً". إنه سيكون بالتأكيد "تمثيل مصالح"، وقد عرف الماضي ما يماثله. لكن الإنسان يحتاج إلى أن يقوم فقط بالبدايات الأولى لمحاولة تصنيف الوجوه المألوفة للاقتصاد الحديث حسب "الوظائف"، بحيث تكون المجموعات الناشئة صالحة كهيئات انتخابية لتمثيل الشعب، وعندئذ سيجد المرء نفسه في مواجهة العبث الكامل، ذلك أن القادة "الأصليين" للنظام الاقتصادي لن يجدوا بكل بساطة أي مكان لهم في هذا التمثيل، فعلى أية "وظائف" - ستكون هناك العشرات للاختيار منها - سيوزِّع السادةُ شتينّس وتوسن (Thyssen) وكروب فون بوهلن (Krupp von Bohlen) والأمير هنكل - دونرسمارك (Henkel-Donnersmarck) وفون مندلسزون (Von Medelssohn) وراتيناو (Rathenau)، الشركاء المتضامنون في بنك Disconto-Gesellschaft... إلخ، أم يجب ربما توحيدهم في هيئة انتخابية واحدة تضم "رجال الأعمال العمالقة"؟ وهل يجب، من جهة أخرى، توزيع المدراء

العامين كيردورف (Kirdorf)، وهوغنبيرغ (Hugenberg) وأمثالهما على خانة "موظفي المصانع" من الوظائف المختلفة، وما الذي يحدث لهم؟ هكذا يسير الأمر إذن من أعلى قمم المؤسسة الرأسمالية إلى أدنى القاع. إن أكثر دافعي الضرائب أهمية في الاقتصاد الحالي، نزولاً إلى صانعي تشكيلات البيع بالجملة وأعضاء مجالس إدارة المصانع، يستعصون في كل مكان على أي تصنيف يُدرجهم تحت مقولات مادية تعبر بشكل صحيح عن وضعهم، ما دام من الضروري في كل مكان إيجاد سمة شكلية يمكن بمعونتها فرز الهيئات الانتخابية، علماً بأن المعنى المادي والاقتصادي للمركز المعني سيصفعها بمئة طريقة على وجهها، في ظل الظروف الاقتصادية الحالية. يتميز اقتصادنا الحديث بمقارنته مع الاقتصاد المرتبط فئوياً بكون المرء لا يستطيع أن يعلم بصورة مطلقة تقريباً، إن هو انطلق من المركز الخارجي، أية وظيفة اقتصادية تناسب الفرد، وأن أوسع الإحصاءات عن الوظائف لم تتمكن بعد من أن تقدم لنا أية معلومات عن البنية الداخلية للاقتصاد. وكما أن المرء لا يكاد يرى في مظهر نَبالة جميلة(*) عبءَ رَهنِها فإنه لا يكاد يرى في صاحب محل ما يمثله من الناحية الاقتصاية، سواءً كان صاحبَ عمل فرعي، أم موظَّفاً، أم زبوناً ثابت الارتباط مع قوة رأسمالية ما (مصنع جعة على سبيل المثال)، أم بائعاً بالتجزئة مستقلاً حقاً أم غير ذلك. وبالقدر نفسه لا يمكنه أن يرى ما إذا كان "حرفي مستقل" صناعياً منزلياً، معلِّماً وسيطاً أم رأسمالياً صغيراً مستقلاً أم عاملاً حرفياً في خدمة الزبائن. هذه هي مع ذلك أبسط الحالات! إن تصور الأدباء الساذج، الذي يعاود الظهور من جديد دائماً، ويرى أن هذا هو الطريق لتفعيل سلطة المصالح المادية، التي تعبر عن نفسها بصورة "خفية" في انتخابات البرلمان، تفعيلاً "مفتوحاً" وبالتالي "نزيهاً" "ضمن دائرة رفاق الوظيفة الواحدة"، ينتمي إلى الغرفة السياسية للأطفال الصغار. هناك آلاف الخيوط التي من شأنها أن تُمكِّن السلطات الرأسمالية من جعل "صغار التجار المستقلين" والحرفيين، وكذلك أصحاب المصانع المستقلين يرقصون خلال الانتخابات على هواهم، بغض النظر تماماً عن أن كل فرز وظيفي كهذا كان يحدث بأوسع مدى على رمل مطار يتحرك من خلال وحدات المصانع، واتجاهات الإنتاج والقوى العاملة، التي تعيد

(*) يتعلق الأمر هنا بطبقة النبلاء (Standesherrschaft) الذين تم ضمُّ إماراتهم وممالكهم إلى إمارات وممالك أخرى مع احتفاظ أصحابها بألقابهم وببعض مظاهر السلطة أحياناً، وقد حدث هذا في ألمانيا بين 1795 و1814 ما أدى إلى تغيير خريطة البلاد السياسية بكل كبير (المُراجع).

بِنيتها بصورة جذرية كلُّ آلة وفرصة تصريف جديدة. موضوعياً، ليس هناك في العالم كله، ولهذه الأسباب الاقتصادية المحضة، ما هو أكثر مجافاة للحقيقة من محاولة خلق تشكيلات "عضوية" بالمعنى الفئوي القديم بوصفها هيئات انتخابية سياسية، في عصر إعادة البنية التقنية والتجارية المستمرة، والارتباطات الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة، الملائمة لاتحادات غائية. في كل مكان شهد تجاربَ حق الانتخاب القائم على "المهن"، مؤخراً في النمسا وانتخابات الدوما الروسية البيليجينية[6]، كان على المرء أن يضع مقولاتٍ فظةً جداً وشكلية، وبالفعل فقد قام في النمسا برلمان فاسد جداً، يحق له ادعاء شرف الابتكار الأول لفن إعاقة سير الأعمال التشريعية، بينما أنتج برلمان روسيا ثمرة الثورة الأولى. لكن ممثلي السلطات الاقتصادية المهمة فعلاً في العالم الحالي لم يمارسوا دورهم في أيّ واحدة من الحالتين، واتسم ظهورهم بأقل قدر من "الانفتاح". وبالإضافة إلى هذا التنافر مع المعاصرة، وإلى البنية الاقتصادية الحديثة المنخرطة في انقلاب مستدام، يجب أن نضيف تلقيح المصالح الوظيفية بالمصالح السياسية المحضة، التي أنكرت مثل هذه المشاريع اللاحقة، التي يظن أنها "واقعية"، فعلها المتكبر إنكاراً جذرياً على الدوام. لم يترتب عن ذلك مثلاً إرساء التمثيل البرلماني على أساس من الإدراك "المفتوح" للمصالح الوظيفية "الطبيعية"، التضامنية بذاتها، بل نجم عنه تمزق متفاقم للتضامن الوظيفي بفعل التحزب السياسي. ونحن نرى الأحزاب السياسية وهي تتصارع اليوم أيضاً من أجل السلطة في الإدارات البلدية، والتعاونيات، وإدارات صناديق المرضى... إلخ، وباختصار في جميع التشكيلات الاجتماعية الممكنة. ولطالما اشتكى الناس من هذا. إن الجوانب المختلفة للمشكلة السياسية التنظيمية، وهي ليست سهلة إطلاقاً، لن تعالج هنا على هامش موضوعنا. وإن كان يظهر هنا على كل حال أن الأحزاب السياسية، بوصفها كذلك، تكون مهيأة لتصبح حاملةَ الصراع في كل مكان يسود الانتخاب ويسيطر التحريض، بما أنها تكون مؤهلة لذلك عبر أجهزتها. ليتصور الإنسان الآن أنه سيكون على هيئات أصحاب

(6) طبق في النمسا إلى غاية الإصلاح الانتخابي عام 1907 الذي أدخل حق الانتخاب العام والمتساوي، وهو "نظام الانتخاب رباعي الطبقات" الذي تغير مرات عديدة بالنسبة إلى مجلس الرايخ وكان في روسيا أساساً لنظام الانتخاب البلجيني الذي اعتمد في ثورة 1905 لانتخاب دوما الرايخ وتمسك بإجراء انتخابات فئوية وغير مباشرة. انظر: *Die Wahl der Parlamente*, hg. von Dolf Sternberger und Bernhard Vogel (Berlin: de Gruyter, 1969), S. 928ff. (Österreich) und S. 1151 ff. (Rußland), Bd. I 1, 2: Europa.

المصالح تلك التصويتُ من خلال ممثليها على مسائل المتعلقة بالثقافة والسياسة العامة، وأن النتيجة تكون واضحة، وهي إدخال التحزبات السياسية إلى اتحادات أصحاب المصالح، التي عليها إنهاء شؤون مشتركة موضوعية، تضامنية حقاً بالنسبة إلى رفاق الاتحاد، لكنَّ رَفْعها إلى هيئات انتخابية برلمانية سيفضي بطبيعة الحال إلى أن الصراع، الذي يكون اقتصادياً محضاً حقاً في البداية، سيكون مجبراً على خلق، وسيخلق لنفسه بالفعل، أجهزة جديدة، إلى جانب مجمل هيئات الانتخاب السياسية. إن تلك الصناديق المخصصة لعد أصوات الناخبين ستحاول عبثاً احتواء الحياة الاقتصادية الواقعية في ذاتها. صحيح أن تضارب المصالح الاقتصادية سيكون له دور طبعاً فيها كما في سائر الهيئات الانتخابية، لكنه يأخذ في الحسبان علاقات القوة الفردية المجردة، المديونية، الزبائن، بدل الوضع الطبقي الدائم، أكثر بكثير مما هو عليه اليوم، عند تمويل صراع الأحزاب الانتخابي والتأثير فيه عبر أصحاب المصالح، وسيكون في الوقت نفسه خفياً بدرجة أكبر، لأنه من ذا الذي يستطيع اليوم أن يتلمس بعد، في ظل تنظيم انتخابي معقد إلى هذا الحد، علاقات التبعية حيال قوة رأسمالية ينضوي تحتها تاجر أو حرفي "مستقل" شكلياً، ومن يستطيع تحري النفوذ الذي ستمارسه مثل هذه القوى الرأسمالية على السلوك السياسي للتابعين لها؟ إن حدة التبعية بحد ذاتها ستتصاعد، لأن المعنيين سيخضعون لرقابة جد وثيقة من قبل منافسيهم في الهيئات الانتخابية. في حين ستحرض الوشاية والمقاطعة هؤلاء الحملة المزعومين "للتضامن الوظيفي"، المحشورين في الهيئات الانتخابية، بعضهم ضد بعض، لأن هذه الأسلاك الوظيفية لن يكون عليها تمثيل مصالح وظيفية وحسب، وإنما ستحسم نتيجة الصراع الانتخابي، الذي سيدور داخلها، بشأن شغل وظائف ريعية ومناصب في الدولة. هل أوضح الأناس الطيبون والموسيقيون السيئون، الذين نصحوا بهذا النظام، ما الذي سينجم عنه؟. ما كانت الفقاعات الأدبية الطفولية هذه لتُذكَر لو أنها لم تُتِح لنا الفرصة لاتخاذ موقف من مشكلة عامة.

لدينا اليوم أيضاً، في بلادنا كما في أماكن أخرى، اتحادات أصحاب مصالح باعتبارها حاملة حقوق تمثيلية. أولاً مهمتها تقديم المشورة للبيروقراطية، أي غرف الزراعة، والتجارة، والحرف، وستكون هناك في المستقبل غرف العمال أيضاً، وكذلك مجالس السكك الحديدية وما شابه. يمكن للمرء أن يتعلم من هذه التنظيمات بالذات ما الذي لا ينجزه اليوم تنظيم وظيفي شكلي. أو ربما كان هناك من يتخيل أن هذه

الهيئات الرسمية ستستطيع في أي وقت الحلول محل "اتحاد المزارعين" و"الاتحاد المركزي للصناعيين"، وبصورة كاملة اتحادات أرباب العمل أو النقابات؟ أين تنبض بحق إذن "حياة" التضامن بين أصحاب المصالح المنتظِمين في وظائف؟ ولدينا بالقدر نفسه في آلتنا التشريعية هيئات مكونة جزئياً على الأقل تكويناً وظيفياً فئوياً هي الغرف الأولى. كما تحدد اتحادات الملاك الكبار قبل غيرها الطابع الاجتماعي (الملكية الزراعية القديمة والمتوطدة)، فضلاً عن ذلك، سترسل الغرف التجارية ممثليها إليه، وبعض البلديات الكبيرة بوجه خاص، ومثلها الجامعات، ومستقبلاً، ربما غرف العمل والحرف أيضاً. لا نهاية لفظاظة هذا النمط من تمثيل المصالح، الذي يكفي بالكاد لتلبية هذه الأغراض السياسية. تتوهم سخافة أدبائنا السياسية بكل وضوح بأن تراكم وتخصيص مثل حقوق التمثيل هذه سيمكن في النهاية من إنجاح تحويل مجالس الشيوخ هذه إلى برلمانات، حيث يجد كل مواطن في الولاية نفسه ممثلاً فيها بوصفه عضواً ضمن دائرة حياتية أو وظيفية عضوية، كما كان الأمر حسب زعمهم في "ولاية الأعيان" سابقاً. سأقول كلمة فيما بعد عن "ولاية الأعيان" هذه. غير أن الغرف الأولى، التي سنتوقف عندها قليلاً هنا، (تبعاً "للفكرة" في الغالب وليس للحقيقة)، هي اليوم أماكن للنقاش السياسي، جزئياً للأعيان، وجزئياً لفئات من أصحاب المصالح، تعتبر لأسباب تتصل بالتقليد ذات وزن خاص على صعيد السياسة العامة الصرفة، هي قبل كل شيء أسباب تتصل بالملكية وبوظائف محددة تحظى بتقويم اجتماعي رفيع، مع أنه لا يتم اختيارها دوماً وفق وجهات نظر حزبية سياسية عملية، بل غالباً وفق "الفكرة" عنها، لينجم عن ذلك فوراً العامل الحاسم بالنسبة للمركز الطبيعي لمثل مجلس الشيوخ هذا في الولاية. حيثما يكون المركز منظماً بصورة صحيحة سياسياً، فإن المجلس ينقصه على الأقل حق إصدار موازنة خاصة به، وبالتالي الأساس الذي عليه تنهض سلطة التمثيل الشعبي، وبالمناسبة، فإن وضعه القانوني يكون، إذا ما رأيناه بمنظور سياسي، وضعَ هيئةٍ تستطيع الاعتراض على قرارات الهيئة النيابية، أو نقدها، أو ردها لإعادة مناقشتها، أو حفظها أو ردها، وكذلك تعديلها، لكنها، يستوي في ذلك إن كان الحق الشكلي مكرساً لذلك، لا تستطيع دوماً، إن تعلق الأمر بمسألة سياسية مهمة، السماح لنفسها بالوقوف في طريق إرادة أغلبية قوية لا شك فيها داخل الهيئة النيابية، وإلا عرّضت نفسها لفقدان حقوقها الشكلية (مثلما هي عليه الحال الآن

في إنجلترا)[7]، أو دعوة عدد كبير من مناصري الحكومة إلى مجلس الشيوخ (كما حدث في بروسيا عام 1873)[8]. هذا التدبير الأخير ليس سوى صمام لا يمكن إزالته إطلاقاً دون خطر سياسي، رغم أن مجالس الشيوخ جميعها تحرص على الاعتراض عليه بدافع الرغبة في السلطة، وأن مجلس شيوخ بروسيا سيتطلع بمناسبة الإصلاح الانتخابي بالتأكيد إلى إلغاء حق التاج هذا وإن أمكن إلى حق إصدار الموازنة أيضاً، الأمر الذي سيقود سياسياً إلى أشد الأزمات والأخطار، لأن هذا سيعني استمرار حق الانتخاب الطبقي، وإن تم توزيعه على هيئتين فقط، ستتطور صراعاتها لتصير أزمات دولة. لِنأمل ألا يحاول أحد هذا.

ويستطيع نفوذ مجالس الشيوخ أن يكون مهماً جداً، بل وبالتحديد في ظل الحقوق المقيدة رسمياً. إلا أنها، ومهما كان تركيبها، لا علاقة لها بتاتاً بهيئة نيابية تمثيلية. صحيح أنها تكون حسب فكرتها وزناً مقابلاً لسيطرة الأحزاب، لكنها بالطبع تمثل من الناحية الفعلية في الغالب مستوى فكرياً غير كافٍ وتطرح فائدته السياسية إشكالية، ويعد مجلس الشيوخ البروسي الهيئة "التشريعية" الوحيدة التي تعتقد أنها بحاجة إلى قاضي جنايات لفرض ما تطلبه من احترام لنفسها. ويمكن لمجالس الشيوخ أن تكون اليوم بالتأكيد مواقع حقيقية لطلاقة اللسان السياسية الفردية. أما في الواقع، فهي بدل ذلك مواقع في الغالب للثرثرة الزائدة. ومن المؤكد أنه يُحكى في مجلس شيوخ بروسيا بطريقة أكثر فنية و"وجاهة "مما يحكى في برلمان الرايخ، ولكن من يريد هدر وقته في قراءة هذه الخطب؟ ومع ذلك بوسع مثل مجلس الولاية الاستشاري العام هذا، لأنه مجلس شيوخ تأسس بصورة صحيحة من حيث الروح، بوصفه مكاناً للإفصاح عن التفكير السياسي غير المرتبط بالأحزاب، وللذكاء السياسي العاطل، ولكن الخبير في الإدارة، ومن ثم خبرة رجال الدولة السابقين في الإدارة بوجه خاص، في مواجهة سيطرة الأحزاب السياسية الحالية، التي تقدم في دولة برلمانية بالذات خدمات لا مجال لإنكار قيمتها. ومن بين التشكيلات الراهنة من هذا النمط تلائم قلة منها فقط هذا الهدف.

---

(7) من الواضح أن فيبر يقصد وثيقة البرلمان لعام 1911 التي حولت حق النقض المطلق لمجلس الشيوخ في ما يتعلق بمشاريع قوانين البرلمان إلى حق نقض محدد زمنياً.

(8) طالب بسمارك بتوسيع مجلس الشيوخ بوصفه نواة إصلاحه، انظر: Bismarck, GW 6c, S. 241f. وافق غليوم الأول عام 1973 على إضافة 25 عضواً إلى أعضاء مجلس الشيوخ.

وفي دولة شعب، يمكن لغرفة أولى إما أن تكون، على غرار ما هو موجود في ديمقراطيات ما وراء البحار، هيئة مشكَّلة بدورها وفقاً لحق الانتخاب المتساوي، ولكن وفق إجراءات انتخابية مختلفة، وأن تكون بالتالي أداة لتصحيح النواقص التي لا يمكن تحاشيها، اللصيقة بكل نظام انتخابي، أو تمثيلاً للذكاء الذي أثبت جدارته في السياسة، والإدارة، والاقتصاد، والعلم والتقنية. لكنها لن تكون في هذه الحالة سوى هيئة استشارية ناقدة ومؤجِّلة (من خلال حق نقض معلّق). إنها لا تستطيع أن تكون رسمياً، إذن، سوى غرفة ذات شرعية منقوصة. وسيكون من المرغوب فيه سياسياً أن يوجد في جميع الأحوال ضمن مجالس الشيوخ هذه ممثلو أصحاب المصالح المهنية بأي طريقة إلى جانب تمثيل: 1. مفكري الدولة السياسيين و2. التربية الثقافية السياسية، وأن ينتمي إليها بالتالي كل الوزراء الذي غادروا مناصبهم ومحافظو المدن الكبرى فضلاً عن ممثلي المعاهد الثقافية السياسية المهمة (مندوبون منتخبون لمعلمي المدارس، وأساتذة المدارس العليا، والصحافيون). إن المسألة، المرتبطة بالتركيب المستقبلي لمثل هذه الهيئات، ليست غير هامة بأي حال، كما يعتقد المرء عندنا كثيراً لمجرد الاعتقاد، لأنها لا تشكَّل اليوم للأسف إلا بوصفها كابحاً آلياً "لخطر" الديمقراطية، يقوم بتسكين جبن البورجوازي المتحذلق (بغض النظر عن مركزه الاجتماعي). ومهما يكن من أمر، فإن هذه المشكلة هنا لا يمكن ولا يجوز أن تشغلنا بعد هذا.

سنسأل هنا بالأحرى فقط: كيف حدث أصلاً أن هيئات المصالح التي تنظمها الدولة، مثل غرفة التجارة التي ناهضها ذات يوم بحدة أوجين ريختر (Eugen Richter)، وسائر التشكيلات التي نشأت بعد ذلك وفق نموذجها، لم تبرز إطلاقاً، في ضوء الواقع، كأوعية للتيار الحي الأصلي للمصالح الاقتصادية، إذا ما قارناها مع الحياة المتدفقة لاتحادات أصحاب المصالح الاقتصادية الحقيقية؟ وأنها تبقى من جهة أخرى عاجزة عجزاً مطلقاً، بالمقارنة مع الأحزاب، عن احتواء الحياة السياسية بداخلها؟ هل هذا من قبيل المصادفة؟ إنه ليس مصادفة على الإطلاق، بل هو نتيجة لكون الأحزاب من جهة، واتحادات أصحاب المصالح الاقتصادية من جهة أخرى، تقف على أرضية التجنيد الحر قانوناً لأعضائها، بينما لا تفعل تلك التشكيلات التابعة للدولة ذلك. إن تلك، ونتيجة لتلك البنية، هي التنظيمات المناسبة للنضال وعقد التسويات، وهذه، نتيجة لبنيتها، مناسبة للرأي الموضوعي والخبير، أو للعمل الإداري السلمي "الدقيق" بصورة بحتة. إن الحماسة "للتنظيم" تُفهم للأسف دوماً عندنا تحت هذه الكلمة فقط:

التنظيم القسري المنضبط سلطوياً بواسطة الشرطة. إن التنظيمات التي نشأت على أرضية المبادرة الحرة (إرادية)، يعتبرها المثقفون بسرور غير شرعية أصلاً، وفي أحسن الأحوال كتنظيمات مؤقتة وحسب، محكومة بالذوبان ذات يوم في منظمة مضبوطة بوليسياً، دون اعتبار لما إذا كانت قادرة ربما، تبعاً لجوهرها ومعناها، على الاكتفاء بامتلاك بنية إرادية فقط. هنا يقع الخطأ الجوهري.

ومن الحماقات الموروثة لأدبائنا السياسيين الهواة، أنهم يريدون "إعداد نظام بالكلمات"، وفي هذه الحال ببنود قانون يقومون هم بصياغته، حيث تغيب كل الشروط لذلك. وتلك التنظيمات المهنية الرسمية، وصولاً إلى مجالس الشيوخ المحتملة المكونة من ممثلين لمهن، هي، من منظور سياسي، تشكيلات محكومة بأن تكون تصريحاتها المتعلقة بتقديراتها، أو قراراتها، أو نقاشاتها، موزونة ولا تُعد، وهي تصبح ذات وزن أثقل أو أخف بحسب المضمون العملي لتصريحاتها. وفي المقابل، فإن هدف الأحزاب السياسية في التنظيمات الحديثة للدولة، التي تعمل من أجل التجنيد الحر (قانوناً) للأعضاء، هو تحديد السياسة من خلال عدد أنصارها، أما الأداة الأخيرة لكل سياسة حزبية حديثة فهي ورقة الاقتراع أو التصويت. أما الهيئات التمثيلية للمصالح الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي فهي اتحادات تقوم بدورها على التجنيد الحر (قانوناً)، تعمل، بواسطة القوة الاقتصادية الخاصة لأعضائها، وسواء كانت تقوم على مِلكية سلع، واحتكار السوق، أم على تجميع احتكاري لقوى العمل التي لا غنى عنها للاقتصاد، من أجل فرض تسوية بشأن شروط سعر السلع العينية أو العمل، تتفق مع مصالحها. إن الأمر الحاسم، الملائم لهما بصورة مطلقة، و"العضوي" لهذا السبب، هو هذه القاعدة الحرة للتنظيم التي تميز هذين النمطين من التشكيلات الحرة عن غيرهما. إن محاولة دمجهما بالإكراه، كما تدمج دائرة من دوائر الدولة، ستكون إكراهاً آلياً محضاً، وستضع حداً لحياتهما الداخلية. لن يحدث هذا لأن "الإكراه" غريب عنهما بصورة عامة، وإنما على العكس من ذلك تماماً، فهما تستخدمان المقاطعة، والنبذ، ومجمل وسائل الإغراء والقسر المادية والروحية التي يمكن لفكر البشر ابتداعها على أساس التجنيد الحر (الشكلي): مع استثناء يطال ذلك الإكراه على الاتحاد، الخاص بجهاز الدولة، والشكل الذي ينفرد به من إنتاج "نظام خارجي يستمد شرعيته" منها. ويستطيع المرء أيضاً، بسبب الدولة، إجراء تحديدات بالنسبة إلى التنظيمات الحزبية، تحمي، حسب الظروف، حقوق الأغلبية ضد زمرة غير موالية من الأقلية أو بالعكس،

حقوق الأقلية ضد الاغتصاب، مثلما حدث بالفعل في أميركا[9]. بيد أن أمراً كلوائح الدولة المتعلقة بشروط تأسيس النقابات، لا يغير شيئاً من المبدأ الإرادي، وهو مبدأ طوعية العضوية القانونية للأحزاب واتحادات المصالح. وبالذات، فإن اعتماد قائد الحزب على التجنيد الحر شكلياً لأتباعه، هو ببساطة الأمر الحاسم، بالمقارنة مع تقدم الموظف المحكوم بلوائح. كما أن اضطرار قادة المصالح الاقتصادية إلى تنظيم أتباعهم بطريقة حرة شكلياً، هو الذي يعين طابعها الخاص، علماً بأنه يتعين هو ذاته من خلال بنية الاقتصاد الحديث. إن التنظيم والدمج الذي تمهد له أجهزة الدولة البوليسية ضمن هذا المجال في ظل الشروط الحالية، هما ببساطة نقيضان لا سبيل إلى مصالحتهما. ومن لم يفهم بعد هذه الأشياء، لم يدرك بعد ألف باء الحياة السياسية والاقتصادية الحديثة. هذه ليست وقائع "أبدية"، لكنها موجودة اليوم على هذا النحو. بوسع المرء طبعاً أن يصمم على الورق ما يحلو له من هيئات انتخابية مهنية. ولنقل بكل بساطة إنه إذا ما فعل هذا، فإن النتيجة لن تكون، كما سبق القول، غير مواصلة الأحزاب السياسية من جهة، واتحادات أصحاب المصالح الاقتصادية من جهة أخرى، حياتها من ورائها.

يجب أن يكون هذا كافياً هنا. لقد ذكرنا كل هذه التهيؤات الرومانسية، التي لا تستحق شرف الدحض الجدي بالنسبة للخبير، فقط لأن هذه التشكيلات غير التاريخية تسبب في جميع الأحوال ضرراً، يجسده الإمعان في زيادة الخوف من الماء لدى البورجوازي الألماني المتحذلق (من جميع الفئات)، الذي يمنعه من الغوص إلى أعماق الوضع الحديث الخاص بهذه المشكلة، ويجعله أكثر غربة عن العالم وأكثر عزوفاً عن السياسة. أخيراً، وكي نلامس باختصار أيضاً هذا الجانب: هل لدى أي من رومانسيي المحابر هؤلاء نظرة واضحة عن جوهر "دولة الوجهاء" الحقيقية التي قامت في الماضي؟ إن التصورات المشوَّشة عن "تقسيم المجتمع" حسب "مهن طبيعية" في "جماعات فئوية"، وعن "بناء متدرج الشكل" يقف على رأسه ملك روحي للعالم، تخفي الجهل المطلق بما كان يَكمُن فعلاً من وقائع وراء هذه الصورة المأخوذة جزئياً من الأدبيات الأيديولوجية والفلسفية، وجزئياً، في المقابل، من مفاهيم تنظيمية عقلانية

---

(9) المقصودة هي قبل كل شيء التنظيمات القانونية لنفوذ "آلة الحرب" على السلوك الانتخابي. انظر مؤلف جيمس بريس الذي استعان به فيبر من أجل دراسته السوسيولوجية الحزبية: James Bryce, *The American Commonwealth* (New York: Macmillan Company, New Edition, 1911), S. 89 ff.

حديثة جداً، كان لها منظر مختلف. إن السمة التي ميزت حقاً ما يسمى دولة الوجهاء لم تكن "التراتب العضوي للمجتمع" حسب "مجموعات مهنية اقتصادية طبيعية"، أو حتى بناء الاقتصاد على "مبدأ التضامن". وما كان يميز اقتصاد دولة الوجهاء عن الاقتصاد الحالي هي السّمات التي وُجدت من جديد في العالم كله في ظل التشكيلات السياسية الأكثر تنوعاً، التي يمكن التفكير فيها. هذه الأشكال الاقتصادية، على النقيض من الظروف الاقتصادية الراهنة، جعلت قيام دولة الوجهاء ممكناً، الأمر الذي لم يعد متاحاً اليوم، بالقدر الذي جعلت فيه قيام أشكال دولة مختلفة كلياً في أماكن أخرى، لم تعد اليوم ممكنة، أمراً ممكناً. لكن هذه الشروط لم تخلق دولة الوجهاء. ثمة شيء مختلف كلياً كان مميزاً لهذه الدولة التي لم تبلغ تكوينها الكامل إلا في جزء من أوروبا، إنه امتلاك أشخاص أفراد وهيئات حقوقاً سياسية من نمط الملكية الخاصة للسلع العينية، والتقاء (ليس دائماً فقط، بل دائماً على الأخص) ملاك هذه الامتيازات في اجتماعات مشتركة بغرض تنظيم الشؤون السياسية بالتسوية. إن امتلاك القلاع، والصلاحيات من جميع الأنواع الممكنة، المهمة عسكرياً أو سياسياً أو مالياً، كانت آنذاك، بوصفها امتيازات وراثية، بطريقة متشابهة تماماً في أيدي أفراد، كما لا يزال الملك وحده اليوم مالك تاجه. أما هذا، الذي ألفنا أن نرى فيه اليوم مضمون "سلطة لدولة" الموحدة، فقد تبعثر هناك إلى رزمة حقوق فردية في أيدي مختلفة. هنا، كان من غير الممكن إطلاقاً الكلام عن "دولة" بالمعنى الحديث، وكان من الضروري بالأحرى، عند كل فعل سياسي، جَمَع مالكي الصلاحيات هؤلاء، المستقلين مبدئياً بعضهم عن بعض، علماً بأن حدوث هذا كان هدف اجتماعات الوجهاء، التي لم تَعرف لهذا السبب، من حيث المبدأ وبالأصل، التصويت أو القرار الملزم بالنسبة إلى من لا يمنح موافقته، وإنما اقتصر الأمر على المقارنة ("سجل التشريعات") كشكل لإتمام الأعمال، التي نسميها في لغتنا الحالية: التسوية، التي لا تتم بين مجموعات الوجهاء المختلفة فقط، وإنما بالقدر نفسه ضمن كل مجموعة منها تحت إشراف مالكي الامتيازات الأفراد. ليقرأ المرء أية ملفات لا على التعيين عن هذه الاجتماعات، ثم ليسأل نفسه إن كانت دولة حديثة يمكن أن تُحكم بمثل هذه الأشكال؟ هذه الأشكال بالضبط هي (رغم ما لكل واحد منها من مرونة) المكونات الأكثر جوهرية للنمط الذي بدأ يغير نفسه فوراً، حيث بدأت تتغلغل في هذا التكوين الأداة الأخيرة ورقة التصويت، وهي العلامة الأكثر أهمية (وإن لم تكن الوحيدة) للبرلمان الحديث. بذلك نشأ أول ما نشأ

الشكل الحديث لإرادة تكوين الدولة. وما زال سلوك الدولة الدستورية (فيما يتعلق بتثبيت الموازنة على سبيل المثال) يستند اليوم أيضاً، بالمعنى الحقوقي وسياسياً، إلى التسوية في نقاط حاسمة. لكن هذا ليس على كل حال هو الوضع، بالمعنى القانوني، بالنسبة إلى الانتخابات البرلمانية أو المفاوضات التي تجريها هيئة برلمانية، وليس ممكناً أن يكون أيضاً دون أن ينسف بقاءها. وتماماً كما كانت التسوية هي القاعدة القانونية للسلوك السياسي، كان أيضاً تراتب الوظائف الفئوي من حيث طبيعته موجوداً، غير أنه لم يكن حيث سادت ورقة التصويت لانتخاب برلمان.

ما زالت التسوية سائدة بشكل كبير اليوم، مثلما كانت في السابق، كشكل لإنهاء صراعات المصالح الاقتصادية، قبل كل شيء بين رجال الأعمال والعمال. إنها بالضرورة الشكل النهائي الوحيد هنا للحسم، وهذا بالذات ينتمي إلى الطابع الجوهري لأية هيئات تمثيلية حيوية حقاً خاصة بأصحاب المصالح الاقتصادية. ومن الطبيعي أن يسيطر أيضاً في السياسة البرلمانية، بين الأحزاب كتسوية انتخابية أو تسوية بشأن مشاريع قوانين، علماً بأن إمكانية الأخير تنتمي، كما سنناقش لاحقاً، إلى أكثر مزايا النظام البرلماني أهمية، لكنها تكون دوماً مصحوبة، لنلاحظ هذا جيداً، بالأداة الأخيرة ورقة التصويت كخلفية. يعني هذا إذن، أنها تتم تحت الضغط الذي يفضي، عند استحالة الوصول إلى حل وسط، إلى إجراء انتخاب أو تصويت ربما ستكون له للتو نتيجة لا يريدها سائر المشاركين بالقدر ذاته تقريباً. ينتسب التعداد الحقيقي والتخميني للأصوات إلى الجوهر الأصلي للصراع الانتخابي الحديث وكذلك إدارة أعمال البرلمان، ولن يغير رومانسيونا بنفورهم من "الرقم" أي شيء من هذا. ليتهم يبقون بعيدين عن السياسة، إذا كان "الحساب" يبدو لهم كوسيلة مفرطة في واقعيتها. غير أنه ليس أمراً أقل من فضيحة أكثر من عادية أن يُساء إلى حق الانتخاب المتساوي بالذات بذريعة أنه "ديمقراطية أرقام"، وذلك لصالح انتخابات أخرى، كالانتخابات "المهنية" على سبيل المثال. إذن كيف هي حال الأرقام لدى هؤلاء؟ إن كل الكلام عن النمط "العضوي" المفعم بالمعنى للتقسيم المهني أو الفئوي ليس في هذه المشاريع جميعها غير واجهة للعرض. من لا يرغب في الجمل الفارغة، بل في الوقائع، لا يعير أذنه إطلاقاً لما يقال ويراها دوماً في علاقتها فقط بالكيفية التي يجب أن يوزع فيها عدد المقاعد والأصوات بين هذه المجموعات المبتكرة ببراعة، لأنه بما أن ورقة التصويت تبقى هناك أيضاً الأداة الأخيرة، فإن الشيء الوحيد الذي يكون هاماً تماماً فيها، هو

أنها جميعها ليست شيئاً آخر غير علم حساب القانون الانتخابي، وهو علم تدرب عليه مكتب الإحصاء الملكي البروسي بصورة خاصة[10]. إن مشاريع حق الانتخاب، التي عرفتها السنوات الثلاثون الأخيرة، وكان عليه التعامل معها، استندت دوماً إلى حسابات هدفت إلى معرفة كم عدد المحافظين وجماعة الوسط والليبراليين القوميين... إلخ، الذي سيتم تحقيقه على وجه التقريب في صيغة انتخابية محددة. أما النظر إلى هذه التحف الرقمية ومنتجاتها باعتبارها المقابل الأسمى "لديمقراطية الأرقام"، فهو ما سنتركه بسرور لأصحاب الجمل الفارغة والأدباء.

ليس مصادفة محضة من الناحية السياسية الصرفة إذا كان "حق الانتخاب الرقمي" المتساوي يتقدم اليوم في كل مكان، لأن هذه المساواة في حق الأصوات تتطابق في طبيعتها "الآلية" مع جوهر الدولة الراهنة. لقد انتمى مفهوم "مواطن الدولة" أول ما انتمى إلى الدولة الحديثة، وحق الانتخاب المتساوي لا يعني أولاً وقبل كل شيء إطلاقاً شيئاً آخر غير أنه لا يُنظر إلى الفرد عند هذه النقطة من الحياة الاجتماعية كما في كل مكان آخر، حسب تصنيفه في مراكز وظيفية وأسرية ووفق تباينات وضعه المادي أو الاجتماعي، وإنما فقط باعتباره "مواطن دولة". في هذا، تعبر وحدة شعب الدولة عن نفسها، بدلاً من انقسام مجالات الحياة الخاصة. وللعلم، ليس لهذا بالطبع أدنى علاقة مع أية نظرية تقول بمساواة طبيعية ما للبشر، بل هو حسب معناه نقيض ذلك بالذات، بما أنه ثقل معين مقابل تفاوتات اجتماعية حتمية تخلقها شروط اجتماعية يأتي كيس النقود في مقدمها، لا تؤسسها الصفات أو الفروق الطبيعية من أي نوع، وتكون غالباً في حالة من عدم التناسب الأكثر حدة معها. ما دام النظام الاجتماعي الحالي قائماً ولو بصورة تقريبية أيضاً، وحياته شديدة المراس جداً، سيتم تخفيف تفاوت وضع الحياة الخارجي، وقبل كل شيء وضع المِلكية، وبالتالي علاقات التبعية الاجتماعية المشروطة به، إلا أنه لن يمكن إطلاقاً إزالته بكامله، وهكذا، فإن من نالوا الامتيازات من خلال هذا التفاوت لن يخسروا إطلاقاً وإن بصورة تقريبية كامل نفوذهم على سياسة الدولة، الذي يتخطى كثيراً عددهم. وبهذا القدر نفسه تشترط طبيعة تنظيم

(10) انظر: مجلة مكتب الإحصاء الملكي البروسي *Zeitschrift des Königlich PreuBischen Statis-* (*tischen Bureaus* (1861-1904)) التي صدرت منذ عام 1905 تحت عنوان: مجلة المكتب المحلي للإحصاء الملكي البروسي (*Zeitschrift des Königlich Preußischen Statistischen Landes amtes*).

الدولة والاقتصاد الحديث الوضع الامتيازي للدراسة المهنية وبذلك "للتعليم" (غير المتماثل معها، ولكن المطلوب من خلالها، بصورة تربوية تقنية أيضاً)، العنصر الأكثر قوة من عناصر التمييز الفئوي ضمن المجتمع الحديث. لهذا السبب بالذات، من المعقول إيجاد مقابل معادِل لذلك في حق الانتخاب البرلماني، وهو المساواة بين الطبقات الخاضعة اجتماعياً والمتفوقة عددياً أمام الفئات صاحبة الامتيازات، على الأقل عند انتخاب الهيئة الرقابية والتي تعمل كأماكن لانتقاء القادة.

وتزداد ضرورة هذه الهيئة بصورة كبيرة أيضاً، إذا ما افترضنا لمرة واحدة أنه سيولد حقاً في ركاب اقتصاد الحرب "تنظيم" واسع مستدام للاقتصاد الوطني ضمن روابط مصالح بمشاركة مراكز رسمية في الدولة، أي تنظيم وظيفي تعاوني للاقتصاد (أو لفروع مهمة منه)، "مراقَب" بيروقراطياً أو "مدار بالشراكة" مع الدولة، أو مرتبط بكيفية ما مع هيئاتها وموضوع ضمن علاقات ثابتة معها. هل فكَّر أحد من أدبائنا المتحمسين كالأطفال لهذا، ما الذي سينجم عن ذلك سياسياً، إذا لم يقم في الوقت نفسه ثقل مضاد له من خلال زيادة هائلة في سلطة برلمان ليس منظماً مهنياً وفئوياً؟ إنهم يتوهمون أن "الدولة" ستكون عندئذ المنظم الحكيم للاقتصاد. مع أن الأمر سيكون على العكس من ذلك، أي أن المصرفيين ورجال الأعمال الرأسماليين، المكروهين منهم، سيكونون سادة الدولة غير المحدودين والأحرار من أية رقابة! فما هي الدولة في العالم عندئذ إلى جانب هذه الآلة التي تتكون من كارتيلات رأسمالية كبيرة وصغيرة، ينتظم فيها الاقتصاد، إن وضع تكوين إرادتها الخاصة في يد هذه التنظيمات التعاونية بالذات؟ من المعلوم أن مشاركة الدولة في نقابة الفحم والمناجم عموماً يعني عملياً أن خزانة الدولة ليست مهتمة بأفضل مداد للأمة بالفحم الرخيص، وإنما هي مهتمة بأعلى ريع يمكن جَنيُه من مناجمها، وأن مناجم وبيروقراطية الدولة والخواص متطابقة في هذا الاهتمام سواء حيال العمال أم مستهلكي الفحم. ومن البديهي أن أي تقدم لكرتَلَة تقودها الدولة لن يعني بطبيعة الحال غير تعميم هذه الواقع. ورغم ذلك، قد يكون من الضروري الإقرار بأنه لا يمكن تفادي هذه الكرتلة، لن نبحث هذه النقطة هنا، ولكن أية سذاجة بلا حدود أن نعتقد كما يعتقد أيديولوجيو المحابر عندنا، بأنه سيمكن من خلال ذلك إزالة أو إضعاف سيطرة المصلحة "بالربح" وبإنتاج سلع "لأغراض الكسب"، المرفوضة إلى أقصى حد، لصالح مصلحة اقتصادية عامة "طبيعية" بأفضل إمداد ممكن، بإمداد مفيد وجيد قدر الإمكان، للبشر الراغبين في

السلع والذين يستهلكونها؟ أي هراء هذا! إن ذلك الاهتمام، الذي تتبناه الكارتيلات بالمنتجين وبالكسب الرأسماليين، سيسيطر في هذه الحالة بصورة حصرية على الدولة، إلا إذا وُضعت في مقابل كل تنظيم خاص بمصالح المنتجين سلطةٌ قوية بما يكفي لأن تفرض رقابتها عليه وتوجِّهه بالطريقة التي تتفق مع حاجة السكان. بيد أن حاجة الإنسان لا تتحدد بمركزه في آلية إنتاج السلع، والعامل يحتاج إلى الخبز والمسكن والثياب بطريقة واحدة تماماً، بغض النظر عن نوع المصنع الذي يعمل فيه. وهكذا فإنه بالتحديد عندما يكون ذلك التنظيم الاقتصادي وشيكاً، يكون من الضروري ببساطة أن يوضع في مواجهته بصورة فورية، وقبل أن يبدأ العمل، برلمانٌ لا يكون منتخباً طبقاً لنوع التشغيل أثناء تأمين السلع، بل انطلاقاً من مبدأ تمثيل حاجة الجماهير، أي برلماناً قائماً على حق الانتخاب المتساوي، ويتمتع بسلطة كاملة السيادة، بسلطة سيادة أكثر بكثير مما كان عليه الأمر حتى الآن، لأن السلطة الحالية لم تكن كافية لكسر سيطرة النزعة المالية المتأصلة في مرافق الدولة، وسلطة أصحاب المصلحة في الكسب. وهذا سبب سلبي بالنسبة إلى حق الانتخاب المتساوي.

غير أن حق الانتخاب المتساوي يقف إيجابياً، على صعيد "سياسي" صرف، في علاقة وثيقة مع تلك المساواة التي تتمتع بها مصائر معينة، تخلقها بدورها الدولة الحديثة بوصفها كذلك. "يتساوى" البشر أمام الموت، ويكونون متساوين على وجه التقريب بالنسبة لأكثر الحاجات ضرورة للحياة الجسدية. لكن بالضبط هذا الأمر الأكثر عادية، ومن جانب آخر ذاك الأمر الأسمى المثير للشفقة يشملان أيضاً تلك الضروب من المساواة التي تقدمها الدولة الحديثة لجميع مواطنيها بصورة مستدامة وأكيدة حقاً، وهي الأمن الجسدي الصرف، وحدّ الوجود الأدنى الضروري للحياة، وميدان المعركة من أجل الموت. إن سائر أنواع التفاوت، التي عرفتها الحقوق السياسية في الماضي، تُعزى في نهاية الأمر إلى تفاوت في التأهيل العسكري مشروطاً اقتصادياً، تخلو منها الدولة والجيش البيروقراطيان. وفي مواجهة السيطرة المساواتية التي لا مفر منها، وتنتجها البيروقراطية، التي سمحت لأول مرة بنشوء المفهوم الحديث "المواطن الدولة"، تعتبر وسيلة السلطة، التي تمثلها ورقة التصويت، الشيء الوحيد، الذي يستطيع عموماً أن يعطي من يخضعون له حداً أدنى من حق المشاركة في شؤون تلك الجماعة، التي يجب عليه الذهاب إلى الموت في سبيلها.

إن الرايخ هو من يخوض الحروب في ألمانيا. أما في كل ولاية على حده، فإن بروسيا هي الولاية المهيمنة التي تستطيع ببساطة تقرير سياستها بقوةِ مكانتها فيه. لهذا السبب يطالب الفردُ الرايخ بوجوب أن تضمن هذه الولاية المهيمنة حداً أدنى مطلقاً على أقل تقدير من الواجب السياسي الأخلاقي تجاه المحاربين العائدين إلى الوطن. لا يجوز، وهذا مصلحة للرايخ، انتقاص حق الانتخاب السياسي لأي واحد من هؤلاء في الولايات المختلفة المقرِّرة، بالمقارنة مع حق من بقي داخل الوطن، كما سيكون عليه الأمر بالضرورة في ظل أي حق انتخابي آخر غير الحق المتساوي[11]. هذا المطلب مطلبٌ ذو طابع سياسي صرف وليس له طابع سياسي حزبي. نحن لا نعرف أبداً المزاج والقناعة السياسية التي ستملأ صدور المحاربين العائدين إلى الوطن. ربما ستكون سلطوية جداً، ذلك أنه ستوجد دائماً أحزاب محافظة قوية، بالنظر إلى أنه سيوجد دائماً بشر بقناعات سلطوية. عندئذ سيكون بوسعهم استخدام ورقة التصويت لبناء الدولة وفق مُثُلهم العليا، أما نحن الذين تخلّفنا في الوطن، فإننا سنذهب إلى عملنا اليومي. إن المقاومة الوقحة "لمناضلي الوطن" ضد تحقيق ذلك الواجب الأخلاقي الأساسي هي وحدها ما نكافح ضده هنا. وتتكفل حقائق الحاضر القاسية بألا تنمو أشجار الديمقراطية المتقادمة، السلبية، والتي تطلب الحرية من الدولة وحدها، حتى تبلغ السماء، وستتكفل بذلك أيضاً مشاركة قادة الأحزاب البرلمانية، المفعمة بالمسؤولية الذاتية، في سلطة الدولة. وقد أظهرت خبرات هذه لحرب بالذات (كما يحدث الآن أيضاً في روسيا)، ما سبق تأكيده ذات مرة، وهو أنه لن يأخذ أي حزب، مهما كان برنامجه، قيادة الدولة الفعلية في يده، إلا إذا أصبح قومياً. هذا ما سنعيشه نحن عندنا أيضاً، مثلما سبق أن عاشه المرء في كل مكان. بما أنها لم تكن مستبعدة من توجيه الدولة، كانت لأحزاب الاشتراكية في الدول لأخرى أكثر "قومية" مما كانت عليه (آنذاك) أحزابنا. ولكن، مهما سيكون مزاج المحاربين العائدين إلى الوطن، إنهم سيُحضِرون معهم مشاهدات، انطباعات وتجارب، انفردوا وحدهم بامتلاكها. أما ما نعتقد أنه

(11) إن الربط المقصود، على ما يبدو، لحق الانتخاب بفترات الإقامة، الذي كان سيعني سحب حق الانتخاب (القائم الآن بالنسبة إلى الحق ثلاثي الطبقات) من الطبقة العاملة المجبرة غالباً على تغيير مكان إقامتها، كان سيعني سلب حقوق الفئات المعنية من البروليتاريين الموجودين في ميدان المعركة! عند إعادة التنظيم الكبيرة للاقتصاد ربما وجدت أغلبية العمال نفسها مجبرة في الانتخابات القادمة على البحث عن مراكز عمل جديدة وفقدت بالتالي الحق في الانتخاب.

يجوز لنا انتظاره قبل كل شيء منهم، فهو على الأقل قدر كبير نسبياً من الموضوعية، لأن الحد الأعلى من الموضوعية لا يتوافر في غير المهام التي تطرحها الحرب الحديثة. وبالإضافة إلى ذلك، إننا نطالبهم بأن يكونوا على قدر كبير من الحصانة ضد جمل الأدباء الفارغة، مهما كان حزبهم. وبالمقابل، كشف زمن الحرب صورة شنيعة عن نقص الموضوعية، والبصيرة السياسية، والتعامي المغذي والمقصود عن الحقائق، بين من تخلفوا في الوطن، وفي مقدمهم فئات المالكين والأدباء، بحيث لا يصح هنا غير القول: "لقد قرعت الأجراس، فانزل من برجها!"، ولا بد أن تتم خلال الحرب إعادة تنظيم حق الانتخاب على أقل تقدير، لأنه لا يجوز وضع المحاربين العائدين إلى الوطن أمام ضرورة أن يخلقوا أول الأمر لأنفسهم، من خلال صراعات داخلية عقيمة حول الحقوق الانتخابية، أدوات السلطة، التي تسمح لهم بالمشاركة بطريقة ملموسة في تقرير شؤون الدولة، التي دافعوا عن وجودها. إن عليهم أن يجدوا في انتظارهم هذا النظام من الحقوق السياسية الشكلية الصرفة، بحيث يُمكِنهم المساهمة مباشرة في العمل لإقامة بنيته الجديدة، وهذا هو الدليل الحاسم المحض والعملي الذي يؤيد حق الانتخاب المتساوي في بروسيا، وضرورة تطبيقه الآن بالذات ودون إبطاء، قبل أن تكون الحرب قد وضعت أوزارها.

نحن نعرف الآن سائر الجمل، التي يحاول من خلالها أصحاب المصالح إرعاب البورجوازي المتحذلق، وخاصة المثقف، وفي مقدمها الخوف من أن تدمر "الديمقراطية" التقاليدَ "المحترمة" المزعومة التي يقال إنها داعمة للثقافة، وكذلك الحكمة السياسية، التي يُدَّعى أنها عميقة الغور، والتي تمتلكها الفئات "الأرستقراطية" المزعومة، المسيطرة على الدولة. لنعرّج الآن على النواة الحقيقية لهذه الحجج، مع أنها ستُبعدنا أول الأمر عن مسألة حق الانتخاب ذاتها.

ليس هناك من شك في قدرة أرستقراطية أصيلة على طبع شعب بكامله بالطابع الكامن في معنى واتجاه مَثَلها الأعلى لمنبتها العريق، ذلك أن الفئات العامية تقلّد "حركاتها"، كما أن باستطاعتها، فضلاً عن ذلك، ربط ميزة التقليد الراسخ والأفق الواسع اجتماعياً مع ميزة "العدد الصغير"، لتسعى كقائدة لنظام سياسي وراء نجاحات رفيعة القيمة سياسياً. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك سيطرة أرستقراطية ذات تقاليد سياسية الأفضلية من حيث السياسة العامة على أشكال السيطرة الديمقراطية

وتتمثل في تبعيتها الأقل للحظات الانفعالية. وبتعبير آخر، إن لها رأساً أكثر برودة نسبياً، وهو نتاج طريقة حياة صيغت بوعي، وسلوك تم ضبطه بواسطة التربية على "المضمون"، ولديها موهبة السلوك الصامت المنظم بدرجة أعلى بصورة كبيرة مما لدى الجماهير الديمقراطية وكذلك - يسكت المنافقون عن هذا غالباً، رغم أن تأثيره أشد سوءاً بكثير - الملوكِ الحديثين غير البرلمانيين، المعرَّضين جميعهم لخطر الاعتقاد بأن عليهم القيام بدعاية، كما يقال، بواسطة الخطب لمصلحة هيبتهم وشخصهم، مثلما يُجبر قادة ديمقراطيون في الدولة الطبقية على فعله من أجل أحزابهم لمصلحة الدعاية. ومن هنا، يستطيع الشعب شكر السماء، إذا كان مَلِكُه محروماً من الموهبة غير المرغوب فيها سياسياً إلى أقصى درجة، ومن الحاجة إلى إلقاء خطب شخصية. إن إحدى نقاط قوة النظام البرلماني تتجسد في كونه يوفر على الملك هذه التعرية لشخصه. يكون هذا الخطر أبعد ما يكون عن أرستقراطية سياسية قديمة، وهي ترتبط بهذه الميزة الأهليةَ للثقافة الذوقية. وتحرص دول حديثي الثراء الديمقراطية، كالدولة الإيطالية، على أن تكون مجردة من هذه الثقافة، بقدر ما تكون الملكيات حديثة النشأة مجردة منها أيضاً. إذا كانت البربرية الرهيبة، الملهمة ضد "الذكريات" المحرجة، أي المخجلة، بواسطة نزعة معادية لرجال الدين التي شوَّهت روما بلا رحمة، قد استدرجت الشاعر الإيطالي الكبير كاردوتشي (Carducci) إلى الإفصاح عن رغبته في أن يعمل يوماً ما طيلة شهر في دولة الكنيسة، كي يكنس الحركات التمثيلية الجوفاء وانعدام ذوق "روما الثالثة"(*)، فإن برلين، المتعرية من بساطتها الشحيحة، بِكنيسَتها الأسقفية البائسة، وشناعة تمثال بسمارك وأشياء أخرى، بمقارنتها على سبيل المثال بميونيخ أو فيينا، ومقرات رسمية كثيرة أصغر، لن تكون غير ذلك النَّصب التذكاري لنزعة النُّصب التذكارية الزائفة، تفكر بقشعريرة بحكم الذوق الذي سيصدره اللاحقون على هذا الجيل من التاريخ الألماني، وبخجل بجيلٍ من الفنانين وهب نفسه من أجل هذا، وبجمهور لم يعترض عليه. وعلى كل حال، فإن هذه التشويه يقدم البرهان على أن المَلَكية ذاتها لا تمثل في الحقيقة أدنى ضمانة لثقافة الذوق الفنية، بل هي خطر عليها، في حين يضفي تمثال

(*) كان موسيليني يشير في خطاباته إلى إيطاليا الفاشية بوصفها روما الثالثة بعد روما الإمبراطورية وروما البابوية، كما كان يشير إليها القومي الإيطالي جيوزيبي مازيني. غير أن هذا الاسم أطلق قبل ذلك بقرون، لا سيّما في القرن الخامس عشر عندما فُتحت القسطنطينية على يد محمد الفاتح فأطلق الأرثوذكس على موسكو روما الثالثة أو روما الجديدة (المُراجع).

بسمارك في هامبورج، بوصفه الإنجاز التذكاري القيّم الوحيد في ألمانيا، شرفاً على بلدية المدينة، ويستطيع أن يظهر لأدبائنا البلهاء أن "الرأسمالية" و"الفن" لا يعيشان بالضرورة في ذلك العداء الطبيعي، الذي يعزوه المرء إليهما. تقدم مقرات النقابات الإيطالية بالنسبة إلى الديمقراطيات البرهان نفسه. وتقدمه بالمناسبة كذلك مدن كزيوريخ. ليست ثقافة الذوق الرفيع، التي تليق أكثر ما تليق بأرستقراطية قديمة راسخة البنان وواثقة من نفسها، أو بديمقراطية تحاكي تقاليدها، أمراً عديم الأهمية من الناحية السياسية الصرفة أيضاً، فهيبة فرنسا في العالم بأسره تقوم على الكنز الذي أنقذته من ماضيها الأرستقراطي، وتتواصل رعايته، في ظل التهاوي الشديد السوء للعناية الرسمية بالفن، داخل الدوائر الحميمة لإبداعها الفني، والتكوين الجمالي لنمط الإنسان الفرنسي. هنا، قادت الدمقرطة بصورة جزئية على الأقل إلى نشر ثقافة الذوق القديمة الاستثنائية، الأمر الذي ينطبق أيضاً على نمط الإنسان الإيطالي، وتحديداً على الفئات الدنيا منه، وإن بطريقة مختلفة.

لنفهم أساساً هذه المشكلة بالنسبة لألمانيا أيضاً وبغض النظر عن مسألة حق الانتخاب التي نناقشها هنا. هنا، يطرح أول الأمر السؤال: أين هي إذن الأرستقراطية الألمانية بتقاليدها العريقة؟ لو كانت موجودة، لكان من الضروري خوض مناقشة، إلا أنها ليست موجودة في الحقيقة باستثناء بعض بلاطات الأمراء (وتحديداً الصغرى منها). إذ ما معنى أرستقراطية أو بالأحرى، ما هي الشروط المطلوبة، حتى تبرز فئة، يستوي في ذلك إن كانت إقطاعية (نبلاء) أو بورجوازية (أشراف)، كأرستقراطية بالمعنى السياسي للكلمة، وحتى يمكن استخدامها سياسياً؟ إن أول الشروط هو وجود اقتصادي عارم. على الأرستقراطي أن يستطيع العيش من أجل الدولة، وألا يعيش منها. هذا هو الشرط الأولي الأكثر أساسية. إن المظهر الخارجي المجرد لواقعة امتلاك مثل هذه الدخول، الذي يجعل من غير الصعب عليه كثيراً التخلي عن راتب وزير، ليس هو الأمر المقرر به هنا. وعليه أن يكون قبل كل شيء "خالي البال اقتصادياً"، كي يتفرغ في الظاهر، وقبل كل شيء في الباطن، للأهداف السياسية. ويعني هذا أنه لا يجوز للعمل في خدمة مرفق اقتصادي أن يستغرق كامل وقته، أو أن ينهكه بأي حال. بين جميع أنواع الكسب الاقتصادي الخاص، المكرسة لعمل فكري خاص حاد، تعتبر مهنة المحاماة الوظيفة التي تمكن ممارسها أكثر من أية وظيفة أخرى من التفرغ لأهداف سياسية، (من خلال إمكانية مشاركة أو انخراط ممثليها في السياسة وانعدام

المخاطرة برأس المال)، وبما أن المحامي يمتلك معرفة قانونية وخبرة في الممارسة اليومية لمتطلبات الحياة، بالإضافة إلى مكتب منظم يؤهله للانخراط بقوة في مسار سياسي داخل جميع الديمقراطيات، وتسهُل كثيراً نسبياً عودته من جديد إلى إدارة عمله، إذا ما مني بإخفاق انتخابي. لقد حطّ الناس كثيراً من أهمية المحامين في ديمقراطيات كثيرة، خاصة أن التقدير الاجتماعي المتدني للمحامي كان عندنا حاسماً بالنسبة إلى هذا الحكم، إلى جانب تهمة ليست غير محقة دائماً حول "النزعة الشكلية" في معالجة المشكلات السياسية. والحق، إن "النزعة الشكلية" يجب أن تنتمي إلى جوهر أي تأهيل قانوني، بما في ذلك تأهيل القاضي والموظف الإداري، إذا كان المرء لا يريد تشجيع التعسف. لكن عمل المحامين يعني، من جانب آخر، وعلى النقيض من عمل القاضي والموظف، تأهيلاً "للنضال بالكلمة". إن تفوق أعدائنا الشديد علينا في العمل الدعائي السياسي، وفي استخدام أسلحة الكلمة المهمة عموماً، يحدده بذلك النقص في تأهيل المحامين (الذي يمكن أن يكون رفيع المستوى تماماً)، اللصيق بكل حكومة موظفين صرف بالمقارنة مع الوزراء المحامين في الديمقراطيات. وهكذا، فإن من يرغب في إحداث تغيير هنا، عليه أن يقبل وسيلته، وهي زيادة نفوذ المحامين السياسي من خلال زيادة حظوظهم السياسية. عموماً، لا يمتلك الألماني، وقبل كل شيء المثقف، أية فكرة عن جوهر وظيفة المحامين "العظيمة" حقاً، لأن تصوره موجه بالطبع إلى محكمة المحلفين أو دعاوى الزواج أو منغصات الحياة اليومية الصغيرة، التي قادته إلى المحامي. من يعرف هذا العمل، يعلم أنه ليس فقط تاج أي عمل قانوني، بل هو أيضاً تاج جميع مراكز الثقة الحرة، الذي يتفوق من حيث كثافته الفكرية ومسؤوليته تفوقاً كبيراً على معظم العمل القانوني. تكره طبقة الموظفين بطبيعة الحال المحامي بوصفه وسيطاً وكثير التبرم، وتكرهه فضلاً عن ذلك بسبب نفورها من فرص الكسب التي تتوافر له. ليس من المرغوب فيه بالتأكيد أن تحكم البرلمانات والوزارات من المحامين دون غيرهم. غير أن لمسة قوية من طبقة محامين عريقين ستكون مرغوبة لأي برلمان حديث. ومهما يكن من أمر، فإن طبقة محامي اليوم لم تعد تشكل فئة "أرستقراطية "حتى في إنجلترا، بل هي طبقة كسب بورجوازية، طبقة من النوع "المرتاح" اقتصادياً بالطبع.

وفي المقابل، لم يسبق أن كان أيُّ رجل أعمال حديث "أرستقراطيّاً" بمعنى الكلمة السياسي. إنه على نقيض المحامي غيرُ متفرغ بصورة خاصة، وبقدر ما يكون عملُه أكبر ويستأثر بالتالي بمزيد من جهده، يتعاظم عدم تفرغه. إن أرستقراطية التجارة القديمة

في جمهوريات المدن كانت فئة من رجال أعمال فرص، لكن تكونت، على خلاف ذلك، من أصحاب ريوع استندت قيمتها السياسية إليهم. إن صاحب مصنع حديث، مقيد بالعمل المستمر، الحاد والمنهك في معمله، هو بين جميع ممثلي الفئات المالكة النموذج "الأقل راحة". هنا قبل كل شيء، وبالعلاقة مع الأهمية الاقتصادية والذكاء العملي لهذه الفئة، تكمن الأهمية النسبية القليلة بالضرورة لأعضائها، سواء بالنسبة إلى العمل السياسي أم إلى الإدارة الذاتية. وما يقرر هذا، ليس، كما تثرثر نزعة الأدباء الأخلاقية السخيفة المألوفة، "الشعور الأقل الذي تمتلكه بضرورة التضحية" أو "عبادة القرش"، بل إن ما يقرِّر هنا هو ارتباط العمل الظاهري الملازم للمصنع والكسب البورجوازي الرأسمالي وواجب الارتباط الداخلي بالمصنع. وعلى كل حال، يَترك الطابع الموسمي للعمل الزراعي أشهُر الشتاء على الأقل حرة للعمل السياسي. لكنه يَنقُص جميع فئات رجال الأعمال المنخرطة مباشرة في الصراع الاقتصادي شيءٌ آخر أكثر أهمية، ألا وهو، كما يقال، الراحة "الداخلية"، أي البعد عن صراعات المصالح اليومية الاقتصادية الخاصة. إن رجل الأعمال الحديث هو دوماً، بما في ذلك الزراعي أيضاً (على العكس من المحامي) صاحب مصلحة منخرط بصورة مباشرة في هذا الصراع إلى حد أنه لا يعود صالحاً للاستخدام سياسياً.

هذا البعد الكافي عن تضارب المصالح الاقتصادية يمتلكه من قديم صاحب الريع الكبير وحده، وقبل أي أحد صاحب الأراضي الواسعة جداً (النبيل)، وكذلك أيضاً مالك الثروة الريعية الكبيرة بوجه عام، حيث يمتلك وحده الانزواء النسبي الواسع عن الصراع الاقتصادي اليومي، الذي على كل رجل أعمال خوضه بلا انقطاع من أجل وجوده وسلطته الاقتصادية واستمرار معمله. إن الاستقلالية الأكبر، بالمقارنة مع ذلك، لوجود صاحب الريع الكبير، حتى حيث يكون هناك مشاريع كبيرة بين مصادر ريعه، والبعد الأكبر عن حياة المصنع اليومية يحرران خارجياً وداخلياً قواه ويضعانها في خدمة مصالح سياسية، تتصل بالدولة والثقافة، ونمط حياة عالمي، وتشجيع الفنون وكسب معارف عالمية على أوسع نطاق. ولا يعني هذا ألا يعيش مثلاً في "مجال اقتصادي خالٍ من المصالح"، لأن مثل هذا الجمال لا وجود له. لكنه لا يخوض صراعاً يومياً من أجل وجود معمله، وليس أداة له، أو حامل مصالح طبقية بلوتوقراطية، لأنه منزو عن صراع المصالح الراهن. هناك فئة واحدة فقط لها هذه البنية يمكنها اليوم ادعاء صفة "الأرستقراطية" من حيث الوعي المميز بالأهلية الاقتصادية.

يستطيع المرء إقناع نفسه بسهولة بأهمية هذه الأهلية الاقتصادية على نطاق صغير. لنأخذ مثلاً: الجميع يعرف، إذا ما اخترنا مثالاً من الحياة اليومية، ماذا يعنيه آمر فوج "عصبي" بالنسبة إلى الروح المعنوية لهيئة ضباط. هذه "العصبية" هي (في ظروف أخرى مشابهة) نتاج طبيعة نموذجية للوضع الاقتصادي: للافتقار إلى الثروة، الذي يضع الآمر إذا ما ترك الخدمة أمام مستقبل وضيع مع أسرته التي أَلِفت تلبية مطالبها الاجتماعية، ولهذا تضغط وتثقل عليه في سلوكه أثناء الخدمة، وتجعل من الصعب عليه بلا نهاية، بالمقارنة مع آمر يمتلك ثروة، المحافظةَ على هدوئه وتَمَثُّل مصالح مرؤوسيه نحو الأعلى دون هوادة، وهذه نقطة مهمة جداً من الناحية العملية. إن كل ضابط مفتوح الأعين سيكون قد قام بهذه التجربة التي لا حاجة إلى إيضاحها من خلال أمثلة مفردة. ويتماثل الأمر مع هذا في المجالات الأخرى. وهناك وجوه كثيرة من طبقة موظفينا، تمتلك أقوى الطبائع على الصعيد السياسي الاجتماعي، في تفتيش المعامل على سبيل المثال، كانوا رجالاً ذوي ثروة، لم يكونوا بحاجة، بسبب ثروتهم، إلى الانحناء أمام كل هبة من أصحاب المصالح، وإنما استخدموا صلاحياتهم، عندما كانت تُعرض عليهم متطلبات لا يستطيعون توفيقها مع ضميرهم. إن أهمية بول سنغر (Paul Singer) ومكانته داخل الديمقراطية الاجتماعية، وبالنظر إلى موهبته العقلية المحدودة جداً، كانتا بدرجة كبيرة إحدى وظائف ثروته، التي سمحت له بالعيش من أجل الحزب، مثلما فعل حقاً، بدل أن يكون عليه العيش منه. إن "الطبع السياسي" متاح أكثر للرجل المؤثر، وليس بوسع أية نزعة أخلاقية تغيير شيء من هذا. لا يتعلق الأمر هنا بأي حال بطبع "نحو الأعلى". إن الانفتاح الأكبر نسبياً للجماهير غير المالكة، التي تخوض غمار الصراع اليومي من أجل الوجود، أمام سائر الدوافع الشعورية في السياسة: أمام العواطف والانطباعات اللحظية من النمط المثير، بالمقارنة مع "الرأس البارد" للمالك المُعفى من هذا الهم، تجعله يبدو من المرغوب فيه بإلحاح أن يكون في قيادة الأحزاب الديمقراطية بالتحديد أناس من ذوي الوضع الاقتصادي الآمن أيضاً، الذين يكرسون أنفسهم للعمل السياسي انطلاقاً من اقتناع شخصي صرف، ليكون لهم ثقل مقابل ضد هذه التأثيرات، لا يقوى موظفو الحزب على تقديمه دوماً، بصفتهم هذه. وبما أنه ليس بوسع الجماهير التدخل المباشر في السياسة، ولأن سلوكها يمكن أن يُنسى بسهولة، فإن صفاتها الشعورية لا ترقى ولو من بعيد إلى الخطورة عينها، التي تسم الصفات الشعورية للملوك، الذين يستطيعون تشويه الوضع السياسي لأمة ما

طيلة عقود كثيرة، وذلك من خلال برقيات وخطب مهيجة وتفتقر إلى الحذر. غير أن هذه الصفات موجودة بدورها أيضاً، ويعتبر "الطبع السياسي" والتفكير البارد متاحين أكثر للرجل المؤثر في مواجهتها هي، إذا ما تساوت سائر الظروف الأخرى. ويطرح نفسه سؤال مهم بالنسبة إلى المستقبل حول ما إذا كان المالكون المستقلون في وضعهم كأثرياء، الذين سيوجدون ما دام نظام ملكية خاصة، سيدخلون هم أيضاً في خدمة العمل السياسي، وتحديداً منه أيضاً العمل السياسي الديمقراطي الحزبي. من غير الجائز أن يعوق النفور من مثل هذه العناصر - الذي يمكن أن يتكون بسهولة لدى موظف الحزب العامل بجهد من أجل خبزه والمعتمد على راتبه - الحزب عن حفظ الدروس والعبر التي تقدمها التجربة بهذا الخصوص. ومن جهة أخرى، فإن ذلك النفور لدى موظفي الحزب والتعاونية هو الثقل المقابل المناسب ضد خطر احتمال تشكل قيادة "بلوتوقراطية" للحزب من ذلك الوضع. وتظهر تجارب الأحزاب الديمقراطية الروسية، وصولاً إلى أقصى اليسار، التي شاركت فيها بنات الأمراء في قتال المتاريس، وجمع فيها رعاة الفن الراقي معونات كبيرة لحركة الشعب، أن مجال الحركة الذي تتيحه مصلحة الأيديولوجيين المالكين الاقتصادية الخاصة لإعمال مثالية القناعة "الديمقراطية" الصادقة يكون أكبر بكثير من ذاك الذي تتيحه أية فئة عوام أكثر، من منظور اجتماعي، لكنها منخرطة هنا بصورة مباشرة في صراع المصالح، لأن وضع ثروتها لا يدلها على الخطوط الموجِّهة لسلوكها السياسي، وإنما يمكن أن يكون سنداً لقناعة مستقلة سياسياً. ومن الناحية الخارجية البحتة، تحقق السندات العادية هذه الخدمةَ لمالكها بالقدر نفسه الذي تحققه مِلكية الأرض للوجيه. وعلى كل حال، فإن هذه تدربه، من خلال نمط المهام المتاحة بالجملة التي تضع المالك إزاءها، ومن خلال صدى المركز الذي يشغله كسيد، في ظل نفس الظروف، على نوع محدد أكثر بكثير لسلوك سياسي مما يمكن أن تفعله قسائم التموين وميزانية المدينة الاستهلاكية البحتة لصاحب سندات. إذن لا شك في أن فئة ملاك الأرض الكبار، كما قامت في إنجلترا وشكلت بطريقة مشابهة نواة نبلاء مجلس الشيوخ الروماني، هي على صعيد السياسة العامة حاملة لتقليد وتدريب، وصمامٌ سياسي لا يمكن استبداله بأي شيء. ولكن أين هي هذه الفئة عندنا؟ وكم من هؤلاء الوجهاء يوجد في ألمانيا، وخاصة في بروسيا؟ أين هو تقليدها السياسي؟ إنها لا تكاد تعني أي شيء سياسياً، وتنحدر أهميها إلى أدنى درك في بروسيا. وإنه ليبدو بوضوح أن سياسة تعتمدها الدولة بهدف

تنشئة مثل هذه الفئة الأرستقراطية من كبار ملاك الريع ليست اليوم غير ضرب من الاستحالة. ربما كان من الممكن السماح بإنشاء عدد كبير من ملكيات الوجهاء على أراضي الغابات، التي هي الملكية الكبيرة الوحيدة المؤهلة سياسياً واجتماعياً لإنشاء إقطاعيات من النمط البروسي، إلا أنه سيكون من المستحيل رغم ذلك أن تفضي هذه السياسة إلى تحقيق نتائج ذات ثقل كمي. وهذا كان بالضبط هو الزيف الداخلي الأعمق لمشروع قانون الأوقاف العقارية، الذي تمت مناقشته مطلع عام 1917 في بروسيا[12]، وتجلى في إرادته مد هذا التكوين الملائم لملكية الأرض الكبيرة إلى الطبقة الوسطى ذات الملكيات الإقطاعية المتوسطة شرقي نهر الإلبه، لينفخ من خلال ذلك كياناتها ويجعل منها "أرستقراطية"، مع أنها ليست أرستقراطية، ولا تستطيع أن تكون كذلك أيضاً. إن من يعرفون "بيونكر" الشرق المهانين كثيراً (دون وجه حق غالباً) والمؤلّهين كثيراً بالقدر نفسه (دون وجه حق أيضاً)، سيكون عليه بالتأكيد أن يجد مسرّته معهم لأسباب شخصية محضة، في الصيد، وعند تناول الشراب، ولدى لعب الورق، وفي كرم ضيافة مقر الإقطاعية، وهذا كله حقيقي. ويصير كل شيء غير حقيقي عندما تتم صياغة فئة رجال الأعمال هذه، وهي في جوهرها فئة رجال أعمال "بورجوازية"، تعتمد بصورة اقتصادية محضة على عمل رجال الأعمال الزراعي وصراع المصالح، صراع مصالح اقتصادي واجتماعي يتم خوضه دون هوادة، فهو كالصراع الذي يخوضه أي صناعي، "كأرستقراطية". إن عشر دقائق في دائرة أمثالها، ستكون كافية ليرى المرء أنهم عامة، قبل كل شيء وبالتحديد فيما يتعلق بفضائلهم، التي هي من طبيعة عامية صرف. لا تحمل ملكية الأرض في شرق ألمانيا أية سيطرة اليوم، كما صرح الوزير فون ميكفيل (Von Miquel) بحق تماماً ذات مرة (وبصورة شخصية)، فإذا ما حاول المرء اليوم دمغ هذه الفئة، التي تعتمد على عمل رأسمالي بورجوازي خالص، بختم "أرستقراطية"، بحركات وطموحات إقطاعية، فإنه سيخرج حتماً أمر واحد فقط من ذلك، وهو وجه الوصوليين حديثي الثراء. وتلك السمات المميزة لظهورنا السياسي ولغيره من أشكال ظهورنا في العالم التي تحمل هذا الطابع لا تتحدد فقط، وإنما دوماً أيضاً عبر كون مطالب تمثيل دور الأرستقراطية قد غرست في فئات تنقصها الأهلية لذلك.

---

(12) لم نتمكن من إثبات هذا القول.

ولا يقتصر الأمر على هذه الفئة وحدها بالذات، لأن الافتقار إلى أشكال تربية مهذبة لا يبدو لنا فقط من خلال وجه "اليونكر" تحديداً، وإنما عبر الطابع البورجوازي النافذ لجميع تلك الفئات التي كانت الحامل المميز لجوهر النظام السياسي البروسي في أوقات صعوده الفقير، ولكن المجيد. إن أسر الضباط القديمة، التي رعت بشرف عظيم تقليد الجيش البروسي القديم، رغم أنها كانت تعاني غالباً من ظروف شح وندرة شديدين، وأُسر الموظفين المماثلين لها، هي، سواء كانت نبيلة أم لا، اقتصادياً واجتماعياً، وكذلك بحسب أفقها، طبقة وسطى بورجوازية. لقد توافقت الأشكال الاجتماعية لفئة الضباط الألمان ضمن دائرتهم الخاصة عموماً اتفاقاً تاماً مع طابع الفئة، وتتساوى تماماً في سماتها الحاسمة مع سمات هيئة الضباط في الديمقراطيات (فرنسا وإيطاليا أيضاً)، لكنها سرعان ما تغدو كاريكاتورية، عندما يتم تناولها خارج هذه الدائرة من أوساط غير عسكرية باعتبارها مثالاً يحتذى. ويحدث هذا قبل كل شيء، عندما تدخل في زواج مختلط مع أشكال اجتماعية، تنحدر من الطلاب الجدد في مدارس الموظفين، مثلما هي الحال عندنا.

ومن المعروف أن المنظمات الطلابية هي شكل التربية الاجتماعية النمطي الذي يعِدُّ الجيل اللاحق للمناصب غير العسكرية، والوظائف الريعية والمراكز الوظيفية الحرة المرموقة اجتماعياً. وتعود "الحرية الأكاديمية" للكدح والشراب والثرثرة إلى أزمنة لم توجد فيها عندنا حريات أخرى من أي نوع كان، وحيث كانت فئة الأدباء المرشحين للمناصب وحدها تنعم بهذه الحريات كامتياز خاص. لكنه من غير الممكن اليوم أيضاً إزالة الأثر الذي خلفته آنذاك القواعد التي نشأت في "حركة الإنسان الذي نال شهادته في امتحان" الذي كان مهمًّا دوماً، وتزايدت أهميته بلا انقطاع، في ألمانيا. وعندئذ، لن تختفي المنظمات الطلابية نفسها إلا بصعوبة أيضاً، إن لم تكن اليوم بالفعل رهون على بيوتها، وحاجة لدى "قدماء الطلاب" إلى فرض فوائد عليها لرعايتها على نحو كافٍ من أجل خلودها الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك فالمنظمات الطلابية تنتشر انتشاراً بلا انقطاع، لسبب بسيط هو أن روابطها اليوم شكل مميز لانتقاء الموظفين، ولأن صفة ضباط الاحتياط وما هو ضروري لها من "قدرة على الإرضاء"، الكامنة بوضوح في رابطة الطلاب، تفتح باب الدخول إلى "الجماعة". والحق أن الإلزام بالشراب، وتقنية المبارزة بالشيش لدى طلاب المنظمة سيتأقلمان بصورة متزايدة مع حاجات التكوين الأكثر ضعفاً للمتقدمين، حول الروابط التي يتزايد عددها دوماً

إلى الرابطة الطلابية، وهناك اليوم كما يُزعم زاهدون في الخمر في بعض الأسلاك. لكن الأمر الحاسم هو أن أهل نفس الفكر تعاظم باضطراد في العقود الأخيرة (هناك بعض الغرف للقراءة في بيوت المنظمات، وصحف منظمات، ينفرد "الطلاب القدماء" بتزويدها بنمط بورجوازي صغير تافه إلى درجة لا تصدق من سياسة "وطنية" حسنة النية، واحتقار الاختلاط بين أقران من طابع اجتماعي أو فكري مختلف أو جعله عسيراً جداً). وفي هذه الأثناء تمتد روابط الطلاب إلى دوائر متزايدة الاتساع. إن العسكري الذي يفكر بصفات ضباط الاحتياط وبالزواج المتاح من خلاله مع "المجتمع" (ابنة الرئيس قبل كل شيء)، يزاول دراسته في واحدة من مدارس التجارة العليا تلك، التي يتدفق قسم كبير من الطلاب عليها بسبب هذا السعي إلى الارتباط. ومهما كان تقويم المرء لهذه التشكيلات الطلابية بذاتها، ومعيار النزعة الأخلاقية ليس معيار السياسي، فإنها لا تقدم على أية حال أية تربية مهذبة، بل هي تقدم العكس من ذلك تماماً بنزعتها المدرسية التي لا مجال في نهاية الأمر لإنكار سخفها، وبأشكالها الاجتماعية التافهة إلى حد بعيد. بل إن النادي الأنجلوساكسوني، الأكثر بلادة، يقدم المزيد من ذلك بالذات، مهما وجد المرء ممارسة الرياضة بذاتها، التي لا يندر أن ينهك نفسه فيها، "فارغة"، قبل كل شيء لأنها، ورغم الانتقاء الصارم جداً في الغالب، مبنية على مبدأ التساوي الصارم للرجل الشريف، وليس على مبدأ النزعة المدرسية، التي تقدرها البيروقراطية تقديراً استثنائياً عند طلابنا بوصفها تربية أولية على الانضباط في المنصب، ولا يتغافل الطلاب عن ترشيح أنفسهم للارتقاء إلى الأعلى من خلال رعايتها(13). على كل حال،

---

(13) قيل في صحيفة **الروابط الألمانية** رقم 428 (استشهاد مقتبس هنا من الأستاذ جيسن أوجست مسّر، في صحيفة فيزر بتاريخ 6 شباط/ فبراير [1917] عند نقد اقتراحات الإصلاح "الحديثة": "إن الاقتراحات لا تراعي إطلاقاً المادة المتغيرة لدى الثعالب (مرتبة من مراتب طلبة التنظيمات -[المترجم]) والناشطين في الرابطة. لنضرب مجرد مثال واحد: إنها لا تتضمن أي إلزام بالشرب! أي السماح بالشرب إلى الثمالة، أي الشرب إلى حد الامتلاء! مثل هذه الحانات عرفتها فيما بعد بما فيه الكفاية عند جميع الروابط، دون أي إصلاحات سابقة، وعرفتها أحياناً طيلة فصل دراسي كامل، وفيما بعد، وخلال تلك الأمسيات التي أحيتها الروابط، التي حدث خلالها كل شيء، لقد كان هناك آخرون أيضاً، من اعتقدوا أن الإفراط في الشراب جميل ومريح، وضروري غالباً. كما اعتبروا إمكانية الإفراط في الشرب وفي السماح المفرط بالشرب ضرورياً بدوره. فإذا منعت الشرب حتى الثمالة تمكن أي ذئب في أي وقت من أوقات الشرب حتى من طرح صبي الرابطة الأقل قدرة على تحمّل الشرب أرضاً مما يطيح بالسطوة أو يقضي على بهجة الجعة، وبالتالي على راحة الحانات. أما إذا منعنا الشرب حتى الامتلاء، فإننا نكون فعلاً قد تخلينا عن وسيلة تربية! أرجو ألا يتم الاستشهاد بهذه الكلمات بعد نزعها من سياقها. إن حياة رابطتنا يجب أن تمثل سلسلة محاولات للتربية، وسيؤكد كل طالب ينتمي إلى رابطة أنه لم يسبق له أن سمع بوضوح ودون تزويق وبفظاظة أحياناً =

تعلّم القواعد النمطية وتعلّم النزعة المدرسية تماماً ما يسمى "الحرية الأكاديمية" التي تُفرَض على المتقدمين للوظائف، فقط من أجل أن تقلل من فرص إعداد رجل اجتماعي أرستقراطي، بقدر ما تزيد من إعداد متشدق يتفاخر بكيس النقود، كيس نقود أهله، مثلما يحدث بصورة حتمية، حيثما تسمح الظروف بذلك. وعندما لا يكون الشاب، الذي ينخرط في هذه المدرسة، صاحب طبع مستقل غير عادي، وعقل حر جداً، فإنه تتطور لديه تلك السمات القدرية الخاصة بعاميٍّ غشيم، التي نلاحظها غالباً عند حامليها، بمن في ذلك المجتهدون جداً منهم، في المسائل الأخرى، لأن تلك المصالح، التي تتم رعايتها من قبل هذه الجماعات، تكون عامية تماماً وبعيدة كل البعد عن المصالح "الأرستقراطية" بأي معنى كان. وهنا أيضاً، تكمن النقطة الحاسمة في أن مسعى دراسياً غير مؤذٍ، عاميٌّ في جوهره، ولكن حيث كان يبحث بنزاهة عن دفق شبابي وحسب، يطمح اليوم في أن يكون أداة "أرستقراطية" "التربية" تؤهل للقيادة في الدولة. إن التناقض الذي لا يصدَّق تقريباً، الذي يكمن في هذا، ينتقم لنفسه في أن النتيجة التي تترتب عنه تكون وجهاً لحديثي الثراء الوصوليين.

لكن ليحذر المرء كثيراً من أن يعتبر قسمات حديثي الثراء هذه في الوجه الألماني قليلة الاهتمام كلياً على صعيد السياسة. لنأخذ مثالاً حالاً، إن القيام "بفتوح أخلاقية" لدى الأعداء، أي أعداء المصالح، هو مسعى متعجرف، لطالما سخر منه بسمارك بحق. ولكن ما أمْرُها لدى الحلفاء، الحاليين والمستقبليين؟ نحن وحلفاؤنا النمساويون كنا على الدوام نعتمد سياسياً أحدنا على الآخر. هذا ما يعرفونه هم ونعرفه نحن أيضاً. وإذا لم تقع حماقات كبيرة، فإنه لا يهددنا هنا أي خطر بالقطيعة. وهم سيقرون عندئذ بالإنجاز الألماني، دون أن نمعن نحن دوماً في كثير من الحديث عنه، بسهولة أكبر!

= الحقيقة كما سمعها في الرابطة، كيف حدث أن سمح بهذا وأعجب به؟ مهما كان وقع الكلام سخيفاً نتيجة للحانة. إن الحانة بالنسبة إلينا تضاهي التدريب على الاستعراض العسكري الأكثر شدة بكثير في الثكنات. وكما يكرر هناك مئة مرة الأمر "بطيِّ الرُّكب" الذي يتغلب بالتعاقب على الكسل وعدم الاكتراث والعناد والغضب والتراخي والإنهاك، ويسمح بانبثاق الانضباط من الشعور بالعجز المحبط وانعدام الإرادة التام أمام المسؤول، وهكذا يتيح عندنا الأمرُ "بالبقاء بعيداً" الفرصةَ دائما للأكبر أمام الأصغر سناً لإظهار تفوقه غير المشروط وفرض العقاب والحفاظ على المسافة وعلى الجو الذي هو مطلب لا غنى عنه للعمل التربوي الدائم للرابطة، إذا كنا لا نريد أن نصير نوادِ. إن الأمر "بالبقاء بعيداً" ليس مناسباً دوماً بالطبع وبالنسبة إلى أي شخص، لكنه يجب أن يبقى محلقاً فوق الحانة، مثلما يحلق الأمر "اطوِ ركبك: محلقاً فوق ثكنة. إن كل شيء قد يتعلق رغم كل شيء بهما معاً".

ودون تحفظ أو حسد، أما المصاعب العملية لديهم والتي بقيت ألمانيا بمنأى عنها، فليس لدينا في كل مكان التصور الصحيح عنها، لذا، نحن لا نثمن دوماً إنجازهم بالصورة المناسبة. لكن ما يعرفه كل إنسان في العالم، يجب أن يقال هنا أيضاً بوضوح: إن ما لن يحتملوه هم وجميع الشعوب الأخرى، التي يمكن أن نرغب في أن تربطنا بها أواصر الصداقة في كل وقت، سيكون آداب حديثي النعمة التي انتشرت من جديد بطريقة لا تُحتمل في الآونة الأخيرة بالذات. مثل هذا سيصطدم بالرفض الصامت، المهذب، ولكن المؤكد لكل شعب عرف تربية قديمة، جيدة واجتماعية، مثلما عرفها النمساويون على سبيل المثال. ولا يريد أي كان أن يحكمه حديثو عهد بالثراء سيئو تربية. وكل خطوة تتجاوز ما هو ضروري بصورة مطلقة بالنسبة إلى السياسة الخارجية، وبالتالي كل شيء ما قد يكون ممكناً (بالمعنى العميق للكلمة) من "وسط أوروبا"، أو مرغوباً عند تأسيس جماعات مصالح مع أمم أخرى (بغض النظر عن موقف المرء من فكرة التقارب الاقتصادي)، يمكن على كل حال أن يفشل سياسياً بالنسبة إلى الجانبين، بسبب الإصرار على رفض أن يُفرض عليهما ما صار يعرف في الآونة الأخيرة بحركة متبجحة "كروح بروسية"، ويلعب تهديدها المزعوم من خلال "الديمقراطية" مثل هذا الدور في أناشيد آلة طحن الجمل الفارغة التي يشغلها المثقفون؛ أناشيد سمع المرء كما هو معروف ما يماثلها بالقدر نفسه تماماً في جميع خطوات الإصلاح الداخلي بلا استثناء، التي حدثت منذ 110 أعوام.

تنتمي "الروح البروسية" الأصلية إلى أكثر أزاهير القوم الألماني جمالاً. إن كل سطر خطه شارنهورست (Scharnhorst)، وجنايزناو (Gneisenau)، وبوين (Boyen)، ومولتكه(*) (Moltke)، تتنفس هذه الروح كما هو شأن أفعال وكلمات موظفي الإصلاح البروسيين الكبار (قسم كبير منهم ليس بالطبع من خارج بروسيا)، التي لا يحتاج المرء إلى ذِكر أسمائهم. يضاف إلى هذا، وبالقدر نفسه، روح بسمارك السامية، التي يحاول المتحذلقون ضيقو الأفق الحاليون "للسياسة الواقعية" السخرية منها. إلا أنه يبدو لبعض الوقت وكأن هذه الروح البروسية القديمة تواصل اليوم حياتها بقوة أكبر في طبقة موظفي ولاية اتحادية أخرى أكثر مما تعيش في برلين. وليست إساءة استخدام هذه الكلمة على يد الغوغائية المحافظة الحالية سوى انتهاك لحرمة تلك القامات الكبيرة.

(*) كبار جنرالات بروسيا في زمن حروب بروسيا ضد نابليون، ومؤسسو العسكرية الألمانية (المترجم).

لنكرر مرة أخرى، لا توجد في ألمانيا أرستقراطية ذات انتشار كافٍ وتقليد سياسي. لقد كان لها وطن لدى المحافظين الأحرار وحزب الوسط (لم يعد الأمر الآن كذلك) قبل غيرهما، وليس، بالمقابل، لدى الحزب المحافظ. ثمة ما هو على القدر نفسه من الأهمية على الأقل إذ لم توجد أيضاً صيغة اجتماعية ألمانية عريقة، لأنه ليس صحيحاً تماماً أنه توجد في ألمانيا، وهذا ما يحاول المثقفون التبجح به من حين لآخر "نزعةٌ فردية"، بمعنى حرية العادات والأعراف، وذلك على العكس من عادات وأعراف الرجل الشريف الأنجلوساكسونية، وأناس الصالونات الرومانية. لا يوجد في أي مكان عادات أكثر جموداً وقسراً من عادات "إنسان التنظيمات الطلابية"، وهي تسيطر بصور مباشرة وغير مباشرة على قسم كبير من الجيل اللاحق من فئات القادة قدر ما تسيطر أية عادة أخرى في البلدان الأخرى. إنها، بقدر ما لا تكفي عادات وأعراف الضباط، "الصيغة الألمانية"! بما أنها تقرر إلى حد بعيد من خلال تأثيراتها اللاحقة صيغ وعادات وأعراف الفئات المقرِّرة في ألمانيا، أي البيروقراطية والفئات الأخرى جميعها، التي تريد أن تقبل من هذا "المجتمع" المسيطر عليه. ليست هذه الصيغ "عريقة" بالطبع. ثمة حال أكثر أهمية من حيث السياسة العامة للدولة من هذه الواقعة، وهي أنها ليست مناسبة ببساطة، على عكس العادات والأعرف الرومانية والأنجلوساكسونية، لأن تكون قدوة للأمة، وصولاً إلى أدنى فئاتها، وأن تعيد صياغتها في حركتها بقدر من الوحدة يجعل منها "شعب سادة" واثقاً من نفسه في مظهره الخارجي، على غرار ما فعلته تلك العادات والأعراف الرومانية والأنجلوساكسونية. إنه لخطأ فادح الاعتقاد بأن "العرق" يؤدي الدور الحاسم في نقص المَلاحة والكرامة اللافت في السلوك الخارجي الألماني. لا يفتقر النمساوي الألماني في طريقة تصرفه، التي تمت صياغتها على يد أرستقراطية حقيقية على كل حال، إلى هذه الصفات، رغم انتمائه إلى العرق نفسه، ومهما كانت النقاط التي تحدد الصيغ المسيطرة على نمط الإنسان الروماني وصولاً إلى أدنى فئاته من خلال محاكاة "حركة الفارس"، كما تطورت منذ القرن السادس عشر. وبالقدر نفسه، تنحدر العادات والأعراف الأنجلوساكسونية، التي صاغت بعمق الإنسان حتى داخل الفئات الدنيا، من العادات الاجتماعية للفئة المقرِّرة منذ القرن السابع عشر في إنجلترا، التي تكونت في العصر الوسيط المتأخر من خليط فريد ضم أعياناً من الريف والحضرين البورجوازيين، هم الأشراف (Gentlemen)، الذين كانوا قد طوروا أنفسهم

باعتبارهم حَملة "الحكومة الذاتية". وفي هذه الحالات جميعها، كانت، وهذه كانت النتائج العميقة، السمات الحاسمة لتلك العادات والأعراف والحركات سهلة المحاكاة عموماً، وبالتالي قابلة للدمقرطة. وبالمقابل، فإن عادات طالبي الوظائف الممتحنين أكاديمياً من الألمان، وعادات وأعراف الفئات التي يؤثرون فيها، خاصة العادات التي يعتني بها طلاب المنظمات، لم تكن مناسبة وليست كذلك بكل وضوح، كما سبق القول، لأن تحاكيها، وبالتالي تجعلها ديمقراطية، أية دوائر تقف خارج فئة أصحاب شهادة الامتحان، وبصورة تامة الجماهير الأوسع، رغم، أو بالأحرى تحديداً، لأنها ليست في جوهرها الداخلي اجتماعية أو "أرستقراطية" بأي حال، بل هي عامية تماماً. لقد كان قانون الشرف الروماني، ومثله القانون الأنجلوساكسوني المختلف عنه كل الاختلاف قابلين لدمقرطة واسعة الأبعاد. وبالمقابل، فإن المفهوم الألماني "للقدرة على الإرضاء" ليس على هذا النحو، كما يعلِّمنا أي تفكير، مع أنه ذو جسامة سياسية كبيرة، علماً بأن صلاحية ما سُمي "قانون الشرف" في هيئة الضباط، حيث هو في مكانه الصحيح، ليست هي الهمة سياسياً واجتماعياً، كما يعتقد دوماً بصورة متكررة. ومن المهم سياسياً، بالأحرى واقعة أنه يجب على رئيس مجلس محلي بروسي أن يكون صالحاً ببساطة لتلبية "القدرة على الإرضاء" بالمعنى المدرسي، ليستطيع البقاء عموماً في منصبه، ومثله أي موظف إداري آخر من السهل التخلي عنه (على العكس مثلاً من قاضي ابتدائي مستقل بقوة القانون، يعتبر اجتماعياً أدنى مرتبة من رئيس المجلس، بسبب هذا الاستقلال بالذات). إن مفهوم "القدرة على الإرضاء"، شأنه شأن جميع العادات والصيغ الأخرى، المحمولة من خلال بنية البيروقراطية والشرف الطلابي المقرر بالنسبة لها، يشكلان صورياً، ولكونهما لا يقبلان الدمقرطة بسبب نمطهما الخاص: عادات وأعراف زمر مغلقة. بيد أنها تبقى مادة لطبائع عامية تماماً، وليس لطبائع أرستقراطية، بالنظر إلى افتقارها لأية كرامة جمالية وعراقة. هذا التناقض الداخلي هو الذي يستثير السخرية فيها، ويؤثر سياسياً بصورة غير ملائمة.

الألمان شعب من العوام، أو إذا كان ذلك أفضل وقعاً على الأذن فهو شعب بورجوازي، وعلى هذا الأساس وحده يمكن أن تنمو "صيغة ألمانية".

لن تجد إذن عندنا، من منظور اجتماعي، أية عملية "دمقرطة" اجتماعية يجلبها أو يدفعها نظام سياسي جديد، هو ذاك النظام الذي يجب أن نتولى مناقشته هنا، قيمَ صيغة أرستقراطية، يمكنها إما تحطيمها أو بالعكس، تجريدها من حصريتها

وتعميمها في الأمة، مثلما سبق لها أن فعلت مع قيم الصيغة الأرستقراطية الرومانية والأنجلوساكسونية. غير أن قيم الصيغة الألمانية المتعلقة "بقدرة إنسان حامل شهادة امتحانية على الإرضاء" ليست من جهة أخرى اجتماعية بما يكفي لأن تستطيع الخدمة بوصفها دعامة للأمان الداخلي حتى لفئتها الخاصة وحدها. إنها تكفي، بالأحرى لا تكفي، كما تدل كل تجربة، لإخفاء عدم الأمان الداخلي الفعلي حيال غرباء تلقوا تربية اجتماعية، إلا إذا أخذت شكل "عجرفة" تفعل فعلها بوصفها انعدام تربية يصدر غالباً عن الحيرة.

لن نناقش في هذا السياق ما إذا كانت "الدمقرطة" الاجتماعية ستنجم حقاً عن "الدمقرطة" السياسية. إن "ديمقراطية" أميركا السياسية، التي لا حدود لها، لا تمنع مثلاً أن تنشأ اجتماعياً ليس فقط بلوتوقراطية ملكية خام، كما يُعتقد عندنا، بل هي تسمح أيضاً بنشوء بطيء لأرستقراطية فئوية، وإن كانت غالباً غير ملحوظة، يعد نموها مهماً ثقافياً وتاريخياً بقدر ما هو مهم نمو تلك الأخرى.

ما زال تطور "صيغة ألمانية" عريقة حقاً، وفي الوقت نفسه مناسبة للطابع البورجوازي للفئات صاحبة القرار اجتماعياً، في علم الغيب على كل حال. إن بدايات تطور مثل هذه العادات والأعراف في مدن الهانزا(*)، لم تواصل تكونها منذ عام 1870، تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية، بينما تبشّرنا الحرب الحالية بعدد كبير جداً من حديثي الثراء، الذين سيمتلك أبناؤهم في الجامعات بحماسة عادات المنظمات الطلابية المألوفة التي ليست لها أي مطالب بشأن تقليد عريق، وتعتبر تدريباً مريحاً للحصول على كفاءة ضابط احتياط، بحيث لا يجوز أن نأمل هنا بأي جديد لبعض الوقت. من المؤكد على كل حال أنه إذا ما قيض "للدمقرطة" أن تنجح في إزالة المكانة الاجتماعية للإنسان صاحب شهادة الامتحان، وهو أمر غير مؤكد بأي حال، كما لا يمكن مناقشته هنا، فإنها لن تقضي على قيم صيغ اجتماعية ثمينة سياسياً عندنا. وعندئذ سيكون بوسعها ربما فتح طريق تطور بنيتنا الاقتصادية والاجتماعية البورجوازية الأكثر ملاءمة، وبالتالي "أصالة" وعراقة، لقيم صيغتنا. وباستطاعتنا قول شيء واحد (سلبي وشكلي بصورة كبيرة) عن هذه القيم، باعتبار أن المرء لا يستطيع ابتكارها هي نفسها إلا كأسلوب، ينطبق على جميع قيم الصيغة التي من هذا النمط، وهو: أنه ليس

(*) مدن حرة كانت تقطنها نقابات التجار في العصر الوسيط (المترجم).

بالإمكان تطويرها في جميع الأحوال على أية أرضية أخرى غير أرضية البعد الداخلي والتحفظ في السلوك الشخصي. لم يكن افتقارنا الشديد تماماً إلى هذا الشرط الأول لأية كرامة شخصية أمراً نادراً. وإن طبقة المثقفين الأحدث بحاجتها إلى الثرثرة حول "معايشاتها" الجنسية أو "الدينية" أو أي نمط آخر من المعايشات، أو إلى طباعتها، هي عدو لأية كرامة، مهما كان نوعها. بيد أنه من غير الممكن بأي حال كسب "المسافة"، كما يَعتقد عندنا سوءُ فهم "النبوءات" المختلفة العائدة إلى نيتشه (Nietzsche)، فقط على كورثون(*) (Korthun) التعارض "الأرستقراطي" في ذاته ضد "الكثرة الكثيرة"(14)، إنها على العكس من ذلك ليست أصيلة باستمرار، إذا ما احتاج اليوم إلى هذه الدعامة الداخلية. وربما كانت تخدمها، كاختبار لأصالتها بالذات، ضرورةُ تأكيد ذاتها داخلياً ضمن عالم "ديمقراطي".

غير أن كل ما قيل يُظهر من جديد أن الوطن الألماني الأم ليس، كما هي حاله في معان كثيرة أخرى، وطن الآباء، بل هو وطن أبنائه ويجب أن يكون كذلك، مثلما سبق لألكسندر هيرتزن (Alexander Herzen) أن قال عن روسيا. ينطبق هذا قبل كل شيء على العلاقة مع المشكلات السياسية. إن "الفكر الألماني" لا يمكن استخلاصها، بالنسبة إلى حل هذه المشكلات، من أعمال فكرية ظهرت في ماضينا وما تزال محافظة على قيمتها العظيمة. كل الإحسان للظلال الكبيرة لأسلافنا الروحيين، ولعملهم الفكري كل تثمين يخدم التأهيل الشكلي لفكرنا الخاص! ولكن غرور مثقفينا، الذين يفسرونه للأمة بحجة أن هذا هو وظيفتهم ككتّاب، ما أن يشتق من ذلك حق الأستذة بواسطته على تشكيل مستقبلنا السياسي كما يتأستذ معلم مدرسة بعصاه: ألقوا إلى الزاوية بالكتب التافهة! حتى يصير من المحال تعلم أي شيء منهم عنه. يستطيع الكلاسيكيون الألمان تعليمنا، بين أشياء أخرى، أن بوسعنا أن نكون شعب ثقافة قيادي للأرض، في زمن فقر مادي وخوار سياسي وحتى سيطرة أجنبية. إن أفكارهم تنبثق من هذه الحقبة غير السياسية، وحتى حيث تكون هذه الأفكار سياسية

(*) الكوثورن خف سميك كان ينتعله الممثل في المسرحيات المأساوية الإغريقية ليبدو أطول قامة (المترجم).

(14) الأرض مليئة بمن لا لزوم لهم، والحياة أفسدت الكثيرين الفائضين عن الحاجة"، انظر: Friedrich Nietzsche, *Also sprach Zarathustra* (*Nietzsche's Werke*, 1. Abt. Bd. VI (Leipzig: Naumann, 1895), S. 63 and S. 264, البقية: "إنهم دوماً الأكثر، اليومي، الفائض، الكثرة الكثيرة، كل هؤلاء جبناء!

واقتصادية. لقد كانت أفكاراً أثارها بصورة جزئية السجال مع الثورة الفرنسية، وتكوينات مجال سياسي واقتصادي تخلو من العاطفة. ولكن بقدر ما عاشت عاطفة سياسية أخرى فيهم، بوصفها التمرد الغاضب ضد السيطرة الأجنبية، بقدر ما كانت حماسة مثالية لمطالب أخلاقية. أما في ما تجاوز ذلك، فقد بقيت أفكار فلسفية يمكننا استخدامها كأدوات لإثارة مواقف خاصة نتخذها بما يتفق مع وقائعنا السياسية وما يتطلبه يومنا، ولكن ليس كدليل يهدينا سواء السبيل. إن المشكلات الحديثة للبرلمانية والديمقراطية وطبيعة دولتنا بوجه عام وقعت بكاملها خارج مجال نظرها.

يُتهم حق الانتخاب المتساوي، الذي نعود إليه الآن، بأنه يعني انتصار "غرائز الجماهير" الغامضة، المغلقة أمام التفكير السياسي، على الاقتناع السياسي المحسوب بدقة، أو انتصار السياسة الشعورية على العقلانية. أما في ما يتعلق أول الأمر بالسياسة العقلانية، فإن سياسة ألمانيا الخارجية، هذا ما يجب قوله هنا، هي البرهان على أن مَلَكية تحكم بحق انتخاب طبقي (لأن ولاية بروسيا المهيمنة كانت وما تزال القائد المقرِّر للسياسة الألمانية) تحتفظ في كل حال بكل الأرقام القياسية في ما يتصل بنفوذ أمزجة القيادة الشخصية المحضة والشعورية واللاعقلانية. لا يحتاج المرء سوى إلى مقارنة المسار المتعرج لهذه السياسية كثيرة الضجيج والفاشلة منذ عقود مع السياسة الخارجية الإنجليزية الهادئة والواعية لأهدافها، كي يحصل على البرهان الذي يؤكد ذلك. أما فيما يتعلق "بالغرائز الجماهيرية" غير العقلانية، فإنها لا تسيطر على السياسية إلا حيث تكون الجماهير مزدحمة ككتلة صماء، وتمارس الضغط بصفتها هذه، أي في المدن الكبرى الحديثة وفي ظل شروط شكل حياة المدينة الرومانية قبل كل شيء. إن حضارة المقهى إلى جانب الشروط المناخية تسمحان هناك لسياسة "الشارع"، كما سميت بصورة صائبة، باغتصاب البلاد انطلاقاً من العاصمة. ومن جهة أخرى، فإن دور "الرجل في الشارع" الإنجليزي مرتبط بخصائص مميزة جداً، ليست قائمة عندنا، لبنية "جماهير" المدن هناك، في حين ترتبط سياسة الشارع في العاصمة الروسية بتنظيمات العصبة السرية عندهم. وتفتقر ألمانيا إلى هذه الشروط جميعها، ويجعل إضفاء الاعتدال على السياسة الألمانية من غير المحتمل أن نقع فريسة لهذا الخطر الظرفي، وهو على النقيض مما كان يؤثر عندنا كخطر مزمن في سياستنا الخارجية، كما يحدث هناك. ليست الطبقة العاملة المقيدة بأماكن عملها، بل إن اللصوص وأدباء المقاهي في روما وباريس هم من صنع سياسة الشارع المحرِّضة على الحرب، وبالمناسبة، فإنهم فعلوا هذا

خدمة للحكومة فقط، وبقدر ما أرادته أو أقرته. لم يكن هناك ثقل مقابل للبروليتاريا الصناعية التي هي قوة هائلة بمجرد أن تظهر بصورة موحدة، حتى في السيطرة على "الشارع"، لكنها، بالمقارنة مع تلك العناصر عديمةُ المسؤولية كلياً، قوةٌ مؤهلة على الأقل للنظام وللقيادة المنظمة من خلال رجالها الموثوقين، وبالتالي من خلال ساسة يفكرون بطريقة عقلانية. ومن هنا، فإن كل شيء يتوقف، من حيث السياسة العامة، على زيادة سلطة هؤلاء القادة، سلطة قادة النقابات عندنا، على الغرائز اللحظية. كما يتوقف، فضلاً عن ذلك على زيادة أهمية القادة المسؤولين، وطبقة القادة السياسيين عموماً، باعتبارهم كذلك. إن واحداً من أقوى الحجج لإنشاء قيادة منظمة ومسؤولة للسياسة من خلال قيادة برلمانية، يكمن في أنه يمكن من خلال هذا إضعاف فاعلية الدوافع الشعورية من "فوق" و"تحت" إلى أقصى ممكن. ليس "لسيطرة الشارع" أية علاقة بحق الانتخاب المتساوي: لقد تمت السيطرة من خلال "الشارع" على روما وباريس، حتى في ظل حق الانتخاب في إيطاليا الأكثر بلوتوقراطية في العالم، ونابليون الثالث في باريس بمعونة برلمان ظاهري. وبالمقابل، لا يمكن كسر سيطرة الشارع غير المنضبطة وقيادة غوغائيي المصادفة عموماً بغير قيادة منظمة للجماهير يتولاها ساسة مسؤولون.

ليس حق الانتخاب المتساوي مشكلة ذات أبعاد سياسية بالنسبة إلى مصالح الرايخ إلا في بروسيا: الولاية الاتحادية القائدة. هذه المشكلة تبدو منتهية هنا، من حيث المبدأ وإن لم يكن من حيث الطريق الذي يجب سلوكه، وذلك بفضل التفسيرات التي أعطيت لرسالة عيد الفصح[15]، لأنه من غير المحتمل تماماً أن يتخلى البرلمان الطبقي الحالي طواعية عن امتيازه الانتخابي، إذا لم تحدث ظروف ملزمة سياسياً، أو أن يتم ذلك في شكل تخلٍّ ظاهري بالتنسيق مع مجلس شيوخ مكوّن بمعونة علم حساب الحق الانتخابي. لكن التنفيذ القانوني لحق الانتخاب المتساوي بالنسبة إلى بروسيا هو مطلب سياسة عامة للرايخ، الذي يجب أن يكون مستقبلاً في وضع يمكِّنه، عند الضرورة، من دعوة مواطنيه إلى النضال من أجل الوجود الخاص والكرامة، علماً بأنه لا يكفي لذلك

(15) في "رسالة عيد الفصح" بتاريخ 7 نيسان/ أبريل 1917 أعلن غليوم الثاني التوجيه السياسي الداخلي الجديد بوجه عام، وإصلاح حق الانتخاب البروسي الطبقي بوجه خاص، أما مرسوم الإصلاح القيصري المؤرخ في 11 تموز/ يوليو 1917 فقد وعد بصورة محددة بحق الانتخاب المتساوي.

توافر الذخائر وسواها من المخزونات والأجهزة الرسمية، ولا بد من أن يتوافر أيضاً استعداد داخلي لدى الأمة للدفاع عن هذه الدولة باعتبارها دولتها. وتستطيع خبرات الشرق أن تعلمنا عما يحدث، حين لا يتوافر هذا الاستعداد. إلا أن هناك أمراً واحداً مؤكداً هو أن الأمة لن تتحرك إطلاقاً مرة أخرى من أجل أية حرب، كما تحركت هذه المرة، إذا ما تم تزوير الوعود الاحتفالية بفعل خديعة ما يخيّل لأصحابها أنها ذكية. إن حدث هذا، فإنه لن ينسى إلى الأبد، وهذا هو السبب الحاسم سياسياً، الذي يجبر الرايخ، عند الضرورة، على فرض حق الانتخاب المتساوي.

في النهاية، يحسن أيضاً تلمّس السؤال المبدئي عن العلاقة بين البرلمانية والدمقرطة. هناك كثرة من الديمقراطيين المخلصين، ولهذا بالذات المتعصبين بصورة خاصة، الذين يرون في "البرلمانية" نظاماً فاسداً يقود إلى تزوير الديمقراطية وسيطرة عصب وزمر، هو نظام وصوليين وطفيليين. أما "السياسة" فهي قد تكون، في نظر هؤلاء، أمراً "مهماً" جداً بالنسبة إلى اللصوص، لكنها، في ما عدا ذلك، مسعى عقيم. لذا، فإن كل شيء يتعلق هنا، بالنسبة إلى فئات الأمة الواسعة بالذات، بتوافر "إدارة" جيدة، خاصة أن هذه هي التي تضمن الديمقراطية "الحقيقية"، كما امتلكناها نحن في ألمانيا، بلد "مفهوم الحرية الحقيقي"، من جهة أفضل من أي مكان آخر، وتمكنا من جهة أخرى من إنتاجها دون برلمانية بصورة أفضل مما هي عليه هناك. ومن المفهوم أن ممثلي النزعة إلى تحرير البيروقراطية من الرقابة لعبا بمتعة ورقتي الدمقرطة والبرلمانية باعتبارهما نقيضين إحداهما ضد الأخرى، فالديمقراطية "الحقيقية" تتجسد في أنقى صورها، بالذات عندما وحيث لا يكون شعب المحامين البرلمانيين في وضع يمكنه من إزعاج العمل الموضوعي للموظفين. إن الخداع المفضوح عند أدبائنا، خداعَ الذات من خلال الانجذاب الساذج إلى جمل فارغة، يَجِد، كما يجد كل شيء يخدم مصالح البيروقراطية والمصالح الرأسمالية المتحالفة معها، أنصاراً، وفي جميع المعسكرات. أما أن الأمر يتعلق بخداع، فهو أمر جلي، لأنه: 1. أي جهاز تمتلكه الديمقراطية، كي تراقب من جانبها إدارة الموظفين إذا ما أسقطنا من تفكيرنا سلطة البرلمان؟ ليس هناك أي جواب على الإطلاق عن هذا السؤال. إلى هذا، 2. ما الذي تعرضه مقابل سيطرة الزمر البرلمانية؟ والسيطرة التي هي خفية أكثر بكثير، وفي الغالب أصغر بكثير، قبل كل شيء، لزمر لا مفر من وجودها. إن نظاماً ما يسمى الديمقراطية المباشرة ليس ممكناً، من الناحية التقنية، إلا في دولة صغيرة (كانتون). بينما تقود الديمقراطية في كل

دولة جماهير إلى إدارة بيروقراطية، وبدون برلمانية، إلى سيطرة موظفين بحتة. بالتأكيد، في ظل سيطرة نظام "القيصرية" (بالمعنى الواسع للكلمة)، وبالتالي نظام الانتخاب الشعبي المباشر للدولة ولرأسها، كما هي الحال في الولايات المتحدة وبعض بلدياتها الكبيرة، تستطيع الديمقراطية أن توجد دون نظام برلماني (لن أعرج هنا على مزاياها السياسية والإدارية التقنية ونقاط ضعفها) ولكن ليس دون سلطة للبرلمان إطلاقاً. لكنه لا يمكن الاستغناء عن سلطة البرلمان الكاملة في كل مكان، حيث توجد أجهزة دولة وراثية: الملوك، الذين يعدون ورؤساء (رسميين) لطبقة الموظفين. إن الملك الحديث هو هاوٍ حتماً وبصورة دائمة ومستمرة، مثلما أن أي عضو برلمان هاوٍ أيضاً، ومن هنا فهو عاجز تماماً عن مراقبة الإدارة، مع مراعاة فارق هو **أولاً** أن البرلماني يستطيع أن يتعلم أثناء صراع الأحزاب تقدير جسامة الكلمة، بينما يجب على الملك البقاء بمنأى عن أي صراع. **وثانياً** أن البرلمان، عندما يعطيه المرء حق إجراء تحقيق، يكون في وضع يمكنه من أن يكفل لنفسه فهم الأشياء (من خلال تحقيقات متقاطعة للاختصاصيين والشهود)، ومن مراقبة ما يفعله الموظفون. كيف سيفعل الملك هذا وكيف ستطبقه الديمقراطية غير البرلمانية؟

بوجه عام تماماً، إن أمة تظن أن قيادة دولة تستنفد نفسها في "إدارة" و"سياسة" هي فاعلية ظرفية يقوم بها هواة، أو إنجاز ثانوي يحققه موظفون، يجب أن تتخلى عن سياسة عالمية، وتعد نفسها مستقبلاً للعب دور دولة صغيرة، وكأنها كانتون سويسري أو الدانمارك أو بادن أو فورتمبورج، وهي جميعها كيانات دول حسنة الإدارة. بغير ذلك، لن تنأى عن الخبرات، التي صنعناها مع تلك "الحرية الحقيقية" لهذه الجمل الفارغة، أي مع طبقة الموظفين غير الخاضعة لأية رقابة، ما أن تأخذ على عاتقها ممارسة سياسة عليا. إن الأحلام الوهمية التي تتحمس "للديمقراطية بلا برلمانية" تغذت بصورة طبيعية أثناء الحرب، كما في جميع الحروب الصعبة، كذلك في هذه أيضاً، من كون جميع البلدان بلا استثناء: إنجلترا، وفرنسا، وروسيا، وكذلك ألمانيا، قد شهدت البروز الفعلي من أوسع حجم ممكن لدكتاتورية عسكرية سياسية وحلولها محل شكل الحكومة الذي كان قائماً فيها، سواء كان اسمه "ملكية" أم "جمهورية برلمانية" (لا شك في أنها ستلقي بظلها لمدى أوسع داخل السلام أيضاً). وهي تعمل في كل مكان بنمط مميز من الغوغائية، وتقصي جميع أنواع المتنفسات والرقابة المكتسبة، بما فيها البرلمانية أيضاً. هذه وسواها من المظاهر المشروطة بالحرب كحرب تعمي أبصار الأدباء الهواة،

الموجهة نحو إنتاج الكتب المعجل و"العصري". ولكن بالقدر القليل الذي يستطيع اقتصاد الحرب أن يكون فيه اقتصاد سلام عادي، يستطيع هذا التكوين السياسي للحرب أن يكون ملائماً للبنية السياسية للسلام.

ما الشيء الذي يمكن أن يحل سياسياً محل إنجاز برلمان ما؟ أهو على سبيل المثال الاستفتاء، بالنسبة إلى التشريع؟ أولاً، لم يدخل الاستفتاء في أي بلد من بلدان العالم باعتباره الإنجاز الأكثر أهمية للعمل البرلماني، أي لإقرار الموازنة. من المقنع أيضاً أن هذا لا يمكن أن يكون ممكناً على الإطلاق. ومن السهولة بمكان التنبؤ بمصير مشاريع الضرائب جميعها على وجه التقريب، عند إقرارها بالتصويت الشعبي. لكن الاستفتاء في الدولة الجماهيرية يعني بالنسبة إلى جميع القوانين والنظم المتشابكة إلى حد ما لثقافة المضامين كابحاً آلياً قوياً لأي تقدم. ينطبق هذا على الأقل بالنسبة لدولة كبيرة جغرافياً (بخلاف ما عليه الأمر في كانتون)، وذلك لسبب بسيط تقني محض هو أنه يستبعد الحل الوسط الحزبي. يستطيع المرء بواسطة الاستفتاء إيجاد حلول مُرضية سياسياً وتقنياً للمسائل وحدها، التي يراد الإجابة عليها ببساطة "بنعم" أو "لا". في غير هذه الحالات، ستحول الأسباب المختلفة والمتعارضة، التي يمكن تفعيلها ضد اقتراح ملموس، ويتوافر منها في دولة جماهير ذات تمايز اجتماعي وجغرافي واسع عدد أكثر بكثير دوماً مما يوجد في ولاية أميركية بمفردها، أو في كانتون سويسري، أن يحدث أي شيء على الإطلاق. إن إنجاز البرلمان المتميز يكمن في أنه يتيح إقامة أفضل وممكن "نسبياً"، من خلال التفاوض والمضاهاة. وهذا الإنجاز يتم شراؤه بالتضحية التي على الناخب تقديمها عند انتخاب البرلمان بالشكل الذي يمكنه من اختيار الحزب دون غيره، المريح نسبياً له. هذا التفوق التقني الصرف للتشريع البرلماني لا يمكن استبداله بأي شيء، لا يعني هذا أنه لا يمكن وجود حالات يكون الاستفتاء فيها أداة تصحيح ملائمة. نستطيع القول عن الانتخاب الشعبي للموظفين، بقدر ما لا يقتصر فقط على انتخاب القادة، فهو بالتالي "نزعة قيصرية"، إنه في كل دولة جماهير لا يحطم فقط انضباط المناصب التراتبي، بل هو (وحسب التجارب الأميركية) يعزز الفساد، من خلال إزالة المسؤولية عن التعيين. إن أي عداء للبرلمانية باسم "الديمقراطية" يعني في دولة ملكية: أنه تتم بسبب النفور أو العمى رعاية أعمال السيطرة البيروقراطية الصرفة، وبصورة خاصة مصلحتها في التحرر من الرقابة.

إن "الدمقرطة"، بمعنى تسطيح التراتب الفئوي بواسطة دولة الموظفين، هي حقيقة واقعة. هنا، لا يتوافر للمرء غير خيار واحد: إما ترك كتلة مواطني الدولة بلا حقوق وحرية، و"إدارتها" كقطيع من الماشية في "دولة سلطوية" بيروقراطية ذات نظام برلماني وهمي، أو دمجهم في الدولة باعتبارهم سادة مشاركين فيها. لكن شعب سادة، وهو وحده يستطيع ويسمح له عموماً ممارسة "سياسة عالمية"، لا يمتلك أي خيار بهذا الخصوص. وبوسع المرء أن يحبط بكل تأكيد الدمقرطة (الآن)، ما دامت المصالح القوية والأحكام المسبقة وضروب الجبن متحالفة ضدها. إلا أنه سيظهر قريباً أن هذا يتم بثمن هو مستقبل ألمانيا كله. إن سائر قوى الجماهير ستناضل ضد دولة، هي فيها موضوع فقط وليست مشاركة فيها. تستطيع دوائر متفرقة أن تكون مهتمة بالنتائج السياسية الحتمية لهذا، لكن الوطن لن يهتم به بالتأكيد.

السيف وصراع الأحزاب

تقرير تحريري عن نشوء النص

بدعوة من حزب الشعب التقدمي، ألقى نائب مجلس الرايخ، البرليني يوليوس كوبش (Julius Kopsh)، في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1917 محاضرة في مدينة هايدلبرغ حول "تظاهرة السلام التي قام بها حزب الوطن الأم داخل البرلمان من أجل استبدال مستشار الرايخ"[1]. في النقاش الذي أعقب المحاضرة، أخضع ماكس فيبر أهداف حزب الوطن الأم لنقد حاد[2]. وبعد ذلك بيوم، نظم الحزب تجمعاً في هايدلبرغ[3]، ونشرت صحيفة **هايدلبرغ اليومية** (*Heidelberger Tageblatt*) في طبعة يوم 8 كانون الأول/ ديسمبر 1917 رسالة تحمل توقيع "مواطن كان في التجمعين،" يقول مقطعها الرئيس: "إن الجملة التي تزعم أن القلم يصلح ما أفسده السيف، والتي قالها علانية أستاذ جامعي محلي خلال الاجتماع الأخير لحزب الشعب الديمقراطي، لا تشرِّف الجامعة أو الحزب، وإن مثل هذا التصريح الطائش لهو أمر

(1) انظر تقارير **آخر أخبار هايدلبرغ**، العدد 284 بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 1917 في صحيفة **هايدلبرغ اليومية**، العدد 283 تاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 1917 وصحيفة **هايدلبرغ**، العدد 284 بتاريخ 4 كانون الأول/ ديسمبر 1917. وكذلك: Marianne Weber, *Lebensbild 1*, S. 629, حيث تذكر خطأ أن "عصبة لشعب من أجل الحرية والوطن" كمنظم للتجمع.

(2) انظر بشأن إسهام فيبر في النقاش، الملحق الثاني، من هذا الكتاب.

(3) تقرير صحيفة **هايدلبرغ اليومية**، العدد 184 بتاريخ 4 كانون الأول/ ديسمبر عام 1917.

يبعث على الأسف، خاصة أنه يصدر عن أستاذ جامعي"[4]. هذه الرسالة، رد عليها فيبر في الإعلان الذي نعيد نشره فيما سيأتي.

كان فيبر قد أرسل قبل ذلك رسالة إلى أستاذ علم الآثار الهايدلبرغي فريدريش فون دون (Friedrich von Duhn) ، الذي نَسب الاتهام إليه، راجياً إيضاح ما حدث: "يقال إنك وصفت هذا التصريح (أو تصريحاً آخر يعادله في المعنى) بالطائش ونسبته لي، أو أنك عممته بطريقة تشجع على الظن بأنني من أطلقه (هو أو ما يشبهه)"[5]. وكان النائب الديمقراطي الاجتماعي أوتو لاندسبيرغ (Otto Landsberg) قد قال في إعلان نشره يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، وترك تأثيراً صحفياً حيوياً إلى حد بعيد: "كثيراً ما يتم الاستشهاد بالجملة القائلة: "تفسد الكلمة ما أصلحه السيف". وبما أن العلاقة بين الكلمة والسيف يمكن أن تنعكس أيضاً في وقت ما [...]، فإننا نأمل أن لا يفسد السيف ما كانت قد أصلحته الكلمة"[6].

من الجلي أنه كانت قد أرسلت رسائل أخرى تتعلق بالاجتماع إلى صحيفة **هايدلبرغ اليومية**، التي أتبعت توضيح فيبر المطبوع بملاحظة تقول: "بالتوضيح التالي للأستاذ فيبر، تعتبر بقية المداخلات التي وصلتنا حول هذا الموضوع في حكم المنتهية".

أعادت صحيفة **فرانكفورت** بعد ثلاثة أيام طباعة رسالة فيبر المنشورة في صحيفة **هايدلبرغ اليومية**، بعد أن قدمت لها بالملاحظة التحريرية التالية: "كان الأستاذ ماكس فيبر قد تحدث قبل فترة قصيرة في تجمع نظم في مدينة هايدلبرغ ضد حزب الوطن الأم. يتصل بهذه المناسبة توضيح نشره في صحف هايدلبرغ، يتسم بأهمية عامة، يقول فيه...".

---

(4) صحيفة هايدلبرغ اليومية، العدد 288 بتاريخ 8 كانون الأول/ ديسمبر 1917.

(5) مسودة الرسالة إلى فريدريش فون دون بتاريخ 5 كانون الأول/ ديسمبر 1917 (أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، الرد 92، تركة ماكس فيبر رقم 30/ 5). تحمل الرسالة فقط الجملة التي يخاطب فيبر فيها المتلقي: "الزميل الغالي". توجد على المسودة ملاحظة بخط يد ماريانة فيبر يفيد أن فون دون هو من تلقى الرسالة.

(6) *Sten. Ber. Bd.* 310, S. 3723.

عن انتقال النص وتحريره

لم يصلنا مخطوط عن النص. وكانت صحيفة هايدلبرغ اليومية قد نشرت تصريح ماكس فيبر في العدد 289 بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 1917، الصفحة 4، تحت عنوان "بعض ما وردنا". بعد ثلاثة أيام نشرت صحيفة فرانكفورت في العدد 344، بتاريخ 13 كانون الأول/ ديسمبر 1917، الطبعة الصباحية الأولى، الصفحة 2، إعلان فيبر تحت عنوان "السيف وصراع الأحزاب".

لا يستبعد أن يكون ماكس فيبر قد أجرى تعديلات تحريرية على النص. من هنا، فإننا نعتبره "النسخة الأخيرة"، ونعتمده أساساً للطباعة، دون أن نلحظ فروق النص الأخرى الموجودة في صحيفة هايدلبرغ اليومية.

السيف وصراع الأحزاب

إن واقعة أنه يمكن أن يوجد في هايدلبرغ مواطنون أقنعوا أنفسهم بأنهم سمعوني أقول: "إن القلم يصلح ما أفسده السيف"، لهي واقعة تتخطى حتى تلك التوقعات التي كنت أضمرها في تقويمي شديد التدني لذكاء ما يسمى "حزب الوطن الأم". أما حقيقة أن مثل هذا التصريح المؤسف قد تم في تجمع عام ضمته القاعة الكبرى، وصار مادة برقية أرسلت إلى برلمان الرايخ، فهي أمر مؤسف حقاً، لأن مثل هذا الهراء لا يصلح أن يكون غير مادة لتندر مواطني هايدلبرغ[1]. إنني أستخدم بسرور اضطراري لأؤكد علناً ما سبق أن قلته بالفعل، مع أنني لا أقوله هنا للمرة الأولى، وهو أن "تسييس الجيش عموماً وجر قيادته العليا إلى صراع الأحزاب السياسي بواسطة برقيات وعناوين تمجيدية ترسلها بصورة خاصة بعض الأحزاب، يدفع بنا إلى التوجه برجاء إلى قادة جيشنا الكبار نقول لهم فيه: "احرصوا حتى لا يمكن القول ذات يوم: إن ما كنتم قد أصلحتموه بالسيف قد سمحتم بإفساده عبر السماح بجركم إلى مهاوي ومنزلقات الصراع الحزبي الداخلي"[2]. إن الضابط الذي يذهب إلى منطقة لا

(1) في الندوة التي نظمها الرئيس المحلي لحزب الوطن الأم، فريدريش فون دون، يوم 2 كانون الأول/ ديسمبر 1917 في هايدلبرغ سلم المشاركون مذكرة إلى برلمان الرايخ، وقد طبعت صحيفة **هايدلبرغ اليومية** هذا القرار بنصه الحرفي في العدد رقم 284 بتاريخ 4 كانون الأول/ ديسمبر 1917.

(2) سعت قيادة الجيش العليا نفسها منذ نهاية تموز/ يوليو إلى تسييس الجيش، عندما تمت مأسسة "التدريس الوطني"، التي كان قد حث عليها هيندنبورغ ولودندورف، ووقع مضمون برنامجها على خط حزب الوطن الأم، الذي تأسس في فترة لاحقة.

يسيطر عليها، يضع سلطته موضع شك لدى رجاله وعند الأمة، التي يجب أن يكون بالضرورة جديراً بها. وقد اتضح من خلال أمثلة لا أريد أن أكررها هنا، لأنه سيكون هناك مناسبة لذلك في موضع آخر، ما إذا كان هناك من داع لهذه الملاحظة. أما أنها جاءت متفقة بهذه الصيغة، وليس بأي صيغة مختلفة، مع نص الكلام (التقريبي) الذي قلته، فهو أمر يمكن إثباته في أي وقت عند الضرورة، سواء فيما يتعلق بترابط الأفكار أم بالمواضع التي تم إبرازها بوضع خط تحتها. تبعاً لهذا، لست بحاجة إلى مواصلة الانشغال بصاحب ذلك الزعم، الذي ينتمي إلى أولئك "الناس الطيبين والموسيقيين السيئين،" الذين سبق أن تحدثت عنهم.

الأستاذ ماكس فيبر

الوضع الداخلي والسياسة الخارجية

تقرير تحريري عن نشوء النص

سيطرت ثلاثة موضوعات رئيسة على النقاش السياسي اليومي في كانون الثاني/ يناير 1918، هي: مفاوضات السلام في برست/ لتوفسك، التي كانت قد علقت في نهاية كانون الأول/ ديسمبر واستؤنفت في 9 كانون الثاني/ يناير، ومداولات الغرفتين النيابيتين البروسيتين يوم 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 حول مشاريع الحكومة 17، وتركزت نقطتها الجوهرية حول إصلاح حق الانتخابي البروسي ثلاثي الطبقات، وأخيراً موجة الإضرابات التي تخطى حجمها جميع حركات الإضراب السابقة، وغطت تقريباً جميع المدن الصناعية الأكبر في الرايخ الألماني والنمسا، وتواصلت من نهاية كانون الثاني/ يناير إلى الرابع من شباط/ فبراير، وبرزت خلالها بكل وضوح لأول مرة مطالب سياسية، كان منها بصورة خاصة مطلب عقد سلام دون إلحاق أو غرامات، والتخلص الفوري من حق الانتخاب البروسي ثلاثي الطبقات. إن الإضرابات، التي تركت الانطباع لدى القوى المعادية بضرورة أن تأخذ بالحسبان إمكانية حدوث انهيار داخلي للرايخ الألماني، وحقيقة أن قيادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني والنقابات أحجمت لأول مرة عن اتخاذ موقف قاطع ضد الإضراب، وأنها تضامنت مع المضربين وإن بطريقة حذرة جداً على كل حال، هو ما قدم الحافز المباشر لكتابة السلسلة التالية من المقالات، التي ظهرت أولاها خلال حركة الإضراب، وثانيها بعد إنهائه مباشرة، وثالثتها بعد ثلاثة أيام من ذلك.

يعرِّج ماكس فيبر في مقالاته بصورة متكررة على السجال الذي دار جزء منه

داخل الرأي العام وبين قيادة الجيش العليا في ظل هيندنبورغ ولودندورف والقيادة السياسية. كان الأمر يتعلق بصراع على السلطة لم يدُر فقط حول إدارة المفاوضات في بريست/ ليتوفسك، وإنما انصب كذلك على دور القيادة في السياسة الألمانية عموماً. وقد بلغ الصراع أشده منتصف كانون الثاني/ يناير، عندما هدد لودندورف بالاستقالة، إذا لم تتم إقالة كاتب الدولة للشؤون الخارجية ريتشارد فون كولمان (Richard von Kühlmann)، علماً بأن مطلبه حظي بدعم من حملة صحافية وبرقية نظمها اليمينيون. أدان ماكس فيبر بشدة هذه الأحداث، وكتب يوم 9 كانون الثاني/ يناير إلى مينا توبلر يقول: "إنه لأمر لا يصدق كيف هبت الزوابع ضد فون كولمان، لأسباب داخلية صرف"[1]. أقام فيبر بين 9 و20 كانون الثاني/ يناير في برلين، حيث كان بمستطاعه مراقبة الأزمة عن كثب، وهذا ما يلمح إليه في مقالته حين يقول: "يخيَّل للمرء أنه في مستشفى مجانين"[2]. ويوضح كتاب أرسله إلى صحيفة **فرانكفورت** مع الجزء الأول من مقالته حجم التهديد الذي أوْلاه لتدخل قيادة الجيش العليا في السياسة الداخلية الألمانية. قال فيبر:

"أرسل طيه النصف الأول من مقالة حول الوضع الراهن. لا أستطيع طبعاً أن أعرف ما إذا كانت ستتفق مع مقاصدكم، لذلك أفوضكم حذف المواضع التي يمكن أن تثير لديكم تحفظات قوية بصورة خاصة".

ستتعامل خاتمة المقالات بطريقة حذرة لكنها واضحة قدر الإمكان مع المؤامرات في برلين، ومع جر العسكر إلى السياسة ونتائجها بالنسبة إلى سلوك النمسا كما بالنسبة إلى ظروفنا. هذه المقالة ستتلقونها خلال يومين تقريباً"[3].

---

(1) رسالة إلى مينا توبلر، بلا تاريخ [9 كانون الثاني/ يناير 1918] موجودات إدوارد باومغارتن، ملكية خاصة.

(2) انظر الصفحة 413، السطر 7: "نعرف موعد وصول فيبر إلى برلين من بطاقة بريدية أرسلها إلى دار نشر دانكر وهومبولدت [9 كانون الثاني/ يناير 1918، دار نشر دانكر وهومبولدت] أما عودته إلى هايدلبرغ فنعلم من رسالة إلى ماريانة فيبر أن تاريخها كان يوم "الأربعاء" [16 كانون الثاني/ يناير 1918]، موجودات ماكس فيبر – شافر، ملكية خاصة.

(3) رسالة إلى هيئة تحرير صحيفة **فرانكفورت** بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 1918، أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، الرد 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 10.

عزم فيبر بعد ذلك على نشر سلسلة من مقالتين، وليس من ثلاث مقالات كما حدث بالفعل. أما "المؤامرات في برلين"، فقد قصد بها توقعات التوسع المستيقظة من جديد لدى عموم الألمان منذ بدء مفاوضات بريست/ ليتوفسك، خاصة منذ ما سمي خطبة "اللكمة" التي ألقاها اللواء هوفمان، واستنتج منها وجود خلافات عميقة الغور بين القيادتين العسكرية والسياسية. لقد اصطدم تدخل ممثل القيادة العليا للجيش في مفاوضات السلام بنقد مرير لدى مجريي النمسا خاصة، لذا انتابت فيبر المخاوف على استمرار التحالف[4].

عن انتقال النص وتحريره

لم يصلنا مخطوط للنص. وتتقيد الطباعة بالنص الذي كان قد ظهر كسلسلة من ثلاث مقالات تحت عنوان "الوضع الداخلي والسياسة الخارجية" - في صحيفة **فرانكفورت**، العدد 34 بتاريخ 3 شباط/ فبراير 1918، الطبعة الصباحية، ص 1 و2 - في صحيفة **فرانكفورت**، العدد 36 بتاريخ 5 شباط/ فبراير 1918، الطبعة الصباحية الثانية، ص 1 و3 – في صحيفة **فرانكفورت**، العدد 38 بتاريخ 7 شباط/ فبراير 1918، الطبعة الصباحية، ص 1.

لا علم لنا بوقوع عمليات الحذف التي فوض فيبر في المُراسلة المذكورة[5] هيئة تحرير الصحيفة بإجرائها.

---

(4) رسالة إلى هيرمان أونكن بتاريخ 7 شباط/ فبراير [1918]، و"كانت حادثة هوفمان فضيحة، وكان بوسعها أن تكلفنا التحالف". أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، الرد 92، تركة ماكس فيبر، رقم 24).

(5) رسالة إلى صحيفة **فرانكفورت** بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 1918، انظر الهامش 3 أعلاه.

الوضع الداخلي والسياسة الخارجية

أولاً

بدايةً، أجد من الضروري إرسال بعض الملاحظات إلى "اليسار". إن كون الحزب الديمقراطي الاجتماعي قد شارك في قيادة هذه الحركة غير المنظمة، عقب إضراب سياسي جزئي يماثل ذلك الذي يحدث يومياً في البلدان الأخرى، كان على الأرجح ذا نفع على الصعيد السياسي[1]. ومع ذلك، تجب الإشارة بأشد قدر من الإلحاح تقتضيه الوجهة العملية قبل أي شيء آخر- ورغم قلة ميل الأوساط الاشتراكية إلى قبول النصح من دوائر تقف خارجها- إلى أن أي حزب يتسبب بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سلام سيء أو طائش، أو يطعن المفاوضين الألمان في الظهر، يجعل عقد السلام أكثر صعوبة ويفقد دوره في ألمانيا، ويلاحقه هذا المصير حتى بعد عقود، ويبقى خطره قائماً بالنسبة له. والآن، كيف هي الأمور؟

إننا نريد عقد السلام في الشرق مع ذلك الذي يعرض ضمانة تكفل تحقيقه بصدق، بغض النظر عن من يكون. حسب علمي، يعطي أحسن العارفين (أي الاشتراكيين المتشددين) وأكثرهم نزاهة واطلاعاً بحكم معاينتهم الشخصية، أشهراً

---

(1) إضرابات كانون الأول/ ديسمبر 1918 التي اندلعت في فيينا وبرلين والعديد من المدن الأخرى شنتها جماعات سياسية يسارية تابعة للنقابات، حيث كان وراءها في برلين ما يسمى "المنسقون الثوريون" ورابطة سبارتركوس. وبعد اندلاع الإضراب التحق أغلبية الاشتراكيين فريدريش إيبرت وفيليب شايدمان وأوتو براون بقيادة الإضراب في برلين، وذلك للتحكم في حركة الإضراب، في المقام الأول.

قليلة فقط للسيطرة البلشفية على روسيا. إذا كان هذا صحيحاً، فإن السلام مع روسيا بالذات يقدم أدنى ضمانة ممكنة بالنسبة إلى سلوك الحكومة القادمة هناك التي ستكون حكومة أقلية ضئيلة جداً في جميع الأحوال وستستند قبل كل شيء على أجزاء كبيرة من الجيش المنهك بسبب الحرب، كما ستكون، حسب ما هو متوافر من معطيات، مرغمة بالضرورة (وبغض النظر تماماً عن نزاهة أيديولوجيتها) على أن تكون دكتاتورية عسكرية، حتى إن لم تكن دكتاتورية جنرالات بل عرفاء. وإنه لهراء محض أن يتصور المرء أنها ستحظى بدعم جماهير بروليتارية "واعية طبقياً" من طراز أوروبي غربي. إن من سيساندها هم بروليتاريا الجند، الأمر الذي ستكون له نتائجه. وبغض النظر عن طبيعة الأهداف التي يسعى وراءها أدباء بيترسبورج، فإن جهاز سلطتها، أي الجند، ينتظر ويطلب قبل كل شيء: الأجور والغنيمة، وهذا هو الأمر الذي سيحسم كل شيء (أسمح لنفسي بتذكير الحزب الديمقراطي الاجتماعي بأن النبوءات بشأن نتائج ارتباط "كيرنسكي" بأدوات سلطته الخاصة قد تحققت تحققاً بالكامل بصورة كبيرة). ليس لكتائب الحرس الحمر ذات الأجر الجيد أية مصلحة في سلام يُفقدها دخلَها. وبالقدر نفسه، لا مصلحة في السلام بالنسبة إلى الجنود الذين هاجموا أوكرانيا وفنلندا ومناطق أخرى بحجة "تحريرها"، وفرضوا عليها غرامات (مثلما فعلوا في روسيا نفسها). إن السلطة الوحيدة في روسيا، أعني سلطة الجمعية التأسيسية، التي تمت الموافقة عليها في انتخابات ديمقراطية، وإن من حيث شكلها على الأقل، قد نسفت بالعنف، علماً بأن هذا لم يحدث بسبب فروق مبدئية في وجهات النظر - أعلن الحزب الأقوى تصميمه على التقيد بوقف إطلاق النار ومواصلة مفاوضات السلام، بل وقّع عليه حتى لا يكون باستطاعة مُعيلين جدد تمكين حرس شخصيين ومستخدمين ووحدات عسكرية أخرى من الحصول على الخبز والغنيمة. إنها النزعة العسكرية الصِّرفة التي لا يوجد حالياً مثيل لها في أي مكان آخر. موضوعياً، لا يعدو أي أمر آخر أن يكون غير مجرد خداع، مهما كانت الأهداف التي تتذرع القيادة بها، ومهما كانت هي نفسها نزيهة حقاً على صعيدها الذاتي. هذه الأهداف ستكون "إمبريالية" أيضاً، كما هي حالها عند كل مثقف روسي بلا أي استثناء. ليس صحيحاً ألا تكون هناك سوى إمبريالية بورجوازية فقط، فالمرء يرى إمبريالياً في أي شخص تدفعه شهوة السلطة إلى التدخل تحت ذرائع مثالية في شؤون الشعوب الأجنبية، خاصة إن كان يفعل ذلك قبل قيام أي نظام عنده، في بيته الخاص. تهدد إمبريالية الجند البلشفية، ما

دامت قائمة، أمن وحق تقرير مصير الشعوب المجاورة جميعها، وليس من المحتمل تماماً أن تتمكن حكومة تابعة لهذه الغرائز العسكرية الجماهيرية من عقد سلام نزيه، حتى إن هي أرادت ذلك. إن كل شيء سيقع سيكون نتيجة تترتب عن هذه الواقعة. سيكون من الممكن بالطبع قيام أفضل علاقات حسن الجوار التي تخطر على البال مع جمهورية اتحادية روسية مسالمة حقاً، وستنتفي بالنسبة إليها أية مصلحة في إعطاء ضمانات مؤقتة فقط. في هذه الحالة، لن يعنينا ما قد يحدث وراء حدودنا. لكن التطبيق السلمي للراديكالية الروسية ليس متاحاً بعد، من حيث المبدأ، أما إذا كان دافع التوسع الإمبريالي الروسي يحمل يافطة قيصرية أو كاديتية أو بلشفية، فهذا أمر يتساوى بالطبع تمام التساوي من حيث أثره. لذلك، تؤكد مطالبة المضربين بالسلام افتقارهم إلى أي إدراك لواقع الحال، وهي تجرمها بتهمة المطالبة بسلام سيتم بشروط حكومة لا تريد السلام بل العنف، وتأخذ بأقصى قدر من الشدة كل من يتعامل معها. من الضروري في البداية توضيح هذا كله لطبقة العمال - مهما كانت هذه الحقائق مزعجة بالنسبة إليهم- على يد قادتهم، وإلا كان من غير المجدي النقاش معها.

من الطبيعي أن أية حجج لن تترك انطباعاً دائماً، إذا لم نُزل من طريقنا الأسباب الحقيقية للإضراب، الذي هو ضربة معاكسة حتمية ضد سوء الأحداث السياسية الداخلية التي عرفتها الفترة الأخيرة وضد حملتها. إنها أولاً ضد الطريقة التي سيسمح برلمان بروسيا الطبقي لنفسه بأن يعالج من خلالها مسألة حق الانتخاب البروسي التي تعتبر مسألة مركزية بالنسبة للسياسة الألمانية بكاملها[2]. إن السياسي القومي هو فقط ذلك السياسي الذي يرى السياسة الداخلية بمنظار التكيف الحتمي مع مهام السياسة الخارجية. أما ذاك الذي لا تلائمه النتائج "الديمقراطية" الناجمة عنها، فعليه التخلي عن السياسة اللائقة بقوة عظمى، هي التي تجعل قيامها أمراً لا مفر منه. هل من قبيل المصادفة مثلاً أن أكثر كيان أرستقراطيةً في العالم، أي مجلس اللوردات الإنجليزي، قد أقر الآن بسلاسة حق الانتخاب الأكثر ديمقراطية في أية دولة عظمى؟[3] وهل يعتقد

---

(2) يشير ماكس فيبر إلى القراءة الأولى لمشروعي قانون إصلاح غرفتي برلمان بروسيا وقانون الانتخابات اللذين طرحتهما وزارة داخلية بروسيا. وتمت مناقشتهما من 5 إلى 11 كانون الأول/ ديسمبر في غرفة النواب، حيث قدَّم الليبراليون القوميون، إلى جانب المحافظين، اعتراضات أيضاً على حق الانتخاب المتساوي، انظر: *Sten. Ber. pr.* AH., 22. Leg. Per., III tag. 1916/18. Bd. 6, Sp. 6562-6900.

(3) وافق مجلس اللوردات في القراءة الثانية بتاريخ (19 كانون الأول/ ديسمبر 1917) على قانون تمثيل =

أحد أنه لا يوجد ترابط بين بدهية هذا الحدث وسلوك الطبقة العاملة الإنجليزية؟ وليقارن المرء الآن مع هذا الوضع، الذي تريد لجنة حق الانتخاب البروسي أن تتعامل فيه طيلة أسابيع، وفي لحظة توتر قصوى يقف كل شيء فيها على حد السكين، مع ترّهات هذا المشروع المقدم إلى مجلس الشيوخ، ومع كومة طلبات تعسفية هي نتاج محاولة اصطناع تمثيل أعيان فئوي[4] في وقت لا توجد فيه "فئات أعيان". وبدل أن يتم فوراً التمهيد للقرار الذي تنتظره الجماهير قبل كل شيء بفارغ الصبر عمّا إذا كان الوعد المقطوع سيغدو صحيحاً، وما إذا كان يراد ربط الأمور لرد سلبي على نتائج السياسة الداخلية والحربية، كما هو منتظر حسب المفاوضات التي جرت حتى الآن؟ في حال وقوع شيء كهذا، يعرف كل إنسان في البلاد أنه لن توجد قوة تستطيع كبح جماهير الطبقة العاملة، حتى إن هي أرادت ذلك. عندئذ، سيكون من المؤكد أن حدوث الصراع لن تتولد عنه "أوضاع روسية"، كما يعتقد بعض الخوافين، بكل بساطة بسبب انعدام جميع الشروط الأولية الضرورية لذلك، ولأن قانون الطوارئ يعمل بدقة في ألمانيا. كما أن الجيش الألماني لن ينهار، كما يأمل الخارج بكل جلاء. لكن حدوثه سيكون كافياً على كل حال للحيلولة دون تحقيق انتصار ألماني. إلى هذا، ستكون هناك خسارة شيء آخر هي مستقبل ألمانيا السياسي بكامله. إن الأوضاع، التي قد تقوم بعد السلام، ستصيب سياستنا بالشلل لعقود. قد يكون هذا قليل الأهمية بالنسبة إلى أصحاب المصلحة في حق الانتخاب في البرلمان، لكنه ليس كذلك بالنسبة إلى سياسي قومي. وبما أنه سيبدو من المستبعد أن يستجيب برلمان الامتيازات بصدق "لمطلب اليوم"، فإنه سيطلب من جديد أن يحلها الرايخ عن طريق قانون الطوارئ الانتخابي الذي كان قد اقترح في حينه[5]. وللعلم، فإن أي تردد سيزيد حدة الصراع من حيث حجمه ونتائجه. هذا ما يعرفه بدورهم ودون أي شك أصحاب المصلحة

= الشعب الذي رفع عدد الهيئة الناخبة إلى الضعف. قارن: *Schulthess* (1917), 2. Teil, S. 371.

(4) إشارة إلى حقيقة أن لجنة حق الانتخاب التي اجتمعت في: (11 كانون الثاني/ يناير 1918) لم تتناول سوى إصلاح غرفة النبلاء من بين مشاريع القوانين الثلاثة التي طرحتها الحكومة لإصلاح غرفتي النواب والنبلاء إلى جانب قانون ميزانية الدولة، ومن ثم صوتت على إصلاح غرفة النواب باعتماد حق الاقتراع العام.

(5) يشير فيبر إلى مقالته في: صحيفة **فرانكفورت** بتاريخ (28 آذار/ مارس 1917): "قانون طوارئ الرايخ لحق الانتخاب: حق المقاتلين العائدين".

في حق الانتخاب. ويستند التباطؤ الذي يُمارس رغم ذلك، مثلما يعلم الجميع، إلى المراهنة على تحوُّل يقع داخل سياسة الحكومة. غير أن توقف اندلاع الانتفاضة أيضاً كان بسبب التخوف من حدوث مثل هذا التحول. لقد أسهمت أوضاع عديدة لنا وضعها بكل هدوء وموضوعية نصب أعيننا، وستكون لنا شروح إضافية لها في ما سيأتي، في إثارة سوء الظن تجاه سياستنا الداخلية والخارجية، الذي لم يبرز خلال هذا الشهر مباشرة وبكل وضوح عندنا وحدنا.

ثانياً

أكدت الصحافة بإلحاح وبحق على المسؤولية الثقيلة الملقاة على عاتق قيادة الإضراب البرلينية. وإذا كانت قد توقعت بوضوح أن تُحتذى مطالبه في عواصم دول الوفاق، وأن يفرض بمعونة الضغط الذي سيتزامن معه، الشروع في مفاوضات السلام، فإن نتيجة التجربة كانت سلبية. في هذه الظروف، سيكون من غير الممكن لأي شيء تسويغ استمرار الإضراب، حتى من وجهة النظر السابق ذكرها.

بافتراضنا هذا بصورة مسبقة، يبدو أن الوقت قد حان كي يتم التأكد في الاتجاه الثاني أيضاً من نمط ظروف حياة دولتنا التي تتحمل الذنب في الأحداث التي تبعث على الشكوى.

1. ينتظر المرء من كيان دولة تجد نفسها في حرب، هو على وجه الخصوص كيان ملكي، شيئاً واحداً قبل أي شيء آخر: الانضباط الرسمي. هذا الانضباط لم يتوافر، لأن الأمر لا يتعلق بالنسبة للصحافة البرلينية بتلك الانتهاكات الفظيعة[6]، وإنما يتصل بجعل الدولة مسؤولة عن "انعدام انضباطها" الخاص. أما المثال الذي يؤكد ذلك فقد تم تقديمه من مراكز أخرى.

---

(6) يبدو أن الجريدتين المعنيتين هما أساساً **الصحيفة البروسية الجديدة** (صحيفة الصليب) وصحيفة فرايزنغه اللتين استغلتا الإضراب لتسوغ ربط الحكومة بالبند الوارد في برنامج المحافظين: "لنتخلص من الديمقراطية الاشتراكية". وقد رأت صحيفة فرانكفورت على غرار فيبر أن الحملة الصحفية المستعرة تحت هذا الشعار كانت سبباً رئيسياً لتصعيد حركة الإضراب. قارن أساساً صحيفة فرانكفورت العدد 31 الصادر بتاريخ 31 (كانون الثاني/ يناير 1918)، النسخة الصباحية الثانية. "حركة الإضراب" وصحيفة فرانكفورت العدد 32 الصادر بتاريخ (1 شباط/ فبراير 1918)، النسخة المسائية.

لقد سبق أن وُجدت تعارضات في وجهات النظر، كما وقع صراع على السلوك الواجب اعتماده، بين بسمارك و"مولتكه" أيضاً. لكنها كانت في مثل هذه الحالات ضمن طبيعة الأشياء ذاتها. أما الأمر الفظيع في حالتنا فهو أنه وقع خوض هذه السجالات بين الدوائر المختصة داخل الرأي العام، وأخذ شكل غوغائية صحافية ضد القادة من رجال الدولة[7]. هذا الأمر الفظيع صار أخيراً شأناً يميز ألمانيا. أما المسؤولية عن ذلك، فترجع للأسف إلى الأميرال الكبير "فون تيربيتز"، من المعروف أنه كان من الواجب في حينه التخلي دون تحفظ عن سلوك دائرة تابعة له، تسبب هو فيه عملياً مع أنه لم يكن من دفع إليه[8]. آنذاك، تأخرت الرقابة العسكرية تأخراً شديداً في وضع نهاية للاستغلال الغوغائي لواحدة من أصعب المسائل العسكرية المحضة. والآن، أي دائرة تتحمل هذه المرة الذنب عن حدوث المسرحية ذاتها؟ هل حدث ما هو منتظر من جانب العسكر ضد هذا الاستهتار، والفلتان الذي يوازي الخيانة الوطنية؟ لا يسمح الوضع الدولي والسياسي الداخلي لنا بمثل هذه الأخطاء، خاصة أن أحداً لا يمكن أن يشك في تأثيراتها العكسية علينا وفي كل مكان.

2. يتوقع المرء من كيان دولة تجد نفسها في حرب أن يتبنى سلوكاً موحداً، على الأقل حيال العدو. هذا السلوك لم يتوافر عندنا. إن ما قاله الجنرال هوفمان في المفاوضات كان صحيحاً تماماً من حيث مضمونه الذي لم يتناقض أيضاً مع الشروح التي كانت قد قدمت باسم القيادة السياسية. لكن أحداً من غير المغرضين لا يستطيع جدياً إنكار حقيقة أنه تم فعل النقيض تماماً مما كان قد فعله ممثل السياسة الخارجية، في نقطة النقاش الحاسمة. أما واقعة أن الجنرال، ذا الشخصية المحببة، قد

---

(7) ألقى فيبر باللائمة على مكتب إعلام الحرب عن هذه التسريبات "تصرُّف مكتب إعلام الحرب: لقد أدى نشر ما تعانيه الوزارة من صعوبات مع الجيش في الصحافة بشأن "برست" وخطابِ هوفمان إلى إفساد كل شيء في فيينا ومن ثم في برلين".

(8) في ذروة الصراع بين دائرة بحرية الرايخ ومستشار الرايخ بشأن الانتقال إلى حرب الغواصات غير المحدودة سعت دائرة بَحرية الرايخ في أوائل آذار/ مارس 1916 إلى تحقيق أهدافها بواسطة حملة صحفية وبالمذكرات. ومن ثم قام مستشار الرايخ بيتمان هولفيغ بموافقة من القيصر بسحب مسؤولية الرقابة على الصحافة من دائرة بحرية الرايخ فيما يتعلق بالتقارير التي تتعلق بقيادة الحرب البحرية. وأدى ما ارتبط بذلك من انتقاد من أعلى مركز طال تيربيتز إلى إقالته يوم 15 آذار/ مارس.

فقد صبره بسبب جمل العدو الكاذبة[9]، فهي بالتأكيد أمر لا يؤاخذ إنسانياً عليه. لكن الوضع كان سياسياً على نحو نجح معه الهدف المفترض للعدو، ألا وهو إضعاف موقفنا أول الأمر أمام العالم، وقبل كل شيء أمام شعوب الدول المتحالفة، علماً بأن نجاحه أضيف إلى الأوراق التي يستخدمها لجعلنا على باطل من الناحية الشكلية. إن لغة الظفر الساخرة في البرافدا (العدد 229 بتاريخ 1/ 17) [10]، وأحداث فيينا[11] والنقاشات الجارية هناك، يجب أن تكون قد أعطت درساً لكل إنسان حول وجود خطأ تم اقترافه. صحيح أن الأخطاء تقع في كل مكان، غير أنه كان بوسع كل من عرفها التنبؤ مسبقاً بتعليق الصحافة اليمينية، الذي جاء فيه: في النهاية، تم العثور من جديد على النبرة الصحيحة ضد الديمقراطية الاجتماعية. هذا ما أحدثه في رؤوس العمال البرلينيين النجاحُ الذي كان العدو أول الراغبين في تحقيقه. لكن نتيجة السلوك غير الموحد كانت: إضعاف موقعنا.

3. يمكن بسهولة قياس الانطباع الذي أحدثه على طبقة العمال التحريض المليء بالإهانة والماسّ بالشرف، الموجه ضد الساسة المستقلين من قبل صحافة وهيئات (مطعون إلى حد ما بصورة تامة في ماضيها) صحافيي ما يسمى "حزب الوطن الأم". يعرف كل عامل أفضل بكثير من كثير من الإمعات، الذين قد يكونون رائعين على الصعيد الشخصي غير أنهم سذج سياسياً، المصلحة التي تتم خدمتها هنا. وغالباً ما لا يتصور غير المعني ضخامة التأثير المدمر، الذي يحدثه الانطباع بأن أوساط السلطة المالية هذه، التي تعتبر واسعة النفوذ، ستقع في الفخ. وحيثما ظهر هذا التحريض، أعد الأرضية الملائمة لأكثر أنواع الاحتجاج الجماهيري وحشية، كما تثبت الأحداث التي تقع في التجمعات. لذا، يجوز للمرء أن يعتبر أمراً يبعث على السرور أن أغلبية العمال الديمقراطيين الاجتماعيين الساحقة لم تفقد كامل بصيرتها رغم ذلك. لكن الأمر

---

(9) يشير فيبر هنا إلى التصريح الحاد لممثل القيادة العسكرية العليا، اللواء ماكس هوفمان، في خضم الجولة الثانية من مفاوضات بريست ليتوفسك بتاريخ 12 كانون الثاني/ يناير 1918. وقد تمت مناقشة رفض هوفمان القاطع للطلب الروسي بإخلاء المناطق المحتلة مناقشة حادة في الرأي العام باعتباره "الكمة".

(10) يصير فيبر إلى مقالة في صحيفة البرافدا: *Pravda*, Nr. 2 (229) vom 17 (4 January 1918), S. 1, بعنوان "حق السيف"(Das Recht des Schwerts).

(11) المقصود هو إضراب عمال الذخيرة في فيينا من 14 إلى 22 كانون الثاني/ يناير 1918.

الخطر كمُن في الانطباع بأن هيئات مقرِّرة سياسياً سمحت لهذا المسعى بالتأثير عليها، غير أن هذا الانطباع كان قابلاً للتفسير.

بدت استقالة رئيس الوزارة المدنية وكأنها النتيجة الوحيدة الملموسة للأزمة الأخيرة(12). لا يَعرف غير المعني بالأمر أي نوع من السياسية كان يفضل أصلاً، في حين تثير الشك جميع المزاعم المنتشرة حول هذه النقطة. إن الأمر الحاسم هنا كان الآمال التي ارتبطت بالاستقالة، وأعطانا درساً عنها تعليقُ صحافة برلين اليمينية، الذي قال: "لقد غدا الوصول إلى الملك حر من جديد"، بما أن رئيس الوزارة وقف دوماً في طريقه(13) أو - كما قيل بصورة سرية - "شوش عليه" على الدوام بمعونة مساعديه. وصول حرٌّ بالنسبة إلى أية أوساط؟ لم يُصغ الأمراء الألمان لطبقة العمال أو للساسة القوميين المستقلين. ولقد كانت صحيفة **الصليب** مؤخراً مستهترة بما فيه الكفاية، عندما استحضرت من جديد ذكرى مشروع مستشفى المجانين الذي كان منسياً لحسن الحظ(14). يَعرف الجميع، وقبل كل شيء كل عامل لديه شعور بالكرامة، جيداً أية أوساط كانت هذه، وأية تصريحات خاصة صدرت في لحظة استياء عن الملك آنذاك(15)، فأتعبت الرأي العام وخلقت هوة لم يتم تجاوزها إلا بفضل الرابع من آب/ أغسطس عام(*) 1914. لقد كان واضحاً نوع التأثيرات الراجعة على مزاج طبقة العمال، التي كان من شأن ذكريات وتوقعات هذه الأوساط أن تحدثها.

---

(12) تمت إقالة مسؤول الديوان المدني للقيصر، الذي يميل إلى الآراء المعتدلة، أثناء مفاوضات بريست ليتوفسك بتاريخ (16 كانون الثاني/ يناير 1918) بضغط من قيادة الجيش العليا وتم تعويضه بفريدريش المقبول لديها.

(13) بهذه الطريقة رحبت بوجه خاص **دويتشه تزايتونج (الصحيفة الألمانية)** بالانسحاب في مقالها بعنوان: "وداع فالانتين" (العدد 30 بتاريخ (17 كانون الثاني/ يناير 1918)، النسخة الصباحية). وقد نقلت صحيفة **فرانكفورت** عن المقال واعتبرته مثالاً عن صحافة اليمين وعموم الألمان (صحيفة **فرانكفورت**، العدد 18 بتاريخ (18 كانون الأول/ ديسمبر 1918)، الطبعة الصباحية الثانية، بعنوان "انسحاب السيد فالانتين").

(14) **الصحيفة البروسية الجديدة** (صحيفة **الصليب**) العدد 57 بتاريخ (1 شباط/ فبراير 1918)، الطبعة الصباحية، طلبت تحت عنوان "علامة التمرد" "تشييد حالة الحصار" على يد الحكومة.

(15) المقصودة هي ما يسمى "خطاب السجن" لفيلهلم الثاني بتاريخ 6 أيلول/ سبتمبر 1898، في أوينهاوزن. ورد النص في: *Die Reden Kaiser Wilhelms II. in den Jahren 1896-1900*. Gesammelt und hg. von Johannes Penzler, 2 Teil (Leipzig: Reclam o. J., [1904]), S. 111-113.

(*) يوم اندلاع الحرب العالمية الأولى (المترجم).

من راقب قبل ثلاثة أسابيع شلل مراكز الحكومة، والمسعى المجنون لتلك الصحافة، وسلوك الرقابة حياله، شعر بتصاعد ارتياب الجماهير، الذي ولّد الإضراب. إن ما حدث يرجع عموماً إلى نواقص ثقيلة شابت جهاز الحكومة أيضاً وتسببت في وقوع أخطاء، علماً بأنها لم توجد فقط عند الحزب الديمقراطي الاجتماعي. إن على الجانبين تجاوز هذه الأخطاء بالانتقال إلى القضايا اليومية. يستطيع كل إنسان أن يرى اليوم أين تكمن قوة الدول الديمقراطية في الحرب، حيث يتصرف الوزير الإنجليزي تجاه طبقة العمال كواحد منهم، ويظهر من جديد دوماً أن هذا النظام الديمقراطي، الغريب جداً عن بيروقراطيتنا، يقود إلى إبقاء ثقة طبقة العمال وإرادتها في الانتصار مضمونة للدولة ولمصالح الأمة. لا يجوز بأي حال أن يفشل التوحيد بسبب تحفظات شكلية، ولتتوسع إلى أبعد مدى ممكن دائرة من يجب أن ينخرطوا في الحوارات، وليدع أيضاً من لم يشاركوا في الإضراب من طبقة العمال. إن المرء لا يتقدم ويخدم مصلحة العدو إن هو تمسك شكلياً بمبدأ عدم الرغبة في التحدث مع العمال المضربين. لقد وجدت ذات مرة أسباب كافية يمكنها إثارة ارتياب العمال، الذي هو الأمر الحاسم، والذي لا بد من إزالته من أجل الوطن، حتى عندما يقدم سلوك العمال مناسبة للومهم. ليست الأوقات مناسبة للسماح لمسائل شكلية تخص "النظام" الموروث، بأن تلحق الضرر بمصالح الأمة، التي يجب على النظام أن يضع نفسه بدوره في خدمتها.

ثالثاً

لا شك في أن الإضراب الحالي كان حادثاً غير مريح بالنسبة لمصالح الحرب والسلام. ومع ذلك، من غير الممكن إطلاقاً إبداء الاستياء منه – بالنسبة لي على الأقل– مثلما يحدث غالباً، لكونه ثمرة بكل معنى الكلمة لما سبق لآخرين أن بذروه. وإنه لمِمّا يدعو إلى الأسف أنه لم يكن لدى الحزب الديمقراطي الاجتماعي أي خيار آخر غير التصرف (في العاصمة) بالطريقة التي اعتمدها. أما واقعة أن "إخراج" هذه الطريقة لم يكن أفضل مما نراه في سياستنا العامة منذ سنوات، فهي بحد ذاتها مسألة. بيد أن المرء سيكون في المستقبل أكثر إنصافاً حيال ما أراده الحزب مما هو الآن في حمأة اللحظة الراهنة، رغم بعض الأخطاء التي اقترفها. قال الديمقراطيون الاجتماعيون مئة مرة وليس مرة واحدة فقط :"إذا ما استمر التحريض، فإن تهدئة الناس لن تكون

ممكنة"[16]. أما عمل ذلك بصورة علنية، فكان غير ممكن، لأنه كان سيُدان باعتباره "تهديداً". لكن الإضراب كان أمراً مسلَّماً به على كل حال، بالنظر إلى ما عاشه المرء منتصف كانون الثاني/ يناير في برلين، وكان يمكن أن يصيب بالجنون كل من يطالب بممارسة سياسية موضوعية محضة، بسبب الغوغائية الأشد توحشاً بلا ديمقراطية، وبالأحرى بسبب غياب الديمقراطية. كان على المرء أن يكون في برلين كي يفهم ما حدث: لقد خال المرء أنه في مستشفى مجانين، أو في أثينا بعد معركة أرجينوس[17].

تبدد الرغاء حول اشتراك "الأجانب" في انطلاق الإضراب (يمكن التفكير في ذلك بالنسبة إلى حالات فردية، لكنه ثانوي الأهمية بوجه عام)، وحول الشباب غير المنضبط بوصفه حامله (هذا صحيح بدرجة معينة في برلين)، دون أن يترك أي أثر وراءه، لأن مثل هذه المؤثرات لم تستطع أن تكتسب سلطة أو نفوذاً في أي وقت، ما لم يتوافر لها جو معين تماماً. إن ما يَسِم هذا الجو لم ينشأ بأي حال من مصاعب الإمداد بالمواد الغذائية. صحيح بالتأكيد أنه لا بد أن يكون سلوك جزء من سكان الريف وما نتج عنه قد جعل فوارق ظروف الحياة البادية أكثر مرارة بالنسبة إلى كل شخص، فضلاً عن أن طريقة "الإطاحة" بالجنرال غرونر[18]، الذي حظي بالثقة في موضوعيته رغم جلافته، خلفت وراءها الشك والريبة. لكن الإمداد في الريف أفضل عموماً هذا العام منه خلال الشتاء الماضي. كلا، إن جو الإضراب كان قد خلق: **1**. من خلال الطريقة الغوغائية التي تمت بها معالجة السياسة الخارجية الألمانية، والتحريض السطحي شخصيِّ الدوافع، و**2**. من خلال الطريقة التي استهلكت بها حملة حزبية منفلتة من عقالها رأس مال الثقة، الذي كان لشخصيات البلاد القائدة، وبالدرجة الأولى منها لقيادة الجيش.

---

(16) لم يثبت أنها استشهاد.

(17) بعد المعركة البحرية بين أثينا وإسبرطة أمام قَبالة جزر أرجينوس عام 406 قبل الميلاد حُكم بالإعدام على الاستراتيجيين الأثينيين المنتصرين في الحرب البيلوبونيزية، لأنهم أحجموا عن إنقاذ الغرقى.

(18) استقال مسؤول دائرة الحرب، الجنرال فيلهلم غرونر، يوم 16 آب/ أغسطس 1917 بسبب خلافات كبيرة مع رئيس القيادة العليا للجيش. وقد ناقشت لجنة الرايخستاج الرئيسية أسباب استقالته يوم 24 آب/ غسطس، انظر: *Der Hauptausschuß des Deutschen Reichstags 1915-1918*, bearbeitet von Reinhard Schiffers und Manfred Koch in Verbindung mit Hans Boldt (Düsseldorf: Droste, 1981), Bd. 3: 118-190 Sitzung 1917, S. 1670-1671.

ليس من الصعب بأي حال جعل العمال يفهمون أهداف الحرب الموضوعية من خلال خطب موضوعية توجه إليهم. يفعل العدو هذا بنجاح، ويبحث كل وزير إنجليزي عن مناسبات يلقي فيها خطباً، وهو يركز بحثه غالباً - وهنا يكمن الفارق - على المناسبات التي تشعر طبقة العمال فيها بالارتياب، لأسباب موضوعية أو متوهمة، أو عندما تهدد بالإضراب. أما أن الحكومة الإنجليزية نجحت حتى الآن في إبقاء طبقتها العاملة راغبة في الحرب ومؤيدة لأهدافها الغريبة، التوسعية في حقيقتها (الألزاس)، رغم العسر المادي الذي يعيشه العمال، فهو أمر يشهد عموماً لصالح طريقتها "الديمقراطية". إن نجاحها هو ثمرة الثقة، التي بفضل توطدها وقوتها تبرهن الدولة الديمقراطية على أنها "الأقوى" في نقاط السياسة الخارجية الحاسمة، وأنها تملك الأعصاب الأقوى أيضاً، وإن كان المرء عندنا لا يحب سماع ذلك. من الطبيعي أن أعمال العنف تقمع قانونياً دون رحمة هناك أيضاً، وفي الوقت نفسه، تتم مواصلة المفاوضات الموضوعية دون مبالاة بها، وأنه لا يتم قبل كل شيء الابتعاد قيد أنملة عن سياسة الإصلاح الضرورية للدولة.

ظاهرياً، يستطيع المرء تدبير أموره بالطبع، بل ويستطيع إحراز نجاح ظاهري مرة أو مرات متعددة، على غرار ما يحدث الآن على الأرجح، بالطريقة التي أَلِف التصرف من خلالها وحمّلها معنى الهيبة الوظيفية. لكن هذا يفترض استمرار الحرب لفترة طويلة - وهو ما سيكون ممكناً عند قيام الأعداء بتصرف محدد، ولا بد أن يكون ممكناً بصورة حتمية عند الضرورة قبل كل شيء - قبل أن تأتي لحظة يخفق فيها هذا التدبير لأسباب واضحة لكل إنسان، حتى في مواجهة مثل إضرابات رد الفعل الصرف من نمط الإضراب الحالي. لكنه يخفق كل الإخفاق عندما يكون عليه دفع الممثلين الشرعيين لطبقة العمال إلى أخذ الصراع بأيديهم، من خلال نمط السياسة الداخلية.

بالإضافة إلى هذا يستطيع الجميع التوقيع على تلك النداءات الموجهة إلى طبقة العمال التي أطلقها على سبيل المثال الجنرالات القادة في كارلسروه، وكذلك في مونستر وسواها من الأمكنة[19]، بما أن استقامة نبرتها التضامنية تحدث أثراً إنسانياً

---

(19) يوجد نداء كارلسروه المؤرخ في 31 كانون الثاني/ يناير 1918 في نسخة مودعة في الأرشيف العام لولاية كارلسروه، EV456، المجلد 78. فقد أصدر القائد العام الممثل الدائم في مونستر بتاريخ 1 شباط/ فبراير 1918 بياناً دعا فيه السكان في نطاق مسؤوليته إلى الإنهاء السريع للإضراب. وتمت طباعة النداء في: =

أصلياً فورياً، على العكس من زيف ما يسمى "المروءة" العادية التي تحدث أثرها من خلال كونها مجرد شهوة هيبة متعجرفة. ولكن، لا يخدعنّ المرء نفسه، فقد تعرض تأثير مثل تلك الكلمات الرائعة أيضاً لضرر جسيم منذ ظهر ما يسمى "حزب الوطن الأم". لنتصور ببساطة القوة الهائلة التي كانت ستؤيد في مثل تلك الأيام كل كلمة يقولها هيندنبورغ، الرجل الذي امتلك رأس المال الأكبر من ثقة الأمة، لو لم تحاول افتراءات برقيات هؤلاء الناس طهي حساء حزبهم البائس في وعاء شهرته المتألقة، وعرفوا من خلال ذلك كيف يدمغونه بالختم الذي يجعل منه أحد عظماء الحزب. يضاف إلى هذا الآن أخطاء نفسية نمطية لدى العسكر. لا بد من التسليم باختلاف نفسية الأوامر العسكرية عن نفسية التأثير السياسي. إن محاولة القيام بذلك "العمل التنويري" السياسي في الجيش، التي كانت ضد إرادة الضباط - وسرعان ما أسيء تفسيرها، بصورة حتمية، على صعيد حزبي سياسي[20] - قد أحدثت ضرراً جسيماً لا يمكن إنكاره اليوم. لم يكن أكثر أصدقاء الجيش سوءاً هم من حذروا وقد انتابهم قلق شديد من أي شكل من أشكال تسييسه، بما أن استقامة الضابط تقع بسهولة فائقة في فخ أصحاب المصالح، متى لعبت لعبة "القومية". لكنه لا يجوز نسيان أن طبقة العمال ليست محدودة إلى الدرجة التي تجعلها تمتنع عن القول، عند سماع تصريح صادر عن ضابط: "هؤلاء ليسو منا". إن إضفاء طابع أخلاقي وطني رخيص على الإضراب ليس مفيداً إطلاقاً، بكل بساطة. وهو ليس الطريق للحفاظ على ثقة طبقة العمال بأن الدولة هي دولتها أيضاً، والمستقبل مستقبلها، وعليها أن تتحمل عنهما الأعباء التي تلقيها الضرورة على عاتقها.

لكن هذا كان مستحيلاً ببساطة بعد أن صار ممكناً الإمساك بتلابيب أحداث كانون الثاني/ يناير، وبأن قسماً من دوائر الأمة الأكثر نفوذاً تناول للأسف السياسة الخارجية ومسألة الحرب والسلام انطلاقاً من وجهات نظر سياسية داخلية، شخصية محضة من جانب، وحزبية ومصلحية من جانب آخر. هذا ما كان مرئياً بكل وضوح،

= *Kriegschronik der Stadt Münster 1914/18*, hg. von Eduard Schulte (Münster: Aschendorff, 1930), S. 321 f.

(20) إشارة إلى "درس الوطن الأم" الذي وضعته القيادات العامة في الثكنات ابتداءً من نيسان/ أبريل 1917.

وما ظهر في التناقضات الصارخة التي لازمت "تبرير" ذلك السعار الذي لا مثيل له ضمن الاتجاهات السياسية والصحافة، الموجه ضد مستشار الرايخ ورجال الدولة الآخرين. ليتصور المرء أنه تم من جهة مطالبة أصدقائنا المستقبليين، أي الروس، بالكثير، كما تقول الصحافة "القومية "(صحيفة الصليب)[21]، بينما لم يكن تأسيس دول بينية محايدة في المناطق المحتلة كافياً من جهة أخرى (صحيفة الصليب)، وتم "تفويت" فرصة السلام الفوري من جانب، في حين لم نبد ما يكفي من إقدام من جانب آخر، وأنه كان على أبناء مناطق البلطيق القدوم إلى ألمانيا من جهة، وعلى وجهات النظر العسكرية الصِّرفة أن تكون حاسمة من جهة أخرى، بحيث إنه كان من الضروري اليوم، وبعد خمسة أرباع العام من إعلان تشرين الثاني/ نوفمبر، نبش ما سمي "مشروع شفارتن"[22] (القائل بتقسيم جديد لبولونيا) من جديد، الذي كان قد دفن قبل عامين، أو أن تبرز (الصحيفة الفوسية) مجدداً فقاعة الصابون الخالدة "الحلف قاري" مستقبلي (سيقوم بكل وضوح على الحلف الرباعي مع روسيا وما لا أدري من الدول أيضاً)، ضد الأنجلوساكسون[23]: وهي فكرة سيسخر منها بكل بساطة، ودون

---

(21) أعرب أوتو هوتزش عن "الأمل في إقامة علاقة صداقة دائمة بين ألمانيا وروسيا" في **الصحيفة البروسية الجديدة** (صحيفة الصليب)، العدد 5 الصادر بتاريخ (9 كانون الثاني/ يناير 1918)، النسخة الصباحية، في مقالة بعنوان "الحرب والسياسة الكبرى". وبعد أسبوع كتب تحت العنوان نفسه: "أما الطريقة التي تضع فيها ألمانيا حق الشعوب في تقرير مصيرها موضع التطبيق في برست، فإنها تزيل المملكة الروسية القائمة إلى اليوم أكثر، مما نحتاج، وتؤثر بصورة تتسم بالضم أكثر من الأسباب التي ستتطلبها الاستراتيجية العسكرية لتوسيع مجالنا في الشرق. (العدد 28 الصادر بتاريخ (16 كانون الأول/ ديسمبر 1918)، النسخة الصباحية). ومن جهة أخرى وقفت صحيفة **الصليب** كما في مقالتيها "السياسة الداخلية هذا الأسبوع" (العدد 23 الصادر بتاريخ (13 كانون الأول/ ديسمبر 1918، النسخة الصباحية)، و"مسائل إقليمية في بريست ليتوفسك" (العدد 25 الصادر بتاريخ (14 كانون الأول/ ديسمبر 1918، النسخة الصباحية)) وراء سياسة الضم التي يتبعها هندنبورج ولودندورف وكافحت السياسة المعتدلة لحكومة الرايخ.

(22) جُعل هذا المشروع منذ بداية مفاوضات "بريست" للسلام مطلباً رئيسياً من متطلبات الحرب مرة أخرى على يد لودندورف والقيادة العسكرية العليا. فقد طلب لودندرف ضم كل الأقاليم إلى غاية "خط فارته ناريف" (Warthe-Narev-Linie). وفي يوم 22 / 23 كانون الثاني/ يناير 1918 قدمت القيادة العسكرية العليا الحد الأدنى من طلباتها إلى مستشار الرايخ. انظر: Imanuel Geiss, *Der polnische Grenzstreifen 1914-1918* (Lübeck: Matthiesen, 1960), S. 131-133, und *Kartenskizzen der beabsichtigten Grenzziehungen*, S. 187.

(23) في هذا الصدد جاء في مقالة "هدية دانائر" التي كتبها غيورغ بيرنهارد في **الصحيفة الفوسية**، العدد 665 الصادر بتاريخ (31 كانون الأول/ ديسمبر): "بعد انتصاراتنا غير المجدية علينا حل أكبر مهمة =

أي فارق في الانتماء الحزبي، كل روسي، وكل نمساوي ومجري وبلغاري وتركي (ما الذي بحق الله سيجعل هذه الأمم، التي هي في حاجة ماسة إلى قروض، تشعر أصلاً بغواية مثل هذا الحلف؟)... إلخ.

إن على من يتحدث عن السياسة الخارجية واجب التقيد بالانضباط الأخلاقي الذاتي والنظرة الصائبة. ما مصلحتنا في الشرق؟ وبالنظر إلى أن الشرق الألماني الداخلي أقل سكاناً بحوالي الربع من بولونيا، وإلى أننا نستطيع نحن أنفسنا استيعاب معدات لتجنيد عشرة فيالق عسكرية في أماكن فلاحية، وإلى أننا كنا نحتاج كل عام قبل الحرب إلى مليون أجنبي يعملون في بلادنا، فإنه ليحدونا الأمل في وضع حد لمخطط "تبديد" الناشئة الألمان على خلجان "ريغا" باعتبارهم نفايات سكانية، بينما يعتبر سكان البلطيق نمطاً فاخراً من القوم الألماني، بيد أنهم لم يبدوا في السابق (وقبل أن يصل الماء إلى أفواههم) أدنى ميل إلى أن يصيروا مواطني رايخ ألمان، ولا يتوقعون قبل كل شيء أن نأخذ في المستقبل على عاتقنا تقديم تضحيات بالدم تتجاوز عشرين ضعف عددهم، كي نساعدهم الآن على إبداء ميل كهذا، لأن سياسة روسية عقلانية، أي بورجوازية، يتحتم أن تعود آجلاً أم عاجلاً، ستجد نفسها مجبرة دوماً على تبني مطلب حد أدنى هو دخول "ريغا" في علاقة مع روسيا تشبه العلاقة التي تقوم بين ألمانيا ولوكسمبورغ (الدولة التي تُنظم علاقاتها الداخلية بصورة مستقلة تماماً). سيكون ألمان البلطيق قد حصلوا على ما يريدونه، فيما يتعلق بالشعور السياسي البحت أيضاً، إن هم امتلكوا "حق تقرير المصير" بمعنى التصرف الحصري الخاص ب 1. ممتلكاتهم، بما في ذلك لأهداف استيطانية. 2. قوتهم الضريبية (لأهداف مدرسية وثقافية من شتى الأنواع) و3. قواهم التعبوية (لأهداف ميليشياوية)، وتولوا هذا كله بأنفسهم بصورة شخصية داخل الحلف السياسي المستقبلي، مهما كان نوعه، الذي تنتسب إليه "الكورلاند"، علماً بأن ألمانيا مهتمة على صعيد السياسة الواقعية في منطقة الشمال الشرقي بعدم حمل الشعوب المجاورة السلاح ضدنا بأي حال في المستقبل، وعدم استخدام خط

= تاريخية واجهت أوروبا إلى حد الآن: تحرير البلاد القارية من النفوذ الإنجليزي. [...]. والسلام الذي لا بد لنا من عقده مع روسيا، يجب أن يشكل حجر الأساس الثابت للقارة". واستكمل بيرنهارد تعليقاته في مقالة بعنوان: "السياسة وتأمين الحدود"، **الصحيفة الفوسية**، العدد 2 الصادر بتاريخ (2 كانون الثاني/ يناير 1918)، الطبعة الصباحية.

"نييمن" الليتواني من أجل تغطية هجوم ضد شرق بروسيا. هذه إذن في جوهرها سياسة تحييد بغض النظر عن شكلها، يبدو بوضوح أنها تلبي المصلحة في السلام كما في تقرير المصير، فإن ظهر في مواجهتها أن لنزعة الغرامات والتعويضات العسكرية اليد العليا في النظام البلشفي، بالمقارنة مع العناصر السلمية الموجودة بدورها هناك، فإن الهدنة قد تكون عندئذ أمراً سيئاً. في هذه الحال، على كل واحد في ألمانيا وروسيا رؤية أننا لا نستطيع الانسحاب الكامل من هناك حتى نهاية الحرب، لأسباب أمنية قاهرة، ما دام إخلاء المناطق المحتلة يمكن أن يفيد إما العمليات الإنجليزية أو حكومة ميليوكوف المنبعثة من جديد. بالمناسبة، يجب العمل خلال فترة قريبة هناك لإنجاز سجلات للميليشيات المحلية وإعداد أرضيات مناسبة للهيئات التمثيلية.

وما مصلحتنا في الغرب؟ علينا أن نكرر هنا وجهة النظر التي تم تبنيها دون أي اعتبار لثرثرة الوشاة النمامين. لقد كان أهل الثقة من الساسة الموالين للتحالف عند حلفائنا (كالأمير أندراسي على سبيل المثال) على حق في اعتقادهم أن الحل يكمن فقط في تفاهم عملي ومخلص بين ألمانيا وإنجلترا، فإذا ما نجح بطريقة لا تَدَعُ عندنا أي مجال للشك في إخلاص الجانب الآخر، سيعتبر ما يعرف "بالمسألة" البلجيكية في حكم المنتهي عندئذ، مثلما كان عليه الأمر قبل حدوث التوتر. ويبدو أنه سيكون من المرغوب فيه تقريباً تحقيق التفاهم مع الحزب المحافظ في إنجلترا، علماً بأن التفاهم يحتاج طبعاً إلى طرفين اثنين. أما من وجهة نظر السياسة العملية، فلا بد أن نؤكد بأسف في البداية أن اللورد لانسدون قد اعتقد، على ما يبدو، بضرورة أن يقدم بعض التنازلات لسياسة الشارع. عندما يتحدث ساسة إنجليز عن الألزاس و"التعويضات"، فإنهم لا يحصلون من ذلك على غير تحويل الديمقراطية الألمانية إلى عدو أبدي لهم. فلنأمل أن يعالجوا هذا الأمر مع أنفسهم، ولكن حذار من أن يسيء المرء في إنجلترا تقدير السبب الفعلي، الذي ننطلق منه لاعتبار التفاهم مفيداً. وليكن قولنا واضحاً : نحن نرغب في التفاهم، لأننا، إذا كان لا يزال مطلوباً الآن أيضاً تقديم تضحيات دموية هائلة، ومن الضروري استمرار الصراع إلى أن تصاب فرنسا بالإنهاك ويستقر القسم الأكبر من أسطول إنجلترا التجاري في قاع البحر، 1. سنصاب نحن الإثنين كقوى كبرى بالشلل لمصلحة آخرين، ولأننا 2. لا نستطيع، حتى إن كانت لدينا رغبة في ذلك، الحيلولة دون أن يطالب المزاج الألماني بشروط ستضع أوروبا على رؤوس الحراب لأجيال، وستجعل انتهاج سياسة عملية صِرفة ضرباً من الاستحالة.

لن يكون من الصعب ترسيخ وضعنا السياسي الموضوعي في وعي طبقة العمال الألمان أيضاً. ومن الضروري مستقبلاً مواءمة معالجة مثل هذه الحركات مع هذا الوعي. من جانب آخر، من العدل أن تعترف الديمقراطية الاجتماعية بدورها منذ البداية بأن للحكومة أسباباً لا يجوز الاستهانة بقيمتها في ما يتصل بسلوكها "البيروقراطي" و"السلطوي" الرسمي. ومن الممكن كذلك أن تكون هناك مسوغات تبرهن ليس فقط للداخل وإنما قبل كل شيء للخارج أيضاً على أن هذا النمط من الإضرابات، الذي لا ينطلق من أجهزة العمال الشرعية، عاجز عن هز بنيان الدولة الشرعي عندنا. حسناً، أعتقد إن هذا كله سيتم بنجاح. لكنه لا يجوز التغاضي لهذا السبب عن الأخطاء الجسيمة، التي تسببت بها هذه الإضرابات، بوجه عام والآن بالتحديد. إن كل شيء يتوقف على ما إذا كان سيتم من جديد إزالة الاستياء الشديد، الذي أثارته بعض أحداث الأسابيع الأخيرة، ويعتبر قابلاً للفهم تماماً، فلا يكفي طبعاً لإخماده مجرد إعلان يصدر عن كاتب الدولة للشؤون الداخلية يقول إن الوعود ستتحقق. إلى هذا، لا بد أيضاً أن نتعلم من نقاط قوة العدو. إن هذا الاستياء يتغذى من الانطباع بأن عندنا دوائر مقررة ومراكز تحترم حراك الشارع البائس، ومع أنها لا تحبذه، فهي، وهذا هو الأمر الأشد سوءاً، تخشاه. لقد كان بالتأكيد من العبث الصِّرف أن يستقبل حتى أمراء ألمان أصحاب أوهام سياسية باعتبارهم ممثلي "لجان مستقلة"[24]، فقط لأنهم أساتذة، مع أنهم لطخوا حكومة الرايخ بالقذارة بأكثر الطرق فضائحية، بينما لا يستمع، بالمقابل، وزير إلى ممثلي طبقة عاملة مضربة، ولو مرة واحدة. إن وضعاً يجعل نقاش اختصاصات الدوائر تخاض من خلال الصحافة الغوغائية، واضعاً بذلك الجماهير في حالة غضب شديد، يجب أن يقتلع بالضرورة من جذوره، ولا بد في النهاية من إيجاد كلمة صحيحة تنطبق على هذه الألاعيب المفسدة للوطن. لم يحدث هذا بصورة علنية حتى الآن. ولا يزال هناك بالأحرى حتى الآن انطباع لدى طبقة العمال، وقع حديث عنها في برلمان الرايخ، بأنه يسمح للرقابة بالعمل ضد

(24) المقصودة هي "اللجنة المستقلة لسلام ألماني"، التي رأت النور في تموز/ يوليو 1916 برئاسة المؤرخ البرليني ديتريش شافر حيث أسسا في وجه "اللجنة القومية الألمانية" غير الرسمية. وكانت تمثل نفس أهداف الحرب التي كانت تمثلها رابطة عموم الألمان، وكانت العديد من الشخصيات تنتمي إلى كلتا الجمعيتين.

الحكومة، في الصراع الذي تخوضه دوائر نافذة تدعمها سلطة المال، التي يخوض العمال أنفسهم المعارك ضدها. هذا الانطباع، الذي وجب أن ينشأ بسبب التحريض الحر في برلين، كان هو الذي ساعد قبل كل شيء على خلق ظروف الإضراب الأولية هناك. إن من يريد تفادي غوغائية تمارس بالوسائل المميزة لطبقة العمال، عليه أن يكبت أيضاً غوغائية الشارع التي تمارس بالأدوات المميزة لسلطة المال. لكن عليه قبل كل شيء الحرص على نقل عناصر الانضباط الجماهيري الوحيدة، أي النقابات، إلى وضع تستطيع معه العمل بإخلاص صميم كي لا تدفن ثقة طبقة العمال في نزاهة سياستنا الداخلية والخارجية، من خلال حملة صحفية عديمة الضمير، على غرار ما حدث أواسط كانون الثاني/ يناير.

البرلمان والحكومة في ألمانيا المجدَّد تنظيمها في النقد السياسي لطبقة الموظفين والنظام الحزبي

تقرير تحريري عن نشوء النص

أدى دخول الولايات المتحدة الأميركية الحربَ في ربيع 1917، نتيجةَ الانتقال إلى حرب الغواصات غير المحدودة، والتفاقمُ المأساوي للوضع التمويني في مناطق التجمعات الصناعية، إلى احتدام شديد للصراعات السياسية الداخلية. وبينما فقدت نداءات الصمود التي أطلقتها الحكومة، والنزعة التفاؤلية المقصودة التي تبنتها، تأثيرهما بصورة متزايدة، زاد مكتب بحرية الرايخ من قوة اقتناع المحافظين والقوى التوسعية بأن حرب الغواصات غير المقيدة هي الوسيلة الصائبة، التي تستطيع قيادة الحرب إلى نهاية ظافرة، قبل أن تتمكن الولايات المتحدة من استخدام قوتها العسكرية استخداماً فاعلاً. وقد اعتقد هؤلاء أن ضرورة التنازلات الداخلية غدت أقلّ من أي وقت مضى، سواء في مسألة حق الانتخاب أم في المجال السياسي الدستوري. وبالمقابل، كسبت مزيداً من التأييد لدى حزب الوسط والليبراليين القوميين نظرةٌ رأت أنه من الضروري من الآن فصاعداً تقديم تنازلات سياسية جوهرية لليسار، وخاصة منها إلغاء حق الانتخاب البروسي ثلاثيِّ الطبقات. وكان غوستاف شتريزمان قد نصّب نفسه ناطقاً باسم سياسة قالت بتوسيع صلاحيات برلمان الرايخ، تحت وجهة نظر تدعو بالتحديد إلى قيادة ظافرة للحرب أملاها الانطباع بفشل الحكومة الواضح في مسائل السياسة الخارجية أيضاً.

وبمناسبة نقاش برلمان الرايخ بتاريخ 29 و30 آذار/ مارس 1917، عبرت هذه

الاتجاهات الجديدة عن نفسها بوضوح لأول مرة، وتشكل تحالف بقي رخواً بعض الوقت من ليبراليين قوميين، حزب الوسط، حزب الشعب التقدمي، والديمقراطيين الاجتماعيين، طالب بمشاركة أقوى للأحزاب في القرارات السياسية. وقد بدا أن الأمر الأكثر إلحاحاً في هذا السياق يكمن في ممارسة رقابة برلمانية على نشاط قيادة الجيش العامة بالنيابة، التي كانت لها السلطة التنفيذية في الحرب، ومارست بصورة خاصة الرقابة على الصحف. هذه التطلعات بلغت ذروتها في المطالبة بإدخال حق انتخاب برلمان الرايخ إلى بروسيا[1].

وقد كان جلياً بالنسبة إلى حكومة مستشار الرايخ بيتمان هولفيغ أنه سيكون عليها تلبية هذه التطلعات بدرجة معينة، من أجل "المحافظة على ولاء" الديمقراطيين الاجتماعيين والحيلولة دون تفاقم الوضع السياسي الداخلي. وعلى الجانب الآخر، كانت مقاومة البلاط والدوائر المحافظة ضد سياسة "التوجه الجديد" أقوى بكثير من أن تسمح بتقديم تنازلات تستحق الذكر. أما الشيء الوحيد، الذي استطاع بيتمان هولفيغ بلوغه، فكان قيام "غليوم الثاني" بإصدار ما عرف "برسالة عيد الفصح" في 7 نيسان/ أبريل 1917، التي قَدَّمت بصياغات غامضة الوعد بإصلاح انتخابي يطال غرفتي البرلمان البروسي، بعد انتهاء الحرب. في هذه الرسالة، تحدث القيصر عن الأخذ بحق انتخابي عام، مباشر وسري لكنه غير متساوٍ، أو بعبارة أخرى: لقد بقيت المسألة السياسية الحاسمة معلقة كما كانت من قبل.

اشتد التوتر بصورة ملموسة بين أقسام كبيرة من السكان، بتأثير من ثورة شباط/ فبراير الروسية، بينما أبدى المحافظون البروسيون ضرباً من قِصر النظر الشديد حيال مطالب الإصلاح، وهي طريقة اعتبرت استفزازية. وعلى أية حال، فقد تم يوم 30 آذار/ مارس 1917 بطلب من الليبراليين القوميين تكوين لجنة تضم ثمانية وعشرين عضواً من برلمان الرايخ لفحص ومناقشة مسائل قانونية دستورية، سميت على العموم لجنة الدستور، أُسندت إليها مهمة إعداد مقترحات ملموسة حول النظام السياسي الجديد[2]. وبدأت اللجنة عملها يوم 4 أيار/ مايو 1917، وشغلت نفسها

---

(1) انظر: *Sten. Ber. Bd.* 309, S. 2829-2877.

(2) *Sten. Ber. Bd.* 321, Nr. 895, S. 1666-1671 und Bd. 322, Nr. 1104, S. 1870-1883, und =

بطلبات تتعلق بالتحديد القانوني الدستوري لمسؤولية مستشار الرايخ وكتّاب الدولة أمام مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ، وبتأسيس محكمة دولة بوصفها هيئة لتحديد تصوُّر للمساءلة القضائية لمستشار الرايخ وكتّاب الدولة التابعين له، وإضافة توقيع وزير الحرب البروسي عند تعيين الضباط[3]. واصطدم المطلب الأخير، الذي مثل تدخلاً مباشراً في ما سمي سلطة القيادة القيصرية، وكان يهدف إلى تقوية الرقابة البرلمانية على الجيش، باحتجاج حاسم وخاص ليس فقط لدى قيادة الجيش العليا وفي الدوائر المحافظة، بل كذلك عند غليوم الثاني نفسه، الذي اعترض على قرارات اللجنة في برقية أرسلها إليها[4]. وعقب ذلك، خاضت الحكومة مفاوضات مضنية مع اللجنة الدستورية توصلت خلالها إلى السحب المؤقت لمسألة حق الانتخاب، إلا أنه لم يكن ممكناً مع ذلك وقف الحركة القوية من أجل إصلاحات سياسية دستورية. وعلى هذه الخلفية السياسية، نشأت مناقشات ماكس فيبر حول ماضي النزعة البرلمانية الألمانية ومستقبلها.

كان ماكس فيبر قد تبنى فيما مضى بطريقة جلية لا تحتمل اللبس سياسة النظام الجديد، من خلال نقده الصارم لسلوك المحافظين في مسألة الأوقاف العقارية وحق الانتخاب البروسي[5]. وقد أرسل يوم 5 أيار/ مايو 1917 اقتراحات ملموسة حول تغيير الدستور إلى كونراد هاوسمان، الممثل القيادي في اللجنة عن حزب الشعب التقدمي، غير أن هذه لم تجد انعكاساً مباشراً على كل حال في قرارات اللجنة المعنية، بما أنها أوقفت مداولاتها مؤقتاً يوم 11 أيار/ مايو 1917، ولم تستأنفها إلا بعد أزمة تموز/ يوليو. فيما بعد، أقنع هاوسمان اللجنة بقبول أكثر مقترحات فيبر أهمية وهي إلغاء منع الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ. كما استبقت مقترحات فيبر

= Ferner Bredt and Johann Victor, *Der Deutsche Reichstag im Weltkrieg: Gutachten. WUA*, 4. Reihe, Bd. 8 (Berlin: Deutsche Verlagsgesellschaft für Politik und Geschichte, 1926), S. 162-166.

(3) انظر: "محضر مداولات لجنة الدستور في برلمان الرايخ بتاريخ 4 وحتى 11 أيار/ مايو 1917". أرشيف الدولة الرئيس، شتوتغارت، 130 أ، رقم 385.

(4) غليوم الثاني إلى مستشار الرايخ يوم 12 أيار/ مايو 1917، في: *Militär und Innenpolitik 1914-1918*, hg. von Wilhelm Deist, 2 Teil (Düsseldorf: Droste, 1970), Nr. 296, S. 748-750.

(5) انظر قبل كل شيء حول هذا المقالة "سياسة ألمانيا الخارجية وسياسة بروسيا الداخلية، القسم الثاني. "إضفاء النبالة على أرباح الحرب". و"حق الانتخاب البروسي". طُبعت المقالتان في هذا المجلد.

إلى هاوسمان نقاطاً مهمة وردت في سلسلة المقالات اللاحقة حول "ماضي النزعة البرلمانية الألمانية ومستقبلها"، وانصبت على: 1. أحكام عقابية ضد نشر خطب الملك وسواها من تصريحاته دون ترخيص صريح من مستشار الرايخ الرايخ. 2. كفالة حق برلمان الرايخ في إجراء التحقيقات 3. إلغاء المادة 2/ 9 من دستور الرايخ. 4. إقامة "مجلس تاج" كـهيئة رقابية في مواجهة "الحكم الشخصي"، وكذلك 5. التثبيت الدستوري للارتباط الشخصي بين مركز مستشار الرايخ ووزير خارجية بروسيا، لكون الأخير مكلفاً بتوجيه الأصوات البروسية في مجلس الاتحاد.

وكان ماكس فيبر قد بدأ يطور بصورة منهجية منذ نيسان/ أبريل، على صفحات **صحيفة فرانكفورت**، تصوراته حول الإصلاحات السياسية الدستورية الضرورية في الرايخ وبروسيا، ويدحض في الوقت نفسه الحجج المحافظة، المناهضة للنزعة البرلمانية. وهكذا، تتالت خلال شهر أيار/ مايو/ حزيران/ يونيو سلسلة من أربع مقالات تحت عنوان رئيسي، تكرر مع بعض التنويع الخفيف على كل حال، هو "النزعة البرلمانية الألمانية في الماضي والمستقبل"، أو "ماضي النزعة البرلمانية الألمانية ومستقبلها". وعموماً، كان الأمر يتعلق بالمقالات الخمس الآتية:

1. "برلمان بروسيا والرايخ الألماني". وقد ظهرت يوم 26 نيسان/ أبريل 1917 في **صحيفة فرانكفورت**.

2. "إرث بسمارك" ونشرت في **صحيفة فرانكفورت**، يوم 27 أيار/ مايو 1917.

3. "سيطرة الموظفين والقيادة السياسية"، جزء أول، **صحيفة فرانكفورت**، يوم 9 حزيران/ يونيو 1917.

4. "سيطرة الموظفين والقيادة السياسية"، جزء ثان، **صحيفة فرانكفورت**، يوم 10 حزيران/ يونيو 1917.

5. "علنية الإدارة والمسؤولية السياسية"، **صحيفة فرانكفورت**، يوم 24 حزيران/ يونيو 1917.

هذه المقالات التي عَبَّر فيبر عن موضوعاتها الرئيسة في خطبة ألقاها يوم 8

حزيران/ يونيو في ميونيخ[6]، ظهرت في ذروة الصراعات السياسية الداخلية حول التطلعات البرلمانية لدى الأغلبية اليمينية داخل برلمان الرايخ. لهذا بالذات حظيت باهتمام عام كبير، ليس فقط في الأوساط ذات الموقف الإيجابي من سياسة التوجه الجديد. وينطبق هذا بصورة خاصة على مقالة يوم 24 حزيران/ يونيو 1917 عن "علنية الإدارة والمسؤولية السياسية"، التي شنت هجمات عنيفة على حكم غليوم الثاني الشخصي، وأدت إلى ردود فعل عنيفة لدى البلاط[7].

وعقب ذلك، وُضعت صحيفة فرانكفورت تحت رقابة وقائية[8]، وسارعت هيئة تحرير الصحيفة إلى إبلاغ ماكس فيبر هاتفياً بهذه الواقعة، فأجاب بإسهاب وعلل اللغة الحادة التي استخدمها عن عمد في مقالاته قائلاً:

"لم تكن لدي شخصياً أية حاجة للإدلاء بأية تصريحات سياسية إبان الحرب، نظراً لانهماكي في أعمال علمية محضة. لقد نشأت هذه الرغبة أول ما نشأت بفعل أحداث معينة سأتحدث عنها حالاً، ارتبطت بالتحريض الدنيء للأعداء الذين أعتقد أن الأمير ريفنتلوف (Reventlow) هو الأكثر نزاهة بينهم. ما دامت الصحافة التي اشترتها الصناعة الثقيلة لم تتخل جذرياً عن ألاعيبها، فإن تمثيل وجهات النظر المعاكسة، الذي لا يعرف الهوادة بالقدر نفسه، يكون واجباً أخلاقياً"[9].

---

(6) انظر تقارير الصحف حول خطبة ماكس فيبر، "الشعب الألماني ولجنة الدستور" في هذا المجلد.

(7) في رسالة تلقاها جيورج هوهمان، حسب ماريانة فيبر، كتب فيبر مطلع أيلول/ سبتمبر 1917: "يقال إن البلاط، حسب ما أسمع، ألغى على الفور اشتراكه في صحيفة فرانكفورت التي يزعم أن جلالته كان يقرؤها يومياً" (أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، السجّل 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 5). وقد صرح كورت رايسلر يوم 25 حزيران/ يونيو لكونراد هاوسمان: "للأسف، فإن صحيفة فرانكفورت قد حُطمت من خلال مقالة لماكس فيبر لا يمكن الدفاع إطلاقاً عن نبرتها، آنية طهي حظيت برعاية متعِبة، بينما نحن متحلقون حولها نندب الحساء المسكوب، والأعداء يشعرون بسعادة غامرة". استشهاد من: *Kurt Riezler: Tagebücher, Aufsätze, Dokumente*, Eingeleitet und hg. Von Karl Dietrich Erdmann (Göttingen: Vandenhoeck and Ruprecht, 1972), S. 438, Anm. 1.

(8) كما يظهر من برقية لمساعد كاتب الدولة "فانشافه" بتاريخ 2 تموز/ يوليو 1917، أدانت مستشارية الرايخ هذا الإجراء، أرشيف الاتحاد، كوبلنز. وقد جعل كونراد هاوسمان مرسوم فرض الرقابة الوقائية ضد صحيفة فرانكفورت موضوعاً لاستفسار برلماني وجهه إلى الحكومة، وقدم طلباً في اللجنة الرئيسة لبرلمان الرايخ بتاريخ 4 تموز/ يوليو 1917 بهدف إلغائها، الذي حدث بعد ذلك. انظر: Mommsen, *MaxWeber2*, S. 173.

(9) رسالة إلى هيئة تحرير صحيفة فرانكفورت بتاريخ 4 حزيران/ يونيو 1917، أرشيف الدولة المركزي، =

انتقد فيبر في اتصال مع هاوسمان إجراءات الرقابة بحدة وطالب بوضعه هو وليس صحيفة **فرانكفورت** تحت رقابة وقائية[10].

عاد الاقتراح بطباعة سلسلة المقالات غير المنتهية بعد ككراسة منفردة إلى كل من هيئة تحرير الصحيفة وسيغموند هيلمان، الذي فكر بإصدارها في سلسلته الخاصة التي حملت عنوان "السياسة الداخلية". وقد رد فيبر يوم 14 حزيران/ يونيو 1917 على استفسار من هيلمان وَرَده يوم 11 من الشهر نفسه متهرباً، وأخبره يوم 27 حزيران/ يونيو أنه سبق وأعطى صحيفة **فرانكفورت** موافقته على طبعة منفصلة لنص موسع ومعدل[11]. وقد تخلت الصحيفة عن مشروعها فيما بعد، كي تتحاشى مصاعب الرقابة، فسارع فيبر إلى إبلاغ هيلمان بالأمر على الفور، وقدم في الوقت نفسه مقترحات لتغيير النص الأصلي:

"يجب التخلص من الهجمات الحادة على الأعداء، وبالمقابل، لا يجوز التخلص، في تقديري، من طابع المؤلَّف كمؤلَّف جدال سياسي، لأنّ هذه هي ماهيته وما يجب أن يكون عليه أيضاً. أرجو كذلك أن تُعلمني بوجهة نظرك في هذا. بالمناسبة، سيكون من الضروري أيضاً تثمين الأحداث الحاصلة الآن، (وعود حق الانتخاب، أزمة إيرتسبيرغر) وهكذا، إعادة النظر في 1) توسيع و2) تلطيف الشكل"[12].

تم يوم 3 أيلول/ سبتمبر توقيع العقد بين فيبر ودار نشر دانكر وهومبولدت، التي نشرت مقالاته في سلسلة "السياسة الداخلية".

أدى قرار إصدار المقالة في شكل مجمَّع إلى مراجعة جذرية لأسلوب النص ومضمونه، وإلى تغيير مواضع بعض المقاطع، وبصورة خاصة، وضعت مقالة "البرلمان البروسي والرايخ الألماني" في نهاية الشروح، مع أنها كانت أول ما نشر من مقالاته.

= ميرسبورغ، السجل 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 10.

(10) رسالة إلى كونراد هاوسمان بتاريخ 3 تموز/ يوليو (1917). موجودات روبرت هاوسمان، ملكية خاصة.

(11) رسالة إلى سيغموند هيلمان بتاريخ 14 و27 حزيران/ يونيو (1917). أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، السجل 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 10.

(12) رسالة إلى سيغموند هيلمان بتاريخ 12 تموز/ يوليو (1917).

هذه المقالة كانت أصلاً خارج السلسلة الأصلية للمقالات المكرسة للبرلمانية، ثم وقع ضمها لاحقاً إلى الكراسة. أما الفصل عن "النزعة البرلمانية والدمقرطة" فقد أعيدت كتابته ومعالجته من جديد تماماً.

ومع ذلك، تعرّض النشر، كما كان مخططاً له، لخطر منعه من قبل الرقابة. فقد حذرت القيادة العليا بالنيابة يوم 30 تموز/ يوليو وزارة الثقافة والتعليم في "بادن" بأن "الوزارة الأميرية في وضع يمكنها من ممارسة تأثير شخصي يجعل السيد الأستاذ فيبر ينأى بنفسه طوعياً عن النشر. سيكون من المؤسف إلى أقصى حد أن تضطر القيادة العامة إلى التصرف بطريقة تجبرها على العمل ضد نشر المقالات من جديد"[13]. وقد ردَّ فيبر على سؤال طرحته عليه وزارة الثقافة حول هذا الموضوع قائلاً[14]:

"وافقتُ على هذا (نشر المقالات منفصلة) مع تحفظ هو أن تتم مراجعة أجزاء منها وتوسيعها، بحيث تتخلص من نبرة الجدال غير المتحفظ، الملائمة لها، ويكون من الواجب تغييرها بمجملها كي تتناسب أكثر مع طابع دراسة سياسية "أكاديمية"، مع أخذ غوغائية عموم الألمان بعين الاعتبار التي أجازتها الرقابة ضد قيادة الرايخ والجيش، وحافظت كذلك على وجهة النظر هذه ضد رغبته (هيلمان) في إجراء أقل تغيير ممكن. وقد تمت المراجعة بصورة جوهرية، وذكرت أسبابها بلغة صريحة في ملاحظة تمهيدية أخذت الهدنة الداخلية ولوائح الرقابة بالحسبان"[15].

كتب فيبر بطريقة مشابهة يوم 30 آب/ أغسطس إلى المطبعة: "كما ترون، لقد تم بالفعل أخذ قرابة فصلين فقط من صحيفة فرانكفورت، أما أغلب النص فهو جديد. إنه الآن أكثر ميلاً لأن يكون نصاً جدالياً من طابع ونبرة أكاديميين[16]. أما أن فيبر قد اتّبع اعتبارات تكتيكية بالدرجة الأولى، عندما أبرز فروق النص اللاحق عن مقالات صحيفة فرانكفورت، وأكد "الطابع الأكاديمي" المزعوم للنص، فهذا ما تثبته رسالة

(13) كارلسروه، 235، 2643، ملف شخصي لدى فيبر.

(14) المصدر نفسه.

(15) رسالة إلى وزارة الثقافة والتدريس بتاريخ 8 آب/ أغسطس 1917.

(16) رسالة إلى دار نشر دانكر وهومبولدت. بلا تاريخ (حاشية الدار 27 آب/ أغسطس) أرشيف الدار، ملكية خاصة.

مكتوبة وجهها إلى المطبعة قبل النشر بقليل. اعترض فيبر على عنوان فرعي اقترحته المطبعة هو "سوسيولوجيا طبقة الموظفين والحزب" مع تعليل يقول إن الأمر يتعلق بمؤلف سياسي وليس بمؤلف يقدم عرضاً موضوعياً (سوسيولوجياً) محضاً. غير أنه فوّض المطبعة بحذف "تعبير مؤلف جدالي، الوارد في المقدمة التي أرسلتها البارحة، واستبدالها ببساطة بكلمة "مؤلف"[17].

يظهر من مراسلات فيبر مع المطبعة أن المخطوط سلم إليها في نهاية آب/ أغسطس بداية أيلول/ سبتمبر[18]، وأنها أرسلت بدورها يوم 13 أيلول/ سبتمبر مجمل الفصول إلى وزارة الحرب البافارية، لتقوم برقابتها المسبقة بصفتها الهيئة المختصة بذلك[19].

لكن الجهة المكلفة بالرقابة الصحفية أعادت المخطوط بسبب صعوبة قراءة خط فيبر، وطلبت نصاً مطبوعاً على الآلة الكاتبة أو مسودات الطباعة. تتضمن حاشية الملفات التي كتبها في هذا السياق رئيس دائرة الرقابة فالكنر فون سوننبورغ (Falkner von Sonnenburg)، المعطيات التالية حول شكل المخطوط وطريقة عمل فيبر عند مراجعة النص:

"حسب بلاغ دار النشر دانكر وهومبولدت"، كان الأستاذ فيبر عازماً على إصدار مؤلف يضم ست دراسات تحت عنوان "البرلمانية والديمقراطية في نظام ألمانيا الجديد"، استناداً إلى مقالات كان قد نشرها سابقاً في الصحافة، وبالتحديد في صحيفة فرانكفورت.

فيما يتعلق بمضمون المخطوط الذي قدمته المطبعة إلى الرقابة، تحمل الدراسات العناوين الآتية:

1. إرث بسمارك، **2**. طبقة الموظفين والقيادة السياسية، **3**. علنية الإدارة

---

(17) استشهاد من الرسالة إلى دار نشر دانكر وهومبولدت بتاريخ 14 آذار/ مارس (1918).

(18) رسالة إلى دار نشر دانكر وهومبولدت. بلا تاريخ (حاشية الدار 27 آب/ أغسطس).

(19) كتاب دار النشر إلى مسؤول الصحافة في وزارة الحرب البافارية بتاريخ 13 أيلول/ سبتمبر 1917. أرشيف ولاية بافاريا الرئيس، ميونيخ. القسم 4 أرشيف الحرب، رقم 13896.

واصطفاء القادة السياسيين، 4. سيطرة الموظفين في السياسة الخارجية، 5. حق الانتخاب والدمقرطة، 6. النزعة البرلمانية والنزعة الفيدرالية.

أما ترابط الدراسات فهو واهٍ جزئياً.

يتضمن الفصل الأول نقداً موجهاً إلى بسمارك، يرى أنه لم يقبل، بوصفه عبقرية بارزة، وجودَ أية آلهة إلى جانبه. أما إرثه فهو أمة تفتقر إلى أية تربية أو إرادة سياسية، وبرلمان لا يمتلك أية سلطة.

ينبري الفصل الثاني إلى طبقة الموظفين، ويرى أن الموظف الألماني ممتاز لكنه لا ينفع كقائد سياسي، وأن قيادة السياسية الألمانية استقرت بعد بسمارك في أيدي "موظفين"، وأن أكثر ما يمكن قوله بصورة ودية عن هذا هو أن انتصارات الجيوش الألمانية عوضت من جديد عن هزائم هؤلاء، وأن الملك لا يمثل وزناً مقابلاً أمام طبقة الموظفين، وأنه لا بد من وجود برلمان يقوم بدور الرقابة.

يناقش الفصل الثالث السبل التي يمكن للبرلمان بلوغ السلطة من خلالها.

يتماثل الفصل الرابع على العموم مع المقالة التي كانت في حينه السبب في إخضاع صحيفة فرانكفورت للرقابة، وهو يتضمن نقداً مدمراً للسياسة الخارجية التي قادها الموظفون بعد موت بسمارك.

ويعالج الفصل الخامس مسألة حق الانتخاب، ويتخذ موقفاً حاداً ضد حق الانتخاب الطبقي والتمثيل الوظيفي الفئوي.

ويثبت الفصل السادس أن مسألة حق الانتخاب البروسية ليست شأناً بروسياً داخلياً، بل هي شأن من شؤون الرايخ الألمانية.

طُبع جزء من المخطوط على الآلة الكاتبة، وأنشئ الجزء الآخر من قصاصات الصحف. لكنه يتضمن فضلاً عن ذلك إضافات وتتمّات كثيرة مكتوبة بخط اليد، ولكن ليس معظمها، فمن غير المعقول تكليف مكتب الرقابة في وزارة الحرب بفك حروف هذه الشروح، وبالقيام بعمل متعب سيستغرق أياماً طويلة، علماً بأنه لا يمكن إصدار حكم على مجمل العمل وإخضاعه لرقابة تفصيلية، دون معرفة هذه المقاطع.

ولئن كان ممكناً الآن التأكيد على عدم وجود تحفظات أساسية على وجه العموم حيال العمل، وعلى ضرورة شطب الفصل الرابع بكامله أو القسم الأكبر منه، فإنه من المستحسن في البداية حث دار النشر على تقديم مخطوط مقروء"[20].

اتفقت دار النشر الآن مع فيبر على تقديم المخطوط من جديد إلى الرقابة، بعد صفّ مسودات الطباعة من قبل المؤلف وتصحيحها. أما فيما يتعلق بالفصل الرابع المعترض عليه، فقد أَعلم فيبر دار النشر أن "الفصل المعني هو بالطبع أحد أهم الفصول، وإنني أطالب من جديد دوماً بالإسراع في نشر المؤلف، بسبب هذا الفصل بالذات"[21]. وأرسل فيبر يوم 2 كانون الأول/ ديسمبر 1917 إلى دار النشر نصاً مطبوعاً بكامله على الآلة الكاتبة، فبدأت بطبعه دون إبطاء وأرسلت مسودات الطباعة يوم 24 كانون الثاني/ يناير 1918 إلى الرقابة المسبقة، وفي 25 شباط/ فبراير أمكن دار النشر إبلاغ فيبر بأن "المسودات جاءت اليوم من الرقابة، وقد سمح بطباعتها دون تغيير"[22].

وبما أنه لم تتم المحافظة لا على نص المخطوط الذي أنتجه فيبر على أساس المقالات الصحفية ولا على مسودات الطباعة، فإنه لا يمكن بيان تفصيل التغييرات التي أجراها عليه.

وكان المؤلِّف قد طرح في تشرين الأول/ أكتوبر العناوين الآتية كي تختار دار النشر ما تريده منها: "ماضي النزعة البرلمانية الألمانية ومستقبلها" أو "مشكلة النزعة البرلمانية في ألمانيا". أما الديمقراطية فلم يعالجها فيبر إلا كموضوع جانبي وحسب[23]. وفيما بعد، حدد فيبر العناوين التي يريدها:

"بالنسبة للعنوان، أقدم لكم ما يأتي كي تختاروا منه:

(20) حاشية الملف بتاريخ 17 أيلول/ سبتمبر 1917.

(21) رسالة إلى دار نشر دانكر وهومبولدت بتاريخ 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، أرشيف دار نشر دانكر وهومبولدت، ملكية خاصة.

(22) رسالة دار نشر دانكر وهومبولدت بتاريخ 25 شباط/ فبراير 1918.

(23) رسالة إلى دار نشر دانكر وهومبولدت بتاريخ 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1917.

1- "ماضي النزعة البرلمانية ومستقبلها في ألمانيا" (من الممكن أن يزعج هذا العنوان الرقابة ويثير ريبتها، بالنظر إلى أنه كان في حينه عنوان المقالات في صحيفة فرانكفورت). أو

2- مشكلات النزعة البرلمانية في ألمانيا (أو أهمية مشكلات النزعة البرلمانية في ألمانيا) أو ببساطة:

3- "النزعة البرلمانية الألمانية" (وهو عنوان لا يصلح بحد ذاته لمؤلف من النوع الراهن،) أو

4- "دستور الرايخ والنزعة البرلمانية".

أترك لكم اختيار العنوان أو اقتراح عناوين أخرى. إن عنوان "النزعة البرلمانية والدمقرطة" سيكون ضيقاً جداً في تقديري[24].

بناءً على اقتراح من دار النشر والناشر بتاريخ 11 آذار/ مارس 1918، وقع الاختيار على عنوان نهائي هو "البرلمان والحكومة في ألمانيا المجدد تنظيمها"[25].

عرض فيبر بخط يده العناوين العليا الآتية على دار النشر:

ملاحظة أولية.	ص 1
1. إرث بسمارك.	ص 1
2. سيطرة الموظفين والقيادة السياسية.	ص 13
3. علنية الإدارة واصطفاء القادة السياسيين.	ص 55
4. سيطرة الموظفين في السياسة الخارجية	ص 80
5. النزعة البرلمانية والدمقرطة.	ص 99
6. النزعة البرلمانية والنزعة الفيدرالية.	ص [26]131

(24) رسالة إلى دار نشر دانكر وهومبولدت بتاريخ 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917.

(25) كتاب دار النشر إلى ماكس فيبر بتاريخ 11 آذار/ مارس 1918.

(26) هذه الصفحة ليست مؤرخة.

في آذار/ مارس من عام 1918، كان النص الطباعي النهائي جاهزاً، وظهرت الكراسة مطلع أيار/ مايو 1918 في أسواق الكتب[27].

انتقال النص وتحريره

لم يصلنا أي مخطوط، لذلك استعادت الطباعة نص الكراسة المستقلة، الموسومة: "برلمان وحكومة ألمانيا المجدَّد تنظيمها، إسهام في النقد السياسي لطبقة الموظفين والحزب" (التي ظهرت في "السياسة الداخلية"، الناشر: سيغموند هيلمان)، ميونيخ وليبزيغ، دانكر وهومبولدت 1918. هذا النص، وهو "آخر ما كتب بخط يد فيبر" انبثق من خمس مقالات كانت قد نشرت بين نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيو 1917 في صحيفة **فرانكفورت**، دون تدوين الفوارق بينها.

يوجد في المكان المخصص لماكس فيبر من مكتبة الدولة البافارية نسخة من مقالة صحيفة **فرانكفورت** بتاريخ 24 حزيران/ يونيو 1917، أجريت عليها تصحيحات قليلة بخط يد المؤلف.

أما ملاحظات فيبر الخاصة، التي تم تدوينها على كل صفحة، فقد عدت هنا حسب كل فصل.

(27) كما يظهر من كتاب لدار النشر بتاريخ 11 أيار/ مايو، كانت الكراسة قد ظهرت في هذه الوقت. وقد ذكرت صحيفة **بورصة الكتب**، رقم 110 بتاريخ 14 أيار/ مايو 1918، ص 2461، أنها صدرت حالاً.

البرلمان والحكومة في ألمانيا المجدَّد تنظيمها

في النقد السياسي لطبقة الموظفين والنظام الحزبي

ملاحظة تمهيدية

هذه الدراسة السياسية هي إعادة صياغة وتوسيع لمقالات كانت قد نشرت صيف 1917 في صحيفة فرانكفورت. إنها لا تتضمن أي جديد بالنسبة لأي خبير في القانون الدستوري، كما لا تختبئ أيضاً خلف سلطة أي عِلم، لأن المواقف الإرادية الأخيرة لا يمكن أن تتقرر بوسائل العلم. ومن لا تسمو في نظره المهام التاريخية للأمة الألمانية من حيث المبدأ على جميع المسائل المتصلة بشكل دولتها، أو يرى تلك المهام بطريقة مختلفة مبدئياً، لن تؤثر فيه الحجج التي أقدمها، بما أنها تنطلق في هذا الخصوص من شروط محددة، وتتوجه انطلاقاً منها ضد أولئك الذين يعتبرون الوضع الزمني مناسباً الآن أيضاً للانتقاص من قيمة الهيئة الممثلة للشعب لصالح سلطات سياسية أخرى. لقد حدث هذا للأسف منذ أربعين عاماً بالتحديد، وحدث خلال الحرب كذلك ضمن أوساط أكاديمية واسعة نسبياً، وحلقات أدباء مؤهلين أكاديمياً، وأخذ في الغالب شكلاً هو الأكثر عجرفة وانفلاتاً، اتسم بلؤم مفعم بالازدراء وافتقر إلى أي أثر للإرادة الطيبة، رفض أيضاً حتى الرغبة في فهم شروط وجود برلمانات قادرة عموماً على العمل. ليست الهيئات التمثيلية للشعب الألماني فوق النقد بكل تأكيد فيما يتصل بأعمالها السياسية، ولكن ما هو صحيحٌ بالنسبة إلى برلمان الرايخ، يكون خاطئاً بالنسبة إلى أجهزة أخرى في الدولة لشدّة ما صانها أولئك الأدباء بحرص دائم، بل وغالباً ما تملقوها عن عمد. غير أنه عندما يجعل الأغرار من هجومهم على النزعة

البرلمانية رياضة تخدم الصالح العام، فإن الوقت يكون قد حان كي تفحص مرة أخرى، ودون أية مراعاة خاصة، الرؤية السياسية لهؤلاء النقاد. سيكون من دواعي السرور بالتأكيد الشجار بموضوعية مع أعداء موضوعيين ومرموقين، يوجد مثل هؤلاء بلا شك أيضاً، لكنه سيتعارض مع النزاهة الألمانية أن يبدي المرء الاحترام حيال دوائر خرج من وسطها، ومن غيرها بالقدر ذاته، من شهّر بالمؤلف مراراً وتكراراً، ووصفه تارة "بالغوغائي" وطوراً "بغير الألماني" أو "بعميل الخارج". إن السذاجة التي لا شك فيها، التي وسمت معظم من شاركوا من الأدباء في هذه الحملات، قد تكون الشيء الأكثر إثارة للخجل في مثل نوبات الشطط هذه.

لقد قيل، ليس الآن وقت الخوض في مشكلات سياسية داخلية، ومن واجبنا الآن فعل شيء مختلف. "نحن؟ من نحن؟ نعم، الذين تخلّفوا في الوطن بالتأكيد. وماذا كان يجب على هؤلاء أن يفعلوا؟ شتم الأعداء؟ إن المرء لن يكسب أي حرب بالسّباب. لا يفعل المحاربون في الخارج هذا، وليس السّباب، الذي يتصاعد بقدر ما تتعاظم المسافة عن الخنادق، لائقاً بأمة فخورة بنفسها. أم هي الخُطب والقرارات حول هذا الذي يجب علينا "نحن" الاستيلاء عليه كله أولاً، قبل أن نتمكن "نحن" من عقد السلام؟ لنلاحظ من حيث المبدأ حول هذا: لو أن الجيش، الذي يخوض المعارك الألمانية، يتبنى وجهة النظر التي تقول: "لا بد من أن يبقى ألمانيًّا ما ربحناه نحن بدمنا"، لكان من حقنا أن نقول، نحن الذين تخلّفنا في الوطن: "فكروا، إن هذا قد لا يكون ذكياً سياسياً"، فإن أصروا رغم ذلك على رأيهم، كان علينا "نحن" التزام الصمت. أما أننا "نحن"، الذين تخلّفنا في الوطن، فإننا لا نحجم عن تسميم فرحة محاربينا بأفعالهم، أن نصرخ فيهم، كما حدث مرة ثانية وثالثة: "إذا لم يتم بلوغ هذا وذاك من أهداف الحرب التي تصورناها، فإنكم تكونون قد سفحتم دماءكم عبثاً"، يبدو هذا لي غير محتمل بكل بساطة من الناحية الإنسانية الصرفة، وهو ضار بالتأكيد بالنسبة إلى إرادة الصمود. وبالمقابل، سيكون من الأفضل لو أننا لا نقول من جديد دائماً أي شيء آخر غير: "إن ألمانيا تدافع الآن كما كانت تدافع في السابق عن وجودها ضد جيش يضم زنوجا وجوركا[1] وأنواعاً أخرى من البرابرة القادمين من سائر أوكار الأرض، الواقفين على حدودنا وهم على أتم الاستعداد لتحويل بلادنا

(1) تقليدياً، يقدم شعب الجوركا النيبالي وحدات نخبة تخدم في الجيش الإنجليزي الهندي.

إلى صحراء. هذه هي الحقيقة التي يفهمها كل إنسان، وهذا ما كان من شأنه حِفظ وحدتنا. بدل هذا، جعل الأدباء عملهم فبركة ضروب مختلفة من "الأفكار"، التي يعتقدون أن الرجال هناك في الخارج ينزفون ويموتون من أجلها. لا أعتقد أن هذا المسعى المتعجرف قد سهل الواجب الصعب لأي من مقاتلينا، علماً بأنه أَلحق ضرراً جسيماً بموضوعية النقاش السياسي.

يبدو لي أن مهمتنا في الوطن هي قبل كل شيء: الحرص على أن يجد المحاربون العائدون أمامهم الإمكانية كي يعيدوا من جديد، ومن خلال ممثليهم المنتخبين وورقة الانتخاب في يدهم، بناء ألمانيا تلك، التي أنقذوا بقاءها، وبالتالي لكنس العوائق، التي تضعها الأوضاع الحالية في طريقهم، كي لا يكون عليهم خوض معارك عقيمة أولاً ضد تلك العقبات، بدل أن ينصرفوا إلى البناء. إن حق الانتخاب وسلطة البرلمان هما، وهذا ما لا يسع أي سفسطة التخلص منه بالجدال، الوسيلتان الوحيدتان لتحقيق هذا، وإنه لأمر قليل الوضوح ومبالغ فيه إذا كان المرء قد شكا بكل جدية من أن الإصلاح، الذي يمنح المحاربين في المقام الأول إمكانية المشاركة الحاسمة، سيُصنع "دون استشارتهم".

ويقال، إضافة إلى ما سبق، إن كل نقد لشكل دولتنا يمد العدو بأسلحة. بهذا، أُقفلت أفواهنا طيلة عشرين عاماً، إلى أن فاتنا كل شيء. ما الذي لدينا الآن مما يمكن أن نخسره في الخارج من خلال مثل هذا النقد؟ يستطيع الأعداء تهنئة أنفسهم، إذا ما استمرت الأضرار الجسيمة القديمة. والآن بالذات، حيث دخلت الحرب الكبيرة في مرحلة ستكون الكلمة فيها من جديد للدبلوماسية، يحين الوقت المناسب لفعل أي شيء كي لا تتكرر الأخطاء القديمة مرة أخرى. غير أنه ليس هناك، للأسف، غير القليل مما يؤكد حدوث ذلك. أما أن الديمقراطية الألمانية لن تعقد سلاماً سيئاً، إذا كانت لا تريد خسارة مستقبلها، فهذا ما يعرفه الأعداء، أو ما سيختبرونه.

إن من ينطلق من أسباب الإيمان الأخيرة كي يضع أي شكل للسيطرة السلطوية، رغبة فيها لذاتها، فوق جميع المصالح السياسية للأمة، عليه هو نفسه الإقرار بذلك، وهو سيكون غير قابل للدحض. ولكن لا يأتينّ أحد إلينا، بدل ذلك، بالثرثرة المتعجرفة حول تناقض "فكرة الدولة الأوروبية الغربية" و"الدولة الألمانية". في المسائل البسيطة

لتقنية تكوين إرادة الدولة، التي يدور الأمر حولها هنا، لا يوجد بالنسبة إلى الدولة الجماهيرية كل ما قد نريده من الصيغ، بل هناك عدد محدود منها فقط. وليس هناك بالنسبة إلى سياسي عملي سوى سؤال عملي من الضروري الإجابة عليه وفق مهام الأمة السياسية، وهو أي شكل من هذه الأشكال يعتبر الأكثر جدوى بالنسبة إلى دولته. وحده الإيمان الوضيع والمثير للرثاء بالقوة الكامنة في الألمان يمكنه الاعتقاد أنه قد يتم التشكيك في الطابع الألماني، إذا ما تقاسمنا مؤسسات تقنية نافعة للدولة مع شعوب أخرى، هذا بغض النظر تماماً عن أن النزعة البرلمانية لم تكن غريبة عن التاريخ الألماني، أو أن أي نظام متعارض معها كان نظاماً خاصاً بألمانيا دون غيرها. أما أن الدولة البرلمانية الألمانية ستبدو أيضاً مختلفة عن أية دولة أخرى، فهذا ما ستتكفل به ظروف عملية قاهرة تماماً أما أن يجعل المرء من ذلك موضوعاً للعجرفة بالنسبة إلى الأمة، فهذا لن يكون سياسة عملية بل سياسة أدباء. هل ستعرف ألمانيا نظاماً برلمانياً جديداً مفيداً حقاً، هذا ما لا نعرفه اليوم، لأن هذا النظام يمكن أن يعرقل من اليمين كما يمكن أن تفوت فرصته من اليسار. هذا الأخير ممكن أيضاً، بما أن مصالح الأمة الحيوية تسمو طبعاً على الديمقراطية والبرلمانية أيضاً. ولكن إذا ما أخفق البرلمان وعاد نتيجة لذلك النظام القديم، فإنه سيكون لهذا نتائج بعيدة المدى على كل حال. عندئذ أيضاً، سيبارك المرء القدر من أجل كونه ألمانياً. بيد أنه سيكون على المرء التخلي عندئذ نهائياً عن الآمال الكبيرة المعقودة على ألمانيا، بغض النظر تماماً عن الشكل الذي سيبدو عليه السلام.

إن المؤلف، الذي منح صوته الانتخابي قبل حوالى ثلاثة عقود للمحافظين ثم للديمقراطيين[2]، ومنحته صحيفة **الصليب** آنذاك[3]، وتمنحه الصحف الليبرالية الآن حق الضيف[4]، ليس ولا يريد أن يصير ناشطاً سياسياً. وهو لا يمتلك، هذا ما يجب

(2) أدلى فيبر بصوته في انتخابات برلمان الرايخ عام 1890 لصالح المحافظين. انظر بشأن سلوكه الانتخابي آنذاك: Wolfgang J. Mommsen, *Max Weber2*, S. 18, Anm. 74.

(3) **صحيفة بروسيا الجديدة** (**صحيفة الصليب**) صوت المحافظين البروسيين، التي نشرت رسالتين من ماكس فيبر، "طريقة نضال النبيل فون شتوم"، رقم 96 بتاريخ 26 شباط/ فبراير 1895، الطبعة المسائية، ص 2، و"رسالة واردة" حول الموضوع نفسه، رقم 119 تاريخ 12 آذار/ مارس 1895، الطبعة الصباحية، ص 3 (أعمال فيبر الكاملة 1/ 4).

(4) يتعلق الأمر قبل كل شيء **بصحيفة فرانكفورت** و**آخر أخبار ميونيخ**، وكذلك **بمجلة العون**.

أن يقال بحذر أيضاً، أية علاقات من أي نوع مع أي رجال دولة ألمان. ولديه كل الدوافع للاعتقاد بأن أي حزب، بما في ذلك أحزاب اليسار، سيتماهى مع ما يقوله، وقبل كل شيء مع الفصل الأكثر أهمية (الرابع) بالنسبة إليه شخصياً، الذي لا توجد إطلاقاً في الوقت نفسه أية اختلافات رأي حزبية سياسية حوله. لقد اختار المؤلف وجهة نظره السياسية في الماضي، مثلما يختارها الآن، لأن تجارب العقود الأخيرة جعلته يعتقد منذ وقت طويل بقوة أن النمط الحالي من تكوين إرادة الدولة والحراك السياسي سيحكم بالإخفاق على أية سياسة ألمانية، مهما كانت أهدافها، وأن هذا سيكون في المستقبل، إذا بقيت الظروف على حالها، متطابقاً بصور متكررة تطابقاً دقيقاً مع ما هو عليه اليوم، وأنه لن يكون هناك أي احتمال لأن ينهض عندئذ بصورة متجددة دوماً قادة من الجيش أيضاً، يستطيعون إخراجنا عسكرياً من الكارثة السياسية، في ظل تضحيات دموية جسيمة تقدمها الأمة.

التغييرات التقنية للدولة بحد ذاتها لا تصنع أمة مجتهدة أو سعيدة أو ذات قيمة. إنها تستطيع فقط إزالة عقبات اشتغالها التي تمنع ذلك، وهي إذن لا تعدو أن تكون سوى وسيلة لغاية. وربما كان بوسع المرء التذمر من أن أشياء واقعية على هذا القدر من البورجوازية يمكن أن تكون لها أية أهمية على الإطلاق، كما تناقش هنا، في ظل تواضع ذاتي واستبعاد مقصودين لجميع تلك المشكلات الثقافية الكبرى المتعلقة بالمضمون التي تنتظرنا. لكن الأمر هو هكذا على كل حال، وهذا ما تعلِّمه سياسة العقود الأخيرة بالجملة. أما بالمفرق فإن الفشل الكامل لقيادة الرايخ السياسية بواسطة موظف نادراً ما يكون محبباً ومجتهداً[5]، ليس سوى نوع من اختبار للحسبة التي أجريت في المقالات المنشورة قبل ذلك بقليل. إن من لا تكفيه كل هذه الخبرات لا يكفيه أي برهان على الإطلاق. يحسُب السياسي فيما يتعلق بالمسائل التقنية للدولة حساب الأجيال القادمة، أما هذا المؤلف الظرفي الصغير فلا يريد غير "خدمة العصر" فقط.

(5) المقصود مستشارية جورج ميشائيليس من 14 تموز/ يوليو 1917 وحتى 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917.

أما التأجيل الذي طال للنشر في هذه الصيغة التي شجعها أصدقاء[6] تتماثل رؤيتهم مع رؤيتي، فقد كمن أول الأمر في الانهماك بأشغال أخرى، ثم، ومنذ تشرين الثاني، في صعوبات الطباعة التقنية المألوفة.

(6) المقصود هما كونراد هاوسمان وسيغموند هيلمان، كما يستفاد من رسالة فيبر إلى سيغموند هيلمان بتاريخ 14 حزيران/ يونيو (1917). أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، مصنف 92، تركة ماكس فيبر، رقم 30/ 10.

إرث بسمارك

استعراض المحتوى

1. إرث بسمارك.
2. سيطرة الموظفين والقيادة السياسية.
3. علنية الإدارة واصطفاء القادة السياسيين.
4. سيطرة الموظفين في السياسة الخارجية.
5. النزعة البرلمانية والدمقرطة.
6. النزعة البرلمانية والنزعة الفيدرالية.

1. إرث بسمارك

ليس الوضع الحالي لحياتنا البرلمانية غير تركة ترتبت عن سنوات السيطرة الطويلة التي مارسها الأمير بسمارك في ألمانيا، وعلى ذلك الموقف الداخلي، الذي أخذته الأمة منذ العقد الأخير حيال منصب مستشارية الرايخ، الذي تولاه. هذا الموقف ليس له أي مثيل في سلوك أي شعب عظيم آخر حيال رجل دولة بهذا الحجم. إن الإعجاب الذي لا حدود له بشخصية سياسي لم يدفع في أي مكان آخر من العالم بأمَّة أبيَّة إلى التضحية بكامل قناعاتها العملية الخاصة من أجله. ومن جهة أخرى، لم تطلق عداوة

عملية ضد رجل دولة بهذه الأبعاد الهائلة إلا بصورة نادرة جداً في أي مكان آخر هذا القدر من الكره، الذي نشأ في حينه ضد بسمارك لدى أقصى اليسار وحزب الوسط الألماني. فمن أين جاء هذا؟

لقد تحقق التأثير اللاحق لأحداث 1866 و1870 العملاقة أول ما تحقق، كما هو الحال غالباً في مثل هذه الحالات، على شكل انطباع شبابي لا ينسى لدى الجيل الذي عايش الحروب الظافرة، وافتقر إلى أية رؤية خاصة واضحة للتوترات والمشكلات السياسية الداخلية العميقة، التي رافقتها. لم يصبح بسمارك أسطورة إلا في رؤوس أبناء هذا الجيل. أما ذلك الجنس من الأدباء السياسيين، الذي دخل الحياة العامة منذ 1878، فقد انقسم سلوكه حياله إلى نصفين، لم يتحمس النصف الأكبر منهما لعظمة فكره المرهفة والمسيطرة، بل قصر حماسته على ما خالط نهجه كرجل دولة من عنف ومكر، على ما هو قاس ظاهرياً أو فعلياً فيه، بينما رد النصف الآخر بنفور عاجز على ذلك. لئن كان الصنف الثاني قد اختفى بسرعة بعد موت بسمارك، فقد تمت رعاية الثاني أدبياً في أعقاب غيابه بالذات، وهو لا يترك بصمته منذ وقت طويل على الأسطورة التاريخية للساسة المحافظين، بل كذلك على أدباء صادقي الحماسة، وفي النهاية على جميع عوام الفكر أولئك، الذين يعتقدون أن التقليد الظاهري لحركاته يضفي على نفسه شرعية باعتباره روحاً من روحه. كان بسمارك نفسه يكن أعمق الاحتقار لهذه الفئة الأخيرة حصراً، التي توجد دلائل مقنعة على أنها ليست بلا نفوذ عندنا، مع أنه كان مستعداً بالطبع لاستخدام هذه الحاشية التابعة له سياسياً عند الضرورة، قدر ما كان مستعداً لاستخدام أناس آخرين على شاكلة السيد بوش[1] (Bush). "عبارات طنانة المضمون تلميذية الشكل" هذا ما كتبه على هامش تقرير خبرة[2] "عموم ألماني" (بالمعنى الذي نعرفه اليوم)، كان قد رجا ذات يوم أن يزوده به على سبيل التجربة رجل اختلف على كل حال اختلافاً جوهرياً عن الممثلين الحاليين لهذا النمط من خلال قدرته على الإشارة إلى إنجازات قومية خاصة ليس باللغو الفارغ، بل بفعل

(1) المقصود هو الصحافي موريتز بوش، الذي كان مقرباً من بسمارك منذ عام 1870، واتُّهمت مقالاته غالباً بأنها تنشر عبادة عمياء لمستشار الرايخ.

(2) لم نتأكد من معرفة التقرير المعني أو من إثبات الاستشهاد.

يتسم بالجسارة. أما كيف فكر بسمارك بشأن المحافظين من أبناء فئته الاجتماعية، فهو مكتوب في مذكراته[3].

كانت لدى بسمارك بعض الأسباب التي تسوّغ ازدراءه إياهم. تُرى، ما الذي عاشه بعد أن وجب عليه مغادرة المنصب عام 1890؟ أما أنه كان يحسن بالوسط، الذي "علَّق بسمارك السفاح كولمان بأذياله"[4]، وبالديمقراطيين الاجتماعيين الذين أطلق ضدهم حملة مطاردة من خلال بند الطرد في قانون الاشتراكيين[5]، وبأحرار تلك الفترة، الذين اعتبرهم "أعداء الرايخ"[6]، التعبير عن التعاطف معه، فهو مطلب تم التسليم بأنه غير معقول. ماذا فعل الآخرون بالمقابل، الذين حدث هذه كله وسط تهليلهم الصاخب؟ لقد جلست مخلوقات محافظة على كراسي الوزراء البروسيين وفي مناصب الرايخ الذي رفعهم هو وحده من العدم. ماذا فعل هؤلاء؟ لقد ظلوا جالسين. "إنه رئيس جديد": بذلك تمت تسوية الأمر بالنسبة إليهم. لقد جلس ساسة محافظون على كراسي رؤساء برلمانات بروسيا والرايخ، فما الذي قالوه في وداع مؤسس الرايخ المغادر؟ إنهم لم يخصُّوا الحادثة بكلمة واحدة. أي حزب من أحزاب أتباعه الكبيرة طالب ولو بكشف حساب حول أسباب إقالته؟ إن أيّاً منهم لم يحرك ساكناً، وإنما استداروا جميعهم نحو الشمس الجديدة. ليس للحادثة مثيل في حوليات أي شعب يَعتد بنفسه. غير أن الازدراء الذي يستحقونه، ما كان إلا ليتصاعد من خلال تلك الحماسة لبسمارك التي أبدتها الأحزاب عينها لاحقاً تجاه الإيجار الوراثي.

---

(3) Bismarck, *Gedanken und Erinnerungen*, Bd. 1, S. 15 und besonders Bd. 2, S. 147 ff.

(4) بعد اعتداء إدوارد كولمان على بسمارك يوم 13 تموز/ يوليو 1874، هاجم بسمارك حزب الوسط: "قد يكون بإمكانهم التنصل من هذا القاتل كما يريدون، لكنه عالق بثيابهم، ويسميهم حزبه". انظر: *Sten. Ber. Bd.*, S. 486.

(5) بند الإبعاد هو أحد البنود المركزية (البند 22) في قانون الاشتراكيين الذي صدر بتاريخ 21 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1878، ونص على إمكانية إبعاد "محرضين" ديمقراطيين اجتماعيين بصورة مؤقتة أو دائمة من مدن أو دوائر محددة. صحيفة قانون الرايخ 1878، رقم 34، ص 351–358.

(6) لم يثبت أن بسمارك استخدم مفهوم "أعداء الرايخ" بنصه الحرفي ضد الأحرار. لكنه قال كلاماً بهذا المعنى بعد إعادة تأسيس حزب الأحرار الألماني، في خطبة ألقاها يوم 26 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1884 أمام برلمان الرايخ: "لا أعتبر الحزب ألمانياً أو حراً، وأعتبرهم خطراً على الرايخ الألماني وغير متسامحين، فهم نقيض ما هو حر". انظر: *Sten. Ber. Bd.*, 79, S. 38.

لم يُبدِ المحافظون البروسيون منذ خمسين عاماً إلى الآن أية سجايا سياسية على الإطلاق تخدم أهدافاً سياسية كبيرة أو مثالية، كتلك التي كان يمتلكها شتال (Stahl) وجيرلاخ (Gerlach) ومن على شاكلتهما من المسيحيين الاجتماعيين[7]، فإن نحن أجرينا فحصاً لاحقاً للأحداث، وجدنا أن آلتهم الانتخابية الريفية لم تعمل دون هوادة حتى ضد الملك، إلا عندما تعلق الأمر حصراً بمصالحهم المالية، أو وُجد تهديد لاحتكارهم منافع المناصب أو رعايتها، أو (وهذا مماثل لما سبق) لامتيازات حق الانتخاب التي تمتعوا بها. إن مجمل جهاز الجمل الطنانة "المسيحي"، "الملكي" و"القومي" المحزن كان وما زال ينتقل عندئذ إلى الفعل، وهو الشيء نفسه بدقة، الذي يتهم أولئك السادة من خلاله الآن الساسة الأنجلوساكسون بالرياء، مستعينين بكنز هذه الجمل الذي في حوزتهم. عندما دار الأمر بعد سنوات من إقالة بسمارك حول مصالح مادية خاصة بهم، مصالح سياسية جمركية قبل كل شيء، تذكروا لأول مرة بسمارك كحصان إضافي لجر عربتهم، وشرعوا منذ ذلك الوقت يقدمون أنفسهم بكل جدية بوصفهم حماة تقاليده. ثمة سبب وجيه للاعتقاد بأن بسمارك نفسه لم يقابل هذا المسعى آنذاك أيضاً بغير الاحتقار، كما تؤكد تصريحات خاصة أدلى بها. ترى، من سيلومه على ذلك؟ غير أنه لا يجوز مع ذلك للخجل من تلك الحال الكاريكاتورية لشعب ناضج سياسياً، التي قدمتها الأمة عام 1890، تعكير صفاء النظرة إلى أن بسمارك حصد بطريقة مأساوية ما كان هو نفسه قد بذره في هذه التفاهة غير الكريمة لمناصريه، ما دام هو نفسه من أراد تفاهة للبرلمان والسياسيين الحزبيين، وهو الذي أنتجها عن عمد.

لم يسبق أن امتلك رجل دولة وصل إلى دفة الحكم دون ثقة البرلمان شريكاً جسّده حزب يسهل التعامل معه إلى هذا الحد، ويمتلك مواهب سياسية كثيرة، كالحزب الذي كان لبسمارك بين 1876 إلى غاية 1878. يستطيع المرء رفض وجهات النظر السياسية لقادة تلك الفترة القوميين الليبراليين. ومن غير الجائز طبعاً أن يقارن المرء هؤلاء مع بسمارك في مجال السياسة العليا وطاقة الفكر المسيطرة بوجه عام. إن أفضلهم كان يبدو متوسط الحجم إلى جانبه، شأنهم في ذلك شأن ساسة الداخل الألماني جميعهم، وكذلك معظم ساسة الخارج أيضاً. لا يظهر العبقري في أحسن

(7) يقصد ممثلي النزعة الاجتماعية المحافظة القديمة كهاينريش فيشر وهيرمان فاغنر، اللذين كانا يريدان إصلاحات اجتماعية تقوم بها الدولة انطلاقاً من مسؤولية مسيحية.

الأحوال غير مرة واحدة كل بضعة قرون. لكننا كنا سنشكر القدر، لو أنه أوكل، أو كان سيوكّل مستقبلاً، إدارة سياستنا في المتوسط إلى ساسة من مستوى أولئك الذين وجدوا آنذاك في هذا الحزب. إنها حقاً لواحدة من أسوأ تحريفات الحقيقة، عندما يقنع أدباء سياسيون عندنا على الرغم من ذلك الأمة بأن "البرلمان الألماني عجز حتى الآن عن إبراز مواهب سياسية كبيرة". وهو أمر يدعو إلى البكاء، عندما تنكر، بفعل موضة الأدباء الحاليين التافهة، على ممثلي النزعة البرلمانية من أمثال بينيغسن وشتاوفنبيرغ (Staufenberg) وفولك والنزعة الديمقراطية مثل الوطني البروسي فالديك، صفة ممثلي "الروح الألمانية"، التي عاشت في كنيسة القديس بولس (Paulkirche) بالقدر نفسه من القوة على الأقل، الذي عاشته في البيروقراطية، وخيراً مما تعيشه في براميل حبر هؤلاء السادة. إن الميزة الكبيرة لأولئك الساسة من زمن ازدهار برلمان الرايخ كانت أنهم أولاً عرفوا حدودهم الخاصة وأخطاء ماضيهم واعترفوا بالتفوق الفكري الهائل لبسمارك الذي لم يمتلك في أي مكان آخر خارج صفوفهم معجبين شخصيين أشد حماسة منهم، وكذلك بالتحديد أيضاً في صفوف الانفصاليين اللاحقين. أما مستواهم فقد أكده أمر واحد هو الغياب التام لأية مشاعر نفور حيال عظمته المتفوقة. إن كل من عرفهم سينزّه تماماً جميع شخصياتهم السامية عن هذا. أما بالنسبة إلى من كان علياً بالأحداث، فإنه لما يحاذي بكل بساطة هوس الملاحقة، لو أن بسمارك غذّى جدياً التصور بأن هؤلاء الساسة فكروا في أي وقت "بإسقاطه". لقد سمعت بصورة متجددة على الدوام من فم قادتهم القول: "لو كانت هناك فرصة أن يُبعث دوماً بسمارك جديد يتولى المنصب الأعلى، لكانت القيصرية، شكلُ حكومةِ العبقري، هي دستور ألمانيا الطبيعي. هذه كانت قناعة صادقة كل الصدق. لقد كانت لهؤلاء بالطبع مشكلات محتدمة معه ذات يوم، ومن هنا بالذات عرفوا حدوده هو أيضاً، ولم يكونوا ميالين بأية حال إلى تقديم أضحية لذكائهم بطريقة تفتقر إلى الرجولة، رغم أنهم جنحوا مراراً وتكراراً إلى اللقاء معه بطريقة تتسم بنكران الذات، رغبة منهم في تحاشي القطيعة، بتباين لاحق مع ما كانت تسمح به مراعاة مزاج الناخبين، الذين هددوا برفض طاعتهم في هذا الخصوص. لم يخش الساسة القوميون الليبراليون الصراع حول حقوق البرلمان الشكلية مع مؤسس الرايخ، ليس فقط لأنهم تنبؤوا بأن صراعاً كهذا سيساعد، على صعيد السياسة الحزبية المحضة، حزب الوسط على بلوغ

السلطة، وإنما كذلك لعلمهم أنه سيصيب بالشلل سياسة بسمارك الخاصة، ولأمد طويل كذلك عمل البرلمان الفعلي: "لم يعد أي شيء يحرز نجاحاً"، هذا ما قيل في سنوات الثمانينات، كما هو معروف[8]. أما رغبة هؤلاء الأكثر صميمية، التي كانوا يفصحون عنها في دوائرهم الداخلية، فهي الإفادة من زمن سيطرة هذه الشخصية العظيمة على الرايخ من أجل توجيه تلك المؤسسات، التي سيكون ممكناً الاعتماد على قدرتها على العمل من أجل استمرار سياسة الرايخ، حين سيكون من الواجب في طور لاحق التأقلم مع ساسة من أبعاد مألوفة. وكان هؤلاء يعدون بين هذه المؤسسات برلماناً يشارك بإيجابية في القرار، ويجتذب إليه عبر هذه المشاركة المواهب السياسية الكبيرة، والأحزاب القوية.

كانوا يعرفون على كل حال بالضبط أن بلوغ هذا الهدف لا يتعلق بهم وحدهم. وقد سمعت غالباً في وسطهم من يقول بمناسبة تحول عام 1878 الكبير: "إن تحطيم حزب يجد نفسه في وضع بالغ الحرج كحزبنا، أو جعل استمراره مستحيلاً، أمران لا يحتاجان إلى الكثير من فن السياسة. ولكن، حين يفعل المرء هذا، فإنه لن يتمكن مجدداً من خلق حزب كبير آخر يشارك بموضوعية في العمل، وإنما سيكون عليه اللجوء إلى نظام المصالح الداخلية وهبات الرعاية، والقبول مع ذلك بوقوع أشد الهزات السياسية وطأة". يستطيع المرء، كما سبق القول، الحكم بالتفصيل وحسب ما يشاء على بعض مواقف الحزب، الذي يدين منصب مستشار الرايخ في الدستور بالشكر لمبادرته في نهاية الأمر (الطلب الذي تقدم به بينيغسن)[9]، وكذلك وحدة القانون المدني

(8) تحت عنوان "لم يعد ينجح أي شيء"، علق تيودور شتال، رئيس تحرير جرمانياً، صحيفة حزب المركز الصادرة في برلين على سياسة بسمارك مطلع عام 1889، رقم 97 تاريخ 28 نيسان/ أبريل 1889. ورقم 100، 2 أيار/ مايو 1889.

(9) تم إقرار طلب رودلف فون بينجسن بشأن الموافقة على توقيع مستشار الرايخ على الأوامر الملكية "كي يتحمل المسؤولية عنها"، بأغلبية كبيرة في برلمان الرايخ التأسيسي لرابطة شمال ألمانيا خلال جلسة جرت بتاريخ 27 آذار/ مارس 1867 (*Sten. Ber. Bd.*, 1, 2, S. 403). انظر المادة 17 من دستور الرايخ. قبل يوم من ذلك كان قد رُفض طلبٌ يتجاوز ما تم إقراره قدمه بينيغسن، اقترح إقامة وزارة توافقية تضم مديري أقسام مستقلين (*Sten. Ber. Bd.*, 1, 2, S. 375-380).

(طلب لاسكر[10] (Lasker))، ومصرف الرايخ (طلب بامبرغر[11] (Bamberger))، وعموماً أغلبية المؤسسات الحقوقية الكبيرة، التي ما زالت تثبت جدارتها اليوم أيضاً. من السهل أن ننتقد بأثر رجعي تكتيكهم، الذي أخذ بالحسبان دوماً وضع بسمارك الصعب. ويستطيع المرء جعل المصاعب الطبيعية لحزب له توجه محض سياسي، تثقل عليه عقائدية اقتصادية متقادمة ويرزح تحت عبء موقفه من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مشاركاً في المسؤولية عن تدهور مكانته، رغم أن الأمور لم تكن في النهاية أفضل حالاً لدى الأحزاب المحافظة في كل ما يتعلق بهذه الأشياء جميعها. أما تعارض رغباتهم الدستورية بعد عام 1866 مع أهداف بسمارك فقد كمن في مثلهم العليا التوحيدية التي كانوا يتبنونها آنذاك، على طريقة ترايتشكه[12] (Tre-itschke)، (التي تخلوا عنها جزئياً في هذه الأثناء لأسباب غير سياسية كلياً)، وليس، كما يود المرء أن يقول، في "قصر النظر". وعلى كل حال، فقد أعطاهم التطور اللاحق كل الحق في ما يتعلق بالمنطلقات الأساسية لسلوكهم السياسي.

لم يستطع هؤلاء تنفيذ مهمتهم السياسية التي اختاروها بأنفسهم، وانهاروا، ليس لأسباب عملية في نهاية الأمر، بل لأن بسمارك لم يكن يطيق أن يوجد إلى جانبه أي نوع من سلطة مستقلة، تتصرف على مسؤولياتها الخاصة. إنه لم يقبل ذلك حتى داخل الوزارات، حيث عرض الدخول فيها على بعض الساسة البرلمانيين، لكنهم وجدوا

---

(10) يقصد بذلك طلباً قدمه بتاريخ 19 آذار/ مارس 1873 (*Sten. Ber. Bd.*, 29, Nr. 19, S. 138). وكان مشاركاً بدور قيادي مع يوهانيس ميغيل فون إدوارد لاسكر في الإصلاح القضائي الذي أراد توحيد القانون المدني. وقد نقل قانون الرايخ بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1873 إلى الرايخ صلاحية التشريع في مجال القانون المدني.

(11) كان للنائب القومي الليبرالي لودفيغ بامبيرغر نصيب حاسم في تأسيس مصرف الرايخ الألماني، الذي صدر يوم 14 آذار/ مارس 1875. وكان بامبيرغر مقرر لجنة برلمان الرايخ، التي كلفت بالتداول حول قانون المصارف (*Sten. Ber. Bd.*, 36, Nr. 27, S. 648-652) التي أعدت المشروع المعدل طبقاً لقرارات برلمان الرايخ (*Sten. Ber. Bd.*, 37, Nr. 243, S. 1308-1351) وصاغت قانون المصارف حسب القرارات المتخذة في القراءة الثالثة (*Sten. Ber. Bd.*, 37, Nr. 247, S. 1353-1361).

(12) انظر بصورة خاصة بشأن تصورات هاينريش فون ترايتشكه السياسية الدستورية: "الدولة الاتحادية والولايات المتفرقة". في: *Historische und politische Aufsätze* (Leipzig: Hirzel, 1886)[5], Bd. 2: *Die Einheitsbestrebungen zertheilter Völker*, S. 77-241.

أنفسهم جميعاً أمام التجربة، وهي أن بسمارك اتخذ بسعادة ترتيبات مسبقة تستطيع في أي وقت إسقاط المساعد الجديد من خلال الإفلاس الشخصي المحض (هذا وليس سواه كان في نهاية الأمر سبب رفض فون بيننجسن للمنصب الوزاري)، كما لم يقبله داخل البرلمان، لأن سياسته انصبت بكاملها على الحيلولة دون السماح بتوطيد أي حزب قوي، دستوري ومستقل بصورة ما في الوقت نفسه، لهذا الغرض توفرت له قبل كل شيء، إلى جانب الاستغلال المقصود إلى أبعد حد والذكي لصراعات المصالح الجمركية السياسية، وسائل مثلتها المشاريع العسكرية[13] التي قدمت للبرلمان، وقانون الاشتراكيين[14].

في المسائل العسكرية، كانت وجهة النظر الداخلية لساسة تلك الفترة القوميين الليبراليين، هي، حسب علمي، الآتية: إن عديد الجيش[15]، الذي كانوا ميالين إلى جعله مرتفعاً إلى أعلى حد مطلوب، وتعاملوا معه كمسألة عملية لهذا السبب بالذات، هو مسألة يجب أن يدفن من خلالها الانقسام القديم لزمن الصراع، ويسد على الأقل هذا المصدر من مصادر التهييج العقائدي لما فيه خير الرايخ. أما الوسيلة الوحيدة لذلك، فكانت التأكيد البسيط من خلال قانون الاتحاد السنوي. لم يشك أي واحد من القادة بأن الزيادة المطلوبة عن هذه الطريق في عديد الجيش يجب أن تسير دون هياج واضطراب سياسي داخلي ودولي، وأن إدارة الجيش ستفرض قبل كل شيء بطريقة

(13) اعترض المعسكر الليبرالي بعنف على رفض بسمارك العنيد إخضاع موازنة الجيش لطريقة الموافقة السنوية النظامية، ومطالبته عوضاً عن ذلك بموافقة أبدية، ثم فيما بعد بموافقة لثلاثة أعوام أول الأمر ثم تصير كل سبع سنوات، بينما رأى حزب الشعب التقدمي في موقفه انتهاكاً جسيماً الحق برلمان الرايخ في إقرار الموازنة، وأعلن القوميون الليبراليون استعدادهم للتوصل إلى تسويات، رغم أنهم رأوا فيه بدورهم انتهاكاً لمبادئهم السياسية الدستورية.

(14) قدم الطلب الأول بشأن "قانون ردع التعديات الديمقراطية الاجتماعية" إلى برلمان الرايخ يوم 20 أيار/ مايو 1878 (*Sten. Ber. Bd.*, 50, Nr. 274, S. 1591-1592). وكان بسمارك يربط بالقانون الرغبة في تشويه سمعة القوميين الليبراليين لدى الرأي العام الغاضب بسبب الاعتداء على غليوم الثاني، وإجبارهم، لكونهم غير مستعدين لقبول مثل هذا القانون، غير الجاهز فضلاً عن ذلك بصورة كافية من الناحية القانونية التقنية، على قبول قانون الاشتراكيين بصيغة معدلة، مع أنهم كانوا يقاومون بصورة مبدئية جميع القوانين الاستثنائية، التي تنتهك مبدأ دولة القانون.

(15) يقصد بذلك ما عرف بـ"عديد الجيش خلال السلام". في المشاريع العسكرية اعتمدت كل مرة صيغة جديدة لعديد الجيش، تطلعت إلى جعله يعادل 1٪ تقريباً من عدد السكان.

غير لافتة إلى حد بعيد مطالب أعلى بكثير، عند القيام بهذه المعالجة العملية المحضة، مما لو كانت هذه المسألة العملية متداخلة مع المصالح السياسية الداخلية، التي تمتلكها المراكز الوظيفية حيال البرلمان، مع ما يسببه ذلك من جنوح في المسائل العسكرية كل سبعة أعوام نحو إثارة سياسية مأساوية الطابع تهز أركان الرايخ، وصراع انتخابي جامح في ظل شعار: "القيصر/ الجيش أو البرلمان/ الجيش!"، وهو شعار غير حقيقي بعمق، بما أن الجيش لا يصير في ظل المصادقة السنوية قيد شعرة أكثر جيش البرلمان، مما هو حاله عند المصادقة كل سبع سنوات، خاصة أن التحقيب السباعي[16] بقي فضلاً عن ذلك مجرد وهم. وقد تم عام 1887 حل البرلمان وتقديم المصادقة لفترة ثلاث سنوات باعتبارها "هجوماً على التاج"[17]، في ظل طرح حصري للسؤال حول ما إذا كانت المصادقة المطلوبة من جميع الأحزاب البورجوازية على عديد الجيش المعترف به ستغطي ثلاث أو سبع سنوات. لكن بعد ثلاثة أعوام بالضبط، أي في عام 1890، تم تقديم قانون جديد حول العدد، وهو ما لم يفوته فيندهورست (Wind-horst)، ليشمت بازدراء في الأعداء عن حق[18]. وبهذه الطريقة تم نقل الشقاق العسكري البروسي القديم، الذي كان مدفوناً، إلى سياسة الرايخ، وربطت المسألة العسكرية بمصالح سياسية حزبية. وهذا ما أراده بسمارك - كما لا يجوز للمرء أن يتجاهل - الذي رأى في ذلك الشعار الغوغائي بالذات الطريق إلى إثارة شكوك القيصر، وقد عايش بمجمل زمن الصراع، تجاه برلمان الرايخ والليبراليين من جهة، وإلى الإساءة للقوميين الليبراليين لدى ناخبيهم، بذريعة أن التحقيب السباعي يجعل منهم خونة لحقوق الموازنة من جهة أخرى. لم يكن الأمر مختلفاً عن ذلك بالنسبة إلى قانون الاشتراكيين. كان الحزب مستعداً لتقديم تنازل بعيد المدى، وكان التقدميون أنفسهم

(16) يقصد "بالسباعية" الموافقة على نفقات الجيش لمدة سبعة أعوام. هذا الترتيب الذي فرضه بسمارك ضمن وضعاً دستورياً خاصاً للجيش حيال برلمان الرايخ. وقد أقرت السباعية الأولى عام 1874 والثانية عام 1880.

(17) واجه بسمارك المعارضين في برلمان الرايخ بهذا المعنى يوم 11 كانون الثاني/ يناير 1887، قبل حله مباشرة (*Sten. Ber. Bd.*, 93, S. 341-343).

(18) رفع عديد الجيش إلى حوالى 487 ألف رجل، وفق قانون الجيش الذي أقره برلمان الرايخ يوم 28 حزيران/ يونيو 1890. وقد أكد قائد حزب الوسط لودفيغ فيندهورست خلال القراءة الأولى يوم 14 أيار/ مايو 1890 "أن المشروع يثبت بحق ما كان يراد في حينه من خديعة السباعية بكاملها" (*Sten. Ber. Bd.*, 114, S. 88).

ميالين إلى إقرار اللوائح التي وضعت ما أسمته "تهييج الطبقات" تحت طائل عقوبة قانونية عامة ودائمة. إلا أن بسمارك كان يريد القانون الاستثنائي لذاته. بينما كان حل برلمان الرايخ في ظل الانطباع التهييجي، الذي سببه الاعتداء الثاني، ودون أي محاولة للتفاهم معه، وسيلة غوغائية في المحصلة النهائية بالنسبة إلى بسمارك، استخدمها لنسف الحزب الوحيد القوي آنذاك.

لقد نجح بسمارك، فماذا كانت النتيجة؟ فيما يتعلق بضرورة مراعاة حزبٍ برلماني بقي صميم الارتباط معه رغم كل النقد وتعاون منذ البداية في تأسيس الرايخ، تخلى بسمارك عن التبعية المستمرة لحزب الوسط، واستبدلها بالتبعية لحزب غير برلماني يستند إلى أدوات سلطة منيعة، لكنه حافظ رغم ذلك على حقده الدفين ضده حتى موته. وعندما ألقى في فترة لاحقة خطبته الشهيرة حول اختفاء "ربيع الشعوب"[19]، واجهه "فيندهورست" شامتاً بحق، بأنه هو نفسه من كان قد حطم الحزب الكبير، الذي كان يدعمه في الأزمنة الماضية[20]. أما طريقة ضمان حق برلمان الرايخ بالمصادقة على الدخل، التي طلبها القوميون الليبراليون، فقد رفضها بدورها لأنه كان من شأنها تأسيس سيطرة البرلمان عليه أن يقر الآن لحزب الوسط بهذا الأمر بالذات، ولكن في الشكل الأشد سوءاً الذي يمكن التفكير فيه، ألا وهو فقرات العطايا لما يعرف ببند فرانكنشتاين[21]، الذي انضم إليه في بروسيا قانون هوينه (Huene) السيئ أكثر[22]، الذي لم يتم إلغاؤه إلا بصعوبة في فترة لاحقة. كما كان عليه، فضلاً عن ذلك، قبول الهزيمة الثقيلة التي تكبدتها سلطة الدولة في الصراع الثقافي، وحاول عبثاً (وبطريقة

(19) خطبة بسمارك في برلمان الرايخ يوم 13 آذار/ مارس 1885 (*Sten. Ber. Bd.*, 81, S. 1801).

(20) رد فيندهورست، المصدر نفسه، ص 1805.

(21) رأى نائب حزب الوسط "فرايهرن فون فرانكنشاين" (الصيغة الفرانكنشتاينية) في طلب قدمه إلى برلمان الرايخ حول البند 7 من مسودة قانون حول "عائد رسوم وضرائب التبغ "تحويل دخول الرايخ من رسوم التبغ الجمركية وضرائبه، التي تتجاوز 130 مارك رايخ سنوياً، إلى الولايات المتفرقة تبعاً لعدد سكان كل منها (*Sten. Ber. Bd.*, 57, Nr. 362, S. 1931-1935). وقد أقر القانون يوم 15 تموز/ يوليو 1879. (*RGBI*, 1879, Nr. 27, S. 207-211).

(22) يقصد "بقانون هوينه" القانون الذي أقره برلمان بروسيا في أيار/ مايو عام 1885، والمقدم بطلب من نائب حزب الوسط فرايهرن فون هوينه يوم 10 شباط/ فبراير 1885، وألزم الدولة البروسية بإحالة العائدات المجبية من رفع رسوم الحبوب والمواشي وتبلغ 14.5 مليون مارك رايخ إلى الاتحادات البلدية، انظر: *Sten. Ber. Pr. AH*, Anlagen, 15. Leg. Per., III. Sess., Bd. 3, Nr. 59, S. 1234-1236.

غير كريمة) رفض تحمل المسؤولية عن أساليبه غير الملائمة كلياً في إدارته، وقدم في المقابل ألمع شعار يمكن للديوقراطية الاجتماعية التفكير فيه بخصوص قضية "قانون الطوارئ". وبدوره، تحول التشريع الاجتماعي للرايخ إلى غوغائية بالغة السوء في يد بسمارك، بغض النظر عن القيمة الرفيعة التي ينسبها المرء إليه من الناحية العملية. أما بالنسبة إلى حماية العامل، وكانت أكثر ما تمس الحاجة إليه في ما يتعلق بالحفاظ على قوة شعبنا الجسدية، فقد رفضها بسمارك باعتبارها تدخلاً في حقوق السادة (وبحجج كان قسم منها مبتذلاً إلى درجة لا تصدق)[23]، بينما سمح انطلاقاً من وجهة النظر ذاتها بتفجير النقابات بوليسياً، مستعيناً عليها بقانون الاشتراكيين، مع أنها الحاملة الوحيدة الممكنة لتمثيل عملي لمصالح طبقة العمال، دافعاً بذلك أعضاءها إلى أقصى تطرف سياسي حزبي محض. وبالمقابل، واحتذاء ببعض النماذج الأميركية، اعتقد بإمكانية خلق "مزاج دولة" و"امتنان" عبر ضمان معاشات تقدمها الدولة أو تفرضها[24]. كان ذلك غلطة سياسية جسيمة، لأن كل سياسة راهنت على الشكر فشلت، تنطبق على قدسية العمل أيضاً كلمة: "هؤلاء أضاعوا أجرهم"[25]. لقد تلقينا معاشات للمرضى، وللمتضررين، ولذوي العاهات والمسنين[26]. ذلك كان أمراً يستحق التقدير بالتأكيد، لكننا لم نتلق الضمانات الضرورية قبل كل شيء للحفاظ على قوة الحياة الجسدية، وعلى إمكانية تمثيل مصالح الأصحاء والأقوياء العملي والواعي لذاته، وبالتالي أولئك الذين يتوقف كل شيء عليهم بالذات، انطلاقاً من نظرة سياسية محضة. وكما كان الوضع في

(23) هذا ما قيل في الرد على طلبات لجنة برلمان الرايخ المتعلقة بحماية العمال يوم 9 أيار/ مايو 1885، انظر: *Sten. Ber. Bd.*, 82, S. 2675-2677, 2680 f. 2683-2685, 2688f, 2692 f.

(24) في تصورات بسمارك، كان مقدراً أن تموّل موارد الرايخ حصراً التأمين ضد الشيخوخة والحوادث والمرض. لهذا الغرض، يجب إقامة مؤسسة تأمين لدى الرايخ تضم هيئات إلزامية. وقد أبدت المعارضة الليبرالية مقاومة شديدة لهذا الذي يسمى اشتراكية الدولة في النقاشات الأولى مطلع 1881، بعد ذلك، أظهرت الحكومة استعداداً لعقد تسويات وقصرت الدور في حوادث التأمين على ضمانة تقدمها الدولة عند عجز تعاونية ما عن الدفع.

(25) **إنجيل متّى** 5،6: "وإذا صليتم لا تكونوا مثل المرائين، يحبون الصلاة قائمين في المجامع ومفارق الطرق ليشاهدهم الناس. الحق أقول لكم: "هؤلاء أضاعوا أجرهم".

(26) يقصد فيبر قوانين 15 تموز/ يوليو 1883، وهي قانون تأمين العمال ضد المرض (**الصحيفة الرسمية للرايخ** (*RGBl*) 1883، رقم 9، ص 73-104) بتاريخ 6 تموز/ يوليو 1884. قانون التأمين ضد الحوادث (**الصحيفة الرسمية للرايخ** (*RGBl*) 1884، رقم 19، ص 69-109) وقانون التأمين ضد العجز والشيخوخة (**الصحيفة الرسمية للرايخ** (*RGBl*) 1898، رقم 13، ص 97-144).

صراع الثقافة، خطى بسمارك هنا أيضاً من فوق سائر المستلزمات النفسية الحاسمة. وتغافل خلال معاملة النقابات قبل كل شيء عن أمر لم يدركه بعض الساسة اليوم أيضاً، هو أن دولة تريد إقامة روح جيشها الجماهيري على الشرف والمودة، لا يجوز أن تنسى أن حس الشرف والمودة هو الذي تَلد في حياة طبقة العمال اليومية، وفي صراعاتها الاقتصادية، القوى الأخلاقية الوحيدة الحاسمة بالنسبة إلى تربية الجماهير، وأنه يجب على المرء، لهذا السبب، تركه يحدث كامل تأثيره بحرية. هذا، وليس أي شيء سواه، يعني، بنظرة سياسية محضة، "ديمقراطية اجتماعية" في عصر رأسمالي لا مهرب منه لفترة طويلة قادمة. نحن نعاني اليوم أيضاً من نتائج هذه السياسة. أما بسمارك نفسه، فقد أقام حوله، عموماً، مناخاً ووضعاً ما كان سيترتب عنهما عام 1890، لو أنه بقي في المنصب، أي خيار آخر غير الرضوخ دون قيد أو شرط لإرادة "فيندهورست"، أو القيام بانقلاب. وإنه ليس من قبيل المصادفة أن الأمة تلقت حدث استقالته بعدم اكتراث تام.

وفي مقابل تأليه سياسة بسمارك بلا تمييز ولا تمحيص، وبشكل يفتقر قبل كل شيء إلى الرجولة، بدا من المناسب التذكير ولو مرة واحدة بهذا الجانب من المسألة، لأن جزءاً - هو على كل حال الأكثر نفوذاً - من الكتابات التي وُضعت عنه فُصِّل على مقاس مائدة عيد ميلاد المواطن محدود الأفق، الذي يفضل ذلك النوع غير سياسي من تمجيد الأبطال، الذي صار مألوفاً عندنا، والذي يتحدث بما تريده هذه النزعة العاطفية، ويؤمن بخدمة بطلها، بحجب حدوده وتشويه أعدائه. بيد أنه من غير الممكن هكذا تربية أمة على ممارسة التفكير السياسي الخاص. لقد كان باستطاعة حجم بسمارك العملاق تماماً أن يتحمل بكل تأكيد فهم من يخالفونه التفكير عملياً، والتأكد بلا هوادة من نوعية النتائج التي ترتبت عن ازدرائه العميق للبشر وعن الوضع الذي جعل الأمة تفقد منذ عام 1875 من خلال سيطرته عادةَ المشاركة الإيجابية تلك في تقرير مصيرها السياسي بواسطة ممثليها المنتخبين، التي انفردت وحدها بتأهيل ملكة الحكم السياسي لديها.

ماذا كان، نتيجة لما تقدم، إرث بسمارك السياسي، بالنسبة إلى الجانب الذي يهمنا هنا؟

لقد ترك وراءه أمة دون تربية سياسية، تقف على صعيد أدنى كثيراً من الصعيد

التربوي الذي كانت قد بلغته قبل عشرين عاماً. وترك قبل كل شيء أمة دون إرادة سياسية، اعتادت على أن الرجل العظيم، الذي يحتل قمتها، هو الذي يتدبر سياستها. إلى هذا، ترك بسمارك، نتيجة سوء استخدام الشعور الملكي كغطاء يحجب مصالحه السلطوية الخاصة داخل صراع الأحزاب السياسي؛ أمة ألفت أن تسمح باستسلام قدري بأن يفعل بها ما تقرر لها، دون انتقاد المؤهلات السياسية لأولئك، الذين جلسوا من الآن فصاعداً على كرسي بسمارك الفارغ، وأمسكوا بسذاجة لا تصدق بأعنة الحكومة. في هذه النقطة، وقع الضرر الأشد جسامة من أي ضرر آخر. وفي المقابل، لم يترك رجل الدولة الكبير أي تقليد سياسي على الإطلاق، ولم يؤهل أو يحتمل أبداً أصحاب الرؤوس والطبائع المستقلة داخلياً، ومن نذر الشؤوم على الأمة أنه كان له ابن[27] أطنب بصورة مذهلة في الإشادة بصفاته المتواضعة حقا كرجل دولة، فضلاً عن ريبته الجامحة إزاء سائر الشخصيات التي اشتبه في أنها قد تكون بطريقة من الطرق خلفاء محتملين له. في مقابل هذا، وكنتيجة سلبية محضة لمكانته العملاقة، كان هناك برلمان عاجز كلياً. من المعروف أن بسمارك نفسه شكا من ذلك باعتباره خطأ، بعد تركه المنصب وفحص النتائج التي ترتبت على سياساته بالنسبة إلى مصيره الخاص. كان عجز البرلمان يعني في الوقت نفسه تخفيض مستواه الفكري بعمق. فهمت الأسطورة الأخلاقية الساذجة، التي روّجها أدباؤنا غير السياسيين، هذه العلاقة السببية بطريقة معاكسة وقالت: بما أن مستوى الحياة البرلمانية كان وظل منخفضاً، فإن البرلمان بقي عاجزاً، بالطريقة التي كان يستحقها. لكن الوقائع والتوقعات البسيطة إلى أقصى حد تبين الواقع الحقيقي، القابل بالمناسبة للفهم من تلقاء ذاته بالنسبة إلى أي مفكر صاح، وهو أن ارتفاع أو تدني مستوى برلمان ما يتوقف على ما إذا كانت المسائل الكبرى لا تناقش فيه فقط، وإنما تتقرر بصورة رئيسة أيضاً، وبالتالي ما إذا كان شيء ما أو كثير من الأشياء يتوقف على ما يحدث فيه، أو ما إذا كان مجرد جهاز مصادقة يتبع بيروقراطية مسيطرة يصبرون كرهاً عليه.

(27) هو هربرت فون بسمارك، الابن البكر لمستشار الرايخ، الذي عين عام 1886 كاتب دولة لمكتب الشؤون الخارجية. وبعد إقالة المستشار في آذار/ مارس 1890، تقدم بدوره مباشرة بطلب إعفائه من منصبه.

2. طبقة الموظفين والقيادة السياسية

ليست السيطرة الفعلية في الدولة الحديثة خطباً برلمانية أو تصريحات ملوك، وإنما تفعل فعلها في الحياة اليومية من خلال استخدام الإدارة، وتقع بالضرورة وبصورة لا مفر منها في أيدي طبقة الموظفين، المدنيين والعسكريين منهم، بما أن الضابط الحديث الأعلى يقود حتى المعارك "من مكتبه". وكما أن ما يعرف بالتقدم نحو الرأسمالية هو منذ العصر الوسيط معيار واضح لتحديث الاقتصاد، يعتبر بالقدر نفسه التقدم نحو طبقة موظفين تقوم على التعيين، والراتب، والتقاعد، والتقدم الوظيفي، والتأهيل الاختصاصي، وتقسيم العمل، والصلاحيات الثابتة، وتنظيم الملفات، والنظام التراتبي نحو الأعلى والأدنى، معياراً لتحديث الدولة، ملكية كانت أم ديمقراطية، عندما لا تكون دولة مقاطعةً صغيرة ذات إدارة تداولية، بل دولة جماهير كبيرة. وتحوّل الديمقراطية، شأنها في ذلك شأن الدولة المطلقة، الإدارة من خلال مراتب شرفية إقطاعية أو أبوية أو بلدية أو غير ذلك من المراتب الوراثية أو الفخرية، لصالح موظفين مستخدمين، يقررون كل ما يتعلق بحاجاتنا وهمومنا اليومية. ولا يختلف حامل السيطرة العسكرية، أي الضابط، عن موظف الإدارة البورجوازي في النقطة الحاسمة هنا. إن الجيش الجماهيري الحديث هو بدوره جيش بيروقراطي، أما الضابط فهو صنف خاص من الموظف، على عكس الفارس، وقائد المرتزقة، وزعيم القبيلة، أو البطل الهوميري(*). وتقوم كذلك قوة الجيش الضاربة على الانضباط في الخدمة. بينما يتم بتعديل قليل فقط تقدّم النزعة البيروقراطية في إدارة البلديات. وبقدر ما تكون البلدية أكبر، أو بقدر ما تنزع عنها هويتها المحلية العضوية بصورة إجبارية من خلال تكوين روابط تتحدد بأهداف تقنية واقتصادية مختلفة الأنواع، بقدر ما يتعاظم تقدم هذه النزعة. وفي الكنيسة أيضاً، لم تكن عقيدة العصمة التي يكثر الحديث عنها هي النهاية المهمة من حيث المبدأ لعام 1870، بل كان المجمع الأسقفي العالمي هو هذه النهاية، فقد أسس "البيروقراطية الكنسية"، وجعل من الأسقف والخوري موظفاً بسيطاً في سلطة الخورنة المركزية، على عكس ما كان عليه الحال في العصر الوسيط. لا يختلف الأمر عن ذلك أيضاً في المصانع الخاصة الكبيرة لحاضرنا، التي كلما كانت أكبر، تعاظم الجانب البيروقراطي في إدارتها. إحصائياً، يزداد عدد الموظفين الخاصين

(*) نسبة إلى هوميروس، الشاعر الذي كتب الإلياذة والأوديسة الإغريقية (المترجم).

بسرعة أكبر من عدد العمال، في حين يتبنى أدباؤنا تصوراً سخيفاً إلى أقصى حد، يرى أن العمل الفكري في المكتب التجاري لا يختلف إلا في حدود دنيا وحسب عن العمل في مكتب الدولة.

العملان يتماثلان بالأحرى في طبيعتهما الأساسية كل التماثل. إن "المصنع" هو الدولة الحديثة، مثلما هو المعمل من منظور علم الاجتماع، هذا بالضبط هو ما يميزه تاريخياً. كما أن علاقة السيطرة داخل المصنع هنا وهناك مشروطة بدورها من خلال نمط مماثل. وكما قامت الاستقلالية النسبية للحرفي أو للصناعي المنزلي، للفلاح في أرض الإقطاعي، للملزَم[28]، للفارس والتابع على أن يكون كل واحد منهم هو نفسه مالك وسائل الإنتاج، والمخزونات، والوسائط النقدية، والأسلحة، التي انصرف إلى تأدية وظيفته الاقتصادية والعسكرية والسياسية بمعونتها، وعاش منها خلال إنجازها، قامت بالقدر نفسه التبعية الترابية للعامل، للصبي المتمرن، للمستخدم التقني، لمساعد المعهد العلمي وموظف الدولة والجندي، على كون أدوات العمل والمخزونات والوسائط النقدية، التي لا يستغنى عنها بالنسبة إلى المصنع والوجود الاقتصادي، مركزة تحت سلطة رب العمل في حالة، والسيد السياسي في حالة أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن (معظم) الجنود الروس كانوا **لا يريدون** خوض أي حرب بعد، لكنهم أجبروا على ذلك، لأن وسائل خوض الحرب الشيئية والمخزونات، التي عاشوا بفضلها، كانت تحت سلطة أناس استخدموها لإجبارهم على النزول إلى الخنادق قدر ما أجبر المالك الرأسمالي لوسائل العمل الاقتصادي العمال على الذهاب إلى قاعات المعامل والمناجم. هذا الأساس الاقتصادي الحاسم، وهو "فصل" العامل عن الموارد العينية، أي وسائل الإنتاج في الاقتصاد، وأدوات الحرب في الجيش، ووسائل الإدارة العينية في الإدارة العامة، والوسائط النقدية في هذه المجالات جميعها، ووسائل البحث في معهد ومختبر الجامعة، هو أساس مشترك حاسم بالنسبة إلى عمل الدولة العسكري والسياسي الثقافي السلطوي، كما بالنسبة إلى الاقتصاد الرأسمالي الخاص. في هاتين المرتين، يقع التصرف بهذه الوسائل في أيدي تلك السلطة، التي تطيع مباشرة ذلك الجهاز البيروقراطي (القضاة، الموظفون، الضباط، معلمو الحرف، المتدربون، ضباط

---

(28) سمحت علاقة عقد الإلزيذام في العصر الوسيط المتأخر لمتلقي الإلزام بممارسة تجارة مستقلة بالأشياء والأموال التي تعهد إليه، على أن يحول النسبة المتفق عليها وحدها إلى من منحه الإلزام.

الصف)، أو تكون طوع بنانه بمجرد أن يطلب ذلك، ويربط ربطاً لا فكاك منه جميع تلك التكوينات بطريقة متماثلة ومتميزة، وتقر أيضاً وجودها ووظيفتها بوصفهما سبب ونتيجة بذلك "تركيز وسائل العمل العينية"، ويمثل بالأحرى شكلها. إن "إضفاء الطابع الاجتماعي" يعني اليوم تعاظم الطابع البيروقراطي الحتمي في آن معاً.

ومن الناحية التاريخية أيضاً، هناك اليوم ارتباط وثيق إلى أقصى حد بين "التقدم" نحو دولة بيروقراطية قضائية وإدارية قائمة على قانون عقلاني وتنظيمات يتم تصورها بصورة عقلانية ارتباطاً وثيقاً بالتطور الرأسمالي الحديث. يقوم المعمل الرأسمالي الحديث، في داخله، على الحساب قبل أي شيء آخر. ويحتاج، من أجل وجوده، إلى قضاء وإدارة، يمكن حساب عملهما في المبدأ على الأقل بمعونة معايير عقلانية ثابتة وعامة كما يحسب الإنسان العمل المرتقب لآلة ما. إنه لا يستطيع القبول بما يسميه الاستخدام اللغوي العام "عدالة القاضي"(*)، أي القضاء حسب حس الإنصاف لدى القاضي في كل حالة من الحالات، أو وفق وسائل ومبادئ أخرى غير عقلانية مكرسة للعثور على الحق، كتلك التي كانت قائمة في كل مكان خلال الماضي، وما زالت قائمة اليوم أيضاً في الشرق. إلى هذا، فإنه لا يستطيع أيضاً القبول بالإدارة البطريركية، التي مارستها روابط السيطرة الدينية أو الأبوية في آسيا وخلال ماضينا الخاص، وعملت وفق مبدأ الرحمة والتعسف الطليقين، وفيما عدا ذلك حسب تقليد مقدس لا ينتهك لكنه غير عقلاني. إن واقع أن "عدالة القاضي"، والإدارة المطابقة له، بسبب طابعها غير العقلاني بالذات، يكونان قابلين للشراء غالباً، قد سمحت بنشوء ووجود رأسمالية التاجر ومورد الدولة وجميع أنماط الرأسمالية ما قبل العقلانية، المعروفة منذ أربعة آلاف عام في العالم، وتحديداً منها رأسمالية المغامرة والسلب، الراسخة الجذور في السياسة والحرب والإدارة بما هي إدارة (وعرفت غالباً ازدهاراً واسعاً بفضل تلك الصفات). لكن الذي يميز الرأسمالية الحديثة، في مقابل تلك الأشكال القديمة جداً من الكسب الرأسمالي، فهو أن تنظيم العمل الصارم العقلاني، القائم على أرضية تقنية عقلانية، لم ينشأ في أي مكان داخل كيانات دول تكونت بطرق غير عقلانية كهذه، ولم يكن باستطاعته أن ينشأ فيها إطلاقاً، بالنظر إلى شدة الحساسية المفرطة لأشكال العمل الحديثة برأسمالها القائم وحسابها الدقيق حيال لاعقلانيات القانون والإدارة.

(*) يستخدم النص الألماني كلمة القاضي العربية (المترجم).

كان بإمكان الرأسمالية أن تنشأ هناك فقط، إما كما هي في إنجلترا، حيث كانت الصياغة العملية للحق في أيدي المحامين، الذين ابتدعوا أشكال عمل ملائمة لخدمة زبائنهم، أي أصحاب المصالح الرأسماليين، وبرز من وسطهم فيما بعد قضاة ارتبطوا ارتباطاً صارماً "بالسوابق القضائية"، أي بنماذج قابلة للحساب، أو حيث يكون القاضي، كما هي حال الدولة البيروقراطية بقوانينها العقلانية، تقريباً عبارة عن آلة بنود قانونية يلقي المرء داخلها من فوق الملفات إلى جانب التكاليف والرسوم، على أن يخرج الحكم من تحت مرفقاً بالأسباب القاطعة بهذا القدر أو ذاك، بالنظر إلى أن عمله قابل على كل حال للحساب في مجمله[29].

وفي النهاية، لا يختلف الأمر مع التقدم نحو إضفاء الطابع البيروقراطي في الأحزاب عنه في الاقتصاد وإدارة الدولة.

لا يَعرف وجود الأحزاب أيَّ دستور ولا قانون أيضاً (عندنا على الأقل)، مع أنها تمثل اليوم هي بالذات الحامل الأكثر أهمية لإرادة "مواطن الدولة" السياسية، الخاضع لسيطرة البيروقراطية. ليست الأحزاب، مهما كانت قادرة على استخدام وسائل كثيرة لدمج زبائنها المستمر فيها، في جوهرها الأكثر صميمية سوى تنظيمات تؤسس بصورة طوعية، تمارس دعاية حرة ومتجددة دوماً بالضرورة، على عكس جميع الهيئات ذات الحدود الثابتة قانونياً وتعاقدياً. أما هدفها اليوم، فهو ينصب دوماً على كسب أصوات انتخابية إلى مواقع سياسية أو أصوات في هيئة انتخابية. وتتولى نواة دائمة من أصحاب

(29) ينتمي تصور الأدباء الغر الذي يرى أن "القانون الروماني" كان يدعم الرأسمالية إلى مدرسة الأطفال الصغار. إن كل تلميذ ملزم بأن يعرف أن جميع معاهد القانون المميزة للرأسمالية الحديثة، من العصر القديم، والسهم، وقانون رهن الأرض الحديث، وتبادل جميع أنواع سندات التداول وصولاً إلى أشكال الشراكة الرأسمالية في الصناعة والمناجم والتجارة، لم تكن معروفة إطلاقاً في القانون الروماني، وأنها ترجع إلى العصر الوسيط وتعتبر في جزء كبير منها من منبت جرماني مميز، وأن هذا القانون لم ينجح إطلاقاً في أن يحتل موطئ قدم له في إنجلترا، الوطن الأم للرأسمالية الحديثة. إن غياب نقابات المحامين القومية الكبرى، التي ناهضت القانون الروماني في إنجلترا، وفيما يتعدى ذلك: إن إضفاء الطابع البيروقراطي على رعاية القانون وإدارة الدولة هي التي مهدت عندنا في ألمانيا الطريق أمام القانون الروماني. لم تنشأ الرأسمالية المبكرة الحديثة في بلدان البيروقراطية النموذجية (التي نمت بدورها هناك انطلاق من عقلانية الدولة الصرف). ولم تقتصر الرأسمالية العليا الحديثة عليها أيضاً في البداية، ولم تتوطن أول الأمر بدرجة غالبة فيها، وإنما توطنت هناك، حيث انبثق القضاة من المحامين. بيد أن الرأسمالية والبيروقراطية التقتا اليوم، وهما تنتميان بصورة حميمة إحداهما إلى الأخرى.

المصالح الحزبية، تتحد في ظل قائد أو مجموعة فخرية، وتمتلك تراتباً مختلف الشدة، تتزود اليوم غالباً ببيروقراطية متطورة، التمويل بمعونة محسنين حزبيين، أو أصحاب مصالح اقتصادية، أو أصحاب مصالح يهتمون برعاية الوظائف، أو بواسطة اشتراكات الأعضاء، أو في الأغلب من عدد من هذه المصادر. وتحدد النواة البرنامج المطلوب، ونمط التصرف والمرشحين. وحتى في الشكل الديمقراطي جداً للتنظيمات الجماهيرية، التي ستكون لها فيما بعد طبقة موظفين متطورة ومأجورة، مثلما هو حالها دوماً، لا تشارك كتلة الناخبين على الأقل، وبدرجة معينة جمهرة "الأعضاء" العاديين أيضاً (أو أنها تشارك شكلياً) في تحديد البرامج والمرشحين. ولا يؤخذ الناخبون في الاعتبار كجهة مؤثرة بالأحرى، إلا إذا تكيفتا كلتاهما، الجمهرة والكتلة، مع فرص كسب أصواتهم من خلال ذلك، وتم انتخابهما فيما بعد.

قد يشكو المرء بصورة أخلاقية من وجود، ونمط الدعاية والصراع، وواقع أنه لا مفر من أن تصوغ الأقليات البرامج وتتولى وضع قوائم المرشحين، لن يزيل المرء وجود الأحزاب، وسيزيل بصورة محدودة إلى أقصى حد ذلك النمط من بنيتها وسلوكها. يستطيع القانون ضبط شكل صياغة تلك النواة الحزبية الفاعلة (على غرار شروط تكوين نقابات)، مثلما هي الحال في أميركا مثلاً، "وقواعد الصراع" في ميدان المعركة الانتخابية. غير أن إزالة الصراع الحزبي ذاته ليست ممكنة، إذا كان لا يراد عموماً للتمثيل الشعبي الفاعل أن ينتفي. إن التصور الغائم، الذي يرى أنه ما زال باستطاعة المرء ومن واجبه فعل ذلك، يشغل من جديد دوماً رؤوس الأدباء، وهو ينتمي، عن وعي أو غير وعي، إلى الشروط الأولية للمقترحات الكثيرة، التي تقول بتأسيس هيئات انتخابية تنهض على أرضية "الوظائف الفئوية"، ستكوِّن فيها ممثلات مهنية مجمعة فئوياً في الوقت نفسه هيئةً انتخابية للبرلمان، بدلاً من، أو إلى جانب البرلمانات المكونة على أساس حق انتخاب وطني عام (متفاوت أو متساوٍ). وهذه تفاهة قائمة بذاتها في عصر لا يقول فيه الانتماء إلى وظيفة محددة (ومن ثم الارتباط بسمات ظاهرية من الناحية الانتخابية القانونية) كما هو معلوم أي شيء على الإطلاق حول الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية، ويحرك أي ابتكار تقني جديد، وأي انزياح وتكوين اقتصادي جديد هذه الوظائف، ومعها أيضاً معنى المراكز الوظيفية الباقية على حالها شكلياً وعلاقتها العددية بعضها مع بعض. لكنه من المسلم به أنها لن تكون أيضاً وسيلة إلى الهدف المنشود، لأنه إذا ما نجح تمثيل مجمل الناخبين من قبل هيئات

وظيفية من نمط غرف التجارة أو الزراعة الراهنة على سبيل المثال مثلاً، على أن ينبثق البرلمان منها، فإن النتيجة ستكون بطبيعة الحال هي الآتية:

1. من جهة، قيام ممثليات المصالح المستندة إلى الدعاية الحرة إلى جانب هذه التنظيمات الوظيفية المحشورة قانونياً بعضها مع بعض، وقيام غرف الزراعة إلى جانب رابطة المزارعين وغرف التجارة إلى جانب الأنواع المختلفة من تنظيمات أرباب العمل الحرة. ومن جهة أخرى، قيام الأحزاب السياسية القائمة على الدعاية الحرة، والبعيدة كل البعد عن الاختفاء، بأقلمة اتجاه دعايتها ونوعها مع الوضع الجديد الذي تم صنعه. لن يكون هذا بالتأكيد لصالح هذه التمثيلات، لأن تأثير مانحي المال الانتخابي على انتخاب تلك الممثليات الوظيفية، واستغلال تبعيتها للرأسمالية، سيبقى على الأقل عصياً بالقدر نفسه على أية رقابة. فضلاً عن ذلك، فإنه ستحدث النتائج التالية كنتائج طبيعية: وهي من جهة 2. حل المهام العملية للممثليات المهنية، وقد انخرطت الآن في دوامة صراعات السلطة والأحزاب، وحيث سيؤثر تركيبها على الانتخابات البرلمانية وبالتالي على رعاية الوظائف، سيؤدي إلى ملء هذه البرلمانات بمندوبي الأحزاب بدلاً من المندوبين المهنيين المؤهلين عملياً. ومن جهة أخرى 3. سيصير البرلمان سوقاً لتسويات مصالح مادية محضة دون توجه سياسي للدولة. وسينجم عن هذا، بالنسبة إلى البيروقراطية، إغراء متزايد إلى تسويات من هذا النمط، ومجال لعب موسع يستخدم للحفاظ على سلطتها الخاصة بواسطة نمط معزز من التلاعب بتناقضات مصالح مادية ونظام رعاية وعطايا، وقبل كل شيء لجعل أية رقابة إدارية ضرباً من الوهم، بما أن التدابير والتسويات الحاسمة لأصحاب المصالح ستتم الآن وراء الأبواب المغلقة لاتحادات شركاتهم غير الرسمية، وقد تملصت من أية رقابة جدية. عندئذ، لن يصل القائد السياسي إلى البرلمان، بل رجل الأعمال الماكر، الذي سيدخله على حسابه الخاص بصورة مباشرة كلياً، بينما سيكون ما يعرف "بوكيل الشعب" المكان الأقل ملاءمة بحق لحل المسائل السياسية انطلاقاً من وجهات نظر سياسية. هذا كله واضح وجلي للخبير. وواضح بالقدر نفسه أن هذا لا يكون وسيلة لإضعاف التأثير الرأسمالي للأحزاب وللبرلمان، أو حتى للقضاء على الألاعيب الحزبية أو لتنظيفها. إن ما سيحدث سيكون النقيض مباشرة لذلك. إن واقع كون الأحزاب تشكيلات تستند إلى الدعاية الحرة، هو الذي تقف في طريق إخضاعها لضوابط، وهي التي تنكرها تصورات الأدباء الراغبة في الاعتراف بالتكوينات المؤسَّسة بفضل لوائح

تصدرها الدولة دون غيرها، ولا تقر بأن التكوينات التي تنمو "طوعاً" في ساحة صراع النظام الاجتماعي الراهن هي حقاً تنظيمات.

يمكن أن يقوم بناء الأحزاب السياسية في الدولة الحديثة قبل كل شيء على مبدأين داخليين أخيرين مختلفين، فهي إما أن تكون في جوهرها تنظيمات رعاية مناصب، كحالها في أميركا منذ تلاشت التناقضات الكبيرة حول تفسير الدستور، فيقتصر هدفها عندئذ على إيصال قائدها إلى المراكز القيادية من خلال الانتخابات، ليستطيع توجيه منصب الدولة فيما بعد إلى أتباعه، أي إلى جهاز موظفي الحزب ودعايته، فتكون في مضمونها أحزاباً بلا رؤية، تسجل بالتنافس فيما بينها المطالب الخاصة بمختلف الأمور في برنامجها، الذي تعتقد أن لها أعظم قوة دعائية لدى الناخبين. هذا الطابع الذي تحمله الأحزاب هو مفضوح في الولايات المتحدة، لأنه لا يوجد هناك نظام برلماني، وإنما يوجد بالأحرى رئيس اتحاد منتخب من الشعب (بمشاركة شيوخ الولايات المنتخبين)، يمسك برعاية المناصب للعدد الهائل من الوظائف الاتحادية واجبة المنح. ورغم الفساد، الذي يترتب عن هذه العملية، فإن النظام كان شعبياً لأنه حال دون تكوّن زمرة بيروقراطيين. لقد كان هذا النظام ممكناً من الناحية التقنية، لأنه، وبمقدار ما يمكنه تحمل حتى أكثر اقتصاد الأغرار سوءاً، بالنظر إلى الفائض غير المحدود من الفرص الاقتصادية التي يقدمها. إن الضرورة المتصاعدة لاستبدال صنيعة الحزب وموظف المناسبة المفتقر إلى أي تدريب، من خلال الموظف المزود بتدريب مهني، الذي يرى في المنصب وظيفة الحياة، حولت منافع متزايدة إلى هذه الأحزاب الأميركية، وسمحت بأن تنشأ هناك بصورة لا مفر منها أيضاً بيروقراطية أوروبية الطراز.

أو إن الأحزاب هي بالدرجة الأولى أحزاب عقائدية تريد إذن تحقيق مثل عليا سياسية المضمون. ذلك ما كانت عليه بصيغة نقية إلى حد بعيد أحزاب من نمط حزب الوسط الألماني في السبعينات، والديمقراطي الاجتماعي قبل أن تكتسب طابعاً بيروقراطياً كاملاً. غير أن الأحزاب تكون في العادة من النمطين كليهما في آن معاً، وتكون لها أهدافٌ سياسية عملية ترثها بقوة التقليد، فتراعيه وتغدو قابلة التعديل ببطء وحسب. وهي تتطلع فضلاً عن ذلك إلى رعاية المناصب، وبالتالي إلى احتلال المراكز القيادية من قبل قادتها بالدرجة الأولى؛ المراكز التي تحمل طابعاً سياسياً. عندئذ، يتيح

بلوغ هذا الهدف خلال معركة انتخابية لهم وللمهتمين بالعمل، تدبير ملجأ لصنائعهم في مراكز مضمونة داخل الدولة، خلال فترة سيطرة الحزب السياسية. هذه هي القاعدة في الدول البرلمانية، حيث سلكت الأحزاب العقائدية الطريق عينه للسبب ذاته. بينما لا يحق للأحزاب رعاية المناصب القيادية في الدول غير البرلمانية. بالمقابل، تحرص الأحزاب الأكثر نفوذاً هناك على أن تكون في وضع يكره على الأقل البيروقراطية المسيطرة على ضمان مأوى لصنائعها في مراكز الدولة غير السياسية، إلى جانب المرشحين الموصى بهم من خلال ارتباط ما مع موظفين، وبالتالي لممارسة رعاية فرعية.

حسب بنيتها الداخلية، انتقلت جميع الأحزاب في مجرى العقود الأخيرة إلى التنظيم البيروقراطي، مع تزايد عقلنة تقنية الصراع الانتخابي. أما مراحل التطور التي بلغتها الأحزاب المختلفة على الطريق إلى هناك، فهي متنوعة، وإن كان الاتجاه العام لهذا الطريق واضحاً في الدول الجماهيرية على الأقل. إن التكتل الحزبي لجوزيف تشامبرلاين (Joseph Chamberlain) المنظم مركزياً في إنجلترا[30]، وتطور ما يعرف بطريقة مميزة "بالآلة"[31] في أميركا، والأهمية المتزايدة في كل مكان، بما في ذلك عندنا أيضاً، والمتعاظمة بأكبر سرعة، في الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وإذن، وبطريقة طبيعية كلياً، في هذا الحزب الذي هو بالتحديد الحزب الأكثر ديمقراطية، لطبقة موظفي الحزب، هي جميعها مراحل من نمط متماثل في هذا المسار. ويتولى الجهاز الكنسي، "الرهبانوقراطية" في حزب الوسط، ورئيس الجهاز الإقليمي في الولاية بالنسبة إلى الحزب المحافظ البروسي منذ وزارة بوتكامر[32] ، سواء فعلا ذلك سراً

(30) أكد الإصلاح الانتخابي الإنجليزي لعام 1867، من بين أشياء أخرى، تخصيص ثلاثة مقاعد في مجلس العموم لكل واحدة من المدن الصناعية الكبيرة، مع معيار هو أن يتم الانتخاب في دائرة واحدة ويعطي كل ناخب صوتين فقط، لإفساح مجال كافٍ لنجاح الأقلية. بمعونة جهاز حزبي منظم مركزياً على صعيد الدوائر الانتخابية، نجح التيار الراديكالي من الليبرالية بقيادة جوزيف تشامبرلاين لأول مرة في برمنجهام عام 1873 في توجيه السلوك الانتخابي للناخبين من خلال توجيهات دقيقة بطريقة نجح معها الليبراليون في الحصول على المقاعد الثلاثة. انظر: Julius Hatschek, *Englisches Staatsrecht* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1906), Bd. 2: *Die Verwaltung*, bes 2. 13.

(31) انظر حول التسمية الأميركية "الآلة": James Bryce, *The American Commonwealth* (New York: Macmillan Company, New Edition, 1911), Kap. LX “The Machine”, S. 82-92.

(32) ألزم مرسوم ملكي أعده وزير الداخلية البروسي روبرت فون بوتكامر، صدر يوم 4 كانون الثاني/ يناير 1882، طبقة موظفي بروسيا بدعم سياسة الحكومة القائمة بجميع الأشكال.

أم علانية، خدمات بيروقراطية الحزب، الذي تستند سلطته على نوعية تنظيم هذه البيروقراطيات بالدرجة الأولى. وتستند صعوبات اندماج الحزب بدورها، على سبيل المثال، على عداء هذه الأجهزة الحزبية حيال بعضها البعض أكثر بكثير مما تستند على فوارق برامجها. وقد كان الانهيار اللاحق لحزب الأحرار الألمان معطى مسبقاً بسبب احتفاظ كل من النائبين أوجين ريشتر وهاينريش ريكارت بآلة خاصة به حظيت بثقته.

من الطبيعي أن تبدو الآن بيروقراطية الدولة مختلفة جداً في بعض الجوانب الجزئية عن بيروقراطية الحزب، كما تختلف، داخل الأولى، البيروقراطية المدنية عن العسكرية، وتختلف هذه من جانبها عن بيروقراطية بلدية، وكنيسة، ومصرف، واحتكار، وتعاونية مهنية، ومصنع وهيئة تمثيل مصالح (اتحاد أرباب عمل، رابطة مزارعين). إلى هذا، يختلف حجم مشاركة الفاعلية الفخرية أو فاعلية المصالح أشد الاختلاف في هذه الحالات جميعها. "الزعيم" في الحزب، ومجلس الإدارة في شركة ذات الأسهم ليس "موظفاً". ويمكن أن يخضع كافة أنواع الوجهاء أو الممثلين المنتخبين عن المعنيين المحكومين أو المُثقلين قسراً بالأعباء، لإمرة الموظفين، أو يُلحقون بهم، أو يترأسونهم في شكل تعاوني أو كأجهزة منفردة، بصفتهم مشاركين في القرار، والرقابة، والتشاور، وفي بعض الأحيان التنفيذ في إطار الأشكال المتنوعة جداً لما يسمى "الإدارة الذاتية". أما الحالة الأخيرة، الخاصة بترؤس هؤلاء للموظف، فنجدها قبل كل شيء في الإدارة البلدية، مع أن مظاهرها العملية الهامة بكل تأكيد لا تهمنا هنا[33]، لأن طبقة الموظفين المثبتين من ذوي التأهيل التخصصي تشكل دوماً، وهذا وحده هو الأمر الذي يعنينا هنا، نواة الجهاز الذي يدير اتحادات جماهيرية، ويُعد "انضباطه" شرطاً مطلقاً للنجاح، وذلك بقدر ما يتزايد حجم الاتحاد، وتتعاظم مهامه تعقيداً، ويتزايد، قبل كل شيء، ارتهان وجوده للسلطة (سواء تعلق الأمر بصراعات السلطة في السوق، أم في الميدان الانتخابي، أم في ساحة المعركة) ويتزايد حجمه. هذا ما يحدث في الأحزاب أيضاً. ثمة في جوهر الحزب وضع محكوم عليه بالزوال، إن كان ما زالت هناك أحزاب، كما هي الحال في فرنسا (حيث يرجع البؤس البرلماني بكامله إلى غياب أحزاب بيروقراطية)

---

(33) وبذلك، تخرج من هذا النظرة التأملية مؤسسات كثيرة، يحق لنا في ألمانيا أن نفخر بوجودها بحق، ويمكن وصفها في حالات معينة بالنموذجية، لكن خطأً جسيماً يقترفه الأدباء يكمن في توهمهم أن سياسة دولة كبيرة ليست في الأساس شيئاً مختلفاً عن الإدارة الذاتية لمدينة من المدن المتوسطة. السياسة: صراع.

وجزئياً عندنا، تتمسك بنظام المناصب الفخرية المحلي، الذي أحرز في العصر الوسيط سيطرة كونية كاملة على جميع أنواع الاتحادات، ويسود اليوم أيضاً في بلديات صغيرة ومتوسطة. تهتم الأحزاب اليوم بمثل هؤلاء "المواطنين المحترمين" و"رجال العلم القادة"، وكائناً ما كانت أسماؤهم، باعتبارهم وسائل إعلان، وسائل إعلان فقط، ولا تهتم بهم كحملة عمل يومي مقرر، مثلما يبرز بالقدر نفسه أصحاب المقامات الرفيعة من شتى الأنواع ضمن مجالس إدارة الشركات المساهمة، وأمراء الكنيسة في مؤتمرات الكاثوليك، ونبلاء أصليون وغير أصليين في تجمعات رابطة المزارعين، أو أنماط متنوعة من المؤرخين والبيولوجيين الموصوفين ومن يشبههم من كفاءات غير سياسية غالباً عند تحريض أصحاب المصالح من متربحي الحرب وذوي الامتيازات الانتخابية من جماعة "عموم الألمان". يُنجز المستخدَمون والعملاء المأجورون من شتى الأنواع بصورة متزايدة العمل الفعلي لجميع التنظيمات. ما عدا ذلك يكون كله أو يصير أكثر فأكثر بريقاً وواجهة عرض. مثلما طور الإيطاليون وبعدهم الإنجليز التنظيم الاقتصادي الرأسمالي الحديث، كذلك طور البيزنطيون، وبعدهم الإيطاليون ثم الدول الإقليمية لعصر الحكم المطلق، والمركزية الثورية الفرنسية، وأخيراً الألمان، الذين بزوا الآخرين جميعهم بطريقة عبقرية، التنظيم البيروقراطي العقلاني المهني، القائم على تقسيم العمل بين جميع اتحادات السيطرة البشرية، من المصنع إلى الجيش والدولة، ولم يسمحوا للأمم الأخرى، خاصة للأميركيين، بالتفوق عليهم وقتياً وجزئياً إلا في تقنية الأحزاب السياسية دون غيرها. لكن الحرب العالمية الراهنة تعني قبل كل شيء حملة انتصار شكل الحياة هذا على العالم كله. وقد كان على كل حال في طور التشكّل. إن الجامعات، والتقنيات، ومدارس التجارة العليا، والمدارس المهنية، والأكاديميات العسكرية، والمدارس التخصصية من جميع الأنواع التي يمكن التفكير فيها (وحتى مدارس الصحفيين!)، والامتحان التخصصي كشرط مسبق لأي مركز وظيفي خاص أو عام، مجز ومضمون، وشهادة الامتحان كأساس لجميع المطالبات بالجدارة الاجتماعية (الزواج والتواصل الاجتماعي مع الأوساط التي تحسب نفسها على المجتمع)، والراتب اللائق بالمقام، الأكيد والمؤهل للتقاعد، وإن أمكن، التحسن والتقدم نحو الأقدمية، هذا ما كان عليه، كما هو معروف، قبل ذلك "المطلب الأصلي لكل يوم"، الذي يحمله الاهتمام المتواتر للمدارس العليا وهاجس تلاميذها لتحقيق الريع في الدولة كما في خارجها. تهمنا هنا النتيجة التي تترتّب عن ذلك بالنسبة إلى

الحياة السياسية. هذه الواقعة الواعية لإضفاء البيروقراطية الكونية اختبأت أيضاً وراء ما عرف "بأفكار 1914 الألمانية"، وما أسماه الأدباء بصيغة ملطّفة "اشتراكية المستقبل"، ووراء الشعار عن "التنظيم"، "والاقتصاد التعاوني"، وعلى العموم وراء مجمل الصياغات اللغوية المشابهة لها في الحاضر، وهي تعني دوماً في المُحصِّلة (حتى عندما كانت تطمح إلى العكس): خلق البيروقراطية. صحيح أن البيروقراطية ليست إلى حد بعيد شكل التنظيم الحديث الوحيد، مثلما أن المصنع ليس إلى حد بعيد شكل العمل الصناعي الوحيد، لكنهما كلتاهما المؤسستان اللتان وسمتا العصر الراهن والمستقبل المنظور بميسَمِهما. المستقبل هو لاعتماد البيروقراطية، وغنيٌّ عن القول أن الأدباء أدوا (ويؤدون) وظيفتهم، في هذه الحالة كما في عصر مذهب مانشستر، وهي أن يكونوا فرقة تصفق للقوى الصاعدة، بالسذاجة عينها في الحالين.

لكن البيروقراطية تتميز، بالمقارنة مع الحَمَلة التاريخيين الآخرين لنظام الحياة العقلاني الحديث، من خلال حتميتها الأكبر بكثير. ليس هناك من مثال تاريخي معروف يؤكد أن البيروقراطية كانت ستختفي من جديد هناك، حيث انفردت ذات مرة بسيطرة تامة، في الصين، ومصر، وبصيغة غير حاسمة في حقبة الإمبراطورية الرومانية الأخيرة، وبيزنطة، إلا مع الانهيار الكامل لمجمل المدنية التي حملتها. ومع ذلك، فإن هذه كانت أشكالاً غير عقلانية نسبياً للغاية للبيروقراطية، أي "البيروقراطيات الوراثية"، بينما تتميز البيروقراطية الحديثة عن جميع هذه الأمثلة القديمة بصفة توطِّد حتميتها توطيداً جوهرياً تماماً وأكثر نهائية، بخلاف صفة البيروقراطيات الأخرى، وهي التدريب والتخصص المهني العقلاني. لم يكن "الماندرين"، المستشار الصيني القديم، موظفاً مختصاً، وإنما كان على النقيض من ذلك رجل لباقة ذا تكوين أدبي إنساني. أما الموظف المصري، وموظف روما في آخر عهدها والموظف البيزنطي، فكان بيروقراطياً أكثر بكثير، بالمعنى الحالي للكلمة. غير أن مهام الدولة، التي كانت في يده، كانت أبسط وأكثر تواضعاً إلى ما لا نهاية بالمقارنة مع الوظائف الحديثة، في حين اتسم سلوكه بتوجه تقليدي في جزء منه، وأبوي في جزء آخر، أي أنه كان غير عقلاني. لقد كان تجريبياً صرفاً، شأنه في ذلك شأن ممارس الحرفة في الماضي. أما الموظف الحديث، فهو يتأهل دراسياً دوماً وبالضرورة، ويتخصص أكثر فأكثر بما يحاكي التقنية العقلانية للحياة الحديثة. تسلك جميع بيروقراطيات الأرض هذا الطريق. أما أنها لم تكن قد سلكته قبل الحرب إلى نهايته، فهذا كان وراء تفوقنا على الآخرين. إن

الموظف الأميركي القديم على سبيل المثال، الذي حظي برعاية حزب، كان "عارفاً" مهنياً لميدان المعركة الانتخابية و"للممارسة" المطابقة له، لكنه لم يكن بأي شكل خبيراً حصل على تأهيل اختصاصي. على هذا الأساس، وليس على الديمقراطية بحد ذاتها كما يحاول أدباؤنا إقناع الجمهور، استند الفساد هناك، الغريب عن الموظف المهني ذي التأهيل الجامعي إلى "خدمة العامة"، التي لم تتطور عندهم قبل الآن، قدر غربته عن البيروقراطية الإنجليزية الحديثة، التي تحل الآن بصورة متزايدة محل الحكومة الذاتية، من خلال الوجهاء ("الجنتلمان"). لكن حيث يسيطر الموظف المهني المدرب، تكون سلطته غير قابلة للكسر بكل بساطة، ما دام مجمل تنظيم الإمداد، الأكثر أساسية للحياة، يرتبط بعمله. صحيح أنه سيكون من الممكن نظرياً التفكير باستبعاد متعاظم دوماً للرأسمالية الخاصة، وإن كان هذا ليس مسألة تافهة حقاً، كما يتوهم بعض الأدباء الذين لا يعرفونها، ولن يكون بالتأكيد نتيجة لهذه الحرب. ولكن لنفترض أن الاستبعاد نجح يوماً ما، فما الذي سيعنيه ذلك فعلياً؟ هل سيعني تحطيم القوقعة الحديدية للعمل الصناعي الحديث؟ كلا! إنه سيعني بالأحرى أن قيادة المرافق المؤممة أو المشمولة ضمن اقتصاد عمومي ستصير الآن بيروقراطية بدورها. ترى، هل أشكال حياة المستخدمين والعمال في إدارة المناجم والسكك الحديدية البروسية التابعة للدولة مختلفة بطريقة محسوسة عن مثيلتها في المرافق الرأسمالية الخاصة الكبيرة؟ إنها ستكون أقل حرية، لأن كل صراع سلطة ضد بيروقراطية دولة يكون بلا أفق، ولأنه لا يمكن الاستعانة بهيئة تملك مبدئياً مصلحة ضدها وضد سلطتها، مثلما هو الحال ضد تلك. هذا سيكون كل الفارق بينهما، فبيروقراطية الدولة ستسيطر بمفردها، إن تمت إزاحة الرأسمالية الخاصة. عندئذ، ستندمج في تراتبية واحدة البيروقراطيات الخاصة والعامة، التي تعمل الآن إلى جانب، ويحتمل على الأقل أن تعمل، ضد بعضها بعضاً، وأن تضبط كل واحدة منها الأخرى بصورة متبادلة إلى حد ما، على غرار ما حدث في مصر خلال العصر القديم، وإن في صيغة أكثر عقلانية بدرجة لا تقبل المقارنة معها، هي لهذا أكثر حتمية منها.

إن الآلة التي لا حياة فيها هي روح جامدة. هذا وحده يكفي لمنحها السلطة، التي تكره البشر على وضع أنفسهم في خدمتها، وتحدد واقع حياتهم اليومي في العمل بتلك الصورة المهيمنة التي نجدها بالفعل في المصنع. والروح الجامدة هي أيضاً تلك الآلة الحية، التي تمثل التنظيم البيروقراطي، بالتخصص الذي يفرضه على العمل الفني

المؤهل، وبرسمه حدود الاختصاصات، وبلوائحه وعلاقات الطاعة المتدرجة تراتبياً داخله. وبالاتحاد مع الآلة الميتة، يعمل هذا التنظيم على إنتاج قوقعة تلك العبودية، التي ربما سيكون البشر مجبرين ذات يوم على الانصياع لها وهم عاجزون تماماً، شأنهم في ذلك شأن فلاحي الدولة المصرية القديمة، عندما تكون بالنسبة إليهم الإدارة الجيدة من الناحية التقنية البحتة، أي إدارة الموظفين والتزويد بالموظفين بصوة عقلانية، القِيمَة الأخيرة والوحيدة التي تقرر بشأن نمط تصريف شؤونهم، لأن البيروقراطية تنجز هذا بطريقة أفضل بكثير، إذا ما قارناها مع أية بنية أخرى من بنيات السيطرة. أما هذه القوقعة، التي يمتدحها أدباؤنا دون وعي، وتكتمل عبر ربط كل فرد بالمعمل (حدثت بدايات ذلك في ما عرف "بمؤسسات الرفاه") وبالطبقة (من خلال القوة المتزايدة لتقسيم الملكية) وربما بالمهنة ذات يوم مستقبلاً (من خلال قيام الدولة بفرض بتغطية الحاجات، أي تحميل أعباء مهام الدولة لاتحادات قائمة على تقسيم مهني)، فإنها ستكون أكثر هشاشة، إذا ما ألحق بالبيروقراطية، في المجال الاجتماعي على سبيل المثال، تنظيم "فئوي" للخاضعين، كما في دول السُّخرة التي عرفها الماضي. عندئذ، سيبرز تنظيم عضوي، أي مصري شرقي، للمجتمع، لكنه سيختلف عن هذا في أنه عقلاني بصرامة كالآلة. هل هناك من يريد إنكار كمون هذا الاحتمال في رحم المستقبل؟ لقد سبق لهذا أن قيل غالباً، ويلقي التصور المضطرب حول هذه الاحتمالات بظله على نتاج أدبائنا. لنفترض لمرة أن هذه الاحتمالات ستكون قدراً لا مفر منه، من يريد أن لا يبتسم عندئذ بسبب خوف أدبائنا من قدرة التطور السياسي والاجتماعي على منحنا مستقبلاً الكثير من "النزعة الفردية" و"الديمقراطية" أو ما يشبههما، ومن أن تضيء "الحرية الحقة" سماءنا، بمجرد أن نزيل "الفوضى" الحالية لإنتاجنا الاقتصادي، و"الاضطراب الحزبي" لبرلماناتنا لصالح "نظام اجتماعي" "و"تقسيم عضوي"، أي الطابع السلمي للعجز الاجتماعي تحت أجنحة السلطة الوحيدة التي لا يمكن بالتأكيد القاطع الهرب منها، ألا وهي بيروقراطية الدولة والاقتصاد!

وبالنظر إلى الواقعة الرئيسة لزحف البيروقراطية الذي لا يمكن وقفه، يمكن للسؤال حول أشكال التنظيم السياسي المستقبلية أن يُطرح بالصيغة الآتية فقط:

1. كيف يكون ممكناً بعد، وبالنظر إلى غلبة الميل إلى إضفاء الطابع البيروقراطي بوجه عام، إنقاذ بقايا حرية حركة "فردية" بمعنى ما؟ سيكون في النهاية ضرباً من

خداع ذاتي فظ الاعتقادُ بأننا كنا (بما في ذلك أكثرنا محافظة) سنتمكن عموماً من العيش اليوم دون هذه الإنجازات، الآتية من زمن "حقوق الإنسان". هذا السؤال يجب ألا يثير اهتمامنا هذه المرة، ما دام يوجد إلى جانبه سؤال آخر هو الذي يعنينا هنا:

2. بالنظر إلى الضرورة المتعاظمة، ولمكانة السلطة المتزايدة والمشروطة بهذا، كيف يمكن لطبقة موظفي الدولة، التي تحظى باهتمامنا هنا، تقديم ضمانات حول توافر سلطات تستطيع فرض حدود على الغلبة الرهيبة لهذه الشريحة المتزايدة الأهمية باضطراد، وإخضاعها لرقابة فاعلة؟ وكيف ستكون الديمقراطية ممكنة عموماً حتى في هذا المعنى المحدود؟ هذا ليس أيضاً السؤال الوحيد، الذي يشغلنا هنا، لأن:

3. سؤالاً ثالثاً، هو في الحقيقة السؤال الأكثر أهمية من جميع الأسئلة، يترتب على تأمل ما لا تفعله البيروقراطية بوصفها كذلك. من السهل تحديداً التأكيد على وجود حدود داخلية ثابتة لقدرة البيروقراطية على الفعل على صعيد العمل العام والسياسة العامة، وبالقدر نفسه تماماً داخل الاقتصاد الخاص. إن الروح القائدة، وهي "رب العمل" هنا و"السياسي" هناك، شيءٌ مختلف عن "الموظف". ليس الاختلاف بينهما بالضرورة من حيث الشكل، ولكن بالتأكيد من حيث الموضوع. يجلس رجل الأعمال بدوره على "المكتب"، وكذلك يفعل قائد الجيش، وقائد الجيش ضابط، فهو لا يختلف رسمياً عن سائر الضباط الآخرين. وبما أن المدير العام لمشروع كبير موظف مستخدم في شركة مساهمة، فإنه لا يختلف مبدئياً بدوره عن الموظفين الآخرين، من حيث مكانته القانونية. ينطبق الشيء نفسه على السياسي القائد في مجال حياة الدولة. رسمياً، يعتبر الوزير القائد موظفاً يتلقى راتباً يؤهله للتقاعد. أما واقع أنه قد يُقال أو يستقيل في أي وقت، طبقاً لجميع دساتير الأرض، فهو ما يُمثل فارقاً ظاهرياً بين مكانته الوظيفية ووظائف أغلبية الموظفين الآخرين، وليس جميعهم. تلفت النظر أكثر من هذا بكثير حقيقة أنه ليس مطلوباً بالنسبة إليه، وإليه وحده، أن يكون قد حصل، شأن الموظفين الآخرين، على تأهيل مهني ما. يشير هذا إلى أنه شيء مختلف عن بقية الموظفين، طبقاً لمعنى مكانته، مثله في ذلك مثل رجل الأعمال والمدير العام في الاقتصاد الخاص. أو بقول أكثر دقة بالأحرى إن عليه أن يكون شيئاً مختلفاً. وهذا ما هي عليه حاله بالفعل. إذا كان رجل قيادي "موظفاً"، إن نحن نظرنا إليه حسب روح عمله، وكان مُجِداً إلى أبعد حد، فإنه يكون بالتالي رجلاً اعتاد تأدية عمله حسب اللائحة والأمر، وبما يقتضيه

الواجب والشرف، ولا يصلح عندئذ لأن يتولى مؤسسة اقتصادية خاصة أو يكون على رأس دولة. ولقد كان علينا، للأسف، أن نختبر مثالاً على هذا في حياة دولتنا الخاصة.

يكمن قسم من الفارق في نوع العمل المنتظر وحده. وتنتظر استقلالية القرار والقدرة التنظيمية المحكومة بقوة الأفكار الخاصة، بكثرة في الحالات المنفردة، وتنتظر عموماً وفي الغالب من "الموظف" أيضاً، قدر ما يتم توقعهما من "القادة". أما التصور الذي يرى أن الموظف ينهمك في عمل يومي ثانوي، وأن على "القادة" وحدهم تحقيق الإنجازات الخاصة التي تطرحها المتطلبات الفكرية "المهمة"، فهو مفعم بالنزعة الأدبية وممكن فقط في بلاد تخلو من نظرة إلى نوع قيادة أعمالها وإنجازات موظفيها. كلا، إن الفارق يكمن في نمط مسؤولية هذا وذاك، الذي يتعين بالانطلاق منه إلى حد بعيد أيضاً نوع المتطلبات التي يجب طرحها على النمط الخاص بكل منهما. يستطيع الموظف، الذي يتلقى أمراً خاطئاً من وجهة نظره، يكون عليه الاعتراض عليه، فإذا ما أصرت الجهة الرئيسة على توجيهها، فإن تنفيذه وكأنه يتفق مع قناعته الخاصة لا يكون بالنسبة إليه قضية واجب فقط، بل قضية شرف أيضاً، يظهر من خلالها غلبة شعوره بالواجب الوظيفي على موافقته. يستوي في ذلك أن تكون الجهة الرئيسة "دائرةً أو "هيئة"، أو "تجمعاً" قام بمنحه توكيلاً قطعياً منه. هذا ما تريده روح المنصب. إن قائداً سياسياً يتصرف بهذه الطريقة يستحق الاحتقار، بما أنه غالباً ما يُكره على عقد تسويات، أي على التضحية بالأقل لمصلحة الأكثر أهمية، فإن فشل في أن يقول لسيده (سواء كان الملك أم الشعب): إما أن أتلقى التعليمات الآن أو أن أذهب، كان "ثقيل الظل" بائساً من النمط الذي عمّده بسمارك[34]، وليس قائداً. على الموظف أن يقف "فوق الأحزاب"، ويعني هذا في الحقيقة أن عليه الوقوف خارج الصراع على سلطة خاصة به، ما دام هذا الصراع وما ينجم عنه من مسؤولية بالنسبة إلى القضية، قوام حياة السياسي ورب العمل.

لقد حُكمت ألمانيا منذ استقالة الأمير بسمارك من قبل "موظفين" (بالمعنى

(34) قال بسمارك في خطبة أمام وفد من اتحاد المزارعين ألقاها يوم 9 حزيران/ يونيو 1895: "عندئذ يَستوزر "الثقلاء" لا يُنتظر منهم أن يمثلوا بفاعلية أية مصالح زراعية لدى زملائهم". يوجد النص في: *Die Politischen Reden des Fürsten Bismarck*, hg. von Horst Kohl (Sttutgart: J. G. Cotta, 1905), Bd. 13, S. 436-444 Zitat S. 442.

الروحي للكلمة)، لأن بسمارك أزاح جميع الرؤوس السياسية التي كانت إلى جانبه. حافظت ألمانيا، كما كان حالها قبل ذلك، على بيروقراطية مدنية وعسكرية على درجة رفيعة من التماسك، والتربية، والوجدان والذكاء. وقد بيّن الإنجاز الألماني في الحرب خارج الوطن، وبصورة إجمالية داخله أيضاً ما يمكن تحقيقه بمثل هذه الوسائل. لكن، كيف كانت إدارة السياسة الألمانية خلال العقود الأخيرة؟ إن أكثر الأقوال ودية عنها كان القول الآتي: لقد عوض انتصار الجيوش الألمانية من جديد عن هزائمها[35]. بأية تضحيات حدث هذا، هذا ما يراد الصمت عنه وبالأحرى عن السؤال حول أسباب هذه الإخفاقات.

يتوهم الخارج أن "الأوتوقراطية" الألمانية هي الخطأ. أما في الداخل، وبفضل التأملات التاريخية الطفولية لأدبائنا، فيعتقد بصور متنوعة بعكس ذلك، أي بأن مؤامرة الديمقراطية الدولية ضد ألمانيا هي التي ولدت الحلف الدولي غير الطبيعي ضدنا. يعمل الخارج بالشعار المنافق حول "تحرير الألمان" من تلك "الأوتوقراطية"، ويعمل في الداخل ذوو المصلحة في النظام الراهن، سنتعرف عليهم فيما بعد، بشعار لا يقل نفاقاً حول ضرورة حماية "الروح الألمانية" من التلوث "بالديمقراطية"، أو يبحثون عن كباش فداء أخرى.

وقد صار مألوفاً على سبيل المثال شتم الدبلوماسية الألمانية، دون وجه حق في أغلب الظن، لأنها كانت في المتوسط على القدر نفسه من الجودة، الذي كان لدبلوماسيات البلدان الأخرى. ثمة هنا خلط: إن ما كنا نفتقر إليه هو قيادة الدولة بواسطة سياسي، وليس مثلاً من خلال عبقرية سياسية من النمط الذي يمكن للمرء توقعه مرة كل بضعة قرون، وليس بواسطة موهبة سياسية مهمة أيضاً، وإنما بوجه عام وبكل بساطة بواسطة سياسي.

وبذلك نصل إلى مناقشة تينك القوتين المؤهلتين كلتاهما، إلى جانب طبقة الموظفين التي تنسج شبكتها حول كل شيء، لأداء دور في حياة الدولة المؤسسية الحديثة باعتبارهما هيئتين رقابيتين وموجهتين، وهما: الملك والبرلمان. فلنبدأ بالأول.

---

(35) تعذّر التأكد منه كاستشهاد. أما بشأن تعابير مشابهة انظر أعلاه: "السيف وصراع الأحزاب".

ستخرج السلالات الألمانية من الحرب وهي في موقع قويّ الأركان، إلا إذا اقترفت حماقات كبيرة، ولم تتعلم أي شيء من نواقص وعيوب الماضي. قبل الرابع من آب/ أغسطس 1914، كان بوسع من أتيحت له فرصة الجلوس لوقت طويل مع ديمقراطيين اجتماعيين ألمان، لا أتحدث هنا عن "التحريفيين" أو عن نواب الحزب أو النقابيين، وإنما جزئياً عن موظفي الحزب المتطرفين جداً بالذات، أن ينال بعد أخذ ورد طويل دوماً على وجه التقريب اعترافاً بأن الملكية الدستورية "بحد ذاتها" تمثل شكل الدولة المناسب لألمانيا ضمن وضعها الدولي الخاص. وبالفعل، يحتاج المرء إلى النظر لحظةً واحدة فقط إلى روسيا، كي يرى أن الانتقال الذي يريده الليبراليون إلى الملكية البرلمانية كان من شأنه أن يُبقي على السلالة الحاكمة من جهة، ويزيل سيطرة البيروقراطيين المجردة من جهة أخرى، ويسهم في النتيجة بتقوية روسيا بالقدر نفسه، الذي أضعفها[36] فيه الآن هذا الشكل من "جمهورية" الأدباء، على الرغم من نزعة القادة المثالية الذاتية. ترتبط كل قوة البرلمانية في إنجلترا، مثلما يعرف المرء جيداً هناك، بواقع أن الموقع الأعلى رسمياً في الدولة يشغل لمرة واحدة فقط. لن أناقش هنا إلى أي شيء تستند وظيفة هذا الوجود المحض لملك ما. لن أناقش كذلك ما إذا كان يتحتم أن ملكاً معيناً يمكنه دون غيره إنجاز هذه الوظيفة في كل مكان. وعلى كل حال، فإن الوضع مناسب بهذا المعنى فيما يتعلق بألمانيا. إنه لا يستطيع إثارة شهوتنا نحو عصر حروب المطالبين بالعرش والثورات المضادة، فضلاً عن أن وضعنا الدولي مهدد.

كل ما في الأمر أن الملك ليس، ولا يستطيع إطلاقاً أن يشكل في أي وقت ثقلاً مضاداً وأداة رقابة ضمن ظروف الدولة الحديثة في مواجهة سلطة طبقة الموظفين

(36) بما أنه جهة روسية زعمت أمامي أن السيد كرنسكي استشهد بهذه الجملة من صحيفة فرانكفورت خلال تجمعات، ليسوق ضرورة هجومه كدليل على "القوة"، يجب أن أؤكد بصراحة حيال حفار قبور الشباب الروس هذا: يستطيع تنظيم هجوم من يمتلك وسائل الحرب العملية، ومنها مثلاً المدفعية، لهزيمة المشاة المرمية أمامها في الخنادق، ووسائط النقل والمخزونات، ليشعر الجنود المبعدين إلى الخنادق، فضلاً عن ذلك، بارتباط تغذيتهم به. إن "ضعف" ما يعرف بالحكومة الاجتماعية الثورية للسيد كيرنسكي كمن في أهليتها لتلقي القروض، كما عرضت في مكان آخر. ولكي يحصل على قروض يحافظ من خلالها على سلطته الخاصة في بلاده، عليه إنكار نزعته المثالية، والتحالف مع الوفاق الإمبريالي البرجوازي، والسماح بسفك دماء مئات الآلاف من مواطنيه كمرتزقة يخدمون مصالح أجنبية، مثلما حدث منذ ذلك الوقت بالفعل. أعتقد أنني بقيت محقاً في ما يتعلق بهذا وغيره من الشروط المسبقة، التي أوردتها في مكان آخر عن روسيا (انظر مقالة "انتقال روسيا إلى الديمقراطية الوهمية" في هذا الكتاب).

المحيطة بكل شيء. إنه لا يستطيع مراقبة الإدارة، لأنها إدارة مؤهلة مهنياً بينما هو لا يملك طبعاً أية خبرة على الإطلاق خارج المجال العسكري. كما أنه قبل كل شيء، وهذا هو الأمر الذي يعنينا هنا، ليس مدرباً سياسياً على مجريات الصراع الحزبي أو الدبلوماسية. وليست تربيته بأكملها فقط، بل موقعه من الدولة قبل كل شيء، هو الذي يتعارض تماماً مع ذلك. وهو لم يحصل على تاجه في صراع الأحزاب، وليس الصراع حول السلطة في الدولة هواء حياته الطبيعي، مثلما هو دوماً بالنسبة إلى السياسي. وهو لا يتعرف بجسده الخاص على شروط الصراع من خلال نزوله هو نفسه إلى الميدان، بل هو بفضل امتيازه بمنأى بالأحرى عما يشوبه من قسوة. يوجد ثمة السياسي بالفطرة، غير أنه نادر الوجود. بيد أن الملك، غير السياسي بالفطرة، يصير خطراً جداً على مصالحه ومصالح الدولة، حين يحاول "ممارسة الحكم بنفسه"، كما فعل القيصر، أو عندما يحاول التأثير في العالم بواسطة أدوات السياسي، "الغوغائية" بأوسع معاني الكلمة، أي من خلال الخطبة والكتابة، من أجل أن يدعو إلى أفكاره الخاصة وشخصه الخاص. في هذه الحالة، لا يقامر الملك بتاجه وحده، فهذا شأنه الخاص، بل بوجود دولته. ينجذب الملك الحديث إلى ذلك الإغراء، وبالأحرى إلى تلك الضرورة بالذات، بصورة حتمية لا تني تتكرر دوماً، إذا لم يقف أحد آخر في مواجهته داخل الدولة غير الموظفين، إذا ما كان البرلمان عاجزاً، مثلما كان حاله في ألمانيا طيلة قرون. من الناحية التقنية البحتة، يتسم هذا الوضع بمساوئ جسيمة، فالملك يعتمد اليوم، وهو يراقب تأدية الموظفين لعملهم، على تقارير موظفين آخرين، إن لم يسانده برلمان قوي. عندئذ يدور كل شيء في دائرة مغلقة. أما حرب الاختصاصات المختلفة المستمرة، التي كانت مألوفة في روسيا على سبيل المثال، وسادت عندنا حتى الحقبة الراهنة، فتكون النتيجة الطبيعية لحكومة "ملكية" كهذه، تفتقر إلى سياسي قائد. بما أن الأمر لا ينصب في صراع المرازبة هذا، غالباً وبالدرجة الأولى، على تناقضات عملية فقط، وإنما يدور حول تناقضات شخصية أيضاً: نظراً لأن الرؤساء يستخدمون صراع دوائر الاختصاص الوظيفي كأداة يثيرون بواسطتها التنافس على مراكز الوزراء، حين ينظر إليها بوصفها مجرد غنائم للموظفين. عندئذ، لا تقرر الأسباب العملية أو الصفات السياسية القيادية بل مؤامرات البلاط من الذي يثبت جدارته في المراكز القيادية. الجميع يعلم أن الدول الإمبريالية مليئة بصراعات السلطة الشخصية. هنا، ثمة خطأ يكمن في الاعتقاد باختلاف الأمور عن ذلك في الملكيات، حيث يبرز عيب

إضافي، يجسده اعتقاد الملك أنه يحكم بنفسه، بينما تتمتع طبقة الموظفين في الحقيقة بامتياز الاختباء وراءه، لتتمكن من ممارسة التسلط دون الخضوع لأية رقابة أو تحمّل أية مسؤولية. بينما يكون الملك موضوعاً للتملق، ويقدم له وجه السلطة الرومانسي الظاهر، ما دام يستطيع تغيير شخص الوزير القيادي وفق هواه الشخصي. والحقيقة، أنه كان هناك سلطة مفرطة في أيدي ملوك من أمثال "إدوارد السابع" و"ليوبولد الثاني"، مع أن شخصيتيهما لم تكونا مثاليتين بالتأكيد، ومع أنهما، أو لأنهما، حكما بأشكال برلمانية صارمة، ولم يبرزا إطلاقاً بصورة علنية أو مخالفة لها. إنه لجهل ما بعده جهل أن تصور جمل الأدباء الحديثين الفارغة أمثال هؤلاء الملوك بوصفهم "ملوك ظل"، وإنه لغباء ما بعده غباء جعل الثرثرة الأخلاقية للمواطن المتحذلق معياراً لإصدار حكم سياسي عليهم. سيختلف حكم التاريخ العالمي على هؤلاء الملوك، حتى إن كان عملهم سيفشل في نهاية الأمر، شأن بعض المشاريع السياسية الكبيرة. لقد أقام أحدهما - وكان مجبراً على تغيير موظفي بلاطه طبقاً لتشكيلات الأحزاب - حلفاً يشمل العالم، بينما جمّع الآخر، الذي حكم دولة صغيرة، إمبراطورية استعمارية عملاقة (بالمقارنة مع كسور مستعمراتنا!). لا بد للملك أو الوزير، الذي يريد تولي القيادة سياسياً، أن يعرف كيف يستخدم الأدوات الحديثة للسلطة. وللعلم، فإن النظام البرلماني لا يزيح غير الملك العديم الموهبة سياسياً، لصالح سلطة البلاد! لا، وهل تكون "دولة حراس ليل" تلك التي تفهم كيف تلحق بأمتها الخاصة محدودة العدد أفضل أجزاء القارات جميعها؟ أية ثرثرة أدباء مفعمة بالحذلقة هي هذه الطريقة البالية في المخاطبة، التي لها طعم يحيل إلى شعور "الرعية" بالنفور.

لِننبرِ الآن للبرلمان.

ليست البرلمانات الحديثة بالدرجة الأولى غير أماكن تمثيل للذين يخضعون للسيطرة من خلال الوسائل البيروقراطية. ثمة هنا حد أدنى من الموافقة الضمنية عند الفئات المهمة اجتماعياً من الخاضعين هو على الأقل شرط أولي لاستمرار أية سيطرة، بما فيها تلك الأحسن تنظيماً. تعتبر البرلمانات اليوم أداة لإظهار هذا الحد إلى الخارج. وتعد صيغة الاتفاق بواسطة القانون عقب مشاورة مسبقة مع البرلمان إجبارية بالنسبة لأفعال معينة تقوم بها السلطات العامة، منها خطة الموازنة قبل كل شيء. واليوم، ومنذ عصر نشوء الحقوق الفئوية، يعتبر التصرف بطريقة تدبير المال المخصص

للدولة، أي قانون الموازنة، الوسيلة الحاسمة للسلطة البرلمانية. بقدر ما يستطيع برلمان ما إضفاء طابع ملح على شكاوى الشعب من الإدارة، عبر الاستنكاف عن إقرار الوسائط النقدية، ورفض الموافقة على مقترحات القوانين، أو من خلال طلبات غير مهمة، بقدر ما يكون مستبعداً من المشاركة الإيجابية في القيادة السياسية. إنه لا يتمكن عندها من ممارسة، ولا يمارس بالفعل، سوى "سياسة سلبية" وحسب، تتجسد في مواجهة قادة الإدارة وكأنهم قوة معادية، تمده بصفتها هذه بالحد الأدنى الذي لا غنى عنه من المعلومات، وترى فيه عقبة وتجمعاً من المتذمرين ومدعي المعرفة العاجزين. بالمقابل، يرى البرلمان وناخبوه في البيروقراطية زمرة من الطامحين والمحضرين، يقف الشعب كموضوع في مواجهة فنونهم المزعجة، الفائضة في جزء كبير منها عن اللزوم. يختلف الأمر عن ذلك، حيث يكون البرلمان قد نجح في أن يفرض إما أخذ قادة الإدارة من أوساطه بالذات (نظام برلماني بالمعنى الحقيقي)، أو أن يحتاج القادة كي يبقوا في مناصبهم إلى تصويت صريح على الثقة من أغلبيته، أو يجدوا أنفسهم مجبرين على الأقل على تحاشي إعلان حجب ثقته عنهم (الاصطفاء البرلماني للقادة)، وأن عليهم، لهذا السبب، اجتياز استجوابات منهكة تحت رقابته أو رقابة لجانه (مسؤولية القادة البرلمانية)، وقيادة الإدارة وفق الخطوط التوجيهية التي يقرها (رقابة المسؤولية البرلمانية). في هذه الحالة، يكون قادة الأحزاب المقررة برلمانياً حملة إيجابيين مشاركين بالضرورة في سلطة الدولة. ويكون البرلمان عاملاً إيجابياً في السياسة إلى جانب الملك، الذي لا يقررها في هذه الحالة، أو على الأقل لا يقررها بصورة غالبة أو حصرية في جميع الأحوال بقوة حقوق تاجه الشكلية، بل يحددها بقوة نفوذه الكبير جداً في كافة الظروف، الذي تتفاوت قوته هكذا بحسب ذكائه السياسي ووعيه لأهدافه. في هذه الحالة، يتحدث المرء، بحق أو بدون وجه حق، عن "دولة شعب"، بينما يمثل برلمان الخاضعين بسياسته السلبية حيال البيروقراطية المسيطرة نوعاً من "دولة السلطة". أما نحن، فيذهب اهتمامنا هنا إلى الأهمية العملية لموقع البرلمان.

يمكن للمرء أن يكره أو يحب العمل البرلماني، لكنه لن يزيحه جانباً في الحالتين. يستطيع المرء جعل البرلمان عاجزاً على الصعيد السياسي وحده، كما سبق لبسمارك أن فعل مع برلمان الرايخ. غير أن عجز البرلمان يعبر عن نفسه، فضلاً عن النتائج العامة "للسياسة السلبية"، في المظاهر التالية. لا يقتصر أي صراع برلماني على تناقضات عملية فقط، بل يكون أيضاً صراعاً على سلطة شخصية. وحيث تفرض سلطة البرلمان

على الملك أن يكلف، حسب الأصول، الرجل الذي يحظى بثقة أغلبية مقررة بقيادة السياسة، يتجه صراع السلطة بين الأحزاب إلى بلوغ الموقع السياسي الأعلى هذا. عندئذ، يخوضه حتى النهاية من يملكون غريزة سلطة سياسية كبيرة وصفات سياسية قيادية بارزة، وتكون لديهم فرصة بلوغ المراكز القيادية، ما دام وجود الحزب في البلاد، وسائر المصالح المثالية والمادية جداً في قسم منها، التي لا حصر لها، والمرتبطة بذلك، تتطلب بالضرورة عندئذ وصول شخصيات تمتلك صفات القادة إلى القمة. عندئذ، وعندئذ فقط، سيتوافر الحافز لدى أصحاب المواهب والحمية لإخضاع أنفسهم للاصطفاء الذي ينجم عن هذا الصراع التنافسي.

يختلف الأمر تمام الاختلاف، عندما يكون احتلال مراكز الدولة العليا في ظل شركة "الحكومة الملكية" موضوعاً لترقية الموظفين، أو للتعارف المحكوم بالمصادفة في البلاط، أو إذا كان على برلمان عاجز السماح بتمرير هذا النمط من تركيب الحكومة. عندئذ أيضاً يتفاعل بصورة طبيعية ضمن الصراع البرلماني الطموح الشخصي إلى السلطة إلى جانب التناقضات العملية، ولكن في صيغ واتجاهات أخرى ثانوية تماماً: في الاتجاه الذي سلكه هذا الصراع منذ عام 1890 في ألمانيا. إلى جانب تمثيل المصالح الاقتصادية المحلية الخاصة لناخبين نافذين، تكون عندئذ الرعاية الصغيرة الثانوية هي وحدها النقطة التي تدور حولها في النهاية جميع الأشياء. وعلى سبيل المثال، فإن النزاع بين مستشار الرايخ الأمير بيلوف (Bülow) وحزب الوسط لم ينشأ بسبب تناقضات رأي عملية، بل كان في جوهره محاولة قام بها المستشار للتنصل من رعاية تلك المناصب الخاصة بالحزب، التي تطبع بطابعها القوي اليوم أيضاً تركيب بعض سلطات الرايخ الشخصي. ولم يكن حزب "الوسط" وحيداً في هذا السياق، فالأحزاب المحافظة كانت تمتلك احتكار المناصب في بروسيا، وتسعى لإخافة الملك بشبح "الثورة"، بمجرد أن تهدد هذه المصالح الوفيرة العائد. أما الأحزاب المستبعدة دوماً عن مناصب الدولة فكانت تتطلع إلى تعويض نفسها عنها في إدارات البلديات أو صناديق المرضى، وتمارس سياسة معادية للدولة أو غريبة عنها في البرلمان، أسوة بما كانت تفعله سابقاً الديمقراطية الاجتماعية. هذا أمر طبيعي، لأن كل حزب يطمح بصفته هذه إلى السلطة، أي إلى حصة في الإدارة، وبالتالي إلى امتلاك نفوذ على احتلال المناصب. هذا ما تمتلكه الشرائح المسيطرة عندنا بالقدر الذي نجده في أي مكان آخر، وإن كانت تتنصل من المسؤولية عن ذلك، ما دام اصطياد المناصب والرعاية من وراء

الكواليس يأخذان مجراهما ويصلان إلى المراكز الدنيا، التي لا تتحمل مسؤولية عن البيانات الشخصية. غير أن طبقة الموظفين تُجري حسابها عندنا في التصرف دون الرضوخ لأية رقابة، مقابل دفع الجزاءات المطلوبة للأحزاب النافذة على شكل تلك الرعاية الصغيرة للعوائد المجزية. هذه هي النتيجة الطبيعية لواقعة أن كل حزب (أو ائتلاف أحزاب) لديه القدرة على تكوين الأغلبية الفعلية المطلوبة ضد أو مع الحكومة في البرلمان، وأنه ليس مدعواً بصورة رسمية، بما هو حزب، إلى شغل المنصب السياسي الأعلى المسؤول.

ومن جهة أخرى يتيح هذا النظام لبعض من يملك صفات موظف صالح للعمل لكنه يفتقر إلى أي أثر لأية موهبة خاصة برجل الدولة، البقاء في مركزه السياسي القيادي، إلى أن تمحوه مكيدة ما من الصورة لصالح شخصية أخرى من نوعه ذاته. توجد عندنا إذن الرعاية الحزبية السياسية للمناصب، على غرار ما هو موجود في أي بلد آخر، وإن كانت تتخذ لدينا شكلاً مقنعاً مخزياً، وتؤثر قبل كل شيء تأثيراً متواصلاً لصالح آراء حزبية معينة تعتبر آراء "بلاطية". لكن هذا الطابع الوحيد الجانب ليس إلى حد بعيد الأمر الأكثر سوءاً في الوضع القائم، وكان بالإمكان تحمله على الصعيد السياسي الصرف، لو أنه أتاح على الأقل الفرصة لتمكين قادة مؤهلين من الانطلاق من وسط تلك الأحزاب "البلاطية"، والارتقاء سياسياً إلى موقع القرار بالنسبة إلى قيادة الأمة. هذا ليس واقع الحال. وهو لن يكون ممكناً ما لم يتوافر نظام برلماني أو تتاح على الأقل رعاية مناصب برلمانية لمراكز القادة. في هذه النقطة، نحن نتحدث أول ما نتحدث عن عقبة رسمية محضة، يضعها الدستور الألماني الحالي في طريق هذا النظام.

ويقول البند الأخير من المادة التاسعة من دستور الرايخ: "لا يمكن لأحد أن يكون في الوقت نفسه عضواً في مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ"[37]. إذن، بينما يُطلب بإلحاح في البلدان المحكومة برلمانياً أن يكون رجال الدولة القادة أعضاء في البرلمان، يكون هذا غير ممكن قانونياً في ألمانيا. يستطيع مستشار الرايخ أو أي وزير في دولة اتحادية منتدب لمجلس الاتحاد، أو أي كاتب دولة في الرايخ، الانتماء إلى برلمان إحدى

---

(37) كرّس فيبر مقالة خاصة لمشكلة هذه المادة الدستورية جعل عنوانها "تعديل المادة 9 من دستور الرايخ"، طبعت في هذا الكتاب.

الولايات الاتحادية، كالبرلمان البروسي على سبيل المثال، حيث يستطيع ممارسة نفوذه على حزب وحتى قيادته، لكنه لا يمكنه الانتماء إلى برلمان الرايخ. هذا البند كان ببساطة مجرد تقليد آلي للجنة النظراء في مجلس العموم الإنجليزي (عبر توسط الدستور البروسي بكل تأكيد)، يستند إلى انعدام الأفكار ولا بد أن يسقط، مع أن هذا السقوط لا يعني بذاته الأخذ بالنظام البرلماني، أو بالرعاية البرلمانية للمناصب، بل يعني فقط إمكانية أن يتولى برلماني قدير سياسياً مركزاً سياسياً قيادياً في الرايخ. وليس من المفهوم لماذا يجب إكراه نائب على اجتثاث جذوره السياسية أولاً كي يتولى منصباً يبدو مناسباً له في الرايخ.

لو أن بينيغسن دخل في حينه الوزارة، وخرج بالتالي من برلمان الرايخ، لكان بسمارك جعل من قائد سياسي مهم موظف إدارة برلمانياً بلا جذور، ولسقطت قيادة الحزب في أيدي الجناح اليساري، أو لكان الحزب نفسه قد انهار، ربما كان هذا هو المطلوب. بالقدر نفسه، أدى انخراط النائب "شيفر" في الحكومة الآن إلى ضياع نفوذه على الحزب، وإلى وضع مقاليده بين أيدي جناح الصناعة الثقيلة. على هذه الطريق، تقطع إذن رؤوس الأحزاب وينضم إلى الحكومة عوض السياسيين المؤهلين موظفون مهنيون يفتقرون إلى معارف مختصة حول مسار المناصب الوظيفي، وإلى نفوذ عضو البرلمان. وتتم إلى حد كبير رعاية الشكل الأكثر بؤساً من نظام العطايا، الذي يمكن تطبيقه في مواجهة برلمان ما. أما اعتبار البرلمان منصة يقفز منها إلى الوظيفة مرشحون موهوبون لمنصب سكرتير دولة: فهو فهم يميز البيروقراطيين، يتبناه أدباء وسياسيون وقانونيون مختصون يعتقدون أن مشكلة البرلمانية الألمانية قد تم حلها على هذا النحو بطريقة "ألمانية" خاصة! إنها الدوائر نفسها التي تسخر من اقتناص المراكز بحجة أنه فقط "غرب أوروبي"، و"ديمقراطي" بوجه خاص. أما أن القادة البرلمانيين لا يجب أن يسعوا إلى المنصب براتبه ومقامه، وإنما إلى السلطة ومسؤوليتها السياسية، وأنهم لا يستطيعون الحصول عليها إذا كانوا متجذرين في أتباعهم، بحيث يكون عديم الأهمية فضلاً عن ذلك إن صار البرلمان موطناً لاصطفاء القادة أم للخطباء الطامحين إلى المناصب، فهذا ما لن يفهموه أبداً. لقد سَخِرت الدوائر ذاتها طيلة عقود من البرلمانات الألمانية وأحزابها، لأنها رأت دوماً في الحكومة ضرباً من عدو طبيعي. إلا أنه لا يزعجها أدنى إزعاج أن عقبة البند الثاني من المادة التاسعة من القانون، الموجهة حصراً ضد برلمان الاتحاد، تعامل مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ كسلطتين معاديتين،

ليس بوسعهما رعاية تواصلهما بعضهما مع بعض إلا من طاولة مجلس الاتحاد ومنصة الخطابة في البرلمان دون غيرهما. لا بد أن يترك للتقدير الوجداني لرجل الدولة، وللحكومة التي تمنحه التفويض ولناخبيه، ما إذا كان يمكنه أن يوحد في منصبه تكليفه بقيادة حزب أو نشاطه في صفوفه، وما إذا كانت التعليمات، التي يصوت على هديها داخل مجلس الاتحاد، تتفق مع قناعاته الخاصة التي يتبناها في برلمان الرايخ[38]. ولا بد للسياسي القيادي، لا سيما ذلك الذي يتحمل مسؤولية التعليمات الخاصة بالصوت الرئاسي في الرايخ، أي مستشاره ووزير خارجية بروسيا في آن معاً، أن تتاح له إمكانية قيادة مجلس الاتحاد كرئيس، تحت رقابة ممثلي الولايات الأخرى، والتأثير في الوقت نفسه على برلمان الرايخ من موقعه كعضو يمتلك صوتاً في حزب. من الوجاهة بمكان اليوم أن ينأى رجل الدولة بنفسه عن الأحزاب، بل إن الأمير "بوزادوفسكي" (Posadowsky) اعتقد أنه مدين لمنصبه الأسبق لكونه لم ينضم إلى أي حزب، أي أنه لم يسئ استخدام برلمان الرايخ ليكون فيه خطيباً أكاديمياً مفوهاً لا حول له. إذا كان المرء لا حول له، فكيف يتم إنجاز الأعمال في البرلمان إذن؟

لم تعد الخطب التي يلقيها النائب اليوم اعترافات شخصية، وأقل من ذلك بكثير محاولات تريد تغيير مواقف الأعداء. إنها بالأحرى تصريحات رسمية للحزب، تطلق من "نافذة البلد إلى الخارج"، فإذا ما تحدث ممثلو جميع الأحزاب مرة أو مرتين بالتتابع،

---

(38) من المثير للقرف أن يستنتج مجهول في صحيفة الصليب بالذات استحالة هذا التوحيد في الطابع الشكلي القانوني من واقع أن النواب يصوتون من خلال اقتناعهم الخاص، في حين يجب على أعضاء مجلس الاتحاد التصويت من خلال تعليمات. إن واقع وجود مدراء دوائر كثيرين يجلسون في برلمان بروسيا، ويقع على عاتقهم منذ بوتكامر "تمثيل سياسة الحكومة"، لا تزعج صحيفة الصليب، ولا يزعجها إطلاقاً، أن كتّاب دولة الرايخ، الذين يصوتون كنواب في برلمان بروسيا حسب اقتناعهم الشخصي، عليهم انتقاد التعليمات التي تصدرها إليهم كأعضاء في مجلس الاتحاد الحكومة المسؤولة أمامه! فإن لم يستطع رجل دولة يحتل قمة حزب تفعيل تلك التعليمات بوصفه عضو مجلس اتحاد - التي تتفق مع اقتناعه - كان عليه الذهاب. هذا ما يجب على كل "رجل دولة" فعله اليوم بطبيعة الحال. انظر المزيد أدناه. [يقول المقطع المطابق من نص مرسوم الملك الذي أعده بوتكامر وصدر يوم 4 كانون الثاني/ يناير 1882: "إن مهمة وزرائي هي تمثيل حقوقي الدستورية بحفظها ضد الشك والتعمية. إنني أنتظر الشيء ذاته من جميع الموظفين الذين أقسموا يمين الولاء لي. ليس في نيتي الحد من حرية الانتخابات، ولكن بالنسبة إلى أولئك الموظفين، المكلفين بإدارة أعمال حكومتي ويمكن لهذا السبب إعفاؤهم حسب وظائفهم من قانون التأديب، فإن قسم الولاء يشمل الالتزام بتمثيل سياسة حكومتي حتى في الانتخابات". في: *Dokumente zur deutschen Verfassungsgeschichte, hg.* von Ernst Rudolf Huber (Stuttgart: Kohlhammer, 1964), S. 307.

تم اختتام النقاش في برلمان الرايخ. تُقدم الخطب قبل إلقائها في جلسة الائتلاف، أو يتفق على نقاطها الجوهرية هناك. وبالقدر نفسه يتم هناك أيضاً تقرير من الذي عليه التحدث باسم الحزب. تمتلك الأحزاب خبراءها المختصين في كل مسألة، مثلما تمتلك البيروقراطية موظفيها المختصين. غير أن لها على كل حال خطباءها المملين وخطباءها المختصين بالاستعراضات أيضاً، الذين يمكن الإفادة منهم بحذر لأغراض الوجاهة وحدها، إلى جانب المجدّين من أعضائها. ولئن لم تكن صحيحة دوماً، فإنها صحيحة عموماً مع ذلك تلك الجملة التي تقول: من يقوم بالعمل هو الذي يكون له نفوذ. غير أن العمل يتم وراء الكواليس، وفي جلسات اللجان والائتلاف، ولدى الأعضاء العاملين باندفاع حقيقي، ولكن في مكاتبهم الخاصة قبل كل شيء. وعلى سبيل المثال، فإن سلطة أوجين ريشتر التي لم تتزعزع رغم الكره الصريح الذي واجهه داخل حزبه، استندت إلى مثابرته الهائلة على العمل، وبصورة خاصة على معرفته التي لا نظير لها في شؤون الموازنة، التي جعلت منه بالفعل آخر نائب يستطيع مراجعة كل قرش في حسابات وزير الحرب وحتى المطعم الأخير من مطاعم الجيش. هذا على الأقل ما تم التعبير عنه بإعجاب غالباً في حضوري من قبل سادة هذه الإدارة، رغم الشعور الذي كان سائداً بالقرف. يستند مركز السيد ماتياس إيرزبيرغر في حزب الوسط الحالي بدوره إلى اجتهاده البالغ، الذي ما كان ممكناً بدونه تسويغ النفوذ الصعب الفهم لهذا السياسي، ذي الموهبة السياسية محدودة في جميع الأحوال.

بيد أن مثل هذا الاجتهاد البالغ لا يؤهل المرء ليصير قائد دولة وموجهاً، أو لما ليس مختلفاً في الجوهر بأي حال عن ذلك، كما يعتقد أدباؤنا الرومانسيون: قائد حزب. وقد سبق أن وجدت، حسب معرفتي على الأقل، في جميع أحزاب ألمانيا بلا استثناء شخصيات تمتلك صفات القائد السياسي الكاملة. إن القوميين الليبراليين فون بينيغسن، وفون ميغيل، وفون شتاوفنبيرغ، وفولك وآخرين، وجماعة الوسط فون مالينكرودت، وفيندهورست، والمحافظين فون بيتوزي، وهوك، وفون مينيغيروده، وفون مانتويفل، والتقدميين فون ساوطن، وتاربوتشن، والديمقراطي الاجتماعي فون فولمار كانوا من أصحاب الطبائع القيادية المؤهلة سياسياً. وقد ماتوا جميعهم أو خرجوا من البرلمان في الثمانينات مثل فون بينيغسن، لأنه لم تتوافر لهم كقادة أحزاب فرصة الوصول إلى قيادة أعمال الدولة. ما أن صار برلمانيون مثل فون ميبل وموِلّر وزراء، حتى كان عليهم أن يفقدوا كرامتهم سياسياً، ليمكنهم الاندماج في وزارات

الموظفين الصرفة[39]. غير أنه يوجد في ألمانيا اليوم أيضاً قادة يتمتعون بطبائع فطرية، وهم موجودون بعدد كبير في واقع الحال. إذا كان هذا صحيحاً، أين يختبئ هؤلاء إذن؟ من السهل الإجابة عن هذا السؤال بعد ما سبق من قول. سأورد مثالاً واحداً فقط تتعارض فيه وجهات النظر السياسية والسياسية الاجتماعية للشخص المعني تعارضاً جذرياً إلى أقصى حد مع وجهة نظري، ألخصه في السؤال الآتي: هل يعتقد أحد أن القدر كتب على جبين المدير الحالي لمصانع النحاس[40]، الذي هو سياسي وموظف دولة سابق من المناطق الشرقية، أن يدير أكبر مشروع صناعي في ألمانيا وليس وزارة صاحبة قرار أو حزباً برلمانياً واسع السلطة؟ لماذا يفعل إذن هذا ولماذا تراه لا يجد نفسه مستعداً (كما افترض) بأي حال من الأحوال لفعل ذاك، في الظروف الراهنة؟ هل يفعل ما يفعله من أجل الحصول مثلاً على موارد مالية أفضل؟ أظن بالأحرى أنه يفعل ذلك لسبب بسيط جداً، لأن رجلاً يتمتع عندنا بغرائز سلطوية قوية وبما يماثلها من صفات يجب أن يكون - نتيجة بنية دولتنا السياسية، أي بكل بساطة نتيجة عجز البرلمان والطابع المحض للموظفين - اللصيق بالمراكز الوزارية والمرتبط بها، مجنوناً بالضبط كي ينخرط في هذا التلاعب البائس بالأحقاد والضغائن الودية، ويسير على جليد مكائد البلاط، إن كان يبدو متاحاً لمعرفته وإرادته حقل نشاط كذلك الذي يمكن أن تتيحه له المشاريع العملاقة، والكارتلات، ومؤسسات البنوك والتجارة الكبرى. إن أمثال هذا الرجل يفضلون تمويل صحف عموم الألمان والسماح للأدباء بمتابعة ثرثرتهم على صفحاتها. أما الذهاب إلى حيث يكون في خدمة المصالح الرأسمالية الخاصة، فهو يعني استبعاد مجمل المواهب القيادية للأمة عن طريق ذلك الاصطفاء السلبي، الذي عرى بصورة فعلية قبل كل شيء ما يسمى "حكومتنا الملكية" من جميع جملها الجوفاء، بما أنه يتم اليوم في ذلك المجال وحده شيء يشبه اصطفاء نوعيات القادة بوجه عام. لماذا هناك؟ لأن الألفة، التي تعني في هذه الحالة "جملة الأدباء الفارغة"، تنتهي بالضرورة هناك، حيث يتعلق الأمر بمصالح اقتصادية بمئات وآلاف ملايين

(39) صرح وزير التجارة مولر يوم 25 أيار/ مايو 1901 في عيد احتفالي في مدينة بيليفيلد: "أجد نفسي في وضع غير ملائم، لأنني عبرت عن وجهات نظري بصورة علنية، دون أن يخطر ببالي أنني يمكن أن أعين وزيراً"، *Schulthess*, 1901, S. 101.

(40) المقصود هو غوستاف كروب فون برهلن وهالباخ الذي أنهى عمله الوظيفي عام 1906 وتولى إدارة مصانع كروب.

الماركات، وعشرات الآلاف ومئات الآلاف من القوى العاملة. لماذا لا يتم هذا في إدارة الدولة؟ لأن إحدى أسوأ موروثات السيطرة البسماركية كانت اعتقاده أن من المجدي تغطية نظام قيصري من خلال شرعية الملك، الأمر الذي قلده أخلافه بأمانة، مع أنهم لم يكونوا قياصرة من جانبهم بل موظفين عاديين. إن الأمة، التي لم تنل نصيباً من أية تربية سياسية، اعتبرت أقوال بسمارك تلك صحيحة كالعملة الجيدة، بينما تبرع الأدباء بالتصفيق المعتاد. لقد كان هذا أمراً طبيعياً تماماً. فقد تم فحص الموظفين المقبلين، وشعر هؤلاء بأنفسهم كموظفين وكآباء موظفين. وتوجهت ضغائنُهم ضد كل من كان يطمح إلى سلطة أو وصل إليها بطرق أخرى غير طريق الشرعية المكتسبة عبر شهادات الامتحان. سمحت الأمة، في ظل بسمارك، الذي تجرد من القلق الخاص على الشؤون العامة، وخاصة منها السياسة الخارجية، ببيعها شيئاً يشبه "حكومة ملكية"، لم تكن تعني في الحقيقة غير انعدام الرقابة على سيطرة الموظفين الصرف، التي لم يسبق أن ولدت داخلها وارتقت في أي مكان من العالم أية مواهب سياسية قيادية، إن تركت لنفسها، ليس لأنه لا يوجد أيضاً في طبقة موظفينا أناس لديهم صفات القادة: ولا يدور بخلدنا هنا ادعاء هذا! لكن التقاليد والخصائص الداخلية لتراتبية المناصب تضع عقبات غير عادية تماماً في طريق صعود هؤلاء بالذات، كما أن جوهر الوسط الذي يشغله موظف إدارة حديث يكون عموماً غير ملائم إلى أبعد حد لتطور الاستقلال السياسي (الذي يجب التفريق بينه وبين التبعية الداخلية للطبع السياسي المحض)، بل أن جوهر كل سياسة هو، كما سنؤكد غالباً فيما بعد: الصراع وكسب الحلفاء والأتباع الطوعيين، وإلى ذلك، التدرب على هذا الفن الصعب، الذي لا يقدم المسار الوظيفي للدولة السلطوية أية فرصة لاكتساب مهارة كافية فيه. من المعلوم أن برلمان فرانكفورت الاتحادي كان مدرسة بالنسبة إلى بسمارك. كما يعتبر التدريس في الجيش مدرسة كهذه بالنسبة إلى الصراع يمكنها أن تلد قادة عسكريين. أما بالنسبة إلى السياسي الحديث، فإن الصراع في البرلمان ومن أجل الحزب في البلاد هو مدرسة المصارعة القائمة، التي لا يمكن استبدالها بأي شيء آخر مساوٍ لها في القيمة، أقله من خلال التنافس على الترقي. من الطبيعي أنه صراع يدور فقط في برلمان ومن أجل حزب يحرز قادته السلطة في الدولة.

وفي المقابل، أية قوة جذب سيمارس على رجال لديهم صفات القادة حزبٌ يمتلك في أحسن الأحوال الفرصة لتغيير بضعة بنود في الموازنة، بالتوافق مع ما تتطلبه

مصالح ناخبيه، وتدبير مغانم صغيرة لبعض من يحميهم كباره؟ أية فرصة يقدمها لهم، تعينهم على تطوير صفات كهذه؟ إن قيام برلماننا اليوم على سياسية سلبية محضة يفصح عن نفسه في أصغر تفاصيل جدول أعمال واتفاقات برلمان الرايخ والأحزاب. وإنني لأعرف حالات غير قليلة كبتت فيها ببساطة داخل الأحزاب مواهب شابة قيادية الصفات على يد قامات حزبية ومحلية مجربة، على غرار ما يحدث في أية طائفة حرفية. هذا أمر طبيعي في برلمان عاجز يقتصر عمله على السياسة السلبية، لأن غرائز الطائفة الحرفية هي وحدها التي تسيطر هناك. بالمقابل، لا يستطيع حزب أن يسمح لنفسه بهذا، إن كان وجوده مضبوطاً على الاشتراك في السلطة والمسؤولية في الدولة، وكان كل رفيق حزبي في الريف البعيد سيعرف، بالنتيجة، أن وجود أو عدم وجود الحزب ومجموع المصالح المرتبطة به، يتعلق بخضوعه لمن يملكون صفات قيادية بين أعضائه، بما أن تجمع البرلمان الكثير الرؤوس ليس هو الذي يستطيع، بصفته هذه، أن "يحكم" ويصنع السياسة. كما أنه لا يوجد من يتحدث عن أمر كهذا في أي مكان من العالم، بما في ذلك إنجلترا. تبرز كتلة النواب الواسعة جميعها باعتبارها أتباعاً وحسب لهذا القائد أو لهذه القلة من القادة الذين يشكلون الوزارة، وتطيعهم بصورة عمياء، ما دام النجاح حليفهم. وهذا ما يجب أن يكون. يسيطر "مبدأ العدد الصغير"، أي مبدأ القدرة المتفوقة على المناورة السياسية لمجموعات قيادية صغيرة، على السلوك السياسي. هذه السمة "القيصرية" لا يمكن القضاء عليها (في الدول الجماهيرية).

غير أن هذه السمة تضمن وحدها أيضاً اتكاء المسؤولية على شخصيات بعينها من الرأي العام، قد يؤدي وجودها ضمن تجمع حاكم متعدد الرؤوس إلى تبخرها، كما يظهر بالتحديد في الديمقراطية الأصلية. يثبت الموظفون المنتخبون شعبياً لمناصبهم جدارتهم حسب التجارب التي تمت حتى الآن في حالتين: في الرابطة الكانتوية (المقاطعة) المحلية من جهة، حيث يعرف الناس بعضهم بعضاً بسبب ثبات السكان، وبالتالي فإن الجدارة ضمن جماعة القرابة هي التي تستطيع تقرير الاختيار. ومن جهة أخرى، ومع تحفظات جدية، عند انتخاب أعلى رجل دولة سياسي لأمة تنضوي في إطار دولة جماهير. ونادراً ما ينجح القائد الأكثر بروزاً، ولكن المناسب في المتوسط، في بلوغ أعلى هرم السلطة. أما بالنسبة إلى كتلة الموظفين المتوسطين بكاملها، وقبل كل شيء إلى أولئك، الذين يحتاجون إلى تأهيل مهني، فإن نظام الانتخاب الشعبي يخفق بالمقابل إخفاقاً تاماً في الدولة الجماهيرية، لأسباب يمكن فهمها. في أميركا، كان

القضاة الذين يعينهم الرئيس متفوقين تفوقاً هائلاً في الاجتهاد والنزاهة على القضاة المنتخبين شعبياً، لأن أولئك القادة الذين قاموا بالتعيين كانوا في جميع الأحوال يحتلون مراكز مسؤولة عن نوعية الموظفين، ولأن الحزب المسيطر كان يشعر مباشرة، لهذا السبب، بمجرد أن ترتكب تجاوزات فظة. من هنا، أدت سيطرة حق الانتخاب المتساوي في البلديات المختلفة من جديد دوماً إلى انتخاب رجل يحظى بثقة المواطنين لمنصب العمدة من خلال التصويت الشعبي، كانت له حرية واسعة في تدبير جهازه الإداري بنفسه. ليس ميل سيطرة البرلمان الإنجليزي بأقل من ذلك إلى تطوير مثل هذه السمات القيصرية، بالنظر إلى أن رجل الدولة ينال موقعاً يزداد بروزاً، بالمقارنة مع البرلمان الذي ينبثق منه.

خلال العقود الأخيرة، أسهب الأدباء الألمان إلى درجة القرف في عرض نقاط الضعف التي تلتصق باصطفاء الساسة القياديين من خلال تعبئة الحزب، بقدر ما تلتصق طبعاً بكل تنظيم بشري بوجه عام. أما أن سيطرة الحزب البرلمانية توحي، ويجب أن توحي، للفرد بالانصياع للقادة، الذين يمكنه قبولهم غالباً باعتبارهم "البلاء الأصغر" فهي أمر مسلم به بكل بساطة. لكن الدولة السلطوية لا تترك له: **1**. أي خيار، وتعطيه **2**. بدل القائد موظفين رؤساء، مما يشكل عندئذ فارقاً صغيراً بكل تأكيد. أما أن ازدهار البلوتوقراطية في ألمانيا، قدر ازدهارها كمسألة في كل مكان، وإن في صيغ أخرى، وأن القوى الرأسمالية الكبيرة التي يرسمها أدباؤنا بأكثر الألوان سواداً دون أن يعرفوها، والتي تعرف مصالحها أفضل بالتأكيد مما يعرفها متعلمو الغرف المغلقة، وبالتحديد منها القوى الأكثر قسوة بينها، أي رجال الصناعة الثقيلة الذين يقفون عندنا وقفة رجل واحد إلى جانب الدولة السلطوية البيروقراطية وضد الديمقراطية والبرلمانية، فله أسبابه الوجيهة التي تبقى محجوبة عن أفق البورجوازي الصغير الأدبي. بينما يتم دوماً في النزعة الأخلاقية الأكثر حذلقة التأكيد، عوضاً عن ذلك، على الواقعة البديهية، وهي أن إرادة السلطة هي أحد أسباب حفز القادة البرلمانيين للطموح بأنانية إلى أخذ المناصب التي يحتلها أتباعهم، كما لو أن الطموح المفرط والجوع إلى الراتب ليسا ما يجنح إليه الراغبون البيروقراطيون في المناصب، أو كانت الدوافع غير الأنانية أكثر هي وحدها وبصورة حصرية التي تحرك المتقدمين إلى الوظائف. أما في ما يتعلق بمساهمة "الغوغائية" في بلوغ السلطة، فإن بوسع مجريات مناقشات الصحافة الغوغائية الجارية (في كانون الثاني/ يناير) بالفعل، والمحبذة من أوساط رسمية معينة، حول شغل منصب وزير الخارجية الألماني، يمكن أن تعلم

كل إنسان أن الحكومة التي يزعم أنها "ملكية" بالذات هي التي ترشد الطموح إلى المناصب وصراع المكاتب الوظيفية إلى طريق الألاعيب الصحفية الأكثر إفساداً. من غير الممكن أن يكون هناك ما هو أسوأ من ذلك في أية دولة برلمانية تمتلك أحزاباً قوية.

تحمل بواعث السلوك الشخصي داخل حزب القليل فقط من المثالية، شأنها في ذلك شأن مصالح الترقي الوظيفي ومغانم المتنافسين عديمي الذوق في تراتبية موظفين. يدور الأمر هنا حول مصالح الفرد الشخصية، ويدور هناك حول كتلة حالات (وكذلك حول زمالة التضامن في دولة الأدباء المستقبلية، التي كثيراً ما يتم امتداحها). ويتعلق كل شيء بما إذا كانت هذه المصالح الإنسانية، الإنسانية جداً في الغالب، تفعل فعلها بمفردها، بحيث لا تتم الحيلولة، عبر ذلك بالتحديد، دون اصطفاء رجال يتمتعون بصفات القادة. لكن هذا لن يكون ممكناً في الحزب حصراً، إذا لم تلح لقادته إمكانية بلوغ السلطة وتولي المسؤولية في الدولة، في حال نجاحهم. عندئذ فقط يكون هذا ممكناً، وإن كانت إمكانيته غير مؤكدة به وحده.

ليس البرلمان الذي يخطب، وإنما البرلمان الذي يعمل، هو الذي يستطيع أن يشكل أرضية تنمو فوقها ليس فقط صفات غوغائية محضة بل كذلك سمات سياسية قيادية حقيقية، ترتقي إلى الأعلى عن طريق الاصطفاء. لكن البرلمان العامل هو ذاك الذي يراقب الإدارة بصورة مستمرة، بينما هو يعمل معها. قبل الحرب، لم يكن هذا موجوداً عندنا. بعدها، يجب أن يعاد تكوين البرلمان كي يقوم بهذا العمل، وإلا عدنا إلى البؤس، الذي سيكون موضوع حديثنا الآن.

3. علنية الإدارة واصطفاء القادة السياسيين

تقتصر بنية البرلمان الألماني بكاملها اليوم على السياسة السلبية دون غيرها، من قبيل الانتقاد، والشكوى، والتشاور، وتعديل خطط الحكومة وإنجازها. وتتفق سائر ممارسات البرلمان مع هذا الطابع. وهناك للأسف افتقار نتج عن قلة اهتمام الرأي العام بذلك، إلى كتابات قانونية جيدة حول نظام الأعمال البرلمانية الداخلية، وإلى أي نوع من التحليل السياسي لمجريات الحياة الفعلية لبرلمان الرايخ، على غرار تلك المتوافرة بالنسبة إلى البرلمانات غير الألمانية. لو قام المرء بمحاولة وناقش مع أحد البرلمانيين نوع التنظيم الداخلي المرغوب لبرلمان الرايخ ولسير أعماله، لاصطدم حالاً بجميع أنواع المألوفات ووجهات النظر التقليدية، المتوافقة مع أسباب الراحة، وضروب الغرور،

وحاجات الأعيان البرلمانيين المستهلكين وأحكامهم المسبقة وحدها، التي من شأنها وضع العراقيل أمام أية قدرة سياسية فاعلة يمتلكها البرلمان. ذلك، يقوض المهمة البسيطة، الكامنة في ممارسة رقابة إدارية مستمرة وفاعلة على الموظفين. فهل هذه الرقابة مسألة لا لزوم لها مثلاً؟

أثبتت طبقة الموظفين جدارة رائعة في كل مكان كان عليها إثبات شعورها بالواجب فيه، وأكدت موضوعيتها وقدرتها على التحكم في مسائل تنظيمية، خلال قيامها بمهام رسمية محددة بدقة ذات طابع مهني. إن من ينحدر من أسرة موظفين سيكون آخر من يسمح بأن تلطخ البقع رداءه الأبيض. لكن الأمر يدور هنا حول أعمال سياسية وليست "خدمية"، وتنتج الحقائق ذاتها المعرفة التي لا يريد إخفاءها أي محب للحقيقة. لقد أخفقت طبقة الموظفين كل الإخفاق، حيثما أوكلت إليها مسائل سياسية. هذا ليس محض مصادفة. ولكان أمراً من شأنه إثارة الدهشة، لو أن قدرات من طبيعة غريبة تماماً في صميمها التقت داخل التكوين السياسي ذاته. كما سبق القول، ليس مما يخص الموظف، إن كان سيشارك نضالياً ووفقاً لقناعاته الخاصة في النزاع السياسي، و"سيمارس سياسة" هي بهذا المعنى صراع دائم. إن مأثرة الموظف تكمن، على العكس من ذلك، في حماية عدم التحزب، أي في قدرته على تجاوز ميوله وآرائه الخاصة، وإلا فإنه لن يتمكن من أن ينفّذ بضمير وبطريقة مفعمة بالمعنى ما تطلبه منه اللائحة العامة والتوجيه الخاص، خاصة، وبالضبط، عندما لا تتفقان مع ما يحمله من تصورات سياسية. أما إدارة طبقة الموظفين، التي تحدد مهامها، فعليها بالمقابل أن تحل بصورة مستمرة طبعاً مشكلات سياسية، سلطوية وثقافية سياسية. بينما مراقبتها خلال القيام بذلك، فهي أولى مهام البرلمان الرئيسة، شريطة ألا تقتصر رقابته على المهام التي تكلف بتحقيقها الهيئات الوسطية رفيعة المقام، لأن كل مسألة مفردة تحمل صفة تقنية محضة في الهيئات الدنيا تستطيع أن تصير هامةً سياسياً، وأن تحدد طريقة حلها من خلال وجهات نظر سياسية. على الساسة أن يقدموا الثقل المقابل لسيطرة الموظفين. بالمقابل، تقاوم المصلحة في السلطة، التي تمتلكها الهيئات القيادية لطبقة موظفين صرف، تلاحق دوماً الميل إلى حرية غير مراقبة إلى أقصى حد ممكن، وقبل كل شيء: إلى إضفاء طابع احتكاري على مراكز الوزراء من أجل تخصيصها لتقدم الموظفين.

ترتبط إمكانية المراقبة الفاعلة لطبقة الموظفين بشروط مسبقة.

وتستند سلطة الموظفين جميعهم إلى معرفة، إلى جانب تقنية الإدارة ذاتها، القائمة على تقسيم العمل. إنها معرفة من نمطين: أولاً: المعرفة المهنية "التقنية" بأوسع معاني الكلمة، المكتسبة من خلال التأهيل المهني. أما السؤال عما إذا كان نمط المعرفة هذا ممثلاً أيضاً في البرلمان، أو ما إذا كان النواب يستطيعون، بصورة فردية في حالات خاصة، الحصول على معلومات عنه من لدن مختصين، فهو أمر محكوم بالمصادفة وشأن فردي. لكن هذا لا يمكنه في أي وقت أن يحل، بالنسبة إلى رقابة الإدارة بواسطة لجنة برلمانية، محل استجواب الشهود (تحت القسم) على يد خبراء مختصين أمام لجنة برلمانية تستعين بموظفي الدائرة المعنية، لأن هذا وحده يضمن رقابة الاستجواب وشموله. يفتقر برلمان الرايخ إلى هذا الحق، إنه محكوم دستورياً بغباء الأغرار.

لكن المعرفة المهنية لا تعلل وحدها سلطة طبقة الموظفين. ولا بد أن يضاف إليها معرفة الوقائع المقررة لسلوكها، معرفة الخدمة، التي تتيحها لها وحدها استعمال وسائط الجهاز الرسمي. إن من يستطيع تدبير معرفة هذه الوقائع بمفرده دون أن يكون تابعاً لإرادة الموظف الطيبة، يستطيع ممارسة رقابة فاعلة على الإدارة، في كل حالة من الحالات. هنا، يمكن بحسب الأحوال أن نضع بحسباننا دراسة الملفات، التي تتم معاينتها، وفي أقصى الحالات تجديد الاستجواب تحت القسم بالنسبة إلى المقدمين كشهود إلى لجنة برلمانية. ويفتقر برلمان الرايخ إلى هذا الحق أيضاً. وقد أفقد عن عمد القدرة على تأمين المعارف المطلوبة لمراقبة الإدارة، فهو محكوم إذن بعدم المعرفة، فضلاً عن نزعة الهواية.

لأسباب ليست عملية ببساطة، بل فقط لأن أداة السلطة الأكثر أهمية، التي تمتلكها طبقة الموظفين، تكمن في تحويل معرفة الخدمة إلى معرفة سرية عبر مفهوم "السر المهني" المشبوه، فإن هذه الأداة تقتصر في الأخير على ضمان بقاء الإدارة بمنأى عن الرقابة. وبينما تراقب المراتب الدنيا من الهرمية الوظيفية وتنتقد بواسطة المراتب الأعلى، تفشل عندنا بالذات وبالقدر نفسه أية رقابة تقنية أو سياسية على المراتب العليا المعنية "بالسياسة". إن طريقة رد التمثيل البرلماني على الأسئلة والانتقادات التي يطرحها رؤساء الإدارة، وهي طريقة مهينة شكلاً ومضموناً في حالات غير قليلة بالنسبة إلى شعب يمتلك وعياً ذاتياً، لا تكون ممكنة إلا لأن البرلمان يفشل في الحصول على الوسائل التي تتيح له أن يتدبر في أي وقت باستعمال ما يسمى "حق التحقيق"

معرفة الوقائع ووجهات النظر التقنية المهنية تلك، التي ستمكنه من القيام منفرداً بعمل مشترك ومستمر مع الإدارة ومن التأثير على اتجاهها. هنا من الضروري أن يحدث تغيير قبل كل شيء. ليس من المطلوب مستقبلاً أن تنصرف لجان برلمان الرايخ مثلاً إلى إجراء دراسات معمقة تنشر مجلدات سميكة عنها. إن ثقل وطأة عمله هي التي تتكفل بالمناسبة في عدم حدوث هذا، وإنما يجب عليه كبرلمان استخدام الحق في التحقيق كأداة ظرفية مساعدة، وهو يقدم بالمناسبة نوعاً من عصا يجبر توافرها رؤساء الإدارة على التخاطب بطريقة تجعل من غير الضروري استعمالها. في هذا النمط من الإفادة من هذا الحق تكمن أفضل إنجازات البرلمان الإنجليزي. تستند نزاهة طبقة الموظفين الإنجليزية، كما يستند مستوى التربية السياسية الإنجليزية الرفيع، بين أشياء أخرى وبصورة كبيرة، إلى هذا النمط من استخدام حق التحقيق. ولطالما تم التأكيد في الغالب على أن أفضل معيار لقياس درجة النضج السياسي يتجلى في طريقة متابعة مداولات اللجان البرلمانية من خلال الصحافة الإنجليزية وأوساط قرائها، لا سيما أن هذه الدرجة لا تعبر عن نفسها من خلال التصويت على الثقة، والشكاوى ضد الوزراء وما شابه من المشاهد المذهلة البرلمانية الفرنسية - الإيطالية غير المنظمة، بل في ما إذا كانت أمة ما تمتلك معلومات عن نمط قيادة أعمالها بواسطة طبقة الموظفين، وما إذا كانت تراقب هذه الطبقة وتمارس تأثيراً مستمراً عليها. تستطيع لجان برلمان قدير دون غيرها أن تكون مواقع يمكن أن يمارس انطلاقاً منها في أي وقت ذلك التأثير التربوي، علماً بأن طبقة الموظفين ذاتها ستخرج في نهاية المطاف رابحة من ذلك. لم تكن علاقة الجمهور مع طبقة الموظفين خالية من التفهم كما هي حالها في ألمانيا، إلا في حالات نادرة ولدى الشعوب غير المدربة برلمانياً على كل حال. لا عجب في ذلك، فالمشكلات التي يجب على الموظفين العراك معها أثناء عملهم، لا تبرز عندنا بصورة منظورة في أي مكان، أما عملهم فلن يمكن فهمه وتثمينه في أي وقت، كما لن يمكن في أي حين تخطّي السباب العقيم ضد "البيروقراطي المقدس" الذي يحل محل النقد الإيجابي، إذا ما تواصل الوضع الحالي الذي لا تخضع سيطرة الموظفين فيه لأية رقابة. إلى هذا، فإن سلطة طبقة الموظفين لم تضعف هناك، حيث يجب أن تكون. يتفوق "المستشار السري" المختص المدرب ضمن اختصاصه على وزيره في كل مكان (بما في ذلك الوزير القادم من طبقة الموظفين المهنيين). هذا هو الحال في إنجلترا وبالقدر نفسه عندنا (وإن كان الأمر لم يعد كذلك بصورة إجمالية). هكذا يحسن بالأمور أن تكون، ما

دام التأهيل المهني شرطاً لا يمكن الاستغناء عنه في الظروف الحديثة من أجل معرفة الوسائط التقنية الضرورية لبلوغ الأهداف السياسية. لكن تحديد الأهداف السياسية ليس شأناً مهنياً، ولا يجوز أن يقرر الموظف المهني السياسة بصفته الصرف هذه.

إن التغيير الظاهري غير الملحوظ كثيراً، الذي تم إدخاله عندنا عبر رقابة وعمل مشترك يضمنهما ويتكفل باستمرارهما حق لجان البرلمان في التحقيق، بالتعاون مع الإدارة وفي مواجهتها، هو الشرط المسبق الأساسي لأية إصلاحات تالية ترمي إلى زيادة أعمال البرلمان الإيجابية بوصفه جهاز دولة. كما أنه شرط لا غنى عنه أيضاً لتحول البرلمان إلى موقع لاصطفاء القادة السياسيين. يحط لغو الأدباء الدارج عندنا بسرور من قيمة البرلمانات، بأن يعتبرها مواقع "للحكي" فقط. وكان "كارلايل" قد أرغى وأزبد قبل ثلاثة أجيال ضد البرلمان هناك، بطريقة فكرية أرقى بكثير طبعاً. ومع ذلك، غدا البرلمان أكثر فأكثر وبصورة مستمرة الحامل المقرر لقوة إنجلترا العالمية. واليوم، لم يعد جلد الذات بالسيف، وإنما صارت موجات الصدى ونقاط حبر الكلمات المكتوبة والمنطوقة هي الحامل الجسدي للسلوك الموجه (السياسي والعسكري!). ويدور الرهان فقط حول ما إذا كانت الروح والمعرفة، والإرادة القوية والتجربة الرصينة، هي التي ستصوغ في البرلمان كلمات مثل: الأوامر أو الخطبة الدعائية، المذكرات الدبلوماسية أو الإعلانات الرسمية. في برلمان يستطيع ممارسة النقد وحده دون أن يتمكن من معرفة الحقائق، ولا يصل قادته في أي وقت إلى وضع عليهم أن يظهروا فيه ما يستطيعون هم أنفسهم فعله سياسياً، تكون الكلمة إما للغوغائية عديمة المعرفة أو للعجز الروتيني (أو للاثنين معاً). ينتمي إلى ذلك الرأسمال من عدم النضج السياسي، الذي راكمه لدينا عصر كامل غير سياسي، أن يعتاد البورجوازي الألماني المتحذلق رؤية تشكيلات سياسية كالبرلمان الإنجليزي بأعينه التي أصابتها بالعمى الظروف الراهنة الخاصة، ويعتقد أن باستطاعته النظر إلى ذلك باستعلاء من ارتفاع عجزه السياسي الخاص، وهو يشعر بالرضا عن نفسه، دون أن يفكر بأن هذه الهيئة كانت موقع اصطفاء أولئك السياسيين، الذي فهموا كيف يُخضعون ربع البشرية لسيطرة أقلية ضئيلة تعيش في دولة ذكية، علماً بأن قسماً كبيراً نسبياً من هذا الربع، هذا هو الأمر الرئيس، يخضع بصورة طوعية على كل حال. أين تستطيع الدولة السلطوية الألمانية، التي تمتدح كثيراً، إظهار إنجازات مشابهة لهذه؟ إن تأهيلها السياسي لن يتم اكتسابه طبعاً في الخطب العلنية والتجميلية ضمن جلسات برلمان، بل فقط من خلال

عمل متزايد الحدة يتواصل ضمن مساره. لم يصعد أي قائد برلماني إنجليزي مهم دون أن يؤهل نفسه في عمل اللجان ويمر، انطلاقاً من هناك غالباً، في سلسلة كاملة من الاختصاصات الإدارية، ليكون مطلعاً على نشاطها. وحدها تلك المدرسة من العمل المكثف على وقائع الإدارة، التي يجب على السياسي اجتيازها في لجان برلمان عمل قدير، وإثبات جدارته فيها، تجعل مثل هذا التجمع موقعاً لاصطفاء ليس الغوغائيين فقط، وإنما كذلك السياسيين العاملين بموضوعية، الذي ينفرد البرلمان الإنجليزي به (تقتضي النزاهة ألا يتنكر له أحد على هذا) حتى اليوم. إن هذه الطريقة وحدها في العمل المشترك بين طبقة موظفين مهنية وساسة محترفين تضمن رقابة دائمة على الإدارة ومن خلالها التربية والتأهيل السياسيين للقادة والمقودين. بينما الدعاية للإدارة التي يتم فرضها من خلال رقابة البرلمان الفاعلة، فهي ما يجب المطالبة به كشرط مسبق لأي عمل برلماني وأية تربية سياسية للأمة، وقد تم سلوك الطريق عندنا إلى هذا.

لقد سمحت محنة الحرب، التي قضت على بعض جمل المحافظين الفارغة، بنشوء "لجنة برلمان الرايخ الرئيسة"[41]، وهي لجنة غير كاملة سياسياً وتقنياً إلى أقصى حد سواء في طريقة عملها أم في دعايتها، لكنها على كل حال كيان ينضوي في الاتجاه إلى تطوير برلمان عمل.

وكان العيب فيما يتعلق بالأهداف السياسية يكمن أصلاً في كامل شكل الدعاية الخاطئة وغير المنظمة تماماً التي أُفردت هنا لمناقشة مسائل سياسية رفيعة من خلال الدائرة الكبيرة جداً، التي تمت التفاوض بشأنها داخلها وأمامها بطريقة انفعالية ضرورية. لقد كان بالفعل عبثاً محملاً بخطورة عامة أن يعطى المئات حق المشاركة في معرفة مسائل عسكرية تقنية (مسألة الغواصات) ودبلوماسية "سرية"، ويتم نتيجة لذلك الحديث عن جزء منها لآخرين مقربين، ويجد جزء آخر طريقه إلى الصحافة وقد تشوه أو أعطي صورة تلميحات تعتمد الإثارة. يجب بادئ ذي بدء أن تكون مناقشات السياسة الخارجية الراهنة والحرب موضوع تشاور أمام دائرة صغيرة من

(41) انبثقت اللجنة الرئيسة من لجنة الموازنة في برلمان الرايخ. وقد ارتبط تغيير اسمها بتوسيع صلاحياتها أيضاً، الذي كان نتاجاً لتصميم أحزاب الأغلبية على ممارسة نفوذ أكبر على سياسة الرايخ. انظر بصورة خاصة: Reinhard Schiffers, *Der Hauptausschuß des Deutschen Reichstags 1915-1918* (Düsseldorf: Droste, 1979), S. 27 ff.

رجال أحزاب أهل للثقة. بما أن السياسة بوجه عام تُصنع دوماً على يد قلة، فإنه من غير الجائز أن تكون الأحزاب منظمة بدورها على غرار "الطوائف الحرفية"، ولا بد من أن تكون من نمط "منظمات الأتباع". هكذا، يجب أن يكون رجال الثقة السياسية "قادة" فيها، لديهم بالتالي سلطة كاملة غير مقيدة بالنسبة إلى قرارات مهمة (أو يستطيعون خلال ساعات قليلة دعوة اللجان للاجتماع في أي وقت). وقد تم القيام بخطوة أولى تقع بوضوح في هذا الاتجاه من خلال تأسيس لجنة السبعة في برلمان الرايخ، التي تكرس جهدها لهدف واحد[42]، علماً بأنه تم وضع غرور رؤساء الإدارة بالحسبان، عندما وصف التأسيس "بالمؤقت" وحسب، وتمت في البداية محاولة لعدم التعامل مع البرلمانيين باعتبارهم "ممثلي أحزاب"، ما أفقد التأسيس معناه السياسي وأخفق لحسن الحظ. بما أنه كان أمراً عملياً بحد ذاته أن يجلس ممثلو الأحزاب السبعة هؤلاء مع مفوضي الحكومة إلى طاولة كي يتشاوروا، فإن الإضافة الملائمة كانت طبعاً وجود ثلاثة أو أربعة ممثلين للولايات المتوسطة الأكبر حجماً بدل مفوضي مجلس الاتحاد السبعة، وبدل الأعضاء الباقين أربعة أو خمسة رؤساء إدارات عسكرية وسياسية داخلية من أصحاب القرار. على كل حال، لا يستطيع أحد غير هيئة صغيرة ملزمة بالكتمان إعداد قرارات سياسية ينتجها التشاور أثناء أوضاع تتسم بتوتر مفرط. وفيما يتصل بزمن الحرب، ربما كان من المناسب تأسيس هذه اللجنة المختلطة، التي توحد ممثلي سائر الأحزاب الكبيرة مع ممثلي الحكومة، ومن الممكن بالقدر نفسه إشراك ممثلي الأحزاب إبان السلام من خلال التشاور حول مواقف سياسية رفيعة محددة، تنصب بصورة خاصة على مجال السياسة الخارجية. أما فيما عدا ذلك، فإن هذا النظام، ذي الأهمية المحدودة، ليس استكمالاً لإضفاء طابع برلماني حقيقي على مرافق الحكومة، وليس كذلك أداة لخلق إرادة حكومية موحدة، فهذه لا يمكن خلقها، حيث يكون من الضروري أن تحظى بدعم عدد كبير من الأحزاب، إلا من خلال مؤتمرات حزبية مشتركة حرة، يشارك خلالها مديرو الحكومة والأحزاب المقرِّرة في تكوين الأغلبية، بينما لا يمكن أن يكون للجنة يجلس فيها مندوب عن الاشتراكيين المستقلين ومثله عن

---

(42) في الأصل "اللجنة الحرة لدى مستشار الرايخ"، التي ولدت يوم 28 آب/ أغسطس 1917. وقد انتسب إليها سبعة مندوبين من مجلس الاتحاد وكذلك سبعة نواب ينتمون إلى أهم أحزاب برلمان الرايخ. وقد دعا مستشار الرايخ ميشائيليس اللجنة إلى المساهمة استشارياً في وضع جواب على مذكرة السلام البابوية بتاريخ 1 آب/ أغسطس 1917.

المحافظين أحدهما قرب الآخر، المعنى الذي يكمل بحد ذاته تلك الطريقة في تكوين الإرادة. ذلك إن حدث سيكون عبثاً سياسياً، خاصة أن مثل هذه التشكيلات لا تقدم شيئاً لتوجه السياسة الموحد.

وفي المقابل، يمكن لوضع لجان مختصة مختلطة أن يكون أداة مناسبة لرقابة عادية للإدارة في أزمنة السلام، إن وقع ذلك بالارتباط مع اللجنة الرئيسة، شريطة تزويد الرأي العام بإعلام مستمر جيد، وتأسيس نظام عمل ملائم مع حفظ الوحدة في ظل إضفاء طابع متخصص على موضوعات مداولات اللجان الدنيا التي يجب اجتذاب ممثلي مجلس الاتحاد ودوائر الاختصاص إليها. أما فيما يخص التأثير السياسي الممكن لمثل هذا الإعداد، فإنه سيتعلق تماماً بما سيكون عليه في المستقبل موقع البرلمان ضمن الرايخ وبالتالي ما ستكون عليه بِنية أحزابه، فإن بقي كل شيء على حاله، أي بقي فعل الكبح الآلي للمادة 9 من دستور الرايخ قائماً، ظل عمل البرلمان مقتصراً بوجه عام على "السياسة السلبية"، وذهب ميل طبقة الموظفين بوضوح إلى حيث يحقق هذه السياسة، عندئذ سترتبط الأحزاب في أغلب الظن ممثليها داخل اللجان بتوكيلات قطعية صغيرة، ولن تترك لهم في جميع الأحوال أي تفويض كذاك الذي يمنح للقادة، وسيمضي كل واحد منها في طريقه وهو يتطلع إلى إحراز مزايا صغيرة خاصة بمن يحميهم، وسيصير التأسيس كله عقبة لا نفع فيها، ذات أهداف مكلفة للإدارة وليست أداة للتأهيل السياسي وموضوعاً للعمل المشترك المثمر. عندئذ، يمكن أن ينبثق في الحالة القصوى كنتيجة إيجابية شيء يشبه ما ينجم عن رعاية نسب الأحزاب في بعض المقاطعات السويسرية، أي التوزيع السّلمي لأجزاء صغيرة من النفوذ على الإدارة في ظل الأحزاب المختلفة، وبالتالي عند هذا الحد، أي تلاشي صراع الأحزاب (بالمناسبة، رغم أن هذه النتيجة السلبية بعيدة كل البعد عن التحقّق في دولة جماهير ذات مهام سياسية رفيعة، إلا أن السويسريين حسب علمي منقسمون في الرأي بشأن آثارها الإيجابية العملية، التي يجب أن تقوَّم بطريقة مختلفة تماماً في دولة كبيرة). ومهما تكن تلك الآفاق المريحة غير مضمونة بالنسبة إلى من يرى الخير الأسمى في القضاء الضروري على صراع الأحزاب السياسي، فإن هذا سيسر بالتأكيد به، بينما ستعلق طبقة الموظفين بدورها آمالها على جني كسب منه بالنسبة إلى ضمان مركز سلطتها الخاص، بفضل استمرار نظام الأعطيات الصغيرة، فإذا ما تكونت، فضلاً عن ذلك، طريقة ما لتوزيع مغانم المنصب بين مختلف اتجاهات أحزاب "البلاط"، كانت النتيجة التي يمكن بلوغها "وجوهاً مفعمة بالرضا" بدرجة قابلة للتصاعد بالتأكيد. إن

الاستحالة المطلقة لتنفيذ هذا التوزيع السلمي للمغانم على صعيد الإدارة الداخلية في بروسيا، مدراء الدوائر، ورؤساء الحكومات والمحافظات، في مواجهة احتكار المناصب من قبل الحزب المحافظ، هي وحدها التي تكون واضحة. أما على الصعيد السياسي المحض، فلن ينجم عن ذلك على كل حال ما قد يكون أكثر بكثير من إتاحة الفرص أمام موظفي الحزب، وليس أمام قادته، للاستيلاء على المغانم دون السلطة والمسؤولية السياسية، وهذا بالتأكيد ليس وسيلة ملائمة لرفع المستوى السياسي للبرلمان. أما السؤال عما إذا كانت الرقابة على الإدارة تصير أكثر فاعلية بفضل ذلك، أو ما إذا كان سيتعاظم نضج الشعب الضروري للحكم على عمل الإدارة، فيجب أن نتركه مفتوحاً.

إن الضمانة التي لا غنى عنها في مثل هذه اللجنة التي أُضفي عليها الطابع البيروقراطي، والتي تكفل إجراء مناقشة تتفق وهدف حتى أكثر مسائل تقنية الإدارة بساطة، فهي حق اللجنة في الحصول كل وقت وطبقاً لحاجتها على المعرفة المختصة والخدمية تلبية لطلبها الخاص. ثمة مصالح غير عملية تتصل حصراً بالهيبة، أو بقول أوضح، بحسن السلوك وبرغبة طبقة الموظفين في التحرر من الرقابة، تقف في وجه هذا المطلب، الذي لا يعني بحد ذاته اتخاذ أي قرار حول مسألة "الحكومة البرلمانية"، وإنما هو مجرد شرط مسبق لتكوينها بطريقة هادفة.

ثمة تحفظ عملي وحيد لافت على حق التحقيق يحرص أساتذة القانون الدستوري على تقديمه، وهو أن برلمان الرايخ مستقل تماماً في ما يتعلق بصياغة جدول أعماله، وأن الأغلبية المتوافرة تستطيع بالتالي التخلي من جانب واحد عن حق الاعتراض، أو أن تصوغه بطريقة تحول دون تثبيت ما لا تريده. لا شك في أن الاستقلالية خلال صياغة جدول الأعمال، المقتبسة (بصورة غير مباشرة) ودون نقد من النظرية الإنجليزية (المادة 27، من دستور الرايخ) [43]، لا تقول شيئاً حول هذا الحق، وأن من الضروري بالأحرى خلق ضمانة ثقة بواسطة المعايير القانونية، على أن يكون الحق بالضرورة حق الأقلية، (لنقل مثلاً بطلب من مئة برلماني) وأن يقر معه بالطبع حق الأقلية في التمثيل، وطرح الأسئلة، والتقرير الإضافي، لإقامة ذلك الثقل المقابل الذي للدعاية، ضد أي

(43) تقول المادة 27، دستور الرايخ "يفحص برلمان الرايخ شرعية أعضائه ويتخذ القرار بشأنها. وينظم سير أعماله ونظامه من خلال جدول أعمال وينتخب رئيسه ونائبه ومقرره".

"اقتصاد أغلبية" برلماني مستقبلي قد يكون ممكناً ذات مرة، وضد مخاطره المعروفة، علماً بأن هذا الثقل لا يوجد في الدول الأخرى، ووجد في إنجلترا حتى الآن بفضل الكياسة المتبادلة بين الأحزاب. لكن الضمانات ضرورية أيضاً في اتجاهات أخرى، فما دام هناك صناعات متنافسة، خاصة إن كانت بين بلدان مختلفة، سيكون من الحتمي حماية الأسرار التقنية لمصانعها بصورة كافية من النشر المغرض على أقل تقدير، خاصة منها الأسرار العسكرية التقنية، وكذلك أخيراً، الأفكار التي تدور حول السياسية الخارجية. هذه كلها يجب أن تكون في هذه المرحلة ملك هيئة لا بد أن تكون قليلة العدد ومحاطة بضمانة الكتمان، لأن هناك بالطبع خطأ يقترفه بعض الأدباء، وبالأخص منهم الروس، تسخر منه الوقائع الراهنة بالذات، يرى أن ورشة السياسة الخارجية يمكنها التمهيد لعقد سلام موضوعي بين البلدان المتحاربة سبيله إعلان "مبادئ"[44] عامة تقدم بصورة علنية أكثر مما يقدمه غيرها، عوض بلوغه من خلال تفاوض عملي حول التوازن الأفضل الممكن بين مصالح الدول والأمم المتصادمة، التي تتستر وراء تلك "المبادئ" المزعومة. هناك، على كل حال، وسائل مختلفة كلياً عن أفكار الأغرار هذه، التي يتبناها أدباؤنا، يجب أن توضع بمعونتها في هذا المجال النقاط على حروف أخطاء ماضينا نحن. إن وجهة النظر المنتشرة بصور متنوعة في أوساطنا الديمقراطية، التي ترى في الدعاية أداة شفاء كلية بالنسبة إلى الدبلوماسية بالتحديد، وتعمل دوماً من أجل السلام قبل أي شيء آخر، هي وجهة نظر تقبل سوء الفهم بسبب طابعها التعميمي، مع أنها محقة بالنسبة إلى المواقف النهائية، التي يكون قد تم التفكير فيها من قبل. أما بالنسبة إلى الأفكار نفسها فهي محقة، ما دام هناك دول متنافسة، بقدر ما تكون الصناعات المتنافسة محقة. وهي، بسبب تعارضها المباشر مع مسائل الإدارة الداخلية، لا تستطيع أن تشوش بقوة في هذه المرحلة موضوعية الأحكام والأفكار المعلقة، بل إنها تهدد السلام أو تكبحه. تبين تجارب الحرب الحالية هذا الأمر بأكثر الصور وضوحاً، سنتحدث فيما بعد بصورة منفصلة عن السياسة الخارجية.

سأكتفي هنا بالإشارة إلى كيف يتجلى اليوم في حالات "الأزمات" الداخلية الافتقار إلى قادة برلمانيين. في هذا السياق، كان مجرى هجوم إيرتسبيرغر في تموز/

(44) إشارة إلى إدارة المفاوضات من قبل الوفد الروسي بقيادة تروتسكي خلال مفاوضات بريست – ليتوفسك.

يوليو من هذا العام[45] غنياً بالعبر، وكذلك كلتا الأزمتين اللاحقتين[46]. لقد ظهر في الحالات الثلاث جميعها أية نتائج تحدث، عندما: 1. تقف الحكومة والبرلمان كجهازين منفصلين أحدهما في مواجهة الآخر، ويكون البرلمان مجرد ممثل وحسب للخاضعين ومضبوطاً لهذا السبب على "سياسة سلبية" (بالمعنى المذكور أعلاه) 2. تكون الأحزاب تشكيلات من نمط الطوائف المهنية، لأن القادة السياسيين لا يجدون وظيفة ضمن البرلمان، كما لا يجدون لأنفسهم، لهذا السبب بالذات، مكاناً داخل الأحزاب. وأخيراً، 3. عندما لا ينتمي قادة الدولة الرسميون، أي الموظفون القياديون، إلى أحزاب البرلمان بصفتهم قادة لها، ولا يبقون على تماس دائم مع قادتها، ولا يتشاورون مسبقاً حول المسائل المعلقة، وإنما يقفون خارجها، ووفقاً لجملة الهيبة الرنانة، "فوقها"، ولا يتمكنون لهذا السبب من قيادتها. عندما أصرت أغلبية قوية في برلمان الرايخ على قرار إيجابي تتخذه حكومته، أصيب النظام لتوه بفشل تام، واضطر ممثلو الحكومة الحائرون إلى ترك زمام الأمور يفلت من أيديهم، لأنهم افتقروا إلى موطئ قدم في التنظيمات الحزبية. قدم برلمان الرايخ نفسه، نتيجة افتقاره إلى قيادة سياسية، في صورة فوضى كاملة، لأن (من عرفوا) بقادة الأحزاب لم يكن لهم إطلاقاً أي مكان على طاولة الحكومة، ولم يحسب حسابهم آنذاك أيضاً كقادة مقبلين لها. لقد رأت الأحزاب نفسها أمام مهمة لم يسبق لها أن دخلت حتى ذلك الوقت في مجال رؤيتها، ولم تكن سواء حسب تنظيمها أم ملاكها قادرة على النهوض بأعبائها، ألا وهي مهمة تشكيل حكومة من صفوفها. وقد تبين بطبيعة الحال أنها عاجزة تماماً عن تحقيق ذلك، وبالفعل، فإنها لم تقم إطلاقاً بمحاولة تشكيلها، وكانت عاجزة عن القيام بهذه المحاولة أيضاً، بما أن أي حزب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار لم يملك سياسياً ما يمكن أن يجعله يحظى بالاعتراف به كحزب قائد، وهكذا كانت حال طبقة الموظفين نفسها.

كانت جميع الأحزاب ترى منذ أربعين عاماً أن لبرلمان الرايخ مهمة واحدة هي

(45) نظراً لإخفاقات حرب الغواصات وللانهيار الوشيك للمجر/ النمسا، طالب ماتياس إيرزبيرغر في خطبة ألقاها يوم 6 تموز/ يوليو 1917 أمام اللجنة الرئيسة بالتمهيد لسلام تفاوضي. وبذلك، أطلق أزمة تموز/ يوليو، التي أدت إلى سقوط بيتمان هولفيغ والمصادقة في برلمان الرايخ على ما عرف بقرار تموز/ يوليو الداعي إلى سلام تفاوضي. انظر: Reinhard Schiffers, *Der Hauptausschuß des Deutschen Reichstags 1915-1918* (Düsseldorf: Droste, 1979), S. 27 ff

(46) المقصود استقالة مستشار الرايخ فون ميشائيليس التي تمت بضغط من لجنة الأحزاب المشتركة في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1917 وأزمة تموز/ يوليو 1918.

ممارسة "السياسة السلبية". ونتيجة لإرث بسمارك ظهرت بوضوح مخيف "إرادة العجز" لديه، التي حكم بها على أحزاب البرلمان، التي لم تشارك ولو لمرة واحدة بفاعلية في أداء أي دور عند اختيار قادة الأمة الجدد، لأن حاجة طبقة الموظفين إلى الهيبة، أو بكلام أوضح لأن غرور هذه الطبقة لم يتحمل المشاركة حتى أثناء هذه اللحظة الحرجة، مع أن أكثر أشكال الذكاء بساطة كان سيتطلبها. وعوض أن تضع من تلقاء نفسها الأحزاب أمام السؤال المربك: من الذي كان عليها أن تقدمه من جانبها كمرشح للمركز القيادي في الرايخ؟ أو على الأقل السؤال الأكثر عملية بكثير: كيف ستتصرف حيال شخصيات موجهي سياسة الرايخ المختلفين، الذين يمكن أن يكلفوا بقيادتها؟ وأصرت البيروقراطية على التمسك بوجهة نظر الهيبة، التي ترى أن هذا الأمر لا يعني بتاتاً التمثيل الشعبي. حين تدخلت قوى من خارج البرلمان وشكلت الحكومة الجديدة، لم تتجه هذه عندئذ باقتراح عملي محدد إلى الأحزاب، ولم تطالب بصورة قطعية بأخذ موقف يقوم على "نعم" أو "لا" واضحين. واضطر مستشار الرايخ إلى إصدار إعلانات متعددة ومتباينة حول هذه النقطة الحاسمة، فبدا وكأنه يصدرها للتذكير، ويقبل بإسقاط رقابة لجنة السبعة على سلوك السياسة الخارجية: حدث هذا كله لأنه لم يملك ثقة البرلمان. وقد كان أمراً مفهوماً من تلقاء ذاته أن ثرثرة الأدباء حظيت من خلال هذه التمثيلية المحزنة، غير المحتملة بالنسبة لسمعة ألمانيا، بتأكيد قناعتها المهدئة، وهي أن إضفاء الطابع البرلماني "غير ممكن" إطلاقاً في ألمانيا، وأن البرلمان "فشل"، مع أن ما فشل في الحقيقة كان شيئاً مختلفاً تماماً، وهو سعي قيادة البرلمان إلى الاستعانة بطبقة موظفين لا ترتبط معه بأية علاقة، لجعل ذلك النظام، الذي حظي منذ عقود بتصفيق الأدباء، يعمل من أجل أن تتحرر طبقة الموظفين هذه من أية رقابة، ويشتغل بطريقة تحول بينه وبين القيام بأية أعمال سياسية إيجابية. إن أية ممارسة حكومية تلقي بعبء المسؤولية بصورة كلية أو جوهرية على عاتق قادة الأحزاب، وتقدم لمن يملكون منهم صفات قيادية إمكانية المشاركة في تقرير مصائر البلاد داخل البرلمان، ستكون مختلفة كل الاختلاف عن هذا الذي حدث. عندئذ، ما كانت الأحزاب ستسمح لنفسها بقبول مثل هذا التنظيم الحرفي البورجوازي الصغير، القائم الآن في برلمان الرايخ، ولخضعت لقسر مطلق يريد جعلها تقبل الرضوخ لقادة، وليس، كما فعل حزب الوسط بالتحديد، لموظفين مجدين تخذلهم أعصابهم في اللحظة عينها، التي سيكون عليهم إظهار صفات قيادية فيها. بدورهم، كان القادة

سيتعرضون بدورهم في حال وقوع أزمة كهذه لضغط الحاجة إلى تكوين تحالف يقترح برنامجاً إيجابياً وشخصيات قيادية معينة على الملك. أما في ظل النظام الراهن، فمن غير الممكن حدوث أي شيء لا يكون نتاج السياسة السلبية الصرف.

لم يجد قائد الرايخ الجديد، المعين من خارج البرلمان، أمامه غير الفوضى، التي ما لبثت أن أعادت إنتاج الوضع ذاته من جديد، لأن تولي مناصب الحكومة من قبل بعض البرلمانيين المجدين جداً يعني، طبقاً للمادة 2/ 9 من دستور الرايخ، أنهم فقدوا نفوذهم في أحزابهم، وأن هذه فقدت رأسها أو تاهت عن توجهاتها الأصلية. هذا بالضبط ما كان عليه الحال في أزمات آب/ أغسطس وتشرين الأول/ أكتوبر. أما تجدد فشل الحكومة الكامل فكان نتيجة تمسك عنيد أبداه القادة من رجال الدولة بمبدأ تحاشي الاحتكاك المستمر مع قادة الأحزاب، والتشاور المسبق حول المسائل التي ستتطرق إليها الندوة المرتقبة مع ممثلي تلك الأحزاب على الأقل، التي يسمحون لأنفسهم بكسبها، ويرغبون فيه. إن الواقعة المجرّدة، وهي قيام مستشار الرايخ[47]، الذي تجدد تعيينه في تشرين الثاني، بالتواصل مع أحزاب الأغلبية في برلمان الرايخ بناء على طلبها قبل توليه المنصب، والواقعة الإضافية، وهي إسناد الوزارات السياسية من الآن فصاعداً إلى برلمانيين ذوي خبرة، كانتا كافيتين لجعل آلة السياسية الداخلية تعمل أخيراً، رغم أن استمرار وجود المادة 2/ 9 من دستور الرايخ مارس الآن أيضاً تأثيره الضار من جديد. وقد أثبتت أزمة كانون الثاني/ يناير[48] أيضاً لأكثر العقول بلاهة أن البرلمان ليس مصدر الأزمات السياسية الداخلية عندنا، وإنما هي تصدر عن حالتين: أولاهما التخلي عن مبدأ السياسة البسماركية، الذي يتم الحفاظ عليه بقوة حتى الآن، ويقوم على أن قائد الجيش يقود الحرب حسب وجهات النظر العسكرية، لكن السياسي يعقد السلام حسب وجهات نظر سياسية (تشكل المسائل التقنية[49] الاستراتيجية نقطة

---

(47) دعي جورج غراف هيرتلينغ، نائب حزب الوسط السابق ورئيس وزراء بافاريا، لتولي منصب مستشار الرايخ في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917.

(48) في كانون الثاني/ يناير من عام 1918، تعززت الفوارق بين القيادة العسكرية والسياسية بسبب مفاوضات السلام في بريست – ليتوفسك. وقد حاول لودندورف [قائد الجيش الألماني الأعلى] في ذروة الخلاف، وعبر التهديد بتقديم استقالته، فرض إقالة رئيس الوفد الألماني كاتب الدولة ريتشارد فون كولمان. لكن القيصر رفض إقالته ومنع استقالة لودندورف.

(49) انظر من بين أشياء أخرى التقرير الصحافي لصحيفة فرانكفورت رقم 14 بتاريخ 14 كانون الثاني/ يناير 1918، الطبعة المسائية: "قبل انهيار سياسة السلام الألمانية؟ مع عنوان فرعي: "إشاعات برلينية، =

واحدة منها، مجرد نقطة واحدة وحسب. ثم وقبل كل شيء ثانيتهما، وهي أن رجال بلاط ثانويين يجدون حسب زعمهم أن من المفيد والمتوافق مع حكومة ملكية خوض مناقشات داخلية حول السياسة العليا في الصحافة، انطلاقاً من مصالح سياسية حزبية.

تستطيع أحوالنا تعليم كل شخص أن سيطرة موظفين بحتة رغبةً في هذه الصفة لا تعني أية سيطرة للأحزاب. ومن غير الممكن أن تكون هناك دوائر غير محافظة في بروسيا، فالنزعة البرلمانية الألمانية وهمية وتستند في جميع نتائجها إلى مسلمة قائمة منذ عام 1878 وترعاها الأحزاب (بعد انقطاع السنوات الأحد عشر الأكثر خصباً للعمل البرلماني الألماني)، وهي أن الحكومة وممثليها يجب أن يكونا "محافظين" بالضرورة، وأن يأخذا في اعتبارهما تقديم بعض التنازلات من أجل رعاية البورجوازية البروسية وحزب الوسط. هذا، وليس أي شيء سواه يعني عندنا "تعالي سيطرة الموظفين على الحزبية". أما درس الحرب الذي عاشته جميع البلدان، ويفيد أن "سائر" الأحزاب تصير "قومية"، بمجرد أن تمتلك نصيباً من السلطة المسؤولة في الدولة، فهو لم يغير شيئاً من الواقع عندنا، حيث تسيطر المصالح الحزبية لطبقة الموظفين المحافظين، الذين يجدون أنفسهم مشاركين في امتلاك السلطة ودوائر المصالح المرتبطة بها، بمفردها على القيادة. وإننا لنرى أمامنا الثمار التي لا يمكن تحاشيها لهذا "المزاد"، والذي سيستمر بعد السلام أيضاً، علماً بأن البرلمان لن يتحمل وحده تكاليفه، بل ستتحملها سلطة الدولة أيضاً بصفتها هذه.

إن من يطرح بوجه عام سؤال المستقبل الخاص بنظام الدولة الألماني بطريقة لا تركز على كيفية جعل البرلمان مؤهلاً للسلطة، يطرحه بطريقة خاطئة منذ البداية، ما دام كل ما عداه لا يعدو كونه قضية جانبية.

= سياسة العسكر"، "الموضوع هو الصراع الذي نشب بمناسبة طلب قيادة الجيش العليا إقالة ريتشارد فون كولمان ورودلف فون فالنتينيس، وبذلت خلال تلك الفترة جهود لإنهائه عبر مناقشات سرية شارك فيها القيصر والحكومة وقيادة الجيش. وقد افترض فيبر أن مصدر إفشاء أسرار المناقشات كان مكتب الصحافة الحربية في الجيش. انظر رسالته إلى هيرمان أونكن بتاريخ 1 شباط/ فبراير (1918). أرشيف الدولة المركزي، ميرسبورغ، السجل 92، تركة ماكس فيبر، رقم 42: "إن سلوك مكتب الصحافة الحربي، وإيصال متاعب الدوائر المختصة مع العسكر حول بريست وخطبة هوفمان إلى الصحافة أفسد كل شيء في فيينا ونتيجة لذلك في برلين".

علينا أن نوضح الآن أنه إلى جانب ما سبق ذكره من إضافات متواضعة ظاهرياً، ولكن المهمة عملياً بالنسبة للصلاحيات المتعلقة بسلطة البرلمان وبإزالة الانسداد الآلي الناجم عن المادة 9، وكذلك إجراء تغييرات قوية في نظام عمله وتقاليده الراهنة، لا بد قبل كل شيء من تطوير هيئة برلمانية ملائمة قائمة على المهنة.

لا يمارس البرلماني المحترف انتدابه إلى برلمان الرايخ بوصفه واجباً فرعياً عابراً، وإنما متزوداً بمكتب خاص وموظفين وسائر وسائط الحصول على المعلومات، باعتباره المضمون الرئيس لعمله الحياتي. ربما أحب المرء أو كره هذا الدور، لكنه دور لا يستغنى عنه من الناحية التقنية المحضة، وهو بالتالي متاح أصلاً. فقط، وبالتوافق مع مركز البرلمان الثانوي ومع الفرص الثانوية التي يقدمها مساره، وتحديداً في أكثر نماذجه نفوذاً، التي غالباً ما تكون في صيغة تابعة ومختبئة وراء الكواليس، يستطيع السياسي المحترف أن يكون رجلاً يعيش بصورة حصرية من السياسة وحراكها، وتأثيراتها وفرصها، أو أن يكون رجلاً يعيش من أجل السياسة، فيستطيع في هذه الحالة وحدها أن يكون سياسياً من طراز كبير. وهو يستطيع ذلك طبعاً بقدر أكبر من السهولة، بقدر ما يكون مستقلاً بفضلها و"متفرغاً" من خلالها، وليس مرتبطاً بالتالي بأي عمل (رب عمل)، وإنما يتلقى راتباً. يعتبر المحامون وحدهم، بين الشرائح المرتبطة بالعمل، "متفرغين"، وملائمين لأن يصيروا ساسة محترفين. وبقدر ما تكون سيطرة المحامين الصرفة غير مرغوبة، بقدر ما يكون أخرقاً الاستخفاف المألوف، السائد غالباً لدى أدبائنا، بأهلية طبقة المحامين لتولي القيادة السياسية. يعتبر المحامي العظيم رجل القانون الوحيد المدرب، على العكس من الموظف، على الصراع، وعلى التمثيل الفاعل للقضايا عبر الصراع في زمن سيطرة رجال القانون، وإن المرء ليرغب بصورة كبيرة في رؤية المزيد من دِربة طبقة المحامين (العملية أساساً) في تجمعاتنا الشعبية العامة. عندما يعد البرلمان بمراكز قيادية تترتب عنها مسؤولية قيادية، سيرغب ليس فقط المحامون من طراز عظيم، وإنما شخصيات مستقلة عموماً في العيش من أجل السياسة. بغير ذلك، ستقتصر قيادة السياسة على موظفين مأجورين وممثلي مصالح.

يؤدي نفور موظفي الأحزاب ضد القادة السياسيين الأصلاء دوراً قوياً في سلوك بعض الأحزاب حيال مسألة النزعة البرلمانية، أي حيال مسألة اصطفاء القادة برلمانياً. وهو يتوافق توافقاً رائعاً بالطبع مع مصالح البيروقراطية التي تتماثل رؤيتها مع

رؤية الأحزاب، لأن البرلماني المحترف ذاته يعتبر شوكة في عين غرائز رؤساء الإدارة البيروقراطية، لكونه مراقباً مزعجاً ومرشحاً في جميع الأحوال لامتلاك حصة ما من السلطة. وهو يصير كذلك بصورة تامة، عندما يظهر في صورة تؤهله لأن يغدو منافساً محتملاً على المراكز القيادية (الأمر الذي لا نجده لدى ممثلي المصالح). من هنا أيضاً ينبع النضال في سبيل الحفاظ على جهل البرلمان، لأن البرلمانيين المحترفين المؤهلين وحدهم، الذين مروا بمدرسة العمل المكثف في لجان برلمان عامل، يستطيعون إظهار قادة مسؤولين من صفوفهم، وليس مجرد غوغائيين وأغرار، علماً بأن مجمل بنية البرلمان الداخلية يجب أن تكون مفصلة على قياس مثل هؤلاء القادة ونشاطهم، كما هي منذ وقت طويل بنية البرلمان الإنجليزي وأحزابه، الذي لا تقبل تقاليده النقل طبعاً بالنسبة لنا، بينما يمكننا بكل تأكيد نقل المبدأ الذي تنهض عليه بنيته. لا تنتمي مجمل تفاصيل تلك التغيرات في نظام العمل والاتفاقات، التي يمكن أن تكون ضرورية، إلى هذه البنية، فهي تنشأ بسهولة شديدة بمجرد أن تجد الأحزاب نفسها مجبرة على ممارسة سياسة مسؤولة وغير "سلبية" فقط. هنا، علينا بالأحرى التفكير بإيجاز في عقبة جدية فعلاً لطالما تمت مناقشتها بطريقة خاطئة، وضعتها مجموعة النظام الحزبي الألماني في طريق اعتماد البرلمانية.

لا مجال للشك في أن الأساس الأكثر ملاءمة بالنسبة إلى هذه العقبة هو نظام الحزبين، الذي كان قائماً في إنجلترا إلى ما قبل فترة قصيرة، وإن رافقته فترات انقطاع محسوسة جداً. لكنه لا يمكن بأي حال الاستغناء عنه، بينما يذهب التطور في جميع البلدان، بما في ذلك إنجلترا، إلى إرغام الجميع على عقد تحالفات حزبية. ثمة صعوبة أخرى أكثر أهمية بكثير من هذه: ليست الحكومة البرلمانية ممكنة ما لم تكن أحزاب البرلمان الأكبر مستعدة من حيث المبدأ لممارسة قيادة تتسم بالمسؤولية عن أعمال الدولة بوجه عام. هذا لم يكن بالطبع هو الوضع عندنا بأي حال، حيث تمت قبل كل شيء إعاقة الحزب الأكبر، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، عن إعلان استعداده للدخول تحت أي ظرف في حكومة تحالف (أو أنه تولى الحكومة لبعض الوقت بمفرده في دولة صغيرة كانت له الأغلبية في برلمانها[50] نتيجة تقاليد شبه ثورية موروثة من زمن

---

(50) رفض الحزب الديمقراطي الاجتماعي في الإمبراطورية ولأسباب مبدئية أية مشاركة في الاستقبالات المألوفة من قبل القيصر لنواب برلمان الرايخ تمهيداً لافتتاح الدورة التشريعية.

الملاحقة (ضد "التوافد على البلاط")[51]، وبعض نظريات التطور التدريجي. لكن ما أثر ويؤثر فيّ الآن بالتحديد بصورة أكبر من تلك التخوفات النظرية، هو القلق من أن يفقد اعتباره وجذوره لدى رفاقه الطبقيين، بسبب الارتباط الحتمي لأية حكومة مع شروط وجود مجتمع واقتصاد رأسماليين سيستمران لفترة تتخطى أي مدى منظور. هذا الوضع دفع قادة الحزب إلى التقوقع على ذاته خلال عقود عديدة، وحشره في نوع من المعزل السياسي، كي يتحاشى أي تماس ملوث مع آليات اشتغال الدولة البورجوازية. هذا ما تفعله القيادة، رغم كل شيء، الآن أيضاً. تنخرط النزعة النقابية، وأخلاقية التآخي البطولية غير السياسية وضد السياسية، في حقبة من التعاظم، ويخشى القادة القطع مع التضامن الطبقي، الذي سيخفض في فترة لاحقة قوة الطبقة العاملة الهجومية خلال الصراع الاقتصادي، خاصة أنهم لا يملكون أية ضمانة تكفل عدم انبعاث سلوك البيروقراطية الموروث من جديد بعد الحرب. هناك سؤال رئيس يتصل بمستقبلنا هو: كيف سيكون سلوك الحزب في المستقبل، وهل سيحتفظ بعزمه على بلوغ السلطة في الدولة أم أنه سيعطي الأولوية للحفاظ على أخلاقية التآخي غير السياسية بين رفاق الطبقة، وعلى النزعة النقابية التي ستتصاعد وتتعزز بالتأكيد في كل مكان بعد الحرب؟ ولأسباب مغايرة، اتخذ حزب الوسط، ثاني أكبر أحزاب ألمانيا، حتى الآن موقفاً متشائماً من النزعة البرلمانية. هناك نوع من قرابة انتخابية داخلية مع الدولة السلطانية تسم رؤيته السلطوية الخاصة، وتبرز لديه في مواجهة مصالح البيروقراطية. غير أن ثمة شيئاً آخر أكثر أهمية من ذلك: فبوصفه حزب أقلية أصيل، كان "الوسط" يخشى أن تحشره حكومة برلمانية في موقع أقلية برلمانية، مع ما يترتب عن ذلك من تهديد لموقعه السلطوي ولتمثيل تلك المصالح، التي يخدمها فعلياً اليوم، علماً بأن موقعه السلطوي يقوم بدرجة أولى على وسائل غير برلمانية هي سيطرة الكهنة على سلوك المؤمنين السياسي أيضاً، بينما كان استغلال الفرص داخل البرلمان، التي قدمها حراك "السياسة السلبية"، يخدم مصالح أتباعه المادية. بعد بلوغ جميع أهداف الكنيسة السياسية الجوهرية، التي يمكن بصورة دائمة على كل حال ادعاء التمسك بها في ألمانيا، تحول الوسط بصورة متزايدة عملياً من حزب يمتلك نظرة أيديولوجية حيال العالم، إلى ضمان رعاية المرشحين إلى المناصب الكاثوليكية وسواهم من أصحاب المصالح

(51) حاز الديمقراطيون الاجتماعيون في جوتا عام 1900 و1912 الأغلبية المطلقة في انتخابات برلمان الولاية.

الكاثوليك، الذين أحسوا بالإهمال منذ زمن الصراع الثقافي، سواء كانوا محقين أم غير محقين في إحساسهم. وعلى هذا يقوم اليوم جزء رئيس من سلطة الحزب. أما نمط موقعه "كمرجّح للموازين" في البرلمانات، فهو بالتحديد الذي مكنه من دعم مصالح ربائبه الخاصة، ذلك أن طبقة الموظفين انصاعت لهذه الرعاية و"حفظت" في هذه الأثناء "وجهه" بيما أنها بقيت غير رسمية. إن أصحاب المصالح في الرعاية داخل الحزب لم يعودوا يخشون فقط أن تهدد النزعة البرلمانية وفرصها خلال الحقب، التي سيجد حزب الوسط نفسه خلالها في الأقلية، وإنما هم يخافون من شيء آخر تماماً. فقد وفر الحزب على نفسه في ظل النظام الحالي تلك المسؤولية، التي ما كان بوسعه التنصل منها، لو أن قادته انتموا رسمياً إلى الحكومة. هذه المسؤولية ما كانت لتصير مريحة دوماً، لأنه في حين يمتلك الوسط اليوم أيضاً سلسلة من الرؤوس القديرة جداً بين قادته، يوجد ثمة بين الموظفين الذين يرعاهم أناس قادرون فضلاً عن كسالى ظاهري العجز، من الصعوبة بمكان أن يكلفهم حزب يشارك بمسؤولية في الحكومة بمناصب وظيفية. مثل هؤلاء الأشخاص يستطيعون التقدم فقط في ظل رعاية تخلو من المسؤولية، في حين كان على "الوسط" بصفته حزباً حاكماً، تقديم مرشحين أكثر موهبة منهم.

إن الرعاية غير الرسمية، وبالنظر إلى أنها تظل غير مسؤولة، كانت على العموم الشكل الأكثر سوءاً بين أشكال الرعاية البرلمانية، الذي يزكي الوسطية. إنها نتاج سيطرة طبقة الموظفين المحافظة، التي يستند استمرارها على هذا النظام القائم على العطايا. أما أن القسم المحافظ، وبصورة خاصة الرأسمالي الكبير من الحزب القومي الليبرالي، كان على خير ما يرام بالطبع في ظل الأوضاع القائمة، فهذا مما لا يثير الاستغراب. في هذا السياق، لا يقرر الساسة والأحزاب، الذين يمكن تحميلهم المسؤولية أمام الرأي العام، شؤون رعاية الوظائف، بل تقررها علاقات خاصة مختلفة الأنواع، تبدأ بعلاقات الروابط الطلابية الفائقة الأهمية، وتصل إلى الأشكال الأشد فظاظة أو نعومة من التوصيات الرأسمالية. لذا، تقف الرأسمالية الكبيرة، التي يظنها الجاهل الغبي لأيديولوجيينا حليف البرلمانية الملعونة، وقفة رجل واحد إلى جانب الحفاظ على سيطرة الموظفين غير المراقبة، وهي تعرف تماماً لماذا.

هذا هو ذلك الوضع، الذي عودت جمل أدبائنا الفارغة نفسها على الدفاع عنه عندنا بغضب عارم ضد مسؤولية الأحزاب العلنية عن رعاية المناصب، التي يصفها

هؤلاء باحتقار "بالفاسدة" و"غير الألمانية". وهي بكل بساطة مصالح تتمثل، في الحقيقة، بمغانم مادية هائلة توظف ضد إضفاء النزعة البرلمانية على الرعاية، ترتبط مع الاستغلال الرأسمالي "لصلات" قائمة وليس بالتأكيد مع "الروح الألمانية". ولا شك إطلاقاً في أن ضغط الظروف السياسية القاهرة هو الذي يستطيع وحده خلق تبدل عام هنا، بما أن إضفاء الطابع البرلماني لن يأتي بالتأكيد من "تلقاء نفسه". وليس هناك بالأحرى ما هو أكيد أكثر من واقعة أن القوى الأقوى، التي يمكن التفكير فيه، تقاومها. ثمة في جميع الأحزاب التي تم ذكرها ساسة عمليون بصورة بحتة، إلى جانب أولئك المهتمين الثانويين بالرعاية وأيديولوجيي الروتين البرلماني البسطاء. غير أن للأولين الغلبة بكل بساطة في ظل النظام المعطى، فإن شملت أموال العطايا الأحزاب الأخرى، صار هذا النظام عاماً.

يحرص المنتفعون من الوضع القائم، وأولئك الأدباء، الذين يضعون أنفسهم دون قلق في خدمة جملهم الفارغة، في النهاية وهم يشعرون بالانتصار على جعل صفة ألمانيا كدولة اتحادية سبباً شاملاً على الصعيد الرسمي المحض لاستبعادها من النزعة البرلمانية. سنتأمل هنا في البداية المعنى القانوني للمسألة على أرضية الدستور المكتوب المطبق، بما أنه ليس بالتحديد أمراً قابلاً للتصديق أن يجرُؤ أحد على إطلاق مثل هذا الزعم. حسب الدستور (المادة 18) يحق للقيصر وحده، ودون أي تدخل من مجلس الاتحاد، تعيين مستشار الرايخ وموظفيه[52] وإعفاؤهم جميعهم من مناصبهم. وهم يدينون بالطاعة له وحده وليس لأي أحد سواه، في إطار قوانين الرايخ. ما دام هذا معمولاً به، يكون ذلك الاعتراض الفيدرالي مخالفاً للدستور، لأنه عندما يستخدم القيصر حقه بطريقة يدعو معها قائد أو قادة الأغلبية البرلمانية الموجودة إلى إدارة سياسة الرايخ، ويسميهم كمفوضين لدى مجلس الاتحاد، ويعفيهم من مناصبهم على أساس تصويت أغلبية ثابتة صريحة في برلمان الرايخ، أو عندما يستدعي في البداية على الأقل الأحزاب إلى مشاورات تؤدي دوراً مقرراً في التعيين، فإن أحداً لا يستطيع منع ذلك بحكم الدستور. ليس لأية أغلبية في مجلس الاتحاد الحق في إسقاط مستشار الرايخ، أو في إجباره سياسياً على قبول الاستجواب، الذي هو ملزم دستورياً به حيال برلمان

(52) تنص المادة 18 من الدستور على أنه: "يعيِّن القيصر موظفي الرايخ، ويجعل هؤلاء يقسمون يمين الولاء للرايخ ويأمر عند اللزوم بإعفائهم من مناصبهم".

الرايخ، طبقاً لقراءة للمادة 2/ 17 من هذا الدستور لا تحتمل الخلاف[53]. إن الاقتراح الذي تم تقديمه مؤخراً لإعلان مسؤولية مستشار الرايخ ليس فقط أمام برلمان الرايخ، بل كذلك حيال مجلس الاتحاد، سيكون ضرباً من التجديد، بقدر ما يستحق بالتأكيد أن يختبر بخصوص جدواه السياسية، شأنه في ذلك شأن الإلغاء المقترح للمادة 2/ 9 من الدستور. سنذكّر أنفسنا لاحقاً بأن المشكلات الحقيقية لإضفاء الطابع البرلماني، وكذلك لدستور الرايخ بصورة عامة، لا تكمن في الحقوق الدستورية لدول الاتحاد الأخرى وإنما توجد بالأحرى في علاقاته مع دولة بروسيا المهيمنة. قبل هذا، علينا أن نبين أيضاً كيف كان يعمل النظام الحكومي القائم في مجال السياسة الخارجية المهم، لأنه يمكن هنا بالذات إظهار الحدود الداخلية لقدرة السيطرة الصرف للموظفين على العمل، وكذلك الثمن المخيف، الذي كان علينا دفعه مقابل سماحنا لها بأن تتحكم بنا.

4. سيطرة الموظفين في السياسة الخارجية

يسيطر في إدارتنا الداخلية المفهوم البيروقراطي الخاص "للسر المهني". وقد تحققت في تناقض مثير للدهشة مع هذه السيطرة، وفي إطار من العلانية الأكثر إثارة، سلسلة من الأعمال الأكثر تنوعاً في مضمار سياستنا الخارجية، في علانية تتسم في الحقيقة بنمط خاص جداً.

خلال فترة زمنية تتجاوز العقد، من برقية كروغر[54] إلى غاية أزمة مراكش، شهدنا من جهة صمت قيادة ألمانيا السياسية على نشر تصريحات شخصية محضة للملك حول مسائل السياسة الخارجية أدلى بها موظفو بلاط مجدّون أو وكالات البرقيات، ومن جهة أخرى مشاركتها المباشرة في هذه التصريحات. يدور الأمر هنا حول حوادث كانت على قدر عظيم من الأهمية بالنسبة إلى طريقة صياغة سياستنا العالمية، وبصورة خاصة أيضاً بالنسبة إلى نشوء التحالف الدولي ضدنا. لنلاحظ في هذا السياق، ومنذ البداية، الآتي: لن أناقش هنا صحة الموقف المتخذ وتصحيح

---

(53) تقول المادة 17 البند الثاني من دستور الرايخ ما نصه: "تصدر مراسيم القيصر وتعليماته باسم الرايخ وتحتاج، كي تكون نافذة، إلى توقيع مستشار الرايخ، الذي يتولى المسؤولية عنها من خلال ذلك".

(54) أرسل القيصر غليوم الثاني بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير 1896 برقية تهنئة إلى بول كروغر، رئيس جمهورية البوير بمناسبة فشل هجوم جيمسون في كانون الأول/ ديسمبر 1895. انظر: GP Bd. 11, Nr. 2610, S. 31 f.

مضامين تصريحات الملك، وسيقتصر ما سأقوله بكامله على سلوك الموظفين حصراً. سيترفّع كاتب هذه الأسطر، المقتنع بفائدة المؤسسات الملكية في الدول الكبيرة، عن استخدام عنوان مستعار من أجل خوض جدال شخصي ضد الملك، وسيعزف بالقدر نفسه عن التملق شبه الملكي، أو عن حديث الرعايا العاطفي، الذي نجده لدى أصحاب المصالح والبورجوازيين المتحذلقين. إن ملكاً يبرز علناً من خلال تصريحات شخصية محضة، يتسم بعضها بحدة غير مألوفة، عليه أن يقبل،عند اللزوم، نقداً علنياً يتسم بالقدر نفسه من الحدة، ما دمنا نقف أمام الحقيقة، وهي أنه تم بالفعل السكوت من جديد دوماً عن ذلك النهج في سلوكنا السياسي، الذي كمُن في نشر التصريحات الملكية. لئن كان هذا النهج غلطة سياسية جسيمة، سنتحدث عن ذلك فيما بعد، فإن السكوت عن ذلك التكرار الذي يحدث رغم ذلك، يثبت، بقدر ما هو الملك مسؤول مادياً عنه، ضرورة التشاور الحتمي والمقرر حوله من قبل ساسة قياديين على وجه التحديد، مع إقصاء الآخرين جميعهم عن إمكانية تدخلات كهذه في المسائل السياسية المهمة، سواء كانوا هيئات تابعة للبلاط أم عسكرية، أم غير ذلك من الهيئات، فإن لم تعط "ضمانات فعلية" بأن ذلك لن يحدث، يكون عندئذ من الواجب سياسياً توجيه نقد لا قيد عليه إلى الملك، وإن تضمن جوانب شخصية أيضاً، دون أن يكون مثل هذا النقاش العلني ضد الملك من المرغوب فيه سياسياً بكل تأكيد. إن القيام بمحاولة لحماية الملك من استهلاكه بطريقة غوغائية، كما حدث عندنا بصور متنوعة من خلال ربط ظهوره بصيغ وشروط صارمة، والعمل على إخراج شخصه، بفضل ذلك، من نقاشات الصراع الحزبي أساساً، الدائر ضمن الرأي العام، ليس مسألة تقادمت على الإطلاق، بل هو نتاج حكمة وخبرة سياسية قديمة. هذا بالذات يمنح الملك إمكانية استخدام شخصه بثقل لا يقبل الشك، عندما يكون ذلك مطلوباً بالفعل، في حالات وقوع هزات قومية. وإذن، ليس موضوعنا هنا مناقشة ما يكون الملك قد اقترفه من أخطاء، وإنما يتعلق الأمر بواقعة أخرى تماماً هي أن قادة الرايخ المسؤولين قد استخدموا من جهة، في حالة واحدة على الأقل، ورغم تحفظات الملك الشخصية ضد ذلك، ظهوره العلني ونشر مواقفه كأدوات دبلوماسية، وسكتوا، من جهة أخرى، ودون أن يتركوا مناصبهم، عن قيام هيئات غير مسؤولة بإيصال تصريحات الملك إلى الرأي العام من فوق رؤوسهم. إن للملك نفسه حقاً مسلَّماً به ولا يقبل النقاش باتخاذ مواقف سياسية. لكن، هل يجب أن تبلغ هذه المواقف وطريقة إعلانها شكلاً

ومضموناً الرأي العام، وأي تأثير سيكون لها، إن التفكير بهذه المسألة وبالقرار حولها يجب أن يوضعا بالضرورة وبصورة حصرية في أيدي سياسيين مؤهلين ومسؤولين. لا بد إذن من طلب نصيحة رجل الدولة القيادي قبل أي نشر (وبوجه عام: قبل تعميم أي تصريح سياسي رفيع للملك، يمكن أن يتم نشره)، ولا بد من اتباع نصيحته ما بقي في منصبه. وسينتهك هو وزملاؤه واجبهم إن هم بقوا في مراكزهم، إذا لم يحدث هذا ولو مرة واحدة، فإذا لم يستخلص رجال الدولة الذين يقودون الرايخ تلك النتائج، يكون الالتصاق بالمنصب وليس أي شيء سواه هو الذي يكمن وراء الكلام عن الأمة، التي لا تحتاج إلى ملك ظل وما شابهه من أقوال. ليس لهذه المسألة إذن أية علاقة في البداية بالبرلمانية بحد ذاتها، بل هي ترتبط ببساطة بواجبات الكرامة السياسية، التي لطالما تكرر افتقارنا إليها في أكثر الصيغ سوءاً. أما أن هذه الأخطاء قد اقترفت، فهو أمر يستند كلياً إلى البنية السياسية الخاطئة لدولتنا التي تضع موظفين في مواضع يجب أن يشغلها رجال يتحلون بمسؤولية سياسية خاصة. تكتسب مسألة النزعة البرلمانية بكاملها أول ما تكتسب طابعها السياسي الأعلى من خلال افتقار أوضاعنا اليومية إلى جميع أنواع الوسائل التقنية الأخرى، التي يمكنها إحداث التغيير وتقديم ضماناته في آن معاً. لنضف بصراحة إلى ما سبق قوله، كي لا يتغير طرح المسألة: لم يكن موقف الملك الشخصي قابلاً للفهم ذاتياً في جميع الحالات على وجه التقريب وحسب، إلى المدى الذي أمكن فيه هذا آنذاك، وإنما كان في بعض حالاته على الأقل صحيحاً من الناحية السياسية أيضاً. وفي عدد من هذه الحالات، لم يكن من غير المرجح أن يترتب تأثير سياسي مفيد عن إبلاغ تلك الحكومات دبلوماسياً (في صيغة ملائمة) بموقف شخصي حيوي يتصل بها. إن الإبلاغ العلني، الذي حمَّل القادة السياسيون الألمان المسؤولية عن السكوت عنه أو عن التسبب به، كان الأمر الذي خلا من المسؤولية السياسية، لأن ثمة فارقاً هائلاً، وهذا ما يتم نسيانه عندنا، بين أن يقدم سياسي قيادي (رئيس للوزراء أو حتى رئيس للجمهورية) توضيحاً علنياً أو في البرلمان، مهما كان تافهاً وعديم المعنى، وأن يسمح بإعلان تصريح شخصي علني للملك، "يغطيه" هو بحركة مؤثرة أو عشوائية في الوقت نفسه. إن الحقيقة هي أن سحب أية كلمة علنية تصدر عن الملك من النقد الجامح داخل البلاد، يغطي هناك رجل الدولة، الذي يسيء استخدامها من أجل منع النقد الجامح ضد سلوكه الخاص. لكن الخارج لا يتوقف أمام هذا، ويتقيد بما يقوله الملك. يستطيع السياسي، ويحسن به أيضاً، الذهاب، عندما

يتغير الوضع ويتبدل الموقف المطلوب. بالمقابل، يجب على الملك البقاء، وتبقى معه كلماته أيضاً. إنه يحاول عبثاً جعلها ملائمة، بأثر رجعي، للوضع المتغير، بعد أن يكون قد أخذ موقفاً شخصياً علنياً، وتكون الانفعالات ومشاعر الكرامة قد استثيرت، لأن الأمة ترى في وقوفها وراء ملكها نقطة تتصل بالكرامة، بينما يصنع الأدباء الأغرار من أمثال "عموم الألمان" وناشروهم صفقات جيدة. بينما يتقيد الداخل والخارج بصورة دائمة بالكلمات التي قيلت ذات مرة، ويتجمد الوضع ويفتقر إلى المرونة. لقد جرت جميع هذه الحالات بالفعل وفق هذه المخطط، فلنتأمل عدداً منها بصورة عملية محضة، كي نعرف أين كمن الخطأ السياسي فيها.

لنأخذ في البداية: برقية كروغر. كان الغضب من هجوم جيمسون(*) محقاً، وعم العالم كله (وإنجلترا نفسها بدرجات متنوعة). وكان بوسع عروض دبلوماسية ملحة في لندن (تذكر أيضاً بغضب الملك) أن تؤدي، بالنظر إلى هذا الوضع، إلى توضيحات من الوزارة الإنجليزية القائمة آنذاك، ربما كان من غير السهل تماماً تجاهلها في فترة لاحقة. إلى هذا، ربما كانت ستتاح كذلك إمكانية الاقتراب المتبادل من تفاهم عام حول مصالح الطرفين الأفريقية، مما كان سيحظى بترحيب "سيسيل رودس" على سبيل المثال، وسيكون ضرورياً تماماً إذا ما أردنا أن تطلق يدنا في اتجاهات أخرى، داخل الشرق، وأن نحافظ على إيطاليا في التحالف. لكن البرقية المنشورة كان لها بالطبع فعل الصفعة، فجعلت من غير الممكن إجراء مناقشة موضوعية بالنسبة إلى الجانبين. عندئذ، دخلت نقطة الكرامة اللعبة وأُقصيت مصالح السياسة الواقعية. ونتيجة لذلك، لم تجد جهود التفاهم اللاحقة حول أفريقيا أو السياسة العامة، التي تم القيام بها قبل وخلال وبعد حرب البوير، أية موافقة ضمنية من قبل أي من الشعبين، اللذين كان شعور الكرامة يفعل فعله لديهما أحدهما ضد الآخر، مع أن كلاً منهما كان يستطيع الحصول عملياً على ما كان يريده، وهكذا بدت بالأحرى ألمانيا في النتيجة في دور المغلوب على أمره بعد الحرب. في عام 1895، كنا نفتقر ببساطة إلى وسائل قوة كافية تمكننا من تقديم دعم فاعل للاحتجاج. أما النهاية، ألا وهي الامتناع عن

(*) جيمسون (1853-1917). سياسي جنوب أفريقي وحاكم روديسيا منذ عام 1891 حاول مهاجمة جمهورية البوير عام 1895 وصار رئيس وزراء رأس الرجاء الصالح بين 1904-1908 (المترجم).

استقبال الرئيس المحلي[55] الهارب من بلاده، فمن الأفضل بقاؤها دون نقد، لأن الشيء الرئيس، أي التخلي عن البوير، كان أمراً حتمياً لا يمكن تفاديه، رغم ذلك التدخل من الملك. لكنه من المعروف أن الجنرال بوتا أوضح عام 1914 في البرلمان أن سلوك ألمانيا هو الذي كلفنا استقلالنا[56].

وأثار سلوك اليابان عام 1914، والصين عام 1917[57]، الدهشة في ألمانيا، فالمرء يربط السلوك الأول ربطاً حصرياً بالعملية المعروفة في "بورت أرثر" عام 1897، والثاني بالضغط الأميركي، ويبرركليهما، فضلاً عن ذلك، بأسباب انتهازية. ومهما كان حجم الصحة في هذين القولين، فإن هناك لحظة أخرى مهمة جداً أضيفت إليهما. هل يعتقدون عندنا حقاً أن صينياً أو يابانياً متعلماً ما قد نسي أنه تم في ألمانيا بالذات، وبصورة علنية من جانب الملك، الإعلان بالكلمة والصورة عن التحذير من الخطر الأصفر، والتنبيه إلى ضرورة "الحفاظ على السلع الأكثر قدسية"؟[58] تعد المشكلات العرقية من أكثر مشكلات السياسة الدولية صعوبة، لأنها من المسائل التي عقدتها صراعات المصالح بين الشعوب البيضاء. أما أن الملك حاول أخذ موقف حيال هذه المسألة، فهذا أمر لا اعتراض عليه. ولكن أي هدف، وبالتمام أي هدف سياسي ألماني خدم هذا النوع من نشر الموقف المعلن آنذاك، بغض النظر عن نوعه؟ وهل كان يمكن، بأية صورة من الصور، التوفيق بينه وبين المصالح الألمانية في شرق آسيا؟ وأية وسائل قوة كانت تقف وراءه؟ ومن هم الذين كان عليه خدمة أهدافهم في حقيقة الأمر؟ إلى ذلك، أية أهداف سياسية خدم نشر خطبة الصين بمناسبة إرسال الأمير

---

(55) طلب بول كروغر أن يستقبله غليوم الثاني، خلال زيارة أوروبية قام بها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1900، لدفع دول أوروبا إلى التدخل لصالح البوير، لكن غليوم رفض الطلب مراعاة لإنجلترا. "لا أريد أن يكون هؤلاء السادة الآن في برلين". انظر: *GP Bd* 15, Nr. 4498, S. 544.

(56) مرر لويس بوتا يوم 9 و10 أيلول/ سبتمبر 1914 قرار الهجوم في برلمان اتحاد أفريقيا الجنوبية ضد جنوب غرب أفريقيا الألماني. لا وجود لدليل على ذلك.

(57) أعلن اليابان الحرب يوم 23 آب/ أغسطس 1914على الرايخ الألماني، وقطعت الصين علاقاتها الدبلوماسية معه في شباط/ فبراير 1917.

(58) عن "الخطر الأصفر"، انظر "أيتها الشعوب حافظي على أقدس سلعك". هذا ما كتبه غليوم الثاني عام 1895 تحت صورة كان قد أنجزها رسام البلاط "كناكفوس" بناءً على مسودة وضعها القيصر، مثل الخطر الذي يهدد أوروبا من جانب الجيوش الآسيوية. انظر: Wolfgang Schröder, *Das Persönliche Regiment: Reden und sonstige öffentliche Äußerungen Wilhelms II* (München: Birk and co, 1907), S. 172 f.

فالديرسه[59] (Walderse)؟ ومن خدم نشر خطب الأسطول، التي ربما كان مناسبة تماماً في أوساط الضباط؟[60] إن عائد سياسة ألمانيا الصينية اتسم بعدم تناسب محرج، ولا بد أن نضيف: لم يتكون بالمصادفة، مع النشر، الذي ألحق فيها بعد ضرراً جسيماً بهيبتنا. لنتجاوز تماماً القصة الأقل إثارة للبهجة، الخاصة بمعالجة "بعثة التكفير عن الذنب"[61] والمناقشات التي دارت حولها وكانت علنية بدورها. ليس ممكناً ببساطة معرفة الهدف الألماني السياسي الواقعي، الذي خال الأمير "بولوف" أنه يخدمه من خلال هذه الرومانسية التي تجرح دونها فائدة الشعور الصيني بالكرامة. وفي حال كان ذكياً بما فيه الكفاية لرؤية انتفاء قيمة جميع هذه المجريات وضررها السياسي، لكنه وجب عليه رغم ذلك أخذ أوضاع بحسبانه من شأنها التمهيد للسكوت عليها، فإنه كان عليه الذهاب لمصلحة الأمة، وبصورة خاصة لمصلحة الملك أيضاً.

هل كان نشر خطاب دمشق مفيداً، إذا نظرنا إليه انطلاقاً من الوضع السياسي حيال روسيا، هذا ما شك فيه طرف آخر بقوة. إن تعاطفنا مع حضارة الإسلام واهتمامنا السياسي بوحدة تركيا كانا معروفين للشعوب وللسياسيين المعنيين حتى دون هذه الفعل الصاخب. لقد كان من الأفضل في جميع الأحوال تحاشي المظهر، الذي أيقظته هذه التظاهرة العلنية، بغض النظر عن التشكيلة السياسية التي كانت موجودة آنذاك. وقد كان من السهولة بمكان أيضاً معرفة نوايا من كان يجب دعمه من خلال ذلك هنا أيضاً.

---

(59) المقصود هو ما صار معروفاً قبل كل شيء "بخطبة الدجاج" التي ألقاها القيصر غليوم الثاني عند سفر الوحدات المخصصة لحملة الصين من مرفأ بريمن يوم 27 تموز/ يوليو 1900. خطب القيصر غليوم الثاني، الجزء الثاني، ص 209–272. وكذلك الخطبة الموجهة إلى الوحدة الأولى من بعثة الصين يوم 2 تموز/ يوليو 1900. المصدر المذكور، ص 205–207، وكذلك خطب الوداع الأخرى مطلع آب/ أغسطس، ص 219–223.

(60) أوضح غليوم الثاني يوم 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1899 في هامبورج "أن أسطولاً ألمانياً قوياً هو حاجة ماسة بالنسبة لنا" (*Reden Kaiser Wilhelms II*, 2, Teil, S. 176). ويوم 3 تموز/ يوليو 1900 في مرفأ غليوم:)"لا غنى عن المحيط لعظمة ألمانيا" (ص 208) وهي خطب أقلقت الرأي العام الإنجليزي).

(61) طلبت المادة الأولى من "محضر الملاكمين"، الذي وقعته يوم 7 أيلول/ سبتمبر 1901 القوى المشاركة إرسال بعثة صينية إلى برلين للتكفير عن الذنب، بمناسبة مقتل المبعوث الألماني في بكين، كليمانس فرايهير فون كيتلر، خلال اضطرابات الملاكمين صيف عام 1900. وقد استقبل غليوم الأمير تشون، الذي أرسل في هذه البعثة يوم 4 أيلول/ سبتمبر. انظر: *Reden Kaiser Wilhelms II*, 3. Teil, S. 40-43.

لئن كان المرء يستطيع أيضاً الشك في هذه الحالة الأخيرة، فإن الحال كان يبدو على كل حال جلياً تماماً في الخطبة العلنية بدورها، التي ألقيت في مدينة طنجة عند بداية أزمة مراكش. لقد أقر موقف ألمانيا بذاته تمام الإقرار من طرف جهة محايدة أيضاً، غير أن التوظيف العلني لشخص الملك كان خطأً جسيماً بدوره. وإذا كان من غير المعروف بعد أية عروض قدمت فرنسا عقب سقوط ديلكاسي (Delcassé)، فإنه كان واضحاً على كل حال أننا كنا مخيرين بين التصميم على خوض حرب من أجل استقلال المغرب، أو وضع حد فوري ونهائي للمسألة برمتها، بطريقة تأخذ في حسبانها مصالح الجانبين وشعورهما بالكرامة، مقابل تعويضات تقدم لفرنسا. لو حدث هذا، لكانت له ربما نتائج بعيدة المدى بالنسبة إلى العلاقات مع فرنسا. لماذا لم يحدث ذلك؟ لقد تم، كما قيل، توظيف شرف الأمة عبر كلمة الملك لصالح سلطان المغرب، الذي "لن نسمح الآن لأنفسنا بالتخلي عنه". إلا أن خوض الحرب لم يكن هو القصد أيضاً، لذلك كانت النتيجة هزيمة "الجزيرة الخضراء"، ثم حكاية "الفهد"، والتخلي أخيراً عن المغرب، وفي الوقت نفسه، وتحت ضغط التوتر العصبي الذي لا نهاية له، استعار شهوة الحرب في فرنسا، وبالتالي تدعيم سياسة حصار إنجلترا، بالإضافة من جديد إلى الانطباع بأن ألمانيا تتراجع، رغم الكلمات القيصرية. حدث هذا كله دون أن نحصل على أي معادل سياسي كاف بأية طريقة بالنسبة لنا.

كانت أهداف السياسة الألمانية، بما في ذلك سياسة ما وراء البحار، متواضعة إلى أبعد حد، بالمقارنة مع ما حصلت عليه الشعوب الأخرى. أما نتائجها فكانت قليلة جداً، علماً بأنها خلقت مساحات للاحتكاك وأحدثت ضجيجاً لم يحدثه أي بلد آخر. هذه الإثارات المؤذية وغير المجدية تماماً على الصعيد السياسي تجددت دوماً بسبب نشر تصريحات الملك. كما لم يقتصر ضرر هذا النهج على القوى التي كانت غريبة عنا، أو تبنت موقفاً محايداً حيالنا.

كان الملك بحاجة إلى التعبير عن شكره للأمير جولوفسكي (Goluck-owsky)، بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء. بدل الوسائل المألوفة في مثل هذه الحالات، تم نشر البرقية المعروفة[62]. إن السقوط السريع، والمحرج بالنسبة لنا، لمن تلقى البرقية

---

(62) يوم 13 نيسان/ أبريل 1906، شكر غليوم الثاني برقياً وزير خارجية النمسا/ المجر آغنور غراف جولوخوفسكي على الدعم الذي قدمه كحليف. يوجد النص في: GP Bd. 21, 1, Anm. zu Nr. 7139, S. 332,

في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته أعفي الوزير من منصبه.

أظهر، بعد فوات الأوان، أنه لا توجد حكومة تستطيع السماح لأية حكومة أخرى، بما في ذلك الحليفة منها، بمنح رجال دولتها القياديين علامات حسن سلوك علنية.

لقد أُقترفت الأخطاء عينها في السياسة الداخلية أيضاً، أم أن "خطبة السجن"[(63)]، التي ألقيت في غمرة الاستياء الذي أثارته لحظة معينة، كان يجب أن تصل إلى الرأي العام، حيث بدت وفعلت فعلها بوصفها برنامجاً سياسياً؟ وماذا كان على المرء أن يفكر بشأن اضطرار البيروقراطية إلى أن تلفق الآن بنداً خاصاً بمشروع مكافحة الإضراب، لمجرد أنه تم التحدث عن عقوبة السجن بالنسبة إلى الإضرابات، ولأن ما قيل قد نشر؟[(64)] كان إطفاء الآثار الجانبية الحتمية التالية لهذا النشر العديم الجدوى بالنسبة إلى تصرفات عمال يحبون كرامتهم بحاجة إلى أحداث عام 1914 الهائلة، وإلى الإعلان الحالي عن حق الانتخاب المتساوي. هل كان هذا لصالح السلالة الحاكمة مثلاً؟ وأي هدف سياسي آخر استهدف النشر، وكان من الضروري تحمل مسؤوليته بطريقة من الطرق؟

في هذه الأثناء، كان من المفترض أن يدور حديثنا هنا عن السياسة الخارجية دون غيرها. لذلك يسأل المرء بصورة طبيعية: أين اختفت خلال كل ذلك النشر أحزاب برلمان الرايخ، تلك التي كانت تستطيع أداء دور مقرِّر بالنسبة إلى سلوك الحكومة، ومن ثم اتهمت المستشار بيتمان هولفيغ بالتسبب في "إخفاقات" هذه السياسة التي "جعلت العالم بأسره عدواً لنا"، على حد قولها، أو أخذت عليه "اختباءه وراء الملك"؟ ماذا فعلت في تلك الحالات جميعها؟ لقد استغلت نقد أحزاب أقصى اليسار من أجل أن تدين رؤيتها المعادية للملكية. ولم تتعالَ تحفظاتها بصورة علنية، هذا ما يجب تأكيده بكل إلحاح، إلا بعد فوات الأوان. كما لم تتعالَ عندئذ أيضاً إلا بالقدر الذي كانت

---

(63) يقول المقطع المعني من الخطاب، الذي ألقي يوم 6 أيلول/ سبتمبر 1898 أمام ممثلي البرجوازية الصناعية في مقاطعة وستفاليا في باد أويهاوسن، بوجوب سجن ذلك "الذي يحاول الحيلولة دون قيام عامل ألماني بإنجاز عمله، أو يحرضه على الإضراب". خطب لقيصر غليوم الثاني الجزء الثاني ص 112 وما يليها.

(64) تنص المادة 8/ 2 من مشروع قانون "حماية علاقة العمل الصناعية" بتاريخ 26 أيار/ مايو 1899 على الآتي: "إذا ما وقع نتيجة لعصيان عمالي أو لمقاطعة عمالية للعمل تهديد لأمن الرايخ أو لولاية من ولاياته، أو خطر عام بالنسبة إلى حياة البشر أو الملكية، فإن من يفعل ذلك يعاقب بالسجن حتى ثلاثة أعوام، أما بالنسبة إلى قادة العصيان فتصل العقوبة حتى خمسة أعوام"، انظر: Sten. Ber. Bd. 174, Nr. 347, S. 2239,

رفض المشروع بأغلبية كبيرة في برلمان الرايخ.

مصالحها فيه خارج اللعبة. لن نعود بالتفصيل إلى أحداث عام 1908 المعروفة. ولكن، سنذكر بأن الحزب المحافظ تخلى بصورة تامة لاحقاً عن الأمير بيلوف، بينما أرسل الثقاة من رجاله، بالمقابل، رسالة مؤثرة دون شك إلى الملك، سعت كما هو مألوف إلى إبراز نزعتها شبه الملكية من جديد، ما أن تعلق الأمر ببعض المصالح المادية(65). (بالمناسبة، ربما كان الملك سيشعر بدهشة غير قليلة، لأن هذا المستشار بالتحديد قد انقلب عليه فجأة تحت ضغط هياج قومي، مع أنه هو الذي قدم له في حالة واحدة على الأقل نصيحة مباشرة لم تلقَ القبول لديه، ترى أن يكون ظهوره العلني واضحاً)(66). ولكن أين أدباؤنا في هذه الحالات جميعها؟ لقد صفقوا علناً أو ثرثروا، مثلما تفعل صحافة أحزاب اليمين الآن أيضاً، على أن الألماني لا يحب مَلكية على النمط الإنجليزي. بينما ألقوا بالإخفاقات على كاهل "الدبلوماسية"، في تزلف لغرائز البورجوازية المتحذلقة الأكثر إثارة للحزن، ودون أن يسألوا مرةً كيف استطاعت هذه العمل عموماً في مثل هذه الظروف! وسيكون هذا، سرّاً بالطبع، فصلاً طويلاً وغير مشرف بالنسبة إلى المحرضين الذين يحتقرون ببسالة وعلانية أغلبية "سلام الجوع"!

لكن سلوك رجال دولتنا القياديين كان بلا نظير في سياسة الدول الكبرى جميعها، وافتقر قبل كل شيء إلى الشعور بالمسؤولية في سائر هذه الحالات. إن هجوماً علنياً من هذا الموقع كان مسموحاً به فقط، عندما يصرف المرء النظر بصورة فورية عن حالة الحرب. لكن، لم تكن لدينا في الحقيقة الرغبة في الانخراط المسلح سواء فيما يتعلق بالبوير، أم المنغوليين، أم سلطان المغرب، ولم تكن لدينا في الحالتين الأوليين دعوة إلى المشاركة أو وسائل القوة. إلا أن الساسة القياديين سمحوا أن يحُول الاستخدام العلني لشخص الملك دون أن يغدو التفاهم العملي مع إنجلترا مستحيلاً

(65) المقصود هو ما عرف "بقضية الدايلي تلغراف" التي انطلقت من خلال مقالة للدايلي تلغراف في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1908، جمعت فيها تصريحات غليوم الثاني في مقابلة متخيلة بنية تحسين مناخ العلاقات الألمانية الإنجليزية. بعد يوم، في 29 تشرين الأول/ أكتوبر ظهرت المقابلة في صحيفة شمال ألمانيا العامة فمارس الرأي العام الإنجليزي والألماني نقداً حاداً لتصريحات القيصر. انظر: Wilhelm Schüssler, *Die Daily – Telegraph – Affaire* (Göttingen: Musterschmidt, 1952), S. 31 ff.,

(66) كان بولوف قد دفع غليوم الثاني إلى القيام بزيارة استعراضية إلى طنجة. في تصريحه أمام برلمان الرايخ بتاريخ 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1908 أدان بولوف بلغة واضحة تدخلات القيصر في قيادة السياسة الخارجية، انظر: *Sten. Ber. Bd.* 233, S. 5395ff

حول مصالح الجانبين الأفريقية الجنوبية، ومع فرنسا حول المصالح الشمال أفريقية، لأن موقفنا بدا وكأنه تحدّد وفق نمط تمليه نقطة تدور حول الكرامة، كان علينا مع ذلك التخلي عنه في نهاية الأمر. لا عجب إن كانت النتيجة الحتمية التي نجمت عن هزائم دبلوماسية مؤلمة ما زالت تحرق اليوم أيضاً روح كل ألماني، وكانت ضرراً جسيماً ومستمراً حل بمصالحنا، وقبل كل شيء انطباعاً فائق الخطورة هو أن ألمانيا تتراجع رغم استعمال أكثر الحركات الخارجية قوة، شارك هذا الاعتقاد بالتأكيد في تقرير سلوك السياسة الإنجليزية نهاية تموز/ يوليو 1914، وهو يعود إلى هذه النتيجة. وقد تجمع هذا التحالف الدولي غير الطبيعي ضدنا إلى حد بعيد بسبب هذه الأخطاء أيضاً، التي لا تصدق. لم يقتصر الأمر على ما سبق قوله فقط، فهذه الأخطاء ما تزال تفعل فعلها الآن أيضاً. وليس ذلك الخداع، الذي يمارس اليوم في العالم بأسره من خلال الحديث عن "الأتوقراطية" الألمانية، غير مجرد خداع، لكن إمكانيته ليست عديمة الأهمية سياسياً. والآن، من الذي مكّن الأعداء الذين لا يؤمنون بهذا إلا بقدر ما يؤمنون بخرافات أخرى حول ألمانيا من ممارسة هذا الخداع بنجاح؟ ومن الذي ألقى بالحقد الرهيب لعالم بأكمله، يخلو بأي حال من أهمية سياسية، على رأس هذا الملك بالذات الذي كان سلوكه المشهور بالنسبة إلى الحفاظ على السلام حاسماً فيها بصورة متكررة، حتى في اللحظات، التي ربما كانت الحرب فيها أفضل لنا من ناحية الواقعية السياسية؟ من الذي جعل ممكناً أن تعتقد الجماهير في الخارج بجد وبطرق متنوعة أن ألمانيا متعطشة إلى "التحرير"، وأنه يكفي فقط أن يصمد المرء لفترة كافية حتى يعبر هذا المزاج المكبوت عن نفسه في النهاية. من الذي جعل هذا العبث الصارخ للوضع الراهن ممكناً؟ ما دامت إمكانية العودة قائمة، لا يجوز أن تنسى الأمة أن من فعل هذا هو طبقة الموظفين المحافظة، التي وضعت في اللحظات الحاسمة أناساً لهم روح الموظفين في مراكز قيادية، كان من الأحسن أن يشغلها سياسيون، أي أناس علمهم الصراع السياسي أن يزنوا جسامة الكلمة العلنية، ولديهم قبل كل شيء الشعور بالمسؤولية الذي يمتلكه سياسي قيادي، وليس شعور الموظف بواجب الانصياع، الصحيح في مكانه هناك، والمفسد هنا.

هنا بالتحديد، تصير الهوة التي تفصل الإثنين مرئية بأكثر الصور وضوحاً، فالموظف يضحي بقناعاته الخاصة لصالح الطاعة الواجبة عليه، بينما يجب على السياسي القيادي أن يرفض علانية تحمل أية مسؤولية عن التصرفات السياسية، إن كانت

تتعارض مع قناعاته، وهو يضحي بمنصبه من أجلها، وإن كان هذا لم يحدث بعد عندنا.

ليس ما سبق قوله الأمر الأشد سوءاً، فمن المعروف بصورة مؤكدة أن جميع أولئك الرجال على وجه التقريب، الذين قبضوا على زمام سياستنا في العقد المصيري المذكور، رفضوا على صعيدهم الخاص، وبصورة دائمة ومتكررة، تحمل المسؤولية المادية عن "التغطية" الرسمية للتصريحات المهمة، فإذا ما سأل المرء مندهشاً: لماذا بقي في منصبه رجل الدولة المعني، الذي حرم بوضوح من وسائل السلطة، التي كان من شأنها منحه القدرة على الحيلولة دون نشر التصريحات المثيرة، انطلاقاً من قناعته، سمع في العادة الآتي: لو ترك منصبه لأخذ شخص آخر مكانه. هذا ما سيكون بالتأكيد، وهنا بالضبط كمن خطأ ذاته، الذي قرر كل ما عداه، ويعنينا وحده هنا. هل كان سيوجد شخص آخر عندئذ أيضاً، لو كان على القائد السياسي الاضطلاع بالمسؤولية بوصفه رجلاً يحظى بثقة برلمان قوي؟

يستطيع المرء أن يرى، عند هذه النقطة الحاسمة، ما يعنيه برلمان يتحمل الموظفون مسؤولية فعلية تجاهه. إنه ببساطة لا يقبل الاستبدال بأية سلطة أخرى، أو من خلال أية سلطة أخرى. هذا السؤال يجب أن يجد جواباً عليه اليوم عندنا أيضاً كل من يشعر أنه يمتلك الشرعية لشتم "النزعة البرلمانية". وعند هذه النقطة نفسها يستطيع المرء أن يلمس لمس اليد أن شعور الموظف بالمسؤولية من جهة، وشعور السياسي بها من جهة أخرى، وشعور كل منهما في موقعه وفيه وحده فقط، يكون في موضعه الصحيح. ذلك أن الأمر لا يعلق بموظفين كسالى أو غير مؤهلين، وإنما بموظفين ودبلوماسيين يتصف قسم منهم بالتفوق، لكنه كان ينقصهم ما يسميه المرء "سجية" بمعنى سياسي محض، ولا علاقة له بالأخلاق الخاصة. لم يفتقر هؤلاء إلى سجية بمحض المصادفة، بل نتيجة لبنية الدولة، التي لم تكن تستخدم شيئاً كهذا. ما الذي يحسن بالمرء قوله بصدد هذا الوضع، الذي لا نجد مثيلاً له لدى أية قوى عظمى في العالم كله، وهو أن الوزارات المدنية، وموظفي البلاط، ووكالات البرقيات أو كائناً من كان الذين يتجاسرون على التمهيد للإعلان عن حوادث كهذه تتمتع بأعلى قدر من الأهمية بالنسبة إلى السياسة الدولية، يجمدون ويفسدون سياستنا طيلة عقود نتيجة لذلك، وأن السياسي القيادي يتحمل هذا كله بهزة كتف وببعض الحركات النبيلة المزعومة؟ وأن هذا يحدث في دولة تعتبر "السر المهني" درة واجبات الموظفين، في ما يتصل بشؤون السياسة الداخلية ومصلحة سلطة رؤساء الإدارة، على حد سواء. أما أن تكون مصالح الموظفين في تولي

مناصب تخلو من المسؤولية، هي التي تفسر حصرياً وبمفردها التناقض الظاهري، فهذا أمر جلي بحد ذاته. ماذا يجب أن يقول المرء عن نظام يترك ساسة في مناصبهم، يسكتون على أخطاء جسيمة تتعارض مع اقتناعهم؟ وماذا يقولون في الختام عن أنه، ورغم هذه الأشياء التي تقع عليها أعين جميع الناس، ما زال يوجد أدباء لا يحجمون عن تصوير بنية دولة عملت على هذا النحو في نقاط سياسية حاسمة، باعتبارها بنية "أثبتت جدارتها بصورة رائعة"؟ لقد أثبت نفسه بطريقة أكثر من رائعة، كما سبق القول، الإنجاز الخدمي الذي حققه الضباط والموظفون، حيثما كانت صفاتهم هي العامل المقرر. ولكن هناك، في المكان الذي ينتمي إليه السياسي، فإن طبقة الموظفين لم تفشل منذ عقود فقط، وإنما حمّلت سوء السمعة المميز لسلوكها الخاص، عديم التوجه تماماً على الصعيد السياسي، للملك شخصياً، كي تغطي نفسها، وساعدت بذلك على إقامة التحالف الدولي المناهض لنا، الذي كان يمكن أن يطيح بتاج القيصر ويودي بمستقبل ألمانيا السياسي بكامله، لولا إنجازات جيشنا العظيمة. إن أية بنية للدولة تحول دون هذا، هي أفضل لمصلحة الأمة والملكية ذاتها من هذا الوضع، الذي يجب أن ينتهي، مهما كلف الأمر. من المؤكد تماماً (وهذا أمر قابل بالمناسبة للإثبات بسهولة)، أنه لا يوجد أي نوع من خلافات الرأي السياسية الحزبية حول هذه الأضرار الجسيمة داخل ألمانيا. كل ما في الأمر أن ساسة اليمين كانوا في جزء منهم محدودي السجايا سياسياً، وفي جزء آخر شديدي الاهتمام بتمثيل علني أيضاً لرأيهم الخاص، المعبر عنه بأقصى قدر من الحدة، وقبل هذا وذاك باستخلاص النتائج العملية من ذلك، بما أنه لا يمكن التقدم هنا دون ضمانات واقعية. هذا ما أظهره لنا انتفاء قابلية التعلم لدى أوساط البلاط المسؤولة عن ذلك النشر. إن خلق هذا الضمانات أهم سياسياً بكثير من تلك المشكلات السياسية،مهما كان نوعها، بما في ذلك مشكلة إضفاء البرلمانية والديمقراطية، فالأولى هي بالنسبة لنا وسيلة لا يمكن بالأحرى تحاشيها عند إقامة مثل هذه الضمانات الواقعية، بما أنه لا شك في أن سلطة البرلمان وحدها، والمسؤولية العملية للساسة القياديين تجاه البرلمان عند مواجهة مثل هذه الأحداث، هي التي يمكن أن تكون الضمانة المطلوبة.

إن توافر قيادة برلمانية مؤهلة فعلياً للعمل، هو مسألة تحتاج إلى سنوات على الأقل، بعد الإهمال الذي دام عقوداً. ما الذي يمكن أن يحدث في الفترة الفاصلة، ما دام هذا الإصلاح لم ينفذ أو ما دامت ثماره لم تُجنَ بعد؟

ثمة شيء يجب أن نسلم طبعاً به هو الآتي: في كل مكان، وفي "الديمقراطية بالتحديد أيضاً، تتخذ قرارات السياسة الخارجية الأكثر مسؤولية من قبل عدد قليل من البشر: إن أميركا وروسيا هما اليوم أفضل مثالين على ذلك. ليس بوسع أي أيديولوجية يتبناها الأدباء تغيير هذا، وكل محاولة لتغييره تضعف عبء المسؤولية، التي يتوقف كل شيء على حدتها بالذات. لذا، ستستمر دون أي تغيير الحقوق التي على القيصر ممارستها وفق المادة 11 من الدستور[67]، في ظل المسؤولية الفعلية لمستشار الرايخ. بيد أنه يجب أن يمنع فوراً وبطريقة قانونية الاستغلال الخطر، الذي يمكن لأصحاب مصالح مجهولين وعديمي المسؤولية يعملون في الصحافة أو لدى البلاط، ممارسته عبر إيصال تصريحات الملك الشخصية المحضة إلى الرأي العام، التي تمس بعلاقات الرايخ الألماني الخارجية. أما العقوبات الشديدة، الماسة بالكرامة في حالات الاستغلال الواعي، فيجب أن تهدد بقوة قانون خاص ذاك الذي يتنطع مستقبلاً لنشر هذه التصريحات على الرأي العام، أو لإعطائها للخارج، دون أن تكون جميع الضمانات المطلوبة قد قدمت قبل ذلك. من المسلم به، إذن، إنه يجب قبل ذلك أن يتولى الساسة القياديون بالذات المسؤولية الدستورية عن نشر هذه التصريحات، بما أن كل شيء آخر يتوقف على ذلك. وإلا كان أمراً يخلو من المضمون أن يعلن لاحقاً رجل دولة قيادي في مواجهة الاعتراضات داخل البرلمان: "إنه يغطي النشر على مسؤوليته"[68]، ما دام من غير الممكن الإحجام عن ممارسة نقد لا يعرف المراعاة لتصريح أدلى به الملك، حتى عندما يخلو من تهديد لموقعه السياسي. غير أن مثل هذا النوع من الكلام لا يكون بلا معنى قبل كل شيء، وإنما يكون ببساطة غير صحيح سياسياً، إذا لم يسأل الملك قبل نشره ولم يستحسنه، وكان متفقاً مع نصوص الدستور دون سواه. إذا لم يحدث هذا، عنت تلك الجملة فقط أنه لا يشعر بأي ميل رغم ذلك النشر إلى جعله يتقاعد، بمعنى

(67) تورد المادة 11 الفقرة 1 من دستور الرايخ عن الصلاحيات القيصرية ما يلي: "تعود رئاسة الاتحاد لملك بروسيا، الذي يحمل اسم القيصر الألماني. على القيصر تمثيل الرايخ قانونياً، وهو يعلن الحرب ويعقد السلام، ويدخل في تحالفات ومعاهدات أخرى مع الدول الأجنبية، ويعين المبعوثين ويستقبلهم باسم الرايخ".

(68) المقصود الخطبة التي ألقاها مستشار الرايخ برنارد فون بيلوف يوم 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1908 أمام برلمان الرايخ، التي تحمل فيها المسؤولية عن مقالة **الدايلي تلغراف**: "بالنسبة إلى الخطأ الذي اقترف لدى معالجة مخطوط المقالة، أتحمل أنا المسؤولية الكاملة، كما سبق لي أن سمحت بالقول في صحيفة **ألمانيا الشمالية**"، انظر: *Sten. Ber. Bd. 233*, S. 5395-5397, Zitat S. 5396.

أنه "ملتصق" بمنصبه، ومن هنا يجب، بغض النظر عن معاقبة المذنب عند النشر بدون إذن، من أجل السكوت على مثل هذا النشر أو استحسانه، أن تكون مساءلة مستشار الرايخ ممكنة أمام لجنة برلمانية بهدف إقالته من منصبه أو إعلان عدم صلاحيته الدائمة لتولي أي منصب، عوض إقامة دعوى قليلة الجدوى ضده، لممارسة الضغط الضروري عليه، كي يعمل بأقصى درجة من الحيطة والحكمة.

إن موافقة المستشار على أي نشر كهذا يجب أن يتم حصراً بعد مداولة مسهبة مع ساسة خبراء. لهذا، سيكون من الحكمة تماماً أن تعطى قبل ذلك هيئة استشارية مناسبة فرصة التعبير عن رأيها في جدوى النشر (لأن هذا هو الموضوع)، فإن لم تكن لجنة برلمانية محضة، وجب ربما أن يكون هناك تكوين آخر يعمل كنقطة ارتباط.

إلى الآن، كانت "لجنة مجلس الاتحاد المعنية بالشؤون الخارجية"[69]، التي تكونت دستورياً من مفوضي الولايات المتوسطة، نوعاً من نكتة سيئة بالنسبة إلى دستور الرايخ، فهي تزيينية صرفة، ودون صلاحيات رسمية أو نفوذ فعلي، لأنه لا يحجم فقط عن تكريس التزام مستشار الرايخ في الرد على ما يطرح عليه من أسئلة، وإنما يلغي هذا الالتزام في مادته الحادية عشرة، بحيث يستطيع رسمياً الاكتفاء بالتلقي السلبي للملاحظات. بينما يكون مهذباً، إن هو قدم "عرضاً" شكلياً، مما يحرص على تقديمه للرأي العام داخل البرلمان. هذا كان ما يحدث عادة بكل وضوح، رغم أنه كان يمكن هنا إجراء مداولة قيمة رغم ذلك في الدوائر الأكثر ألفة. يبدو أن الأهمية العملية للجنة عرفت لبعض الوقت على الأقل بعض التصاعد الصامت خلال الحرب، وهذا أيضاً ما كان ليحدث بمحض المصادفة، ذلك أنه كان بالإمكان تماماً تكليفها بموقف استشاري قبل نشر تصريحات ملكية ذات أهمية خاصة على صعيد السياسة الخارجية. ولقد كان من الأفضل طبعاً لو أمكن تطويرها إلى مجلس تاج خاص بالرايخ يستعين برؤساء الدوائر المختصة ورجال الدولة الأقدم، قبل اتخاذ قرارات ذات أهمية

---

(69) إن لجنة مجلس الاتحاد للشؤون الخارجية، التي تأسست عام 1870، لم تجتمع إطلاقاً قبل الحرب العالمية الأولى. وقد تم تنشيطها في ظل مستشارية بيتمان هولفيغ، جزئياً لأن المستشار كان يسعى إلى دعم سياسته من قبل حكومات الولايات الاتحادية. منذ عام 1915 اجتمعت اللجنة بصورة نظامية نسبياً في فترات يفصل بينها ثلاثة إلى أربعة أشهر. انظر: Ernst Deuerlein, *Der Bundesratsausschuß für die auswärtigen Angelegenheiten 1870-1918* (Regensburg: Habbel, 1955), S. 251 ff und 279 ff

خاصة تتعلق بسياسة الرايخ، على أن يتم قدر الإمكان النقاش حولها بحضور الملك، بالطريقة التي غالباً ما يتبعها الآن مجلس التاج البروسي بسبب الافتقار إلى هيئة رايش وفاقية، ولا يتم فيها التعريج على شؤون بروسية داخلية وحسب، وإنما كذلك على مسائل حاسمة سياسياً خاصة بالرايخ (وبالتالي بالولايات الاتحادية غير البروسية). هذا النشاط يمكن أن يكون استشارياً فقط من الناحية الرسمية، لأنه فضلاً عن وضع الملك الدستوري عند تمثيل الرايخ نحو الخارج، لا يجوز أيضاً بأي حال إضعاف مسؤولية مستشار الرايخ القانونية. يستنكر المرء طبعاً أية فكرة كهذه، إن حاول استغلالها لإقصاء أو إضعاف نفوذ البرلمان، على غرار ما تميل البيروقراطية إلى فعله للأسف. ومهما يكن من أمر، يمكن أن تكرس "مسؤولية "مستشار الرايخ تجاه مجلس الاتحاد حرفياً هنا بالذات، من ضمن واجبه الذي يملي عليه الرد على الأسئلة. عندئذ، ستكمن المشكلة في علاقة هذه الهيئة الاستشارية مع لجنة البرلمان الخاصة، فيما لو فكر المرء بالاستعانة بأعضاء منه أيضاً. سأعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

وبغض النظر عما إذا كان هذا الاقتراح سيتحقق وعن كيفية تحققه، لا يجوز في أي وقت السكوت من جديد على علاقات وأحداث كالتي تم وصفها. ولا بد من التأكيد على أن إنتاج الحزب المحافظ على أرضية الغوغائية البسماركية كان هو الأسطورة الكاذبة شبه الملكية التي عادوا إليها. وكما تختبئ الآن، في الحرب، مصالح الأحزاب السياسية الداخلية المحضة وراء رابطة الناقمين[70] ،فإنها اختبأت فيما مضى وراء هذه الأسطورة. والأهداف التي خدمتها أسطورة أصحاب المصالح هذه هي مناصب الموظفين، من مدير الدائرة إلى الوزير، بوصفها مغانم محافظة للحزب، وجهاز موظفي الدولة كجهاز انتخابي لهذا الحزب، وامتيازات الحقوق الانتخابية في بروسيا، المكرسة للإبقاء على ذلك، ولهذا الغرض تم تشويه سمعة وإضعاف ما يعتبر رغم كل شيء أفضل برلمان ألماني، أي برلمان الرايخ. وإذا كان مطلوباً اليوم رفع قدرة البرلمان على العمل، وتعزيز سلطته بوصفه مكاناً للرقابة على الإدارة، ويوماً ما في

---

(70) يقصد "برابطة الناقمين" ما سمي "رابطة ناقمي مستشار الرايخ"، التي تكونت من عموم الألمان، المحافظين وأقسام من القوميين الليبراليين، وسعت منذ كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير من عام 1917 إلى إسقاط المستشار بيتمان هولفيغ، وهي مساع بلغت الذروة في مؤتمر يوم 25 شباط/ فبراير 1917 في فندق آدلون في برلين.

المستقبل كمكان لاصطفاء القادة السياسيين، حيث تبدو النتائج السياسية واضحة للعيان، فإننا نعرف مسبقاً تلك الجملة، التي أعدها أصحاب المصالح من طبقة الموظفين التي لا تخضع للرقابة، وتزعم أن الملكية في خطر(71). وسيكون من السيء بالنسبة لمستقبل الملكية، إذا ما وجد أصحاب المصالح المنافقون هؤلاء بمفردهم وعلى الدوام آذاناً صاغية لدى الأمراء، كما كانت حالهم إلى اليوم. أما محاولة إرعاب السلالة الحاكمة بالخوف من "الديمقراطية"، فإن التعامل معها أمر يخص هذه السلالة نفسها، وهي ليست قضيتنا.

5. إضفاء الطابع البرلماني والديمقراطي

لا نتناول هنا مسألة الدمقرطة الاجتماعية، بل سنتناول فقط حق الانتخاب الديمقراطي، أي المتساوي، في علاقته مع النزعة البرلمانية. كما لن نناقش مسألة ما إذا كان من الحكمة من حيث السياسية العامة بالنسبة إلى الرايخ الألماني إدخال هذا الحق في حينه تحت ضغط بسمارك الشديد. لكننا سنعتبر هنا دون تحفظ هذه الواقعة باعتبارها معطىً ثابتاً من غير الممكن إلغاؤه دون هزات مرعبة، وسنكتفي بالسؤال فقط كيف تتصرف النزعة البرلمانية حيال حق الانتخاب الديمقراطي هذا.

ليس من الضروري إطلاقاً أن تكون هناك علاقة متبادلة بين إضفاء الطابع البرلماني والدمقرطة، بل متعارضتان غالباً، حتى إنه لم يكن نادراً في الفترة الأخيرة الاعتقاد بوجود تناقض ضروري بينهما. ويقول أصحاب هذا الرأي إن البرلمانية الحقيقية لا توجد إلا في نظام يقوم على حزبين، وهذا لا يكون ممكناً إلا في وجود سيطرة أرستقراطية شرفية داخل الأحزاب. وبالفعل، لم تكن البرلمانية التاريخية القديمة في إنجلترا، طبقاً لمنبعها الفئوي، بما في ذلك بعد وثيقة الإصلاح وحتى خلال الحرب أيضاً، "ديمقراطية" حقة بالمعنى الأوروبي، بما في ذلك ما يتصل بحق الانتخاب. وقد

(71) رد بسمارك بهذه الجملة على مخاوف النائب الجنوب ألماني بروست. كان يمكن للتعارضات الألمانية الجنوبية الشمالية أن تصطدم بقوة ببعضها في برلمان الجمارك الألماني: "أوجه عناية المتحدث السابق وجميع من يعالجون هذا الموضوع معه إلى أن الاستعانة بالخوف لن تجد إطلاقاً أي صدى في قلوب الألمان"، برلمان الجمارك الألماني، الجلسة 14 بتاريخ 18 أيار/ مايو 1868، انظر: *Stenographische Berichte über die Verhandlungen des durch die Allerhöchste Verordnung vom 13 April 1868 einberufenen Deutschen Zoll- Parlaments* (Berlin: W. Moeser, 1868), Bd. 1, S. 266.

كان بالأحرى لضريبة المسكن ولحقوق الأصوات المتعددة الفعلية[72] من التأثير ما حال - عند تطبيقها على ظروفنا - دون وصول نصف الديمقراطيين الاجتماعيين الحاليين وعدد كبير من نواب حزب الوسط إلى البرلمان (بالمقابل، يسقط عندنا على كل حال دور الإيرلنديين في برلمان إنجلترا[73]. وإلى غاية نظام تشامبرلاين(*) التوافقي كان كلا الحزبين يخضعان تمام الخضوع لسيطرة نوادي أعضاء شرفيين. وإذا كان قد تم الآن بالفعل تحقيق المطلب الذي رفع أول الأمر من أنصار النزعة التوافقية في معسكر جيش "كرومويل" بخصوص حق الانتخاب الشامل، وحتى حق انتخاب النساء (المقيد أول الأمر)، فإن طابع البرلمان الإنجليزي كان عليه أن يتغير بالتأكيد أشد التغير. أما نظام الحزبين، الذي ملأه الإيرلنديون بالثقوب، فإنه كان سيواصل سقوطه نتيجة لصعود الاشتراكيين، كما سيواصل إضفاء البيروقراطية على الأحزاب تقدمه. وبينما يبدو أن نظام الحزبين الإسباني المعروف، القائم على الاتفاق الثابت لأعضاء الأحزاب الشرفيين، والقائل بضرورة أن تحدث الانتخابات تغييراً دورياً في مرشحي كلا حزبي السلطة، إلا أنه يبدو بدوره وكأنه سقط صريع أول انطلاقة جدية للانتخابات. ولكن، هل ستزيح مثل هذه التغيرات البرلمانية؟ إن ديمقراطية حق الانتخاب لا تهدد قيام البرلمانات وموقعها الصوري من السلطة. هذا ما تبينه فرنسا والدول الأخرى التي تعتمد حق الانتخاب المتساوي، حيث تنبثق جميع الوزارات من البرلمانات وتستند إلى أغلبيتها. لكن روح البرلمان الفرنسي تختلف كل الاختلاف بالطبع عن روح البرلمان الإنجليزي، وإن لم تكن فرنسا بالذات بلداً يستطيع المرء أن يدرس بمعونته نتائج الديمقراطية النمطية بالنسبة إلى النزعة البرلمانية، بما أن الطابع البورجوازي الصغير القوي لشعبها المستقر، وقبل كل شيء طابع أصحاب الدخل الصغير فيه، يخلقان شروط نمط مميز من سيطرة أعضاء الأحزاب الشرفيين، ويمارسان

---

(72) يقصد فيبر هنا وثيقة الإصلاح الثالثة، التي كفلت حق الانتخاب لكل الأشخاص الذكور، الذين يمتلكون منزلاً أو يستأجرون مسكناً بأجر لا يقل عن 10 جنيهات، لكنها تمسكت في الوقت نفسه بالسماح للناخبين بإعطاء صوت هناك، حيث يحققون هذه المواصفات في دوائر انتخابية متعددة. انظر: Julius Hatschek, *Englisches Staatsrecht mit Berücksichtigung der für Schottland und Irland geltenden Sonderheiten* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1905), Bd. 1, S. 258.

(73) تلميح إلى المكانة الجوهرية للنواب الإيرلنديين في البرلمان الإنجليزي بالنظر إلى ظروف الأغلبية القائمة منذ 1885.

(*) جوزيف تشامبرلاين، 1836- 1914، وزير مرات عديدة. طالب بأقصى اضطهاد للشعوب المستعمرة (المترجم)

تأثيراً من نمط خاص تنتجه الدوائر المالية العليا، لا يوجد ما يماثلها في ظروف دولة ذات طابع صناعي غالب. لا يمكن أن توجد بنية الأحزاب الفرنسية في دولة كهذه، مثلما لا يمكن أن يوجد أيضاً النظام ثنائي الحزبية الإنجليزي التاريخي.

النظام ثنائي الحزبية ليس ممكناً في الدول الصناعية بسبب انقسام الفئات الاقتصادية الحديثة إلى بورجوازية وبروليتاريا، وأهمية الاشتراكية كبشرى جماهيرية. يمثل هذا كله ما يعرف بالعائق "المذهبي"، الذي هو أمر قائم عندنا أيضاً. إلى ذلك، سيكون من الصعب القضاء على المنظمة الكاثوليكية بوصفها حزباً يحمي أقلية، ناجم عن الظروف المذهبية في ألمانيا، وإن كان العدد الحالي من النواب، الذي يمتلكه أيضاً في حزب الوسط، هو نتاج وحسب لتوزيع الدوائر الانتخابية. وهكذا، سيقوم عندنا جنباً إلى جنب وبصورة دائمة، أربعة أحزاب كبيرة على الأقل، يحتمل أن تصير خمسة، وستبقى حكومات التحالف ضرورية، كما ستبقى مهمة على الدوام سلطة يمارسها تاج ينشط بذكاء.

بيد أنه لن يمكن الحفاظ في أي مكان على سيطرة الأعضاء الشرفيين في أحزاب توجد خارج المناطق البعيدة عن المواصلات وذات الملكية الزراعية الأبوية الكبيرة، بما أن الدعاية الجماهيرية الحديثة تضفي طابعاً عقلانياً على عمل الحزب، أي على موظفيه، وانضباطه، وصندوقه، وصحافته، أساس نجاحاته الانتخابية. تُنظم الأحزاب نفسها بصرامة متزايدة، وهي تجهد لإلزام الشبيبة بإطاعتها. ويتدبر جهاز الكنيسة هذا الوضع بصورة آلية لدى حزب الوسط والوسط الاجتماعي عند المحافظين. أما الأحزاب الأخرى فلديها تنظيماتها الشبابية "كالشباب الليبرالي القومي"، والاحتفالات الشبابية للديمقراطيين الاجتماعيين. كذلك تضع الأحزاب سائر المصالح الاقتصادية في خدمتها، وتنظم تعاونيات، واتحادات مستهلكين، ونقابات، وتسرب رجالها الموثوقين كموظفين إلى مراكز الحزب الجديدة. كما تؤسس لنفسها مدارس خطباء، ومعاهد أخرى لتدريب المحرضين، والمحررين والمستخدمين، وتنفق عليها من صناديق فيها مبالغ تقدر بالملايين أحياناً. كما ينشأ أدب حزبي كامل، يتغذى من الرساميل عينها الموقوفة من أصحاب المصالح، الذين يشترون الصحف، ويؤسسون مكاتب إعلان والكثير مما يشبه ذلك. تتضخم ميزانيات الحزب الذي تتصاعد تكاليف الانتخابات بالنسبة إليه، ويتزايد عدد المحرضين الضروريين المأجورين. من غير الممكن بأي حال السيطرة على دائرة انتخابية كبيرة متنازع عليها بمبلغ يقل عن عشرين ألف مارك

(يوظف حالياً أعظم قدر من أرباح الحرب، التي يجنيها أصحاب المصالح، في ما يعرف بالصحف الحزبية "الوطنية" من شتى الأنواع، وفي الاستعداد للانتخابات الأولى التي ستتم بعدها). وتزداد أهمية جهاز الحزب، وتتدنى بالتطابق مع ذلك أهمية الأعضاء الشرفيين.

لا زالت الظروف جارية، وإجراء مقطع عرضي حالياً في واقع الأحزاب البرجوزاية، عبر التنظيم متفاوت الصرامة إلى أبعد حد مما سبق لنا ملاحظته، يقدم الصورة الآتية على وجه التقريب: يمارس الأعضاء الشرفيون إلى جانب وظائفهم العمل المحلي النشط في الغالب، ويقوم الموظفون في المدن الكبرى وحدها بهذا العمل، بينما يشكل محررو الصحف والمحامون المكاتب في الأماكن المتوسطة. ويبدأ كتّاب الدولة الذين يتلقون رواتب ثابتة ويقومون بجولات في البلاد، بالوجود في المحافظات الكبيرة. ويجري وضع لائحة المرشحين وتثبيت شعارات الانتخاب من خلال عمل مشترك تنجزه روابط محلية وإقليمية بصورة مختلفة جداً بين حالة وأخرى، مع أن تعاون الأخيرة في العمل يكون مشروطاً بصورة محددة بمتطلبات التحالفات الانتخابية واتفاقات الاقتراع الثاني. ويجمع القادة المحليون حولهم الأعضاء الدائمين للتنظيم الحزبي المحلي، من خلال دعاية متفاوتة الكثافة. وتكون التجمعات العلنية الوسيلة الدعائية الرئيسة، بينما تكون فاعلية الأعضاء قليلة، فهم لا يفعلون غالباً إلا أكثر بقليل من دفع الاشتراكات، والاحتفاظ بصحف الحزب، وفي جميع الأحوال بملء التجمعات التي يحضرها ممثلو الحزب بصورة منتظمة، والمشاركة بقدر مقبول في العمل المؤقت الملازم للانتخابات. وفي المقابل، يشارك هؤلاء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن حيث الشكل على الأقل، مندوبي مؤتمرات الحزب في اتخاذ القرارات بشأن انتخاب المجلس المحلي والثقاة من رجاله، حسب حجم المكان الذي يوجدون فيه. على أنه يتم عادة اختيار جميع الشخصيات المطلوب انتخابها من قبل تلك النواة من القادة والموظفين الدائمين، الذين يؤخذون غالباً منها، في حين يجري استكمالهم عبر بضعة أشخاص يحملون أسماء معروفة، أو يتمتعون بنفوذ اجتماعي شخصي، أو باستعداد خاص للتضحية المادية، أو هم أشخاص شرفيون مجربون. وهكذا، يقتصر نشاط الطبقة الثانية من الأعضاء على المساعدة والتصويت عند إجراء هذه الانتخابات، التي تتم في فضاءات أكبر، وعلى المناقشات المتعلقة بالقرارات التي يُعِدّ القادة نتيجتها إعداداً واسعاً على الدوام. أما تبديل الأشخاص

التام، والقادة المحليين وموظفي المحافظة فهو نادر، ويكون بصورة دائمة على وجه التقريب نتيجة تمرد داخلي مشروط باعتبارات شخصية على الأغلب. أخيراً، فإن أي نشاط يحتاج إلى مانح الصوت البسيط، الذي لا ينتمي إلى التنظيم، ويسعى الحزب إلى كسبه، ولا يأبه له أحد بصورة شخصية إلا في الانتخابات، ويخاطب فيما عدا ذلك من خلال الإعلانات العامة الموجهة نحوه والموضوعة على مقاسه. ويعد تنظيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي أكثر حزماً بصورة كبيرة، كما يضم قسماً أكبر نسبياً من المصوتين بالنظر إلى الناخبين المؤهلين، وهو الذي غالباً ما يوصف بأنه صارم في الانضباط والمركزية اللذين يلتزمان بصيغ ديمقراطية. وبالمقابل، اتسمت أحزاب اليمينيين، التي يساندها الآن تنظيم جماهيري صارم هو رابطة المزارعين، بليونة أكبر، وكانت أشد ارتباطاً بدوائر شرفية محلية. بينما بلغت النزعة المركزية والقيادة السلطوية الشكلية أقصى تطورها في حزب الوسط، رغم أن لسلطة الكهنة حدوداً في جميع المسائل التي ليست سياسية كنسية، كما تبين مرات متعددة.

وقد اختفى على كل حال، نتيجة درجة التطور التي تم بلوغها الآن، الوضع القديم، الذي كانت الانتخابات تجري فيه على أرضية أفكار وشعارات سبق أن طرحها أيديولوجيون، وعممتها وناقشتها الصحافة والتجمعات الحرة، والذي كان يتم فيه اقتراح المرشحين على يد لجان تكونت خصيصاً لهذه الغاية، وكان فيه المنتخبون يتجمعون في أحزاب، وظلت فيه هذه الأخيرة في مكونات المجموعات البرلمانية المرنة تقود رفاق العقيدة المتناثرين في البلاد، وصاغت خصوصاً شعار الانتخابات التالية. وقد برز إلى الواجهة في كل مكان، وإن بوتائر متباينة السرعة، موظف الحزب كعنصر يحرك تكتيكه، إلى جانب دوره في تدبير موارد مالية له. وتستحضر الهموم المالية من جديد على الدوام طبقة المحسنين التي كانت مسيطرة بمفردها في الماضي، ولم تختف تماماً في أي وقت من الحزب الديمقراطي الاجتماعي أيضاً، إلى جانب الجباية المنظمة، التي تؤدي بطبيعة الحال الدور الأكبر نسبياً في تنظيمات جماهيرية مشروطة طبقياً كالحزب الديمقراطي الاجتماعي، بينما يتولى راعٍ واحد في حزب الوسط الآن، من أمثال السيد أوغست توسن(*) (August Thyssen)، الدور[74] الاجتماعي الموازي

(*) رأسمالي صناعي ألماني كبير (المترجم).

(74) إلى غاية التغيير الذي طال التوجه السياسي لحزب الوسط بقيادة ماتياس إيرزبيرغر في أزمة تموز/ يوليو عام 1917، تلقى الحزب وبصورة خاصة إيرزبيرغر نفسه، الدعم السياسي من الصناعة الثقيلة في منطقة الراين، مع أن توسن نفسه لم يكن عضواً فيه.

على أقل تقدير لدور أحد الأساقفة، وهو يحقق ذلك بنجاح. تحتل طبقة الرعاة كمصدر للمال أهمية متوسطة في تشكيلات اليسار البورجوازي، ودوراً أكبر جوهرياً عند اليمين، لكنها تلعب أعظم أدوارها، الذي يتوافق وطبيعة الأشياء، لدى أحزاب الوسط البورجوازية من نمط القوميين الليبراليين، والمحافظين الأحرار السابقين. لهذا السبب، تعتبر القوة المتواضعة الراهنة لأحزاب الوسط هذه أقرب ما تكون إلى مقياس تقريبي لأهمية المال بذاته، أي للمال المقدم فردياً من أصحاب مصالح، ويوظف في انتخابات تجري على أساس حق الانتخاب المتساوي، علماً بأنه لا يدور أي حديث حتى عند هؤلاء عن أن المال، الذي لا غنى لهم بصورة خاصة عنه، هو الذي تكفل ببلوغ الأرقام الانتخابية. هذه الأحزاب تعيش بالأحرى من زواج مختلط مميز بين قوى المال وذلك الجزء الواسع من طبقة الأدباء، وفي مقدمها طبقة المعلمين الأكاديميين وغير الأكاديميين، المخلصة شعورياً لذكريات العهد البسماركي. يفكر بهؤلاء كمشتركين، وبصورة لا تتناسب مع علاقتهم بأرقام الناخبين، قسم كبير من الصحافة البورجوازية، تقلد سلوكه في صيغة مائعة صحافة الإعلانات، الخالية تماماً من أية رؤى، لأنها تعتبر مريحة في نظر أوساط رسمية ودوائر أعمال.

رغم الاختلاف الكبير في البنية الداخلية للأحزاب الألمانية، فإنه توجد هنا، كما في كل مكان آخر، ظاهرتان مصاحبتان للدمقرطة، هما إضفاء البيروقراطية والاقتصاد المالي العقلاني. وهذا يشترط القيام بعمل لكسب الأصوات أوسع مدى من حيث تواصله وإجهاده مما كانت قد عرفته في أي يوم الأحزاب الشرفية القديمة. إن عدد الخطب الانتخابية، التي يجب اليوم على كل مرشح إلقاؤها حسب استطاعته في كل مكان صغير من مقاطعته، وزياراته التي تتزايد بلا توقف وكشوف الحساب التي يقدمها هناك، والحاجة إلى مراسلات حزبية وأفكار يقدمها إلى صحافة الحزب، وإلى إعلانات من شتى الأنواع، وكذلك حدة وانفلات أدوات الصراع. هذا كله تمت في الغالب الشكوى منه، وألقى بثقله على كاهل هؤلاء بوصفه تعبيراً عن خصوصية الأحزاب، علماً بأن المشاركة فيه لا تقتصر على أجهزته، وإنما تشمل أيضاً جهاز الحكومة الموجود في السلطة. وقد بلغت الصحافة البسماركية، التي كثيراً ما حظيت بالمديح وتغذت مما كان يعرف "بصندوق ويلفن"[75]، الذروة تماماً منذ عام 1878

(75) دار الأمر في ما سمي "صندوق ويلفن" بثروة ملك هانوفر التي كانت قد صودرت يوم 8 آذار/مارس 1868 بأمر من بسمارك، وكان باستطاعة مستشار الرايخ التصرف بعائداته دون رقابة برلمانية.

خاصة في وفرة الوسائل ووضوح النبرة. بينما لم تتوقف المحاولات لتأسيس صحافة محلية مستقلة عن الجهاز الرسمي السائد. هكذا، ليس لوجود وسائل الصراع ونوعها هذه أية علاقة بالشوط الذي قطعه إضفاء الطابع البرلماني، ولا علاقة لها كذلك بدرجات حق الانتخاب[76]، بل هي نتيجة للانتخابات الجماهيرية بصفتها الصرف هذه، يستوي في ذلك إن كانت الهيئة الانتخابية مكان اصطفاء قادة مسؤولين سياسياً، أو كان بوسعها فقط ممارسة سياسة المصالح السلبية والعطايا، مثلما هي الحال عندنا. في الحالة الأخيرة بالذات، يكتسب صراع الحزب صيغاً ثانوية من طبيعة خاصة تماماً، بالنظر إلى أنه تقف وراءه عندئذ مصالح مادية وشخصية محضة. ويستطيع المرء (ويجب عليه) استخدام حماية جنائية قانونية صارمة من أجل مكافحة تحول الصراع السياسي إلى نشر مستهتر لمزاعم مثيرة وكاذبة ضد كرامة الخصم الشخصية وحياته الخاصة قبل كل شيء. لكن المرء لا يستطيع تغيير طابع ونوع الصراع بذاته ما دام هناك بوجه عام هيئات انتخابية تتخذ قرارات حول مصالح مادية. ويكون ذلك في أدنى الحدود من خلال تخفيض أهمية ومستوى البرلمان. على المرء أن يُعوِّد نفسه أول الأمر على هذا، خاصة أن كل شموخ جمالي وأخلاقي عقيم تماماً بالنسبة إلى مسألة التكوين السياسي الداخلي للمستقبل. وأن المسألة السياسية تقتصر بالأحرى فقط على نتائج هذه الدمقرطة المستدامة لوسائل الصراع السياسي ولتنظيمات الصراع بالنسبة إلى تشكيل الحراك السياسي: البرلماني وغير البرلماني، ما دامت آخر التطورات التي وصفتها، تسير يداً بيد مع تشكيل العمل البرلماني، الذي سبقت مناقشته.

لكن، هذان كلاهما يتطلبان وجود وجه مميز هو السياسي المحترف، أي رجلاً يجعل، ذهنياً على الأقل، العمل السياسي في حزب من الأحزاب مضمون حياته المادي، في زحمة الأحوال. ويستطيع المرء أن يحب أو يكره هذا الوجه، إنه في شكله الحالي النتاج الحتمي لعقلنة وتخصص عمل الحزب السياسي على أرضية الانتخابات الجماهيرية. هنا أيضاً، لا يهم إطلاقاً أي قدر من النفوذ السياسي والمسؤولية يضعهما إضفاء البرلمانية في أيدي الأحزاب.

---

(76) في نهاية عام 1917 اتُهمت الصحافة التي اشترتها الصناعة الثقيلة، وكذلك صحيفة فرانكفورت ونائب في برلمان الرايخ بتقبل رشوة إنجليزية. كما ربط اسمي واسم زميل (ليبرالي قومي) بأموال رشوة أتت من لويد جورج [رئيس وزراء بريطانيا]. وقد وجدَت تلك المزاعم تصديقاً في دوائر الأدباء. هذا الأمر الأخير يكفي للحكم على "النضج" السياسي لهذه الشريحة. لكن ألاعيب أولئك المزورين تُظهر أن وجود ونمط "الغوغائية" بلا برلمان وبلا ديمقراطية بلغا عندنا المستوى الفرنسي تماماً.

هناك نوعان من الساسة المحترفين: أولئك الذين يعيشون مادياً من الحزب والعمل السياسي، وهم في الظروف الأميركية "المتعهدون" السياسيون الكبار والصغار، أي الزعماء، أما في ظروفنا فهم "العمال" السياسيون، موظفو الحزب المأجورون، أو أولئك الذين تجعلهم أحوالهم المادية في وضع يعيشون فيه "من أجل" السياسة، ويدفعهم اقتناعهم، ذهنياً إذن، إلى ضمان أودهم من ذلك، مثلما فعل على سبيل المثال بول سينغر في الحزب الديمقراطي الاجتماعي، الذي كان في الآن نفسه راعٍ من طراز رفيع للحزب. فلنلاحظ أن من غير الجائز هنا إنكار "مثالية" طبقة موظفي الحزب. وعلى أدنى تقدير، فإن موظفي الحزب بالذات قدموا، على العكس من ذلك، رهطاً كاملاً من شخصيات سياسية لا عيب فيها، لا يوجد غير القليل من أمثالها في الفئات الأخرى. بعيداً كل البعد إذن عن أن تكون المثالية وظيفة من وظائف حال الثروة، فإن الحياة "من أجل" السياسة تكون مع ذلك أرخص بالنسبة إلى صديق الحزب المالك. هذا العنصر بالذات، المستقل اقتصادياً تماماً، يكون مرغوباً فيه إلى أقصى حد داخل حياة الحزب، وآمل أن لا تفتقر إليه تماماً وبصورة خاصة الأحزاب الراديكالية في المستقبل أيضاً. من الطبيعي أنه لا يمكن اليوم إدامة حراك الحزب الأصلي بهذا وحده، وأن كتلة العمل خارج البرلمان ستقع دوماً على كاهل موظف الحزب، لكن هؤلاء الموظفين، وبسبب انكبابهم على العمل، لا يكونون دوماً المرشحين المفضلين للبرلمان، وينطبق هذا بدرجة كبيرة نسبياً على الحزب الديمقراطي الاجتماعي دون غيره. وبالمقابل، وفي معظم الأحزاب البورجوازية، لا يكون سكرتير الحزب المرتبط بمنصبه المرشح الأكثر ملائمة على الدوام للبرلمان. ولن تعمل طبقة موظفي الحزب بصورة مناسبة داخل البرلمان، مهما كان تمثيلها فيه مرغوباً بإلحاح ومفيداً، إن هي انفردت بالسيطرة عليه. لكن مثل هذه السيطرة لا توجد حتى داخل الحزب الأكثر بيروقراطية، ألا وهو الحزب الديمقراطي الاجتماعي، فضلاً عن أن طبقة موظفي الحزب ستكون نسبياً أقل من يثير خطر سيطرة "روح الموظفين" لغير صالح الشخصيات القيادية الحقيقية؛ خطر يعني بالأحرى أخذ منظمات أصحاب المصالح الحديثة بالحسبان عند السعي إلى كسب الأصوات، وبالتالي تغلغل مستخدمي هذه المنظمات إلى قوائم مرشحي الأحزاب، الذي سيتصاعد بصورة كبيرة جداً، إذا ما تم إقرار حق انتخاب نسبي يقوم على انتخاب قوائم عامة. إن برلماناً يتكون من مثل هؤلاء المستخدمين الحزبيين سيكون عقيماً على الصعيد السياسي. ومهما يكن من أمر، فإن روح

المستخدمين لدى مثل هذه المنظمات، كما تعبر عن نفسها في الأحزاب ذاتها وإلى حد ما في النقابات، تختلف نتيجة للتدريب الذي تكتسبه في الصراع مع الرأي العام، اختلافاً جوهرياً عن روح مستخدمي الدولة، العاملين بسلام في غرفة الملفات. من هنا، فإن هذا الخطر سيكون في أقل حالاته ضمن الأحزاب المتطرفة بالذات، وفي مقدمها الديمقراطيون الاجتماعيون، بما أن احتدام الصراع يفعل فعله بقوة نسبياً ضد التكلس غير النادر، الموجود هنا أيضاً، والذي يؤدي إلى تشكل فئة من المنتفعين بالمغانم. ومع ذلك، كان هناك جزء صغير وحسب من القادة الأصليين موظفين في الحزب أيضاً.

تجلب طبيعة المتطلبات الراهنة، الموجهة إلى العمل السياسي، معها وظيفة تلعب بالأحرى دوراً خاصاً في جميع البرلمانات والأحزاب المدقرطة بالنسبة إلى تجنيد البرلمانيين، هي المحامون. إلى جانب معرفة القانون ذاته، وشيء أكثر أهمية بكثير هو التدرب على الصراع الذي تتيحه هذه الوظيفة، على العكس من مناصب المستخدمين الحقوقيين، توجد أيضاً لحظة تقريرية مادية صرف هي: امتلاك مكتب خاص كذلك الذي يحتاج إليه اليوم بالضرورة السياسي الحالي المحترف. وفي حين يكون أي رب عمل حر "غيرَ متفرغاً" لمتطلبات العمل السياسي المنظم المتصاعدة، بسبب عمله من أجل مؤسسته، ويكون عليه التخلي عن عمله كي يصبح سياسياً محترفاً، ينتقل المحامي من وظيفته إلى النشاط السياسي المحترف بسهولة نسبية، على الصعيد التقني وطبقاً لظروفه الداخلية المعطاة. تخدم "سيطرة المحامين" على الديمقراطيات البرلمانية، التي تكثر الشكوى منها وتعد غير محقة عموماً، عندما يجد البرلمانيون أمامهم قاعات عمل، ووسائل إعلام عملية، وموظفي مكاتب من نمط مزرٍ إلى أبعد حد، مثلما هو الحال اليوم أيضاً في البرلمانات الألمانية. في هذه الأثناء، لا نريد أن نناقش هنا هذه الجوانب التقنية من عمل البرلمان، وإنما نسأل بالأحرى، في أي اتجاه تتطور طبقة قادة الأحزاب تحت ضغط الدمقرطة والأهمية المتزايدة للساسة المحترفين، وموظفي الأحزاب وأصحاب المصالح، وأي تأثير عكسي يمارسه هذا على الحياة البرلمانية؟

يتنصل فهم الأدباء الشعبي السائد عندنا بسرعة من السؤال المتصل بتأثير "الدمقرطة"، إذ يطفو الغوغائي إلى الأعلى. والغوغائي الناجح رجل يتصرف أكثر من غيره على هواه تجاه وسائل خطب ود الجماهير، ويرى في إضفاء طابع مثالي على وقائع الحياة خداعاً ذاتياً لا هدف له. بهذا المعنى الرديء، لم تكن الجملة حول الأهمية

المتزايدة للغوغائي صحيحة بصورة نادرة، وهي صحيحة فعلاً بالمعنى الصحيح. بالمعنى الرديء، تنطبق الجملة بالنسبة إلى الديمقراطية بالحجم ذاته، الذي تنطبق فيه بالنسبة إلى الملكية تلك الملاحظة التي قالها قبل عقود جنرال معروف لملك ينفرد بالحكم: "لن تروا جلالتكم حولكم قريباً غير أرانب فقط"(77). سيستدرج التأمل الصاحي للاصطفاء الديمقراطي بصورة دائمة المقارنة مع تنظيمات بشرية أخرى ومع نظام الاصطفاء التي تعتمدها. والآن، تكفي أية نظرة نلقيها على ملاك التنظيمات البيروقراطية، بما في ذلك أفضل هيئات الضباط، لنعلم أن إقرار المرؤوسين الداخلي بأن الرئيس، وقبل كل شيء الرئيس الجديد سريع الارتقاء، "يستحق" مركزه، هو الاستثناء وليس القاعدة. وهناك ارتياب عميق، يتعلق بحكمة شغل المراكز، وبالدوافع التي تقود المراكز التي تم إشغالها، وبالوسائل التي بلغ من خلالها شاغلوا المراكز المحظوظون على الأخص مواقعهم، يسيطر (بغض النظر عن الثرثرة الحافلة بالصغائر) على آراء العدد الأكبر من الشخصيات الأكثر جدية، الناشطة داخل هذه الحركة. لكن هذا النقد الصامت غالباً ما يتحقق بعيداً عن نور الرأي العام، الذي لا يعرف شيئاً عنه. أما التجارب التي لا حصر لها، ويستطيع كل شخص إجراءها من حوله، فهي تعلمنا أن حجم الانصياع للجهاز ودرجة "راحة" المرؤوسين من الرؤساء، هما من الصفات التي تضمن أكثر من غيرها الارتقاء المفتوح. ليس الاصطفاء، في حدوده المتوسطة، بالتأكيد واحدة من الصفات المميزة للقادة بالفطرة. ويقع الارتياب ذاته، لدى شغل المراكز الأكاديمية، في الصفات الخاصة بجزء كبير حقاً من الحالات، رغم أن رقابة الرأي العام على الإنجازات المتحققة يمكنها أن تجعل نفسها ملموسة هنا، وهو أمر ليس كذلك إطلاقاً عند الموظف بوجه عام. بالمقابل، فإن السياسي الذي وصل إلى السلطة العامة، وبالأخص القائد الحزبي، يكون عرضة لإلقاء الأضواء عليه عبر نقد يوجهه إليه أعداؤه ومنافسوه في الصحافة، مثلما يثق من أن الدوافع والوسائل، التي شرطت ارتقاءه، ستكون تحت الأضواء بلا هوادة. هكذا، يمكن للتأمل الصاحي أن يخلص إلى أن الاصطفاء في إطار غوغائية الحزب لن يتم بأي حال، على المدى البعيد وبرؤية إجمالية، حسب صفات ضارة، مثلما يتم وراء أبواب البيروقراطية المغلقة. للبرهان على العكس، لا بد أن يلجأ المرء إلى بلدان

(77) ليس مثبتاً كاستشهاد.

جديدة سياسياً كالولايات المتحدة الأميركية، بينما لا ينطبق هذا الزعم ببساطة على دول أوروبا الجرمانية. ولكن، إذا كان حتى رئيس أركان عامة غير ملائم تماماً لمنصبه قد رفض في بداية الحرب العالمية[78] قبول الدليل المضاد ضد قيمة الاصطفاء من خلال الملكية، فإن من غير الممكن بالتالي قبول استخدام أخطاء الديمقراطيات في اصطفاء قادتها ضدها.

لا يجوز أن نواصل هنا متابعة هذه المقارنات والمهاترات السياسية العقيمة. ومن المهم إلى درجة حاسمة على كل حال أن يقتصر تأهيل شخصيات من أجل أن يكونوا طبقة قادة سياسيين على من يقع اصطفاؤهم في الصراع السياسي، ما دامت كل سياسة في جوهرها صراعاً. هذا ما ينجزه على كل حال "عمل الغوغائيين اليدوي"، المذموم كثيراً، بطريقة أفضل وسطياً من غرفة الملفات، التي تقدم بالطبع تأهيلاً متفوقاً بدرجة لانهائية فيما يتصل بالإدارة العملية، وإن كان ذلك لا يحدث بالتأكيد دون اختلال تناسب لافت. أما واقعة أن تقني خطب يفتقر إلى الفكر والطبع السياسي يكتسب سلطة سياسية قوية، فهي أمر ممكن الحدوث. بيد أن هذا التوصيف لا ينطبق مثلاً على "أوجست بيبل"(*)، الذي كان رجلاً ذا طباع، وإن افتقر بالتأكيد إلى الفكر. إن عصر الشهداء ومصادفة أنه كان من أوائل هؤلاء، فضلاً عن تلك الصفة الشخصية، منحاه ثقة جماهيرية خلت من أي تحفظ، لم يستطع رفاق حزبيون يبزونه فكرياً بأشواط إنكارها عليه. كان أوجين ريشتر، وليبر، وإيرزبيرغر(**) ينتمون جميعهم إلى نمط مماثل، وكانوا "غوغائيين" ناجحين، برزوا بالمقارنة مع عقول وأمزجة أقوى منهم بكثير، لكنهم لم يكتسبوا أية سلطة حزبية، رغم نجاحاتهم الجماهيرية الأقوى كخطباء. ليس هذا مصادفة، لكنه ليس نتاج الدمقرطة، بل هو نتيجة الاقتصار القسري "السياسة السلبية". تنتمي الدمقرطة والغوغائية إلى بعضهما البعض. لكنهما تكونان مستقلتين تماماً عن نمط دستور الدولة، بقدر ما لا يمكن التعامل مع الجماهير بوصفها موضوع إدارة سلبي محض، وإنما يكون لمواقفها وزن فاعل بطريقة ما. بدورها، سلكت

---

(78) إشارة إلى هيلموت غراف فون مولتكه، الأقل عمراً، الذي استبدل بعد معركة المارن عام 1941 بالجنرال فون فلانكنهاين.

(*) قائد اشتراكي ديمقراطي بارز كان له دور مهم في الحركة العمالية الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى (المترجم).

(**) ساسة يمينيون وليبراليون وقوميون ألمان (المترجم).

الملكيات الحديثة درب الغوغائية بطريقتها الخاصة. إنها تستخدم الخطب والبرقيات ووسائل الترفيه من شتى الأنواع في سبيل رفعة مكانتها، فلا يسع أحداً الزعم بأن هذه الطريقة من الدعاية السياسية لم تظهر قدراً من الخطورة على سياسة الدولة يفوق ما تبديه الغوغائية الانتخابية الأكثر عاطفية، التي يمكن أن تخطر على البال. وإنما الأمر هو عكس ذلك. نحن نعيش الآن في الحرب وهناك ظاهرة جديدة بالنسبة لنا هي غوغائية الأميرالات، فقد تم نقل صراعات المرزابات بين مستشار الرايخ السابق والأميرال تيربيتز(79) إلى الرأي العام عن طريق حملة تحريض متوحشة تولاها أنصارهما، (كما أكد بحق برلمان الرايخ، الذي سكت على الأخير)، ارتبطت بها مصالح سياسية داخلية، جعلت مسألة دبلوماسية وتقنية عسكرية حاسمة، لا يعرفها غير أكثر الخبراء اطلاعاً، موضوع غوغائية لا مثيل لها انخرطت فيها جماهير تفتقر فعلاً إلى القدرة على تكوين حكم على حالة كهذه بالذات. على كل حال، لن يكون من حق أحد الزعم بأن "الغوغائية" سمة مميزة لشكل دولة ديمقراطية بالمعنى السياسي. في كانون الثاني/ يناير من عام 1918(80)، دارت صراعات المرزابات المثيرة للقرف، ودسائس المرشحين للوزارة، من جديد في الصحافة والتجمعات الشعبية، فلم تبق هذه الغوغائية دون تأثير. يوجد عندنا في ألمانيا غوغائية ونفوذ رعاع دون ديمقراطية، بالأحرى بسبب افتقارنا إلى ديمقراطية منظمة.

وستقتصر المناقشة هنا فقط على ما يترتب من أهمية فعلية عن الغوغائية، بالنسبة إلى بنية مراكز القادة السياسيين، ومن الضروري طرح السؤال الآتي: كيف تتصرف، نتيجة لما تقدم، الديمقراطية والبرلمانية إحداهما حيال الأخرى.

---

(79) يقصد فيبر بصورة واضحة هنا الحملة الصحافية وحملة المذكرات التي قام بها مكتب بحرية الرايخ الصحفي في آذار/ مارس 1916 لصالح حرب الغواصات غير المحدودة، وكانت مناقضة لسياسة المستشار بيتمان هولفيغ. هذه الأحداث أدت أخيراً إلى إقالة كاتب الدولة لدى بحرية الرايخ ألفريد فون تيربيتس يوم 15 آذار/ مارس 1916. وقد ناقش برلمان الرايخ هذه التقارير الصحافية في جلسته يوم 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1916، انظر: *Sten. Ber. Bd.* 308, bes S. 1714 f. und 1726 f.

(80) يشار هنا إلى محاولة قيادة الجيش العليا الإطاحة بكاتب الدولة للشؤون الخارجية ريشارد فون كولمان خلال مفاوضات قوى المحور في بريست – ليتوفسك. لم ينتظر الرأي العام استقالة فون كولمان فقط، وإنما توقع استقالة مستشار الرايخ هيرتلينغ أيضاً. وكان ولي العهد قد قام بمداولات سرية حول الأزمة مع عديد من الساسة، مثلما كان قد حدث في تموز/ يوليو 1917. لم نتأكد بالطبع من وجود مداولات علنية حول الخلفاء المحتملين في مناصب الوزراء المختلفة.

تكمن أهمية الدمقرطة الجماهيرية في إقلاع القائد السياسي عن ترشيح نفسه على أرضية الإقرار بجدارته في دائرة شريحة شرفية، قبل أن يصبح قائداً بفضل بروزه في البرلمان، وإنما يصير قائداً بفضل ثقة وإيمان الجماهير بحد ذاتها، ويكتسب سلطته بالتالي بوسائل جماهيرية غوغائية. في الجوهر، يعني هذا تحولاً إلى القيصرية في اصطفاء القادة، وفي الواقع فإن كل ديمقراطية تنحو إلى ذلك، علماً بأن الوسيلة القيصرية الخاصة هي الاستفتاء، الذي ليس "تصويتاً" مألوفاً أو "انتخاباً"، بل هو إقرار "بالإيمان" بوظيفة قائد، لكل من يدعي هذه السمة لنفسه. عندئذ، إما أن يرتقي القائد بالطريق العسكري، كديكتاتور عسكري مثل نابليون الأول، الذي جعل من الاستفتاء طريقة الموافقة على مركزه، أو بالطريق البورجوازي: من خلال موافقة استفتائية على مطالبة سياسي غير عسكري يخضع للجيش، كنابليون الثالث، بالسلطة. ويتعايش هذان الطريقان في اصطفاء القادة كلاهما في توتر مع المبدأ البرلماني قدر ما يعيشان (بالطبع) في توتر مع الشرعية الملكية الوراثية. إن أي نوع من الانتخاب الشعبي المباشر لحامل السلطة الأعلى، وأي نوع من السلطة السياسية يقوم على ثقة الجماهير وليس على ثقة البرلمان، بما في ذلك مركز السلطة الخاص ببطل حرب شعبي كهيندنبورغ، هو جزء من الطريق إلى تلك الأشكال "الصافية" من الادعاء القيصري، وخاصة منها بالطبع مركز السلطة الذي يكتسب شرعيته عبر التعيين والانتخاب "الديمقراطي" (الرسمي) لرئيس الولايات المتحدة، ويستند تفوقه على البرلمان إليهما بالتحديد. وقد كمنت الآمال التي علقها كائن قيصري كبسمارك على حق الانتخاب المتساوي، وكمن نمط غوغائيته المضادة للبرلمان، في هذا الاتجاه عينه، وإن تم تكييف صياغتهما وجملتهما مع الظروف التي أضفت الشرعية على مركزه الوزاري. كيف ردت الشرعية الوراثية الملكية على هذه السلطات القيصرية؟ هذا ما تبينه الطريقة التي ترك بسمارك منصبه من خلالها. بدورها، تسعى كل ديمقراطية برلمانية إلى القضاء العمد على طرائق الاستفتاء، الخطرة على سلطة البرلمان، عند اصطفاء القادة، مثلما سبق أن فعل بالتحديد الدستور الفرنسي المعمول به الآن، وحق الانتخاب الفرنسي (إعادة إلغاء انتخاب القوائم بسبب خطر البولانجية[*][81] الذي دفع مقابل ذلك ثمناً تجلى في افتقار

(*) بولانجيه (1837-1891) جنرال فرنسي معاد للجمهورية، أراد عام 1889 الاستيلاء على السلطة بانقلاب، وعندما فشل هرب إلى بلجيكا، حيث انتحر (المترجم).

(81) أحل مجلس النواب الفرنسي قبل فترة قصيرة من انتخابات 1889 محل الانتخاب بالقائمة الانتخابَ =

السلطات العليا إلى السلطان لدى الجمهور، وهو افتقار نمطي بالنسبة إلى فرنسا، لكنه يبرز بصورة مميزة حال مركز السلطة الذي يشغله الرئيس الأميركي. من جهة أخرى، تكون اللحظة القيصرية/ الاستفتائية معتدلة دوماً، لكنها لا تغيب أبداً في الملكيات الوراثية المدقرطة. في الواقع، لا يستند مركز الوزير الأول الإنجليزي الحالي إطلاقاً إلى ثقة البرلمان وأحزابه، بل إلى ثقة الجماهير في الريف والجيش المقاتل، لكن البرلمان يستسلم لهذا الوضع (بما يكفي من رفض داخلي). ثمة إذن تناقض بين اصطفاء القادة من خلال الاستفتاء أو البرلمان، بيد أن وجود البرلمان ليس بلا قيمة لهذا السبب، فهو يحقق لإنجلترا، في مواجهة رجل ثقة الجماهير القيصري: **1.** الاستمرارية، و**2.** الرقابة على مركزه السلطوي، **3.** المحافظة على ضمانات الحق البورجوازية تجاهه و**4.** صيغة منظمة ضمن عمل البرلمان للجدارة السياسية للراغب من السياسيين في كسب ثقة الجماهير، و**5.** صيغة سلمية لإزاحة الدكتاتور القيصري، عندما يفقد ثقة الجماهير. ولكن: بما أن خيارات السياسة الكبرى، بما في ذلك في الديمقراطية بصورة خاصة، تصنع من قبل أفراد، فإن هذا الوضع الذي لا يمكن تحاشيه فرض على الديمقراطية الجماهيرية منذ أزمنة "بيركليس" شراء نجاحاتها الإيجابية بتنازلات قوية قدمتها للمبدأ القيصري في اصطفاء القادة. وعلى سبيل المثال، فإن الفساد في البلديات الأميركية الكبيرة تم تقييده فقط من خلال دكتاتوريين بلديين انتخبوا بالاستفتاء، منحتهم ثقة الجماهير الحق في أن يكوّنوا لجان إدارة خاصة بهم. كما وجب على الأحزاب الديمقراطية الجماهيرية أن تنضوي دون شروط إلى هذا الحد أو ذاك، وفي كل مكان، تحت لواء قادة تمتعوا بثقة الجماهير.

أية أهمية تُعزى للبرلمان، بالنظر إلى هذا الوضع، في ديمقراطية جماهيرية؟ هذا ما تمت مناقشته في مثال إنجلترا. إلا أنه لا يوجد فقط "اشتراكيون" ذوو المشاعر النزيهة، وإنما يوجد أيضاً "ديمقراطيون" من ذوي المشاعر النزيهة، يكرهون التلاعب البرلماني إلى الدرجة التي تدفعهم للمطالبة "باشتراكية بلا برلمان"، أو "بديمقراطية بلا برلمان". لا تسمح مشاعر النفور العاتية "بدحضها" طبعاً. يكفي أن يتبين المرء ما يمكن أن

= بالصوت الواحد الذي كان قد ألغي عام 1885، للحيلولة دون نجاح الاستفتاء على وزير الحرب السابق الجنرال جورج بولانجيه. انظر: *Die Wahl der Parlamente*, hg. von Dolf Sternberger und Bernhard Vogel (Berlin: De Gruyter, 1969), Bd. I 1, 2: Europa, S. 471 f.

يعنيه اليوم وصولها إلى نتائجها العملية، وبصورة خاصة في ظل ظروف نظام دولتنا الملكي. ماذا يمكن أن تمثل في هذا الدستور ديمقراطية بلا أية نزعة برلمانية تخضع لسلطة موظفين سلطانية؟ ستكون مثل هذه الدمقرطة السلبية المحضة شكلاً لا تشوبه شائبة من سيطرة موظفين، نعرفها جيداً، لا تخضع لأية رقابة، ستسمي نفسها "نظاماً ملكياً". أو أنها ستكون، إذا ما ارتبطت بتنظيم الاقتصاد كما يتمناه هؤلاء "الاشتراكيون"، صورة مقابلة حديثة وعقلانية "لدولة الصالح العام" القديمة[82]. عندئذ، ستكون اتحادات المصالح التي تضفي عليها بيروقراطية الدولة الشرعية (على حد زعمهم) وتراقبها، الحاملَ الإيجابي للإدارة النقابية الذاتية، والسلبي لأعباء الدولة. في هذه الحالة، ستتم مراقبة الموظفين عبر أصحاب المصالح في الكسب والربح، المنخرطين في هذه النقابات، وليس من خلال الملك العاجز تماماً عن ذلك، أو مواطني الدولة الذين لا تمثيل لهم.

لنتأمل عن قرب أكثر هذا الأفق المستقبلي. إن القضاء على المشروع الاقتصادي الخاص لن يفضي إلى تحقيقه في أي مستقبل منظور، حتى إن حدثت "تأميمات" واسعة، وإنما سيؤدي إلى قيام تنظيم يضم رأسماليين كباراً وصغاراً، ومنتجين صغار بلا ملكية، وعمالاً مأجورين، مع فرص كسب منظمة بطريقة ما، ومضمونة احتكارياً (بوجه عام) بالنسبة إلى كل واحد من هذه الأصناف. هذا سيكون "اشتراكية" بالمعنى ذاته تقريباً الذي كان لدولة "الرايخ الجديدة" المصرية القديمة. ولن يكون "ديمقراطية" إلا حين تكون إرادة الجماهير حاسمة بالنسبة إلى قيادة مثل هذا الاقتصاد النقابي. لا نستطيع أن نرى كيف يمكن أن يحدث هذا دون تمثيل يضمن سلطته ويراقب النقابات بصورة دائمة، وبالتالي دون برلمان ديمقراطي يتدخل في الظروف العملية والشخصية لهذه الإدارة. سيكون من الممكن، دون تمثيل شعبي من الطراز الحالي، توقع تطور يذهب من الاقتصاد النقابي إلى سياسة حرفية تتكفل بتأمين تغذية مضمونة، وبالتالي إلى اقتصاد مستقر وإلى إلغاء المصلحة في العقلانية الاقتصادية، لأن المصلحة في ضمان

(82) انظر بشأن دولة الصالح العام القديمة وما يقع فيها من مسؤولية تضامنية على فئة مهنية للقيام بما تفرضه الدولة من أعباء، فيبر، "تاريخ الاقتصاد، موجز تاريخ اجتماعي اقتصادي كوني". من المحاضرات التي لم يتم إلقاؤها، انظر: Max Weber, *Wirtschaftsgeschichte: Abriß einer universalen Sozial- und Wirtschaftsgeschichte: Aus den nachgelassenen Vorlesungen,* hg. von Sigmund Hellmann und Melchior Palyi (München: Duncker and Humblot, 1923), S. 287 f.

التغذية الحرفية كانت حاسمة بالنسبة إلى أصحاب المصالح في الكسب من ضعيفي وعديمي رأس المال، ما إن كان يتم تنظيمهم بطريقة احتكارية. يمكن لمن يريد أن يرى في هذا مثلاً أعلى "ديمقراطياً" أو "اشتراكياً" مستقبلياً، لكن جهل الأدباء المستهتر بكامله ينتمي إلى هذه النزعة في استبدال احتكار مصالح الربح والأجر هذا بالنموذج الذي غالباً ما يتم الآن تبنيه، ويقوم على ضرورة تكيف إنتاج السلع مستقبلاً مع الحاجة وليس مع المصلحة في الربح، كما يحدث الآن بصورة متكررة. من أجل تحقيق هذا المثل الأعلى الأخير، سيكون من الضروري بكل وضوح عدم الانطلاق من إضفاء طابع نقابي واحتكاري على المصلحة في الربح بالذات، وإنما يجب على العكس من ذلك الانطلاق من تنظيم مصالح المستهلكين. عندئذ، لا يجوز أن يكون التنظيم المستقبلي مبنياً على نمط الاحتكارات القسرية التي تنظمها الدولة، أو على الروابط القسرية، والنقابات القسرية، بل يجب أن يبنى على تعاونيات إجبارية عملاقة تنظمها الدولة، سيكون عليها أن تضبط بدورها اتجاه الإنتاج بما يتفق والطلب، على غرار ما تحاوله الآن الاتحادات الاستهلاكية كل واحد منها بمفرده (من خلال إنتاجه الخاص). كيف ستضمن خلال ذلك المصالح "الديمقراطية"، أي مصالح كتلة المستهلكين، بغير الطريقة التي يضمنها البرلمان الذي يمارس رقابة حاسمة ومستدامة على إنتاج السلع، فهذا ليس معروفاً بعد.

لنكتفِ بهذا القدر من هذه الموسيقى المستقبلية. لم يطالب أي ديمقراطي مطالبة جدية بعد بالتخلص التام من البرلمانات، مهما كان معادياً لصيغتها الراهنة. ويريد المرء لها أن تستمر من جميع جوانبها كهيئة تفرض علنية الإدارة، وتحدد الموازنة، وتناقش وتُقِر أخيراً مشاريع قوانين - وظائف، هي بالنسبة لها هيئة لا يمكن في الواقع الاستغناء عنها في أية ديمقراطية. أما المعارضة ضدها، بقدر ما تكون ديمقراطية نزيهة وليست تغليفاً غير نزيه لمصالح سلطة بيروقراطية، فإنها ترغب بصورة كبيرة في أمرين بالأحرى: 1. ألا تكون قرارات البرلمان بل الاستفتاء الإجباري هو المقرر بالنسبة لإصدار القوانين. 2. ألا يستمر النظام البرلماني، ولا تكون البرلمانات بالتالي أماكن اصطفاء الساسة القياديين، ولا تكون ثقتها من عدمها مقررة بالنسبة إلى بقائهم في المنصب. هذا، كما هو معروف، حق نافذ في الديمقراطية الأميركية. وهو يترتب هناك في جزء منه عن الانتخاب الشعبي لرأس الدولة ولغيره من الموظفين، وفي جزء آخر عن ما يعرف بمبدأ "الفصل بين السلطات". غير أن خبرات الديمقراطية الأميركية

تعلم بما يكفي من الوضوح أن هذه الطريقة في التخلص من النزعة البرلمانية لا تقدم بدورها أدنى ضمانة لوجود إدارة أكثر عملية وغير فاسدة، بمقارنتها مع النظام البرلماني، وإنما يكون حالها عكس ذلك بالتحديد. صحيح أن انتخاب رأس الدولة شعبياً لم يفض في الوسطي العام إلى تجارب سيئة، كما لم يكن عدد الرؤساء غير المناسبين حقاً أكبر على أقل تقدير خلال العقود الأخيرة من عدد الملوك غير المناسبين في المَلَكيات الوراثية. وفي المقابل، فإن الأميركيين أنفسهم مسرورون عموماً بدرجة محدودة جداً بمبدأ انتخاب الموظفين شعبياً، لأنه لا يقوض فقط ما يسمى الآلة البيروقراطية، أي انضباط العمل، إذا ما فكر المرء فيه بصورة معممة، بل هو لا يقدِّم أيضاً عند تطبيقه الواسع في دولة كبيرة حديثة أية ضمانة بالنسبة إلى نوعية الموظفين، خاصة أنه يضع، على النقيض من النظام البرلماني، اختيار المرشحين للمناصب في أيد زمر خفية، وفاقدة للمسؤولية بدرجة رفيعة إذا ما قارناها مع الأحزاب البرلمانية وقادتها، لكونها تقدم المرشحين لناخبين غير مؤهلين مهنياً، وهذا طريق غير ملائم إلى أقصى حد في شغل الوظائف، خاصة لدى موظفي الإدارة الذين يتطلب عملهم تأهيلاً مهنياً تقنياً. كما هو معروف،يشتغل في أميركا تقنياً - فيما كل ما يتصل بمتطلبات الإدارة الأكثر حداثة بالتحديد، وكذلك فيما يتعلق بمنصب القاضي - الموظفون المعينون من رأس الدولة المنتخب، ويعمل هؤلاء، فيما يتعلق بنزاهتهم ونظافة كفهم، بطريقة أفضل إلى درجة تجعل من غير الممكن مقارنتهم مع غيرهم. إن اصطفاء الموظفين المختصين واصطفاء القادة السياسيين أمران مختلفان. وفي المقابل، أدت الريبة في البرلمانات العاجزة والفاسدة لهذا السبب، إلى توسيع التشريع الشعبي المباشر في مختلف الولايات الأميركية.

توجد حدود داخلية للاستفتاء بوصفه وسيلة للانتخاب أو للتشريع، تترتب على طابعه التقني الخاص، الذي يجعل الناخب يجيب "بنعم" أو "لا" فقط، ولا تسند إليه في أي مكان من الدول الجماهيرية وظيفة البرلمان الأكثر أهمية، ألا وهي إقرار الموازنة. وهو سيقف في دولة جماهير كبيرة أيضاً بالطريقة الأكثر إثارة للتحفظ في طريق نشوء مثل هذه القوانين جميعها، القائمة على توازن مصالح متضاربة، بما أن الأسباب المتعاكسة يمكن أن تفرض الرد "بلا"، إذا لم تتوافر وسيلة لتسوية تفاوضية بين تناقضات المصالح القائمة. إن الاستفتاء لا يعرف الحل الوسط الذي يستند إليه بالضرورة العدد الأكبر من القوانين في كل دولة جماهيرية تتسم بنيتها الداخلية

بتناقضات مناطقية واجتماعية ومذهبية قوية، وتناقضات أخرى. وليس من المعلوم كيف ستتم عموماً في دولة كهذه تتصف بتناقضات طبقية قوية، الموافقة خلال تصويت شعبي على قوانين ضريبية من نمط مغاير لمصادرات و"تأميمات" الدخل والثروة التصاعدية. والآن، قد لا تبدو هذه النتيجة باعثة على الفزع بالنسبة إلى اشتراكي، غير أنه ليس هناك مثال معروف، بما في ذلك في أميركا وحتى في الأوضاع الملائمة جداً للمقاطعات السويسرية بسكانها الذي يتسمون بقوة تقاليد قديمة والتفكير العملي والدراية السياسية، يُثبِت أن جهاز دولة خاضع لضغط الاستفتاء تمكن من أن يطبق بصورة فعلية مثل تلك الضرائب على الثروة، التي تتضمن مصادرة جزئية، وتكون في الغالب مرتفعة جداً اسمياً. إلى هذا، تضعف مبادئ الاستفتاء الوزن الخاص لقادة الأحزاب ومسؤولية الموظفين. بينما لا يستقيل الموظفون القياديون نتيجة فشلهم في تمرير اقتراحاتهم من خلال تصويت شعبي، ولا يمكن أن تترتب هذه النتيجة عنه، على غرار ما يحدث في الدول البرلمانية عند التصويت على سحب الثقة من هؤلاء، ما دام التصويت السلبي لا يسمح بمعرفة أسبابه، ولا يلقي بثقله على الجمهور الذي صوت سلبياً، مثلما تفعل أغلبية حزبية برلمانية تصوت ضد الحكومة، تأخذ على عاتقها استبدال الموظفين الذين تسحب ثقتها منهم بقادتها المسؤولين.

وبقدر ما يمكن أن يكتمل نمو الدور الاقتصادي الخاص لبيروقراطية الدولة، بقدر ما يغدو جسيماً الشعور بالافتقار إلى جهاز رقابة خاص مستقل لديه، شأن البرلمانات، سلطة طلب الاستجواب العلني ومحاسبة الموظفين كليي الجبروت. أما اصطفاء الموظفين المهنيين ونقد أعمالهم في الدولة الجماهيرية فلا تناسبه إطلاقاً الوسيلة المميزة للديمقراطية الاستفتائية الصرف، أي الانتخاب والتصويت الشعبي المباشر، ولا يتفق بصورة كاملة مع استفتاء الصَّرف من الخدمة. إذا كانت أهمية مال أصحاب المصالح غير قليلة بالنسبة إلى عمل الأحزاب خلال الانتخابات البرلمانية، فإن سلطة وقوة وهجومية الأجهزة الغوغائية التي يساندها ستتعاظم إلى درجة هائلة في ظل ظروف دولة جماهيرية تخضع لسيطرة الاستفتاءات والتصويت الشعبي الحصرية.

ويشكل الانتخاب الشعبي القسري والاستفتاء النقيض الجذري بالطبع للوضع الذي غالباً ما تقع الشكوى منه، وهو أن مواطن الدولة البرلمانية لا يفعل سياسياً أي شيء سوى وضع قسيمة الانتخاب التي يزوده التنظيم الحزبي بها مطبوعة، مرة كل بضعة أعوام في الصندوق الانتخابي. وكم تساءل المرء إن كانت هذه وسيلة

للتربية السياسية. إنها وسيلة دون أي شك، ولكن فقط في ظل الأوضاع التي سبقت مناقشتها للإدارة العمومية ولرقابتها، التي تعوّد مواطني الدولة على أن يتابعوا بصورة دائمة الكيفية التي يديرون شؤونهم من خلالها. غير أن التصويت الشعبي القسري يدعو، في بعض الظروف، مواطني الدولة عشرات المرات خلال أشهر قليلة إلى صندوق الاقتراع على القوانين. بينما يفرض عليه الاستفتاء القسري التصويت على قوائم طويلة لمرشحين إلى مناصب لا يعرفهم على الإطلاق شخصياً، ولا يستطيع الحكم على مؤهلاتهم المهنية. والآن، ليس الافتقار بحد ذاته إلى تأهيل مهني (لا يمتلكه الملك بدوره) حجة ضد الاصطفاء الديمقراطي للموظفين، ما دام المرء لا يحتاج بالتأكيد لأن يكون هو نفسه صانع أحذية كي يعرف إن كان الحذاء، الذي أنتجه الصانع، يضايقه. لا يكون خطر الانخهاد وحده، وإنما كذلك خطر القيادة الخاطئة بالغ الضخامة، فيما يتعلق بالشخص المذنب فعلاً في سوء الإدارة، عند إجراء انتخاب شعبي للموظفين المهنيين، على نقيض ما يحدث في النظام البرلماني، الذي يتقيد الناخبون فيه بقيادة الحزب المسؤول عن طلب الموظفين. أما فيما يتعلق بنشوء قوانين معقدة تقنياً فيمكن للتصويت الشعبي بالذات أن يضع النتيجة بسهولة شديدة في يد أصحاب مصالح أذكياء لكنهم خفيون، بهذا المعنى تختلف الظروف في البلدان الأوروبية التي لديها طبقة موظفين مهنيين متطورة اختلافاً جوهرياً عنها في أميركا، حيث يستخدم التصويت الشعبي كأداة تصحيح وحيدة ضد فساد المجالس التشريعية الدنيا حتماً هناك.

لا يقول ما سبق أي شيء ضد تطبيق الاستفتاء كأداة أخيرة في حالات ملائمة، رغم ظروف سويسرا، المغايرة لظروف الدولة الجماهيرية. لكن البرلمانات القوية السلطة لا تجعل التصويت الشعبي غير ضروري بالنسبة إلى الدول الكبيرة، فالبرلمان لا يستغني عنه في الديمقراطيات الانتخابية أيضاً بوصفه جهاز رقابة للموظفين ولعلنية الإدارة، ووسيلة لإقرار الموازنة والتمهيد لتوافقات حزبية. ولا يستغنى عنه إطلاقاً في المَلَكيات الوراثية، لأن الملك الوراثي لا يعمل مع موظفين منتخبين فقط، وعندما يعين موظفين فإنه لا يُسمحُ له بأن ينحاز هو نفسه إلى طرف ما، إذا كان لا يريد الإساءة إلى وظيفته السياسية الداخلية المميزة، أي جعل الحل الخالي من الصراع ممكناً،عند الافتقار إلى الوضوح في المزاج السياسي ووضع السلطة. كما لا يمكن الاستغناء عن سلطة البرلمان في الملكيات الوراثية، لأنه، فضلاً عن القادة

"القيصريين"، يمكن أن تنشأ فترات طويلة يتم الافتقار خلالها إلى رجال ثقة يحظون باعتراف جماهيري عام إلى حد ما. إلى هذا، كانت مشكلة الخلافة في كل مكان نقطة ضعف جميع أنواع السيطرة القيصرية الصرف. يتم صعود وإقصاء وسقوط القائد القيصري، دون الخوف من خطر الكوارث الداخلية، أكثر ما يتم هناك، حيث تحفظ الشراكة الفاعلة في السيطرة لهيئات التمثيل القوية استمرارية النظام البورجوازي السياسية وضماناته السياسية القانونية في وضع سليم.

في الحقيقة، إن النقطة التي تعطي في الختام دفعاً لأعداء البرلمان هي بوضوح **الطابع الإرادي الواسع لحراك السياسة الحزبي، وعبر ذلك لسلطة الحزب البرلماني** ذاته. وكما سبق أن رأينا، يتواجه في الواقع مشاركون "سلبيون" و"إيجابيون" في حياة هذا النظام السياسية، بينما يكون الحراك السياسي حراك أصحاب مصالح (ليس مقصوداً بهذه الكلمة أصحاب المصالح المادية أولئك، الذين يؤثرون بدرجات متفاوتة الشدة على السياسة ضمن كل شكل من أشكال نظم الدولة، بل أصحاب المصالح السياسية أولئك، الذي يتطلعون إلى جعل السلطة والمسؤولية السياسية هدف تحقيق أفكار سياسية معينة). هذا الحراك وحده بالتحديد، الذي يمارسه أصحاب المصالح، هو الشيء الجوهري في الأمر، لأن "الجمهور" السلبي سياسياً ليس هو الذي ينجب القائد من صفوفه، وإنما ينشد القائد السياسي الطاعة لنفسه ويكسب الجمهور "بالغوغائية". هذا هو الواقع في أي نظام دولة مهما كان ديمقراطياً. ومن هنا، فإن السؤال المعاكس بالذات يكون أجدر بالطرح: هل تسمح الأحزاب في ديمقراطية جماهيرية كاملة التطور بأي صعود للشخصيات القيادية عموماً؟ وهل هي في وضع يمكنها من تلقي أية أفكار جديدة؟ إنها تسقط في الحقيقة تحت وطأة البيروقراطية بطريقة تشبه تماماً طريقة سقوط جهاز الدولة. أما تأسيس أحزاب جديدة كلياً مع كل ما هو ضروري لذلك من تنظيم ومشاريع صحافية، فهو يتطلب اليوم مثل ذلك التوظيف الهائل من المال والعمل، ويلاقي من الصعوبة في مواجهة مركز السلطة الراسخة للصحافة القائمة، ما يجعله لا يؤخذ على وجه التقريب بالحسبان عملياً[83].

---

(83) حققت بلوتوقراطية أرباح الحرب دون غيرها، هذا في ظل ظروف خاصة جداً (يقصد بذلك تأسيس حزب "الوطن الألماني الأم" يوم 23 آب/ أغسطس 1917). انظر مقالة فيبر في صحيفة فرانكفورت يوم 30 أيلول/ سبتمبر 1917.

غير أن الأحزاب القائمة منمطة، وتشكل مراكز موظفيها "غذاءً" لمالكيها، بينما يوجد كنز أفكارها بدرجة واسعة في مؤلفات الدعاية وصحافة الحزب، وتقف مصالح الناشرين والمؤلفين المادية في طريق نزع قيمة هذه الكتابات من خلال إعادة صياغة الأفكار. من جانبه، يرغب السياسي المحترف، الذي يجب عليه العيش من الحزب، كل الرغبة في أن لا يرى ملكيته "الذهنية" من الأفكار والشعارات وقد نزعت قيمتها، لكونها عدته الفكرية. لذا، لا تستقبل الأحزاب الأفكار الجديدة بسهولة نسبية، إلا حيث تقوم أحزاب رعاية وظائف صرفة، تفتقر افتقاراً كاملاً إلى رؤية، مثلما هي الحال في أميركا، بإضافة تلك "الألواح" من جديد إلى "برامجها" في كل انتخابات حيث تجد فيها قوة جذب دعائية لكسب أصوات الناخبين. ويبدو صعود القادة الجدد أكثر صعوبة من ذلك، فالمرء يرى منذ وقت طويل القادة أنفسهم على رأس أحزابنا، وهم يستحقون شخصياً أعلى قدر من الاحترام في الغالب، بيد أنهم ليسوا في أحيان كثيرة بارزين فكرياً، أو من خلال حميتهم السياسية القوية. تحدثنا فيما سبق عن النفور النقابي من الرجال الجدد، وهو أمر طبيعي. هنا أيضاً، تختلف الظروف بصورة جزئية في مثل هذه الأحزاب بالذات، مثلما هي حال في الأحزاب الأميركية منها، حيث يكون مالكو السلطة، أي الزعماء، راسخي الأقدام بدرجة رفيعة داخل الأحزاب، ويطمحون إلى السلطة وحدها وليس الكرامة أو المسؤولية. ومن أجل أن يحافظ هؤلاء على موقع سلطتهم بالذات، فإنهم لا يعرضون أنفسهم لمفاجآت قد تترتب عن ترشيح أنفسهم، ولا يناقشون علانية ممارساتهم السياسية، فيفسد شخصهم، لهذا السبب، حظوظ وفرص الحزب. من هنا، ليس من النادر، وإن لم يكن دوماً، أن تميل إلى ترشيح "رجال جدد"، وأن تفعل ذلك برغبة – إن كانوا أهل ثقة بالمعنى الذي تتبناه – وبغير ما رغبة وإنما بالإكراه، عندما يكونون بشكل من الأشكال جذابين بفضل "جِدتهم" أو أي إنجاز مشهور، ويبدو إبرازهم بالتالي مطلوباً لتحقيق انتصار انتخابي. هذه الظروف، التي خلقتها شروط الانتخاب الشعبي، ليست بالنسبة لنا قابلة للنقل إطلاقاً، ومن الصعب أن تكون مرغوباً فيها كذلك. لا تقبل النقل بالقدر نفسه الظروف الفرنسية والإيطالية، التي تكتسب سماتها من كون عدد محدود إلى حد ما من الشخصيات السياسية الصالحة للوزارة، يتبادل المواقع القيادية في إطار تركيب يتغير بلا انقطاع، يستكمل بين فينة وأخرى من خلال أفراد جدد نتيجة لبنية الأحزاب هناك. بالمقابل تحيد الظروف الإنجليزية بقوة عن هذا، ويبدو أنه ظهر وارتقى داخل المسار البرلماني

(الذي لا يمكن هنا وصفه عن قرب)، كما داخل الأحزاب المنظمة بصرامة وفق نظام التوافق، عدد كافٍ من الأمزجة والطبائع السياسية، فمن جهة يفتح المسار البرلماني أكثر الفرص ثراء أمام الطموح السياسي وإرادة السلطة والمسؤولية، ومن جهة أخرى تكون الأحزاب مجبرة، بسبب السمة القيصرية للديمقراطية الجماهيرية، على الانضواء الفعلي تحت أمزجة ومواهب سياسية لرجال قادة، ما أن يبدو هؤلاء في وضع يمكنهم من كسب الجماهير. هذه الفرصة، التي تتجلى في وصول طبائع قيادية إلى الذروة هي، كما يظهر من جديد دوماً، وظيفة للفرص المتاحة أمام سلطة الأحزاب. ليس الطابع القيصري، وليست الغوغائية الجماهيرية، وكذلك إضفاء البيروقراطية على الأحزاب وتنبيطها، بوصفها كذلك على أية حال عوائق جامدة بالنسبة إلى صعود القادة، ذلك أنه على الأحزاب الصارمة التنظيم بالذات، التي تريد حقاً إثبات وجودها في سلطة الدولة، الرضوخ لرجال ثقة في نظر الجماهير، إن كان لديهم طبائع قيادية، بينما يعتبر الالتزام اللين بالبرلمان الفرنسي الموطن الأصلي للدسائس البرلمانية الصرفة، كما هو معروف. إن تنظيم الأحزاب الوطيد، وقبل كل شيء اضطرار القائد الجماهيري لأن يتعلم ويثبت جدارته خلال المشاركة الثابتة التنظيم تقليدياً في أعمال لجان البرلمان، يقدم من جانب آخر ضمانة قوية بالأحرى بأن أهل الثقة القيصريين هؤلاء ينضوون بثبات في الصيغ القانونية لحياة الدولة، ولم يتم انتقاؤهم بطرق عاطفية محضة، وبالتالي وفق صفات "غوغائية" بمعنى الكلمة السيء فقط. في ظل الظروف الحالية لاصطفاء القادة، يعتبر البرلمان القوي، وتعد الأحزاب البرلمانية المسؤولة، التي وظيفتها أن تكون موطناً لانتقاء وإثبات جدارة القادة الجماهيريين باعتبارهم قادة دولة، شرطاً رئيساً للسياسة المستدامة.

يكمن خطر الديمقراطية الجماهيرية الوطني بالدرجة الأولى في إمكانية الغلبة القوية للعناصر الشعورية في السياسة العامة. إن "الجمهور" بذاته (بغض النظر عن الفئات الاجتماعية التي يتكون منها) "لا يفكر إلا في ما بعد الغد فقط"، لأنه عرضة على الدوام للتأثير الشعوري وغير العقلاني المحض، كما تعلم كل تجربة (يشترك على كل حال في هذا مع الملكية الحديثة "الحاكمة بأمرها"، التي تبدي الظواهر عينها تماماً). يسيطر الرأس البارد والواضح، والسياسة الناجحة، والسياسة الديمقراطية الناجحة تصنع دوماً بالرأس وحده، عند اتخاذ قرارات مسؤولة بقوة أكبر، كلما: **1**. كان عدد المشاركين في مناقشة الأمور أقل، **2**. وكانت مسؤوليات كل واحد منهم هم أنفسهم

ومن الذين يقومون بقيادتهم أوضح للعيان. وعلى سبيل المثال، ليس تفوق مجلس الشيوخ الأميركي على مجلس النواب في جوهره سوى وظيفة تتصل بعدد الشيوخ الأقل، بينما تعد أفضل إنجازات البرلمان الإنجليزي نتاج المسؤولية الواضحة، التي يخفق بإخفاقها أيضاً العمل من أجل سيطرة الأحزاب، كما يخفق أي عمل آخر. وعلى هذا الأساس نفسه، تستند جدوى حراك الأحزاب السياسية في الدولة بواسطة مجموعات أصحاب مصالح سياسية منظمة بدقة. من جانب آخر، وبمنظور السياسة العامة، يكون "الجمهور" غير المنظم، كما تمثله ديمقراطية الشارع، غير عقلاني على الإطلاق، وتبلغ هذه الديمقراطية أقصى جبروتها في البلدان التي تمتلك إما برلماناً عاجزاً أو مفلساً سياسياً، الأمر الذي يحدث قبل كل شيء عند الافتقار إلى أحزاب منظمة عقلانياً. يوجد عندنا، بغض النظر عن الافتقار إلى ثقافة المقهى الرومانسية وهدوء المزاج الأكبر، تنظيمات كالنقابات، ولكن أيضاً كالحزب الديمقراطي الاجتماعي، تقدم وزناً مضاداً لسيطرة الشارع الراهنة وغير العقلانية، النمطية بالنسبة إلى الشعوب الاستفتائية الصرف، التي يجب استدعاؤها من جديد دوماً في حالات عجز جهاز الدولة، منذ انتشار وباء الكوليرا في هامبورج وحتى الآن[84]. هذا ما لا يجوز نسيانه، عندما ستنصرم أزمنة المحنة.

ستُلقِي السنوات الأولى الصعبة التالية للحرب بظلال من الشك عندنا أيضاً على جميع عناصر الانضباط الجماهيري. ولا شك في أن النقابات ستواجه قبل غيرها مصاعب لم يسبق لها مثيل، لأن الجيل التالي من نصف الراشدين، الذي يتلقى الآن أجور حرب تبلغ حتى عشرة أضعاف ما كان يكسبه زمن السلام، ويتمتع بانفلات زائل لن يتكرر إطلاقاً، قد فقد الأهلية لأي شعور بالتضامن وأية قيمة للقدرة على التأقلم مع النضال الاقتصادي المنظم. وستستعر نار "نزعة نقابية غير ناضجة"، عندما ستوضع هذه الشبيبة أمام حقائق نظام السلام العادي. وسنشهد بالتأكيد وفرة من هذه "الراديكالية" الشعورية، وستكون محاولات انتفاض نقابية داخل المراكز الجماهيرية في إطار ما هو ممكن تماماً بالطبع، وبالقدر نفسه، سيحدث تضخم هائل في البداية

(84) شمل وباء الكوليرا الأخير الذي اجتاح وسط أوروبا في آب/ أغسطس 1892 وهامبورج أيضاً، حيث توفي خلال شهر ونصف حوالي 8000 شخص.

للمزاج السياسي على طريقة مجموعة ليبكنيشت[85] (Liebknecht)[*]، بسبب الوضع الاقتصادي الصعب. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما إذا كان الأمر سيبقى عند الجماهير إبان نفي الدولة العقيم المرتقب. لكن هذا سؤال أعصاب، يرتبط في البداية بما إذا كانت الجملة المتبجحة التي تقول: "إن النداء الموجه إلى الخوف لا يجد أي صدى في قلوب الألمان،" سيثبت أنه صحيح بالنسبة إلى التيجان أيضاً. كما يرتبط، فضلاً عن ذلك، بما إذا كانت مثل هذه الانفجارات ستطلق من جديد الخوف المعروف والمألوف لدى المالكين، وكان التأثير الشعوري لغضب الشعب العشوائي سينتج بالتالي جبن البورجوازية الشعوري والعشوائي بالقدر نفسه، مثلما يأمل أصحاب المصالح من سيطرة موظفين لا رقابة عليها.

في مواجهة الانتفاضات وأعمال التخريب وما شابه من انفجارات سياسية عقيمة، كتلك التي تحدث في جميع البلدان، وهي عندنا أكثر ندرة مما لدى غيرنا، سيكون على أية حكومة، بما في ذلك الأكثر ديمقراطية واشتراكية، تطبيق الأحكام العرفية، إن كانت لا تريد المخاطرة بمواجهة نتائج كالتي تقع الآن في روسيا. لن نضيع بعد أية كلمة أخرى على هذا الموضوع. لكن التقاليد الفخورة للشعوب الناضجة سياسياً والعصية على الجبن أثبتت جدارتها دوماً وفي كل مكان من خلال حفاظها على أعصابها ورأسها البارد، وقضائها على العنف بالعنف، ثم محاولتها السعي بصورة عملية صرف حل التوترت التي عبرت عن نفسها في الانفجار، لكنها أعادت من جديد قبل كل شيء إنتاج ضمانات النظام السلمي، ولم تسمح إطلاقاً لمثل هذا بتضليلها في كل ما اتخذته من قرارات سياسية. سنتوقع بالتأكيد أن يستغل عندنا أصحاب مصالح النظام القديم وسيطرة الموظفين الحرة من الرقابة أي انفجار للنزعة الانتفاضية النقابية، مهما كان قليل الأهمية، لممارسة الضغط على أعصاب البورجوازية المتحذلقة التي ما زالت ضعيفة كل الضعف. تنتمي المراهنة على جبن البورجوازية إلى

(85) يقصد فيبر "المجموعة الأممية"، التي ولدت في 1 كانون الثاني/ يناير 1916، حول كارل ليبكنيشت وروزا لوكسمبورغ، التي استمرت في البقاء كمجموعة قائمة بذاتها وإن في صيغة شكلية داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، الذي تأسس في نيسان/ أبريل من عام 1917. وقد انبثقت عنها في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1918 "عصبة سبارتاكوس".

(*) زعيم عمالي ألماني انحاز إلى الثورة الروسية داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي وأعدم عام 1918 مع روزا لوكسمبورغ، البولونية الأصل، على يد ما عرف بـ "الجيش الأسود الألماني" (المترجم).

واحدة من أكثر التجارب إثارة للخجل في عهد ميشائيليس، التي ظهرت إلى النور[86] عبر محاولة الاستغلال الشعوري الصرف لسلوك بضعة عشرات المتعصبين السلميين، من أجل بلوغ أهداف محض سياسية حزبية، دون مراعاة أي تأثير على أعدائنا، وحلفائنا أيضاً. مثل هذه المراهنات ستكرر بحجم أكبر بعد الحرب. عندئذ، سيظهر من رد الفعل السياسي عليها ما إذا كانت الأمة الألمانية قد بلغت مرحلة النضج السياسي. وسيكون علينا الشك في مستقبلنا السياسي، في حال نجحت، علماً بأن هذا سيكون ممكناً دون شك للأسف، حسب بعض التجارب. تعتبر دمقرطة عمل الأحزاب اليسارية واليمينية، لأن غوغائية "عموم الألمان" و"الوطن الأم" الراهنة لا تجد ما يماثلها في انعدام الضمير حتى في الظروف الفرنسية، عندنا حقيقة واقعة، ومن غير الممكن القضاء عليها من جديد. كما أن دمقرطة حق الانتخاب واجب تمليه الساعة، وقسري ولا يحتمل التأجيل سياسياً بالنسبة إلى دولة الهيمنة الألمانية قبل كل شيء. وبغض النظر عن أي شيء آخر، فإنه حاسم من الناحية السياسية: **1**. أن يتمكن اليوم حق الانتخاب المتساوي وحده من البقاء، بعد انتهاء الصراعات حول حق الانتخاب، التي يجب إقصاء عقمها الباعث بدرجة مخيفة على المرارة من الحياة السياسية، قبل أن يعود المحاربون من الميدان لإعادة بناء الدولة. **2**. أن يكون مستحيلاً على الصعيد السياسي انتقاص حق العائدين في قانون الانتخاب بالمقارنة مع حق تلك الفئات، التي وطدت خلال الفترة المنقضية موقعها الاجتماعي وملكيتها وزبائنها داخل الوطن، أو تمكنت حتى من زيادتها، بينما نزف أولئك في الخارج دماءهم في سبيل الحفاظ عليها. من المؤكد، و"الممكن" عملياً أن تكون هناك إعاقة لهذه الضرورة السياسية العامة. في هذه الحالة، سيثأر العائدون لأنفسهم بضراوة، ولن تقف الأمة موحدة مرة أخرى كما وقفت في آب/ أغسطس 1914 في مواجهة أي تهديد يأتي من الخارج. وسنكون محكومين بالبقاء شعباً محافظاً مجتهداً وصغيراً، ربما تمتع بإدارة جيدة تماماً من الناحية

---

(86) انظر السجالات داخل برلمان الرايخ يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 حول أنشطة "حزب الوطن الأم" وخاصة أنشطة "عموم الألمان" في إطار ما سمي "الدرس الوطني" في الجيش. وقد دافع النائب المحافظ فون جريفه عن سياسة عموم الألمان والوطن الأم واعتبرها "رد فعل في أوساط شعبية معينة ضد الفعل السلمي المفرط". (*Sten. Ber. Bd.* 310, S. 3732) حول التيارات والأنشطة السلمية في تلك الفترة، انظر: Wolfgang Benz, “Der “Fall Muehlon” Bürgerliche Opposition im Obrigkeitsstaat während des Ersten Weltkriegs,” in: *Vierteljahreshefte für Zeitgeschichte*, 18 Jg. (1970), S. 343-365.

التقنية، دون أن يكون لدينا الإمكانية، وبالمناسبة الحافز الداخلي أيضاً لامتلاك أهلية سياسية عالمية.

6. النزعة البرلمانية والنزعة الفيدرالية

كان هناك اقتراح في حينه بأن ينظم الرايخ مسألة حق الانتخاب في كل ولاية من ولاياته الاتحادية، كي يحق لكل من كان في الميدان من مواطني الولايات، التي تطبق حق الانتخاب الطبقي، التمتع بحق انتخاب أحسن طبقة أو طريقة[87]. وقد حفظ هذا المبدأ الاتحادي، لأنه كان يعني رسمياً تغييراً مؤقتاً وحسب لدستور الرايخ، ويسمح بصياغته على نحو يجعل أية دعوة لبرلمان بروسيا غير ضرورية عند اللزوم. وهذا الحل، كان من المتوقع أن يواجه بمقاومة.

لكننا شعرنا بالدهشة عندما قرأنا في بعض صحف برلين زعماً مفاده أن حق الانتخاب البروسية هو شأن داخلي بروسي صرف، وأن انشغال منتسبي الرايخ الآخرين به يعد "تدخلاً" في شؤون بروسيا، أو حتى محاولة "لضمها"[88]. سنتجاوز تماماً هنا واقعة أن برلمان الرايخ الألماني، الذي كان سيقر هذا القانون، تكون بأغلبيته الساحقة من نواب بروسيين، وإن لم يكونوا بالطبع من نواب البلوتوقراطية القيصرية وحدها. ولتسليط الضوء على قيمة هذه الصيغ الكلامية، يكفي أن نكون على بينة من موقع برلمان بروسيا في الرايخ الألماني، الذي تَخفّى طبعاً وراء حجاب كثيف من صيغ دستورية. من المعلوم أن القيصر، الذي هو في الوقت نفسه ملك بروسيا، يمارس الحقوق الخاصة به في الرايخ، على مسؤولية مستشار الرايخ فيما يتعلق به كقيصر، وعلى مسؤولية الوزارة البروسية فيما يتصل به كملك بروسيا، الذي يتمتع بحق توجيه مفوضيها في مجلس الاتحاد. قانونياً، ليس مستشار الرايخ مسؤولاً إلا أمام برلمان الرايخ، ويعتبر الوزراء البروسيون مسؤولين قانونياً أمام برلمان بروسيا. إلى هذا الحد، يبدو كل شيء على ما يرام، ويتفق مع الوضع القانوني للولايات الاتحادية الأخرى.

---

(87) انظر اقتراح فيبر بهذا الخصوص في مقالة كتبها لصحيفة فرانكفورت، رقم 86 بتاريخ 28 آذار/ مارس 1917، "قانون حق انتخاب طارئ للرايخ. حق المحاربين العائدين إلى الوطن".

(88) هذا ما كانت عليه ردود أفعال الصحف المحافظة على خطب مجلس الشيوخ بتاريخ 9 آذار/ مارس 1917 ورد مستشار الرايخ بتاريخ 14 آذار/ مارس 1917. انظر خاصة **الصحيفة البروسية الجديدة (صحيفة الصليب)** العدد 178 بتاريخ 8 نيسان/ أبريل 1917، الطبعة الصباحية، "السياسة الداخلية الأسبوعية"، والعدد 189 بتاريخ 15 نيسان/ أبريل 1917، الطبعة الصباحية، تحت العنوان ذاته.

بما أن بروسيا لديها بالكاد نصف أصوات مجلس الاتحاد التي كان يجب أن تنالها بما يتفق وحجمها، فإنه يبدو وكأن في الأمر تواضعاً ذاتياً خارقاً من جانبها. لكن أي تدقيق أكبر يظهر أن برلمانها يحتل، إلى جانب دوائر رسمية معينة بروسية محضة، مواقع امتيازية خاصة، تختلف اختلافاً مبدئياً تاماً عن برلمانات ودوائر جميع الدول الأخرى.

وبغض النظر عن "رئاسة الاتحاد" الموكلة إليها، تتمتع بروسيا حالياً بموقع خاص بقوة النص الدستوري (دستور الرايخ، المادة 2/ 5 والمادة 37)[89]، الذي يقول إن أصواتها في مجلس الاتحاد تكفي وحدها للحيلولة دون أي تغيير في التشريع في كل ما يتعلق بالمسائل العسكرية والبحرية، وكذلك بخصوص الرسوم الجمركية وضرائب المستهلكين، المقررة بالمادة 35، وبالتالي فيما يتصل بالسياسة التجارية وما ينتمي إليها من تدابير إدارية يتخذها الرايخ. تستطيع بروسيا لعب دور ممانع أيضاً، حتى عندما تؤيد جميع الحكومات الاتحادية الأخرى التغيير، ويؤيده برلمان الرايخ بالإجماع. لم تمتلك بروسيا هذه الامتياز الخاص بالمسائل المالية في اتحاد شمال ألمانيا، غير أنه كان تجديداً أحدثته معاهدة فرساي، التي عقدت مع بادن[90]. أما بخصوص توجيه الأصوات الاتحادية المزودة بهذه الصلاحيات السلطوية الامتيازية، فإن حكومة بروسيا لم تكن مسؤولة رسمياً إلا أمام برلمانها وحده، وكما يبين طلب الضرائب المعروف، الذي تقدم به المحافظون البروسيون، فإنه لم يكن لدى برلمان بروسيا أية تحفظات حيال استخدام صلاحياته السلطوية[91].

---

(89) تنص المادة 5/ 2 من دستور الرايخ على أنه: "عند تقديم اقتراحات قوانين تتعلق بالشؤون العسكرية، والبحرية الحربية والنفقات الواردة في المادة 35، وحين يوجد تباين في الرأي داخل مجلس الاتحاد، فإن صوت الرئاسة هو الذي يحسم الخلاف، إذا كان يؤيد الحفاظ على المؤسسات القائمة". تمنح المادة 37 من الدستور حق النقض فيما يتعلق بالتشريع المذكور في المادة 35 حول الشؤون الجمركية والضرائب على الاستهلاك، التي تغير اللوائح المعمول بها.

(90) لم تخص المادة الخامسة من دستور اتحاد شمال ألمانيا بروسيا بحق النقض في قضايا الجمارك والتجارة. وقد استكملت المادة الخامسة لأول مرة في دستور الاتحاد الألماني المرفق، الذي أقر يوم 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1870 ومنح بروسيا حق النقض فيما يتعلق بتطبيق المادة 35 أيضاً. **الصحيفة الرسمية الاتحادية** 1870، رقم 51، ص 629. يوجد نص الاتفاقية مطبوعاً في المصدر المذكور، ص 650-653.

(91) المقصود هو طلب النواب يوهان فيكتور بريدت وفرايهرن فون مالتسان وغراف فون سبي، بتاريخ 27 آذار/ مارس 1917: "يقرر مجلس النواب أن على حكومة الدولة الملكية أن تؤيد في مجلس الاتحاد وضع حدود ثابتة لاختصاص الرايخ والولايات الاتحادية على الصعيد الضريبي، بحيث يسمح للولايات الاتحادية فرض أية ضرائب على الدخل والملكية دون أي تدخل من جانبه، وأنه بقدر ما لا تكفي مصادر =

وفضلاً عما تقدم، تملك بروسيا الصوت المرجّح. ويضم مجلس الاتحاد 61 صوتاً، إلا أن أصوات الألزاس واللورين يوجهها الحاكم الذي يعينه القيصر والملك البروسي في منصبه ويعفيه منه. هناك أيضاً واحدة من الولايات الصغيرة (فالديك (Waldeck)) تديرها وتمثلها الآن بروسيا لأسباب مالية. أما بقية الممالك الثلاث جميعها، والإمارات الست الكبيرة، ومدن الهانزا الثلاث والإمارة الكبرى (براونشفايغ (Braunschweig)) مجتمعة، فهي لن تكون في وضع يتيح لها إحراز الأغلبية، إن نالت بروسيا دعم بقية الدول الصغيرة وحدها، فضلاً عن أصوات الألزاس واللورين. لو مر طلب المحافظين حول تسوية عجز الرايخ مستقبلاً عبر ضرائب تفرض على ولايات الاتحاد، لوجدت بعض الولايات الصغيرة والمتوسطة نفسها مجبرة مستقبلاً على أن تتصرف بطريقة فالديك. وبالإضافة إلى ذلك، من المعروف أن وزير السكك الحديدية البروسي يمتلك وسائل سلطوية كفيلة بجعل هذه الحكومات طوع بنانه. عندما لا يتعلق الأمر بمسائل سلالية محضة أو بمصالح محلية محضة، وبالتالي بجميع المسائل الإيجابية لسياسة الرايخ، فإن بروسيا كانت وما زالت لديها أغلبية ثابتة دوماً، لأن الولايات الصغيرة كانت نوعاً من حملة الأصوات لصالح بروسيا، ولأن هذا ما سيكون عليه حالها لأسباب مالية في المستقبل أيضاً. هكذا، ليست المسؤولية أمام برلمان الرايخ، بل أمام برلمان بروسيا هي التي تحدد حسب الدستور تحديداً تاماً سلوك السلطة الرئاسية المقرِّرة في مجلس الاتحاد، ومعها سياسة الرايخ.

لكن هذا ليس كل شيء بعد. من المعروف أننا دستورياً لا نمتلك جيشاً موحداً، بل نمتلك جيشاً فصائلياً تحت إمرة قيصرية عليا. لكن ملك بروسيا كان قد عقد في حينه اتفاقات عسكرية مع الجيوش الفصائلية في الولايات الاتحادية الأصغر، نُقلت إليه غالباً معظم السيادة العسكرية على وجه التقريب، من أجل تغيير هذا الوضع[92]. وعلى سبيل المثال، فإن الاتفاقية التي عُقدت مع بادن حولت جيشها إلى فيلق الجيش الملكي البروسي الرابع عشر. هناك أيضاً قائد منطقة بروسي في كل مدينة كبيرة من

= الضريبة الأخرى لتغطية حاجة الرايخ المالية، فإن لتغطية تتم من خلال الإسهامات المحسنة المسجلة"، انظر: *Sten. Ber. Pr. AH*, Drucksachen, 22 Leg. Per., III. Sess 1916/ 1918, Bd., 6, Nr. 524, S. 3557.

(92) بالارتباط مع الاتفاقيات الدستورية التي تم التوصل إليها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1870، عقدت في الوقت نفسه اتفاقات عسكرية مطابقة لها: مع هيسن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1870، ومع بادن وفورتمبيرج منفردتين في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1870.

مدن بادن، كما توجد قيادة عامة بروسية في "كارلسروه"، وتشرف إدارة بروسية، ومكاتب إعاشة بروسية، وإدارات مشافي وحاميات بروسية وسواها من الإدارات الاقتصادية على المشتريات الاقتصادية جميعها، وقد شعر أصحاب المهن، وكذلك الدوائر التجارية بسطوة هذه الإدارات خلال الحرب. يسوق أبناءَ بادن إلى الحرب ضباطٌ بروسيون يعينون حسب وصفة بروسية وبناء على اقتراح الوزارة العسكرية البروسية، دون أي تدخل من أية هيئة من بادن، وفي ظل إقصاء ملك بادن عن الأمر. إلى هذا، فإن وزير الحرب البروسي هو وزير حرب بادن أيضاً، وهكذا هي الأمور في الدول الاتحادية الأخرى، باستثناء بعض الدول الأكبر منها.

ليست هناك أية مسؤولية برلمانية رسمية بشأن التعليمات الصادرة على أساس هذه التقاليد، إلا إذا مست بحقوق الولايات وشارك بالتالي مستشار الرايخ في توقيعها على الأقل، ذلك أن وزير الحرب هو الذي كان يوقعها في الحالات الأخرى، بينما كانت تنشر في صحيفة الأوامر العسكرية البروسية. غير أن وزير الحرب لم يكن خاضعاً لمستشار الرايخ أو مسؤولاً بصورة رسمية أمام برلمانه، لكونه موظفاً بروسيّاً. من جانب آخر، لم يكن هناك في بروسيا أي موضوع عملي يمكن أيضاً مساءلته عنه، كما لم توجد أية وسيلة لتفعيل هذه المساءلة، بما أن برلمان الرايخ وليس برلمان بروسيا هو مكان اتخاذ القرار حول الموازنة العسكرية.

وحتى مع هذا الوضع المثير للدهشة لم تُستنفد كل امتيازات بروسيا. ذلك أن مستشار الرايخ، المسؤول أمام برلمانه، ليست له، بصفته هذه، غير قيادة صورية في مجلس الاتحاد، حيث له صوت هناك بصفته الإجبارية كمفوض بروسي (وفق المادة 15 في ارتباطها مع المادة 11)[93]. لكن صفته هذه تلزمه بقوة بتوجيهات الحكومة البروسية، وتجعله بالتالي غير مسؤول رسمياً أمام برلمان الرايخ، فيما يتعلق بتصويته، بينما الحكومة البروسية هي المسؤولة أمام البرلمان البروسي، الذي يصير هيئة مقررة بالنسبة إلى أي فعل سياسي جدي للرايخ، بمجرد أن يرغب في استخدام سلطته. في الوقت نفسه، يكون مستشار الرايخ بالضرورة وزير بروسيا للشؤون الخارجية، في

(93) بالارتباط مع المادة 15 بند 1 من دستور الرايخ، تكون: "رئاسة مجلس الاتحاد وقيادة الأعمال لمستشار الرايخ، الذي يجب على القيصر تعيينه، والموافقة على صلاحيات مجلس الاتحاد التي تنظمها المادة 11، البندان الثاني والثالث المتعلقان بإعلانات الحرب والمعاهدات مع الدول الأجنبية".

حين تكون صفته كرئيس وزارة بروسي أمراً لا يمكن تحاشيه، رغم أنه لم يكن هذا هو الحال دوماً[94]، فإذا لم يكن رئيس وزراء بروسيا، كان سياسياً بلا سلطة ومجرد صاحب صوت بروسي في مجلس الاتحاد، وخضع للوزارة البروسية. بينما يجب عليه، كرئيس وزارة وكمستشار للرايخ، مراعاة سلوك زملائه البروسيين، وسلوك برلمان بروسيا قبل كل شيء.

أما حيال برلمان الرايخ، فكان المستشار مسؤولاً، بصفته "وزيراً للرايخ"، عن قرارات القيصر بصفته قيصراً، وعن التصريحات المعبرة عن إرادته، التي يدلي بها بقوة الدستور أو قانون خاص، وتحتاج إلى إضافة توقيع المستشار. من حيث المبدأ، ليس القيصر بالنسبة لتشريع الرايخ غير مجرد جهاز نشر خاص بمجلس الاتحاد لا يتمتع بحق النقض. لكن قوانين كثيرة قررت أن بعض تدابير القيصر يجب أن تتخذ بموافقة مجلس الاتحاد، وأعلنت في حالات أخرى أن القيصر وحده هو الموقع المقرر، على مسؤولية مستشار الرايخ. من بين شؤون السياسة العليا، تنتمي السياسة الخارجية إلى هذا الموقع، حسب دستور الرايخ، فالمعاهدات الدولية، وإعلانات الحرب، وعقد السلام لا يمكن أن تنجز إلا بقرار يتخذه القيصر بمحض إرادته، وبالاستقلال عن مجلس الاتحاد أيضاً (المادة 11). أما أعمال السياسية العليا للسياسة الداخلية فهي تتطلب دستورياً حل برلمان الرايخ (المادة 24)[95]. هنا، تؤثر في قرارات سياسية عليا بالذات، إذا ما غضضنا النظر تماماً عن إعلانات الحرب ومعظم المعاهدات، وموافقة مجلس الاتحاد الضرورية لحل برلمان الرايخ، وبالتالي موافقة بروسيا، وفي جميع الحالات على وجه التقريب، واقعة أن الرايخ يفتقر إلى مؤسسة استشارات مسبقة من نمط مجلس التاج البروسي. ليس مجلس الاتحاد غير آلة تصويت، فكيف يستطيع أن يشكل ثقلاً بالنسبة إلى رجال دولة شفارتسبورج – رودولشتات؟ بما أن نمط تركيب مجلس التاج هو شأن بروسي، لا تستطيع مسؤولية المستشار اللاحقة تجاه برلمان الرايخ تغيير أي شيء في النفوذ الذي تمارسه هيئة بروسية محضة، ويقرر غالباً مسار السياسة،

---

(94) خلال مستشارية بسمارك كان ألبريشت فون روم رئيسَ وزراء بروسيا من 21 كانون الأول/ ديسمبر 1872 إلى 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1873، بينما كان غراف أوجين أويلنبيرغ رئيس الوزارء الروسي بين 23 آذار/ مارس و26 تشرين الأول/ أكتوبر 1894 خلال مستشارية ليو فون كابريفيس.

(95) تقول المادة 24 من دستور الرايخ: "تستمر دورة برلمان الرايخ التشريعية طيلة خمسة أعوام. ويتطلب حل برلمان الرايخ ضمن هذه المهلة قراراً من مجلس الاتحاد يوافق عليه القيصر".

في ظل غياب أداة قانونية تقدر أن تفعلها. يفتقر النقاش الودي الذي يجريه رؤساء مكاتب الرايخ إلى القدرة على القرار، وتتراصف مكاتب الرايخ كاختصاصات مستقلة بعضها إلى جانب بعض، بينما يسود بينها صراع مرزابات "الاختصاصات" المزمن. سيجد المؤرخون المقبلون أغلب الظن في الأرشيفات مذكرات كثيرة ممتازة وضعتها مكاتب الرايخ جميعها، تتناقض كل واحدة منها مع الأخرى، تتناول كل مسألة من المسائل التي ظهرت الآن خلال الحرب (بلجيكا، بولونيا). ستكون هذه التناقضات محكومة في جزء منها بشروط عملية، لأنه يكمن وراءها الصراع الشخصي لرؤساء الإدارات. ولكن إذا ما نجحت الأمور سياسياً، فإن هذا كله يصير بصورة منظمة لغواً فارغاً، فبالنسبة للطريقة التي تم من خلالها تدشين السياسة تجاه بولونيا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1916، كانت قيادة الجيش هي الجهة المقررة[96] حسب ما أعلن بكل صراحة. أما بالنسبة إلى نمط مسارها التالي، فقد كان نفوذ برلمان بروسيا ووزيره شريكاً في المسؤولية أيضاً، دون أي شك.

نستطيع الاستغناء عن إطالة القائمة. لقد غضضنا النظر هنا كلياً عن صلاحيات السلطة الشخصية المحضة والبارزة بجلاء للقيصر بصفته هذه، رغم أن الطريقة التي تكون فيها حكومة بروسيا مراعاة لبرلمانها، تنعكس في كل مكان على هذه القرارات أيضاً. والآن، إذا ما تشكّل برلمان بروسيا حسب حق انتخابي مغاير للحق الانتخابي لبرلمان الرايخ، فإن على حكومة برلين سياسياً أن تفتح رصيداً مزدوجاً لنفسها، وأعلنت على سبيل المثال في برلمان الرايخ شعاراً يقول "بحرية المسار لكل مجتهد"، واقترحت في برلمان بروسيا تسهيل تكوين الإقطاعيات من أجل تحسين أرباح الحرب[97]. غير أن التاج هو الذي يتحمل دون أي شك شناعة ازدواجية اللسان المفروضة هذه. أما النقص المشؤوم لخطوات كثيرة قامت بها حكومة الرايخ فهو ينبع

---

(96) المقصود هو إعلان مملكة بولونيا.

(97) طالب بيتمان هولفيغ يوم 28 أيلول/ سبتمبر 1916 في برلمان الرايخ، في سياق مواصلة سياسة التوجه الجديد التي اعتمدها، بتجميع جميع قوى الأمة من أجل تحقيق مهام الإصلاح الداخلية وإزالة جميع العقبات التي تقف في طريقها: "هناك ضرورة حالّة للدولة ستفرض نفسها في مواجهة جميع العقبات، تتجلى في استخدام هذه القوى جميعها [...] التي تدعو إلى العمل والإبداع، وتطالب باستخدامها لمصلحة الجميع. إن شعارنا هو مسار حر لكل المجتهدين" (*Sten. Ber. Bd.* 308, S. 1694). وعلى العكس من هذا التوجه، سمح بيتمان هولفيغ يوم 16 كانون الثاني/ يناير 1917 مع ذلك بإعادة تقديم مشروع الإقطاعيات في برلمان بروسيا، بعد جلسة عقدتها حكومة دولة بروسيا يوم 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1916.

من المصدر عينه. وبغض النظر عن هذا أيضاً، فإن من المؤكد حسب ما سبق قوله:

1. أن السلطات البروسية المحضة تتدخل بصورة متزايدة في القضايا الحيوية ليس فقط للرايخ، بل كذلك للدول الأخرى وللمنتمين إليها. بالإضافة إلى هذا:

2. إن حكومة بروسيا، المسؤولة قانوناً أمام برلمان بروسيا وحده، وبغض النظر عن سلطتها الفعلية، تتمتع بوضع حقوقي امتيازي إلى درجة لا يشبه معها موقع برلمان بروسيا حيال الرايخ موقع أي برلمان آخر، علماً بأنه ليس هناك أي تعويض سياسي عن وضع بروسيا هذا، إلا بمقدار ما تنجح دول اتحادية متفرقة، كبافاريا على وجه الخصوص، في حماية نفسها سلبياً منه بواسطة "حقوق خاصة". حسب الواقع السياسي، من الصحيح تماماً أن يصف المرء الدول التي تجد نفسها في مثل هذا الوضع، وخاصة منها بادن، كدول ملحقة ببروسيا وأجهزتها، وببرلمانها أيضاً قبل كل شيء. إذا كنا نثبت هذا الوضع هنا بصورة مكشوفة، فليس لكي يكون كرأس حربة "ضد بروسيا". وللعلم، إن كاتب هذه السطور لم يتخل عن جنسيته البروسية، كما أن رجل دولة من بادن[98]، كان يحظى باحترامي الشديد، هو الذي وقع في حينه معاهدة فرساي والاتفاقية العسكرية مع بروسيا. كما أنني أريد هنا الإحجام بسرور عن ذكر النواقص التي ترتبت عنها، لأن أحداً لا يرغب في نقضها، ما دامت عملياً لمصلحة قدرة الرايخ الدفاعية الموحدة. إننا نمارس سياسة عملية وليس سياسة غرور. ولكن، عندما تواجهنا الآن زمرة صغيرة من أصحاب الامتيازات الانتخابية البروسيين بالقول إن طريقة حق الانتخاب البروسي "لا تعنينا"، فإن هذا يكون تحدياً مفضوحاً من الضروري الرد عليه جزءاً بعد جزء، بالنظر إلى تلك الظروف. لا يرغب أحد في المس بموقع الهيمنة البروسي في الرايخ. لكننا نطالب بأن يكون صوت مجلس الاتحاد البروسي، المقرر في جميع مسائل الرايخ السياسية، مسؤولاً أمام برلمان للشعب البروسي، وليس أمام عصبة امتيازية ما، مهما كان تركيبها، هذا إن كنا محكومين بتحمل تلك الأوضاع. نحن نرفض بأكثر الصور تأكيداً أن نكون أتباع زمر بروسية تتمتع بامتيازات.

(98) عقدت الاتفاقيات من قبل رئيس الوزراء يوليوس جولي ورودولف فون فرايدورف. كان جولي زوج إليزابيت فالنشتاين، خالة فيبر.

إن الطريقة التي يعد برلمان بروسيا نفسه من خلالها للتعامل مع شؤون بروسيا الداخلية، هي طبعاً مسألة بروسية صرف تتعلق بتركيب مجلس الشيوخ. لكن السؤال عن طريقة تركيب تلك الغرفة، التي تمسك بحق إصدار الموازنة، وتؤثر بالتالي تأثيراً حاسماً في القرارات السياسية البروسية العليا الخاصة بإدارة الرايخ، هو، بما أن قوة بروسيا المادية تتجاوز كثيراً موقعها الرسمي، الامتيازي إلى حد بعيد، وتؤدي ببساطة دوراً حاسماً بالنسبة إلى أية سياسة عليا، مسألةُ حياةٍ بالنسبة إلى الرايخ تعنينا جميعاً بقدر ما تعني أي ناخب للبرلمان البروسي، فإذا ما استمر الوضع الراهن، حيث يربط حصان أمام العربة وآخر وراءها، ويعرقل برلمان بروسيا الامتيازي مستشار الرايخ ويستطيع الشروع بإسقاطه، فإنه سيكون من المحتم أن يدفع التاج الأثمان لدى الرأي العام. هذا ما أرجو أن لا ينسى.

والآن، يجب أن يكون المرء على بينة من أن مشكلة العلاقة بين الرايخ وبروسيا، أي مشكلة إقامة توازن بواسطة حل وسط بينهما، ستبقى قائمة بصورة مستمرة، حتى بعد التغيير المرجو لحق الانتخاب البروسي، الذي سيقتصر فقط على إزالة تعارض في بنيته الداخلية. ما دام تكوين ألمانيا الراهن قائماً، سيكون من غير الممكن في أي وقت تركيب مجلس الاتحاد على غرار مجلس شيوخ الولايات المتحدة مثلاً، الذي يعتبر أعضاؤه ممثلين منتخبين للشعب في الولايات المتفرقة، ويصوتون لهذا السبب وفقاً لاقتناعهم الحزبي والفردي. وفي المقابل، ينتدب المفوضون إلى مجلس الاتحاد من الحكومات المختلفة، التي يتلقون التعليمات منها ويرتبطون بانتدابهم باعتباره "توكيلاً قطعياً". سيبقى الأمر هكذا أيضاً حتى إذا ما تم إضفاء الطابع البرلماني بصورة كاملة على الحكومات، التي تصدر تلك التوجيهات، وخضعت لرقابة على قدر عظيم من الفاعلية تمارسها عليها برلمانات مدقرطة، ونشأت عندئذ بالتالي مشكلة تتعلق بكيفية تصرف برلمنة الدول المختلفة، وخاصة منها بروسيا، تجاه برلمنة حكومة الرايخ. لفهم هذه العلاقة، لا بد أن نواصل بعض الشيء أولاً استكمال الصورة التي قدمناها فيما سبق لعلاقة بروسيا مع الرايخ، لأن الحق الصوري الذي عرضناه حتى الآن لا يستنفد الواقع السياسي.

إذا كانت بروسيا تحدد سياسة الرايخ بدرجة أكبر بكثير مما يسمح دستور الرايخ بمعرفته، فإن العكس ينطبق أيضاً على سلوك الحكومة البروسية الذي تتبناه بفضل ظروف الرايخ. كان الحزب المحافظ كلي القدرة منذ عقود في بروسيا، بفضل

بلوتوقراطية حق الانتخاب. وكان من المحال أن يتبنى موظف إداري وجهات نظر سياسية أخرى غير تلك التي تبدو غير ضارة على أقل تقدير بالنسبة إلى هذا الحزب. وكان على كتلة الموظفين جميعهم أن تكون ببساطة محافظة، لأنه لم يكن باستطاعتها، بغير ذلك، إثبات نفسها على الصعيد الاجتماعي الصرف. يصح الأمر نفسه بالنسبة إلى الوزراء، باستثناء بعض "ليبراليي التنازلات" عديمي اللون، الذين كان عليهم، حين يدخلون الوزارة، السعي إلى نسيان ماضيهم بأقصى سرعة. هكذا، ساد في بروسيا، وهذا ما حرصت الجملة الأدبية على حجبه، سيطرة حزبية متطورة كتلك التي وجدت في أي بلد برلماني من بلدان الأرض. أما حيث أدت دوراً ارتبط في أي مكان بمصالح السلطة المادية والاجتماعية التي تملكها للدوائر الداعمة للحزب المسيطر، فقد بقي التاج دون أية سلطة وعجز دوماً تمام العجز عن تحقيق رغباتها المتعارضة(99).

لقد عزز خوف البلوتوقراطية البورجوازية من الديمقراطية، التي رأتها مجسدة في حق انتخاب الرايخ وبرلمانه، هذه المصالح الحزبية في بروسيا. ثمة بالطبع أيضاً أغلبية معادية لليسار في برلمان الرايخ، إذا ما أضاف المرء إليها القسم الأكبر من الوسط والجناح اليميني من الليبراليين القوميين. لكن هذه لم تكن على كل حال محافظة حزبياً، مما يجعل تكوين أغلبية نحو اليسار أمراً ممكناً في مسائل كثيرة. ولكن، لو كانت أغلبية برلمان بروسيا تحدد بوضوح في إدارة سياسة الرايخ قرارات الصوت الرئاسي لمجلس الاتحاد ولمستشار الرايخ، الذي هو دوماً وزير بروسي وغالباً رئيس وزراء في وقت واحد - لا يستبعد نص الدستور الحرفي هذا - لكان الرايخ قد حكم من قبل أحزاب محافظة محضة. بيد أن أغلبية برلمان بروسيا لا تستطيع القيام بهذا وحدها، لأنها تستند إلى حق انتخاب بلوتوقراطي. هذا الوضع، الذي يضعف برلمان بروسيا في مواجهة

---

(99) تساق كبرهان مضحك ضد الطابع البلوتوقراطي للدولة البروسية ضريبة الدخل التي فرضها وزير المالية ميغيل، مع أن نشوءها وحده يجعل منها تعبيراً كلاسيكياً لسطوة ملاك الأرض الكبار داخل البلوتوقراطية، لأن ثمن الأخذ بها كان التضحية بضريبة تثقل كاهل ملكية الأرض الكبيرة، مع أنّ إحدى ضرائب الدولة المضمونة والمهمة هي ضريبة الأرض في الشكل المعروف "بالتحويل". كان إدخال ضريبة الدخل يعني تخفيفاً ضريبياً هائلاً نسبياً عن ملكية الأرض المثقلة بالرهون، وزيادة أعباء الثروة المتحركة، ولم تكن تحمل أي تهديد إطلاقاً بالنسبة إلى أصحاب المصالح الريفية في ظروف وضع فيها تقدير ملاك الأرض لكبار في أيدي دوائر ارتبطت سياسياً واجتماعياً ارتباطاً كاملاً بهم. لقد تجلى حذق ميغيل الكبير في كونه استخدم المصالح الزراعية مدخلاً إلى ضريبة ممتازة تقنياً، بينما فشلت سائر الإصلاحات، التي لم تظهر فيها مثل تلك الأعطيات المقدمة إلى أصحاب المصالح في الأحزاب المسيطرة.

برلمان الرايخ المنتخب ديمقراطياً، منح الأخير وزناً راجحاً في مسائل سياسة الرايخ، وجعل "المسؤولية" تجاهه فاعلة على أقل تقدير، وإن بصورة محدودة.

يجبر حق برلمان الرايخ في إقرار الموازنة المستشار على تحمل المسؤولية أمامه، بوصفه ليس وزير رايخ فقط، بل كذلك حامل الصوت الرئاسي، وممثل الدولة المهيمنة فيما يتصل بإدارة سياسة الرايخ، الخاضعة للتأثير بسبب هذا، مما يعني فعلياً تسويغ أفعاله تجاه البرلمان. ينطبق الشيء ذاته بالقدر نفسه على وزير الحرب لأن موازنة الحرب شأن من شؤون الرايخ. وينطبق قبل كل شيء على وزير الحرب البروسي الذي يتصرف عملياً في برلمان الرايخ بوصفه أحد أجهزة الرايخ. لا يملك برلمان الرايخ بالطبع أية وسائل أخرى غير حق إقرار الموازنة، كي يمنح مواقفه ما يكفي من الإلحاح. أما الاستخدام المباشر لهذا الحق، من أجل إزاحة مستشار أو وزير حرب معاديين لحزب ما، فإنه ليس مألوفاً منذ زمن الصراع البروسي في ألمانيا (خارج بافاريا)[100]، وهو سيثير استهجاناً "وطنياً" لدى الأدباء خاصة. وفي جميع الأحوال، تكفي إمكانية مناوأة العمل السياسي لقائد معاد للأحزاب بحدة كي تجعل من غير الممكن أن ينجح مستشار رايخ أو وزير حرب في الاستمرار بمرور الوقت بمنصبه، بسبب العداء الصريح الذي تبديه حياله أغلبية برلمانية تتمسك بنظرتها المعادية إليه، ولا يمكن إزالتها من خلال انتخابات جديدة. غير أن تعاون برلمان الرايخ مع المستشار بوصفه حامل الصوت الرئاسي سيكون مستحيلاً على العموم، إذا ما قُيِّض لسيطرة الحزب المحافظ في بروسيا، مع ما تظهره من عدم اكتراث مألوف بالظروف البروسية الداخلية، أن تمتد بالفعل إلى إدارة سياسة الرايخ. لهذا السبب، سيكون من الصعب جداً تحقيق تماثل غير مشروط ومفتوح بين رئيس وزراء بروسي يبرز كمستشار للرايخ، وبين الحزب المحافظ في سياسته البروسية. من هنا، كان من الضروري دوماً أخذ تركيب برلمان الرايخ بعين الاعتبار في إدارة سياسة الرايخ بواسطة القيادة البروسية، وفي ظروف معينة في نمط قيادة السياسة البروسية أيضاً.

والإضافة إلى هذا، هناك استقلالية ما لسياسة الرايخ حيال بروسيا، تعود إلى

---

(100) بين 1890 و1912 دفع رؤساء وزراء بافاريا الليبراليين يوهان فرايهر فون لوتس، وكرافت غراف فون كرايسلهايم وكليمنس غراف فون بودويلس إلى الاستقالة من خلال هجمات حادة وجهها إليهم حزب الوسط، الذي تمتع بأغلبية في برلمان البلاد.

امتلاك الرايخ جهاز موظفين مستقلًا، بما أنه لا يتم ببساطة شغل مناصب الرايخ من خلال تولية موظفين بروسيين. بينما يقوم ضعف بيروقراطية الرايخ الأصلي في جميع الأحوال على أن العدد الأكبر من هيئاته المركزية، وقبل كل شيء التي كان لها الأهمية الأكبر سياسياً حتى الآن، أي مكتب الشؤون الداخلية، لا يرأس طبقة موظفين خاصة تتدرج نزولاً إلى الأدنى وقد تزودت بسلطة الإرغام، كما هو حال أية وزارة داخلية في أية ولاية اتحادية. وجدت البيروقراطية في برلمان الرايخ سنداً دعَّم استقلاليتها ضد بروسيا. ونتيجة لذلك، أكد التكوين الحزبي المختلف لبرلمان الرايخ نفسه أمام البرلمان البروسي، أي أن رعاية الوسط لتكوينه لم تكن قليلة. رغم هذا، لن أعرج هنا على مجمل مشكلة هذا الجهاز الإداري من أجهزة الرايخ، وإنما سأتطرق فقط لنمط تشكيل إرادته في ظل القوانين والتنظيمات الإدارية العامة، التي يتحمل مجلس الاتحاد المسؤولية عنها.

في العادة يتم إعداد المشاريع المقدمة إلى مجلس الاتحاد في مكاتب الرايخ، ثم يتم كسب أصوات بروسيا لها عبر مفاوضات مع وزاراتها. بعد التوصل إلى تفاهم، لا يكون سهلاً دوماً، من خلال حل وسط أو عبر التكيف مع رغبات بروسيا، يحرص على عرض المشروع الجاهز لنقاش إضافي مع بافاريا، وتوضع بقية دول الاتحاد جميعها في العادة أمام المشروع كأمر واقع في مجلس الاتحاد. والآن، ولكي يمكن كسب أصوات بروسيا بسهولة أكبر، فقد تم حتى الآن، وبصورة دورية، تسمية بعض سكرتاريي الرايخ الأكثر أهمية وزراء بروسيين دون حقيبة في آن معاً. ذلك كان بوسعه التأثير على ظروف بروسيا السياسية الداخلية أيضاً، عند تصويت وزراء الدولة البروسيين على قرارات تعرض عليهم بصدد مسائل سياسية عليا مهمة. هكذا تقرر بأغلبية صوت واحد فقط، وفق تقارير صحافية لم ينفها أحد حتى الآن حسب علمي، قبول تلك الأوامر الوزارية الملكية، التي وعدت بحق الانتخاب المتساوي، وبذلك أمكن أن يمنحها مستشار الرايخ صوته، واثنان من كتّاب الدولة في الرايخ بوصفهما وزيرين بروسيين إلى جانب منصبهما[101]. إن جميع كتّاب الدولة هم بدورهم، وحسب قاعدة

(101) يوم 11 تموز/ يوليو 1917، وفي ذروة أزمة تموز/ يوليو، تقرر في جلسة عقدها مجلس التاج قَطعُ وعد من خلال أمر وزاري بإدخال حق الانتخاب المتساوي من الآن فصاعداً بالنسبة إلى بروسيا أيضاً. وقد صوت لصالحه خمسة وزراء هم ثلاثة وزراء فضلاً عن مستشار الرايخ ورئيس وزراء بروسيا بيتمان هولفيغ. أما القرار الحاسم لصالح حق الانتخاب المتساوي فقد جاء من أصوات كتّاب الدولة لمكتب =

بقيت راسخة إلى الآن، مفوضين بروسيين إلى مجلس الاتحاد. ينطبق الشيء ذاته بالنسبة إلى وزراء الدولة البروسيين، بما في ذلك وزير الحرب، الذي يعتبر سياسياً جهازاً من أجهزة الرايخ، وقانونياً موظفاً بروسياً، ولم يكن إطلاقاً بدون هذا التفويض إلى مجلس الاتحاد في وضع يمكنه من تمثيل اختصاصه في برلمان الرايخ، انطلاقاً من حقه الخاص كرئيس إدارة. عند ممارسة مسؤوليته أمام برلمان الرايخ، يذهب وزير الحرب دوماً، شأنه في ذلك شأن مستشار الرايخ، إلى الحد الذي لا مهرب منه، ويفرضه عليه الوضع السياسي. أما الوسيلة، التي تكون تحت تصرفه في هذه الأثناء وتضمن له حرية واسعة حيال الرقابة، فهي المفهوم غير المحدد "لسلطة القيادة" القيصرية في كامل أبعاده، بوصفه امتيازاً ملكياً لا يقبل المس به من قبل البرلمان، يتم وراءه إخفاء كل شيء يجب حجبه عن الرقابة البرلمانية.

ينتج عن هذا كله بقاء سياسة بروسيا الداخلية خارج أي تأثير يمكن أن يمارسه الرايخ عليها، إلا إذا فرضت اعتبارات سياسية عليا ممارسة تأثير ما لمرة واحدة في بعض الحالات الاستثنائية. بينما يوجد، في سياسة الهيمنة البروسية على الرايخ، تأثير متبادل بين قيادة الرايخ البيروقراطية، التي يمارس برلمان الرايخ تأثيره فيها، وبين الحكومة البروسية، التي تخضع لنفوذ برلمانها، سواء من الوجهة الشخصية أم العملية. في هذه الأثناء، وبحسب ما تكون هيئات قيادة الرايخ الخاضعة لضغط برلمانه، وقيادة بروسيا الخاضعة لضغط برلمانها، هما الجهة التي تقرر، تتعين دولة الهيمنة في سلوكها السياسي حيال الرايخ انطلاقاً من أجهزته، أو بالعكس يدار الرايخ من "قيادة بروسيا العظمى". غير أن البنية الداخلية للرايخ ولدوله المتفرقة تتكفل عموماً بترجيح كفة الاتجاه الأخير الذي يتجلى في الطابع البروسي الكبير لقيادة الرايخ. ما المصالح التي تضغط في هذه الاتجاه؟

باستثناء مدن الهانزا، ليست الولايات المتفرقة غير ملكيات مزودة ببيروقراطية تتزايد أهمية وتأهيلاً بلا انقطاع. وكان عدد كبير منها قد اجتاز بنجاح مرضٍ تماماً قبل تأسيس الرايخ جزءاً كبيراً جداً من الطريق نحو حكومة وإدارة برلمانيتين. وعلى كل حال، فإنه لأمر يثير السخرية إلى أقصى حد، بالنظر إلى الظروف التي كانت قائمة آنذاك،

= الرايخ كارل هيلفريش وكتّاب الدولة لشؤون مكتب الرايخ المالي سيغفريد غراف فون رودرن.

أن يزعم الأدباء أن هذا النظام الحكومي هو وارد أجنبي بالنسبة لألمانيا، وأنه "لم يثبت بعد جدارته" عندنا. لقد غير تأسيس الرايخ هذا. كانت هناك بالنسبة إلى البلاطات وبيروقراطيات الولايات المختلفة فكرةٌ رأت في الرايخ مؤسسة ضمان لموقعها الخاص قبل كل شيء، تتيح لها التعامل مع التاج بوصفه مصدر مغانم يكفلها الرايخ، وعلاقة مع بروسيا تدعم سيطرة طبقة الموظفين الخارجة عن أية رقابة، والقائمة في الولايات الاتحادية الأخرى أيضاً. بقدر ما اعتبر بسمارك بين حين وآخر برلمان الرايخ أداة ضغط في يده الخفية ضد حكومات متفرقة صعبة المراس، بقدر ما استغل بالمقابل ذلك الميل لدى بلاطات الولايات المختلفة وهيئات الموظفين ليظهر بمظهر السيد الذي يحميها. تستمر الآثار اللاحقة لهذا التقليد إلى يومنا هذا، لأن تأمين مغانم سلالية بيروقراطية، تعبر عن نفسها عملياً في ضمان بقاء البيروقراطية بمنأى عن الرقابة إلى حد بعيد، كان وما يزال يقف وراء شعار "حماية النزعة الفيدرالية" في ألمانيا. إنها بيروقراطية لا رقابة عليها أيضاً، توجد قبل كل شيء في إدارة الولايات المتفرقة. بعد فترة قصيرة من تأسيس الرايخ، انتقلت بيروقراطية الولايات الاتحادية المختلفة "بقوة امتيازات ملكية" إلى الإجهاز على رقابة برلماناتها لصالح حكم غير مراقب، يؤكد هذا بقوة تطورها الداخلي منذ السبعينات، والنجاح الذي تجسد في تدنٍ تشابه غالباً في أهمية، وبالتالي المستوى الفكري لبرلمانات الولايات الاتحادية المختلفة، على غرار ما حدث لبرلمان الرايخ. لكنه يمكن انطلاقاً من ذلك التأمين المتبادل تفسير سلوك بيروقراطيات الولايات الاتحادية المختلفة حيال العلاقات مع بروسيا وبالعكس، تفسير علاقات بروسيا مع بيروقراطيات هذه الولايات. ومع أنه بدأت في السنوات العشرين الأخيرة عملية دمقرطة تدريجية لحق الانتخاب في الولايات الاتحادية، فإن موقع البيروقراطية غير المراقب بقي على حاله دون أن يمس، لأنه حظي بمساندة داخلية أمدته بها العلاقات السياسية مع بروسيا، ونفوذ الأخيرة في الرايخ. قبل كل شيء، لم يكن حق الانتخاب الطبقي الثلاثي البروسي يستطيع رؤية اختفاء بيروقراطية الولايات دون أعظم قدر من القلق، وقد بدا من الجيد حقاً أن يوجد هناك في برلين بالنسبة للحالات الطارئة بؤرة محافظة كبيرة مستعدة لرد تهديد برلمانات الدول الاتحادية للحرية غير المراقبة، تتكفل بالحيلولة دون وقوع أي شيء جدي يمكن أن يمس بموقع سلطة البيروقراطية بذاتها. وقد تركت البيروقراطية البروسية المحافظة حزبياً من جانب، و البروسيون أصحاب المصلحة في الامتيازات الانتخابية من جانب آخر بيروقراطيات الولايات

الاتحادية المختلفة "تلعب الديمقراطية" بكل أمان، شريطة ألا تسمح بأية محاولة تقوم بها للمس بالبنية السياسية الداخلية البروسية المذهلة، وأن تتخلى بيروقراطيات الولايات المختلفة جميعها، عدا بيروقراطية حكومة بافاريا، عن أية مشاركة فاعلة في سلطة الرايخ الذي يجب أن يسمح بأن تحكمه بروسيا العظمى بصورة جوهرية. هذه الحسابات، هي التي حددت طريقة إدارة أعمال مجلس الاتحاد بكاملها، وعلى المرء أن يستحضر دوماً هذه التسوية الصامتة، كي يفهم ما عنته "النزعة الفيدرالية" إلى الآن، وأية مصالح وقفت وراءها.

ونتيجة لما تقدم، عاش مجلس الاتحاد، وممثليات البلاطات والوزارات المشتركة، حياة هادئة مريحة وأليفة على العموم. أما طابع مداولاته، فبقي بمنأى عن الخضوع لأي نقد، بسبب سرية محاضره. بما أن التعليمات القطعية كانت دستورياً هي وحدها المقررة، فإن الموقف الشخصي للأعضاء كان يجب أن يبقى غير مقرر دوماً ومحكوماً بتحفظات وجهة نظر حكوماتهم الخاصة حيالهم، وبالتالي بلا وزن. من هنا، لم يكن مجلس الاتحاد في أي وقت مكاناً لنشاط رجال الدولة أو لتأهيلهم (على العكس تماماً من برلمان فرانكفورت)(*). لقد حدث بالفعل أن بعض الحكومات منحت مفوضيها حرية التصويت في بعض القضايا. هكذا فعل بعضها بمناسبة الخلاف على ميراث ليبي (Lippe)، لتنأى بنفسها عن بشاعة الموقف المحرج. لقد حافظت بروسيا بلا هوادة على تفوقها المضمون في مسائل السياسة الحقيقية، بفضل أصوات الولايات الصغيرة. أما في الأمور المهمة الأخرى فكان التصويت، بقدر ما كان بسمارك يستخدم إمكانيته كأداة أخيرة ضد الحكومات، شكلياً حقاً بصورة كبيرة: بينما كان التفاوض والتوافق مع البلاطات والوزارات، خاصة منها بافاريا، يتكفلان بترتيب الوضع قبل ذلك. وقد أرسى بسمارك بصورة كبيرة السياسة الخارجية والداخلية أيضاً على هذه الوسائل الدبلوماسية، السياسية الوزارية. مبدئياً، بقي الأمر فيما بعد على هذا النحو، وإن تغيرت الطريقة أيضاً، دون أن يثير تغيرها دوماً قدراً كبيراً من السرور في ولايات الاتحاد المختلفة. وإذا كان مجلس الاتحاد قد قام مع ذلك بقفزات جانبية غير متوقعة من حين لآخر، فإن بسمارك كان يعرف كيف يرغمه على الخضوع. كانت وسيلة طلب الاستقالة (في مناسبة غير ذات شأن رسمياً) ذات مفعول أكيد بالنسبة إليه: بما

(*) برلمان اتحادي قاد عام 1848 ثورة ألمانية كبيرة شملت معظم ولاياتها (المترجم).

أن مجلس الاتحاد كان يسحب قراره. إلا أنه كان ينتقل بين فينة وأخرى بصمت إلى جدول الأعمال اليومي متجاهلاً قرارات المجلس، دون أن يجرُؤ أحد من وسطه على التذكير بدستور الرايخ. بعد بسمارك، لم يعرف أي شيء عن وقوع صراعات جدية، وجنحت المصاعب القائمة إلى التعبير عن نفسها بصورة طبيعية من خلال مزيد من الصمت وركود المسائل المعنية، أكثر مما تجلت في تناقضات مفتوحة.

على المرء أن يكون الآن على بينة من أن هذه الحياة الهادئة ستنتهي في المستقبل. بالقدر نفسه الذي تراجعت فيه أهمية لقاءات الملوك والوسائل السياسية الوزارية، التي أمكن لبسمارك استعمالها في بطرسبورج وفيينا تحديداً، هكذا سيكون الأمر أيضاً في السياسة الداخلية. وستبدأ متاعب النظام القديم في المسائل المالية والسياسية الاقتصادية، التي تنتظرنا في السلام، بينما ستمارس مستقبلاً برلمانات الدول جميعها، وفي مقدمها البرلمان البروسي، بصورة متزايدة حقها الرسمي في التأثير في تصويت مجلس الاتحاد وعلى الحق في تقديم الطلبات إليه. هكذا، سيتمكن برلمان بروسيا من أن ينتزع لنفسه المبادرة والسيطرة في سياسة الرايخ، بفضل سيطرتها (بروسيا) الاقتصادية على ولايات شمال ألمانيا الصغيرة، التي ستتوطد في المستقبل، ما دام تحفظها الذي قام إلى الآن كان نتاج ضعفها، الذي ترتب على حق الانتخابي الطبقي في مواجهة برلمان الرايخ المنتخب ديمقراطياً. هذا الضعف سيقسط أغلب الظن مع دمقرطة حق الانتخاب البروسي، وسيفرض وزن بروسيا نفسه عندئذ بحدة أكبر. وبالطبع، ستحس بيروقراطية الولايات الاتحادية جميعها بالتضامن حيال هذه النتيجة، وأية نتيجة أخرى، لإضفاء الطباع البرلماني، وستكون بيروقراطية الرايخ الموحدة، وبيروقراطية بروسيا والولايات الاتحادية المختلفة، بالتأكيد قوة تستطيع اعتراض التطور إلى البرلمانية، إذا ما توافر لها دعم البلاطات. ولكن، لنكن واضحين: عندئذ، سيسد الطريق إلى تطور سياسي داخلي سلمي، وإلى مشاركة الأمة وتربيتها السياسية التي تدعم سلطة الرايخ الخارجية. إن من لا يريد هذا، يجب منذ البداية أن يطرح السؤال التالي: كيف يجب توحيد نزعة ألمانيا البرلمانية مع نزعة اتحادية صحية، أي فاعلة؟

يبدو المبدأ واضحاً: 1. يجب قبل كل شيء توجيه تيار النزعة البرلمانية نحو قنوات الرايخ. 2. يجب تقوية النفوذ الشرعي لولايات الاتحاد غير البروسية على سياسة الرايخ. كيف سيحدث هذا؟ نصطدم هنا من جديد بالعقبة الآلية للبند الأخير

من المادة التاسعة من دستور الرايخ، التي سبق أن ناقشناها، وتقف رسمياً في طريق المطلب الأول، وفي غالب الأحيان وبصورة فعلية في طريق المطلب الثاني، كما سنبين فيما بعد. هذا التحديد يعني عملياً الآتي: يستطيع مفوضو ولايات الاتحاد المختلفة، بمن في ذلك مستشار الرايخ وكتّاب الدولة، أن يكونوا أعضاء في برلمانات هذه الولايات، وخاصة منها برلمان بروسيا. إلى هذا، يجب على مستشار الرايخ، ويحسن بكتّاب الدولة، أن يكونوا وفق قاعدة ثابتة مفوضين بروسيين إلى مجلس الاتحاد، يؤثر فيهم بالتالي برلمان بروسيا في جميع الأحوال. وفي المقابل، سيكون ممنوعاً على الحكومات تعيين أي عضو مستشاراً للرايخ أو مفوضاً لمجلس الاتحاد، إن هو حافظ على انتدابه في برلمان الرايخ، وبذلك يستبعد من هذا البرلمان المستشار والمنتمون من كتّاب الدولة إلى مجلس الاتحاد.

هناك شرط مسبق، ليس لنزعة برلمانية فقط وإنما لنزعة برلمانية صحية في الرايخ هو تعطيل هذه القاعدة، فإما أن يتمكن المرء، وهذا سيكون بحد ذاته أفضل الحلول، من تعطيلها بالنسبة إلى المستشار وكتّاب الدولة (أو على الأقل بالنسبة إلى أكثر هؤلاء أهمية على الصعيد السياسي، وفي مقدمهم كتّاب الدولة للشؤون الداخلية ومكتب موازنة الرايخ)، لأن تعطيلها سيمكن قادة الأحزاب بصفتهم هذه من تولي قيادة سياسة الرايخ بمسؤولية، وفي الوقت نفسه، وهذا هو المهم هنا، من تحميل حزبهم هذه المسؤولية في البرلمان، ما داموا سيحافظون على مواقعهم ونفوذهم داخل أحزابهم. هذه الطريق هي وحدها التي يمكن أن تضع حداً لسياسة الأحزاب "السلبية" المحضة في برلمان الرايخ. أو أن يلغي هذا الأمر جملة وتفصيلاً، من أجل إقامة "تعادل" بين ولايات الاتحاد، فلا يؤخذ مفوضو بروسيا وحدهم من برلمان الرايخ، وإنما مفوضو ولايات الاتحاد الأخرى أيضاً، الذين يسمح لهم بالبقاء فيه. هذا الاقتراح هو الذي أقرته لجنة الدستور في برلمان الرايخ، وكان موضوع هجمات شديدة.

لا يستحق إطلاقاً أن يؤخذ على محمل الجد من هذه الهجمات التحفظ الشكلي الذي أبداه الجانب المحافظ، ويرى أن أعضاء برلمان الرايخ، الذين هم في الوقت نفسه مفوضون في مجلس الاتحاد، سيعانون من "صراعات ضميرية"، بما أنه سيكون عليهم التصويت في البرلمان انطلاقاً من قناعاتهم، وبناءً على توجيهات في مجلس الاتحاد. أما بالنسبة إلى المديرين في برلمان بروسيا، الذين يلزمهم مرسوم بوتكامر "تمثيل سياسة

الحكومة"[102] بوصفهم موظفين، فإن هذه الحجة يمكن أن تنطبق عليهم بالقدر نفسه. غير أن المرء لا يشعر مع ذلك إلا بالقليل من هذه "الصراعات الضميرية" لديهم، في حين لم ينزعج الحزب المحافظ بدوره من إمكانية حدوثها. وقبل كل شيء، فإن الوزراء البروسيين وكتّاب الدولة في الرايخ، الذين كانوا مفوضين بروسيين إلى مجلس الاتحاد، حافظوا بصورة متكررة على كراسيهم في مجلس نواب بروسيا، وهم يستطيعون اليوم أيضاً البقاء فيه، علماً بأنه ليس لديهم كنواب حق وإنما أيضاً واجب ممارسة نقد توجيهات حكومتهم لهم انطلاقاً من قناعاتهم، بوصفهم مفوضين في مجلس الاتحاد. هذه "الصراعات الضميرية" لم يأخذها الحزب المحافظ بدوره على محمل مأساوي، لأن هذا المفهوم الأخلاقي الساذج لا يخدم أي شيء آخر على الإطلاق غير تضليل البورجوازيين المتحذلقين. إن القضية هي في حقيقة الأمر على النحو الآتي: على السياسي، الذي يتلقى كمفوض في مجلس الاتحاد توجيهاً لا يمكنه تبنيه انطلاقاً من عقيدته الخاصة، ترك منصبه. هذا ما يفرضه عليه الشرف وتحتمه المسؤولية السياسية، التي تختلف عن مسؤولية الموظف. بغير هذا يكون سياسياً "ملتصقاً". أما إقناع الموظف القيادي، وقبل كل شيء مستشار الرايخ، بهذا، فهو بالضبط أحد الأهداف السياسية التي توخاها إلغاء تلك القاعدة، الذي تعارضه البيروقراطية من أجل هذا السبب بالذات.

في هذه الأثناء، تم الزج بمدفعية أثقل بكثير في المعركة، فقد حاربت صحيفة **ولاية بافاريا** النزعة البرلمانية باعتبارها "نزعة مركزية"، وألمح قسم من الصحافة البافارية والأدباء المحافظين، حسب وصفها هي بالذات، بكل جدية إلى "خروج بافاريا من الرايخ"[103]. وهو تهديد أخرق أول الأمر، لأن بافاريا لن تجد طريقاً يمكنها سلوكه إلى خارج الجماعة الجمركية. كما أنه ليس من الذكاء تذكير أتباع النزعة الوسطية الحقيقيين بهذه الواقعة، التي ستضع في حالة الجد اللعبة في أيديهم فوراً (حتى داخل بافاريا نفسها).

---

(102) بطلب من كونراد هاوسمان قررت لجنة الدستور يوم 27 أيلول/ سبتمبر 1917 إلغاء البند الثاني من المادة التاسعة.

(103) أوردت صحيفة **ولاية بافاريا**، رقم 159 بتاريخ 12 تموز/ يوليو 1917 مباشرة بعد نشر مرسوم حق الانتخاب، الذي صدر بتاريخ 11 تموز/ يوليو، مقالة عنوانها: "الدعوة إلى النظام البرلماني"، حفلت باعتراضات ضد النتائج المركزية للنزعة البرلمانية.

غير أن النضال من أجل المادة 9/2 نضال قصير النظر جداً بالنسبة إلى المستقبل أيضاً، لأن استمرار تلك القاعدة سيعطي الدفع للنزعة المركزية، وفي صيغة أكثر إثارة للقلق من تلك التي يأتي بها إضفاء الطابع البرلماني على الرايخ. لنوضح الأمر، إن الحقوق الخاصة، وكذلك الحقوق الدستورية لولايات الاتحاد المختلفة لا تقبل، حسب البند الختامي لدستور الرايخ، أي تغيير على الإطلاق دون موافقة هذه الولايات. بينما صلاحياتها الدستورية الأخرى جميعها، بما في ذلك تلك المتعلقة منها بحجم استقلالها الداخلي، قابلة للتغيير، إلا عندما يوجد أربعة عشر صوتاً ضده، هي أصوات الممالك الثلاث أو المملكتين والدوقيتين الكبيرتين، كما سيحدث دائماً حين ينشأ خطر انتهاك ما. هكذا يكون تمتعها بحرية كافية من الرايخ مضموناً بالنسبة لها. بينما ينقصها النفوذ الكافي فيه، الذي يؤثر في إدارة سياسته. لكن هذا بالذات هو ما سيصير مهماً في المستقبل، لأن الرايخ يستطيع بطبيعة الحال قطع عنق ولايات الاتحاد اقتصادياً وفي السياسات المالية، رغم كل الحفاظ على حقوقها. لن ينتقص من هذا النفوذ في الرايخ بالتأكيد السماح لولايات الاتحاد بتعيين نواب مؤثرين في برلمانه مفوضين إلى مجلس الاتحاد، بإلغاء قاعدة المنع التي يكرسها البند الثاني من مادة الدستور التاسعة! والحق، إن نفوذ بافاريا في الرايخ ما كان لينخفض بالتأكيد، لو أن الفرايهر فون فرانكنشتاين على سبيل المثال حافظ في حينه في آن معاً على موقعه في حزب برلمان الرايخ، ولم يكن موظفاً بل مفوضاً بافارياً في مجلس الاتحاد. هذا الشبح المرعب بالذات، أعني إحراز بروسيا أغلبية في مجلس الاتحاد من خلال الولايات الصغيرة، بأن يسمح مثلاً ليبه ورويس (Reuß) وآخرون من أمثال هؤلاء الأعضاء من قادة أحزاب برلمان الرايخ الكبيرة بشرائهم عَبْر تعيينهم مفوضين في مجلس الاتحاد، يخوفنا منه الخصوم الأدبيون للإلغاء (بطريقة تبعث على السخرية، وفي نفس واحد مع التحذير من الاغتصاب "الوسطي" لولايات الاتحاد غير البروسية!). سأقول فيما بعد كلمة حول هذا الهراء. غير أنه من الضروري التأكد مسبقاً مما يكمن حقاً من قلق وراء هذه الجمل الواضحة، وأبدأُ قبل كل شيء بالخوف على احتكار البيروقراطية للمناصب. "عندما يجعل المرء برلمانيين وزراء، فإن الموظفين الطموحين سيتجهون في المستقبل نحو الحصول على مهنة في الصناعة الكبرى". هذا ما تم إيضاحه بقلب

مفتوح على الدوام في برلمان بافاريا[104]. في الواقع، إن تعيين البرلمانيين من ولايات الاتحاد المختلفة مفوضين في مجلس الاتحاد، رغم احتفاظهم بمقاعدهم في البرلمانات، لا يتعارض مع مادة الدستور التاسعة، ولا يحول أيضاً دون بلوغ مراكز الوزارة وكتّاب الدولة (والانتهاء إلى مجلس الاتحاد) كنتاج أخير للمسار البرلماني، مثلما حدث من جديد دوماً في الماضي وفي الحاضر الأحدث[105]، حتى إن كان على النائب المعني مغادرة برلمان الرايخ نتيجة لذلك. أما أن الانتهاء إلى برلمان الرايخ بالذات صار "مساراً وظيفياً"، أي طريقاً لبلوغ المناصب، وأنه فتح أمام البرلمانيين "الموهوبين" و"الطامحين" أبواب المناصب، فهذا ما يعتبره خصوم الإلغاء الأدبيون أمراً مرغوباً فيه إلى أقصى حد! إن برلمان رايخ يقدم هذه الفرص لأعضائه، يمكن أن ينجز معه عمل أفضل بأشواط، كما يعتقدون. وبالفعل، إذا كان حل مشكلة البرلمانية الألمانية سيكمن في ملء البرلمان بطامحين ومقتنصي مناصب، فإن هذا كله سيكون أجمل نظام. عندئذ، ستظهر إلى جانب إكراميات الرعاية الصغيرة الحالية إكراميات الرعاية الكبيرة! وهذا في جميع الأحوال هو مثل البيروقراطيين الأعلى، وهو لن يكون مثلاً أعلى مفرحاً. لم نتقدم مع هذا النظام الذي نطبقه بالفعل، كما أظهرت التجارب الأسبق والأحدث، بما أن هدف البرلمانية السياسي هو جعل البرلمان مكاناً لاصطفاء القادة، علماً بأن القائد السياسي لا يطمح إلى منصب وراتب يؤهل للتقاعد، وكذلك إلى ممارسة حرة قدر الإمكان من الرقابة لصلاحيات المنصب، بل يطمح إلى سلطة سياسية، سلطة مسؤولة سياسياً، تستند إلى ثقة وطاعة حزب يرغب لهذا السبب في البقاء وزيراً وهو على رأسه أو في وسطه، كي يحافظ على نفوذه عليه. هذه الفكرة الأخيرة مهمة على الأقل قدر أهمية كل شيء آخر. من هنا، تستهدف إزالة العقبة التقنية للبند الثاني من المادة التاسعة، إلى جانب جعل نفوذ الأحزاب الشرعي على أعمال الحكومة ممكناً (بدل النفوذ الحالي الكبير غالباً بالقدر نفسه، ولكن الخالي من المسؤولية وغير الشرعي لهذا السبب) وبالعكس وبالقدر نفسه على الأقل كذلك جعل نفوذ الحكومة شرعياً على البرلمان (بدل النفوذ الحالي غير الشرعي الذي يمارس من خلال الإكراميات). لكن النضال ضد الإصلاح مرتبط بكامله بالطموح إلى تخفيض سمعة برلمان الرايخ

(104) لم نتأكد منه كاستشهاد.

(105) أهم الأمثلة الراهنة بول فون كراوزه، وأوجين شيفر، وبيتر شبان وأخيراً فريدريش فون باير.

السياسية لصالح مكانة البيروقراطية. بالانطلاق من وجهة النظر هذه، لا بد طبعاً من الإبقاء على ذلك الحاجز الذي يفصل مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ، لأن الصيغة النمطية والمتعجرفة، التي تزعم "أن الحكومات المتحالفة لن تكون في أي وقت"... إلخ، تنتمي إلى ذلك الكنز من "الحركات"، الذي تغذي سيطرة الموظفين منه للأسف شعورها الذاتي التقليدي، وسيختفي عندما لا يفصل أي حاجز بين المجلس والبرلمان.

لننظر الآن عن كثب أكثر في أعين شبح رعب إضفاء الطابع البرلماني على مجلس الاتحاد، كي نصل إلى درجة أكبر من الوضوح حول إمكانياته المختلفة، وبالارتباط مع ذلك، وحول الأهمية الإيجابية لإلغاء المادة 2/ 9 الذي لا يزيل غير عقبة تقنية وحسب من الطريق، ويخلق إمكانيات تطور، ولا شيء أكثر من ذلك، ما دامت تستمر في البقاء بالنسبة إلى الحكومات المختلفة أيضاً الإمكانية التي تسمح لها بعدم استخدام الموافقة الجديدة على إيفاد أعضاء برلمان الرايخ، الذين يحتفظون بعضويتهم فيه، إلى مجلس الاتحاد. وما دامت لن تفعل هذا، لأنه لا تنبثق عنه أية مزايا سياسية بالنسبة لها. فضلاً عن أنه من غير المرغوب فيه أيضاً على الإطلاق أن يتم هنا التصرف بطريقة تبسيطية مرة واحدة ومنهجية إلى الأبد. ولن يكون من المرغوب فيه بأي حال، ولن يحدث أيضاً بصورة فعلية حتى في حال التبني الأكمل للنظام البرلماني، إشغال جميع المواقع القيادية بأعضاء البرلمان وحدهم، بينما يستبعد عنها موظفون يمتلكون صفات قيادية(106). لكن هناك من يقول على كل حال إن إلغاء البند الثاني من المادة التاسعة سيطلق الرغبة في إضفاء الطابع البرلماني على مجلس الاتحاد، الذي يقال إنه يهدد البنيان الاتحادي للرايخ. لنتأمل الأمر كما هو هنا، ولنفترض بالتالي لمرة واحدة أن الميل إلى الطابع البرلماني قد أحرز نصراً كاملاً في ولايات الاتحاد المختلفة وفي الرايخ، ولنفترض كذلك (رغم أن هذا غير محتمل بصورة مطلقة) أنها نفذت بالمعنى الذي جعلها تبلغ منتهى نتائجها النظرية، بحيث تم بالفعل استدعاء برلمانيين فقط إلى المواقع القيادية، بما في ذلك مقاعد مجلس الاتحاد. ما الممكنات التي تكون متاحة، عندئذ، لتشكيل توزع السلطة السياسية، سواء بقيت المادة 2/ 9 من دستور الرايخ أم لم تبق؟

---

(106) بالقدر نفسه يمكن للمرء الموافقة على أمنية النائب شتريزمان بعد إضفاء الطابع البرلماني على الوزارات التخصصية من حيث المبدأ. لكن الأمر الحاسم هنا لم يكن حتى الآن التخصص المهني بل الموقع الحزبي، وإلا ما هو التخصص المهني الذي امتلكه السادة غراف تسيدليتس وشتوت وفون تروت تسو سولزكي ليصيروا وزراء تعليم؟ لقد كانوا رجال أحزاب موثوقين.

إن بقيت القاعدة قائمة في ظل تلك الظروف، ستكون النتيجة أن مستشار الرايخ لن يتمكن في أي وقت من أن يكون عضواً وقائداً في آن معاً لحزب في برلمان الرايخ، ولن يمتلك بالتالي في أي وقت نفوذاً مضموناً داخل أي حزب. إلى هذا، سيجب على كتّاب الدولة البقاء خارج مجلس الاتحاد، إن كانوا يريدون ضمان هذا النفوذ والبقاء بالتالي في برلمان الرايخ. من جانب آخر، ستنتدب بروسيا إلى مجلس الاتحاد رجالاً تثق بهم من الأحزاب المسيطرة هناك، إذا ما تم إضفاء الطابع البرلماني على ولايات الاتحاد المختلفة، وستحذو بقية الولايات حذوها. عندئذ، سيكون مستشار الرايخ وكتّاب الدولة، الموجودون في مجلس الاتحاد، ساسة حزبيين بروسيين، وممثلو بقية ولايات الاتحاد ساسة حزبيين في البرلمانات المحلية المختلفة، ولن تعاق في هذه الأثناء أقل إعاقة إضفاء الطابع البرلماني على مجلس الاتحاد بواسطة المادة التاسعة، وإنما ستوجه بالضرورة إلى مسار تفكيكي لمجلس الاتحاد، علماً بأن التفكيك لن يعني مع ذلك بأي حال تقوية النفوذ الإيجابي للولايات المختلفة، ولن يمدها بضمانة ضد الأغلبية، ذلك أن موقع بروسيا الاقتصادي والسياسي المالي يبقي الدول الصغيرة محكومة بأن تكون "قطيع تصويت" لبروسيا، ولن تبقى غير سلطة مجلس الاتحاد كثقل مقابل ضد أغلبية مجلس الاتحاد التي تسيطر عليها بروسيا، ولا يستطيع مستشار الرايخ الآن أن يكون عضواً في البرلمان، حسب ما سبق القول. غير أنه لن تكون هناك أية عقبة تحول بين كتّاب الدولة، الذين لا يجيز الدستور جلوسهم في مجلس الاتحاد، وبيت عضويتهم في برلمان الرايخ، ما داموا سيظلون خارج المجلس، على غرار ما كان النائب "فون باير" قد فكر في البداية على ما يبدو. سيحدث هذا أغلب الظن مع بقاء المادة التاسعة، لأن ساسة برلمان الرايخ المكلفين بمنصب كاتب دولة لن يتمكنوا من التخلي عن موقعهم داخل أحزابهم في البرلمان، لرغبتهم في أن يكون وراءهم هم أيضاً الوزن الضروري، المقابل لدعم البرلمان للمستشار ولمفوضي مجلس الاتحاد في برلمانات الولايات المختلفة، خاصة منها برلمان بروسيا. وبغير ذلك، سيقع لهم ما وقع للنائبين شيفر وشْبان، وسيملأ برلمان الرايخ مناصب كتّاب الدولة المتبقية خارج مجلس الاتحاد بثقاة سيكونون متضامنين في مواجهته. في هذه الأثناء، لن يضعف ضغط أحزاب برلمان الرايخ على حكومته، وإنما سيتم توجيهه، نتيجة إقصاء كتّاب الدولة عن مجلس الاتحاد، في مسار علاقة تتسم بالارتياب، وسيتم القضاء على أي تأثير شرعي لأحزاب برلمان الرايخ يمكن أن يمارسه أعضاؤه في مجلس الاتحاد. أما كتّاب الدولة، الذين لن يدخلوا مجلس الاتحاد بوصفهم أعضاء في برلمان الرايخ، فسيكونون تابعين قانوناً للمستشار ومجرد "نواب"

له، وبوصفهم رجالات يتمتعون بثقة برلمان بروسيا، الذي سيحسب لهم حساباً، سواء للخير أم للشر، باعتبارهم سلطات سياسية مستقلة، وسيتشاور ويتحالف معهم، كي لا تفقد حكومته دعم أحزاب برلمان الرايخ المعنية. لا يعرف دستور الرايخ "وزارة رايخ" جماعية، إلا بالقدر القليل الذي تعرف به لغة القانون الإنجليزية الرسمية "الوزارة". غير أن دستور الرايخ لا يمنع بأي حال اللقاء العملي للمستشار مع الكتّاب من أجل مداولات جماعية. وستتطور مثل هذه الهيئة الجماعية بصورة فعلية انطلاقاً من هذه الظروف تطوراً لا تشوبه شائبة، وستضع يدها على سلطة الحكومة. بينما سيمثل كتّاب الدولة فيها برلمان الرايخ، وسيمثل المستشار برلمان بروسيا، وسيعتمد الجانبان تسويات وحلولاً وسطى. وبدوره، سيتخذ مجلس الاتحاد موقفاً من هذه الهيئة الجماعية بوصفها سلطة سياسية خارجه، وسيكون من جهة مسيطراً عليها عبر الأغلبية البروسية، ومحكوماً من جهة أخرى بعدم الأهمية. بذلك سيكون قد تم القضاء على النفوذ الاتحادي للولايات غير البروسية.

وبالمقابل، في حال إلغاء منع المادة 2/ 9، سيختلف أغلب الظن إضفاء الطابع البرلماني على مجلس الاتحاد، وسيؤخذ مستشار الرايخ وقسم كبير من كتّاب الدولة من برلمان الرايخ حسب الأصول، وسيحافظ هؤلاء على انتدابهم فيه، وسينتمون إلى المجلس باعتبارهم رسمياً مفوضين بروسيين، وسياسياً رجالاً يثق فيهم برلمان الرايخ. أما القسم الآخر من كتّاب الدولة وربما مستشاري الرايخ، فسيكونون أحياناً من البرلمانيين البروسيين، بينما سترسل بقية الدول مندوبي برلماناتها، وربما أيضاً نواباً من برلمان الرايخ، إذا ما كانت لها أكثرية الأصوات، وستفضل على أي خيار آخر أولئك المنتسبين إلى برلماناتها الخاصة، ممن ينتمون في الوقت نفسه إلى برلمان الرايخ. وستحرص البرلمانات غير البروسية بحماسة متزايدة بالتأكيد على أن تكون التمثيل في مجلس الاتحاد من حيث ثقله على الأقل في يد أعضائها الخاصين[107].

---

(107) لهذا السبب بالذات لن يكون هناك، عند إضفاء طابع برلماني كامل أو عند إلغاء البند الثاني من المادة التاسعة، أي خطر من تحقق ذلك الشبح المفزع "لأغلبية" بروسية من خلال وفد من قادة أحزاب من أية ولاية اتحاد قزمة. أما درجة خلو هذا الاعتراض من الفكر، فهي تظهر حين يتأمل المرء أن النتيجة التي يتم التخوف منها، أي تكريس الأحزاب السياسية في مجلس الاتحاد، هي ممكنة اليوم بالقدر نفسه أيضاً. كما تم التهديد من قبل جهة محافظة في زمن كابريفي بأن الأمير بسمارك سيجعلهم ينتدبونه من مكلنبورغ/ ستريليتس، تستطيع اليوم أيضاً أية حكومة من حكومات الولايات المختلفة إرسال أي قائد حزب، تستطيع بافاريا مثلاً أن ترسل عضواً من حزب الوسط البافاري إن كان المستشار ليبرالياً، وبدوره يستطيع =

سيكون لدينا، إذا ما استمرت المادة 2/ 9، وضعٌ يصطدم فيه داخل مجلس الاتحاد مندوبو أحزاب متعادين قدموا من برلمانات مختلفة، عليهم في الوقت نفسه تمثيل مصالحها الجزئية. بالمقابل، ستتيح إزالة عقبة المادة التاسعة تهدئة تلك النزعة التفكيكية عبر تأثير وحدة الرايخ عليها في مجلس الاتحاد، لأنه عندما يكون في المجلس، بدل برلمانيين من ولايات متفرقة حصراً، على الأقل مندوبو أحزاب برلمان الرايخ أيضاً، فإنه يكون باستطاعة تماسك هذه الأحزاب، الذي سينتشر فوق الرايخ، إحداث توازن بعيد الأمد في حضن الرايخ بين الفوارق المناطقية.

وعلى كل حال، فإن من مصلحة الولايات المختلفة والرايخ أن يسعى الممثلون البرلمانيون لمجموعات السلطات الثلاث: الحكومة القيصرية، وبرلمان الرايخ، وحكومة بروسيا الملكية وبرلمان بروسيا، والأمراء الاتحاديون وبرلمانات الولايات الأصغر، إلى إقامة توازن قوى فيما بينها دون أي تردد داخل مجلس الاتحاد، إن كان هذا متاحاً عبر دخول أعلى موظفي الرايخ البرلمانيين إليه (المجلس). إن تيار النزعة البرلمانية سيساق عندئذ إلى مجرى وحدة الرايخ، وسيضمن في الوقت نفسه نفوذ الولايات المختلفة الحي على سير أعماله، لأنه ليس من الصحيح أن ما يعطى للرايخ يؤخذ من الولايات المختلفة، ولأن الأمر يتعلق بالأحرى بنوع الثقل الذي تكتسب هذه الولايات جدارتها بواسطته داخل الرايخ، مع أنه يمكن أن يزداد من خلال إضفاء طابع برلماني صحيح فقط. وقد سبق لبسمارك أن حذر في خطاب شهير من الاستهانة بمجلس الاتحاد، وأكد بإلحاح على أن موفد ساكسونيا فيه ليس على سبيل المثال مجرد فرد، بل هو يضع وزنه في كفة الميزان بوصفه نتاج "جميع قواها السياسية" وممثلها[108]. في ظل نظام تديره طبقة موظفين يمكن طبعاً احتساب البلاط والبيروقراطية أيضاً

= خط رويس الأحدث إرسال ديمقراطي اجتماعي، إلى مجلس الاتحاد، دون أن يكون بوسع الدستور قول شيء ضد ذلك. وفي حال تم إضفاء طابع برلماني تجزيئي لمجلس الاتحاد مع بقاء المادة التاسعة، البند الثاني، سيحدث دون شك شيء مشابه بدرجة ما.

(108) بسمارك في خطبة أمام برلمان الرايخ يوم 19 نيسان/ أبريل 1871: "ليس وزن الأصوات في مجلس الاتحاد خفيفاً إلى هذا الحد، حيث لا يصون الفرايهر فون فريزن، وإنما تصوت مملكة ساكسونيا من خلاله، وهو يعطي طبقاً لتوجيهها صوتاً مُستَقطَراً بعناية من جميع القوى المشاركة في العمل لصالح الحياة العامة في ساكسونيا، وهو يحتوي تشخيص جميع القوى الفاعلة هناك في سبيل تكوين الدولة". تقرير اختزالي، المجلد 19، ص 298.

بين هذه "القوى". لكن إضفاء الطابع البرلماني ستحدث التغيير في هذا بالتحديد. أما عن موقف ممثل أغلبية ثابتة ومن المحتمل أن تكون دائمة في برلمان بافاريا مثلاً، فإن الانتقال إلى جدول الأعمال في ولاية أصبحت برلمانية لن يكون سهلاً، وإنما سيكون ممكناً البحث عن توازن ما قبل الدعوة إلى حل التصويت الأخير، لأن الكره سيرتد على الحزب الذي يمارس الغواية دون هوادة. بيد أنه سيتم عندئذ إعداد هذا التوازن بصورة طبيعية في حضن الأحزاب الكبيرة ذات الانتشار الكوني. لقد سبق لحزب الوسط في مناقشاته الداخلية خلال العقود الماضية أن توصل مراراً إلى تسويات بين مصالح الرايخ ومصالح الولايات المختلفة، وحدث شيء مماثل أيضاً لدى أحزاب أخرى. وهذا بالضبط هو الذي يغدو صعباً، إن وجه المرء أن إضفاء الطابع البرلماني بالإبقاء على قيود المادة 2/ 9 يؤدي إلى مسار تطور "بروسي كبير"، وبذلك، إلى دفع مندوبي الحكومات البرلمانية الأخرى إلى مسار الخصوصية المتصل بشعار "أعلى حرية ممكنة عن الرايخ"، أي عن بروسيا الكبرى. ليتنا نفكر بهذا.

والآن، فإن عرض كامل التأثير المستقبلي، الذي سيكون ممكن الحدوث من الآن فصاعداً لاستمرار أو لإلغاء تلك العقبة النابعة من المادة 2/ 9 سيعمل عن قصد مع ذلك الشرط الأولي، الذي لن يكون متاحاً لبعض الوقت، وهو أن إضفاء طابع برلماني كامل سيحدث فعلاً في الرايخ كما في الولايات المختلفة – وهو شرط أولي ليس وقوعه مؤكداً على الإطلاق، يكتفي في البداية بإظهار أن نزعة دستور الرايخ الاتحادية لن تتمكن فقط من الحصول على حقها، عند التحقق الكامل للنظام البرلماني بما هو حكومة أحزاب مسؤولة، وإنما ستبلغه بكامله للمرة الأولى في هذه الحالة بالتحديد. من المؤكد الآن أن وضع البرلمانية الكاملة، الذي يفترض هنا كشرط أولي لجميع ولايات الاتحاد وللرايخ نفسه، لن يتم بلوغه بخطوة واحدة على أية حال. وبهذا القدر لا يكون التركيب كله راهناً أيضاً، إلا بقدر ما يشترط إعادة صياغة البنية الداخلية للأحزاب، التي لن تكون ببساطة "مؤهلة للحكم" في وضعها الراهن. لكن المرء يجب أن يكون على بينة من أن كل خطوة على طريق البرلمانية يمكن أن تقود إما في اتجاه حل بروسي كبير أو حل اتحادي أصيل. وتؤدي دوراً كبيراً جداً في هذه المسألة الجملة الخفية الأخيرة من المادة التاسعة، كما تبين الآن بالتأكيد. لذا، يجب أن يكون واضحاً للمرء منذ الخطوات الأولى أي هذين الحلين ستدعمه البرلمانية.

هل يتضمن الآن، كي نتطرق إلى هذا أيضاً، إضفاء الطابع البرلماني على مجلس الاتحاد "ضم بروسيا" كذاك، الذي يذكره في اللقاء أعداء تطور ألمانيا الحر، بالتناوب مع تهديد الأسس الاتحادية للرايخ؟ لقد مضت الأزمنة، التي كان المرء يتحدث فيها عن ذوبان بروسيا في ألمانيا[109]. وإن كان من الصحيح على كل حال أن الانتقال الحالي إلى حق الانتخاب المتساوي، إذا ما حدث وتم أي انتقال كهذا، لا يمكن أن يحدث إلا في ظل ضغط شديد من جانب الرايخ. ومن الصحيح أيضاً، حسب الاقتناع الذي أبديه هنا، أن تدخل الرايخ المباشر من خلال قانون طوارئ يأخذ شكل تغيير مؤقت للدستور، سيكون ضرورة سياسية لا مفر منها، إذا قيض لهذا الضغط أن لا يكون كافياً. لكن الأمر الذي سيكون موضع سؤال هنا هو شيء آخر تماماً غير "ضم بروسيا". كي تتمكن من قيادة الرايخ،على حكومة بروسيا خلق اتساع مناسب لقاعدتها الداخلية، قدر ما يجب على كل دولة اتحادية تكييف مهام سياستها الخارجية مع بنيتها الداخلية. إن ضرورة التكيف مع الدور القيادي هو المعنى الذي يجعل الإصلاح الانتخابي البروسي مسألة ألمانية مهمة في جميع الأحوال، وليس مجرد مسألة بروسية وحسب. هناك مبدأ ينطبق على جميع دول العالم الاتحادية، هو أن بعض الأسس البنيوية الرئيسية للدول المنتسبة تعتبر جوهرية بسبب الاتحاد ذاته، ويتم بالتالي النظر إليها بوصفها شأناً اتحادياً[110]، بغض النظر عن أكثر أنماط الاستقلال الذاتي اتساعاً، وتوزيع الصلاحيات بين الاتحاد والولايات فرادى. هذا المبدأ وحده فقط، المتعلق بالسياسة الاتحادية، يطبق هنا على ولاية الهيمنة البروسية. بالمناسبة، لا شأن طبعاً لغير هذه الولاية بمسائل بروسيا الداخلية، وليس ممكناً، ولم يكن ممكناً، الحديث عن "ضم" يحمل معنى تدخل الدول الأخرى في شؤون بروسيا، ولا تنشأ المشكلات، عندما تنشأ، إلا داخل علاقة بروسيا بسياسة الرايخ، وهي تترتب بكاملها عن موقع بروسيا الرفيع المليء بالامتيازات، الذي تحتله في الرايخ، كما سبق أن بينت في بداية هذا الفصل، ويمكن شرحه مرة أخرى بمعونة الامتيازات التي استعرضتها

(109) قال الملك البروسي فريدريك غليوم الرابع يوم 21 آذار/ مارس 1848 بعد اندلاع الثورة في برلين: "قبِلت اليوم الألوان الألمانية القديمة، لأضع نفسي وشعبي تحت الراية المكرمة للرايخ الألماني. من الآن فصاعداً، ستذوب بروسيا في ألمانيا"، انظر: *Dokumente zur Deutschen Verfassungsgeschichte*, hg. von Ernst Rudolf Huber (Stuttgart: Kohlhammer, 1978^3), Nr. 152, S. 448.

(110) هكذا هي في أميركا أشكال الدولة الجمهورية وبعض أسس الانتخاب.

هناك. انطلاقاً من هذا الموقع الامتيازي، يمكن في ظروف معينة أن يجب على بروسيا قبول بعض الامتيازات البشعة، التي كان منها حتى الآن: توظيف كتّاب دولة تابعين للرايخ في وزارتها، ربما كانت دولة برلمانية بروسية ستتخذ موقفاً ضد ذلك في المستقبل، غير أن ضرورة التوازن بين سلطة الهيمنة وسلطة برلمان الرايخ ستستمر آنذاك أيضاً، وسيكون مستشار الرايخ في المستقبل وزيراً بروسياً، ولن يكون من الممكن عندئذ أيضاً توجيه الصوت الرئاسي حسب وضع التشكيلات الحزبية البروسية الداخلية الصرف، إن كان يراد تحاشي نزعات ثقيلة مع برلمان الرايخ. يأخذ الوضع السياسي الحقيقي اليوم الشكل الآتي: يخضع نمط توجيه الصوت الرئاسي لضغط مزدوج يأتي من بروسيا من جهة ومن برلمان الرايخ من جهة أخرى، ويجد مستشار الرايخ نفسه مطالباً عملياً بالرد على الجانبين، وهو يرد بالفعل على التعليمات التي توجه صورياً إلى هيئة برلمان بروسيا. بينما تفسر الممارسة الدستورية الملزمة "مسؤوليته" تجاه برلمان الرايخ بطريقة تجعل قيامه بالرد ممكناً هنا فقط، وعكس ذلك مستحيلاً تماماً من الناحية السياسية. لن يختلف الأمر في المستقبل. لو حاول أي برلمان بروسي في أي وقت انتزاع الرقابة على التوجيه المنهجي للصوت الرئاسي، ولو استخدمه ضد برلمان الرايخ، لنشأت عندئذ ظروف يجد التاج والمستشار نفسيهما مجبرين فيها على تجاوز الهيئات البروسية وتفسير دستور الرايخ، فعلياً أو لفظياً، وفق المبدأ القائل: "إن توجيه الصوت الرئاسي يتم على مسؤولية المستشار وحده حيال برلمانه". لو حدث هذا، لما عنى في الحقيقة ضم بروسيا بل تخفيض مكانتها، ومما يبعث على السرور أن هذا لم يطرح إطلاقاً، الأمر الذي كان إلى حد ما ودون أي شك نتاج تلك الضمانة المتبادلة الصامتة، وبالتالي نتاج حق الانتخاب ثلاثي الطبقات والافتقار إلى الطابع البرلماني. كيف سيكون الأمر مستقبلاً، إن نحن قبلنا تعاظم سلطة البرلمان في الرايخ وبروسيا، في ظل سيطرة حق الانتخاب المتساوي هنا وهناك؟

سيستند مسار سياسة الرايخ في المستقبل أيضاً، وفي ظل البرلمانية الكاملة بالتحديد، على تسويات بين سلطة أصوات مجلس الاتحاد البروسية المدعومة برلمانياً، وسلطة حكومة رايخ يسندها برلمانه. السؤال هو، بأي قدر من الصعوبة أو السهولة سيمكن صياغة هذه التسوية في ظل طابع برلماني كامل؟ من الواضح منذ البداية أن بلوغها سيكون أكثر سهولة مما لو كان برلمان بروسيا الطبقي الحالي قد نجح في انتزاع الرقابة على أصوات بروسيا، وأن ذلك ستكون له نتائج لا يمكن التنبؤ بها، ستترتب

بكاملها عنه في المستقبل. سيتشابه تركيب برلمان الرايخ وبرلمان بروسيا في المستقبل، مهما كانت الظروف، في حال تطبيق حق الانتخاب المتساوي، وتم تطبيقه فعلياً وليس بصورة شكلية. كيف ستصاغ تفاصيل هذا التركيب؟ هذا ما لا يمكن قوله، وإن كان يبدو من المؤكد طبعاً أن التناقضات داخل برلمان بروسيا ستكون عندئذ أشد بعض الوقت منها في برلمان الرايخ. ليس هناك بالكاد أي "محافظين" بمعنى الكلمة البروسي خارج بروسيا ومكلنبورج، لأنه لا يوجد خارج بروسيا تناقض ملكية الأرض الكبيرة الفظ حيال العمال والبورجوازية. وهناك بالقدر نفسه افتقار، شبه تام إن لم يكن تاماً، إلى الصناعة الثقيلة البروسية وطابع أحزاب الوسط البروسية، المحدد بقوة من خلالها. وكذلك النغمة الصناعية الثقيلة لحزب الوسط، ومثله التناقض القومي تجاه بولونيا، والنغمة الأكثر جذرية بالقدر نفسه للحزب الديمقراطي الاجتماعي خارج بروسيا، التي لم تعد قوية التمثيل إلا في ساكسونيا وحدها على وجه التقريب، وهو ممثل الآن داخل برلمان بروسيا الطبقي بالتحديد. أما التيارات المعادية للملكية فهي موجودة بصورة أضعف بكثير في ولايات جنوب ألمانيا. هكذا، تشير سائر التوقعات إلى أن حق الانتخاب المتساوي سيجعل من الأسهل الحكم ببرلمان الرايخ منه ببرلمان بروسيا، وسيكون من الممكن أن نأمل (مع شيء من الصبر) ونتوقع بالتأكيد أيضاً أن تلطف الإزاحة النهائية للامتيازات الانتخابية المكروهة حدة التناقضات هناك أيضاً. ولكن ما دامت هذه ليست هي الحال، فإنه يحتمل أن يتفوق برلمان الرايخ على الصعيد السياسة العامة الصرفة، وأن يتعاظم تفوقه إذا ما تم، حباً بأصحاب المصالح، اقتراف خطأ سياسي يفضي إلى تكوين مجلس بروسي للشيوخ يكون بنية فوقية خاصة بأصحاب الامتياز الانتخابي، تنهض فوق برلمان يتشكل حسب حق الانتخاب المتساوي وتكون متساوية معه. هذا، إن حدث، سيجدد حدة التناقضات التي ستأخذ شكل توتر بين الغرفة الأولى والثانية، وسيغذي التطرف. في هذه الحال بالذات سيتم بالطبع إضعاف موقع برلمان الولاية، في حال كان حق الانتخاب متساوياً بحق من الناحية الصورية، لكنه يتشكل فعلياً في ظل نزع حقوق أقسام من فئة الدنيا (عبر إحصاء طويل الأمد للإقامة). بالمقابل، لن تدوم تلك التناقضات في طابع الحزب الواحد ذاته، في ظل حق الانتخاب المتساوي، بالصورة التي تظهر عليها الآن من خلال تعارض الائتلافين القومي الليبرالي في برلمان الرايخ والقومي الليبرالي البروسي.

لكن التسوية الضرورية لكل حالة من الحالات بين الرايخ وبروسيا ستعد طبعاً داخل أحزابهما الكبيرة المشتركة، في ظل البرلمانية الكاملة، وستبلغ رسمياً خاتمتها

داخل مجلس الاتحاد، في حال أُلغي البند الثاني من المادة التاسعة. ثمة وجهان سيقومان دوماً بدور مقرر إذا ما تم تطبيق النظام البرلماني، ينتميان كلاهما إلى بروسيا والرايخ، هما: القيصر، الذي هو في الوقت نفسه ملك بروسيا، ومستشار الرايخ، الذي يجب أن يكون في الوقت نفسه رئيس حملة الأصوات البروسية وعضواً في وزارة بروسيا، وسيكون رئيسها حسب كل القواعد والأصول.

وما دامت بنية ألمانيا الداخلية لم تقلب تماماً، وما دام لم يعد بناؤها كبنية موحدة من جديد، ليس هناك أدنى أمل في ذلك حتى الآن، تبقي ازدواجية الرايخ وبروسيا السلالة الحاكمة ضرورية تماماً بالنسبة إلى الأخير، على غرار ما هي الحال، لأسباب أخرى تماماً، في الثنائية النمساوية المجرية. إن قيصراً وملكاً برلمانياً سيكون أيضاً قائد الجيش في الحرب، أي قائد هيئة الضباط، كصاحب صوت مقرِّر في نهاية الأمر بالنسبة إلى السياسة الخارجية، وأخيراً بوصفه تلك الهيئة السياسية الداخلية، التي تقوم باتخاذ القرارات، بسبب الافتقار إلى وحدة هيئات الرايخ وبروسيا، والتي يوجد بين يديها سلطة فعلية هائلة، ستظهر بالضبط عندما يجعل القيصر من واجبه التقيد بأشكال برلمانية صارمة، على طريقة آخر موتى ملوك سلالة هابسبورغ(111)، الذي كان أقوى رجال مملكته، وعندما سيفهم كما فهم هذا، أو في مثال أفضل، كما فهم الملك إدوارد السابع، العزف على آلة الدولة الحديثة، دون أن يرى المرء اللاعب وهو يدخل إلى ميدان الفعل في كل مناسبة من المناسبات. ليس هذا بحاجة إلى شروح إضافية. أما ما نرغب فيه من البرلمنة ونأمل أن تحققه بالمقابل، فهو تراجع النفوذ العسكري الصرف على السياسية، الخارجية منها والداخلية. يرجع سبب كثير من إخفاقات ألمانيا السياسية الأشد وطأة إلى قيام الهيئات العسكرية بممارسة نفوذ حاسم على قرارات سياسية محضة أيضاً، رغم أن التكتيك والاستراتيجية السياسيين يعملان بوسائل مغايرة تماماً للوسائل العسكرية. وبذلك، تم على صعيد السياسة الخارجية التعامل بطريقة تبعث على أعظم القلق مع مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا هي المسألة البولونية(112)، بينما كانت الأحداث الداخلية المحزنة في برلمان الرايخ(113)،

---

(111) فرانز جوزيف، قيصر النمسا وملك المجر، توفي يوم 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916.

(112) كمن الخطأ في مطالبة الجيش بتشكيل جيش بولوني مستقل (وبالتالي هيئة ضباط)، قبل أن يكون قد توضح تماماً موقف بولونيا تجاه ألمانيا من خلال اتفاقات مع هيئة مكلفة بتمثيل بولونيا شرعياً، أما أنه كان يمكن لقبول "تبادل شرفي" يعلنه الملوك أن يكون الطريق إلى ذلك، فهذا ما اتفق مع تصورات العسكريين وحدهم. أما نوع فعل البولونيين على مثل هذا الخطأ الفادح فكان بدهياً وحسب.

(113) يقصد على الأغلب النقاش بشأن: "Agitation durch Vorgesetzte im Heere zugunsten =

إبان مستشارية فون ميشائيليس، برهاناً أظهر كم أخطأت الهيئات العسكرية، حين سمحت بربطها أمام عربة السياسة الحزبية، وانضوت خلال ذلك في التصور القديم، القريب من الضابط بحكم منبته الاجتماعي، الذي يعتقد أن ما هو "قومي" و"حزبي محافظ" هما الشيء عينه. ليست هناك هيئة على وجه الأرض تستطيع أن تفخر بحق كما يفخر قادة جيشنا بكسب ثقة الأمة، التي لا حدود لها. ولكن ليت هؤلاء يحرصون على أن لا يقال لهم في المستقبل: "ما أحسنتم صنعه بالسيف، أفسدتموه من جديد عبر جولات خاصة على جليد السياسة"[114]. من الضروري تماماً خضوع السلطات العسكرية للقيادة السياسية في جميع شؤون السياسة، على أن يكون لتقارير الخبرة حول الوضع العسكري، التي تصدر بالطبع عن هذه السلطات، وزناً حاسماً دوماً بالنسبة إلى قرارات القيادة السياسية، دون أن يسمح لها في أي وقت بأن تكون مقررة بمفردها. هذا ما تمسك بسمارك به عن حق وبحدة دوماً وفي صراعات شديدة.

سيبقى مستشار الرايخ قائده السياسي في المستقبل أيضاً. وسيحافظ على موقعه الوسطي في مجمل لعبة القوى السياسية المشتركة. وسيفعل ذلك بلا شك بطريقة مشابهة بصورة ما للطريقة الحالية، بوصفه وزيراً فرداً متفوقاً على كتّاب الدولة، دون زملاء يتساوون رسمياً معه في المكانة. والحق، إن وزير الحرب، الذي ليس خاضعاً اليوم بصورة رسمية للمستشار، وكذلك كاتب الدولة للشؤون الخارجية، إذا ما كان مستشار الرايخ من أصل غير دبلوماسي، سيحتفظان باستقلالية واسعة لا مهرب منها. لكنه لن يكون هناك بالتحديد مكان لوزارة رايخ وفاقية أصيلة، إذا تحققت البرلمانية بصورة كاملة. لن يحدث هذا، أقله عندما تسقط عقبة المادة التاسعة ببندها الثاني. يجب أن يكون المرء على بينة من أمره في هذا، في مواجهة أفكار ليبرالية محببة سابقة. لكنه لن يكون من قبيل المصادفة مع ذلك أن يذهب التطور في كل مكان من الدول البرلمانية إلى رفع مكانة رئيس الوزارة، كما يبدو بجلاء في إنجلترا وفرنسا. بينما أدت في حينه إزاحة السيطرة الملكية إلى السماح بالظهور الفوري لرئيس وزراء قيادي، وبدوره يراقب رئيس الوزراء في بروسيا أيضاً، كما هو معلوم، محاضرات زملائه الموجهة إلى الملك، علماً بأنه تمت لاحقاً إعادة هذه القاعدة، التي كانت قد ألغيت لبعض الوقت

---

alldeutscher Politik," vom 6. und 9. Oktober 1917. Sten. Ber. Bd. 310, S. 3713-3756 und = 3765-3806.

(114) انظر مقالة فيبر "السيف وصراع الأحزاب" في هذا المجلد.

بطلب من الملك خلال وزارة كابريفي[115] (Caprivi). وتنبع مكانة المستشار الخاصة وينبثق تفوقه في الرايخ من قيادته الدستورية لمجلس الاتحاد، وموقعه الحتمي في وزارة بروسيا، العرضي والهادف فقط بالنسبة إلى كتّاب الدولة، لكنه لا يمكن الاستغناء عنه. إن تطور كتّاب الدولة إلى سلطات مستقلة سياسياً إزاء المستشار، سيكون أمراً حتمياً في حال إضفاء الطابع البرلماني "الدقيق" (مع استمرار المادة 2/ 9)، لأنهم سيصيرون عندئذ ثقاة أحزاب برلمان الرايخ، على العكس من المستشار ومجلس الاتحاد باعتبارهما حاملي سلطة البرلمانات الفردية. صحيح أنه سينشأ في هذه الحالة أيضاً اضطرار إلى التحالف، لكنه لن تنشأ بقوة الضرورة أو بطريقة متعمدة "هيئة جماعية" مزودة بحق التصويت، مع أن الرغبة في قيامها ستستند بصورة كبيرة إلى الفصل الآلي الحالي بين مجلس الاتحاد والبرلمان، وستغدو بلا موضوع، مع سقوط هذه العقبة. لكنه لا يمكن إنكار أن نشوء هيئة تصويت وزارية جماعية خارج مجلس الاتحاد سيقلل من أهمية هذا الأخير، وأن من الأفضل، من وجهة نظر اتحادية، نقل توازن السلطات المختلفة الحاملة للرايخ إلى وسطه، بإضفاء طابع برلماني عليه.

وسيكون من المرغوب فيه بالتأكيد أن يخلي المسار الحالي للقرارات السياسية المهمة، الذي يقود إلى صراع مرازبة المناصب بعضهم ضد بعض[116]، المكان لنظام مناقشات دورية ودية ومشتركة يديرها مستشار الرايخ مع كتّاب الدولة حول مسائل مهمة. غير أن الإضعاف الرسمي لمسؤولية المستشار العامة ولموقعه الخاص بوجه عام هو أمر غير محتمل بسبب تلك التحفظات الاتحادية، فضلاً عن أنه لن يكون مفيداً إلا بصعوبة أيضاً. بالمقابل، تقتضي وجهة النظر الاتحادية بالذات السؤال حول ما إذا كان من المستحسن خلق هيئة وفاقية في الرايخ تستطيع إجراء مشاورات أولية مهمة تتعلق بسياسته، بالاستعانة بممثلي عناصر القوة الأكثر أهمية في السياسة الداخلية،

(115) يقصد فيبر الأمر الحكومي بتاريخ 14 نيسان/ أبريل 1890، علماً بأن كابريفي كان قد استغنى قبل ذلك عن التوقيع المقابل للوزراء البروسيين. انظر: Röhl John C. G., *Deutschland ohne Bismarck* (Tübingen: Wunderlich, 1969), S. 65 F.

(116) وقاد فضلاً عن ذلك إلى تلك الغوغائية الصحافية المتبادلة، كما عشناها منذ مطلع 1916 ومن جديد عام 1917 ومطلع عام 1918. وقد كان باستطاعة أحداث تلك الفترة أن تظهر لكل إنسان، أن الغوغائية من أشد الأنواع سوءاً هي سيطرة الرعاع الملفقين، دون أي ديمقراطية أيضاً، بل ونتيجة بالتحديد للافتقار إلى ديمقراطية منظمة.

ورؤساء الإدارة من ذوي الإطلاع العملي. ليست الخطب العلنية التي يلقيها قادة الأحزاب أمام برلمان الرايخ غير إعلانات حزبية رسمية أمام البلاد، تتم أو لا تتم بعد أن يحدد الحزب موقفه. أما المداولات الحزبية المهمة والمفاوضات المحتملة بين الأحزاب، فهي تتم دون الاستعانة بممثلي ولايات الاتحاد المختلفة، وفي النهاية، فإن استشارات الهيئة الكاملة لمجلس الاتحاد، التي هي هيئة تصويت، ليست مهمة وهي في الأساس مجرد طريقة لقتل للوقت. ومن المرغوب فيه أن يكون ممكناً إجراء حوار مستفيض بين وجهات نظر رجال الدولة المجربين الشخصية قبل اتخاذ قرارات مهمة، على أن يستبق الحوار القرارات النهائية الرسمية لمختلف الهيئات، وينأى بنفسه عن مراعاة آثارها العامة في البلاد. لقد سبق أن قابلنا هذه المسألة مرات متكررة، ونكتفي بأن نسأل الآن بأية تنظيمات قائمة أو ناشئة يمكن أن يرتبط مثل هذا الكيان؟ وهل سيؤخذ عموماً تنظيم واحد أم ستؤخذ في الحسبان ربما تنظيمات متعددة الواحدة منها إلى جانب الأخرى؟ تأسس خلال الحرب من الهيئات الاستشارية الجديدة: **1.** اللجنة الرئيسة (لجنة الموازنة الموسعة لبرلمان الرايخ)، **2.** لجنة السبعة (طلبتها الحكومة في حينه لكن أعضاءها عينتهم الأحزاب). **3.** "هيئة الاستشارات المشتركة للكتل النيابية"[117] (عينت أعضاءها وكلفتهم بمعالجة الأزمات الأخيرة تلك الأحزاب، التي مهدت السبيل للحكومة الحالية: الليبراليون القوميون، الوسط، الأحرار، الديمقراطيون الاجتماعيون). وقد سبق أن ناقشت التشكيلين الأولين، أما اللجنة الرسمية لبرلمان الرايخ بلجنتيها الفرعيتين المستقبليتين فهي ستقوم بالرقابة الدائمة على الإدارة خلال أزمنة السلام. بينما ستتطور هيئة الاستشارات المشتركة للكتل النيابية في ظل البرلمنة المتصاعدة باعتبارها دون شك أداة تضمن إبقاء الحكومة على توافق مع الأحزاب الداعمة لها. وهي ضرورية، ما دام قادة الأحزاب لا يجلسون بصفتهم هذه في الحكومة، بسبب البند الثاني من المادة التاسعة، وسيمكن الاستغناء عنها بمجرد أن ينضم هؤلاء إلى الوزارة. وبالمناسبة، فإن أهميتها المستقبلية ترتبط بأوضاع لا يمكن الإحاطة الآن بها، لأنها كانت أيضاً، بين أشياء أخرى، التعبير عن افتقار الأحزاب حالياً إلى قادة بارزين. من الضروري المطالبة بأن يستمع الملك شخصياً وليس ولي العهد فقط إلى جميع قادة الأحزاب في المستقبل، عند تبديل منصب

(117) المقصود هو "لجنة الائتلافات المشتركة" التي تشكلت يوم 6 تموز/ يوليو 1917، وتكونت من 17 نائباً عن ائتلافات حزب الشعب التقدمي، أغلبية الديمقراطية الاجتماعية، القوميين الليبراليين، والوسط.

المستشار أو إحدى كَتَابات الدولة، وأن لا يتكرر الدور الذي كان يمارس في حينه من قبل رئيس الغرفة المدنية[118]. ولكن إلى أي مدى ستلتئم الكتل النيابية بعضها مع بعض من أجل إجراء مداولات، فهذا ما لا يمكن تقريره، كما أن هذه المداولات لا تستطيع طبعاً اكتساب طابع "رسمي". تبقى لجنة السبعة، الخامدة فعلياً في الوقت الحالي، والتي تدين بوجودها في الحقيقة لواقعة أن مستشار الرايخ دكتور ميشائيليس تولى منصبه دون تفاهم مسبق مع الأحزاب، ودأب على إطلاق تصريحات ملتبسة، جعلت الأحزاب تطالب بنوع من هيئة رقابة على سلوكه في مسألة السلام[119]. وقد سبق وتحدثت عن عدم جدوى الصيغة التي كانت عليها آنذاك، ذلك أنها كانت ستغدو نافلة ولا لزوم لها، لو أن قادة الأحزاب كانوا سيدخلون إلى مجلس الاتحاد. هكذا، فإن المشكلة تدور بصورة متكررة دوماً حول "إضفاء الطابع البرلماني" على المجلس بالمعنى الذي يمكن قادة أحزاب برلمان الرايخ والبرلمانات المختلفة الكبيرة الداعمة للحكومة من الانتماء إليه كمفوضين. في هذه الحالة، سيكون على المجلس إتاحة الفرصة لإقامة هيئات تستند إلى واحدة أو أكثر من لجانه، تقوم بوصفها لجان دولة خاصة بالرايخ بالاستشارات الأولية حول المسائل السياسية المهمة، وتتفاوض مع رؤساء العسكر والإدارة. وسيكون من المرغوب فيه لو أمكن أن يحدث هذا عند الضرورة في صيغة مجلس تاج أيضاً، أي بالحضور الشخصي للقيصر ولأولئك الأمراء الاتحاديين على الأقل، الذي حافظوا على سيطرتهم على فصائل جيشهم، أي على تعيين الضباط ووزارة حربهم الخاصة. لقد سبق الحديث عن صلاحية الحد الأدنى، أي التشاور المسبق حول جدوى منشورات التظاهرات الملكية، وخاصة منها تلك التي تتصل بالسياسة الخارجية. حسب نص الدستور، يعتبر تمثيل الولايات المتوسطة حاسماً منذ الآن بالنسبة إلى لجنة مجلس الاتحاد للشؤون الخارجية، وكما هو مقترح، يمكن أن يرتبط التكوين الجديد بإعادة تشكيلها. لكنه يمكن على كل حال أن تتم إقامة هذا المخلوق الجديد دون أي تغيير في الدستور، في حال أزيل منه البند الثاني من

(118) كلف رئيس الدائرة المدنية السرية رودولف فون فالانتين يوم 13 تموز/ يوليو بإحضار جيورج ميشائيليس مباشرة إلى وليّ العهد والقيصر، حيث اتخذ القرار حول خلافة بيتهان هولفيغ، دون أن يفكر أحد بسؤال قادة الأحزاب عن رأيهم في الأمر.

(119) أوضح جيورج ميشائيليس في خطبته البرنامجية أمام مجلس نواب الرايخ يوم 19 تموز/ يوليو أن سياسته متفقة مع مطالب قرار السلام "كما أفهمها"، وهذا ما أدى على تأسيس لجنة السبعة.

المادة التاسعة. عندئذ، لن يكون مطلوباً على صعيد التنظيمات القانونية الجديدة غير القرار بأن يسمح من الآن فصاعداً بنشر ذلك النمط من الإعلانات إلا بعد التوقيع المقابل الفعلي والموثق، وإلا تمت معاقبة الناشرين. وبالإضافة إلى هذا لا يتم التوقيع المقابل في مثل هذه الحالات إلا بعد الاستماع إلى لجنة دولة تؤسس لدى مجلس الاتحاد.

في ارتباطها بمثل هذه الهيئات الاستشارية، التي يجب تطويرها انطلاقاً منها، يمد إضفاء الطابع البرلماني النزعة الفيدرالية، إذا ما توافرت لها الصيغة الصحيحة، بكل ما تحتاج إليه: النفوذ المضمون في الرايخ بدل مجرد الحرية منه. عندئذ، لن تكون إعادة إحياء الميول التوحيدية مرغوبة على الإطلاق. أما مُثل "ترايتشكه" العليا، فهي تقع على مسافة بعيدة وراءنا. وعلى النقيض منه، فإننا نرى اليوم في استمرار السلالات المتفرقة شأناً مفيداً ليس فقط على الصعيد السياسي الصرف وحده، وإنما نرغب فيها أيضاً لأسباب سياسية ثقافية عامة. إن دعم الثقافة الفنية[120] في المراكز التاريخية الكثيرة للحياة الثقافية الألمانية قبل كل شيء، التي تميز نفسها عن فرنسا بفضل وجودها ذاته، يمكن أن يحظى برعاية أفضل بكثير، إن بقيت، مثلما هو حالها الآن، متشابكة في مقرات صغيرة متعددة مع السلالات الحاكمة، مما لو جلس بدل ذلك مثلاً والٍ يمثل الوسط في كل مكان. ليس بالإمكان طبعاً إنكار أن التربية العسكرية المحضة لدى العدد الأكبر من بلاطات الأمراء الألمان، وهي نتاج رغبة تفتقر تماماً إلى أية قيمة سياسية وتعبر عن نفسها في تولي الأمير بصفته جنرالاً منصب مفتش عسكري، تتعارض مع هذا الفعل السياسي الثقافي الطبيعي. كما أن عدداً قليلاً من هؤلاء يمتلك ذوقاً مرهفاً. والآن، بقدر ما تكون مرغوبة المعلومة العسكرية وتربية جيل السلالة الجديد، بقدر ما يخلق الوزن الحصري، الذي يعلق الآن عليها، الحيرة دون غيرها في حالة الحرب. وباستثناء حالات نادرة (كالأمير فريدريش كارل)[121] فإن القادة العامين الاسميين غير الموهوبين من الأمراء، الذين كانوا على رأس الجيوش، أثقلوا دون فائدة على حرية حركة ووقت القائد الميداني الحقيقي، وصاروا خطرين، عندما

---

(120) في المقابل، لا يُنتظر سوى القليل من تدخل الملوك بالنسبة إلى العلم، وكذلك من تدخل البرلمان. حيثما تدخل الملوك شخصياً في شغل المناصب الأكاديمية، انتفعت من تدخلهم المواهب المتوسطة وحدها بصورة دائمة تقريباً.

(121) كان فريدريش كارل، أمير بروسيا، القائد الأعلى للجيش الثاني في حرب 1870/ 1871 الفرنسية الألمانية، وقد رُقّي بسبب نجاحاته العسكرية إلى رتبة جنرال مارشال ميداني.

أخذوا حقوقهم الشكلية على محمل الجد. غير أن الأمير الموهوب والمهتم عسكرياً بحق يستحق الوسط، الذي يتفق مع سنه ومواهبه الحقيقية. وإنه ليراودنا الأمل في حدوث تغيير مستقبلي على هذا الصعيد، من نمط ذلك التبدل الذي أحدثه ولي العهد المتوفى في النمسا[122]. لكن، هناك مع ذلك على كل حال إمكانية على الأقل لتلك الأفعال الثقافية السياسية، التي صارت أمراً واقعاً في بعض الحالات. لكن تعاظم البرلمنة سيقود مصالح السلالات بصورة متزايدة دون شك إلى المسارات الملائمة لها. وبالمناسبة، ينطبق في ولايات الاتحاد المختلفة أيضاً، وبسبب تفتيت الأحزاب الألمانية لصالح القمة السلالية، التي تقف خارج أي صراع حزبي، شيء مماثل لعلاقة بروسيا مع الرايخ، وإن لم يتخذ صفة ملزمة حقاً.

إن أي أحد، ممن تسمو أهمية الأمة الألمانية ومستقبلها في العالم بالنسبة إليه على سائر مسائل وأشكال الدولة، لن يريد المس ببقاء السلالات، حتى إن كان موضع سؤال. غير أنه سيكون عليه المطالبة على كل حال بأن لا يوجه المسار من أجل نظام ألمانيا الجديد بواسطة ذكريات عقيمة وعاطفية تتصل بعادات الحكومة في النظام القديم، أو عبر السعي النظري إلى شكل دولة "ألماني" خاص. إن النزعة البرلمانية الألمانية ستبدو مختلفة بلا شك عن مظهر البرلمان في أي بلد آخر، لكن الغرور المفعم بالأدب، الذي يجعل المرء حريصاً قبل كل شيء على أن لا تماثل الدولة الألمانية أية دول برلمانية في العالم من تلك التي تنتمي جميع الشعوب الجرمانية تقريباً إليها[123]، فهو لا يتفق وجدية مهامنا المستقبلية، التي سيكون عليها وحدها فقط تقرير شكل دولتنا. إن الوطن لا يستلقي كمومياء في مدافن الأسلاف، وإنما عليه العيش بوصفه بلاد أخلافِنا.

أية صيغة عملية سيتخذ في الواقع توزيع السلطة البرلمانية المستقبلي؟ سيتعلق

(122) المقصود أغلب الظن ولي العهد فرانز فيرديناند، الذي سقط يوم 28 حزيران/ يونيو عام 1914 ضحية لاعتداء، وكان قد سمي في آب/ أغسطس من عام 1913 مفتشاً عاماً لمجمل القوة المسلحة النمساوية المجرية، وهو ما يعادل في حالة الحرب منصب القائد الأعلى للجيش، أي المنصب العسكري الأعلى في مملكة الدون.

(123) إن كان الحديث يدور هنا مراراً وتكراراً عن إنجلترا (عوض أن يدور حول دول أخرى)، فإن هذا حدث فقط كي لا يقدم هذا التنازل ولو مرة واحدة أمام حقد "الشارع" الغبي.

هذا بالتالي: في أي مركز وأي دور ستظهر شخصيات سياسية لها صفات قيادية. من الضروري دون شك أن يمتلك المرء قبل كل شيء الصبر ويتمكن من الانتظار، ريثما يتم التغلب على أمراض الطفولة التي لا مفر منها. لم يكن هناك حتى الآن أي مكان في البرلمانات لأصحاب الطبائع القيادية. وقد كان من قبيل المتعة العقيمة والرخيصة، التي مارسها نفور الأدباء الأكاديميين حيال أية كائنات بشرية لم يتم امتحانها على أيديهم، ومن جميع الخطوات الخاطئة، التي يقوم وسيقوم بعد بها "في إخراجه" عمل برلماني ينطلق ثانية من جديد، بعد ثلاثين عاماً من الانقطاع، أن يهتف: "يرى المرء بأم عينه أن الأمة لم تكن ناضجة لذلك". إننا سنشهد هذا غالباً، وسنرد عليه بالسؤال عن: **1**. من الذي يرفض تزويد البرلمانات الألمانية بوسائل السلطة التي تمكنها من التزود بالحقائق وجعل المعرفة المهنية المطلوبة متاحة لها: ومن الذي يرفض بالتالي منحها حق التحقيق، ويسخر مع ذلك من "نقص خبرة" وسوء عمل هذه البرلمانات بالتحديد، أو **2**. إن الذي يعيب على البرلمانات حصر عملها في سياسة "سلبية"، لكنه يسد الطريق التي تمكن أصحاب الطبائع القيادية عموماً من بلوغ سلطة تتسم بالمسؤولية ومن إنجاز عمل إيجابي مدعومين بأتباع برلمانيين، يكون عديم النزاهة سياسياً. أما "النضج" السياسي، فإن الأدباء الألمان الحاليين هم آخر من يحق لهم إصدار حكم عليه، خاصة أنهم أسهموا وهم يصفقون في جميع أخطاء السياسة الألمانية تقريباً قبل الحرب، وفي جميع عيوب التقدير، الذي غذته خلال الحرب غوغائية افتقرت إلى الشعور بالمسؤولية. ثم، أين كان هؤلاء عندما اقترفت أخطاء النظام القديم الجسيمة؟ لقد كانت أخطاء جسيمة شديدة الوضوح، جعلت الثقاة من محافظي بروسيا، كما نتذكر، يتوجهون برجاء مشترك إلى الملك يطالبه بإدارة السياسة وفق نصائح مستشاريه المعتمدين؟ آنذاك، كان الوقت قد حان لأن يرى كل واحد ما كان يحدث وأين كمنت الأخطاء. لقد اتفق الجميع، دون أي فارق في آراء الأحزاب، على هذا. أين كانوا إذن؟ لو أصدر بضعة آلاف من المعلمين الأكاديميين توضيحاً علنياً، لكان في محله ولترك دون شك انطباعاً إيجابياً، ولكان متفقاً أيضاً مع التقاليد القديمة. من المؤكد أنه من الأرخص بكثير بالنسبة إلى المتكسّبين من الدولة أن يشتموا أحزاب برلمان الرايخ، مثلما يفعلون الآن. لقد صمت جميع هؤلاء السادة آنذاك. وإذن، فليصمتوا من الآن فصاعداً أيضاً: "لقد قرعت الأجراس، فانزل الآن من برج النواقيس". إن فئات أخرى هي التي ستشمل مستقبل ألمانيا السياسي برعايتها. أما شهادة الامتحان، أو مقام أستاذ الفيزياء أو البيولوجيا أو أي اختصاص علمي مهما كان نوعه، فهما

لا يمنحان أي نوع من التأهيل السياسي ولا يضمنان وجود سجية سياسية. وحيث يكون الخوف على هيبة الفئة الخاصة من البشر المجازين في اللعبة، ويكمن وراء كل شكوى ضد "الديمقراطية" "ونقص الخبرة البرلمانية"، أصيبت هذه الفئة في الماضي وهي تصاب اليوم أيضاً بعمى أبدي، وتمت قيادتها بواسطة غرائزها بدل حساباتها العملية، وستبقى كتلتها موجودة دوماً عندنا.

إذا ما عاد النظام القديم بعد الحرب، والطابع البرلماني لا يأتي من تلقاء ذاته، فمن الضروري لقدومها توافر إرادة طيبة شاملة الأوجه، كان على المرء أيضاً دفن التوقع بأن يتغير سلوك الألمان في العالم الخارجي، الذي غالباً ما تعالت الشكوى منه. ليس الافتخار القومي غير وظيفة للدرجة التي يكون فيها المنتمون إلى أمة مساهمين بنشاط في صياغة سياسة بلادهم، وإن من حيث الإمكانية على الأقل.

أما أن الألماني يفقد غالباً أي توجيه وأي شعور بالأمان في الخارج، حين لا يجد نفسه محاطاً بالحاضنة المعتادة للوصاية البيروقراطية، نتيجة لأنه اعتاد في بلاده على الشعور بأنه موضوع وحسب لتنظيمات الحياة الخاصة وليس حاملاً لها، الأمر الذي يفرض تلك الحيرة القلقة على تصرفاته، التي هي المنبع الحاسم "لأخوته الفظة"، التي تكثر الشكوى منها. وأما عدم "نضجه السياسي" فهو، بقدر ما هو موجود، نتيجة لعدم وجود رقابة على طبقة الموظفين ولاعتياد الخاضعين على الانصياع لها دون مشاركة خاصة في المسؤولية، وتالياً دون اهتمام بظروف ومسارات العمل الوظيفي. إن شعباً ناضجاً سياسياً هو وحده "شعب سيد"، أي شعب يمسك بيديه الرقابة على إدارة شؤونه، ويشارك بطريقة حاسمة في اختيار قادته السياسيين من خلال ممثليه المنتخبين. هذا ما فوتته الأمة على نفسها بسبب النمط الذي ردت من خلاله على عظمة بسمارك كسيد مسيطر. إن برلماناً سبق أن انحدرت مكانته ذات مرة لا يمكن جعله يعاود الصعود بين ليلة وضحاها، بما في ذلك من خلال بنود دستورية خاصة. ومن غير الممكن طبعاً التفكير إطلاقاً في أن بنداً ما يربط دعوة مستشار الرايخ إلى تولي منصبه وإعفاءه منه بتصويت برلماني، بوسعه جعل "قادة" ينبثقون فجأة من الأرض، علماً بأن عجزهم كان شرط إقصائهم من البرلمان، الذي دام لسنوات طويلة. بيد أنه يمكن تنظيمياً إقامة الشروط الأولية، التي لا بد منها لظهور هؤلاء، مع العلم بأن كل شيء يرتبط الآن بحدوث هذا.

الشعوب السيدة وحدها تمتلك الدعوة إلى التدخل في مفاصل تطور العالم، فإن حاولت ذلك شعوب تفتقر إلى هذه الصفة، لم تقابل عندئذ بتمرد الغريزة الأكيدة للأمم الأخرى ضد ذلك وحسب، وإنما تفشل داخلياً أيضاً عند قيامها بالمحاولة. نحن لا نفهم في هذه الأثناء تحت مصطلح "الشعب السيد" ذلك الوجه الوصولي البشع، الذي يتلبسه أناس يسمح لهم شعورهم القومي بالكرامة أن يتلقوا، هم والأمة، دروساً حول "ماهية الألمان" من إنجليزي فارّ كالسيد "هوتسون ستيوارت تشامبرلاين". ولكن بالطبع، إن أمة لا تُنتجُ سوى موظفين جيدين، وبيروقراطيين ثمينين، وتجاراً نزهاء، ومتعلمين وتقنيين مجدِّين، وخَدَماً مخلصين، وتقبل في المقابل الخضوع لسيطرة موظفين خارجة عن أية رقابة، تحت ستار عبارات شبه ملكية، ليست شعباً سيداً، وستُحسن صنعاً إن هي انصرفت إلى أعمالها اليومية العادية، عوض أن يتملَّكها غرور الاهتمام بمصائر العالم. نرجو من فضلكم ألا يحدِّثنا أحد عن "السياسة العالمية"، إذا ما عادت الأوضاع القديمة. وسيكون من العبث أن ينتظر الأدباء، المغرمون بالعبارات المحافظة، أن يطور الألمان في الخارج شعوراً أصلياً بالكرامة، إن هم ظلوا داخل بلادهم مجرد حقل نشاط لسيطرة موظفين، مهما كانوا مجدين على الصعيد التقني الصرف، وسمحوا أن يتناقش أصحاب مغانم متعلمين حول ما إذا كانت الأمة "ناضجة" لهذا الشكل أو ذاك من الحكومة.

إن "إرادة العجز" في الداخل، التي يعظ بها الأدباء، لا يمكن أن تتفق مع "إرادة القوة" في العالم، التي لطالما عبروا عنها بطريقة مفعمة بالضجيج. أما السؤال عما إذا كانت الأمة تشعر أنها نضجت لحمل المسؤولية أمام الأجيال القادمة عن شعب تعداده سبعون مليوناً، فإنه يجيب عن نفسه بالمعنى والخطوة عينهما، اللتين تجيب من خلالهما عن السؤال عن نظام ألمانيا الداخلي الجديد، فإن لم تجد في نفسها الجرأة على ذلك، كان عليها أن ترفض السؤال الآخر أيضاً، بما أن الأمر سيقود سياسياً إلى لا شيء عندئذ. في هذه الحال، ستكون هذه الحرب، التي هي صراع من أجل مشاركة أمتنا أيضاً في المسؤولية عن الأرض، "عبثية" ومجرد مجزرة بالفعل، ومثلها ستكون أية حرب ألمانية مقبلة أيضاً، وسيكون علينا البحث عن مهامنا في مكان آخر، و"إعادة النظر بهذا المعنى في توجهنا".

يَعتبر التحذلق المألوف لدى كثير من الأدباء (بما في ذلك أدباء أذكياء جداً) هذه المشكلات الواقعية للإصلاح البرلماني والحزبي ثانوية بلا حدود. وترى أن هذه

"مسائل تقنية تدوم ليوم واحد" بالمقارنة مع تأملات متنوعة الأنماط حول "أفكار 1914" أو حول "الاشتراكية الحقيقية" وما شابه من اهتمامات الأدباء. والآن، هناك "سؤال لكل يوم" سيُصار إلى وضع نهاية له في فترة قصيرة، هو السؤال حول ما سيحدث بعد نهاية هذه الحرب. ستواصل إعادة صياغة النظام الاقتصادي سيرها، بغض النظر عن هوية المنتصر. من أجل حدوث هذا، لن يكون هناك حاجة إلى انتصار ألماني أو إلى نظام سياسي حر جديد للرايخ. ومن المؤكد أن سياسياً قومياً سيبقي نظره موجها نحو ميول التطور الكونية تلك، التي سيكون لها في المستقبل سلطة على النظام الخارجي لمصير الجماهير الحياتي. أما وأن المصير السياسي لشعبه هو الذي سيحركه (والذي ستتخذ ميول تلك التطورات الكونية موقفاً لا مبالياً منه)، فإن هذا السياسي سيأخذ في حسبانه أيضاً، فيما يتعلق بالصياغات السياسية الجديدة، جيلين إلى ثلاثة أجيال قادمة، هي التي ستقرر ما سيؤول إليه شعبه، فإن هو تصرف بطريقة مختلفة، كان أديباً وليس سياسياً. عندئذ، ربما اهتم بالحقائق الأزلية، وبقي بصحبة كتبه، لكنه لن يظهر في ميدان الصراع حول مشكلات الحاضر، الذي سيدور فيه عراك حول ما إذا كانت أمتنا ستشارك بصورة حاسمة في الحديث ضمن تلك العملية الكونية كلياً. إن على بنيتها الداخلية، بما في ذلك السياسية منها، التكيف مع المهمة التي تجعلها قادرة على ذلك. بينما كانت بنيتها القائمة غير ملائمة، ولم تكن صالحة إلا لإدارة جيدة تقنياً ولإنجازات عسكرية مميزة. أما أن هذه البنية تكفي لسياسة دفاعية محضة وليس لمهام سياسية عالمية، فهذا ما علمنا إياه القدر المرعب الذي انقضّ علينا.

الاشتراكية

تقرير تحريري عن نشوء النص

أعلن ماكس فيبر استعداده ليتولّى على سبيل التجربة، وخلال الفصل الدراسي الصيفي من عام 1918، كرسي الاقتصاد القومي في جامعة فيينا، خلفاً لأوجين فون فيليبوفيتش (Eugen von Philippovitch). وقد درّس من نيسان/ أبريل إلى تموز/ يوليو من العام ذاته في فيينا، لكنه رفض عند منتصف الفصل الدراسي دعوة إلى تولي كرسي تدريسي دائم. في هذه الأثناء، تلقى فيبر دعوة من "مركز ردع دعاية الأعداء"[1]، التي أسستها القيادة لعليا للجيش الملكي والقيصري، لإلقاء محاضرة عن "الاشتراكية"[2]. وكان مركز ردع دعاية الأعداء قد تأسس بعد ثورة تشرين الأول/ أكتوبر الروسية رغبة في التصدي من خلال "عمل تربوي وطني" للميول التفككية، خاصة في الأقسام غير الألمانية من الجيش. أما الضباط الذي اعتمدوا لهذه المهمة، فقد تم تدريبهم في "دورات معلومات" مركزية. وقد ألقى ماكس فيبر صبيحة يوم 13 حزيران/ يونيو محاضرة "الاشتراكية" في إطار الدورة الثانية التي جرت بمشاركة 116 ضابطاً بين 26 أيار/ مايو و15 حزيران/ يونيو[3]. وحسب برنامج الدورة، فقد

---

(1) *Plaschka/ Haselsteiner/ Suppan*, Innere Front (München: Oldenbourg, 1974), S. 233-250.

(2) Marianne Weber, *Lebensbild1*, S. 626.

(3) KA Wien F. A. St. 15-5/4-9: "Vaterländische Bildungsarbeit," Mitteilungen der F. *A. St.*, Jg. 1, Nr. 1 vom (10 Juli 1918), S. 4.

أعقبت محاضرةَ فيبر مباشرة محاضرةٌ لفرانز هايدرش (Franz Heiderich) عن "موقع مملكة النمسا/ المجر في السياسة الدولية والاقتصاد الوطني"[4]. على العموم، كان من المقرر إلقاء 48 محاضرة خلال الدورة. وقد تحدث فيبر نفسُه بنظرة استعادية عن محاضرته إلى ماريانة فيبر، لكنه ذكر عدداً أكبر بكثير من عدد المشاركين الفعلي: "إن المحاضرة أمام الضباط (300)، التي استمرت بأسئلتها وأجوبتها بين الساعة العاشرة إلا ربعاً والثانية عشرة، كانت جميلة جداً، وكان الناس لطفاء، إلا أنها كانت مرهقة جداً أيضاً[5]".

تم تدوين محاضرة فيبر والمناقشة التي أعقبتها اختزالاً، وقد أَجرى تعديلات قليلة على النص الذي تَرَكَ نشره لمركز ردع دعاية الأعداء، مُورداً ملاحظة عن ذلك في رسالة مرفقة: "لقد حذفت فقط كل ما كان شخصياً جداً وما كان ملائماً للدائرة المغلقة، وأضفت بضع صياغات محسَّنة حلت محله. في تقديرى، كان من الأفضل ربما إسقاط المناقشة بكاملها، ومع ذلك فإنني أترك الأمر بكامله لكم"[6].

أُرسلت المحاضرة يوم 7 تموز/ يوليو إلى اللجنة الوزارية الملكية والقيصرية[7]، وسُلمت عقب ذلك إلى دار الدكتور فيكتور بيمر (Viktor Pimmer) للنشر، التي كانت على علاقة مع لجنة المركز، كي تقوم بطباعتها ككراسة مستقلة[8]. لم نتمكن من تحديد الموعد الدقيق لتسليم الكراسة، لكن قيام القيادة العامة الملكية والقيصرية بطلب خمسين نسخة بتاريخ 21 آب/ أغسطس[9]، يؤكد أن التسليم كان قد تم في هذا التاريخ.

قدمت دار النشر للنص "بالتمهيد" الآتي: "ألقى أستاذ الجامعة الدكتور ماكس

---

(4) المصدر نفسه، ص 6.

(5) رسالة إلى ماريانة فيبر، بلا تاريخ [17 حزيران/ يونيو 1918]. ممتلكات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة.

(6) لم يتم العثور على النص المختزل أو المعدل في أرشيف الحرب.

(7) أرشيف الحرب، فيينا: KA Wien, AOK F. A. St. Fasz. 5994, Bl. 728.

(8) المصدر نفسه، ص 727.

(9) أرشيف الحرب، فيينا، قيادة الجيش العليا، انظر: KA Wien, AOK F. A. St. Fasz. 5995, Bl. 642.

فيبر من هايدلبرغ خلال قيامه بالتدريس في جامعة فيينا المحاضرة التالية بوصفها توجيهاً تمهيدياً عاماً عن الاشتراكية، وذلك ضمن دورة حضرها ضباط ملكيون وقيصريون. بما أن المحاضرة قد تحظى باهتمام يتخطى هذه الدائرة، فإنها تطبع بموافقة المحاضر، حسب نصها الاختزالي. دار النشر.

عن انتقال النص وتحريره

لم يكن العثور على النص المختزل للمحاضرة وكذلك نص المناقشة ممكناً في ملفات مركز ردع دعاية الأعداء، كما لم تعد مراسلات دار النشر موجودة. ويحتمل أن يكون مخطوط التصحيحات اليدوية لماكس فيبر قد أتلف بعد ظهور النسخة المطبوعة. واتبعت الطباعة النص الذي ظهر ككراسة مستقلة تحت عنوان: "الاشتراكية، في فيينا"، "فوبوس"، دار نشر اللجنة للدكتور فيكتور بيمر، دون ذكر سنة الطباعة [1918].

الاشتراكية

سادتي المحترمون!

إذا كان لي شرف التحدث للمرة الأولى في دائرة هيئة ضباط الجيش الملكي والقيصري، فإنكم ستفهمون أن هذا يمثل وضعاً محرجاً بعض الشيء بالنسبة إلي. أما سبب هذا، فهو أنني لا أعرف قبل كل شيء، وبأي صورة من الصور، الشروط الأولية، أي الظروف الداخلية لعمل الجيش الملكي والقيصري؛ تلك الشروط الحاسمة بالنسبة لتأثير هيئة الضباط على الجنود. إنه لأمر مسلم به أن الضابط في الاحتياط والدفاع المحلي يكون غراً دوماً، ليس فقط لأنه يفتقر إلى التكوين المدرسي العملي الأولي على الحرب، وإنما ينقصه أيضاً الاحتكاك مع مجمل النظام العصبي الداخلي للمؤسسة. لكن، ومهما يكن من أمر، إذا كان المرء من أمثالي أنا أيضاً قد قضى خلال سنوات طويلة، ولفترات متكررة، بعض الوقت داخل الجيش الألماني في مناطق مختلفة جداً من ألمانيا[1]، فإنني أعتقد أنه يمكن امتلاك قدر كاف من النظر

(1) أنجز ماكس فيبر فترة خدمته كعسكري مكلف بالخدمة "لعام واحد" ومتطوع بدءاً من 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1883 في شتراسبورغ ضمن "الفوج 47 مشاة شيليزيا السفلى". ثم تلت ذلك التدريبات كضابط في شتراسبورغ وبوزن من 1 آذار/ مارس إلى 25 نيسان/ أبريل 1885، ومن 30 كانون الثاني/ يناير إلى 26 آذار/ مارس 1887، وكذلك لثمانية أسابيع عام 1889، من 2 حزيران/ يونيو إلى 27 تموز/ يوليو 1891 ومن 1 آذار/ مارس حتى 25 نيسان/ أبريل 1894، في الفوج ذاته كل مرة، حيث تمت ترقيته هناك إلى ملازم أول عام 1894، وبهذه الرتبة عمل عند اندلاع الحرب في 2 آب/ أغسطس 1914 كعضو عسكري في لجنة المشافي الاحتياطية في هايدلبرغ. وفي 27 كانون الثاني/ يناير عام 1915 رُقّي إلى رتبة مقدم في الدفاع =

إلى نمط العلاقة بين هيئة الضباط وهيئة ضباط الصف والجنود، يتيح على الأقل رؤية أن هذا النمط أو ذاك من التأثير ممكن، وهذا وذاك صعب أو مستحيل. إنني لا أمتلك بالطبع أي تصور عن ذلك في ما يخص الجيش الملكي والقيصري. وإذا كان لدي عموماً تصور ما عن العلاقات الداخلية للجيش، فإنه تصور عن الصعوبات العملية الهائلة تماماً، التي تترتب ببساطة بالنسبة إليّ عن الظروف اللغوية. لقد حاول ضباط احتياط في الجيش الملكي والقيصري مرات عديدة أن يشرحوا لي كيف يمكن أن ينجح الحفاظ على تلك الصلة مع الجنود، الضرورية بالذات لممارسة تأثير من نمط ما يتجاوز شؤون الخدمة، دون معرفة لغتهم. في ما يتعلق بي أنا نفسي، فإنني أستطيع الحديث انطلاقاً من تصورات ألمانية فقط، وأود أن أسمح لنفسي في البداية بأن أقدم للحديث ببضع ملاحظات عن الطريقة التي جرى فيها هذا التأثير عندنا.

لقد تمت هذه الملاحظات من "منظور الباحث". هذا يعني أنني جعلت ديدني خلال رحلات متكررة قمت بها من حين لآخر في ألمانيا، حين لم يكن الأمر يتعلق بأسفار طويلة جداً ولم تنتظرني أنشطة مرهقة جداً، أن أسافر في الدرجة الثالثة، حيث التقيت بمرور الوقت مئات من الناس، القادمين من الجبهة أو المسافرين إليها، وتحديداً في تلك الحقبة، التي بدأ فيها عندنا ما اعتبر عملاً تنويرياً يتولاه الضباط. هكذا استمعت، دون أن أستغل من جانبي أية فرصة لاستنطاق الناس أو لجعلهم يتحدثون، إلى تصريحات شديدة التنوع إلى أبعد حد أدلوا بها حول هذا الموضوع. والحق، أن الأمر تعلق هنا دوماً على وجه التقريب بأناس جديرين جداً بالثقة، آمنوا إيماناً راسخاً بسلطة الضابط، وفي أحيان نادرة بأناس تبنوا سلوكاً داخلياً مختلفاً بعض الشيء. أما القضية فكانت دوماً اضطرار المرء للإقرار الفوري بالصعوبة الكبيرة لأي عمل تنويري. ذلك كان بالتحديد أمراً واحداً بمجرد أن اشتبه القوم بطريقة من الطرق بأن الأمر يتعلق بسياسة حزبية يراد دعمها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حتى ظهر دوماً الارتياب لدى قسم كبير منهم، بغض النظر عن نوع هذه السياسة. لقد كانوا يُقِيمون، حين يأتون لقضاء إجازة، علاقات مع أعضاء حزبهم، وعندئذ كان يصير من الصعب طبعاً الحفاظ على علاقة ثقة حقيقية حيالهم. كما كان هناك فضلاً عن ذلك الصعوبة الكبيرة

= المحلي وخدم هناك إلى أن حُلت اللجنة في 30 أيلول/ سبتمبر عام 1915. قيادة مقاطعة هايدلبرغ المَلكية. الملف الشخصي لماكس فيبر، أرشيف الولاية العام، كارلسروه، 456، رقم 13719.

وهي أن القوم اعترفوا حقاً دون قيد أو شرط بخبرة الضابط العسكرية. لم يحدث هذا لي إطلاقاً بصورة مغايرة، بقدر ما هو طبيعي إطلاق الشتائم من حين لآخر في ألمانيا، مرة ضد هيئات الأركان ومرة ضد أي شيء غيرها، لكن السلطة العسكرية لم تكن إطلاقاً موضع شك من حيث المبدأ. وفي المقابل، اصطدم المرء بالشعور القائل: نعم، إذا كان الضابط سيُعْلِمنا ما يدور حول ظروف حياتنا الخاصة وما ينجم عنها، فإنه لا يمكن تجاهل الحقيقة، وهي أن هيئة الضباط تنتمي إلى فئة اجتماعية غير فئتنا، ومن غير الممكن بالنسبة إلى الضابط، حتى إذا ما توافرت أفضل إرادة لديه، تقمُّص وضعنا بصورة تامة، مثلما نتقمصه نحن، عندما نقف وراء الآلة أو المحراث. لقد عبَّر هذا عن نفسه بصورة متكررة في عدد من التصريحات الساذجة جزئياً، وقد راودني الشعور بأن سلطة الضابط ربما كان يمكن أن تتعرض للمعاناة في المجال العسكري أيضاً، حيث هي راسخة تماماً، من خلال طريقة تنوير تُمارس بصورة خاطئة، لأن القوم لن يعترفوا بالضرورة بالسلطة في تلك المجالات التي يَدَّعون أنها مجالاتهم. وهذا خطأ آخر غالباً ما اُقترف في فترات سابقة، خلال النزاعات مع الاشتراكية. لقد ابتعد المرء منذ وقت طويل، ولسبب وجيه، عما كان يفعله في السابق خصوم الديمقراطية الاجتماعية من السياسيين الحزبيين، حين كانوا يُعاتبون العمال بشأن موظفي النقابة والحزب قائلين: "هؤلاء أصلاً أناس يعيشون من قروش العمال بمعنى الكلمة الحرفي، أكثر بكثير من أرباب العمل"، لأن كل عامل يرد طبعاً على ذلك: "بالتأكيد، يعيش هؤلاء الناس من قروشي. أنا أدفع لهم، ولكن لهذا بالذات هم أهل لثقتي وتابعون لي، وأنا أعرف أن عليهم تمثيل مصالحي، ولا أسمح لشيء بإقناعي بغير ذلك. وهو يستحق في نظري القروش القليلة". لقد ابتعد المرء الآن بحق عن الرغبة في الإساءة بتلك الطريقة إلى فئة المثقفين تلك، التي طَبعت بطابعها في كل مكان النداءات والشعارات، وقُولوا بثقة إنها طبعت الجُمل التي يُعمل بها في جميع الأحزاب دون استثناء، بما في ذلك داخل جميع أحزاب اليساريين والحزب الديمقراطي الاجتماعي. غير أن ما يستحق ترحيباً خاصاً في رأيي هو أن المرء تأقلم في ألمانيا بصورة جيدة مع النقابات[2]. من حق المرء اتخاذ الموقف الذي يريده من النقابات، التي لها حماقاتها أيضاً. ومع ذلك، فإن هذا السلوك تجاهها كان ذكياً من وجهة النظر العسكرية بالذات، لأنها تمثل على كل حال

(2) يقصد فيبر الاعتراف الرسمي الأول بالنقابات من قبل الحكومة، وقيادة الجيش العليا والبرلمانات بمناسبة المداولات المتعلقة بقانون المساعدة الطبية الذي دخل حيز التنفيذ يوم 5 كانون الأول/ ديسمبر 1916 بموافقة النقابات.

شيئاً خاصاً محايثاً بالهيئات العسكرية أيضاً. يحق للمرء التفكير كما يريد في الإضراب. إنه على الأغلب نضال من أجل مصالح، من أجل أجور. لكنه ليس غالباً نضالاً من أجل الأجور فقط، بل كذلك في سبيل قضايا مثالية، في سبيل الكرامة كما يفهمها العمال، أما ما يجب أن يُفهم منها، فهذا ما يَدّعي كل إنسان معرفته بنفسه. إن الشعور بالكرامة، بزمالة الرفاق في مصنع أو في الفرع الواحد ذاته، يجعلهم متماسكين، وهذا في النهاية شعور يقوم عليه تماسك الهيئات العسكرية أيضاً، وإن في اتجاه آخر. وبما أنه لا توجد أية وسيلة أخرى لإزالة الإضرابات من العالم - يستطيع المرء الاختيار فقط بين اتحادات من هذا النمط، معترفاً بها بصورة علنية أو سرية - فإنني أعتبر وقوف المرء على أرضية هذه الحقيقة ذكياً من وجهة النظر العسكرية أيضاً: هذا هو الواقع. وما دام المرء يتدبر أموره مع الناس، وهؤلاء لا يهددون مصالح عسكرية، فإن عليه التحالف معهم مثلما هو حادث بالفعل في ألمانيا. هذه هي انطباعاتي الذاتية.

أود أن أنبري الآن إلى الموضوع الذي منحتموني شرف دعوتي إلى هنا من أجله، وهو بالطبع من نوع يجعل من الضروري الحديث عنه بالتفصيل طيلة سداسي (لأن المرء يحرص على تقديم هذه الأمور في محاضرات بهذا الحجم للمستمعين الأكاديميين المؤهلين)، إنه موقع الاشتراكية والموقف منها. بداية، ألفت نظركم إلى وجود "اشتراكيين" من أكثر الأنواع اختلافاً. هناك أناس يسمون أنفسهم اشتراكيين لن يعترفوا باشتراكية أي اشتراكي حزبي من أي اتجاه كان. إن جميع الأحزاب، التي لها طابع اشتراكي محض، هي اليوم أحزاب ديمقراطية. أود في البداية التعريج باختصار على هذه الطابع الديمقراطي. ما هي اليوم الديمقراطية؟ هذه النقطة تنتمي تماماً إلى الموضوع، وأنا لا أستطيع طبعاً الخوض فيها اليوم إلا بإيجاز. يمكن للديمقراطية أن تعني أشياء مختلفة أشد الاختلاف. وهي لا تعني بحد ذاتها سوى انتفاء التفاوت الرسمي للحقوق السياسية بين طبقات الشعب المختلفة. ولكن أي نتائج مختلفة تترتب على هذا! في نمط الديمقراطية القديم، القائم في المقاطعات السويسرية "أوري" و"شفيتز" و"أنترفالدن" و"أبنتسيل" و"كلاروس" يجتمع اليوم أيضاً سائر المواطنين، وهم في "أبنتسيل" اثنا عشر ألف مواطن لهم حق التصويت، وفي الأماكن الأخرى بين 3000 و5000، في ساحة كبيرة ليصوّتوا برفع الأيدي بعد المناقشة على كل شيء، بدءاً بانتخاب رئيس حكومة المقاطعة وصولاً إلى اتخاذ القرارات حول القانون الضريبي أو أي مسألة من مسائل الإدارة. ولكن، إذا ما تابعتم قائمة رؤساء حكومات المقاطعات،

الذين انتخبوا عبر خمسين إلى ستين عاماً في مثل هذه الديمقراطية السويسرية من النمط القديم، فإنه سيلفت نظركم أنهم كانوا غالباً الأشخاص أنفسهم، أو أن أسراً معينة كانت تضع يدها منذ القدم على هذه المناصب، وأن من الصحيح أنه كانت هناك بالتالي ديمقراطية في الحق، غير أنها أديرت فعلياً بطريقة أرستقراطية لسبب بسيط جداً، هو أنه لم يكن بوسع أي صاحب حرفة تولي منصب رئيس حكومة المقاطعة، دون أن يدمر نفسه في حرفته. لقد وجب عليه أن يكون "متفرغاً" بالمعنى الاقتصادي، وهذا لا يكون عادة غير رجل لديه بعض الثروة، أو أنه يدفع له بسخاء ويتم التكفل بأوده من خلال راتب تقاعدي. بينما لا خيار للديموقراطية سوى أن تدار بكلفة رخيصة على يد أثرياء يتولون مناصب شرفية، أو بكلفة عالية من خلال موظفين محترفين مأجورين. هذا الأمر الأخير، أي تطوير طبقة موظفين محترفين، صار الآن قَدَر جميع الديمقراطيات الحديثة، حيث لم يكن المنصب الشرفي كافياً في الدول الجماهيرية الكبيرة. هذا هو الوضع الراهن في أميركا. في النظرية، يشبه الأمر هناك ما هو موجود في سويسرا. وإذا كانوا لا ينتخبون من خلال تجمعات محلية، فهم ينتخبون، وفق حق انتخاب متساوٍ مباشر وغير مباشر، قسماً كبيراً من موظفي الولايات المختلفة وممثل الاتحاد كله، أي الرئيس الذي يسمي موظفي الاتحاد الآخرين، علماً بأن الخبرة تؤكد أن الموظفين الذين يعيّنهم الرئيس المنتخب أكثر رقياً بالنسبة إلى نوعية عملهم وقبل كل شيء طهارة كفهم بوجه عام من أولئك الموظفين، المنبثقين من الانتخابات الشعبية، لأن الرئيس والحزب الذي يقف وراءه يعتبران طبعاً مسؤولين عن أن تتوفر بطريقة ما على الأقل تلك الصفات في الموظفين والتي يتوقعها الناخبون.

هذه الديمقراطية الأميركية، القائمة على مبدأ أنه عندما يتغير الرئيس كل أربع سنوات يتغير أيضاً الموظفون الثلاثمئة ألف الذين عليه تعيينهم، وأن كل الحكام في كل ولاية على حده يتغيرون ومعهم من جديد آلاف الموظفين كل أربعة أعوام، تمضي نحو نهايتها. إنها إدارة يتولاها أغرار، ما دام هؤلاء الموظفون الذين قدمهم الحزب عُيِّنوا وفق مبدأ يقول: لقد قدموا خدمات للحزب ومن أجل هذا يصيرون موظفين. لا يطرح المرء إلا قليلاً من الأسئلة حول تأهيلهم المهني، بينما كانت الديموقراطية الأميركية تجهل رسمياً إلى ما قبل وقت قصير الامتحان أو أي شيء يشبهه. وكان القوم يتبنون غالباً بالمقابل وجهة نظر ترى أن المنصب يجب أن ينتقل بطريقة ما من شخص إلى آخر، ليصل كل واحد إلى المعلف ذات مرة.

لقد تحدثت مرات متعددة عن هذا مع عمال أميركيين. يمتلك العامل الأميركي "اليانكي" الأصيل مستوى رفيعاً من الأجر والتعليم، ويزيد أجره عن راتب بعض الأساتذة المساعدين في الجامعة. وتتوافر أشكال المجتمع البورجوازي توفراً تاماً لديهم، وهم يظهرون بقبعاتهم الأسطوانية على رؤوسهم تصاحبهم زوجاتهم، التي ربما كانت على قدر أقل من الحنكة والأناقة، لكنها تتصرف تماماً، فيما عدا ذلك، كأية سيدة أخرى، بينما يتدفق المهاجرون القادمون من أوروبا إلى الفئات الدنيا. هكذا، عندما كنت أجالس عاملاً مثل هذا وأقول له: كيف يمكنكم السماح أصلاً أن يحكمكم هؤلاء الناس، الذين يعينون في المناصب ويجنون منها بالطبع أكبر قدر ممكن من المال، بما أنهم يدينون بحصولهم عليها للحزب، الذي يحولون قدراً من الراتب الذي يتقاضونه على شكل ضريبة إليه، وبما أنهم يغادرون عملهم بعد أربعة أعوام دون أن يكون لهم حق في التقاعد، كيف تستطيعون السماح أن يحكمكم هذا المجتمع الفاسد، الذي يسرق مئات الملايين منكم، كما هو معروف؟ كنت أتلقى من حين لآخر الجواب المميز، الذي أرجو أن تسمحوا لي بإيراده حرفياً في تمام قطعيته: "أين المشكلة. هناك ما يكفي من المال لسرقته، وسيبقى دوماً مال كافٍ ليكسبه آخرون، بما في ذلك نحن أيضاً. إننا نبصق على هؤلاء ‹المحترفين›، هؤلاء الموظفين الذين نحتقرهم. ولكن، عندما تتولى طبقة متعلمة ومُختبَرة المناصبَ، مثلما هي الحال عندكم، فإنها تبصق علينا".

كان هذا الأمر المهم لدى هؤلاء الناس، إنه الخوف من نشوء طبقة من الموظفين كتلك القائمة بالفعل في أوروبا، طبقة فئوية تكونت في الجامعات وتأهلت مهنياً.

والآن، من المسلم به أنه حل منذ وقت طويل الزمن، الذي لم يعد المرء يستطيع أن يقبل فيه حكم الأغرار في أميركا أيضاً، حيث ينتشر الموظفون المهنيون بسرعة هائلة، وتم اعتماد الامتحان المهني، الذي كان إلزامياً بصورة رسمية أول الأمر بالنسبة لموظفين محددين، تغلب عليهم الصفة التقنية، إلا أنه ما لبث أن انتشر بسرعة في كل اتجاه. ويبلغ الآن عدد من لا يمكن تعيينهم إلا بعد امتحان حوالي مئة ألف موظف ممن يجب على الرئيس تعيينهم. بذلك تكون قد أنجزت الخطوة الأولى والأكثر أهمية لإعادة صياغة الديمقراطية الأميركية، وتكون الجامعة أيضاً في أميركا قد بدأت تؤدي دوراً مختلفاً كل الاختلاف، وتبدلت جذرياً بدورها روح الجامعات، لأن – وهذا ليس

معروفاً دوماً خارج أميركا - الجامعات الأميركية والفئات التي تعلمت فيها كانت هي من يسعى إلى الحرب، وليس الموردون الذين يمدونها بالموارد، الموجودون في جميع البلدان. عندما كنت عام 1904 هناك[3]، لم يسألني الطلاب الأميركيون عن شيء قدر ما سألوني عن: كيف، بالأصل، تنظم في ألمانيا حفلات المبارزة بالسيوف، وماذا يفعل المرء كي تصير له ندوب في وجهه. لقد اعتبروا هذا مؤسسة تتسم بالفروسية، وكانوا يريدون أن تكون لديهم هذه الرياضة أيضاً. إن ما هو جدي في الأمر كان تصميم المواد العلمية في اختصاصي بالذات على مثل هذه الأمزجة. وقد وجدت في النهاية النتيجة التالية في أفضل المؤلفات بالذات، التي صدرت آنذاك: "من حسن الحظ أن الاقتصاد العالمي يتحرك إلى حيث ستأتي اللحظة التي يصبح فيها الأمر مربحاً (بنظرة عميقة إلى الأعمال) حيث ينتزع كل طرف من الآخر التجارة العالمية بالحرب، لأنه بذلك ينتهي في نهاية الأمر بالنسبة إلينا نحن الأميركيين العصر الذي نحن فيه كَسَبَة دولارات عديمة الكرامة، وتسود روح الحرب والفروسية العالم من جديد"[4]. إنهم يتصورون الحرب الحديثة بطريقة مشابهة لما كانت عليه في معركة فونتونوا، حيث صرخ منادي الفرنسيين في الأعداء: "سادتي الإنجليز، أطلقوا أنتم النار أولاً!"[5] لقد تخيلوا الحرب كنوع من رياضة الفروسية، سيحل من جديد الشعور الفئوي، الشعور النبيل، محل هذا الجري القذر وراء المال، وهم يرون أن هذه الزمرة تحكم على أميركا بالطريقة ذاتها، كما يحكمون من وجوه متنوعة عليها في ألمانيا، بحسب معرفتي، وهي تستخلص

(3) شارك فيبر في سان لويس في مؤتمر علمي كان قد نظمه عالم النفس والفيلسوف هوجو مونستبيرج في إطار المعرض الدولي، وسافر بين أيلول/ سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر 1904 عبر الولايات المتحدة. انظر: Marianne Weber, *Lebensbild1*, S. 292 ff.

(4) يشير فيبر إلى المقاطع الختامية لدى: Thorstein Veblen, *The Theory of Business Entreprise* (New York: Scribners Sons, 1904), S. 391-400.

حيث يوجد الاستشهاد الآتي هناك، ص 398: "مثل هذا المثل الأعلى ليس ببساطة حلم ليلة واحدة لأحد الأخلاقيين، إنه اقتراح عمل عميق يرتبط بصورة مسبقة بخط السياسة، الذي كانت مصالح الأعمال قد تحركت فيه لمصلحتها الخاصة". انظر أيضاً في المصدر المذكور، ص 296 وما يليها.

(5) في المعركة قرب فونتونوا، في مقاطعة هينيجاو البلجيكية الحالية، هزم الفرنسيون بقيادة موريتس فون ساكسن يوم 11 أيار/ مايو 1745، وخلال حرب الوراثة النمساوية، الجيش البريطاني الهولندي النمساوي بقيادة أوجست فون كومبرلاند. هذا القول ينسب إلى العقيد الإنجليزي لورد تشارلز هاي، انظر: Jon M. White, *Lorbeer und Rosen: Graf Moritz von Sachsen, Maréchal de France* (Tübingen: Wunderlich o. J., 1964), S. 227, Anm. 133.

بدورها النتائج من ذلك. انبثق رجال الدولة المهمون من هذه الزمرة. أما هذه الحرب، فستكون لها نتائج بالنسبة إلى أميركا، وهي أنها ستخرج منها كدولة تمتلك جيشاً كبيراً، هيئة ضباط وبيروقراطية. وقد تحدثت آنذاك مع ضباط أميركيين لم يكونوا موافقين إلا قليلاً على الأعباء، التي ألقت الديمقراطية أميركا بثقلها على عاتقهم. كما حدث ذات مرة على سبيل المثال أنني كنت مع عائلة ابنة زميل، وأن الخادمة كانت قد انصرفت من المنزل، كان عليهم هناك إبلاغ الخادمات قبل ساعتين من صرفهن من العمل. في هذا الوقت بالذات، جاء الابنان إلى المنزل، وكانا طالبين في كلية البحرية الحربية، فقالت الأم لهما: "عليكما الخروج الآن لكنس الثلج، وإلا وجب علي دفع غرامة مئة دولار يومياً". قال الابنان اللذان كانا قد التقيا للتو بضباط بحرية ألمان: "إن هذا لا يليق بهما، فردت الأم: إذا كنتما لن تفعلا هذا، سيكون علي أنا القيام به".

هذه الحرب ستؤدي إلى تطور البيروقراطية ومعها فرص تقدم الأوساط الجامعية في أميركا، وهذا يكمن بالطبع أيضاً وراء هذا التطور. باختصار، إن نتيجتها ستكون أَوْربة أميركا بالوتيرة عينها على الأقل، التي كان يمكن للمرء أن يتحدث فيها عن أَمْركة أوروبا. ستكون الديمقراطية الحديثة بيروقراطية، حيث تكون ديموقراطية دولة كبيرة. إن هذا هو ما يجب أن يكون، فالديمقراطية البيروقراطية تستبدل الموظفين النبلاء الراقين وموظفي الشرف الآخرين بطبقة موظفين مأجورة. يحدث هذا بهذه الطريقة في كل مكان، وهو يحدث داخل الأحزاب أيضاً بالطريقة عينها. إنه أمر لا مهرب منه. هذه هي الحقيقة الأولى، التي سيكون على الاشتراكية أيضاً أخذها بالحسبان، إنها ضرورة تأهيل مهني يستمر لسنوات طويلة، وتخصص مهني دائم التقدم، وقيادة تمارسها طبقة موظفين مهنية متعلمة. بغير هذا، لا يمكن إدارة الاقتصاد الحديث.

لكن هذه البيروقراطية الكونية التي لا يمكن تفاديها هي بصورة خاصة ما يختبئ وراء أحد الشعارات الاشتراكية التي غالباً ما يتم الاستشهاد بها، شعار "فصل العامل عن أدوات العمل"، فماذا يعني هذا؟ إن العامل، كما يقال لنا، مفصول عن الأدوات العينية التي ينتج بها، وإن عبودية الأجر، التي يجد نفسه فيها، تقوم على هذا الفصل. وهم يفكرون، في هذا السياق، بالحقيقة، وهي أن العامل كان في العصر الوسيط مالك أدوات عمله التقنية التي كان ينتج بها، بينما العامل الحديث المأجور ليس ولا يستطيع

أن يكون كذلك بالطبع، سواء كان رب عمل هو الذي يشغل المنجم أم المصنع، أم كانت الدولة هي التي تفعل ذلك. إنهم يفكرون أيضاً بأن الحرفي كان يشتري بنفسه المواد الأولية التي يصنعها، بينما ليس هذا هو اليوم حال العامل المأجور ولا يمكن أن يكون، ووفقاً لذلك، كان المنتج في كل مكان بقيت فيه حرف، خلال العصر الوسيط أو الآن، تحت تصرف الحرفي الفرد الحر، الذي يمتلك أدوات العمل، ومرة ثانية: سواء كان هذا الدولة أم رب عمل خاص. هذا والحق يقال صحيح، لكنه حقيقة لا تنتمي بأي حال إلى عملية الإنتاج الاقتصادي وحده، بل هي الشيء نفسه الذي نعيشه على سبيل المثال داخل الجامعة أيضاً، حيث يعمل المدرس القديم وأستاذ الجامعة بمساعدة المكتبة والأدوات التقنية، التي حصلا عليها بنفسيهما وصنعاها لدى الغير، وينتجان بواسطتها، كما يفعل الكيميائيون مثلاً، تلك الأشياء التي كانت مطلوبة للعمل العلمي. إن كتلة القوى العاملة الحالية ضمن ورشة الجامعة الحديثة، وبشكل خاص المساعدون العلميون في المعاهد الكبرى، هما بهذا المعنى في الوضع ذاته تماماً، الذي يشغله أي عامل. فمن الممكن أن يصرف هؤلاء من العمل في أي وقت، وهم لا يملكون في قاعات المعهد أي حق مختلف عن حق العامل في قاعات المصنع، وعليهم التقيد بالترتيب القائم، مثل العمال وبالطريقة ذاتها التي يتقيدون بها. كما لا يملكون المواد الأولية والأجهزة والآلات... إلخ، التي تستخدم في معهد كيميائي أو فيزيائي، وفي قاعة التشريح أو العيادة، فهذه بالأحرى ملكية دولة، لكنها تدار من قبل مدير المعهد، الذي يتلقى تعويضات مقابل ذلك، بينما يحصل المساعد العلمي على دخل لا يقاس بطريقة مغايرة للطريقة التي يحدد من خلالها دخل عامل موصوف. نحن نجد الشيء ذاته تماماً في مجال الجيش. كان فارس الماضي مالك حصانه وسلاحه، وكان عليه تسليح نفسه وتأمين طعامه. كان تركيب الجيش آنذاك يقوم على مبدأ التجهيز الذاتي، وسواء تعلق الأمر بمدن العصر القديم أو بجيوش فرسان العصر الوسيط، فقد كان على الفارس نفسه امتلاك درعه ورمحه وحصانه وجلب مؤونته معه. بينما نشأ الجيش الحديث في اللحظة التي بدأت فيها إدارة الأمير المنزلية، حيث لم يعد إذن الجندي والضابط (الذي هو شيء مختلف عن الموظف، لكنه يعادل الموظف تماماً بهذه المعنى) مالك أدوات وورشة الحرب. إن تماسك الجيش الحديث يقوم حقيقة على هذا. لذا لم يكن بوسع الجنود الروس لفترة طويلة الفرار من الخنادق، لأن هذا الجهاز لهيئة الضباط، وللإدارة ولغيرها من الموظفين، كان موجوداً، ولأن كل واحد في الجيش

علم أن وجوده كله، بما في ذلك غذاؤه، كان مرتبطاً بعمله. كان هؤلاء جميعهم مفصولين عن أدوات ورشة الحرب، بالقدر نفسه، الذي فصل العامل فيه عن أدوات العمل. ومثلما كان وضع الفارس، كان وضع موظف العصر الإقطاعي، أي التابع، الذي تُعهد له حقوق إدارية وقضائية سيادية، فقد تحمل تكاليف الإدارة والقضاء من جيبه الخاص، وحصل على الرسوم مقابل ذلك، وكان بالتالي مالك أدوات عمل الإدارة. تنشأ الدولة الحديثة، بأن يأخذ الأمير هذه الحقوق في إدارته المنزلية الخاصة، ويستخدم موظفين مأجورين، ويحقق من خلال ذلك "فصل" الموظفين عن أدوات العمل. إنه إذن الشيء ذاته في كل مكان: إن أدوات العمل تتركز داخل المصنع، إدارة الدولة والجيش والمعاهد الجامعية، بواسطة جهاز بشري بيروقراطي التنظيم في أيدي من يسيطر على هذا الجهاز. هذا في جزء منه أمر تقني محض، مشروط بنوع أدوات العمل الحديثة: الآلات، المدافع... إلخ، ومشروط ببساطة في جزء آخر بالقدرة الأكبر على الإنجاز لهذا النمط من العمل المشترك بين الناس عبر تطور "الانضباط"، انضباط الجيش والمنصب والورشة والمعمل. لكنه خطأ جسيم على كل حال اعتبار فصل العامل عن أدوات العمل شيئاً يميز الاقتصاد وحده، والاقتصاد الخاص على وجه الحصر. لا يتغير أي شيء على الإطلاق في المكون الرئيس، إذا ما وقع تغيير شخصٍ سيّد ذلك الجهاز، وكان منّ يتصرف به رئيس دولة أو وزير بدل صاحب مصنع خاص. سيبقى "فصل" أدوات العمل قائماً في كل حالة من هذه الحالات. وما دامت هناك مناجم، وأفران صهر، وسكك حديدية، ومصانع وآلات، فإن هذه لن تكون إطلاقاً ملكية عامل فرد واحد أو عمال أفراد كثيرين، مثلما كانت أدوات عمل حرفي واحد في العصر الوسيط ملكية معلم حرفة مستقبلي أو ملكية تعاونية محلية أو صنف حرفي. إن هذا مستحيل بسبب طبيعة التقنية الراهنة.

والآن، ماذا تعني الاشتراكية حيال هذه الحقيقة؟ تحمل كلمة الاشتراكية معاني كثيرة، كما سبق أن ذكرت. لكن التناقض مع الاشتراكية، الذي يفكر المرء عادة فيه، هو نظام الاقتصاد الخاص الذي يعني وضعاً يكون فيه إمداد الاقتصاد بما يحتاجه في أيدي أرباب عمل أفراد، فيتم إذن بطريقة تجعل هؤلاء يحصلون من خلال عقود شراء وأجر على أدوات العمل العينية، والموظفين، والقوى العاملة، ليسمحوا عندئذ بإنتاج سلع تباع في السوق، مع تحمل المخاطر الاقتصادية الخاصة وتوقع ربح خاص.

هذا النظام الاقتصادي الخاص غطته النظرية الاشتراكية بشعار "فوضى الإنتاج"[6]، لأنها تربط كل شيء بها إذا كانت المصلحة الخاصة بكل واحد من أرباب العمل في تصريف منتجاتهم، وبالتالي مصلحته في تحقيق الربح، تعمل بطريقة تتكفل بأن يتزود بها أولئك الذين يحتاجون إليها.

المسألة الآن هي ما إذا كانت الأعمال داخل مجتمع، أي الاقتصاد الخاص، والاقتصاد غير الخاص، أي الاشتراكي، بهذا المعنى الأوسع للكلمة، المنظم وفق خطط والذي يغطى بها يحتاج إليه، قد تغيرت تاريخياً.

في العصر الوسيط خاضت جمهوريات مثل جِنوة حروبها الاستعمارية الكبرى في قبرص بواسطة شركات وصاية مساهمة عرفت باسم الصناديق، شاركت في تقديم المال، واستأجرت المرتزقة المناسبين، واحتلت البلد، وتلقت حماية الجمهورية واستغلت البلاد بالطبع من أجل أغراضها الخاصة كبلاد مزارع أو كموضوع ضريبي. واحتلت شركة الهند الشرقية بالطريقة ذاتها الهند لصالح إنجلترا واستغلتها. بدوره، ينتمي حاكم عصر النهضة الإيطالي المتأخر إلى النوع ذاته، فقد جند جيشه، مثلما فعل آخرُهم، وهو فالشتاين، باسمه الشخصي وبموارده الخاصة، وتدفق إلى جيبه نصيب من الغنيمة التي استولى هذا الجيش عليها، وحرص طبعاً على أن يؤول إليه مبلغ محدد من الأمير أو الملك أو القيصر مكافأة له على عمله ولتغطية نفقاته. كان العقيد في القرن الثامن عشر رب عمل بصيغة أقل استقلالية بقليل من هذه، فكان عليه بدوره كسب المجندين وكسوتهم، ومع أنه اعتمد جزئياً على مخازن الأمير، فقد عمل دوماً بدرجة واسعة على مسؤوليته الخاصة وفي سبيل الربح. هكذا، كان خوض الحرب بواسطة

---

(6) Marx/ Engels, *Kommunistisches Manifest*, 19067, S. 48:

"أثبت (الاشتراكية القديمة) بطريقة لا تدحض الآثار المدمرة للآلة ولتقسيم العمل، ولتمركز رؤوس الأموال والملكية العقارية، ولفيض الإنتاج، والأزمات، والزوال الحتمي للبرجوازيين الصغار والفلاحين، وبؤس البروليتاريا وفوضى الإنتاج، وعدم التناسب الصارخ في توزيع الثروة، وحرب الإبادة الصناعية بين الأمم بعضها ضد بعض، وانحلال الأعراف القديمة، وعلاقات الأسر القديمة، والأمم القديمة".

انظر أيضاً: Friedrich Engles, *Die Entwicklung des Sozialismus von der Utopie zur Wissenschaft: Mit einem Vorwort von Karl Kautsky* (Berlin: Buchhandlung Vorwärts, 19116), S. 41:

"إن التناقض بين الإنتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي يقدم نفسه الآن كتناقض بين تنظيم الإنتاج في المصنع الواحد وفوضى الإنتاج في المجتمع بكامله".

العمل الاقتصادي الخاص يعتبر أمراً طبيعياً تماماً، بينما سيبدو لنا أمراً مرعباً اليوم.

على الجانب الآخر، ما كانت أي مدينة أو طائفة حرفية في العصر الوسيط ستعتبر أن من الممكن ببساطة التفكير في تكليف التجارة الحرة بإمدادهما بالحبوب والمواد الأولية واجبة الاستيراد من أجل عمل معلميها، وإنما بدءاً من العصر القديم، وبدرجة كبيرة في روما، كان على المدينة أن تهتم خلال كل العصر الوسيط بالتموين، بينما اكتفت التجارة الحرة بدور متمم لدورها. ومثلما يحدث الآن على وجه التقريب في أزمنة اقتصاد الحرب، فإنه وجد عمل مشترك، "دولنة شاملة" لفروع واسعة من الاقتصاد، كما يحبون أن يسموه الآن(7).

إن ما يميز وضعنا الحالي هو أن الاقتصاد الخاص، المرتبط بالتنظيم البيروقراطي الخاص وبالتالي بفصل العامل عن أدوات العمل، يسيطر على مجال لم يسبق له على الإطلاق أن حمل خلال تاريخ العالم هاتين السّمتين معاً وبهذا الحجم، إنه الإنتاج الصناعي، وتلازم هذه العملية مع ابتكار الإنتاج الآلي داخل المصنع، وبالتالي مع التراكم المحلي للقوى العاملة داخل مجال واحد، والارتباط بالآلة وانضباط العمل المشترك ضمن قاعة آلات أو منجم. إن الانضباط هو الذي يمنح النوع الراهن من "فصل" العامل عن أدوات العمل علامته المميزة، قبل كل شيء.

ولدت الاشتراكية الحديثة انطلاقاً من هذا الوضع الحياتي، ومن انضباط المصنع. وقد وجدت أنواع شتى من الاشتراكية في كل مكان، وفي جميع الأزمنة وسائر بلدان الأرض. ولن تكون خصوصية الاشتراكية الحديثة ممكنة إلا على هذه الأرضية.

هذا الرضوخ لانضباط العمل يكون محسوساً إلى هذه الدرجة الاستثنائية

(7) كان يوهان بلونجه قبل أي أحد آخر ممثل توجّه الدولة البيروقراطي الواسع في السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الرايخ الألماني، وذلك في مؤلفه: "*Die Geburt der Vernunft*" (Berlin: Springer, 1918)، وقد ظهر مقطع منه كطبعة تمهيدية تحت عنوان: "Die Durchstaatlichung des Wirtschafts-lebens," in: *Europäische Staats- und Wirtschaftszeitung*, hg. von Heinrich von Frauendorfer und Edgar Jaffé, III, Jg., Nr. 1 vom 1. Januar 1917, S. 5-7,
فيما يخص تصور "الدولنة الشاملة" استند بلونجه (Geburt der Vernunft, S. 51 f) على كتاب الاشتراكي النمساوي كارل رينر، الموسوم: Karl Renner, *Marxismus, Krieg und Internationale* (Stuttgart: Dietz, 1917).

بالنسبة للعمال الصناعيين، لأن الورشة الصناعية الحديثة تستند إلى عملية اصطفاء حادة بصورة استثنائية، على النقيض، مثلاً، من مزرعة العبيد أو حوش السخرة، بما أن الصناعي الحالي لا يوظف أي عامل لمجرد أنه يريد العمل بأجور منخفضة، بل إنه يضع رجلاً يتلقى أجراً قياسياً على الآلة وهو يقول له:"اعمل الآن، وسأرى كم ستكسب". وعندما لا يبدو الرجل في وضع من يستطيع ربح حد أدنى محدد من الأجر، يقال له "آسفون. أنت لا تملك الموهبة الضرورية لهذه الوظيفة ونحن لا نحتاج إليك". إن العامل يُفصل، لأن الآلة لا تستغل بكامل طاقتها، ولأنه يقف وراءها رجل لا يعرف كيف يفعل ذلك. بهذه الطريقة أو بطريقة مشابهة، يحدث هذا الأمر في كل مكان. إن كل مرفق صناعي حديث يقوم، على النقيض من أي مرفق استند على العبودية في العصر القديم، كان السيد مرتبطاً فيه بالعبيد الذين لديه -عندما كان أحدهم يموت، فإن هذا كان يمثل خسارة في رأس ماله- على مبدأ الاصطفاء، الذي يتفاقم بشدة، من جانب آخر، بسبب المنافسة بين أرباب العمل، التي تربط كل واحد منهم بمعايير أجر محددة تتطابق فيها حتمية أجر العامل مع حتمية الانضباط.

عندما يأتي العامل اليوم إلى رب العمل ويقول: "نحن لا نستطيع الاستمرار في الوجود بهذا الأجر وأنت تستطيع إعطاءنا أجراً أكبر"، فإن هذا يكون في تسع من كل عشر حالات، في أزمنة السلام وفي الفروع التي تخضع لمنافسة شديدة، في وضع يستطيع معه أن يبرهن للعمال، بمعونة دفاتر المحاسبة التي يمسكها، أن هذا غير ممكن، فالمنافس يدفع هذه الأجور أو تلك، فإن دفعت لكل واحد منكم هذا القدر أو ذاك من الزيادة، اختفى من دفاتري أي ربح أستطيع دفعه للمساهمين، ولن يكون بوسعي الاستمرار في إدارة المصنع، لأنني لن أتلقى أي قرض من المصرف. بذلك يقول رب العمل في الغالب الحقيقة المجردة وحدها. يضاف أخير إلى هذا أيضاً، أن الريعية ترتبط، تحت ضغط المنافسة، بالاستغناء عن أكبر قدر ممكن من العمل البشري، وأكبر عدد ممكن من العمال مرتفعي الأجر، والطريقة الأكثر تكلفة بالنسبة إلى المصنع، من خلال آلات جديدة موفرة للعمل، وبالتالي إحلال عمال "غير متعلمين" أو "يتعلمون" وهم يعملون مباشرة على الآلة. هذا أمر لا مهرب منه، وهو يتحقق بصورة مستمرة.

هذا بمجموعه هو الآن ما تعنيه الاشتراكية بحديثها عن "سيطرة الأشياء على

الإنسان"، وهذا يعني سيطرة الوسيلة على الغايات (التي هي تغطية الحاجات). ترى الاشتراكية أن المرء، الذي كان لديه في الماضي أشخاص فرادى يستطيع جعلهم مسؤولين عن مصير الزبون، والتابع أو العبد، لم يعد يستطيع ذلك اليوم، لذلك،هو لا يتوجه ضد أشخاص بل ضد نظام الإنتاج ذاته. إن كل اشتراكي مؤهل علمياً سيرفض دون شروط جعل رب عمل واحد مسؤولاً عن المصير الحياتي الذي يعد للعامل، وسيقول: إن المسؤولية تقع على كاهل النظام، على الوضع القسري الذي يجد المشاركان نفسيهما فيه، رب العمل والعامل.

والآن، ماذا يمكن أن تكون الاشتراكية، من منظور إيجابي، بالمقارنة مع هذا النظام؟ إنها، بالمعنى الأوسع للكلمة، ما يحرص المرء على وصفه بمصطلح "الاقتصاد المشترك". إنه اقتصاد يختفي فيه الربح **أولاً**: يختفي الوضع الذي يدير فيه أرباب العمل الخواص الإنتاج لحسابهم الخاص، ويتحملون المخاطر الناجمة عن ذلك، يستعاض عنه بوضع الإنتاج في أيدي موظفي اتحاد شعبي يتولى إدارته حسب وجهات نظر سأتطرق إليها حالاً. يختفي **ثانياً**، ونتيجة لما تقدم، ما يسمى فوضى الإنتاج، أي المنافسة بين أرباب العمل. يدور الآن حديث كثير، في ألمانيا بالذات، عن أننا منخرطون، نتيجة للحرب، في حمأة تطور يقود نحو مثل هذا "الاقتصاد المشترك"[8]. بالنظر إلى ذلك من الضروري الإشارة باختصار إلى أن اقتصاداً منظماً لشعب بمفرده يمكن أن ينهض في تنظيمه على مبدأين مختلفين مبدئياً: **أولاً**، ذلك المبدأ الذي يوصف اليوم "بالدولنة الشاملة"، ويعرفه بلا شك جميع السادة الذين يعملون في مصانع حربية. إنه يستند على عمل مشترك لطبقة أرباب العمل المنضوين في فرع لديه موظفو دولة، سواء كانوا عسكريين أم مدنيين. هنا، يمكن تنظيم الحصول على المواد الأولية، والقروض، وتنظيم الأسعار والعلاقات مع الزبائن تنظيماً خططياً واسعاً، ويمكن أن تشارك الدولة في الربح وفي اتخاذ قرارات المؤسسات الصناعية المتحدة. يعتقد المرء هنا أن رب العمل سيخضع لإشراف هؤلاء الموظفين، وأن الدولة ستبسط سيطرتها على الإنتاج، وبذلك تكون لدى المرء الاشتراكية "الحقة" "الأصلية"، أو يكون في الطريق إليها. لكنه يسود في

(8) تبنى بصورة خاصة فيشارد فون مولندورف إعلامياً خلال الحرب مثل هذا التصور حول اقتصاد مشترك ألماني. انظر: Wichard von Moellendorff, *Deutsche Gemeinwirtschaft* (Berlin: Siegismund, 1916).

ألمانيا تشاؤم واسع حيال هذه النظرية. لا أريد أن أعرج على راهن هذا الأمر خلال الحرب. لكن كل شخص يستطيع الحساب يعلم أنه لا يمكن خلال السلام مواصلة النهج الذي يتبع الآن، إذا كنا لا نريد الذهاب إلى الخراب، وأن مثل هذه "الدولنة الشاملة" خلال السلام، التي ستعني إجبار أرباب العمل على إقامة احتكارات في كل فرع من فروع الاقتصاد، ومشاركة الدولة في هذه الاحتكارات مقابل حصة من الربح مقابل تسليمها بحق رقابة موسع، لن تعني في الحقيقة سيطرة الدولة على الصناعة بل سيطرة الصناعة على الدولة بطريقة محرجة جداً، بما أنه سيجلس على طاولة واحدة داخل هذا الاتحاد مندوبو الدولة مع سادة المصانع، الذين سيكونون متفوقين تفوقاً كبيراً عليهم في معرفة الفروع الصناعية، والتأهيل التجاري والاهتمام الخاص. بينما سيجلس داخل البرلمان ممثلو العمال وسيطالبون ممثلي الدولة بالحرص على أجور أعلى من جهة وأسعار أدنى من جهة أخرى، وسيقولون لهم إن السلطة، اللازمة لفعل ذلك، هي في حوزتهم. من جهة أخرى: ومن أجل ألا تدمر مواردها المالية، ستكون الدولة المشاركة في ربح وخسارة مثل هذا الاتحاد، مهتمة طبعاً بفرض أسعار مرتفعة وأجور منخفضة. بينما سيتوقع أعضاء الاتحادات منها، في الختام، أن تكفل مردودية مصانعهم، مع أن مثل هذه الدولة ستبدو في عيون طبقة العمال دولة طبقية بمعنى الكلمة الأصلي. وإنني لأشك في ما إذا كان هذا مرغوباً سياسياً، وأشك أكثر إن كان من الذكاء تقديم هذا الوضع للعمال الآن بوصفه الاشتراكية "الحقة" في الواقع، رغم أنه يبدو من المغري بالتأكيد فعل ذلك، ما دام العمل سيعلمون خلال فترة جد قصيرة أن مصير العامل، الذي يعمل في منجم، لن يتغير بأية طريقة، سواء كان هذا المنجم ملكية خاصة أم ملكية دولة. إن مسار حياة العامل في مناجم فحم منطقة "السآر" هو عينه تماماً في منجم خاص عندما يدار المنجم بطريقة سيئة، ويدر بالتالي عائداً سيئاً، تكون أوضاع الناس سيئة بدورها. عندئذ، يكمن الفارق في أن الإضراب ضد الدولة لا يكون ممكناً، وأن تبعية العامل تتزايد بصورة جوهرية تماماً في ظل هذا النمط من اشتراكية الدولة. وهذا أحد الأسباب التي تفسر اتخاذ الديموقراطية الاجتماعية موقفاً رافضاً تجاه هذه "الدولنة الشاملة" للاقتصاد، هذا الشكل من الاشتراكية بصورة عامة، الذي هو شراكة تقوم على الاحتكار، الربح هو الأمر المقرر فيها، على غرار ما كان عليه الحال في الماضي. أما السؤال: ماذا يكسب أرباب العمل الأفراد، الذين انضووا في الاحتكار، وصار واحداً منهم مدير خزانة الدولة، فهو يبقى مقرِّراً بالنسبة إلى الاتجاه،

الذي يدفع الاقتصاد إليه. عندئذ، سيكون الأمر المربك هو الآتي: بينما تقف الآن طبقة موظفي الدولة السياسيين وموظفي الاقتصاد الخاص (العاملة في الاحتكارات، والمصارف، والمصانع العملاقة) كأجساد منفصلة بعضها إلى جانب بعض، ويستطيع المرء الآن السيطرة على السلطة الاقتصادية من خلال السلطة السياسية، ستكون طبقتا الموظفين هاتان جسداً واحداً له مصالح تضامنية مشتركة، وستكونان خارجتين عن أية رقابة. في هذه الحالة، لن يزول الربح بوصفه موجه الإنتاج، ولن تتمكن الدولة ذاتها من تحمل حقد العمال، الذي ينصب اليوم على أرباب العمل.

إن البديل المبدئي لهذا يمكن مثلاً أن يقتصر،حسب آخر وجهة تم ذكرها، على تشكيل منظمة مستهلكين، على أن تسأل أيّ حاجات يجب أن تغطى داخل هذا المجال الاقتصادي المملوك للدولة؟ تعلمون بالتأكيد أن اتحادات استهلاك كثيرة انتقلت، في بلجيكا بالأخص، إلى تأسيس مصانع خاصة بها. لو فكر المرء بتعميم هذا ووضعه في يد منظمة تملكها الدولة، لكان أمام نمط آخر من الاشتراكية مختلف بصورة تامة وجذرية، هو اشتراكية المستهلكين، التي يَعرف المرء اليوم كل شيء عنها عدا المكان الذي سيأتي منه مديروها، وأين يمكن أن يكون أصحاب المصلحة فيها، ليمكن عموماً بعثها إلى الحياة. ذلك أن المستهلكين ذاتهم ليسوا مؤهلين إلا بصورة محدودة جداً للتنظيم، كما تؤكد سائر الخبرات. بينما الناس، الذين لديهم مصلحة محددة في الكسب، يسهل تماماً جمعهم، عندما يتبين لهم أن اجتماعهم سيعود عليهم بالربح، أو سيضمن حصولهم على مردود. إن إمكانية إقامة اشتراكية أرباب عمل كتلك التي تمثلها "الدولنة الشاملة"، تستند إلى هذا. وبالمقابل، من الصعب جداً جمع أناس لا يربطهم أي شيء مشترك بعضهم مع بعض غير إرادة التسوق أو التزود بالسلع. وبما أن مجمل وضع المتسوق يعترض طريق الجمعنة، فإن الجوع ذاته لم يقنع الآن نساء الجماهير الشعبية الماكثات في البيت، أو أقنعهن بصعوبة شديدة، وبصورة أقل في ألمانيا، بطعام معجنات الحرب الذي وجده كل من تناوله مُعَداً بطريقة ممتازة وشهية، وباعتماده عوضاً عن طبخهن الفردي السيء، مع أنه أرخص ثمناً منه بكثير.

بعد هذه المقدمات، أصل أخيراً إلى نمط الاشتراكية، الذي ترتبط به اليوم الأحزاب الجماهيرية الاشتراكية ارتباطاً برنامجياً كما هي حال الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية أيضاً إن الوثيقة الأساسية لهذه الاشتراكية هي البيان الشيوعي لعام

1847، الذي نشره وعممه كارل ماركس وفريدريك إنجلز في كانون الثاني/ يناير عام 1848. هذه الوثيقة هي من حيث نوعها، وبقدر ما نرفض طروحاتها الحاسمة (أرفضها أنا على الأقل)، إنجاز علمي من الطراز الأول. هذا ما لا يمكن ولا يجوز أيضاً إنكاره، لأن أحداً لن يصدق من ينكره، ولأنه لا يمكن إنكاره بضمير طيب. ثمة حتى في الطروحات التي نرفضها اليوم، خطأ مفعم بالفكر كانت له نتائج بعيدة المدى سياسياً، ومع أنها قد لا تكون مريحة دوماً فإنه كانت لها نتائج خصبة جداً بالنسبة إلى العلم؛ نتائج أشد خصوبة في الغالب من الدقة التي تفتقر إلى الفكر. باديء ذي بدء، هناك شيء يمكن قوله عن البيان الشيوعي، إنه لا يحجم دوماً عن الوعظ الأخلاقي، من حيث نيته على الأقل وإن لم يكن دوماً من حيث شروحه. لم يخطر إطلاقاً ببال أصحاب البيان الشيوعي - طبقاً لزعمهم على الأقل، وقد كانا في الحقيقة شخصين عاطفيين لم يتقيدا دوماً بذلك - أن يندبا سوء ونذالة العالم، ولم يريا أيضاً أن عليهما القول إن هذا وذاك مرتبان في العالم بطريقة من الضروري تغييرها، ليكون بالتالي مرتباً على هذا النحو وذاك. إن البيان الشيوعي هو وثيقة نبوئية، تتنبأ بانهيار التنظيم الاقتصادي الخاص، أو كما سيحرص المرء على القول، الرأسمالي للمجتمع، وتتنبأ باستبدال هذا المجتمع في البداية، وكمرحلة انتقالية، بدكتاتورية البروليتاريا، عندئذ، سيكمن وراء هذه الوضع الانتقالي الأمل الأصلي الأخير: لن تستطيع البروليتاريا عِتق نفسها من العبودية دون وضع نهاية لأي سيطرة للإنسان على الإنسان. هذه هي النبوءة الأصلية، الجملة النواة في البيان التي ما كان ليكتب إطلاقاً لولاها، ولَمَا أحرز بتاتاً بدونها تأثيره التاريخي الكبير. كيف تتحقق هذه النبوءة؟ هذا ما يفصح البيان عنه في نقطة رئيسة منه: في البداية، ستستولي البروليتاريا، جمهور طبقة العمال، على السلطة السياسية من خلال قادتها في البداية. لكن هذا وضع انتقالي سيقود إلى "شراكة بين الأفراد"، كما يقول النص(9)، هي الوضع النهائي.

كيف ستبدو هذه الشراكة؟ يصمت البيان عن هذه النقطة كما تصمت مجمل برامج الأحزاب الاشتراكية عليه. نحن نتلقى معلومة تفيد أن المرء لا يستطيع معرفة

---

(9) يقول المقطع المعني الآتي: "إذا ما اختفت الفروق الطبقية في سياق التطور، وتركز مجمل الإنتاج في أيدي الأفراد المشاركين، فقدت السلطة العامة الطابع السياسي"، انظر: Marx/ Engels, *Kommunistisches Manifest*, 19067, S. 45.

هذا، لكنه يمكنه القول إن المجتمع الحالي محكوم بالزوال، وسيزول بقوة قانون طبيعي، وسيستبدل، في البداية من خلال دكتاتورية البروليتاريا. أما هذا الذي سيأتي بعد ذلك، فلا يمكن قول شيء مسبق عنه عدا أنه سيخلو من سيطرة الإنسان على الإنسان.

ما الأسباب التي يتم إيرادها لتأكيد الزوال الحتمي للمجتمع الحالي، الذي له قوة قانون طبيعي؟ إنه زوال يتحقق بالقوة الصارمة لقانون طبيعي: هذه كانت الجملة المركزية الثانية في هذه النبوءة المثيرة التي جلبت لها إيمان الجماهير المهلل. استخدم **إنجلز ذات مرة الصورة التالية: بقدر ما سيسقط كوكب الأرض ذات يوم في الشمس، كذلك يعتبر المجتمع الرأسمالي محكوماً بدوره بالزوال (الهلاك)**[10]. أية أسباب تقدم لإثبات ذلك؟

السبب الأول هو أن طبقة اجتماعية مسيطرة كالبورجوازية، مفهومة بالدرجة الأولى كأرباب عمل وكجميع أولئك الذين يعيشون في شراكة مصالح مباشرة أو غير مباشرة معها، لا تستطيع تأكيد سيطرتها إلا عندما تتمكن من ضمان وجود الطبقة الخاضعة المجرد في حده الأدنى، التي تتكون من العمال المأجورين. تلك كانت الحال في العبودية، كما يقول المؤلفان، وكذلك في بنية أعمال السخرة... إلخ، حيث ضمن الناس الوجود المجرد على الأقل، فتمكنت السيطرة من الاستمرار. لكن البورجوازية الحديثة لا تستطيع تحقيق هذا، لأن المنافسة بين أرباب العمل تجبرها على مواصلة خفض الأجور بصورة دائمة، والإلقاء بالعمال خارجاً دون لقمة عيش من جديد دوماً، بمعونة آلات جديدة يتم اختراعها بلا انقطاع. على البورجوازية امتلاك فئة واسعة من العاطلين، ما يسمى الجيش الاحتياطي الصناعي، ليكون بإمكانها انتقاء العمال المناسبين لمصانعها من بين صفوفه، في كل وقت وبالعدد الذي تريده. هذه

---

(10) Engels, *Entwicklung des Sozialismus*, S. 41:
"تتحرك طريقة الإنتاج الرأسمالية في هذين الشكلين من ظهور التناقض، المحايث لها بفعل منشئها، وترسم دون مخرج تلك الدورة "المليئة بالخطأ" التي اكتشفها فوريه (Fourier) فيها. أما ما يمكن باستطاعة فوريه رؤيته في زمنه على كل حال، فهو أن هذه الدورة تضيق تدريجياً بحيث تمثل الحركة بالأحرى حركة لولبية ويجب أن تبلغ نهايتها، مثلما تنتهي حركة الكواكب من خلال اصطدامها بالمركز". هذا المقطع يختم بصورة مباشرة شروح إنجلز الذي استشهدنا به بشأن "فوضى الإنتاج".

الفئة بالذات هي التي تخلق المكننة الآلية المتزايدة، لتكون النتيجة، حسب اعتقاد البيان الشيوعي، ظهور طبقة عاطلين دائمين، من "الفقراء المعدمين"، لا تتوقف عن الازدياد، تنحدر إلى ما دون مستوى الحد الأدنى من الوجود، فلا يضمن النظام الاجتماعي حتى مجرد الوجود الحياتي لفئة البروليتاريا. ولكن، حيثما يكون هذا هو الحال، يفقد المجتمع قدرته على البقاء، هذا يعني، أنه ينهار في وقت ما عن طريق ثورة.

لقد تخلت اليوم بصراحة ودون أي استثناء جميع فئات الديمقراطية الاجتماعية عن هذه الصيغة مما عرف بنظرية الإفقار، بوصفها غير صحيحة. وقد أقر كارل كاوتسكي، ناشر الطبعة التذكارية للبيان، بصراحة أن التطور سلك طريقاً آخر غير هذا الطريق(11). غير أنه يتم الإبقاء على الطرح بصيغة أخرى أعيد تفسيرها، وهي، بالمناسبة، ليست بمنأى عن الجدال، إلا أنها على كل حال نزعت عنها طابعها السابق المثير للشفقة. ولكن كيفما كان الأمر، إلى أي شيء تستند فرص نجاح الثورة؟ ألا يمكن أن تكون محكومة دوماً بفشل جديد؟

بهذا نصل إلى الدليل الثاني: تعني المنافسة بين أرباب العمل انتصار الطرف الذي لديه رأس مال ومؤهلات تجارية، ولكن قبل كل شيء رأس مال أكبر. وهذا يعني وجود عدد يتناقص باضطراد دوماً من أرباب العمل، بالنظر إلى أنه تتم تصفية الأكثر ضعفاً منهم. بقدر ما يصير عدد أرباب العمل أقل، بقدر ما يكبر عدد البروليتاريا، نسبياً وبالمطلق. لكن عدد أرباب العمل هؤلاء سيتقلص في وقت من الأوقات إلى حد يصير معه مستحيلاً بالنسبة لهم الإبقاء على سيطرتهم، عندئذ يصير ممكناً ربما نزع ملكية نازعي الملكية هؤلاء، بصورة سلمية محضة وبكل تهذيب، ربما مقابل معاش، لكونهم سيرون أن الأرض غدت حارة تحت أقدامهم إلى درجة تجعلهم عاجزين عن الحفاظ على سيطرتهم.

---

(11) Marx/ Engels, *Kommunistisches Manifest*, 19067,

يقصد فيبر على الأرجح المقطع التالي من: مقدمة كاوتسكي، المصدر نفسه، ص 3: "هذه العقود الستة [منذ ظهوره] ما كانت لتمر دون أن تترك آثراً في البيان الشيوعي، بقدر ما أدرك زمنه بصورة أكثر صحة، وبقدر ما كان متطابقاً معها، بقدر ما وجب عليه أن يتقادم في بعض النقاط ويتحول بهذا القدر إلى وثيقة تاريخية، تقدم شهادة على زمنها، لكنها لم تعد تستطيع أن تكون مقررة بالنسبة إلى الحاضر". ظهرت طبعة ثامنة غير منقحة أو معدلة عام 1917 بمناسبة مؤتمر الحزب الديمقراطي الاجتماعي في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته.

هذا الطرح يتم الحفاظ عليها اليوم أيضاً، وإن بصيغة معدلة. لكنها تبين اليوم على الأقل أنها غير صحيحة عموماً بأي شكل. إنها ليست صحيحة، أولاً، بالنسبة إلى الزراعة، حيث حدثت على العكس مما تقوله الفرضية زيادة أقوى من أوجه عديدة في أعداد الفلاحين. إلى هذا، تَبيّن أن التقلص البسيط لعدد أرباب العمل لا يستنفد هذه السيرورة بالنسبة إلى فروع واسعة من الصناعة، وأنه إذا كان صحيحاً، فإن نتائجه اختلفت عما توقعه البيان. إن الإجهاز على الضعفاء رأسمالياً يبدو في إخضاعهم لتنظيمات رأس المال المالي، والاحتكارات أو التروستات. أما الظاهرة التي تصاحب هذه الأحداث المعقدة فهي، في البداية، الزيادة السريعة "للمستخدمين"، وبالتالي لبيروقراطية الاقتصاد الخاص التي تنمو إحصائياً بسرعة أكبر من وجوه كثيرة من نمو العمال الذين ليس من الواضح تماماً أن مصالحهم تقع إلى جانب دكتاتورية بروليتارية. ثم إن خلق مشاركات قائمة على مصالح متنوعة على هذا القدر من التعقيد، يجعل من غير الممكن حالياً الزعم بأن عدد وسلطة أصحاب مصالح النظام البورجوازي المباشرة وغير المباشرة تعاني من التضاؤل. وليست الأمور أولاً على نحو يجعلنا نضمن بصورة مؤكدة في جميع الأحوال أنه سيقف في المستقبل عدد يتكون فقط من نصف دزينة، أو بضعة مئات، أو ألف من ملاك رأس المال الكبار، وهم منعزلون، في مواجهة ملايين وملايين البروليتاريين.

الأمر الثالث كان، في النهاية، الاتكال على آثار الأزمات. بما أن أرباب العمل يتنافسون بينهم، وهنا تأتي مساجلة مهمة لكنها معقدة نجدها في المؤلفات الاشتراكية الكلاسيكية، أود أن أجنبكم إياها هنا، فإنه من الحتمي أن تكون هناك أوقات تتكرر فيها فائض بلا انقطاع، سرعان ما تحل محلها إفلاسات، وانهيارات، وما يعرف "بالكسادات". هذه الأزمنة تتالى في تعاقب دوري ثابت له قوة القانون، وهذا ما ألمح ماركس إليه في البيان الشيوعي، لكنه طوره في فترة لاحقة إلى نظرية واسعة كاملة البنيان. والواقع، أنه نشأ خلال قرن كامل على وجه التقريب تعاقب دوري تقريبي لمثل هذه الأزمات، فما هو منشؤه؟ إن أوائل من درسوا هذا الاختصاص ليسوا متفقين بعد على منشئه، لذلك سيكون من المحال تماماً الآن مناقشة هذا هنا.

لقد علقت الاشتراكية الكلاسيكية أملها على هذه الأزمات، وقبل كل شيء على أنها ستؤدي وكأنها قانون طبيعي إلى اشتداد حدة العنف الذي سينتج مزاجاً ثورياً

مخيفاً ومدمراً، وستتراكم وتتزايد وستنجب في زمن ما هذا المزاج، بحيث تقلع الدوائر غير البروليتارية ذاتها عن محاولة الحفاظ على هذا النظام الاجتماعي.

هذا الأمل خبا اليوم إلى حد بعيد. صحيح أن خطر الأزمات لم يختف تماماً، إلا أن أهميته النسبية تضاءلت، منذ انتقل أرباب العمل من المنافسة الجامحة إلى تأسيس الاحتكارات، أي منذ انتقلوا، عبر ضبط الأسعار والتصريف، إلى إزالة المنافسة على نطاق واسع، وانتقلت البنوك الكبيرة، كالبنك الألماني على سبيل المثال أيضاً، إلى الاهتمام بحدوث قدر من فترات المضاربة أيضاً أضعف بكثير مما كان يحدث في السابق، وذلك عبر ضبط منح القروض. هكذا، فإن هذا الأمل الثالث للبيان الشيوعي وتابعيه قد تعرض لانزياح قوي نسبياً في مقدماته، مع أننا لا نستطيع القول "إنه لم يثبت صحته".

هذه الآمال المثيرة للشفقة، التي علقها البيان الشيوعي على انهيار المجتمع البورجوازي، قد تم استبدالها لهذه الأسباب بتوقعات أكثر واقعية بكثير، من بينها أولاً النظرية التي ترى أن الاشتراكية ستأتي من تلقاء ذاتها عن طريق التطور المتدرج، بما أن إنتاج الاقتصاد "يضفي على نفسه طابعاً جماعياً" متزايداً. يُفهم من هذا أن الشركة المساهمة بمديريها الموظفين ستحل محل شخص رب العمل الفرد، وسيتم تأسيس مصانع دولة ومرافق بلديات ومرافق اتحادات محددة الأغراض، لن تقوم على المخاطرة والربح الخاصين بفرد واحد أو برب عمل خاص عموماً، كما كان حالها في السابق. هذا صحيح، وإن كان يجب أن يضاف إليه أنه كثيراً ما يختفي وراء شركة المساهمة مالك رأس مال كبير أو عدد من هؤلاء، يسيطرون على الجمعية العمومية: يعرف كل مالك أسهم أنه سيتلقى قبل انعقاد الجمعية العمومية بوقت قصير رسالة من المصرف ترجوه أن ينقل إليه حق تصويت السهم، إذا كان لا يريد هو نفسه الحضور والتصويت، وهو أمر لا جدوى منه بالنسبة له في مواجهة رأس مال بملايين الكرونات. لكن هذا النمط من الجمعنة يعني من جهة زيادة عدد بقية الموظفين والمستخدمين، المؤهلين تجارياً وتقنياً بصورة تخصصية مسبقة، ويعني من جهة أخرى زيادة عدد من يتلقون الريوع، أي الشريحة التي تتلقى فقط أرباح أسهم وفوائد ولا تنجز مقابل ذلك عملاً فكرياً، كما يفعل أرباب العمل، غير أنها تنخرط بمجمل مصالح دخلها الخاصة في النظام الرأسمالي. في المرافق العامة ومرافق الاتحاد

محدد الأغراض، يسيطر بدرجة جدية وحصرية تماماً الموظف وليس العامل، الذي لا يتسبب هنا، إذا قام بإضراب، بضرر أكبر من الضرر الذي يحدثه إضراب ضد رب عمل خاص. إن دكتاتورية الموظف، وليس العامل، هي التي تتقدم هنا، وإن بصورة عابرة على كل حال.

الأمر الثاني هو الأمل بأن الآلة التي ستستبدل طبقة الاختصاصيين القديمة، والحرفيين المؤهلين والعمال ذوي التأهيل الرفيع، بعمال غير مؤهلين - كما أحست النقابات الإنجليزية، أي اتحادات العمل، وستجعل أي شخص مؤهلاً للعمل عليها- ستمهد لضرب من وحدة الطبقة العاملة ينهي الانقسام القديم إلى وظائف مختلفة، ويجعل وعي الوحدة طاغياً يفيد النضال ضد طبقة المالكين. لا يوجد رد موحد تماماً على هذا. صحيح أن الآلة تتطلع بدرجة واسعة جداً إلى استبدال العمال ذوي الأجر المرتفع والعمال المؤهلين بالتحديد، بما أنه من الطبيعي أن تحاول كل صناعة إدخال تلك الآلات بالذات، التي تحل محل العمال الذين يصعب الحصول عليهم بصورة خاصة. إن الفئة التي تتزايد أكثر من غيرها داخل الصناعة الحالية هي ما يعرف بالعمال "المتدربين"، وبالتالي ليس العمال المؤهلون الذين تأهلوا بالطريق القديم في دورات تعليمية خاصة، بل أولئك العمال الذين وضعوا مباشرة أمام الآلة وتعلموا هناك، وهم بدورهم اختصاصيون بدرجة واسعة أيضاً. وعلى سبيل المثال، فإنه تمضي بضعة أعوام قبل أن يبلغ نساج متدرب الحد الأعلى من التعليم، تمكنه بالتالي من تحقيق أقصى استغلال للآلة بالنسبة إلى رب العمل وكسب أعلى أجر. لا شك في أن زمن التدريب العادي المألوف لدى أصناف أخرى من العمال يكون أقصر جوهرياً منه لدى العامل المتدرب هنا، وأن هذه الزيادة في العمال المتدربين تعني على كل حال إضعافاً ملموساً للتخصص الوظيفي، لكنها لا تعني مع ذلك إزالته. على الجانب الآخر، يتصاعد التخصص الوظيفي ومطلب التأهيل المهني لدى جميع الفئات التي تعلو على شريحة العمال داخل الإنتاج وصولاً إلى العامل المراقب وقائد المعمل، ويرتفع في الوقت نفسه العدد النسبي للمنتمين إلى هذه الفئة. لا شك أيضاً في أن هؤلاء يكونون "عبيد أجر"، ولكن ليس إن هم تلقوا في الغالب أجراً قياسياً أو أسبوعياً، بل عندما يتلقون راتباً ثابتاً. وقبل كل شيء: يكره العامل بالطبع معلم الحرفة، الذي يراقبه دوماً، أكثر بكثير مما يكره الصناعي، ويكره الصناعي أكثر من المساهم، مع أن الأخير هو ذلك الذي يتلقى في الحقيقة دخلاً لا يقدم مقابله عملاً، بينما على الصناعي إنجاز عمل فكري

قوي جداً، ومعلم الحرفة قريب من العالم أكثر بكثير من هذين الإثنين كليهما. يحدث هذا أيضاً لدى العسكر، إذ يُعد العريف عموماً ذلك الشخص الذي يجتذب أعلى قدر من النفور، أو الذي يمتلك على الأقل الفرصة لذلك، بقدر ما استطعت أن ألاحظ. على كل حال، فإن تطور توزع الفئات العام بعيد جداً عن أن يكون بروليتاريا بوضوح.

في النهاية يورد المرء أدلة على التنميط المتزايد، أي على جعل الإنتاج متساوياً. يبدو كل شيء في كل مكان، وتعزز الحرب بالذات هذا تعزيزاً كبيراً، وكأنه يتجه نحو زيادة مضطردة في مساواة المنتجات وقابليتها للاستبدال، وفي تبويب الأعمال المتزايد بلا انقطاع. إن روح الرواد القديمة الحرة لطبقة أرباب العمل البورجوازية، التي كانت موجودة في الماضي، ما زالت مسيطرة لدى الفئة العليا من أرباب العمل دون غيرها، كما يقال، وإن تقلصت بصورة متواصلة هنا أيضاً، لتتزايد باستمرار، نتيجة لذلك، كما يحاجج أيضاً، إمكانية توجيه هذا الإنتاج، وإن لم تتوافر خصائص رب العمل النوعية، التي يدعي المجتمع البورجوازي ضرورتها للمصنع، وقال إن هذا ينطبق على الاحتكارات والتروستات بالذات، التي استبدلت أرباب العمل الأفراد بعدد هائل من الموظفين. هذا بدوره صحيح تماماً، ولكن مع التحفظ ذاته من جديد، وهو أن هذا التنميط يوطد أيضاً أهمية فئة الموظفين التي غالباً ما ورد ذكرها، ويجب أن تكون مؤهلة بطريقة خاصة كلياً، وأن تحمل لهذا السبب - يجب إضافة هذا لإكمال الشرح- طابعاً فئوياً محدداً كل التحديد. ليس من قبيل المصادفة أننا نرى مدارس عليا، مدارس مهنية، مدارس تقنية متخصصة، وهي تنبثق في كل مكان كما ينبثق الفطر من الأرض، بينما تقوم بدور في هذا الرغبة الموجودة في ألمانيا على الأقل، في الانتماء داخل هذه المدارس إلى أخوية شبابية، وتلقي ضربات بالسيف تترك ندوباً في الوجه، ليصير المرء قابلاً للإرضاء ويغدو بالتالي ضابط صف لينال بعد ذلك في متجر فرصة الفوز بيد ابنة المعلم، وبالتالي الاندماج في فئة ما يسمى "المجتمع". ليس هناك ما هو أبعد عن هذه الفئة من التضامن مع البروليتاريا، التي تتطلع بالتحديد إلى تمييز نفسها عنها تمييزاً متعاظماً بالأحرى. ينطبق شيء مشابه بدرجة تختلف في قوتها لكنها مرئية على فئات دنيا كثيرة من هؤلاء المستخدمين، تطمح جميعها إلى صفات فئوية مماثلة على الأقل، سواء كان ذلك لنفسها أم لأطفالها. ليس هناك اليوم ميل إلى البروليتارية يمكن إثباته بوضوح.

غير أنه كيفما كان الوضع الآن، فإن هذه الأدلة تبين على كل حال أن الأمل الثوري الكارثي القديم، الذي منح البيان الشيوعي سلطته الفاتنة، ترك مكانه لتصور تدريجي، تصور بالتالي حول نمو داخلي للاقتصاد القديم مع كتل أرباب عمله المتنافسين، ينقله إلى اقتصاد منضبط، سواء ضبطه موظفون يعملون في الدولة أم ضبطته احتكارات تعمل بالشراكة معهم. هذا، وليس أرباب العمل الأفراد المندمجين معاً بسبب المنافسة والأزمات، يبدو الآن كعتبة أولى للمجتمع الاشتراكي الأصلي، الخالي من السيطرة. هذا المزاج التدريجي، الذي يتوقع تطور مجتمع الاشتراكية المستقبلي من هذا التحول البطيء، كان قد حل قبل الحرب في أوساط الاشتراكيين بالفعل محل نظرية الكوارث القديمة في رأي النقابات وكثير من المثقفين أيضاً. وقد استخلصت النتائج المعروفة من ذلك، ونشأ ما عرف "بالنزعة التصحيحية"، التي وعى قادتها الخاصين بصورة جزئية على الأقل كم كانت جسيمة الخطوةُ، التي ستحرم الجماهير من ذلك الإيمان بمستقبل سعيد سيبزغ فجأة، منحتهم إياه بشارة كتلك التي قالت لهم ما قالته للمسيحيين القدماء: يمكن للخلاص أن يأتي ليلة هذا اليوم أيضاً. يستطيع المرء بكل تأكيد تقويض شهادة الإيمان، كما مثلها البيان الشيوعي ونظرية الكوارث اللاحقة، لكنه سيكون من الصعب عندئذ استبدالها بشهادة أخرى. في هذه الأثناء، تخطى التطور منذ وقت بعيد ما يتعلق بهذا السجال حول النزاع الذي نشأ، انطلاقاً من تحفظات وجدانية، مع الأرثوذكسية القديمة ضد الإيمان الأرثوذكسي، وتشابك مع السؤال إن كان، وإلى أي حد، يحسن بالديمقراطية الاجتماعية كحزب ممارسة "سياسة عملية" بالمعنى الذي يجيز لها الدخول في تحالفات مع أحزاب بورجوازية، والاشتراك في القيادة المسؤولة سياسياً عبر تولي مراكز وزارية، والتطلع على هذا النحو إلى تحسين وضع العمال المعيشي الحالي، أو إذا كان هذا سيعتبر "خيانة للطبقة" وهرطقة سياسية كما يجب على السياسي المؤمن بالكوارث أن يراه بطبيعة الحال. غير أن أسئلة مبدئية أخرى برزت في هذه الأثناء، وانقسمت العقول حيالها. لِنقُل إن الاقتصاد تكوّن عن طريق تطور تدريجي، وبالتالي احتكارية شاملة، وتنميط وسيطرة موظفين، وأن هذا تم بطريقة تجعل من الممكن تقنياً ذات يوم الأخذ بتنظيم اقتصادي يزيح تماماً أرباب العمل الحاليين، ويحل محل اقتصادهم الخاص وبالتالي محل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، من الذي سيتولى عندئذ هذا الاقتصاد الجديد ويقوده؟ لقد صمت البيان الشيوعي عن هذا، أو أنه عبر عنه بالأحرى بطريقة ملتبسة جداً.

كيف سيبدو ذلك "الربط"، الذي يتحدث عنه؟ وما الذي تحمله الاشتراكية بوجه خاص بذرة مثل هذه التنظيمات، إذا ما وقعت في يدها بالفعل فرصة انتزاع السلطة وإدارتها بالطريقة التي تحلو لها؟ لقد أقامت الاشتراكية في الرايخ الألماني وفي كل مكان آخر أيضاً صنفين من التنظيمات: أولاً، الحزب الديمقراطي الاجتماعي السياسي مع نوابه، ومحرريه المستخدمين، وموظفيه الحزبيين، ورجاله الموثوقين، والروابط المحلية والمركزية، التي تنتخب هؤلاء أو تستخدمهم. ثانياً: النقابات. إن كل واحد من هذين التنظيمين يمكنه الآن اكتساب طابع ثوري وتطوري. وتختلف الآراء باختلاف طابعهما الحالي، وذاك الذي يراد لهما أن تكونا عليه وتتوافر الرغبة في قيامه مستقبلاً.

إذا ما انطلقنا من الأمل الثوري، وجدنا أنفسنا حيال وجهتي نظر متقابلتين. الأولى هي وجهة نظر الماركسية العادية، التي التزمت بالتقليد القديم للبيان الشيوعي وانتظرت كل شيء من دكتاتورية البروليتاريا، وآمنت أنها حامل لاشتراكية ويجب أن تعتبر التنظيم السياسي الحزبي الملائم حتماً لخوض المعركة الانتخابية. لذلك، من واجب الحزب، أو دكتاتور يستند إليه، انتزاع السلطة السياسية لنفسه، على أن ينبثق التنظيم الجديد للمجتمع من هنا.

كان الخصوم، الذين توجه هذا الاتجاه الثوري ضدهم، هم أولاً تلك النقابات التي لم تكن شيئاً آخر غير نقابات بالمعنى الإنجليزي الأقدم، أي نقابات لم تهتم إطلاقاً بالخطط المستقبلية، لأنها بدت لها من مستقبل بعيد، وركزت اهتمامها قبل كل شيء على شروط العمل، التي ضمنت وجود العمال وأطفالهم، وناضلت للحصول عليها كالأجور المرتفعة، ووقت العمل القصير، وحماية العمال...إلخ. لقد ناوأت تلك الماركسية السياسية المتشددة مثل هذه الحركة النقابية من جهة، والشكل البرلماني الحصري لسياسة التسويات الاشتراكية، أي ما سمي "النزعة الميليراندية" من جهة أخرى، التي ظهرت منذ صار "ميليراند" وزيراً في فرنسا[12]. وقد قيل آنذاك إن هذه

(12) يُفهم من مصطلح "النزعة الميليرندية" العمل المشترك للساسة الاشتراكيين اليمينيين مع أوساط برجوازية، على الضد من عقيدة الحزب. يعود المصطلح إلى ما عرف بحالة ميليراند، أي إتيين ألكساندر ميليراند الذي كان قد دخل في تموز/ يوليو 1899 كوزير تجارة إلى حكومة فالديك – روسو البرجوازية اليسارية، دون استشارة مع الحزب. حسب وجهة نظر اليساريين، انتهك الرجل المبدأ الذي منع الاشتراكيين من التحالف مع المجموعات البرجوازية في ظل النظام الرأسمالي.

سياسة تفضي إلى اهتمام القادة بحقائبهم الوزارية، بينما يهتم قادة المراكز الأدنى بالحصول على مراكز وظيفية، أكثر بكثير من اهتمامهم بالثورة، وهذا يقتل الروح الثورية. إلى جانب ذلك الاتجاه "المتشدد" و"المتزمت" بالمعنى القديم، برز بمرور العقود اتجاه ثانٍ، دأب القوم على اعتباره "نزعة سنديكية"، نسبت إلى تعبير "سنديكا" (Syndi-cat) الفرنسي، الذي يطلق على النقابة. مثلما أرادت الراديكالية القديمة تفسيراً ثورياً لهدف التنظيم السياسي الحزبي، كذلك أرادت النزعة النقابية تفسيراً ثورياً للنقابات، انطلق من عدم جواز أخذ السلطة على الاقتصاد من خلال الدكتاتورية السياسية، أو القادة السياسيين أو الموظفين المستخدمين من قبلهم، وإنما يجب أن تأخذ النقابات واتحادها، حين تأتي اللحظة الكبرى، هذه السلطة عن طريق ما يعرف "بالفعل المباشر". تعود النزعة النقابية إلى تصور أكثر صرامة لطابع الحركة الطبقي، لكونها ترى في الطبقة العاملة حامل التحرر النهائي، بينما الساسة جميعهم، الذين يتسكعون في العواصم ويكتفون بالسؤال عن حال هذه الوزارة أو تلك، وعن الفرص الموجودة في هذه الحالة البرلمانية أو تلك، هم أصحاب مصالح سياسية وليسوا رفاقاً طبقيين، وتكمن دوماً وراء مصالح دوائرهم الانتخابية مصالح المحررين والموظفين الخاصين، الذي يريدون التربح من عدد الأصوات الانتخابية التي تم كسبها. هذه المصالح جميعها، المرتبطة بنظام الانتخاب البرلماني الحديث، ترفضها النزعة النقابية، وترى أن المجتمع الجديد لن يخلقه أحد غير طبقة العمال الحقيقية المنظمة في النقابات، وتطالب بإقصاء الساسة المحترفين، الذين يعيشون في سبيل السياسة، وهذا يعني في الحقيقة من السياسة، وليس من أجل إقامة المجتمع الاقتصادي الجديد. أما الوسيلة النموذجية للنقابيين فهي الإضراب العام والإرهاب. الإضراب العام الذي يأملون أن يحدث شللاً مفاجئاً في مجمل الإنتاج، ويدفع المشاركين فيه، وخاصة منهم أرباب العمل، إلى التخلي عن إدارة المصانع ووضعها في يد لجان تشكلها النقابات، بينما تختلف الآراء حيال الإرهاب، الذي يعلنونه بصورة صريحة من جانب، خفية من جانب آخر، كما يرفضونه بصورة جزئية أيضاً، ويجب على التنظيم حمله إلى صفوف الفئات المسيطرة المقررة، كي تصاب بالشلل السياسي بدورها. هذه النزعة النقابية هي بالطبع تلك الاشتراكية، التي كانت بحق عدواً لا يهادن على الإطلاق لأي نوع من تنظيم الجيش، لأن كل نوع منه خلق أصحاب مصالح، نزولاً إلى ضابط الصف وحتى إلى الجندي، الذي يرتبط في اللحظة الراهنة بتغذيته على الأقل بأن تعمل الآلة العسكرية

وآلة الدولة، فهو إذن مهتم من جانب بفشل الإضراب العام بالتحديد، أو يمثل في الحد الأدنى عقبة بالنسبة له. أما أعداء النزعة النقابية فهم أولاً سائر الأحزاب السياسية والاشتراكية الناشطة في البرلمان، الذي يجب أن يستخدمها النقابيون في أقصى الحالات كمنصة يعلنون منها في ظل الحصانة البرلمانية حتمية قدوم الإضراب العام وضرورته، لتهييج مشاعر الجماهير الثورية، علماً بأن هذا نفسه يصرفه أيضاً عن المهمة الأصلية، ويعتبر لهذا السبب مثيراً للريبة. أما ممارسة السياسة بجدية في البرلمان، فهي لا تعتبر أمراً عبثياً فقط، بل هي مرفوضة بكل بساطة، من وجهة النظر هذه. أما خصومها فهم بطبيعة الحال أيضاً التطوريون من كل صنف. قد يكون من النقابيين من يريد فقط خوض صراعات تقتصر على تحسين شروط العمل. بالعكس، لا بد للنقابيين أن يقدموا حججاً تؤكد أنه كلما كانت الأجور أسوأ، ووقت العمل أطول، وكانت الظروف أسوأ بوجه عام، كانت فرصة الإضراب العام أكبر، أو قد يكون من تطوريي السياسة الحزبية الذين يقولون إن الدولة تتطور اليوم نحو الاشتراكية من خلال الدمقرطة المتزايدة التي يُكنُّ النقابيون لها أعظم الاحتقار، حتى إنهم يفضلون القيصرية عليها. هذا لا يعدو أن يكون في أدنى الحدود خداعاً ذاتياً فظاً في نظر النقابيين، بينما المسألة النقدية التي تطرح نفسها الآن هي مِن أين يأمل النقابيون بالحصول على القوى، كي يتولوا إدارة الإنتاج بأنفسهم؟ إن من الخطأ الجسيم طبعاً الاعتقاد بأن نقابياً عالي التأهيل، حتى إن عمل طيلة سنوات أيضاً وعرف بدقة تامة شروط العمل، يعلم لهذا السبب عمل المصنع بذاته، علماً بأن كل مصنع حديث يقوم بقضه وقضيضه على الحساب، ومعرفة الزبائن، وأوضاع الحاجات، والتدريب التقني؛ أشياء يجب أن تمارس جميعها بتخصص متزايد، وليس لدى النقابيين والعمال الحقيقيين أي فرصة للتعرف عليها بالطبع، وهكذا، فإنها تعتمد من جانبها، سواء أراد العمال ذلك أم رفضوه، على غير العمال، على أيديولوجيين من الفئات المثقفة. وإنه ليلفت النظر في الواقع وجود كتلة ضخمة من المثقفين المتعلمين داخل الحركة النقابية بالذات، التي كان مقرها الرئيس قبل الحرب في فرنسا وإيطاليا، وذلك على عكس ما يقوله شعارها حول قدوم الخلاص من العمال الحقيقيين وحدهم، الذين يتجمعون في اتحاد نقابي، وليس من السياسيين أو سواهم ممن يقفون على الهامش. عن أي شيء يبحث هؤلاء؟ إن رومانسية الإضراب العام ورومانسية الأمل الثوري بذاتها هما اللتان تسحران هؤلاء المثقفين. عندما ينظر المرء إليهم، فإنه يدرك أنهم رومانسيون، وعاجزون أو

عازفون روحياً عن مجاراة مسار الحياة اليومية ومتطلباتها، ولهذا فإنهم يتشوقون إلى الأعجوبة الثورية الكبرى، وللإحساس حسب المناسبة بأنهم هم أنفسهم في السلطة وإن لمرة واحدة. ثمة بالطبع بين هؤلاء أيضاً رجال يملكون مؤهلات تنظيمية. السؤال هو فقط ما إذا كانت طبقة العمال بالذات سترضخ لديكتاتوريتهم. من المؤكد أنه يمكن، في حرب تجلب معها تحولات أسطورية، وبسبب الأقدار التي تعيشها الطبقة العاملة هنا، خاصة تأثير الجوع، أن تستولي التصورات النقابية على جماهير العمال أيضاً، فإن توافر لها سلاح، سيطرت على السلطة بقيادة مثل هؤلاء المثقفين، في حال أتاح لها انهيار الدولة السياسي والعسكري إمكانية كهذه. لكنني لا أرى القوى القادرة على إدارة الإنتاج في أزمنة السلام، سواء لدى أعضاء النقابات أنفسهم، أم عند المثقفين النقابيين. إن روسيا هي الآن الاختبار الكبير، أما الصعوبة فتكمن في أننا لا نستطيع اليوم النظر عبر الحدود إلى داخلها، لنعرف كيف تتحقق في الواقع إدارة الإنتاج هناك. حسب ما يسمعه المرء، يسير الأمر على النحو الآتي: لقد انتقلت الآن حكومة البلاشفة، التي تتكون كما هو معلوم من مثقفين درس جزء منهم هنا في فيينا أو ألمانيا، ويوجد بينهم عموماً عدد قليل من الروس، إلى الأخذ من جديد بنظام الأجر بالقطعة في تلك المصانع، التي تعمل، وهي تعمل بنسبة 10 بالمئة من طاقتها زمن السلام، حسب أنباء مستقاة من الديمقراطيين الاجتماعيين، بحجة أن العمل سيتراجع دون ذلك. وهم يتركون أرباب العمل على رأس المصانع، لأنهم يمتلكون وحدهم المعرفة العملية، ويدفعون لهم إعانات مالية مرتفعة جداً. كما انتقلوا، فضلاً عن ذلك، إلى دفع رواتب ضباط لضباط النظام القديم، لأن الروس يحتاجون إلى جيش أدركوا أنه لا يمكن قيامه دون ضباط مؤهلين. هل سيرضى هؤلاء الضباط أن يديرهم هؤلاء المثقفون بصورة دائمة، عندما سيستعيدون السيطرة من جديد على الجنود؟ هذا ما يبدو لي موضع شك، وإن كان عليهم في اللحظة الراهنة الرضوخ لهم بالطبع. وفي الختام، أجبروا قسماً من البيروقراطية على العمل لصالحهم، عبر سحب بطاقة الخبز. لكن آلة الاقتصاد والدولة لا تسمح بإدارتها على المدى الطويل بهذه الطريقة، والاختبار ليس مشجعاً جداً حتى الآن.

في النهاية، إنه لأمر يثير الدهشة أن يكون هذا التنظيم قد عمل طيلة هذا الوقت. لقد استطاع ذلك لأنه دكتاتورية عسكرية يمارسها العرفاء وليس الجنرالات، ولأن الجنود المتعبين من الحرب، العائدين من الجبهة، ساروا سوياً مع الفلاحين الجياع إلى

الأرض، المعتادين على الشيوعية الزراعية، أو أن الجنود استولوا بأسلحتهم بالعنف على ممتلكات القرى وفرضوا فيها الغرامات وقتلوا كل من اقترب كثيراً منهم. إنه الاختبار الوحيد الكبير "لدكتاتورية البروليتاريا"، الذي صنع حتى الآن، ويستطيع المرء التأكيد بكل نزاهة أن مفاوضات برست - ليتوفسك أديرت بأكثر الطرق إخلاصاً من الجانب الألماني، على أمل بلوغ سلام حقيقي مع هؤلاء القوم. حدث هذا لأسباب متنوعة، منها أن من وقفوا كأصحاب مصلحة على أرض المجتمع البورجوازي كانوا مؤيدين للسلام، لأنهم قالوا لأنفسهم: بحق السماء، دعوا القوم يقومون باختبارهم، الذي سيفشل بالتأكيد فيكون مثالاً رادعاً عندئذ، بينما أردناه نحن الآخرون لأننا قلنا، إذا نجحت هذه التجربة، وكان مقدراً لنا أن نرى أن الزراعة ممكنة على هذه الأرض، فإننا سنكون عندئذ قد اهتدينا.

إن من أعاق السلام كان السيد تروتسكي، الذي لم يُرد الاكتفاء بصنع هذا الاختبار في بيته الخاص، وتعليق أمله عليه بحيث إنه إذا ما نجح قدم دعاية لا مثيل لها في العالم بأسره لصالح الاشتراكية، وإنما أراد أكثر من ذلك أيضاً في إطار غرور الأدباء الروس النموذجي، وأمل في إطلاق الحرب الأهلية في ألمانيا من عقالها عبر معارك خطابية، وإساءة استخدام كلمات "السلام" و"تقرير المصير الذاتي"[13]، علماً بأن معلوماته كانت في هذه الأثناء سيئةً إلى درجة أنه لم يعرف أن ثلثي الجيش الألماني من الريف، وأن سدساً آخر منه يتكون من بورجوازيين صغار سيكون من دواعي سرورهم الحقيقية تسديد لكمة إلى فم العمال أو غيرهم ممن يريدون القيام بمثل هذه الثورات. ليس ممكناً عقد السلام مع مناضلين عقائديين. يستطيع المرء جعل هؤلاء غير مؤذين وحسب، ذلك كان معنى الإنذار والسلام المفروض في برست - ليتوفسك. إن على كل اشتراكي رؤية هذا، وأنا لا أعرف أحداً، مهما كان الاتجاه الذي ينتمي إليه، لم يره، داخلياً على الأقل.

عندما ينخرط المرء في سجالات مع اشتراكيين حاليين، ويريد التصرف

(13) المقصود هو شعار تروتسكي "لا حرب ولا سلم"، الذي حاول بوصفه قائد جديد للوفد الروسي أن يثور بواسطته الرأي العام في قوى المحور، وذلك خلال المرحلة الثانية من مفاوضات السلام التي بدأت منذ 9 كانون الثاني/ يناير 1918، للوصول بعد الثورة العالمية المرجوة إلى اتفاق سلام مع حكومات بروليتارية.

بإخلاص أثناء ذلك، هذا وحده يكون تصرفاً ذكياً، فإن من واجبه طرح سؤالين عليهم يمليهم الوضع الراهن: كيف تتصرفون تجاه النزعة التطورية؟ أي تجاه الفكرة التي تمثل العقيدة الأساس للماركسية، التي تعتبر اليوم متزمتة، وترى أن المجتمع ونظامه الاقتصادي تطورا بصرامة قانون طبيعي، في المراحل العمرية كما يقال، وأن مجتمعاً اشتراكياً لا يمكن أن ينشأ بالتالي في أي زمان ومكان، قبل أن يبلغ المجتمع البورجوازي مرحلة النضج التام، وهذا حسب الرأي الاشتراكي ذاته ليس هو الحال في أي مكان، بما أنه ما زال يوجد بعد بورجوازيون وحرفيون صغار، كيف إذن يتصرف الاشتراكيون المعنيون حيال هذه العقيدة التطورية الرئيسة؟ عندئذ، سيظهر أن هؤلاء يقفون جميعهم، خارج روسيا على الأقل، على أرضية هذه العقيدة، أي أنهم ينتظرون جميعهم، بمن في ذلك الأكثر تشدداً منهم، نتيجة وحيدة ممكنة تترتب عن الثورة، هي نشوء نظام اجتماعي بورجوازي وليس نظاماً تقوده البروليتاريا، لأن أزمنة نشوئه ليست ناضجة بعد في أي مكان. هذا النظام الاجتماعي، وهذا وحده ما يأملون فيه، سيقترب في بعض الخطا وبعض القسمات من تلك الحقبة النهائية، التي يمكن أن يتم انطلاقاً منها ذات يوم، كما يؤمل، الانتقال إلى نظام المستقبل الاشتراكي.

لو حكَّم أي مثقف اشتراكي نزيه ضميره، لوجب عليه تقديم إجابة على هذا. ثمة، نتيجة لذلك، شريحة واسعة من الديموقراطيين الاجتماعيين داخل روسيا، يعرفون بالمناشفة (Menschewki)، يتمسكون بوجهة نظر ترى أن هذا الاختبار البلشفي، الذي يريد أن يفرض من فوق مجتمعاً اشتراكياً على القوام الراهن للمجتمع البورجوازي، ليس فقط عبثياً، بل هو جريمة ضد العقيدة الماركسية. إن الكراهية الرهيبة، التي يكنها الاتجاهان أحدهما ضد الآخر، لا سبب لها غير هذه التهم العقائدية بالهرطقة.

ولئن كانت الآن أغلبية القادة الساحقة، وعلى كل حال جميع من تعرفت عليهم في أي وقت، تقف على هذه الأرضية التطورية، فإن طرح السؤال يغدو بالطبع محقاً: ما الذي ستحققه أصلاً في هذه الظروف ثورة تتم بصورة كاملة خلال الحرب، انطلاقاً من وجهة نظرها الخاصة؟ إنها تستطيع جلب الحرب الأهلية وربما انتصار الائتلاف الودي، لكنها لن تجلب مع ذلك أي مجتمع اشتراكي. وتستطيع، في دولة انهارت إلى حد ما، أن تجلب، وستجلب لاحقاً، حكم أصحاب مصالح فلاحية وبورجوازية

صغيرة، وبالتالي حكم الأعداء الأكثر جذرية لأي اشتراكية. وقد تجلب قبل كل شيء أيضاً تدميراً وفوضى هائلين في رأس المال، وستعيد بالتالي إلى الوراء التطور الاجتماعي المطلوب من الماركسية، الذي كان شرطه دوماً المزيد من إشباع الاقتصاد برأس المال. مع ذلك، من الضروري مراعاة أن الفلاح الأوروبي الغربي يختلف في نوعه عن الفلاح الروسي، الذي يعيش داخل شيوعيته الزراعية. هناك تعد الأرض المسألة الحاسمة، أما عندنا فهي لا تؤدي أي دور. أما الفلاح الألماني فهو اليوم صاحب نزعة فردية على أقل تقدير، وهو متعلق بالملكية الوراثية وبأرضه، ومن الصعب أن يسمح بثنيه عن ذلك. كما أنه يميل إلى الارتباط مع مالك الأرض الكبير أكثر من ميله إلى العامل الاشتراكي الجذري، إذا ما شعر أنه مهدد في وضعه.

انطلاقاً من وجهة نظر آمال المستقبل الاشتراكية، تعد آفاق ثورة تحدث الآن خلال الحرب الأكثر سوءاً بين ما يمكن التفكير فيه، حتى إن كان مقدّراً لها أن تنجح. إن ما يمكن أن تجلبه في أحسن الأحوال هو تقريب التكوين السياسي من الصيغة التي تريدها الديمقراطية، والتي ستتنكر للاشتراكية من خلال النتائج الاقتصادية الرجعية، التي ستكون لها. لا يجوز أن ينكر أي اشتراكي مخلص هذا أيضاً.

الأمر الثاني هو العلاقة مع السلام. نعلم جميعاً أن الاشتراكية الراديكالية تختلط اليوم مع الميل السلمي لدى الجماهير، ومع الرغبة في عقد السلام خلال أقصر فترة ممكنة. إلا أن من الثابت الآن، كما سيؤكد بنزاهة كل قائد للراديكاليين، وبالتالي للديمقراطية الاجتماعية الحقيقية، إن هو سئل عن ذلك، أن السلام ليس بالنسبة له، كقائد، الأمر الحاسم الذي يستأثر باهتمامه. إذا كان لدى هذا القائد الخيار، فإنه سيقول بلا هوادة، إن كان صريحاً، إذا نحن خُيِّرنا من جهة بين حرب ستستمر ثلاثة أعوام أخرى تليها الثورة، وبين سلام فوري بلا ثورة من جهة أخرى، فإننا سنؤيد طبعاً حرب الأعوام الثلاثة. ليتدبر هذا القائد أمره مع هوسه الإيماني وضميره. لكن المسألة تبقى مع ذلك ما إذا كان العدد الأكبر من الوحدات، التي عليها الوقوف خارجاً في الميدان، بما في ذلك الاشتراكية منها أيضاً، سيكون لها رأي هؤلاء القادة نفسه، الذين يملون عليهم شيئاً كهذا. إنه لأمر مخلص تماماً بالطبع وينضوي في النظام فقط أن يجبرهم المرء على الإفصاح عن خياراتهم. من الثابت والمعترف به أن تروتسكي لم يكن يريد السلام. هذا ما لم يعد يعترض عليه اليوم أي اشتراكي أعرفه. لكن الشيء نفسه

ينطبق أيضاً على راديكاليي سائر البلدان، الذين إن وضعوا أمام الاختيار، فإنهم لن يريدوا هم أيضاً السلام بل سيختارون الحرب، إن كانت ستفيد الثورة، أي الحرب الأهلية. إنها الحرب لصالح الثورة، رغم أن هذه لا يمكن، في رأيهم الخاص، أكرر هذا، أن تقود إلى المجتمع الاشتراكي، وإنما ستقود من وجهة النظر الاشتراكية إلى شكل تطور "أعلى" في أحسن الأحوال من المجتمع البورجوازي، هو الأمل الوحيد، يقترب قليلاً من المجتمع الاشتراكي الذي سيقوم ذات مستقبل، دون أن يكون ممكناً القول كم سيكون أكثر قرباً منه بالمقارنة مع المجتمع الحالي. هذا الأمل بالذات هو بالطبع محل شك إلى أقصى حد، انطلاقاً من السبب السابق ذكره.

يعد السجال مع اشتراكيين وثوريين مقتنعين أمراً مزعجاً على الدوام. حسب خبرتي، لا يقنعهم المرء إطلاقاً، وإن كان يستطيع إجبارهم فقط على إعلان خياراتهم أمام أتباعهم، حيال مسألة السلام من جهة، وما يجب على الثورة الإتيان به من جهة أخرى، وبالتالي حيال مسألة التطور المتدرج، وهي إلى اليوم عقيدة تبنتها الماركسية الحقة، ورفضت في روسيا دون غيرها من قبل عُصبة قوية آمنت بقدرة بلادها على القفز من فوق مراحل تطور أوروبا الغربية. وهذه طريقة منصفة تماماً، وهي أيضاً الطريقة الوحيدة الفاعلة والممكنة، لاعتقادي بعدم وجود وسيلة لإزالة القناعات والآمال الاشتراكية من العالم، وبأن كل طبقة عمال ستكون اشتراكية بمعنى من المعاني. يقتصر السؤال هنا على الآتي: هل ستكون هذه الاشتراكية من النوع الذي يمكن تحمله انطلاقاً من وجهة نظر مصالح الدولة، وبصورة خاصة من وجهة نظر المصالح العسكرية في الفترة الراهنة؟ لم تنج أي سلطة حتى الآن، بما في ذلك أية سلطة بروليتارية من نمط كومونة باريس أو سلطة البلاشفة الحالية، دون إعلان حالة الطوارئ في الحالات التي كانت أسس انضباطها عرضة فيها للتهديد.هذا ما أقر به تروتسكي بصراحة يحمد عليها. ولكن بقدر ما يمتلك الجنود بثقة أكبر الإحساس بأن المصالح العملية في حفظ الانضباط وحدها، وليس المصالح الحزبية، والطبقية، هي التي تحدد سلوك الهيئات العسكرية، وأن ما هو عملي وحده هو الذي يتحتم بالتالي حدوثه في الحرب، بقدر ما تبقى السلطة العسكرية أشد ثباتاً ورسوخاً.

المهمة السياسية الداخلية التالية

تقرير تحريري عن نشوء النص

نشأت المقالة الآتية على خلفية التطورات الدرامية الداخلية في الرايخ الألماني، التي بدأت منذ 28 أيلول/ سبتمبر 1918. وبالنظر إلى الوضع العسكري الميؤوس منه، كانت قيادة الجيش العليا قد طالبت الحكومة هذا اليوم بالمبادرة دون إبطاء إلى تشكيل وزارة من أحزاب الأغلبية، على أن تشرع في تمهيد السبل لإضفاء طابع برلماني على الرايخ، وتُبادر فوراً إلى التماس هدنة من القوى المتحالفة. وبموازاة ذلك، كان الديمقراطيون الاجتماعيون وحزب الشعب التقدمي وكذلك القوميون الليبراليون وحزب الوسط قد طالبوا في مذكرة تحذيرية باستقالة مستشار الرايخ الأمير هيرتلينغ، وجددوا تصميمهم على إجراء إصلاح دستوري. كما طالبوا، بين أشياء أخرى، بإلغاء المادة 2/ 9 من دستور الرايخ (التي تمنع الجمع بين عضويتي برلمان الرايخ ومجلس الاتحاد) بوصفه إحدى الخطوات الضرورية على طريق هذا الإصلاح، بالنظر إلى أن هذه الفقرة هي التي حالت إلى الآن دون صعود نواب برلمان الرايخ إلى منصب الوزير أو كتّاب الدولة، إن لم يتخلوا عن عضويتهم فيه. أخيراً، وتحت ضغط مذكرة الرئيس الأميركي وودرو ويلسون، عمل مستشار الرايخ الأمير ماكس فون بادن، الذي دعي يوم 3 تشرين الأول/ أكتوبر لتولي منصب المستشار، للاستجابة لهذه المطالب، غير أن مجلس الاتحاد منع في جلسته يوم 8 تشرين الأول/ أكتوبر المادة 2/ 9 الدستور. كتب

ماكس فيبر، الذي كان قد جدد منذ أيار/ مايو 1917 مطالبته بإلغاء هذه المادة[1]، وهو على بينة من الأمر وكرد فعل على قرار مجلس الاتحاد يوم 8 تشرين الأول/ أكتوبر المقالة التي نضعها هنا بين يدي القراء، ورغم أنه كتب يوم 11 من الشهر ذاته رسالة إلى فريدريش ناومان يقول فيها إنه يفكر بالإحجام عن اتخاذ موقف علني لبعض الوقت. قال فيبر: "لئن كنت سأصمت مؤقتاً صمتاً تاماً عن اتخاذ موقف علني، حتى الآن على الأقل، فإن السبب يكمن في أنني، شأني شأن جميع من في الخارج، لا أملك إطلاقاً صورة دقيقة عما يجري وأخشى أن تكذبني الأحداث والخطوات التي ستتخذ"[2]. وحسب ما تقدم، تكون المقالة قد كتبت بعد يوم 11 تشرين الأول/ أكتوبر. ومن جهة أخرى، كانت المقالة جاهزة قبل الإعلان عن مذكرة ويلسون الثانية في الرابع عشر من الشهر ذاته، كما يتضح من ملاحظة تحريرية ألحقتها صحيفة **فرانكفورت** بالمقالة، تقول: "إن المقالة التالية كانت قد كتبت قبل أن تصير المذكرة الأميركية الأخيرة (يقصد بذلك مذكرة 14 تشرين الأول/ أكتوبر) معروفة في ألمانيا (التحرير)". وبذلك تكون المقالة قد كتبت يوم 12 أو 13 تشرين الأول/ أكتوبر.

نقل النص وتحريره

لم يصلنا مخطوط النص، لذلك تتقيد الطباعة بالنص الذي نشر في صحيفة **فرانكفورت** تحت عنوان "المهمة السياسية الداخلية التالية"، العدد 288 بتاريخ 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، الطبعة الصباحية، ص 1.

(1) انظر مقالة فيبر التي تحمل العنوان نفسه بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 1917، المطبوعة في هذا المجلد.

(2) رسالة إلى فريدريش ناومان بتاريخ 11 تشرين الأول/ أكتوبر [1918].

المهمة السياسية الداخلية التالية

لم يقرر مجلس الاتحاد حتى الآن إتاحة الإمكانية التي تسمح بانتهاء مستشار الرايخ إلى برلمان الرايخ، وقادة الأحزاب الكبيرة الذين عُينوا كتّاب دولة إلى مجلس الاتحاد، بإلغاء المادة 2/ 9 من دستور الرايخ[1]، ويبدو أن هناك انشغالات ما قد فعلت فعلها هنا. ولا بد أن يشعر المرء بأسف عميق على أنه لم يتم الإقرار بخطأ طريقة التفكير هذه. إن النتائج التي تم توقعها في ذلك الوقت لسلوك ولايات الاتحاد[2] تَظهر فوراً وستزيد دوائرها اتساعاً. وبما أن كتّاب الدولة البرلمانيين ليسوا أعضاء في مجلس الاتحاد، فقد انضموا من خارج المجلس إلى مستشار الرايخ في "وزارة"[3] غير قانونية لكنها تعمل بطريقة تضامنية، يكمن، ولا بد أيضاً أن يكمن، ثقلها السياسي

(1) يقول البند الثاني من المادة التاسعة الآتي: "لا يجوز لأحد أن يكون عضواً في مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ في نفس الوقت". بعد مشاورات جرت خلال القراءة الأولى والثانية يوم 8 تشرين الأول/ أكتوبر تقدم مجلس الاتحاد يوم 10 من الشهر ذاته بمشروع قانون إلى برلمان الرايخ حول تغيير الدستور، وأكد في محاججته حول إلغاء مبدأ عدم التوافق بين العضويتين وفقاً للمادة التاسعة ما يلي: "إن إلغاء هذا الحكم ليس ممكناً، لأنه يمحو مبدأ جوهرياً بالنسبة إلى بناء الرايخ أقر في مادة الدستور الخامسة التي ترى في مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ مؤسستين تشريعيتين متقابلتين مستقلتين عن بعضهما ومتكافئتين".

(2) يقصد فيبر هنا توضيحاته السابقة لهذه الواقعة في مقالة: "البرلمان والحكومة في ألمانيا المجدّد تنظيمها" و"النزعة البرلمانية والنزعة الاتحادية" و"بافاريا والنزعة البرلمانية في الرايخ".

(3) يقصد فيبر "وزارة الحرب" التي ضمت إلى جانب المستشار الأمير ماكس فون بادن ونائبه فريدوريش فون باير كتّاب الدولة (دون حقيبة) ماتياس إيرزبيرغر وفيليب شايدمان وأدولف غروبر، وكاتب الدولة للشؤون الخارجية فيلهلم سوف، وكذلك كاتب الدولة لوزارة مالية الرايخ سيغفريد غراف فون رودرن.

بصورة متزايدة عندهم أكثر بكثير مما سيكون لدى مستشار الرايخ الذي لا ينتمي إلى برلمان الرايخ. وبذلك سيصير مجلس الاتحاد في الظاهر ضرباً من "غرفة ولايات"، لكنه سيكون من حيث المضمون آلة تصويت، في حين أن حكومة الرايخ الفعلية تتشكل فوقه، لذا، لن تتمكن من العمل بسرعة إلا بإزاحته جانباً، فإذا ما تسبب مجلس الاتحاد في صعوبات لهذا الوضع، كان على بروسيا، التي ينتمي المستشار إليها، إسكاته بقوة الأغلبية المؤكدة التي تمنحها إياها الولايات الصغيرة المستقلة تماماً عن الرايخ. بينما تَحدَّد مطلبنا الخاص بجعل مجلس الاتحاد شريكاً في حمل سياسة الرايخ الفاعلة، عبر إضفاء طابع برلماني مدروس عليه حيال هذه المسألة بالرغبة في إعطاء ولايات الاتحاد الكبيرة تأثيراً إيجابياً مضموناً على قيادة الرايخ. غير أن العادات التي غدت محببة تغلبت مؤقتاً، مثلما تغلب التوق غير المفهوم إلى الهيبة لدى بيروقراطيات الولايات المختلفة، ولدى دوائر البلاط أيضاً، مرة أخرى على المصلحة السياسية الحقيقية، فإن بقي الأمر على هذا النحو، صار من الحتمي استخلاص النتائج المترتبة عنه بكل تصميم، وتوجيه التشكيلات الجديدة المصطنعة نحو مسارات منظمة[4].

لقد غدت الحكومة القوية والمتماسكة حاجةً ماسةً الآن للرايخ أكثر من أي شيء آخر. وقد عرفت ألمانيا منذ مطلع عام 1916 وطيلة فترة الحرب، حكومات متعددة قامت بعضها إلى جانب بعضها الآخر، وكان وجودها واضحاً للجميع[5]. ولم يَعرف أحد، لا الداخل ولا الخارج المعادي أو الخارج المحايد ولا الخارج الحليف، وهذا ما كان خطراً بصورة خاصة، أي حكومة منها كانت صاحبة القرار بالنسبة إلى قيادة السياسة الألمانية. وقد دارت صراعات هذه الحكومات بصورة علنية في الصحافة، أما ما كان على القدر ذاته من السوء، فهو أن حلفاءنا رأوا بأم أعينهم التمثيلية الهزلية التي جرت مثلاً في "برست-ليتوفسك"، حيث كان المفاوضون الألمان يهرعون إلى الخط البرقي عند كل تفصيل، ليس كي يتحدثوا مع رجل الدولة المسؤول، بل مع "مقر قيادة الجيش العامة"، التي كانوا يتلقون في حمأة الصفقات إرشادات منها لا تتفق غالباً

---

(4) يتعلق الأمر بتشكيل حكومة رايخ برلمانية اقترحها مرسوم القيصر بتاريخ 30 أيلول/ سبتمبر 1919، هذا ولم تطرح آنذاك التغييرات الضرورية رسمياً في دستور الرايخ.

(5) يقصد بذلك قيادة الرايخ السياسية من جهة، وقيادة الجيش العليا من جهة أخرى وكذلك وزارة الدولة البروسية كهيئة ثالثة كان يمكن النظر إليها فعلياً باعتبارها حكومة منافسة.

مع الواقع، وهذا يعني أنها كانت بالتاكيد مضرة. لقد تم الاعتراض على جميع خطواتنا وتوضيحاتنا الرسمية، بدءاً بعرض السلام الذي قدمناه عام 1916، وتم التقليل من شأنها لدى الصديق والعدو، واعتبرت مزدوجة المعنى بسبب النشر المتجدد باستمرار لخطب وبرقيات أصحاب المراكز الملكية، التي لم تكن قد وضعت من قبل أمام القادة السياسيين المسؤولين من أجل نيل موافقتهم عليها. إن رايخاً يقاد بهذه الطريقة، وبما ترتب عنها من نتائج، لم يكن قادراً على زرع الثقة لدى حلفائه بأن سياسته في وضع يمكن أن تفضي معه إلى النجاح والسلام. ويسري هذا على أي نظام قد يسود عندنا مستقبلاً. هنا، في هذه النقطة بالذات، كمن ويكمن الضرر السرطاني لتكوين الإرادة السياسية الألمانية، بينما سيبقى كل شيء عداها جزئياً، ما دمنا لم نضع حداً نهائياً لهذا الوضع، مرة واحدة وإلى الأبد.

لم يكن يحق إطلاقاً، حسب الدستور الحالي، لأصحاب المراكز العسكرية الإدلاء بتصريحات سياسية. ولا يَسمح النظام القائم للملك بغير صلاحية إعفاء مستشار الرايخ من منصبه ودعوة آخر للحلول محله، إذا لم يكن متفقاً مع سلوكه. كما لا يسمح له تحت أي ظرف، بما في ذلك حسب روح الدستور الذي كان معمولاً به إلى الآن، بالإدلاء بتصريحات، علنية كانت أم خاصة، وكذلك بنشر تصريحات موجهة إلى الرأي العام، إن كانت تتعارض مع سياسة وزير يشغل منصبه أو تلحق بها الضرر، على غرار ما حدث منذ جيل وتكرر دوماً في سنوات الحرب الأخيرة أيضاً، وقاد الآن إلى الوضع المرعب بالنسبة إلى شعورنا القومي الذاتي، الذي جعلنا مجبرين على تقديم توضيحات إلى الخارج بخصوص هوية الذين تمثلهم حكومتنا. لن يستطيع أي سياسي في أي حزب امتلاك رأي يحيد عن هذا الوضع، ولم يحدث أن حاد أحد منهم عنه في أي حال. ومع ذلك، لم يتم فعل أي شيء ضد ذلك، وغرقت بيئة البلاط الملكي في ضلال عنيد (بل إنه بدا من حين لآخر في الفترة الأخيرة وكأن رد فعلها على ذلك المطلب المعروف جيداً لديها كان "وهل هذا هو الوقت المناسب"). ليس بوسع ملك اليوم تجاهل ما يترتب عن تصريحاته من عواقب جسيمة، فالإدلاء بتصريحات ليس من أعمال منصبه، بل من اختصاص تلك المراكز، خاصة رئيس الوزارة الذي وضع مسودة مثل تلك التصريحات السياسية أو سمح بنشرها، على غرار ما شهدناه منها في الصيف، ولم يكن سماحه سوى دليل على أنه خادم سيء وغير موالٍ لسيده،

وللمَلَكية أيضاً[6]. يجب أن يصير مثل هذا السلوك مستحيلاً مرة واحدة وإلى الأبد، وليس هناك من طريق إلى ذلك غير ربط الإعلانات الملكية أو العسكرية، التي تمس السياسة، بمسار عمل ثابت وقبل كل شيء بالرقابة المسبقة التي يجب أن يمارسها مستشار الرايخ، وفق نص الدستور، مع إخضاع أي طريق آخر لعقوبة شديدة. هذا هو الإصلاح الأكثر إلحاحاً، الذي تحتاج حياتنا السياسية إليه، وهو سيخلق بالتأكيد وضعاً سيعتبر طبيعياً تماماً في أي مكان آخر، بغض النظر عما إذا كان هناك نظام برلماني أو أي نظام آخر، وبغض النظر عما إذا كانت قد وضعت أحكام دستورية محددة تنظم ذلك أم لم توضع (كما هو الوضع في بعض الحالات المتفرقة)، الأمر الذي لا يمكن تفاديه عندنا دون أي شك، مثلما تؤكد تجاربنا. وإذن، إننا نتوقع من أحزاب الأغلبية التقدم دون إبطاء بطلب بهذا الخصوص في برلمان الرايخ، وجعل مشاركتهم المسؤولة في الحكومة مرتبطة بموافقة مجلس الاتحاد الفورية عليه. بغير ذلك، ستطير مصداقية هذه الحكومة أمام الخارج والداخل في الهواء، وستكون عرضة لمفاجآت من شتى الأنواع من جانب مواقع غير مسؤولة. وسيكون أمراً غير قابل للتصور، إن كان نصير المؤسسات الملكية لا يفهم إلى اليوم أيضاً ما تتطلبه الساعة الحالية!

---

(6) فيما يتعلق بفريدريش فيلهلم فون بيرج فقد كان منذ كانون الثاني/ يناير 1918 رئيس "الحكومة المدنية السرية". وكان قد شجّع القيصرَ ربيع وصيف عام 1918 على اتخاذ مواقف سياسية علنية عديدة، دون تشاور مسبق مع المستشار، منها على سبيل المثال تصريحات غليوم الثاني أمام وفد من البلطيق في آذار/ مارس 1918، وهو ما دفع مستشار الرايخ الأمير هيرتلينغ إلى تقديم رسالة شكوى إلى فون بيرج. انظر في هذا الشأن: *Friedrich v. Berg als Chef des Geheimen Zivilkabinetts 1918: Erinnerungen aus seinem Nachlaß*, bearbeitet von Heinrich Potthoff (Düsseldorf: Droste, 1971), S. 57 f.

الهدنة والسلام

تقرير تحريري عن نشوء النص

لقد كشف تبادل المذكرات في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1918 بين الحكومة الألمانية والرئيس الاميركي وودرو ويلسون، الذي تم بالارتباط مع تقدم الألمان يوم 3 تشرين الأول/ أكتوبر بطلب يتلمسون فيه هدنة، بصورة واضحة أكثر أن القوى المتحالفة والمشاركة لن تقبل سوى هدنة تضمن القضاء التام على قوة الرايخ الألماني، وذلك على العكس من توقعات الألمان. هذا الأمر جعلته مذكرة ويلسون الثالثة المؤرخة في 23 تشرين الأول/ أكتوبر ونشرت أولاً في سويسرا ثم يوم 25 من الشهر ذاته في الصحافة الألمانية، يبدو مؤكداً تقريباً، بما أنه ورد فيها، من بين ما ورد فيه، أن الهدنة الوحيدة التي يمكن التفكير باقتراحها، ويعتبرها الرئيس الأميركي محققة، هي تلك التي ستنقل الولايات المتحدة والقوى المشاركة معها إلى وضع تستطيع معه منح أية تسوية يمكن التوصل إليها القوة اللازمة لجعل استئناف الأعمال العدائية من قبل ألمانيا مستحيلاً"[1].

من الممكن الافتراض أن ماكس فيبر كتب المقالة التالية كرد فعل على هذه المذكرة. وقد نشرت المقالة أول الأمر مغفلة الاسم، في شكل رسالة سبقتها ملاحظة

(1) *Dokumente zur deutschen Verfassungsgeschichte*, hg. Ernst Rudolf Huber (Stuttgart: Kohlhammer, 1964), Bd.2, Nr. 358, S. 492 f.

تحريرية تقول: "كتب إلينا من جهة مستقلة سياسياً". أما أن فيبر هو مؤلف المقالة، فهذا ما يتضح من عرض ماريانة فيبر في كتابها الموسوم **صورة حياة**[2].

نقل النص وتحريره

ليس لدينا مخطوط النص، لذلك ستتقيد طباعته بالنص الذي نشر يوم 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1918 في صحيفة **فرانكفورت**، العدد 288، تحت عنوان "الهدنة والسلام".

(2) Marianne Weber, *Lebensbild1*, S. 637 f.

الهدنة والسلام

ربما كانت الصعوبة الأكبر للوضع، المستقلة في الوقت نفسه كل الاستقلال عن حسن نية الحكومة الألمانية، تكمن الآن في الآتي: ليس ولم يكن هناك أي شك بنزاهة الرئيس ويلسون لدى العارفين في ألمانيا. لكن يبدو أنه لا يرى بوضوح كافٍ الآتي: إذا كان سيتم الانصياع لرغبته في أن تَقبل الحكومة الألمانية شروط هدنة تجعل استمرار المقاومة العسكرية مستحيلاً، فإنه لا يقصي بذلك ألمانيا وحدها، بل هو بالذات أيضاً من صف العوامل التي تقرر شروط السلام، ذلك أن مكانته الخاصة كَحَكم عالمي استندت، وتستند فقط إلى كون القوة العسكرية الألمانية على الأقل تعني الكثير، وأنه يستحيل بأي شكل من الأشكال إجبارها على الاستسلام دون تدخل القوات الأميركية، فإذا ما اختلف الأمر، كانت الغلبة للعناصر المتشددة بصورة مطلقة، الموجودة دون شك في بقية البلدان المعادية، وستكون في وضع يمكنها من إزاحة الرئيس جانباً وهي تشكره بتهذيب على العون الذي قدمه لها إلى الآن. وبذلك، سيفقد دوره، إلا إذا قرر خوض الحرب ضد حلفائه الحاليين. هذا الواقع يجب أن تبقيه الحكومة الألمانية أمام ناظريها. وبقدر ما كانت الرغبة قوية في أن تصمت الأسلحة لصالح تجنب سفك دماء لن يَفيد منه أحد، فإنه كان من الأصح بالتأكيد ألا يوضع عرض الهدنة في الواجهة، بالطريقة التي تم بها بالفعل. وعندئذ كان بإمكان مفاوضات السلام أن تتم دون هدنة أيضاً[1]، إذا ما أصر الأعداء على استمرار المجزرة.

(1) يقصد فيبر التماس الهدنة الذي تقدمت به ألمانيا يوم 3/ 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1916. وبعد التخلي عن تقديرات أولية بخصوص مواصلة الأعمال الحربية بمساعدة هبّة جماهيرية، اتجهت مداولات الحكومة نحو التعجيل بدخول الهدنة حيز التنفيذ من خلال تقديم تنازلات واسعة.

ثانياً

تقارير عن الخطب والمساهمات في النقاشات

[عن المسألة البولونية]

[تقارير عن الخطب والمساهمات في النقاشات]

[مساهمة في النقاش خلال الجلسة الأولى للجنة العمل من أجل وسط أوروبا يوم 22 شباط/ فبراير 1916]

تقرير تحريري عن نشوء النص

اجتمعت "لجنة العمل من أجل وسط أوروبا" بدعوة من مؤسسها فريدريش ناومان، يوم 22 شباط/ فبراير 1916 في برلين، حيث عقدت جلسة تأسيسية، حضرها إلى جانب ماكس فيبر أرندت فون هولتسندورف، وفرانتس بوزيه، وفيلهلم هايله، وإرنست يكش، وفريدريش ناومان، وهيرمان رينكل، وغوستاف روزيكه، وروبرت شميدت، وفيليكس زوماري، وفيليب شتاين وأدولف فيرموت. ويخبرنا بالأحداث الجوهرية خلال الاجتماع تقرير عنه أعده ناومان وغطى بالكاد صفحتين مطبوعتين على الآلة الكاتبة. حسب التقرير، تم في ختام تقرير تمهيدي قدمه ناومان القول "إن هدف لجنة العمل [...] هو الدعم الطوعي لمفاوضات حكومات الرايخ الألماني حول العلاقات السياسية والعسكرية، وبصورة خاصة الاقتصادية بين الرايخ الألماني والنمسا/ المجر وبلغاريا وتركيا"[1]. هذا ولم يذكر التقرير مداخلات ماكس فيبر الخطابية.

(1) محضر الجلسة الأولى للجنة العمل من أجل وسط أوروبا، أرشيف الدولة المركزي لجمهورية ألمانيا =

ثمة معلومات تفصيلية عن الجلسة الأولى للجنة العمل نستطيع الحصول عليها من تقريرين أرسلهما أرندت فون هولتسندورف، مدير خط هامبورغ/ أميركا الملاحي، إلى رئيسه ألبرت بالين. يبين التقرير الأول، الذي أرسل يوم 22 شباط/ فبراير 1917، ما تمخضت عنه المداولات التمهيدية بين فريدريش ناومان، وماكس فيبر، وإرنست يكش، وفرانز بوزيه، وفيليكس زوماري وهيالمار شاخت الذي لم يكن موجوداً في الجلسة[2]. اعتبر ناومان في مداخلته التمهيدية القضية البولونية واحدة من أكثر مجالات عمل اللجنة جوهرية: "لا مراء في أن مكانة دولتنا وسياساتنا التجارية حيال النمسا ترتبطان ارتباطاً هائلاً بالمصير المستقبلي لمملكة بولونيا"[3].

في اليوم التالي، الموافق لتاريخ 23 شباط/ فبراير، أخبر هولتسندورف (Holzendorff) بالين عن المناقشة التي تبعت ذلك حيث أكد أنه لا يستطيع سرد محضر الحديث كما جرى: "لقد أعقبت شروح ناومان المثيرة للاهتمام مناقشة طويلة، شارك فيها فيرموت (Wermuth) ورينتيلين (Rentelen) وروزيكه وفيبر وشتاين وشميدت[4]. وحسب مدونات هولتسندورف تحدث روزيكه، من بين آخرين، عن جمع المعطيات الضرورية للجنة وغربلتها. وبعد ذلك اقترح ماكس فيبر تلقي تقارير خاصة بالظروف البولونية من خبراء في عين المكان. وقد وافق شتاين على الاقتراح بحجة أن مهمة اللجنة لا يمكن أن تكون جمع وغربلة المعلومات فقط، ولا بد أن تكون بحثية أيضاً.

نقل النص وتحريره

تتقيد طباعة النص بالتقرير المطبوع على الآلة الكاتبة الذي قدمه أرندت هولتسندورف إلى ألبرت بالين، الأرشيف الاتحادي في كوبلنز، تركة ألبرت بالين، 1، التقرير رقم 358، 23 شباط/ فبراير 1916 (أ). وتوجد المقاطع المتعلقة بمداخلات فيبر الحوارية في الصفحتين الثانية والثالثة.

= الديمقراطية، بوتسدام ، تركة فريدرش ناومان، رقم 29.

(2) الأرشيف الاتحادي، كوبلنز، تركة ألبرت بالين، التقرير رقم 257 بتاريخ 22 شباط/ فبراير 1916.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه، تقرير رقم 358 بتاريخ 23 شباط/ فبراير 1916.

[عن المسألة البولونية]

مدونة أرندت فون هولتسندورف

أكد فيبر على المسألة البولونية ورأى أنه من الضروري قبل كل شيء قيام اللجنة بإرسال أشخاص مناسبين إلى المراكز الصناعية المعنية، للاطلاع في عين المكان على الرغبات،... إلخ. ولفت النظر إلى أن سلاما منفصلاً مع روسيا سيجعل فكرة رابطة وسط أوروبا الاقتصادية ضرباً من الاستحالة.

وقد رد عليه ناومان بالقول إن ذلك سيكون صحيحاً دون شك، لكن يجب رغم ذلك القيام بالعمل. كان يريد الإشارة على وجه المقارنة إلى عمل هيئة الأركان التي تقوم بتحضير نفسها لعملية عسكرية محددة بواسطة جميع التفاصيل غالباً، لكنها تجد نفسها مضطرة للتخلي عن مجمل عملها بفعل حملة عسكرية مضادة يقوم بها العدو. رغم ذلك، يعتبر العمل الأول ضرورياً.

وافق فيبر على ما قاله ناومان ورأى أن على المرء معرفة جميع الأوراق، إن كان يريد لعب الأوراق البولونية بصورة صحيحة، وأضاف: إن لدينا ورقة رابحة تتمثل بالضبط في كل ما نستطيع الحصول عليه من خلال علاقاتنا مع النمسا.

لو كان المرء قد درس في الماضي هذه المسائل حتى أدق تفاصيلها، لَعلِم قيمة هذا الأمر ولأمكنه القول بضمير مرتاح فيما يتعلق بالسياسة الكبرى: إما أن نقوم بالأمر أو لا نقوم به. بهذه المعرفة الأولية وحدها نكون في وضع يتيح لنا تقدير القيم حق قدرها.

على عتبة عام الحرب الثالث

[خطبة أُلقيت يوم 1 آب/ أغسطس 1916 في نورنبيرغير]

تقرير تحرير عن نشوء النص

منذ ربيع 1916 ألحَّت الأحزاب إلحاحاً متعاظماً على عدم الاستمرار في استخدام الرقابة العسكرية للحيلولة لفترة أطول دون التطرق للمسائل المتصلة بأهداف الحرب. إن السماح بهذه المناقشة لم يعد من الآن فصاعداً سوى مسألة وقت. ولكي لا تُترك الساحة في هذه الحال للمجموعات المتطرفة التي تنزع إلى ضم مناطق محتلة إلى ألمانيا، وَضَعَ محيط مستشار الرايخ مخططاً يقضي بأن تكون له قاعدة للدعاية لسياسة معتدلة نسبياً حيال مسألة أهداف الحرب بين الرأي العام من خلال تأسيس نادٍ مستقل رسمياً لكنه ملتزم فعلياً بخط الحكومة[1].

هنا، يمكن العودة، من بين أشياء أخرى، إلى اقتراحات كان قد قدمها في هذا الشأن ماتياس إيرزبيرغر، الذي سبق أن أشار منذ نيسان/ أبريل 1916 في مذكرة كبيرة أرسلها إلى المستشار بأنه من الضروري خلق وسائط ملائمة لتفعيل سياسة الحكومة لدى الرأي العام بالطريقة اللائقة: "عند مناقشة أهداف الحرب من الضروري أن يكون زمام القيادة بيد الحكومة، لأنها إن لم تقد الرأي العام انتزعت مجموعاتُ مصالحِ

(1) انظر: Mommsen, *Max Weber*², S. 255.

قوية القيادة، وعبّأت الشعب الألماني ضدها، أو ساقته على دروب تؤدي إلى إطالة أمد الحرب"[2]. ووفقاً لذلك، اقترح إيرزبيرغر "كسبَ خطباء مناسبين يأتون بصورة خاصة من الأوساط الأكاديمية، إلى جانب تنظيم صحافة موالية للحكومة"[3].

وفي صيف 1916، وبعد وعد صدر في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته بالسماح بالنقاش الحر حول أهداف الحرب، بادرت مستشارية الرايخ إلى تأسيس منظمة دعائية غير حزبية بمشاركة كتّاب الدولة أرنولد فون فانشافه، وكورت ريتسلر، وأولريش راوشرس من المكتب الصحفي في وزارة الخارجية. وقد اهتم المؤسسون بكسب تعاون أكبر عدد ممكن من شخصيات الحياة العامة، وخاصة من أوساط الاقتصاد والعلم. وبالإضافة إلى ذلك، تأسست يوم 6 تموز/ يوليو 1916 في برلين "اللجنة الألمانية القومية من أجل سلام مشرف"، وقد ترأسها الأمير فيديل (Wiedel)، الذي نَشر منتصفَ شهر تموز/ يوليو أول نداء برنامجي دعا فيه إلى تبني أهداف معتدلة للحرب، وأيد في الوقت نفسه السماح بمناقشة هذه الأهداف[4]. وتوقع القوم أن يمارس بروز اللجنة القومية الألمانية في جميع المدن الكبرى تأثيراً قوياً على الرأي العام، وأن يشجع حركة تجمع قومية جديدة يسهم خطباء معروفون على أوسع نطاق في نشاطها.

في الأول من آب/ أغسطس 1916، قدمت اللجنة القومية نفسها للرأي العام في 39 مدينة كبيرة من خلال احتفالات تمت في وقت واحد، انضوت جميعها تحت موضوع مشترك هو "على عتبة العام الثالث للحرب". وقد أشارت الصحافة اليومية يوم 29 تموز/ يوليو 1916 إلى هذه الاحتفالات وأعلنت أسماء جميع الخطباء[5]. وكانت اللجنة قد كسبت عدداً كبيراً من رجال العلم وممثلي الحياة العامة المعروفين كخطباء، منهم، من بين آخرين، مارتين راده، وأدولف فون هارناك، وغيرهارد فون شولتسه - جيفرنيتس، وهيرمان أونكن، وكارل راتغن، وفريدريش ناومان، وإيريك

(2) أرشيف الدولة المركزي، بوتسدام، الرف 43، الرقم 2448.

(3) المصدر نفسه.

(4) **صحيفة برلين اليومية**، رقم 366 بتاريخ 19 تموز/ يوليو 1916، الملحق.

(5) **الصحيفة الفوسية**، العدد 384 بتاريخ 29 تموز/ يوليو 1916.

ماركس وماكس فيبر. لا نعلم لماذا أُختير فيبر وأي مهمة عُهدت إليه، لكنه يُذكَر قبل ذلك كخطيب محتمل في مذكرة كتبها أغلب الظن راوشر في حزيران/ يونيو 1916 عن تأسيس اللجنة القومية، ومن الممكن الاعتقاد بأن كورت ريتسلر، الذي علم من "كونراد هيرمان" بموقف فيبر السياسي، قد اقترحه خطيباً[6]. ومع أن فيبر لم ينضم إطلاقاً إلى اللجنة القومية[7]، فقد أعلن استعداده للحديث. وبما أن هايدلبرغ كانت قد أعطيت لهيرمان أونكن، فقد كَلف هذا فيبر بإلقاء خطبة فيها.

حاولت حكومة الرايخ في اللحظة الأخيرة دفع الخطباء إلى إبداء أقصى قدر ممكن من التحفظ، فقد كانت تخشى أن تؤدي أحاديث اللجنة القومية لصالح أهداف حربية معتدلة إلى وقوع توترات داخلية شديدة. وبعد أن وجه مستشار الرايخ يوم 8 تموز/ يوليو 1916 كتاباً إلى اللجنة يعبر فيه عن رغبته بخصوص عملها[8]، طلب "في رسالة عامة إلى الخطباء"، بمن فيهم ماكس فيبر، مناقشة أهداف الحرب بصيغة عامة فقط، وتركيز شروحهم على هدف التوحيد الداخلي للأمة[9]. وفي الختام، أُلزم جميع الخطباء إلزاماً حرفياً "بالامتناع عن إلقاء خطب تدعو إلى السلام تحت أي ظرف من الظروف"[10]. وقد اتخذ فيبر في رسالة إلى مينا توبلر، سبقت إلقاء خطبته، موقفاً نقدياً حازماً تجاه هذه القيود: "لو كنت سأجد بعض الفرح الداخلي في هذا التجمع كله، لقلت شيئاً جيداً فيه، لكنه لا يسمح لنا بدحض وجهات النظر الأخرى، كما لا يسمح لنا إطلاقاً بأن نكون واضحين، وهذا ليس الطريقة التي تناسبني"[11].

لم يُنقل إلينا أي مخطوط لخطبة فيبر. وفي المقابل، توجد تقارير في الصحيفة

---

(6) Mommsen, *Max Weber*², S. 256, Anm. 180.

(7) قال ذلك خطأ: Dirk Stegmann, *Die Erben Bismarcks* (Köln: Kiepenheuer und Witsch, 1970), S. 472.

(8) بيتمان هولفيغ في رسالة إلى اللجنة القومية، أرشيف بوتسدام، الرف 43، رقم 2448.

(9) المصدر نفسه. بلا تاريخ [نهاية تموز/ يوليو 1916].

(10) برقية أرنولد فون فانشافه بتاريخ 25 تموز/ يوليو 1916 إلى اللجنة القومية.

(11) رسالة إلى مونيكا توبلر، بلا تاريخ [1 آب/ أغسطس 1916]. تركة إدوارد باومغارتن، ملكية خاصة.

الفوسية[12] عن إسهامات الخطباء الرئيسيين، وكذلك في وثائق مستشارية الرايخ[13] وملخص عام جمعته اللجنة القومية ذاتها حول الاجتماعات المختلفة، يرجح أن يكون موضوعه تقويم التقارير الصحافية عنها[14]. أما خطبة فيبر فقد حظيت بأوسع نشر تفصيلي في الصحافة المحلية والجهوية.

قدمت صحيفة **البريد الفرانكي**[15] لتقريرها بالملاحظات التمهيدية الآتية:

"جرت المحاضرة، التي خَصت اللجنةُ القومية مدينةَ هايدلبرغ بها، مساء البارحة في قاعة النادي الثقافي والصناعي الكبرى، وسط حضور كثيف نسبياً. وقد أكد السيد الأستاذ "تسوكر" في خطبته الافتتاحية على ضرورة وقوف الشعب بأسره بثبات مع القيصر في وحدة لا تتزعزع تجاه كل الخارج المعادي. لقد أثارت استقالة كاتب الدولة "تريبيتس" القلق في دوائر واسعة، وإذا كان لا يسمح بعد للمرء بإنكار النزعة الوطنية لدى هذه الدوائر، فإن الطريقة العنيفة التي تبنتها حيال حكومة الرايخ، قد أثارت تحفظات شديدة جداً لدى أوسع الأوساط. وقد تم تشكيل اللجنة القومية من أجل درء الخطر وكبحه. ثم قدم الخطيب المحاضر للتجمع، وقال إنه أثبت جدارته كاقتصادي قومي وسيثبتها أيضاً كوطني.

أخذ السيد الأستاذ الجامعي ماكس فيبر من هايدلبرغ الكلمة فوراً ليلقي محاضرته "على عتبة عام الحرب الثالث"، وشرح وسط اهتمام بالغ من التجمع ما يلي على وجه التقريب:

وقد خُتم التقرير بملاحظة نهائية هي الآتية:

"شكر المستمعون الخطيب بالتصفيق الشديد على عروضه الموضوعية والمؤثرة. ولم يجرِ أي نقاش حول المحاضرة".

---

(12) **الصحيفة الفوسية** (*Vossische Zeitung*)، العدد 391 بتاريخ (2 آب/ أغسطس 1916)، ملحق بالتقرير.

(13) أرشيف بوتسدام، الرف 43 رقم 2448.

(14) المصدر نفسه.

(15) **البريد الفرانكي** (*Fränkischer Kurier*)، العدد 391 بتاريخ (2 آب/ أغسطس 1916).

وصفت صحيفة البريد الفرنكي[16] بإسهاب دائرة المستمعين وصدى المحاضرة، وقالت:

"في الثامنة والربع، عندما كان مقرراً أن تبدأ محاضرة الدعاية التي سيلقيها الأستاذ الجامعي ماكس فيبر من هايدلبرغ بتكليف من اللجنة القومية، كانت قاعة النادي الثقافي ممتلئة إلى نصفها تقريباً بالمستمعين. وهكذا، كان هناك ما يكفي من وقت ورغبة في القيام بتأملات حول هوية الدوائر التي تفكر اللجنة القومية بالاتكال عليها لتحقيق طموحاتها. وبقدر ما كنا نستطيع إلقاء نظرة إجمالية على المستمعين، كنا نرى أن الأمة الألمانية ممثلة تمثيلاً أحادي الجانب في هذه المحاضرة، التي احتل مقاعد قاعتها أعضاء في الطبقة الأحسن حالاً، والموظفون ورجال التدريس والتجار. بينما أبدى التجمع وجهه الأكاديمي الثقافي الذي لا يمكن إخفاؤه، لم يُلمح أحد تقريباً من أوساطنا، ما دام لا يُقبل أن يُخصص لنا صفان من الجنود الجرحى. وقد افتتح أستاذ، هو الدكتور تسوكر، التجمع بكلمات تمهيدية ثم قدم الخطيبَ، وهو أستاذ آخر.

يُعتبر الأستاذ ماكس فيبر من هايدلبرغ شخصية معروفة ومتماسكة بالتأكيد. هذا ما أكده للتو نوع خطابه، وبناء محاضرته والفهم والتدقيق المميزين لوجهات نظره وآماله. يتَّحد في شخص فيبر مزاج قوي وعقل مدرب يقفان بجدية وزخم وراء كلماته. هذا الرجل الفريد والمتألق سيطر بلا عناء على القاعة، وأكد سلوكه الواثق كأستاذ مؤهل وخبير أن المحاضرة تليق به، مثلما أثبته تكوين الخطبة الإجمالي والتفاصيل التي سردتها. بينما انعكست انفعالات المحاضر المختلفة بشدة ظاهرة على وجه رجل الدولة العظيم، المتغضن والمعذب بعمله الفكري الكثير، في حين أشارت يداه بحركاتها المتوازنة والمفعمة بالمعاني إلى الأماكن ذات الأهمية الخاصة. أما الانطباع الشخصي الذي تركه الخطيب، فكان بالتأكيد أقوى من الانطباع الموضوعي الذي تركته محاضرته، التي نستعرض ملامحها العامة في ما سيلي.

لم تترك المحاضرة الأثر الذي كانت اللجنة القومية الألمانية تأمله، رغم أنها كانت ساحرة إلى أبعد حد، إذا ما نظرنا إليها بوصفها تعبيراً عن توجه شخصي محضٍ، ذلك أن الأستاذ ماكس فيبر هو في النهاية ظاهرة فكرية تتمتع بسمات غير عادية".

---

(16) البريد الفرانكي اليومي (*Fränkische Tagespost*)، العدد 179 بتاريخ (2 آب/ أغسطس 1916).

أخيراً، ختمت الصحيفة بالمقطع النقدي الآتي:

"بدأ الأستاذ ماكس فيبر خطبته بالتأكيد القوي على أنه لا ينتمي إلى اللجنة القومية، التي رتبت هذا التجمع وأعلنت عنه، ولا يعرف مستشار الرايخ، وأنه لا يعبّر إلا عن رأيه الخاص، وأن جمهور نورنبيرغير كله قد خدع بطريقة فظة بخصوص هاتين النقطتين، لذلك جاءت أعداد قليلة منه إلى القاعة، اقتصرت على بعض جماعات المثقفين وأساتذة المدارس الثانوية والقساوسة والموظفين وأضرابهم، وقرابة مئة كهل من المقاتلين. قد يكون السيد البروفيسور ماكس فيبر شخصية مهمة بالقدر الذي يريده، إلا أن الإنجازات التي حققها إلى الآن لا تؤهله بأية طريقة من الطرق لاعتبار نفسه مرجعية بالنسبة إلى مسائل تتصل ببلوغ السلام العالمي. ولقد كان من الصحيح بالتأكيد لو أن السيد الأستاذ لم يوقظ الاعتقاد الخاطئ بأنه يصدر في ما قاله عن الأمير "فيديل"، ويفصح لأهل نورنبيرغير عن السياسة المليئة بالأسرار، التي عليهم تنفيذها. وكنا سنتجاهل حتماً إرسال من يكتب تقريراً عن المحاضرة، لو علمنا أن الأستاذ ماكس فيبر سيحكي لنا آراءه الشخصية عن الحرب، نحن الذين سبق لنا أن استمعنا في نورنبيرغير إلى الكثير جداً من مثل هذه الآراء الشخصية. وعلى كل حال، فإننا سنكون أكثر حذراً في المستقبل، ولن نحضر محاضرات السيد فيبر، إلا إذا أراد التحدث عن واحد من المجالات التي لديه بعض الفهم عنها.

إنه قدر الأساتذة، الذين يعتقدون أن باستطاعتهم الحديث عن كل شيء، بما في ذلك السياسة، أن يلووا في سجالات الأسْتَذة التي يخوضون فيها عنق مجالات غريبة عنهم، وتلك التي يعرفونها، خدمة لما يتفق وأهدافهم السياسية. ورغم مزاجه العاصف خلال هذه الحرب، أبدى ماكس فيبر من التحفظ أكثر مما أبداه بقية زملائه في المهنة، الذين ما أن تحدثوا عن الحرب حتى تخلوا عن الرغبة في تعظيم شهرتهم العلمية. وبما أننا نثمن مكانة ماكس فيبر كرجل علم، فإننا نشعر بأسف شديد لكونه وضع نفسه، بمحاضرته في نورنبيرغير، في مكان سيء بحق، زاده سوءاً على الأرجح الإعلان الرسمي عن خُطبته، والتقرير الرسمي المكون من خمس صفحات آلة كاتبة، الذي نشرته صحيفة مكتب برق ولفسبورغ[17]. وأخيراً، يختم التقرير بالكلمات الآتية:

---

(17) لم نستطيع العثور على هذا التقرير.

لم تعقب المحاضرةَ مناقشةٌ. وهذا ما أيقظ الاعتقاد الخاطئ بأن مناقشة ما كانت ممكنة أصلاً".

كتبت صحيفة نورنبيرغير[18] في نص تمهيدي:

"في إطار الاحتفال التذكاري، الذي نظمته اللجنة الألمانية القومية يوم 1 آب/ أغسطس في 38 مدينة ألمانية، تحدث في قاعة النادي الثقافي الكبرى في نورنبيرغير أستاذ الجامعة المتقاعد الدكتور ماكس فيبر. لم يلبِ الدعوة إلى المحاضرة عدد كبير جداً من المستمعين، ولم تكن قاعة النادي ممتلئة سوى إلى نصفها فقط. إن اللجنة القومية الألمانية، التي تقول إن مهمتها تكمن في رعاية روح الثقة لدى شعب الوطن، لأنها تعزز بذلك دعم مقاتلي الجبهة، تستطيع أن ترى في حقيقة أن حضور خطبته لم يكن أكبر مما كان عليه في المدن الأخرى، برهاناً على أن قسماً كبيراً من شعب الوطن يتبنى الرأي الذي عبر عنه هذه الأيام لصحيفة **بريد هانوفر** رجل جاء من خنادق الجبهة، حين كتب قائلاً: إن اللجنة من أجل سلام ألماني هي نحن مقاتلي الخنادق".

وقد ختمت الصحيفة تقريرها بالقول:

"وفي النهاية، حظيت الشروح المفعمة بالفكر بالتصفيق الحاد".

هناك رسالة بعث بها مشارك في هذا اللقاء هو مهندس من نورنبيرغير، حُفظت نسخة منها في وزارة الداخلية البافارية[19]. لا يمكننا تأكيد وجود النسخة الأصلية من الرسالة واسم مؤلفها، علماً بأن الفقرات المتعلقة بالمحاضرة تقول:

"قبل البارحة ألقى الأستاذ ماكس فيبر محاضرته هنا تحت عنوان "على عتبة عام الحرب الثالث"، التي تجدونها مطبوعة في العدد المرفق من صحيفة **البريد الفرانكي**، العدد 391. لا تتطابق النسخة المطبوعة مع التقرير الاختزالي، لأن الهتافات التي

---

(18) صحيفة نورنبيرغير (*Nürnberger Zeitung*)، العدد 212 بتاريخ (2 آب/ أغسطس 1916).

(19) كانت الرسالة موجهة إلى مدير مجلة **المطرقة** المعادية للسامية السيد تيودور فريتش الذي أعد نسخة عن الرسالة وبعث بها إلى وزارة الداخلية البافارية كدليل على أصداء نشاطه الصحافي، كي يقنع الوزارة برفع المنع الصادر ضد مجلته. الأرشيف البافاري، ميونيخ، صفحة 23/ 24.

تخللت ذلك، وانفردتُ بين جميع المستمعين بإطلاقها، لم تسجَّل، مع أنهم غالباً ما يحرصون على تسجيلها.

ورغم وجود يهود كُثْر في التجمع، تم تلقي المحاضرة بموقف بارد كالثلج، لأنه باستثناء صرختين أطلقتُهما خلال كلام المحاضر، لم ير أحد ضرورة لإصدار أي صوت يؤيد السيد الأستاذ، الذي تحدث بدم بارد جداً. عند ختام الشروح، وحتى عند بداية ثلثها الأخير، وبعد أن أدركوا أنه لا يجوز أن تتم المحافظة على أي جزء من المناطق المحتلة، غادر سادة مختلفون القاعة بطريقة استعراضية، وهو ما أثار بكل وضوح دهشة السيد المحاضر. وعندما يقول **البريد الفرانكي** في ختام تقريره إن المستمعين كافؤوا المحاضرة "بالتصفيق الحار"، فإنه يكذب عن عمد، وهناك واقعة تُكذِّب هذا الزعم هي أن السيد الأستاذ هرول بعد نهاية محاضرته إلى خارج القاعة، ولم يره أحد بعد ذلك. لهذا السبب تعتبر الملاحظة الختامية ثمينة، لكونها تقر "أنه لم تحدث مناقشة بعد نهاية المحاضرة". لم يكن هناك أحد بين المستمعين يرغب في مناقشة كهذه، بل إن الناس تسللوا نحو منازلهم كالبط المبتل بالماء. لكنه لا يجوز بقاء ادعاء **البريد الفرانكي** دون اعتراض، ما دام من الضروري أن تأخذ الحقيقة حقها في نهاية الأمر، ولأنه لم توجد بطبيعة الحال أية صحيفة أخرى يمكن أن تتلقى هذا التصحيح، فإنني سأكون شاكراً لكم، إذا ما رأت صحيفة **البريد الفرانكي** أن الجمهور المتعلق للأسف بها بسبب ما توورده عن المسائل المحلية، لن يقبل كل شيء تعتقد أن من المجدي الإبلاغ عنه ونشره لأسباب تربوية".

نقل النص وتحريره

لم يصلنا مخطوط للنص. وتتوافر التقارير الآتية عن احتفال نورنبيرغير:

1) "على عتبة عام الحرب الثالث"، صحيفة **البريد الفرانكي**، العدد 391 تاريخ 2 آب/ أغسطس 1916.

2) "سلام ماكس فيبر" صحيفة **البريد الفرانكي اليومي**، العدد 179 تاريخ 2 آب/ أغسطس 1916.

3) "أفكار في الأول من آب/ أغسطس"، صحيفة **نورنبيرغير**، العدد 212 تاريخ 2 آب/ أغسطس 1916.

4) التقرير الرسمي المختصر لمستشارية الرايخ، أرشيف الدولة، بوتسدام، الرف 43، الرقم 2448.

هذه التقارير تعكس شروح فيبر. لكن نص خطبته الذي طبع في البريد الفرانكي له وحده ذلك القرب من لغته وشروحه الذي نجده في مؤلفاته، مما يسمح لنا باستنتاج أنه كان بحوزة الصحيفة نسخة اختزالية دقيقة عن المحاضرة.

سنطبع التقارير هنا بترتيب إجمالي، ليمكن عقد مقارنة أفضل بينها. بما أن العروض الإجمالية تفكك النصوص بصرياً، بحكم طبيعتها ذاتها، فإنه يهمنا الإشارة إلى أننا لم نجر أية اختصارات أو تغييرات عليها.

على عتبة عام الحرب الثالث

تقرير صحيفة البريد الفرانكي:

رغم أنني لست عضواً في اللجنة القومية، ورغم أنني بروسي، إلا أنني أتيت إلى هنا بسرور. لئن كان هناك ما أثبت جدارته كتجربة ناجحة في هذه الحرب، فهو وحدة الرايخ. ونحن نشعر جميعاً بالفرح عندما يتفقد ملك بافاريا البحرية الألمانية، الخاضعة لإمرة القيصر، لكنها في الوقت نفسه بحرية ملك بافاريا وكل واحد من أمراء الاتحاد الألماني. وأنا لا أشعر بأنني غريب في مدينة أهدت بروسيا سلالتها الحاكمة. سأقدم لمحاضرتي ببعض الملاحظات التمهيدية: لن أتحدث عن أهداف الحرب والسلام لأنني خاضع للرقابة كأي شخص آخر[1]. كما أن السلام ما زال بعيداً، لسبب بسيط جداً هو أن رؤساء الدول في فرنسا وإيطاليا وغيرهما يقاتلون والحبلُ ملتف حول أعناقهم، ولا ينبغي لهم عقد السلام الذي يرغبون في عقده بحرارة، وإلا حدث لهم شيء ما عندئذ. وفي المقابل، فإن حكومة الرايخ في وضع يمكنها من عقد سلام يحفظ كرامتنا دون أن يهدد أحداً. إنني لا أعرف مستشار الرايخ بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا أعرف أحداً من كتّاب الدولة العاملين معه وأيَّ سيد من وزارة الخارجية، كما أنني لا أتلقّى أي قرش من خزينة الدولة، ولست سياسياً متحزّباً، ولا أتحدث بتكليف أو بتوجيه من أحد، بل أعبر عن قناعاتي وحدها. سأتوجه اليوم بالخطاب إلى فكركم السياسي أكثر

(1) أكدت رسالة بعث بها مستشار الرايخ بتاريخ 18 تموز/ يوليو 1916 منع هذا التجمع أيضاً من الحديث عن أهداف الحرب والسلام، أرشيف الدولة، بوتسدام، الرف 43، الرقم 2448.

من إحساسكم، لأن مخاطبة الأخير لن تكون ضرورية أو مفهومة في اللحظة الراهنة التي لا يحتاج أحد فيها إلى التشجيع، على غير ما كان عليه الحال عام 1914/ 1915 عندما كان الروس في بروسيا الشرقية و"الكربات"، وكان دخول إيطاليا إلى الحرب مسألة وقت فقط. ولكن إذا كان الروس يدفعوننا اليوم بضعة كيلومترات إلى الخلف باستخدامهم قوة بشرية هائلة العدد، فإننا نعلم أن قواتنا ستطاردهم من جديد إلى حيث يجب أن يكونوا. لا شك اليوم إذن في فائدة التوجه إلى فكر الأمة.

اليوم، وفي نهاية عام الحرب الثاني، تلح علينا فكرةُ تذكُّرِ موتانا. إلا أنه لم يعد هناك وقت لهذا. عندما ستنتهي الحرب سيكون من الضروري تقديم شكر الوطن لهم، لأن الموت في ميدان القتال هو أمر خاص جداً. أما في السلام، يكون الموت خلال ممارسة الوظيفة أمراً استثنائياً، لكنه القاعدة في ميدان القتال على العكس من ذلك، وكل واحد يقترب على هذه الصورة من الموت يرى أو يعرف من أجل ماذا يموت.

نعم، من أجل ماذا يموت اليوم جنودنا في الميدان؟ لقد اجتمع رجال مفعمون بالفكر واخترعوا "أفكار 1914"[(2)]، لكن لا أحد يدري ماذا كان مضمون هذه "الأفكار". لقد كانت أفكاراً عظيمة، أعظم من أفكار عام 1870، التي لم تكن غير هباء بالمقارنة مع نهوض الشعب الألماني الجليل إلى كفاحه الراهن من أجل وجوده بكامله. ليس شيئاً خاصاً أن يندمج المواطنون وينظموا أنفسهم في الحرب، وليس المرء بحاجة إلى أفكار جديدة كي يفعل هذا. بماذا سيجيب قومنا في الميدان، إذا ما قال المرء لهم: اتركوا أنفسكم تُقتلون في الخارج، ونحن سنبتدع أفكاراً؟ ستكون أفكار 1917 حاسمة، إن جاء السلام، أما الآن فلا قيمة لشيء غير حق السيف، والصراع هناك في الميدان يجري بصورة أبسط من ذلك بكثير.

إن الفكرة الأولى هي الواجب، وهذا الشعور بالواجب ألماني، لكنه موجود بالتأكيد لدى أعدائنا أيضاً، غير أنه يجب أن يدعم لدى الروس بالرشاشة المحمول على ظهورهم، ولدى الفرنسيين والإيطاليين عبر التشدق بكلمات كبيرة، وعند

---

(2) شعار التيارات المحافظة منذ بداية الحرب العالمية الأولى. انظر بصورة خاصة: Rudolf Kjellén, *Die Ideen von 1914* (Leipzig: Hirzel, 1916), und Johann Plenge, *1789* und *1914*: *Die symbolischen Jahre in der Geschichte des politischen Geistes* (Berlin: Springer, 1916).

الإنجليز بواسطة "الأعمال التجارية". في مقابل هذا، إن القيام فقط بما يمليه الواجب ويتطلبه الشعور بالذنب هو ألماني فقط، وهذا أيضاً ما أقدره كل التقدير لدى مستشار الرايخ الألماني، ورغم أنني لا أتفق مع كل ما قاله، إلا أن الناس في الخنادق يرون فيه الرجل الذي يضمن ألا تسمر الحرب ساعة واحدة أكثر مما هو ضروري حتماً بالنسبة لحماية وجودنا. هذه الضمانة يقدمها أقل بكثير جميع أولئك الذين بدؤوا في مطلع العام سُعار الغواصات، وكانوا يرغبون في توليةِ واحد منهم مكانه(3). والوعي بالواجب يستحثُّه منظرُ الدمار المخيف الذي سيجعل من المستحيل بالنسبة إلى الفلاح زراعة أرضه خلال جيل كامل دون خطر الانفجار المفاجئ لذخيرة لم تنفجر وتُريد إبقاء قواتنا بعيدة عن الوطن. ويكمن السبب المحرك الثاني في كرامة هيئة قواتنا بالذات ومجمل جيشنا، وهو سبب يُبقي جنودنا متلاحمين في أكثر أنواع النار والعواصف إثارة للرعب.

دروس الحرب

ماذا تعلمنا الحرب التي فتكت بملايين البشر؟ كنا نعتقد أن المصالح الاقتصادية تحكم العالم، وأنه تم خوض هذه الحرب وغيرها من أجلها. ينطبق هذا على إنجلترا، لكن الحرب ذاتها هي التي تبين لنا أن هذه حالة مفردة، وأن أعداءنا لا ينقادون جميعهم بهذا السبب. لقد خضعت صربيا لتأثير جنون العظمة، بينما لم تكن الأسباب الاقتصادية حاسمة بالنسبة إلى فرنسا وإيطاليا، في حين أن السبب الذي حركنا هو ولاؤنا للتحالف مع النمسا/ المجر. على كل حال، عندما تنشب الحرب، تبرز أسباب اقتصادية أيضاً إلى الواجهة، تضاف إليها الرغبة في مغانم الحرب، التي يريد أعداؤنا جنيها من هذه الحرب أيضاً. قبل أعوام، كتب أحد الإنجليز أن مليارات التصدير الألماني العشرة تستحق شن حرب. وللعلم، فإن تصديرنا بلغ عشرين ملياراً قبل الحرب! إذا كان لدى الفلاح الروسي عشرة هكتارات يستطيع فلاح ألماني العيش برغد من عائدها، فإن الروسي يعتقد أنها تحكم عليه بالموت جوعاً، لأنه متوحش لا يفهم كيف يستعمل الآلات الزراعية الحديثة، لذلك لم يُقلع يوماً عن الصراخ طلباً للأرض، ومثلما طلبها في الماضي من أمرائه الكبار ومن ملاك الأرض الكبار، فإنه

(3) يلمح فيبر إلى الحملة الصحفية وحملة المذكرات اللتين أوحى بهما في شباط/ فبراير وآذار/ مارس من عام 1916 مكتب بَحرية الرايخ بقيادة كاتب الدولة تيربيتس لصالح حرب غواصات مفتوحة.

يطلبها اليوم من ألمانيا، وهذا هدف حربي روسي كان علينا أن نحسب له حساباً طيلة أجيال عديدة. إن كل جندي فرنسي هو صاحب ريع صغير، وهو سيشعر بالسعادة إن كان على ألمانيا دفع تعويضات حرب تؤمِّن له إضافة سنوية وافرة. لا يهتم الفلاح الفرنسي إلا في أدنى الحدود بالألزاس واللورين. من يكون له عندنا مثل هذا الهدف الحربي، فإنه لا يعتبر ألمانيًّا، إن الوجود الألماني وليس جني المنافع هو هدف الحرب.

تتصل العبرة الثانية من هذه الحرب بالصناعة. لقد قيل دوماً إن الصناعة تجعل الشعب رخواً وعاجزاً عن خوض الحرب. لكن الصناعة الألمانية بالذات هي التي تكسب لنا الحرب. عندما يقول المثقفون الروس إن ألمانيا الحالية لم تعد ألمانيا "كَنْت"، بل هي ألمانيا "كروب"، فإننا نقبل هذا بسرور. حسب وجهة نظر بعض الألمان، لدينا على العكس من ذلك الكثير من التأهيل التربوي المدرسي. ولكن كما بينت الحرب، فإن الجيش المتمدن يتفوق على الجيش الهمجي، حين تتماثل الشروط بينهما. ليس الجوركا والروس والإيطاليين هم الذين يسحقوننا، فهم ليسوا غير علف للمَدَافع، ولقد أصبح هيندنبورغ بطلاً قومياً لأنه أثبت أن الجندي الألماني، الذي يستطيع فهم وتنفيذ الأوامر يتفوق تفوقاً هائلاً على الهمجي الروسي. أما طبقة الموظفين الألمان، فقد حققت إنجازين رغم ثقل الضغوط، وهو أمر يستحق المزيد من الاحترام، خاصة أنها فعلت ذلك خلال مواجهة مهام جديدة كل الجدة. وبالإضافة إلى هذا، لولا رجال الأعمال الكبار الألمان ما كان لينجح التنظيم الذي أتاح لنا الصمود في الحرب، ولا يقيمه غير من يستطيع التحكم بالعمل. بدورها، أثبت البورجوازية الألمانية جدارتها، في العمل الشرفي الحر، أما المهام الكبرى التي تحتاج إلى المساعدة المستمرة لهذه البورجوازية، فهي لن تظهر إلا بعد الحرب. عندما يتأمل مالك اليوم ثروته، فإنه يجد أن كمية من الأسهم اختفت وحلت محلها قروض الحرب والسندات الريعية، وأن الفارق بينهما هائل، فالعوائد على سندات الريوع يأخذها محصل الضرائب من جيوب الناس، بينما تثبت أرباح الأسهم وجود قوم في البورصات التجارية والتقنية يعملون من شروق الشمس إلى وقت متأخر من النهار، وإلا لما كانت هذه الأرباح ممكنة. ثمة مشكلة رئيسة ستنشأ بعد الحرب هي مِن أين سنأتي برأس المال للصناعة والحرف، وبالتالي للقوى العاملة؟ لا بد أن نقلع إذن عن شتم رأس المال والبورجوازية! ونفهم أنه ليس لدينا الكثير، بل القليل من رأس المال ومن أرباب المشاريع الكبار.

تتصل عِبرة الحرب الثالثة، التي تحتاج إلى شرح مكثف نظراً إلى ما تثيره من سوء فهم، بمستقبلنا القومي. عندما يقول المرء إن الدولة هي الشيء الأعلى والأخير في العالم، فإن ما يقوله يكون صحيحاً تماماً، إذا ما فهم بطريقة صحيحة. إن الدولة هي أعلى تنظيم للقوة على الأرض، ولديها السلطة على حياة وموت ليس المجرمين فقط، بل جنودها كذلك. لكن التناقض والخطأ كمن في أن الحديث اقتصر على الدولة وحدها ولم يشمل الأمة. يتضح هذا على خير وجه في مثال النمسا/ المجر، حيث تكمن الأحكام الكثيرة الظالمة ضد جيشها خاصة في تجاهل معنى أن لا يعود الجندي قادراً على فهم الضابط. لقد قاتل الجنود بصورة ممتازة، ولكن اللحمة تهاوت، في كل مرة وجب فيها تجاوز الكلمات الخمسين المفهومة، التي كانت تصدر باللغة الألمانية، وإعطاء نصائح، وإبداء مشاركة عاطفية، خلال الانسحاب خصوصاً، وتبين ما تعنيه الأمة بالنسبة إلى الدولة. بعد الحرب، سيكون من أصعب المهام التي سيواجهها جيراننا إقامة علاقة صحيحة بين الدولة والأمة، مفهومة كجماعة لغوية وثقافية. رغم شجاعة الروس، فقط سقط منهم مليونان في الأسر، وهذا رقم أكبر من عدد كل الجيش الذي أرسلناه في أي وقت إلى الجبهة الروسية. هل كان هؤلاء الجنود سيسمحون بأسرهم، لو كانوا يعتقدون أنهم يقاتلون من أجل دولة قومية؟ إن العدد الأكبر منهم جاء من شعوب أجنبية مستعبدة. والنتيجة: ليس من الذكاء ابتلاع شعوب كبيرة على درجة رفيعة من الخصوصية، فهذا لا يمنح القوة، بل يمكن أن يكون باعثاً على الضعف أيضاً، ويقود إلى تقويض كل ما هو قائم.

ثمة في كنز اللغة التي يستخدمها أعداؤنا زَعمٌ يقول إنهم نزلوا إلى الميدان من أجل حقوق الأمم الصغيرة. لو توافر اليوم عرض سلام يمنح كل شعب في المستقبل الحق في تقرير مصيره، لكان السلام ناجزاً منذ الغد. عندئذ، كان الإسبان سيطالبون بجبل طارق، والإيطاليون بمالطا، والمورسكيون بالمغرب، والأتراك بطرابلس ومصر، والآسيويون بالهند، وألمان بحر الشرق بسلسلة مناطق من روسيا، وسيرغب الأوكرانيون وشعوب القوقاز في الاستقلال بدورهم، باختصار إن 350 مليوناً من أبناء الأمم الصغيرة سيفضلون تنظيم شؤونهم في بيوتهم بدل الانخراط في حرب لا تعنيهم، والسماح بدفعهم إلى قتالنا والمدافع الرشاشة في ظهورهم. ليس بالإمكان رسم كل حدود سياسية بالطريقة التي تجعلها متطابقة مع الحدود اللغوية. وستكون هناك أسباب مسوغة بالنسبة إلى استمرار السيطرة على إيرلندا ومالطا وأوكرانيا..

إلخ، كما أن مثل هذه الأسباب ستكون حاسمة بالنسبة لنا أيضاً في الغرب والشرق.

ثلاثة أسئلة كبيرة عن الحرب

تبرز ثلاثة أسئلة بروزاً خاصاً فيما يتعلق بتنظيم حدودنا، تتصل بالألزاس واللورين، وبلجيكا، وبولونيا. أما في ما يتعلق بالألزاس/ اللورين، فإنه لن يعود حياً إلى وطنه أي مستشار رايخ يذهب إلى مؤتمر يمكن أن تطرح فيه هذه "المسألة" للنقاش. لقد أهملنا للأسف عام 1870 خلق أوضاع نهائية هناك، لذلك تصور الألزاسيون والفرنسيون أن الوضع الذي تم بلوغه آنذاك مؤقت وحسب، ويجب أن تكون له نهاية. أما الحل فيمكن أن يكون مزدوجاً يتلخص إما في ترقية الألزاس إلى وضع ولاية اتحادية خاصة أو الانضمام إلى ولاية ألمانية كبيرة. لا بد أن تكون الولاية الاتحادية كبيرة، لأنها ستحتاج بعد الحرب إلى 40 مليون إضافي لا تستطيع هي نفسها تقديمها، فلا مفر من أن تمثل عبئاً مالياً ثقيلاً جداً حتى على ولاية ألمانية كبيرة. إلى ذلك، سيكون من الضروري أيضاً إمدادها بقرض يبلغ 70 مليوناً. ليس لدي أي شيء ضد السماح بقيام ألمان الألزاس/ اللورين بالتصويت على ذلك، علماً بأنه ليس هناك على أية حال أي سبب للغيرة الملكية هناك.

إن الأسباب التي أجبرتنا على انتهاك حياد بلجيكا رسمياً، لم تُذكر في المناقشة العلنية أو في خطبة مستشار الرايخ[4]. لقد اعتبر الشعب البلجيكي هذا الانتهاك عدواناً. إن كل شعب مسؤول عن أفعال حكومته، وكان البلجيكيون يجهلون أن ضباطاً إنجليزاً كانوا قد صوروا بلادهم طبوغرافياً بمعرفة حكومتهم، علماً بأن كل واحد كان يعرف أن دولة محايدة لا يجوز أن تفتح أبوابها على جهة وتغلقها على أخرى. غير أن بلجيكا بنت تحصيناتها ضد ألمانيا حصراً، تاركة حدودها مع فرنسا مفتوحة وحدودها البحرية دون حماية. لذلك، لم يكن حيادها فعلياً، على الطريقة السويسرية والهولندية حتى الآن. تحمي سويسرا جميع حدودها، ولا يحصن الهولنديون حدودهم

(4) حاول المستشار بيتمان هولفيغ في الخطبة التي ألقاها أمام برلمان الرايخ يوم 2 كانون الأول/ ديسمبر 1914 تسويغ انتهاك حياد بلجيكا (*Sten. Ber. Bd.* 306, S. 18 f.). وفي الخامس من نيسان/ أبريل 1915 أشار في البرلمان إلى أن ألمانيا تصر على الحصول على ضمانات واقعية ولا تستطيع قبول أمر قائم إجباري (*Sten. Ber. Bd.* 307, S. 852).

ضد الألمان وحدهم عند ماستريخت، بل سعوا إلى تحصين فليسنغِن (Vlissingen) عند البحر رغم احتجاجات إنجلترا التي ألقت أضواء جديدة على تصورها حول الحياد. لو تصرفت بلجيكا بالطريقة ذاتها، لاختلف الأمر تماماً. لكنه خلال الفترة المنصرمة بدأت أجهزة تابعة للملك، مثلما بدأت حاشيته بالمطالبة يومياً بقيام بلجيكا الكبرى على حساب ألمانيا، كما طالب بذلك أيضاً نواب البرلمان البلجيكي، بمن فيهم نواب الحزب الديمقراطي الاجتماعي الراديكالي. لهذا، نحن بحاجة إلى ضمانات عسكرية تقدم لنا وتستمر إلى أن تكون لدينا الثقة بأن بلجيكا القادمة ستمارس سياسة حياد حقيقية. عندئذ لن يكون لدينا ما نريده من هؤلاء السادة.

لقد بذل مواطنونا البولونيون/ الألمان دماءهم معنا، ولا بد من استخلاص النتائج الضرورية من هذا. وقد قدم وعد، ولا مفر من التقيد به. لكن المستشار وعد أيضاً باستقلال البولونيين غير الألمان، وهذا ما يجب أن نتقيد به كذلك[5] إن كنا نريد للحظ أن يظل حليفنا في الحرب. إلى هذا، ثمة أسباب عسكرية تلزمنا بهذا، ما دام شعب يضم خمسة عشر مليوناً لن يكون قادراً على حمايتنا ضد مئة وخمسين مليون روسي، وما دمنا مجبرين على استخلاص النتائج العسكرية من ذلك. سيكون من الحمق أن نرغب في فرض الهوية الألمانية على هؤلاء البولونيين. وفي الوقت نفسه، يجب أن تقدم لنا ضمانة بأن البرابرة الروس لن يعودوا من جديد إلى بروسيا الشرقية، ولن يتمكنوا مرة أخرى من نصب بطارية مدفعية ثقيلة على مسافة كيلومترات قليلة من حدود سيليزيا العليا. نحن نثق بالنمسا/ المجر التي يجب أن تستخلص بدورها النتائج الضرورية من هذا وأن تتخذ قراراً بشأن غاليسيا وصربيا، بينما يرجع القرار حول بولونيا إلينا نحن. هذا هو دليل ولاء النمسا للتحالف معنا، وهذه هي قناعتي التي لم أخفها في النمسا ذاتها أيضاً. ما الذي سيكون بوسعنا تقديمه لبولونيا؟ يرتبط

(5) وعد بيتمان هولفيغ مرات عديدة منذ ربيع 1916 بإقامة بولونيا تدير شؤونها باستقلالية تامة، وإن تحت السيادة العليا الألمانية. انظر: Werner Conze, *Polnische Nation und deutsche Politik im ersten Welkrieg* (Köln: Böhlau, 1958), S. 151 f

وقد تطرق للمسألة البولونية بطريقة تفصيلية ولكنها عامة في خطبته أمام برلمان الرايخ يوم 5 نيسان/ أبريل 1916، عندما قال: "إن ألمانيا لن تسلم بمحض اختيارها الشعوب التي حررتها هي وحلفاؤها في المنطقة الواقعة بين بحر البلطيق ومستنقعات "فولينيا" للنظام الرجعي الروسي، سواء كانوا بولونيين أم ليتوانيين أم بلطيقيين أم لاتفيين".

هذا بسؤال كبير هو ما إذا كان سينشأ اتحاد وسط أوروبا، أي رابطة أبدية ولا تقبل الفصم لدول لديها جيش وجمارك مشتركين ونقد موحد. ليس هذا صفقة مالية يجب القيام بها، بل هو مشروع سياسي، فإن قام أمكن منح البولونيين الكثير، علماً بأن قيامه مرتبط بالنمسا/ المجر، اللتين لا نستطيع ممارسة أي ضغط عليهما. وكان البولونيون قد صاغوا مطالبهم بأنفسهم عام 1905[6]، وكان باستطاعتنا تلبيتها شريطة تأمين حدودنا الشرقية بقوانا العسكرية.

لماذا نخوض الحرب؟

ربما كان بوسع كل واحد منا طرح السؤال: هل من المجدي خوض الحرب طيلة عامين أو ثلاثة في سبيل مثل هذه الأهداف؟ هذا هو السؤال عينه الذي سيطرحه شخص ما بصورة سلمية على الكبار، لو كان من المجدي في حينه خوض حرب السنوات السبع؟ إن لحربنا الحالية الأهمية ذاتها. في حرب السنوات السبع بالتحديد صار فريدريك الثاني "الكبير"، وبعدها بالذات اعترف العالم بنشوء قوة عظمى جديدة. كذلك، سيعترف العالم بعد النهاية الظافرة لهذه الحرب بالذات بكون ألمانيا قوة لا يمكن إزاحتها جانباً، بينما اعتبر حتى الآن في وجودها كقوة عظمى محض مصادفة، ذاك أن أحداً لم يعتقد أن الأمة ستضع كل ما لديها وراءها، لتظل ما صارت إليه في هذه الأيام العظيمة، ولأن سبب هذه الحرب هو وجودنا وليس أي شيء آخر، ليس سوء طباعنا أو ما شابه، بل وجودنا كقوة.

ولكن، هل كان من الضروري أن نصير دولة قوة؟ هذا ما يمكن للمرء أن يطرحه كسؤال. لو لم نكن دولةَ قوة، لكان نصف ألمانيا روسيّا، والباقي دولة تابعة لفرنسا، ولخاض الألمان من جديد حروب فرنسا وروسيا مثلما كانوا يخوضونها عام 1812، حين سفح الدم الألماني من أجل مصالح أجنبية. ولقد كان مصدر عارٍ أبدي علينا، لو أننا افتقرنا إلى الشجاعة اللازمة لمنع البربرية الروسية من جهة، والرتابة الإنجليزية من جهة ثانية، واللغو الفرنسي من جهة ثالثة من السيطرة على العالم. من أجل منع هذا، نحن نخوض هذه الحرب.

(6) طالب الديمقراطيون القوميون البولونيون بمناسبة الثورة الروسية بالاستقلال في إطار دولة روسية مشتركة. وطالب الاشتراكيون بالاستقلال والانفصال التام عن روسيا.

هل نستنتج من ذلك أن قيمة الشعوب تتحدد بقوتها؟ إن الدانماركيين والهولنديين والسويسريين لا يملكون دول قوة. هذا صحيح. ثمة أيضاً شعوب صغيرة كانت لها رسالة في تاريخ العالم، بل إنها استطاعت تحقيق إنجازات أكثر ثقافية في مقاصدها، دون أن تمتلك قوة. من هنا، فإنني أعتبر من حسن الطالع مثلاً وجود ألمان في سويسرا، يمكنهم أن يظهروا خارج الحدود الألمانية ما يستطيعون إنجازه. إن غوتفريد كيلِر ما كان ليظهر على أرض معسكر كبير للجيش. ولكن، عندما يتحدث الهولنديون والدانماركيون... إلخ عن "نزعتنا العسكرية"، فإننا نقول: نحن نرتدي الدرع من أجلكم أيضاً، فلولانا لاستولت إيطاليا على "تيسان"، بينما كان سيجب اليوم على المحايدين إذلال أنفسهم بالعمق الكافي أمام إنجلترا. إن شعباً يبلغ تعداده سبعين مليوناً مسؤول أمام التاريخ عن حفظ كرامة أخلافه، ونزع نير العبودية السياسية والتبعية عن كاهله. هذه المسؤولية لا تميزنا فقط عن الشعوب الصغيرة، بل كذلك عن الولايات المتحدة، التي لا تعرف شيئاً كهذا، لذلك، من غير الممكن بالنسبة إلينا التفاهم معها. الولايات المتحدة لا تعرف إطلاقاً ماذا يعني أن يتربص بك الأعداء من جميع الجهات. باستطاعتها هي أيضاً خوض الحرب، مع المكسيك أو إسبانيا على سبيل المثال، لكنها لن تخوض حرباً مقدسة من أجل وجودها كله. وهي لا تمتلك الأداة الضرورة لذلك.

إن سيدة يوجد زوجها في الجبهة، وتتدبر أمورها بشق الأنفس، قد تسخر من "المسؤولية أمام التاريخ". إن لها الحق كله في فعل هذا ضمن وضعها الخاص. ومن المؤكد أنه ليس شيئاً جميلاً وألمانيّاً، حين يريد أبطال التشدق داخل الوطن تقرير الغاية التي على قواتنا القتال في سبيلها. لكن السيدة متوطنة في أرض المصير الألماني، كما أن قدرها مرتبط بنهاية هذه الحرب. في الماضي، كان المرء يهاجر، لكننا نعد اليوم منبوذين هناك، ولا نعامل في أسوأ جحيم روسي كما نعامل في مصانع بيتسبورج. إن مصير ألمانيا يمسك بذراعيه الفولاذيتين بمصير كل ألماني أيضاً. وقد حاولتُ منذ 23 عاماً دون جدوى فرض سياسة تبعد العمال الأجانب من ألمانيا[7]، لكن محاولاتي فشلت

(7) يلمح فيبر هنا إلى أبحاثه السابقة في قضية العمال الزراعيين في الشرق، انطلاقاً من التحقيق الموسوم: *Die Lage der Landarbeiter im ostelbischen Deutschland*, Schriften des VfSP, Bd. LV, Die Verhältnisse der Landarbeiter in Deutschland, Bd. 3 (Leipzig: Duncker and Humblot, 1892) = (MWG 1/3),

جزئياً بسبب المنفعة الذاتية لبعض ملاك الأرض، وجزئياً بسبب الأدباء الديمقراطيين الاجتماعيين الراديكاليين الذين لم يفهموا الموضوع وما تعنيه منافسة هؤلاء بالنسبة إلى عمالنا. إن قوة ألمانيا هي التي ستقرر مصير تجارتنا وصناعتنا. حسب تقارير جاءت من الخارج المحايد، لم يكن هناك شيء ترك انطباعاً هائلاً كالواقعة التي لا تصدق، وهي أن ألمانيا قاومت هذا العالم من الأعداء. تكافح جميع الصناعات ضد الصناعة الألمانية، ومع ذلك فإن هذه تصمد. "ليس هناك من حدث قام بالدعاية للصناعة الألمانية كهذه الحرب"، هذا ما كتبته صحيفة محايدة. لكنه سيصير من الصعب على كل حال بعد الحرب أن يعرف المرء كم من المسائل يرتبط بها إذا كانت ألمانيا ستخرج منتصرة منها أم لا، وليس لنا غير امتداح القدر، الذي قاد بلادنا على مسارات ارتقت بها إلى المجد والشرف. سيتحدث خَلَفُنا، حتى بعد آلاف السنين، عن إنجازات ألمانيا في هذه الحرب، التي لم يسبق للعالم أن رأى مثيلاً لها.

تقرير البريد الفرانكي اليومي

أوضح الأستاذ فيبر بادئ ذي بدء أنه لا يعرف المستشار ولا يتفق مع كل ما يقوله بيتمان هولفيغ ولا مع ما يفعله، وأنه لا يعرف اللجنة الوطنية وليس عضواً فيها، وأنه مستقل تماماً في هذا الشأن ولا يخضع لتأثير أي كان، وأن ما يقوله يعبر عن آرائه وآماله الشخصية. وبعد مزحة مقصودة بأنه بروسي أشار إلى أنه لا يميل إلى الحديث عن أهداف الحرب والسلام، وأن ما يطرحه هنا معروف أصلاً لدى الصحف، وأن الوقت الآن ليس للحديث عن السلام، لأننا نعلم جميعاً أن السلام لا يزال بعيداً. وإذا ما أراد المرء أن يعرف لماذا لا يزال السلام بعيداً فإن عليه أن يتصل برؤساء روسيا وفرنسا وإيطاليا. إنهم يقاتلون اليوم جميعاً والحبل ملتفٌ حول أعناقهم ويعرفون أنه لهذا السبب لا ينبغي لهم الحصول على السلام الذي كان بإمكانهم الحصول عليه. وحكومة الرايخ الألمانية وحدها كانت قوية بما يكفي لعقد سلام بإمكانه ضمان السلام للرايخ.

= انظر أيضاً: "Entwicklungstendenzen in der Lage der ostelbischen Landarbeiter," in: *Archiv für sociale Gesetzgebung und Statistik*, Bd. 7 (1894), S. 1-41, und *Freiburger Antrittsrede: Der Nationalstaat und die Volkswirtschaftspolitik* (Freiburg i. B und Leipzig: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1895).

وبدلاً من الالتفات إلى الشعور القومي، سيكون من الملائم أكثر اليوم الالتفات إلى التفكير السياسي. في شتاء 1914/ 1915، عندما كان الوضع العسكري غير مؤكد، ربما كان من الضروري الالتفات إلى الشعور. أما اليوم مع التطور المُواتي للحرب فليست هناك أي ضرورة. والأمر سيان، إذا كان الروس قد دفعوا خطوط حلفائنا النمساويين بضعة كيلومترات في الشرق بتكلفة ضخمة من الرجال والعتاد فسيتحقق التوازن.

إنه من المبكر التفكير الآن في من قضى نحبه في الحرب، رغم أن كل واحد منا يشتكي من خسارة مؤلمة. غير أنه من الملائم جداً الحديث قليلاً عما يعنيه الموت في ميدان القتال. فالمرء يموت في الوطن بشيء ما أما في الخارج في ميدان القتال فيموت من أجل شيء ما.

إن ما يجعل جنودنا قادرين على الصمود في وجه الانطباعات البشعة والجهود المضنية هو الشعور بالمسؤولية وحده أساساً. وحتى الأعداء لديهم شعور بالمسؤولية، ولكنه في حاجة إلى دعم، سواء بواسطة السلاح أم التشدق بالكلام.

الألماني وحده هو الذي يتصرف انطلاقاً من شعور بسيط بالواجب. وهذه البساطة هي التي تجعلني أتعاطف شخصياً مع المستشار. فالمستشار يتمتع بسبب هذه الميزة بالثقة اللازمة لمقاتلينا في الخنادق الذين لديهم قناعة راسخة بأن الحرب لن تدوم يوماً أكثر مما يبدو ضرورياً لأمن الرايخ.

إن الرأي القائل إن أسباب الحرب اقتصادية بحتة لا يمكن قبوله. وإن كان هذا الدافع ينطبق على إنجلترا.

غير أن ما جرَّ صربيا إلى الحرب هو جنون العظمة لدى سلالتها الحاكمة قاتلة الملوك، وفرنسا جرّها التشدق بالكلام. أما ما دفع روسيا إلى الحرب فهو الطمع في الاستيلاء على الأراضي لحاجةٍ في التوسع لدى الفلاح الروسي لأنه كان متخلفاً تقنياً. إن أهداف أعدائنا من الحرب واضحة. فإنجلترا تتربص بتجارتنا الخارجية، وروسيا تريد أرضاً لفلاحيها، وحتى فرنسا تفكر في الحصول على ريع منّا، لأن هذا الريع، وليس الألزاس واللورين، هو مبتغى أصحاب الريع الفرنسيين. وفي ألمانيا فقط لم يتم شن الحرب لتحقيق فوائد لأفراد بل من أجل وجود الجميع.

غالباً ما يُزعم في وقت السلم أن شعباً صناعياً لا يمكنه شن حرب. إلا أن الوقائع بيّنت لنا العكس، لأن صناعتنا هي التي جعلتنا ننتصر في الحرب.

لقد تبين أيضاً أن الجيوش المتحضرة تتفوق داخلياً وخارجياً على الجيوش الأقل تحضراً. وهذا يعد إنجازاً لرجال التعليم الألمان. لقد أدركت البورجوازية الألمانية بالتعاون مع الإدارة المشكلات التنظيمية الصعبة لهذه الحقبة. فلم يكن من الممكن أبداً إنشاء التنظيمات بدون العنصر المتدرب تجارياً. ولم يكن لأي كان أيضاً أن يَتوقع هذا من المسؤولين لأن المهمة كانت جديدة جداً ولم تكن متوقعة أبداً.

وقيل قبل الحرب إن لدينا الكثير من رأس المال والصناعة في البلاد. وهذا رأي كتّاب سذّج. فجلب المزيد من رأس المال إلى البلاد سيكون أحد مشكلات مستقبلنا.

وفي النمسا/ المجر ستكون مشكلة الأقليات المهمةَ الأصعب.

لقد شن أعداؤنا الحرب بدعوى تحرير الأمم الصغيرة. فلو تُرك لكل أمة أن تقرر بحُرية على أساس الاستقلال ما إذا كانت تريد عقد السلام، فسيتحقق السلام بين عشية وضحاها. غير أن هذا لا يمكن تحقيقه تقنياً لأنه نادراً ما تتطابق الحدود اللغوية مع الحدود الجغرافية.

وقد أثبتت الحرب أنه ليس من المفيد لدولة حبيسة أن تضم في كيانها شعوباً تتكلم لغة أجنبية.

لذلك فإن ضم بلجيكا شأن لا معنى له بتاتاً أيضاً. وعلى العكس من ذلك فإنه من الضروري المطالبة بضمانات عسكرية بأن تكون بلجيكا مستعدة للالتزام بموقف محايد فعلاً.

وفكرة أنه يمكن فصل الألزاس واللورين فكرة سخيفة، إذ إن أي مستشار قد تساوره فقط مثل هذه الفكرة، لن يعود حياً من أي مؤتمر.

والمشكلة الأكثر أهمية هي تأمين حدودنا الشرقية. فبفضل النجاحات التي حققها جيشنا بإمكاننا تلبية كل أماني بولونيي مملكة بولونيا التي وضعوها في برنامجهم لعام 1905. غير أنه يجب على البولونيين أن يدركوا أن شعباً من 15 مليون نسمة لا يمكنه أن يضمن لنا الحماية ضد أمة من 150 مليون نسمة. ينبغي ألا تتم أَلمنةُ البولونيين، ولكننا نطالب بتأمين حدودنا الشرقية.

وتخضع غاليسيا[8] وصربيا، التي تم الاستيلاء عليها مع الحليف، لقرار النمسا أساساً.

ولا يكتسي إنشاء أوروبا وسطى سوى فائدة اقتصادية قليلة ولكنَّ لها آفاقاً سياسية. ولا يمكن للمرء في هذه الحال تقديم مزيد من التنازلات للبولونيين.

إن الدول الصغيرة المحايدة عادةً ما تنسى أنها تستفيد أيضاً من مزايا التسلح العسكري لدى الدول القوية. وواقع أن ألمانيا تجرّأت على إنجلترا كان في فائدة الدول الصغيرة المحايدة.

إن ألمانيا تتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة. وتفرض هذه المسؤولية علينا شن هذه الحرب إلى نهايتها بالانتصار. أما الأمر الصعب فسيكون الحياة بعد الحرب. وعلينا أن نضع هذا نصب أعيننا. أما قوة ألمانيا التي تركت أكبر الانطباع في الخارج فيجب المحافظة عليها.

وستكون معاناة ألمانيا وما خاضته وكفاحها من أجل المحافظة على وجودها ومستقبلها موضوعاً للحديث آلاف السنين.

تقرير صحيفة نورنبيرغير

الجدير بالملاحظة هو أن المحاضر أيضاً تبنى رأي الجيش ورفض الحديث عن أهداف الحرب والسلام، "لأن السلام لا يزال بعيد المنال لأن رؤساء الدول التي اتحدت ضدنا قاتلوا والحبل ملتف حول أعناقهم".

لقد أراد المحاضر بشكل قاطع أن يشير إلى أنه لا يتحدث باسم أيٍّ كان، وأنه

(8) هي "غاليسيا" البولونية الأوكرانية التي تحمل اسم المقاطعة نفسه في شمال إسبانيا. كانت "مملكة غاليسيا ولودوميريا" إلى جانب دوقية كراكاو الكبرى ودوقية أوسفتز، تقع على الجانب الشمالي من منطقة كاربات. ويرتبط موقعها الجغرافي بشكل وثيق بالتطور التاريخي لأوروبا في النصف الثاني من القرن 18. وكانت غاليسيا في أقصى شرق مملكة هابسبورغ وأيضاً أكبر أراضيها وعاصمتها "لفيف". واختفى اسم غاليسا بعد الحرب العالمية الأولى من الخرائط. وبعد عام 1918، أصبحت غاليسا الغربية، وابتداءً من 1921 غاليسا الشرقية أيضاً، تنتميان لبولونيا، إلى أن دمرتا في الحرب العالمية الثانية. أما اليوم فقد أصبح الجزء الشرقي لغاليسيا سابقاً ينتمي لأوكرانيا، والجزء المتبقي ينتمي لبولونيا. المعلومات مأخوذة من الموقع التالي: .http://www.galizien-deutsche.de/was-ist-galizien/eine-ortsbestimmung.htm (المراجع)

لا يعرف لا المستشار ولا كتّاب الدولة ولا علاقة له بأعضاء اللجنة القومية الألمانية وأنه لا ينتمي إلى اللجنة أيضاً، وأن تصريحاته اعترافات شخصية محضة، تُفهم وتقدر على هذا النحو.

وعلى غرار الجيش في الخنادق لا يجد الأستاذ فيبر ضرورة لتشجيع الشعب الألماني في الداخل على المثابرة. فقبل أكثر من سنة ربما، بينما كان على الجيوش الألمانية في بولونيا، وهي تواجه هجمات الجماهير الروسية، أن تنسحب إلى غاية حدود بوزينا وسيليزيا ومواجهة قوات القيصر عميقاً في كارابات، كان لكلمات التشجيع موضعها، أما اليوم فلا. لا أحد في الداخل يحتاج إلى التشجيع. ليس ضرورياً إثارة الشعور القومي، وعلى العكس من ذلك فقد يكون من المفيد جداً الالتفات إلى التفكير السياسي للشعب وطرح السؤال مرة من أجل ماذا يموت جنودنا في الميادين وماذا يعني موتهم بعيداً هناك على أرض أجنبية؟

في ميدان القتال لا يموت المرء بسبب شي ولكن من أجل شيء، وكل واحد هناك في الخارج يعلم أو يمكن أن يعلم من أجل ماذا يموت. إن جنودنا لا يموتون من أجل الأفكار التي نتبادلها في الداخل، إنهم يموتون من أجل أفكار العام 1917، عندما تقع علينا أعباء الحرب الثقيلة وتبعاتها. لا يمكن للمرء أن يتحدث عن الأفكار الآن ولا يمكن لجنودنا الموت الآن من أجل الأفكار، ولكن لم يموتون إذن حقاً؟

الجندي الألماني يموت أداءً للواجب. ومن المؤكد أن لقوات أعدائنا شعوراً بالمسؤولية، ولكن أمام اقتحام الروس يجب دعم هذا الشعور بالرشاشات التي تقف وراء الصفوف المقتحمة، وعند الفرنسيين والإيطاليين بتشدق رجال دولتهم وساستهم وبرلمانييهم، وعند الإنجليز بوجهة النظر "التجارية"؛ "كل شخص في إنجلترا سيكون ثرياً عندما يتم القضاء على ألمانيا"، إنها الكلمة الأخيرة، إنها الفكرة التي تدفع بالجنود الإنجليز إلى نار سلاح الجنود الألمان. الجندي الألماني يموت بسبب الشعور بالواجب، إنه لا يسأل لماذا وكيف. إن هذه البساطة طبيعة ألمانية أصيلة. ولأن مستشارنا، الذي ربما يجعل الوضعُ وظيفته أكثر صعوبة، ولأنه لم يبرز من الخدمة الدبلوماسية، يجسد الأمن الألماني في قوله وفي فعله، ومن ثم فهو الرجل الذي يتمتع بثقة الجيش غير المحدودة. لقد وضع في يده مصير ألمانيا في هذا الوقت الحرج،

والجيش يثق فيه دون شك بأنه سيقود الوطن في الطريق الصحيح. وتوضيح هذا الأمر مهمٌّ، لا سيما أمام المتآمرين الذين يعملون ضد المستشار ويريدون تغييره بشخص آخر منهم. وقد لوحظ هذا حتى عندما لا يكون المرء متفقاً مع ما فعله المستشار أو قاله إلى حد الآن، وأشار المحاضر نفسه إلى أنه لا يمكنه تأييد كل ما قاله المستشار وكيف قاله.

والجندي الألماني يموت في المقام الثاني من أجل حماية الوطن. فهو يريد الحيلولة دون أن يؤدي نصف إنتاج الحديد والصلب في كل الأرض، الذي يحرك الخارج الآن، إلى تدمير الوطن. إنه يموت في المقام الثالث بسبب الشعور بالكرامة، من أجل الشرف العسكري، من أجل شرف المفرزة العسكرية، شرف السَّرِيَّة، شرف الفوج.

عندما يقول المرء إن مسائل اقتصادية هي التي تسببت في الحرب، فذلك ليس صحيحاً تماماً. هذا الأمر يسري بالتأكيد على أحد أعدائنا، وليس جميعهم. فصربيا جُرَّت إلى الحرب بسبب جنون العظمة، أما نحن فمن أجل ولائنا للحلف لأننا لا نتحمل تحطيم مملكة الدانوب وتقطيع أوصالها، ثم إننا نود كسر الحلقة المعادية حولنا في حد ذاتها أكثر كما فعلنا إلى حد الآن أصلاً. الحرب لا تبدأ بسبب أرباح الحرب ولكنها عندما تحلّ فإن هناك رغبة في تحقيق الأرباح أيضاً. لقد دخلت إنجلترا الحرب من أجل الاستيلاء على تجارة ألمانية الخارجية. أما في روسيا فقد كان الفلاحون يصرخون منذ سنوات من أجل الحصول على مزيد من الأراضي، من أراضي القيصر وكبار الأمراء والنبلاء. فالفلاح الروسي الذي يملك 10 هكتارات، وهي مساحة يغذيها الفلاح الألماني بصدق وسخاء، لا يزال يطمع لأنه يستعمل طريقة زراعية قديمة وبطيئة. وقد وعدت الحكومة الفلاحين الروس بأراضي ألمانية، لذلك دخل الفلاح الروسي الحرب. أما الفرنسيون فهم شعب يعيش على المنح، إذ يعتقد الجندي الفرنسي بأنه سيكون أمراً جيداً لو أن ألمانيا دفعت 1 أو 2 مليار مارك ربما طيلة عقود كتعويضات حرب وأن يتلقى كل فرنسي منحة. أما بالنسبة للألزاس واللورين فإن الفلاح الفرنسي لا تهمه كثيراً، ولا يقاتل الجندي الفرنسي من أجل تحريرها من النير الألماني. أما الجندي الألماني فعلى العكس من ذلك، لقد خاض الحرب من أجل الوجود الألماني ومن أجل الشرف الألماني.

عادةً ما كان يقال في وقت سابق إن تقدُّم ألمانيا التدريجي لتكون دولة صناعية

سيكون فيه خرابنا، فمجتمع صناعي لا يمكنه خوض أي حرب، والآن إنها الصناعة الألمانية على وجه التحديد هي التي تجعلنا ننتصر في الحرب. عندما يقول أعداؤنا إننا لم نعد اليوم ألمانيا "كَنْت"(*) بل ألمانيا "كروب"(**)، فإننا نريد أن نكون كذلك حقاً. إن طبقتنا البورجوازية والتعليم الوطني لم يجعلانا غير قادرين على مواجهة المنايا. ويكمن أحد الدروس الأساسية المستفادة من هذه الحرب في أنه في ظل الظروف نفسها تتغلب الجيوش المتحضرة على الجيوش البربرية. وهذه التجربة المطمئنة من الحرب جلبت لنا هيندنبورغ، ولذلك فإنه البطل المغوار للشعب الألماني، بطل أول شعب متعلم على وجه البسيطة. إن الشرف والشهرة يعودان للإدارة الألمانية التي نجحت في محنة هذه الحرب باقتدار، بحيث أدت ضِعف العمل ونفذت بنصف القدرة مهام لم تُطلب منها قبل ذلك أبداً. ولم يكن بمقدور المسؤولين تحقيق هذه النجاحات الكبيرة بدون رجال الأعمال، فلولاهم ما كان تنظيم ألمانيا السخي لينجح في التحول إلى حالة اقتصادية متلاحمة. وفي العمل التطوعي الحر تمسكت الطبقة البورجوازية بموقفها، وبعد الحرب من المؤكد أن الأمر سيتطلب التعاون بين الموظفين المحترفين والطبقة البورجوازية. لقد بيّن ارتفاع الأرباح دوماً أن العمل يجري في مكاتب الشركات.

إن ألمانيا لا تملك الكثير من رأس المال بل القليل منه، كما أنها لا تملك الكثير من الشركات بل القليل منها فقط.

لقد قيل إن الدولة هي الأسمى في العالم، وليست الأمة. ثمة خطأ هنا. هذا ما يتضح من إلقاء نظرة على الشرق، على النمسا. فالكثير من الأحكام القاسية والجائرة عن الجيش النمساوي تعود إلى هذا الخطأ. لقد أكد الضباط أنهم جعلوا الصرب يواجهون الصرب وقاموا بضربهم ضربة خاطفة. ولكن عندما لا يرتبط الضابط بالجنود بأكثر من 100 كلمة للأوامر في نفس اللغة، وعندما لا يكون ممكناً بعد المعركة تبادل كلمة تشجيع من الجندي البسيط وبوجه خاص التقرب منه عند التراجع ، فإن العلاقة الحقيقية بين الدولة والأمة تكون غائبة. لدينا مليونا روسي من أسرى الحرب في البلاد أكثر من كل الجيش الذي حارب في أي وقت مضى ضد روسيا، والذين لم

(*) الفيلسوف الألماني إيمانويل كَنْت (22 نيسان/ أبريل 1724 – 12 شباط/ فبراير 1804) (المراجع).
(**) المقصود شركة كروب التي ورد ذكرها في مواضع أخرى من هذا المجلد (المراجع).

نكن ربما لنأسرهم، لو أنهم كانو على وعي بأنهم يقاتلون من أجل دولة قومية.

غير أن المتكلم تطرق في ختام محاضرته إلى أهداف الحرب، وإن أكد من البداية أنه لا يرغب في الحديث عنها. لقد اعترف بمبدأ أنه ليس من الحكمة في شيء دمج دولة في كيان أجنبي لأن عمليات الدمج هذه يمكن أن تكون عامل ضعف وانهيار للمعنويات بدل أن تكون عامل قوة.

بالتأكيد لا يمكن التعامل مع كل حدود وفق الحدود اللغوية. فالوضع الذي أُنشئ في الألزاس واللورين في 1870/ 1871 لم يكن ليبقى إلى الأبد. وبالتالي بفشلنا قبل 45 سنة من الآن في إقامة علاقات دائمة، أثَرنا لدى الفرنسيين والألزاسيين أنفسهم فكرة أن العلاقة الحالية لا يمكن أن تكون سوى علاقة مؤقتة. وبالمثل، لو جعلنا من الألزاس واللورين ولاية اتحادية مستقلة، أو أردنا ضمها إلى ولاية اتحادية أكبر – هناك اثنتان مؤهلتان فقط – على أية حال سيكون الرايخ الحالي في حاجة إلى منحة سنوية مقدارها حوالى 40 مليون مارك، فضلاً عن قرض بمبلغ 70 مليون مارك. وربما يكون من الأفضل أن يُسأل ألمان الألزاس واللورين: "ماذا تريدون؟".

وإذ عرّج المتكلم على بلجيكا فقد أكد أن جمهور الشعب البلجيكي في ألمانيا يجب بطبيعة الحال أن يُنظر إليهم على أنهم أعداء البلاد، بما أن الحكومة البلجيكية لم تقل للشعب إن كل البلاد يمكن أن يستولي عليها الضباط الإنجليز من الناحية الطوبوغرافية العسكرية، وأن الحياد أُنتهك أصلاً بما أنه تم تأمين الحدود مع ألمانيا بالحصون بينما أُبقيت الحدود الفرنسية مفتوحة.

إن الطفيليين البلجيكيين الذين يعيشون في لوهافر من الأموال الأجنبية، وحتى المتطرفين الاشتراكيين البلجيكيين لا يزال يراودهم الحلم ببلجيكا العظمى. ورغم ذلك فإن على ألمانيا أن تكون راضية بالضمانات العسكرية.

لقد وعد المستشار البولونيين بالكثير، بولونيي ألمانيا إلى جانب سكان روسيا البولونيين. يجب على البولونيين أن يتذكروا دوماً أن شعباً من 15 مليوناً لا يمكنه طلب حماية كافية أمام هجوم شعب من 150 مليوناً، لذلك لا بد من وضع ضمانات عسكرية في بولونيا أيضاً.

وأكثر مما وُعد به البولونيون إلى حد الآن أصلاً ومما طلبوه هم أنفسهم في برنامجهم لعام 1915، يمكن أن يُضمن لهم، إذا أمكن إنشاء أوروبا وسطى، اتحاد دول حتمي ودائم بجيش مشترك وسياسة تجارية مشتركة وجمارك مشتركة. أما إن كان هذا سينجح، سيكون السؤال الكبير للمستقبل القريب.

وعندما تطرق المحاضر إلى ختام ملاحظاته تساءل عما إذا كان من المفيد من أجل هذه الأهداف شن حرب لسنتين أخريين أو ربما ثلاث سنوات. ولكن مثلما كان على أعداء "فريدريش الكبير" الاعتراف بعد حرب السنوات السبع، بأنه لا بد من أن يكون لبروسيا رأي في السياسة الأوروبية باعتبارها قوى عظمى جديدة، فعلى أعدائنا في نهاية هذه الحرب أن يدركوا أنه لا يمكن مرة أخرى إزاحة ألمانيا بوصفها قوة عالمية. وتحقيقاً لهذه الغاية شُنت الحرب وأيضاً من أجل الدول الصغيرة، التي لها مهمتها في العالم، ومن أجل القوى الكبرى التي تحمل السلاح بأنه يمكنها القيام بواجباتها الثقافية.

تقرير مختصر لمستشار الرايخ

قال المحاضر الرئيسي، الأستاذ ماكس فيبر من هايدلبرغ إنه باعتباره رجلاً حراً مستقلاً فسيدلي برأيه بحرية.

سيكون الأمر سيان إذا ما صد الأعداء جبهاتنا بضعة كيلومترات باستخدام وضع موارد بشرية ضخمة كما هي الحال بالنسبة إلى الروس في الشرق. وللوقوف في وجه أي اعتداءات سيكون من الضروري أن تبدو الأمة جادة وقوية في النظر إلى الحقائق كما هي.

إن البساطة سمة في الألمان التي يقدرها المحاضر بصورة خاصة أيضاً في مستشارنا الذي يملك ثقة المقاتلين في الداخل كما في الخارج.

إن السؤال عن مغزى هذه الحرب لا يمكن الإجابة عنه بالإشارة إلى المصالح الاقتصادية فقط. فهذه المصالح لا تكون إلا في حسابات إنجلترا. أما الدول العدوة الأخرى فتسعى إلى توسيع أراضيها، إنها توهم نفسها بعد عقد السلام بالحصول على تعويض عن تكاليف الحرب التي تكبدتها وأكثر. أما في ألمانيا فعلى العكس من ذلك،

إن المرء لا يسعى وراء أرباح الحرب بل من أجل الوجود القومي.

في الداخل أنشأت الطبقة الوسطى الألمانية بالتعاون مع مسؤولي الإدارة الألمانية تنظيم ألمانيا السخي في الوطن(*).

وستكون إحدى المسائل الرئيسية بعد الحرب زيادة رأس المال لتطوير للصناعة الألمانية على المدى البعيد.

ولكن بعد الحرب ستكون مشكلة الأقليات في الصدارة.

فيما يتعلق بأهداف الحرب، ميز المحاضر بين ثلاث مسائل:

1) مسألة الألزاس واللورين. تبقى الألزاس واللورين ألمانيتين، وستكونان إما ولاية اتحادية ألمانية قائمة بذاتها أو تضمان إلى ولاية ألمانية كبيرة أخرى.

2) ضم بلجيكا أمر مستبعد، وللحيلولة دون ذلك لا بد من ضمانات عسكرية ضد انتهاك حياد بلجيكا مستقبلاً.

3) فيما يتعلق ببولونيا، لن تخضع هذه البلاد لعملية جرمنة، أما الضروري فإن ما نطلبه هنا أيضاً هو ضمانات عسكرية لحدودنا الشرقية.

سيكون الحل الكامل لهذه المشكلة اختباراً لموقف النمسا/ المجر وولائها للحلف بحيث تتدخل مشكلة أوروبا الوسطى. وإذا ما نجح إنشاء أوروبا الوسطى يمكن للمرء منح بولونيا تنازلات أكثر من المعتاد.

نحن الألمان نتحمل مسؤولية كبيرة أمام التاريخ الذي يفصل بيننا وبين الدول الصغيرة المحايدة وأميركا الشمالية، التاريخ الذي لم يهدده الأعداء الحاسدون أبداً.

(*) العبارة التي وردت في هذا التقرير هي "تنظيم صمود ألمانيا العظيم"، Grossartige Organization des Durchhaltens وقد آثرنا العبارة التي وردت في تقرير صحيفة نورنبيرغ **الفرانكي** "تنظيم ألمانيا السخي" Grossugige Organization Deutschlands فهي أقرب إلى المعنى لأنها في الحالين، وربما يعود الاختلاف إلى تقارب رسم كلماتهما (المراجع).

وأحفادنا وحدهم هم الذين سيتحدثون بعد قرون عما عانته ألمانيا وخاضته وقدَّمته في هذا الكفاح المثمر من أجل البقاء.

وضع ألمانيا السياسي الدولي

[خطبة ألقيت يوم 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1916 في ميونيخ]

تقرير تحريري عن نشوء النص

تحدث ماكس فيبر يوم الجمعة 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1916، خلال تجمع عام لحزب الشعب التقدمي في ميونيخ عن موضوع "وضع ألمانيا السياسي الدولي"[1]. آنذاك، حدث انتقال جوهري في الوضع العسكري لصالح دول المحور بفضل دخول رومانيا الحرب، بينما وقعت الحكومة في مجال السياسة الداخلية تحت الضغط المتزايد لأقصى اليمين الذين رأوا في استعمال سلاح الغواصات غير المشروط الوسيلة الفاعلة الوحيدة لفرض أهدافهم الحربية بعيدة المدى[2].

في النهاية، أعد فيبر خطبته، التي وصلتنا في صورة رؤوس أقلام مكتوبة بخط اختزالي[3]، للطبع في مجلة **العون** الأسبوعية، ثم نَشرها بصيغة معدلة بعض الشيء في صورة دفتر خاص من **العون** بعنوان "ألمانيا بين القوى الدولية الأوروبية"[4]. وتمثل

(1) في الأصل، أُعلن أن موضوع الخطبة هو "المصالح الألمانية في الحرب وبعدها"، انظر "حزب الشعب التقدمي في بافاريا، بلاغات، العام الثالث، رقم 7 بتاريخ 15 أيلول/ سبتمبر 1916. ثم تغير الموضوع في العدد رقم 8 بتاريخ 15 تشرين الأول/ أكتوبر، فصار "وضع ألمانيا السياسي الدولي".

(2) تابع الإشارة إلى نشوء الخطبة في التقرير لتحريري عن "ألمانيا بين القوى العالمية الأوروبية".

(3) طبعت في هذا المجلد.

(4) طبعت في هذا المجلد.

التقارير الصحفية عن الخطبة تكملة ثمينة، لكونها تضمنت فقرات حول التحريض على حرب الغواصات لم تكن موجودة بسبب الرقابة في النص المطبوع.

مهدت صحيفة **آخر أخبار ميونيخ** للحديث عن التجمع بالجمل الآتية: "بدعوة من حزب الشعب التقدمي في ميونيخ، تحدث الأستاذ الجامعي الدكتور ماكس فيبر (من هايدلبرغ) مساء يوم الجمعة عن هذا الموضوع في فندق فاغنر أمام مستمعين كثيرين جداً".

وقدمت صحيفة **ميونيخ** لتقريرها حول الخطبة بالملاحظات الآتية: "في تجمع كثيف الحضور لحزب الشعب التقدمي بميونيخ، تحدث الجمعة في قاعة فاغنر الأستاذ الجامعي الدكتور ماكس فيبر من هايدلبرغ عن "موقع ألمانيا من الدول الأخرى". وفي الختام، تقول الصحيفة: "وقد تبعت شروح الخطيب المفعمة بالحيوية عاصفة من التصفيق".

نقل النص وتحريره

يوجد المخطوط الاختزالي الذي يضم رؤوس أقلام خطبة ماكس فيبر في القسم المخصص له من مكتبة الدولة البافارية في ميونيخ، وقد تمت طباعته في هذا المجلد. أما المقالة التي تمت صياغتها على أساس رؤوس الأقلام هذه، بعنوان "ألمانيا بين القوى الدولية الأوروبية"، فهي مطبوعة بدورها في هذا المجلد. بينما توجد التقارير التالية عن التجمع الذي استمع إلى الخطبة:

1) "وضع ألمانيا السياسي الدولي"، صحيفة **آخر أخبار ميونيخ**، العدد 551، 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1916.

2) "وضع ألمانيا السياسي الدولي"، صحيفة **ميونيخ**، العدد 299، 28 تشرين الأول/ أكتوبر.

وقد تم طبع شروح فيبر انطلاقاً من هذه التقارير.

وضع ألمانيا السياسي الدولي
(تقرير صحيفة آخر أخبار ميونيخ)

أعلن المحاضر أنه لا يريد أن يتحدث كرجل حزب، ولا ينتمي إلى أية لجنة من اللجان المختلفة القائمة في ألمانيا، وليست له أية علاقة بمستشار الرايخ، أو مع أي كاتب دولة أو أي موقع ذي نفوذ في برلين، وأنه كان عضواً في رابطة عموم الألمان، لكنه خرج منها، بعد أن تبين له أن الرابطة وضعت مصالح ملاك الأرض الكبار فوق مصالح العمال الزراعيين[1]. كما أنه لم يشارك في أي وقت بالسياسة العموم ألمانية ضد بولونيا. وبعد أن تلقى رسائل تخبره أن اسمه سيصل مشوهاً إلى الأجيال اللاحقة[2]، قرر عرض تصوره.

بعد هذه الكلمات، أكد المحاضر أنه تم الحديث لسنوات كثيرة عن نعم الحكومة الملكية، عن قوتها وانسجامها. لكننا لا نرى في أي بلد محكوم برلمانياً من بلدان العالم فظاعة السماح بتحريضٍ يتناول مسائل القيادة العسكرية في لحظة يقف فيها الجندي الألماني الأول على رأس قواتنا المقاتلة في البر والبحر[3]. ألم يكن من الإثم تنبيه العدو

(1) انتسب فيبر عام 1893 إلى "رابطة عموم الألمان"، وبسبب سلوكها في مسألة عمال الزراعة البولونيين تركها في نيسان/ أبريل 1899.

(2) لم نستطع التأكد من وجود رسائل كهذه.

(3) المقصود هو بول فون هيندنبورغ الذي عين في 29 آب/ أغسطس رئيساً لقيادة الجيش العليا بصلاحيات موسعة بصورة كبيرة.

من خلال تحريض صاخب إلى اتخاذ خطوات وقائية ضد حرب غواصات غير مقيدة؟

انهار التحريض في لجنة برلمان الرايخ، بعد أن نشرت الأميرالية أرقاماً خاصة بالموضوع في حضور 200 نائب[4]. بعد قليل من ذلك علم الآلاف ما قيل، ثم ما هي إلا أسابيع قليلة حتى كان باستطاعة العدو معرفته أيضاً. مثل هذا الحدث لا مثيل لفظاعته. وكان قد سبق أن قيل الشيء ذاته لقادة الأحزاب خلال جلسة سرية، ورغم ذلك فقد تم الإصرار على حدوث ما جرى. ما الأثر الذي سينشأ لدى قومنا في الجبهة، إذا كانت المذكرات والصحافة والرسائل وجميع ما عداها من وسائل تقنعهم بوجود وسيلة تستطيع وضع نهاية للحرب خلال أسابيع قليلة؟ كيف يفكر المرء بأن قومنا سيتمكنون بمرور الوقت من تحمل هذا الإرهاق النفسي؟ يبدو من غير المفهوم كيف تستطيع الرقابة البرلينية السماح بهذا التحريض ضد مستشار الرايخ. إن شيئاً كهذا سيكون ضرباً من الاستحالة في بلد محكوم برلمانياً.

لم يمتلك الذين ساروا وراء غوغائيي حرب الغواصات روحاً قويةً وأعصاباً متينة، بل كانوا أرواحاً ضعيفة مضطربة، لا تريد الاستمرار في تحمل أعباء الحرب لفترة أطول. إذا ما واصلنا السكوت على هذا، فلن تكون النتيجة سوى انهيار أخلاقي جنوني. لكن يجب مواصلة الصمود في الحرب، ربما لسنوات أخرى[5]. إن الأسباب الحقيقية لتحريض حرب الغواصات تقع بصورة جزئية في مجال السياسة الداخلية.

كان هناك في الماضي أناس يكنون الصداقة لإنجلترا، لأنهم كانوا ليبراليين. وقد اهتم الإنجليز بوضع حد لذلك. وكان هناك آخرون من أصدقاء الروس، لأنهم كانوا محافظين. لكنه يجدر بنا التمسك بالتوجه وفق وجهات نظر تتصل بالسياسة الخارجية، أما من يحيد عن وجهات النظر هذه فهو لا يصنع سياسة خارجية. تتعين سياستنا الخارجية أول ما تتعين باعتبارات جغرافية محضة. إن كل دولة قوة هي بالنسبة لدولة قوة مجاورة أمر غير مريح، وهي تجد نفسها معاقة في حركتها ومجبرة على التفاهم معها إن كانت تريد القيام بأي عمل على صعيد السياسة الدولية. من هنا، من المرغوب

(4) تلميح محتمل إلى شروح كاتب الدولة في مكتب البحرية إدوارد فون كابييه في جلسة الميزانية بتاريخ 28 آذار/ مارس 1916.

(5) لم يتمكن فيبر نفسه من نشر مواقفه ضد التحريض لصالح حرب الغواصات غير المقيدة في النصين المنشورين بسبب الرقابة.

فيه بالنسبة لأية دولة قوة أن تكون محاطة قدر الإمكان بدول لا قوة لديها أو قليلة القوة. تنفرد ألمانيا وحدها بحدود مشتركة مع ثلاث قوى عسكرية ومع القوة البحرية الأعظم، مما يحتم ضرورة تسليحنا العسكري القوي. لكن دولة في مثل هذا الوضع الخاص لا يجوز أن تفعل إطلاقاً ما كان بسمارك قد اعتبره تكسير زجاج النوافذ[6]، وهو يفكر بالصحافة، مع أن الصحافة لا تنفرد وحدها بفعل ذلك، ولو أردنا مثالاً لوجدنا أن السياسة الألمانية تجاه قضية "البوير"[*] كانت واحدة من أكبر الحماقات التي شاركت فيها الأمة بكاملها.

لا يجوز أن نمارس سياسة تنبثق من الشعور أو تنطلق من الحقد الأعمى. في سياسة مسؤولة عن مصير شعب يضم 70 مليون إنسان، من غير الجائز أن تكون الكلمة الفصل للانفعال أو للحقد. كما لا يحق لنا ممارسة سياسة غرور كان بسمارك قد حذر منها في ذكرياته[7].

لا يمكن للوزارات العموم ألمانية الشهيرة إلا أن تُحدث نتائج ضارة، فقد نسجت خرافات حول إبادة الإمبراطورية العالمية البريطانية، كأن هذه تقوم على امتلاك قناة السويس وحدها، ولا تقوم على استيطان قارات كبيرة أو أنصاف قارات بكاملها من الأنجلوساكسونيين، لن يكون بوسعنا طردهم منها. لا يختلف الأمر كثيراً عن ذلك في الخطب حول إبادة القوة البحرية الإنجليزية في لحظة لا تقف خلالها هذه القوة البحرية بمفردها ضدنا، بل جميع أساطيل العالم على وجه التقريب، مما يجعل من الصعب جداً تحقيق هذا الهدف بالنسبة لنا.

لا نستطيع إبادة إنجلترا، لكنه يراودنا بالتأكيد الأمل في إلحاق أضرار فادحة بها. ولا يحق لنا قبل كل شيء ممارسة سياسة تقوم على غرور المحتل، ونحن على حالنا الراهنة. يعزف التحريض على وتر الشرف في ما يتعلق ببلجيكا. يقول المحرضون: من

(6) أوضح بسمارك في خطبته أمام برلمان الرايخ يوم 6 شباط/ فبراير 1888، في ما يتعلق بنقده الموجه إلى موقف الصحافة الروسية المعادي لألمانيا: "على كل دولة أن تتحمل يوماً ما على المدى الطويل مسؤولية النوافذ التي تكسر هذه الصحافة زجاجها".

(*) بيض جنوب أفريقيا (المترجم).

(7) يقصد فيبر هنا مذكرات بسمارك التي حملت عنوان: *Gedanken und Erinnerungen*, Bd. 2, S. 265-267.

لا يحتفظ ببلجيكا يكون مهزوماً. إن هذا القول يتخطى قدرتنا على ما يمكننا تحمله. إذا كان الجيش سيتبنى وجهة النظر التي تقول لن نتخلى عن البلاد التي قمنا باحتلالها، أجبناه: فكروا إن كان موقفكم هذا ذكياً. فإن أصروا رغم ذلك على رأيهم، قلنا: حسناً. ولكن أن يقال لهم في بلادنا: تسطيعون أن تقولوا ما تريدون قوله. إذا كانت الخارطة لن تتغير بالطريقة التي نريدها، فإنكم تكونون قد قاتلتم عبثاً، عندئذ لا يبقى للمرء غير الأمل بوجود قبضة ألمانية تسدد لكمة إلى أفواه مثل هؤلاء الناس. لا يحق بالتأكيد لأي إنسان الاعتقاد أن تركيا وبلغاريا ستكونان ميَّالتين للقتال من أجل ضم بلجيكا وشمال فرنسا إلينا. هنا ينطبق المبدأ القائل: حيثما تعلق الأمر بمسائل تتصل بوجود حليف، سيتم القتال حتى آخر رجل، لكنَّ أحداً لن يقاتل من أجل الكبرياء، وأقل من ذلك في سبيل المصالح المادية الكامنة وراءها. وعلينا، كأيّ دولة تريد انتهاج سياسة عالمية، ممارسة سياسة بعيدة النظر، شرطها أن نحافظ لأطول فترة ممكنة على حرية بلادنا في الاختيار، ليكون بوسعنا الدخول في تفاهم مع هذه القوة أو تلك.

والآن، ما هي صراعات المصالح القائمة بيننا وبين أعدائنا؟ يقال إن المصالح الاقتصادية هي التي أطلقت الحرب من عقالها. هل كانت المصالح الاقتصادية حاسمة بالنسبة لفرنسا وإيطاليا ورومانيا وصربيا؟ يشير المرء إلى إنجلترا. لكننا نعلم أن كل معاهدة تجارية مع روسيا تثير تهديداً بالحرب من قبل لندن. تطالب روسيا بالتضحية بزراعتنا. وعندما يقال إن إنجلترا تقاتل ضد سكة حديد برلين/ بغداد، فإن المرء يستطيع الإشارة بالقدر نفسه من الصواب إلى أن روسيا تريد الاستيلاء على القسطنطينية وإبادة تركيا التي لنا مصلحة سياسية في الإبقاء عليها، فإذا ما أجرينا جرد حسابٍ اقتصادي محض، سيكون التفاهم مع روسيا أشد صعوبة منه مع الغرب، بما في ذلك إنجلترا.

هناك تناقضات سياسية تفصلنا عن الغرب. أقنع الفرنسيون أنفسهم أنهم لا يستطيعون القضاء علينا. وكانت قضية الألزاس/ اللورين ستعتبر اليوم في حكم المنتهية، لو أنه تم إدخال هذه البلاد في دولة ألمانية كبيرة[8]. بينما دُفعت إنجلترا إلى

(8) لم تنضم الألزاس واللورين بعد تأسيس الرايخ عام 1871 إلى ولاية اتحادية، كما كان بسمارك يفكر في البداية، ولم تحافظ على قوام ولاية اتحادية مستقلة، وإنما أُخضعت للقيصر بوصفها بلاداً من ممتلكات الرايخ يديره ممثله.

الحرب بسبب التهديد الذي توهمت أن أسطولنا الحربي يمثله بالنسبة لها، بعد أن وجدت من غير المقبول إجبارها على تركيز أسطولها في بحر الشمال، لأن ذلك يصيبه بالشلل في الأماكن الأخرى. لم يفشل التفاهم مع إنجلترا بسبب التوافق على صيغ خاصة بقوانين الأساطيل، بل فشل بسبب افتقار أي طرف إلى الثقة بالطرف الآخر، ولأن وقت بناء الثقة كان قد فات، بعد أن دخلت إنجلترا في التزامات ثابتة عقب سياسة التطويق التي رسمها إدوارد السابع. ومع ذلك، ليس من المحال في نهاية الأمر إجراء تغير في العلاقة بيننا وبينها.

ثمة مصلحة لدينا في عدم تحول بلجيكا إلى بوابة عسكرية تُشنُّ من خلالها الغزوات علينا. إذا ما عَقدت بلجيكا وهولندا معاهدة حياد بينهما تجعلهما قادرتين على الدفاع عن حدودهما في جميع الاتجاهات، تمت تغطية مصالحنا بالنسبة إلى المستقبل أيضاً، إلا أنه ليس من المحتمل، للأسف، أن ينشأ تحالف كهذا في الفترة القادمة.

نحن بحاجة إلى ضمانات تستمر إلى أن نتأكد من أنه لا يجب على بلجيكا لعب دور اليونان عند وقوع غزو فرنسي/ إنجليزي[9].

كانت ذريعة الحرب الروسية تكمُن في مصالح السلطة والغلبة التي مثلها حزب الأمراء الكبار[10]، وحلم السلافية الجامعة، هذه الخرافة التي حطمها سلوك البلغار، والبولونيين، والليتوانيين، وبصورة جزئية أيضاً الروثيين.

إن تفاهماً روسياً مع ألمانيا وحدها سيكون في إطار ما هو ممكن. لكنه لا يجوز نسيان أن هناك أهمية كبيرة لقضية بحر الشرق مع جزر آلاند[11]، التي يلفت النظر أنها لا تحظى سوى بالقليل من التقدير عندنا. على المرء أن يثير كذلك الاهتمام بها إذا كنا

(9) إشارة إلى أنه وجب على اليونان قبول غزو عسكري حليف مطلع عام 1915 رغم إعلان حيادها الرسمي.

(10) المقصود هم الأمراء الكبار نيكولاي نيكولايفيتش، القائد الأعلى عند بدء الحرب، وزمرة البلاط المجتمعة حوله، ذات المواقف المعادية بقوة للألمان.

(11) بعد اعتراف روسيا عام 1809 بفنلندا وجزر آلاند حصلت السويد عام 1856، بعد هزيمة روسيا في حرب القرم، وبدعم فرنسي إنجليزي، على اتفاقية خاصة تمنع روسيا من تحصين الجزر عسكرياً. وعلى عكس توقعات الروس، تم إقرار هذا الأمر القائم في معاهدة خاصة تمت بطلب ألماني، وجرى توقيعها عام 1908 بين الرايخ الألماني والدانمارك والسويد وروسيا.

نستطيع عقد سلام يمكننا من القيام بعمليات ضم، بينما يجب على تركيا ترك أرمينيا للروس.

سيكون من الصعب علينا إقامة تحالف قوي جديد بعد إجراء كهذا. ولا يجوز أن نُخفي عن أنفسنا أن التهديد الآتي من روسيا سيكون تهديداً متعاظماً بالمقارنة مع تهديد فرنسا أو إنجلترا، بالنظر إلى تزايد سكان روسيا السريع. ليس بمستطاع فرنسا أو إنجلترا القضاء على وجودنا القومي، لكن روسيا تستطيع. لذلك، لا يمكن أن يكون هناك تفاهم مع روسيا إلا على أساس تغير عميق في السياسة الروسية، يأخذ صورة تغاضٍ عن الظروف الصربية والبولونية، وضمانات دائمة لنا. ونحن سنتفاهم في هذه الحرب وبعدها مع ذلك الذي يعطينا أفضل ضمانات، دون مراعاة للحقد والغرور والظروف السياسية الداخلية. هناك أمم أخرى تمارس سياسات واقعية دون أن تثرثر عن ذلك. ينفرد الألماني وحده بصفة مميزة هي أنه يصنع لنفسه نظرية حول السياسة الواقعية أيضاً، التي يؤمن أن فيها شيئاً أنثوياً بالمطلق.

يُعتبر التمسك بالتحالف مع النمسا/ المجر أمراً مفهوماً بذاته بالنسبة إلى أي سياسي ألماني. إلا أن الأمر يتعلق هنا بالتحالف العسكري قبل كل شيء، وليس بالدرجة الأولى بالجمارك. إن على الجيشين في المستقبل أن ينظما داخلياً بطريقة تجعلهما متشابكين أحدهما مع الآخر، كأنهما جيش واحد موحد، إذا كان لا بد من إحراز أي تقدم.

تصل المسألة البولونية إلى أمام بوابات عاصمتنا، فلا يمكن أن يكون لنا سياسة تتخطى حدودنا غير سياسة سلافية غربية واحدة. ونحن لا نستطيع فقط الإقرار للدولة البولونية بكل شيء طالب البولونيون بتحقيقه في مذكرة قدموها عام 1863 إلى الحكومة الروسية[12]، وإنما نستطيع أيضاً منحهم حريتهم الثقافية والحرية الكاملة لإدارة شؤونهم الداخلية. أما عسكرياً، فلا بد أن تكون لدينا ضمانات بأن الأسلحة البولونية لن توجه في أي يوم نحونا.

علينا أن نكون دولة قوة، لأن التاريخ سيجللنا بالعار، إذا لم نكن كذلك. لن

---

(12) ليس من الممكن التأكيد بكل ثقة من نوعية الوثائق التي يعنيها فيبر هنا. نشرت الحكومة القومية البولونية المؤقتة يوم 22 كانون الثاني/ يناير توجهات عامة حول الإصلاح الزراعي ومكانة الفلاحين الاجتماعية (*Schulthess*, 1863, S. 245)، وأصدرت يوم 10 أيار/ مايو مرسوماً لخّص المطالب البولونية بالاستقلال الإقليمي والاجتماعي والسياسي الثقافي (المصدر المذكور، ص 255).

يطالب التاريخ سويسرا وهولندا أو الدانمارك بتحمل المسؤولية، إن تم اقتسام العالم بين ضجر المعاهدات الإنجليزية ونذالة السيطرة الروسية العنيفة. لقد كان على شعبنا الذي يضم سبعين مليوناً الرضوخ لهذا المصير، حتى لو كان يؤمن بأنه سيخسر الحرب من أجل كرامته، لأنه من أجلها تدور الحرب الألمانية.

وضع ألمانيا السياسي الدولي

(تقرير صحيفة ميونيخ)

في المدخل إلى شروحه، أدان فيبر بحدة "جميع اللجان المعروفة المكرسة لحرب الغواصات غير المقيدة"[1]. إن ما تفعله هذه في دولتنا الملكية لا مثيل له في أية دولة تدار بواسطة حكم برلماني، إنها تحرض وتنتقد القيادة العسكرية، رغم أن الجندي في ألمانيا هو الأول بين جنود العالم. مثل هذا التحريض الصاخب الذي يلفت انتباه العدو إلى ضروراته الدفاعية، ليس سوى طيش واستهتار. وإنه لأمر لا يصدق أن هذا التحريض أسهم بعد انهياره ببعض الوقت، في حصول أعدائنا أيضاً على معرفة ببعض المسائل، فلا يجوز أن يتكرر هذا بعد الآن إطلاقاً في ألمانيا. أما من مارسوا هذا التحريض، فليسوا سوى أرواح ضعيفة ومجنونة، لم يكن بمستطاعها الاستمرار في الصمود، فإذا ما تم السكوت على تحريضها، كانت النتيجة انهيار المعنويات الجنوني.

يجري الحديث كثيراً اليوم عن الوحدة الداخلية. وينبغي أن يُفهم من هذا أنه لن يُسأل بعد الآن إلا عن مصالح السياسة الخارجية، وليس عن المصالح المتصلة بالسياسة الداخلية. أما من يَحيد عن ذلك، فلن يكون سياسياً قومياً، علماً بأن وضع ألمانيا السياسي الدولي قد تحدَّد أول الأمر بالجغرافيا، بما أنها تقع بين ثلاث قوى كبرى

(1) المقصود هو قبل كل شيء "اللجنة المستقلة من أجل السلام الألماني"، التي تم تأسيسها في تموز/ يوليو عام 1916. انظر: Klaus Schwabe, *Wissenschaft und Kriegsmoral: Die deutschen Hochschullehrer und die politischen Grundfragen des Ersten Weltkrieges* (Göttingen: Musterschmidt, 1969), S. 98 ff.

عسكرية وعلى حدود أكبر قوة بحرية في العالم. وينجم عن ذلك **أولاً** ضرورة امتلاكنا أقوى الأسلحة العسكرية، و**ثانياً** ألا نمارس سياسة تمليها المشاعر النزقة والأحقاد، و**ثالثاً** أن لا نمارس قبل كل شيء سياسة غرور وزهوٍّ ذاتي، قد ينتجها الجانب السلبي من وضعنا. بينما تترتب عن الجانب الإيجابي ضرورة الأخذ بسياسة تحالف بعيدة النظر، تكون متاحة لأية دولة تمارس سياسة عالمية. لكنْ، هناك شرط مهم يرتبط بأية سياسة تحالفية هادفة، هو أن يحافظ المرء على أعظم قدر ممكن من حرية الاختيار بالنسبة لتحالفاته، بفضل طريقته في ممارسة سياسته. عند هذه النقطة، تطرق الخطيب إلى وضع ألمانيا تجاه القوى الغربية وروسيا بعد الحرب، ورأى أنه لا يجوز أن نجري جرد حساب اقتصادي فقط، لأن نقطة ثقل وضعنا تكمن في المجال السياسي. وقال إن التفاهم مع روسيا سيكون بالمعنى الاقتصادي الصرف أصعب منه مع الغرب، وأن فرنسا وإنجلترا لا تستطيعان القضاء على وجودنا القومي، لكن روسيا تستطيع، وأن من غير الجائز أن ننسى كذلك أن روسيا تهدد الثقافة الأوروبية الغربية. وأضاف: إننا نستطيع التفكير في تفاهم مع روسيا، ولكن فقط على أرضية تغير عميق يصيب السياسة الروسية، التي يجب أن تمتنع عن الاهتمام بصربيا وبولونيا. أخيراً، سنتفاهم بعد هذه الحرب مع ذلك الذي يستطيع أن يقدم لنا أكثر الضمانات، دون مراعاة للأحقاد والغرور والشهرة، والظروف السياسية الداخلية. مصيرنا هو أنه يجب علينا أن نمارس في الشرق سياسة الأمم الصغيرة، سياسة سلافية غربية. يمكننا أن نمنح دولة بولونية كل شيء، ولكن يجب أن نحصل على ضمانات بألا تُشهِر السلاح في وجوهنا أبداً. واختتم المتحدث بالقول إن هذه الحرب تتعلق بالشرف بالنسبة إلى ألمانيا، وليست سياسة اقتصادية أو جغرافية، إنها تتعلق بشرف ألا يتم تقسيم العالم يوماً بين الاتفاقيات الإنجليزية المثيرة للضجر وبين القوة الروسية.

[إبّان احتفالات لاونشتاين الثقافية]

[30 أيار/ مايو و29 تشرين الأول/ أكتوبر 1917]

تقرير تحريري عن نشوء النص

دعت جمعية كومنيوس ورابطة دورر (Dürer) و"جمعية الوطن الأم من أجل تورنغن 1914" إلى مناقشة سرية مغلقة حول معنى ومهمة عصرنا، على أن تجري بين 29 و31 أيار/ مايو 1917 في قلعة لاونشتاين (Launstein) في تورنغن (قرب لودفيجسشتات في أقصى شمال أوبرفرانكن). أما المبادِر إلى الدعوة فكان أوجين ديدريشس، ناشر مدينة يينا، الذي أراد أن يكون الاجتماع "صلة وصل" بين نادي جمعية 1914 الألمانية وبين المؤتمر[1]: "سيتلقى كل مدعو رسالة خاصة ترجوه أن يخبرنا ما إذا كان يريد المشاركة بمحاضرات، على أن يتم فيها بعد اتخاذ قرار حول طريقة تنظيم الأمور"[2].

وقد أُرفق بالدعوة التي أرسلت إلى قرابة 70 مشاركاً متوقعاً "مخطط الاجتماع" تضمن موضوعاته وأسئلته الرئيسة. وبعد محاضرة افتتاحية ألقاها ماكس ماورنبريشر

(1) رسالة أوجين ديدريشس إلى فريدريش فون درلاين بتاريخ 12 أيار/ مايو 1917، في: Eugen Diederichs, *Leben und Werk: Ausgewählte Briefe und Aufzeichnungen*, hg. von Lulu von Stauβ und Torney-Diederichs (Jena: Diederichs, 1936), S. 292.

(2) المصدر نفسه. تلقى فيبر الدعوة يوم 24 أيار/ مايو 1917، علماً بأن الدعوة الأصلية لم تكن له بل لزوجته ماريانة.

يوم عيد الفصح "عن فكرة الدولة الألمانية"، كان من المقرر أن تُلقى في الأيام التالية محاضرات مكرسة "للسياسة الداخلية والخارجية، والإصلاح الضريبي، والقضايا الاجتماعية وقضايا التربية". وقد شارك في اللقاء قرابة 60 شخصاً من مشارب متباينة سياسياً وفكرياً واجتماعياً[3].

لعبت "جمعية الوطن الأم من أجل تورنغن 1914"، التي تأسست في عيد الفصح عام 1917، الدور الرئيس في اللقاء. وكان ماورنبريشر قد عرض أهدافها باختصار في مقالة نشرتها مجلة **الفعل**[4]، وقال: لن تتناول المحاضرات وحلقات العمل القضايا اليومية، بل التأمل الذاتي المستند إلى أسس الثقافة الألمانية. أما المدخل إلى ذلك فكان ينبغي "المؤتمر لاونشتاين" أن يوافره. واقترح ماورنبريشر، من بين أشياء أخرى، إبلاغ العمال ذوي التوجه الماركسي "بواقعية الدولة بمعناها لدى رانكه، وبفكرة اقتصاد وطني منظّم طبقاً لمعناها عند فيخته (Fichte)، وليست، ولاسال وبسمارك، بوصفهما مرحلة أعلى بالمقارنة مع نمط مشاعرهم التي ألفوها إلى الآن،"[5] وخلق وعي قومي لديهم من خلال شرح كلاسيكيي الأدب والعلم، وعرض الحياة الفكرية الألمانية في تفوقها على "النزعة الفردية الديمقراطية الأوروبية الغربية"[6]، المتجذرة في الأنوار.

أشار ماورنبريشر في محاضرته الافتتاحية لاجتماع لاونشتاين يوم 29 أيار/ مايو إلى هذه المقالة وكرر طروحاته الرئيسة بصورة تفصيلية. وقد عارض النزعة البرلمانية وأيد تقاليد الدولة البروسية القديمة، وتجاوز "النزعة الآلية الرأسمالية" من خلال الدولة المثالية التي اقترح إقامتها من خلال "حزب مفكرين"[7]. وقد دامت المحاضرة بمجملها قرابة أربع ساعات.

في اليوم التالي، تحدث ماكس فيبر إلى جانب الديمقراطي الاجتماعي بول لينش

---

(3) يوجد مخطط اللقاء مصحوباً بقائمة المشاركين فيه ضمن تركة ديدريشس.

(4) "الحرب كنقطة انطلاق للثقافة الألمانية" في: *Die Tat* مجلة شهرية تعنى بمستقبل الثقافة الألمانية، العام 9، (1917)، ص 97-107.

(5) المصدر نفسه، ص 103.

(6) المصدر نفسه، ص 104.

(7) اقتبسنا الاستشهادات من محضر أعده الكاتب فوافجانج شومان، وُجدت نسخة منه في أرشيف ديدريشس.

(Paul Lensch) والتعاوني فرانز شتاودينغر (Franz Staudinger). وحسب تقويمات متطابقة أدلى بها المشاركون، تحدث ماكس فيبر بصورة حازمة ومؤثرة في الجمهور ضد شروح ماورنبريشر[8]. وقد مهد مدوِّن المحضر فولفغانغ شومان، الكاتب القادم من مدينة درسدن وأمين سر "رابطة دورر" لتقريره عن خطبة فيبر على النحو الآتي:

"بينما لم يتجاوز الحوار حتى الآن الإعلان الهادئ عن الآراء وتلقيها الرصين، فإنه واجه من ذلك فصاعداً أول انشقاق عميق حمل اسمي ماكس فيبر من هايدلبرغ وماورنبريشر"[9].

في اليوم الأخير من اللقاء، تدخل فيبر مرة أخرى بطريقة مقتضبة في النقاش، معارضاً شروح كنود ألبورن (Knud Ahlborn)، أحد ممثلي العصابات الأكاديمية، وداحضاً تأملاته حول بحث الشبيبة عن معايير للمعنى في ما وراء منظومات الدولة الفلسفية، والمصالح الرأسمالية، والعادات البورجوازية المنحطة. يقول المحضر عن شروح فيبر:

"تحدث الأستاد فيبر هنا ضد حركة الشبيبة التي اقتصرت معلوماته عنها بكل وضوح على اتجاهها الفاينيكي[10]. وقد فعل ذلك بكثير من السخرية، مما أفقده الكثير من التعاطف الذي أبداه الحاضرون تجاهه في البداية، بينما أيد الأستاذ شتاودينغر

(8) انظر حول هذا رسالة أوجين ديدريشس إلى ماكس فيبر بتاريخ 22 حزيران/ يونيو 1917. في كتاب: Diederichs, *Leben*, S. 294-296.

(9) Schumann, *Protokoll*, BI. 3، في سيرته الذاتية "شباب في ألمانيا "يخبر إرنست تولّر عن اعتراض فيبر على ماورنبريشر: "التصق الشباب بماكس فيبر، وجذبتهم شخصيته ونزاهته الفكرية، فهو يكره رومانسيات الدولة، ويهاجم ماورنبريشر ومعه الأساتذة الألمان الذين لا يرون الواقع لكثرة ما يرونه من أشباح. ماذا يفيد أن نربح أرواحنا إذا كانت الأمة تذوي وتموت، وكان الرايخ الألماني دولة سلطوية، وافتقر الشعب إلى أي نفوذ على تكوين إرادة الدولة. وكان من الصعب أن يختفي قانون الانتخاب البروسي الطبقي، وتزاح سيطرة الموظفين، ويضفى الطابع البرلماني على الحكومة والديمقراطي على مؤسسات الدولة. إن جميع قضايا الثقافة ستخضع لتأثير السؤال عن كيفية انتهاء الحرب"، انظر: Ernst Toller, *Gesammelte Werke* (München: Hanser, 1978), Bd. 4, S. 78.

(10) المقصود هو عالم التربية غوستاف فاينيكن والاتجاه الذي كان يمثله في جمعيات المدارس الحرة.

الشبيبة بكلمات حارة، وتمنى النجاح لأنشطتهم العملية"[11].

كان لقاء الفصح واحداً من ثلاثة لقاءات جرت في لاونشتاين. وقد أعلن فيبر عزمه على تقديم محاضرة بعنوان "الشخصية وتأثيرها الحياتي"[12] لتكون مساهمته في اللقاء الثاني الذي عقد بين 29 أيلول/ سبتمبر و3 تشرين الأول/ أكتوبر وناقش "مشكلة القادة في الدولة والثقافة"، ويُرجَّح أن يكون قد ألقاها كمحاضرة افتتاحية تحت عنوان "ترتيبات الحياة والشخصية"[13]. وقد وُجدت في ما يخص موضوع المحاضرة ملاحظات على شكل رؤوس أقلام نعيد طباعتها هنا عُثر عليها في تقويم ملاحظات فيرديناند تونيس الذي كان قد شارك بدوره في هذا اللقاء. أما مجلة **الفعل** التي كان يصدرها المنظمون، فقد أوردت ملاحظة مقتضبة تقول:

"تجمَّع قرابة ثمانين رجلَ علم وفنان وممارس، وتناقشوا طيلة أيام ثلاثة حول "مشكلة القادة"، بعد استماعهم إلى بعض المحاضرات. وقد حملت محاضرة ماكس فيبر حول "ترتيبات الحياة والشخصية" قيمة خاصة[14].

وعد فيبر، مباشرة بعد لقاء لاونشتاين الثاني، بالمشاركة في تنظيم وتخطيط لقاء الفصح في عام 1918، ويمكن التعرف إلى اقتراحاته من رسالة ديدريشس إلى فيرديناند فون درلاين بتاريخ 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، التي يقول فيها:

"والنتيجة هي على كل حال أن رجال العلم، الذين تخلوا عني في السابق، يشاركون الآن أيضاً في اللقاء القادم ويحملون بعض أعبائي، بحيث يأخذون هم أنفسهم على عاتقهم المسؤولية عن المحاضرات وتنظيمها. ولكم وقفتُ أمام سؤال استبعادهم التام والقيام منفرداً بالعمل، لكنني لم أكن أريد فقدان ماكس

---

(11) Schumann, *Protokoll*, BI. 6.

(12) هذا العنوان اقتبسه ديدريشس من رسالة غير معروفة لفيبر.

(13) انظر ملاحظات ديدريشس المقتضبة في: *Tat*، السنة التاسعة 1918/ 1917، ص 737.

(14) *Tat* السنة التاسعة 1918/ 1917، ص 737.

فيبر، الذي هو أثمن مكسب، بحيث يكون من المجدي الذهاب إليه من أجله وحده. إنني لن أكون، بسبب مراعاة الآخرين، في وضع يمكنني من تمرير تناول قضايا الشعب في المرة القادمة. وقد اقترح فيبر موضوعات أخرى اعتبرها عملية تماماً وذات جاذبية. وبصورة خاصة تخصيص يوم لمعالجة مسألة الأرستقراطية، على أن يكرس اليوم التالي للمسألة الجنسية، والثالث لحركة الشبيبة"[15].

ومع ذلك، سحب فيبر فيما بعد موافقته على المشاركة بسبب دعوته إلى فيينا.

نقل النص وتحريره

لم تصلنا مخطوطات للنص عن

1: (أرستقراطية الفكر والنزعة البرلمانية. رد على ماكس ماورنبريشر).

في أرشيف مطبعة أوجين ديدريشس في كولونيا، يوجد محضر من ثماني صفحات مطبوع على الآلة الكاتبة أعده فولفغانغ شومان، عنوانه: "عرض الاتجاهات الرئيسة التي برزت في لقاء لاونشتاين للجمعية الوطنية". يخبرنا شومان في الورقة 4-3، من بين أوراق أخرى من المحضر عن فيبر، في وثيقة هي تغطية المضمون الوحيدة التي وصلت إلينا عن محاضرة فيبر. ونحن نعيد طباعتها هنا حسب نسخة شومان.

وعن

2. ترتيبات الحياة والشخصية.

وتقدم التدوينات الخطية التي كتبها فيرديناند تونيس يومي 29 أيلول/ سبتمبر و1 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 في دفتر ملاحظاته: مكتبة ولاية شلسفيج هولشتاين، كيل، تركة فيرديناند تونيس.

---

(15) Diederichs, *Leben*, S. 302.

1

[أرستقراطية الفكر والنزعة البرلمانية

رد على ماكس ماورنبريشر]

[ملاحظات فولفغانغ شومان]

تبنى ماكس فيبر، أستاذ جامعة هايدلبيرغ، في خطبة رائعة رد من خلالها على ماورنبريشر، إمبريالية تستند إلى نزعة اقتصادية ليبرالية ونزعة واقعية قوية. واعتبر ماورنبريشر رومانسياً. وحسب فيبر، سنكون لفترة منظورة أسرى المكننة التي تتجلى في بيروقراطية قوية جداً من جهة، وفي رأسمالية فائقة الجبروت ومتوحشة النمو من جهة أخرى، لا يوجد أي شيء ضدها لدى كلاسيكيينا. من وجهة نظر فيبر، إذا كان حزب المفكرين[1] "الماورنبريشري" يريد الوصول إلى السلطة، شأنه في ذلك شأن الديمقراطية الاجتماعية أو النقابات، فإنه سيكون مجبراً على خلق بيروقراطية خاصة به وعلى مواجهة الفشل. إن الصراع ضد النزعة المادية يجب أن يستمد قوته من الوقائع اليومية الصاحية بالأحرى، ومن الضروري تحريض كلاب المادية الضالة بعضها ضد بعضها الآخر، أما ميدان صراعها فهو البرلمان، ولكن ليس برلمان الخطب الحالي، الذي انسحبت منه الرؤوس الأكثر أهمية، لأن بقاءها فيه كان سيحكم عليها بالتفاهة. يَعتبر فيبر برلماننا الحالي مكاناً يسمح برشوته عن طريق توزيع مناصب موظفين دنيا على

(1) يورد المحضر فقرة ماورنبريشر على النحو الآتي: "إن تخطي المكننة الرأسمالية ومادية الصراع السياسي لن يكون ممكناً إلا من خلال أعظم تقوية للدولة المثالية الألمانية التي يريد ماورنبريشر خلق حزب مفكرين لها".

أصدقاء حزبيين من أجل نيل موافقتهم على الموازنة. لذلك، نراه يطالب بالبرلمانية الصافية، ويرى كيف تنتقل تجارة المناصب فيما بعد إلى المراكز الأعلى، لكنه يرى في ذلك ضمانة لإدخال الأكثر موهبة منهم في الدولة، هؤلاء الذين يفضلون أن يكونوا اليوم قادة في المصانع الرأسمالية الكبيرة. ليس حق الانتخاب العام بالنسبة لفيبر الشيء المثالي، لكنه الأمر الواقعي الوحيد الممكن. أما بخصوص السياسة الخارجية، فهو لا يرى في الحرب العالمية الصراع الذي يؤكد عليه "ماورنبريشر" بين رؤيتين للعالم[2]، أو نتيجة سعار صحفي مأجور، بل بالأحرى النتائج الناجمة عن سياسة خارجية لا رقابة عليها، غطتها بصورة متكررة أرستقراطية موظفين متهافتة أخلاقياً، أنجبتها دوائر البورصة في بون، على النقيض من قناعاتها الخاصة. هنا أيضاً، يرى فيبر الخلاص في البرلمانية. ويعتبر الصراع الانتخابي العنيف الذي يترتب عن ذلك العنصر الصحيح للأشخاص الذين ولدوا ليكونوا في السلطة. ليست السياسة هي ما يفسد الطباع، بل إن طبائع معينة هي التي تفسد السياسة. بدوره، يصل فيبر انطلاقاً من وجهات نظره إلى إمبريالية معينة، دون أن يفصح بدقة عن رأيه فيها. إن هذا الذي يسميه "ماورنبريشر" الأمركة، هو بالنسبة إليه شيء دولي وممثَّل بقوة في ألمانيا أيضاً، مثلما أن مفهوم الدولة الألماني ممثَّل حسب زعمه في الخارج أيضاً.

2

قواعد الحياة والشخصية

(ملاحظات فيرديناند تونيس بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 1917)

الوصول في المساء إلى قلعة لاونشتاين. محاضرة ماكس فيبر. (قيادة) الحكومة 1. عقلانية 2. تقليدية، 3. كاريزما.

مشكلة القادة: نخبة اجتماعية 1. المادة 2. الطرائق 3. المنتخبون.

(2) يقال في المحضر بهذا الخصوص: "على صعيد السياسة الخارجية، يرى ماورنبريشر أن النتيجة الحالية للحرب العالمية كانت الاندماج الكامل للعالم الفردي التفكير تحت قيادة إنجلترا وضد مفهوم الدولة الألماني".

(ملاحظة فيرديناند تونيس بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917)

يتبع. المفاوضات "المسألة الدينية". عن "الإيمان والمعرفة".

ماكس فيبر من جديد (في صورة استمرار). بعد الظهر سأتحدث أنا عن "الإيمان - الإيمان عن الإيمان) الحب، الأمل".

ماذا ينتظر الشعب الألماني
من لجنة دستور برلمان الرايخ الألماني؟

[خطبة ألقيت يوم 8 حزيران/ يونيو 1917 في ميونيخ]
تقرير تحريري عن نشوء النص

ألقى ماكس فيبر خطبة "ماذا ينتظر الشعب الألماني من لجنة دستور برلمان الرايخ"[1] يوم 8 حزيران/ يونيو 1917 في ميونيخ بدعوة من نادي الشعب التقدمي، ونادي ميونيخ المحلي، وحزب الشعب التقدمي. أما موضوع الخطبة فكان إعلان مقترحات الإصلاح التي عالجتها لجنة دستورية عيَّنها برلمان الرايخ خلال دورتها الأولى بين 4 و11 أيار/ مايو 1917. وتركزت الموضوعات الرئيسة التي تم التداول فيها على تحديد مسؤولية مستشار الرايخ تجاه برلمانه، وإلغاء الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من دستوره، وتوسيع الحقوق الرقابية للهيئات البرلمانية تجاه الجيش. وبوجه عام، تعلق الأمر بتحقيق فتوحات أولى حذرة في اتجاه يفضي إلى إضفاء طابع برلماني على دستور الرايخ.

لامست شروح فيبر بشكل وثيق ما عرضه في سلسلة مقالاته الموسومة: "ماضي

(1) هذا ما أعلنته مجلة حزب الشعب التقدمي البافاري حزب الشعب، العدد 10 بتاريخ 15 أيار/ مايو والعدد 11 بتاريخ 1 حزيران/ يونيو 1917.

النزعة البرلمانية الألمانية ومستقبلها" التي ظهرت يومي 9 و10 حزيران/ يونيو في صحيفة فرانكفورت[2]. لم تصلنا أية مراسلات مع منظمي لقاء في ميونيخ. لكن هناك تقارير مستفيضة عن الخطبة في آخر أخبار ميونيخ وصحيفة ميونيخ - أوغسبورغ المسائية وصحيفة ميونيخ.

استهلّت صحيفة آخر أخبار ميونيخ في تقريرها عن التجمع نشر خطبة فيبر بالملاحظات الآتية:

"لم يعد ماكس فيبر، عالم الاقتصاد القومي في هايدلبرغ، غريباً عن ميونيخ السياسية. فقد توصل في بداية الشتاء الأخير إلى إحداث تأثير عميق على مستمعيه، عندما رسم صورة حادة الملامح عن وضع ألمانيا الحالي بين شعوب العالم. واليوم، استجابت جمهرة كبيرة العدد بدرجة استثنائية لدعوة نادي ميونيخ الشعبي، أتت للاستماع إليه وهو يتحدث عن موضوع «الشعب الألماني ولجنة الدستور». ولقد كان أمراً مذهلاً إلى أبعد حد أن نعرف الطرق المقبلة لتطور دولتنا من سياسي يقف خارج العمل البرلماني، يربط في آن معاً نشاطه الخاص الكثيف بحكم نزيه حول عمل لجنة الدستور". ثم ختمت الصحيفة تقريرها بالقول: "إن التصفيق الحار، الذي قطع مراراً وتكراراً شروح الخطيب المفعمة بالفكر والمكتملة الشكل، تصاعد في النهاية إلى احتفال مؤثر عبَّر بالقدر نفسه عن شكر البروفيسور فيبر، والرغبة الحارة في توافر الإرادة لسلوك الطرق التي أشار إليها، لجعل شعبنا شعب سادة بمعنى الكلمة النبيل".

قدمت صحيفة ميونيخ - أوغسبورغ المسائية لنشر الخطبة بالملاحظات التمهيدية الآتية:

"بدعوة من نادي الشعب التقدمي" في ميونيخ، ألقى يوم الجمعة (8 حزيران/ يونيو) في القاعة الكبرى لفندق فاغنر الأستاذ الجامعي من هايدلبرغ الدكتور ماكس فيبر محاضرة مفصلة وهامة عن موضوع السياسة الداخلية بعنوان "لجنة الدستور

(2) ظهرت نسخة معدلة من هذه المقالة كفصل ثانٍ في: "سيطرة الموظفين والقيادة السياسية"، في "البرلمان والحكومة في ألمانيا المجدَّد تنظيمها: نقد سياسي لطبقة الموظفين ونظام الأحزاب"، أعيدت طباعته في هذا المجلد.

والشعب الألماني" استند فيها إلى الأفكار الآتية. وأوردت الصحيفة في الختام الملاحظة التالية: "(تصفيق حار)".

وقدمت صحيفة ميونيخ بالملاحظات التمهيدية الآتية:

"في جمعية عامة لحزب الشعب التقدمي في ميونيخ تحدث يوم 8 حزيران/ يونيو في دار فاغنر للموسيقى الأستاذ الجامعي من هايدلبرغ الدكتور ماكس فيبر عن لجنة الدستور في برلمان الرايخ ومسائل السياسة الداخلية بوجه عام".

نقل النص وتحريره

لم يصلنا أي مخطوط للنص، وإن وصلتنا التقارير الصحافية الآتية عن اللقاء:

1) "دروب جديدة لمشاركة الأمة في العمل لبناء الدولة"، صحيفة ميونيخ – أوغسبورغ المسائية، العدد 286، بتاريخ 10 حزيران/ يونيو 1917، ص 1 وما يليها.

2) "اللجنة الدستورية والشعب الألماني". صحيفة ميونيخ – أوغسبورغ المسائية. العدد 305، بتاريخ 9 حزيران/ يونيو 1917. صحيفة الظهيرة، ص 3.

3) "لجنة الدستور والشعب الألماني" صحيفة ميونيخ، العدد 155 تاريخ 9 حزيران/ يونيو 1917، ص 4.

سنعيد طباعة شروح فيبر نقلاً عن هذه التقارير.

ماذا ينتظر الشعب الألماني من لجنة دستور برلمان الرايخ الألماني؟

[تقرير صحيفة آخر أخبار ميونيخ]

طرح الأستاذ ماكس فيبر في بداية شروحه السؤال عمّن يسيطر في الدولة الحديثة؟ وأجاب، إنه ليس الملك بل طبقة الموظفين. إن حياتنا العامة بأسرها، وليس حياتنا الاقتصادية وحدها، هي اليوم على طريق البيروقراطية. وقد حققت طبقة الموظفين بفضل تأهيلها الجذري ونزاهتها أعمالاً جبارة في هذه الحرب بالذات، بينما يبدأ أعداؤنا الآن بالتحديد في تنظيم أنفسهم بطرق تقتدي بنا. لكن حدود قدرة طبقة الموظفين على الإنجاز تبرز بحدة إلى الوجود، إن هي افتقرت إلى طبائع قيادية عظيمة، كما هي الحال في ألمانيا منذ عام 1890. لهذا، برزت اليوم إلى الواجهة مسألة تقوية نفوذ السياسيين تجاه طبقة الموظفين. وكان نادي الشعب التقدمي في ميونيخ قد حدد في سلسلة من المبادئ الموجهة المطالب الأساسية الضرورية لتجديد صياغة الحياة الدستورية الألمانية[1]. أيد الأستاذ ماكس فيبر بتعليلات موجزة مطلب حق الانتخاب

(1) يقصد فيبر قرار النادي في جمعيته العمومية بتاريخ 19 نيسان/ أبريل 1917، الذي طبع في مجلة حزب الشعب التقدمي في بافاريا تحت عنوان "عن التوجه الجديد في الرايخ، مطالب نادي الشعب التقدمي في ميونيخ الموجهة إلى ائتلاف برلمان الرايخ التابع لحزب الشعب التقدمي"، مجلة حزب الشعب، العدد 9، يوم (1 أيار/ مايو 1917)، ص 52-54.

النسبي وحق المرأة في الانتخاب، وقال إن مشكلة مسؤولية الوزراء تغدو أكثر صعوبة بسبب متطلبات النظام الاتحادي. وأضاف: إننا نريد الحفاظ على الخصائص اللصيقة بكل ولاية من ولايات الاتحاد، وإن أحلام "ترايتشكه" بولاية اتحادية قد تلاشت، وأنه سيكون من المؤسف لو أنه وجد في فايمار رئيس شرطة بروسي بدلاً من الأمير الكبير، أو لو أن ميونيخ كانت مدينة إقليمية بروسية وليست مقر "آل فيتلسباخ" (الأسرة البافارية الحاكمة). تمتلك بروسيا السلطة الرئاسية في جميع ولايات الاتحاد[2]، وبما أنه كان لأصواتها في مجلس الاتحاد الثقل المرجِّح، فقد كان من الضروري منحها بالتفاهم مع مستشار الرايخ. هكذا وانطلاقاً من هذه الضرورة، تتعين حدود مسؤولية الوزراء المشتركة، بينما يجب أن تبقى الرقابة على أنشطة طبقة الموظفين من اختصاص البرلمان، وألا يكون الملك قادراً على ممارستها. إن الملك خبير في المجال العسكري، فلا يجوز المس بسلطته تحت أي ظروف. يفتقر البرلمان في مجمله إلى المعرفة التخصصية الضرورية لاختبار الجهاز الإداري، إلا أنه يستطيع تعيين لجان خبراء تنجز هذه المهمة. إن علنية النشاط الإداري هي واحدة من المطالب الرئيسة الضرورية لتحديث حياتنا الدستورية. ولا بد من ضمان حق برلمان الرايخ في التحقيق، وكذلك حق بعض الأقليات المؤهلة لذلك. ولم تبلغ مرحلة الرشد السياسي أمة غير تلك التي تفرض الرقابة البرلمانية على جهاز الإدارة، ولا مفر من تمكين البرلمان الألماني من التحول من برلمان أقوال إلى برلمان أفعال. من المؤكد أن البرلمان يعمل اليوم أكثر بكثير مما يعتقد كثيرون من أبناء الشعب، لكنه لا بد من توسيع حدود ما يستطيع إنجازه، لأنه عندئذ فقط يصير مكاناً لاصطفاء القادة السياسيين. إن أفضل موظف يمكن أن يكون عاجزاً تماماً عن التحول إلى قائد سياسي، وإنه لينقصنا اليوم قادة السياسة الكبار، في طبقة الموظفين كما في البرلمان. تَبحث المواهب السياسية القيادية عن دائرة تأثيرها وفعلها، حيث يستطيع الفرد أيضاً بلوغ السلطة التي تتفق مع مؤهلاته، في الصناعة مثلاً. وبما أن عجز البرلمان قد قاد إلى تدني مستواه الفكري، فإن علينا وضع الرافعة هنا، وأن نفتح طريق البرلماني إلى المسؤولية، وصولاً إلى أعلى رجال الدولة القياديين.

(2) تولى مستشار الرايخ منصب رئيس مجلس الاتحاد بقوة المادة 15 من دستور الرايخ، وتولى توجيه أصوات بروسيا في المجلس بصفته رئيسَ وزراء وبالتالي وزيرَ خارجية بروسيا.

أما السبيل إلى ذلك فهو قرار من لجنة الدستور بإلغاء النص الذي يمنع الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد وبرلمان الرايخ[3].

لا خطر في أن يؤدي ارتفاع سلطة البرلمان إلى تدني سلطة الملك. وبوسع النظام البرلماني منع الضرر الذي يترتب عن الموقع السلطوي لملك عاجز، وليس ارتفاع هذه السلطة معيباً بالتأكيد، بل هو بالنسبة إلى ملك قوي منصب يمكن أن يعينه على إبراز مؤهلاته. بعد إدوارد السابع، يعتبر ليوبولد البلجيكي المثال المميز الذي فهم كيف يوفر للدولة الأم الصغيرة إمبراطوية استعمارية عملاقة. كانت التصريحات القيصرية، التي عبّرت عن نفسها في برقية كروغر والتحذير الموجه إلى شعوب أوروبا حول ضرورة صيانة أقدس قيمها من الخطر الأصفر، محقة تماماً على الصعيد الذاتي[4]، لكن واقعة نشرها من خلال طبقة الموظفين جعلها خطأً لا يمكن إصلاحه. إنه لتصرف من أسوأ التصرفات أن يعتاد الموظفون السياسيون الاختباء وراء اسم الملك، ولو كان لدينا برلمان قوي، لكان على كل موظف رفض البقاء في منصبه في حال وقوع مثل هذه التدخلات في سياسات مكتبه.

يفتقر الرايخ إلى دائرة تقدم في لحظات الحسم النصح للملك وللقادة من رجال الدولة. ليس مجلس الاتحاد غير آلة تصويت، بينما تستطيع لجنة السياسة الخارجية في المجلس أن تصير مجلس تاج للرايخ، وقد جرت دون شك أثناء الحرب بداية ما في هذا الاتجاه، من خلال مبادرة قدمها أحد رؤوساء الوزارة المعنيين[5].

قال فيبر عن إنجاز طبقة الموظفين الحاكمة: إن السيف عوَّض لِحُسن الحظ من جديد عن هزيمة السياسة. وهذا ما لا نريد أن نعيشه مجدداً، بل نريد أن نواصل ممارسة سياسة دولية ونحتاج لبلوغ هذا الهدف بالذات إلى إضفاء طابع ديمقراطي على حياة دولتنا.

(3) لم يُقبل اقتراح خاص بذلك تبناه كونراد هاوسمان حول المادة 2/ 9 من الدستور ضمن الصيغة النهائية لمقترحات الإصلاح التي قدمتها لجنة الدستور.

(4) في أيار/ مايو 1917 استغل فيبر هذه التصريحات لتقديم مقترحات حول إصلاح الدستور.

(5) استعادت لجنة برلمان الرايخ للسياسة الخارجية، التي كانت قد فقدت أهميتها في ظل بسمارك، دورها وقيمتها برئاسة رئيس وزراء بافاريا الأمير هيرتلينغ، وغدت هيئة استشارية تعمل بين حكومة الرايخ ومجلس الاتحاد.

إن للشعب الناضج وحده، ولشعوب السادة أيضاً، الحقَّ في ممارسة سياسة دولية. إننا لا نفهم بذلك التشوه الذي صنعه عموم الألمان من هذا المفهوم، بل الشعوب التي فرضت رقابتها على إدارة حكومتها الخاصة، وتعتبر أكثر من مجرد موضوع للتشريع. إن القوم الذين يسمحون لمنشقٍّ وهارب إنجليزي، هو "هيوستن ستيوارت تشامبرلاين"[6]، بأن يعلمهم ما هي الطبيعة الألمانية، يريدون تحذير الملك من أن مكانته صارت اليوم في خطر. نأمل أن يوجه الربيع القاسي، الذي علينا المرور فيه، من جديد عمل الأمة لبناء الدولة هناك أيضاً، وأن تنطبق جملة: "لن تجد الدعوة إلى الخوف صدى في قلوب الألمان"[7] على التاج أيضاً!

---

(6) نشر تشامبرلاين، الذي صار مواطناً ألمانياً عام 1916، عند بداية الحرب "مقالات حربية"، ميونيخ ، بروكمان 1914، و"مقالات حربية جديدة" 1915، تبنى فيها وجهات نظر قريبة من آراء "حركة عموم الألمان".

(7) بهذه المقولة رد بسمارك على مخاوف نائب جنوب ألمانيا بروبست الذي كان قد قال: إن التناقضات السياسية بين جنوب وشمال ألمانيا قد ترتطم بقوة ببعضها في البرلمان الجمركي الألماني. رد بسمارك: "أقول للسيد الذي سبقني إلى الخطابة ولجميع من يعالجون هذا الموضوع، إن الدعوة إلى الخوف لن تجد في أي وقت صدى في قلوب الألمان".

[تقرير صحيفة ميونيخ - أوغسبورغ المسائية]

تحتل زيادة مسؤولية الوزراء القياديين ومستشار الرايخ مركز الاهتمام السياسي. هنا، لا يمكن تجاهل أن لبروسيا مكانة مميزة إلى أبعد حد في الرايخ، وأن فكرة "ترايتشكه" الوحدوية قد أزيحت جانباً بحق، وأن الولايات الألمانية الصغيرة ليست في واقع الحال غير قطيع تصويت لدى بروسيا. وعلى سبيل المثال، فإن باستطاعة وزير السكك الحديدية البروسي إنزال الشلل متى شاء بصناعة الولايات الصغيرة، بقوة سياسته التي يعتمدها في تشغيل القطارات. وتكمن في برلمان بروسيا نقطة ثقل سياسة الرايخ. ومع أننا لا نريد المس بطابع الرايخ الاتحادي، فإن عليه الاهتمام بضمان الحد الأدنى من الكرامة السياسية للمحاربين العائدين إلى الوطن، وبالتالي أفضل قانون انتخابي ممكن. إن كل واحد يعود إلى الوطن يجب أن تمنح له، كغيره من العائدين، سلطة ورقة الانتخاب.

يجافي النص الحرفي لدستور الرايخ المضمون، المعمول به عملياً. من هنا، فإن أحد المطالب الرئيسة تكمن في وضع الصوت الرئاسي الأول في مجلس الاتحاد تحت مسؤولية مستشار الرايخ. إن الأخذ بالاقتراع على الثقة بوزارة الرايخ ليس الأمر الرئيس، بل هو مجرد وسيلة سلبية يراد بها إزاحة سياسي سيء. بالمقابل، على البرلمان إنجاز عمل إيجابي هو بالتحديد الرقابة على الموظفين، وأن يكون مكاناً لاصطفاء الساسة.

إن معرفة الخدمة، وسر المهنة، وحفظ الوثائق والملفات: هذه الأسس الثلاثة تكوِّن سلطة الموظفين، هي التي تحكم على برلمان الرايخ بالغباء في كل ما يتعلق

بالدستور، ما دام رؤوساء مكاتب الرايخ الكبار يستطيعون في لحظة معينة الاستناد إلى سر الخدمة الخاص بهم. هنا، تحدث فجوة بين البرلمان ومسؤولية الدولة. لذلك، يجب أن نطالب بعلنية الإدارة تجاه البرلمان، وأن نشكل جبهة ضد عدم قابلية طبقة الموظفين للرقابة. ولا بد أن يفعل سوط التحقيق[1] فعله كوسيلة قسرية تواجه سلطة الموظفين الرهيبة. ثمة ضرورة لحق الأقلية، لأنه يؤدي في نهاية الأمر إلى تربية الأمة، ونحن في الطريق إليه، على أن تزود لجنة برلمان الرايخ الرئيسة بما يلزم كي تصبح مؤسسة دائمة، بما أنها الرقابة البرلمانية. على البرلمان الألماني التحول من برلمان أقوال إلى برلمان أفعال، وفي المحصلة النهائية، ليست الخطب البرلمانية الكبيرة غير خطب برنامجية واستعراضية، في حين يجب، بالمقابل، إعطاء البرلمان إمكانية القيام بعمل منهجي.

إلى هذا، على البرلمان أن يكون نخبة القادة السياسيين. إن الموظف الجيد ليس بالضرورة سياسياً جيداً، لذلك ليس لدينا سياسيون في مقاعد الوزراء، لأن الوزراء ليسوا منذ بسمارك سوى موظفين تمت ترقيتهم. وليس لدينا لهذا السبب أي قادة سياسيين في البرلمان، لأن البرلمان بلا سلطة. أما الوزارات فهي زمالات تواطؤات خسيسة، بينما البرلمان موزِّع مناصب. إذا كان البرلمانيون لا يشغلون مراكز الدولة القيادية، فإن برلمان الرايخ يظل تابعاً. وقد قاد عجز البرلمان إلى التهافت السياسي، الأمر الذي يجب تغييره. وعلى سبيل المثال، فإن من غير الممكن الاقتناع بسبب الإحجام عن أخذ مستشار الرايخ من البرلمان، ولماذا لا يمكنه كمستشار البقاء عضواً فيه.

إن علينا مطالبة لجنة الدستور بتحويل البرلمان إلى برلمان عمل يتيح وضعه له إمداد الدولة بالقادة السياسيين. هل يحتمل أن يقود هذا مثلاً إلى ملكية ظل؟ كلا، إطلاقاً، إذا كان الملك هو واقع السلطة، ولا يكتفي بمعرفة فنّ استخدام الهالة الرومانسية للملكية. ثمة لدينا نظام موظفين، يختبئ مستعيناً بالجملة الملكية المتشدقة وراء شخص الملك، فأي موظفين هم هؤلاء، إن كانوا يرفضون المسؤولية فردياً، لكنهم يستعرضون أنفسهم في العلن ويقولون: نحن نغطي الملك؟ إن سبب هذا يكمن في أننا محكومون من موظفين وليس من سياسيين. لا بد لرجال الدولة من تحمل

(1) المقصود الحق الذي يطالب به فيبر لبرلمان الرايخ من خلال لجان خاصة أو مهمة تكلف بها لجان قائمة.

مسؤوليتهم عبر الاستشارات المشتركة، قبل نشر أي تصريح ملكي خاص بالسياسة.

تمتلك بافاريا، على سبيل المثال، حقوقاً خاصة، وقد أظهرت الحرب أنها تعمل بواسطة حقوق خاصة أيضاً. قبل الحرب، كانت اللجنة الاتحادية للسياسة الخارجية مجرد نكتة رديئة لدستور الرايخ. وكان ينقص الرايخ مجلس تاج، ولم تتوافر دائرة كهذه خارج بروسيا. وكان باستطاعة لجنة مجلس اتحاد للشؤون الخارجية أن تكون مجلساً كهذا للتاج، يجب أن يستمع إليه أيضاً عند سن قوانين للرايخ. هذا المسار، من شأنه تعزيز صلاحيات سلطات كل دولة من ولايات الاتحاد، علماً بأنه تم سلوك هذا الطريق تحت ضغط محنة الحرب.

لقد مارسنا السياسة الدولية منذ ثلاثين عاماً، وعلينا أن نستمر في ممارستها بعدها، على أن نمارسها بصورة أفضل. إلى الآن، كمن الخطأ لدى القيادة السياسية، وهذا ما لا نستطيع ولا نسمح أن نعيشه من جديد. لقد بلغ الشعب الألماني سن النضج بالنسبة إلى شكل الحكم البرلماني. تقتصر ممارسة السياسة الدولية على شعوب السادة وحدها، لكن شعب السادة لا يجوز أن يكون مجرد موضوع وحسب للحكم، وعليه أيضاً أن يمتلك سلطة المشاركة في الحكم، والقرار حول مصيره.

عندما تكون الحرب قد وضعت أوزارها، ستبلغ ألمانيا ربيعاً قاسياً. من يستخلص من ذلك أنه لن يسمح للأمة بإدارة نفسها، فإنه سيكون على طريق الضلال. علينا أن نتخطى زمن اليأس الأول وننتقل إلى المشاركة في عمل الأمة على مصيرها. إن كلمة بسمارك: "إن الدعوة إلى الخوف لن تجد صدى لها في قلوب الألمان"، يجب أن تكون صالحة أيضاً لتلك القلوب التي تدق فوق تيجان الملك.

[تقرير صحيفة ميونيخ]

الاضطرابات الخارجية الكبرى هي أيضاً ساعة ميلاد التغيرات الداخلية، بهذا بدأ رئيس الجلسة الدكتور هوهمان.

وعطفاً على هذه الفكرة أشار الدكتور فيبر إلى أنه لا ينتظر الكثير من لجنة الدستور، ولذلك فهو يطرح السؤال على هذا النحو: ماذا ننتظر منها. الحقيقة – مضى يقول – إن الأمر لا يتعلق بأن تنتزع اللجنة شيئاً من حقوق الملك ولكن المشكلة هي وضع البرلمان إزاء طبقة الموظفين. إن دولتنا الحالية مماثلة لطبقة الموظفين العصرية. والمثالي بالنسبة إلى الألماني اليوم هو الحصول على شهادة عن طريق الاختبار؛ وحسبه سيحصل على التقدير ويبلغ مكانته الاجتماعية ودخله. "ألمانيا في مقدمة العالم"! معناه: طبقة الموظفين الألمانية في مقدمة العالم ولهذا ليس لطبقة الموظفين أن تخجل من نفسها؛ ولكنْ هناك حدود لقدرتها على الخدمة، ومن ثم يُطرح السؤال: ما الذي لا تقوم به طبقة الموظفين؟ لقد وُضعت هذه الحدود ليكون لنا نحن في ألمانيا موظفون مهرة، ولكن ألا يكون لنا قادة سياسيون مهرة. وهنا تُطرح مشكلة مكانة البرلمان حيال البيروقراطية.

وانتقل المتحدث إلى البرنامج الذي وضعه حزب الشعب التقدمي للشكل المستقبلي للسياسة الداخلية الألمانية. وتناول ما يرتبط به من متطلبات. ومشكلة الحق في الانتخاب، الانتخاب النسبي، يعترف به مع الاستثناء تفادي التقسيم في مجموعات غير واعية ليست لها أي علاقة بالسياسة. وأمام حق المرأة أيضاً في الانتخاب ليس

هناك داعٍ للخشية. فمن يرفض ذلك ليس رجلاً، ومن يفعل ذلك هو رجل من وجهة نظر حلاّق الرجال وعلم التشريح. وتناول المحاضر قضية مسؤولية الوزراء وإصلاح قانون الانتخابات في الولايات، وهو الإصلاح الذي يعد أكثر أهمية بكثير من إصلاح قانون انتخابات الرايخستاغ. ويجب مراعاة أن يُمارس على الأقل الحد الأدنى من اللياقة تجاه العائدين وأن يُمنح لهم أفضل قانون انتخاب موجود. على الجيش عندما يعود إلى أرض الوطن بناء الرايخ الجديد. والشرط الرئيسي للشكل المستقبلي للأمور في الرايخ هو: وضع الصوت الرئاسي للرايخ تحت مسؤولية القيصر، وإخضاع طبقة الموظفين لرقابة البرلمان الذي ينبغي في حد ذاته أن يكون مكاناً لاختيار زعماء الأمة السياسيين. إن كشف الإدارة أمام البرلمان يعد أحد المتطلبات الرئيسية للمستقبل، ويجب اتخاذ موقف في المقام الأول من عدم خضوع طبقة الموظفين للرقابة. والنضج السياسي للشعب لا يُبحث عنه في الانتخابات غير الموثوق بها ولا في الخطب البرلمانية ولا في البرامج، وإنما في أن يكون قادراً على السيطرة على طبقة موظفيه. إن رفض الإجابة عن سؤال في البرلمان، كما هو ممكن اليوم، هو ازدراء لأمة ما. وتعد اللجنة الرئيسية في الرايخستاغ بمنزلة هذا الجهاز الذي ينبغي أن يُؤخذ به في زمن السلم. ينبغي أن يتحول البرلمان الألماني من برلمان للخطابات إلى برلمان للعمل. إن ضعف البرلمان يؤدي إلى انخفاض المستوى السياسي، وهذا هو السبب لماذا ينقصنا اليوم القادة الكبار؛ إن الشخصيات القوية تبحث لها عن مجالات تأثير أخرى لغريزة قوتها. وهذا أيضاً ينبغي أن يتغير.

ويمكن أن يُطرح السؤال ما إذا كان هذا النوع من نظام الحكم لا يؤدي إلى الديماغوجية؛ هذا لا يمكن عندما تتم تربية الشعب سياسياً، وعندما يكون ناضجاً سياسياً، وعندما يجمع قادتُه الذين يتمتعون بخصائص قيادية قُوى عاملة حازمة. هل يؤدي مثل هذا النظام إلى مملكة الظل؟ لا! إن مثالَيْ إدوارد السابع ملك إنجلترا، وليوبولد الثاني ملك بلجيكا، يثبتان العكس. إن وجد نظام برلماني يمنح أساساً قوياً للملك القوي سياسياً، عندها يفهم كيف يعزف على وتر البرلمان.

أما في طبقة الموظفين فإن الأمر أسوأ اليوم، إنها تتملص من المسؤولية بعبارة الحقوق الملكية. في الواقع يجب إرساء مسؤولية حقيقية للموظفين بشأن ما إذا كانت أقوال الملك تدخل في نطاق المجال العام أم لا. ويجب على لجنة الشؤون الخارجية في

المجلس الاتحادي أن تتحول إلى مجلس لتاج الرايخ؛ وبهذه الطريقة يمكن تعزيز موقع سلطة الولايات الاتحادية في الرايخ.

إن قوة الوطن وحجمه ووحدته هو ما يفرض هذه الشروط؛ ولهذا الغرض يعد إرساءُ الديمقراطية المعتدلة والموضوعية أمراً حتمياً. ومن يقول اليوم إن الشعب الألماني ليس ناضجاً ليشارك في مراقبة سياسته الداخلية فلا يتوقَّعَنّ منه أن يدخل بعزم دواليب تاريخ العالم. ويجب ألا يُفهم من عبارة العرق المتفوق الصورة الكاريكاتورية التي يريد أن يجعلها منها "عموم الألمان"، بل شعباً مستقلاً. ومثل هذا الشعب الناضج يجب أن يتولى زمام أمره بنفسه، وينبغي ألا يخضع لحكم. مثل هذا الشعب فقط هو الذي ينبغي أن يكون له صوت في تقرير مصير العالم.

ضد خطر حركة عموم الألمان

[خطبة ألقيت يوم 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 في ميونيخ]

تقرير تحريري عن نشوء النص

بناء على إلحاح إدغار يافّيه وجيورج هوهمان، أعلن ماكس فيبر في تموز/ يوليو 1917 قبوله مشاركة النائب الديمقراطي الاجتماعي فولفغانغ هاينه ضمن تجمع غير حزبي يقام في مدينة ميونيخ لمواجهة السعار التحريضي الذي تمارسه حركة "عموم الألمان". غير أنه سحب موافقته على الحديث مع هاينه مطلع شهر آب/ أغسطس عن موضوع: "سلام تفاهم وليس سلام قوة"[1]، تحت تأثير أزمة المستشار وقرار السلام الذي اتخذه برلمان الرايخ يوم 19 تموز/ يوليو، كي لا يترك الانطباع لدى الخارج بوجود ضعف وافتقار إلى القدرة على الصمود في ألمانيا[2]. خلال إقامته في فيينا، التي امتدت أسابيع عديدة من شهري أيلول/ سبتمبر، تشرين الأول/ أكتوبر 1917، وأتاحت له إلقاء نظرة مباشرة على البنية العسكرية السياسية للنمسا/ المجر، توصل فيبر إلى تقويم مختلف للوضع، وتبنى من الآن فصاعداً وجهة نظر ترى أن التأييد النشط الذي منحته أغلبية برلمان الرايخ لسلام تفاهم كان صحيحاً فيما يتعلق بحليف ألمانيا قبل

(1) رسالة كاتب العمال في ميونيخ أوتو توماس إلى فيبر بتاريخ 21 تموز/ يوليو 1917.

(2) Wolfgang J. Mommsen, *Max Weber*², S. 281.

كل شيء. فضلاً عن ذلك، كان وضع قوى الوسط العسكري قد تحسن جذرياً بسبب انهيار روسيا العسكري، فبدا وكأن الفكرة الرئيسة التي مثلها فيبر في حينه، ورأت في تأييد سلام قائم على التفاهم إشارة إلى الحلفاء على انهيار ألمانيا الوشيك، غدت بلا موضوع. من وجهة نظر فيبر، صار الموضوع الرئيس الآن هو تمثيل المصالح الألمانية تجاه الخارج انطلاقاً من موقع سياسي داخلي قوي ملتزم بالبرلمانية. ورأى أن أحد المعوقات الرئيسة التي تحول دون بلوغ هذا الهدف يكمن في تحريض بلا قيد تقريباً تمارسه مجموعة "عموم الألمان"، لصالح أهداف حربية ذات مرام بعيدة. وعلى هذه الخلفية، أعلن فيبر قبوله المشاركة في الحفل الذي حُدِّد له موعد جديد هو 5 تشرين الثاني/ نوفمبر[3]، فسجل النادي الديمقراطي الاجتماعي في ميونيخ نفسه في ملفات الرقابة التابعة لوزارة الحرب البافارية كجهة منظمة للاحتفال، بينما تذكر الملفات أن موضوعات اللقاء هي: "ضد خطر عموم الألمان، فيبر"، "سلام التفاهم وأعداؤه، نائب برلمان الرايخ هاينه"[4].

هذا "التجمع الشعبي" أعلنت عنه صحيفة بريد ميونيخ[5] الديمقراطية الاجتماعية على النحو الآتي:

تجمع شعبي،

مساء يوم 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، الساعة الثامنة، في مطعم فاغنرزاله (Wag-nersälle)، شارع زونن.

جدول الأعمال:

1) سلام التفاهم وأعداؤه.
2) ضد خطر عموم الألمان.

المحاضران: نائب برلمان الرايخ الرفيق فولفغانغ هاينه، برلين، والأستاذ الجامعي ماكس فيبر، هايدلبرغ.

---

(3) المصدر نفسه، ص 289.

(4) باي. قسم أرشيف وزارة الحرب.

(5) رقم 256 تاريخ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، ص 5.

أيها العمال، والنقابيون، والرفاق الحزبيون، لا بد من الاحتجاج ضد أفاعيل عموم الألمان وحزب الوطن الأم الرجعية. ليكن حضوركم الجماهيري كثيفاً.

يستشف من هذا الإعلان، ومن البلاغ المسجل لدى وزارة الحرب البافارية، ومن مقارنة تقارير صحف **آخر أخبار ميونيخ**، و**ميونيخ - أوغسبورغ المسائية**، و**بريد ميونيخ** و**المراسل البافاري**[6] أنه كان مطلوباً من هاينه التحدث عن نقطة جدول الأعمال الأولى ومن فيبر التطرق إلى نقطته الثانية.

تورد صحيفة **آخر أخبار ميونيخ** أوسع تقرير عن ظروف وافتتاح التجمع، فتقول:

"تحول التجمع الشعبي من أجل سلام قائم على التفاهم إلى تجمع جماهيري، كانت قد دعت لجنة حرة تضم أعضاء أحزاب متنوعة إلى انعقاده مساء يوم الإثنين في قاعات دار فاغنر للحفلات. وقد فاض الحضور عن قاعته وأروقته وممراته ومنصة فرقته الموسيقية، عندما افتتح مدير المصرف بوهم (Bohm) التجمع بملاحظة قال فيها: من الضروري إثبات أنه لا يحق لحزب الوطن الأم التحدث باسم الشعب الألماني، ولم يكن له أي حق في ذلك".

حسب مجريات التجمع، عكست التقارير في البداية خطبة فولفغانغ هاينه، الذي انطلق من مقدمة ترى أن التوق إلى السلام أكبر بكثير لدى الشعب الألماني من استمراره في تأييد الأهداف التوسعية، لكن التوسعيين يواصلون التمسك بأهدافهم، لأن الهزيمة ستعني بالنسبة لهم خسارة نفوذهم السياسي الداخلي. بيد أن اليموقراطية الاجتماعية تؤيد سلاماً قائماً على التفاهم، ليس فقط لأنها تريد حفظ حق الشعوب في تقرير مصيرها، بل كذلك لأنها ترى في ذلك وسيلة "لتحقيق وحدتها الداخلية".

بعد هاينه مباشرة تحدث ماكس فيبر.

في ختام هاتين الخطبتين، اتخذ التجمع قراراً اعترضت عليه أقلية ضئيلة جداً، نشرت صحيفة **بريد ميونيخ** نصه الحرفي الذي يقول:

---

(6) من أجل الإحالات الببليوغرافية الدقيقة بخصوص نقل وتحرير النص، انظر تقرير صحيفة ميونيخ المقتضب والمشوه في العدد 306 بتاريخ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، ص 4.

"يعلن التجمع اتفاقه مع تطلعات جميع البلدان والشعوب التي تنشد سلاماً يخلو من عمليات اغتصاب الأراضي والاستيلاء عليها وفرض الغرامات المالية، وتعلن اتفاقها مع التطلعات التي تريد نزع السلاح بعد الحرب، واستبدال العنف بنظام قانوني دولي. وهو يرى في تفاهم الشعوب الإمكانية الوحيدة لإنقاذ الثقافة الأوروبية، وإقامة سلام عالمي دائم، ويعتبره التعبير عن المصالح الاقتصادية والسياسية للشعب الألماني، وعن رخائه القومي ومثله العليا الثقافية. من هنا، يرفض التجمع التطلعات التي تطيل أمد الحرب عبر إعلان نوايا احتلالية وتؤيد حال العداء المليء بالعنف بين الشعوب وسباق التسلح، وتحول بين السلام وبين أن يكون نهاية البؤس والجوع في العالم بأسره. وهو يرى في إرادة السلام لدى الشعوب المتمدنة الحرة ضمانة مستقبل جدير بالإنسانية وسعيد. يطالب التجمع بنظام جديد للعلاقات الداخلية في ألمانيا، يُمَكِّن الشعب الألماني من تقرير مصيره بنفسه، فلا يبقى راضخاً لطبقة اجتماعية معينة من خلال نظام سياسي سلطوي. ويرى في حزب الوطن الأم الجديد تنظيماً إطارياً لعناصر ألمانيا الرجعية، التي أفلس نهج العنف السياسي الذي تتبعه أمام تاريخ العالم، وأبقى على الشعب الألماني في وضع الرعايا، وتركه دوماً بلا حقوق، وعمل للحفاظ على الامتيازات التي تمتعت بها إلى الآن زمرة معينة. لذا، يطالب التجمع الحكومة برفض تلاعب ما يسمى حزب الوطن الأم، ووضع حد نهائي للدعم الذي يتلقاه من بعض دوائرها".

وقد انتهى التجمع بكلمة ختامية ألقاها النائب الديمقراطي الاجتماعي إدوارد أوير.

وعلق فيبر فيما بعد على أصداء خطبته في بطاقة بريدية أرسلها إلى مارينا توبلر: "مساء أول أمس، كان هناك تجمع عملاق وتصفيق حاد"[7].

نقل النص وتحريره

ليس لدينا مخطوط للنص. في حوزتنا، بدل ذلك، التقارير الصحفية التالية عن التجمع:

(7) بطاقة بريدية إلى مينا توبلر (بلا تاريخ) تركة إدوارد باومغارتن، ملكية خاصة.

1) "من أجل سلام التفاهم، ضد الخطر العموم ألماني"، صحيفة **آخر أخبار ميونيخ**، العدد 562، بتاريخ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، ص 2.

2) "عموم الألمان وسلام التفاهم، تجمع سياسي شعبي". صحيفة **ميونيخ – أوغسبورغ المسائية**، العدد 576، بتاريخ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، ص 2.

3) "ضد الخطر العموم ألماني وضد أعداء سلام التفاهم"، صحيفة **بريد ميونيخ**، العدد 258، بتاريخ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، ص 4.

4) "سلام التفاهم وأعداؤه"، صحيفة **المراسل البافاري**. العدد 311، بتاريخ 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، ص 5.

ضد خطر حركة عموم الألمان

[تقرير صحيفة آخر أخبار ميونيخ]

بعد أن هدأ التصفيق، الذي أثارته شروح النائب هاينه، تحدث الأستاذ ماكس فيبر (هايدلبرغ) كخطيب ثانٍ، فأكد أنه لن يتحدث بصفته رجل علم بل كسياسي صرف. وقال إنه لا يدعي كأستاذ تعليم عالٍ امتلاك قدر من المرجعية يفوق ذلك القدر القليل الذي يمكنه الإقرار بوجوده لدى أي أحد سواه، بما في ذلك مؤسس الأسطول الألماني[1]، إن كان لا يستطيع أن يثبت من خلال حسن التقدير في المسائل الأكثر أهمية أنه يفهم في السياسة أكثر من أي عامل بسيط.

ويكمن خطر "عموم الألمان" قبل كل شيء في أن الحكومة قد أَلِفت إبداء أعلى قدر من المراعاة تجاه هذه الحركة. يفخر عموم الألمان بأنهم تنبؤوا منذ وقت طويل بالحرب. صحيح أن آخرين رأوها أيضاً، إلا أن "عموم الألمان" أسهموا في التسبب بوقوعها، وآمنوا أن السياسة الكبيرة يجب أن تصنع من خلال الأصوات المرتفعة. لئن كان قد تم بضجيج مرعب حقاً بلوغ نجاحات سياسية المانية ضعيفة في العقود الأخيرة، فإن أعداءنا حققوا ما هو أكبر منها بلا نهاية دون أي ضجيج. وعلى سبيل المثال، فقد حالت سياسة عموم الألمان دون بلوغ تفاهم بيننا وبين إنجلترا أثناء حرب

---

(1) المقصود هو ألفريد فون تيربيتس.

البوير[2]، لأن حقدهم على إنجلترا كان حقداً على الدستور الإنجليزي بالدرجة الأولى. لقد كانوا يصرخون: "لا تدخلونا بحق الله في أي تحالف مع إنجلترا، لأنه سيقودنا إلى البرلمانية!" بذلك صارت بواعث سياسية داخلية أساس السياسة الخارجية.

هذا الخوف من الدستور الإنجليزي، تلازم مع تزلف لا كرامة فيه تجاه روسيا القيصرية، عاد علينا بكره الليبراليين الروس واحتقار ملاك السلطة الأتوقراطيين.

أثبت تحريض "عموم الألمان" في قضية حرب الغواصات من جانبه ارتباط البواعث السياسية الداخلية مع السياسة الخارجية، فقد بدأ لحظة الإعلان عن الإصلاح الانتخابي[3]. هل كان هذا محض مصادفة؟ إن أصحاب المصلحة في هاتين الحالتين كانوا أعداء بيتمان عينهم. عندما أُعلنت فيما بعد حرب الغواصات في اللحظة الوحيدة التي كانت ممكنة فيها، بدأت التنبؤات[4]، التي لم تسهم الجهات العسكرية فيها إطلاقاً، لكنها صبرت على ما شابها من عبث، ولم تدرك أن فشل هذه التنبؤات سيؤدي بالضرورة إلى إضعاف المعنويات أكثر بكثير مما كان سيفضي إليه قرار السلام. لقد تلازمت برقية مكسيكو مع حرب الغواصات[5]، ومن الذي دافع تسيمرمان عنه بعد هذه الغلطة الجسيمة؟ لقد كانت دوماً الدوائر عينها.

واليوم يتهمون الأغلبية الحكومية بالتسبب في سلام جوع[6]، ويقولون يجب ألا

---

(2) انظر قرارات "عموم ألمانية" مماثلة اتخذت في بوم رابطة ليبزيغ عام 1897، والالتماس الموجه إلى المستشار في أيلول/ سبتمبر 1898. انظر: Otto Bonhard, *Geschichte des Alldeutschen Verbandes* (Berlin: Weicher, 1920), S. 122 f.

(3) في خطاب العرش الذي ألقاه القيصر خلال افتتاح الدورة العادية لبرلمان بروسيا يوم 3 كانون الثاني/ يناير 1916، أعلن لأول مرة عن الرغبة في بدء إصلاح القانون الانتخابي البروسي ثلاثي الطبقات، وإن بطريقة غير ملزمة إلى أبعد حد.

(4) أعلن أمر قيصري يوم 11 شباط/ فبراير 1916 بدء حرب الغواصات المكثفة، التي استخدم مؤيدوها خلال هذا الوقت تشخيصاً يزعم أن بوسعها "إركاع إنجلترا خلال أشهر قليلة فقط" (**أوراق عموم ألمانية**، العدد 8 بتاريخ 19 شباط/ فبراير 1916، ص 71).

(5) في تصرف على مسؤوليته الخاصة، قام كاتب الدولة في وزارة الخارجية تسيمرمان يوم 19 كانون الثاني/ يناير بإبلاغ المبعوث الألماني في مكسيكو فون إيكهاردت بعرض تحالف على المكسيك في حال داخلت أميركا الحرب، وذلك مقابل دعم مالي والحصول بعد الانتصار في الحرب على ولايات أميركا الشمالية الاتحادية تكساس والمكسيك الجديدة وأريزونا. (*Schulthess* (1917), 1, Teil, S. 235-237).

(6) إلى جانب "سلام التخلي" و"سلام الذل" و"سلام الجوع" استخدم عموم الألمان والمحافظون هذه الكلمات ضد أحزاب الأغلبية وخاصة ضد قرار السلام الذي تبنته بتاريخ 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 =

نعقد في أي يوم سلام جوع. ولكن، عندما يأمل الخارج في أن يتمكن من إيصال الأمور إلى هذا الحد، فإن من سيتحمل عندئذ المسؤولية ستكون الأوساط عينها، التي تسيء إلى سياسة برلمان الرايخ بكلمتها عن سلام الجوع.

يتصرف "عموم الألمان" كما لو أننا نستطيع ممارسة سياسة توسعية في هذه الحرب دون أية مراعاة لحلفائنا. بعد الثورة الروسية، تعرض القيصر الشاب كارل لغواية الامتناع عن التطرق إلى التفاصيل الدقيقة[7]. لقد كان من حسن الطالع أن القيصر فكر بطريقة مختلفة عن ملوك إيطاليا ورومانيا[8]. لكن التحالف بين النمسا وعموم ألمان ألمانيا كان يقف على أقدام واهية. واليوم، بوسعنا القول بكل هدوء إن مراعاة الحلفاء كانت واحداً من أكثر البواعث أهمية لقرار برلمان الرايخ بتاريخ 19 تموز/ يوليو[9]. كان قادة التفاهم يعلمون أنه سيكون على أغلبية برلمان الرايخ السكوت عن هذا الباعث الحاسم، لذلك كانت قلوبهم مليئة باليأس لهذا السبب.

إن عموم الألمان، الذين يسمون أنفسهم اليوم حزب الوطن الأم (هذا الاسم هو بحد ذاته وقاحة!) يستندون بصورة تفضيلية إلى المزاج في الجبهة. ليس لدى جنودنا أي ود تجاه دعاة السلم أو خطباء الحرب، وهم يقولون: لو كانت السياسة تدار بصمت ودون ثرثرة لعينة لانتهت الحرب في اللحظة التي يتم فيها بلوغ الأمن اللازم لوطننا!" إن علينا أن نحاول ولو لمرة طرح سلام التفاهم على التصويت الشعبي وفي الجبهة.

وجد النظام البيروقراطي، الذي سيطر عندنا إلى الآن، نهايته من خلال دعوة الأمير هيرتلينغ لتولي الحكومة[10]. وعلينا أن ننتظر لنعرف ما إذا كان سيعمل في

= في برلمان الرايخ، (*Sten. Ber. Bd.* 310, S. 375).

(7) برزت مطلع نيسان/ أبريل عام 1917 فروق بين حكومتي ألمانيا والنمسا/ المجر، بما أن الأخيرة أعلنت استعدادها لعقد سلام مع روسيا يخلو من الضم والاستيلاء، ولعقد سلام منفرد عند اللزوم. انظر: Wolfgang Steglich, *Die Friedenspolitik der Mittelmächte 1917 1918* (Wiesbaden: Steiner, 1964), Bd. 1, S. 66.

(8) المصدر نفسه، ص 56.

(9) "المقصود قرار الجلسة التشاورية الثانية حول مشروع قانون خاص بتأكيد طلب لاحق لميزانية الرايخ للعام المالي 1917" (*Sten. Ber. Bd.* 321, Nr. 933, S. 1747).

(10) تم تعيين رئيس وزراء بافاريا الأمير هيرتلينغ يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر مستشاراً للرايخ، خلفاً لميشائيليس.

مجال السياسة الداخلية كرجل حزب أم كرجل دولة. لكننا نرحب بدعوته لأنه اختار سلام التفاهم عبر موافقته على جواب المذكرة البابوية. ونرحب بها فضلاً عن ذلك، لأن حزب برلمان الرايخ الأقوى لا يستطيع من الآن فصاعداً رفض المسؤولية عن السياسة، التي تمارسها الشخصية الأولى. وننتظر أيضاً من الأمير هيرتلينغ أن يمتلك خلفية صلبة ضد أية حكومة موزاية غير مسؤولة. لقد سبق لبسمارك أن شكا في حالات كثيرة من تدخل العسكر في السياسة. إن قيادتنا العسكرية رائعة، ولدينا كامل الثقة فيها في كل ما يتعلق بالقضايا العسكرية لا السياسية.

نتوقع أيضاً من الأمير هيرتلينغ أن يحفظ العلاقة الوثيقة بين الحكومة والبرلمان، ليتم تحاشي أخطاء الحكم ومنها قرار 19 تموز/ يوليو. عندما ستقوم هذه الرابطة بين الحكومة والبرلمان، فإن الأخير لن يكون بحاجة عندئذ إلى جهاز رقابة كاللجنة السباعية، التي سمح لها ميشائيليس بممارسة الوصاية عليه. ونأمل أن يبدي الأمير هيرتلينغ التفهم الكافي لضرورات الدمقرطة، لأن الديمقراطية لن تعقد إطلاقاً أي سلام ذليل، ولأن الخَلَفَ لن يسامحنا إن هي فعلت ذلك. نريد ممارسة سياسة دولية، علماً بأن شعب السادة هو الوحيد المؤهل لذلك، ليس شعب السادة بالمعنى الذي ترمي إليه جملة أثرياء الحرب من "عموم الألمان"، بل بكل بساطة الشعب الذي يقبض بقوة على أعنة الرقابة على إدارته. لن تقود حركة عموم الألمان إلى نزع السياسة من جديد عن الشعب، لأننا نريد كشعب حر وناضج الدخول إلى دائرة شعوب الأرض السيدة.

[تقرير بريد ميونيخ]

قام الأستاذ الجامعي من هايدلبرغ ماكس فيبر بتصفية حساباته مع حركة عموم الألمان. يمكن للمرء أن يطرح السؤال ما إذا لم تكن هناك مبالغة في منح الشرف لعموم الألمان بالحديث عن خطرهم. ولكن قد تكون هناك أيضاً في مجال السياسة قوة حتى الآلهة بالذات تقاتلها دون جدوى. إن غباء عموم الألمان قد يكون أكبر ذنب. لقد كانوا يعتقدون أنه يمكن الاشتغال في السياسة بالكلام. إن المثقفين الذين وضعوا أنفسهم في خدمة عموم الألمان وانبروا لإضفاء الطابع البربري على السياسة الخارجية لم يكونوا يدرون أنهم يرقصون على حبال من يريدون القيام بأعمال سياسية داخلية لأنفسهم. إن عموم الألمان يمقتون الإنجليز لأنهم يكرهون النظام البرلماني، لقد جعلوا من العداء للسياسة الداخلية أساساً لسياستهم الخارجية. وبموازاة هذا سار التودد المهين للنظام الروسي القديم. وقد اعتبر المحاضر أن قرار السلام الذي اتخذه الرايخستاغ عمل سياسي داخلي ذكي. ولم يكن بالإمكان أن يتوقع المرء استمرار النمسا وتركيا في الحرب حتى تتمكن ألمانيا من توسيع أراضيها عن طريق الضم. وقد اقترب صاحب المحاولة من النمسا طالباً سلاماً استثنائياً. وقد كان هذا بالنسبة إلى الرايخستاغ الألماني سبباً حاسماً لاتخاذ قرار السلام. كان عموم الألمان يعلمون هذا، وكانوا يعلمون أيضاً أن الواجب الوطني هو أن يسكت النواب في الرايخستاغ، ومع ذلك فقد هاجموا الرايخستاغ بسبب موقفه. لقد كان اسم حزب الوطن الأم مخجلاً

في حد ذاته. وأن يوقع 1100 أستاذ نداء حزب الوطن الأم[11] لهو أمر يمس بالعلم وينتهك الذوق السليم. وإذا كان السادة يستندون إلى مزاج الشعب، فإنه لا بد من ترك الشعب والجيش يقولان كلمتهما في سلام متفاوض عليه! وبما أن هرتلينغ هو القيصر الآن فإن مسألة السياسة الخارجية مستثناة أولاً من النقاش، لأن هرتلينغ يؤيد المذكرة البابوية. وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية فإن الأحداث الأخيرة في الرايخ أتت بالجواب، وهو أنه لا يمكن الإبقاء على النظام القائم إلى حد الآن. ويتوقع المحاضر من هرتلينغ أن يتصرف كسياسي ذكي وألا يقرر الوقوف إلى جانب سلام عموم الألمان. ونداء هرتلينغ مرحب به لأنه بهذا يكون حزب الوسط مسؤولاً عن سياسة الرايخ (النظام البرلماني)، بينما كان إلى حد الآن يمارس نفوذه دون تحمل المسؤولية. ومع هرتلينغ لن يدخل أي موظف إلى قمة الرايخ، عليه تنفيذ الأوامر ويتوقع منه أن يكون عماداً ضد الحكومات الموازية. إن قيادة جيشنا لامعة، ولكنها في مجال السياسة ارتكبت أخطاء جسيمة. ويسوق المحاضر مثال المسألة البولونية والهياج المرتبط بحرب الغواصات و"التنوير السياسي" للجنود. وقد يرغب هرتلينغ في المحافظة على التواصل مع النظام البرلماني. ويصرح المحاضر بأنه من أنصار الديمقراطية ويرفع كأحد الشروط الأولى تغيير نظام الرايخ الدستوري. ولا يمكن سوى لعرق متفوق أن يجرؤ على إدارة عجلة تاريخ العالم. والعرق المتفوق هو شعب يجعل من الرقابة على إدارة الدولة شأنه الخاص وليس شعباً كما تريد عبارات حديثي العهد بالثراء من "عموم الألمان". إن الأعراق المتفوقة التي واجهتنا في الحرب العالمية لا تزال تقاوم ضدنا في غريزتها وتقول: لن ندعكم تكون لكم كلمة في المصائر الكبرى لتاريخ العالم. إن الإمعان في عدم تسييس الشعب الألماني بالثرثرة على مقاعد الجعة لهو الذنب الأخير لحركة عموم الألمان، وهي حركة أدبية تنطلق من نمط الإنسان الذي خضع لاختبار وهو لا يعرف ما تعنيه الديمقراطية.

---

(11) المقصود هو اجتماع للتوقيع نظمه المؤرخ جوهانس هالر من توبنغن في تشرين الأول/ أكتوبر 1917. انظر: Klaus Schwabe, *Wissenschaft und Kriegsmoral: Die Deutschen Hochschullehrer und die politischen Grundfgragen des Ersten Weltkrieges* (Göttingen: Musterschmidt, 1969), S. 160 f.

[تقرير "بريد بايرن"]

تناول الأستاذ الجامعي ماكس فيبر بعد مقدمة طويلة كسب بها ود الجمهور "خطر عموم الألمان". ألا يمنح المرء هؤلاء الناس الكثير من الشرف عندما يتحدث عن "مثل هذا الخطر": إنهم شبان جيدون وعازفون سيئون. ومع ذلك فإنهم مسؤولون بنفس القدر عن الحرب - بسبب الغباء. لقد قاموا بعمل الأعداء ضد إرادتهم. لكن الغباء في السياسة هو الذنب الأخير والحاسم، وفي هذا فإنهم لم يخفقوا. والمثقفون الذين يملؤون اليوم قوائم حزب الوطن الأم، كانوا بالتأكيد جادين في تعاملهم، ولكنهم ليسوا سوى دمى في أيدي أناس أذكياء يضعون نصب أعينهم شيئاً آخر غير رفاه الوطن الأم، هو مصالحهم الاقتصادية الاجتماعية الخاصة. ثم سعى المحاضر إلى إظهار، بدءاً باتفاق زنجبار وسياسة البور الألمانية، "جرائم" عموم الألمان. والرغبة في ضم بلجيكا، حتى إن كانت تتحمل عبئاً ثقيلاً في الحرب، لكنها كانت خطأً. وفي سياق عبارات "الشهامة" انبرى المحاضر إلى مهاجمة حزب الوطن الأم الذي يعد اسمه مصدر خجل، وهو ما يشكل تحدِّياً ثالثاً. وهو يعتبر أن بيان 1100 مدرس ثانوي خزياً للعلم، إنه يمس بالذوق السليم. وقد يميل المرء إلى الاعتقاد بأنهم كانوا معصوبي العينين. يمكننا أن نتخلى عن الإثارة من أجل السلام، إذا ما تمسك الأعداء أيضاً بالهدوء؛ عندما يكون السلام ممكناً سيساعد الأمير هرتلينغ على إرسائه. أمام السياسة الخارجية يجب أن تتراجع السياسة الداخلية أثناء الحرب. في شخص القيصر الجديد جاء إلى الحكم سياسي ذكي بدل إداري. والنتيجة ستكون توطيد الاتحاد مع النمسا وسلاماً فعلياً وليس سلام الغرور. لقد تم تحقيق البداية إلى النظام البرلماني، حيث يقف الحزاب الأقوى وراء القيصر ويتحمل المسؤولية. ونحن ننتظر أن يكون للقيصر الجديد سند ضد كل أنواع الحكومات الموازية. وبسِجلٍّ خطايا الحكومة القائمة والقيادة العليا للجيش أنهى المحاضر تصريحاته التي صفق لها الحاضرون بحرارة.

الأرستقراطية والدمقرطة في ألمانيا

[محاضرة ألقيت يوم 15 كانون الثاني/ يناير 1918 في برلين]

تقرير عن نشوء النص

ألقى ماكس فيبر محاضرته عن "الأرستقراطية والدمقرطة في ألمانيا" يوم 15 كانون الثاني/ يناير 1918[1] في برلين أمام "نادي تجار وصناعيي برلين".

حدث ذلك في الحقبة الثانية من مفاوضات سلام بريست/ ليتوفسك، عندما شعر أن برلين كانت تلك الأيام أشبه "ببيت مجانين سياسي"[2]، أخذ عليها بصورة رئيسة اللعبة المشتركة التي كانت تدور بين العسكر وحركة "عموم الألمان": "لا يعرف أحد ما يتخلق في الشرق، ولم يفهم بالقدر نفسه كم سيصمد كولمان وحتى هيرتلينغ نفسه ضد مؤامرات زمرة الصناعة الثقيلة وعموم الألمان، التي تجد دوماً مدخلاً إلى قيادة الجيش"[3]. وقد رأى فيبر في الانتقال إلى نظام برلماني الوسيلة الفاعلة لإسكات ما كان يعتبره "هذه الغوغائية الكارثية".

---

(1) في رسالة إلى ماريانة فيبر يوم الأربعاء [16 كانون الثاني/ يناير 1918]، موجودات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة، كتب فيبر: "البارحة، بعد [الخطاب]، (كان الحضور فيها قليلاً نسبياً في اجتماع داخلي للاتحاد!) [...]". وبما أن تقرير صحيفة برلين اليومية نشر يوم الخميس في 17 كانون الثاني/ يناير، فإن رسالة الأربعاء تكون قد كتبت يوم 16، وبالتالي تكون المحاضرة نفسها قد ألقيت يوم الثلاثاء 15 كانون الثاني/ يناير 1918.

(2) رسالة إلى مينا توبلر.

(3) رسالة إلى ماريانة فيبر.

وقد ظهر يوم 17 كانون الثاني/ يناير 1918 تقرير عن محاضرة فيبر في الطبعة الصباحية لصحيفة **برلين اليومية**، وهي تحمل الحاشية المألوفة: "تمنع إعادة الطبع"، الأمر الذي يسمح باستنتاج الأهمية الخاصة التي نسبتها إدارة التحرير لهذه المحاضرة. حسب بنيتها، يمكن الاعتقاد أن أساس الطباعة كان إما نسخة اختزالية حرفية أو تقريراً مختصراً كتبه ماكس فيبر نفسه، يمكن أن يكون قد تركه لصحيفة **برلين اليومية**. ويؤيد ذلك في البداية أسلوب القسم الرئيس، الذي يقترب كثيراً من لغة فيبر. إلى ذلك، يتضمن التقرير تفاصيل، لا يقدر بالكاد أي طرف ثالث عكسها بدقة فيبر ذاتها، خاصة الأحداث التي وقعت عند منح "رودولف موسسه"، ناشر صحيفة **برلين اليومية**، لقب الدكتوراه الفخرية.

نقل النص وتحريره

لم يصلنا مخطوط للنص. لذلك تتقيد الطباعة بالتقرير الذي نشر بعنوان "الأرستقراطية الدمقرطة في ألمانيا" في صحيفة **برلين اليومية**، العدد 30، تاريخ 17 كانون الثاني/ يناير 1918.

الأرستقراطية والدمقرطة في ألمانيا

[تقرير صحيفة برلين اليومية]

تحدث الأستاذ الدكتور ماكس فيبر (هايدلبرغ) في نادي تجار وصناعيي برلين عن "الأرستقراطية والدمقرطة في ألمانيا". بصفته سياسياً وليس رجل علم، كما وصف فيبر نفسه، سلط الضوء بحدة قاسية على نمط الحكومة الراهنة. وقال إنه كان ينتخب المحافظين في الماضي، أي قبل ثلاثين عاماً! إلا أنه مر سياسياً خلال الفترة الماضية بتحول تام، تحت ثقل علمه بأن نمط حكومة العقد الأخير سيقود إلى الفشل، كما كان قد قال قبل عشرين عاماً. إذا كانت سياسة النظام الحالي ستستمر، ستقع بالضرورة إخفاقات جديدة مهما كانت صورة السلام. ثم، وبانتقاله إلى موضوعه، بيّن الخطيب بصورة واضحة بأننا نحن الألمان شعب بورجوازي من حيث الجوهر.

أما الإقطاعيون في المقاطعات الشرقية فليسوا أرستقراطية بالمعني الإنجليزي على سبيل المثال التي أتت بإنجازات سياسية مهمة على صعيد الدولة بفضل ثقتها الباردة بذاتها ومؤهلاته السلوكية. ليس إقطاعيو بروسيا النبلاء سوى أرباب عمل زراعيين، وهم ليسوا متفرغين سياسياً إلى هذا الحد أو ذاك، شأنهم في ذلك شأن الصناعيين وأرباب العمل التجاريين، وليسوا مرتبطين بعملهم أو في وضع يمكنهم من ممارسة السياسة كفن. وأضاف: إن ثمة إمكانية لتقليد أشكال الأرستقراطية الحقيقية لأنها قابلة للدمقرطة، أما "أشكال" الأرستقراطية الألمانية فهي لا تقبل الدمقرطة، لأن حاملها طالب المنظمة الشبابية الذي اجتاز امتحان منظمته. إن من

انحرف على سبيل المثال في الأرجنتين، لم يكن "الأمير"، بل طالب المنظمة الشبابية السابق، أو الإنسان الذي بقي أسير وجهات نظرها[1]. ينطبق المفهوم حول موهبة الترضية على مسار الموظف السياسي بصورة رئيسة. أما الموظفون الآتون من طلبة المنظمات الشبابية فهم لم يروا في الرايخ الألماني أي شيء آخر غير مرفق يضمن الارتقاء الوظيفي والسيطرة. في حين يحقق قانون الانتخاب البروسي ثلاثي الطبقات الأمن.

ليس الموظف صاحب المؤهل التخصصي سوى قَدَر لا مفر منه في الدولة والحياة المدنية. لكن السياسة الألمانية ترتكب خطأً جذرياً هو السماح بتقدم الموظف إلى المنصب الوزاري، الذي يجب أن يشغله سياسي لا عمل له غير تنفيذ تعليمات تتفق مع وجهات نظره، بينما يجب على الموظف تنفيذ مهامه دون أية مراعاة لرأيه. إن وزيراً يطيع تعليمات أخرى غير تلك التي تتطابق مع معارفه السياسية الخاصة، لهو ثقيل ظل يفتقر إلى الكرامة. في تجاهل واحتقار هذه الواقعة، يكمن سبب سوء طالع سياستنا الخارجية. إن دمقرطة ألمانيا هي الطريق الوحيدة لتفادي الحرب في ظل وضع تشبه صعوبته وضعنا اليوم، وتعتبر البرلمانية وسيلة الإنقاذ الوحيدة بالنسبة إلى السلالة الحاكمة والملك أيضاً، لأن النظام الحالي يدفع بنا إلى كارثة داخلية وخارجية. إن البرلمانية هي، ويجب أن تكون، حكم الأحزاب، وهذه خاضعة راهناً للبيروقراطية، شأنها في ذلك شأن الإدارة، وهو ما يعني سيطرة الأحزاب ذات الروح النقابة، أما السبب في ذلك، فيرجع إلى نمط حكومتنا الحالية. إذا ما وصلت الأحزاب إلى الحكم، يصير درب المواهب السياسية حراً فيها هي أيضاً، فيصل رجال إلى القمة يمتلكون ثقة الأمة، وتنصاع الأحزاب لطاعتهم الحتمية طيلة الفترة التي تفيد منها، ما دام الوزراء محافظين على ثقة الشعب.

لا تعني دمقرطة ألمانيا تسليمها إلى الاشتراكية أو النزعة السلمية، ولا تعني قبل

---

(1) يلمح فيبر هنا إلى ما سمي "قضية لوكسبورغ" في أيلول/ سبتمبر 1917 نشرت أميركا ثلاث برقيات أرسلها المبعوث الألماني في الأرجنتين كارل غراف لوكسبورغ، يصف فيها وزير خارجية الأرجنتين "بالحمار ذائع الصيت". وبسبب احتجاج الأرجنتين، تم سحب لوكسبورغ من منصبه. انظر: Kurt Doss, *Das deutsche Auswärtige Amt im Übergang vom Kaiserreich zur Weimarer Republik* (Düsseldorf: Droste, 1977), S. 46 ff.

كل شيء وضعها تحت جناح الغوغائية. في الدمقرطة لن يكون ممكناً على الإطلاق التفكير بغوغائية صارخة كالتي تمارس اليوم[2].

تبرز اليوم الهيئات الدنيا بسبب صراعات المطامح، وتحمل صراعات الدوائر الوظيفية إلى الصحافة، ويا لها من صحافة! ويبدأ الصراخ عن الأزمات. إن الناس، الذين يتلقون أجوراً مرتفعة كي "يحترموا أنفسهم"، يتهمون الاتجاهات الأخرى، ومنها مثلاً صحيفة **برلين اليومية** أو صحيفة **فرانكفورت**، بالعمالة للإنجليز[3]. هذا أمر يؤسف له فقط، لأن أمثال هؤلاء الديماغوجيين الألمان هم ضباط رفيعو الاحترام، لكنهم سقطوا في الشبكة دون أن يلاحظوا كم هي القضية التي يخدمونها قابلة للطعن. إن الورشة الحزبية التي تفتتح الآن في الجيش الألماني، ستصل به حتماً إلى الفساد الأخلاقي والعسكري. ولا بد أن نحتسب على الغوغائية الأكثر سُعاراً تلك التركيبات الافترائية على سبيل المثال، التي تقول إنه تم تأسيس نادٍ طلابي يدعو إلى السلام في هايدلبرغ. تلقى ناشر صحيفة **برلين اليومية** لقب الدكتوراه الفخرية من جامعة هايدلبرغ، ويقال إنه تبرع بمئة ألف مارك. هل تبرع بذلك للنادي؟ وهكذا دواليك في سلسلة استنتاجات مضللة وغوغائية[4]. الحقيقة هي أن النادي لا وجود له، وأن رودولف مؤسسه، كان يستحق حسب معرفتي، لقب الدكتور الفخري منذ وقت طويل، وأن من قدم الطلب لذلك في هايدلبرغ كان شخصاً محافظاً.

إننا نحتاج إلى حكم أحزاب، أي إلى البرلمانية والدمقرطة لخنق الغوغائية الحالية التي لا شفاء لها. أما الخطوة الأكثر جوهرية لبلوغ ذلك، فهي إلغاء البرلمان الثلاثي الطبقات في بروسيا ونفوذه على حكومة الرايخ ومجلس الاتحاد، الذي يجب أن تمتد

---

(2) المقصود هو ما سمي "أزمة كولمان". انظر: Webers Artikelfolge, “Innere Lage und Außenpolitik,” Oben S. 401 f.

(3) في ختام كتاب وضعه: August Eigenbrodt, B*erliner Tageblatt und Franckfurter Zeitung in ihrem Verhalten zu den nationalen Fragen 1887-1904* (Berlin; Schöneberg: Albrecht, 1917),
جدال صحفي عنيف حول التشابك المزعوم بين هاتين الصحيفتين والأوساط المالية الإنجليزية العليا، تركزت الهجمات خلالها على صحيفة **فرانكفورت**.

(4) يقصد فيبر تقرير صحيفة **غوتنغر اليومية** (*Göttinger Tegeblatts*)، العدد 314 بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1917، تحت عنوان "تجمع الطلبة في قاعة القيصر". وقد رد فيبر على التقرير الذي يتهمه بتأسيس نادي طلابي ضد حزب "عموم الألمان" ووصفه "بالهراء".

البرلمانية إليه أيضاً، ومثل عبئاً ثقيلاً إلى الآن، ومن الحتمي أن يصير غير محتمل بعد عقد السلام، لأن ألمانيا لا تريد الرضوخ لبرلمان من متربحي الحرب لا بد أن يؤول إليه البرلمان ثلاثي الطبقات. في نظري، ليس مشروع ما يسمى "مجلس الشيوخ"[5] سوى دعوة إلى الخوف، و"نتيجة للجبن". إنه بالتأكيد كابح للتطور الديمقراطي، الضروري لنا إلى أبعد حد. لكن الخوف من الضرورات التي لا مفر منها لم يكن إلى الآن رجولة ألمانية.

(5) بعد مشروع القانون يوم 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 حول إصلاح مجلس االشيوخ، كانت هناك إرادة بإعادة تشكيل الغرفة الأولى وفق وجهات نظر فئوية، بينما تم التفكير بتطبيق حق الانتخاب العام والمباشر والسري والمتساوي بالنسبة إلى مجلس النواب.

الديمقراطية والأرستقراطية في الحياة الأميركية

[محاضرة ألقيت يوم 23 آذار/ مارس 1918 في هايدلبرغ]

تقرير تحريري عن نشوء النص

ألقى ماكس فيبر يوم 23 آذار/ مارس 1918 محاضرة في هايدلبرغ أمام مجموعة محلية من "رابطة الشعب من أجل الحرية والوطن" عن "الديمقراطية والأرستقراطية في الحياة الأميركية". وكانت رابطة الشعب قد تأسست مطلع كانون الأول/ ديسمبر 1917 في برلين لمواجهة تحريض "حزب الوطن الأم الألماني". وقد نَشَط ماكس فيبر كعضو في لجنة "الرابطة" وشارك بصفته هذه في توقيع نداء التأسيس الذي صدر بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر[1] 1917، ثم تأسست مطلع عام 1918 مجموعة هايدلبرغ المحلية من "رابطة الشعب". طبعت صحف هايدلبرغ نداء التأسيس بنصه الحَرفي، الذي وقعه ستة وعشرون عضواً من مجموعة المدينة المحلية كان ماكس فيبر أحدهم[2]. وعُقد الاجتماع العلني الأول للمجموعة يوم 23 شباط/ فبراير 1918، وترأسه المؤرخ هيرمان أونكن (Hermann Oneken)، الذي ألقى محاضرة عن "أهداف رابطة الشعب ومقاصدها" وأكد على الرغبة في تهدئة التوترات الداخلية التي تفاقمت خلال الحرب، لإنقاذ ما تبقى من "سياسة السلام الداخلي":

(1) تمت طباعته في الملحق الأول، ص 7721 وما يليها، أما عن التنظيمات الحاملة "لرابطة الشعب"، انظر الصفحة 770.

(2) طبع في صحيفة هايدلبرغ اليومية، العدد 40 بتاريخ 16 / 2/ 1918.

"إن سياسةً يرادُ منها ضمان مكانة لائقة بشعبنا في العالم، يجب أن يكون حاملها الشعب بأسره، وليس كل طبقة بمفردها. مثل هذه السياسة لا يجوز تحت أية ظروف أن تفقد تماسها مع الشعب كله، ومع الممثلين الشرعيين للشعب كله (...) لا نريد معرفة أي شيء عن سلام التخلي والجوع، لكننا نرفض أيضاً، وبتأكيد خاص، أي إفراط في أهدافنا الحربية يفضي إلى العنف"[3].

أوردت صحيفة هايدلبرغ في ملحق بتقريرها عن الاجتماع، نشرته يوم 26 شباط/ فبراير 1918، أسماء المحاضرين ومواضيع أُمسيتَي المحاضرات التاليتين، وهما خبير القانون الدستوري غيرهارد أنشوتس، الذي سيلقي محاضرة عن قضية القانون الانتخابي، وماكس فيبر، الذي ستدور محاضرته حول "الأرستقراطية والديمقراطية،"[4] وجرت محاضرة أنشوتس عن "الإصلاح الانتخابي البروسي، قضية ألمانية" يوم 9 آذار/ مارس 1918[5]. ثم نشرت صحف هايدلبرغ إعلاناً كبيراً يوم 20 آذار/ مارس عن محاضرة ماكس فيبر عن موضوع "الديمقراطية والأرستقراطية في الحياة الأميركية،" التي ستُلقَى يوم 23 آذار/ مارس 1918[6]. بهذه المحاضرة، التقط فيبر من جديد موضوعاً كان أغلب الظن قد تحدث عنه قبل عامين، بتاريخ 3 نيسان/ أبريل 1916، أمام "جمعية عام 1914 الألمانية" تحت عنوان "الديمقراطية في الحياة الأميركية"، لكنه لم يصلنا عنه أي نص أو تقرير[7]. ويسمح بعض التطابق في المضمون بين تقرير صحيفة هايدلبرغ اليومية وبين تصريح فيبر في إحدى رسائله بتاريخ 5 نيسان/ أبريل 1916 باستنتاج أنه عاد بصورة جزئية على الأقل إلى شيء من مضمون شروح تلك المحاضرة، على أن نأخذ بعين الاعتبار السياق

(3) تقرير لصحيفة هايدلبرغ، العدد 47 بتاريخ 24 / 2/ 1918 تحت عنوان "رابطة الشعب في سبيل الحرية والوطن". أما عن مطالب "رابطة الشعب".

(4) صحيفة هايدلبرغ اليومية، العدد 48 بتاريخ 26/ 2/ 1918.

(5) انظر تقرير صحيفة هايدلبرغ، العدد 59 بتاريخ 11 / 3/ 1918، "الإصلاح الانتخابي البروسي بروسيا، قضية ألمانية"، وتقرير صحيفة هايدلبرغ اليومية، العدد 59 بتاريخ 11 / 3/ 1918: "اتحاد الشعب من أجل الحرية والوطن الأم".

(6) صحيفة هايدلبرغ وصحيفة هايدلبرغ اليومية في عدديهما 67 تاريخ 3/ 20/ 1918.

(7) انظر، الملحق الثاني من هذا المجلد "الديمقراطية في الحياة الأميركية".

السياسي المختلف، واختلاف جمهور مستمعيه[8]. في حديثه عن المجتمع الأميركي، كان فيبر يستطيع الاستناد إلى تجاربه الشخصية، التي جمعها خلال عام 1904، إبان إقامته التي دامت أشهراً عديدة في الولايات المتحدة، في سياق مشاركته في مؤتمر الفن والعلم في سان لويس. وكان قد ارتحل حينذاك عبر أميركا، وتمكن من عقد صلات شخصية كثيرة، بما في ذلك مع مفتش المصانع النيويوركي "فلورانس كيلي" (Florence Kelley)، و"بوكر ت. واشنطن" (Booker T. Washington)، المناضل الأسود من أجل تعليم أفضل للأقلية السوداء كوسيلة لإحراز المساواة في الحقوق[9]. فيما بعد، وفي سياق دراساته لجوهر الحزب السياسي الحديث، تعامل فيبر بتركيز مع نظام الأحزاب الأميركية، مستنداً في ذلك بصورة خاصة إلى جيمس برايس (James Bryce) وموريس أوستروجورسكي[10] (Maurice Ostrogorsky).

افتتح هيرمان أونكن اجتماع 23 آذار/ مارس وأكد تعلق "رابطة الشعب" غير المحدود بالجيش المقاتل. ذلك كان موضوعاً راهناً بالنظر إلى هجوم الربيع، الذي كان قائماً على قدم وساق في تلك الأيام، وتطرق فيبر بدوره إليه في نهاية محاضرته.

ولاحظت صحيفة آخر أخبار هايدلبرغ في ختام المحاضرة قائلة: "أعقب المحاضرة تصفيق حاد، أجبر الأستاذ أونكن، الذي عبَّر عن الشكر للمحاضر، على إعلان انتهاء اللقاء، لأنه لم يكن أحد يرغب في الاستماع إليه".

نقل النص وتحريره

لم يصلنا مخطوط للنص، لذلك تتقيد طباعته الحالية بالتقارير الصحافية الآتية:

1) "الديمقراطية والأرستقراطية في أميركا"، أحدث أنباء هايدلبرغ، العدد 71 بتاريخ 25 آذار/ مارس 1918.

2) "رابطة الشعب من أجل الحرية والوطن". صحيفة هايدلبرغ اليومية،

---

(8) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم الأربعاء تاريخ 5 / 4/ 1916. تركة ماكس شافر، ملكية خاصة.

(9) Marianne Weber, *Lebensbild*1, S. 292 ff., und Wolfgang J. Mommsen, *Max Weber: Gesellschaft, Politik und Geschichte* (Frankfurt: Suhrkamp, 1974), S. 77 ff.

(10) Mommsen, *Max Weber: Gesellschaft, Politik und Geschichte*, S. 87-90, S. 248, Anm. 35 und S. 249, Anm. 41.

الرقم **71** بتاريخ 25 آذار/ مارس 1918.

3) "الديمقراطية والأرستقراطية في الحياة الأميركية"، **صحيفة هايدلبرغ،** الرقم 72 بتاريخ 26 آذار/ مارس 1918.

الديمقراطية والأرستقراطية في الحياة الأميركية

[تقرير صحيفة أحدث أنباء هايدلبرغ]

نظمت المجموعة المحلية من "رابطة الشعب من أجل الحرية والوطن" أمسية محاضراتها الثانية مساء يوم السبت في القاعة الرياضية الواقعة على بحيرة "كلينجن"، وافتتح اللقاء وأداره السيد الموقر المستشار الأستاذ الدكتور "أونكن"، وتولى الكلام بعده مباشرة الأستاذ الدكتور ماكس فيبر، الذي حظي بترحيب حار، وألقى محاضرته عن "الديمقراطية والأرستقراطية في الحياة الأميركية".

قضى الخطيب أشهراً عديدة في الولايات المتحدة في ختام مؤتمر علماء دولي عقد عام 1904، وتجول في الولايات والمدن المختلفة، وسافر عبر البلاد، وراقب الناس ودرس أسلوب حياتهم، جامعاً بهذه الطريقة كمّاً كبيراً من الانطباعات[1]. وقدّمت هذه الفسيفساءُ كثيرةُ الألوان من الانطباعات والمُعايشات والتجارب، التي عَرَضها الأستاذ فيبر في محاضرته، صورةً واضحة عن ما على المرء فهمه تحت ما تعنيه "أميركا". وأبرزَ المحاضر مواضع خلل طابع أميركا الديمقراطي في تعامله مع الزنوج، الذي يركبون في أقسام خاصة بهم داخل القطارات، وأقيمت لهم قاعات انتظار خاصة، وحتى حدائق خاصة داخل المدن، واستبعدوا من أي حق انتخابي، ومُنع بصرامة الزواج بينهم وبين البيض. وبالإضافة إلى هذا، سلط المحاضر أضواء مثيرة للاهتمام

(1) انظر التقرير التحريري.

على النزعة التطهُّرية التي تحكم البلاد، ونظام الزمر، والتشابك الغريب من نوعه بين المفاهيم الدينية الرئيسة وعالم الصفقات التجارية. يبدو من الغريب بالنسبة إلينا أن يفتح الانتماء إلى زمرة محددة (كالباتستيين على سبيل المثال) باب الحصول على أعلى القروض الضرورية للصفقات. تتكون الديمقراطية الأميركية، وفق عرض الأستاذ، من متاهة اتحادات وروابط حصرية، لا يدخلها المرء سوى عن طريق "إعادة الانتخاب"[2]، ويستطيع كل واحد تأكيد ذاته فيها ضمن دائرة أمثاله من الأعضاء. تعني الديمقراطية في أميركا انعدام الاحترام تجاه جميع ظواهر الحياة باستثناء تلك المتعلقة بالإنجازات الشخصية. وتبدأ الاستقلالية داخل الصف المدرسي، وتُحقن وجهة نظر المال حتى للأطفال، بينما يرى الأميركيون في المرأة موضوع عبادة وتقديس. ولقد كان من المثير للاهتمام الاستماع إلى انطباعات المحاضر حول هذا الموضوع. إلى هذا، ألقى الدكتور فيبر الضوء على الاشتراكية الأميركية، التي رأت في "جومبرز" (Gompers) قائدها، المنفتح على جميع أنواع الرشى. من اللافت أن العمال الأميركيين يطالبون منذ بعض الوقت بتقييد الهجرة، كي يحافظوا على مستوى أجورهم، بما أن ارتقاء الفئات الدنيا صار اليوم أكثر صعوبة من أي وقت مضى، ولهذا بالذات يُكِنُّ الأميركي احتراماً لا حدود له للرجل الذي يصنع نفسه بنفسه.

إلا أنه تنمو من هذه الديمقراطية الجديرة إلى أبعد حد بالاهتمام أرستقراطيةٌ، أي مجتمع ينتمي المرء إليه إن هو انضوى في أشكاله وقوانينه، وارتدى دوماً أحدث نوع من الثياب، وسكن أفخم الشوارع. تزدهر صرعة النبالة أشد الأزدهار وأغربه، وترتقي كذلك بقوة نزعة الأصالة (الطمع في أن يعتبر المرء أميريكياً أصلياً). وهناك إعادة تشكل كاملة تأخذ مجراها داخل الإدارة الأميركية، ويراد فك تبعية طبقة الموظفين للحزب الحاكم (ديمقراطي أو جمهوري) من خلال وضع وظيفي يقتدي بالنموذج الألماني، على ألا يتغير بعد كل انتخابات رئاسية، ويكون مستقلاً عن أي تغيير في النظام. يأمل القوم هناك أن تمكنهم إعادة التنظيم هذه من القضاء على فساد الموظفين. في هذا السياق، سلَّط الخطيبُ أيضاً أضواء على الحياة في الجامعات وعلى تعلق الأميركي بالرياضة، الذي أثر أيضاً على موقف اليانكي من الحرب الحالية. وأضاف إن أميركا تصير أوروبية، وإنها لواقعة لا شك فيها أنه ليس علينا تعلم أي شيء من

(2) وهو يعني لدى فيبر مبدأ "الاصطفاء الحر من خلال النادي" أو الجماعة الدينية.

ديمقراطية أميركا القديمة، حيث تسيطر رومانسية الكم على الأرواح، ويعيش في كل أميركي أمل قوي بالمستقبل. ما هو هدف هذا الأمل، هذا ما لا يعرفه في الحقيقة أحد. بينما ينقص البلاد أن يكون لها قَدَرٌ تاريخي. ليس وجود أميركا مهدداً من أية جهة، ولا يسع الأميركي أن يضع نفسه فكرياً محلّنا، وهو لا يرى في وضعنا الجغرافي لعنة، ولا يرى الجيران القلقين عند علامات حدودنا. إن الأميركي، الذي يقاتل الآن في الغرب، لا يعرف في الحقيقة لماذا يموت. لكن جنودنا يعرفون ذلك، والشيء الجليل هو أنه لدى المحارب الألماني الشعور بأنه يقاتل وينزف من أجل الوطن وأمن البلاد. أخيراً، ختم المحاضر حديثه بالقول: إن واجبنا سيكون بناء الوطن بالصورة التي يأمل جنودنا أن يروه عليها، عندما يعودون من الحرب. لذلك، نرغب في دمقرطة حق الانتخاب وزيادة حق البرلمان.

[تقرير "صحيفة هايدلبرغ اليومية"]

عقد "اتحاد الشعب من أجل الحرية والوطن الأم" مساء يوم السبت أمام تجمع كبير في قاعة كلنغنتايش الرياضية محاضرة للأستاذ ماكس فيبر عن موضوع "الديمقراطية والأرستقراطية في الحياة الأميركية". وبعد كلمات التقديم من الأستاذ "أونكن" جاء فيها على ذكر المعركة الحاسمة في الغرب بعبارات التقدير للقادة والجيش، قال الأستاذ فيبر تقريباً الآتي:

الديمقراطية الأميركية ليست مناسبة للدعاية للديمقراطية بهذا المعنى، بغض النظر عن أنها في شكلها الحالي نجت من الأفول. ومن خلال أوصاف مثيرة للغاية للمؤسسات العامة والحياة اليومية وبإضافة أحداث عاشها شخصياً، كان المحاضر قد قضى عدة أشهر في عام 1904 بمناسبة مؤتمر دولي للأساتذة عقد في أميركا - أجاب المحاضر عن السؤال كيف يدرك المرء أنه يعيش الديمقراطية في أميركا. في الجنوب لا يزال التمييز العنصري بين صنفين من الناس على أساس احتقار العمل الذي يعود إلى العهد الإقطاعي. وكذلك لا تزال في الشمال إلى غاية 60 سنة خلت قيود أخرى على الحق في التصويت. وفيما يتعلق بملكية الأرض أتى الانتماء إلى أي جماعة كنسية، رغم الفصل الرسمي بين الكنسية والدولة، وعلى الرغم من أنه يجب الاعتراف بأن الحياة العامة اليوم أصبحت علمانية. فقد حلت محل الكنيسة مجموعة من الجمعيات الخالصة. وفي هذا الصدد تملك المدرسة أكثر إدارة ذاتية ديمقراطية يمكن تصورها. ثم تناول المحاضر مكانة المرأة في الحياة العامة والعائلية، وإنهاء علاقة الخدمة في ساعتين، ليصف بالتفصيل بعد ذلك موقع العمال الواقعين تحت

نفوذ تكتلات الشركات وهجرة الأوروبيين الشرقيين الأميين. وفساد النظام الإداري الأميركي يكون أكثر سوءاً حيث توجد الانتخابات العامة. وإلى جانب إضفاء الطابع البيروقراطي على الموظفين الأميركيين تبدأ إعادة تشكيل الجامعات التي تتسم حياة الطالب فيها بالرياضة من البداية إلى النهاية. وستواصل الحرب ما بدأ تطويره في الديمقراطية الأميركية. لقد أصبحت أميركا تتخذ الطابع الأوروبي أكثر. إن ما ينقص أرض أحلام المستقبل القائمة على حب الكمّ هو المصير التاريخي، الكفاح من أجل الوجود، الكفاح الذي يمنح الحرب هيبتها ويمجد الأبطال في جبهة الموت البطولي. وأمام هذا فإن واجبنا الأكثر قدسية هو أن يقوم العائدون باستكمال بناء الوطن بإعادة تشكيل حق الانتخاب ومن خلال إضفاء الطابع البرلماني على الحكم.

[تقرير صحيفة هايدلبرغ]

نظم اتحاد الشعب من أجل الحرية والوطن الأم يوم السبت في القاعة كلينغنتايش الرياضية مرة أخرى محاضرة مسائية حضرها جمع غفير. وافتتح الرئيس الأستاذ الدكتور "أونكن" الجلسة حيث ذكر في عبارات مثيرة للمشاعر المعارك الجارية في الغرب. كانت هذه المعارك ستحسم في الغرب لو لم يدعم الفرنسيون الإنجليز، ولكنهما كانتا تثقان في المساعدة الأميركية. ومن ثم فإن انتصاراتنا في الغرب تلتقي أميركا أيضاً، أميركيي أعدائنا، الذين لا نزال اليوم نتلمس دوافعهم في الظلام.

ثم قدم الأستاذ ماكس فيبر الذي تناول الكلمة وصفاً تفصيلياً للديمقراطية الأميركية. وقد استغنى المحاضر عن بيان الديمقراطية السياسية، وبدل ذلك تحدث عن تجلياتها في الحياة اليومية. في جنوب الولايات المتحدة لم توجد أبداً ولا توجد اليوم أيضاً. فقد تم إقصاء الزنجي من كل شيء، من حق التصويت، من الزواج،... إلخ. إنه ليس حراً، باختصار لا حديث عن أي مساواة اجتماعية. في الولايات الشمالية هناك قيود أخرى، إذ يجب أن يكون المرء "رجلاً حراً"، أي مالك أراضٍ وأن يُعترف له بالمشاركة في القربان المقدس. ولكن الأمر يختلف اليوم، بما أنه تم الفصل التام بين الكنيسة والدولة. ولكن لا وجود لأي إكراه في حد ذاته من الدولة، ومن ثم فإن الإكراه الذي يمارسه الخواص أكثر سوءاً. فالانتماء إلى كنيسة هو شرط مباشر، اجتماعي وعملي، حيث ضرب المحاضر عدداً من الأمثلة الهامة. ولكن هذا المبدأ تَعَلمنَ تدريجياً، دون التخلي نهائياً عنه، ما عدا إحلال اتحادات وجمعيات خالصة محل الطوائف. ومن لا يُسمح له بالانضمام إلى نادٍ من هذا القبيل فهو ببساطة منبوذ. وبطبيعة الحال فلا

حديث عن ديمقراطية حقيقية هنا، وإنما ديمقراطية بالمعنى الأميركي، وهي إثبات الذات في الدائرة نفسها والازدراء المطلق، باستثناء أداء المرء نفسه. وعلاوة على ذلك وصف الأستاذ فيبر في تفاصيل هامة جداً الحياة في العائلة، والمدرسة وعبادة المرأة. وإلى عقدين خَليًا كانت أميركا جنة العمال. والهجرة الهائلة من الأماكن غير المزروعة من أوروبا وبناء تجمعات شركات خلقت اليوم علاقات أخرى، واتخذت العلاقات شكلاً بحيث لا يمكن أن يُنصح أي عامل ألماني بأن يذهب إلى هناك. فالنقابات العمالية ينخرها الفساد، وأرباب العمل يسيِّرون أحياناً بطريقة مرعبة. واليوم هناك عوامل أخذت تظهر أصلاً. فكل الأرض مُنحت في أميركا، ولم يعد التسلق إلى أعلى ممكناً. فالعمال يسعون أصلاً إلى حماية أنفسهم بتقييد الهجرة...إلخ. وحتى الوضع إزاء الدولار أصبح وضعاً آخر. لقد كان الإنسان العصامي مثار إعجاب في الماضي، ولكن بدأت تظهر الآن بالفعل علامات على وجود تصور على النحو الشائع في أوروبا. ويتعلق الأمر "بأرستقراطية" تعتقد أنها أفضل من قواعد الموضة الأخرى، فالسكن في شوارع المدينة، والانتماء إلى نوادٍ معينة،...إلخ، يعد بعضاً من المبادئ التوجيهية، حتى الانتماء إلى الآباء المهاجرين أو إلى الهنود الحمر سيكون شرطاً مطلوباً. والزواج مع النبلاء الأرستقراطيين الأوروبيين يجعل المرء "نبيلاً" أيضاً. وكانت نتيجة حمى النبالة أن تعزز كُره المهاجرين، أي الطابع الأميركي النقي. وفي غضون ذلك تغيرت الإدارة الأميركية أيضاً. في الأصل كان الجنتلمان يمثلون طبقة الموظفين، ثم تغير الموظفون في المكاتب الاتحادية، حوالى مليون، مع الانتخابات الرئاسية، وهو نظام يتحمل مسؤولية انتشار الفساد في النظام البيروقراطي الأميركي كاملة، فلا وجود لحكومة برلمانية أو مسؤولية برلمانية. ومع ذلك كانت هذه الديمقراطية شعبية، إلى أن أدرك المرء أن الأمر لا يمكن أن يستمر على هذا النحو. وأصبح يتم اليوم تعيين عدد من الموظفين بعد اجتياز الامتحان، وسيتبعهم وآخرون. وبهذا تتغير أيضاً روح طبقة الموظفين. فقد أصبح المختص المتعلم في الجامعة يحل محل الهواة، والجامعة ترث تركة الديمقراطية. وروح ولايات الاتحاد إنجليزية بالكامل، وحتى علاقة الطبقات الأدبية الآخذة في البروز في علاقتها بالأمور الاقتصادية وإلى الحرب الناجمة عن ذلك. وستؤدي الحرب إلى إضفاء الطابع الأوروبي أكثر على أميركا، ولكن ستعرف أميركا بسبب ذلك أيضاً لأول مرة حقاً المشكلات الإنجليزية للديمقراطية.

وأنهى الأستاذ فيبر محاضرته التي دامت ساعتين بمقارنة فعالة للغاية بين ألمانيا

وأميركا (لدينا تاريخ، وهناك يفتقدون لأي مصير تاريخي، نحن نقاتل من أجل حياتنا، أميركا لن تشهد أبداً أي حرب تتعلق بالوجود).

الوضع السياسي نهاية عام 1918

[خطبة ألقيت في تشرين الأول/ أكتوبر 1918 في فرانكفورت]

تقرير تحريري عن نشوء النص ونقله وتحريره

يعود التقرير إلى ملاحظات دوّنها إرنست فرانكل (Ernst Fraenkel). أما الخطبة ذاتها فليس هناك ما هو معروف عنها، وإن كان يُعتقد أنها أُلقيت خريف عام 1918 في فرانكفورت، مباشرة بعد إعلان عرض السلام الألماني بتاريخ 3-4 تشرين الأول/ أكتوبر.

جاء تلخيص إرنست فرانكل للمحاضرة في رسالة غير مؤرخة بعث بها إلى أحد أقربائه، بعد أن مهد لها بالشروح الآتية:

"سأحاول أن أعكس لك انطباعي عن مساء البارحة. المظهر الخارجي: القاعة مليئة، أُقدِّر عدد الحاضرين بمئة وخمسين. أما فيبر، وهو رجل طويل القامة في أواسط الستين، له ذقن رمادية اللون ووجه مليء بالتوجس، تُهيِّجه حركات عصبية حول الفم والأنف عند الإحساس بالقلق. طريقته في الخطابة مثيرة جداً للشفقة، وعصية على الفهم في بعض مقاطعها. وقد دامت محاضرته المساء كله تقريباً. وشعر المرء بأن كلاً من محاوريه، الأستاذ غولدشتاين (Goldstein) والدكتور فايلر (Feiler)، يعانيان من ألم روحي، وأن كلاً منهما، لاسيما غولدشتاين، يقول آخر ما لديه بانفعال داخلي صميم".

وضع فولفغانغ مومسن عام 1958 نسخة من سبع صفحات عن النص الأصلي، أرجعها إلى إرنست فرانكل، لكنها غير موجودة اليوم في تركته، وهي التي اعتمدت في طباعة نصنا، علماً بأنها في حوزة هيئة عمل جامعة دوسلدورف، المكلفة بطباعة أعمال ماكس فيبر الكاملة.

الوضع السياسي نهاية عام 1918

(ملاحظات إرنست فرانكل)

1. السياسة الدولية

لم يحن اليوم الوقت بعد لتوجيه نداءاتنا إلى الشعور. يقول فيبر إنه يريد مخاطبة عقلنا المدرك وحده. هل يجب أن يوجَّه قريباً النداء إلى شعورنا؟ هذا ما لا يتحدث عنه. ثمة واقعة نقف أمامها هي أننا خسرنا سياسياً حرباً دولية، ونقف أمام ما هو أسوأ من ذلك، وهو أننا خسرنا عسكرياً كذلك ضد العنصر الأنجلوساكسوني. إنّ تَمَكُّنَنا من خسارة الحرب بكرامة هي المهمة التالية، والمزاج اليوم ليس سوياً. بغض النظر عن النهاية التي كان يمكن أن تؤول إليها الحرب، علينا أن نقر بفكرة أنه لا بد أن نكون متشبّعين بها هي أنه كان علينا خوضها، لأنها بحسب توجهها ومعناها كانت حرباً ضد الشرق، ضد القيصرية، وهي حرب ربحناها. نحن نجهل كم كانت روسيا كلها، باستثناء فئات صغيرة في البلاط، موحدة الإرادة تجاه خوض الحرب ضد ألمانيا. وقد اعترف قائد حزب الكاديت الروسي نفسه لفيبر بذلك[1]. إن مصيبتنا كمَنت وهي تكمن الآن في أن هذه الحرب كانت وهي الآن ضد الغرب أيضاً، وأنها غدت حرباً ضد العنصر الأنجلوساكسوني. هنا، تكمن غلطة سياستنا الجوهرية خلال فترة ما

(1) هو بافل ميليوكوف.

قبل الحرب. قال فيبر إنه أيد دائماً التحالف مع إنجلترا. صحيح أننا حطمنا القيصرية، لكن الصراعات في الشرق لن تنتهي إطلاقاً. وصحيح أننا أضعفْنا كثيراً إنجلترا في الغرب، لكن فيبر لا يرى أي فائدة قد تعود علينا من حلول أميركا محل إنجلترا في قيادة الأمة الأنجلوساكسونية. إذا كنا قد دخلنا الحرب بسياسة دولية خاطئة، فإننا استفززنا القَدَر بالذات ثلاث مرات بأخطاء سياسية اقترفناها إبان الحرب:

أ) لقد استحالت حرب الغواصات بلاءً حل بنا. وقد دعا فيبر في كانون الثاني/ يناير 1917، عندما ظهر عرض ويلسون السلمي، إلى أن يتم الإعلان[2] بأننا نضمن التوقف عن إغراق السفن بمجرد أن يُعقد مؤتمر السلام على أساس مقترحات ويلسون. لكن الغرور الألماني عارض دعوة ويلسون لأن يكون طرفاً محايداً، ومع أن من الصحيح أنه لم يكن بالتأكيد طرفاً محايداً حزبياً، إلا أنه كان محايداً على أية حال. أما أن بيتمان لم يستقل فور إعلان حرب الغواصات، فهذا ذنبه. هذا الافتقار إلى الشعور بالمسؤولية يجعل منه شخصاً لا نفع فيه سياسياً بالنسبة إلى فيبر. واليوم، يُعَد ويلسون حَكَماً رغماً عنا، لكنه صار حكماً عدواً.

ب) لقد تحدينا القدر، عندما رفضنا خطوة كيرنسكي[3]، الذي يبدو أن له الطموح والإرادة الطيبة ليصير نصيراً لسلام العالم. ليست الظروف واضحة تماماً بعد، لكن مطالبة الألمان بضم ما يسمى "شفارته"[4]، وهي شريط من الأرض على الحدود البولونية البروسية، جعلت المفاوضات مستحيلة منذ البداية.

---

(2) كتب فيبر في رسالة إلى فريدريش ناومان يوم 3 شباط/ فبراير [1917]، بعد يومين من افتتاح حرب الغواصات غير المقيدة: "لماذا لم تذكر في المذكرة [مذكرة إعلان حرب الغواصات غير المقيدة] [...] الجملة الحاسمة: "هذه الإجراءات ستلغى فور قبول الأعداء مفاوضات السلام حول توازن مصالح أساسه المساواة في الحقوق وتفادي التهديدات في المستقبل، وذلك على أساس وضمن معنى مبادرة الرئيس ويلسون".

(3) رجا كيرنسكي في بيانه الوزاري يوم 18 أيار/ مايو 1917 "الوفاق" إعادة النظر في أهدافه الحربية، وعارض طموحات السلام المنفرد وأيد جهوده العامة وفق الأسس التي حددتها الثورة الروسية. انظر: Wolfgang Steglich, *Die Friedenspolitik der Mittelmächte 1917/ 1918* (Wiesbaden: Steiner, 1964), S. 100 und 110 f.

(4) بشأن ضم مجال للحماية في بولونيا لضمان الحماية العسكرية للحدود الألمانية الذي طالبت به قيادة الجيش العليا أثناء مفاوضات بريست ليتوفسك. انظر: Imanuel Geiss, *Der polnische Grenzstreifen: 1914-1918* (Lübeck: Matthiesen, 1960), S. 131-133, und *Kartenskizzen der beabsichtligten Grenzziehungen*, S. 187.

ج) بعد هزيمة روسيا، فقد الألمان التقدير الصحيح لما يمكن بلوغه، وصار نفوذ لودندورف في بريست كارثياً، ووجب على كولمان أخذ التعليمات والتوجيهات من القيادة العليا الكبيرة، فكان خطؤه أنه سمح بالتحول في بريست (الجنرال هوفمان!)[5] دون أن يستقيل. لقد كانت تعليمات (القيادة العليا) من النوع الذي أضحك الخبراء، لكنها أُطيعت. لا أحد يعرف من كان المستشار الناصح هناك، أما من وقَّع كجهة مسؤولة فكان دائماً لودندورف، الذي كان عليه الذهاب إلى بريست، إذا كان يريد قيادة المفاوضات. لقد كان السلام عملاً أكثر أهمية من أن يتدبر الجنرال أمره كصفقة هي بالنسبة إليه عمل ثانوي.

2

كيف هو الأمر اليوم من الناحية العسكرية؟ هذا ما لا علم لنا به، إلا أن أمراً واحداً يبدو لنا مؤكداً، هو أن الذعر السائد اليوم رهيب، وغير مسوغ في حجمه. إن المحافظة على حال الجبهة هو في ظن فيبر أمر ممكن في مكان ما، أكان ذلك على نهر الماس أم على الحدود، لأنه من الممكن إرجاع التحول بأسره، وعرض الهدنة الذي يطالب به العسكر إلى عصبية القيادة، ذلك أنه إما أن يكون لودندورف قد أساء تقدير الوضع بعد الهجوم، وهذا أمر لا يمكن ببساطة افتراضه في ما يتعلق بعبقري استراتيجي مثله، أو أنه فقد أعصابه. لقد ساءت معنويات القوات نتيجة للتحول، لأن الخيبة كانت كبيرة، بينما لم يكن العمل التوضيحي الذي قام به الضباط حلاً موفقاً، ولا بد من أن نرفض بلا قيد أو شرط طريقة الكذب على الوحدات المقاتلة. صحيح أنه لا بد من النضال ضد روح الهزيمة، ولكن بوسائل شريفة فقط. كم من الوقت سيكون بالإمكان المحافظة على الجبهة؟ في جميع الأحوال، إلى أن يمكن تجاوز هذه الأزمة، فإذا ما قيض للقتال أن يستمر، يعتقد فيبر أن هذا مؤكد تقريباً، وجب على من يحظون بثقة الشعب، أكانوا من غوغاء النواب الديمقراطيين الاجتماعيين أم غيرهم، أن يبينوا للشعب، وقبل كل شيء للقوات المقاتلة، ما تدور الأمور حوله، ويقولوا الحقيقة عمّا وصلت إليه. إن الشرح وحده يفيد، خاصة أننا تخلفنا تكتيكياً بسبب ظهور الدبابات، ولم يبق لنا غير الخيار: صناعة دبابات أو غواصات. ليس لدينا من خيار غير إيجاد التكتيك المضاد للدبابات، وهو ما بوسعنا إيجاده.

---

(5) المقصود هو الرد الحاد الذي قدمه ممثل القيادة العليا اللواء ماكس هوفمان يوم 12 كانون الثاني/ يناير 1918 ضد مطالبة الروس بإخلاء الجيوش الألمانية للمناطق المحتلة.

3. النهاية

أما فيما يخص السلام، فنحن، وبمجرد أن تحدثنا عن نهاية الحرب، أخطأنا في فهم أننا نخوض حرب تحالف. يتجه الأميرال خلال المعركة البحرية حسب قوة قتال وسرعة أضعف سفنه. أما نحن، فقد ارتبطنا برجلين مريضين دون أن نستخلص النتائج من ذلك. إن دولة ترى أطفالها يموتون جوعاً، وممزقة قومياً، عليها أن تعقد عاجلاً أم آجلاً سلاماً منفرداً. هنا نتحمل نحن أيضاً الذنب، لأننا لم نستجب إلا في آخر ساعة للوعد الذي قطعناه على أنفسنا بتزويد فيينا بالحبوب، لهذا بالذات، أخذ اليوم حزب اللونين الأسود والأصفر يختفي في مملكة آل هابسبورغ، علماً بأن خروج النمسا من الحرب سيقطع مواردنا من النفط، وسيجعل حرب الغواصات مستحيلة. يمكننا، من وجهة نظر فيبر، عقد هدنة شريطة إخلاء المناطق الغربية المحتلة، وبعد السماح باحتلال بلجيكا المحايدة من قبل الجيوش البلجيكية وحدها. سيكون علينا أيضاً الاعتراف بويلسون كحكم في مسألة الألزاس واللورين. ومن الأفضل لنا أن نتخلى عن بقعة صغيرة من الأرض نستطيع استعادتها في فترة لاحقة، من أن نصير عبيد الشعور بالذنب. لا يسعنا الإقرار بحقهم في أربعين مليار من مالنا، فمن جهة ستقوي فكرة أن الأعداء يقاتلون من أجل المال مقاومتنا المعنوية، ومن جهة سيؤدي دفع هذا المبلغ إلى إبادتنا كأمة. بالنسبة إلى الشرق، علينا إعلان عدم اهتمامنا به، بعد أن تحول إلى كارثة بالنسبة لنا ورفضنا قبول أي واحدة من الإمكانيتين المتفقتين مع سلام التفاهم. لقد كان بإمكاننا بناء سياستنا على مبدأ القوميات، مبدأ رابطة تضم شعوباً حرة تستند جميعها إلى الثقافة والاقتصاد الألمانيين، أو أن نقبل تحييد "كورلاند" وبولونيا من أجل علاقة لوكسمبورغ معنا، بينما تكون لروسيا العلاقة ذاتها مع "إيستلاند" و"ليفلاند".

الملحق الأول

عرائض ونداءات شارك فيبر في توقيعها

نداء

[النادي الألماني لكلاب الإسعاف]

تقرير تحريري عن نشوء النص ونقله وتحريره

كان فيبر من بداية الحرب إلى نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 1915 عضواً عسكرياً في لجنة مشافي هايدلبرغ الاحتياطية. وقد دُعي بصفته هذه إلى توقيع نداء يحض على تقديم تبرعات لدعم النادي الألماني لكلاب الإسعاف.

وقد وقَّع النداء أول الأمر الحَمَلة المحليون لنداء قدماء حامية هايدلبرغ، ورئيس المركز الأميري، والمحافظ ووكيل الجامعة، ثم وقَّع عن النادي نفسه، المنظم على مستوى الرايخ، مفوَّضُه في جنوب ألمانيا وأمين سره في هايدلبرغ ومحيطها.

بعد ذلك انضمت توقيعات 31 شخصاً من وجهاء هايدلبرغ بينهم ماكس فيبر مع إضافة تُعرِّف به هي: ملازم أول في الدفاع المحلي[1]، عضو عسكري للجنة مشافي هايدلبرغ الاحتياطية.

وتَقيَّد النص المطبوع هنا بالنص الذي ظهر كإعلان تحت عنوان "نداء" في صحيفة هايدلبرغ، العدد 34 بتاريخ 10 شباط/ فبراير 1915.

(1) كان فيبر قد رُقِّي منذ 27 كانون الثاني/ يناير عام 1915 إلى مقدم في الدفاع المحلي.

نداء

[النادي الألماني لكلاب الإسعاف]

هناك واجب مهم ينتظر الإنجاز: إنه تخفيف آلام أولئك الجرحى الذين باغتهم الليل والضباب في ميدان القتال. كما أن عدد المفقودين يجب أن يتضاءل.

لبلوغ هذا، نحتاج إلى عونكم!

إننا بحاجة إلى كلاب إسعاف تقوم بواجبها بغريزة مثيرة للإعجاب وموهبة رفيعة، سبق لها أن أنقذت حياة مقاتلين شجعان.

يتوجه نادي أولدنبورغ الألماني لكلاب الإسعاف في الإمارة الكبرى بقيادة سموه الملكي الأمير الكبير "فريدريش أوغوست فون أولدنبورج" إليكم، ويعلمكم أننا بحاجة إلى كلاب تنجز الرسالة السامية: إنقاذ آلاف الجرحى الذين يكونون أحياء بعد كل معركة، وتنزف دماؤهم في الخنادق والأسوار والأدغال، لأن فرق الإسعاف لا تتمكن من العثور عليهم، رغم حرصها وحماستها.

لا تقولوا إنه سبق لكم أن ساعدتم! إن الذين في الجبهة لا يقولون: لقد سبق لنا أن قاتلنا، بل هم يواصلون القتال، ويذهبون إلى المعركة من أجلكم!

هناك مئات كثيرة من كلاب الإسعاف تعمل من أجل جميع من هم أعزاء بالنسبة إليكم في الميدان. نحن بحاجة إلى وسائل لا بد أن تصلنا بالسرعة القصوى.

هايدلبرغ، شباط/ فبراير 1915

[رسالة ضد ما يسمى "رسالة سيبيرغ"]

تقرير تحريري عن نشوء النص

حدث منذ أيلول/ سبتمبر عام 1914 نقاش حول أهداف الحرب الألمانية أخذ في الغالب شكل مذكرات "سرية" وصلت في صورة رسائل مفتوحة وجهتها مجموعات مصالح أو تنظيمات، إلى شخصيات الحياة العامة، وأعضاء برلمان الرايخ وصحافيين بارزين، كما وصلت بطرق جانبية إلى هيئات حكومية معينة، بهدف التأثير، أو ممارسة الضغط، عليها. وبهذه الطريقة تم الالتفاف على قرار منع النقاش العلني لأهداف الحرب الذي صدر مباشرة بعد نشوبها.

كانت عريضة الاتحادات الاقتصادية الستة المرسلة يوم 20 أيار/ مايو 1915[1] إلى مستشار الرايخ، واحدة من أهم المذكرات من هذا القبيل، التي طالبت بعمليات ضم واسعة في الشرق والغرب. إلى هذا، عكس ما سمي "رسالة سيبيرج"[2] التي سميت أيضاً "عريضة المثقفين"، رغبات التوسعيين قبل كل شيء. وقد نسبت إلى عالم اللاهوت البرليني راينهولد سيبيرغ، الذي نجح بعد جهود تنظيمية شاملة في جمع 1341 توقيعاً تخص أساتذة جامعيين وموظفي إدارة قياديين، وقضاة، ومحامين، وبصورة رئيسة أشخاصاً من الأوساط الأكاديمية، قبل أن تسلم يوم 8 تموز/ يوليو 1915 إلى مستشار الرايخ.

(1) النص في: Salomon Grumbach, *Das annexionistische Deutschland* (Lausanne: Payot, 1917), S. 123-131.

(2) المصدر نفسه، ص 132– 140.

شكلت "رسالة سيبيرغ" الدافع لهجوم مضاد شنّه الاتجاه الذي اتخذ موقفاً معتدلاً في مسألة أهداف الحرب، ومنه بصورة خاصة كل من "هانز ديلبروك" (Hanz Debrück) و"تيودور فولف" (Theodor Wolff)، اللذين عملا منذ شتاء 1914/ 1915 ضد عموم الألمان المحافظين، بقدر ما سمحت لهم لوائح الرقابة بالعمل ضده. انطلقت المبادرة إلى الرد على "رسالة سيبيرغ" من لوجو برينتانو (Lujo Brentano)، الذي كتب يوم 28 حزيران/ يونيو 1915 رسالة إلى "ديلبروك" يطالبه فيها برسالة مضادة[3]. ويستدل من يوميات "تيودور فولف" أن نص الرسالة المطلوبة كتب يوم 9 تموز/ يوليو في مسكن ديلبروك في برلين[4]، وأنه شارك في كتابته كلٌ من لوجو برينتانو، وبيرنهارد ديرنبورغ، وهيرمان فورست تسوهاتسفيلد، وفيلهلم كال، وأوغست شتاين وتيودور فولف. في البداية، ناقش المشاركون المسودات المطروحة، ثم اختيرت مسودة فولف كأساس وضع بعد مناقشة إضافية نص مأخوذ عنها طبع على الآلة الكاتبة، وأرسل في 9 تموز/ يوليو إلى شخصيات كثيرة اختيرت بصورة مفضلة من الأوساط الأكاديمية، مع رجاء مهره بتوقيعاتها. كان ماكس فيبر أحد الذين تمت مراسلتهم، لذلك لم يكن له أي تأثير على المذكرة ذاتها، مع أنه كان سياسياً وشخصياً قريباً من لوجو برينتانو، أحد من أوحوا بها. سلمت المذكرة يوم 27 تموز/ يوليو 1915 في صيغة مطبوعة إلى المستشار، وعليها تسعون توقيعاً، بينها، فضلاً عن ماكس فيبر، غيرهارد أنشوتس وأوتو باومغارتن، وألبرت أينشتاين، وفردريش فيلهلم فورستر، وأدولف فون هارناك، وهاينريش هيركنر، وماكس بلانك، ومارتين راده، وغوستاف شمولّر، وإرنست ترولتش[5]، لم تنشر المذكرة بسبب القيود الرقابية، وإن كانت "الحوليات البروسية" قد اكتفت في تشرين الأول/ أكتوبر 1915 بنشر أسماء 141 شخصاً من الذين وقعوها دون أن تنشر الرسالة نفسها[6]، مع إشارة

(3) Anneliese Thimme, *Hans Delbrück als Kritiker der Wilhelminischen Epoche* (Düsseldorf: Droste, 1955), S. 121.

(4) Theodor Wolff, *Tagebücher 1914- 1919*, hg. von Bernd Sösemann (Boppard: Boldt, 1984), Bd. 1, S. 251 ff.

(5) المصدر نفسه، ثمة نسخة من المذكرة في مكتبة كوبلنز، الرقم 96.

(6) نسخة في تركة هانس في هيبيرج تحمل جميع التوقيعات وتعود إلى 27 تموز/ يوليو 1915، مكتبة كوبلنز رقم 14.

صريحة إلى "الهدنة الداخلية"[7]. أخيراً، تم يوم 28 تموز/ يوليو 1917 نشر[8] العريضة بكامل نصها في الحوليات البروسية[9]، في إطار مقالة كتبها هانس ديلبروك تحت عنوان "استبدال المستشار، قرار السلام – رد لويد جورج (رئيس وزراء بريطانيا)"[10].

وقد عرفت العريضة أيضاً تحت اسم "عريضة ديلبروك – ديرنبورغ؟"[11].

وصول النص وتحريره

توجد نسخة بالآلة الكاتبة مؤرخة بيوم 9 تموز/ يوليو 1915 (أ) في الأرشيف الاتحادي في كوبلنز، لودفيغ كفيده، رقم 96، بدون ترقيم للصفحات.

وتم طبع نسخة معدلة قليلاً في صورة منشور بتاريخ 27 تموز/ يوليو 1915 في مطبعة يوليوس زيتنفيلد. وتوجد نسخة منه في الأرشيف الاتحادي في كوبلز، هانز فيهبيرج، رقم 14، و131 (ب). والطبع يتبع (باء) مع الإشارة إلى ما ورد من انحرافات في (أ).

وتتطابق صياغة (باء) مع الطبعة اللاحقة في "الحوليات البروسية"، المجلد 169، 1917، ص 3061، باستثناء كل علامات التأكيد إذ لم تتم الإشارة إليها هنا.

---

(7) *Pr. Jbb, Bd.* 162, 1915, S. 168.

(8) المصدر نفسه، ص 169–172.

(9) *Pr. Jbb. Bd.* 169, 1917, S. 302-319.

(10) المصدر نفسه، ص 306 وما يليها.

(11) انظر: *Wilhelm II. 1890-1918*, hg. von Hans Fenske, Quellen zum politischen Denken der Deutschen im 19 und 20. Jahrhundert, Bd VII (Darmstadt: Wissenschaftliche Buchgesellschaft, 1982), S. 415.

[رسالة ضد ما يسمى "رسالة سيبيرغ"]

برلين في 27 تموز/ يوليو 1915

لم تدخل ألمانيا الحرب بِنيَّة التوسع، بل للحفاظ على وجودها المهدد من التحالف المعادي، وعلى وحدتها القومية وتطورها المتعاظم. إن ما يخدم هذه الأهداف هو وحده الذي يجب على ألمانيا متابعته عند عقد السلام. تتعارض المذكرات التي قدمت إلى سعادتكم مع هذه الأهداف[1]. لذلك نعتقد أن من واجبنا معارضة طموحاتها بكل تصميم، والإفصاح علانية عن أننا سنرى في تحقيقها خطأً جسيماً خطر العواقب، ولا نعتبره تعزيزاً بل إضعافاً كارثيَّ النتائج على الرايخ الألماني.

إننا لنعتنق، في تأمل واقعي صرف، مبدأً يقول برفض ضم أو إلحاق الشعوب المستقلة أو التي اعتادت الاستقلال، ونذكر بأن الرايخ الألماني انبثق من فكرة الوحدة القومية والانتماء القومي المشترك، وأن العناصر الغريبة قومياً لم تندمج فيه إلا ببطء وبصورة غير تامة، وأننا لا نريد أن نسمح بدفعنا إلى التخلي عن الخطوط الرئيسة التي وجهت إقامة الرايخ، كما لا نريد تغييرها وتدمير طابع الدولة القومية، سواء من خلال الأحداث أم الأشخاص أم الأمزجة، التي يمكن تهييجها بسهولة.

---

(1) المقصود هي مذكرة الاتحادات الاقتصادية الستة المؤرخة في 20 أيار/ مايو 1915 و"رسالة سيبيرغ" المؤرخة في 8 تموز/ يوليو 1915. انظر: المصدر نفسه.

من المسلم به تماماً أن المناطق التي سنُخليها، لا يجوز أن تكون في معاييرنا وشروطنا للسلام، معاقل لأعدائنا، ومن غير الجائز أيضاً أن يتوطن فيها أي خصم لألمانيا. كما لا يجوز أن يسمح بتحول المشاعر المعادية لدى السكان إلى أعمال عدائية تستطيع تهديد سلام وأمن حدودنا. وللعلم إن بإمكاننا اعتراض مثل هذه الأخطار، إذا ما توافرت الثقة لدينا بأن بوسعنا وتطبيق وسائل ملائمة، على أنه لن يكون بوسعنا وضع تلك الوسائل في حسباننا، التي تقودنا في النهاية وعلى طريق جانبية، إلى ممارسة الضم والإلحاق.

نحن جميعاً، وشعبنا بأسره، على اقتناع راسخ أن هذه الحرب ستنتهي بانتصار ألماني كامل. بعد الأعمال البطولية المثيرة للإعجاب، وبعد مثل هذا التضحيات والجهود التي لا نهاية لها، وبعد كل هذا المجد وهذا البذل، ومع كل هذا الألم الذي نتحمله بكل هذه العظمة الروحية، سيكون من حق الشعب الألماني المطالبة بثمن للنصر يليق بمن ضحوا في سبيله، ما دام ذلك ممكناً. وسيكمُن النصر الأعظم الذي يمكن إحرازه في ثقة الكبرياء بأن ألمانيا لا تحتاج أيضاً لأن تخشى عالماً من الأعداء، وفي البرهان على القوة الذي لا مثيل له، الذي قدمه شعبنا لشعوب الأرض الأخرى وللأجيال القادمة. لكن الشعب الألماني لا يستطيع أن يعقد غير سلام واحد، هو الذي يقدم أساساً مضموناً لحاجاته الاستراتيجية، ولمصالحه السياسية والاقتصادية، والممارسة المطلقة لقوته ولروحه الابتكارية داخل الوطن وفي البحار الحرة. وإننا لعلى ثقة من أن سعادتكم ستنجحون بكل تصميم وفي الوقت المناسب في إقامة مثل هذا السلام بمعونة الهيئات الدستورية، لكونه يوازي عظمة نجاحتنا العسكرية.

إلى سعادة السيد مستشار الرايخ فون بيتمان هولفيغ – برلين

نداء [مواطني هايدلبرغ]

تقرير تحريري عن نشوء النص

في خريف 1916، مارست أقسام واسعة من الرأي العام من جديد ضغطاً شديداً على قيادة الرايخ، كي تأخذ بحرب الغواصات غير المقيدة كوسيلة قيل إنها ستقود إلى الانتصار. وكان مستشار الرايخ بيتمان هولفيغ قد أدلى يوم 29 أيلول/ سبتمبر 1916 أمام لجنة البرلمان الرئيسة بجملة أسيء فهمها يقول فيها إنه على استعداد لبدء حرب الغواصات غير المقيدة «إن كانت تقربنا يوماً واحداً من السلام»[1]، علماً بأن المستشار أراد أن يرى في قوله رفضاً لهذه الوسيلة القتالية. ومثلما كان متوقعاً، اتجه تحريض مؤيدي حرب الغواصات غير المقيدة أكثر فأكثر من الآن فصاعداً ضد شخص المستشار، فما كان من الاتجاه المعتدل إلا أن حاول مناهضة هذا التطور من خلال رسائل تضامن لصالح بيتمان هولفيغ، بينها «الإعلان» الآتي المطبوع الذي وقعه 109 من وجهاء هايدلبرغ.

ليست لدينا معلومات أكثر دقة حول نشوء الرسالة. ولا نعرف أيضاً ما إذا كان فيبر قد شارك في كتابتها وإلى أيّ مدى. لكننا نعلم أن مضمونها تطابق تماماً مع رأيه عن عدم جواز خضوع قيادة الرايخ لضغط الرأي العام في مسائل السياسة والخارجية

(1) انظر: *Der Hauptausschuss des deutschen Reichstags*, bearbeitet von Reinhard Schiffers und Manfred Koch in Verbindung mit Hans Boldt (Sitzung; Düsseldorf: Droste, 1981), Bd. 2, S. 718.

والعسكرية، حسب ما تؤكده رسالة وجهها تلك الأيام إلى فريدريش ناومان، قال فيها: «تطرح علينا حرب الغواصات المستأنَفَة السؤال عما إذا كانت الجهات العليا قد فقدت رشدها أو شجاعتها إلى درجة أن تقبل مجدداً هذه الشناعة التي لا مثيل لها في أية دول معادية، ألا وهي التحريض على تدابير عسكرية معينة»[2].

نقل النص وتحريره

يتقيد الطبع بالنص الذي ظهر في صحيفة هايدلبرغ، العدد 277 بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1916 تحت عنوان «بيان».

(2) رسالة إلى فريدريش ناومان بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر [1916]، أرشيف الدولة، بوتسدام، تركة فريدريش ناومان، الرقم 106.

نداء [مواطني هايدلبرغ]

نحن مواطني هايدلبرغ الموقعين على هذا النداء، ممن ينتسبون إلى جميع الأحزاب، نعترض بصورة علنية على التحريض العدائي شخصي الطابع غالباً وغير المسوَّغ موضوعياً، الذي يتعرض له من جديد وبصورة متكررة في هذا الزمن العصيب القائد المسؤول للسياسة الألمانية[1].

ومع أننا لا نشك في أن كثيراً من المشاركين في هذه الهجمات على اقتناع بأنهم يتصرفون بدوافع وطنية، فإننا نرى بالمقابل أنه لا يجب على المواطن السكوت، حيث يجب أن يكون مفيداً لوطنه من خلال الكلمة الحرة.

لكن علينا رفضُ وإدانةُ إساءةِ استعمال حق النقد وتحطيم الثقة بإدارة الرايخ من خلال التكرار المستمر لمزاعم غير مسوغة، وترويج اتهامات لا أساس لها من الصحة، تهدد تهديداً جسيماً وحدتنا، الضرورية بصورة خاصة لنا اليوم.

وقد تركت لقاءات مستشار الرايخ العلنية الانطباع لدينا بأنه يدير سياسة الرايخ بطريقة مفعمة بالضمير والثقة، لذلك نأمل في أن يواصل القيام بمهام منصبه المثقل

(1) خاصة بعد خطبة بيتمان هولفيغ في برلمان الرايخ يوم 28 أيلول/ سبتمبر 1916 والموقف من حرب الغواصات وإنجلترا، تصاعدت الهجمات عليه في الصحافة اليمينية، التي ادعت أن تأجيل حرب الغواصات غير المقيدة يخدم إنجلترا وينتهك مصالح الحرب الألمانية.

بالمسؤولية، وإدارة مصائر شعبنا بيد ثابتة، متحرراً من التردد القلق والتهور المتعمد، ونتوقع منه أن يضمن لنا سلاماً يتفق ورغبات الأمة وضحايا هذه الحرب.

هايدلبرغ، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1916

ضد «حزب الوطن الأم»

تقرير تحريري عن نشوء النص

مارس «حزب الوطن الأم الألماني»، الذي كان قد تأسس نهاية آب/ أغسطس 1917، من حيث البرنامج سياسة «السلام الصحيح»، موجهة ضد الحكومة والأغلبية الحكومية، وكانت تعني بالنسبة له تنفيذ أهداف توسعية بعيدة المدى في السياسة الخارجية، والتمسك بثبات بالنظام الاجتماعي والدستوري القائم في السياسة الداخلية. ونتيجة لذلك، اتجه تحريضه في التجمعات والنداءات والمناشير ضد الجهود الهادفة إلى عقد سلام معتدل، وضد المنطلقات الضرورية لإقامة نظام جديد في الداخل.

وكان ماكس فيبر قد عارض هذه التطلعات من خلال مقالة صحفية كتبها يوم 30 أيلول/ سبتمبر 1917 بعنوان «الوطن الأم وحزب الوطن الأم»[2]. كما كانت قد نشأت في أيلول/ سبتمبر 1917 على امتداد الرايخ نوادٍ محلية وإقليمية تابعة لحزب الوطن الأم. وعُقد أول اجتماع لنادي الحزب الجديد في هايدلبرغ يوم 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، افتتحه رئيس النادي أستاذ جامعة هايدلبرغ فريدريش فون دون، بينما ألقى ألفريد هوش، أستاذ جامعة فرايبورغ، محاضرة رئيسة «عن مهام

(2) تمت طباعته في هذا المجلد.

حزب الوطن الأم وأهدافه»[3]. وفي الوقت نفسه، أرسل أمين سر نادي هايدلبرغ المحلي، الأستاذ يوليوس روسكا (Julius Ruska)، مذكرة إلى جميع أساتذة الكرسي الجامعي وأعيان المدينة تطالبهم بالانتساب إلى النادي، تقولُ المذكرة: «إن هايدلبرغ، التي كانت ذات يوم قلعة الشعور الوطني، لا يجوز أن تتخلف عن الركب، وهي ستقوم بواجبها، إذا ما تقدمتها دوائر المواطنين والجامعة القيادية بالمثال الحسن»[4].

انصب التوضيح المطبوع هنا والموقع من 32 أستاذاً من جامعة هايدلبرغ بينهم ماكس فيبر على معارضة أنشطة الحزب المحلية. وقد أشارت صحيفة فرانكفورت إلى هذا التوضيح في 23 تشرين الأول/ أكتوبر، بعد يوم من نشره في صحافة هايدلبرغ المحلية، وجعلت عنوانه: «ضد حزب الوطن الأم، اعتراض أساتذة هايدلبرغ الجامعيين»:

«هايدلبرغ في 22 تشرين الأول/ أكتوبر. اعترض 32 من أعضاء هيئة التدريس التعليمي لجامعة هايدلبرغ، الذين ينتمون إلى جميع الكليات ومختلف الاتجاهات السياسية ويضمون عدداً كبيراً من القوميين الليبراليين، في توضيح علني على تأسيس حزب الوطن الأم الألماني واسمه ودعايته»[5].

في اليوم التالي، طبعت صحيفة فرانكفورت نص التوضيح الحرفي الكامل.

نقل النص وتحريره

ظهر التوضيح أول الأمر كإعلان حمل النص نفسه في صحيفة **هايدلبرغ اليومية**، العدد 247 بتاريخ 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1917. كما نشرت **صحيفة فرانكفورت** التوضيح في العدد 294 بتاريخ 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 تحت عنوان «ضد حزب الوطن الأم».

(3) تقرير صحيفة **آخر أخبار هايدلبرغ**، العدد 247 بتاريخ (22 تشرين الأول/ أكتوبر 1917): «حزب الوطن الأم في هايدلبرغ».

(4) استشهاد مقتبس من الإعلان الذي صدر فيما بعد عن البرفيسور يوليوس روسكا في صحيفة **هايدلبرغ اليومية**، العدد 283، تاريخ (3 كانون الأول/ ديسمبر 1917).

(5) **صحيفة فرانكفورت**، العدد 293 تاريخ (23 تشرين الأول/ أكتوبر 1917).

ضد «حزب الوطن الأم»

يشعر الموقعون من أعضاء هيئة تدريس جامعة هايدلبرغ الذين ينتمون إلى اتجاهات سياسية مختلفة، بالحاجة إلى توضيح أنهم يرون «خطراً محدقاً» في تأسيس ودعاية «حزب الوطن الأم». يعبر اسم وبرنامج هذا الحزب عن الزعم بأنه يمثل قسماً من الشعب يتميز خاصة بتوجهاته الوطنية، وإننا لنرى في هذا الزعم، وعلى رغم الخلافات الراهنة، نسفاً للوحدة، التي تكمن منذ الرابع من آب/ أغسطس 1914 في الإرادة الدفاعية الصلبة لدى الشعب الألماني، وإعادة إحياء طرائق صراع قديمة ومأساوية كانت الحرب قد أرغمتنا على تجاوزها. بالمعنى نفسه، نعترض على التعبير المستخدم في الإشهار لنداء هايدلبرغ الذي أصدره الحزب، وفيه أن «هايدلبرغ كانت ذات يوم قلعة الشعور الوطني»، وعلى روح التبجح الكامنة فيه التي ترى أن علينا قياس الروح الوطنية في جامعة ومدينة هايدلبرغ وفق معيار وحيد هو الالتحاق بحزب الوطن الأم.

وبقدر ما نعترض على أي إضعاف وإيهان لإرادة النصر لدينا، نعلن في الوقت نفسه ثقتنا الراسخة بأن وسائل القوة الألمانية كفيلة بانتزاع مستقبل مضمون لنا ولأطفالنا، علماً بأن وحدة الجبهة الداخلية تبقى شرط النجاح الذي لا غنى عنه. إننا لا نعرف حزب وطن أم، بل وطناً مشتركاً لجميع الأحزاب.

نداء

[رابطة الشعب من أجل الحرية والوطن]

تقرير تحريري عن نشوء النص

تنفيذاً لما تقرر في محادثات تم التوافق عليها في تشرين الأول/ أكتوبر 1917، وجهت «رابطة الشعب من أجل الحرية والوطن» في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 أول نداء إلى الرأي العام[1]. وقد عقدت الرابطة جمعيتها التأسيسية يوم 4 كانون الأول/ ديسمبر 1917 في برلين، بمبادرة انطلقت بصورة كبيرة من النقابات الحرة، ورابطة نوادي النقابات الألمانية، والرابطة العامة للنقابات المسيحية. وبالإضافة إلى ذلك، نالت الرابطة الشعبية دعم أقسام من يسار الوسط، وحزب الشعب التقدمي، والديمقراطيين الاجتماعيين وكذلك رجال الأعمال والمصرفيين[2].

وكان يراد «للرابطة الشعبية»[3] أن تمثل ثقلاً مقابلاً لحزب الوطن الأم، الذي

---

(1) وجهت أول دعوة إلى حضور جلسة للرابطة في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1917. وهناك نسخة عنها في أرشيف الدولة السري للملكية الثقافية البروسية.

(2) انظر: Dirk Stegmann, *Die Erben Bismarcks* (Köln: Kiepenheuer und Witsch, 1970), S. 509-511.

(3) توجد نسخة من نظامها الداخلي في أرشيف الدولة السري البروسي.

كان قد تأسس في أيلول/ سبتمبر. أما التنظيمات الحاملة للنداء فكانت لجنة مؤتمر العمال الألماني (المسيحي القومي)، واللجنة العامة لنقابات ألمانيا، والرابطة العامة للنقابات المسيحية، وجمعية مصالح روابط الموظفين الألمان، ورابطة عمال وحرفيي السكك الحديدية الألمان، ورابطة مساعدي الأعمال الألمان، ونادي التجار الألمان، وكذلك هيئة الرئاسة الثُمانيّة الأعضاء التي كان منها غيرترود بويمر وهاينريش هيركنر، ومجلس العمل خماسي الأعضاء، الذي انتمى إليه أيضاً هاينريش هيركنر وفريدريش ماينكه وهيرمان أونكن، وأخيراً خمسون شخصاً «كأعضاء في اللجنة»، كان منهم ماكس فيبر، وغيرهارد أنشوتس، ولوجو برينتانو، وفريدريش ناومان، وألفريد فيبر، من بين آخرين.

عن وصول النص وتحريره

ظهر نداء «رابطة الشعب من أجل الحرية والوطن» خلال وقت واحد تقريباً في صحف محلية وإقليمية. وتم فضلاً عن ذلك توزيعه كمنشور غير مؤرخ توجد نسخة منه في مكتبة الدولة الألمانية في برلين.

أما الصيغ المتوافرة منه فهي لا تختلف بعضها عن بعض إلا في تدخلات إدارات التحرير المتعلقة بترتيب الطباعة، وببعض الإبراز بواسطة طباعة مقاطع منه بأحرف ضخمة. ويتقيد النص بالمنشور الذي طبعته مؤسسة الفن والطباعة الوطنية في برلين. ويمكن للصحف أن تكون قد استخدمت المنشور كمسودة، لا سيما أنها اختصرته في بعض المواضع.

نداء

[رابطة الشعب من أجل الحرية والوطن]

اعتبرت الحكومة في اجتماعات متنوعة أن الرايخ الحر والقوي، الذي سيعيش أبناؤنا فيه، هو مستقبلنا الألماني.

هذا الحل هو وحده الذي يستطيع توحيد شعبنا، بالنظر إلى تلازم الحرية الخارجية والداخلية والقوة الخارجية والداخلية، ولأن الشعب لا يكون قوياً نحو الخارج، إلا إذا كان هناك مجال كافٍ لمشاركة جميع فئاته وطبقاته بمسؤولية وحرية في بنية دولته، ولأنه لا يمكن فصل البناء الداخلي الجديد عن انتشار قوة الأمة في الخارج. هذا ما يتجاهله جميع أولئك الذين يعتقدون أنه يجوز لهم تأجيل البناء الجديد، بدل أن يسمحوا بولادته بصورة مباشرة وحيوية انطلاقاً من الحرب نفسها، مثلما سبق لرايخنا أن ولد بدوره وسط الحرب.

يُطالِب شتاءُ الحرب الرابع بقوة أكبر من أي وقت مضى بهذا البناء الجديد. وهو يتطلب أكثر من أية فترة أخرى التلاحم الداخلي للأمة. وإننا لنأخذ في حسباننا قبل كل شيء الوحدة الواضحة بين إدارة الرايخ والتمثيل الشعبي.

ونحتاج بالتفصيل إلى:

أولاً: بالنظر إلى أن تصميم أعدائنا على إبادتنا لم يُكسر بعد، علينا جمْع قوانا إلى أقصى حد، إلى أن يُكسر ذلك التصميم.

ثانياً: نظامٍ داخلي فوري جديد، وبناء حر لمؤسسات دولتنا من خلال عمل مشترك تسهم فيه جميع دوائر الشعب، لنعزز بهذه الطريقة قوة الشعب، ونزيده سروراً، ونمنح الحكومة الراغبة في الإصلاح السند الذي تمثله إرادته، ونستخلص النتائج الضرورية من جوهر الدولة الحديثة، التي يجب أن تستخلصها اليوم كل أمة بالارتباط مع تطورها.

ثالثاً: سياسةٍ خارجية واضحة، محمولة من الشعب والحكومة، تتطلع إلى سلام دائم، وإلى المواد الخام، والتصريف التجاري، وترسي وجود وكرامة وحرية تطور الشعوب على أرضية الأخلاق والحق.

ونطالب جميع من يشاركوننا رأينا بالالتفاف حولنا. لقد نشأت تحت راية الوطن والحرية رابطة شعبية ألمانية جعلت هدفها المعلن حرية الوطن الخارجية وسعادته ورفعته. نحن لسنا حزباً أو تشكيلة شبه حزبية، ونتوجه إلى الجميع، من اليمينيين إلى اليساريين، الذين يعنيهم مستقبل الشعب الألماني بصورة جدية.

هذا التوضيح هو صوت الشعب العامل، الذي هو جوهر ما لدى سائر الألمان من شجاعة وثقة بالنفس، والمصحوب بموافقة ممثلين كثيرين جداً لجميع الطبقات الأخرى، ممن يعتقدون أن السياسة القوية ليست ممكنة إلا في الوحدة مع الشعب الكبير والواسع.

نحن رابطة شعبية حقيقية، ولدت من إرادة الحياة التي لم تُكسر لدى الشعب الألماني. ونرى في توحيد السياسة الواقعية الذكية مع نظام الدولة الشعبي والحر أسس دولة عظمى حديثة. إن انضواء ألمانيا الجديدة هذه في جماعة دول حضارية تحترم ضروراتها الحيوية وتعترف بها بصورة متبادلة، هو أحد أهدافنا الأكثر سمواً. هذه الرؤية الحرة والقوية في الوقت نفسه هي التي ستنشرها رابطتنا. وإننا لنرحب بكل من يريد العمل معنا!

الملحق الثاني

كتابات وخطب لم تصلنا

الديمقراطية في الحياة الأميركية

[محاضرة ألقيت يوم 30 نيسان/ أبريل 1916 في برلين]

كانت «جمعية 1914 الألمانية»، التي تأسست في تشرين الأول/ أكتوبر 1915، منبراً خاصاً للنقاش بين الأكاديميين والصحافيين والشخصيات السياسية ذات المناصب الرفيعة في برلين. وكان رئيسها فيلهلم زولف (Wilhelm Solf)، كاتب الدولة في مكتب الرايخ الكولونيالي.

مطلع عام 1916، عرض ماكس فيبر على الجمعية تقديم محاضرة في «الديمقراطية في أميركا». وكما أخبر زوجته ماريانة، فقد اصطدم الاقتراح في البداية بتأييد ملتبس: «عرضتُ عليهم محاضرة عن الديمقراطية في أميركا. ولكن، وبما أنني أُعتَبر داعيةَ لُيونة، فقد أبدى السادة بكل أدب القليل من الميل إلى الإسراع في قبول العرض»[1]. إلا أنه تم، رغم ذلك، قبول الموضوع، على خلفية السجال حول الانتقال إلى حرب الغواصات غير المقيدة، التي وضعت الولايات المتحدة الأميركية تحت أنظار الرأي العام الألماني. ويبدو أنه تقرر أول الأمر أن يكون يوم 8 أيار/ مايو 1916 هو تاريخ إلقاء محاضرة فيبر عن «الأرستقراطية الأميركية والديمقراطية»[2]. إلا أنه تم فيما بعد

(1) رسالة إلى ماريانة فيبر بتاريخ 11 آذار/ مارس 1916، نسخة ماريانة فيبر (بالآلة الكاتبة). أرشيف الدولة، ميرسبورغ، تركة فيبر رقم 2/ 30.

(2) في لائحة وجدت في تركة سيرينغ، الأرشيف الاتحادي في كوبلنز، رقم 151 عن المحاضرات التي برمجتها «جمعية 1914 الألمانية» هناك إعلان عن محاضرة فيبر ليوم 8 أيار/ مايو بعنوان «الأرستقراطية الأميركية والديمقراطية».

تأجيل الموعد بصورة مفاجئة، وتحدد يوم 20 آذار/ مارس لإلقائها. وعلى كل حال، فقد أخبر فيبر زوجته في رسالة مؤرخة في 18 آذار/ مارس 1916 بالآتي[3]:

«سأتحدث يوم الإثنين في الجمعية الألمانية (الديمقراطية في أميركا) بدل السيد جوري (يتجول في المكان بثياب ضابط برتبة ملازم ثان) الذي يوجد عائق ما يمنعه عن إلقاء محاضرته، وقد رجوني أن أحاضر بدلاً عنه، بعد أن كان هؤلاء السادة خائفين دوماً إلى الآن مما قد أقوله».

من الواضح أن إرنست ترولتش هو الذي حل محل جوري، وأن الموعد تأجل من جديد[4] إلى يوم 3 نيسان/ أبريل. يُستخلص من رسالة بعث بها فيبر يوم 5 نيسان/ أبريل[5] أنه ألقى يوم 3 من الشهر ذاته محاضرة في «جمعية 1914 الألمانية»، يظهر من تشابه مضمونها مع مضمون محاضرة ألقاها بعد عامين في هايدلبرغ عن «الديمقراطية والأرستقراطية في الحياة الأميركية»[6] أنها كانت عن «الأرستقراطية الأميركية والديمقراطية» أو كما كتب هو نفسه في رسالة بتاريخ 18 آذار/ مارس عن «الديمقراطية في الحياة الأميركية». يخبر فيبر زوجته عن الحدث بالكلمات الآتية:

«لا أعرف إن كانت خطبة أول أمس قد أعجبت القوم، فقد كانت «واقعية» جداً: لأنني كنت أشعر بالغثيان من أقوال جمعية 1914 الكثيرة. على كل حال، فقد استمعوا باهتمام طيلة ساعتين، وكان عليهم الإصغاء إلى أشياء لم يكونوا يفضلون بالتأكيد الاستماع إليها (مكانة المرأة، الأخلاق الجنسية الألمانية، حق الشعوب... إلخ). مهما يكن من أمر، فقد قلت ما كنت أريد قوله، وكفى».

ليس هناك مخطوط عن هذه المحاضرة، ولم يثبت أن تقارير صحافية كتبت عنها.

---

(3) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم السبت [18 آذار/ مارس 1916]، موجودات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة.

(4) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم الثلاثاء [21 آذار/ مارس 1916]، موجودات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة: «البارحة ألقى ترولتش محاضرة في «جمعية 1914 الألمانية».

(5) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم الأربعاء [5 نيسان/ أبريل 1916]، موجودات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة.

(6) بحوزتنا تقارير صحفية بشأن هذه المحاضرة المتأخرة المؤرخة في 23 آذار/ مارس 1918.

[مقالة ضد «عموم الألمان»]

كانت لماكس فيبر يوم 18 آب/ أغسطس 1916 مقابلة في شارلوتنبورج مع محرر في صحيفة **فرانكفورت** «عن السياسة» (لقد أرسلت لكم مقالة حول هذا الموضوع). يذكر فيبر هذه المحادثة بتفصيل أوسع(7) في رسالة تحمل تاريخ 21 آب/ أغسطس 1916، فيقول: «البارحة مساءً، كنت مع محرر في صحيفة **فرانكفورت**، التي كنت قد أرسلت إليها مقالة ضد عموم الألمان، لكنهم لم يرغبوا في أخذها»(8).

نستنتج من رسالة تبريرية بعث بها فيبر في الوقت نفسه إلى إدارة الصحيفة أن المقالة **شنت هجوماً حاداً على المحافظين**، خاصة منهم «هايدبراند» و«عموم الألمان»، ودافعت بصورة غير مباشرة عن سياسة بيتمان هولفيغ الخارجية المعتدلة. وتنتهي الرسالة بنقد خفيف لرفض صحيفة **فرانكفورت** المفعم بالخوف من طباعة هذه المقالة: «لا بد أن تعرف الحكومة ما لم تدركه بعد، وهو أنه لا يمكنها جني المنافع من الجانبين، أي من الغرب والشرق، وأن هذا ممكن من جانب واحد فقط، وأن عليها الاختيار، إنني آسف لعدم قبول مقالتي»(9).

[مقالة في مسؤولية مستشار الرايخ]

بالتلازم مع مخطوط مقالة «الوطن الأم وحزب الوطن الأم»(10)، أرسل فيبر نهاية أيلول/ سبتمبر 1917 مخطوطاً آخر لمقالة سياسية إلى هيئة تحرير صحيفة **آخر أخبار ميونيخ**. تؤكد ذلك رسالة إرنست بوسيلت، كبير محرري الصحيفة، بتاريخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1917:

«في البداية، وضعنا المقالة الأخرى الصغيرة حول مسؤولية مستشار الرايخ في الأرشيف، لكننا قررنا استخدامها متى وجدنا من جديد مناسبة لذلك، الأمر الذي

(7) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم الجمعة [18 آب/ أغسطس 1916]، موجودات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة.

(8) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم الإثنين مساء [21 آب/ أغسطس 1916]، موجودات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة.

(9) رسالة إلى هيئة تحرير صحيفة فرانكفورت، بتاريخ 20 آب/ أغسطس 1916، موجودات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة.

(10) مطبوع في هذا المجلد.

يجب أن نتوقعه للأسف عاجلاً أم آجلاً بسبب المزاج العاصف للخطيب الرفيع المقام. أما التصريحات حول ملك رومانيا، التي لم تنشر، بقدر ما استطعنا التأكد، إلا في صحيفة الدليل المحلي ولم تجد بالكاد أي اهتمام في بقية الصحافة، فيبدو لنا أنها ليست بذاتها سبباً كافياً لشن هجوم بمثل هذه الحدة. إن هذا يمكن أن يقود في ظل المزاج السائد إلى سوء فهم نوايانا لدى الأوساط القومية على الأقل. ولكن، وكما سبق القول، نحن على اتفاق تام معكم بالنسبة لهذا الموضوع، ولن نهمل المقالة، وسندرجها أيضاً في المكافأة التي ستصلكم اليوم»[11].

بما أن مستشار الرايخ ميشائيليس، الذي انصبت المقالة بكل وضوح عليه، لم يبق في منصبه إلا إلى 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، فإنه يمكن أن يكون قد تم صرف النظر عن نشرها. ومهما يكن من أمر، فإنه لم يمكننا إثبات وجود المقالة في حوليات الحرب الخاصة بصحيفة فرانكفورت، ويمكن الاعتقاد أنها لم تطبع أبداً. وبالنظر إلى أن محتويات أرشيف الصحيفة، الخاصة بتلك الفترة، لم تحفظ، فإن البحث عن المقالة ظل بلا نتيجة.

[مساهمة في نقاش جرى خلال تجمع سياسي بتاريخ 1 كانون الأول/ ديسمبر 1917]

تحدث نائب برلمان الرايخ البرليني يوليوس كوبش (Julius Kopsch) (حزب الشعب التقدمي) يوم 1 كانون الأول/ ديسمبر 1917 بطلب من النادي المحلي لحزب الشعب التقدمي في هايدلبرغ عن موضوع «إعلان سلام برلمان الرايخ، وحزب الوطن الأم وتغيير المستشار». وقد نشرت صحف هايدلبرغ تقارير تفصيلية عن حديثه[12]. حسب هذا التقارير، طالب «كوبش» بمَلَكية شعبية على أساس رسالة عيد الفصح والنظام الداخلي الجديد، وأنكر حق حزب الوطن الأم في تسويق مطالبه باعتبارها رأي الشعب. في ختام هذه الشروح، طلب ماكس فيبر الكلمة، وقال كلاماً

(11) رسالة من إرنست بوسيلت إلى ماكس فيبر بتاريخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1917. موجودات ماكس فيبر - شافر، ملكية خاصة.

(12) صحيفة آخر أخبار هايدلبرغ، العدد 283، بتاريخ (3 كانون الأول/ ديسمبر 1917)، ص 3؛ صحيفة هايدلبرغ اليومية، العدد 283، بتاريخ (3 كانون الأول/ ديسمبر 1917)، ص 3؛ صحيفة هايدلبرغ، العدد 284، بتاريخ (4 كانون الأول/ ديسمبر 1917)، ص 3.

تخبرنا صحيفة هايدلبرغ اليومية عنه: «في الحديث التالي لذلك، عارض ماكس فيبر بين آخرين، وهو يستشهد بمنشور، نشاط وتطلعات حزب الوطن الأم، وقدم معطيات عن حلفائنا ليتها لم تعلن في تجمع عام»[13].

استغنت الصحيفة أيضاً عن نشر مضمون ملاحظات فيبر، مراعاة للرقابة، لكنها خصتها رغم ذلك بالتعليق الآتي:

«تبعت الخطابَ مناقشةٌ أخذ الأستاذ فيبر الكلمة فيها، من بين آخرين. ورغم أهمية شروحه، فإنه كان من المستحسن لو أنها لم تقل في هذا التجمع العام، الذي لم يتألف من سياسيين وحسب. ليس ثمة في جميع الأحوال أي جانب جيد في هذا الذي حدث. وكان الوضع خلال حديث فيبر ثقيلاً إلى درجة أننا استغربنا عدم قيام ممثلي هيئات الرقابة المحليين بسحب الكلمة منه»[14].

ذكر فيبر في مساهمته الحوارية ملاحظة عن «السيف والقلم» أفضت إلى رسالة شكوى ضده طبعتها إحدى صحف المدينة[15]، رد عليها هو نفسه «برسالة» نشرتها الصحيفة، كما نشرتها في الوقت نفسه صحيفة فرانكفورت[16].

بورجوازية الغرب

[محاضرة أُلقيت يوم 12 كانون الثاني/ يناير 1918 في برلين]

وُجد الإعلان عن هذه المحاضرة التي ألقيت يوم 12 كانون الثاني/ يناير 1918 في صحيفة **برلين اليومية**، العدد 17 بتاريخ 10 كانون الثاني/ يناير 1918، الطبعة الصباحية. وكان قد تقرر موعد لإلقاء المحاضرة التي حملت عنوان «بورجوازية الغرب» في برلمان بروسيا. يَذكر فيبر هذه المحاضرة باختصار في رسالة إلى ماريانة قبل يوم من ذلك: «يتملكني الآن فضول ما إذا سيكون لي بعض المزاج المناسب غداً. إن

(13) صحيفة هايدلبرغ اليومية، العدد 283، بتاريخ (3 كانون الأول/ ديسمبر 1917)، ص 3.

(14) صحيفة هايدلبرغ، العدد 284، بتاريخ (3 كانون الأول/ ديسمبر 1917)، ص 3.

(15) صحيفة هايدلبرغ اليومية، العدد 288، بتاريخ (8 كانون الأول/ ديسمبر 1917).

(16) مطبوع في هذا المجلد بعنوان «السيف وصراع الأحزاب».

موضوعاً تاريخياً كهذا هو في جميع الأحوال صعب المعالجة أمام وسط كالذي ستُلقى أمامه، لكنني أردت أن أُجرِّب هذا بالذات لمرة واحدة»[17].

للأسف، نفتقر إلى معلومات عن نوعية المنتدى الذي ستُلقى المحاضرة أمامه، خاصة أننا لم نعثر على تقارير عن المحاضرة في الصحافة المحلية أو غيرها. أما أنها ألقيت، فهذا ما يمكن استنتاجه من رسالة إلى زوجته ماريانة تحمل تاريخ 13 كانون الثاني/ يناير يقول فيها: «لقد تحدثت البارحة. كان صدى الأصوات في القاعة مشيناً. وإنه لأمر يصعب تحمله أن يتحدث الإنسان عن أشياء علمية، تاريخية بصوت صاخب في قاعة عملاقة. كان الحضور جيداً، والجمهور منتبهاً ومهذباً، لكنه أصيب طبعاً بالخيبة لأنه لم يسمع شيئاً راهناً في المحاضرة (وكانوا قد شتموني قبل ذلك في الصحافة)[18]. إلا أنني سأكون سعيداً جداً عندما سينقضي بصورة نهائية عصر «الخَطابة»، وذلك يوم الثلاثاء القادم»[19]. تنطبق الملاحظة الأخيرة على الخطبة التي ألقاها مساء الثلاثاء 15 كانون الثاني/ يناير عن «الأرستقراطية ودمقرطة ألمانيا»، وتحدثت عنها صحيفة برلين اليومية[20].

[مذكرة في مسألة عقد السلام بمناسبة إضراب العمال ضد التسلّح]

تذكر ماريانة فيبر في «فهرس كتابات ماكس فيبر»، المطبوع في كتاب **صورة حياة**: «المذكرة الثانية حول عقد السلام بمناسبة إضراب العمال ضد التسلّح، بتاريخ 2/ 4/ 1918 (بدون تاريخ)»[21].

يرد اسم المذكرة أيضاً لدى إدوارد باومغارتن، الذي يَقبل هذه المعلومة دون

(17) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم الجمعة [11 كانون الثاني/ يناير 1918]، موجودات ماكس فيبر – شافر، ملكية خاصة.

(18) لم نستطع استجلاء أمر هذه الواقعة.

(19) رسالة إلى ماريانة فيبر يوم الأحد [13 كانون الثاني/ يناير 1918] موجودات ماكس فيبر – شافر، ملكية خاصة.

(20) طبع التقرير في هذا المجلد.

(21) ماريانة فيبر، **صورة حياة**، ص 718.

تدقيق، كما نظن[22]. أما الأبحاث التي جرت عن مكان وجود المذكرة في تركة ماكس فيبر، وفي ملفات مكاتب رايخ مختلفة وتركة كونراد هاوسمان وفريدريش ناومان، فتبقى بلا نتيجة.

[مقالة سياسية المضمون من شهر آذار/ مارس، نيسان/ أبريل 1918]

يذكر فيبر في رسالة إلى هيئة تحرير صحيفة **فرانكفورت** بعث بها يوم 4 نيسان/ أبريل 1918 مقالة سياسية المضمون، ويقول: «أُرسل طيَّه مقالة كنت قد ناقشتها مع السيد الدكتور سيمون»[23].

لا نعرف شيئاً موثوقاً عن موضوع ومكان هذه المقالة التي يبدو بوضوح أنها لم تطبع.

[مقالة عن الجنرال لودندورف]

لم تَقبل صحيفة **فرانكفورت** مقالة يُرجَّح أن ماكس فيبر كتبها للدفاع عن إنجازات الجنرال العسكرية، وليس السياسية، ومواجهة الحملة التي بدأت ضده في تشرين الأول/ أكتوبر، وإنما قامت بردِّها إليه[24]. أما مضمون المقالة فيستدل عليه من معطيات ماريانة فيبر[25]، التي لا نعرف منها إن كانت المقالة بحوزتها عندما وضعت كتاب **صورة حياة**. وجاء في المقالة: «على الجنرال الإيمان بطالعه والقيام بمخاطرات». هناك شروح مماثلة لهذا القول ترد أيضاً في خطبة انتخابية ألقاها في هايدلبرغ يوم 3 كانون الثاني/ يناير 1919، يقول فيها: «إن كل من يشمت بقادتنا الميدانيين في ساعة الهزيمة هو من الأنذال»[26]. ولم يفض البحث عن المقالة إلى أية نتيجة، وعلينا اعتبارها في حكم الضائعة.

---

(22) إدوارد باومغارتن، «ماكس فيبر، عمله وشخصه»، تورنغن، مور (بول سيبيك) 1964، ص 714.

(23) رسالة يوم 4 نيسان/ أبريل إلى هيئة تحرير صحيفة **فرانكفورت**، تركة ماكس فيبر، رقم 10/ 30.

(24) رسالة إلى صحيفة **فرانكفورت** بتاريخ (29 تشرين الأول/ أكتوبر 1918).

(25) Marianne Weber, *Lebensbild1*, S. 662.

(26) Mommsen, *Max Weber2*, S. 317.

ثبت المصطلحات

Zollbündnis	اتحاد جمركي
Dürerbund	اتحاد دورر
Norddeutscher Bund	اتحاد شمال ألمانيا
Nationalsozialer Verein	اتحاد قومي اشتراكي
Lauensteinischer Kulturtagungen	احتفالات لاونشتاين الثقافية
Sozialistische Parteien	أحزاب اشتراكية
Honoraiorenparteien	أحزاب الأعيان/ وجهاء
Massenparteien	أحزاب جماهيرية
Wirtschaftsethik	أخلاقيات اقتصادية/ أخلاقيات العمل
Verwaltung	إدارة
Dilettantenverwaltung	إدارة الرداءة/ (يقوم عليها) الأغرار/ الهواة
Lazarettverwaltung	إدارة المستشفيات
Kriegsgewinne	أرباح الحرب
Arisrokratie	أرستقراطية
Beamtenaristokratie	أرستقراطية الموظفين
Rentenpapiere	أوراق الريع*

Krisen des Wirtschafstordnung	أزمات النظام الاقتصادي
Kaizerkrise	أزمة المستشار
Julikrise 1917	أزمة تموز/ يوليو 1917
Wirtschaftliche Krigesgründe	أسباب اقتصادية للحرب
Sparta	إسبرطة
Friedensbereitschaft	استعداد للسلام
Plebiszist	استفتاء
Referendum	استفتاء
Voslkabsitimmung	استفتاء
Sozialismus	اشتراكية
Staatssozialismus	اشتراكية الدولة
Sozialisierung	إضفاء الطابع الاجتماعي
Parlamentarisierung	إضفاء الطابع البرلماني
Bürokratisierung	إضفاء الطابع البيروقراطي
Soziale Demokratisierung	إضفاء الطابع الديمقراطي الاجتماعي
Demokratisierung	إضفاء الطابع الديمقراطي/ دمقرطة
Kriegserklärung	إعلان الحرب
Honoratioren	أعيان/ وجهاء/ أشراف
Dilettanten	أغرار/ هواة
Deutsche Ideen von 1914	أفكار 1914 الألمانية
Wirtschaft	اقتصاد
Dilettantenwirtschaft	اقتصاد الأغرار/ الهواة
Kriegeswirtschaft	اقتصاد الحرب
Genossenschaftswirtschaft	اقتصاد تعاوني
Weltwirtschaft	اقتصاد عالمي
Friedesnresolution	إقرار السلام

Feudalismus	إقطاع
Grundherrschaft	إقطاعي
Imprialismus	إمبريالية
Nation	أمة
Amerikanisierung	أمركة/ إضفاء الطابع الأميركي
Wahlen	انتخابات
Soziale Auslese	انتقاء اجتماعي
Auslese	انتقاء/ اصطفاء
Kriegesziele	أهداف الحرب
Fideikomißfähing	أهلية الحصول على وقف عقاري
Autokratie	أوتوقراطية/ حكم الفرد
Mitteleuropa	أوروبا الوسطى
Parlament	برلمان
Parlamentarier	برلماني/ نائب
Großpreußentum	بروسيا الكبرى
Plutokratie	بلوتوقراطية/ نخبة ثرية
Kriegesgewinnplutokratie	بلوتوقراطية/ نخبة ثرية متربحة من الحرب
Bürgertum	بورجوازية
Buren	بوير
Kriegeszielerörterung	بيان أهداف الحرب
Bürokratie	بيروقراطية
Kaplanokratie	بيروقراطية كنسية
Krone	التاج
Weltgeschichte	تاريخ العالم
Verstaatlichung	تأميم
Handel	تجارة

Welthandel	تجارة عالمية
Parteikoalitionen	تحالف حزبي
Kompromiß	تسوية
Mißtraunsvotum	تصويت على ثقة
Zolltarif	تعريفة جمركية
Wirtschaftlische Bedarfdeckung	تغطية الحاجات الاقتصادية
Selbestbetimmung	تقرير المصير
Oktoberrevolution 1917	ثورة تشرين الأول/ أكتوبر الروسية 1917
Februarrevolution, russiche von 1917	ثورة شباط/ فبراير الروسية عام 1917
Deutschtum	جرمانية/ طابع جرماني
Germanisierung der Polen	جرمنة بولونيا
Algerciras	جزيرة خضراء
Sprachgemeinschaft	جماعة لغوية
Msssen	جماهير
Wirtschaftssverbände	جمعيات تجارية
Genossenschaften	جمعيات تعاونية
Konstituante	جمعية تأسيسية
Sozialdemokratischer Verein	جمعية ديمقراطية اجتماعية
Berufsgenossenschaft	جمعية مهنية
Literaten Republik	جمهورية الأدباء
Parlamentarische Republik	جمهورية برلمانية
Beamtenapparat	جهاز الموظفين
Garnisonkomando Heidelberg	حامية هايدلبرغ العسكرية
Sprachgrenze unf politische Grenze	حدود لغوية وحدود سياسية

Krieg	حرب
Eroberungskrieg	حرب الاستيلاء
Burenkrieg	حرب البوير
Peloponnesicher Krieg	حرب بيلوبونيزية
Handelskrieg	حرب تجارية
Siebenjähriger Krieg	حرب السنوات السبع
U-Boot Krieg	حرب الغواصات
Krimkrieg	حرب القرم
Freikonservative Partei	حرب المحافظ الحر
Jugendbewegung	حركة الشباب
Wahlfreiheit	حرية الانتخاب
Partei	حزب
Deutschkonservative Partei	الحزب الألماني المحافظ
Deutsche Fortschrittspartei	حزب تقدمي ألماني
Konstituelle Partei	حزب دستوري
Sozialdemokratische Partei	حزب ديمقراطي اجتماعي
Unabhängige sozialdemokratische Partei	حزب ديمقراطي اجتماعي مستقل
Deutsche Demokratrische Partei	حزب ديمقراطي ألماني
Nationalliberale Partei	حزب قومي ليبرالي
Deutsche Freisinnige Partei	حزب ليبرالي ألماني
Konservative Partei	حزب محافظ
Zentrumspartei	حزب الوسط
Vaterlandspartei	حزب الوطن الأم
Wahlrecht	حق الانتخاب
Pluralwahlrecht	حق انتخاب تعددي

Dreiklassen Wahlrecht	حق الانتخاب الثلاثي الطبقات
Mittelstandwahlrecht	حق الانتخاب للطبقة الوسطى
Enqueterecht des Parlaments	حق البرلمان في التحقيق
Fraunestimmrecht	حق المرأة في الانتخاب
Throrechte	حقوق التاج
Herrschaft	حكم/ هيمنة/ سيطرة/ تحكم
Koalitionsregierung	حكومة ائتلافية
Parlamentarische Regierung	حكومة برلمانية
Reichregierung	حكومة الرايخ
Nebenregierung	حكومة موازية
Beamtenregierung	حكومة الموظفين
Dreibund	حلف ثلاثي
Vierbund	حلف رباعي
Alliierte	حلفاء
Bundesgenosse	حليف
Tangerede	خطاب طنجة
Reichverfassung	دستور الرايخ
Massenpropaganda	دعاية جماهيرية
Parlamentarische Staaten	دول برلمانية
Staat	دولة
Bundestaate	دولة اتحادية
Obrigkeitsstaat	دولة الاستبداد
Leiturgiestaat	دولة الصالح العام
Massenstaat	دولة جماهيرية
Konstitutieller Staat	دولة دستورية
Nationalstaat	دولة قومية
Beamtenstaat	دولة الموظفين

Parvenüstaat	دولة الوصوليين
Massendemagogie	ديماغوجية جماهيرية
Pressedemagogie	ديماغوجية الصحافة
Demokratie	ديمقراطية
Sozialdemokratie	ديمقراطية اجتماعية
Massendemokratie	ديمقراطية جماهيرية
Scheindemokratie	ديمقراطية شكلية/ صورية
Alldeutscher Verband	رابطة عموم الألمان
Kapitalismus	رأسمالية
Abenteur- und Raubkapitalismus	رأسمالية مغامِرة/ رأسمالية السلب والنهب
Öffentliche Meinung	رأي عام
Reich	رايخ
Reichtag	رايخستاغ/ برلمان ألماني
Vassal	رقيق
Rente	ريع
Dienstgeheimnis	سر مهني
Eitelkeitsfriede	سلام الغرور
Verständigungsfriede	سلام متفاوض عليه
Kolonialpolitik	سياسة استعمارية
Wirtschaftspolitik	سياسة اقتصادية
Burenpolitik	سياسة البوير
Bündnispolitik	سياسة تحالف
Neutralisierungspolitik	سياسة التحييد
Verständigungsplitik	سياسة التفاهم
Zollpolitik	سياسة جمركية
Außenpolitik	سياسة خارجية

Innenpolitik	سياسة داخلية
Weltpolitik	سياسة دولية
Reichpolitik	سياسة الرايخ
Friedenspolitik	سياسة السلام
Verzweiflungspolitik	سياسة الشك والريبة
Annexionspolitik	سياسة الضم
Rassenpolitik	سياسة عرقية
Eitelkeitpolitik	سياسة الغرور
Großmachtpolitik	سياسة القوى الكبرى
Abenteurpolitik	سياسة المغامرة
Hegemonialpolitik	سياسة الهيمنة
Realpolitik	سياسة واقعية
Tagespolitik	سياسة يومية
Legitimitat	شرعية
Friedensbedingungen	شروط السلام
Rentner	صاحب ريع/ ريعي
Interessenkämpfe	صراع/ تضارب المصالح
Parteikamp	صراع حزبي
Schwerindustrie	صناعة ثقيلة
Prasidialstimme	صوت رئاسي
Garantien	ضمانات
Beamtentum	طبقة الموظفين
Fachbeantentum	طبقة الموظفين المتخصصين
Arbeiterklasse	طبقة عاملة
Genossenschaftenbeantentum	طبقة موظفي الجمعيات التعاونية
Mittelstand	طبقة وسطى
Waffenstillstandsersuchen	طلب وقف إطلاق النار

Fideikomißbesitzerfamilien	عائلات مالكة لأوقاف عقارية
Rasse	عرق
Herrenvolk	عرق متفوق/ شعب الأسياد
Kommis	عسكري (في الجيش الألماني قديماً)
Spartakusbund	عُصبة سبارتاكوس
Mittelalter	عصر وسيط
Modernisierung	عصرنة
Friedenschließen	عقد/ إبرام السلام
Rationalisierung	عقلنة/ الترشيد
Syndikalismus	عمل نقابي
Dilettantismus	عمل يقوم به الأغرار/ الهواة/ الرداءة
Alldeutsche	عموم الألمان
Legislaturperiode	فترة تشريعية
Verhältniswahlrecht	قانون الانتخاب النسبي
Flottengesetz	قانون البحرية
Völkerrecht	قانون دولي
Wahlrechtsnotgesetz	قانون طوارئ لحق الانتخاب
Kriegsanleihe	قرض الحرب
Wirtschaftsgesinnung	قناعة اقتصادية
Monarchie Gesinnung	قناعة ملكية
Nationalismus	قومية
Weltmächte	قوى عالمية
Militärmächte	قوى عسكرية
Westmächte	قوى غربية
Zentralmächte	قوى الوسط
Mittelmächte	قوى وسطى
Obesrte Heeresleitung	قيادة الجيش العليا

Cäsarismus	قيصرية/ نظام قيصري/ نزعة قيصرية
Parlamentarausschß	لجنة برلمانية
Enquetekommission	لجنة التحقيق
Verfassungsausschuß	لجنة الدستور
Deutscher National-Auschuß fär eien ehrenvollen Frieden	اللجنة القومية الألمانية من أجل سلام مشرف
Liberalismus	ليبرالية
Wirtschaftlicher Liberalismus	ليبرالية اقتصادية
Freisinnige	ليبراليون
Linskliberale	ليبراليون يساريون
Marxismus	ماركسية
Fideikomißbesitzer	مالك وقف عقاري
Sozialistische Gesellschaft	مجتمع اشتراكي
Zollgemeinschaft	مجتمع الجمارك
Bundesrat	مجلس اتحادي
Kronrat	مجلس التاج
Reichkrionrat	مجلس تاج الرايخ
Konservative	محافظون
Neutrale	محايد
Denkschrift	مذكرة
Ostseefrage	مسألة البحر الشرقي
Reichkanzler	مستشار الرايخ
Mohammdaner	مسلمون
Ministerverantwortlichkeit	مسؤولية وزارية
Rassenprobleme	مشاكل عرقية
Fideikkomißvorlage	مشروع وقف عقاري
Nationalitätenproblem	مشكلة القوميات

Interessen	مصالح
Friedensvertrag	معادة/ اتفاق السلام
Ostseevertrag	معاهدة البحر الشرقي
Kriegespresseamt	مكتب إعلام الحرب
Großgrundbesitzer	ملاك الأراضي الكبار
Monarch	ملك
Monrachie	مَلكية
Parlamentarische Monarchie	ملكية برلمانية
Konstituelle Morarchie	الملكية الدستورية
Kongreßpolen	مملكة بولونيا
Zollgebiet	منطقة جمركية
Couleurwesen	منظمة طلابية/ نادي طلابي له لون سياسي
Berufsorganisationen	منظمة مهنية
Beamte	موظف
Deutscher Verien für Sanitätshunde	النادي الألماني لكلاب الإسعاف
Adel	نبيل
Parvenüadel	نبيل حديث عهد بالنعمة
Moralismus	نزعة أخلاقية
Amerikanismus	نزعة أميركية
Parlamentarismus	نزعة برلمانية
Konstitutionalismus	نزعة دستورية
Scheinkonstitusionalismus	نزعة دستورية شكلية/ صورية
Radikalismus	نزعة راديكالية
Pazifismus	نزعة سلمية
Legitimismus	نزعة الشرعية
Militarismus	نزعة عسكرية

Individualismus	نزعة فردية
Zentralismus	نزعة مركزية
Manarchismus	نزعة ملكية
Millerndismus	نزعة ميليراندية
Parteiwesen	نظام الأحزاب
Wirtschaftsordnung	نظام اقتصادي
Parlamentarisches System	نظام برلماني
Zweiparteisystem	نظام الثنائية الحزبية
Staatsordnung	نظام الدولة
Rentertum	نظام الريع
Zarismus	نظام قيصري
Gewerkschaften	النقابات
Burgfriede	هدنة داخلية
Hegemonie Preußens	هيمنة بروسيا
Realismus	واقعية
Kriegeskabinett	وزارة/ حكومة الحرب
Parvenü	وصولي/ حديث عهد بالنعمة
Entente	وفاق
Fideikkomiß	وقف عقاري
Nibelungentreue	ولاء تام/ أعمى/ لا جدال فيه / غير مشروط
Arbeiterschaft	يد عاملة/ عمالة

ثبت بأسماء الأعلام

لا يتناول هذا الثبت سوى الأشخاص الذين يرد ذكرهم في نصوص ماكس فيبر نفسه، باستثناء الشخصيات المعروفة

أدالبير (فويسيتش) فون كورفانتي **(Adalbert (Wojciech) von Korfanty)**: (1873/4/20 - 1939/8/17): صحفي وسياسي؛ ابتداءً من 1905 عضو في الرايخستاغ وعضو الغرفة العليا في بروسيا نائباً عن المجموعة البرلمانية البولونية؛ ابتداءً من 1905 ناشر يومية **بولاك**؛ كان شديد الالتزام ببعث بولونيا مستقلة تضم المقاطعات الشرقية لبروسيا.

إدغار يافّيه (Edgar Jaffé) (1866/5/24 - 1921/4/29): اقتصادي قومي؛ صاحب أملاك؛ شارك مع فرنر زومبارت وماكس فيبر في إصدار «أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية»؛ ابتداءً من 1910 أستاذ العلوم والمصرفية في كلية التجارة في ميونيخ؛ 1914، عمل خبيراً علمياً لدى الحكومة العامة في بروكسل؛ وفي عام 1916 أصدر **الصحيفة الأوروبية للشؤون العامة والاقتصادية**؛ 1918-1919 وزير المالية في بايرن في حكومة أيزنر.

إدوارد برنشتاين (Eduard Bernstein) (1850/1/6 - 1932/12/18): سياسي ومنظِّر ديمقراطي اجتماعي؛ 1881-1890: ناشر مجلة **الديمقراطي الاجتماعي**؛

1887: هاجر إلى لندن، تعاون مع المجلة الأسبوعية **دي نويا تسايت [الزمن الجديد]** و**النشرة الاجتماعية الشهرية**؛ مسؤول الجناح الداعي إلى المراجعة التاريخية في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني؛ 1902-1907، 1912-1918، 1920-1928 عضو الرايخستاغ؛ 1917-1919: عضو الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل الألماني؛ سعى ماكس فيبر إلى إشراكه في «أرشيف علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية» وفي الدراسة التي أجرتها المجلة عام 1910.

إدوارد جيورج غراف فون بيتوزي هوك (Eduard Georg Graf von Bethusy-Huc) (1829/9/3 - 1893/11/19): سياسي محافظ؛ 1866 شارك في تأسيس اتحاد المحافظين الأحرار؛ ابتداءً من 1862 عضو مجلس نواب بروسيا؛ 1867-1871 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا؛ 1871-1880 عضو الرايخستاغ عن المحافظين المستقلين (الحزب الألماني للرايخ).

إدوارد غراف تافيه (Eduard Graf Taaffe) (1833/2/24 - 1895/4/29): رجل دولة نمساوي؛ 1867 وزير الدفاع الوطني والشرطة؛ 1867، 1870-1871، 1879 وزير الداخلية؛ 1868-1870، 1879-1893 رئيس الوزراء؛ كان يقف وراءه ائتلاف محافظ أنشأته الأحزاب الألمانية والسلافية، وهو الائتلاف الذي حاربه الليبراليون بشدة.

إدوارد فرانز لودفيغ كُلمان (Eduard Franz Ludwig Kullmann): (1851/7/14 - 1927/10/12) عامل في صناعة النحاس؛ حاول اغتيال بسمارك في 13/ 7/ 1874 في كيسنجن.

إدوارد لاسكر (Eduard Lasker) (1853/7/14 - 1892/3/16): رجل قانون وسياسي ليبرالي؛ 1865-1879 عضو الغرفة السفلى في بروسيا؛ 1867-1871 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا، 1871-1884 عضو الرايخستاغ؛ إلى غاية 1866 عضو الحزب التقدمي، 1866-1867 شارك في تأسيس الحزب القومي الليبرالي، حيث قاد الجناح اليساري وعارض بينغسن داخل الحزب؛ انفصل عن المجموعة البرلمانية بعد توجه بسمارك إلى نظام الحماية الجمركية عام 1880 وانظم إلى الاتحاد الليبرالي («الانفصال»).

أدولف فيرموت (Adolf Wermuth) (1829/10/14 - 1884/1/15): سياسي؛ 1909-1912 كاتب الدولة لخزانة الرايخ؛ استقال احتجاجاً على مشروع قانون الجيش عام 1912؛ 1912-1930 رئيس بلدية برلين.

أرتور زيمرمان (Arthur Zimmermann) (1864/10/5 - 1940/6/7): دبلوماسي؛ 1911-1916 نائب وزير الخارجية؛ من تشرين الثاني/ نوفمبر 1916 إلى آب/ أغسطس 1917 وزير الخارجية؛ كان يمثل التوجه العنيف في السياسة الخارجية للرايخ الألماني.

أرتور غراف فون بوسادوفسكي- فينر (Arthur Graf von Posadowsky-Wehner) (1845/6/3 - 1932/10/23): ابتداءً من 1893 وزير خزانة الرايخ، ومنذ 1897 كاتب دولة للشؤون الداخلية في الرايخ ووزير دولة في بروسيا؛ 1882-1885 عضو الغرفة السفلى في بروسيا؛ 1912-1918 عضو الرايخستاغ نائباً مستقلاً؛ 1920-1919 عضو الجمعية الوطنية لوضع الدستور ورئيس المجموعة البرلمانية لحزب الشعب القومي الألماني.

أرندت فون هولتسندورف (Arndt von Holtzendorff) (1935/10/24 - 1859/4/10): رجل قانون؛ بعد الدراسة عمل في المحكمة، ثم المحكمة الإدارية ببرلين؛ 1898 التحق بشركة «خط هامبورغ أميركا» للشحن البحري حيث كان مسؤولاً عن دائرة العتاد، ثم عمل إلى غاية ذهابه مديراً وعضواً في مجلس الإدارة؛ كان قريباً جداً من ألبرت بالين.

إرنست فون هايدابراند ودر لازا (Ernst von Heydebrand und der Lasa) (1852/7/20 - 1924/11/15): سياسي محافظ؛ ابتداءً من 1888 عضو الغرفة العليا في بروسيا وقاد لفترة طويلة المجموعة البرلمانية للمحافظين الألمان؛ 1918-1903 عضو الرايخستاغ؛ عارض الإصلاح المالي للرايخ لعام 1909، حيث دعم الإطاحة ببيلوف؛ في الحرب العالمية تزعم معارضة إصلاح قانون الانتخابات في بروسيا وإرساء النظام البرلماني.

إرنست لودفيغ فون غيرلاخ (Ernst Ludwig von Gerlach) (1795/3/7 - 1877/2/18): سياسي محافظ؛ أخ ليوبولد فون غريرلاخ؛ 1848 شارك في تأسيس

صحيفة **بروسيا الجديدة (صحيفة الصليب)**؛ مستشار فريدرش فيلهلم الرابع، ملك بروسيا؛ 1849 عضو الغرفة السفلى في بروسيا؛ 1850 نائب في برلمان إرفوت الموحد؛ وإلى غاية 1858 عضو الغرفة العليا في بروسيا؛ 1877 عضو الرايخستاغ عن الوسط.

إرنست ليبر (Ernst Lieber) (1838/11/16 - 1902/3/31): رجل قانون وسياسي بروسي من الوسط؛ منذ 1870 عضو الغرفة السفلى في بروسيا؛ منذ 1871 عضو الرايخستاغ؛ بعد وفاة فندهورست عام 1891 أصبح زعيم حزب الوسط.

إرنست ياك (Ernst Jäckh) (1875/2/22 - 1959/8/17): صحفي سياسي؛ شارك في العديد من الصحف والمجلات الديمقراطية الليبرالية في جنوب غرب ألمانيا؛ كانت له علاقة وثيقة مع فريدريش ناومان؛ أحد أفضل العارفين بالإمبراطورية العثمانية؛ أسس في الحرب العالمية «الجمعية الألمانية 1914»، بالإضافة إلى الجمعية الألمانية التركية التي كانت لجنة العمل لوسط أوروبا تجتمع في مقراتها؛ شارك في إصدار المجلتين **السياسة الألمانية** و**ألمانيا الكبرى**؛ 1920 أسس جامعة السياسة في برلين التي ترأسها إلى غاية 1933.

ألبرت بالين (Albert Ballin) (1857/8/15 - 1918/11/9): مقاول؛ ابتداءً من 1899 مدير عام بشركة «خط هامبورغ أميركا» للشحن البحري؛ كانت تربطه علاقات جيدة مع فيلهلم الثاني؛ وسيط في مفاوضات ألمانيا وإنجلترا على الأسطول التي جرت في ربيع 1912؛ كانت له علاقة وثيقة مع الدوائر المالية الكبيرة في إنجلترا.

ألبرشت فرايهر فون ريشنبرغ (Albrecht Freiherr von Rechenberg) (1861/9/15 - 1935/2/26): 1900 قنصل في موسكو؛ 1905 قنصل عام في وارسو؛ 1906–1912 حاكم شرق أفريقيا الألمانية؛ 1913–1918 عضو الرايخستاغ عن حزب الوسط.

ألفرد هوغنبيرغ (Alfred Hugenberg) (1865/6/19 - 1952/3/12): صناعي وسياسي قومي ألماني؛ 1907–1908 مدير بنك المناجم والصلب في فرانكفورت؛ 1909–1918 رئيس مجلس إدارة شركة كروب؛ 1916 أسس شركة هوغنبيرغ؛ ابتداءً من 1891 عضو قيادي في رابطة عموم الألمان؛ 1919–1920 عضو الجمعية الوطنية لوضع الدستور؛ 1920–1945 عضو الرايخستاغ أولاً عن حزب

الشعب القومي الألماني، وابتداءً من 1933 عن حزب العمال القومي الاشتراكي الألماني.

ألفريد غراف فون فالدرزي (Alfred Graf von Waldersee) (1832/4/8 - 1904/3/5): جنرال بروسي؛ خليفة مولتكه 1889-1991 قائد هيئة الأركان العليا؛ 1900 قائد أركان القوات الأوروبية التي تدخلت في انتفاضة البوكسر في الصين.

ألفريد فون تيربتز (Alfred von Tirpitz) (1849/3/19 - 1930/3/6): أميرال؛ التحق عام 1865 بالبحرية الألمانية؛ 1892-1895 أصبح رئيس هيئة الأركان في قيادة الأسطول العليا؛ 1897 كاتب الدولة لبحرية الرايخ، وفي هذا المنصب كان مسؤولاً بشكل كبير عن بناء البحرية الألمانية وسياسة أسطول المعارك ضد إنجلترا؛ انخرط بشدة في حرب الغواصات غير المحدودة على النقيض من بيتمان هولفيغ واستقال يوم 15 آذار/ مارس 1916؛ أيلول/ سبتمبر 1917 شارك في تأسيس حزب الوطن الأم الألماني.

ألكسندر إ. غوتشكوف (Alexander I. Gutschkow) (1862/10/26 - 1936/2/14): صناعي وسياسي روسي؛ مؤسس ورئيس الأكتوبريين (اتحاد 17 تشرين الأول/ أكتوبر)، الذي كان ينتمي إلى جناحه اليميني؛ ابتداءً من 1907 عضو الدوما؛ وفي آذار/ مارس 1910 رئيس الدوما؛ تشرين الثاني/ نوفمبر 1911 رئيس مجموعة الأكتوبريين البرلمانية؛ 1915-1917 رئيس اللجنة الصناعية الحربية المركزية؛ أحد قادة المعارضة البورجوازية؛ وزير الحرب والبحرية في الحكومة المؤقتة الأولى 15. 3.-15. 5. 1917.

ألكسندر إ. هرتسن (Alexander I. Herzen) (1870/1/21 - 1812/4/6): كاتب وإعلامي اشتراكي روسي: تأثر كثيراً بالحياة الفكرية الألمانية والفرنسية؛ ترك روسيا في عام 1947 وشارك في الحركات الثورية في أوروبا؛ نشر في لندن في 1857-1867 مجلة **الجرس** التي كانت تُهَرَّب إلى روسيا وكان لها تأثير على الرأي العام؛ مثل مذهباً دراسياً ثقافياً يرى أن العالم السلافي أقل عمراً من باقي أوروبا.

ألكسندر ج. بوليغين (Alexander G. Bulgygin) (1851-1919): وزير الداخلية الروسي 2/ 4/ 1905.

ألكسندر ف. كيرينسكي (Alexander F. Kerenski) (1881/5/4 - 1970/6/11): رجل دولة روسي، ابتداءً من 1912 نائب عن الحزب الاشتراكي التابع لترودوفيكي في الدوما؛ وبعد اندلاع ثورة شباط/ فبراير 1917 أصبح أحد نواب رئيس اللجنة التنفيذية للسوفييت ووزير العدل في الحكومة المؤقتة؛ أيار/ مايو 1917 وزير الحرب في الحكومة الائتلافية؛ تحت قيادته تم إعداد وتنفيذ الهجوم الروسي صيف 1917 الذي وعد به الحلفاء (هجوم كيرينسكي)؛ رئيس الوزراء ابتداءً من تموز/ يوليو إلى غاية ثورة تشرين الأول/ أكتوبر 1917.

ألكسندر ميلراند (Alexandre Millerand) (1859/2/10 - 1943/4/6): سياسي فرنسي؛ 1899–1902 وزير التجارة كأول وزير اشتراكي في فرنسا؛ بسبب موقفه الإصلاحي أبعد عام 1905 من الحزب الاشتراكي المتحد.

ألكسي أ. بروسيلوف (Alexei A. Brussilow) (1853/8/31 - 1926/3/17): جنرال روسي؛ القائد الأعلى للجيوش الروسية في الجبهة الجنوبية في صيف وخريف 1916؛ ومنذ تموز/ يونيو 1917 أصبح القائد الأعلى للجيش الروسي.

أوتو فرايهر فون مانتويفل (Otto Freiherr von Manteuffel) (1844/11/29 - 1913/3/4): سياسي محافظ؛ 1877–1898 عضو الرايخستاغ؛ منذ 1883 عضو الغرفة العليا في بروسيا؛ 1892–1897 زعيم حزب المحافظين في الغرفة العليا وفي الرايخستاغ؛ ابتداءً من 1891 نائب رئيس الغرفة العليا، ورئيسها ابتداءً من 1911.

أوتو هوتسش (Otto Hoetzsch) (1876/2/14 - 1946/8/27): مؤرخ متخصص في أوروبا الشرقية وسياسي؛ 1906 أستاذ دائم في بوزن، 1915 في برلين؛ 1910–1914 ناشر مجلة **تاريخ أوروبا الشرقية**؛ 1920–1930 عضو الرايخستاغ أولاً عن حزب الشعب الألماني القومي، ومن 1929 عن الاتحاد الشعبي المحافظ.

أوغوست بيبل (August Bebel) (1840/7/22 - 1913/8/13): سياسي اجتماعي ديمقراطي؛ 1867–1869: عضو رايخستاغ شمال ألمانيا عن حزب الشعب الساكسوني الذي شارك في تأسيسه؛ 1869 شارك في تأسيس حزب العمال الاجتماعي الديمقراطي؛ ابتداءً من 1871 عضو الرايخستاغ، ابتداءً من 1875 رئيس الحزب

الديمقراطي الاجتماعي.

أوغوست توسّن (August Thyssen) (1842/3/17 - 1942/4/4): صناعي؛ مؤسس شركة توسّن وشركائه عام 1871 ذات الأسهم التي أصبحت إحدى أكبر المجموعات الألمانية التي تحقق عائدات؛ في الحرب العالمية كان مدافعاً عن أهداف واسعة للحرب؛ كانت له صلات وثيقة بماتياس إيرزبيرغر وبحزب الوسط.

أوغوست فيلهلم أنطون غراف نايدهارت فون غنايزناو (August Wilhelm Anton Graf Neidhardt von Gneisenau) (1760/10/27 - 1831/8/23): جنرال بروسي؛ نفذ في إطار الإصلاحات البروسية بالاشتراك مع شارنهورست وبوين إصلاح الجيش ومثّل على غرارهما مبدأ وحدة الشعب والجيش؛ ودافع بوجه خاص عن إلغاء الامتيازات الإقطاعية وعن فكرة الحرب الشعبية.

أوغوست فون تروت تسو زولتز (August von Trott zu Solz) (1855/11/1 - 1938/12/29): رجل قانون وسياسي محافظ؛ 1893-1898 عضو الغرفة السفلى في بروسيا عن الحزب المحافظ؛ 1898 رئيس حكومة في كوبلنتز، وفي كاسل عام 1899؛ 1905 رئيس براندنبورغ، 1909-1917 وزير التربية والتعليم في بروسيا؛ 1917-1919 رئيس هسن ناساو.

أوغوست مسّر (August Messer) (1867/2/11 - 1937/7/11) 1910-1933: أستاذ الفلسفة في جامعة غيسن.

أوجين ريختر (Eugen Richter) (1838/7/30 - 1906/3/10): سياسي ليبرالي يساري وصحفي؛ 1867-1871 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا، ابتداءً من 1871 عضو الرايخستاغ، أولاً عن حزب الشعب التقدمي، وابتداءً من 1884 عن الحزب الألماني الحر وعام 1893 عن حزب الشعب الحر؛ منذ 1869 أيضاً عضو الغرفة السفلى في بروسيا؛ وكخبير مالي في الحزب التقدمي كان سياسياً معارضاً لبسمارك.

أوجين شيفر (Eugen Schiffer) (1860/2/14 - 1954/9/5): رجل قانون وسياسي ليبرالي؛ 1903-1918 عضو الغرفة السفلى في بروسيا؛ 1912 عضو الرايخستاغ عن الحزب الليبرالي القومي؛ ابتداءً من آب/ أغسطس 1917 نائب كاتب الدولة في وزارة خزانة الرايخ؛ 1918-1919 عضو الجمعية الوطنية لوضع الدستور،

1920-1924 عضو الرايخستاغ عن الحزب الديمقراطي الألماني؛ شباط/ فبراير - نيسان/ أبريل 1919 وزير مالية الرايخ ونائب المستشار، تشرين الأول/ أكتوبر 1919 - آذار/ مارس 1920 وزير العدل في الرايخ ونائب المستشار؛ في أيار/ مايو 1921 وزير العدل في الرايخ من جديد.

إيريش كاوفمان (Erich Kaufmann) (1880/9/21 - 1972/11/5): مختص في القانون الدستوري والقانون الدولي؛ 1913 أستاذ دائم في كونيغسبيرغ، وفي 1916 في برلين، و1920 في بون؛ في الحرب العالمية كان مدافعاً عن دستور الرايخ الساري المفعول.

إيريش لودندورف (Erich Ludendorff) (1865/4/9 - 1937/12/20): جنرال؛ 1908-1912 قائد دائرة العمليات في قيادة هيئة الأركان؛ من 1914 مسؤول التموين العام في قيادة الجيش العليا الثانية؛ وفي نهاية آب/ أغسطس 1914 قائد هيئة أركان الجيش الثامن في الشرق؛ وابتداءً من آب/ أغسطس 1916 عمل مسؤولاً أول عن التموين العام إلى جانب هيندنبورغ في القيادة العسكرية الكاملة للحرب؛ قام في كانون الثاني/ يناير 1917 بتنفيذ حرب الغواصات غير المحدودة؛ في تموز/ يوليو 1917 شارك بكثافة في الإطاحة ببيتمان هولفيغ؛ اتبع في مفاوضات بريست ليتوفسك سياسة ضم واسعة؛ طلب في نهاية أيلول/ سبتمبر 1918 وقف إطلاق النار على سبيل الاستعجال؛ أقيل يوم 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1918؛ شارك في انقلاب «كاب» في آذار/ مارس 1920 وفي الانقلاب الذي قاده هتلر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1923.

إيميل كيردورف (Emil Kirdorf) (1847/4/8 - 1938/7/13): أحد رواد صناعة الحديد الصلب في الراين وستفاليا؛ 1873 رئيس مجلس إدارة شركة المناجم «غلزنكيرشنر» المنشأة حديثاً وابتداءً من التسعينات أصبح مدافعاً عن سياسة الكارتل؛ في الحرب العالمية الأولى دافع عن عمليات الضم الواسعة.

بافل ن. ميليوكوف (Pawel N. Miljukow) (1859/1/27 - 1943/3/31): مؤرخ وسياسي ليبرالي روسي؛ 1905 أحد مؤسسي «الديمقراطيين الدستوريين» البورجوازيين الليبراليين (الكاديتيين)؛ 1907 متحدث باسم حزب الكاديت في الدوما؛ من آذار/ مارس إلى أيار/ مايو 1917 وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة.

بول سنغر (Paul Singer) (1844/1/16 - 1911/1/31): صاحب مصنع وسياسي ديمقراطي اجتماعي؛ 1884-1911 عضو الرايخستاغ ورئيس المجموعة البرلمانية مع أوغوست بيبل؛ ابتداءً من 1890 رئيس الحزب أيضاً مع بيبل؛ وانفصل عام 1887 عن مصنع النسيج الذي أسسه من أخيه وكرس نفسه للعمل الحزبي فقط؛ وبوسائله المالية أسس صحيفة الشعب البرلينية عام 1884 التي تمخض عنها في 1891 «إلى الأمام» لسان حال الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

بول فون بينيكندورف وفون هيندنبورغ (Paul von Beneckendorff und von Hindenburg) (1847/10/2 - 1934/8/2): مارشال؛ 1901-1914 قائد فيلق؛ 1914 القائد الأعلى للجيش الثامن؛ انتصر مع لودندورف في تاننبيرج؛ من 29/ 8/ 1916 إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 القائد الأعلى للجيش؛ كان له تأثير كبير على سياسة الحرب الألمانية وساهم في الإطاحة ببيتمان هولفيغ؛ 1925-1934 رئيس الرايخ.

باولوس كروغر (Paulus Krüger) (1825/10/10 - 1904/7/14): رجل دول جنوب أفريقي؛ 1883-1900 رئيس جمهورية جنوب أفريقيا؛ قائد البوير في الحرب مع بريطانيا العظمى 1899-1902.

بيتر شبان (Peter Spahn) (1846/5/22 - 1925/8/31): رجل قانون وسياسي من تيار الوسط؛ 1882-1917 عضو الرايخستاغ، إلى غاية 1918 عضو الغرفة السفلى في بروسيا؛ آب/ أغسطس 1917- تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 وزير العدل في بروسيا؛ 1919-1920 عضو الجمعية الوطنية لوضع الدستور؛ -1925 1920 عضو الرايخستاغ.

بيرنهارد فورست فون بولوف (Bernhardt Fürst von Bülow) (1849/5/3 - 1929/10/20): دبلوماسي ورجل دولة ألماني؛ ابتداءً من 1897 كاتب الدولة للشؤون الخارجية؛ 1900-1909: مستشار الرايخ ورئيس وزراء بروسيا: أحد الممثلين الرئيسيين «السياسة الدولية» الألمانية؛ 1915 مبعوث خاص إلى روما لتفادي دخول إيطاليا الحرب.

بيوتر أ. ستوليبين (Petr A. Stolypin) (1862/4/14 - 1911/9/18): رجل

دولة روسي؛ 1906-1911 رئيس الوزراء؛ أطلق إصلاحاً زراعياً شاملاً كان هدفه تحقيق استقرار العلاقات الاجتماعية من خلال إنشاء ملكيات ذات الشخص الوحيد تقوم على التسيير الذاتي وقوية.

بيوتر ب. شتروفه (Pjotr B. Struwe) (1870/2/7 - 1944/2/26): رجل اقتصاد وسياسي روسي؛ 1903 عضو مؤسس «اتحاد التحرير»؛ 1905 عضو الحزب الديمقراطي الدستوري؛ 1920 وزير في حكومة ب. ن. فرانجل.

توماس وودرو ويلسون (Thomas Woodrow Wilson) (1856/12/25 - 1924/2/3): رجل دولة أميركي ومتخصص في العلوم السياسية؛ 1902-1912 رئيس جامعة بيرنستون؛ 1911-1971 حاكم نيوجيرسي عن الحزب الديمقراطي؛ 1912-1921 رئيس الولايات المتحدة الأميركية. دعا إلى نظام سلام عالمي؛ كانت نقاطه الأربع عشرة التي قال بها في كانون الثاني/ يناير 1918 أساساً لعقد سلام أوروبي.

تي. موروسوف (TI. Morosow): عائلة مقاولين روسية.

تيوبالد فون بيتمان هولفيغ (Theobald von Bethmann Hollweg) (1856/11/29 - 1921/1/2): رجل دولة ألماني؛ 1905: وزير الداخلية في بروسيا؛ 1907 وزير داخلية الرايخ؛ 14/ 7/ 1909: مستشار الرايخ ورئيس وزراء بروسيا؛ كانت استقالته يوم 13/ 7/ 1917 ذروة ما يسمى «أزمة تموز/ يوليو» التي تمت تسويتها بقرار السلام الذي خططت له أغلبية الرايخ.

تيودور مولر (Theodor Möller) (1840/8/10 - 1925/12/5): سياسي ليبرالي قومي وصناعي؛ 1890-1895 و1898-1901 عضو الغرفة السفلى في بروسيا؛ 1893-1901 عضو الرايخستاغ؛ 1901-1905 ووزير التجارة في بروسيا.

تيوفيل ديكلاسي (Théophile Declassé) (1852/3/1 - 1923/2/21): رجل دولة فرنسي؛ 1884 نائب في البرلمان عن المتشددين؛ 1893-1894 نائب كاتب دولة؛ 1894-1895 وزير المستعمرات؛ 1898-1905 وزير الخارجية؛ أدى بسياسة التحالف التي اتبعها إلى إخراج فرنسا من عزلتها الدبلوماسية؛ 1905 أجبر في أزمة المغرب الأولى على الانسحاب بضغط ألماني؛ 1911-1913 وزير البحرية؛ 1914-1915 وزير الخارجية من جديد.

جوزيف شامبرلين (Joseph Chamberlain) (1836/7/8 - 1914/7/2): رجل دولة إنجليزي؛ 1873-1876 رئيس بلدية بيرمنغهام؛ 1876 بعد نوع جديد من الحملات الانتخابية، التي تقوم على التوجيه المنظم لسلوك الناخب من خلال جهاز الحزب، أُنتخب نائباً ليبرالياً في مجلس العموم؛ 1880-1895 وزير التجارة؛ 1903-1895 وزير المستعمرات.

جول فيري (Jules Ferry) (1832/4/5 - 1893/3/17): رجل دولة فرنسي؛ 1889-1973 نائب في البرلمان؛ 1879-1883 وزير التعليم؛ 1880-1881 و1885-1883 رئيس الوزراء؛ من دعاة الإمبريالية الفرنسية البارزين.

جيورج غراف فون هرتلينغ (Georg Graf von Hertling) (1843/8/31 - 1910/1/4): رجل دولة ألماني؛ 1875-1900 و1903-1912 عضو الرايخستاغ عن حزب الوسط؛ منذ 1912 رئيس وزراء بايرن؛ 1917 - 1918 مستشار الرايخ الألماني ورئيس وزراء بروسيا؛ سعى دون نجاح إلى تحقيق المساواة بين أغلبية الرايخستاغ والقيادة العليا للجيش.

جيورج فرايهر فون وتسو فرانكنشتاين (Georg Freiherr von und zu Frankenstein) (1825/7/2 - 1890/1/22): سياسي من الوسط؛ ابتداءً من 1847 عضو في الغرفة الأولى في بايرن؛ 1868-1971 عضو الرايخستاغ لشمال ألمانيا، من 1871 إلى وفاته عضو الرايخستاغ، في البداية لم يكن له انتماء حزبي، و من 1872 نائباً عن الوسط، وابتداءً من 1875 رئيساً لمجموعته البرلمانية؛ 1879 صاغ ما يسمى «بند فرانكنشتاين» الذي نص على أنه على الرايخ أن يعيد تحويل الفوائض المأخوذة من الضرائب غير المباشرة والجمارك إلى الولايات؛ 1879-1887 نائب رئيس الرايخستاغ.

جيورج فون فولمار (Georg von Vollmar) (1830/3/7 - 1922/6/30): سياسي ديمقراطي اجتماعي وكاتب؛ زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي؛ ممثل الأجنحة الإصلاحية؛ 1881-1887 و1890-1918 عضو الرايخستاغ؛ 1883-1889 عضو برلمان ولاية ساكسونيا.

جيورج ميشائيليس (Georg Michaelis) (1857/2/11 - 1936/7/24): رجل دولة ألماني؛ ابتداءً من 1898 كان في الخدمة العامة في بروسيا؛ 1909 نائب كاتب الدولة في وزارة المالية؛ شباط/ فبراير 1917 مفوض الدولة في بروسيا لإدارة التموين

بالغذاء؛ ابتداءً من تموز/ يوليو 1917 خلف بيتمان هولفيغ في منصب مستشار الرايخ الألماني ورئيس وزراء بروسيا، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1917 استقال من المنصبين بما أنه فشل في تسوية الخلافات بين القيادة العليا للجيش والأغلبية في الرايخستاغ.

جيورجي أ. سكالون (Gerogi A. Skalon) (1848–1914): جنرال روسي؛ 1905–1914 الحاكم العام لوراسو.

جيورجي ف. بليخانوف (Georgi W. Plechanow) (1856/12/11 - 1918/5/30): منظِّر الديمقراطية الاجتماعية الروسية؛ شارك في تأسيس «مجموعة تحرير العمل» الماركسية؛ طالب على النقيض من التوجهات الزراعية الاشتراكية بحزب عمال ماركسي؛ 1903 ناب عن لينين في المؤتمر الثاني للحزب عن الديمقراطية الاجتماعية في روسيا الذي عقد في لندن وانضم لاحقاً إلى المناشفة؛ 1917 عارض طروحات أبريل اللينينية؛ وبعدها انسحب وذهب إلى فنلندا.

ديتريش شافر (Dietrich Schäfer) (1845/5/16 - 1929/1/12): مؤرخ؛ 1896 أستاذ دائم في هايدلبرغ، ومنذ 1903 في برلين؛ عضو رابطة عموم الألمان؛ إبان الحرب دافع عن نزعة الضم المتطرفة؛ رئيس «اللجنة الدائمة لسلام ألماني»؛ شارك في تأسيس حزب الوطن الأم الألماني.

ديفيد لويد جورج أوف دويفر (David Lloyd George of Dwayfar) (1863/1/17 - 1945/3/6): رجل دولة إنجليزي؛ انتخب عام 1890 عضواً في مجلس العموم عن الحزب الليبرالي، وهناك انتسب للجناح اليساري المتطرف؛ 1905–1908 وزير التجارة؛ 1908–1915 وزير الخزانة وصاحب مبادرة سياسة الإصلاح الإنجليزية؛ 1915–1916 وزير الذخيرة؛ 1916 وزير الجيش؛ ديسمبر 1916–1918 وزير أول وقائد حكومة الحرب التي تكوّنت حديثاً؛ 1918–1922 وزير أول لحكومة ائتلافية مع المحافظين.

راينهولد سيبيرغ **(Reinhold Seeberg)** (1859/4/5 - 1935/1/23): لاهوتي إنجيلي؛ ابتداءً من 1898 أستاذ دائم في برلين، ممثل سياسة عموم الألمان وأهداف الضم الحربية؛ ساهم في وضع ما يسمى «رسالة سيبيرغ» في تموز/ يوليو 1915؛ أيلول/ سبتمبر 1917 شارك في تأسيس حزب الوطن الأم الألماني.

روبرت بوش (Robert Bosch) (1861/9/23 - 1942/3/12): صناعي؛ مؤسس ورشات "روبرت بوش للميكانيكا الدقيقة والصناعة الإلكترونية"؛ انخرط في السياسة الاجتماعية وكان يتطلع إلى الديمقراطية الاجتماعية؛ شجع لجنة العمل لوسط أوروبا التي أنشاها نويمان وفي شباط/ فبراير 1919 جمعية سياسة القانون (اتحاد هايدلبرغ).

روبرت غراف فون زيدلتز وتروتسشلر (Robert Graf von Zedlitz und Trützschler) (1837/12/8 - 1914/10/24): رجل دولة محافظ؛ 1881 رئيس الحكومة في أوبلن؛ 1886 رئيس أوبلن؛ 1891–1892 وزير التربية والتعليم في بروسيا؛ 1898 رئيس هسن ناساو؛ 1903–1909 رئيس سيليزيا.

روبرت فون بوتكامر (Robert von Puttkamer) (1828/5/5 - 1900/3/15): إداري وسياسي بروسي محافظ؛ 1879 وزير التربية والتعليم في بروسيا؛ 1881 وزير الداخلية في بروسيا؛ 1891–1899 رئيس مقاطعة بومرن؛ 1874–1885 عضو الرايخستاغ، 1882–1885 عضو الغرفة السفلى في بروسيا عن الحزب المحافظ.

روبيرت شميدت (Robert Schmidt) (1864/10/5 - 1940/6/7): سياسي ديمقراطي اجتماعي وأمين النقابة؛ 1893–1903 رئيس تحرير «إلى الأمام»؛ 1893–1998 و1903–1918 عضو الرايخستاغ؛ 1919–1920 عضو جمعية الوطنية لوضع الدستور، 1920–1930 عضو الرايخستاغ عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي؛ تشرين الأول/ أكتوبر 1918 نائب كاتب الدولة، شباط/ فبراير 1919 – آب/ أغسطس 1922 نائب المستشار ووزير الاقتصاد في الرايخ.

رودولف فون بينيغسن (Rudolf von Bennigsen) (1824/7/10 - 1902/8/7): سياسي ليبرالي ورجل قانون؛ أسس مع جوهانس فون ميكفيل الاتحاد القومي الألماني؛ 1867–1871: عضو رايخستاغ شمال ألمانيا؛ 1871–1883 عضو الرايخستاغ؛ 1867–1883 عضو مجلس النواب في بروسيا ثم رئيسه من 1873 إلى 1879؛ قاد جهود الليبراليين القوميين لتحقيق التوازن مع بسمارك؛ ابتداءً 1871 ترأس مجموعة الليبراليين القوميين في الرايخستاغ؛ 1877/ 1878 رفض عرضاً من بسمارك للمشاركة في الحكومة؛ 1883 استقال من عهدته؛ 1888–1897 رئيس مقاطعة هانوفر؛ العودة إلى الرايخستاغ بعد انتخابات «المارتل» عام 1887، وعضو الرايخستاغ إلى 1898.

رودولف موسه (Rudolf Mosse) (1843/5/9 - 1920/9/8): ناشر؛ أسس عام 1867 صحيفة إعلانات وفي 1871 دار نشر للمجلات، كانت منها أساساً «يومية برلين» التي مثلت على غرار صحيفة فرانكفورت خطاً معتدلاً في الحرب العالمية.

ريتشارد فرايهر فون فريزن (Richard Freiherr von Friesen) (1808/8/9 - 1884/2/25): سياسي؛ 1849–1852 وزير داخلية في ساكسونيا، 1859 وزير المالية؛ 1866 وزير الخارجية وممثل سكسونيا في المجلس الاتحادي؛ 1870 مفوض في مفاوضات فرساي مع الولايات الجنوبية بشأن الانضمام إلى الحلف الألماني الشمالي؛ 1871 رئيس وزراء سكسونيا؛ 1876 استقال من كل الوظائف.

ريتشارد فون كولمان (Richard von Kühlmann) (1873/5/3 - 1948/2/6): دبلوماسي وسياسي؛ ابتداء من 1900 عمل دبلوماسياً؛ 1916–1917 سفير في القسطنطينية؛ ابتداءً من آب/ أغسطس 1917 وزير الخارجية؛ قاد وفد السلام الألماني في مفاوضات برست ليتوفسك وقد تعرض بسبب موقفه المعتدل في هذه المفاوضات لهجوم من القيادة العليا للجيش وأحزاب اليمين؛ انسحب في تموز/ يوليو 1918 نتيجة الاختلافات بشأن جهوده للتوصل إلى سلام متفاوض عليه.

السير إدوارد غراي (Sir Edward Grey) (1862/4/25 - 1933/9/7): رجل دولة إنجليزي؛ عضو مجلس العموم ابتداءً من 1885؛ 1892–1895 نائب وزير الخارجية في حكومة روزبيري الليبرالية؛ وزير الخارجية في حكومة كامبل/ بانرمان ثم في حكومة أسكويث 1905–1906؛ رئيس الإمبرياليين الليبراليين؛ عضو «الرابطة الليبرالية» خلال حرب البوير؛ مدافع عن مسار سياسة خارجية على النمط الفرنسي، دون التخلي عن سياسة اليد الحرة.

سيرغي ج. غراف فيته (Sergei J. Graf Witte) (1849/6/29 - 1915/3/13): رجل دولة روسي؛ 1892–1903 وزير المالية، مسؤول عن الإصلاحات الاقتصادية؛ 1903 رئيس لجنة الوزراء؛ تشرين الأول/ أكتوبر 1905 نيسان/ أبريل 1906 رئيس الوزراء.

سيسيل رودس (Cecil Rhodes) (1864/10/5 - 1940/6/7): ممثل بارز

للإمبريالية البريطانية قبل الحرب؛ 1884 وزير المالية، 1890-1896 رئيس وزراء مستعمرة الكاب[1]؛ مؤسس شركة جنوب أفريقيا البريطانية عام 1889 وقد غزا روديسيا[2]؛ وكان وراء هجوم جيمسون عام 1895.

صاموئيل غومبرس (Samuel Gompers) (1850/1/27 - 1924/12/13): زعيم نقابي أميركي؛ 1886-1924 (مع انقطاع في عام 1925) رئيس اتحاد العمال الأميركي الذي شارك في تأسيسه؛ 1918 رئيس لجنة قانون العمل الدولية لمؤتمر فرساي.

غراف أغينور غولوشوفسكي(Graf Agenor Goluchowski) (1849/3/25 - 1921/3/28): دبلوماسي وسياسي نمساوي؛ 1895-1906 وزير الخارجية؛ في الأزمة المغربية الأولى في مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906 دعَّم الرايخ الألماني المتحد؛ وفي الحرب العالمية كان مناصراً لضم مملكة بولونيا إلى مملكة الدانوب.

غوستاف روسيكه (Gustav Roesicke) (1856/7/15 - 1924/2/25): سياسي محافظ؛ ابتداءً من 1893 رئيس رابطة المزارعين؛ 1898-1919 عضو الرايخستاغ، 1913-1918 عضو الغرفة السفلى في بروسيا عن الحزب المحافظ؛ 1919-1920 عضو الجمعية الوطنية لوضع الدستور، 1920-1924 عضو الرايخستاغ عن الحزب التقدمي القومي الألماني؛ 1921-1924 رئيس رابطة الريف الوطنية.

غوستاف شتريزمان (Gustav Stresemann) (1878/5/10 - 1929/10/3): سياسي ليبرالي ورجل دولة؛ 1902-1918 مستشار قانوني لاتحاد صناعيي سكسونيا؛ قيادي في اتحاد الصناعيين؛ 1907-1912 و1914-1918 عضو الرايخستاغ عن الحزب القومي الليبرالي؛ وابتداءً من 1917 زعيم مجموعته البرلمانية؛ عضو اتحاد عموم الألمان ومدافع عن سلام الانتصار مع عمليات ضم واسعة؛ دافع أيضاً عن التحول إلى نظام الحكم البرلماني؛ كان له تأثير في أزمة تموز/ يوليو 1917 التي أطاحت

(1) مستعمر الكاب في جنوب أفريقيا أنشأتها هولندا في 1691 ثم أصبحت مستعمرة بريطانية في 1795 فهولندية في 1803 لتعود بريطانية نهائياً في 1906 وتضم عام 1810 إلى جنوب أفريقيا (المراجع).

(2) زيمبابوي حالياً (المراجع).

ببيتمان هولفيغ؛ أسس في ديسمبر 1918 حزب الشعب الألماني؛ وبوصفه رئيساً له 1919-1920 كان عضواً في الجمعية الوطنية لوضع الدستور؛ 1920-1929 عضو الرايخستاغ؛ (1923/8/13 - 1923/11/22) مستشار الرايخ ووزير الخارجية.

غوستاف فون شمولّر (Gustav von Schmoller) (1838/6/24 - 1917/6/27): اقتصادي قومي؛ 1864 أستاذ دائم في العلوم السياسية في هالّه، 1871 في ستراسبورغ، وابتداءً من 1882 في برلين؛ ابتداءً من 1884 عضو مجلس ولاية بروسيا؛ ممثل جامعة برلين في الغرفة العليا في بروسيا منذ 1899؛ كان له تأثير في السياسة الاجتماعية للدولة كممثل بارز للمدرسة التاريخية للاقتصاد القومي وأيضاً بوصفه شارك في تأسيس رابطة السياسة الاجتماعية ورئاستها (ابتداءً من 1890).

غوستاف كروب فون بولن وهالباخ (Gustav Krupp von Bohlen und Halbach) (1864/10/5 - 1940/6/7): دبلوماسي وصناعي؛ 1899-1906 عمل دبلوماسياً؛ 1906 رئيس مصانع كروب في إسّن؛ 1909-1919 عضو الغرفة العليا في بروسيا.

غيدو فورست هنكل فون دونرسمارك (Guido Fürst Henckel von Donnersmarck) (1830/8/10 - 1916/12/18): مالك كبير لأراضي ومنجم في سيليزسا؛ 1867-1868 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا عن الليبراليين القوميين.

غيرترود بويمر (Gertrud Bäumer) (1873/9/12 - 1954/3/25): كاتبة ومدرسة في التعليم الابتدائي ومتعاونة مع مجلة **العون** التي يصدرها فريدرش ناومان؛ أصدرت مع هيلينة لانغيه مجلة **المرأة** و**دليل الحركة النسائية**؛ 1901-1906، 5 مجلدات)؛ 1916-1920 مديرة معهد هامبورج لعلم الاجتماع التربوي؛ 1919-1920 عضوة الجمعية الوطنية لوضع الدستور؛ 1920-1932 عضوة الرايخستاغ عن الحزب الديمقراطي الألماني؛ كان لها اتصال مباشر مع ماكس وماريانة فيبر.

غيرهادر أنشوتز (Gerhard Anshütz) (1867/1/10 - 1948/4/14): ليبرالي مختص في القانون الدستوري؛ 1899 أستاذ في توبنغن، 1900-1908 في هايدلبرغ، 1908-1916 في برلين، وابتداءً من 1916 عاد إلى هايدلبرغ؛ له تعليقات على دستور بروسيا ودستور الرايخ.

غيرهارد يوهان ديفيد فون شارنهورست (Gerhard Johann David von Scharnhorst) (1755/11/12 - 1813/11/28): جنرال بروسي؛ نفذ في إطار الإصلاحات البروسية مع بوين وغنايزناو إصلاح الجيش؛ وبوصفه المسؤول عن وزارة الحرب المؤسسة حديثة قاد في 1807-1810 إنشاء الجيش البري والخدمة العسكرية الإجبارية العامة وفتح مهنة الضابط للبورجوازية المتعلمة.

فالتر راتنوا (Walter Rathenau) (1867/9/29 - 1922/6/29): صناعي وسياسي؛ ابتداءً من 1915 رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء؛ إبان الحرب مدير دائرة المواد الأولية للحرب في وزارة الحرب؛ 1919 عضو الحزب الديمقراطي الألماني؛ شارك بوصفه خبيراً في مؤتمر السلام عام 1919، ومؤتمر مدينة سبا (Spa) عام 1920[3] وفي الإعداد لمؤتمر لندن 1921[4]؛ من شباط/ فبراير 1922 إلى غاية اغتياله شغل منصب وزير خارجية الرايخ.

فرانز أويلنبورغ (Franz Eulenburg) (1867/6/26 - 1943/12/28): اقتصادي قومي؛ 1899-1905 محاضر خارجي، 1905-1917 أستاذ مشارك في ليبزيغ؛ 1917 أستاذ دائم في كلية آخن للتقنيات، 1919 في كيل، وابتداءً من 1921 في كلية الاقتصاد في برلين؛ في جمعية السياسة الاجتماعية؛ كان على غرار ماكس فيبر عضواً في ما يسمى الجيل الأوسط للجمعية.

فرانز بوزيه (Franz Boese) (توفي في 3/ 8/ 1939): أمين جمعية السياسة الاجتماعية؛ متعاون مقرب من غوستاف شمولّر.

فرانز شنِك فون شتاوفنبرغ (Franz Schenk von Stauffenberg) (1834/8/3 - 1834/2/6): سياسي ليبرالي؛ 1868-1871 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا، 1871-1893 عضو الرايخستاغ، أولاً عن الحزب المحافظ الليبرالي وفي 1880-1884 عن الاتحاد الليبرالي؛ 1884-1893 زعيم الحزب الحر الألماني؛ 1874-1879 نائب رئيس الرايخستاغ.

---

(3) سبا (Spa) مدينة بلجيكية مشهورة بحماماتها المعدنية، وأصبح هذا الاسم شائعاً يطلق على الحمامات المعدنية في أي مكان. وقد تم في هذا المؤتمر تحديد نسب التعويضات للدول عن الحرب العالمية الأولى (المراجع).

(4) هو المؤتمر الذي وُقع فيه اتفاق يحدد إجمالي التعويضات التي بلغت 132 مليار مارك ذهبي (المراجع).

فراني فون مندلسزون (Frany von Mendessohn) (1870/5/12 - 1802/7/31): مصرفي؛ قاد منذ 1933 مصرف مندلسزون في برلين؛ 1913 عين في الغرفة العليا لبروسيا.

فرانز ليو بينيدكت فون فالدك (Franz Leo Benedikt Waldeck) (1870/5/12 - 1802/7/31): سياسي بروسي؛ 1848 زعيم اليساريين الديمقراطيين في الجمعية الوطنية في بروسيا؛ هناك ترأس لجنة الدستور ووضع ما يسمى بميثاق «فالدك»؛ أحد زعماء الحزب التقدمي الألماني في النزاع الدستوري في بروسيا؛ 1869-1861 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا.

فيرديناند لاسال (Ferdinand Lassale) (1864/8/31 - 1825/4/11): أحد مؤسسي الحركة العمالية الألمانية؛ 1849 تعاون مع **صحيفة الراين الجديدة**؛ 1863 أنشأ «الاتحاد العام الألماني للعمال»؛ البرنامج الاشتراكي الديمقراطي؛ مدافع عن إنشاء جمعيات إنتاجية بمساعدة الدولة؛ مدافع عن دولة قومية ألمانية بروسية.

فريدرش ناومان (Friedrich Naumann) (1860/3/25 - 1860/3/25): عالم لاهوت إنجيلي وسياسي ليبرالي؛ 1895 أسس المجلة الأسبوعية **العون** التي كان لها تأثير كبير على البورجوازية البروتستانتية؛ أسس عام 1896 الرابطة الاجتماعية الوطنية؛ وبعد فشلها انضم عام 1903 إلى رابطة الأحرار، ثم إلى حزب الشعب التقدمي؛ طالب بانضمام الليبراليين اليساريين إلى حزب الشعب التقدمي (1910)؛ دافع في الحرب العالمية عن إنشاء تكتل لدول أوربا الوسطى؛ 1919 رئيس الحزب الديمقراطي الألماني في الجمعية الوطنية لوضع الدستور؛ له علاقات مهنية وشخصية وثيقة مع ماكس فيبر وتعاون معه في مسائل السياسة اليومية.

فريدريش فون باير (Friedrich von Payer) (1931/7/14 - 1847/6/12): سياسي ليبرالي ومحام؛ 1912-1894 عضو الغرفة السفلى في فورتنبيرغ، ومنذ 1894 رئيسٌ لها؛ 1877-1917 عضو الرايخستاغ عن حزب الشعب الألماني لجنوب ألمانيا، منذ 1910 حزب الشعب التقدمي على التوالي؛ دافع في الحرب بوصفه رئيس المجموعة البرلمانية عن إصلاح القانون الانتخابي وعن إرساء النظام البرلماني؛ ساهم في مبادرة إنشاء اللجنة التي ضمت المجموعات البرلمانية في خضم أزمة تموز/ يوليو 1917؛

1917–1918 نائب المستشار تحت قيادة الكونت هرتلينج والأمير فون بادن؛ 1919 شارك في تأسيس الحزب الديمقراطي الألماني.

فريدريش يوليوس شتال (Friedrich Julius Stahl) (1802/1/16 - 1861/8/10): أستاذ القانون الدستوري وسياسي محافظ؛ دافع عن مبدأ الملكية والتقاليد والأعراف المسيحية؛ عمل ابتداءً من 1840 أستاذاً دائماً في برلين؛ كان له تأثير كبير على سياسة فريدريش فيلهلم الرابع وعلى النزعة المحافظة في بروسيا؛ 1849 عضو غرفة بروسيا الأولى، وفي 1850 عضو برلمان الوحدة في إرفورت؛ 1848 شارك في تأسيس صحيفة بروسيا الجديدة (صحيفة الصليب).

فيلهلم غرونر (Wilhelm Groener) (1867/11/22 - 1939/5/3): جنرال؛ ابتداءً من 1912 رئيس دائرة السكك الحديدية في هيئة الأركان الكبرى؛ 1918 خلف لودندورف في منصب المسؤول الأول عن التموين العام؛ 1918–1919 كان مسؤولاً مع هيندنبورغ على الانسحاب وتسريح الجيش؛ 1920 وزير النقل في حكومة إيبرت.

فيلهلم فرايهر فون مينيغرود (Wilhelm Freiherr von Minnigerode) (1013/11/10 - 1840/11/20): سياسي محافظ ومالك أراضي؛ 1871–1884 عضو الرايخستاغ نائباً عن الحزب المحافظ.

فيلهلم ميرتون (Wilhelm Merton) (1848/5/14 - 1916/12/15): مقاول وسياسي اجتماعي؛ أسس في عام 1891 شركة فرانكفورت للمعادن؛ تبرع عام 1890 بمعهد الرفاه العام في فرانكفورت على الماين؛ بعد تحويله إلى شركة ذات مسؤولية محدودة عام 1896 فكر في أن يعهد بإدارته لماكس فيبر؛ ابتداءً من 1891 شارك في تأسيس أكاديمية العلوم التجارية والاجتماعية التي انبثقت منها جامعة فرانكفورت عام 1914.

فيلهلم هايله (Wilhelm Heile) (1881/12/18 - 1969/8/17): محرر وسياسي؛ 1906–1908 ناشر «الجامعة الألمانية»؛ منذ 1912 رئيس تحرير مجلة **العون**؛ 1918 مؤسس مدرسة المواطنة «الجامعة الحرة للعلوم السياسة» في برلين؛ 1919–1920 عضو الجمعية الوطنية لوضع الدستور، 1920–1924 عضو الرايخستاغ عن الحزب الديمقراطي الألماني.

فيليب شتاين (Philipp Stein) (1870/1/7 - 1932/2/5): رجل قانون وسياسي اجتماعي؛ عضو العديد من اللجان المصرفية؛ أستاذ فخري في فرانكفورت ومستشار علمي لفيلهلم ميرتون.

فيليكس زوماري (Felix Somary) (1881/11/20 - 1956/7/11): مصرفي وسياسي مختص في الشؤون المالية؛ بعد دراسة العلوم القانونية والسياسية في فيينا عام 1905 أصبح سكرتيراً مالياً في البنك الإنجليزي النمساوي؛ 1910-1914 أستاذ في كلية التعليم المستمر في العلوم السياسية والمصرفية في برلين؛ خدم في الحرب العالمية 1914-1915 مديراً لإدارة الخدمات المصرفية البلجيكية وعضو الإدارة المدنية؛ 1916-1918 شارك في لجنة العمل لوسط أوروبا، حيث عمل مع ماكس فيبر؛ عمل ابتداءً من 1919 مصرفياً في زوريخ.

كارل بالود (Carl Ballod) (1864/6/20 - 1931/01/13): عالم إحصاء؛ 1899 محاضر خارجي في برلين؛ ابتداءً 1905 أصبح عضواً في المكتب العام للإحصاء في بروسيا؛ من 1908 أصبح موظفاً في خزانة الرايخ؛ 1914 عمل أستاذاً فخرياً دائم في برلين، و1920 في ريغا؛ 1918 شارك في لجنة التنشئة الاجتماعية.

كارل ديل (Karl Diehl) (1864/3/27 - 1943/5/12): رجل اقتصاد قومي؛ 1898 أستاذ في روستك، 1899 في كونيغسبيرغ، وابتداءً من 1908 في فرايبورغ؛ عضو جمعية السياسة الاجتماعية؛ انتمى على غرار ماكس فيبر لما يسمى الجيل الأوسط للجمعية وكان يمثل، كخصم لاقتصاد قومي «دقيق» محض، نهجاً واقعياً تجريبياً.

كارل راتغن (Karl Rathgen) (1836/8/3 - 1901/3/30): اقتصادي قومي؛ 1895 أستاذ دائم في ماربورغ، 1900 في هايدلبرغ وابتداءً من 1907 في المعهد الاستعماري الألماني في هامبورج؛ سياسي استعماري.

كارل فرايهر فون شْتُم هالبيرغ (Karl Freiherr von Stumm-Halberg) (1836/8/3 - 1901/3/30): صناعي في مجال الصناعة الثقيلة؛ عضو قيادي في المحافظين الأحرار (حزب الرايخ الألماني)؛ 1867-1871 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا، 1871-1881 ومن 1889 عضو الرايخستاغ؛ من 1882 عضو الغرفة العليا في

بروسيا؛ في التسعينات كان أحد أشد منتقدي الحركة الاجتماعية الإنجيلية ورابطة السياسة الاجتماعية، وكان له في هذا الإطار نقاش حاد مع فيبر.

كارل فرايهر فون هويننغن هونه (Karl Freiherr Hoiningen-Huene) (1900/3/13 - 1837/10/24): سياسي من الوسط؛ ابتداءً من 1972 عضو الغرفة السفلى في بروسيا؛ 1884–1893 عضو الرايخستاغ، قدم بتاريخ 14/ 5/ 1885 قانوناً (يسمى قانون هونه) يضمن للمدن والبلديات جزءاً من الرسوم الزراعية في بروسيا.

كارل فون غربر (Karl von Gerber) (1891/12/23 - 1823/4/11): أستاذ القانون الدستوري وسياسي؛ 1846 أستاذ دائم في إرلَنغن، وفي 1851 في توبنغن، وفي 1822 في يينا، 1863 في ليبزيغ،؛ شباط/ فبراير – آب/ أغسطس 1867 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا، أولاً عن الليبراليين القدامى، ثم بدون حزب؛ 1871–1881 وزير التربية والتعليم في سكسونيا، آذار/ مارس - كانون الأول/ ديسمبر1891 رئيس وزراء سكسونيا.

كارل كاوتسكي (Karl Kautsky) (1938/10/17 - 1854/10/16): سياسي ومُنظِّر ديمقراطي اجتماعي؛ 1875 عضو الحزب الديمقراطي الاجتماعي في فيينا؛ 1883-1917 مدير صحيفة الحزب الديمقراطي الاجتماعي **الزمن الجديد**؛ 1891 شارك في وضع برنامج إرفورت؛ 1917 انضم إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني المستقل؛ وأثناء حكومة مجلس ممثلي الشعب في 1918–1919 عمل مستشاراً في وزارة الخارجية؛ عضو لجنة التنشئة الاجتماعية؛ 1919 كُلّف بنشر الوثائق الألمانية بشأن قضية المسؤولية عن الحرب.

كارل ليبكنيشت (Karl Liebknecht) (1914/1/15 - 1871/8/13): سياسي ديمقراطي اجتماعي؛ ابتداءً من 1908 عضو الغرفة السفلى في بروسيا، وابتداءً من 1912 عضو الرايخستاغ؛ زعيم اليسار المتطرف؛ صوّت في كانون الأول/ ديسمبر 1914 ضد منح قرض الحرب ونظم بدعوة منه يوم 1 أيار/ مايو 1916 في برلين تجمعاً جماهيرياً مناهضاً للحرب؛ وبسبب الخيانة العظمى حكم عليه بالإقامة الجبرية؛ وبعد العفو عنه أصبح في تشرين الأول/ أكتوبر 1918 زعيماً لرابطة سبارتكاوس مع روزا لوكسمبورغ؛ وبعد انتفاضة كانون الثاني/ يناير 1919 أعدم في برلين.

كلودفيغ فورست تسو هوهنلوهه شيلينغسفورست **(Chlodwig Fürst zu Hohenlohe-Schillingsfürst)** (1819/3/31 - 1901/6/6): رجل دولة ألماني؛ 1867–1870 رئيس وزراء بايرن؛ 1871–1881 عضو الرايخستاغ عن المحافظين الأحرار (حزب الرايخ الألماني)؛ منذ 1880 كاتب دولة مؤقت قائم على شؤون وزارة الخارجية؛ من 1885 حاكم إمبراطوري لولاية الألزاس واللورين التابعة للرايخ؛ 29/ 10/ 1884– 7/ 10/ 1900 مستشار الرايخ الألماني ورئيس وزراء بروسيا.

كورت فون زاوكن تاربوتشن (Curt von Saucken-Tarputschen) (1825/6/17 - 1890/3/1): صاحب ممتلكات وسياسي؛ 1862–1887 عضو الغرفة السفلى في بروسيا؛ إبان النزاع الدستوري في بروسيا كان أحد المتحدثين باسم الجناح اليساري للحزب التقدمي؛ 1874–1884 عضو الرايخستاغ عن الجوب التقدمي.

كونراد فون شتوت (Konrad von Studt) (1838/10/5 - 1921/10/29): رجل قانون وسياسي محافظ؛ 1882 رئيس الحكومة في كونيغسبيرغ؛ 1887 نائب وكاتب الدولة في وزارة الألزاس واللورين؛ 1899 رئيس وستفاليا؛ 1899–1907 وزير التربية والتعليم في بروسيا.

لودفيغ بيرنهارد (Ludwig Bernhard) (1875/10/4 - 1935/1/16): اقتصادي قومي؛ ابتداءً من 1908 أستاذ في برلين؛ دعم كبار ملاك الأراضي في بروسيا؛ ناهض سياسة حكومة بروسيا تجاه بولونيا وسياسة الرايخ الاجتماعية.

لودفيغ فندهورست (Ludwig Windhorst) (1864/10/5 - 1940/6/7): سياسي من حزب الوسط؛ 1851–1853 و1862–1865 وزير العمل في هانوفر؛ ابتداءً من 1867 عضو الغرفة السفلى في بروسيا؛ 1867–1871 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا نائباً مستقلاً؛ من 1971 عضو الرايخستاغ عن الوسط؛ وبوصفه رئيس المجموعة البرلمانية كان خصماً لبسمارك في صراع الدين والعلمانية؛ يعد أحد أهم النواب في عصر بسمارك.

لودفيش بامبرغر (Ludwig Bamberger) (1823/7/22 - 1899/5/14): سياسي وإعلامي ليبرالي؛ 1868–1871 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا؛ 1871–1893 عضو الرايخستاغ عن الليبراليين القوميين؛ 1880 شارك فيبر تأسيس «الاتحاد الليبرالي» («انفصال»)؛ في 1884 دمجه مع الحزب التقدمي الألماني لتشكيل «الحزب

الألماني الحر»؛ عمل مستشاراً لبسمارك في السياسة المالية؛ ثم عارض سياسته الجمركية والاستعمارية.

اللورد هنري تشارلز كيث بيتي فيتزموريس لاندسدون (Lord Henry Charles Keith Petty- Fitzmaurice Landsowne) (1845/1/14 - 1927/6/3): رجل دولة إنجليزي؛ 1895–1900 وزير الحرب في حكومة سالزبيري المحافظة؛ 1900–1905 وزير الخارجية؛ ابتداءً من 1903 زعيم الأغلبية المحافظة في مجلس اللوردات؛ 1915–1916 وزير بدون حقيبة؛ ابتداءً من 1900 قاد حملة غير ناجحة للتفاهم مع الإمبراطورية الألمانية.

لويس بوتا (Louis Botha) (1862/9/27 - 1919/8/27): جنرال ورجل دولة جنوب أفريقي؛ 1819–1902 جنرال في حرب البوير؛ 1910–1919 وزير أول في اتحاد جنوب أفريقيا.

ليو د. تروتكسي (Leo D. Trotzki) (ابتداءً من 1902 فون برونشتاين) (1879/11/7 - 1940/8/21): سياسي وثوري روسي؛ 1902–1904 منصب قيادي في الحزب الديمقراطي الاجتماعي محرراً في «إسكرا»؛ 1905 منصب قيادي في سوفييت برترسبورغ؛ 1907–1917 هاجر إلى فيينا وباريس والولايات المتحدة؛ عاد إلى روسيا في أيار/ مايو 1917 وانضم إلى البلاشفة؛ منذ أكتوبر 1917 عضو المكتب السياسي؛ نظم على رأس اللجان العسكرية الثورية انتفاضة البلاشفة ضد حكومة كيرينسكي يوم 7/ 11/ 1917؛ 8/ 9/ 1917 مفوض الشؤون الخارجية؛ منذ نهاية 1917 رئيس وفد روسيا إلى مفاوضات السلام مع القوى الوسطى في برست ليتوفسك؛ آذار/ مارس 1918 عين مفوضاً للحرب؛ بعد وفاة لينين أصبح خصماً لستالين؛ 1929 نفي من الاتحاد السوفياتي.

ليو غراف فون كابريفي (Leo Graf von Caprivi) (1831/2/24 - 1899/2/6): رجل دولة ألماني؛ 1871 رئيس دائرة في وزارة الحرب؛ 1878 قائد لواء؛ 1883–1888 خلف ستوتش مسؤولاً عن قيادة البحرية القيصرية؛ 20/ 3/ 1890 مستشار الرايخ ورئيس وزراء بروسيا؛ مؤيد لتوجُّه نحو الصناعة العامة في السياسة الاقتصادية للرايخ الألماني؛ نفذ في 1892–1895 سياسة الاتفاقيات التجارية مع تقليص متزامن في نظام الحماية الجمركية؛ 24/ 3/ 1894 استقال من منصب رئيس

وزراء بروسيا؛ 26/ 3/ 1894 استقال من منصب مستشار الرايخ بسبب خلافات مع فيلهلم الثاني وتزايد معارضة المحافظين لسياسته.

ماتياس إيرزبيرغر (Matthias Erzberger) (1875/9/20 - 1921/8/26): سياسي وإعلامي من الوسط؛ 1903–1919 عضو في الرايخستاغ؛ كان خصماً لحرب الغواصات غير المحدودة في الحرب العالمية، وبعد موقف أولي مؤيد لسياسة الضم، أصبح مناصراً للسلام المتفاوض عليه؛ انخرط في الإصلاحات الدستورية؛ شارك بفعالية في قرار السلام الذي اتخذه الرايخستاغ في تموز/ يوليو 1917 وفي الإطاحة ببيتمان هولفيغ؛ وفي بداية تشرين الأول/ أكتوبر 1918 عين كاتب دولة بدون حقيبة؛ 1919–1920 عضو الجمعية الوطنية لوضع الدستور، وابتداءً من 1920 أصبح عضواً في الرايخستاغ؛ قاد الوفد الألماني لإبرام الهدنة؛ ابتداءً 21/ 6/ 1919 أصبح وزير مالية الرايخ؛ اغتيل عام 1921.

ماكس فون فوركنبك (Max von Forckenbeck) (1821/10/23 - 1892/5/26): سياسي ليبرالي قومي؛ 1961 شارك في تأسيس الحزب التقدمي الألماني والرابطة القومية؛ 1866 شارك في تأسيس الحزب الليبرالي القومي؛ أصبح ابتداءً من 1858 عضواً في مجلس نواب بروسيا ثم رئيسه في 1866–1873؛ 1867–1871 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا؛ ابتداءً من 1871 عضو الرايخستاغ، ورئيسه من 1874–1894؛ في 1879 تخلى عن رئاسة الرايخستاغ نتيجة اختلافات مع سياسة بسمارك الحمائية في مجال الجمارك؛ 1881 زعيم الانفصال؛ 1884 انضم إلى الحزب الألماني المستقل.

ماكس هوفمان (Max Hoffmann) (1869/1/25 - 1946/7/8): جنرال بروسي؛ منذ 1916 قائد هيئة الأركان العامة في قيادة الجيش العليا في الشرق؛ ممثل قيادة الجيش العليا في مفاوضات بريست لوبيك للسلام.

موريتز بوش (Moritz Busch) (1821/1/13 - 1899/11/21): صحفي ومراسل حربي؛ 1971–1973: موظف في وزارة الخارجية، وصحفي غير رسمي في خدمة بسمارك.

ميخائيل دراغومانوف (Michael Dragomonov) (1841/9/30 - 1895/7/2): إعلامي ومؤرِّخ أوكراني؛ إلى غاية 1875 محاضر خارجي في جامعة

كييف؛ هاجر في 1876 إلى سويسرا وعمل ابتداءً من 1889 أستاذاً في صوفيا؛ كان يمثل برنامجاً لاستقلال ثقافي لشعوب روسيا ولمنح الإمبراطورية الروسية شكلاً فيدرالياً.

ميخائيل ف. رودسيانكو (Michael W. Rodsjanko) (1859/4/12 - 1924/1/19): سياسي ومقاول؛ عضو الأكتوبريين؛ عضو الدوما الثالثة ثم رئيس الدوما الرابعة؛ 1917 رئيس لجنة الدوما المؤقتة؛ هاجر في 1920.

نيكولاي س. تشايدسه (Nikolai S. Tscheidse) (1864–1926): سياسي ديمقراطي اجتماعي روسي؛ 1907 عضو الدوما الثالثة؛ زعيم المجموعة البرلمانية للمناشفة في الدوما الرابعة؛ 1917 عضو لجنة الدوما المؤقتة؛ بعد ثورة شباط/ فبراير، رئيس سوفييت بطرسبرغ؛ هاجر عام 1921.

نيكولاي نيكولايفيتش (Nikolai Nikolajewitsch) (1856/11/18 - 1929/1/5): دوق كبير؛ 1914–1915 القائد الأعلى للجيش الروسي؛ 1915–1917 الحاكم والقائد الأعلى في القوقاز.

هاينريش ريكرت (Heinrich Rickert) (1864/5/25 - 1936/7/30): فيلسوف؛ ابن هاينريش ريكرت المذكور سابقاً؛ 1896 أستاذ دائم في جامعة فرايبورغ، 1916 في جامعة هايدلبرغ؛ شارك مع فندلباند في تأسيس المدرسة الكَنْتية الجديدة في جنوب غرب ألمانيا.

هاينريش ريكرت (Heinrich Rickert) (1863/5/25 - 1936/7/30): سياسي ليبرالي وإعلامي؛ منذ 1870 عضو الغرفة السفلى في بروسيا، أولاً عن الحزب الليبرالي القومي ، وابتداءً من 1880 عن الاتحاد الليبرالي ("انفصال")، وابتداءً من 1884 عن الحزب الألماني الحر، وابتداءً من 1993 عن الاتحاد الحر.

هاينريش فون ترايتشكه (Heinrich von Treitschke) (1849/9/15 - 1896/4/28): مؤرخ وسياسي؛ 1871–1884 عضو الرايخستاغ، أولاً عن الحزب الليبرالي القومي، ثم بدون حزب؛ دافع عن الوحدة الألمانية؛ ابتداءً من 1874 أستاذ دائم في برلين؛ 1886 وضع تأريخاً لبروسيا؛ 1866–1889 نشر **حوليات بروسيا**.

هلموت غراف فون مولتكه (Helmut Graf von Moltke) (1848/5/25 - 1916/6/18): جنرال (ابن أخ هلموت كارل غراف فون مولتكه) 1906–1914 قائد هيئة الأركان خلفاً لشليفن؛ دافع عن حرب ألمانية وقائية ضد روسيا قبل 1914؛ استقال بعد هزيمة معركة مارن يوم 14/ 9/ 1914.

هلموت كارل غراف فون مولتكه (Helmut Karl Graf von Moltke) (1800/10/26 - 1891/4/24): مارشال؛ 1871 دخل في نزاع مع بسمارك في الحرب الألمانية الفرنسية بشأن قصف باريس، ولكن أيضاً بسبب اختلافات جوهرية بشأن سلوك القيادة السياسة والعسكرية؛ 1858–1888 قائد هيئة أركان بروسيا؛ 1867–1871 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا؛ 1871–1891 عضو الرايخستاغ عن الحزب المحافظ.

هوغو شتنّس (Hugo Stinnes) (1870/2/12 - 1924/4/10): صناعي كبير؛ مؤسس مجموعة شركات شتنّس؛ 1920–1924 عضو الرايخستاغ عن حزب الشعب الألماني؛ وبوصفه خبيراً في الاقتصاد شارك في مؤتمر سبا عام 1920.

هوستن ستيوارت شامبرلين (Husdton Stewart Chamberlain) (1864/10/5 - 1940/6/7): كاتب إنجليزي ومؤرخ ثقافي وإعلامي؛ يمثل نوعاً من القومية العرقية الألمانية؛ ابتداءً 1916 أصبح مواطناً ألمانيا مقيماً في بايرويث؛ دافع في الحرب العالمية الأولى عن أهداف الحرب التي كانت تنادي بها حركة عموم الألمان.

هيرمان رنكل (Hermann Rinkel) (14/ 6/ 1854): مصرفي؛ ممثل الغرفة التجارية الألمانية في التحقيقات البنكية؛ 1908 خبير في مسائل سياسة الخصم لدى بنك الرايخ؛ إبان الحرب كان مسؤول المكتب المدني لدى الحاكم العام فون بيسينغ (Von Bissing) في بروكسل.

هيرمان فون بوين (Hermann von Boyen) (1771/6/23 - 1843/2/15): جنرال بروسي؛ 1807–1814 اضطلع في إطار إصلاحات بروسيا بإصلاح الجيش مع غنايزناو وشارنهورست؛ كان يمثّل في ذلك وحدة تنظيم الجيش ودستور الولاية وفرض بوصفه وزير الحرب في قانون الجيش الصادر في أيلول/ سبتمبر 1814 إلى جانب الخدمة العسكرية الإجبارية ولائحة الدفاع الوطني فتح مهنة الضباط للطبقة البورجوازية المتعلمة.

هيرمان فون مالينكروت (Hermann von Mallinckrodt) (1821/2/5 - 1874/5/20): صحفي وسياسي من الوسط؛ 1852–1863 و1868 عضو الغرفة السفلى في بروسيا؛ 1867–1871 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا، 1874-1871 عضو الرايخستاغ.

هيلينة لانغيه (Helene Lange) (1848/4/9 - 1930/5/13): زعيمة الحركة النسائية الألمانية؛ مؤسِّسة «الاتحاد العام للمدرسات الألمانيات»؛ أصدرت مع غيرترود بويمر **مجلة المرأة ودليل الحركة النسائية** (1901–1906، 5 مجلدات)؛ زعيمة «الاتحاد العام للنساء الألمانيات»؛ عضوة مجلس إدارة «اتحاد الجمعيات النسائية الألمانية»؛ صوتت في الحرب العالمية لصالح الخدمة العسكرية الإلزامية للنساء؛ لديها علاقة شخصية مع ماريانة وماكس فيبر.

جاكوب بوركهاردت (Jakob Bruckhardt) (1818/5/25 - 1897/8/8): مؤرخ ثقافي وفني سويسري؛ 1855–1858 أستاذ تاريخ الفن في زوريخ، ابتداءً من 1858 أستاذ التاريخ وتاريخ الفن في بازل؛ مؤسس التاريخ العلمي للفن؛ بوصفه مؤرخاً للتطور الثقافي الغربي قام في «**نظرات في تاريخ العالم**» الثقافية المتشائمة (1905) بتحليل التوجهات السياسية والاجتماعية في زمانه من منظور نزعة إنسانية ذات مسحة محافظة.

يالمار شاخت (Hjalmar Schacht) (1877/1/22 - 1970/6/3): مصرفي؛ 1908 مدير بنك درسدن؛ 1914–1915 عهد إليه قسم البنك لدى الحكومة العامة في بروكسل؛ 1916 مدير «البنك الوطني الألماني»؛ 1918 شارك في تأسيس الحزب الديمقراطي الألماني؛ منذ 1923 مفوض الشؤون المالية في الرايخ ورئيس بنك الرايخ.

جوزيف فولك (Joseph Völk) (1819/5/9 - 1882/1/22): سياسي ليبرالي ورجل قانون؛ 1868–1871 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا؛ 1871-1881 عضو الرايخستاغ، أولاً بدون حزب، ثم عن حزب الرايخ الليبرالي، وعن الليبراليين القوميين؛ وأخيرا عن الاتحاد الليبرالي.

يوليوس بيرشتورف (Julius Pierstroff) (1851-1928/3/9): اقتصادي قومي؛ ابتداءً من 1883 أستاذ دائم في جامعة يينا؛ عضو جمعية السياسة الاجتماعية، كان ينتمي مثل ماكس فيبر إلى ما يسمى الجيل الأوسط للجمعية.

يوليوس غراف أندراسي فون سيك كيرالي وكروزنا هوركو (Julius Graf Andrassy von Csik- Szent Kiraly und Krozna Horko) (1823/3/3 - 1890/2/18): رجل دولة نمساوي مجري؛ رئيس وزراء المجر من 1867 إلى 1871، وزير خارجية مملكة النمسا/ المجر من 1971-1879.

جوهانس فون ميكفال (Johannes von Miquel) (1829/2/21 - 1901/9/8): سياسي قومي ليبرالي؛ ساهم في تأسيس الاتحاد الوطني وعضو لجنته؛ 1867-1882 عضو الغرفة السفلى في بروسيا؛ 1867-1871 عضو رايخستاغ شمال ألمانيا؛ 1871-1890 عضو الرايخستاغ؛ وفي السبعينات والثمانينات رئيس بلدية أوزنابروك وفرانكفورت؛ 1882 عضو الغرفة العليا في بروسيا؛ منذ 1890 وزير المالية ونائب رئيس الوزراء في بروسيا؛ 1901 استقال بسبب خلافات مع بيلوف بشأن بناء قناة في وسط البلاد؛ تزعم إصلاح النظام الإداري والقضائي والضريبي.

جوهانس هالر (Johannes Haller) (1865/10/16 - 1947/12/24): مؤرخ؛ 1902 أستاذ دائم في ماربورغ، 1904 في غيسن وابتداءً من 1913 في توبنغن؛ كان أثناء الحرب صحفياً متابعاً للأحداث من وجهة نظر محافظة.

المراجع

Bernhard, Ludwig, *Die Polenfrage. Das polnische Gemeinwesen im preußischen Staat*. Leipzig: Duncker & Humblot, 19071; bearb. 19102. (Bernhard, Ludwig, Polnisches Gemeinwesen)

Bernstein, Eduard, Ferdinand Lassalle und seine Bedeutung in der Geschichte der Sozialdemokratie, in: *Ferdinand Lassalle's Reden und Schriften. Neue Gesammtausgabe*. Mit einer biographischen Einleitung hg. von Eduard Bernstein, 1. Bd.

Berlin: Verlag der Expedition des "Vorwärts", 1892, S. 5-185. (Bernstein, Lassalle)

Bismarck, Otto Fürst von, *Gedanken und Erinnerungen*, 2 Bde. - Stuttgart: J.G. Cotta, 1898 (Bismarck, Gedanken und Erinnerungen)

Burckhardt, Jacob, *Weltgeschichtliche Betrachtungen*, hg. von Jakob Oeri. – Stuttgart: Spemann, 1905. (Burckhardt, Weltgeschichtliche Betrachtungen)

Eulenburg, Franz, Die Stellung der deutschen Industrie zum wirtschaftlichen Zweibund, in: *Die wirtschaftliche Annäherung*

zwischen dem Deutschen Reiche und seinen Verbündeten. Hg. im Auftrage des VfSP von Heinrich Herkner, 2. Teil (Schriften des VfSP Bd. 155, 2. Teil).- München und Leipzig: Duncker & Humblot, 1916, S. 1-127. (Eulenburg, Industrie)

Haller, Johannes, *Die russische Gefahr im deutschen Hause* (Die russische Gefahr. Beiträge und Urkunden zur Zeitgeschichte, hg. von Paul Rohrbach, Bd. 6). – Stuttgart: J. Engelshorn Nachf, 1917. (Haller, Russische Gefahr)

Hoetzsch, Otto, Ruβland. *Eine Einführung auf Grund seiner Geschichte von 1904-1912.* - Berlin: Georg Reimer, 1913. (Hoetzsch, Ruβland)

Kaufmann, Erich, *Bismarcks Erbe in der Reichsverfassung.*- Berlin: Julius Springer, 1917 (Kaufmann, Bismarcks Erbe)

Lethner, Karl, *Russischer Volksimperialismus* (Sammlung von Schritten zur Zeitgeschichte- Berlin: S. Fischer, 1915. (Leuthner, Volksimperialismus)

Marx, Karl und Engels, Friedrich, *Manifest der Kommunistischen Partei.*- London: Office der "Bildungs-Gesellschaft für Arbeiter" von J. E. Burghard, 1848.

Marx, Karl und Engels, Friedrich, *Das kommunistische Manifest.* 7. autorisierte deutsche Ausgabe. Mit Vorreden von Karl Marx und Friedrich Engels und einem Vorwort von Karl Kautsky.- Berlin: Buchhandlung Vorwärts, 1906. (Marx/ Engels, Kommunistisches Manifest, 19067)

Naumann, Friedrich, *Mitteleuropa.* - Berlin: Georg Reimer, 1915. (Naumann, Mitteleuropa)

Weber, Max, Agrarstatistische und sozialpolitische Betrachtungen zur Fideikomißfrage in Preußen, in: *AfSS*, hg. von Werner Sombart, Max Weber und Edgar Jaffé, Bd. 19, Heft 3.- Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1904, S. 503-574. (Weber, Agrarstatistische Betrachtungen)

Weber, Max, Zur Lage der bürgerlichen Demokratie in Rußland, in: Zur Beurteilung der gegenwärtigen politischen Entwicklung Rußlands, von Sergei J. Giwago und Max Weber, in: *AfSS*, hg. von Werner Sombart, Max Weber und Edgar Jaffé, Bd. 22, Heft 1, Beilage. - Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1906, S. 234-353. (Weber, Demokratie in Rußland)

Weber, Max, Rußlands Übergang zum Scheinkonstitutionalismus, in: *AfSS*, hg. von Werner Sombart, Max Weber und Edgar Jaffe, Bd. 23, Heft 1, Beilage.- Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1906, S. 165-401. (Weber, Scheinkonstitutionalismus)

Der verschärfte U-Boot-Krieg, PA AA Bonn, Weltkrieg Nr. 18, geheim, Bd. 9, BI. 5-18.

-------, Exemplar für Matthias Erzberger, BA Koblenz, Nl. Matthias Erzberger Nr. 44.

-------, Exemplar für Friedrich Payer, BA Koblenz, Nl. Friedrich Payer Nr.10, BI. 165-180.

-----, Exemplar für Eugen Schiffer, BA Koblenz, Nl. Eugen Schiffer Nr. 25, BI. 68-83 (167-182).

------, Exemplar für lgnaz Jastrow, British Library of Political and Economic Science, London: School of Economics, London.

Der verschärfte U-Bootkrieg. In: *GPS*[1], S. 64-72.

Warnung an Deutschland vor dem U-Boot-Krieg und seinen Folgen fr Reich und Dynastie. In: Somary, Felix, *Erinnerungen aus meinem Leben*. - Zürich: Manesse-Verlag o. J., [1959], S. 367-377.

Siehe: *Der verschärfte U-Boot -Krieg*, oben S. 112-125.

Ohne Überschrift [Der Berliner Professoren-Aufruf], Abschrift Marianne Weber (masch.), ZStA Merseburg, Rep. 92, Nl. Max Weber Nr. 30/10.

Siehe: *Der Berliner Professoren-Aufruf*, oben S. 132f.

Deutschland unter den europäischen Weltmächten. In: Die Hilfe, Wochenschrift für Politik, Literatur und Kunst, hg. von Friedrich Naumann, 22. Jg., Nr. 45 vom 9. November 1916, S. 735-741.

Siehe: *Deutschland unter den europäischen Wettmächten*, oben S. 155f., 161-194.

Der preuβische Landtag und das Deutsche Reich. In: *FZ*, Nr.114 vom 26. April 1917, 1. Mo. BI., S. 1f.

Siehe: Parlament und Regierung im *neugeordneten.-Deutschland*, oben S. 430f., 533-594.

Deutscher Parlamentarismus in Vergangenheit und Zukunft.

I. Die Erbschaft Bismarcks. In: *FZ*, Nr. 145 vom 27. Mai 1917, 1. Mo.BI., S. 1 f.

Vergangenheit und Zukunft des deutschen Parlamentarismus.

II. Beamtenherrschaft und politisches Führertum. In: *FZ*, Nr. 157 vom 9.Juni 1917,1, Mo.BI., S. 1 f.

Vergangenheit und Zukunft des deutschen Parlamentarismus. II. Beamtenherrschaft und politisches Führertum (Schluβ). In: *FZ*, Nr. 158 vom 10. Juni 1917, 1. Mo. BI., S. 2.

Deutscher Parlamentarismus in Vergangenheit und Zukunft. III. Verwaltungsöffentlichkeit und politische Verantwortung. In: *FZ*, Nr.172 vom 24. Juni 1917, 1. Mo.BI., S. 1 f. (Dasselbe mit eigenhändigen handschriftlichen Korekturen Webers, in: Max Weber-Depot der Bayerischen Staatsbibliothek. München). Siehe: *Parlament und Regierung im neugeordneten Deutschland*, oben S. 430 f., 437-552.

Das Reichstagswahlrecht für Preuβen. In : Die Hilfe, Wochenschrift für Politik, Literatur und Kunst, hg. von Friedrich Naumann, 23. Jg., Nr. 48 vom 29. November 1917, S. 709 f.

Siehe: Wahlrecht und Demokratie in Deutschland, oben S. 346, 371-374, 390-393.

7. Eingesandt. In: Heidelberger Tageblatt Nr. 289 vom 10. Dezember 1917, S. 4.

Siehe: *Schwert und Parteikampf*, oben S. 398-400.

Gegenadresse zur sogenannten "Seeberg-Adresse", Exemplar im BA Koblenz, NI. Ludwig Ouidde, Nr. 96.

Siehe Anhang 1: Gegenadresse zur sogenannten, "Seeberg-Adresse", S. 761-763.

Ohne Überschrift [Gegen die "Vaterlandspartei"]. In: Heidel-

berger Tageblatt, Nr. 247 vom 22. Oktober 1917, S. 8.

-------, Heidelberger Neueste Nachrichten, Nr. 247 vom 22. Oktober 1917, S. 6.

Siehe Anhang 1: Gegen die *"Vaterlandspartei"*, S. 768f.

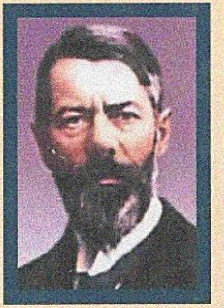
الفهرس

-س-

السياسة في الحرب العالمية

كتابات وخطب

1914-1918



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

المنظمة العربية للترجمة

يعد ماكس فيبر أحد منظري البيروقراطية كنظام تقوم عليه الدولة الحديثة. وقد استفاض في تحليل النظام الإداري في ألمانيا. ويرى أن طبقة الموظفين لا تخضع لأية رقابة ولها نفوذ كبير في سياسة البلاد، بما في ذلك السياسة الخارجية، لذا فإنه يدعو في كتابه هذا إلى ضرورة إخضاعها إلى سلطة البرلمان. ولم يتوقف فيبر عند عتبة السياسة الداخلية بل تعداها ليكون له نشاط في مجال السياسة الأوروبية لا سيما في إطار بناء تكتل اقتصادي وسياسي اجتماعي بين ألمانيا والنمسا/ المجر رغم الاعتراض عليه في بداية الأمر، حيث كان مؤيداً لمن يريد بسط سيطرة ألمانيا بالوسائل الاقتصادية. فيبر له موقف من الثورة الروسية وتأثيراتها على الوضع الداخلي في ألمانيا، كان يشكك في النوايا السلمية للنظام الجديد في روسيا. هذا الكتاب يوضح أيضاً أن الإعلام وسيلة عظيمة الأهمية لإيصال رسائله إلى من يهمهم الأمر في كل المسائل ولفت نظر أصحاب القرار إليها.

ويكرس فيبر في كتابه هذا نزعته القومية، حين يقول إن «المرء يموت في الوطن بشيء ما، أما في الخارج، في ميدان القتال، فيموت من أجل شيء ما» وهو في هذا الصدد يشيد بالجندي الألماني الوحيد الذي يخوض الحرب من أجل وجود ألمانيا والشرف الألماني، يموت أداءً للواجب دون أن يسأل لماذا وكيف، بسبب الشعور بالكرامة ومن أجل الشرف العسكري، وهو ما يعد خصلة ألمانية أصيلة.

- **ماكس فيبر** (1864-1920): أستاذ القانون، والعلوم المالية، وعلم الاجتماع، في جامعات ألمانيّة عديدة وفي فيينا. أرسى ما بات يعرف بعلم الاجتماع الفهمي، وعلم الاجتماع الديني. من مؤلفاته: **الاقتصاد والمجتمع، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، الأخلاق الاقتصادية والأديان العالمية.**

- **ميشال كيلو**: ناشط اجتماعي وسياسي سوري، عضو اتحاد الصحفيين السوريين، عمل في وزارة الثقافة والإرشاد القومي السورية، نقل إلى العربية عدة كتب منها: **الإمبريالية وإعادة الإنتاج، الدار الكبيرة والوعي الاجتماعي.**

الثمن: 44 دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-434-074-5
9 786144 340745